

الفنّاء في السير الجيّدة

للسّيخ الإمام العلامة الفقيه
سراج الدين أبو محمد علي بن عثمان بن محمد التيمي الأروشي الحنفّي
المتوفى ٥٦٩ هـ

محقّق وعالِم عليه
محمد عثمان البستوي
أستاذ المكتبة بدار العلوم زكريّا، جنوب إفريقيا

أشرف على تحقيقه وشارك فيه
رضا الحق مظهر الله تعالى
مُؤدّب الحديث النبويّ ورئيس دار الإفتاء بدار العلوم زكريّا



دار العلوم زكريّا
لينسّيا، جنوب إفريقيا

بَیِّنَاتُ الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ

1432 هـ - 2011 م

دَارُ الْعُلُومِ زَكْرِيَا
لَيْسِيَا، جَنُوبُ فَرِيقَتَا

تقديم الكتاب

بقلم فضيلة الشيخ شبير أحمد الصالوحي مدير الجامعة الإسلامية دار العلوم زكراً، بجنوب إفريقيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن عصرنا هذا قد تميّز - على الصعيد العلمي والدراسي - بإحياء كتب التراث وتحقيقها، وإخراجها في حلة رشيقة من الطباعة الحديثة الراقية مما تُقرُّ به عين كل طالب ودارس، وقد أکّبت جماعة كبير من العلماء والدارسين على تحقيق النسخ الخطية من مثل هذه الكتب، وما زال عدد هذه الكتب يتزايد كل يوم ويستفيد منها الطلاب والعلماء، فالحمد لله عز وجل على ذلك.

ولكن من المؤسف أن محققي كتب التراث تقاصرت مهمهم عن إخراج كتب الفقه العتيقة بهذا الأسلوب الجديد، واكتفوا بتصوير الكتب الفقهية المطبوعة القديمة، ونشرها كما هي بدون تحقيق أو ترقيم، وذلك لأن تحقيقها يتطلب جهداً كبيراً وعناءً بالغاً ووقتاً طويلاً، فلا يجترئ على ذلك إلا ذوو الهمة العالية والكفاءة العلمية الفائقة.

وكان كتاب «الفتاوى السراجية» من أهم الكتب المؤلفة في الفقه الحنفي، اُخْلِ به كثير من الإشكالات في القضايا والنوازل. مؤلفه: علي بن عثمان بن محمد بن سليمان التيمي الأوشي الفرغاني الحنفي أحد فقهاء ماوراء النهر، ومن أعيان المحققين بتلك البلاد، وكان يُلقَّب بسراج الدين لسعة علمه وصحة استنباطه.

ومما يزيد في أهمية هذا الكتاب ومكانته أن فيه نواذر وقائع لا توجد في غيرها من الكتب المؤلفة في الفتاوى، ولا يخفى هذا على من طالع الكتاب وأمعن النظر فيه.

يضاف إلى ذلك أن ابن عابدين - ذلك العالم المتطلع الجامع بين كثير من فروع العلم والمعرفة والذي لا غنى لأحد في مجال الإفتاء عن كتابه المشهور «رد المختار على المختار» - قد استفاد منه في كتابه هذا، وأحال إليه، واقتبس من نوره فيما لا يقل عن مئة موضع منه، واستفاد منه العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام الدين وأصحابه في ترتيب «الفتاوى العالمكبرية» المعروف بـ «الفتاوى الهندية» في نحو ثلاث مئة موضع. كما لا يخفى على الناظر نظرة عابرة في هذين الكتابين، وذلك إن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على ما كتب الله تعالى لـ «الفتاوى السراجية» من القبول بين العامة والخاصة.

وعلى الأسف أن هذا الكتاب القيم طبع في الهند وباكستان على القطع الكبير بخط فارسي غير واضح بأخطاء وتحريفات فتعسر الاستفادة منه.

وانطلاقاً من حرص جامعتنا دار العلوم زكريا بجنوب إفريقيا على نشر العلم بشق وسائله وصوره القديمة والحديثة: تدريساً ودعوة، وتأليفاً وترجمة، وتحقيقاً ودراسة، ونشراً وطباعة عزمنا على تصحيح هذا الكتاب وتحقيقه وإخراجه بأسلوب جديد ليتيسر الاستفادة منه، فقام بهذا العمل العظيم الأخ الفاضل الشيخ محمد عثمان البتوي - الأمين على مكتبة الجامعة - ، فقام بما خير قيام وأنفق فيها يابض ليله وسواد ليله، وأكملته في ستة عشر شهراً تقريباً.

وأما عمله في الكتاب - وأوجز القول فيه إذ هو بين يدي القارئ، وقد ذكر منهج عمله في مقدمته - فهو مقابلة النسخ الخمسة حتى إذا وجد فيه تحريفاً أو تغييراً نبه عليه، والتعليق على مواضع كثيرة من الكتاب بما يستكمل مقاصده، ويزيد فرائده وفوائده، وذكر كثير من المسائل الحديثة التي يكثر السؤال عنها. ووضع للكتاب فهرساً تيسيراً للاستفادة منه بأيسر نظرة.

وكل ذلك تحت إشراف العلامة الشيخ المفتي رضاء الحق - حفظه الله تعالى في عافية سابعة ورفاهية بالغة - الذي قد منحه الله تعالى من المواهب العنمية أعلاها، ومن نباهة الذهن أكملها وأقواها، ومن البصارة الفقهية أوفاهها، ومن الاعتدال المأمور به أممه،

خاصةً في مجال الفقه والإفتاء. وفضيلته قام بمراجعة دراسته وتدقيقه مما جعل العمل محل ثقة واعتماد لدى أهل العلم والفن.

ولا أنسى في هذا المقام ذكر من أحسن إلينا بمنح مخطوطات الكتاب، منهم: الشيخ محمد شاهد السهارنفوري الأمين العام بجامعة مظاهر علوم سهارنفور (بوتي) الهند، وهو حفيد الشيخ العلامة مولانا محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله تعالى.

ومنهم: الشيخ حسين كدوديا صاحب «دار الإمام الطحاوي» بـ درين، جنوب إفريقيا.

فجزاهما الله تعالى خيراً الجزاء، وبارك في علومهما وأعمارهما، وزاد في حسناتهما وبركاتهما.

وأنا إذ أكتب هذه السطور أثلج فؤاداً وأنشرح صدراً بما أرى من جهد مبذول في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه ومراجعته وتدقيقه وتقريبه إلى أذهان القارئ والدارس وجعله في متناول أيديهم، ولا يسعني إلا أن أقدم الشكر الكثير والتقدير الكبير إلى كل من قام وساهم في خدمة هذا الكتاب، فأدعو الله سبحانه وتعالى أن يتقبل جهدهم المشكور ويجعله في كفة حسناتهم ويحزيهم خيراً ويحزل لهم أجراً ويبارك في أعمارهم وعلومهم، ويوفقهم لأمثال هذه الأعمال القيّمة وينفع بهم وبخدامهم المسلمين.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والله الحمد أولاً وآخراً.

شير أحمد الصالوجي

دار العلوم زكريا، لينشيا، جنوب إفريقيا

غرة ربيع الأول ١٤٣١ هـ

مقدمة المشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلائق أجمعين، محمد وعمى أنه وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالكتاب الذي بين يدي القراء الكرام والناظرين الفخام، كتاب جليل الشأن، وفتاوى موجزة في مذهب أبي حنيفة النعمان - عليه سجل الرحمة والغفران - ، أكثر به اعتناء فرسان هذا الميدان، فالكتاب نبراس مستنير ومصباح منير، مفتاح للمنتهي، ومصباح للمهتدي، وها هي «الفتاوى السراجية» للشيخ علي بن عثمان بن محمد بن سليمان، أبي محمد، سراج الدين التيمي الأوشى الفرغاني الحنفي المتوفى بعد سنة ٥٦٩ هـ = ١١٧٣م)، وهو علامة جليل في الفقه وعلم الكلام وسائر العلوم المتداولة. وكان الكتاب مطبوعاً منفرداً على جيدة، وعلى حواشي «فتاوى قاضي خان» كثير الأخطاء والأغلاط فعزمتنا على تصحيحه وتحليته ببعض التعليقات، فاستعد لهذا العمل أخونا في الله الشيخ محمد عثمان البستوي القاسمي - عضو دار التأليف بدار العلوم زكريا وأمين المكتبة - فشرّ ذيله لذلك العمل القويم، ووقف نفسه ليلاً ونهاراً لهذا الجهد العظيم، وشاركه العبد الضعيف في تصحيح العبارات وحل المشكلات، وأعدت النظر في التعليقات، فهذا هو الكتاب النافع المفيد بين الناظرين الكرام، يسر التواظر، ويطمئن الخواطر، تنحذب إليه القلوب، ويعود العطاش إلى هذا المورد العذوب، ولم نُطيل على قراء الكتاب بكتابة المقدمات والمبادئ الفقهية من تعريف الفقه وأصوله وأهميته وفضله وارتقائه وضرورته وترجمة الإمام الأعظم أبي حنيفة وصاحبيه وغيرهما، وبيان أهم الكتب المؤلفة عنى

مذهب الإمام أبي حنيفة والأئمة الآخرين؛ لأن الكتب الحديثة المعاصرة مخلوعة بهذه المبادئ فلم نزد في حجم الكتاب بالإطناب، ولم يكن هذا عندنا إلا الإملال والإتعايب، بل اكتفينا على ذكر أحوال المصنف وبيان تصنيفاته. وكتب الأخ الكريم الشيخ محمد عثمان هذا الكتاب المبارك بالكمبيوتر بخط جلي واضح، وقابل بين النسخ المختلفة، واجتهد في التصحيح، وأنفق فيه بياض نهاره وسواد ليله، سيفرح به إن شاء الله تعالى المشايخ والطلاب أولو النهيان، فعروس الكتاب أصبحت محلاة بحلي العقيان، ولمع عليها اللؤلؤ والمرجان، وكان أمام الشيخ عثمان خمس نسخ لهذا الكتاب، وقد ذكرها في مقدمته.

ونحن نقر بأن التعليقات غير وافية ولا كافية ولكن عملنا بالقول السائر «ما لا يدرك كله لا يترك كله» والمُرجو من الإخوان الخلال أن يعفوا عن زلاتنا وأن يستروا خطاياا خطواتنا، وأن يخفرونا بما وقع منا من الأخطاء والزلات لتصحيحها فيما يأتي من الطبعات. وصلى الله تعالى أفضل الصلوات وسلّم أزكى التسليمات على سيد الموجودات والكائنات محمد وآله وأتباعه إلى ما تتفرد العنادل ونغني الطيور في الغابات.

المشرف والمساعد

رضاء الحق مقافعه

خادم الحديث النبوي ورئيس دار الإفتاء

بدار العلوم زكراً - جنوب إفريقيا

٢٣ من ذي الحجة سنة ١٤٣٠

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع درجات حملة الشرع المبين، ومن أراد به خيراً فقهه في الدين،
ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في الدنيا والدين، فإياه نعبد وإياه نستعين،
ونشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله سيد الأنبياء والمرسلين، صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم صلاةً دائمةً بدوام السماوات والأرضين.

وبعد: فإنَّ العلمَ خيرُ عبادةٍ يشتغلُ بها المسلم بعد الإيمان بالله تعالى؛ لقوله تعالى:
﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة، الآية: ١١)، وأشرف
العلوم وأعلاها، وأوفقها وأوفقها علم الفقه والفتوى، وبه صلاح الدنيا والعُقبى، فمن
شَمَّرَ لتحصيله ذِلاً، وأسهر ليلَه، وصرف نهارَه فاز بالسعادة الآجلة والسيادة العاجلة.
والأحاديث في أفضليته على سائر العلوم كثيرة، والدلائل عليها شهيرة، لا سِماً وهو
المراد بالحكمة في القرآن على قول المحققين للفرقان.

ومن ثَمَّة اعتنى العلماء بهذا العلم أتمَّ عناية فآلَفوا فيه ما بين مختصر ومطول من
متون وشروح وفتاوى، واجتهدوا في المذهب والفتوى، وحرَّروا ونقَّحوا، شَكَرَ الله
سعيهم.

ومن أهم الكتب المؤلفة في الفتاوى: الكتابُ الذي بين يدي القراء الكرام «الفتاوى
السراجية»، فهو كتاب جليل القدر، رقيق المقام والذكر، عظيم النفع والإفادة، فريد المعرفة
في كثير من جوانبه وفصوله، تدارك به المؤلف - رحمه الله تعالى - قسماً كبيراً من المسائل
المهمّة المذكورة في كتب الفقه والفتاوى، وأضاف إليها ما ليس فيها، وقد قال العلماء:
«فيه نوادر وقائع لا توجد في غيره من الكتب». ومثال ذلك مسألة عدم جواز المناكحة

بين الإنس والجن لم يسبق المصنف بها أحدٌ من أئمتنا، فهو إمامهم فيها، ومن ذكرها بعده اقتبسها منه، حتى العلماء الشافعية كالسيوطي (الأشباه والنظائر للسيوطي ٦٥٢) وابن حجر الهيتمي (الفتاوى الحديشية، ص ٩٧)، وغيرهما أحالوا المسألة عليه.

ولقد صدق المصنف - رحمه الله تعالى - حيث قال في المقدمة: «وإله كتاب صغير الحُجْم كثيرُ الغنم لاختوائه على الأتم من الفوائد والأعم من الفرائد» فقد كثرت استفادة الفقهاء منه، فنرى ابن نجيم، والحصكفي، وابن عابدين، والطحطاوي، وغيرهم - رحمهم الله تعالى - من الفقهاء الكبار والأئمة الأعلام يكثررون النقل عنه، وإن كتب الشروح والفتاوى مملوءة بالإحالة عليه والاعتماد على تصحيحاته وترجيحاته، حتى إنهم قد أحالوا عليه في «الفتاوى الهندية» في نحو من ثلاث مئة مسألة، وأحال عليه ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» في أكثر من مئة مسألة، وكذا ابن نجيم - رحمه الله تعالى - في «البحر الرائق» في نحو من مئة مسألة. والفقهاء يسلّمون ما فيه من غير تكبر ومناقشة، وهذا يدل على كونه مقبولاً ومتداولاً لدى العلماء. ومما يدل على قيمة الكتاب العنمية أن العلامة زين الدين ابن نجيم وضعه في قمة مصادر كتابه الشهير «البحر الرائق» نصراً عليه في مقدمته قائلاً: «ومن الفتاوى المحيطة ... والسراجية».

وقد طُبِعَ هذا الكتاب في الهند وباكستان طبعات، لكنه كان مملوءاً بالأخطاء في كل طبعة، فعزّمنا على نشره وخدمته، وبدأنا في هذا العمل مستعينين بالله تعالى سائين إياه التوفيق للإتمام، وها هو يُطبع الطبعة المتميّزة عن طبعاته السابقة بالتعليق والتحقيق في حلة قشبية جميلة.

وقد تَمَّ هذا العمل - والحمد لله - في ستة عشر شهراً تقريباً، ونحن نقرو ونعترف بأن مقام الفقه والإفتاء مقام خطير، وما كنا لِنَحْتَرِئَ عليه أبداً إن لم تكن تحت إشراف شيخ فقيه، وأستاذ مشفق، ومرشد كامل.

نسخ الفتاوى السراجية:

حصلنا على خمس نسخ لهذا الكتاب:

(١) النسخة الأولى: وهي مطبوعة بـ مير محمد كتب خان، آرام باغ كراتشي، باكستان، ولم تذكر فيه سنة طبعه. وصفحاته (١٦٥)، وقد جعلناها أصلاً، ورمزنا له بالرمز « ط ».

(٢) النسخة الثانية: وهي مطبوعة على هامش «فتاوى قاضي خان»، طبعت بمكتبة حافظ كتب خان مسجد رود، كوتته، باكستان، سنة ١٤٠٥، الموافق: ١٩٨٥م. وصفحاته (٩٢٢)، ورمزنا له بالرمز « ق ».

(٣) النسخة الثالثة: وهي مطبوعة كانت محفوظة في مكتبة الشيخ مولانا محمد زكريا الكاندهلوي - رحمه الله تعالى - بالهند، منحنًا إليها الشيخ محمد شاهد السهارنفوري، الأمين العام بجامعة مظاهر علوم سهارنفور (يوبي) الهند. وهذه النسخة طبعت في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٣، الموافق: ديسمبر ١٨٢٧م. ورمزنا له بالرمز « س ».

(٤) النسخة الرابعة: وهي مخطوطة بخط الناسخ صفي الدين القرشي اللاهوري، وهي محفوظة في آنكرا، وقد انتهى من نسخته في رجب سنة ٩٦٢. وهي أقدم النسخ الخمسة، وعدد أوراقه (٢٠٤) ورقة، ورمزنا له بالرمز « ص ».

(٥) النسخة الخامسة: وهي مخطوطة بخط الناسخ محمد بن خليل بن محمد الشهر بخير الدين زاده الأماسي، وبدأ في نسخته في ٧ من شوال سنة ١١٣٦، وقرغ في ٣ من ذي الحجة من السنة المرقومة، وهي محفوظة بمكتبة جامعة الملك سعود، الرياض برقم (٦٩٧)، وعدد صفحاته (٣٥٦) صفحة. ورمزنا له بالرمز « خ ».

والنسخة الرابعة والخامسة أكرمنا بهما الشيخ حسين كلوديا صاحب «دار الإمام الطحاوي» - درين، جنوب إفريقيا.

منهجنا في التحقيق:

- المقابلة بين خمس نسخ الكتاب، والاعتماد على النص الأقرب للصواب منها.

إثبات الصواب في المتن بعد المراجعة إذا كانت العبارات متعارضة في السمع مع التنبه عليه في التعليق.

- إثبات الصواب في المتن إذا كانت العبارة غير صحيحة في جميع السمع، وإنسبه على ما وقفنا عليه من أخطاء أو تحريفات في بعض السمع رجاء الانتباه، وكفى لا يُخطأ الصواب الذي أثبتناه بالخطأ الواقع في تلك النسخة؛ فإن من الأخطاء والتحريفات ما لا يكشفه الذهن بل تكشفه المراجعة والبحث، فالإشارة إليه هامة عالية.

- صبطنا بالشكل أسماء الأعلام والبدان والأماكن وكل لفظٍ قدّرنا يمكن أن يعط فيه غلطاً، أو يتردد في قراءته متردداً، ليستمر ذهن القارئ في قراءة المسألة دون توقف في فهمه أو خطأ في لفظه. وربما يرى بعضُ الفصلاء أن قد توسعنا في شكّل بعض الكلمات، وهذا أمر قصدناه رعايةً لبعض القراء الذين لا يُتقنون العربية ليكون ذلك عوناً لهم على القراءة الصحيحة، والصبط السليم للعبارة، وعوناً على سرعة الفهم أيضاً.

- التنبيه على غير المختار من المسائل المذكورة في الكتاب.

- تعيين الصحيح، أو المفتى به فيما لم يصرح به المصنف، بل اكتفى على حكاية قولين، أو إشارة إلى الاختلاف.

- ويجدر بالذكر أن ما اختلف فيه أبو حنيفة وصاحباہ فالفتوى فيه - إذا لم يُفتَ المتأخرون بقولهما لدليل ما - على قول الإمام. وقد ذكر المؤلف - رحمه الله تعالى - في كتاب أدب المفتي والتنبيه على الجواب: «لَمْ أفتَ على الإطلاق على قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ثُمَّ بقول صاحبه، ثُمَّ بقول أبي يوسف - رحمه الله تعالى - ثُمَّ بقول محمد بن الحسن - رحمه الله تعالى -». فبناءً على هذا إن وجدنا نصريح القول المفتى به أو المختار من المصادر الفقهية في المسائل المحتقة بين الإمام وصاحبيه صرحنا بذلك، وفيما سوى ذلك الفتوى على قول الإمام - رحمه الله تعالى - إذا كان المفتى به أو المختار غير ما جعله المصنف مختاراً لاختلاف الأماكن أو الأزمان نبهنا على ذلك.

- التنبيه على غير الراجح.
- ذكر بعض المسائل الجديدة المهمة في مواضعها المناسبة.
- لما كان المقصود من التعليقات تيسير الاستفادة من الكتاب ذكرنا "قول مختار" المفتي به في بداية كل مسألة مذكورة في التعليق؛ ليتمكن القارئ من معرفة حكمها في أول نظرة.
- تعيين المرجع - فيما وقفنا عليه - إذا نسب المصنف القول إلى قائله وإنه بصرح بالمصدر.
- عزو الآيات القرآنية وتخريج الأحاديث النبوية، وإذا كان الحديث مذكوراً في كتاب من الكتب الستة اعتمدنا في تخريجه على النسخ الرائجة عندنا، المطبوعة بالهند وباكستان، مع ذكر الباب تنميماً للفائدة.
- التعريف بمعاني الكلمات الغريبة والمصطلحات الفقهية التي لمسنا حاجة القارئ إلى التعريف بها.
- التعريف بالأعلام والكتب التي ورد ذكرها في المتن، وألحقناها في آخر الكتاب تيسيراً على القارئ.
- وترحمنا على الأئمة عند ورود أسمائهم في المتن أو التعليق لئلا ندخل تحت قول أبي محمد رزق الله التميمي الحنبلي البغدادي - رحمه الله تعالى - إذ يقول: «يقبح بكم أن تستفيدوا منا ثم تذكرونا فلا تترحموا علينا».
- عزونا كل قول إلى مصدره وقائله أداءاً للأمانة وتأميماً للإفادة إلا فيما سينا، أو كان شيئاً لا يختص بأحد.
- وقد استفدنا كثيراً لذكر المسائل الجديدة تعليقاً في كتاب الصلاة من «فتاوى دار العلوم زكريا» للشيخ المفتي رضاء الحق - شفاه الله شفاه لا يفادر سقماً - وما سوى ذلك ففي ضوء ما أفاد علينا فضيلته فالدلول منه والعبارات منا. وجزاه الله خير الجزاء حيث صحح الكتاب كله، وأعاد النظر فيه.

هذا، وكل ذلك مع اعترافنا بقصور علمنا، وقلة بضاعتنا، وبأن التعليقات غير وافية لمحق الكتاب، لكن اجتهدنا في تسديد نصته، وتصويبه، والتعليق عليه اجتهداً تاماً، ویرجو أن يكون وفقاً لذلك.

ولا مدعى العصمة في عملنا؛ فإن العصمة للأنبياء والمرسلين، فنرجو من القراء الكرام والناظرين في هذا الكتاب وفي غيره من الكتب التي شرّفنا الله تعالى بخدمتها أن من أطلع على نقص أو خلل أو آفة ملاحظة أن يُنبّهنا عليه ليتمكن تصحيحه في الطباعات الآتية. فإن الدين النصح لكل مسلم، وإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

وتوجه بالشكر والثناء إلى كل أخ كريم مدّ إلينا يد العون والمساعدة في القيام بهذا العمل، فجزاهم الله تعالى خير الجزاء، ونخص بالذكر مدير الجامعة، الداعية، خادeme الدين والأمة الشيخ/ شبير أحمد الصالوجي حيث أتاح لنا هذه الفرصة السعيدة لإتمام هذا العمل المبارك، فبارك الله في عمره وشكر مساعيه.

وفي الختام: نسأل الله الذي منّ علينا بخدمة هذا الكتاب أن يتقبل ما عملنا ويفر لنا خطايانا وزلاتنا، ويُجزل النفع بما كتبناه وعلّقناه لدى العلماء والمستفيدين، فسال بذلك صالح دعواتهم وكریم ترحماتهم، فنسعد ونكون من الفائزين. كما نرجوا مه أن يبارك في عمر شيخنا المشرف، الذي سمح لنا بالتطفل على كرم موانده وإفاداته، والاستنارة بهدي معارفه وقبساته، وأن يزيد في حساساته وبركاته، ويعم النفع بعلمه ومؤلفاته. ويحتم بالصالحات أعمالنا، ويسدّد منا أقوالنا وأفعالنا، ويحفظ علينا ديننا وإيماننا، ويرحم والدينا ومشايخنا، وسائر المسلمين، وهو أرحم الراحمين.

وصلّى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

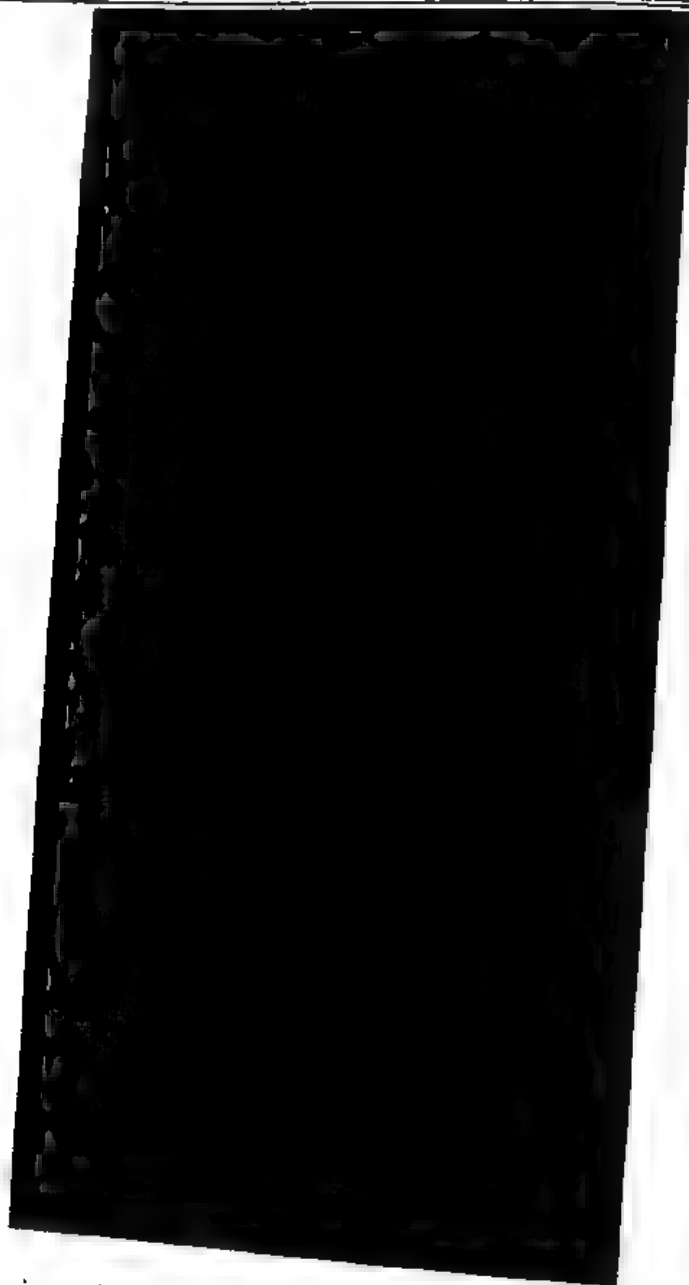
وكتبه

محمد عثمان البستوي

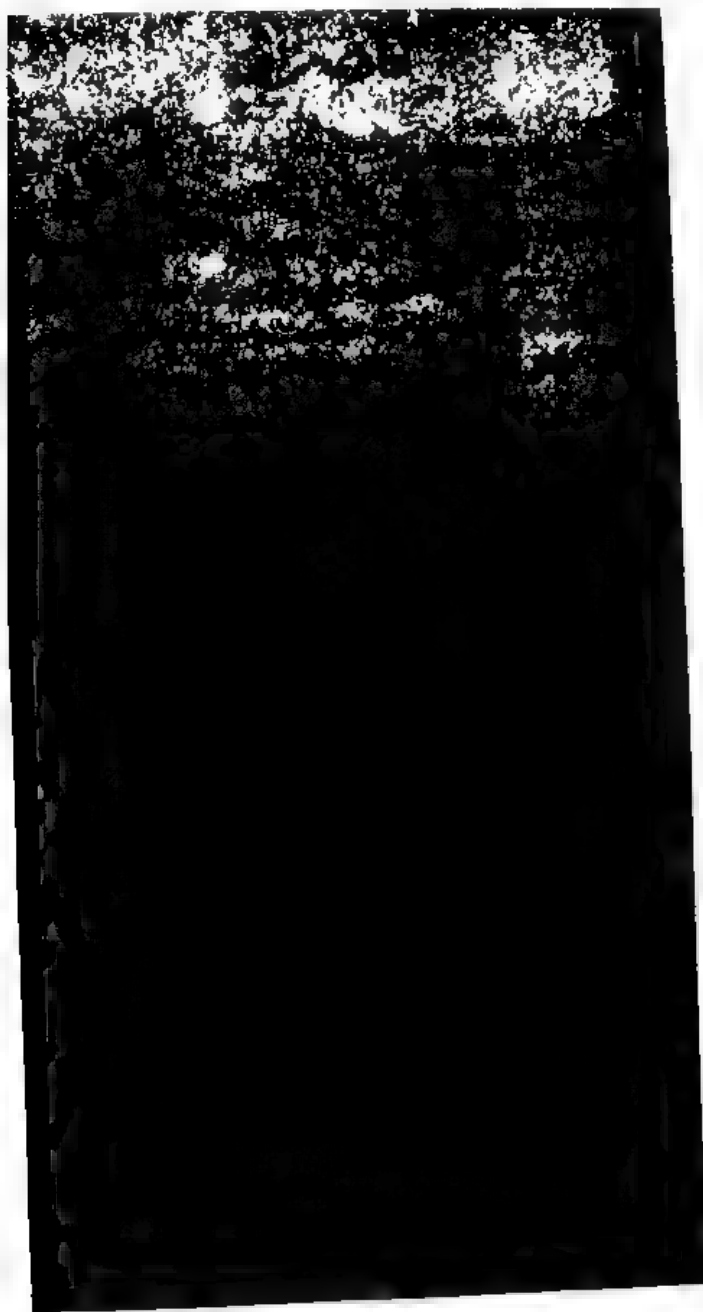
في جامعة دار العلوم زكريا بليبثيا، جنوب إفريقيا

١٩ من ذي الحجة سنة ١٤٣٠ / ٢٥ دسمبر ٢٠٠٩ م

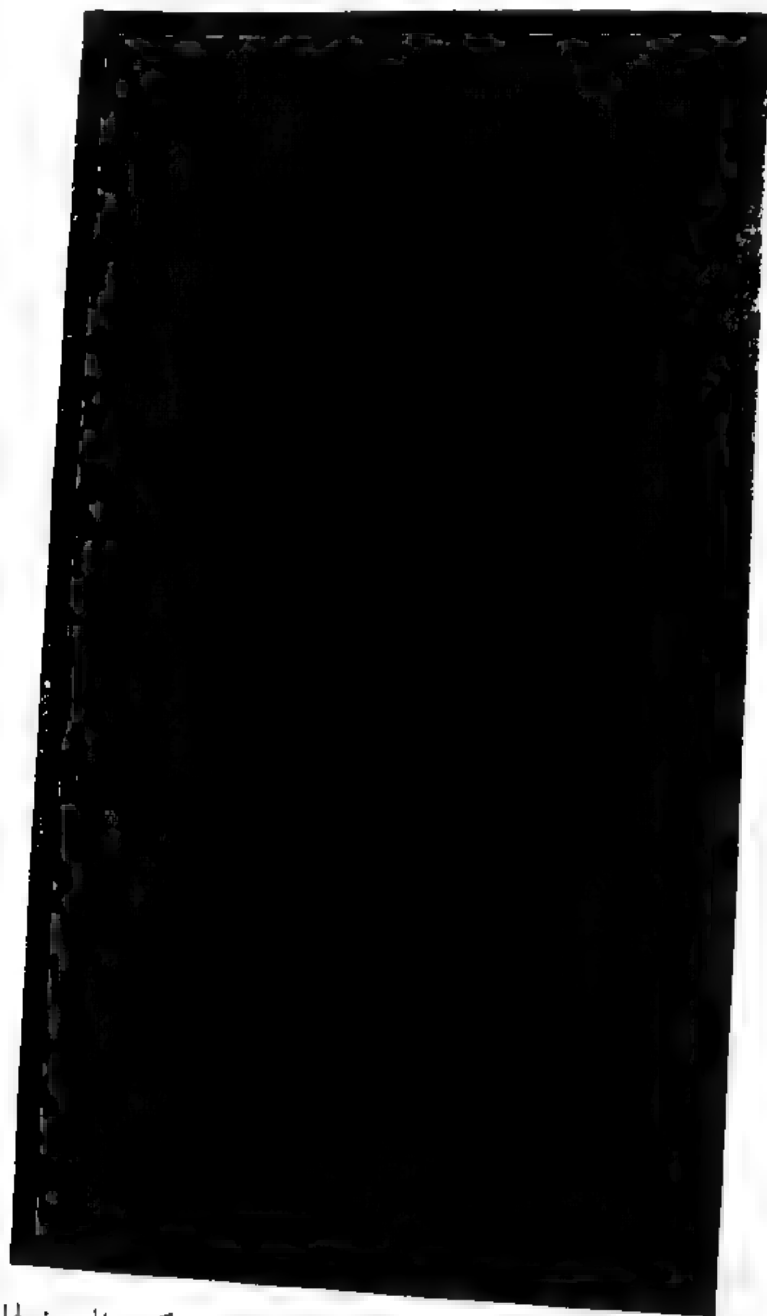
بسم الله الرحمن الرحيم
 قال السيد السعيد تولاها الله بعد موتها
 هذا ما اختصرته من كتاب سبق مني فيه وتضمن
 فيها ليس اجناسا لافعال المسئلة
 والزيادات المستحقة من
 الدهر والعصارا الى غير ذلك
 وينفس قد عاينته
 لا ان الضموني في حوادث
 كثير الغنى لاجلها
 وقد الحمد



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، الرموز لها بـ " ح



صورة الصفحة الأولى من النسخة المأخوذة من أنكرا في تركي، المرموز لها بـ



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة المأخوذة من آنكرا في تركي، المرموز لها بـ « ص »

ترجمة المؤلف^(١)

اسمه ونسبه:

هو علي بن عثمان بن محمد بن سليمان بن علي، أبو محمد، سراج الدين الأوشى
الفرغانى الخنمى من أولاد سليمان بن خالد اليمنى، الإمام العالم لعلامة أحد فقهاء ماوراء
النهر ومن أعيان المحققين بتلك البلاد.

الأوشى: نسبة إلى «أوش» بضم همزة وسكون واو بعدها شين معجمة. بلد
كبير^(٢) من مشاهير بلاد كرغستان.

مصنفاته:

- ثواقب الأخبار.
- نصاب الأخبار لتذكرة الأخبار.
- مشارق الأنوار شرح نصاب الأخبار.
- غرر الأخبار ودرر الأشعار، في ألفاظ الحديث البوي.
- يواقيت الأخبار.
- منظومة «بدء الأمالي». وهي قصيدة مشهورة في أصول الدين ستة وستون بيتاً،
فرغ منه يوم الإثنين ٨ من شهر الله المحرم سنة ٥٦٩ هـ.
- الفتاوى السراجية، وهو الكتاب الذي بين أيديكم.

(١) انظر ترجمته في: «الجواهر المضية» (٣٦٧/١)، و«الأعلام» (٣١٠/٤) للزركلى، وهدية العارفين

(٧٠٠/١)

(٢) معجم البلدان (٢٨١/١).

وفاته:

توفي رحمه الله تعالى سنة ٥٦٩ هـ، وقيل: بالطاعون الواقع سنة ٥٧٥ هـ.

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

ليعلم أنهم اختلفوا في تعيين مؤلف هذا الكتاب على ثلاثة أقوال: الأول: هو علي بن عثمان بن محمد التيمي. والثاني: هو سراج الدين قارئ الهداية. والثالث: هو عمر بن إسحق بن أحمد الهندي الغرنوي.

أما الأول: فقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٢٢٤/٢) عند ذكر «الفتاوى السراجية»: «قال المولى ابن جوي: رأيت في آخر نسخة منها ما لفظه: قال المصنف: وقع الفراغ يوم الإثنين من المحرم سنة (٥٦٩) تسع وستين وخمسة مئة بأوش على يدي: علي بن عثمان بن محمد التيمي. ذكره: تقي الدين في ترجمة صاحب (يقول العبد ومنية المعنى): أنه لسراج الدين الأوشي، وفيه: نوادر وقائع لا توجد في أكثر الكتب، وهي: إحدى مأخذني المنية». انتهى.

وقال حمير الدين الزركلي في «الأعلام» (٣١٠/٤): «علي بن عثمان بن محمد بن سليمان، أبو محمد، سراج الدين التيمي الأوشي الفرغاني الحنفي، توفي بعد ٥٦٩ هـ - ١١٧٣م): ناظم قصيدة «بدء الأمالي - ط» في العقائد، ومصنف «نصاب الأخبار لتذكرة الأخبار - خ» اختصر به كتابه «غرر الأخبار ودرر الأشعار» في ألفاظ الحديث النبوي. و«الفتاوى السراجية - خ» في البصرة ٥٢٦ صفحة، فرغ من تأليفه سنة ٥٦٩ هـ.

وأما الثاني: فسببه الشيخ محمد علاء الدين أفندي نجل العلامة ابن عابدين الشامي في «تكملة حاشيته على الدر المختار» (٤٠٠/٧) إلى سراج الدين قارئ الهداية، فإنه قال: «وهي التي عنها الشارح بقوله سراجية أي فتوى سراج الدين قارئ الهداية».

وهذا غير صواب؛ لأنه ليس لفارث الهداية تصنيف، كما ذكره الزركلي في «الأعلام» (٥٧/٥) حيث قال: «عمر بن علي بن فارس الكوفي الفاهري الحنفي، أبو حفص، سراج الدين المعروف بفارث الهداية، توفي ٨٢٩ هـ = ١٤٢٦ م»: فيه حنفي، من أهل «الحسينية» بالقاهرة، ونسبته إليها. انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه. وتصدى للإفتاء والتدريس، ولم يقل على التصنيف لتوقف في ذهنه (كما يقول السجستاني، متبعة للعبسي) وكان يستحضر «الهداية» في فروع الحنفية، وله «تعليق» عليها، انمرد صاحب «كشف الظنون» يذكره. مات عن نيف وثمانين عاماً.

وأما الثالث: فقال الزركلي في «الأعلام» (٤٢/٥) في ترجمة عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص (٧٠٤ - ٧٧٣ هـ = ١٣٠٤ - ١٤٧٢ م): «هو فقيه من كبار الأحناف. له كتب، منها: «التوشيح في شرح الهداية» فقه، و «العدة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة - ط»، و «الشامل» فقه، و «ردة الأحكام في اختلاف الأئمة - خ»، و «شرح بديع النظام - خ»، و «شرح المغني للخبازي - خ» في أصول الفقه، و «شرح الزيادات» في فروع الحنفية، و «شرح عقيدة الطحاوي - ط»، و «الفتاوى السراجية - خ» وفي نسخة هذا الأخير إليه شك.

قلنا: والقول الأول أصح أن المؤلف علي بن عثمان بن محمد التيمي، وليس عمر بن إسحاق الهندي، وذلك لأمرين:

الأول: ذكروا أن «الفتاوى السراجية» إحدى مأخذ «المنية». ومن صرح بذلك ابن عابدين الشامي (منحة الخالق على البحر الرائق ٢٨٦/٦، ورد المختار ٤٣٩/٥) وقد مرّ كلام حاجي خليفة من «كشف الظنون» (١٢٢٤/٢). ومؤلف «المنية» هو يوسف بن أبي سعيد السجستاني، قد استفاد من «الفتاوى السراجية»، وتوفي سنة ٦٣٨ هـ،

والإنسان يستفيد ممن قبله لا ممن يأتي بعده، فلو كان المصنف الهندي العربي كيف يحيل عليه صاحب «المنية»، ولم يولد الهندي إلا بعد وفاة صاحب «المنية» بمئتين سنة.

الثاني: إن المؤلف رحمه الله تعالى قال في باب العبد من كتابه هذا: «لأن الخلفاء عباسية اليوم».

يظهر بذلك أنه عاش في زمن الخلفاء العباسيين، والخلافة العباسية قد انتهت سنة ٦٥٦ هـ، والهندي إنما ولد سنة ٧٠٤ هـ أي بعد انتهاء الخلافة العباسية بثمان وأربعين سنة، فلا يمكن أن يكون هو المؤلف، بل المؤلف هو التيمي.

الثالث: شهادة ابن جوي أنه رأى في آخر «الفتاوى السراجية» مكتوباً بقلم المؤلف: وقع الفراغ منه سنة ٥٦٩ هـ على يدي عبي بن عثمان التيمي. وهكذا ذكر تقي الدين أنه لسراج الدين الأوشي. راجع: «كشف الطنون» (١٢٢٤/٣).

الرابع: إن من ترجم لعمر بن إسحق الهندي لم يذكروا «الفتاوى السراجية» في تصانيفه مع شهرة علمه وعلو مكانته في الفقه الحنفي. منهم الشيخ محمد زاهد الكوثري علق على «الغرة المنيفة» لعمر بن إسحق الهندي وترجم له في مقدمته فلم يذكره في تصانيفه.

وهنا عبارات توهم كون المؤلف هندياً يجب الجواب عنها:

الشبهة الأولى: ذكر المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب الجنائز: «حكم من قتل في جنك تار كحكم الباغي» ووقعة تار المشهورة كانت في سنة ٦٥٦ هـ فهذا يومه كونه هندياً لا تيمياً؛ فإن التيمي قد توفي سنة ٥٦٩ هـ، ولم تقع وقعة تار في حياته ولا قبله، بل بعد وفاته بسبع وثمانين سنة، فكيف يذكرها! نعم الهندي ولد سنة ٧٠٤ هـ أي بعد وقعة تار، فيمكن أن يذكر هو حكم من قتل فيها.

والجواب عنها: ليس المراد بجنك تار وقعة تار المشهورة الواقعة في ٦٥٦ هـ؛ لأن المؤلف ذكر أن حكم من قتل في جنك تار كحكم الباغي، والباغي هو المقيم في بلد

المسلمين الخارج عن طاعة الأمير، وهؤلاء التتاريون كانوا من حارج البلد، وكانوا يغيرون على بلاد المؤلف فرغانة قل الواقعة المشهورة التي حُرِّبت بعدد وأطرافه. وأيضاً الباغي هو المسلم الخارج عن طاعة الإمام، وهؤلاء التتاريون كانوا كفاراً لا مسلمين. ثم من قتل على أيديهم من المسلمين شهيد، فلا يكون حكمه كحكم الباغي. فتبين بأن المراد من «جنتك تار» وقعة أخرى وقعت في حياة التيمي قل وقعة تار المشهورة.

الشبهة الثانية: إن المؤلف - رحمه الله تعالى - ذكر شيخ الإسلام برهان الدين المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ في باب المسح على الخفين من كتابه هذا، والإمام قاضي خان المتوفى سنة ٥٩٢ هـ في باب الأبحاس، فالظاهر أن المؤلف توفي بعدهما، فيبعد أن يكون هو التيمي؛ لأنه قد تُوِّفِيَ قبلهما سنة ٥٦٩ هـ، فتبين أن المؤلف هو الهندي؛ لأنه كان في القرن الثامن، وأحال على من مضى.

والجواب عنها: نرى أن ذكر هذين الإمامين ليس من أصل الكتاب، بل مقحم في الكتاب، وهو في الحقيقة من حواشي الكتاب وليس من قبل المؤلف. وقد أوضحنا هذا إيضاحاً تاماً بذكر الدلائل والشواهد عند ما جاء ذكر قاضي خان في باب الأنحاس، وذكر صاحب الهداية في باب المسح على الخفين، فليراجع.

ولو سلم كونه من أصل الكتاب فاجواب عنها يبين لا يخفى على من اطلع على مكانة صاحب الهداية وقاضي خان واشتهار أمرهما في شبابهما، فأحال المؤلف عليهما وقد كانا في زمانه، ويُعدّان من الأئمة الأعلام، ولا بأس بذلك، فإننا نرى كثيراً من مشايخنا قد أحالوا في بعض المسائل على كتب المعاصرين أو على من تلمذ لديهم، ومثال ذلك استفادة الشيخ العلامة محمد زكريا الكاندهلوي - رحمه الله تعالى - عند نقله الإجماع على تحريم حلق اللحية في كتابه «دايمي كاوجوب» بالأردية (ص ٢١) من كتاب الشيخ سعيد أحمد البالنهوري «دايمي اور انبياي سنتين».

الشيعة الثالثة: نهاية الدولة العباسية سنة ٦٥٦هـ في بغداد على يد هلاكو خزان
أمر مسلم، لكنه لا يلزم منه نهايتها في العالم كله، بل استمرت كما شهد به التاريخ إلى
سنة ٩٢٣هـ في مصر، وآخِر الخلفاء بها محمد المتوكل على الله، فيمكن أن المؤلف كان
هندياً، وأراد بالخلفاء العباسية خلفاء الدولة العباسية بمصر.

والخواب عنها: الذي اشتهر في التاريخ أن دار الخلافة العباسية كانت ببغداد
وانتهت في سنة ٦٥٦هـ واتفق على ذلك المؤرخون كلهم، وأما استمرارها في مصر إلى
سنة ٩٢٣هـ فلم يشتهر بالخلافة العباسية. ثم إن الخليفة العباسي في مصر كان يسمى
خليفة محب، ولم يكن مختاراً بأمور الخلافة كخليفة المسلمين.
هذا ما وقفنا عليه من الأدلة والشواهد التي تدل على كون المؤلف تيمياً لا هدياً.
والله تعالى أعلم، وإحالة العلم إليه أسلم.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبدُ الضعيفُ - تولاهُ اللهُ تعالى بِعِصْمَتِهِ وَخَصَّ أَسْلَافَهُ بِرَحْمَتِهِ -: هَذَا مَا
اخْتَصَرْتُهُ مِنْ كِتَابِ سَبَقٍ مَنِ جَمَعْتُهُ وَتَصْنِيفُهُ، وَنَظَّمْتُهُ وَتَأَلَّفْتُهُ فِي بَفَائِسِ أَجْنَاسِ الْوَاقِعَاتِ
الْمُلْتَقَطَةِ مِنَ الْجَامِعِينَ، وَالزِّيَادَاتِ الْمُنْتَخَةِ مِنْ فَوَائِدِ أَيْمَةِ الْأُمُصَارِ فِي سَوَالِفِ الدُّهُورِ
وَالْأَعْصَارِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تُسَخِّحِ عَدُّهَا وَإِخْصَاؤُهَا وَيَعَسِّرُ حَدُّهَا وَاسْتِفْصَاؤُهَا عَلَى
حَسَبِ كَمَايَةِ الْمُتَصَدِّينَ لِأَمْرِ الْفَتَوَى فِي حَوَادِثِ أَهْلِ الْبَلَوَى، وَإِنَّهُ كِتَابٌ صَغِيرُ الْحَجْمِ
كَثِيرُ الْعُنْمِ لَاحِظِيَّاتِهِ عَلَى الْأَثَمِّ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْأَعْمِّ مِنَ الْمَرَائِدِ^(١). وَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى جَرِيلِ
بِرِّهِ وَعِطَائِهِ، وَحَمِيلِ أَمْرِهِ وَتَدَائِهِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّهِ الْأَنْوَرِ، وَصَفِيَّهِ الْأَطْهَرِ، مَعْدِنِ الْجَلَمِ
وَالْحَيَاءِ، مَتَّبِعِ الْعِلْمِ وَالذِّكَاةِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ نَحْيَةٍ، وَأَطْيَبُ مِنْ كُلِّ سَلَامٍ،
وَأَصْحَابِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْعَادِلِينَ.

كتاب الطهارة

نوابه اثنا عشر: في الوضوء، فيما يتقصر الوضوء، في الغسل، فيما يجوز به [الغسل]^(١) والوضوء، في الأواني والآبار، في الأسار، في الأنحاس، في التطهير، في الاستنجاء، في المسح، في التيمم، في الحيض والنماس^(٢).

باب الوضوء

قال - رضي الله عنه^(٣) -: الوضوء من الوضوءة، وهي النظافة والحسن. سبب وجوب الوضوء في حق المحدث إرادة الصلاة. تسييل الماء على مواضع الغسل شرط، ولا يفتع بالإصابة. لو بقي من أعضاء الوضوء أو الغسل شيء لم يصل إليه الماء لم تنبئ الطهارة. وحّد الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً، ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن^(٤) عرضاً، كذا ذكره الشيخ الإمام الأجل السرخسي رحمه الله تعالى.^(٥) وذكر بعضهم إلى حدة الذقن^(٦). ولو ترك غسل البياض الذي بين العذار وشحمة الأذن لا يجوز [عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى -] ^(٧) وعليه الفتوى، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه يسقط غسل ذلك بالالتحاء^(٨).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في ص، وفي ط س غ (الحيض) فقط.

(٣) القائل هو المصنف رحمه الله تعالى.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٥) الميسوط: في بيان كيفية الوضوء ٦/١، ط: دار الفكر.

(٦) كذا في ص ط خ، وهو الصحيح موافق لما في «تحفة الفقهاء» (٨/١)، والمراد به طرف الذقن.

وفي س (حدّ الذقن).

(٧) ما بين المعكوفين سقط من ص ح، والمثبت من ط س.

(٨) إلتحى التحاء: نبث لحبته.

إيصال الماء إلى داخل العينين ساقطاً. إيصال الماء إلى الشعر الذي يورث النقص والتخدين فرض، وإلى ما استرسل من شعر اللحية لا، قاله حسام الدين - رحمه الله تعالى - لو صرف البلل الذي في اليمنى إلى اللمعة التي في اليسرى في الوضوء لا يجوز، [وفي الفُسل يجوز] (١) (٢).

مسح الرأس مقدّر بثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد، هو المختار (٣) تكرار مسح الرأس ثلاثاً (٤) بماء جديد لا يستحب. مسح كل الرأس سنة. إذا مسح رأسه بأطراف أصابعه لم يجر إلا إذا كان الماء متقاطراً. إذا مسح رأسه بأصبع واحد بجوانبها الأربعة، أو

(١) ما بين المعكوفين سقط من س، والثبت من ط ص ح.
(٢) لأن الأعضاء في الفُسل كعضو واحد، وتفصيل المسألة في «المحيط البرهاني» (٢٧٩/١) حيث قال نقلاً عن «شرح الطحاوي»: «لو بقي على العضو لُمة لم يصبها الماء فصرف البلل الذي على ذلك العضو إلى تلك اللُمة جار، ولو صرف البلل الذي في اليمنى إلى اللُمة التي في اليسرى، أو من اليسرى إلى اليمنى لا يجوز. ولو كان هذا في الحاية جاز؛ لأن الأعضاء في الحاية كعضو واحد.
(٣) هذه إحدى الروايات في تعيين المقدار المفروض في مسح الرأس، وجعلها في «البدائع» (٦٩/١) رواية الأصول، ولكن الذي مشى عليه المحققون واختاره المتأخرون أن المفروض مسح ربع الرأس، كما أوضحه ابن عابدين.

قال في «الدر المختار»: «وركنها... ومسح ربع الرأس». وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - : «واعلم أن في مقدار فرض المسح روايات: أشهرها: ما في النسخ. الثانية: مقدار الناصية، واختارها القدوري [ص ٤]، وفي الهداية [١٧/١]: وهي الربع، والتحقيق أنها أقل منه. الثالثة: مقدار ثلاثة أصابع، رواها هشام عن الإمام، وقيل: هي ظاهر الرواية، وفي البدائع: أنها رواية الأصول، وصححها في التحفة وغيرها، وفي الطهيرية: وعليها الفتوى، وفي المراج: أنها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين، لكن سببها في الخلاصة إلى محمد، فيحمل ما في المراج من أنها ظاهر المذهب على أنها ظاهر الرواية عن محمد توفيقاً، وغمامه في النهر [٣٣-٣١/١] والبحر [١٤-١٥]. والخاص: أن للتعتمد رواية الربع، وعليها مشى المتأخرون كابن الألبان [فتح، ١٦/١] وتلميذه ابن أمير الحاج وصاحب النهر والبحر والمقدسي والمصنف [الدر ٩٩/١] والشرنبلالي [مرآة الملاح، ص ٢٤] وغيرهم. انتهى. (رد المختار ٩٩/١).

(٤) كذلك في ط س خ، وفي ص (ثلاث مرات).

مسح بأصبع واحدة ومثلاً قدر ثلاث أصابع اليد، الأصح أنه لا يجوز^(١) ولو مسح [رأسه]^(٢) بأصبع واحدة، ثم بلها ومسح بها في موضع آخر. وفي المرة الثالثة كذلك جاز^(٣) إذا مسح رأسه ببلل كفه أجزأه، وببلل لحيته لا.

منسح الأذنين لا يوب عن مسح الرأس. إذا مسحت المرأة على الخمار، فإن كان رقيقاً وجاوز الماء إلى شعرها ولم يتغير^(٤) جاز. إذا توضأ وغسل وجهه، ثم حلق لحيته، أو حاجبيه، أو شاربيه، أو قلم أظفاره لم يجب غسل مواضعها^(٥). المسح على الخبيرة كالغسل لما^(٦) تحتها، أو رده في «الزيادات»^(٧).

المقتصد لو مسح على العصابة، ثم سقطت العصابة، فبدلها بعصابة أخرى لم تجب إعادة المسح، ولكن تستحب. إذ أصاب الرجل المطر أو وقع في غير جاز وضوءه، وغسله أيضاً إن أصاب جميع بدنه، [وعليه المضمضة والاستنشاق]^(٨). لو أصاب رأسه ماء المطر قدر ثلاث أصابع أجزأه مسحاً أو لم يمسح، قاله القاضي الإمام المستسب إلى الإسيحاب.

غسل المرفقين والكعبين فرض، خلافاً لزفر - رحمه الله تعالى - النية في الوضوء، والترتيب فيه مستحب، لا شرط، خلافاً للشافعي - رحمه الله تعالى - الوضوء على

(١) احتراز عن قول زفر رحمه الله تعالى. (البحر الرائق ١٥/١).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) هذا محمول على الرواية القائلة بأن مسح الرأس مقدار ثلاث أصابع، وقد قدمنا أن المختار مسح ربع الرأس.

(٤) ومعنى العبارة أن خمار المرأة إذا كان لوته مما يزول فمسحت عليه، وتغير الماء بعلامته الخمار لم يصح للمسح. انظر: «الفتاوى الهندية» (٦/١).

(٥) كذا في ص، وهو الأظهر، وفي ط س ح (موضعها).

(٦) كذا في ص خ، وفي ط س (إلى ما).

(٧) شرح الزيادات للقاضي بخان (١٥٥/١).

(٨) ما بين المعكوفين سقط من خ، والمثبت من ط ص س.

الوضوء مستحبٌ. ثَمَنُ ماءِ الوضوءِ والغُسلِ على الزَّوجِ مريضٍ لا يُحْكَمُ التَّوَضُّؤُ، وله جارية، عليها أن تُوصِّفَهُ. ولو كانت له امرأة لم يحب عليها ذلك. يُكره أن يستحلص الإماءَ لنفسه. تحليلُ الحية^(١) مسنونٌ عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى-،^(٢) [وعليه الفتوى،]^(٣) وهو المختار.

ومسحُ العُنُقِ من الآداب^(٤)، وكذا إدخالُ الأصبع^(٥) الملوَّلةِ في صمَّاحِ الأُدينِ في الوضوء. والأدبُ دونُ السِّبَةِ في الرتبة. الأوَّلَى أن لا يستعينَ بغيره في الوضوء. ويُكره التَّنَحُّمُ والامتِخاطُ في الماء، والتَّعْنِيفُ في ضربِ الماءِ على الوجه. والأوَّلُ أن يكون المضمضةُ باليمين، والاستنشاقُ باليسار. وتستحبُ البدايةُ بالميا من في الوضوء وغيره.

(١) كذا في ص خ، وهو الصواب، وفي ط س (تحليل الأصابع والحية)
(٢) كذا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط س (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) وليس بصواب. فیهما
سألتان، الأولى: تحليل الأصابع، وهو سنة إجماعاً للأحاديث الواردة به. الثانية: تحليل اللحية، وهو مسنون عند أبي يوسف، وهو الصحيح. وعندهما مستحب، قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - (رد المختار ١/١١٧): «وهو سنة عند أبي يوسف، وأبو حنيفة وعمر بن محمد يفضلانه. ورجح في المبسوط [٨٠/١] قول أبي يوسف كما في البرهان، شربلالية [مراقي الفلاح، ص ٢٩]. وفي شرح المنية [ص ٢٢]: والأدلة ترجحه، وهو الصحيح اهـ. قال في الحلية: والظاهر أن هذا كله في الكثرة، أما الخفيفة فيجب إيصال الماء إلى ما تحتها اهـ. وحرم به الشربلالي في متنه [نور الإيضاح، ص ٣١]».

وبظر: «البحر الرائق» (١/٢٢-٢٣)

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو صحيح.
(٤) وهكذا ذكر كثير من الفقهاء أنه أدب، وبعضهم قالوا: إنه سنة، وقال الحلبي في شرح المنية (ص ٢٥): إنه أدب لرواية فعله صلى الله عليه وسلم في بعض الأحاديث دون غالبها، فأما عدم المواظبة وهو دليل الاستحباب. انتهى. هذا، وقد ورد فضله في الحديث، فروى أبو نعيم عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من توضأ ومسح يديه على عنقه أمن العِلَّ يوم القيامة»، وهو حديث ضعيف غير موزوع كما قاله المحققون، وللإمام المحقق العلامة الشكوي - رحمه الله تعالى - رسالة نفيسة في هذا الباب سماها «تحفة الطلبة في تحقيق مسح الرقبة» حقق فيها أنه حديث ضعيف لا موضوع.

(٥) كذا في ص خ، وفي ط س (الأصابع).

باب ما يَنْقُضُ الوُضُوءَ

الْمُقَضَّةُ: التي صار^(١) مسلكها مسلماً واحداً، لو خرجت من قبلها ريح مُتَشَّةٌ، يجب عليها الوضوء، ولكن يُستحب. إذا قاء مِلأً فِيهِ مِرَّةً أو طعاماً أو دماً نقض^(٢) الوضوء، والقليل عفو، وحُدِّ مِلأُ الفم: أن لا يمكنه ضبطه وإمساكه إلا بكَلْمَةٍ. وإن قاء قليلاً قليلاً حتى كان يبلغ مِلأَ الفم لو جُمِعَ، قال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: إن أخذ مجلس انقيء جُمِعَ، وإلا فلا، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: إن أخذ سببُ انقيء بأن كان بِقِيَالٍ واحدٍ جُمِعَ، وإلا فلا، قيل: هو الأصح. لو قاء دماً سائلاً إن خرج^(٣) بقوة معسه لا بقوة البزاق نقض الوضوء، وإن كان عُلْقاً يُشترط فيه مِلءُ الفم.

نَفْطَةٌ قَشِيرَتٌ فسال منها ماءً أو غيره نقض الوضوء، وإن لم يسيل لا، خلافاً لروى رحمه الله تعالى -. ولو خرج من جُرْحِهِ دَمٌ فَسَسَحَهُ قَبْلَ أَنْ يَسِيلَ وهو بحال لو تركه^(٤) لَسَالَ نقض، وكذلك لو أُلْقِيَ عَلَيْهِ الرَّمَادُ [فَتَشَرَّبَ فِيهِ]^(٥). والعِرْقُ الْمَدَنِيُّ^(٦) الذي يقال له بالمصرية «مَشْتِ» [أو]^(٧) كالدودة، خروجُه لا يَنْقُضُ الوُضُوءَ، مذكورة في الملتقط^(٨) للسيد الإمام ناصر الدين رحمه الله تعالى.

(١) في ط ص س خ (صار)، والصحيح ما أثبتناه كما لا يخفى.

(٢) كذا في ص، وفي ط س ح (ينقض).

(٣) في ط س (خرجت)، والمثبت من ص خ، وهو الأظهر.

(٤) كذا في ط س خ، وفي ص (ترك).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص ح.

(٦) العِرْقُ الْمَدَنِيُّ، نسبة إلى المدينة الشريفة لكثرة ما، وهي بثرة تظهر في سطح الخد ناعم عن عرق يخرج كالدودة شيئاً فشيئاً وسيبه فضول غليظة، (حاشية الطحطاوي على المرقى - ص ٩٣)

(٧) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص

(٨) ص ٢٢.

إذا توضأ ثم استنحى لا يفسد وضوءه وإذا باشر امرأته مباشرة فاحتسب تحرد. وانتشار آلة، وملاقاة المرج بالمرج انتقص وضوءه، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - والمرأة إذا احتشمت قطن في شئ فرجها فخرجت الذؤة من الخلقوم وانتل القطن بعينها الوضوء، ولو كاد القطن في الخلقوم لا. طهارة المستحاضة، وصاحب الخرج السائل. ومن بمعناها تنتقض عند خروج الوقت بالحدث السابق

إذا أسند ظهره إلى سارية، أو نحوها بحيث لو لا أسند ما^(١) استمسك، فنام كذلك، فإن كانت ألبتاه مستويتين مستوثقتين على الأرض لا وضوء عليه في أصح القولين^(٢). إذا نام في الصلاة^(٣) وصحك قهقهة لا وضوء عليه، مذكورة في الفتاوى. إذا سكر حتى لا يعرف الرجل من المرأة انتقض وضوءه. إذا نام في سجدة التلاوة انتقض وضوءه^(٤) بخلاف سجدة الصلاة. إذا نام قاعداً فسقط على الأرض إن استيقظ حين سقط لا وضوء عليه، وإن استيقظ بعد السقوط عليه الوضوء.

القرأ إذا مضر غصن إنسان فامتلاً دماً، إن كان كبيراً انتقض وضوءه، وإن كان صغيراً لا^(٥). وعن محمد - رحمه الله تعالى - أن المحدث إذا أخذ الكوزة ودخل في المتوضئ ليتوضأ ثم شك أنه هل توضأ أم لا فإنه يجعل متوضئاً. من [أيقن بالطهارة و]^(٦) شك في الحدث فهو على طهارته، ومن أيقن الحدث وشك في الطهارة فهو على الحدث.

باب الغسل

الإبلاج في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل بخلاف اللواطة. امرأة احتلمت ولم

(١) كذا في ص خ، وهو الصواب، وفي ط س (استنلها لما).

(٢) احتراز عن قول القلوري بالنقض. (البحر الرائق ٣٨/١).

(٣) كذا في ص، وفي ط س خ (صلاته).

(٤) كذا في ط س، وفي ص خ (انتقضت طهارته).

(٥) كذا في ط س، وهو الصحيح، وفي ص خ (إن كان كثيراً انتقض وضوءه).

(٦) ما بين المكوفين سقط من ص ح، والمثبت من ط س.

يخرج منها الماء، إن وجدت شهوة الإنزال عليها الغسل. وبه أفق أبو بكر محمد بن
الفصل (١) البخاري - رحمه الله تعالى -، وعن محمد - رحمه الله تعالى - أنه لا يجب (١) إذا
استيقظ [النائم] (٢) فوجد على فراشه بللاً على صورة المذي أو المني عليه الغسل وإن لم
يتذكر الاحتلام.

إذا احتلم فشد ذكره ومنع خروج المني، ثم سال المني بعد ما سكنت شهوته عني
الغسل، وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - لا، وبه أخذ الفقيه أبو الليث - رحمه الله
تعالى - (١) إذا ضرب الرجل، أو حمل حِملاً ثقیلاً، فسال منه المني لا غسل عليه.

المتوضئ إذا دخل الخلاء ليبول ثم شك أنه هل بال أم لا، يُحمل كأنه بال. إذا
اعتسل عن جنابة قبل أن يبول ثم نزل المني عليه الغسل، [حلقاً لأبي يوسف] (١) - رحمه
الله تعالى - إذا أجنب الكافر ثم أسلم ذكر شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى - أنه

(١) هذا هو الصحيح، وفي ط س خ (أبو بكر بن المصلي)، وفي ص (أبو بكر بن محمد الغضلي).
(٢) جعل المصنف - رحمه الله تعالى - عدم وجوب الغسل في المسألة رواية عن محمد، وعامة كتب
المقابلة على أنه ظاهر الرواية، وهو المذهب. وذكر ابن همام والزيلعي وابن نجيم ترجيح عدم الوجوب.
وقال ابن نجيم: وعليه الفتوى.

وإليك ما قاله ابن نجيم في «المحرر» (٥٦/١) عن معراج الدراية: ولو احتملت المرأة، ولم يخرج
الماء إلى ظاهر فرجها عن محمد يجب، وفي ظاهر الرواية لا يجب؛ لأن خروج منها إلى فرجها الخارج
شرط لوجوب الغسل عليها، وعليه الفتوى. انتهى.
ويظهر «تبيين الحقائق» (١٦/١)، و«فتح القدير» (٦٧/١).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.
(٤) والفتوى على قول أبي يوسف - رحمه الله تعالى - في ضيف خاف التهمة. قال الطحاوي:
(ويبقى بقول أبي يوسف لضيف خشي التهمة) عبارته في الشرح أولى وهي: الفتوى على قول أبي
يوسف في الضيف إذا استحيى من أهل المحل أو خاف أن يقع في قلوبهم ريبة بأن طاف حول بيتهما،
وعلى قولهما في غير الضيف. (حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح، ص ٩٦-٩٧).

ويظهر: «رد المحتار» (١٦٠/١).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

يجب عليه الغسل^(١)، وذكر القاضي الإمام المتسبب إلى الإسيحاج أنه يستحب.
 الغلام المراهق إذا وطئ البالغة لا يجب عليه الغسل، لكن يُؤمر به تحليفاً واعتياداً.
 ويجب على المرأة الموطوءة [الغسل]^(٢)، ولو وطئ البالغ صغيرة فالجواب فيه على العكس.
 المحنون إذا أجنب ثم أفاق، قيل: لا غُسل عليه.^(٣) ثم ماء الاعتسال على الزوج.
 ذلك الأعضاء في الاعتسال ليس بشرط. لو صرف الببل الذي على الظهر إلى
 الممعة التي على الرجل في الاعتسال يجوز. ليس على المرأة أن تنفض ضفائرها^(٤) في
 الاعتسال إذا بلغ الماء إلى أصول شعرها بخلاف الرجل. إذا بقي العجين بين أظفاره
 فاغتسل لم يجر، ولو بقي الطعام بين أسنانه أو الدرن بين أظفاره فاغتسل جاز. الجنب إذا
 غسل^(٥) بعض أعضائه، ثم نام أو أحدث، ثم غسل ما بقي جاز.

النية في الاعتسال ليس بشرط. المضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل خلافاً
 لمالك - رحمه الله تعالى -.^(٦) غُسل يوم الجمعة، والعيدين، وعند الإحرام، [وعرفة]^(٧)

(١) المبسوط، باب الوضوء والغسل (٩٠/١) قيل باب البتر.

وليعلم أن وجوب الغسل في هذه الصورة ظاهر الرواية (الفتاوى الهندية ١٦/١). وفي المبسوط

(٩٠/١)، و«البحر الرائق» (٦٥/١)، و«المحيط» (٢٢٨/١) أنه الأصح.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) كذا في ص، وفي ط س خ (قيل لا غسل عليه، وقيل: يستحب عليه الغسل)

(٤) كذا في ط س، وفي ص (ظفائرها)، وهو تصحيف.

(٥) كذا في ط س، وهو الصواب، وفي ص (اغتسل).

(٦) كذا في ص، وفي خ (فرضان في الغسل خلافاً لمالك والشافعي)، وكلاهما صحيح. وفي ط س

(فرضان في الغسل نفلان في الوضوء عندنا، وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - واجبان جميعاً فيهما.

وعند مالك - رحمه الله تعالى - فرضان فيهما جميعاً) وهو ليس بصواب؛ لأن مدعى المناكحة أن

المضمضة والاستنشاق حتان فيهما جميعاً، كما في «بداية المجتهد» (٣٥٦/١)، و«تلقه على سدهب

الأربعة» (سنن الوضوء ٥٩/١، سنن الغسل ٩٦/١).

(٧) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

سنة. غسل يوم الجمعة للصلاة لا ليوم، وعليه الفتوى، حتى لو اغتسل ولم يصل بدلت لا يقال فضل الغسل.

باب ما يجوز به الوضوء والغسل

إذا احتلظ ببناء شيء طاهر، ولم يُزل عنه اسم الماء، ولا رفته، فهو طهور وإن تغير لونه، حتى لو توضع بماء الرزّذج والمصمر أجزأه إلا إذا كان ثخيناً. الخوص إذا كان عشرين في عشر جار الوضوء منه، والاعتسالة فيه. الماء إذا كان له طول وليس له عرض، وهو بحال لو جمّع و^(١) قدّر يصير عشرين في عشر لا بأس بالوضوء منه تيسيراً على المسلمين، [ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه، ولا اعتباراً لعنق الماء، ذكره في «الملتقط»]^(٢).

الماء إذا كان يجري صغيماً فأراد إنسان أن يتوضأ منه، فإن كان وجهه إلى موزد الماء جازاً، وإن كان إلى مسيل الماء لا، إلا أن يمكث بين كل عرفتتين قدر ما يذهب الماء بغسلته. ماء النهر إذا كان بعضه يجري على الجيفة، أو في جوف الجيفة، فإن كان ما يلاقي الجيفة أقل فهو طهور^(٣)، وإلا فلا. التوضوء بماء الملح لا يجوز.

التوضوء بالثلج الذائب بحيث يتقاطر على يده جاز. التوضوء بسور سباع الطيور كالصقر والباشق^(٤) ونحوهما، وسور ما يسكن في البيوت مثل الحيرة والفأرة كربة وأجزأه. رجل لم يجد الماء إلا سور حمار أو بغل، فإنه يتوضأ به ويتمم، وأيهما قدم أو آخر جاز. ولو توضأ به وصلى ثم أحدث فتمم وصلى تلك الصلاة خرج عن العهدة. ولو قدر على نبيذ [التمر]^(٥) وماء مشكوك كسور الحمار والبغل توضأ بالبيذ^(٦).

(١) كذا في ص، وفي ط س (أو).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س. والعبارة في «الملتقط» (ص ٥).

(٣) كذا في ص، وفي ط س (طاهر)، وكلاهما صحيح؛ لأن هذا الماء طاهر ومطهر.

(٤) الباشق جمعه: بواشق، نوع من جنس البازي، وهو من الجوارح يشبه الصقر، ويتميز بحجم ضئيل.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص.

(٦) المذهب الصحيح المختار المعتمد عند الحمية أنه لا يتوضأ بالبيذ، بل يتوضأ بالماء المشكوك -

المرأة إذا غسلت يدها من العجين أو الوسخ لا يصير الماء مستعملًا؛ لأنه ليس فيه إقامة القرية^(١)، وإن غسلت لأجل الطعام يصير مستعملًا لأن فيه إقامة القرية^(٢). الماء المستعمل في الوضوء في رواية محمد عن أبي حنيفة - رحمهما الله تعالى - طاهر، وعليه العتري، وفي الجساسة يحس عند أبي يوسف^(٣)، وبه يُفتى. الحوض الكبر إذا أجمد ماؤه فنَقَبَ إنسانٌ ثقبًا وتوضأ من ذلك الموضع، إن كان الماء منعصلا عن الجَمْدِ جاز، وإلا فلا.

باب الأواني والآبار

عَقَرَبُ أو نحوها مِمَّا لَا دَمَ لَهُ يَمُوتُ فِي تَوَرٍّ^(٤) الْمَاءِ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ، وَلَوْ وَقَعَ فِيهِ حَمَامَةٌ أو سَامٌ أَوْ بَرَصٌ أَفْسَدَهُ. ضِفْدِغٌ^(٥) بَرِّيٌّ مَاتَ فِي مَاءٍ أو النَّبَسِ أو الْعَصِيرِ فَهُوَ طَاهِرٌ. إِلَّا إِذَا تَقَطَّعَ^(٦) فِيهِ، وَقِيلَ: لَوْ كَانَ لِلضَّفْدِغِ الْبَرِّيِّ دَمٌ سَائِلٌ فَلَمَّا تُفْسِدُ [الماء]^(٧). حَبَّةٌ

- ويتميم. قال ابن عابدين رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٢٢٧/١): روي في التبيذ عن الإمام ثلاث روايات... والثالثة: التيمم فقط، وهو قوله الأخير، وقد رجع إليه، وبه قال أبو يوسف والأئمة الثلاثة، واختاره الطحاوي، وهو المذهب المصالح المختار المعتمد عندنا. انتهى. وفي «الدر المختار» ٢٢٨/١: اجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز الأخذ به. انتهى.

- (١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثلث من ص.
- (٢) وهذا لأن غسل اليدين قبل الطعام سنة، وإقامة السنة قرينة.
- (٣) كذا في ط س، وفي ص (أبي حنيفة). وكلاهما صحيح: أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى محس بحاسة غليظة، وعد أبي يوسف رحمه الله تعالى يحس بحاسة خفيفة، كذا في عامة كتب الفقه.
- (٤) التور: إنا صغير.
- (٥) الضفدع بكسر الدال، والأنتى ضفدعة، وناس يقولون صفدع بفتح الدال، وهو لغة صعبة وكسر الدال أفصح. انظر: «البحر الرائق» (٩٠/١)، و«المنهاج» (ص ٤٥٢).
- (٦) كذا في ط ص، وفي س خ (انقطع).
- (٧) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثلث من ط س.

بِرِّيَّةٍ مَاتَتْ فِي الْإِنَاءِ، ذُكِرَ فِي الْفَتَاوَى: لَوْ كَانَ لَهَا دَمٌ سَائِلٌ فَلَمَّا تُفْسِدُ الْمَاءَ، وَهَذَا الْجَوَابُ يُوَافِقُ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - فَلَا يَتَنَحَّسُ.

مَيِّتٌ غَسَلَ ثُمَّ وَقَعَ فِي الْمَاءِ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ [إِلَّا] ^(١) إِذَا كَانَ كَافِرًا. ثُمَّ عَلَى الطَّرِيقِ يَحْضَرُهَا الرُّسْتَاقِيُّونَ وَالصَّبِيَّانُ وَيَضَعُونَ أَيْدِيَهُمْ عَلَى الدَّلْوِ فَهِيَ طَاهِرَةٌ. دَبُّ الْعَارَةِ لَوْ وَقَعَ فِي الشَّرِّ يُنْزَحُ كُلُّ مَا فِيهَا أَيْ يُنْزَحُ حَتَّى يَظْهَرَ الْعَجْزُ ^(٢) وَلَوْ وَقَعَتْ فِي اسْتِرَافَارَةٍ أَوْ فَارَابٍ فَإِنَّهُ يُنْزَحُ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلْوًا، وَقِيلَ: فِي الثَّلَاثِ كَذَلِكَ، وَذُكِرَ فِي «التَّحْرِيدِ» أَنَّ ثَلَاثَ فَارَاتٍ كَالدَّجَاجَةِ يُنْزَحُ أَرْبَعُونَ دَلْوًا.

شَعْرُ الْخَنَزِيرِ لَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ أَفْسَدَهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ^(٣) - . بَوْلُ الْخَنَافِيشِ وَحَرَّوْهَا لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ لِلصَّرُورَةِ، وَفِي بَوْلِ الْعَارَةِ قَوْلَانِ ^(٤). بَعْرَتَانِ وَقَعَتَا فِي الْمَحَلِّ عِنْدَ الْحَلْبِ فَرُمِيَّتَا مِنْ سَاعَتَهُمَا لَا تَفْسِدَانِ، وَالْمُنْكَسِرُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ نَظَرًا لِلنَّاسِ. خَرُؤُ الْحَمَامِ وَالْعُصْفُورِ لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ. رَجُلٌ غَرَفَ مِنْ حَوْضِ الْحَمَامِ وَيَدِيهِ نَجَسَةً، وَكَانَ الْمَاءُ يَدْخُلُ مِنَ الْأَثْوَابِ فِي الْحَوْضِ مُتَابِعًا لَمْ يَتَنَحَّسْ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ الْحَارِيِّ. جَنَّبَ أَدْخَلَ كَفَّهُ فِي الْإِنَاءِ لَا يَتَنَحَّسْ، وَلَوْ أَدْخَلَ رِجْلَهُ فِي الْبِشْرِ لَا يَتَنَحَّسْ، هُوَ ^(٥) الصَّحِيحُ، بِخِلَافِ الْإِنَاءِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ طَسٍ، وَلَكِبَتْ مِنْ صَخٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(٢) لِأَنَّمَا لَا تَخْلُو عَنْ بِلَّةٍ وَتِلْكَ الْبِلَّةُ بَانْفَرَادَهَا، لَوْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ وَجِبَ نَزْحُ جَمِيعِ الْمَاءِ. كَذَا فِي «الْمَحِيطِ الرَّهَاقِيِّ» (٢٥٦/١).

(٣) وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، كَمَا فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» (٨٠/٦).

(٤) وَالْمَحْتَارُ أَنَّ بَوْلَ الْفَارَةِ يَفْسِدُ الْمَاءَ، جَزَمَ بِهِ فِي الْخُلَاصَةِ (٦/١)، وَاسْتَحْصَاهُ ابْنُ أَهْمَاءَ (صَحَّحَ مُقَدِّمُ ١٨٣/١)، وَاخْتَارَهُ فِي «الْمَحِيطِ» (٣٦٦/١). وَانْظُرْ: «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» (٢٣٠/١).

(٥) كَذَا فِي طَسٍ خٍ، وَفِي صَخٍ (بِ).

البحرة الكثيرة لو وقعت في الشر يُنزع حتى يغلبه الماء، ويظهر المعز. هكذا ذكر الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد الزندوي. وقال شمس الأئمة الشرخسي^(١)، والقاضي الإمام الأجل الإسبحاني - رحمهم الله تعالى -: الأصح والأشبه أن ينظر إليه رجلان لهما بصيرة في أمر الماء، فبأي مقدار قالا يظهر ينزع ذلك القدر، ثم أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - لم يقدر الكثير بشيء بل قوّضه إلى رأي المتبلى به، فإن استفحشه واستكثره كان كثيراً، وإلا فلا، وعليه الفتوى، وقيل: الثلاث كثير، وبه أخذ الإمام الإسبحاني.

إذا وجب نزع عشرين دلوا فجاؤا بدلو عظيم يسع فيها قدر عشرين دلواً ونزحوا مرة واحدة اكتفى به، خلافاً للحنس بن زياد. [وإذا نزع الماء من البئر لا يجب نزع طين البئر، ولا غسل الحبل والدلو.]^(٢) وإذا وجب نزع الماء من البئر فالمعتمر في كل بئر دلوها، فإن لم يكن لها دلو نزع الماء بدلو يسع^(٣) ثمانية أرتال، وهو الصحيح.^(٤) لا يجوز التخرّج في الأواني إلا إذا كان الطاهر أكثر من النجس.

باب الآسار

سور الحائض [والتفساء]^(٥) والجنب والكافر طاهر. إذا شرب الخمر ثم شرب الماء من ساعته يتنجس. سور الهرة مكروهة. الهرة إذا أكلت الفأرة ثم شربت الماء على مورها فإنه يتنجس، ولو مكثت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا. سور الصقر والبازي والباشق ونحوها مكروهة، وكذلك سور الورغة والحية والفأرة. سور الفيل والخنزير والكلب والأسد والذئب والثور نجس.

(١) المبسوط (٥٩/١).

(٢) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) كذا في ص، وفي ط س خ (يسع فيها).

(٤) احتراز به عن قول بعض المشايخ بتسعة أرتال، وهذا لأن الصاع ثمانية أرتال.

(٥) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

سور الحمار والبغل مشكوك، قيل: الشك في طهارته، وبه أخذ القاضي الإمام صدر الإسلام - رحمه الله تعالى - وقيل: الشك في طهوريته، وبه أخذ [القاضي الإمام] (١) حسام الدين - رحمه الله تعالى - . سور الفرس: المختار أنه طاهر. سور ما يؤكل ختمه طاهر إلا الدجاجة المخلاة.

باب الأنجاس

ذرق سياع الطير طاهر، كذا اختاره الشيخ الإمام الأجل الشرنخسي - رحمه الله تعالى (٢) وقال الشيخ الإمام حسام الدين - رحمه الله تعالى -: إنه نجس. دم السمك طاهر. لبن الأمان طاهر، لكنه لا يؤكل. بول انتصح على الثوب مثل رؤوس الإبر فذلك لا يضره (٣). القيء القليل كما أنه ليس يحدث ليس بنجس.

ثوب نسط على أرض نجسة مبتلة وأثرت النجاسة فيه بحيث لو غصير لا يمس ولا يتقاطر عنه شيء، قيل: الأصح أنه لا يصير نجساً، [قاله القاضي الإمام قاضي خان رحمه الله تعالى] (٤) ولو وقع في الماء لا يفسد. رجل توضع رجليه على أرض نجسة، إن

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) في «المبسوط» (٥٧/١).

(٣) كذا في ص خ، وهو الظاهر، وفي ط س (لا يعتبر).

(٤) يرى أن هذه العبارة ليست في الحقيقة من أصل الكتاب، بل كانت مكتوبة على حواشي الكتاب. فألحقه بعض السامخ في أصل الكتاب؛ وذلك لأمر:

١ - العبارة غير موجودة في النسخة المحفوظة في مكتبة حروم بتركيا.

٢ - المؤلف متقدم على قاضي خان.

٣ - لم ينقل المؤلف عن قاضي خان في ما سوى هذا الموضع من الكتاب، والظاهر أنه لو نقل عنه ههنا لنقل عنه في مواضع أخرى؛ فإنه لا تخفى مكانة الإمام قاضي خان واشتهاره في تصحيح المسائل وترجيحها. فقد نقل ابن عابدين - رحمه الله تعالى - عن الرمي بعد أن ذكر اختلافاً كثيراً في مسألة: «ولكن عليك بما في الحامية» فإن قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح. راجع:

«رد المحتار» (٢٧٩/٥) . -

كانت الأرض صُلْبَةً وهي يابسة ولم يقف عليها لا شيء عليه، وإن كان موضع قدميه^(١) رَطْبًا والرجل يابسة فظهرت الرطوبة في قدميه عليه أن يغسلهما.

الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثوبه حالة المزاح يجب غسله، وحالة الغضب لا. الكلب إذا دخل الماء ثم نَفَضَ نَفْسَهُ فأصاب منه ثوب إنسان نجسه، بخلاف ما إذا أصابه المطر ولم يصل إلى جلده. ماء فم النائم طاهر. الماء الذي في دُود الفَيْلَق^(٢) طاهر.

حوض [كثير]^(٣) يصير عشرًا في عشر لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه. بغرة من بعر^(٤) الفأرة إذا وقعت في وَفَرٍ جُنْطَةٍ فَطُحِنَتْ والبعرة فيها، أو وقعت في زِقٍ^(٥) ذهبي، لم يَفْسُد الدَّقِيقُ واللُّحْنُ ما لم يتغير طَعْمُهُما، مذكورة في الوقعات الحسامة. ماء المطر إذا جرى في الميزاب من السطح وكانت على السطح غَذِرَاتٌ، فالماء طاهر، وإن كانت الغذيرة عند الميزاب، فإن كان أكثر الماء لا يلاقي الغذيرة فهو طاهر، وإلا فنجس.

غُصَالَةُ المَيْتِ إذا أصاب ثوب الغاسل فما دام في علاج الغسل فما تَرَشَّشَ عليه مما لا يجد بداً منه ولا يمكنه الاحتراز عنه لا يُنَجِّسُهُ لعموم البلوى. الماء الطاهر إذا اختلط بالشراب النجس أو على القلب قال مشايخ بخارى: أيُّهُما كان غالباً فالعبرة له، وقال الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -: أيُّهُما كان بحسباً فالعبرة له.

٤ - لم يصرح قاضي خان بأن هذا القول أصح. راجع «فتاوى قاضي خان» على هامش «الهدية» (٣١/١)، قيل باب الوضوء والغسل.

٥ - القول بأن هذا أصح هو قول شمس الأئمة الحلواني، فلماذا ترك المؤلف عزوه إليه، وسببه إن شأب معاصر له! راجع: «المحيط البرهاني» (٣٦٨/١)، و«حاشية الشلبي على تبيين الحقائق»

(٧٠/١)، و«فتح القدير» (١٧٠/١)، و«مراقي الفلاح» (ص ٦٤).

(١) كذا في ط س، وفي ح (الموضع).

(٢) الفَيْلَق: تمر يب (بيله) وهو ما يتخذ منه القُر.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س، وهو الأظهر، وفي ح (حوض صغير).

(٤) كذا في س خ، وفي ط ص (أبصار).

(٥) الزِق: وعاء من حلب يجر شعره ولا ينتف، للشراب وغيره. وجمعه: أَرْقَاق، و زِقَاق.

[الماء المطلق كماء الأنهار والجياض والأمطار طهور لقوله: ﴿وَأَرْسِلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرًا﴾. (١) الماء المقيّد كماء الورد والبطيخ طاهر نزول به التحاسة من الثوب والبدن، لا يصلح للوضوء والغسل، وكذلك كل ما يُغصّر كالحلّ واللبن دود الدّنس والغسل] (٢)

باب تطهير الأنجاس

الْمَنِيُّ إِذَا فُرِكَ بَعْدَ مَا يَبَسَ طَهُرَ، قَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّرْحَسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:
لو كان على البدن، الأوجه أن لا يطهر (٣) التحاسة المتجسدة (٤) وهي التي لها حرّة
كثيف، إذا أصابت الخف أو النعل فيبست طهرت بالحلك. وفي الرطب على الخف ونحوه
لا بد من الغسل في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه لو مسحه على
سبيل المبالغة بحيث لا يبقى لها لون ولا رائحة طهر، وعليه الفتوى للضرورة.

رَمَادُ الْعَلِيرَةِ نجس عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وقال محمد - رحمه الله تعالى -:
طاهر، (٥) وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - مثل قوله. السكين إذا موء بماء نجس،
فغسل ثلاثاً وجفف في كل مرة طهر عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، (٦) خلافاً
لمحمد - رحمه الله تعالى - الخوض إذا تنجس ماءه فدخل الماء من جانب وخرج من
جانب آخر طهر، هو المختار. (٧)

(١) الفرقان: ٤٨.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) في «المبسوط» (٨١/١).

(٤) كنا في ص خ، وهو الصواب، وفي ط س (المنجدة).

(٥) وعليه المتن، كنا في «حلاصة الفتاوى» (٤٣/١)، وفي «فتح القدير» (١٧٦/١) أنه المحتدر.

ونظر: «البحر الرائق» (٢٢٧/١)، و«الفتاوى الهندية» (٤٤/١).

(٦) وهو الأوسع، كنا في «البدائع» (٨٩/١).

(٧) احتراز عما قيل: لا يظهر حتى يخرج قدر ما فيه أو ثلاثة أمثاله. «البحر الرائق» (٧٨/١).

البساط النجس إذا جعل في غير حار وترك ليلة طهر، [هو المختار]^(١). حصر
أصابته نجاسة فيست لا بد من ذلك عند العسل حتى تلين فتزول، وإن كانت رطبة
يخرى عليه الماء إلى أن يتوهم زوالها، أو يغسل ثلاث مرات ويحقف في كل مرة. خفف
بطانة ساقه من الكرياس فتجست البطانة فملأه بالماء ثلاثاً وأخرقه ولم يتهبها عصر
الكرياس طهر.

النجاسة المريئة التي لها جرم لو زالت عنها بمرة اكتفى بها، ولو لم تزل إلا ثلاث
يُغسل إلى أن تزول. البول إذا أصاب الأرض احتيج إلى الغسل، يصب عليها الماء، ثم
يُدلك، ثم يُنشف ذلك الماء بمِرْقَةٍ، يفعل ذلك ثلاثاً فيطهر، ولو لم تُغسل لكنها ليست
طهرت أيضاً.

إذا أصابت النجاسة الحشيش لم يطهر إلا بالغسل. إذا مسح الرجل موضع المَخْمَنَة
ثلاث خِرْقَاتٍ رَطْبَاتٍ نِظَافٍ أَجْزَأَهُ مِنَ الْغَسْلِ. ولو نجس المَضْمُونُ^(٢) النجس حتى ذهب
أثره طهر. الصبي إذا قاء على ثدي أمه ثم أرضعته ثلاث رضعات طهر الثدي. إذا ذبح
شاة ثم مسح السكين على صوفها أو شيء من الأشياء وذهب أثر الدَّمِ عه طهر. الصبيغ
إذا ماتت فيه قارة يصيغ به التوب ثم يغسل ثلاثاً طهر.

إذا غمس يده في سمن نجس ثم غسل يده في الماء الجاري ثلاث مرات بغير خرص^(٣)
وأثر السمن باقٍ على يده طهرت يده، وكذلك إذا كان على يد المرأة أثر جثاء نجس.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والثبت من ص. وقوله: (هو المختار) احتراز عما فقه
البعض: إذا أخرج عليه الماء إلى أن يتوهم زوال النجاسة - ولم يقيد بالليلة - طهر؛ لأن إجراء ماء
يقوم مقام الأصل. انظر: «البحر الرائق» (١/٢٣٨)، و«رد المحتار» (١/٣٢٦).

(٢) كنا في ط ص خ، وفي س (من المضمون).

(٣) خرص: الأختان. ورصاة إذا أحرقت ورش عليه الماء انعقد وصار كالصابون يُنظف به الأيدي
والملابس. (المعجم الوسيط).

الْحَزَفُ الْحَدِيدُ أَوْ الْآخَرُ الْحَدِيدُ أَوْ الْحَصِيرُ الْمُتَّخَذُ مِنَ الْخُلْفَاءِ^(١) إِذَا تَحَسَّنَ يُغْسَلُ ثَلَاثًا وَيُخَفَّفُ عَلَى إِنْزِلِ كُلِّ مَرَّةٍ، وَإِنْ كَانَ الْحَزَفُ قَدِيمًا مُسْتَعْمَلًا يَكْفِيهِ الْغَسْلُ دَفْعَةً وَاحِدَةً. الثَّوْبُ الْحَسَنُ إِذَا غُسِلَ فِي ثَلَاثِ إِجْتِنَاتٍ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثَةِ ظَاهِرًا، وَلَا يَدْخُلُ مِنَ الْعَصْرِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَيْثُ لَوْ عُصِرَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَسِيلُ مِنْهُ شَيْءٌ.

جَلَدُ الْخَنَسَزِيرِ لَا يَطْهَرُ بِالذَّبَاغِ [وَلَا بِالذِّكَاةِ] وَلَوْ وَقَعَ بَعْدَهُ فِي الْمَاءِ أَنْفُسَهُ، كَذَلِكَ شَعْرُهُ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الشَّعْرِ، وَلَا بِأَسِّ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَتَرْكِهِ أَحْوَجُ^(٢). مَا يَطْهَرُ بِالذَّبَاغِ يَطْهَرُ بِالذِّكَاةِ مَعَ التَّسْمِيَةِ. كُلُّ شَيْءٍ دُبِعَ بِهِ الْجِلْدُ مِمَّا يَمَعُهُ مِنَ الْفَسَادِ وَيَعْمَلُ عَمَلُ الذَّبَاغِ كَالشَّمْسِ وَالتَّرَابِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ.

رَجُلٌ كَانَ عَلَى يَدِهِ نَجَاسَةٌ رَطْبَةٌ فَجَعَلَ يَدَهُ عَلَى عُزْوَةِ الْقُمَقَةِ، فَلَمَّا^(٣) صَبَّ الْمَاءُ عَلَى الْيَدِ، فَإِذَا غَسَلَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ طَهَرَتِ الْعُزْوَةُ مَعَ طَهَارَةِ الْيَدِ. إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَوْضِعُ إِصَابَةِ النَّجَاسَةِ مِنَ الثَّوْبِ، ذُكِرَ فِي شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ^(٤) أَنَّهُ يَغْسِلُ الْكُلَّ^(٥)، وَأَقْبَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلِيُّ الْإِسْبِيحَايِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ يَنْتَحِرِي وَيَغْسِلُ، وَهَكَذَا عَنْ تَاجِ الْأُئِمَّةِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كَذَا فِي ط س، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالْخُلْفَاءُ: يُقَالُ لَهُ فِي الْأُرْدُوِيَّةِ (بِيْد: شَجَرَةٌ لَهَا أَعْصَادٌ نِيَّة). وَفِي س (الْخُلْفَاءُ)، وَفِي خ (الْخُلْفَاءُ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَالثَّلَثُ مِنْ ط س. وَكَانَ الْإِنْتِفَاعُ بِشَعْرِ الْخَنَسَزِيرِ جَائِزًا فِي رَمَسٍ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ عَيْرُهُ، فَكَانَ الْخَزَّازُونَ يَسْتَعْمِلُونَهُ لِرَتْبِ الْجِدَاءِ وَإِصْلَاحِهِ إِذَا تَحَرَّقَ. أَمَّا فِي رَمَاسٍ فَلَا يَحُوزُ اسْتِعْمَالَهُ لِهَدْمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِلْإِسْتِفَاءِ عَنْهُ بِالْمَخَارِرِ وَالْإِبْر. كَذَا فِي «رَدِّ الْمَحْتَارِ» (٧٣/٥).

(٣) كَذَا فِي ط س، وَفِي ص خ (كَلَمًا).

(٤) الْمُرَادُ بِـ «شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ» فِي كِتَابِ الْمَذْهَبِ هُوَ شَرْحُ «مَحْتَصَرِ الطُّحَاوِيِّ» لِأَيِّ نَكْرٍ مُخَصَّصٍ الْمُرَارِي.

(٥) وَاسْتَحَارَهُ فِي «الْبِدَائِعِ» (٨١/١) احْتِيَاظًا، وَقَالَ. لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْحَاسَةِ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَبِئْسَ الْبَعْضُ نُورٌ

مِنَ الْبَعْضِ. انْتَهَى. انْظُرْ: «رَدِّ الْمَحْتَارِ» (٣٢٧/١).

باب الاستنجاء

لا يستنجي بالأشياء النجسة ولا بالعظم ولا بعصب الدواب. الشرط في الاستنجاء الإنقاء دون العدد. المرأة لا تدخل إصعها في فرجها في الاستنجاء. المستحاضة لا يعب عليها الاستنجاء لوقت كل صلاة إذا لم يكن فيها بول أو غائط. الاستنجاء بالماء أفضل إلا إذا كان على شط نهر جارٍ أو مشرعة ليست بها شرة، فإنه لا يفعل، لئلا يضر فاسقاً. وينبغي أن يستنجي بعد ما خطا خطوات.

الغسل في الاستنجاء غير مقدر، ولكنه يغسل حتى يطمئن قلبه، وتطهر اليد مع طهارة موضع الاستنجاء. إذا أصابته نجاسة أكثر من قدر الدرهم فاستنجى ثلاثة^(١) أحجار ولم يغسل أجزاءه، هو المختار.^(٢)

يكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء والاستنجاء. ولا بأس بالاستدبار إذا لم يرفع ذيله. إذا استنجى^(٣) بماء سخين في الشتاء كان ثوابه دون ثواب الاستنجاء بماء بارد. لا يقرأ القرآن في المستنجى والمغتسل. ويكره كشف العورة إلى إصابع الوضوء، وكذا النظر إلى العورة. إذا دخلت الخلاء فابدأ برجلك اليسرى، وإذا خرجت فابدأ برجلك اليمنى.

(١) كذا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط س (ثلاث).

(٢) أطلقه المصنف رحمه الله تعالى، وفيه تفصيل:

١- إذا أصابته نجاسة أكثر من قدر الدرهم، لكن لم تغط النجاسة المخرج فلاستنجاء بالأحجار يكفي، ولا يجب الغسل. وذكر تصحيحه في «البدائع» وهو الذي ذكره المصنف في الكتاب. ٢- إذا أصابته نجاسة وتجاوز المخرج وكانت المتجاوزة أكثر من قدر الدرهم يجب غسله بالإجماع. ٣- إذا تجاوزت النجاسة المخرج، لكن كانت المتجاوزة أقل من قدر الدرهم فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجب غسله، وعند محمد يجب.

والمصنف - رحمه الله تعالى - اكتفى بذكر الصورة الأولى.

ونظر في البدائع (١/١٩)، والبحر الرائق (١/٢٤٢).

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (كالاستنجاء) بدل (استنجى).

باب المسح على الخفين

يمسح المقيم يوماً وليلة إذا لبس الخفين على طهارة كاملة، أو لبسهما بعد غسل القدمين ثم غسل الباقي قبل الحدث، ويمسح المسافر ثلاثة أيام وليلتهما من [وقت] ^(١) الحدث سواء كان السفر سفر طاعة أو سفر مقصية.

المفروض في مسح الخف قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ^(٢)، هو المختار ^(٣). إذا مسح خفيه يئلبس في يده حاز، إظهار الخطوط على الخف ليس بشرط. حف لا ساق له لكنه يستر الكعب إلا قدر أصبعين جاز المسح عليه. لو كانت [مقدمة] ^(٤) الخف مشقوقة لكها مشدودة لا بأس.

المسح على الجوربين إذا كانا ثخينين بحيث يستمسكان على الساق من غير أن يرتبطا بشيء جاز عندهما، وعن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه رجع إليهما في آخر عمره ^(٥). وعليه الفتوى. المسح على الخف المتخذ من اللد جائز. المسح على الصاروخ ^(٦) والطرباج ^(٧) على قول بعض المتأخرين يجوز إذا كانت النفاة ذات ^(٨) طاقين وقد شدتها برباطات ^(٩) عليهما بحيث لا تدخل فيهما ثلاث أصابع اليد. الحرق في الخف أسفل من

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمنبت من ص خ.

(٢) كذا في ط س، وهو الصحيح، وفي ص خ (من أصابع اليد).

(٣) احترز به عما قاله الكرخي: ثلاث أصابع من أصابع الرجل. انظر: «البحر الرائق» (١/١٧٣).

(٤) كذا في ط س ح، وهو الصحيح، وفي صقدمة.

(٥) كذا في ص خ، وفي ط س (في آخر عمره منه).

(٦) كذا في ط س خ، وهو ما يجعل على الخف، وفي س (الصاروخ).

(٧) كذا في ط س خ، وهو نوع من الخف، وفي ص (الطرباج).

(٨) كذا في ص، وهو الأظهر، وفي ط س خ (دا).

(٩) كذا في ص ط س ح، والصحيح الربطة جمع رباط، وهو ما يرتبط به.

الكعبين إذا كان بحال يظهر من الرجل ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل فإنه يمسح المسح. الحرق المتفرق في حفرة واحد يجمع، وفي الحفنين لا

المسافر إذا مصت مدة مسحه وهو يخاف من نزع الخفين ذهاب رجله^(١) من البرد جار له المسح ما دام الخوف باقياً. إذا دخل الماء خفه وصار أكثر الرجل معسولاً لا يجوز المسح، وهو اختيار شيخ الإسلام علامة العالم، [وقال^(٢) شيخ الإسلام برهان الدين المرعيتاني - رحمه الله تعالى - لا ينقص مسحه وإن صار جميع الرجل معسولاً؛ لأن الخف مانع مبرأة الحدث إلى القدم].^(٣)

صاحب الجرح السائل ومن معاه يمسح مادام الوقت باقياً، ولا يمسح مدة المسح^(٤) خلافاً لزفر - رحمه الله تعالى - المسح على الجبيرة جائز، ويكفي يمسح الأكثر سواء شدّها على الطهارة أو الحدث، ولا يبطل بسقوط الجبيرة إلا عن بُرء، وإن طالّت المدة. لو ترك المسح على الجبيرة لما أن المسح يضُرّه لا بأس، وإن كان لا يضُرّه يجب المسح عندهما، وعد أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - لا يجب المسح على عصانة

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (رجله).

(٢) كذا في ص، وفي ط س ح (واختار).

(٣) لعل ما بين المعكوفين مقحم في الكتاب، وهو في الحقيقة من حواشي الكتاب وليس من قبل المؤلف وذلك لأمر:

١- إنه غير موجود في نسخة الفتاوى السراجية المحفوظة في مكتبة جروم تركيا.

٢- إن المؤلف لا يهتم بذكر العلل بينما ذكر العلة هنا.

٣- المؤلف متقدم على صاحب الهداية بينما نقل عنه هنا.

٤- لم يقل المؤلف عنه في ما سوى هذا الموضع من الكتاب، والظاهر أنه لو نقل عنه ههنا لقل عنه في مواضع أخرى؛ لأن مكانة صاحب الهداية في الفقه أمر مسلم لا يحتاج إلى بيان.

٥- لم يقل شيخ الإسلام المرعيتاني بما نسب إليه ههنا في كتابه الشهير «الهداية»، بل قد صرح في «التحصيل» (٣٤٨/١) بخلافه، فقال: «لو دخل الماء الحف فابتل جميع إحدى رجله ينقص للمسح؛ لأنه يصر جامعاً بين المسح والغسل».

(٤) وفي ط س (بعض مدة المسح)، والصواب ما أثبتناه من ص خ.

المُتَصِدِّ حائِزٌ. المُرْجَةُ التي تبقى من اليد بين العُقْدَتَيْنِ ^(١١) يكفيه المَسْحُ على الأصْح. ^(١٢)
المَسْحُ على العِمَامَةِ والقَلَنْسُوَةِ والقَفَّازَيْنِ - وهُمَا لباسُ الكَفَيْنِ - لا يَجُوزُ.

لو راع أحدٌ خفيه بطل المسح على الآخر. إذا نزع أحدُ المُرْمُوقَيْنِ ^(١٣) المَلْدَيْنِ
لِيسهما على الحَفَيْنِ المَلُوسَيْنِ على الطهارة بعد ما مَسَحَ على المُرْمُوقَيْنِ مسحٌ على الخَفِّ
الظَاهِرِ وأعاد المَسْحَ على المُرْمُوقِ الثاني. إذا ارتفع أَكْثَرُ العَقِبِ إلى الساق انتقص مَسْحُهُ
في روايةٍ عن أَبِي حَنِيْفَةَ - رحمه الله تعالى -، وعن أَبِي يُوْسُفَ - رحمه الله تعالى - ما
يَرْتَفِعُ ^(١٤) أَكْثَرُ القَدَمِ لا يَنْقُضُ، وبه أخذ بعضهم.

باب التيمم

التَّيَمُّمُ: القَصْدُ إلى الصَّعِيدِ ^(١٥). الاستيعابُ في التيمم شرطٌ، وهو المختار، خلافاً لما
ذكره القاضي الإمام صدر الإسلام، حتى لو ترك تَخْلِيلَ الأصابع لا يُجْزِئُهُ، وكذا إذا لَمْ
يُحَرِّكِ الحَاتِمَ. النِّيَّةُ في التيمم شرطٌ. جُنُبٌ تَيَمَّمُ يُرِيدُ به الوُضُوءُ أَجْزَأُهُ عن الجَنَابَةِ وإن لَمْ
يَنُوحِ الجَنَابَةَ، خلافاً لما ذكره أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى.

(١) كذا في ط س خ، وفي ص (بين اليد من العقدتين).

(٢) أي المَوْضِعُ الظاهرُ من اليد ما يلي بين العُقْدَتَيْنِ من العِصَابَةِ فالأصحُّ أنه يكفيه المَسْحُ؛ إذ لو
غَسَلَ تَبَتَّلُ العِصَابَةُ فَرُبَّمَا يَصِلُ الماءُ إلى موضعِ القَصْدِ. كذا في «دُرَرِ الحُكَّامِ» في شرح غُرَرِ الأحكامِ
(٣٩/١، ط: اصطنبول).

(٣) المُرْمُوقُ: بضم الجيم والميم، فارسي معرب؛ ما يُلْبَسُ فوقَ الخَفِّ وقايةً له من الماء أو من غيره.
وقال النووي في «المجموع» (٢٨٦/١): وليس المُرْمُوقُ في الأصل مطلق الخَفِّ فوق الخَفِّ، بل هو شئ
يشبه الخَفَّ فيه اتساعٌ يُلْبَسُ فوق الخَفِّ في البلاد الباردة، والفقهاء يطلقون أنه الخَفُّ فوق الخَفِّ ولأن
الحكم يتعلق بخَفِّ فوق خَفِّ سواء كان فيه اتساعٌ أو لم يكن.

(٤) كذا في ط س خ، وفي ص (يرفع).

(٥) الصَّعِيدُ: وجهُ الأرض، تُراباً كان أو غير تُراب، وعند البعض: الصَّعِيدُ لا يكون إلا تراباً.

لو تيمم بالرَّمْلِ أو القُبَارِ أو الحَجَرِ الأَمْلَسِ أو التُّورَةِ^(١) أو الجَصِّ^(٢) أو الزَّرْنِخِ^(٣) أو المُرْدَارَسَجِ^(٤) [الذي لا تراب عليه]^(٥) أو الآخرَ حار. لو تيمم بالرماد أو الرصاص^(٦) أو الذهب أو الفضة أو الزُّحَّاح أو الشَّارَةَ^(٧) لا يجوز. لو تيمم بالطِّينِ يجوز، قاله شيخ الإسلام السَّرَخْسِيُّ^(٨) وحُسام الدين - رحمهما الله تعالى - المَلْحُ إذا كان جَبًّا يجوز التيمم به، وإن كان مائياً لا.

الأرض النجسة إذا جَفَّتْ وذهب أثرُ النجاسة لا يجوز التيمم بها. ويجوز الصلاة عليها. إذا كان بينه وبين الماء قدرُ ميلٍ أو أكثرُ جاز التيمم، وإن كان أقلُّ من قدر الميل لا يجوز التيمم وإن خاف ذهابَ الوقت. مسافرٌ في رَحْلِهِ ماءً قد نَسِيَهِ فتيمم وصلى أجزأه، بخلاف ما إذا كان الماء في إناءٍ على ظهره وهو لا يشغُر.

ضَرَبَ يَدَهُ على التراب في التيمم، ثم أحدث ثم^(٩) مسح وجهه وذراعَيْه، قال السيد الإمام أبو شعاع: لا يجوز. وقال القاضي الإمام المنتسب إلى الإسيحياب: يجوز. رجل أصابه القُبَارُ فمسح وجهه وذراعَيْه ونوى التيمم أجزأه. جنبٌ تيمم لصلاة العيد أو الجنائزة جاز. إذا صلى على جنازة بالتيمم ثم أتى بأخرى فإن كان بينهما من الوقت قدر ما يمكنه أن يتوضأ لا يجوز أن يصلي بذلك التيمم. إذا كان مع الرجل ماءً قدر ما لا يكفي لوضوئه فإنه يتيمم ولا يزمه استعمالُ ذلك القدر، خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى.

(١) التُّورَةُ: بضم التاء وفتح الراء؛ حجر كسبي يطحن ويخلط بالماء ويُطْلَى به الشعر فيسقط.

(٢) الجَصُّ: بفتح الجيم وكسرهما، لفظ معرب؛ ما يُطْلَى به البيوت من الكلس.

(٣) الزَّرْنِخُ: جسمٌ بسيطٌ رماديٌ يُستعمل في بعض المستحضرات الطبية.

(٤) نوع من الحجر يدلوى به، وهو معروف عند الأطباء.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط س ص، والمثبت من خ.

(٦) الرصاص: معدن معروف مهي بذلك لتداخل أجزائه.

(٧) الشَّارَةُ: ما سقط عند الشَّقِّ من الخشب.

(٨) في «المبسوط» (١٠٩/١).

(٩) كما في ص خ، وفي ط س (و).

إذا تيمَّم لمسَّ المصحف أو دخول المسجد لا يصلي بذلك التيمم؛ [لأنه لا يبرأ
عبادة مقصودة.]^(١) ولو تيمم لسجدة التلاوة أو لصلاة الجنائز له أن يصلي بذلك
[التيمم]^(٢). ولا يتيمم لسجدة التلاوة إذا كان يغير على الماء. المحبوس في السجن إذا لم
يجد ماء ولا تراباً نظيفاً فإنه لا يتشبه بالمصلين،^(٣) ولو وجد تراباً نظيفاً تيمم وصلى ثم
عرج أعاد الصلاة.^(٤)

الإمام إذا تيمم لصلاة العيد جاز، بخلاف الجمعة. لو سبق الحدث الإمام أو المقتدي
في صلاة العيد صلى بالتيمم إذا لم يكن الماء محيطاً بالمصلي. إذا أجنب الرجل أو أحدث
وعلى أكثر أعضائه جذرياً أو جراحة جاز التيمم. المتيمم إذا وجد في خلال صلاته سور
حرام فإنه يمضي [على صلاته]^(٥)، فإذا فرغ أعاد، ولو وجد بيذ الثمر فإنه يقطع.^(٦)

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) لكن المختار المقتضى به أنه يتشبه بالمصلين. قال في «الدر المختار» (٨٠/١): «أما ما قد الطهورين،
فتي «القيض» وغيره أنه يتشبه عندهما، وإليه صح رجوع الإمام، وعليه الفتوى».

(٤) أطلقه المصنف - رحمه الله تعالى -، وفيه تفصيل، وهو: أنه إن كان خارج مصر صلى بالتيمم،
وإن كان في مصر قبل: يصلي ثم يعيد بعد الخروج، لكن رجح ابن عابدين - رحمه الله تعالى - عدم
الإعادة، وعليه الفتوى.

قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (١٥٥/١): «المحبوس إذا صلى بالتيمم
إن في مصر أعاد وإلا فلا، واستظهر الرحمن عدم الإعادة، قال: لأن العذر لم يأت من قبل المحبوس،
فإن المانع لها الشرع والحياء وهما من الله تعالى».

وانظر: «المبسوط» (١٢٣/١)، باب التيمم، و«بدائع الصنائع» (١٧٤-١٧٥).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص ح، والمثبت من ط س.

(٦) الصحيح من المذهب أنه لا يقطع بل يمضي على صلاته؛ لأنه لا يجوز التوصل على القول المقتضى به.
قال في «البدائع» (١٩٢/١، ط: ديوبند): «إن وجد بيذ الثمر انتقض تيممه عند أبي حنيفة؛ لأنه
متمسكة الماء المطلق عند عدمه عنده، وعند أبي يوسف لا ينتقض؛ لأنه لا يراه ظهور أصلاً. وعند
محمد يمضي على صلاته، ثم يعيدها كما في سور الحمار، هذا كله إذا وجد ماء في الصلاة».

إذا وجد مع رفيقه ماء فإنه يسأله، فإن لم يعطه تيمم وصلى، وإن كان يبيعه شمس المثل في [مثل] (١) ذلك الموضع [وعنده ثم] (٢) لزمه الشراء، وإن كان لا يبيعه إلا بعين فاحتسب جاز له التيمم. المتيمم إذا رأى الماء بعد ما قعد قدر التشهد تفسد صلاته، خلافاً لهما، وهي من مسائل اثني عشرية. (٣) التيمم قبل الوقت جائز. للمتيمم أن يقرأ القرآن وأن يصلي ماشاء من تطوع أو فرض أو قضاء أو أداء. لو أصاب بدن المتيمم بحاسة ذلكها بخرقة أو تراب، وإن لم يفعل أجزاءه.

وفي «الفتاوى الهندية» (٢١/١): «وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى - يتيمم ولا يتوضأ بالبيد بحال... وروى أسد بن نجم ونوح بن أبي مريم والحسن عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى».

وفي «الدر المختار» (٢٢٨/١): «المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز الأخذ به». والله أعلم.

(١) ما بين المكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٢) ما بين المكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٣) والمسائل الاثنا عشرية: أن يرى المتيمم الماء في صلاته بعدما قعد قدر التشهد، أو كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه، أو خلج تخفيه يعمل يسراً، أو كان أمياً فتطم سورة، أو غريباً فوجد ثوباً، أو مومياً فقدر على الركوع والسجود، أو تذكر فائتة عليه قبل هذه، أو أحدث الإمام القارئ فاستحلف أمياً، أو طلعت الشمس في القصر، أو دخل وقت العصر في الجمعة، أو كان ماسحاً على الخبيرة فسقطت عن برء، أو كان صاحب عذر فانقطع عنبره كالمتحاضة ومن معناها بطلت صلاته في قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وقالوا: تمت صلاته، وقيل: الأصل فيه أن الخروج عن الصلاة يصح المصلي فرض عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وليس بفرض عندهما، فاعتراض هذه العوارض عنه في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة وعندهما كاعتراضها بعد التسليم. (إهداية ١٣٠/١، باب الحديث في الصلاة).

باب الحيض والنفاس^(١)

أقل الحيض ثلاثة أيام وليليتها، والمراد ليلال تقع في مُضيِّ هذه الأيام لا ليلالي مقدّرة كالآيات^(٢). وأكثر الحيض عشرة أيام، وما راد على ذلك فهي استحاضة. الصغيرة إذا رأت الدم لأقل من تسع سنين لا يكون حيضاً، هو المختار.

ألوان الدماء سنة: السّواد، والحُمْرة، والصُّفرة، والخضرة، والكُدرة، والثَّرْبَةُ. وهي التي على لون^(٣) الثّراب، وقيل: الأصح أن المرأة إذا كانت كبيرة لا ترى إلا خضرة لا يكون حيضاً. قال: إما يُعتَبَر اللونُ على الكُرْسُفِ إذا رُفِعَ وهو طري لا حين يَجِفُ.

المراهقة إذا رأت الدم تقعد عن الصلاة والصوم، فإذا رأت نصاباً من الدم والطهر صارت عادة لها عدداً وموضعاً، فإن تكرّرت تقرّرت، ولا يتقص إلا بخلاف متكرّر، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه يتقص بالخلاف مرة، وبه أخذ الفقيه أبو جعفر الهيثوثاني^(٤) - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى، قاله الإمام حسام الدين رحمه الله تعالى.

امرأة تحيض من دُبرها لا تَدْخُ الصلاة والصوم وقراءة القرآن. والمرأة إذا نامت طاهرة وقامت حائضاً يُحكّم بحيضها حين قامت، وإن نامت حائضاً وقامت طاهرة يُحكّم بطهارتها حين نامت^(٥) احتياطاً^(٦). امرأة جاءت تستفتي وتقول: عادي في الحيض

(١) هكذا في ط س ص ح، والأظهر أن يكون (باب الحيض) بدون ذكر النفاس؛ لأن المصنف - رحمه الله تعالى - قد أورد النفاس بالذكر في الفصل الآتي.

(٢) كذا في ص، وفي ط س (بالأيام).

(٣) كذا في ط س، وفي ص ح (والثَّرْبَةُ وهي التي على لون الرّبة، ويقال: الثرية وهي التي على لون الثراب).

(٤) هُدُوان بضم الدال وآخره نون، نهر بين خوزستان وأرجان، عليه ولاية، ينسب إليه كثير

(٥) وفي ص ط (قامت)، والصحيح ما أثبتناه، كما يعلم من «الدر المختار»، فحيث يستقيم معنى قوله: «احتياطاً».

(٦) كذا في ص، وفي ط س قوله: [احتياطاً] بعد المسألة الأولى. والمسألة المذكورة في «الدر المختار» (٢٩١/١) عن «الفيض» هكذا: «لو نامت طاهرة وقامت حائضاً حكم بحيضها مدامت وبمكته مدامت احتياطاً».

خمسة والآن أرى الطهر في اليوم الرابع، تؤمر بالاعتسال إذا حانت فوت الوقت وتؤمر بالصلاة. البياض الخالص علامة الطهر.

أقل الطهر خمسة عشر يوماً، ولا غاية لأكثره. إذا كانت عادتها أقل من عشرة أيام فمجرد انقطاع الدم لا يحكم بطهارتها، ولا يحل للزوج وطؤها ما لم تعتسل أو يمسي عليها وقت صلاة كامل. وإذا كانت عادتها عشرة أيام فمجرد انقطاع الدم يحل للزوج قربانها، [لأن مجرد انقطاع الدم يخرج عن الحيض.]^(١) [الكثائية مجرد انقطاع الدم تخرج عن الحيض.]^(٢)

امراة كانت ترى الدم مرة مرة وستة وستة سبعة فاستحيضت، أخذت في الصلاة والصوم وانقطاع الرجعة والتزوج بزواج آخر بالأقل وهي ستة أيام، ولم يحل للزوج أن يطأها حتى يمضي اليوم السابع احتياطاً، وهذا إذا جاوز العشرة، فإن انقطع على رأس العشرة فالكل حيض.

إذا زاد الدم على العشرة وللمرأة عادة معروفة ردت إلى أيام عادتها وما زاد مهر استحاصة. وإذا ضمت أيامها تعمل بأكبر رأيها، فإن لم يكن لها رأي تأخذ بالاحتياط فما دار بين الوجوب والحُرمة تأتي به، وما دار بين الإباحة والحُرمة^(٣) تترك، فلا يأتيها زوجها، وتغتسل لكل صلاة، وتصوم رَمَصَان كَلَّهُ، ثم تقضي في أحد وعشرين يوماً متصلة.

الطهر المتخلل بين الدمين في مدة الحيض كالدم الجاري عند أبي يوسف، وهو المختار. الدم الذي تراه [الحامل]^(٤) حالة الحمل والطلق ليس بحيض. إذا شرعت في صلاة التطوع ثم حاضت فعليها القضاء، وإن حاضت ثم شرعت لا قضاء عليها. المرأة إذا حبست الدم عن الدُّرُور^(٥) لا تخرج من أن تكون حائضاً.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص.

(٣) كذلك في ط س خ، وهو الصحيح، وفي ص (القربة).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٥) كذلك في ط س خ، وهو الصحيح، وفي ص (الدور).

المعمية حالة الحيض تعلم الصبيان حرفاً حرفاً لا آية كاملة، وما دون الآية لا بأس به عند الشرح الإمام الشَّرَحِسيّ، والشيخ الإمام الإِسْبَاحِيّ - رحمهما الله تعالى -، وقال حُصَام الدين - رحمه الله تعالى -: يُكره، وهكذا ذُكِرَ في «التحريد» لأبي الفضل. لا يُجمع الحائض والجنب عن مسّ الدراهم التي هي اليوم في أيدي الناس.

مسّ المُنْخَف بالكُمّ لهما في ظاهر الرواية^(١) لا يجوز. مسّ كُتُب الفقه أجازها بعضُ المشايخ للمتفقهة لعموم البلوى. المجلد إذا كان مُشَرَّرًا^(٢) لا يحل أخذه، وإن لم يكن مُشَرَّرًا يحل. الحائض أو الجنب إذا قال: «الحمد لله على قصد الثناء لا بأس به، ولا بأس لهما بزيارة القُور والدُّخُول في مصلّى العيد. ويجوز لهما الدعوات وقراءة «التهمة إنا نستعينك». وجوابُ الأدانِ ونحو ذلك.

يُسْتَحَب للحائض إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها وهو الموضعُ المُعَدُّ لصلاتها، وتُسَحُّ وتُهَلَّل قدر ما يمكنها أداء الصلاة لو كانت طاهرة، كيلا تزول عنها عادة الصلاة. إذا أحببت المرأة ثم حاضت، فإن شاءت اغتسلت، وإن شاءت أخرت الغسل. المرأة إذا بلغت فرأت يوماً دماً ويوماً طهراً وهكذا شهراً، فعشرة أيام من كل شهر حيضٌ وعشرون طهر^(٣). من قرأت امرأته الحائض استغفر الله تعالى، ويستحب [له]^(٤) أن يتصدق بنصف دينار.

(١) كذا في ط س، وفي ح (الجواب) مكان (الرواية).

(٢) أي مضموم الأطراف فلا يحل أخذه، وإن لم يكن مضموم الأطراف بل يكون العلامة على حدة حل أخذه.

(٣) في ط س ص (طهراً)، وما أنشأه من خ، وهو الصواب، لوقوعه موقع الخبر.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، ولثبت من ط س.

فصل (١١)

أقل النفاس ما يوجد ولو بساعة، وعليه الفتوى، وأكثره أربعون يوماً عندنا. ولو ولدت ولم ترَ بِلَّةً ولا دمًا فهي نَفَسَاءٌ عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - هي طاهرة. تخلل الطهر في أربعين يوماً لا يعجل عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ويكون كنه نفاساً، وعندهما إذا كان خمسة عشر يوماً يكون فاصلاً حتى يكون الدم الأول نفاساً والثاني حيضاً. إذا خرج أقل الولد لا تكون نَفَسَاءً^(١)، وعليها أن تصلي قِيُومِي بِغَدِرٍ فَيُحْفَلُ تَحْتَهَا أو يُحْفَرُ لَهَا حُفْرَةٌ وَتُجْلِسُ هَاكِ؛ كَيْلَا تُؤْدِي^(٢) الرَيْدَ. الطاهرة إذا أَمِيتَ من دُرُوزِ الدَّمِ وأرادت أن تصلي بلا كُرْسُفٍ فلها ذلك، والأحسن أن تَضَعَ الكُرْسُفَ بعد الوُضُوءِ. إذا كانت عَادَتُهَا في النفاس أربعين يوماً، فلما كَمَلَ أربعون يوماً أحدثت حكمَ الطاهراتِ وحلَّ^(٣) للزوج قُرْبَانُهَا وإن لم تعتل. ولو بقي من الوقت قدر ما يمكنها أن تقول: «الله» أو نحو ذلك فإنها تقضي تلك الصلاة. وكذا إذا تمت عشرة أيامٍ للمحائض.

(١) في ط س (فصل النفاس)، وما أثبتناه من ص خ، وهو الأظهر؛ لأن المصنف - رحمه الله تعالى - أذكر فصل النفاس عند ذكر أبواب الطهارة.
 (٢) كذا في ط س خ، وفي ص (لا يكون نفاساً).
 (٣) كذا في ص خ، وفي ط س (لئلا يؤذي).
 (٤) كذا في ط س خ، وفي ص (تخل).

كتاب الصلاة

أبوابه اثنان وثلاثون: في الأذان، في المواقيت، في ستر العورة، في استقبال القبلة، في الشروع، في أفعال الصلاة، فيما يكره في الصلاة، في القراءة، في صلاة المسافر، في الصلاة على الراحلة [والسفينة]^(١)، في الصلاة بالنجاسة، فيما يفسد الصلاة، في الأحداث، في [سجدة] السهو، في سجدة التلاوة، في السجعات، في الصلاة بالجماعة، في الإمامة، في الاقتداء، في الفوائت، في الجمعة، في العبدین، في تكبيرات التشريق، في صلاة الخوف، في صلاة المريض، في الوتر، في النحر، في السنن، في التراويح، في زلة القاري، في صلاة الكسوف، في الاستسقاء، في المتفرقات.

باب الأذان

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الطَّهَّارَةِ، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مُتَقِيًّا. وَيَكْرَهُ أَذَانُ [الصبي] ^(٢) الفاسق. ^(٤) يُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ أَذَانِ الْحَبِّبِ وَالْمُحِبِّ وَالْمُحْتَوِّ وَالصَّبِيِّ ^(٥).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) وفي رد المحتار (٣٩٣/١): لو حصر جماعة عالمون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق أو صبي

يعقل لا يكره، ولا يُعاد أصلاً لحصول المقصود. تأمل.

(٥) كذا في ص، والمراد بالصبي الذي لا يعقل، وفي ط س (المرأة) بدل (الصبي)، وليس في ح شيء،

منهما. ونقل الطحطاوي عدم صحة أذان الصبي العير العاقل والمرأة والمجنون عن بعض الفقهاء، ومن

إليه، فيجب إعادة أذانهم. وإليك عبارته: «(وأذان امرأة) قال في السراج. إذا لم يجدوا أذان امرأة

فكانهم صلوا بغير أذان، وحزم به في البحر والنهر، وهذا يفيد عدم الصحة، ويمكن زيادته «لا يجب»

وأذان [الصبي]^(١) المراهق لا يكره إلا في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

إذا أذن بالفارسية قال الشيخ الإمام الشرخسي - رحمه الله تعالى -: إن علم الناس أنه أذان حاز.^(٢) والأفضل للمؤذن أن يجعل أصبعه في أذنيه، [ويرفع صوته]^(٣)، ولا يُخفِّد نفسه، ويحول رأسه يمينا وشمالاً عند الصلاة والفلاح. «الصلاة خير من النوم» سنة في الأذان وقت الفجر دون الإقامة.^(٤) لو أذن المسافر ركباً حاز. يُكره الأذان قاعداً إلا إذا أذن لنفسه.

يُعاد الأذان بسبب الخنابة، ولا تُعاد الإقامة. لو قُدِّم بعض الكلمات على البعض فإنه يعيد الكلمة المتأخرة. إذا ارتدَّ المؤذن - والعباد بالله - [بعد الأذن]^(٥) فأقام الآخر حاز، والأفضل إعادة الأذان. تحسين الصوت للأذان حسن ما لم يكن لحناً^(٦). الإمامة^(٧)

- قد يطلقون الكراهة على عدم الصحة، كما في أذان المجنون والصبي الغير العاقل». (حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ص ١٩٩).

وفي المسألة تفصيل أكثر من هذا، ينظر له: «البحر الرائق» (١/٢٦٣-٢٦٤).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثت من ط س خ.

(٢) في «المبسوط» (١/٧)، باب افتتاح الصلاة.

وقال في «الدر المختار» (١/٣٨٣): «الأذان شرعاً إعلامٌ مخصوصٌ على وجهٍ مخصوصٍ بالفاظٍ كذلك». وقال ابن عابدين: (قوله: بالفاظ كذلك) أشار إلى أنه لا يصح بالفارسية وإن علم أنه أذان، وهو الأظهر والأصح، كما في السراج.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط.

(٤) كذا في ط س، وفي ص (ويقول في الفجر «الصلاة خير من النوم» في الأذان دون الإقامة)، وفي خ («الصلاة خير من النوم» في الأذان دون الإقامة).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط خ، والمثبت من ص.

(٦) كذا في ط س خ، وفي ص (حطاً)، والكلمتان متقاربتان؛ لأن الخطأ في الإعراب يقال له: النحر

(٧) كذا في ص خ، وفي ط س (الإقامة)، وكلاهما صواب؛ فإن كلا من الإملة والإقامة أفصل من الأذان.

أفصل من الأذان. إذا بلغ المؤذن إلى قوله: «قد قامت الصلاة» يشرع الإمام في الصلاة.
وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: لا، ما لم يفرغ المؤذن من الإقامة.^(١)

لا بأس بالتثويب، وهو زيادة الإعلام في سائر الصلوات على جواب المتأخرين.
وتثويب كل قوم على ما تعرفوه، فبعضهم يقولون: الصلاة الصلاة، وبعضهم: قد قامت الصلاة، وعن محمد بن سلمة - رحمه الله تعالى - أنه كان يتحنن، وذكر حُسام الدين - رحمه الله تعالى - أن التحنن عند الأذان والإقامة بدعة.

لو أذن قبل الوقت يُعاد. قوم فاتتهم الصلاة قضوها بأذان وإقامة وجماعة. إذا دخل المسجد رجل والمؤذن يقيم ينبغي أن يقعد ولا يمكث قائماً^(٢). إذا صلى في بيته وترك

(١) وقرئ أبي يوسف - رحمه الله تعالى - الأصح المعمول به عند أصحابنا، وأبعد عن الاشتباه.
قال الإمام الحجة ملا علي القاري في «شرح النقاية» (١/١٣٨): والجمهور على قول أبي يوسف - رحمه الله تعالى - ليدرك المؤذن أول صلاة الإمام، وعليه عمل أهل الحرمين. انتهى.
وفي «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» (ص ٢٧٨): قوله (يشرع إذا فرغ من الإقامة) أي بدون فصل، وبه قالت الأئمة الثلاثة، وهو أعدل المذاهب شرح المجمع، وهو الأصح فهتدي عن الخلاصة [١/١٥٦]، وهو الحق نحر [١/٢٠٣]. انتهى.
وقال في «حاشيته على الدر المختار» (١/٢١٥): قوله: (أنه الأصح) أي فالأخذ به أولى؛ لأنه لا

يقع اشتباه على المصلين. انتهى.
والمسئلة الثانية: قيام المقتدين للصلاة: ذكر في بعض الكتب أن المقتدي يقوم إذا قال المؤذن: «حي على الفلاح»، فمعناه في ضوء ما ذكره الطحطاوي - رحمه الله تعالى - في «حاشيته على الدر المختار» أن القيام على «حي على الفلاح» نفي لتأخير القيام عنه لا هي التقسم، فيحوز لنفسه. وإليك عبارته: «قوله: (والقيام لإمام ومؤتم حين قبل حي على الفلاح) مسارعة لامتناع أمره. ونصاهر أنه احتراز عن التأخير لا التقدم حتى لو قام أول الإقامة لا بأس، حرره. (حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/٢١٥). والتفصيل في «جواهر الفقه» (١/٣١٠-٣٢٤).

(٢) والمعنى أنه يقعد ثم يقوم إذا بلغ المؤذن حي على الفلاح. (رد المحتار ١/٢٠٠).
قنا: قدمنا أن القيام في ابتداء الإقامة يجوز، بل في تقديم القيام على «حي الفلاح» اهتمام بنسبة الصفوف.

الأذان والإقامة، فإن كان ليته مسحٌ حتى لا يكره، وإن لم يكره تركه ترك الإقامة. إذا أذن رجلٌ وأقام آخرٌ لا بأس به إذا لم يلحق الأول بذلك وحشة. يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة قدر ما يمكن أن تُصلى أربع ركعات، إلا في المغرب فإنه لا يجلس عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - بل يمكث قليلاً ثم يقيم.

الأذانُ المعتبرُ يومَ الجمعة هو الذي بين يدي الخطيب، كذا ذكر حسام الدين، وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الذي على المنارة هو المعتبر إن وقع في الوقت.^(١)

باب المواقيت

أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني، وهو البياض المعتبر في الأفق، وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس. وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس، وآخر وقتها عند أبي حنيفة -

(١) وهذا ما ذهب إليه عامة الفقهاء أن المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع الأذان الأول، وهو الصحيح في المذهب، صححه شمس الأئمة الحلواني وغيره.

وقال الطحاوي وحسام الدين والعثابي: المعتبر الأذان الثاني، وصححه صاحب الهداية. (عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ٦٣/٥، باب المشي إلى الجمعة).

لكن يمكن أن يقال على وفق مذهب الإمام الطحاوي ومن تابعه أنه إذا وجب الشيء وجبت مقدماته، فإذا وجب الحضور وترك المعاملات عند الأذان الثاني وجب عليه تفريغ نفسه وترك البيع قبل الأذان الثاني يتمكن من الاستماع والسنة القلبية.

قال في «فتاوى قاضي خان» (٣٨/١): قال شمس الأئمة الحلواني: الصحيح أن الموجب للسمي وترك التجارة هو الأذان الأول. انتهى.

وفي «البحر الرائق» ١٥٦/٢: (قوله ويجب السعي وترك البيع بالأذان الأول) لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾، وإما اعتبار الأذان الأول لحصول الإعلام به، ومعلوم أنه بعد الزوال إذ الأذان قبله ليس بأذان، وهذا القول هو الصحيح في المذهب، وقيل: العبرة للأذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر؛ لأنه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام إلا هو، وهو ضعيف؛ لأنه لو اعتبر في وجوب السعي لم يتمكن من السنة القلبية ومن الاستماع، بل ربما ينحس عليه فوات الجمعة. انتهى.

وينظر: «المبسوط» (١٣٤/١)، و«رد المحتار» (١٦١/٢).

رحمه الله تعالى - إذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه سوى فَيءِ الزَّوالِ، وقالوا - رحمهما الله تعالى - إذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثله. وقتُ العَصْرِ إذا صار ظلُّ كلِّ شيءٍ مثليه سوى الظِّلِّ الْأَصْلِيِّ عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، [هو المختار]^(١). وقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس. وقتُ [صلاة]^(٢) العَتَمَةِ إذا غاب الشَّمْعُ، وهو البياض الذي يَكُونُ في جَانِبِ الْمَغْرِبِ بعد الحُمْرَةِ، [هذا عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندما هو الحُمْرَةُ، وعليه الفتوى]^(٣). وقتُ صلاةِ الْوُتْرِ بعدَ صلاةِ الْعَتَمَةِ إلى آخرِ اللَّيْلِ.

الإسفار في صلاة الفجر أفضل، إِلَّا صَبِيحَةَ يَوْمِ النَّحْرِ لِلْحَاجِّ مُزْدَلِفَةً. وبغني أن لا يُؤَخَّرَ تأخيراً لا يمكن للمسبوق قضاء ما فاتته. الظُّهْرُ في الصَّيْفِ يُؤَخَّرُ، وفي الشِّتَاءِ يُعَجَّلُ. تأخيرُ المغربِ مكروهٌ إِلَّا بعذرٍ اسْتَفْرٍ أو بأن كان على المائدة.^(٤) أبدأية بصلاة المغرب أولى من الصلاة على الجنارة. تأخيرُ الْعِشَاءِ إلى ثُلُثِ اللَّيْلِ أفضل، وإلى نصفِ اللَّيْلِ مُبَاحٌ. قيل: كلُّ صلاةٍ في أَوَّلِهَا عَيْنٌ^(٥) فَإِنَّمَا تُعَجَّلُ في يَوْمِ الْغَيْمِ، وَيُؤَخَّرُ الْفَجْرُ وَالظُّهْرُ وَالْمَغْرِبُ في يَوْمِ الْغَيْمِ.

المستحب أن يوتر آخرَ اللَّيْلِ إذا أمِنَ^(٦) على نفسه الانتباه. وقتُ الْجُمُعَةِ ووقتُ الظُّهْرِ واحدٌ. يكره التطوُّعُ ولا يجوزُ الفِرَاضُ عند طُلُوعِ الشَّمْسِ وقيامِ الظُّهَيْرَةِ وَالْعُرُوبِ.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) هذا مقيد بما إذا اشتاقت نفسه إلى الطعام، كما في «الدر المختار» حيث قال: «ووقت حضور طعام تأقت نفسه إليه».

وقال الطحطاوي: (قوله: تأقت إليه نفسه) أي اشتاقت حلبي عن القاموس، وأحد بطريق المفهوم أنها إذا لم تشتت إليه انتفت الكراهة. انتهى. (حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١٨٢/١)، وكـ في «رد المحتار» (٣٧٨/١).

(٥) يعني العصر والعشاء.

(٦) كذا في ط س خ، وفي ص (اعتمد).

إذا تغير قرص الشمس لا يجوز إلا عصر يومه.

إذا أردت معرفة فيء الروال، فاغرز خشنة في أرض مستوية وخط في مبلغ ظلها علامة، فإن وجدت الظل ينقص^(١) عن الخط فاعلم أن الشمس لم تزل، وإن وجدته تجاور الخط فاعلم أنها زالت، وإن امتنع الظل عن القصر، ولم يأخذ في الطول فاعلم أنه ساعة الروال وهو الظل الأصلي.

باب ستر العورة

ذراع الحرة عورة [كبطنها]^(٢) قدم المرأة ليست بعورة في حق [حوا]^(٣) الصلاة. سرّة الرجل ليست بعورة، وركناه عورة. إذا انكشف رُبع ساق الحرة لا يجوز الصلاة. وكذا إذا انكشف شيء من شعرها وشيء من ظهرها وشيء من ساقها، وكان بحال لو جميع بلغ ربع واحد من هذه الأعضاء.

ثدي المرأة إذا كانت ناهضة فهي تنع للصدر، وإن كانت كبيرة فهي متبوعة بنفسها. الركبة مع الفخذ عضو واحد، والذكر بانفراده يعتبر عضو، والأنثى كذلك. العاري إذا كان بحضرته من له كسوة [فإنه]^(٤) يسأله، فإن لم يعطه صلى غريانا. ولو وجد في جلال صلاحه ثوبا استقبل. المرأة إذا كان معها ثوب لو صلت فيه قائمة انكشف ربع ساقها، ولو صلت قاعدة يستر [فيه]^(٥) الجميع، فإلها تصلي قاعدة. الأولى للأمة أن تصلي بغير قساع. المراهقة لو صلت غريانة أمرت بالإعادة.

(١) كذا في ص، وفي ط س ح (بقصر).

(٢) ما بين المكوفين سقط من ط س خ، والثبت من ص.

(٣) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والثبت من ط س.

(٤) ما بين المكوفين سقط من ط س، والثبت من ص خ.

(٥) ما بين المكوفين سقط من ط س خ، والثبت من ص، وهو الصواب.

إذا صلى في قميصٍ محلولٍ الجنبِ بغيرِ إزارٍ جارٍ، هو المختار^(١)، وإن لم يكن طويلاً للحية^(٢). رجلٌ معه ثوبٌ كلهً بحسٍّ، الأفضلُ أن يصليَّ عرياناً قاعداً يلتمأ، ولو صلى قائماً مع الثوبِ النجسِ جاز، وإن كان رُبُعُ الثوبِ طاهراً صلى فيه قائماً لا مخالة. إذا كان معه ثوبان فيهما دمٌ أكثرُ من قَدْرِ الدرهمِ، وهما دونَ ربعِ كلِّ واحدٍ منهما^(٣) فصلّى في أكثرهما نجاسةً جارٍ، ولكن لا يستحب، ولو كان ربعُ أحدهما نجساً وما في الآخرِ أقلُّ لم يصلْ إلا في أقلِّهما نجاسةً، مذكورة في «الزيادات». إذا اشتبه عليه الثوبُ الطاهرُ من النجسِ تحرّى وإن كانت الغلّةُ للثيابِ النجسة.

باب استقبال القبلة

نية القبلة ليست بشرطٍ، والتوجُّه إليها يُغني عن النية، هو الأصح. القبلة في بلادنا ما بين مغربِ الشتاء ومغربِ الصيف. قبلَةُ الشافعية عندنا خطأ^(٤) إذا اشتبهت عليه

(١) وهذا على الرواية المختار عند عامة المشايخ بأن عورة الرجل ليست بعودة عند حق نفسه. قال في «الجمهرة النيرة» (٥٤/١): وهل الستر شرط في حق نفسه أو في حق غيره قال عامة المشايخ: في حق غيره، وبعضهم أوجبوه في حق نفسه وغيره. وفائدته إذا صلى في قميص بغير إزار وكان لو نظر رأى عورته من زيقه وهو ما أحاط بالعنق فعند من قال في حق نفسه تفسد وعند عامة المشايخ لا تفسد، وهو الصحيح.

وقال الطحطاوي في «حاشيته على الدر المختار» (١٤١/١): (قوله: ولا يضر نظرها من حييه) لأنه يحل له مسّها والنظرُ إليها، ولكنه خلاف الأدب كما في الهر، واختار البرهان الحلبي أن تنكث الصلاة مكروهة وإن لم تفسد، ومقابل الصحيح ما عن بعض المشايخ من اشتراط ستر عورته عن نفسه وفرع عليه أما لو كانت لحيته كثيفة وستر ما زيقه صحت وإلا فلا. وينظر: ودائع الصائغ (٢١٩/١). انتهى.

(٢) في ط س (الذيل)، والمثتب من ص خ، وهو الصواب.

(٣) كذا في ص، وفي ط س ح (دون الربع) بدل (دون ربع كل واحد منهما).

(٤) ومعنى العبارة - والله أعلم - أن الشرط استقبالُ غيرِ القبلة عند الشافعية، وأما عدداً فإنه ليس بشرط، بل الشرط استقبال الجهة.

القبلة، وتحري، ثم تبين أنه استدبر الصلّة أجزأه، ولو أدى اجتهاده إلى جهة، فترك الصلّة إلى تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى لم يُجزَّه وإن أصاب القسمة. وقيل: يُكفّر، والأصح أنه لا يُكفّر. التحري في المسجد في الليل المُطْلَم جائز، كذا أفق السيد الإمام أبو شجاع.

إذا افتتح الصلّة في المفازة من غير شكّ وتحرّر ثم تبين أنه أصاب، قال أبو بكر بن الفضل: لا يُجزّيه، وقال أبو بكر بن حامد: يُجزّيه، وهو الأصح. إذا اشتبهت عليه القبلة فأحبره وحلان أن القبلة إلى هذا الجانب، ووقع اجتهاده إلى جانب آخر، فإن لم يكونا من أهل ذلك الموضع أو كانا مسافرين مثله لم يلتفت إلى قولهما.

المسافر إذا ترك استقبال القبلة عن خوفٍ عذرٍ أو سبّع حاز، وكذا الراكب على الحِمْل في البادية. يجوز افتتاح التطوع على الدأبة إلى غير جهة الكعبة، وعليه الفتوى. إذا صلى ركعةً بالتحري إلى جهة، ثم تحوّل رأيه إلى جانب آخر، فصلّى ركعةً إلى تلك الجهة، هكذا إلى آخر الصلّة حاز. من اشتبهت عليه القبلة يكره له أن يصلي تمام صلاته بدفّعاتٍ إلى الجهات الأربع.

باب الدخول في الصلّة

قال - رضي الله عنه -: سبب وجوب الصلّة الوقت، لا الأمر. ولهذا يتكرر^(١)

الوجوب بتكرار^(٢) الوقت. يجوز افتتاح الصلّة بغير اللفظة القريّة^(٣). لو افتتح الصلّة

(١) وفي ص ط س خ (تكرر) بصيغة الماضي، والصواب (يتكرر) بلعطف الاستقبال.

(٢) كذا في ط س، وفي ص ح (يتكرر).

(٣) والمسألة كذلك، كما صرح به ابن عابدين في «رد المحتار» (٤٥٢/١): «أنه يصح الشروع بغير العربية وإن قدر عليها اتفاقاً، بخلاف القراءة. وإن هذا مما يشتهه على كثيرين حتى الشرعيات في كل كتبه». وقال في موضع آخر (٤٨٤/١): «ألقنا رجعا إلى قوله يصح الشروع بالعربية بلا عذر كما رجع هو إلى قولهما يعلم الصحة في القراءة فقط، لا في الشروع أيضا كما توهمه الصفي».

يقوله «الله»، أو يقوله «الرحمن» صار شارعاً. ويقول «اللهم» اختلف المشايخ - رحمه الله تعالى -^(١) ويقول «اللهم اغفر لي» لا يصير شارعاً.

اعتبر في النية عمل القلب، ولا يشترط التلفظ عندنا. لو كان عند الافتتاح حال - سئل أية صلاة تصلي؟ يمكنه أن يجيب بلا تكلف، كانت نية معتبرة. إذا قال انفتدي: نويت صلاة الإمام كماه ذلك.

إذا كثر المأموم قبل الإمام، الأصح أنه لا يصير شارعاً في صلاة الإمام. ولا في صلاة نفسه أيضاً. رجل عليه ظهر وعصر من يومين ولا يدري أيهما أول^(٢)، أو يدري ولكن كثر لهما لا يصير شارعاً في واحد منهما. المصلي لو نوى النفل والفرض يصير شارعاً في الفرض عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: لا يصح شروعه في الصلاة.

إذا أراد الافتتاح يرفع يديه جذاء أذنيه. والمرأة [ترفع]^(٣) بجذاء منكبيها. فإذا استقرنا في موضع المحاذاة كبر، عليه أكثر المشايخ، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه يعرف التكبير برفع اليدين. تكبيرة الافتتاح شرط، وليست من الصلاة، وإنما يحصل الأداء عقيبتها. وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - تكبيرة الافتتاح ركن، حتى لا يجوز بناء تحريمة النفل على الفرض عنده، وعندنا يجوز.

إذا نسي نية الصلاة ثم نوى الشروع حال قراءة التاء يصح شروعه، وبه أفق بعضهم.^(٤) رجل لم يعرف [أن]^(٥) الصلوات الخمس فريضة على العباد إلا أنه كان

(١) والصحيح الجواز، كما في «البحر الرائق» (٣٠٨/١) عن المحيط.

(٢) كذا في ط س، وفي ص خ (الأول).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٤) والأحوط الاستيناف؛ لأنه لا عبرة بنية متأخرة عن التحريمة على المذهب. قال ابن عابد - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٤١٧/١): (لا عبرة بنية متأخرة؛ لأن اجراء الحائي عن النية لا يقع

عبادة فلا يبيح عليه الباقي. انتهى.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

يصليها في مواقيتها لا يجوز. ^(١) إذا كَبُرَ للافتتاح وهو إلى الركوع أقرب لم يُحَرِّه. الأفضل للمقتدي أن يَكْبُرَ مُقَارِنًا للإمام عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندهما بعده، وبه أخذ الفقيه أبو البيث رحمه الله تعالى.

باب أفعال الصلاة

إذا كَبُرَ للافتتاح لا يُفَرِّحُ أَصَابِعَهُ كُلَّ التفرُّج بخلاف حالة الركوع، ولا يُرْسِلُ يَدَيْهِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ، بل يأخذُهما ويضع يمينه على شماله ^(٢) تحت السُرَّة، والبراءة تصعُ يديها على الصُّدْر. ولا يُعِيدُ التسمية في كل ركعة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - يُعِيدُها، هو اختيار بعضهم ^(٣).

المصلي وحده في صلاة يُجَهَرُ فيها، إن جَهَرَ فهو أفضل، وإن شاء خافت، وفيما يقضي وحده خافت حثماً. أدنى اجهر أن يُسْمِعَ غَيْرَهُ، وأدنى المُخَافَةِ أن يُسْمِعَ نَفْسَهُ إلا لما نهي، ولا يُعْتَمَر ما دون ذلك قراءة، هو المختار.

المفرد يأتي بالتسميع والتحميد، هو الأصح. إذا رفع رأسه من الركوع يُرْسِلُ يَدَيْهِ ولا يأخذُهما، وعليه الفتوى. السجود على اليدين والركبتين ليس بواجب. وضَعُ الْقَدَمَيْنِ

(١) وعليه قضاؤها؛ لأنه لم يصحها من حيث أنها فرض.

(٢) وكيفية الوضوء المذكورة في كتب الفقه بأن يضع باطن كفه اليمين على ظاهر كفه اليسرى. ويحقق بالختصر والإمام على الرسغ. قال في «المبسوط» (٤٣/١)، باب كيفية الدخول في الصلاة: «وأما صفة الوضوء ففي الحديث المرفوع لفظ الأخذ، وفي حديث علي رضي الله تعالى عنه لفظ الوضوء واستحس كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن كفه اليمين على ظاهر كفه اليسرى ويحقق باحصر والإمام على الرسغ ليكون عاملاً بالحديثين». وكذا في «خلاصة الفتاوى» (٥٥/١).

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (المختار لبعضهم)، قلنا: المفقى به والمعمول به عندما أنه يسمى قبل المائتة وقبل كل سورة في كل ركعة، قال في «رد المحتار» (٤٩٠/١): «وذكر في المنصفي أن الفتوى على قول أبي يوسف أنه يسمى في أول كل ركعة ويجفئها، وذكر في المحيط: المختار قول محمد وهو أن يسمى قبل المائة وقبل كل سورة في كل ركعة».

فَرَضَ فِي السُّجُودِ، حَتَّى لَوْ سَجَدَ رَافِعاً قَدَمَيْهِ لَا يَجُوزُ. (١)

(١) أطلقه المصنف - رحمه الله تعالى -، وفيه تفصيل ذكره الفقهاء، وحاصله أنه يجب وضع جزء إحدى القدمين على الأرض في السجود قدر تسبيحة واحدة، وقيل: فرض، وقيل: سنة، والأصح الوجوب. فلو وضع جزء إحدى القدمين على الأرض في السجود جاز، وبكره، ولو لم يضع شيئاً من القدمين على الأرض تجب عليه إعادة الصلاة؛ لأنه قد ترك الواجب (منقطف من أحسن الفتاوى ٣٩٨/٣)

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: والحاصل أن المشهور في كتب المذهب اعتماد الفرضية، والأرجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية، ولذا قال في العناية والدرر: إنه الحق. ثم الأوجه حمل عدم الفرضية على الوجوب، والله أعلم. قال في البرازية: والمراد بوضع القدم هنا وضع الأصابع أو جزء من القدم وإن وضع أصبعاً واحدة أو ظهر القدم بلا أصابع، إن وضع مع ذلك إحدى قدميه صح وإلا لا. انتهى. قال في «الفيض»: ولو وضع ظهر القدم دون الأصابع، بأن كان المكان ضيقاً أو وضع إحدهما دون الأخرى لضيقه جاز كما لو قام على قدم واحد، وإن لم يكن المكان ضيقاً بكره. انتهى. (رد المختار ٤٩٩/١).

وللتفصيل في هذه المسألة ينظر: «الهداية» (١٠٩/١)، و«فتح القدير» (٣١٠/١)، و«المحرر الرائق» (٣١٨/١)، و«الفتاوى الهندية» (٧٠/١)، و«حاشية الطحطاوي على الدر المختار» (٢٠٣/١)، و«خلاصة الفتاوى» (٥٥/١).

وهنا مسألة مهمة في كيفية وضع القدمين في الركوع والسجود ينبغي الوقوف عليها، هل يلقى كعبيه فيهما أم لا؟ والجواب: لا ذكر للإلصاق في عامة كتب الفقه وإنما ذكره البعض، منهم صاحب «الدر المختار» (٤٧٦/١). وإليك ما ذكره العلامة المحقق الشيخ عبد الحلي اللكنوي - رحمه الله تعالى - في «السعاية في كشف ما في شرح الوقاية» فقال: إلصاق الكعبين (في الركوع)، ذكره جمع من المتأخرين، وجمهور الفقهاء لم يذكروه ولا أثر له في الكتب المعتمدة كالهداية وشروحاتها... وفتاوى قاضي خان والبرازية وغيرها. وإمام الذين أوردوه في ذكره الراهضي حيث قال في المحتنى برمز «بط»: يس في الركوع إلصاق الكعبين واستقبال الأصابع القبلة. ونقله عنه الفهستاني في جامع الرموز وفي شرح الخلاصة الكيدانية، والحلي في الغية، وابن نجيم في البحر، وتلميذه التمرناشي في منح الفغار، وأقروه. وذكره صاحب النهر وصاحب الدر المختار على سبيل الجرم. قال الشيخ أبو الحسن السندي في تعليقاته على الدر المختار: هذه السنة إنما ذكرها من ذكرها من المتأخرين تبعاً للمحتنى، وليس لها ذكر في الكتب المتقدمة، ولم يرد في السنة على ما نقلها عنه، وكان بعض مشايخنا يرى أنه من أوهام صاحب المحتنى.

وَيُوجَّهُ مِنْ أَعْضَائِهِ [إِلَى] ^(١) الْقِبْلَةِ مَا اسْتَطَاعَ. الْمَرْأَةُ فِي سُجُودِهَا تَحْمِضُ، وَلَا تَنْتَضِبُ كَانْتِصَابِ الرَّجُلِ، وَتُلْزِقُ نَظْفُهَا عَلَى فَخْذَيْهَا، وَتُعْلِسُ لِلتَّشَهُدِ عَلَى أَيْمَنِهَا الْيُسْرَى، وَتُخْرِجُ رِجْلَيْهَا مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ^(٢)

وقال خير المتأخرين شيخ مشايختنا محمد عابد السندي المدني في «ضالعات الأئوار شرح الدر المختار»: (قوله: وإلصاق كعبيه) أي حالة الركوع، قال الشيخ الرحمتي: مع بقاء تعريض ما بين القدمين. قلت - القائل هو الشيخ الرحمتي -: لعله أراد من الإلصاق المحاذاة وذلك بأن يجادي كل من كعبيه الآخر، فلا يتقدم أحدهما على الآخر.

قلت - القائل: عبد الحفي اللكثري -: لقد دارت هذه المسألة في سنة أربع وعثمانين بعد الألف والمئتين (١٢٨٤) بين علماء عصرنا فأجاب أكثرهم بأن إلصاق الكعبي في الركوع والسجود ليس بمستلزم ولا أثر له في الكتب المعتمدة. والقول الفاضل أن يقال: إن كان المراد بإلصاق الكعبي أن يلزق المصلي أحد كعبيه بالآخر ولا يفرج بينهما كما هو ظاهر عبارة الدر المختار والنهر وغيرهما وسبق إليه فهم المفتي أبي السعود أيضاً فليس هو من السنن على الأصح، كيف وقد ذكر المحققون من الفقهاء أن الأولى للمصلي أن يجعل بين قدمي نحو أربعة أصابع ولم يذكروا أنه يلزقهما في حالة الركوع أو السجود. (ملخصاً من «السعاية في كشف ما في شرح الوقاية» (٢/١٨٠-١٨١)).

قلنا: نعم إن كان المراد من الإلصاق القرب مع بقاء فرجة بقدر أربع أصابع فهذا صحيح معمول به.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ويتعلق بهذا المقام مسألة مهمة، وهي: الفرق بين صلاة الرجل والمرأة، وقد ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - بعضهما فنقول: ليعلم أن مبني أحكام النساء في الشرع على الستر والحجاب، ومن ثم مرق الشرع بين صلاة الرجل والمرأة فرقاً بيناً لا يخفى على من له غلاقة بسيرة بأحكام الشرع، وهذه المسألة مما اتفق عليه الأئمة الأربعة بل جميع أهل السنة والجماعة. أما بيان الفرق فكما يلي:

- ١ - ترفع المرأة يديها للتحريم تحت جلبابها أو ردائها ولا تخرجها منه سواء كان في الشتاء أو غيره.
- ٢ - ترفع يديها حذاء مكبيها.
- ٣ - تضع يديها بعد التحريم تحت ثديها.
- ٤ - تصنع كفها الأيمن على ظهر كفها الأيسر بدون تحليق.
- ٥ - تمنحن في الركوع قليلاً بحيث تبع حد الركوع.
- ٦ - لا تفرج بين أصابعها في الركوع، بل تضم بعضها إلى بعض.
- ٧ - لا تعتمد على يديها في الركوع.
- ٨ - تضع يديها على فخذيهما بحيث تبلغ رؤوس أصابعها ركبتيها.
- ٩ - تميل ركبتيها إلى الأرض في الركوع، ولا تقيهما.
- ١٠ - تلزق مرفقيها بجنبها في الركوع.
- ١١ - تبسط مرفقيها على الأرض -

- في السجود ١٢ - لا تنصب أصابع القدمين في السجدة، بل تتورك. ١٣ - تلتصق بطنها بمخديها في السجود. ١٤ - تضم عضديها بخبيها. ١٥ - تتورك في كل جلوس. ١٦ - تضم أصابع يديها في القعدة ١٧ - إذا نأها شيء في الصلاة كمرور أحد بين يديها لا تسح، بل تصفق. والرجل في جميع ذلك بخلاف المرأة.

وإليك بعض الأحاديث والآثار :

أخرج أبو داود في «مراسيله» عن يزيد بن أبي حبيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تصليان، فقال: «إذا سجدتما فضمما بعض اللحم إلى البعض، فإن المرأة ليست في ذلك كالرجل». قال الشيخ المحقق شعيب الأرناؤوط في تعليقاته على للراسيل: رجاله ثقات. (مراسيل أبي داود، ص ١١٧-١١٨، ط: مؤسسة الرسالة).

وفي الباب أحاديث أخر صريحة في بيان الفرق أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/٢٢٢)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٢٢) من حديث وائل بن حجر.

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنه - أنه سئل عن صلاة المرأة، فقال: تجتمع وتختمز.

وعن إبراهيم - رحمه الله تعالى - قال: إذا سجدت المرأة فلتلزم بطنها بمخديها ولا ترفع عجزها ولا تجافي كما يجافي الرجل.

وفيه آثار كثيرة تركها مخافة التطويل، فراجع «المصنف» لابن أبي شيبة (٢/٥٠٤ - ٥٠٨).

٤٢١، ط: المجلس العلمي).

وأما كلام الفقهاء: ففي «مراقي الفلاح» (فصل في ستها، ص ٩٤-٩٥): «ورفع اليدين حذاء السكين للحرمة على الصحيح؛ لأن ذراعيها عورة ومبناه على الستر... ويسر وضع المرأة يديها على صدرها من غير تحليق؛ لأنه أستر لها... والمرأة لا تفرجها في الركوع... ويسر انخفاض المرأة ونزقها بطنها بمخديها... ويسر تورك المرأة».

وقال الطحطاوي - رحمه الله تعالى - في «حاشيته على مراقي الفلاح» (ص ٢٥٩): «مرأة تحالف الرجل في مسائل: منها هذه (وضع المرأة يديها على صدرها من غير تحليق)، ومنها أنها لا تخرج كميها من كميها عند التكبير، وترفع يديها حذاء منكبيها، ولا تفرج أصابعها في الركوع، وتسحب في الركوع قليلا بحيث تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك؛ لأنه أستر لها، وتلزم مرفقيها بخبيها فيه، وتزق بطنها بمخديها في السجود، وتجلس متوركة في كل قعود».

المصلي إذا طأطأ^(١) رأسه للركوع قليلاً، فإن كان إلى الركوع أقرب جاز، وإن كان إلى القيام لا. الأحذب إذا بلغتْ خُدُوثَهُ إلى الركوع أشار للركوع برأسه. لو رفع رأسه من السجود وهو إلى الأرض أقرب ثم سجد أخرى، ذُكر في الفتاوى أنه لا يجوز، وقال الشيخ الإمام الأجل السرخسي - رحمه الله تعالى -: لو رفع رأسه قدر ما لا يُشكّر للنظر أنه رفع رأسه جاز.

إذا سجد على صَبْرَةٍ جَاوَزَ^(٢) قيل: الأصح أنه لا يجوز. لو سجد على الأنف دونَ الجبهة جاز.^(٣) لو سجد على كَوْرٍ عِمَامَتِهِ جاز.^(٤)

وقال ابن نجيم - رحمه الله تعالى - في «البحر الرائق» (٣٢١/١): «إن المرأة تحالف الرجل في عشر حصال ...» ثم ذكر بعض ما تقدم.

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٥٠٤/١): «ذكر الزلمي أنها تحالف الرجل في عشر، وقد زدت أكثر من ضعفها».

ويطّر: «تبيين الحقائق» (١١٨/١)، و«السعاية» (١٥٦/٢)، و«عمدة الفقه» للشيخ السيد زوار حسين - رحمه الله تعالى - (١١٥/٢)، و«فتاوى بيناته» (٣١٦/٢-٣٢٠)، ومن كتب المالكية: «حاشية الدسوقي» (٣٩٣/١)، ومن كتب الشافعية: «الأم» (١٣٨/١)، و«المجموع» (٤٢٩/٣)، ومن كتب الحنابلة: «المعي» لابن قدامة (٥٩٩/١).

فقد تبين مما تقدم أن القول بعدم الفرق بين صلاة الرجل والمرأة عما لا ينتفت إليه.

(١) طأطأ الشيء: خفضه.

(٢) بالأردية «بَاجِرَةٌ».

(٣) هذا في حالة العذر فقط، كما ذكره ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٤٤٧/١) فقال: وأما جواز الاختصار على الأنف فشرطه العذر على الراجح.

(٤) وليس هذا على الإطلاق، كما في «مراقي الفلاح»: «ويكره - السجود على طرف ثوبه - بعذر عذر كالسجود على كور عمامته». قال الطحطاوي - رحمه الله تعالى - : قوله: كالسجود على كور عمامته، أي الكائن على جبهته، فإنه يصح مع الكراهة بعذر، أما لو كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرًا ولم يصب الأرض شيء من جبهته فلا يصح؛ لعدم السجود على محله. (حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص ٢٣١)، شروط الصلاة).

يَطر المصلي في سجوده إلى خَدَّيه^(١)، وفي حالة التشهد إلى حجره .
 القعدة الأولى واجبة، والقعدة الثانية فريضة، ولكن من أنكر فرضيتها لا يكفر، وبه
 أفتى القاضي الإمام عبد الواحد الشهيد. ينبغي أن يقرأ في القعدة [الثانية]^(٢) بدعاء معصوم
 لا بما يحضره. الخروج عن الصلاة بصُنع المصلي فرضٌ عند أبي حنيفة - رحمه الله
 تعالى^(٣)، وتبني على هذا اثنتا عشرة مسألة فصاعداً. تعديل أركان الصلاة ليس بفرض.
 خلافاً لأبي يوسف والشافعي - رحمهما الله تعالى -^(٤). المفرد ينوي بالتسليم الأولى من
 على يمينه من الحَفْطَةِ [و]^(٥) الحُضُور، وبالتسليم الثانية من على يساره من الحَفْطَةِ.

باب ما يكره في الصلاة

ينبغي أن لا يكون منتهى بصره وراء موضع سجوده. وينبغي أن لا يضم المصلي

وقال ابن نجيم - رحمه الله تعالى - في «البحر» (٣١٩/١): «وقد نبه العلامة ابن أمير حاجَها
 تنبيهاً حسناً، وهو أن صحة السجود على الكور إذا كان الكور على الجبهة أو بعضها، أما إذا كان
 على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جبهته الأرض على القول بتعينها، ولا أنه على القول بعدم
 تعيينها، فإن الصلاة لا تصح لعدم السجود على محله، وكثير من العوام يتساهل في ذلك ويضجر الجوارح.
 (١) وذكر في عامة الكتب أنه ينظر في سجوده إلى أرنبة أنفه، كما في «الدر المختار» (٤٧٨/١)،
 وغيره. والجمع بينهما ممكن.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٣) لا نص فيه عن الإمام بل تخريج أبي سعيد الودعي من المسائل الإثني عشرية، وردّه الكرخي.
 انظر: «رد المختار» (٤٤٩/١)، و«مراقي الفلاح» (ص ١٢١).

(٤) الأصح عند الأحناف وجوب تعديل الأركان، كما ذكره ابن عابدين - رحمه الله تعالى - ...
 والحاصل أن الأصح روايةً ودرايةً وجوب تعديل الأركان، وأما القنوة والجلسة وتعديلها فاشتهور
 في المذهب السني، ورؤي وجوبها، وهو الموافق للأدلة، وعليه الكمال ومن بعده من متأخريه. وقد
 علمت قول تلميذه: إنه الصواب. وقال أبو يوسف بفرضية الكل، واحتاره في الجمع واليحيى ورواهما
 الطحاوي عن أئمتنا الثلاثة. وقال في الميض: إنه الأحوط. انتهى. (رد المختار ٤٦٤/١)

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو الظاهر.

..... يلحيتہ او بشيء من ثوبہ^(۶)

(١) بشير لفظ المصنف إلى أن كراهة التخصر في الصلاة تـسـريـهـية، ورجح ابن عـبـدـيـن وغيرهما أن الكراهة تحریمیة للحديث الوارد فيه، نعم كراهته بخارج الصلاة تـسـريـهـية قال في «الدر المختار» ١/٦٣٨-٦٤٣: «(كره .. والتخصر) وصح اليد على الإخاصرة للمهي (ويكره خارجها) تنزيها». وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: (قوله التخصر الخ) لما في الصحيحين وغيرهما «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخصر في الصلاة»، وفي رواية «عن الاختصار» وفي أخرى «عن أن يصلي الرجل مختصرا» وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره الشارح، وغامه في شرح النية والبحر.

وقال في «البحر الرائق» (٢١/٢). «(قوله: والتخصر) وهو وضع اليد على الخاصرة وهي ما فوق الطَّفْلَةَ والشَّرَاسِيفَ كذا في المغرب لهنه صلى الله عليه وسلم عنه كما في سنن أبي داود، وهذا التفسير هو الصحيح، وبه قال الجمهور من أهل اللغة والعقده والحديث، وَرَدَ مفسراً هكنا عن ابن عمر كما في السنن، وحكمته: أنه في الصلاة راحة أهل النار، كما رواه ابن حبان في صحيحه [٣٤/٤]، رقم: ٢٢٨٣]، قال ابن حبان: يعني فَعَلَ اليهود والنصارى في صلاتهم وهم أهل النار، لا أن لَهُم راحة في النار، أو أنه فعل المتكررين ولا يليق بالصلاة، أو أنه فعل الشيطان حتى قيل: إن إبليسَ أهبط من الجنة كذلك [الدر المنثور ١/١٣٥] فلماذا قال في المبسوط والمحتج: ويكره التخصر خارج الصلاة أيضاً، والذي يظهر أفها تحريمية فيها للنهي المذكور».

وينظر: «شرح المنية» (ص ٣٣٨) بيان ما يكره في الصلاة، و«البسوط» (٢٦/١)، و«النصف لابن أبي شيبة» (٤٧٨/٣-٤٧٩)، و«فيض الباري بشرح صحيح البخاري» (٤٨/٤).

(٢) ويجب أن يُعْلَمَ حَكْمُ ما كثر وقوعه من رفع الإزار عند الركوع والسجود أنه مكروه، ولا تقصد به الصلاة؛ لأنه لا يشك بفعله الناظر من بعيد في فاعله أنه ليس في الصلاة.

قال في «التر المختار» (١/٦٢٤): «يفسدها كل عمل كثير ليس من أعمالها ولا لإصلاحها. وفيه أقوال خمسة، أصحها ما لا يشك بسببه الناظر من بعيد في فاعله أنه ليس فيها».

ومنه أيضاً (١/٦٤٠): «وكره كفه أي رعه ولو لثراب كمشتر كم أو ذيل، وعيشه به أي بشوه وبجسده للنهي إلا الحاجة».

قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: (قوله أي رفعه) أي سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند الانعطاف للسجود بحر. وحرر الخبر الرملي ما يفيد أن الكراهة فيه تحرمية. =

أو جسده، أو يُفَرِّقَ أصابعه. ^(١١) يكره عُدُّ الأُيِّ والتسبيحات في الصلاة بالأصابع. يكره تغميض العين وتغطيت الفم. يكره أن يقوم الإمام في حيز المحراب ^(١٢) إلا للضرورة. ^(١٣)

= ويطهر بما ذكره ابن عابدين - رحمه الله تعالى - بعد سطور أنه إذا فعل هذا للضرورة لا يكره. حيث قال: (قوله: وعنه) هو فعل لفرض غير صحيح. قال في النهاية: وحاصله أن كل عمل هو مفيد للمصلي فلا بأس به. أصله ما روي «أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فست العرق عن جبينه» أي مسحه؛ لأنه كان يؤذيه فكان مفيداً. انتهى. (رد لمختار ١/٦٤٠).

(١) كراهة الفرقعة في الصلاة تحريرية، كما رحمه ابن نجيم وابن عابدين، أما خارج الصلاة فتسريهة على المختار.

قال ابن عابدين في رد المحتار (١/٦٤٢): (قوله: وفرقة الأصابع) هو عزها أو مدّها حتى تُصَوَّت، وتشبيكها هو أن يدخل أصابع إحدى يديه بين أصابع الأخرى. بحر. (قوله: للنهي) هو ما رواه ابن ماجه مرفوعاً «لا تفرقع أصابعك وأنت تصلي» وروى في المجتبى حديثاً «أنه في أن يرفع الرجل أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة» وفي رواية «وهو يمشي إليها» وروى أحمد وأبو داود وغيرهما مرفوعاً «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك بين يديه فإنه في صلاة» ونقل في «المعراج» الإجماع على كراهة الفرقعة والتشبيك في الصلاة. ويسمى أن تكون تحريرية للمشي المذكور. انتهى.

وفي «المحرر الرائق» (٢/٢٠): وينبغي أن تكون كراهة الفرقعة تحريرية للنهي الوارد في ذلك ولأنها من أضرار العبث، بخلاف الفرقعة خارج الصلاة لغیر حاجة ولو لإراحة المعامل فإنها تنزيهية على القول بالكراهة، كما في «المجتبى» أنه كرهها كثير من الناس؛ لأنها من الشيطان بالحديث. انتهى.

وينظر: «شرح المنية» (ص ٣٣٨).

(٢) كذا في ط س ص، وفي خ (غير المحراب)، ولكل منهما معنى، كما يعلم مما في الحاشية الآتية.

(٣) هذا كما قال، لكن إذا قام الإمام خارج المحراب وسجد فيه، أو قام معه رجلان أو أكثر، أو قام في المحراب لضيق المقام لا يكره. قال في «الدر المختار» (١/٦٤٥): ويكره .. قيام الإمام في المحراب، لا سجوده فيه وقدماءه خارجه؛ لأن العبرة للقدم. وقال ابن عابدين: وحاصله أنه صرح محمد في الجامع الصغير بالكراهة ولم يفصل؛ فاختلف المشايخ في سببها، فقيل: كونه يصير مختاراً عنهم في المكان؛ لأن المحراب في معنى بيت آخر وذلك صريح أهل الكتاب، واقتصر عليه في الهداية، وحتاره الإمام السرخسي وقال: إنه الأوجه، وقيل: اشتباه حاله على من في يمينه ويساره، فعلى الأول يكره مطلقاً، وعلى الثاني لا يكره عند عدم الاشتباه، وأيد الثاني في الفتاوى بأن اختيار الإمام في المكان =

ولا بأس بقتل الحيّة والعقرب في الصلاة، فإن حصل بذلك عمل كثير لم يضره عند الإمام المرخسي - رحمه الله تعالى -^(١)، خلافاً للإمام الإسيحاني - رحمه الله تعالى -... إذا بسط كُفّه وسجد عليه لِنَفْيِ الثُّرَابِ عن وجهه يُكْرَهُ، ولو بسطه لِنَفْيِ الثُّرَابِ عن مديله أو ثيابه لا. لو صلى وقد رفع كُفّه إلى المرفقين يُكْرَهُ.

= مطبوع، وتقدمه واجب، وعائنه اتفاق الملتين في ذلك، وارتنضاه في الخلية وأيده، لكن ناره في البحر بأن مقتضى طاهر الرواية الكراهة مطلقاً، وبأن امتياز الإمام المطلوب حاصل بتقدمه بلا وقوف في مكان آخر... وهذا كله عند عدم العذر كجمعة وعيد، فلو قاموا على الرؤوف والإمام على الأرض أو في المحراب لضيق المكان لم يكره لو كان معه بعض القوم في الأصح، وبه جرت العادة في جوامع المسلمين. انتهى.

والذكر في «ح» مسألة أخرى، وهو أن يقوم الإمام في غير المحراب وهو أيضاً مكروه وإن كان قيامه وسط الصف بأن قام وسط الصف الثالث مثلاً، كما شاع ذلك في بعض البلاد عند قلة المصلين. قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - (في رد المحتار ١/٦٤٦): وفي التاتارخانية: ويكره أن يقوم في غير المحراب إلا لضرورة. انتهى. ومقتضاه أن الإمام لو ترك المحراب وقام في غيره يكره ولو كان قيامه وسط الصف؛ لأنه خلافُ عَمَلِ الأمة. انتهى.

لكن يقول مشايخنا: إن المقصود من المحراب توسط الإمام فلو قام في غير المحراب في الوسط جاز، لكن المحراب أولى.

وإليك ما ذكره الشيخ العلامة أشرف علي التهانوي - رحمه الله تعالى - حيث قال: نقل في الدر عن المعراج: «السنّة أن يقوم في المحراب» وعَلَّله بقوله: «ليعتدل الطرفان» ثم ذكر قول الإمام الأعظم: «أكره أن يقوم بين الساريتين أو في زاوية أو في ناحية المسجد أو إلى سارية، لأنه خلاف عمل الأمة واحتج لذلك بحديث «توسّطوا الإمام» [السنن الكبرى للبيهقي ٣/١٠٤] وأيد قوله قائلاً: «ألا ترى أن المحارب ما نصبت إلا وسط المسجد وهي قد عينت لمقام الإمام فتبين من كلامه أن المقصود توسط الإمام لا القيام في المحراب. ويؤيد ما ذكرنا أنه لم يعد «القيام في الصحن» من المنكروحات؛ لأنه لا يلزم من القيام في الصحن ترك التوسط. (إمداد الفتاوى ملخصاً ١/٢٨٣)

وينظر: «فتاوى محموديه» (٦/٥٠٤، ط: فاروقية)، و«فتاوى حقانيه» (٣/٢٤٣)، و«أحسن الفتاوى» (٣/٢٩٢).

(١) انظر: «المبسوط» (١/١٦٤).

ينبغي للمصلي أن يستتر بحائط أو سارية أو عود^(١) أو نحو ذلك، إلا إذا أُجِن من مرور شيء بين يديه. وقدّر ما يكره المرور بين يدي المصلي أن يمر ما دون موضع سجوده^(٢)، وهو موضع رمي^(٣) بصره إليه عند القيام. إذا صلى حاسر الرأس كسرة^(٤)

(١) كذا في خ، وهو الذي كثر ذكره في كلام الفقهاء عند بيان السترة، وفي س ص ط (عمود).
(٢) ما ذكره المصنف في حوار المرور بين يدي المصلي هو القول الأصح من الأقوال المختلفة في هذه المسئلة، لكن الحكم المذكور خاص بالصحرَاء والمسجد الكبير، وهو ما كان قدره أربعين ذراعاً على الأقل. وأما في ما دون ذلك في عامة المساحد فلا يجوز المرور بين يدي المصلي إلا إذا كان بينه وبين المصلي أسطوانة أو غيرها.

قال في «السياسة شرح الهداية» (٧٨٨/١)، باب الحدث في الصلاة: والأصح إن كان بحال لو صلى صلاة خاشع بصره لا يقع على المار فلا يكره... وهذا كله إذا كان في الصحراء وفي الجامع الذي له حكم الصحراء، وأما في المسجد فالحد هو المسجد إلا أن يكون بينه وبين المار أسطوانة أو غيرها. انتهى

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٥٨٥/١): رأيت في حاشية المذي عن جواهر الفتاوى أن فاضلخان سئل عن ذلك فقال: اختفوا فيه، فقدّره بعضهم بستين ذراعاً وبعضهم قال: إن كان أربعين ذراعاً فهي كبيرة وإلا فصغيرة، هذا هو المختار. انتهى.

(٣) كذا في ط س خ، وفي ص (متهى).
(٤) اعلم أن الصلاة حاسر الرأس قد أصبح شعاراً لطائفة من الناس في هذا الزمان، فهم يعتمدون أداء الصلاة وهم حُسْرُ الرؤوس، وهذا مما لا ينبغي، وقد أحسن الكلام في هذا الباب الشيخ محمد راهد الكوثري - رحمه الله تعالى - وإليك ما قال: أما صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير غتر فصحيحة إذا كانت مستحجّة للشروط والأركان، لكنها خلاف السنة المتوارثة والعمل المتوارث في كل بقعة من بقاع المسلمين على توالي القرون، وتشبه بأهل الكتاب فإنهم يصلون وهم حُسْرُ الرؤوس كما هو مشهود، ونبيذ للريرة التي أمر المسلمون بأخذها عند كل مسجد وصلاة.

وقد أخرج البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣٦/٢) بطريق أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله - ولا يرى نافع إلا أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبه؛ فإن الله عزّ وجلّ أحق أن يزيّن له، فإن لم يكن له ثوبان فليأتزّر إذا صلى.
وأخرج أيضاً (٢٣٦/٢) بطريق العباس الدوري: ثنا سعيد بن عامر الصبعي عن سعيد عن أيوب عن نافع قال: رأي ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد، فقال: أَلَمْ أَكْسِك؟ قلت: بلى، قال: -

وإن قصد به التواضع.^(١)

لا بأس بأن يكون بين يدي المصلي مضحف أو سيف أو شمع أو سراج. ويكره أن يكون بين يديه نارٌ موقدة أو صورة مما يُعبد بحيث تُبدو للماظر، فإن كانت صغيرة بحيث لا تبدو لا بأس.

= فلو بعثك كنت تذهب هكذا؟ قلت: لا، قال: فافقه أحق أن تزين له... وهذه هي مدارك الفقهاء في قولهم بكرامة صلاة المصلي في هيئة لا يخرج فيها إلى من يحترمه. ولا شئ أن المرء لا يخرج إلى من يحترمه وهو حاسر الرأس.

قال الماوردي: أخذ الزينة هو التزيين بأجل الساس. وقال أبو حيان: والذي يظهر أن الرية هو ما يتجمل به ويتزين عند الصلاة، ولا يدخل فيه ما يستر العورة؛ لأن ذلك مأمور به مطلقاً. انتهى. وهذا كلام وجيه جداً، فشمول الزينة لعطاء الرأس ليس بموضع رية أصلاً، وهو المصنوع به من أول الإسلام إلى اليوم، ولم ير أحد في زمن من الأزمان وفي مكان من الأماكن انعقاد صفوف النسيب في صلواتهم وهم حُسُرُ الرؤوس ومن يكر ذلك يكون مكابراً. فمحاولة إخراج غطاء الرأس من الرية لا يعاضده دليل قوي بل تكون قولاً بالتشبهى بدون قنوة... ولذا ترى أهل المذاهب مُجنَّعين على استحباب لبس القلمسوة والرداء والإزار في الصلاة كما في شرح المنية [ص ٣٣٧] ومجموع النووي [١٧٣/٣] وغيرهما.

وقد استقصى المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني - رحمه الله تعالى - في «الدعامة» ذكر الأحاديث الدالة على مبلغ مواظبته صلى الله عليه وسلم على لبس القلانس بعمامة وبدون عمامة، وأقوال أهل العلم في ذلك، فليراجع... وزد على ذلك أن كشف الرأس في الصلاة أصبح شعاراً لطائفة من مبتدعة اليوم فينبذ نبذاً بعداً عن التشبه بهم.

والحاصل أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى وهو حاسر الرأس من غير عذر حتى نفتدي به صلى الله عليه وسلم في كشف الرأس في الصلاة. (انتهى منحصراً من مقالات الكوثري ١٧٠-١٧٢).

(١) وفي عامة كتب الفقه أنه إذا قصد به التواضع لا يكره وإن كان الأولى أن لا يصني كمنك. قال في «شرح منية المصلي» (ص ٣٣٧): «ويكره أن يصلي حاسراً... ولا بأس إذا فعله أي إذا كشف الرأس تنظراً وعشوة» لأن ذلك هو المقصود الأصلي في الصلاة. وفي قوله: (لا بأس) إشارة إلى أن الأولى أن لا يفعله، وأن يتدلل ويخشع بقلبه فلعلها من أفعال القلب.

يكره أن يدخل في الصلاة وله بول أو غائط^(١)؛ لأنه يُشغل^(٢) قلبه. إذا أتى الإمام وهو راكع كره أن يركع دون الصف، ويبغي أن ينتهي بالسكينة والوقار. يكره أن يشير بالسبابة في الصلاة عند قوله: «أشهد أن لا إله إلا الله»، وهو المختار.^(٣) المصلي إذا أتم

(١) ومثله مدافعة الريح كما في «الدر المختار» (٣٧٨/١)، وغيره.

(٢) كذا في ص خ، وفي ط س (يشغل)، وهو تصحيف.

(٣) والرواية الأخرى ترجيح الإشارة في التشهد، وهو الأصح المعتمد المختار المقتضى به؛ لثبوته بالأحاديث الصحيحة، ولما ذكره الفقهاء: لا يسعي أن يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية، كما في «رد المختار» ٤٦٤/١. أما الحديث فذكره محمد - رحمه الله تعالى - في الموطأ برواية عبد الله بن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فحذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فحذه اليسرى. قال محمد: ويصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخذ، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - (الموطأ للإمام محمد، ص ١٠٨).

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المختار» (٥٠٨/١): «والفتوى: أي المقتضى به عندنا خلافاً: أي خلاف عدم الإشارة، وهو الإشارة على كيفية عقد ثلاثة وخمسين كما قال به الشافعي وأحمد. وفي المحيط أنها سنة، يرفعها عند النفي، ويضعها عند الإثبات، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وكثرت به الآثار والأخبار فالعمل به أولى» إلى قوله: «وهذا ما اعتمده المتأخرون لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم بالأحاديث الصحيحة، ولصحة نقله عن الأئمة الثلاثة». ومثله في «الجوهرة النيرة» (٦٤/١)، صفة الصلاة.

وقد أفرد العلامة المحقق الفقيه علي بن سلطان محمد القاري هذه المسألة في رسالتين صنفهما في هذا الباب سمى إحداهما «تزيين العبارة لتحسين الإشارة». والأخرى «التذهين للتزيين على وجه التبيين» تعرض فيهما لأدلة استحباب الإشارة بالمسبحة من السنة النبوية والإجماع، واستقصى الأحاديث الدالة على ذلك وجمع طرقها ورواياتها في سياق واحد، وفي أثناء ذلك رد على من يقول بكرهة الإشارة في التشهد أو بتحريمها.

وللعلامة المحقق ابن عابدين - رحمه الله تعالى - أيضاً رسالة في كيفية الإشارة بالمسبحة سماها «رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد» وهي جزء من مجموعة رسائل ابن عابدين (١٢٠/١-١٣٥) أثبت فيها تصحيح الإشارة مع العقد مع تحقیقات بديعة.

الركوع والسجود لا بأس بالتخفيف، قيل^(١) كان النبي عليه السلام أعفُ الناس صلاةً في تمام: ركوع وسجود.^(٢) والله أعلم.

باب القراءة في الصلاة

يقرأ في الفجر في السفر حالة الأمن قدر سورة البروج وانشقت، وحالة الخوف قدر ما تيسر. روي أنه عليه السلام قرأ في مثل هذه الحالة في الفجر بقاعة الكتاب والمُعَوِّذَيْنِ.^(٣) وفي الحضر يقرأ في الفجر والظهر بأربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب، وفي العصر والعشاء دون ذلك، وفي المغرب بالقصار جداً كأنقلاقل^(٤) ونحوها. والأولى أن ينظر إلى حالة القوم.

لو قرأ القرآن بأي لسان كان حاز.^(٥) يطول القراءة في الركعة الأولى من الفجر على الثانية، وفيما سواها يُسَوَّى. يُكْرَهُ أن يُوقَّتَ شيئاً من القرآن لشيء من الصلاة، وهذا إذا اعتقد أن غيره لا يجوز، ولو اعتقد أن غيره يجوز ولكن قرأها تاركاً بقراءة النبي عليه السلام لا بأس به.

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (بل).

(٢) أخرجه مسلم في «الصحيح» ١/١٨٨، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة، عن أنس.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٦/١)، والنسائي (١٥١/١)، وأحمد (٣٣١/١٣)، رقم: ١٧٢٢٩ عن عفة بن عامر قال: كنت أقود برسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته في السفر فقال لي: «يا عفة ألا أعلمت غير سورتين قرئتاه، فعلمني قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس، قال: فلم يري سررت بهما جداً، فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة التمت إلي فقال: «يا عفة كيف رأيت». قال أحمد محمد شاكر في تصحيحه عن «انسده للإمام أحمد: إسناده صحيح.

(٤) ما يشتمل على «قل» مثل قل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، والمعوذتين.

(٥) هذا قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أولاً، ولكنه رجع عنه إلى قوليهما بعدم الصحة، كما في «رد المحتار» (٤٨٤/١)، وغيره من المصادر الفقهية

إذا قرأ آية قصيرة نحو قوله: «مُذْهَبَاتُ»^(١)، ونحو قوله: «نَمْ نَطْرُ»^(٢) أجزاء، وكان مُسَبِّحاً، إذا قرأ في إحدى الأولين وإحدى الآخرين، أو لم يقرأ إلا في الآخرين جاز.^(٣) الأَمْسِيُّ إذا تعلَّم سورة بعد ما قعدَ قدرَ التشهد ففسدَ صلاحه. المسوقُ بركعتين في ذوات الأربع يقرأ إذا قام للقضاء وإن كان قد قرأ الإمام في الآخرين وهو خلفه

باب صلاة المسافر

أدنى السفر الذي يَقْصُرُ فيه إذا قَصَدَ ثلاثة أيامٍ ولياليها.^(٤) والمعتبرُ السَّيْرُ الوَسْطُ

(١) الرحمن : ٦٤ .

(٢) المدثر : ٢١ .

(٣) في هذه المسئلة ثمان صور، وراى عليها في «البحر الرائق»، وفيها أصل مختلف لكل من أعتنا الثلاثة يختلف حكم هذه الصور لاختلاف الأصل، ذكرها الفقهاء مبسطة تركناها مخافة التطويل.

ينظر لذلك: «المبسوط» للسرْحسي (١/١٦٠-١٦١)، و«البحر الرائق» (٢/٦٠-٦١)، و«تبيين الحقائق» (١/١٧٤-١٧٥)، و«الفتاوى الهندية» (١/١١٤).

(٤) مشى المصنف - رحمه الله تعالى - على ظاهر الرواية تبعاً للمترو العامة، ولا اعتبار فيها للفراسخ والأمال، واعتبرها المتأخرون تيسيراً على الناس، ثم اختلفوا في تعيين الفراسخ، فقليل: ١٥، وقيل: ١٦، وقيل: ١٨، وقيل: ٢١، وهذه الأقوال مروية عن الأئمة الثلاثة، ثم اختلفوا كذلك في المفتى به: فبعضهم أفتوا بشماية عشر فرسخاً.

انظر: «عمدة القاري» (٥/٣٨٥)، و«الفتاوى التاتارخانية» (٢/٢)، و«رد المحتار» (٢/١٢٣)، و«شرح منية المصلي» (ص ٥٣٥)، و«حاشية الدرر على القرر» (١/٨١).

وأفتى علماء خوارزم بحمسة عشر فرسخاً. انظر: «بدائع الصائغ» (١/٩٣)، و«البحر الرائق» (٢/١٢٩)، و«حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» (ص ٤٢١)، و«رد المحتار» (٢/١٢٣).

ثم لمشايجنا من علماء ديوبند - رحمهم الله تعالى - أقوال مختلفة: فاختار الشيخ محمد قاسم النابوتوي - رحمه الله تعالى - ٢٤ ميلاً، واختار المفتي كعابت الله، والشيخ خليل أحمد السهارنفوري، والعلامة عبد الحفي الككروي - رحمهم الله تعالى - ٣٦ ميلاً إنجليزيًا، ونقل عن مولانا يعقوب السابوتوي ٤٨ ميلاً، ورجح الشيخ ظفر أحمد العثماني، والشيخ مولانا محمد شميع - المفتي العام -

كسبر الإبل ومشي الأقدام، لا سير البريد وسير المحلة، وفي الجبل يُعْتَبَرُ ما يليق بحال الجبل وإن كان ذلك يُقَطِّعُ في السَّهْلِ مَدَّةَ يَسِيرَةٍ إذا خرج المسافر عن عُمرانِ البلدة قصر الصلاة سواءً كان سفر طاعة أو معصية، ولا قَصَرَ في المغرب والوتر والسنن^(١).

= بباكستان، والعلامة يوسف النوري - رحمه الله تعالى - ٤٥ ميلاً شرعياً (موافقة لما نُقِلَ عن علماء حوَارِزْم ١٥ فرسخاً).

قلنا: ٤٥ ميلاً شرعياً إذا قُدِّرَ بالأميال الإنجليزية يكون ٤٨ ميلاً، و٤٨ ميلاً إنجليزية في زماننا ٧٨ كيلو متر تقريباً، واشتهر هذا القول في الناس. وإن حَوَّنَا ٤٥ ميلاً شرعياً إلى كيلو متر بدون نقله إلى الأميال الإنجليزية يصير ٨٢ كيلو متراً و ٢٩٦ متراً، وهذا القول أولى بالأخذ في زماننا؛ لأنه قريب مما ذهب إليه الأئمة الثلاثة، وموافق لما اختاره مشايخنا.

وانظر: «إعلاء السنن» (٢٦٩/٧ و ٢٨٣، باب مسافة القصر)، و«بدائع الصائغ» (٩٣/١)، ياب ما يصير به المقيم مسافراً، و«البحر الرائق» (١٢٩/٢، باب المسافر)، و«رد المحتار» (١٢٣/٢)، و«معارف السنن» (٤٧٣/٤)، تحقيق مسافة القصر، و«جواهر الفقه» (٤٣٥/١)، و«إيضاح المسائل» (ص ٦٨)، و«إمداد المفيع» (٢٦٣/١)، و«المقاييس والمقادير عند العرب» (ص ٩٠)، و«فتاوى دار العلوم ركريا» (٥٠٢/٢).

(١) كذا في ص ح، وفي ط س (السنة). ويترشح من كلام المصنف - رحمه الله تعالى - أن المسافر يأتي بالسنن، وسيدكر في «باب التطوع والسنن» أن المسافر يأتي بالسنن ولا يتركها إلا بعدد. وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الرواتب في السفر (جامع الترمذي، باب ما جاء في التطوع في السفر) وفيه تفصيل ذكره الفقهاء، والمختار أنه يأتي بما إذا لم تكن مشقة حالة النزول. قال في «الدر المختار» (١٣١/٢): ويأتي المسافر بالسنن إن كان في حال أمن وقرار، وإن كان في خوف وفرار لا يأتي بما، هو المختار. انتهى. قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - (قوله هو المختار) وقيل: الأفضل الترك ترميماً، وقيل: الفعل تقرّباً. وقال الهندواني: الفعل حال النزول والترك حال السير، وقيل: يصلي سنة المحر خاصة، وقيل: سنة المغرب أيضاً بجر، قال في شرح المبية: والأعدل ما قاله الهندواني. هـ. قلت: والظاهر أن ما في المتن هو هذا، وأن المراد بالأمن والقرار النزول وبخوف والفرار السير. انتهى.

وينظر «شرح النووي على مسلم» (٢٤٢/١)، و«تحفة الأحوذى» (١١٩/٣)، و«شرح مبية المصني» (ص ٥٠٢).

المسافر إذا خرج من المصر وبُقِرَب من المصر قرية فإن كانت متصلة بالمصر لا يقصر ما لم يجاوزها^(١)، وإن كانت منفصلة يقصر، ومقدار الاتصال قدر طول السكة، فإذا راد فهو منفصل. من أراد الخروج إلى مكان قريب، وأراد أن يترخص برخص المسافرين، فوى مكاناً بعيداً قدر مدة السفر فذلك ليس بشيء.

أجبر خرج مع المستاجر في سفر فالتية في الإقامة نية المستاجر، إلا أن يأمر أجبره بما شاء. الأصل أن من كان تبعاً لإنسان بحيث يلزمه طاعته يصير مقيماً بإقامته كالزوجة مع زوجها والحشي مع الأمير. عبد سافر مع مولاه، وصلى الظهر ونحوها أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين، ثم أخرجه مولاه أنه قصد مسيرة سفر حين خرج، ذكر حسام الدين - رحمه الله تعالى - أنه يعيد الصلاة، وذكر القاضي الإمام المتسبب إلى الإسيحاب - رحمه الله تعالى - أنه لا يعيد.^(٢)

رجل قليم مكة حاجاً في عشر الأضحى وهو يريد أن يقيم بها سنة، فإنه يصلي ركعتين حتى يرجع من «مبنى»؛ لأن نية الإقامة للحال لا يُعتبر بها؛ لأنه يحتاج إلى أن يخرج إلى «مبنى» لقضاء المناسك، فصار بمنزلة نية الإقامة في غير موضعها، فإذا خرج من «مبنى» صلى أربعاً.^(٣)

(١) أي خلفها، وفي ط س ص خ (ما لم يجاوز عنها)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) وهو الأصح، كما في «الفتاوى الهندية» (١/١٤١) عن محيط السرخسي، حيث قال: وإن صلى أربعاً أياماً ولم يقعد في الثانية، ثم أخرجه مولاه أنه قصد مسيرة سفر حين خرج، الأصح أنه لا يعيدها لما بيننا، كذا في محيط السرخسي. انتهى.

(٣) دلّ كلام المصنف - رحمه الله تعالى - على تغاير مكة ومبنى، وهذا ما مشى عليه الفقهاء من العصر الأول وقالوا: إذا دخل مكة وبنيه وبين يوم التروية أقل من خمسة عشر يوماً يكون مسافراً لأنه يحتاج إلى أن يخرج إلى مبنى.

أما في عصرنا هذا فقد امتدت حدود مكة فأما بعض العلماء بأن مكة ومبنى في حكم موضع واحد، بل قد ألحق بعضهم المزدلفة أيضاً بمكة، لكن الذي يميل إليه الغلب أنهما موضعان مختلفان تبعاً لما عليه الفقهاء والمشايع، ولهذا لا يصلي الأئمة الجمعة بمبنى.

إذا نوى المسافر الإقامة في الصلاة أتم أربعاً إلا إذا كان لاحقاً. نية الإقامة في موضع لا بناء فيه لا تصح. نية الإقامة من أهل الكلاً إذا كانوا أصحاب الأخبية والخيام في رواية عن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - صحيحة، وعليه الفتوى. قوم حاصروا أهل البغي [أو الكفر]^(١) وبووا الإقامة لا تصح [نيتهم]^(٢).

اقتداء المسافر بالمقيم يصح في الوقت ولا يصح خارج الوقت إلا في صلاة لا يتغير بالسفر كالفجر والمغرب والوتر، واقتداء المقيم بالمسافر يصح مطلقاً. إذا خرج مسافراً ثم أراد الرجوع إلى أهله، فإن كان بينه وبين مصره أقل من ثلاثة أيام أتم الصلاة.^(٣) لو خرج مسافراً من بلده وجاوز الفُمران، وصلى الظهر ركعتين، ثم ترك السفر لم يُعد ما صلى.

= ويؤيد ما ذكرنا قول الفقهاء أن ما كان من توابع المصر وكذلك البيوت والمساكن حوله لها حكم المصر، لكن «مى» ليس بتابع لمكة ولا مساكن هناك حتى يكون لها حكم مكة، بل ميدان خال، فيسعي أن تكون على جدة من مكة.

قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: وأشار [لجواز الفصر] إلى أنه يشترط مفارقة ما كان من توابع موضع الإقامة كبرض للمصر وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فإنه في حكم مصر، وكذا القرى المتصلة بالبرض في الصحيح. (رد المحتار ١٢١/٢) ومثله في «الفتاوى الهندية» (١٣٩/١).

وانظر: «البحر الرائق» (١٤٣/٢)، و«فتاوى محمودية» (١٨٤/٣)، و«غير الفتاوى» (٢٤٨/٤).

و«عمدة الفقه» (٤١٥-٤١٦)، و«معلم الحاج» (ص ١٥٧).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والثبت من ص خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والثبت من ص خ.

(٣) وتوصيح المسألة في «بدائع الصنائع» (٢٨٢/١، ط: ديوبند) حيث قال: الرجل إذا خرج من مصره بنية السفر ثم عزم على الرجوع إلى وطنه، وليس بين هذا الموضع الذي بلغ وبين مصره مسوة سفر يصير مقيماً حين عزم عليه؛ لأن العزم على العود إلى مصره قصد ترك السفر بمنزلة نية الإقامة فصَحَّ، وإن كان بينه وبين مصره مدة سفر لا يصير مقيماً؛ لأنه بالعزم على العود قصد ترك السفر إلى جهة، وقصد السفر إلى جهة فلم يكمل العزم على العود إلى السفر لوقوع التعارض فبقي مسافراً كما كان. انتهى.

المسافر إذا دخل في صلاة المقيم أتم أربعاً، ولو ترك القعدة الأولى لم يضُرَّه، ولو أتمد تلك الصلاة فعليه ركعتان. مسافر نوى أن يصلي الظهر أربعاً، ثم سلم على رأس ركعتين لاشيء عليه. المسافر إذا قضى ظهراً فائتة حالة الإقامة أتمها [أربعاً]^(١)، ولو قضى المقيم ما فاتته في السفر قصرها. أقل مدة الإقامة خمسة عشر يوماً. إذا دخل المسافر بلدة له فيها أهل صار مقيماً نوى الإقامة أو لا. لو صلى المسافر بمسافر ومقيم، فأحدث الإمام فاستخلف مقيماً لم يلزم المسافر الإتمام. والله أعلم.

باب الصلاة على الراحلة والسفينة

إذا خرج من المصر فرسخاً أو أقل، له أن يصلي على الدابة تطوعاً، ويؤمى إماماً ويجعل السجود أخفض من الركوع، وينزل للمكتوبة والوتر وسنة الفجر. لا يجوز أن يصلي حال مشيه. إذا نذر أن يصلي^(٢) لم يُجره على الدابة. لو افتتح الصلاة راكباً ثم نزل بني على صلاته. ولو افتتح نازلاً ثم ركب أو رُفِعَ ووُضِعَ على السرج فإنه يستقبل رجلاً في مَحْمِلٍ اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع أجزأهما، وكذلك في العرض حالة الضرورة. لا يجوز اقتداء أحد الركابين بالآخر إذا كانا على الدابتين. رجل صلى في سفينة غير مربوطة قاعداً وهو قادرٌ على القيام جاز^(٣) وكذلك لو كان قادراً على الخروج عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، ويشترط التَّوَجُّهُ فيها إلى القبلة بخلاف الدابة. لو صلى على عَجَلَةٍ لا تسير فإنه يجوز، ولو صلى على بعير لا يسير لا.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في ط س ح، وفي ص (يصلي قائماً)، والصواب بدون (قائماً).

(٣) هذا عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، أما عندهما فلا يجوز إلا من عذر؛ لأن القيام مقدور عليه فلا يترك إلا لعلّة، وهو المختار. قال في «الدر المختار» (١٠١/٢): «صلى العرض في مثل جاز قاعداً بلا عذر صحّ لقلبة العجز وأساء، وقالوا: لا يصح إلا بعذر، وهو الأطهر». وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: قوله: (وهو الأطهر) وفي الحلية بعد سوق الأدلة: والأطهر أن قولهما أشبه، فلا حرم أن في الحايي القدسي: وبه نأخذ.

لو صلى في طيب^(١) لا يقدر على النزول أو ما على الدابة، وإن قدر على النزول نزل وصلى قائماً بالإيماء إذا عجز عن القعود والسجود، وإن أوماً على الدابة وهي تسير لم يجز إذا قدر على إيقافها، وإن لم يقدر على الإيقاف^(٢) يتوجه إلى القبلة إن قدر. وإن عجز سقط^(٣).

باب الصلاة بالنجاسة

إذا صلى على بساط وعلى طرف منه نجاسة حاز، سواء تحرك الطرف الآخر بتحريكه أو لا. ولو تيمم وعلى طرف منها نجاسة وهي ملقاة على الأرض، فإن كان يتحرك الطرف النجس بتحريكه لم يجز. إذا صلى وعلى ثوبه شيء من السكر^(٤) أو المتصف^(٥) ما دون الكثير الفاجس الصحيح أنه يجزيه.

حدُّ الكثير الفاجس: الربع، كذا ذكر الحاكم الشهيد - رحمه الله تعالى - في «الكافي»، ثم المراد عند الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى - ربع كل الثوب، وعند الشيخ الإمام عبيد البزدي - رحمه الله تعالى - ربع الموضع الذي أصابته [النجاسة]^(٦) من الثوب، إن كان كماً فرُبُّه، وإن كان دُخْرِصاً^(٧) فرُبُّه، وإن كان ديلاً فرُبُّه، هكذا

(١) الطين: التراب المختلط بالماء، وقد يُسمى بثلث وإن زالت عنه رطوبة الماء.

(٢) كذا في ط س، وفي ص خ (تعد الإيقاف).

(٣) أي التوجه إلى القبلة.

(٤) السكر: كل ما يُسكر من حمر وشراب. ويقع التمر الذي لم تَمَسَّ النار.

(٥) المتصف: شراب طيخ حتى ذهب نصفه.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثت من ص خ.

(٧) الدُخْرِص من القميص واللزع، واحد الدُخْرِص، وهو ما يوصل به البدن ثوبه. ودُخْرِص معرب أصله فارسي وهو عند العرب البيقة واللينة والسبيحة والسقيذة. ويقال له في اللغة الخدية وكذا.

ذكر حُسام الدين - رحمه الله تعالى - في «شرح الجامع الصغير»، واختار في «شرح»^(١) مختصر عصام: أَنَّ الفاحشَ ما يستكثرُه ويستفحشه الناظر.

الدم الذي يظهرُ على رأس الجرح والقرح، ولا يسيلُ لو أصاب الثوب منه قليلاً [قليلاً]^(٢) لا يجمع وإن امتلأ الثوب؛ لأنه ليس بحس، وكذا القيء القليل. إذا صلى وهو حامل ميت لم يُفسَل، أو سَقَط، أو جُنِب، [أو حَيَّة]^(٣) أو جَرِيم يجر، ولو كان حامل محبت، أو شهيد عليه دماؤه، أو ولد هرة، أو معه لحم نازي مدبوح يجر. ومع حبه ثعلب مدبوح لا يجوز عند الفقيهين: أبي جعفر، وأبي الليث - رحمهما الله تعالى -، وعند الكرخي - رحمه الله تعالى - يجوز، وهو اختيار حُسام الدين - رحمه الله تعالى -.^(٤) إذا أصابت نجاسة العليظة الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم الذي هو مثل الكف لا يجوز، وقدر الدرهم لا يضره.

بول ما يؤكل لحمه لا يضر ما لم يفحش. إذا صلى ومعه بيضة مدرة صار بخها دماً جاز، بخلاف ما إذا كان معه قارورة مضمومة فيها دم أو بول أكثر من قدر الدرهم. إذا وجد في سراويله أثر الاحتلام وهو لا يتذكر الاحتلام فإنه يعيد الصلوات من أقرب التوبة إليه. لو رأى في ثوبه نجاسة وهو لا يدري متى أصابته لم يعد شيئاً.

يكره الصلاة في ثوب اليهودي والمجوسي ويجوز. إذا كان على بدنه أو ثوبه نجاسة قدر ما لو صم إليها ما على موضع الاستحاء يصير أكثر من قدر الدرهم لم يضره. إذا أصاب طرف الإحليل نجاسة أكثر من قدر الدرهم الأصح أنه لا يجوز. إذا أوصل عظم الخنزير بالساق، ولا يقدر على نزعها إلا بضره، وصلى كذلك جاز.

(١) كنا في ط س، وفي ص خ (شرحه)، وهذا خطأ؛ لأنه ليس لحسام الدين شرح لمختصر عصام.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص ح.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمثبت من ص.

(٤) وحزم في «العناية شرح الهداية» بالجواز، حيث قال: وقوله: (وكذلك يظهر حبه) أي حبه ما ذبح، حتى إذا صلى ومعه من لحم الثعلب المدبوح أو نحوه أكثر من قدر الدرهم جازت صلاته. (العناية على هامش فتح القدير ٨٤/١).

باب ما يفسد الصلاة

إذا بكى وارتفع بكاءه مع الصوت من ذكر جنة أو نار لا تفسد صلاته، خلاف ما إذا كان [بكاءه]^(١) عن وحي أو مصيبة أو عشق. لو تنحج بغير عذر وحصل به حرفاد تفسد صلاته.^(٢) رفع اليدين لا يفسدها، هو المختار. إذا نظر إلى شيء مستفهماً وفهم تفسد [صلاته]^(٣) عند محمد - رحمه الله تعالى -، وبه أخذ أبو الليث - رحمه الله تعالى -، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: لا، وبه أخذ مشايخ بخارا.^(٤)

لو قرأ القرآن من المحراب إن كان يحفظ القرآن لا تفسد، قاله الشيخ الإمام

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٢) أما إذا نشأ التنحج بلا قصده بأن كان مدفوعاً إليه، أو تنحج بالقصد لكن لإصلاح الحق يتمكن من القراءة، أو لتبني الإمام إذا أخطأ في الصلاة، أو لإعلام الجاني أنه في الصلاة لا تفسد صلاته وإن حصلت به حروف.

قال في «الدر المختار» (٦١٨/١-٦١٩): «والتنحج بحرفين بلا عذر، أما به بأن نشأ من طبعه فلا، أو بلا غرض صحيح، فلو لتحسين صوته أو ليهتدي إمامه، أو للإعلام أنه في الصلاة فلا فساد على الصحيح. انتهى».

وفي «فتح القدير» مع «الهداية» (٤٠٨/١): «وإن تنحج بغير عذر» بأن لم يكن مدفوعاً إليه (وحصل به الحروف ينبغي أن يفسد عندهما، وإن كان بعذر فهو عفو كالعطاس) والحشاء إذا حصل به حروف.

قال ابن القيم: (قوله يسفي إلخ) إنما لم يجزم بالجواب لثبوت الخلاف فيما إذا لم يكن مدفوعاً له بل فعله لتحسين الصوت، فعند الفقيه إسماعيل الزاهد تفسد، وعند غيره لا، وهو الصحيح؛ لأن ما للقراءة ملحق بها، وكذا لو تنحج للإعلام أنه في الصلاة. انتهى.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمثبت من ص.

(٤) والصحيح أنها لا تفسد، فأما إذا لم يكن مستفهماً فبالأولى، قال في «الفتاوى الهندية» (١٠١/١): والصحيح أنها لا تفسد صلاته بالإجماع، كذا في الهداية، ولا فرق بين المستفهم وغيره على الصحيح كذا في التبيين. انتهى.

ويظر: «ردالمحتار» (٦٣٤/١)، و«البحر الرائق» (١٤/٢)، و«تبيين الحقائق» (١٥٩/١).

السرخسي - رحمه الله تعالى - . الإمام إذا حُصِرَ عن القراءة بعد ما قرأ ما يجوز به الصلاة، ففتح عليه رجل من القوم لا تفسد صلاة الفاتح، وكذا لو أخذ الإمام بما ذكره لا تفسد صلاته. لو زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً لا تفسد صلاته.

رجل أعجبته قراءة الإمام فجعل ييكى ويقول: «بلى»، أو «نعم»، أو «آري»^(١) لا تفسد صلاته. إذا تمكّر في صلاته فتذكر شعراً أو خطبة، أو أنشأ كلاماً مرتباً لم تفسد، مذكورة في «الملتقط»^(٢) للسيد الإمام ناصر الدين - رحمه الله تعالى - . من أصابه وجع فقال: «بسم الله»، قيل: تفسد، وقيل: لا تفسد،^(٣) وكذا لو جرى على لسان المريض «آه» وهو لا يستطيع الامتناع عنه.^(٤)

لو أخبر بموت أحد فقال: «إنا لله وإنا إليه راجعون»، أو أحاب مؤذناً تفسد. لو قال عند عطاس رجل: «الحمد لله» لا تفسد، ولو قال: «يرحمك ربك» تفسد. لا يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلي إنساناً كان [أو كلباً]^(٥) أو حماراً. لو حك جسمه بأصبع ثلاث مرات متوالياً تفسد صلاته.^(٦)

(١) كلمة إيجاب بمعنى نعم.

(٢) ص ٦٣.

(٣) والفتوى على أنها لا تفسد، قال في «البحر الرائق» (٤/٢): «وفي الخائفة ولو لدغته عقرب أو أصابه وجع فقال: بسم الله، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل تفسد صلاته ويكون بمنزلة الأنثى، وهكذا روي عن أبي حنيفة، وقيل: لا تفسد؛ لأنه ليس من كلام الناس، وفي النصاب: وعنه الفتوى، وحزم به في الظهيرية».

وينظر: «فتاوى قاضي خان» على هامش «الهندية» (١٣٦/١).

(٤) يوهم لفظ المصنف إلى أن في المسألة قولين كما في المسألة السابقة، لكن في عامة الكتب الجرم بعدم الفساد بدون ذكر الاختلاف، قال في «البحر الرائق» (٤/٢): «أما ما لا يمكن الامتناع عنه فلا يفسد عند الكل كالمرضى إذا لم يملك نفسه من الأنثى والتأوه؛ لأنه حينئذ كالعطاس والجشاء إذا حصل هما حروف».

(٥) ما بين المعكوفين منقطع من ط س، والمثبت من ص خ.

(٦) وفساد الصلاة بناءً على القول بأن الحركات الثلاث المتوالية تعدّ عملاً كثيراً وأما تعريف -

- العمل الكثير فمبه حمة أقوال، والأصح أن يتقن الناظر أنه ليس في الصلاة، كما في البحر المحنار (٦٢٤/١) حيث قال: وبفسدها كل عمل كثير ليس من أعمالها ولا لإصلاحها، وفي أقوال حمة، أصحها ما لا يشك بسبه الناظر من بعيد في فاعله أنه ليس فيها، وإن شك أنه فيها أم لا؟ فتبين.

قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: «(قوله وفيه أقول حمة، أصحها ما لا يشك إجماع) صححه في البدائع [٥٥٣/١، ط: ديوبند]، وتابعه الربيعي [تبيين الحقائق ١/١٦٥] ونولوجي وفي المحيط [١٦٣/٢] أنه الأحسن. وقال الصدر الشهيد: إنه الصواب. وفي الخانية على هامش مقدمة [١٢٨/١] والخلاصة [١٣٠/١-١٣١]: إنه اختيار العامة. وقال في المحيط وغيره: رواه البخاري عن أصحابنا حلية».

القول الثاني: أن ما يعمل عادة باليدين كثير وإن عمل بواحدة كالتعميم وشد السراويل، وما عمل بواحدة قليل وإن عمل بمهما كحل السراويل وليس القننسة ونزعها إلا إذا تكررت ثلاثاً متوالية وضعه في البحر بأنه قاصر عن إفادة ما لا يعمل باليد كالضغ والتقبيل.

الثالث: الحركات الثلاث المتوالية كثير وإلا فقليل.

الرابع: ما يكون مقصوداً للفاعل بأن يفرد له مجلساً على حدة.

الخامس: التفويض إلى رأي المصلي، فإن استكره فكثير وإلا فقليل، قال القهستاني: وهو شامل للكل وأقرب إلى قول أبي حنيفة، فإنه لم يُقَلَّرْ في مثله بل يُقَوَّضُ إلى رأي المعتلى.

قال في شرح المية: ولكنه غير مضبوط، وتفويض مثله إلى رأي العوام عما لا ينبغي، وأكثر العروع أو جميعها مفرع على الأولين.

والظاهر أن ثانيهما ليس خارجاً عن الأول؛ لأن ما يقام باليدين عادة يظن الناظر أنه ليس في الصلاة، وكذا قول من اعتبر التكرار ثلاثاً متوالية فإنه يظن بذلك، فلذا اعتاره جمهور المشايخ. انتهى.

ويظهر في «الجوهرة النيرة» (٧٤/١)، و«المحيط البرهاني» (١٦٣/٢)، ما يمسد الصلاة وما لا يفسد، ط: إدارة القرآن) وقد بسط الكلام فيه.

وبما يتعلق بهذا الباب في زماننا إغلاق الجوارح في الصلاة، فينبغي للمصلي أن يُعَلِّقَ الجوارح أو يُصَمِّتَ (Silent) قبل الدخول في الصلاة، فإن سبَّ ورنَّ الجرس في أثناء الصلاة فليُخَلِّقْ بعمل يسير - بوضع إحدى اليدين في الجيب -؛ لكي لا يُجَلَّ بِصلاة المصلين. ولا تفسد صلاة ولا تُكره بمد العمل. وقد ذكرنا فيما سبق حكم العمل الكثير وتعميماته فلتراجع.

إذا رأى المقتدي على ثوب الإمام شيئاً أكثر من قدر الدرهم فظن أنه نجاسة فإن قلب وتحوّل عن القبلة ولم تكن نجاسة تفسد صلاته. لو قال: «اللهم ارزقني مالا عظيماً»، أو «اقص ديني»^(١) أو «روّجني فلانة» تفسد، وكذا كل شيء لا يستحيل سؤاله من العباد. ولو قال: «اللهم ارزقني العلم والحج» ونحو ذلك، لا تفسد. والله أعلم.

باب الحدث في الصلاة

إذا سبقه حدث في صلاته جاز له أن يتيمّن^(٢) والاستقبال أفضل لو أغمّي عليه في

(١) للفقهاء في فساد الصلاة في هذه الصورة قولان، لكن الأطهر من حيث الضابط والذي ذكر ترجيحه ابن حنبل عدم الفساد، لأنه دعاء مأثور. قال في «البحر الرائق» (٣/٢): «وفي المضمرات شرح القدوري: ولو قال: اللهم اقض ديني تفسد، ولو قال: اللهم اقض دين والدي لا تفسد، وهو مثكن؛ فإن الدعاء بقضاء الدين لنفسه ورد في السنة الصحيحة في مسلم وغيره من قوله: «اقض عما الدين وأغننا من الفقر» فإن التفصيل بين كونه مستحيلاً أولاً إنما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الحنفية، إلا أن يقال: المراد بالمأثور أن يكون ورد في الصلاة لا مطلقاً وهو بعيد».

ويطرد: «إمداد الفتاح» (ص ٣٥٨ ما يفسد الصلاة).

(٢) لجواز البناء شرائط ذكرها العلماء: ١- أن لا يعتمد الحدث ولا يكون بعمل إنسان. ٢- وأن يكون الحدث من بدن المصلي، فلو وقعت عليه نجاسة من الخارج لا تصح البناء. ٣- وأن يكون الحدث موجباً للوضوء لا للغسل. ٤- وأن لا يكون مما ينذر وجوبه كالإغماء والقهقهة. ٥- وأن لا يؤدي ركناً مع الحدث. ٦- وأن لا يؤدي ركناً ماثلاً. ٧- وأن لا يأتي بمنافع للصلاة. ٨- وأن لا يفعل مع الحدث فعلاً له منه بد، فلا يذهب إلى المكان الأبعد للوضوء وبقره مكان آخر. ٩- وأن لا يَمْكُث بعد الفراغ من الوضوء قدر ما يقال فيه «سبحان ربّي الأعلى» ثلاثاً. ١٠- وأن لا يظهر له حدث سابق كانتهاء مدة مسحه. ١١- وأن لا يتذكر صاحب الترتيب الفائتة. ١٢- وأن لا يبيّن في موضع لا يصح الاقتداء فيه. ١٣- وإذا كان إماماً لا يستخلف من لا يصلح للإمامة. فعند تحقق هذه الشروط جاز البناء، والاستيناف أفضل إلا إذا ضاق الوقت حينئذ لزم البناء. (مستفاد من «البحر الرائق» (٣٦٧/١-٣٦٩)، و«أحسن الفتاوى» (٤٣٤/٣-٤٣٥). وللإستزادة بهر: «الفتاوى الهدية» (٩٣/١-٩٥)، و«الدر المختار» مع «رد المختار» (٥٩٩/١-٦٠٠)، و«فتح القدير» (٣٢٩/١).

صلاته، أو دام فيها فاحتلم لم يُحْزِرِ الباء. إذا سقه الحدث فإنه يذهب إلى الماء وإن كان بعيداً، ولو كان بقربه بئر ماء فنسرح الماء استقل. إذا انصرف المحدث ليتوضأ فنه أن يعمل أعضائه ثلاثاً ثلاثاً، ولو استنجي [ثم توضأ]^(١) لم يبر سواء كان عليه الاستنجاء أو لم يكن؛ لأن هذا أمر منه بذ في الجملة.

المرأة إذا سبقها الحدث فكشف ذراعيها عند غسل اليدين جاز لها الباء عند محمد - رحمه الله تعالى - وهو المختار. الإمام إذا سبقه الحدث، وتوضأ في جانب المسجد، والقوم ينتظرونه، فرجع إلى مكانه وبين أجزأهم، وإن لم يكن خلف الإمام إلا رجل واحد تئيب للإمامة وينبغي للأول أن يأتهم^(٢) به. المنفرد إذا سبقه الحدث فذهب وتوضأ إن شاء أتم صلاته [ثمة]^(٣) وإن شاء عاد إلى مكانه الأول، والمقتدي بعد فراغ الإمام كذلك.

رجل دخل المسجد والقوم في الظهر فسبق الإمام الحدث فاستخلف هذا الرجل قبل أن يقتدي به جاز.^(٤) الخليفة إذا لم يعلم أن الإمام كم صلى، ينبغي أن يصلي أربعاً ويقعد في كل ركعة احتياطاً. إمام أحدث فقدّم رجلاً على غير وضوء فلم يقم مقامه حتى قدّم الأول غيره صح الاستخلاف.

إمام مسافر سبقه الحدث فاستخلف مقيماً، فإنه يُتم صلاة الإمام ثم يقدم مسافراً ليسلم بهم، ثم يقوم من كان مقيماً من غير أن يسلم، ويصلي ركعتين منفرداً. إذا قاء في صلاته أقل من ملة الفم فابتلعه وهو قادر على أن يمحو فصلاته فاسدة، ولو رجع القيء بنفسه لم يضره.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في ص ح، وهو الصواب، وفي ط س (يؤم).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٤) ويعلم من «البدائع» (٢٣٢/١) أنه يشترط لصحة الصلاة أن يتوي الأتي صلاة الإمام والاقتداء به.

حيث قال: «لو استخلف رجلاً جاء ساعياً قبل أن يقتدي به فتقدم وكبر، فإن توى الاقتداء بالإمام وأن يصلي بصلاته صح استخلافه وحارت صلاتهم».

باب سجود السهو

الإمام إذا جهر فيما يُخَافَتُ، أو خافت فيما يُجَهَرُ قدرَ آيةٍ قصيرةٍ سهواً يسجد سجدتين للسهو بعد سلام، ولو سجد قبله جاز. المنفرد لو جَهَرَ فيما يُخَافَتُ لا سهواً عليه. المقتدي لو سهى لم يُلْزَمه سجدتا السهو. لا سهواً على اللاحق فيما يُؤَدِّي. المسبوق لو سجد للسهو مع الإمام، ثم سهى فيما يقضي فإنه يسجد لسهوه. من سهى مراراً كفته سجدتان. لو سهى مرةً وسجد، ثم سهى ثانياً لا سهواً عليه.

إذا قرأ القرآن في ركوعه أو سجوده أو في تشهديه^(١) سهواً سجد للسهو. ولو تشهد حال قيامه^(٢) أو ركوعه أو سجوده لا سهواً عليه. إذا قرأ الفاتحة في الأولين مرتين متواليتين يلزمه سجدة السهو، بخلاف ما إذا قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة^(٣). إذا

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (تشهد).

(٢) هذه المسألة صوراً متقاربة مختلفة الأحكام، فلا بد من الوقوف عليها:

إذا قرأ التشهد في الركعة الأولى قبل الفاتحة، أو قرأه في الآخرين مطلقاً - قبل الفاتحة أو بعده - لا سهواً عليه، ولو قرأ في الأولين بعد الفاتحة والسورة وجب عليه سجود السهو؛ لأنه آخر واجب، وهو الركوع، كذا إذا قرأ في الأولين بعد الفاتحة قبل السورة يجب عليه سجود السهو في الأصح؛ لأنه آخر قراءة السورة.

ينظر: «الفتاوى الهندية» (١٢٧/١)، و«حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» (ص ٤٦١).

و«تبيين الحقائق» (١٩٣/١).

(٣) ههنا مسألتان تتعلق بتكرار الفاتحة، الأولى: لو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة ففيه قولان. قيل يجب، وقيل لا. قال في «شرح مية المصلي»، (ص ٤٣١): «لو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا يرمه السهو، وقيل: يلزمه». ورجح ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المختار» (٤٦٠/١) القول الأول، حيث قال: «أما لو قرأها قبل السورة مرةً وبعدها مرةً فلا يجب كما في «الحاشية»، واختاره في «عوض»، و«الطهريّة»، و«الخلاصة». وصححه الزاهدي لعدم لزوم التأخير لأن الركوع ليس واجباً يؤثر السورة». =

قرأ في الأخرين السورة لا سهو عليه. إذا جهر بالثناء أو التشهد ساهياً لا شيء عليه. إذا قام إلى الثالثة ساهياً ولم يجلس ولم يستو قائماً، فإن كان إلى القعود أقرب فإنه يقعد [ولا شيء عليه، وإن كان إلى القيام أقرب لا يقعد ويتم الأربع]^(١) ويسجد للسهو كيف ما كان.

إذا زاد في التشهد الأول «ربنا لك الحمد» [كله، أو مثله]^(٢) سهواً لا شيء عليه، ولو زاد فيه^(٣) قوله: «اللهم صل على محمد» لزمته سجدة السهو عند السيد الإمام أبي شجاع - رحمه الله تعالى -.^(٤) وقال الشيخ الإمام [الحسن]^(٥) الماتريدي - رحمه الله تعالى -: لا؛ ما لم يقل «وعلى آل محمد». رجل صلى الظهر خمساً، وقعد في الرابعة قدر التشهد، فإنه يضيف إليها ركعة أخرى ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو ثم يسلم، وتماؤها في «الجامع الصغير»^(٦). رجل سجد سجدة السهو، ثم أراد أن يبنى آخرين ليس له ذلك.

= والثانية: لو قرأ أكثر الفاتحة ثم أعادها ففي «شرح منية المصلي» (ص ٤٣١): لا يجب السهو، حيث قال: «لو قرأ الفاتحة إلا حرفاً ثم أعادها لا سهو عليه، كذا في الخلاصة»، لكن رجح ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (١/٤٦٠): الوجوب، حيث قال: «لو قرأها في ركعة من الأولين مرتين وجب سجود السهو لتأخير الواجب وهو السورة كما في الذخيرة وغيرها، وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية».

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمثبت من ص.

(٣) عطف على قوله: «التشهد الأول».

(٤) ويتعلق بهذه المسألة قصة عجيبة للإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - مذكورة في «رد المحتار» (٨١/٢).

(٥) كذا في ط س خ، وفي ص (الحسين)، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) راجع: الجامع الصغير، باب السهو في الصلاة (ص ١٠٤، ط: إدارة القرآن).

إذا سلم وعليه سهو فدخل رجل في صلاته، فإن سجد الإمام للسهو كان داحلاً في صلاته وإلا فلا. وإذا ترك قراءة التشهد أو القنوت في الوتر، أو تكبيرات العبد سهواً فعليه سجدة السهو، بخلاف ما إذا ترك الاستفتاح^(١) أو تكبيرات الركوع أو السجود أو تسبيحهما^(٢). إذا سهى في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، والسهو ليس بعادة له استقبل الصلاة، وإن وقع^(٣) ذلك غير مرة تحرى الصواب^(٤) وسجد لسهو.

اللاحق لا يتابع الإمام في سجدة السهو وإنما يأتي به في آخر صلاته. المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق، ثم تذكر الإمام أن عليه سهواً، فإن لم يقيد ركعة بالسجدة تابع إمامه، وإن^(٥) لم يتابعه لم تفسد صلاته، ولو قيد ركعة بالسجدة ثم تابعه تفسد. الإمام إذا ظن أن عليه سهواً فسجد فتابعه المسبوق قبل أن يقيد ركعة بالسجدة، ثم تبين أنه لا سهو عليه، قال حُسام الدين - رحمه الله تعالى -: لا تفسد، وقال شمس الأئمة السرخسي، والشيخ الإسيبحاني - رحمهما الله تعالى -: تفسد.^(٦)

(١) كذا في ص، وهو الأظهر، وفي خ (الانتاح)، وفي ط س (تكبيرة الانتاح).
(٢) لكن رجح ابن عابدين - رحمه الله تعالى - وجوب تثليث التسيح تبعاً لابن المهام - رحمه الله تعالى - وغيره. قال في «رد المحتار» (٤٩٤/١): «إن في تثليث التسيح في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا، أرجحها من حيث الدليل الوجوب تحريماً على القواعد المذهبية، فيبني اعتمادها كما اعتمد ابن المهام ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلوس والطمانينة فيهما كما مر. وأما من حيث الرواية فالأرجح السنية؛ لأنها المصريح بها في مشاهير الكتب، وصرحوا بأنه يكره أن ينقص عن الثلاث وأن الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن إماماً فلا يطول».

(٣) كذا في ط س، وفي ص خ (لقي).

(٤) كذا في ص خ، وهو الأوفق، وفي ط س (لصلاة).

(٥) كذا في ط س، وفي ص خ (ولو).

(٦) وقال الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -: لا تفسد، وإليه مال ابن نجيم وابن عابدين. قال في «رد المحتار» (٥٩٩/١): «وفي العيض: وقيل: لا تفسد، وبه يفتي. وفي البحر عن الظهري: قال الفقيه أبو الليث: في زماننا لا تفسد؛ لأن الجهل في القراء غالب». وينظر: «الفتاوى الهندية» (٩٢/١). وفتح القدير (٣٣٩/١)، والبحر الرائق (٣٧٨/١).

لو تلا آية سجدة في صلاته ونسها ثم ذكرها فعليه السهو. إذا سلم وعليه سجدة سهو وسجدة تلاوة وسجدة من صلب الصلاة، فإن كان ذاكراً للصليبة أو التلاوة فسدت صلاته وإن كان ذاكراً للسهو خاصة فإنه يعود ويقضي الأول [فالأول]^(١). المسبوق إذا سلم مع الإمام ساهياً [بعد ما قعد قدر التشهد]^(٢) فإن سلم مقارناً للإمام لا سهو عليه، وإن سلم بعده عليه السهو. الإمام إذا قام إلى الخامسة ساهياً بعد ما قعد قدر التشهد، فالقوم لا يتابعونه بل ينتظرونه، إن عاد قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة يسلمون معه، وإن لم يعد حتى قيد الخامسة بالسجدة فإنهم يسلمون.

باب سجدة التلاوة

سجدة التلاوة واجبة على التراخي. إذا تلا في وقت يُكره فيه الصلاة فالأفضل تأخير السجدة. إذا أرد أن يسجد للتلاوة كبر لها قاعداً، ولا يرفع يديه، ويسجد ويقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى» ثلاثاً، وذلك أدناه من حيث الفضيلة.^(٣) ويكبر إذا

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ، وهو الأظهر.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) هذا، وفي الأحاديث أدعية أخرى لسجود التلاوة، منها: ما أخرجه الترمذي (١٢٨/١)، وأبو داود (٢٠٧/١)، والسنائي (١٦٩/١) وغيرهم عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل: «سجد وجهي للذي خلقه وشقَّ سمعه وبصره بحوله وقوته». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ومنها ما أخرجه ابن ماجه (ص ٧٥)، باب سجود القرآن) عن عبي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد قال: «اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، أنت ربي، سجد وجهي للذي خلقه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين».

وأخرج أيضاً (ص ٧٤) عن ابن عباس قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنابه رجل فقال: إني رأيت البارحة فيما يرى النائم: كأنني أصلي إلى أصل شجرة، فقرأت السجدة، فسجدت، فسجدت الشجرة لسجودي فسمعتها تقول: «اللهم احطط عني بها وبرا وأكتب لي بها أجراً».

رفع رأسه. إذا قرأ آية السجدة في الصلاة، فإن كانت [آية^(١)] السجدة في وسط لسورة فإنه يسجد ثم يقوم ويختم السورة ويركع، ولو لم يسجد ولكنه ركع ونوى السجود أجزأه وينوب الركوع عنها.

إذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعلى السامع أن يسجد فهم أنها آية السجدة^(٢) أو لا.^(٣) إذا قرأ آية السجدة بالهجاء لم يجب عليه السجدة. الحائض أو النفساء أو الصبي أو

= واجعلها لي عندك ذخراً. قال ابن عباس: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجد، فسمعه يقول في سجوده مثل الذي أخرجه الرجل عن قول الشجرة.

ومها: ما أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٠/١) عن ابن عمر أنه كان يقول في سجوده: «اللهم لك سجد سوادي وبك آمن قوايدي، اللهم ارزقني علماً ينفعني وعملاً يرفعني».

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت ص.

(٢) كذا في ط س، وهو الظاهر، وفي ص (سجدة تلاوة) بدل (آية السجدة)، وفي ح (سجدة).

(٣) هذا قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - المرجوع عنه، ويُعلم من «البدائع» أنه لا تحب عليه السجدة إذا سمعها بالفارسية سواء فهم أو لم يفهم. ومثله في «البحر الرائق» (١٢٠/١) عن البدائع. ونوضح المسألة كما يلي:

قال في «المبسوط» (٥/٢): «ويستوي في حق التالي إذا تلاها بالفارسية أو بالعربية، وفي حق السامع كذلك عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فهم أو لم يفهم بناءً على أصله بالقراءة الفارسية، وعندهما إن كان السامع يعلم أنه يقرأ القرآن فعليه سجود السجدة وإلا فلا».

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المختار» (١٠٥/٢): (قوله: ولو بالفارسية إذا أجزأ أي بأها آية سجدة سواء فهمها أو لا، وهذا عند الإمام، وعندهما إن علم السامع أنه يقرأ القرآن لزمته وإلا فلا. بحر. وفي الفيض: وبه يفتى، وفي النهر عن السراج أن الإمام رجع إلى قولهما، وعليه الاعتماد.

ولكن قال في «البدائع» (٤٣٠/١)، ط: مكتبة زكريا ديونند: «قال أبو يوسف في الأمالي: إن كان السامع يعلم أنه يقرأ القرآن فعليه السجدة وإلا فلا، وهذا ليس بسديد؛ لأنه إن جعل الفارسية قرآناً ينبغي أن يجب سواء فهم أو لم يفهم كما لو سمعها من يقرأ بالعربية، وإن لم يجعله قرآناً ينبغي أن لا يجب وإن فهم».

المُحَنُّونَ إِذَا قَرَأُوا آيَةَ السَّجْدَةِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمُ السَّجْدَةُ، وَعَلَى السَّامِعِ مِنْهُمْ السَّجْدَةُ إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ. ^(١) الْحَنْبُ إِذَا قَرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ أَوْ سَمِعَهَا عَلَيْهِ السَّجْدَةُ.

ولو سمع آية السجدة من الطُّوطِيَّ الأصح أنه لا يجب. ولو سمع من النائم، قال شمسُ الأئمة الخلوائيُّ: تجب، وقيل: لا تجب؛ لأن السبب هو التلاوة عن تمييز، ولم يوجد. ^(٢) ولو قرأ آية السجدة على الدابة أو مأوى عليها جاز، ولو قرأها على الأرض أو مأوى بها على الدابة لا، إلا إذا ركب لخوف أصابه.

إذا تلا آية السجدة عند طلوع الشمس وسجد لها عند الغروب أو الزوال جاز، وكذا على القلب. لو تلاها مراراً في مجلسٍ واحدٍ كفته واحدة، وكذا إذا قرأها وسمعها من غيره في مجلس واحد. العملُ الكثيرُ يقطع حكمَ المجلس، والقليلُ لا. لو أكل لقمةً أو تكلم بكلمةً فهو قليلٌ، ولو باع أو اشترى فهو كثيرٌ.

(١) الصبي إن كان مميراً تجب بتلاوته على السامع وإلا فلا. وأما المحنون إذا لم يزد جنونه على يوم وليلة تجب بتلاوته أيضاً، وإن زاد لا.

قال في «الدرالمختار» (١٠٧/٢-١٠٨): «فلا تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفساء قرعوا أو سمعوا لأهم ليسوا أهلاً لها، وتجب بتلاوتهم يعني المذكورين، خلا المحنون المطبق فلا تجب بتلاوته لعدم أهليته»

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - : «(قوله لأهم ليسوا أهلاً لها) وفي بعض النسخ: لهما أي للأداء والقضاء وهذا طاهر في المحنون المطبق، أما من لم يزد جنونه على يوم وليلة فمقتضاه الوجوب. (قوله: خلا المحنون) هذا ما مشى عليه في البحر عن البدائع. قال في الفتح: لكن ذكر شيخ الإسلام أنه لا يجب بالسماع من مجنون أو نائم أو طير؛ لأن السبب سماع تلاوة صحيحة وصحتها بالتمييز، ولم يوجد. وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي، فليكن هو المعتبر إن كان مميراً وجب بالسماع منه، وإلا فلا. انتهى. واستحسنه في الحلية».

وينظر: «فتح القدير» (٤٦٨/١)، و«البحر الرائق» (١٢٠/٢).

(٢) وفي «فتاوى قاضي خان» على هامش «الهندية» (١٥٦/١): وإن سمعها من نائم اختلفوا فيه، والصحيح هو الوجوب. انتهى. ومثله في «البحر الرائق» (١٢٠/٢).

إذا سجد للتلاوة وقرأ في هذه السجدة سجدة أخرى لم تحب السجدة، وكذا لو تلاها في الركوع. لو ختم القرآن في مجلس واحد يلزمه أربع عشرة سجدة. ولو اتخذ مكاناً التالي وتعدّد مجلس السامع يتعدد الوجوب في حق السامع، ولو كان على القلب لا، وعليه الفتوى. وفي تسدية الثوب والكُنُس^(١) يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة. ولو تلا على غُصْنٍ ثم انتقل إلى غُصْنٍ آخر وتلا، الأصح أنه يتكرر الوجوب.

لو قرأها على الدابة مراراً وهي تسير فإنه يتعدد الوجوب إلا إذا كان في الصلاة. لو قرأها في مسجد جماعة أو مسجد جامع أو بيت في زاوية، ثم تلاها في زاوية آخر تكفيه سجدة واحدة، وكذا حكم السفينة سواء كانت واقفة أو سائرة. إذا قرأها في ركعة ثم أعادها في الأخرى تكفيه سجدة^(٢)، هو الأصح^(٣).

المفتدي إذا قرأ آية السجدة فسمعها الإمام والقوم لم يكن عليهم أن يسجدوها [إذا فرغوا من الصلاة]^(٤)، [ولو سمعها من ليس معهم في الصلاة سجدوها]^(٥). إذا قرأ آية السجدة في الصلاة وسجدها وسلم ثم أعادها في مكانه سجدتها أخرى، قيل: هذا إذا نكلم، أما إذا لم يتكلم فلا^(٦).

إذا قرأ آية سجدة خارج الصلاة سجد التالي وسجد من سمع منه ويجهر التالي بالتكبير عند الخفض والرفع، ولا ينبغي للقوم أن يرفعوا رؤوسهم قبل رفع التالي. ولو سمعها قوم في الصلاة يسجدونها بعد الفراغ، ولو سجدوها في صلاتهم لم يُخزهم، ولم تفسد صلاتهم^(٧).

(١) الكُنُس: بالضم، الحَبُّ المَحْصُودُ المجموع.

(٢) كذا في ط س، و في ص ح (واحدة).

(٣) وللتفصيل يراجع: «بدائع الصائغ» (١/١٨٢-١٨٣).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س. وعلم منه أنهم لا يسجدون في الصلاة بالأولى.

(٥) كذا في ص خ، وفي ط س (ولو سمعوها ممن ليس معهم في الصلاة سجدوها).

(٦) أي لا تحب عليه أخرى.

(٧) وههنا صورة أخرى لم يذكرها المصنف، وهي: مُصَلٍّ قرأ في الصلاة آية السجدة، وبجبهه رجل -

السجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤذى خارج الصلاة. نية المقندي لأداء سجدة وجبت بقراءة الإمام، قيل: لا تشترط، وقال مهاج الأئمة السمرقندي - رحمه الله تعالى -: تشترط. ويشترط لسجدة التلاوة ما يشترط للصلاة من الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة، ولو أحدث فيها أعادها.

يكره أن يدع آية السجدة ويقرأ ما سواها، ولا بأس بأن يخفي آية السجدة إذا كان يقربه قوم يسمعون ولا يسجدون. لا بأس بأن يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لكن المستحب أن يضم إليها آية أو آيتين. ولا يسمي للإمام أن يقرأ آية السجدة في الصلاة التي تخافت فيها، ولا في الجمعة والعيدين إذا كان القوم بحال لا يسمعون القراءة.

باب السجّادات^(١)

إذا ترك سجدة من الفجر سهواً فذكرها قبل أن يتكلم سجدها، وينوي القضاء إن كان غالب رأيه أنها من الركعة الأولى، ثم يتشهد ويسلم ويسجد للسهو، ثم يتشهد ويسلم. ولو ترك منها سجدةً، فإن علم أنه تركها من الركعتين أو الركعة الأخيرة سجدها ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو. وإن علم أنه تركها من الركعة الأولى صلى ركعة. وإن لم يعلم من أيتهما ترك سجد سجدةً وينوي القضاء في إحداها، ثم يتشهد، ثم يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم، ثم يسجد للسهو.

وإن تذكر أنه ترك منها ثلاث سجّادات سجدةً ونوى القضاء، ثم يصلي ركعة، ثم يتشهد كما ذكرنا. ولو تذكر أنه ترك منها أربعاً سجد سجدةً يضمهما إلى الركوع الأول إن كان عقيب القراءة، وإن كان قبل القراءة يضمهما إلى الركوع الثاني ويصلي ركعة أخرى.

- يصلي صلاة نفسه فسمعها منه، وحكمها: أنه لا يسجد في الصلاة بل بعد الفراغ، كذا يُعْنَم من «البحر الرائق» (١٢١/٢).

(١) كذا في ط س خ، وهو الظاهر، وفي ص (باب) فقط.

قال - رضي الله عنه -: ولو تذكر أنه ترك من الظهر سجدة، وعلم من أيتها ترك أو لا يعلم سجدة ثم يعيد التشهد. ولو تذكر أنه ترك منها سجدتين، إن كان يعلم أنه تركهما من الركعتين [الأوليين]^(١) أو الآخرين سجد سجدتين. وإن علم أنه تركهما من الركعة قبل الركعة الأخيرة صلى ركعة، ثم يتشهد ويسلم، ثم يسجد للسهو. وإن كان لا يعلم سجدة سجدتين، ثم يقوم ويصلي ركعة

ولو تذكر أنه ترك منها ثلاثاً وهو لا يعلم يسجد ثلاثاً ويتشهد، ثم يقوم ويصلي ركعة. ولو تذكر أنه ترك منها أربعاً وهو لا يعلم من أيتها ترك سجدة أربعاً ويتشهد عقيبين، ثم يقوم ويصلي ركعتين [ويتشهد عقيب كل ركعة]^(٢). ولو تذكر أنه ترك منها خمساً وهو لا يعلم سجدة ثلاثاً وينوي القضاء في السجدتين، ثم يصلي ركعتين ويتشهد عقيب كل ركعة. ولو تذكر أنه ترك منها ستاً سجدة سجدتين وينوي القضاء في إحداها، ثم يتشهد، ثم يصلي ركعتين ويتشهد، ثم يصلي [ركعة]^(٣) أخرى ويتشهد. ولو تذكر أنه ترك منها سبعاً سجدة سجدة، ثم يصلي ركعة ويتشهد، ثم يصلي ركعتين. ولو تذكر أنه ترك منها ثماني سجدة سجدة سجدتين ليتم بهما ركعة ثم يصلي ركعة أخرى ويتشهد، ثم يصلي ركعتين، وكذا الجواب في العصر والعشاء.

ولو تذكر أنه ترك من المغرب أو الوتر سجدة سجدها، ثم يعيد التشهد ويسلم ويسجد للسهو. ولو تذكر أنه ترك منها سجدتين فإن كان يعلم فهو كما علم، وإن كان لا يعلم سجدة سجدتين ويتشهد، ثم يقوم ويصلي ركعة، ثم يسجد للسهو بعد السلام. ولو تذكر أنه ترك منها ثلاثاً فإن كان يعلم فهو كما علم. وإن كان لا يعلم سجدة ثلاثاً ويتشهد، ثم يصلي ركعة. ولو تذكر أنه ترك منها أربعاً سجدة سجدتين وينوي القضاء في إحداها، ثم يتشهد عند بعضهم، ثم يصلي ركعة ويتشهد، ثم يصلي أخرى. ولو تذكر أنه

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

ترك منها خمسا سجدة، ثم يصلي ركعة ويتشهد، ثم يصلي أخرى. ولو تذكر أنه ترك منها [سجدة] ^(١) سجدتين، ثم يصلي ركعتين.
رجل صلى الفجر ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته، وكذا لو تذكر أنه ترك منها سجدة، ^(٢) ولو تذكر أنه ترك منها سجدتين فكدلك في أصح القولين، ولو تذكر أنه ترك منها ثلاثا ففيه روايتان ^(٣).

باب الصلاة بالجماعة

قال رضي الله عنه -: الجماعة سنة [مؤكد] ^(١)، لا يُرخص لأحد التحلفُ عنها غير عذر، وذكر في «المُلْتَقَطِ» ^(٥) أن الجماعة واجبة. لا يلزم حضور الجماعة الأعمى وإن وجد قائداً، وكذا المَقْعُدُ، ومَقْطُوعُ اليَدِ والرجل من خلاص، والشيخ الكبير الذي لا يقدر على المشي. ^(٦) إذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وإن كان معه صبي عاقل.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٢) وهو لا يعلم أين ترك، فسدت صلاته، كذا في «فتح القدير» (٤٥٦/١).

(٣) والأصح أنها تفسد؛ لاحتمال أنه تركها من الفريضة.

بقي ما لو ترك أربع سجعات لا تفسد صلاته؛ لأنه أتى بسجدتين فلا يتفقد بهما أكثر من ركعتين، فلا يصير متفلاً إلى التطوع، وسجد سجدتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة. كذا في «فتح القدير» (٤٥٦/١).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٥) ص ٥٦.

(٦) اكتفى المصنف - رحمه الله تعالى - ببيان بعض الأعذار، وأتمه ابن عابدين - رحمه الله تعالى - فذكر مجموعها عشرين، حيث قال في «رد المحتار» (٥٥٦/١): «مجموع الأعذار عِشْرُونَ، وقد نَظَّمْتُهَا بِقَوْلِي:

أَوَدَعْتُهَا فِي عَقْدٍ نَظِمَ كَالدَّرَرِ	أَعْدَرُ تَرْكُ جَمَاعَةِ عِشْرُونَ قَدْ
مَطَرٌ وَطِينٌ ثُمَّ بَرْدٌ قَدْ أَضَرَّ	مَرَضٌ وَإِقْسَادُ عَمَى وَزَمَانَةٌ
فَلَجَّ وَعَجَزَ الشَّيْخُ فَصَدَّ لِلشَّرِّ	قَطَعَ لِرَجُلٍ مَعَ يَدٍ أَوْ ذُنُوبُهَا

صلاة الساءِ فرادى فرادى أفصل. يُكره التطرُّع بالجماعة ما حلا التراخي، وصلاة الكسوف. إذا فاتته الجماعة صلى بأهله. ولو أم أمه أو امرأته ونحوهما في الخلوة لم يُكره.

رجل صلى ركعة من الظهر، ثم أقيمت في المسجد، فإنه يصلي ركعة أخرى ويقطع ويدخل مع الإمام، ولو لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة قطعها ودخل مع الإمام. ولو كان في الركعة الأولى من النفل أتمها ركعتين، ثم يدخل مع الإمام. لو صلى ركعة من العجر أو من المغرب فإنه يقطع ويدخل مع الإمام، ولو أتمها لم يدخل مع الإمام.

قوم تحلفوا عن المسجد وصلوا في البيت بجماعة، فإنهم ينالون فضل الجماعة ولكن دون ما ينالون في المسجد. رجل في محلته مسجداً فإنه يصلي في أقدمهما [بناءً] (١)، فإن كانا سواء ففي أقربهما باباً من بيته، وليس له أن يترك الأقرب ويذهب إلى الأبعد لكثرة جماعة. رجل انتهى إلى المسجد وقد فرغ الإمام، فإن دخل المسجد صلى فيه، وإن لم يدخل طلب الجماعة. لا بأس بتكرار الجماعة في مسجد على قوارع الطريق ليس له إمام ومؤذن معين. مسجد بُني على سور المدينة لا ينبغي أن يُصلي فيه. (٢)

باب الإمامة

الأعلم بالسنة أولى بالإمامة إذا كان يُحسن من القراءة ما يجوز به الصلاة، فإن

= خَوْفٌ عَلَى مَالٍ كَذَا مِنْ ظَالِمٍ أَوْ ذَائِبٍ وَشَيْءٌ أَكَلٍ قَدْ حَضَرَ
وَالرَّيْحُ لَيْلًا ظُلُمَةً تَمْرِ يَصْرُ ذِي أَلَمْ مُدَافَعَةً لِيَسُولَ أَوْ قَذَرٍ
ثُمَّ اشْتِغَالَ لَا يَغْيِرُ الْفِقْهَ فِي بَعْضِ مِنَ الْأَوْقَاتِ عُذْرٌ مُعْتَبَرٌ

(١) ما بين المكوفين سقطة من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ليس هذا على الإطلاق، بل فيه تفصيل ذكره في «الخلاصة» (١/٢٢٨)، وإليك العبارة. «مسجد بُني على سور المدينة قالوا: لا يصلي فيه؛ لأن السور حق العامة. ويسعى أن يكون الخواب على التفصيل: إن كانت البلدة فتحت عوة وبُني مسجد بإذن الإمام جازت فيه الصلاة؛ لأن للإمام أن يجعل الطريق مسجداً فهذا أولى». ومثله في «الهدية» (١/١١٠)، و«مناوى قاضي حاد» على هامش «الهدية» (١/٦٦).

تساووا فأوزعهم، فإن تساووا فأكبرهم سناً، فإن تساووا فأرصاهم^(١) عند القوم أولى. متيمم عن حدث ومتيمم عن جنابة فالتيمم عن الجنابة أولى.^(٢) الصلاة خلف المتدع تجوز إلا في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

الصلاة خلف الرافضي العلي وهو الذي يُنكر خلافة أبي بكر - رضي الله تعالى عنه، وخلف الجهمي والقذري وهو الذي يقول بخلق القرآن لا تجوز، قاله حُسام الدين - رحمه الله تعالى - اقتداء الحنفي بالشافعي يجوز إذا لم يكن متعصاً ولا شاكاً في إيمانه يعني لا يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، ويحتاج في مواضع الخلاف، يعني لا يصلي الوتر ركعة، ولا يصلي بعد الافتصاد، ولا يتوضأ بالماء المستعمل، ولا يقوم محرراً عن القبلة، ونحو ذلك.^(٣)

إمامة الأعمى جائزة، والبصير أفضل. إمامة المعذور لعير ذوي العذر لا تجوز إلا عند زمر - رحمه الله تعالى - إمامة الأخرس للأي لا تجوز، وعلى العكس تجوز. إمامة الأُمِّي لقوم أميين جائزة، ولو كان خلفه قارئ فصلاة الكل فاسدة. إمامة المتيمم للمتوضي، والقاعد للقائم تجوز، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - إمامة الصبي العاقل للبالغين في الترويجات والسُنن المطلقة لا تجوز، به أخذ حُسام الدين، وقال محمد بن مقاتل الرازي، وأبو الليث: تجوز،^(٤) به أخذ السيد الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى.

إمامة الخنثى المُشكِل لِمثله لا تجوز. نية إمامة النساء شرط، ونية إمامة الرجال ليست بشرط. صاحب البيت أولى بالإمامة من غيره. لو اجتمع المؤاجر والمستاجر في بيت المستاجر، فالمستاجر أولى. إذا كان مع الإمام رجل واحد قام عن يمينه، وإن كان

(١) كذا في س، وهو الصواب وفي ط، (أرضتهم)، وفي ص ح (أرصبهم).

(٢) ووجهه أن طهارته أقوى؛ لأنها بمنزلة الغسل لا يطلها الحدث. وفيه قول آخر بأن التيمم عن حدث أولى من التيمم عن جنابة. راجع: «الفتاوى التتارخانية» (١/٦٠٠)، وورد اختاره (١/٥٥٨).

(٣) لأن الانحراف عن القبلة مفسد عند الشافعية، كما هو مذكور في كتبهم.

(٤) انظر: «الملتقط» (ص ٢٦) ونصه: «إذا بلغ الصبي عشر سنين قام في التراويح بجوره».

معه اثنان فإن شاء قام بينهما وإن شاء تَقَدَّمَهُمَا^(١).

قال - رضي الله عنه -: يقوم خلف الإمام الرجال ثم الصبيان ثم الخناث ثم الإناث ثم المراهقات وهذا في زمانهم، أما في زماننا لا تحضر الإناث المساجد.

باب الاقتداء

لو اقتدى من أقصى المسجد بالإمام وهو عند المحراب جاز. مصلّي العيد بمنزلة المسجد حتى لا يضره انقطاع الصفوف، إلا أنه لا يُجَنَّبُ كما يُجَنَّبُ المساجد، هو الأصح. النهْرُ الذي لا يمكن العبور عنه إلا بعلاج كالقنطرة ونحوه يمنع الاقتداء. صلى في فلاة من الأرض فمقدار ما ينبغي أن يكون بين الإمام والقوم فاصلاً حتى لا يصح الاقتداء مقدار ما يمكن أن يُصَفَّ فيه.

رجل صلى على سطح المسجد مقتدياً بالذي في المسجد فإن كان خلفه جاز، وإن كان يجذأ رأسه، قال الشيخ الإمام الحلواني - رحمه الله تعالى - : لا يجوز، وقال الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -: يجوز.^(٢) رجل نرى أن لا يؤم أحداً فصلّى رجل خلفه جاز.

الإمام إذا سقه الحدث فاقتدى به رجل جاز. الاقتداء بالمسبوق لا يجوز. [اقتداء]^(٣) الناذر بالناذر لا يجوز؛ إلا إذا قال: لله عليّ هذه الصلاة التي التزمها هذا على

(١) والمختار أنه يتقدمهما، وهو ظاهر الرواية، وهو الذي منى عليه أصحاب المتون والشروح. انظر: «فتح القدير» (٢٠٨/١-٢٠٩)، و«بدائع الصنائع» (١٥٨/١)، و«تحفة الفقهاء» (٢٢٨/١)، و«البحر الرائق» (٣٥٢/١).

(٢) وحزم في «البدائع» (١٤٥/١) بالجواز، وفيه: أنه يشترط لجواز الاقتداء أن لا يشته عيه حال الإمام. وانظر: «الفتاوى الهندية» (٨٨/١).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

نفسه. اقتداءً القاضي بالمؤدّي لا يجوز. إذا أدرك [المقتدي] ^(١) الإمام في الركعة الأولى في القراءة فإن جهر لا يقرأ الشاء، وإن خافت يقرأ، وإن أدركه فيما سوى الركعة الأولى فإنه لا يستفتح. قراءة المقتدي خلف الإمام خطأ.

الصلاة خارج المسجد مقتدياً بإمام في المسجد تجوز بشرط اتصال الصعوف. من كان بينه وبين الإمام حائط عريض يمنع الوصول إلى الإمام لو قصده لم يجز الاقتداء، وإن كان في الحائط ثقب إن كان بحال يمكنه الوصول إلى الإمام لو قصده جاز، ولو كان الثقب صغيراً كثقب المنخرة ولا يشتبه حال الإمام سماعاً أو رؤية جاز، وإن كان على الحائط باب مفتوح لا يعتبر حائلاً، وإن كان عليه باب مسدود قال أبو بكر الإسكاف رحمه الله تعالى: لا يجوز. وقال أبو بكر الأعمش - رحمه الله تعالى -: يجوز. ^(٢)

رأس المقتدي لو وقع قدام رأس الإمام في الركوع والسجود فإنه لا يضره. الإمام إذا رفع رأسه قبل أن يقول المقتدي: «سبحان ربي العظيم» ثلاثاً، فإنه يتابع إمامه. لو قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يفرغ المأموم من التشهد فالمقتدي يتم ما بقي.

المقتدي يسلم مع الإمام في رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وفي رواية: بعده. إذا سلم الإمام لا يخرج المقتدي عن الصلاة إلا عند محمد - رحمه الله تعالى -.

الإمام إذا كان في الجانب الأيمن من المقتدي نواه المقتدي بالتسليمة الأولى مع من كان عن يمينه من الرجال والحفظة، وإن كان في الجانب الأيسر نواه بالتسليمة الثانية مع من كان على يساره، وإن كان بجذاء المقتدي نواه فيهما.

إذا شرع المقتدي في قراءة التشهد، وفرغ قبل فراغ الإمام، ثم تكلم أو ذهب

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمنبت من ص.

(٢) قال الفقهاء - رحمهم الله تعالى - إن العبرة في باب الاقتداء لاشتباه حال الإمام وعدمه، لا للتمكن من الوصول إلى الإمام؛ لأن الاقتداء متابعة ومع الاشتباه لا يمكن المتابعة. انظر: «مسحة الخالق على البحر الرائق» (٣٦٢/١)، و«رد المختار» (٥٥٨/١)، و«حاشية الطحطاوي على المراقي» (ص ٢٩٣).

جارت صلاته.^(١) إذا أدرك ركعة من المغرب مع الإمام فإذا قام للقضاء صلى ركعة وقرأ فيها ثم يحس ثم يقوم ويصلي أخرى ويقرأ فيها ويتشهد. مُحَاذَاةُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ فِي صَلَاةِ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ تُفْسِدُ صَلَاةَ الرَّجُلِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى -،^(٢) وهو من مسائل «الجامع».

باب قضاء الفوائت

الترتيب يسقط بعذر السيان، وضيق الوقت، وكثرة الفوائت وهو أن تفوته ستُّ صلوات، فيحوز السابعة. رجلٌ عليه فوائتٌ قديمةٌ، فصلّى صلاةً في وقتها ثم ترك صلاةً أو صلاتين، ثم صلى وقتيةً وهو ذاكِرٌ للفوائت الحديثة، قال القاضي الإمام صدر الإسلام - رحمه الله تعالى -: يجوز. وقال أخوه الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البزدوي: لا يجوز.^(٣) إذا فاتته صلواتٌ حتى سقط الترتيب، ثم قضاها إلا صلاةً أو صلاتين، ثم صلى صلاةً دخل وقتها وهو ذاكِرٌ الْفَائِتَةِ جاز، وهو المختار، خلافاً لما ذُكِرَ في «الملتقط».

إذا صلى الفجر وهو ذاكِرٌ أَنَّهُ لَمْ يُؤَيَّرْ لم يحز عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ، إلا أن يكون في آخر الوقت. رجل فاتته الظهر وصار وقتُ العصر بحالٍ لو صلى الظهر

(١) أي تمت فرائضها، لكن يعينها لعدم خروجها بلفظ السلام وهو واجب. كنّا في «البحر الرائق» (٣٧٣/١).

(٢) الْمُحَاذَاةُ لم يعتبرها الأئمة الثلاثة ومن مشايخنا ملا علي القاري (شرح النقاية ٤/١)، وقد أفتى كثير من المشايخ الحنفية في هذا العصر بعدم فساد الصلاة في المسجد الحرام حال الْمُحَاذَاةِ عملاً بمذهب الأئمة الثلاثة تسهلاً على الناس؛ لأن الاحتراز عن الْمُحَاذَاةِ هناك متعذر. انظر: «فتاوى دار العلوم ركريه» (٢٧٨-٢٧٩).

(٣) قد اختلفت التصحيح والفتوى في هذه المسألة، والمتون على الجواز، فالعمل به أولى؛ لأن من اعتاد تمويت الصلاة لو أفتى بعدم الجواز يُفَوِّتُ أخرى. وإليه مال ابن نجيم، وتعه ابن عابدين. انظر: «البحر الرائق» (٨٦/٢)، و«رد المحتار» (٦٩/٢).

يدرك العصر وقت احمرار الشمس فيه يصلي الظهر ثم العصر. حتى بلغ في الليل فلما استيقظ بعد الصبح علم بذلك لزمته إعادة العشاء.

رجل اقتدى متطوعاً عن يصلي الظهر، ثم أفسدها، ثم دخل مع الإمام وبوى تطوعاً آخر على رواية «كتاب الصلاة» يكون قضاءً، وعلى رواية «الزيادات» يكون تطوعاً. رجل فاتته صلاة من يوم وليلة، ولا يدري أية صلاة هي، أعاد صلاة يوم وليلة احتياطاً. رجل يصلي الظهر فشك أنه صلى الفجر أم لا، فلما فرغ تيقن أنه لم يصلها أعاد الظهر بعد الفجر. إذا شك أنه هل صلى فرض الوقت أم لا، فإن كان الوقت ناقياً صلى. وإن خرج لا. لو شك [بعد الفراغ من ذوات الأربع أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً لا شيء عليه. المستحب]^(١) عند قضاء الفوائت أن ينوي: أول ظهر لله علي، أو أول عصر لله علي، هكذا من فاتته صلاة شهر مثلاً، لو قضى ثلاثين فحراً ثم ثلاثين ظهراً، أو عسى العكس جاز.

المسبوق إذا قام إلى قضاء [ما سبق فإنه يستفتح؛ لأن هذا أول صلاته في حق القراءة وإن كان]^(٢) آخر صلاته في حق القعدة. اللاحق يبدأ بقضاء ما فاتته أولاً فيقضيه بلا قراءة، ثم يصلي مع الإمام. المسبوق لو بدأ بقضاء ما فاتته كان مخالفاً للسنة، ولا تفسد صلاته إذا كان ذلك ما دون ركعة.

رجل نسي صلاته فذكرها بعد شهر وصلى بعدها الوقتية وهو ذاكراً للفائتة أجزاء، هو المختار. المسبوق يكرر التشهد ولا يزيد عند بعضهم، وقال الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى - بأنه يقرأ الدعوات.^(٣)

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) فيه أقوال أربعة، ذكر المصنف منها اثنين، والثالث: يترسل التشهد ليفرج منه عند سلام إمامه. والرابع: يسكت بعد فراغه من التشهد. وصحح قاضي خان والحلي القول الثالث، وبلغ الأقوال مصحح أيضاً. انظر: «البحر الرائق» (٣٢٩/١)، وورد المختار (٥١١/١)، و«المبسوط» (٣٥/١)، و«فتاوى قاضي خان» على هامش الهندية (١٠٣/١-١٠٤).

إذا مات وعليه فوائت، فدفعت الوارث عن الميت لكل صلاة نصف صاع من تمر أو قيمته لكل مسكين، أو مسكين واحد عن كل الفوائت يجوز. ولا يجوز أن يؤدي عن صلاة للمفقرين. لشافعي لو انتقل إلى مذهبها ليس عليه قضاء ما أدى. المرتد إذا أسلم ليس عليه إعادة الصلاة، وإن كان الوقت باقياً صلى الوقتية. إذا حاضت المرأة في آخر الوقت ليس عليها قضاء تلك الصلاة، وكذا إذا مات إنسان في هذه الحالة لم تحب الغديّة.

باب الجمعة

الوالي شرط لأداء الجمعة^(١) وكذا المصّر الجامع وهو: كل موضع فيه وال مفت [وقاص يتفد الأحكام ويقيم الحدود.]^(٢) وقيل: لو كان أهله بحال لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يسعوا فيه فهو مصّر جامع^(٣).

(١) هذا إذا كانت السلطنة والولاية للمسلمين، أما في عصرنا هذا فالوالي ليس بشرط لانعدام الجمعة، بل يجتمع بالناس الإمام الراتب أو نائبه أو من قدمه الناس. قال في «الدر المختار» (١٤٣/٢). وبصبي العامة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر [الخليفة والقاضي ونائبه]، أما مع عدمهم فيجوز للضرورة. انتهى.

وينظر: «بدائع الصنائع» (٢٦٦/١)، و«أحسن الفتاوى» (١٣٩/٤).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.
(٣) قد اختلف الفقهاء في حد المصّر اختلافاً كثيراً، والقول المختار المعنى به ما ذكره المصنف ثانياً، كما في «الدر المختار» (١٣٧/٢): المصّر وهو ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها، وعليه فتوى أكثر الفقهاء. انتهى. وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: «قال أبو شجاع: هذا أحسن ما قيل فيه. وفي الولو الجية وهو صحيح بحر، وعليه مشي في الرقاية ومثّل المختار وشرحه وقدمه في مثب الدرر على القول الآخر، وظاهره ترجيحه، وأيده صدر الشريعة بقوله: لظهور الثواب في أحكام الشرع». انتهى.

وينظر لتعصيل ذلك «عمدة القاري» (١٨٧/٦)، باب الجمعة في القرى والمدن، و«بدائع الصنائع»

(٥٨٤/١)، و«البحر الرائق» (١٤٠/٢).

لا جُمُعة على الأعمى وإن وجد قائداً، ولا على الشيخ الفاني، والمفلوح. ولا جمعة على العبد والمسافر، ويجوز إمامتهما في الجُمُعة العبد لو أذن له مولاه بالجُمُعة وجبت عليه. من كان خارجاً من المصر في موضع لو خرج واحد من أهل المصر إلى ذلك الموضع بنية السفر يُباح له قصر الصلاة، فلا جُمُعة عليه. قال الشيخ الإمام السرخسي والقاضي الإمام الإسيبحاني: لو كان خلف الإمام ثلاثة ممن ينعقد بهم الجُمُعة حارت الجُمُعة، ولو كان أقل لا. ولو نفر القوم منه قبل أن يُقَيَّد الركعة بالسجدة فإنه لا تجوز الجُمُعة.

صلاة الجُمُعة خلف الأمير الذي لم يتقلد الإمارة^(١) والسلطة من الخليفة جائزة إذا كان سيرته مع الذين عليهم سيرة الأمراء. الصلاة خلف نواب هؤلاء الذين يختلطون إلى الكفرة جائزة، كذا ذكر السيد الإمام أبو القاسم، واحتاطت الأئمة في أكثر البلاد؛ فإنهم يصلون الظهر بعد ما يؤدون الجُمُعة خلف نواب هؤلاء، وهو حسن^(٢).

والى مصر مات فصلى بهم خليفة الميت أو صاحب الشرط أو القاضي جاز، فإن لم يكن ثمة واحد منهم، واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز. ولو صلى أحد بغير إذن الخطيب لا يجوز إلا إذا اقتدى به من له ولاية الجُمُعة. إقامة الجُمُعة في مصر واحد في موضعين الأصح أنه يجوز. يكره أن يصلوا [الظهر]^(٣) يوم الجُمُعة بالجماعة في مصر في السحن أو غيره وإن كانوا مرضى أو مسافرين.

(١) كذا في ط س خ، وهو الصحيح، خلافاً لما وقع في ص (الإمامة).

(٢) ومعنى الاحتياط التحرز من شبهة الفساد في العبادات، ومن أقسامه احتياط الظهر بعد أداء الجمعة. قلنا: ولا ينبغي أداء الظهر بعد الجمعة لأعذار باردة فإنه مصادمة للمشرع المين. وله أوجه بسط الكلام عليها في «أحسن الفتاوى» (١٣٩/٤ - ١٤٠).

والشيخ المعني محمود حسن الجحومي - رحمه الله تعالى - أوضح المسألة إيضاحاً تاماً وقصّها أحسن تفصيل، ينظر: «فتاوى محمودية» (٣٥٠/٨ - ٣٥٧). راجع: «البحر الرائق» (١٣٩/٢)، و«إمداد الفتاح» (ص ٥٥٣).

(٣) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

يستحب لمن خرج إلى الجمعة أن يَمْسُ طيباً وينبس أحسن ثيابه وأن يغتسل ويسعى إلى الجمعة. إذا كان حالساً على الطعام، فسمع بداء الجمعة، فإن خاف موت الجمعة ترك الأكل، وفي سائر الصلوات لا يدع الأكل ما لم يخف خروج الوقت. (١)

الْقَرَوِيُّ إذا دخل المصْرَ يومَ الجمعة إن نوى أن يمكث ثمة يومَ الجمعة لزمته الجمعة. وإن نوى أن يخرج في يومه قبل دخول الوقت أو بعده لا جُمعة عليه. الصبي لو خطب يومَ الجمعة لا يجوز. (٢) الجنُّ لو خطب جاز. لو خطب ورجع إلى منزله فتعدى، أو جامع فاغتسل استقبل الخطبة. لو خطب بالفارسية يجوز. (٣) لو خطب تسبيحة أو قهقيرة

(١) هذا مشروط بما إذا اشتاقت نفسه إلى الطعام، ويخاف دهاب لذته. (رد المحتار ١٦٣/٢). وفي زماننا هذا بدر وجود ذلك فلا يترك الجماعة لسبب الطعام.

(٢) والمختار الجواز. قال في «الدر المختار» (١٦٢/٢): لا ينبغي أن يصلِّي غير الخطيب؛ لأهما كشمي، واحد، فإن فعل بأن خطب صبي بإذن السلطان وصبي بالغ جاز، هو المختار. قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: «وفي الظهيرية لو خطب صبي اختلف المشايخ فيه، والخلاف في صبي يعقل. ١ هـ - والأكثر على الجواز». (رد المحتار ١٦٢/٢). ومثله في «الحر الرائق» (١٤٧/٢). وانظر: «رد المحتار» (٥٧٧-٥٧٨)، و(٢٠٨/٢).

(٣) والمختار عدم الجواز، وما ذكره المصنف مذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، كما في «المحيط البرهاني» (٤٥٠/٢): «ولو خطب بالفارسية جاز عند أبي حنيفة على كل حال، وروى بشر عن أبي يوسف أنه إذا خطب بالفارسية وهو يحسن العربية لا يجرئه إلا أن يكون ذكر الله في ذلك بالعربية في حرف أو أكثر من قبل أنه يجزئ في الخطبة ذكر الله، وما زاد فهو فصل، قال الحاكم أبو الفاضل: هذا خلاف قوله المشهور». انتهى. ومراد الإمام من الجواز الأداء مع الكراهة، كما في «فتاوى دار العلوم ديوبند» (٩٠/٥).

والفتوى على أن الخطبة بغير العربية مكروه تحريماً. قال العلامة اللكوي في «عمدة الرعاية عسى شرح الوقاية» (٢٠٠/١، رقم الحاشية ٣): «فإنه لا شك في أن الخطبة بغير العربية خلاف سنة المتوارثة من النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فيكون مكروهاً تحريماً». وكذا في «فتاوى محمودية» (٢٩٥/٢) للشيخ المفتي محمود حسن الجناحوي، حيث قال: «إن الخطبة بالأردوية مكروه تحريماً» -

جاء عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - لو عطس فقال: «الحمد لله رب العالمين» لم يجز.
الإمام إذا حطب فأمر من لم يشهد الخطبة أن يصلي بهم لم يجز، ولو أمر هذا المأمور رجلاً
قد شهد الخطبة أن يجمع بهم جاز.

إذا كان غائباً عن الخطيب بحيث لا يسمع الخطبة فالكسوت له أفضل من القراءة
والذكر. إذا خرج الإمام للخطبة كره الذكر ورد السلام ما لم يفرغ من الخطبة. الخطيب
لا يسلم على القوم.^(١) إذا شرع في الخطبة فمن كان في سنة قطع على رأس الركعتين.
وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي، والقاضي الإمام السيحاني - رحمهما الله تعالى -.

= وقال المحدث الشاه ولي الله - رحمه الله تعالى - في «المصنف شرح الموطأ» (باب التشديد على من
ترك الجمعة من غير عذر ص ١٥٤ ط: رحيمه، دهلي) ما معناه: «وأما كونها عربية فلا استمرار أهل
الإسلام في المشارق والمغارب به مع أن في كثير من الأقاليم كان المخاطبون أعجميين».
والشيخ الفقيه محمد شفيع أفرد هذه المسألة برسالة سماها «الأعجوبة في عربية الخطبة العروبة» وهي
جزء من جواهر الفقه.

وللاستزادة ينظر: «آكام النمائس في أداء الأذكار بلسان الفارس» وهي جزء من مجموعة رسائل
الكتوبي (٤/٣٧٥-٣٨١)، و«فيض القدير» للمناوي (٥/٢٦٢).

(١) هذا ما مشى عليه أصحاب المتون والشروح أن الخطيب لا يسلم على المستمعين إذا صعد المنبر،
لكن ثبتت مشروعيته بالأحاديث، وقد ذكر الفقهاء أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية إذا وافقتها
رواية، كما في «رد المختار» ١/٤٦٤، فلا ينبغي إنكار مشروعيتها، وتركها أولى في مظان الفتنة.

أخرج ابن ماجه (١/٧٩) عن جابر بن عبد الله «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد
المنبر سلم». قال العلامة المحقق ظفر أحمد العثماني في «إعلاء السنن» (٨/٨٢-٨٣): رجاله ثقات إلا
أن ابن لهيعة يختلف فيه حسن الحديث. وقد صححه السيوطي في «الجامع الصغير» (٢/٩٣)، وهو
محمول على الانحجاب. ثم قال العلامة بعد ما ذكر سلام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر عن ابن
عمر مرفوعاً، وعن عطاء والشعبي مرسلاً: مجموع أحاديث الباب يدل على أن الحديث له أصل. وهذه
الطرق يقوي بعضها بعضاً. ودلالته على الباب ظاهرة، وكذا دلالة المراسيل أيضاً عليه. والمختار عدي
للأحاديث المذكورة القول بمشروعيتها، وبالله التوفيق. انتهى.

وقال الفاصي الإمام أبو العاصم العامري - رحمه الله تعالى - : أمهما أربعاً، وبه أخذ برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر - رحمه الله تعالى - .^(١) وإذا قرأ الخطيب قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢) ، قال حُسام الدين - رحمه الله تعالى - : يصلي في نفسه . وقال شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى - : لا .

إذا تذكر أنه لم يصل الفجر والإمام يخطب قائم وقصى . بنوي صلاة الجمعة ولا يقول : «نويت الفرض فرض الوقت» ؛ لأن فرض الوقت الظهر ، لا الجمعة ، إلا أنه إذا عجل الجمعة يسقط عنه الظهر . السنة بعد الجمعة أربع ركعات . وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى - : ست ركعات .^(٣) إذا خرج وقت الظهر وهو بعد لم يفرغ من الجمعة فسدت الجمعة فيتمها تطوعاً ثم يصلي الظهر .

(١) وذكر ابن عابدين - رحمه الله تعالى - ترجيح القول الأول أنه يقطع على رأس الركعتين ، ومال إليه . وبعضهم صححوا أنه يتم أربعاً كصاحب «الدر المختار» . وفي المسألة تفصيل أكثر من هذا ، فليظر «رد المحتار» (٢/٥٢-٥٣ ، ١٥٩) .

(٢) الأحزاب : ٥٦ .

(٣) حجة من قال إن السنة بعد الجمعة أربع ما رواه مسلم (٢٨٨/١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً» . واستدل أبو يوسف - رحمه الله تعالى - بما روى ابن أبي شيبة (١١٨/٤) أن علياً رضي الله عنه كان يأمر بأن تصلى بعد الجمعة ست ، وكان يصلي ركعتين ثم أربعاً . وفيه أن ابن عمر رضي الله عنه كان يفعل مثل ذلك .

وجمع بعضهم بين القولين بأن الأربع سنة مؤكدة والثلثين غير مؤكدة . (تعليم الإسلام للمغربي كفايت الله الدهلوي ، الجزء الرابع ، ٣٧-٣٨ ، ط : دار الإشاعت ، كراتشي) انظر للاستزادة : «إعلاء السنن» (٧/١٣-١٩) .

وعمل مشايخنا - رحمهم الله تعالى - أنهم يصلون بعدها ستاً ، ثم اختلفوا في كيفيتها ، فاختار بعضهم - منهم الشيخ أنور شاه الكشميري - رحمه الله تعالى - تقديم الركعتين على الأربع ؛ لعمل ابن عمر رضي الله عنهم (المعرف الشاذلي مع سنن الترمذي ١/١١٦) . واختار الآخرون - منهم الشيخ العلامة أشرف علي التهانوي - رحمه الله تعالى - تقديم الأربع على الثلثين .

إذا أراد أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به. إذا خرج من العمران قبل خروج^(١) وقت الظهر لا يكره، وقال مالك - رحمه الله تعالى -: يكره^(٢) إذا زالت الشمس، وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -: يكره إذا طلع الفجر، مذكور في «العيون»^(٣).

باب العيدين

صلاة العيدين واجبة^(٤) كذا ذكر حُسام الدين - رحمه الله تعالى -، وقال الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -: إنها سنة مؤكدة، وذكر في «الجامع الصغير»: «عيدين اجتماعاً في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة»^(٥)، أراد بذلك أن يكون يوم الجمعة عيداً. أهل «ميني» ليس عليهم صلاة العيد؛ لأنهم مشغولون بأداء المناسك.

وقت صلاة العيدين من حين تبيّض الشمس إلى أن تزول، والسنة فيها التعجيل. إذا تركت الصلاة في عيد الفطر بغير عذر لم يخرجوا من الغد، وإن تركوا بعذر خرجوا من الغد، ولو تركوا من الغد سقطت. وفي عيد الأضحى لو تركوا في اليوم الأول بعذر أو

= انظر: «معارف السنن» (٤/٤١١)، و«فتاوى عمودية» (٨/٣٤٥)، و«فتاوى دار العلوم زكريا» (٢/٥٦٥-٥٦٧).

(١) كذا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط س (قبل دخول). والمسألة مذكورة في «البحر» (٢/١٤٠).

(٢) كذا في ط س خ، وهو الصحيح خلافاً لما وقع في ص (لا يكره).

(٣) انظر: «عيون المسائل» (ص ٣٥) ونصه: «الرجل إذا أراد السفر يوم الجمعة، قال بعضهم: يكره له ذلك إذا طلع الفجر، وقال بعضهم: إذا زالت الشمس، وقال بعضهم: لا بأس به إذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر، فالأول قول الشافعي، والثاني قول مالك بن أنس، والثالث قول أبي حنيفة ومحمد».

(٤) وهو الأصح المفقى به الذي عليه أصحاب المتون كالشربلالي، والقُدوري، والنوصي في المختار. وغیرها والشروح والفتاوى. وتسميتها سنة لثبوت وجوبها بالسنة.

(٥) قلنا: وفي «الجامع الصغير» (ص ١١٣) متصلاً بما ذكره المصنف «ولا يترك واحد منهما».

بغير عذر خرجوا من الغد. ولو تركوا في اليوم الثاني بعذر خرجوا في اليوم الثالث، وإلا فلا. ترك الخطبة في العيدين لا يضُرُّ؛ لأنها سنة، [لا واجبة].^(١)

يُسْتَحَبُّ في عيد الفطر إذا أصبح أن يغتسل، ويستاك، وينوق شيئاً^(٢)، ويلبس أحسن ثيابه حديثاً كان أو غسلاً، ويمس الطيب إن وجدته؛ لكلاً يؤذي جليسه برائحةٍ حيثة، وأن يُخرج صدقة الفطر إن كان غنياً، ثم يغدو إلى المصلي جاهراً بالتكبير عندهما، وعند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - يُسرُّ بالتكبير.^(٣)

الأدب في عيد الأضحى أن لا يذوق شيئاً إلى أن ينصرف من المصلي؛ ليكون إفطاره^(٤) بلحم الأضاحي، وقيل: يَجْهَرُ بالتكبير إلى أن ياتي المصلي.

يجوز صلاة العيد في مصر في موضعين: فرقة يخرجون مع الإمام إلى الجبائنة، وفرقة من الضعفة والشيوخ يصلون في المسجد الجامع مع النائب عن الإمام.^(٥)

فصل

يُكَبِّرُ الإمام يوم العيد للافتتاح، ثم يَسْتَفْتِحُ، ثم يُكَبِّرُ ثلاثاً يرفع يديه عند كل تكبير

(١) سقط من م، والمثبت من ط ص خ، ويجب أن يُعلم أن الخطبة في العيدين سنة، وكذا الجلوس لاستماعها ولخطبة الكاح، يعني إذا لم يجلس لها لا يكون آثماً، لكن إذا جلس يجب استماعه كما يجب لخطبة الجمعة.

انظر للاستزادة: «عمدة القاري» (٩٩/٥)، باب الاستماع إلى الخطبة، و«رد المحتار» (٣٧٧/١)، و«غمر عيون البصائر» (٧٦/١)، و«إعلاء السنن» (١٤٤/٨)، و«إمداد المفتين» (٣٣٠/١)، و«إمداد الفتاوى» (٤٥٨/١).

(٢) واستحب أن يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وترأ. وإلا ما شاء من أي حلوى كان. كذا في «الفتاوى الهندية» (١٥٠/١)، و«البحر الرائق» (١٥٨/٢).

(٣) وهو المختار المعمول به، كما في «الفتاوى الهندية» (١٥٠/١). وقد بسط الكلام على هذه المسألة ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (١٧٠/٢). وانظر: «جامع الرموز» (٢٧٤-٢٧٥).

(٤) تسمية هذا الطعام بالإفطار مشاكلة وإلا فلا صوم في يوم العيد.

(٥) دلت عبارة المصنف أن الأصل أن تؤدى صلاة العيدين في المصلي، ولا ينبغي تركه بلا عذر.

وهو سنة، ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة والسورة، ثم يكبر للركوع، فإذا قام للثانية قرأ أولاً، ثم يكبر ثلاثاً يرفع يديه كما ذكرنا، ثم يكبر للركوع، وهذا قولُ عُمرَ وابنِ مسعود - رضي الله عنهما -، وبه أخذنا. وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: يبدأ بالتكبير في الأولى والثانية، والتكبيرات الزوائد عنده في رواية: سبع في الأولى وخمس في الثانية، وبه أخذ الشافعي، وفي رواية: خمس في الأولى وخمس في الثانية، وفي رواية: خمس في الأولى وأربع في الثانية. وفي بعض الديار اعتادوا التكبير على مذهب ابن عباس تحقيقاً للموافقة؛ لأن الخلفاء عباسية اليوم.

إذا أدرك الإمام في الركوع يكبر للافتتاح ثم يأتي بالتكبيرات الزوائد ما لم يخف فوت الركوع، فإذا خاف ركع وكبر التكبيرات الزوائد في الركوع ولا يرفع يديه،^(١) فلو رفع الإمام رأسه تابعه وسقطت عنه الباقيات.

من نام عن الإمام في صلاة العيد، ثم استيقظ بعد فراغ الإمام، فإنه يقضي على مذهب إمامه ويترك رأي نفسه؛ لأن اللاحق كأنه خلف الإمام. إذا شرع في صلاة العيد ثم أفسدها لا قضاء عليه. إذا صلى العيد في بلدة ثم انتهى من الغد إلى قوم يصلون صلاة العيد في بلدة أخرى فصلّى معهم لم يكره.

التطوع قبل صلاة العيد مكروه في الحَبَّانَةِ وغيرها.^(٢) النساء لو أرذن أن يصلين

(١) كذا في ص ح، وهو الصواب. وفي ط س بعد قوله: «ولا يرفع يديه»: «ولو أدرك الإمام في ركوع الثانية يتبعه في التكبيرات ويقضي الأول كما قال ابن مسعود - رضي الله عنه - في الثانية، نقل عن عمدة المعني، ولا يرفع يديه».

قلنا: استبعد كون هذه العبارة من أصل الكتاب، وذلك لأمر: ١ - إنها خلاف أسلوب المصنف في بيان الاختلاف. ٢ - المسألة في المتن صحيحة بدون هذه العبارة. ٣ - لم نجد هذا النقل في «عمدة المعني». والله تعالى أعلم.

(٢) ويعلم من «البحر الرائق» (١٦٠/٢): أن العوام لا يُسمعون من التنفل قبل صلاة العيد مطلقاً؛ لقلة رعبهم إلى الخيرات. ومثله في «الدر المختار» (١٧١/٢).

صلاة الضحى^(١) ينبغي أن يصلين بعد فراغ الإمام. التطوع بعد صلاة العيد والحطة في الجئانة إذا أمن من التقاء الضرر لا يكره، ولو أدى الأربع بعد الانصراف كان أفضل. يستحب له أن ينصرف إلى بيته من غير الطريق الذي أتى به المصلى.

باب تكبيرات التشريق

هذه التكبيرات سنة [مؤكدّة]^(٢)، كذا ذكر في «التحريد»، وقال شمس الأئمة السرخسي^(٣) - رحمه الله تعالى - بأنها واجبة^(٤). وهي عقب صلاة الفجر من يوم عرفة إلى ثلثي صلوات عبد أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وهو مذهب عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -، وقال علي - رضي الله عنه -: إلى ثلاث وعشرين صلاة، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى، قاله الإمام الإسيبحاني.

أهل الرسائيق^(٥) لا تكبير عليهم، خلافاً لهما. لا تكبير على المنفرد عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، ولا على جماعة المسافرين، ولا على النسوان إلا إذا كان إمامهن رجلاً مقيماً. ولا تكبير عقب السنن والوافل وصلاة العيد^(٦) وينبغي أن يكر عقب السلام قبل أن يحصل ما يقطع الصلاة.

(١) كذا في ص خ، وهو الصواب، وفي ط س (الأضحى).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) كذا في ط س، وهو الصحيح، وفي ص (محمد).

(٤) وهو قولهما، وهو الأصح، وعليه الفتوى. ولوجوبها دلائل مبسوطة في كتب الفقه. انظر: «البحر الرائق» (٢/١٦٤-١٦٥)، و«رد المختار» (٢/١٧٧)، و«بدائع الصنائع» (١/١٩٥).

(٥) الرسائيق: جمع رستاق، فارسي معرب، وهي السواد.

(٦) والمختار المعمول به التكبير بعد صلاة العيد أيضاً، وما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - مذكور في عامة كتب الفقه والفتاوى كـ «المبسوط» (٢/٤٢)، و«بدائع الصنائع» (١/١٩٨)، و«نيل الحقائق» (١/٢٢٧)، لكن رجح ابن نجيم - رحمه الله تعالى - أن يكر بعد صلاة العيد لتوارث المسلمين ذلك، فقال في «البحر الرائق» (٢/١٦٥): «وقيد بالمكتوبة احترازاً عن الواجب كصلاة الوبر والعدين وعن النافلة فلا تكبر عقبها. وفي المحتنى: والبلغيون يكرّون عقب صلاة العيد؛ لأنها =

إذا نسي التكبير قبل أن يخرج من المسجد كثر. ولوسقه الحدث له أن يكبر. ولو نرح من المسجد وتوضأ ثم جاء وكثر جاز. ولو نسي الإمام التكبير كبر القوم. المسبوق لا يكبر مع الإمام. إذا قضى في أيام التشريق ما فاتته في غير أيام التشريق لم يكبر، ولو قضى ما فاتته في أول أيام التشريق في آخر أيامها كبر.

باب صلاة الخوف

صلاة الخوف مشروعة في زماننا خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى - . يجعل الإمام الناس في الخوف طائفتين، طائفة يقوم بإزاء العدو، وطائفة يصلي بهم الإمام شطر الصلاة في ما سوى المغرب، فيصرفون إلى وجه العدو ثم يأتي الطائفة التي بإزاء العدو يصلي بهم الشطر الآخر من الصلاة، ثم يسلم الإمام وحده وينصرف هذه الطائفة ويقومون بإزاء العدو وتأتي الطائفة الأولى فيقضون ما بقي لهم وحداناً بلا قراءة ويصرفون ويقومون بإزاء العدو وتأتي الطائفة الأخرى ويصلون ما بقي لهم وحداناً بقراءة.

قال - رضي الله عنه -: وأوان انصراف الطائفة الأولى في المغرب عقيب ركعتين وأوان انصراف الطائفة الثانية عقيب ركعة [أخرى]^(١). لو انصرفت الطائفة الأولى في الظهر ومحورها على رأس ركعة إن كانوا مقيمين تفسد صلاتهم. لو اشتغلوا بالقتال حال [مقابلة]^(٢) العدو فسدت صلاتهم. وأخذ السلاح لا يضر.

صلاة الخوف بالجماعة ركيباً لا تجوز. ويصلون فرادى فرادى إذا لم يتهياً لهم النزول حيثما دارت واحلتهم. صلاة الخوف تجوز في الجمعة والعيد سواء كان من سبع أو عديو.

= تؤدي بجماعة فأشبه الجمعة اهـ. وفي مبسوط أبي الليث: ولو كبر على إثر صلاة العيد لا بأس به؛ لأن المسلمين توارثوا هكذا فوجب أن يسمع توارث المسلمين.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في ط س خ، و في ص (مقابلة).

باب صلاة المريض

إذا عجزَ المريضُ عن الإيماء بالوجه سقطت عنه الصلاة، فإذا برأ إن كان يعقل في المرضِ الصلاةَ قضاها، والأصح أنه إن زاد على يومٍ وليلةٍ لم يقصر. يصلي المريضُ المومنيُّ مستلقياً على قماءٍ ورجلاه إلى القلعة ويجعلُ سُجُودَهُ أخفضَ من رُكُوعِهِ. إذا صلى ركعةً بالإيماء، ثم قَدَرَ على الرُّكُوعِ والسُّجُودِ فسدت صلاتُهُ، ولو صلى ركعةً قاعداً ثُمَّ قَدَرَ على القيامِ يَتَنَبَّهْ على القيامِ، خلافاً لمحمدٍ - رحمه الله تعالى - مريضٌ لا يَقْدِرُ على الصلاةِ قائماً ومعه قومٌ لو استعانَ بهم أعانوه على القيامِ والثباتِ على القيامِ. فصل في قاعداً أَجْزَأَهُ. (١)

(١) وما ينبغي التنبيه عليه في هذا العصر مسألة الصلاة على الكرسي، فقد تهاون الناس في هذه مسألة تهاوناً بليغاً، فترى الكثيرين ممن يصلي على الكرسي واقفين لئلا ساعات مع أصحابهم مشغولين بالكلام، وما لا يعني لا يتعبون، ثم يصلون على الكراسي ولا شك أنه لا يجوز. وحكم الشرع فيه أنه ما دام المرء قادراً على القيام لا يجوز له الصلاة جالساً إلا إذا عجز عن السُّجُودِ فجلس.

ذكر المفتي المحقق الشيخ رشيد أحمد اللذهياتي - رحمه الله تعالى - في كتابه المنسحق - «أحسن الفتاوى» (٥١/٤) ما معناه: من الناس من يؤدي الصلاة جالساً على الكرسي بالإيماء من غير سُجُودٍ على الأرض، فلو قَدَرُوا على السُّجُودِ جالسين على الأرض لا تصبح صلاتُهُم بالإيماء. انتهى. وأما الحالة التي تجوز فيها الصلاة على الكرسي فهي أن يتعذرَ على المريض الجلوسَ تماماً وعجزَ عن السُّجُودِ أو قدر على الجلوس وعجزَ عن السُّجُودِ فحينئذٍ يجوز له أن يصلي جالساً على كرسيٍّ مومياً، ولا بُدَّ من الاحتياطِ الكامل في هذه المسألة.

وقد أخرج البيهقي (٣٠٦/٢) عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فأخذها فرمى بها، فأخذ عوداً ليصلي عليه فأخذته فرمى به وقال: صل على الأرض إن استطعت وإلا فأومئ إيماءً، وأجمل سُجُودَكَ أخفضَ من رُكُوعِكَ.

وفي «الفتاوى الهندية» (١٣٦/١): «إذا عجزَ المريضُ عن القيام صلى فاعبد بركعة وبسجدة هكذا في الهداية ... وإن عجزَ عن القيام والرُّكُوعِ والسُّجُودِ وقَدَرَ على القعودِ يصلي فاعبد بالإيماء وجعل السُّجُودَ أخفضَ من الرُّكُوعِ، كذا في فتاوى قاضي خان ... وإذا لم يقدر على القعودِ مستوياً وقدر متكباً أو مستنداً إلى حائطٍ أو إنسانٍ يجب أن يصلي متكباً أو مستنداً، كذا في اندخيرة.

مريض لم يقدر على القراءة فصلّى بلا قراءة، جازت. شيخ إن صلى قائماً سلس بولّه أو سال جرحه أو لم يقدر على القراءة، ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء من ذلك فإنه يصلي قاعداً، مذكورة في «الزيادات».

إذا أُعْمِيَ عليه يوماً وليلة ثم أفاق قضى ما فاتّه، ولو كان أكثر من ذلك لا يقضي. رجل صلى قاعداً لما أنه حاف إن صلى قائماً ازداد مريضه جار. ومن صلى قاعداً مريضاً لا يلزمه الإعادة، ولو صلى قاعداً مقيداً يلزمه الإعادة. رجل رُغِفَ أو سال جرحه وقت الظهر مثلاً انتظر آخر الوقت، فإن لم ينقطع توضأ وصلى، فإن دخل وقت العصر ودام العذر حتى خرج الوقت فقد أخذ حكم صاحب الجرح السائل، وإن انقطع الدم أعاد الظهر؛ لأنّ حدث المستحاضة وحدّ صاحب الجرح السائل أن يمضي وقت صلاة كامل ولم ينقطع ذلك عنه.

مريض مجروح تحته ثياب نجسة إن كان لا يتسبط تحته شيء إلا ويتنجس من ساعته له أن يصلي على حابه، وكذا لو لم يتنجس الثاني إلا أنه تلحقه مشقة ويزداد مرضه. عن محمد بن مقاتل - رحمه الله تعالى - في المستحاضة يصب الدم ثوبها أنها تغسل الثوب لكل وقت صلاة، وقال محمد بن سلمة - رحمه الله تعالى -: ليس عليها ذلك؛ لأنّ أمر الثوب أيسر من أمر البدن.

إذا فاتته صلاة في مرض فقضاها في الصحّة فعل كما فعله الأصحاء، وإن قضى في المرض فوائت الصحّة قضاها كما قدر قاعداً أو مؤمناً. الآخرس إذا صلى منفرداً جار وإن كان قادراً على الاقتداء بالقاري. رجل افتتح الصلاة قائماً ثم أعى لا بأس بأن ينكئ على عصا أو على حائط ونحو ذلك.

باب الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - والقراءة في الركعات [كنها] (١)

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

فَرَضَ. لو ترك القعدة الأولى فيها لا تُفسد. ليس في القنوت دعاء موقت^(١). من لا يعرف «اللهم إنا نستعينك» يقول: «ربنا آتينا في الدنيا حسنة» [إلى آخره]^(٢)، وهو اختيار مشايخ بحارا - رحمهم الله تعالى -، أو يقول: «اللهم اغفر لنا»، ويكرر ذلك ثلاثاً، وهو اختيار [مشايخ سمرقند - رحمهم الله تعالى -، وبه أخذ]^(٣) أبو الليث - رحمه الله تعالى -، وقيل: مقدار القيام في القنوت قدر سورة «إذا السماء انشقت»

لو قُنتَ بالفارسية أو بأي لسان كان جازاً.^(٤) رجل صلى العشاء بغير وضوء سبياً ثم توضأ وصلى الوتر، ثم تذكر بعد ذلك أعاد العشاء دون الوتر. الإمام في الوتر في شهر رمضان يقنت مخافتة، هو المختار. ويقرأ المقتدي الدعاء خلفه. وذكر في «الشرح»: الإمام يجهر والمنفرد يتخير.

المسبوق بركعتين في الوتر في شهر رمضان إذا قنت مع الإمام لا يقنت [بعده]^(٥) إذا قام للقضاء.^(٦) إذا تذكر في الركوع أنه نسي القنوت الأصح أنه لا يعود. لا يصلي

(١) والأولى أن يقرأ بـ «اللهم إنا نستعينك» الخ، ويدل عليه أن المصنف رحمه الله تعالى - جعله كالأصل فيما بعده فقال: من لم يعرف «اللهم إنا نستعينك» يقول، الخ. قال في «البدائع» (٢٧٣/١): وقال بعض مشايخنا: المراد من قوله: «ليس في القنوت دعاء موقت» ما سوى قوله «اللهم إنا نستعينك»؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على هذا في القنوت، فالأولى أن يقرأه، ولو قرأ غيره جاز، ولو قرأ معه غيره كان حساً. انتهى.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) واستظهر صاحب «البحر» (٤٢/٢) أنه لا يقنت بالفارسية، حيث قال: ومن لا يحسن القنوت بالعربية أو لا يحفظه ففيه ثلاثة أقوال مختارة، قيل: يقول يا رب ثلاث مرات ثم يركع، وقيل: يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات، وقيل: اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، والظاهر أن الاختلاف في الأفضلية لا في الجواز وأن الأخير أفصح لشموله. انتهى.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٦) ولو أدرك الإمام في ركوع الثالثة كان مدركاً للقنوت فلا يقنت فيما بقى. كذا في «فتح

القدير» (٤٥٤/١)، وحاشية الطحطاوي على مراقي الملاح» (ص ٣٧٦).

على النبي عليه السلام في القنوت عند مشايخ ثحاراً - رحمه الله تعالى -^(١) وقال الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -: يصلي لو امتنع أهل قرية عن الوتر أدبهم الإمام، فإن لم يسرحروا قائلهم. إذا دخل في الوتر مع الإمام منظرعاً ثم أفسد فعليه أربع ركعات.

باب التذرع

رجل قال: «الله علي أن أصلي ركعتين بغير وضوء» لا يلزمه شيء، ولو قال: «بغير قراءة» يلزمه مع القراءة. لو نذر أن يصلي ركعة أو نصف ركعة فعليه ركعتان، ولو نذر ثلاث فعليه أربع ركعات بتسليمتين. لو قال: «الله علي أن أصلي الظهر ثماني ركعات» فليس عليه إلا الأربع، مذكورة في واقعات الثايطي. نذر أن يصلي أربع [ركعات بتسليمتين]^(٢) فصلها بتسليمة أخرى، وعلى القلب لا.

إذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام أو في [مسجد]^(٣) بيت المقدس فصلها في مكان دونه جاز، خلافاً لزفر. نذر أن يصلي ركعتين^(٤) فصلها قاعداً جاز، وعلى الدابة لا إذا قال: «الله علي أن أصلي ركعتين اليوم» فلم يصلهما قضاهما، ولو قال: «والله»^(٥) لأصلين اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر عن يمينه، ولا قضاء عليه.

إذا شرع في صلاة على ظن أنها عليه، ثم تبين أنها ليست عليه، الأولى أن يتمها،

(١) وهو اختيار مشايخنا. كما في «العتاوى الهندية» (١/١١١).

(٢) ما بين المكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

(٣) ما بين المكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ، وهو الأظهر.

(٤) كذا في ص ح، وهو الصحيح الموافق للعبارة الفقهية، وفي ط س (ركعتين قائماً)، وهي مسألة أخرى، وحكمها: يلزمه أن يصلي قائماً. كما في «اليسوط» (١/٢٠٨)، و«العتاوى الهندية» (١/١١٥).

(٥) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو الصواب.

(٦) كذا في ط س، وفي ص ح (تين)، وكلاهما صواب.

ولو أفسدها لم يُلْزَمُهُ القضاء. إذا شرع في صلاة وهو ينوي أربعاً فسَلَّمَ^(١) على رأس الركعتين لم يُلْزَمُهُ شيء. إذا شرع في صلاة خلف الأُمِّيِّ ثم تكلم لم يُلْزَمُهُ شيء. إذا طاف بالبيت سبعاً يُلْزَمُهُ ركعتان. لا تُؤَدِّي الصَّلَاةُ المُنَوَّرَةُ وركعتا الطواف بعد طلوع المعجر ولا بعد أداء العصر.

بابُ التَّطَوُّعِ وَالسُّنَنِ

لو ترك القعدة الأولى في السُّنَنِ والتَّوَاتُلِ لا تُعْسَدُ استحساناً. الْمُتَهَجِّدُ بالليل إن شاء جهر قليلاً، وهو أفضل، وإن شاء حافت. رجلٌ صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً، أو قرأ في الأخيرتين لا غير فعلية قضاء ركعتين لا غير، ولو قرأ في إحدى أوليين لا غير [فعلية قضاء ركعتين لا غير]^(٢) عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعلى قول الشيخ الإمام الإسبيخاني - رحمه الله تعالى - يُلْزَمُهُ أربع. وعلى قول الشيخ السرخسي، والشيخ الإمام حُسام الدين ركعتان. ولو قرأ في إحدى الأخيرين لا غير فالأخريان يكون^(٣) صلاة عند حُسام الدين، خلافاً لما ذكره القاضي الإمام الإسبيخاني رحمه الله تعالى.

سنة الفجر لا تجوز قاعداً إلا بعذر [لأنها واجبة]^(٤) كصلاة الجنائز وصلاة العيد وركعتي الطواف^(٥). ولو فاتت وحدها لا تقضى، ولو فاتت مع الفريضة تقضى إلى وقت الزوال فحسب. رجلٌ انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر إن علم أنه لو صلى السنة

(١) كذا في ص ح، وفي ط س (فلم يقعد)، وهي مسألة أخرى، وحكمهما سواء.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) كذا في ط س، و في ص خ (لا يكون).

(٤) بل سنة مؤكدة أكد السنن في المختار، كما في عامة كتب الفقه.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

يدرك ركعة من الفجر^(١)، فإنه يصلي السنة عند باب المسجد، إن كان ثمة موضع أعد لذلك، وفي المسجد الصَّيْفِيُّ إن كان الإمام في الشُّنُويِّ، وإن كان الصَّيْفِيُّ والشُّنُويُّ واحداً يقف في ناحية من الصفوف عند سارية من سوارى المسجد، فيصليها ثم يدخل مع الإمام. وفي الظهر [يدخل مع الإمام وإن لم يحف فوات شيء من الظهر. الأفضل أن يودي]^(٢) التَّطَوُّعَ والسُّنَنَ في بيته.

السُّنَّةُ تَأْدَى بِمَطْلَقِ النِّيَّةِ، هو المختار. من صلى الفرائض وحده الأصح أنه يأتي بالسُّنَنِ، ويسأل الله تعالى إن لم يأت بها. المسافر يأتي بالسُّنَنِ ولا يتركها إلا بعذر. به أفتى شمس الأئمة السرخسي. إذا دخل المسجد فإن شاء صلى السنة ثم يجلس وإن شاء جلس ثم قام وصلى السنة. إذا دخل في صلاة الظهر مع الإمام قبل السنة فعذ الفراع يصلي الأربع ثم الركعتين عند أبي يوسف، وعند محمد يصلي ركعتين ثم أربعاً، كذا ذكر في «كتاب الحصر»، وذكر حُسام الدين الخلاف على العكس.^(٣) سنة العتمة أربع ركعات أفضل عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - الأربع قبل العصر [سنة]^(٤) غير مؤكدة.

(١) بل إن علم أنه يدرك الإمام في التشهد يصلي السنة، قال الشرنبلالي في «حاشية الدرر على الدرر» (١٢٢/١): «قلت: الذي تحرر عندي أنه يأتي بالسنة إذا كان يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يتقيد بإدراك ركعة». ومثله في حاشية الطحطاوي على «مراقي الفلاح» (ص ٤٥٢). وانظر: «البحر الرائق» (٧٣/٢).

(٢) ما بين المكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

(٣) والمختار تقدم الركعتين على الأربع. قال في «فتح القدير» (٤١٥/١): «والأولى تقدم الركعتين، لأن الأربع فأتت عن الموضع المستوي فلا تفوت الركعتان أيضاً عن موضعهما قصداً بلا ضرورة». ومثله في «البحر الرائق» (٧٥/٢).

(٤) ما بين المكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص ح.

باب التراويح

التراويح سنة [مؤكد^(١)]. وهي خمس ترويعات، كل ترويع أربع ركعات تسليمين. لو ترك أهل بلدة التراويح قاتلهم الإمام على ذلك. لو صلاها رجل في البيت وحده والناس يصلونها في المسجد كان تاركاً للسنة ولم يكن مسيئاً.^(٢) ولو ترك الناس إقامتها في المسجد، وصلى كل واحد في البيت فقد أساءوا. لو صلى قوم في البيت والآخرون يصلون في المسجد كان المتخلفون محصين نوع فضيلة وتاركين نوع فضيلة. يقرأ الإمام في كل ركعة عشر آيات ونحوها. ينتظر الإمام بين كل ترويعتين^(٣) قدر ما يصلي فيه أربع ركعات، فإذا أتمها ينتظر قدر ترويع ثم يوتر إلا أن يعلم أنه ينقل على القوم. الاستراحة على رأس خمس تسليمات مكروهة. الاحتياط أن ينوي التراويح أو السنة أو قيام الليل. ولو نوى التطوع جاز عند أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى.

إذا صلى التراويح مع الإمام، ولم يُحدّد لكل شفيع نية جاز، لأن الانتظار لتكبير الإمام نية. التراويح قاعدة بغير عدد حائر^(٤). لو صلى الإمام قاعدة والقوم قائمين^(٥) جاز. لو صلى ترويعاً بتسليمية وقد فعد في الثانية قدر التشهد يُجزئيه عن تسليمين، ولو لم يفعد على رأس الثانية لا يُجزئيه إلا عن تسليمية. لو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة وفعد في مواضع القعود أجزأته.

وقت التراويح ما بين العشاء إلى طلوع الفجر. لو صلاها قبل العشاء لا يجوز، وهو المختار. لو صلاها بعد العشاء قبل الوتر جاز. التراويح إذا فاتت عن وقتها لا تقصي، ونو قضاها منفرداً كان نفلاً مستحباً^(٦). إذا شكوا أقم صلوا تسع تسليمات أو عشر

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، ولثبت من ص، وهو الصواب.

(٢) وقد اختلطت العارة في هذا المقام في ص.

(٣) في جميع النسخ (بين كل ترويعية)، والصواب ما أثبتناه.

(٤) لكن لا يستحب، وإذا صلى قاعدة يكون ثوابه على النصف من صلاة اتمام.

(٥) وقع في ص ط س خ (قائماً)، والصواب ما أثبتناه.

(٦) كذا في ط ص، وهو الأصح الموافق ل عبارات الفقهاء، وفي س ح (معملاً مستحباً).

تسليماتٍ صلُّوا تسليمةً أخرى فرادى فرادى احتياطاً. إذا صلُّوا تسليمةً بإمامٍ وصلُّوا تسليمةً بإمامٍ آخر لا يُستحبُّ. ولو صلى كلُّ تروعةٍ بإمامٍ لا بأس.
الأفضلُ استيعابُ أكثرِ الليل بالصلاة، وقيامها في آخر الليل لا يكره، هو الصحيح.
إذا اقتدى في التسليمة الأولى بمن يصلي الخامسة أو العاشرة مثلاً جاز. لو صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي مكتوبةً أو وترًا [أو]^(١) نافلةً غيرَ التراويح لا يجوز. إمامٌ يصلي التراويح في المسجد، في كلِّ مسجدٍ على الكمال لا يجوز، بخلاف ما إذا اقتدى بغيره في المسجد الثاني.

قومٌ صلُّوا التراويحَ ثمَّ أرادوا أن يصلُّوا بعد ذلك فرادى فرادى جاز، [وكذا]^(٢) إذا فاته بعضُ التراويح فأوتر مع الإمام، ثم صلى باقي التراويح وحده جاز. الإمام إذا فرغ من التشهد [في التراويح إن علم أن الزيادة على قدر التشهد]^(٣) لا يثقل عليهم يأتي بالدعوات، وإن عَلِمَ أنه يثقلُ عليهم لا يزيد.

وإذا كَبَّرَ يأتي بالشاء في كلِّ تكبيرة. ويكره الإسراعُ في القراءة، وفي أداء الأركان. الإمام إذا لم يكن حافظاً للقرآن اختار بعضهم أن يقرأ سورة الإخلاص في كلِّ ركعة، وقيل: الأولى أن يقرأ في كلِّ ركعة سورة من القصار.

إذا شرع في شَفَعِ التراويح ثم أفسدها ثم أدَّأها لا شيء عليه. إذا ختم القرآن في التراويح، وفرغ من الموعودتين في الركعة الأولى يركع، ثم يقرأ في الثانية بعد الفاتحة شيئاً من سورة البقرة.^(٤) المقتدي في التراويح أو غيرها إذا نام كما قعد للتشهد فإذا سلم الإمام اتبه وسلم معه لم يجز.^(٥)

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

(٤) ويندب أن يقرأ إلى قوله تعالى (أولئك هم الفلاحون).

(٥) ووجهه أن التشهد واجبٌ ولم يقرأه المقتدي بعد، قال في «المبسوط» (٢/٢٩٣)، باب نوادر =

باب زَلَّةِ الْقَارِي

إذا قرأ في الاستفتاح «لا إله إلا خيرك» بالخاء لا تفسد. إذا أراد قراءة فاتحة فقال: «أل» فانقطع النفس فقال: «حمْدُ اللهِ» لا تفسد، والأولى أن يتدبّر ويقول: الحمد لله. إذا قرأ «بسم الله» بالثاء، أو الشين، ولا يطاوع لسأته غير ذلك، فإن كان لا يجد آيات ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاحته، دون من حلقه، وإن أمكنه أن يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ إلا فاتحة الكتاب فإنه لا بُد من قراءتها. وإن كان يقرأ «نستعين» بالثاء، أو بالشين ونحو ذلك تجوز، ولا يقتل به أحد.

لو قرأ «إياك نعبد» بكسر الباء لا تفسد، وبالتصنيف تفسد.^(١) لو قرأ «اهدنا الصراط» بالسين لا تفسد. ولو قرأ مكان الطاء التاء قيل: لا تفسد. ولو وصل كاف «إياك» بنون [«نعبد»، أو بنون]^(٢) «نستعين» لا تفسد. وكذلك لو وصل باء «المغضوب» بعين «عليهم»، وكذلك لو ترك التشديد أو المد ولم يتغير المعنى أو تغير لا تفسد.^(٣) ولو قرأ «ولا

- الصلاة): ولو نام المقتدي فلم يشهد حتى سلم الإمام فإنه لا يصير خارجاً بسلام الإمام ههنا، ولكن ينبغي له أن يشهد ثم يسلم؛ لأنه قد بقي عليه واجب من واجبات الصلاة، وإنما يصير خارجاً بسلام الإمام إذا لم يبق عليه شيء من واجبات الصلاة، فأما مع بقاء شيء من أعمال الصلاة عليه فلا يصير خارجاً بسلام الإمام. انتهى.

(١) ومقتضى ما سيذكره المصنف - رحمه الله تعالى - عدم الفساد، فاعمل.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) أي في قول المتأخرين على القول المفق به، وكذا في «الهندية» (٨١/١) حيث قال: (ومس ترك التشديد والمد في موضعهما) لو ترك التشديد في قوله: «إياك نعبد وإياك نستعين» أو قرأ «الحمد لله رب العالمين» وأسقط التشديد على الباء المختار أنها لا تفسد، وكذا في جميع المواضع، وإن كان قول عامة المشايخ أنها تفسد. وأما ترك المد إن كان لا يتغير المعنى بأن قرأ «أولئك» بلام مد و «إنا أعطيأك» بدون المد لا تفسد، وإن كان يتغير بأن قرأ «سواء عليهم» بترك المد، وكذا في قوله: «دعاء ونداء» لتختار أنها لا تفسد كما في ترك التشديد. هكذا في الخلاصة. وإن شدد في «مس أعلم من كذب على الله» قال بعضهم: لا تفسد، وعليه الفتوى. وكذا في العتابة. انتهى.

الصَّالِينَ» بالذال، أو الظاء عند عامة المشايخ - رحمهم الله تعالى - تفسد، وقال محمد بن سلمة - رحمه الله تعالى - لا؛ نعوذ بالوحي؛ ولأن الدَّالَّين من الذَّلِّ والظَّالِّين من ظُلِّ يَظْلُ.

الألنغ لو قرأ «رب» باللام، قيل: لا تفسد صلاته، ولا يقتدي به غيره. لو قرأ موسى بن مريم، أو عيسى بن عمران، قال حُسام الدين - رحمه الله تعالى -: الأصحُّ أنه لا تفسد؛ دفعا للخرج. لو قرأ «تَحْسِبُهَا جَمِدةً» بالخاء لا تفسد، كذا لو قرأ «هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا» بالسين، كذا لو قرأ «هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ» بالتاء. ولو قرأ «الْيَسْرَى» مكان «العُسْرَى» قيل: يُجْعَلُ عفوًا للضرورة.

لو قرأ «إِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ» برفع الميم ونُصِبَ الباء، قال حُسام الدين - رحمه الله تعالى -: الأشبه أن لا تفسد؛ لأنه لو وجب الصواب في الإعراب وقع الناس في الخرج^(١). لو قرأ «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي سَاتِنٍ وَنَهْرٍ» [محلُّ «جنات»]^(٢)، قيل: لا تفسد. لو قرأ «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا نَعَمْ» مكان «بلى» تفسد. إذا قرأ «لَا إِلَهَ» ووقف، ثم قال: «إِلَّا هُوَ»، أو قرأ «وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَوَقَفَ، ثُمَّ قرأ «عَزِيزِينَ اللَّهُ» قيل: تفسد، به أخذ شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى -، وقال القاضي الإمام أبو البشر وحُسام الدين - رحمهما الله تعالى -: لا، وعليه الفتوى.

(١) وعليه الفتوى، كما في «الهندية» (٨١/١): إذا لحن في الإعراب لحنا لا يغير المعنى بأن قرأ «لا ترفعوا أصواتكم» برفع التاء لا تفسد صلاته بالإجماع، وإن غير المعنى تغييراً فاحشاً بأن قرأ «وعصى آدمُ ربه» بنصب الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك مما لو تعمد به يُكْفَرُ، إذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين، واختلف المتأخرون: قال محمد بن مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البلخي والفقهاء أبو جعفر اهـدوني وأبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام الزاهد وشمس الأئمة الحلواني: لا تفسد صلاته. وما قاله المتقدمون أحوط؛ لأنه لو تعمد يكون كفراً وما يكون كفراً لا يكون من القرآن، وما قاله المتأخرون أوسع؛ لأن الناس لا يميزون بين إعراب وإعراب. كذا في تنويع قاضي خان [١٣٩/١] وهو الأشبه. كذا في المحيط وبه يفتي. انتهى.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، ولثبت من ط س.

ولو قرأ «الحائق البارئ المصور» بنصب الواو ذكر في «الملقط» أنه لا تفسد، وعن أبي الفضل الكرماني - رحمه الله تعالى - أنه أفنى بالفساد^(١). إذا قرأ «رحلة الشتاء والصيف» بالسین تفسد. [لو قرأ «إذا جاء نصر الله» بالسين، قال حسام الدين - رحمه الله تعالى -: تفسد]^(٢)، وقيل: لا تفسد. لو قرأ «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» بالسين، قيل: تفسد، وقيل: لا تفسد؛ لأن السالحين يصلح جمعاً للسالح بمعنى حامل السلاح.

إذا قرأ «كل هو الله أحد» ولم تكن بلسانه علة، تفسد، ولو قرأ «قل هو الله أحد» بالتاء تفسد. ولو قرأ «والليل إذا يعشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكور والأنثى» بطرح الواو تفسد. ولو قرأ «الحمد لله» بالهاء، أو الخاء، أو «الرحمن الرحيم» بالهاء أو الخاء، فإن كان يجتهد مدة عمره ولا يطاوع لسانه غير ذلك جار، وإن ترك جهده في زمان دون زمان لم يحز.

إذا قرأ «التحيات» بالدال أو الطاء، قيل: لا تفسد. لو قرأ «إياب» مكان «أواب»، أو «إياه» مكان «أواه» أو «التيايين» مكان «التوايين» لا تفسد. إذا قرأ مكان «الحكيم»، «العليم» لا تفسد.

إذا جرى على لسانه حرف مكان حرف يوحّد مثله في القرآن، لكنه يخالف في المعنى تفسد عندهما، خلافاً لأبي يوسف؛ لأنهما يعتبران المعنى، وأبو يوسف - رحمه الله تعالى - يعتبر النظم، والمتأخرون بعضهم أفتوا بقولهما، وبعضهم بقول أبي يوسف. إذا قال في الصلاة «الله أكبر» وهو يريد أكبر، وليس يميز بينهما، ولا يريد المخالفة، قيل: لا تفسد، وقال أكثرهم: تفسد.

(١) والمتوى على أنها لا تفسد، قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: «والمصور» بفتح الواو إلا إذا نصب الرء أو وقف عليها، وفي النوازل لا تفسد في الكل، وبه يفتي. (رد لمحتار ١/٢٣١).

(٢) ما بين المكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

يُكْرَهُ الانتقالُ من سورةٍ إلى سورةٍ. إذا قرأ في الركعة الأولى سورةً وفي الثانية سورةً أخرى فوقَ تلك السورة، أو فعل ذلك في ركعةٍ واحدةٍ يُكْرَهُ. إذا قرأ في الأولى من التطوعاتِ الْمُعَوَّدَتِينَ، وفي الأخرتين ثَبَتَ بَدَأَ أو سورةَ الإخلاصِ لا يُكْرَهُ.

قيل: قرأ في الجامع السَّمَرَقَنْدِيَّ «والسَّماء ذات الصَّدع والأرض ذات الرُّجع» فألقى القاضي الحسن بن محمد المائِرِيّ - رحمه الله تعالى - : لا تفسد، وقال شمس الأئمة الحلَوَائِيّ - رحمه الله تعالى - : تفسد.

باب صلاة الكسوف

صلاة الكُسُوف ركعتان. تُسْتَحَبُّ فيها ثلاثة أشياء: الوقت، والسلطان^(١) أو من له إقامة الجمعة والعِيدين، والمكان وهو مُصَلَّى العِيدِ والمسجدُ الجامعُ، ولو صلوا في موضع آخرَ جازت. ولو صلوا وُحْدَانًا في منازلهم جاز. ولو اجتمعوا من غير أن يصلُّوا أجزأهم، والصلاة أفضل. ويكره أن يجتمعوا^(٢) في ناحية. وليس فيها أذانٌ ولا إقامةٌ ولا حطبةٌ. ويُخَافَتُ فيها بالقراءة، وإن شاء الإمام أطلال القراءة وإن شاء قصرها. إذا فرغوا من الصلاة دَعَوْا الله وتضرَّعوا إلى أن تنجلي الشمس.

وفي كُسُوفِ الْقَمَرِ لا يصلون بجماعة، بل فرادى فرادى، كذا إذا اشتدت الأهوال والأفراعُ كالريِّح^(٣) إذا اشتدت، والسَّماءُ إذا أدامت مطراً أو ثلجاً، أو احمرت، والنهارُ إذا أظلم، وسائرُ المخوفات. وكذا إذا غَمَّ المرضُ.

(١) هذا إذا كانت الإمارة للمسلمين، أما في زماننا هذا فالسلطان ليس بشرط، بل يصلي بالناس إمام حثيم. انظر: «الفتاوى الهندية» (١/١٥٣)، «المحيط البرهاني» (٣/١٨).

(٢) في جميع النسخ (بجمع)، والأظهر ما أثبتناه.

(٣) كذا في ط س، وهو الصواب، وفي ص خ (كالريِّح والبرق إذا اشتدت).

باب الاستسقاء

ليس في الاستسقاء صلاة ولا دعاء موقت ولا خطبة، ولكنه دعاء واستغفار،^(١) وإن صلوا فيه وحدانا فلا بأس. وليس فيه تقليب الرداء، [وعند محمد - رحمه الله تعالى - فيه تقليب الرداء،]^(٢) وهو أن يجعل الإمام دون القوم أسفل رداءه أعلاه وأعلاه أسفله. ولا يُخرج فيه منبر. وإن رفع يديه للدعاء جار،^(٣) وإن لم يفعل وأشار بأصبعه فحسن. وإن لم يخرج الإمام وأمر الناس بالخروج، أو خرجوا بغير إذنه جار. ولا يخرج أهل الذمة للاستسقاء. خلافاً لما لك رحمه الله تعالى.

قال - رضي الله عنه -: ويستقبل الإمام في الدعاء القبلة ويقعد الناس على مراتبهم مستقبلي القبلة.

(١) هذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ومعناه: لا صلاة فيه بجماعة. يدل على ذلك أن أبا يوسف حين سأل الإمام عن الصلاة في الاستسقاء أجابه بقوله: «أما صلاة بجماعة فلا، وإن صلوا وحدانا فلا بأس به». انظر: «بدائع الصنائع» (٢٨٢/١)، و«تبيين الحقائق» (٢٣٠/١).

ثم قالوا: أراد الإمام بقوله: «بلا جماعة» أي مسنونة، فالجماعة جائزة غير مكروهة، وإنما لم يقل الإمام بسنية الجماعة لاختلاف الأحاديث فيه. وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: أن المراد بعدم سنيته التدب والاستحباب؛ لقوله في «الهداية» (١٧٦/١): «قلنا: فعله مرة وتركه مرة فلم يكن سنة». انظر: «رد المحتار» (١٨٤/١). هذا تقرير مذهب أبي حنيفة، وقالوا: يصلي الإمام بالناس ركعتين؛ لما روى أصحاب السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلاة العيد. انظر: «الهداية» (١٧٦/١)، و«بدائع الصنائع» (٢٨٢/١). ويقولهما عمل السلف.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ. وهو قول أبي يوسف، كما في «البحر الرائق» (١٦٨/٢)، و«بدائع الصنائع» (٢٨٤/١). وفي «التبيين» (٢٣٠/١) لأبي يوسف روايتان.

(٣) بل يستحب؛ للأحاديث الصحيحة الواردة فيه.

باب مسائل متفرقة

لو صلوا في خوف الكعبة واقتدوا بإمام واختلعت وجوههم جاز وإن كانت وجوههم إلى وجه الإمام أو ظهورهم إلى ظهره، ومن كانت قعاه إلى وجه الإمام لا تخور صلاته. ولو صلوا في المسجد احرام جماعة استداروا حول الكعبة. ومن صلى إلى الجانب الذي يصلي الإمام يجب أن لا يكون متقدماً على الإمام، وإن كان في جهة أخرى جاز وإن كان أقرب إلى البيت من الإمام.

إذا خاف المصلي أن يسقط أعمى أو صبي من سطح، أو تُحرقه نار، أو يُغرقه ماء عليه قطع الصلاة. ولو سُرِق منه ما يساوي درهماً له قطع الصلاة. المسافر إذا خاف السراق أو قطع الطريق له أن يؤخر الوقتية. القابلة إذا خافت أن يموت الولد إن اشتغلت بالصلاة لا بأس بأن تؤخر الصلاة.

رجل يصلي فدعاه أحد أبويه فإنه لا يجيبه إلا أن يستعيث منه بشيء. رجل افتتح الصلاة يريد بها وجه الله تعالى، ثم دخل في قلبه الرياء فعلى ما استفتح. رجل افتتح الظهر وصلى منها ركعة، ثم افتتح تطوعاً فقد نقض الظهر، ولو نوى الظهر وكبر من غير أن يتكلم بعد ما صلى من الظهر ركعة، فهي هي، ويجزى بتلك الركعة. رجل توضأ وصلى الظهر جاز، والقبول لا يُدرى، هو المختار. وقول بعض الزهاد: من ليس قلبه في الصلاة [مع الله]^(١) لا قيمة لصلاته، ليس بشيء.

إذا صلى بغير طهارة عمدًا، قيل: يُكفر، وقيل: إنما يُكفر إذا فعل ذلك استحضافاً أو على اعتقاد الحقيقة. الصلاة بنية^(٢) الخصوم ينبغي أن لا يفعل. إمامة النبي عليه السلام لبنة المعراج لأرواح الأنبياء عليهم السلام كانت في النافلة.

رجل يمر في المسجد ويتعده طريقاً إن كان بعذر يحوز، ثم إذا جاز بصبي تحية

(١) ما بين المكومين سقط من ط، والمثبت من س، وفي ص خ (مع الصلاة).

(٢) كذا في س خ، وهو الأظهر كما في الهدية (١٠٩/١)، وفي ط ص (بيت).

المسجد ركعتين [أولاً ثم يجلس، أو يجلس أولاً ثم يصلي]^(١) في كل يوم مرة، لا في كل مرة ركعتين. القاضي إذا دخل المسجد للقضاء، فإن شاء صلى ركعتين نحية المسجد أولاً ثم يجلس، أو يجلس أولاً ثم يصلي.

إذا بلغ الصبي عشر سنين ضرب لأجل الصلاة باليد دون الخشب، ولا يجاوز الثلاث. يكره الصلاة في الطريق. سحنة الشكر مكروهة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -^(٢)، [خلافاً لهما. إذا صلى في بيت رجل بغير إذنه لا بأس]^(٣) وإن استأذنه كان أحسن.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من هـ س.

(٢) أي إذا اعتقدها مرة أو واجبة. والمتوى على أنها لا تكره، بل يثاب عليها. قال الطحاوي في «حاشيته على مراقي العلاح» (ص ٥٠): قوله: [سحنة الشكر] (قربة يثاب عليها) وعليه الفتوى، وفي الدر وبه يعني، وفي ابن أمير حاج وهو الظاهر، وكيف لا وقد جاء فيها عمر ما حديث أحمد وفي الدر: وسحنة الشكر مستحبة به يعني، لكنها تكره بعد الصلاة؛ لأن الجهلة يعتقدون أنها سنة أو واجبة، وكل مباح يؤدي إليه فهو مكروه. لهـ. وينظر: «الدر المختار» (٢/١١٩)، و«المعناوي الهندية» (١/١٣٦).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

كتاب الجنائز

أوابه حمسة: في الغسل، في التكفين، في حمل الجنازة^(١)، في الصلاة على الجنازة، في الدفن.

باب الغسل

من قُرب موته يُوجَّه إلى القبلة، واختار البخاريون من الأئمة الاستلقاء؛ لأنه أيسر لخروج النفس والروح، وعلى إخوانه أن يلقنوه كلمة الشهادة، ولا يقال له: قل؛ لئلا يضجر عنه. إذا وُجد أكثر البدن غُسل، وإن وُجد النصف لا. المعتدة تغسل زوجها، والزوج لا يغسل الزوجة. أم الولد لا تغسل مولاها، [بخلاف الزوجة]^(٢).

صبي مثله لا يُجامع ولا يشتهي لا بأس أن تغسله النساء، وكذلك الصبية إذا كانت بهذه الحالة حل للرجال غسلها. إذا ماتت امرأة في سفر وليست هناك امرأة فإها تُنيم، وكذلك إذا مات الرجل بين النساء، ثم إذا لم يكن الرجل ذا رحم محرم منها فإنه يُنمها بخرق، ويمسح بصره عن ذراعيها.

ميت وُجد في الماء لا يد من غسله. ولو حرك في الماء بنية الغسل جاز. الخشي المشكل لا يغسل، بل يُنم. من وُجد قتيلاً في المصر غُسل إلا أن يعلم أنه قتل بحديدة ظلعاً. الجنب إذا استشهد أو الحائض أو النفساء أو الصبي فإنه يغسل، كذا المقتول بالثقل. ومن قتله أهل البغي، أو أهل الحرب، أو قطاع الطريق، فبأي شيء قتلوه لا يغسل.^(٣) إذا

(١) الجنازة بالكسر: الإسان الميت، وبالفتح: السرير أو عكسه، أي بالكسر: السرير وبالفتح: الميت، أو بالكسر: السرير مع الميت أو الميت بسريره. وقال الفارسي: لا يُسمى جنازة حتى يكون عليه ميت وإلا فهو سرير أو نعش. (تاج العروس، ومثله في لسان العرب)

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) وبهذا ظهر حكم ما يقع كثيراً في هذه البلاد أن الرجل يُقتل على أيدي السارقين أو قطاع

وُحِدَ فِي الْمَرْكَةِ مَيِّتٌ وَقَدْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ أَنْفِهِ أَوْ ذَكَرِهِ أَوْ دُبُرِهِ غُسْلٌ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ أُدْبِرَ لَا.

الْمَجْرُوحُ إِذَا ارْتَثَ ثُمَّ مَاتَ غُسْلٌ. وَالْارْتِثَاتُ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يُوصِيَ بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا أَوْ آوَاهُ فُسْطَاطٌ أَوْ خِيْمَةٌ وَهُوَ حَيٌّ، أَوْ عَاشَ يَوْمًا أَوْ (١) لَيْلَةً بَعْدَ الْجِرَاحَةِ. (٢) لَوْ سَالَ مِنَ الْمَيِّتِ بَعْدَ الْغُسْلِ شَيْءٌ فَإِنَّهُ لَا يُعَادُ غُسْلُهُ.

وَمَنْ قُتِلَ قِصَاصًا غُسْلٌ. قَاطِعُ الطَّرِيقِ إِذَا قُتِلَ غُسْلٌ. الْكَافِرُ إِذَا مَاتَ غُسْلٌ، لَكِنْ [يُغْسَلُ] (٣) كَمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ النَّجَسُ. مَنْ وُلِدَ مَيِّتًا لَمْ يُغْسَلْ، نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «الْمُخْتَصَرِ»، وَذُكِرَ فِي الْفَتَاوَى أَنَّهُ يُغْسَلُ. (٤)

باب التكفين

رَجُلٌ مَاتَ وَلَمْ يَتْرَكْ شَيْئًا يَفْتَرِضُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يُكْفَنُوهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ سَأَلُوا النَّاسَ لِيُكْفَنُوهُ. إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَرْأَةِ الْكَفْنُ. وَلَوْ مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ فَقِيرَةٌ فَكَفَّنَهَا عَلَى الزَّوْجِ. أَدَّى مَا يُكْفَنُ الرَّجُلُ فِيهِ ثَوْبَانِ: إِزَارٌ وَرِدَاءٌ. وَالسَّهْمُ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ: قَمِيصٍ، وَإِزَارٍ، وَرِدَاءٍ، وَالْمُرَادُ بِالرِّدَاءِ اللَّمَّافَةُ. وَفِي حَالَةِ الصَّرُورَةِ يُكْفَنُ

= الطَّرِيقُ طَلَمًا أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ؛ لِأَنَّهُ شَهِيدٌ حَقِيقِيٌّ فِي حَقِّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَلِلتَّمْصِيلِ رَاجِعٌ «فَتَاوَى دَارِ الْعُلُومِ زَكْرِيَّا» (٢/٦٧٨).

(١) فِي ص (و)، وَمَا أُثْبِتَ مِنْ ط س ح، وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا فِي «بَدَائِعِ الصَّانِعِ» (١/٣٢١) حَيْثُ قَالَ: «أَوْ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، وَبَقِيَ عَلَى مَكَانِهِ ذَلِكَ حَيًّا يَوْمًا كَابِلًا، أَوْ لَيْلَةً كَامِثَةً، وَهُوَ بِعَقْلٍ فَهُوَ مُرْتَثٌ»

(٢) وَهَذَا كُلُّهُ ارْتِثَاتٌ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْمَرْكَةِ، أَمَا فِي الْمَرْكَةِ فَلَيْسَ بِارْتِثَاتٍ. كَذَا فِي «دَرْدِ الْمُخْتَارِ» (٢/٢٥٢).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط س. (٤) وَهُوَ الْمُخْتَارُ. وَإِنْ وَلِدَ ثُمَّ مَاتَ، إِنْ اسْتَهْلَ يُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ غُسْلٌ وَسَمِيُّ، سِوَاهُ تَمَّ خَلْقُهُ أَمْ لَمْ يَتِمَّ فِي الْمُخْتَارِ. وَتَمَامُهُ فِي «دَرْدِ الْمُخْتَارِ» (١/٢٢٨)، وَ«مَتْنِ الْقَدِيرِ» (٢/٩٢)، وَ«مِرْقَاتِي الْعِلَاحِ» (ص ٢١٧).

فيما يوجد. السنة أن تُكفَّن المرأة في خمسة أثواب: [إزار، وقميص، وحمار، ولعاف، وخرقة تُربطُ بها فوق ثدييها.]^(١) وكفَّن الكفاية لها ثلاثة أثواب: [إزار، ولعاف، وحمار. وفي حالة الضرورة تُكفَّن فيما يوجد.]^(٢)

السَّقَطُ يُلَفُّ في خِرْقَةٍ. الكافر لا يراعى له شرائطُ الكفن، بل يُلَفُّ في خِرْقَةٍ. الشهيد لا يُكفَّن كَفَنًا حديدًا، بل يُدفن في ثيابه ويُسرَّع عنه العرو والحشو والقبسوة والسلاح. وإن أحبوا أن يزيدوا شيئاً حتى يبلغ السنة فعلوا.

إذا بُشِّئ الميت وهو طرِيٌّ، كُفِّنَ ثانياً من غير اعتبار الثلاث. الاكتفاء بكفن الكفاية عند قلة المال وكثرة الورثة حسن.

الوارث لو كُفِّنَ الميت بكفن الجبل لا يكون متبرعاً، وله الرجوع، وكُفِّنَ الجبل ما يلبسه في الغالب، قاله الفقيه أبو جعفر الهنديّ - رحمه الله تعالى - وقال نصير بن يحيى - رحمه الله تعالى - : ما يلبسه إذا خرج للعبد.^(٣) إذا كُفِّنَ أجنبي ميتاً فافترسه الأسد عاد الكفن إلى ملك المُكفَّن لا إلى ملك الوارث.

باب حمل الجنازة

يُسْرَعُ بالجنازة وذلك دون الحبيب. المشي خلف الجنازة أفضل إلا لضرورة. لا بأس بالركوب في الجنازة، والمشي أفضل. لا بأس بالقعود إذا وُضِعَتِ الجنازة. ويُكره القعود قبله. ويُكره التباح والصوت خلف الجنازة وفي منزل الميت. رفع الصوت بالذكر، وقراءة القرآن، وقولهم «كل حي يموت»، ونحو ذلك خلف الجنازة بدعة. لا بأس بالكاء على الميت^(٤)، والصبر أفضل.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو الصواب.

(٣) وحرم به في رد المختار (٢٠٢/٢)، والبحر الرائق (٤٥٣/٨).

(٤) يعني إذا لم يقل بسانه ما دلّ على سخطه بقضاء الله.

يكره النداء في الأسواق أن فلاناً قد مات،^(١) ولا بأس بأن يُعْمَلُ بعضهم بعضاً يُؤَدُّوا حقَّه بالصلاة عليه. لا بأس بأن يُحْمَلَ الرُّضِيعُ والغُلَيْمُ في طَبَقٍ، أو سَقَطَ يتداولونه. إذا كانت مع الجِنَازَةِ نَائِحَةٌ أو صَائِحَةٌ رُجِرَتْ عنه، فإن لم تنسَجر لا بأس للرجل أن يمشي مع الجِنَازَةِ.

السُّة أن تُحْمَلَ الجِنَازَةُ بحوائِهَا الأربعة وَيُدْأُ بِمِمْبِ المِيتِ، ويمشي الميت على يسار الجِنَازَةِ. لا يقوم لجِنَازَةٍ إلا من يريد حملها. تُوضَعُ جِنَازَةُ الرجلِ قُدَّامَ الإمامِ، والصَّيِّ بعدها، ثم الخُشْيُ، ثم المرأةُ، ثم الصَّبيَّةُ المُراهِقَةُ، ثم الرُّضِيعَةُ، وينوي عليهم بالصلاة.

باب الصلاة على الجِنَازَةِ

نية صلاة الجِنَازَةِ أن يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي نَوَيْتُ أَنْ أَصَلِّيَ لَكَ، وأدعو بهذا أَلَمِيت. إذا صَلَّى على صَيٍّ، أو امرأةٍ، أو عَبْدٍ، أو أمةٍ جازت، ولو صَلَّى عليه صَيٌّ لا^(٢). الصلاة

(١) والأصح أنه لا بأس به، واستحسنه المتأخرون؛ لأن المقصود بالإعلام الحثُّ على الطاعة، وفيه تكثير المصلين والمستمعين له، والنداء الخاص لا يكره فكذا النداء العام. انظر: «العاية على هامش فتح القدير» (٩٠/٢)، و«المحيط الرهاني» (١٠٣/٢-١٠٤)، و«الفتاوى الهندية» (١٥٧/١). و«حاشية الشلبي على تبيين الحقائق» (٢٣٥/١)، و«الاحتيار لتعليل المختار» (١١٩/١).

(٢) ورجح العلامة ابن عابدين - رحمه الله تعالى - بعد أن أعطى المقام حقَّه من التحقيق، فقال فيه بنفسه: «فاغتنم هذا التحرير فإنك لا تظفر به في غير هذا الكتاب» أن الصيَّ إذا صلى على جنازة سقطت عن الباقي، وذكر بطائر كثيرة لسقوط الواجب بفعل الصي، منها:

١- إذا سلَّم على قوم فرد صيَّ جواب السلام يسقط عن الباقي. ٢- حوار أذان الصي مُرهق بلا كراهة مع أن الأذان سنة مؤكدة فريضة من الواجب. ٣- إذا خطب صيَّ وصي بالناس ماله حار. ٤- نخل ذبيحة الصي إذا كان يعقل الدبَّح والتسمية مع أنها مأمور بها. ٥- إذا غسل الميت حار أي سقط به الوجوب. ٦- لو أقر بالشهادتين يقع فرضاً.

فقطراً إلى هذه النظائر سقوط الوجوب بصلاته على الميت أولى؛ لأنه دعاء، بل دعاء أقرب حاجة من المكلمين. انظر: «رد المختار» (٥٧٧-٥٧٨)، و(٢٠٨/٢)، و«جامع أحكام الصغرة» على هامش «جامع المصولين» (١٦/١)، و(١٤٩/١)، ط: اسلامي كتب حابه، كراتشي. =

على الجبازة فرض كفاية؛ فإذا قام بها العصف سقطت عن الباقي. الباغي إذا قُتل حالة الحرب لا يُصلى عليه، وإن قُتل بعد ما وصعت الحرب أو رآها أي أسلحتها غُسل^(١)، وذكر في موضع آخر مطلقاً أنه لا يُغسل. حكم من قُتل في جُحك^(٢) تثار كحكم الساعي. إذا قتل نفسه جرحاً أو صلأ يصلى عليه. إذا خرج أكثر الولد [حيّاً]^(٣)، ثم مات يصلى عليه. ميتٌ وجد في دار الحرب في كيسة وعليه سيماء المسلمين يصلى عليه. ولو وجد في دار الإسلام ميتٌ غير مختون وعليه زئار مشدود لم يصل عليه، مذكور في «الزيادات».

لو دخل دار الحرب واشترى عدواً صغيراً فمات العبد صلّى عليه. لو دُفِن الميت قبل الصلاة أو قبل الغسل، فإنه يصلى على قبره إلى ثلاثة أيام، والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم، بل يصلى عليه ما لم يعلم أنه قد تمزّق.

قوم صلوا على جنازة ركبناً لم تجز. إذا صلى على جنازة وقت الطلوع أو الغروب أو نصف النهار لا تُعاد. ولو صلى على ميت كان على الدابة أو على أيدي الناس لا تجوز، وعليه الفتوى. يقوم الذي يصلي على الرجل والمرأة بحذاء الصدر. الصلاة على الجنازة في مسجدٍ يقام فيه الجماعة تُكره، ولو كانت الجنازة خارج المسجد ومع الإمام صف وياقى القوم في المسجد، قال شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى -: لا تكره، وقال الإمام الإسيحاني وحسام الدين - رحمهما الله تعالى -: تكره إلا إذا بُني المسجد لذلك.

- وكذلك كلام ابن الهمام رحمه الله تعالى يدل على سقوط الواجب بصلاة الصبي. (التحرير في أصول الفقه لابن الهمام (١٧٦/٢)، ط: دار الكتب العلمية بيروت). وانظر: «منحة الخالق حاشية البحر الرائق» (١٧٩/٢).

(١) ويصلى عليه، وهو المختار. انظر: «تبيين الحقائق» (٢٥٠/١)، و«الفتاوى الهدية» (١٥٩/١)، و«رد المختار» (٢١٠/٢).

(٢) جحك: معناه الحرب. (تاج العروس).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو الصواب.

إذا حصر الرجل بعد ما كبر الإمام تكبيرتين انتظر حتى يكبر الإمام التكبير الثالثة، ثم يدنول، فإذا فرغ الإمام كبر ما فاتته قبل رفع الجنارة،^(١) متتابعاً بلا دعاء. ولو كبر الإمام خمس تكبيرات فالمقتدي لا يتابعه، فإذا سلم الإمام يسلم معه. أولى الناس بالصلاة على الميت الإمام الأعظم إن حضر، ثم السلطان، ثم القاضي، ثم الولي، ثم إمام الحنابلة، ثم الأب، ثم الابن.

لو كان للميت أخوان فالأكبر أولى، فلو أراد الأكبر أن يقدم أحبباً فللمصغر منعه. لو كتب الغائب بالصلاة إلى أجنبي لم يلتفت إلى ذلك، والذي يليه أولى. ليس للنسوة والصبيان حق في الصلاة. عبد مات فالمولي أولى بالصلاة من الأب والابن وإن كانا حزينين. ليس في صلاة الجنائز دعاء موقت. إذا فرغ من الصلاة لا يقوم بالدعاء.

باب الدفن

اللحْدُ هو السنة عندنا دون الشق. في كل موضع ينهار القبر، ولا يمكن أن يجعل اللحد لا بأس بأن يجعل الشق، أو يتخذ تابوت، لكن السنة أن يفرش فيه التراب، وتطين الطبقة العليا. تطين القبور مكروه، كذا في «التحريد»، وذكر في الفتاوى أنه لا بأس به.^(٢) يكره البناء على القبور، والكتابة عليها، وأن يعلم علامة رالدة^(٣)، وقال الشيخ الإمام فخر الأئمة البردوي - رحمه الله تعالى -: ولو احتيج إلى العلامة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتهن لا بأس به.^(٤)

دو الرجم أولى بإدخال المرأة في القبر، فإن لم يكن لها ذو رجم محرم فأهل

(١) كذا في ص خ، وهو الظاهر، وفي ط س (قبل رفع الجنارة فيسلم معه).

(٢) وسيأتي في الكراهية «باب العيادة والقبور» أن المختار عدم الكراهية.

(٣) كذا في ط س ص، وفي خ (الريارة).

(٤) وهو المختار، فقد وجد الإجماع العملي على الكتابة على القبور، وهو عمل أخذ به نسف عن

الخلف. انظر: «رد المختار» (٢/٢٣٧).

الصَّلاح من حيرانها أولى بدفنها. ولا تدخل واحدة من النساء القبر. يُسحى قبر المرأة بثوب حتى يُجعل اللين على اللحد؛ لأن مبيئ حاليهن على الشتر، ولهذا يتعش جنازتهن. ولا يُسحى قبر الرجل إلا أن يكون ثمة ضرر من مطر، أو تلج، أو حر شديد يحاف على الراضعين أن يتأذوا.

من مات في السفينة في البحر فإنه يغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويرمى به في البحر؛ لأنه تَعَذَّر دَفْنُهُ. ^(١) لا ينبغي أن يُدفن في الدار؛ لأن ذلك سنة الأنبياء خاصة. نصرانية ماتت وفي بطنها ولد مسلم قيل: تُدفن في مقابر المسلمين، وقيل: تُدفن في مقابرهم، وقيل: في مقبرة على حدة. وعلى هذا لو احتلط موتى المسلمين بموتى الكفار كانوا سواء.

لو احتيج أن يُدخل الرجل والمرأة في قبر واحد قُدِّم الرجل مما يلي القبلة، والمرأة خلفه، وجُعِلَ بينهما حاجر من تراب. إذا وُضِع الميت لغير القبلة، أو على يساره، فإن كان قبل إهالة التراب وقد شَرَجُوا اللَّيْنَ أزالوا ذلك، وإن كان أهيل التراب تُرك. تنقِص الميت عند أكثر مشايخنا - رحمهم الله تعالى - ليس بشيء، ^(٢) وعند الشافعي - رحمه الله

(١) وهذا مقيد بما إذا كان المرء بعيداً، كما في «البحر الرائق» (١٩٣/٢). وقال الشرنبلالي في «درر الحكم» شرح غرر الأحكام (١٦٧/١): «(قوله: مات في سفينة إلخ) المراد إن كان المرء بعيداً وخيف الضرر».

قلنا: وهذا التعليل يفيد بأنه إن لم يخف عليه التفسخ بأن كان في السفينة مكان تحفظ فيه الأجسام كمستودع الجثث، لا يرمى به في البحر، بل يدفن في الأرض.

(٢) هذا ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، فالتلقين على أوجه:

١- تلقين المحتضر، وهو الذي قُرب موته بالآثار، وهو وارد في الأحاديث، وذلك بذكر الشهادتين عنده من غير أمره ليقولها، ويكون آخر كلامه كلمة الشهادة. فقد أخرج مسلم (٣٠٠/١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَقِّنُوا موتاكم لا إله إلا الله» وفي «الدر المختار» (١٩٠/٢): «وَلَقِّنْ نَدْباً، وقيل: وجوباً بذكر الشهادتين عنده؛ لأن الأولى لا تُقبل بدون الثانية.»

٢- وأما الذكر عند الوضع في اللحيد: «بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله» فأيضاً واردة، فقد أخرج الترمذي (٢٠٢/١) عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أدخل الميت القبر قال مرة: «بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله». وقال مرة: «بسم الله وبالله وعلى سمة رسول الله». وقال في «الدر المختار» (٢٣٥/٢): ويستحب ... أن يقول واضعه: «بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم».

٣- التلقين بعد الدفن يمتني على جواز سماع الموتى، فمن قال به قال بالتلقين، ومن لم يقل به لم يقل بالتلقين. ولأئمة الأحناف فيه قولان، فذهب قاضي خان وظهير الدين المرعيتاني وصاحب العياث إلى مشروعيته، وأنكر سببته عامة الحنفية، وحاصل كلامهم أن لا يلحق بمسبه ولا يمنع غيره إن لقن. وفيه حديث رواه الطبراني عن أبي أمامة الباهلي أنه أمر أصحابه أن يلقنوه بعد موته، وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نصنع موتانا كذلك.

ولورود التلقين في الأحاديث بصيغة الأمر احتار الشيخ العلامة ظفر أحمد العثماني أن التلقين بعد الدفن مستحب حيث لا يخاف الفتنة، وإن خافها فالترك أولى. انظر: «إعلاء السنن» (٢١٠/٨-٢١١). قال الشربلالي في «مراقي الفلاح» (ص ٢٠٧): وتلقينه بعد ما وضع في القبر مشروع لحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». أخرجه الجماعة إلا البخاري ونسب إلى أهل السنة والجماعة، وقيل: لا يُلقَّنُ في القبر، ونُسِبَ إلى المعتزلة، وقيل: لا يؤمر به ولا يهمل عنه، وكيفيته أن يقال: «يا فلان بن فلان أذكر دينك الذي كنتَ عليه في دار الدنيا بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله».

قال الشيخ الشلبي في حاشيته على «تبيين الحقائق» (٢٣٤/١): «قال في الحقائق: قال صاحب الغياث: سمعت أستاذي قاضي خان يحكي عن ظهير الدين المرعيتاني أنه لقن بعض الأئمة بعد دفنه، وأوصاني بتلقينه، ففكته بعد ما دفن. ثم نقل صاحب الحقائق ما نقلته أولاً عن قاضي خان وعبارته في المنظومة في باب الشافعي: «ويحسن التلقين والتسميع». قال في الحقائق: ذكر الإمام الزاهد الصفار في التلخيص أن تلقين الميت مشروع؛ لأنه يُعادُ إليه روحه وعقله، وبفهم ما يُلقَّن. قلت: ولعلَّ التسميع يخرج على هذا. وصورته أنه يقول: «يا فلان بن فلان أذكر دينك الذي كنتَ عليه، ربيتَ بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً».

وانظر: «رد المحتار» (١٩١/٢)، و«الجوهرة النيرة» (١٢٣/١).

تعالى - سنة. لا بأس بتعزية أهل الميت من المسلمين، وترغيبهم في الصبر والرضا بقضاء الله تعالى^(١)؛ لينالوا أجر الصابرين، والدعاء بالرحمة والمغفرة للميت.

(١) كذا في س خ، وفي ط ص زيادة (إليها) بعده.

كتاب الزكاة

أبوابه أحد عشر: في الوجوب، في صدقة السوائم، في زكاة الديون، في سقوط الزكاة، في نية الزكاة، فيمن يُمَرُّ على العاشر، في العشر، في الخراج، في المعدد والبركاز، في مواضع الصدقات، في صدقة الفطر.

باب وجوب الزكاة

قال - رضي الله عنه -: نية التجارة في الذهب والفضة والدراهم ليست بشرط لوجوب الزكاة. الزكاة في الفلوس الرائجة كما في دراهمنا اليوم لا تجب ما لم يكن قيمتها مئتي درهم من الدراهم التي تغلب الثقرة فيها على الغش، أو عشرين مثقالاً من الذهب، ولا يشترط فيها التجارة. إذا كان النصاب كاملاً فيما بين طرفي الحول فنقصائه فيما بين ذلك لا يضره وإن عاد إلى شيء قليل.

إذا اشترى جوالق^(١) ليؤاجرهما من الناس فحال عليه الحول لا زكاة عليه وإن بلغت قيمتها نصاباً. إذا اشترى خادماً للخدمة وهو يتوي لو أصاب ربحاً باعه، فحال عليه الحول لا زكاة عليه. إذا كان له عروض، أو خادم للتجارة، وحال عليه الحول، وهو تُلغ نصاباً بالدراهم، ولا يُلغ نصاباً بالذهب، أو على القلب تجب الزكاة فيهما. إذا كان له شيء من الفضة وشيء من الذهب وبالضم بصيران نصاباً، فإنه يُضم أحدهما إلى الآخر من حيث القيمة.

إذا استبدل العروض بالعروض أو بالعبيد لا يقطع حكم الحول، بخلاف ما إذا استبدل السائمة بالسائمة. إذا كان في ملكه عروض أو غنيد ونحو ذلك مواه للتجارة لا يصير للتجارة ما لم يبيعها فيكون في الثمن زكاة مع ما له من النصاب. لو ورت شيئاً وبواه

(١) الجوالق: بكسر اللام ومفتحها، وعاء من الأوعية معروف معرب.

لِلتَّجَارَةِ لَا بِصِيرٍ لِلتَّجَارَةِ.^(١) لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَنَوَاهِ لِلتَّجَارَةِ بِصِيرٍ لِلتَّجَارَةِ. لَوْ مَلَكَ شَيْئًا
بِخُلْعٍ، أَوْ صَلَحَ عَنْ قَوْلِهِ، وَنَوَاهِ لِلتَّجَارَةِ فِي قَوْلٍ بِصِيرٍ لِلتَّجَارَةِ، وَفِي قَوْلٍ لَا.^(٢)
الْمُسْتَفَادُ يُضْمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنَ النَّصَابِ إِذَا كَانَ جَنْسًا لِلنَّصَابِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ
عِلَافِ الْجِنْسِ لَا، وَمَا عَدَا السَّوَائِمَ كُلُّهَا جَنْسٌ وَاحِدٌ. الْأَوْلَادُ تُضْمُّ إِلَى الْأَصُولِ وَإِنْ
كَانَ أَبْعَدُ النَّصَابَيْنِ حَوْلًا، وَالْأَرْبَاحُ تُضْمُّ إِلَى أَقْرَبِ النَّصَابَيْنِ حَوْلًا.

بَابُ صَدَقَةِ السَّوَائِمِ

مَسَائِلُهُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى خَمْسَةِ فُصُولٍ: فِي الْإِبِلِ، فِي الْبَقَرِ، فِي الشَّاةِ، فِي الْخَيْلِ
وَالْبُغَالِ، فِي الْحُمَلَانِ^(٣) وَالْفُصْلَانِ^(٤) وَالْعَجَاجِيلِ^(٥).

فصل الإبل

فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ السَّائِمَةِ^(٦) شَاةٌ وَسَطٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ سِمَانًا أَوْ أَوْسَاطًا أَوْ فِيهِمَا
مَا تُسَاوِي بَنَاتٌ مَخَاضٍ وَسَطٌ، وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسَةٍ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي
عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ، وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنَاتٌ مَخَاضٍ، وَهِيَ: الَّتِي تَمَّتْ لَهَا سَنَةٌ وَطَعَّتْ
فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنَاتٌ كُونٍ، وَهِيَ: الَّتِي طَعَّتْ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، وَفِي

(١) لِأَنَّ الْبَيَّةَ هَهُنَا لَمْ تَتَّصِلْ بِعَمَلِ التَّجَارَةِ، وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَنَوَاهِ لِلتَّجَارَةِ كَادَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْبَيَّةَ اتَّصَلَتْ
بِالْعَمَلِ. كَذَا يُسْتَفَادُ مِنْ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ «الْبَاقِ الْكَبِيرِ»: بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ وَالْخَمْسِ
وَالصَّدَقَاتِ، (ص ١٢٢).

(٢) وَرَجَّحَهُ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْحَيِّ الْكُتُبِيُّ. (الْبَاقِ الْكَبِيرُ مَعَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، ص ١٢٢)

(٣) الْحُمَلَانُ: جَمْعُ حَمَلٍ، وَهُوَ مِنْ وَلَدِ الضَّأْنِ الْجَذَعُ فَمَا دُونَهُ.

(٤) الْفُصْلَانُ: جَمْعُ فَصِيلٍ، وَهُوَ مَا فَصِلَ عَنِ اللَّيْنِ مِنْ أَوْلَادِ الْبَقَرِ أَوِ الْبَقَرَةِ.

(٥) الْعَجَاجِيلُ: جَمْعُ الْعِجَلِ وَهُوَ مِنْ أَوْلَادِ الْبَقَرِ حِينَ تَضَعُ أُمَّهُ إِلَى شَهْرٍ، وَخَمَفُهُ أَيْضًا عَجَنَةٌ
وَعُجُولٌ.

(٦) السَّائِمَةُ: هِيَ الَّتِي تُكْتَبَى بِالرُّغْيِ فِي أَكْثَرِ الْفُحُولِ، حَتَّى لَوْ غَلَفَهَا مِصْفَ الْخَوَلِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَيْسَتْ
بِسَائِمَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ.

سِتُّ وأربع حِقَّةٌ، وهي: التي أتت عليها أربع سنين عند أهل اللُّغة، وعند أهل الفقه التي أتت عليها ثلاث سنين، وفي إحدى وستين حَذَقَةً، وهي: التي أتت عليها أربع سنين عند أهل الفقه، وعند أهل اللُّغة ما أتت عليها سِتُّ سنين، وفي سِتِّ وسبعين بنتا لَبُونٍ، وفي إحدى وتسعين حِقَّتَانِ إلى مئة وعشرين.^(١)

قال - رضي الله عنه -: فإذا زادت واحدة على مئة وعشرين تُستأنفُ الفريضة، فتجب في الخمسِ شاةٌ، كما في الابتداء، فيكون في مئة وخمسين حِقَّتَانِ وشاةٌ، وفي مئة وثلاثين حِقَّتَانِ وشاتان، وفي مئة وخمسين وثلاثين حِقَّتَانِ وثلاث شياه، وفي مئة وأربعين حِقَّتَانِ [وأربع شياه، وفي مئة وخمسين وأربعين حِقَّتَانِ]^(٢) وبنتٌ مُحَاضٍ، وفي مئة وخمسين ثلاث حِقَاقٍ.

ثم تُستأنفُ الفريضة فتجب في كلِّ خمسٍ شاةٌ إلى أن أصاب مئة وخمسا وسبعين ففيها ثلاث حِقَاقٍ [وبنتٌ مُحَاضٍ، فإذا بلغت مئة وستا وثمانين ففيها ثلاث حِقَاقٍ]^(٣) وبنتٌ لَبُونٍ، فإذا بلغت مئة وستا وتسعين ففيها أربع حِقَاقٍ إلى مئتين. ثم تُستأنفُ الفريضة أبدأ في كلِّ خمسٍ مثل ما استوفيت من مئة وخمسين إلى مئتين.

قال - رضي الله عنه -: وإن لم تكن الإبل سائمة، بل للتجارة لا يُعْتَرُ فيها العَدْدُ وإنما يُعْتَرُ أن تَبْلُغَ قيمتها مئتي درهمٍ أو عشرين مثقالاً من الذهب.

فصل البقر

ليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاةٌ، وفي ثلاثين منها إلى أربعين تبعٌ أو تبيعةٌ، وهي التي ثَمَّتْ لها سةٌ وطَعَنْتْ في الثانية أي دَخَلَتْ، وفي أربعين مُسِنَّةٌ، وهي التي طَعَنْتْ

(١) ما ذكره المصنف - رحمه الله تعالى - من قول الفقهاء في تعيين أسان الإبل هو المختار المعمول به، مشى عليه أصحاب المتون والشروح والفتاوى.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

في السنة الثالثة، وفيما راد بحسابه إلى ستين، فإذا بلغت ستين [فصبها تسعين] ^(١) وبعد ^(٢) ذلك في كل أربعين مِسنً أو مِسنَةً، وفي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة، والجواميس والغُرُ الوحشي ^(٣) على هذا. ولا زكاة في البقر الغواميل والخواميل ^(٤) خلافاً لما للمك رحمه الله تعالى.

فصل الغنم

في أربعين شاة شاة وَسَطً، وفي مئة وإحدى وعشرين شاتان، وفي إحدى وميتين ثلاث شياه إلى أربع مئة ففيها أربع شياه، ثُمَّ بعد ذلك في كل مئة شاة. وَالْمَعْرُ وَالضَّائِدُ في وجوب الزكاة سواء. لو كانت ثمانون شاة بين رَجُلَيْنِ أنصافاً تَجِبُ عليهما شاتان. لا تُؤْخَذُ في الصَّدَقَةِ الرَّبِّي وهي: التي تُرَبَّى وَلَدَهَا، ولا الْمَاخِضُ وهي: التي في بطنها ولدٌ، ولا الْأَكِينَةُ وهي: التي سُمِّتَ لِلْأَكْلِ، ولا فَخْلُ الْقَمَى؛ لأن النبي عليه السلام نَهَى السُّعَاةَ عَنْ أَخْذِ كِرَائِمِ أَمْوَالِ النَّاسِ ^(٥).

فصل الْخَيْلِ [وَالْبُغْلِ] ^(٦)

الْخَيْلُ الذُّكُورُ الْخُلَصُ السَّائِمَةُ لا زكاة فيها، والإناث الْخُلَصُ فيها عن أبي حنيفة

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) في جميع النسخ (فبعد)، والأوفق ما أثبتناه.

(٣) وذكر عامة الفقهاء أنه لا زكاة في البقر الوحشي، وهو مذهب أكثر العلماء، وهو الأصح عند الحنابلة (المعني ٤٥٩/٢).

وانظر: حاشية الشلبي على «تبيين الحقائق» (٢٦٣/١)، الدر المختار (٢٨٠/٢).

(٤) الغواميل: هي التي أُعِدَّتْ لِلْقَمَلِ كإثارة الأرض. والخواميل: هي التي أُعِدَّتْ لِحَمْلِ الْإِثْنَانِ.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (١٩٦/١) ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشوائع الإسلام (٣٦/١).

(٦) ما بين المعكوفين سقط من ص ح، والمثبت من ط س، وهو الصواب.

- رحمه الله تعالى - [روايتان، ولو كانت ذكوراً وإناثاً ففيها زكاة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -] ^(١) فإن شاء أدى عن كل فرس ديناراً، وإن شاء أدى ربع عشر قيمتها، وإن كانت علوفة أو مُسَكَّة للغزو فلا شيء فيها.
والحمير والبغال والمهذ والكلب المعلوم إنما تجب فيها الزكاة إذا كانت للتجارة.

فصل

لا زكاة في الحملاي والفصلان والعاجيل إلا إذا كانت مع الكبار أي اللاتي أتت عليها سنة فحينئذ فيها ما في المسان إذا كان الواجب موجوداً في النصاب، مثاله: إذا كانت له مئتان ومئة وتسعة عشر حملاً أخذت المئتان، وإن لم يكن فيها إلا سنة أخذت هي لا غير.

باب زكاة الديون ^(٢)

الدين على المفلس المقيم سبب لوجوب الزكاة. الدين المأخوذ إذا لم يكن له بينة وحلف المديون ليس بسبب. الزكاة واجبة في ثمن عبد التجارة وما أشبهه، ولا يجب إخراج الزكاة حتى يقبض أربعين درهماً إذا لم يكن عنده نصاب. المهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن الدّم العمد والدية وبدل الكتابة لا زكاة فيها حتى يقبض [مئتين] ^(٣) ويحول عليها الحول. ثمن عبيد الخدمة لا زكاة فيه حتى يقبض. ^(٤)

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو الصواب.

(٢) ههنا شيان، الأول: الدين: وهو كل نقد وجب أدائه بأي سبب كان، سواء كان لمن المبيع أو غيره. والثاني: القرض: وهو في الشرع كل نقد أخذ على أن يرده من جنسه، وفي عرفنا يسمون كل نقد وجب أدائه قرضاً.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أمثلة لجميع أقسام الدين مع بيان حكمها، لكن لم يذكر الأقسام، وتوضيحه كما يلي: -

إذا تزوّجَ على خمسٍ من الإبل السَّائِمَةِ الْمُعَيَّنَةِ، وَلَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ. رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخَرَ مِئَتَا دِرْهَمٍ فَوُهِبَهَا مِنْ غَيْرِهِ وَسَلَطَهُ عَلَى الْقَبْضِ فَلَمْ يَقْبِضْهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ فَالزَّكَاةُ عَلَى الْوَائِبِ. الْمُسَيِّعُ فَبِزَالِ الْقَبْضِ لَا زَكَاةَ فِيهِ عَلَى الْمُشْتَرِي.

الْمَدْفُونُ فِي الْبَيْتِ وَالْكَرْمِ إِذَا نُسِيَ مَكَانُهُ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا،^(١) كَالْمَدْفُونِ فِي الصَّحْرَاءِ إِذَا نُسِيَ مَكَانُهُ، وَهِيَ تَعْرِفُ بِمَسْأَلَةِ^(٢) مَالِ الصَّامِرِ. الدِّينُ الْمُطَالَبُ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ بِقُدْرِهِ. الدِّينُ الْمُزَجَّلُ قَالِ بَعْضُهُمْ: يَمْنَعُ، وَذَكَرَ فَخْرُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ عَنْ مَشَايِخِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -

= قَسَمَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الدِّينَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- ١- قَوِي: وَهُوَ بَدَلُ الْقَرْضِ وَبَدَلُ مَالِ التَّجَارَةِ. وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ نَصَابًا، وَحَالَ الْحَوْلُ، نَجَبَ الزَّكَاةَ، لَكِنْ لَا يُخَاطَبُ بِالْأَدَاءِ مَا لَمْ يَقْبِضْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، فَكُلَّمَا قَبِضَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا أَذَى دِرْهَمًا وَاحِدًا.
- ٢- مُتَوَسِّطٌ: وَهُوَ بَدَلُ مَا لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ كَثَمُ ثِيَابِ الْبَذْلَةِ وَعَبِيدُ الْخِدْمَةِ. وَحُكْمُهُ: فِيهِ عَنْ أَيِّ حَنِيفَةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - رَوَايَتَانِ: ١- ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ: نَجَبَ فِيهِ الزَّكَاةَ وَلَا يُخَاطَبُ بِالْأَدَاءِ مَا لَمْ يَقْبِضْ مِئَتَيْ دِرْهَمٍ، إِذَا قَبِضَ الْيَقْتَنِينَ يَرْكَبِي لِمَا قَبِضَ. ٢- رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَيِّ حَنِيفَةٍ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَقْبِضَ مِئَتَيْ دِرْهَمٍ، وَيَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عِنْدَهُ.
- ٣- ضَعِيفٌ: وَهُوَ بَدَلُ مَا لَيْسَ بِمَالِ كَسْهِرٍ. وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَقْبِضَ الْيَقْتَنِينَ وَيَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ بَعْدَ الْقَبْضِ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا يَنْظُرُ لَهُ: «تَحْفَةُ الْمُقَهَّاءِ» (٢/٢٩٣-٢٩٤)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ»

(١٠/٢)، وَ«الدَّرُ الْمُخْتَارُ» (٢/٣٠٥-٣٠٦)، وَ«أَحْسَنُ الْفَتَاوَى» (٤/٢٦١).

(١) قِيلَ: الْوُجُوبُ لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ، وَعَدْمُهُ لِعَدَمِ الْحَرَزِ. كَذَا يَسْتَفَادُ مِنْ «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» (٢/٢٠٧) وَ«رَدِّ الْمُخْتَارِ» (٢/٢٦٦). وَقِيلَ: الْوُجُوبُ لِإِمْكَانِ حَفْرِ جَمِيعِ الْأَرْضِ، وَعَدْمُهُ لَتَعَسَّرِ حَفْرِ الْجَمِيعِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَذِّرًا -، وَالْحَرَجُ مَدْعُوعٌ، كَذَا يَسْتَفَادُ مِنْ «الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ» (١/١٧٤)، وَ«الْعَايَةِ عَنِ هَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» (٢/١٢٢).

(٢) فِي جَمِيعِ النُّسخِ (فِي مَسْأَلَةٍ)، وَالظَّاهِرُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ^(١) ذَنْبُ الثُّدُورِ وَالْكَفَّارَاتِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ^(٢).

بابُ سقوطِ الزَّكَاةِ

إِذَا هَلَكَ النَّصَابُ بَعْدَ الْحَوْلِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ، وَلَوْ اسْتَهْلَكَ النَّصَابُ
لَا. وَلَوْ بَاعَهُ بِشَيْءٍ لَغَيْرِ التَّجَارَةِ، أَوْ وَهَبَهُ مِنْ غَنِيٍّ، أَوْ بَاعَهُ بِعَيْنٍ فَاحِشٍ فَهُوَ مِنْ جَنْسِ
الاسْتِهْلَاكِ. وَالْعَبْنُ الْفَاحِشُ: مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ.
وَلَوْ أَفْرَضَ النَّصَابُ فَهَلَكَ لَا يَضْمَنُ الزَّكَاةَ. وَلَوْ اشْتَرَى بِالْفِ - حَالِ عَلَيْهَا الْحَوْلُ
- غَنَمًا سَائِمَةً صَارَتِ الزَّكَاةُ دَيْنًا فِي دِمَّتِهِ. وَمَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ إِذَا مَاتَ لَا تُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَتِهِ،
وَعَلَيْهِ أَنْ يُوصِيَ بِالْأَدَاءِ عَنْهُ، وَإِذَا أَوْصَى تَنَعَّدَ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ إِلَّا إِذَا أَجَازَتْ الْوَرِثَةُ^(٣).

(١) وفي المسألة تفصيل حسن اختاره علماء عصرنا نظراً إلى مقاصد الشرع في باب الزكاة ومذاهب
المفتهاء. وحاصل ما قالوا فيه: أن الديون الاستثمارية - أي إذا استقرض مالا للتجارة - تمتع وجوب
الزكاة بقدر ما يجب عليه أداؤه في كل سنة فقط، وفي ما سوى ذلك من المال تجب الزكاة. مثاله: إذا
استقرض ألف مئة، وقسطه في كل سنة ٢٠ ألفاً، يستثنى ٢٠ ألفاً من جميع ماله، وتجب الزكاة في
الباقى؛ لأنه لا يجب عليه أداء الجميع في الحال، وقالوا: هذا مثل المهر المؤجل، فإنه لا يجمع وجوب
الزكاة؛ لأنه غير مطالب به عادة. وللتفصيل راجع: «حاشية الطحطاوي على الدر المختار»
(٣٩١/١)، و«إملاء المتأوى» (٩-٨/٢)، و«جديد فقهي مباحث» (٧٤٨/٧).

(٢) لأنه لا مطالب له من جهة العباد، كذا قالوا.

(٣) وههنا مسألتان لم يصرح بهما المصنف رحمه الله تعالى، الأولى: أن الميت عزل زكاة ماله قبل
وفاته أو دفعه إلى الوكيل ومات قبل الأداء يصير المال ميراثاً وينعزل الوكيل بموت الميت المتركى ولا
يفذ تصرفه فيعود الحكم إلى الأصل، فإن أوصى مع التوكيل أو العزل تُخرج من ثلث ماله.
انظر: «رد المختار» (٢٧٠/٢)، و«أحسن الفتاوى» (٢٦٥/٤).

والثانية: مات ولم يوص بأداء الزكاة فأداه الوارث الماقل البالغ من سهمه جاز، والله عز وجل أن
يتقبله عن الميت. قال ابن عابدين رحمه الله تعالى: «إذا مات ... إلا أن يتبرع ورثته بذلك وهم من
أهل التبرع». (رد المحتار ٣٥٩/٢).

لا زكاة في مال الصبي، والمجنون، ولا على من أسلم في دار الحرب، وله يقر بفرضيته. من عليه الزكاة لو ارتد - والعياذ بالله - سقطت عنه الزكاة وإن أسلم. ^(١) إذا طرء الجنون فإن لم يستمر سنة لا يمنع الوجوب.

إذا حال الحول على ثمانين من الغنم فلم يترك حتى هلك أربعون فعليه شاة، وقال محمد وزفر - رحمهما الله تعالى -: [عليه] ^(٢) نصف شاة؛ لأن الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى - متعلقة بالنصاب دون الوقص ^(٣)، وعند محمد وزفر - رحمهما الله تعالى - متعلقة بالنصاب والوقص جميعاً، فإذا هلك النصف سقط نصف ^(٤) الواجب. والاحتياط بمنع وجوب الزكاة لا بأس به. ^(٥)

(١) ووجهه ما ذكره ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٢/٢٥٩) أن الإسلام شرط لقضاء الزكاة عندنا كما هو شرط للوجوب.

(٢) ما بين المكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٣) الوقص: بفتح القاف ما بين الفريضتين في جميع الماشية، والفتح أشهر عند أهل اللغة (حاشية الشنقي على تبيين الحقائق ١/٢٦٢).

(٤) كذا في ط س خ، وهو الصحيح، وفي ص (النصاب).

(٥) هذا عمر مختار، فقد ذكر ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٢/٣٠٨، ٦/٢٤٦) أن الاحتياط لإسقاط الزكاة لا يكره عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وعند محمد - رحمه الله تعالى - يكره، وعليه الفتوى.

هذا، وقد ذكر العلامة ابن حجر - رحمه الله تعالى - أن الأشبه رجوع الإمام أبي يوسف - رحمه الله تعالى - عن هذا القول أي بعدم الكراهة، حيث قال في «فتح الباري» شرح صحيح البخاري: «كتاب الحبل، باب في الزكاة (١٢/٤١٠)»: وقد اتفقوا على أن الاحتياط لإسقاط الشعيرة بعد وجوبها مكروه، وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب، فقهاؤه أن يكون في الزكاة مكروهاً أيضاً والأشبه أن يكون أبو يوسف رجوع عن ذلك فإنه قال في «كتاب الخراج» [ص ٨٠، ص: إداره القرآن] بعد إيراد حديث «لا يفرق بين مجتمع» ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر مع الصدقة ولا إخراجها من ملكه للذئب غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد سهم ما لا تجب فيه الزكاة، ولا يمتثل في إبطال الصدقة بوجه. انتهى. =

باب نية الزكاة وكيفية الأداء

إذا كان وقت التصدق بحالٍ لو سُئِلَ عما تُؤدِّي؟ يُمكنه أن يُجيب من غير فكرة
فذلك يكون نيةً منه. لو قال: ما تصدقتُ إلى آخر السنة فقد نويتُ عن الزكاة لم يَحْزَ.
لو أقرَزَ زكاةً ماله في خريطة وجعل أن يتصدق ولا تُحضره النية، قال مُحمَّد - رحمه الله
تعالى -: أَرَجُو أن يُحْزَنَ.

رَحُلٌ أعطى رجلاً دراهم ليتصدق بها تطوعاً، ثُمَّ نوى الأمر أن يكون ذلك من
زكاة ماله، ثُمَّ تصدَّقَ المأمورُ جاز عن الزكاة. رجُلٌ أدَّى زكاةً غيره عن مالٍ ذلك
الغير، فأجازَه المالك، فإن كان المال قائماً في يد الفقير جاز، وإلا فلا.

مَنْ عليه الزكاة لو تصدَّقَ بالنَّصابِ تطوعاً أجرأه عن الزكاة. رجُلٌ له على فقير
مئتا درهم فوهبَ منه خمسة دراهم عن زكاة ماله، وقبضَ الباقي لا تسقط عنه إلا زكاة
الخمس، وهو ثمن درهم. رجُلٌ له على فقير خمسة دراهم فوهبها منه بنية زكاة مئتي
نقدٍ لم يَحْزَ، والحيلة أن يتصدق [عليه] ^(١) بخمسة ناوياً للزكاة، ثُمَّ يأخذها منه اقتضاءً
عن دينه. لو كان له على آخر دين، فتصدق به على آخر من الزكاة، وأمر بقبضه، فقبضه
أجزأه.

رجُلٌ وكلَّ ذمياً بأداء الزكاة جاز. رجلان دفعا إلى رجلٍ كلُّ واحدٍ منهما دراهم
ليتصدق بها عن زكاة ماله، فخلطَ الدراهم وتصدق بها ضمن، إلا إذا وُجِدَتْ دالة
الإذنب بالخلط. رجُلٌ دفع إلى رجلٍ مالاً ليدفعه إلى فقير عن زكاة ماله، ثُمَّ أدَّى الأمر

= وأما الاحتياط لإسقاط الزكاة بعد وجوبها فلا خلاف فيه لأحد أنه غير جائز. انظر: «بدائع
الصنائع» (٩٩/٢).

(١) ما بين المكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

زكاة ماله، ثُمَّ أَدَّى الْمَأْمُورُ ضَمِينَ عِلْمَ بَدَلِكْ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.^(١)

رَجُلٌ شَكَّ فِي الزَّكَاةِ بَعْدَ الْوُجُوبِ هَلْ أَدَّى أَمْ لَا، عَادَ الْوُجُوبُ^(٢). دَفَعَ الْقِيَمَةَ فِي بَابِ الزَّكَاةِ جَائِزٌ. الْأَفْضَلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِزَكَاةِ مَالِهِ عَلَى فَقَرَاءٍ بِلَدِهِ فِيهَا النَّصَابُ، وَلَا يُخْرِجُهَا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لَهُ ثَمَّةٌ أَقْرَبَاءُ مُحَاجُّجٌ.^(٣)

أَدَاءُ الزَّكَاةِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْهِيرِ أَفْضَلُ، بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ التَّائِلَةِ. يَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ قَبْلَ الْوُجُوبِ إِذَا مَلَكَ نَصَابًا عَنْ نُصُبٍ كَثِيرَةٍ. إِذَا كَانَ لَهُ نَصَابَانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْعِصَّةِ، فَعَجَّلْ زَكَاةَ أَحَدِ النَّصَابَيْنِ، ثُمَّ هَلِكِ الْمُعَجَّلُ عَنْهُ الزَّكَاةُ، فَالْمُؤَدَّى يَنْبُذُ عَنِ الْبَاقِي.

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: فِي مِثْقَلِ دَرَاهِمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا زَادَ حَتَّى يَبْلُغَ [أَرْبَعِينَ. وَفِي عَشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ نِصْفُ مِثْقَالٍ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا زَادَ حَتَّى يَبْلُغَ^(٤)] أَرْبَعَةَ مِثْقَالٍ. إِذَا أَدَّى خَمْسَةَ نَبْهَرَجَةٍ زَكَاةَ مِثْقَلِ جِيَادٍ أَوْ شَاةٍ جَيِّدَةٍ تُسَاوِي شَاتَيْنِ وَسَطَيْنِ مَكَانَ شَاتَيْنِ جَارِ. مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالٍ غَيْرِهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ بِأَمْرٍ مِّنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ جَازٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَدَّى بِغَيْرِ أَمْرِهِ ثُمَّ أُجَازَ.

(١) وَلَهُمَا فِيهِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: مَا حَكَاهُ الْمَرْخِصِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ فِي الْأَصْلِ (الْجُزْءُ الثَّانِي/ ١٢٥-١٢٦) أَنَّهُ إِنْ عِلِمَ بِأَدَائِهِ يَضْمَنُ وَإِلَّا فَلَا. وَالثَّانِي: مَا نَقَلَهُ عَنِ الزِّيَادَاتِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ سِوَاهُ عِلْمَ بَدَلِكْ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمَا. (الْمَبْسُوطُ ٢/ ٢٠٩).

(٢) لِأَنَّ الْعَمْرَ كُلَّهُ وَقْتُ أَدَاءِ الزَّكَاةِ، فَضَارَ الشُّكُّ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ شَكٍّ وَقَعَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ أَنَّهُ أَدَّى أَوْ لَمْ يَدَّ، وَهَنَكَ يُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ، فَهِنَا كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (الْمَحِيطُ الْبَرْهَانِي ٣/ ٢٢٧، ط: إِدَارَةُ الْقُرْآنِ، كَرَاتِشِي)

(٣) أَوْ قَوْمٌ هُمْ أَحْوَجُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْعَقِيرُ الَّذِي فِي بَلَدٍ آخَرَ أَوْرَعًا وَانْفَعًا لِمُسْتَعِينٍ بِتَعْلِيمِهِمْ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ وَتَعْلُمُهَا. انْظُرْ: «الْعَنَاءَةُ عَلَى هَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» (٢/ ٢١٧).

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ص، وَالْمَقْتُ مِنْ ط مِثْلُ خ.

باب فيمن يَمُرُّ على العاشر

مسلم مرَّ على عاشرٍ بمالٍ قدر النَّصاب، ووَجَدَ شرائطَ وجوبِ الزَّكاة، فإنه يأخذُ منه رُبْعَ العُشرِ، وكان ذلك زكاةً. ولا يأخذُ من المُضاربِ والعبدِ المأذونِ ولمُستبصِرٍ. ولو مرَّ عليه بمئةٍ درهمٍ، وأخبرَه أنَّ له مئةً أُخرى في منبرٍ له قد حال عليها الحولُ لم يأخذ منه شيئاً.

ولو مرَّ على العاشر فقال له: أصبته منذُ أشهرٍ، يعني لم يَتَّ الحولُ، أو قال: عني دينٌ، أو قال: أدَّيتُ زكَّاته إلى عاشرٍ آخرَ، وفي تلك السَّنَةِ كان عاشرٌ آخرُ، صدَّقَ هذا حلفَ على ذلك. لو قال: أدَّيتُ زكَّاته في المَصْرِ صدَّقَ إلا في السَّوائِمِ. وما يُصدَّقُ فيه المُسْلِمُ يُصدَّقُ فيه الذميُّ. لو مرَّ ذميُّ على عاشرٍ فإنه يأخذُ منه نصفَ العُشرِ. ولو مرَّ حُرِّيٌّ يأخذُ منه عُشرًا كاملاً ويَصْرِفُ ذلك مصْرِفَ الخراجِ. رجل مرَّ على عاشرٍ الخوارجِ في أرضٍ قد غلبوا عليها فَعَشَّرُوهُ فإنه يُشِّي عليه؛ لأنَّ التقصيرَ جاء من قبله. رجل مرَّ على عاشرٍ بما لا يبقى حولاً كاملاً كالفاكهة والرُّطاب لا يُؤخذُ منه شيءٌ.

باب العشر

يَجِبُ العُشْرُ فِي البَطِيخِ والبَقْلِ والقِنَاءِ والخَوْخِ والسَّفَرَجَلِ والتُّفَاحِ والكُمَثَرِ والمِشْمِشِ^(١).....

(١) البَطِيخُ: بكسر الباء، ويُقال: البَطِيخُ أَيْضًا، أَخْضَرُ كان أو أَصْفَرًا، وذكر السُّرَّخَسِيُّ أنَّ البَطِيخَ ليس مِنَ الفاكهةِ. (رد المحتار ٧٧٧/٣).
القِنَاءُ: بكسر القاف وضمها معروفٌ، قريب من الخيار لكنه أطول. واحِدُهُ قِنَاعَةٌ. (المعجم الوسيط).
الخَوْخُ: شجر من الفصيلة الورديَّة من أشجار الفواكه. (المعجم الوسيط).
السَّفَرَجَلُ: ثمرٌ معروفٌ، قال أبو حنيفة: كثير في بلاد العرب، قابضٌ مُقَوٌّ مُدَرٌّ مُشْنٌ لِنَظْمِ وإسباو، مُسَكَّنٌ لِلْعَطَشِ. (تاج العروس).

كذا في الرِّياحِ كالأسي والورْد والحِثاءِ والوسْمة^(١) وفيما هو من حُمْلةِ الأدوية كالخَرْثُوب^(٢) ونحوه.

مسلم له دارٌ عِطَّةٌ جعلها بستاناً ففيه العُشْرُ إلا إذا سقاه في الأغلب بماء الخراج. المحسوس لو جعل داره بستاناً ففيه الخراج، سواء سقاه بماء خراجي أو عُشْري. الماء العُشْري: ماء الآبار والعيون والبحار التي ليست تحت حماية أحد. الماء الخراجي: ماء الأنهار الصغار التي حفرتها الأعاجم، وسبخون وجنحون ودجلة وفرات خراجي عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، عُشْري عند محمد بن رحمه الله تعالى.

ما سقى سقياً ففيه العُشْر، وما سقى بقرْب أو بدالية^(٣) ففيه نصف العُشْر، ولو سقى في بعض السنة سقياً وفي بعضها بدالية فالمعتبر هو الأغلب. ما يوجد في الجبال من الثمار ففيه العُشْر.

لو كانت له شجرة مثمرة في داره لا يحسب العُشْر وإن كانت تلك البلدة عُشْرية. العُشْر على المؤاجر وفي المزارعة على رب الأرض، ولو أعاره من مسلم فعلى المستعير. وقت وجوب العُشْر عند ظهور الثمرة حتى لو باع بعد ظهور الثمرة فالمصدق إن شاء أخذ العُشْر من البائع وإن شاء أخذ من المشتري. [لو عجل العُشْر بعد الزراعة قلَّ الثبات الأظهر أنه لا يجوز،] ^(٤) ولو عجل العُشْر قبل أن يظهر ثمر التخل فكذلك.

الكُثْري. معروف من الفواكه، ويسمى الإخاص في الشام (المعجم الوسيط).

المشيش: بكسر الميم وتحيهما كما في المختار، وبضمهم نقله الأجهوري الشافعي مُحشِي التَّحْرِير. (رد المختار ٧٧٧/٣). يقال له في الأردية: زرد الو.

(١) الأس: شجرة ورقها عطير. (المغرب).

الوسمة: بكسر السين وسكوته شجرة ورقها خضاب، وقيل: هي الخطر، وقيل: هي العظيمة، يُخفف ويُطحن ثم يخلط بالحناء فينثأ لونه وإلا كان أصفر. (المغرب).

(٢) الخَرْثُوب: نبت معروف واحدته خَرْثُوبَةٌ وخَرْثُوبَةٌ. (لسان العرب).

(٣) الدالية: الدلو ونحوها. وحشية تُصنع على هيئة الصليب تُثبت برأس الدلو ثم يُشدُّ بها طرف حبل و طرفه الآخر يندع قائم على رأس البئر يُسقى بها. (المعجم الوسيط).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

مصرف العُشْرِ والزَّكَاةِ واحدٌ. مَنْ عليه العُشْرُ لو أدَّى إلى فقيرٍ بنفسه لا يجوز قضاءً، وجاز بينه وبين الله تعالى.

أَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا عُشْرِيَّةٌ، وَحُدُّهَا مِنَ الْعَذِيبِ إِلَى مَكَّةَ وَمِنْ غَدَنِ أَيْبَسَ إِلَى أَقْصَى حَجَرٍ بِمُهْرَةٍ. كُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا طَوْعاً [وَرِغَةً]^(١) فَهِيَ أَرْضٌ عُشْرِيَّةٌ. وَكُلُّ أَرْضٍ فُتِحَتْ عَتْوَةً وَفُتِّهَتْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَكَذَلِكَ. وَإِنْ تَرَكْتَ عَلَى أَيْدِي أَرْبَابِهَا فَهِيَ خَرَجِيَّةٌ إِلَّا مَكَّةَ. مَدِينَةُ بَلَخٍ صَلَحِيَّةٌ وَلِهَذَا تُرِكَتْ فِيهَا الْبَيْعُ وَالْكَنَائِسُ. مَدِينَةُ بُخَارَا فُتِحَتْ عَتْوَةً إِلَّا أَنْ فِي بَعْضِ أَرْضِهَا الْعُشْرُ. ثُمَّ^(٢) سَمَرَقَنْدُ صَلَحِيَّةٌ أَسْلَمَ أَهْلُهَا بِعِيرِ عَتْوَةٍ. سَمَرَقَنْدُ فُتِحَتْ عَتْوَةً غَيْرَ أَنَّهَا عُشْرِيَّةٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ خَرَجُهُمْ لِحِفْظِ الثَّغْرِ، بِإِذَا أَدَّى الْخَرَاجَ يَجِبُ أَنْ يُودِيَ بِنِيةِ الْعُشْرِ، ثُمَّ يَنْظَرُ إِلَى فَصْلِ الْعُشْرِ عَلَى الْخَرَاجِ فَيُودِي.

باب الْخَرَاجِ

الْخَرَاجُ وَاجِبٌ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ. خَرَاجُ الْمُقَاتَلَةِ يَجِبُ فِي كُلِّ جَرِيبٍ يَصْلُحُ لِلزَّرَاعَةِ قَصِيرٌ مِمَّا يُزْرَعُ فِيهَا، وَدِرْهَمٌ وَزَنُ سَبْعَةٍ^(٣). أَرَادَ بِالْقَمِيرِ الصَّاعَ وَقَوْلُهُ: «وَزَنُ سَبْعَةٍ» أَنْ يَكُونَ كُلُّ عَشْرَةٍ مِثْلَ بُوْزْنِ سَبْعَةٍ مِثْقَالٍ. وَالْجَرِيبُ أَرْضٌ طَوَّلُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً بِذِرَاعِ مَلِكٍ كِبَرَى تَزِيدُ عَلَى ذِرَاعِ الْعَامَّةِ بَقِيضَةً وَعَرْضُهَا كَذَلِكَ. وَفِي جَرِيبِ الرُّطْبَةِ خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ. وَفِي جَرِيبِ الْكَرَمِ عَشْرَةٌ. وَفِي جَرِيبِ الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا أَشْجَارٌ مُتَعِرَّةٌ لَا يُمَكِّنُ زِرَاعَتَهَا الْخَرَاجُ بِقَدْرِ مَا يَطِيقُ. وَنِهَايَةُ الطَّاقَةِ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ نِصْفَ الْخَارِجِ لَا يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ.

إِذَا زَرَعَ فَاضْطَلَمَتْهُ آفَةٌ سَمَاوِيَّةٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ تَمَكَّنَ مِنْ زِرَاعَتِهَا وَلَمْ يَزْرَعْ، فَخَرَاجُهَا فِي ذِمَّتِهِ. لَوْ مَنَعَ السُّلْطَانُ عَنِ الزَّرَاعَةِ لَمْ يَجِبِ الْخَرَاجُ. رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ فِيهَا

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ص.

(٢) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي ط ص (مُثَرَّ)، وَفِي س خ (سَفَد)، وَكِلَاهُمَا نَصَحِيص.

(٣) كَذَا فِي ص خ، وَهُوَ الْأَوَّلُ، وَفِي ط س (سَبْعَةُ مِثْقَالٍ).

كُرُومَ فَقَنَعَ الْكُرُومَ وَزَرَعَ فِيهَا الْحَبُوبَ، أَوْ لَهُ أَرْضٌ زَعَمَرَالِ فَتَرَكَ الزَّعْفَرَانَ وَزَرَعَ فِيهَا الْحَبُوبَ فَعَلِيهِ خَرَاغُ الْكُرُومِ وَالزَّعْفَرَانِ، لَكِنْ هَذَا شَيْءٌ يُعْرَفُ وَلَا يُفْتَى بِهِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الظَّالِمَةُ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ.

أَرْضٌ لَا تُطَبِّقُ خَرَاغُهَا الْمَوْضُوعُ يُقَصُّ وَيُؤْخَذُ قَدَرًا مَا تُطَبِّقُ، وَإِنْ كَانَتْ تُطَبِّقُ زِيَادَةً لَا يُرَادُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، ^(١) خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - خَرَاغُ الْمُقَاسَمَةِ هُوَ أَنَّ الْإِمَامَ لَمَّا فَتَحَ الْبَلَدَ مَنْ عَلَى أَهْلِهَا وَوَضَعَ عَلَى أَرْضِيهِمْ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهَا بَصْفُ الْخَارِجِ ^(٢) أَوْ ثُلُثُهُ أَوْ رُبُعُهُ. رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ خَرَاغٌ فَعَجَزَ عَنْ عِمَارَتِهَا، فَالْإِمَامُ يُؤَاجِرُهَا مِنْ غَيْرِهِ وَيَأْخُذُ الْخَرَاغَ ^(٣)، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَسْتَأْجِرُهَا أَجْبَرَهُ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِنْ امْتَنَعَ لَا يَبِيعُهَا الْإِمَامُ. رَجُلٌ اشْتَرَى أَرْضًا خَرَاغِيَّةً وَبَنَى فِيهَا فَعَلِيهِ الْخَرَاغُ.

[السُّلْطَانُ إِذَا تَرَكَ الْخَرَاغَ] ^(٤) عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ وَجَعَلَهَا لَهُ قَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: يَجُوزُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: لَا، وَفِي فِتَاوَى أَيْمَةِ سَمَرْقَنْدَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا لَمْ يَطْلُبِ الْخَرَاغَ تَصَدَّقَ مَنْ عَلَيْهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ. وَفِي الْحُمْلَةِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِثْرًا لَهُ حَقٌّ فِي الْخَرَاغِ كَطَالِبِ الْعِلْمِ وَالْقَاضِي وَالْمُفْتَى وَالْمُعَلِّمَ بِلَا أَجْرِ وَالْفَارِزِي وَنَحْوِ ذَلِكَ يَجُوزُ جَعْلُهُ لَهُ.

السُّلْطَانُ الْجَائِرُ إِذَا أَخَذَ الْخَرَاغَ جَازٍ. خَوَارِجُ عُلَبَا عَلَى أَرْضٍ وَأَخَذُوا الْخَرَاغَ فَإِنَّهُ لَا يُشْكِي عَلَيْهِمْ. إِذَا أَدْرَكَتِ الْقَلَّةُ كَانَ لِلْسُّلْطَانِ حَبْسُهَا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْخَرَاغَ. مَنْ عَلَيْهِ الْخَرَاغُ إِذَا لَمْ يُؤَدِّ حَتَّى مَعَسَتْ سِنُونُ لَا يُؤْخَذُ لِمَا مَضَى. الْغَاصِبُ إِذَا كَانَ مُقِرًّا، أَوْ

(١) وعليه الفتوى. ثم إن هذا الخلاف فيما إذا أراد الإمام توظيف الخراج على أرض ابتداءً، أما الرهانة على المقرّر فلا يجوز بلا خلاف. وللمسألة وجوه كثيرة. انظر: «الفتاوى الهندية» (٢/٢٣٨)، و«المبسوط» (١٠/٧٩)، و«بدائع الصنائع» (٢/٦٣).

(٢) كذا في ط ص خ، وهو الصحيح، وفي س (الخراج)، وهو تصحيف.

(٣) في ص (الخارج)، والمثبت من ط س، وهو الصحيح؛ لأن الإمام يأخذ قدر الخراج، لا غير.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

كانت للمُدَّعي بينة عادلة فأنخراجه على المالك. ذمي اشترى أرضاً عشرة فاعليه الحراج. ولو اشترى منه مسلم فهي خراجية بعد. أرض السواد والحبيل خراجية. حد السواد من عذيب إلى عقبة خلوان ومن الثعلبية^(١) إلى عبّادان^(٢). وفي بعض النسخ ذكر مكان الثعلبية^(٣) الغلت^(٤).

رجل اشترى أرضاً فارغة فإن بقي من السنة قدر ثلاثة أشهر فالحراج عليه، وإن لم يبق فالحراج على البائع. الخراج يُصرف إلى عِمارة القناطير، والرباطات، والمساجد، وسد الثغور، ورَم ما انشق من الأنهار العظام التي لا ملك لأحد فيها كالخجور والسيحون والدجلة والفرات والتيل^(٥) وإلى معلمي^(٦) الخير وإلى أهل الحسبة، ويُصرف إلى أرزاق القضاة والولاة والمحتسبة والمفتين والمتعلمين، ويُصرف إلى أرزاق المقابلة ورصد الطريق، وإلى غير ذلك مما يرجع إلى عِمارة الدين وإصلاح دار الإسلام والمسلمين، فإن فضل شيء يُصرف إلى جميع المسلمين، العني والفقير فيه سواء.

(١) كذا في ط س خ، وهو الصحيح، وفي ص (الثعلبة).

(٢) السواد: أي قرى العراق.

العذيب: بضم ففتح، قرية من قرى الكوفة.

عقبة خلوان: أي خلوان بن عمران بضم فسكون، قرية بين بغداد وهمران.

الثعلبة: بفتح فسكون، أو الثعلبية بياء النسبة عطف، والصحيح الثعلب بفتح فسكون، قرية شرقي دجلة

موقوفة على العلوية.

عبّادان: بالتشديد حصن صغير يشط بخر فارس، وهو يدور بها فلا يبقى منها في ليل إلا القليل وهي

عن البصرة مَرَحَلَة ونصف. (رد المحتار ١٧٧/٤).

(٣) كذا في ط س، وفي ص (الثعلب).

(٤) كذا في ط س ص، وهو الصواب، وفي خ (العلس) وهو خطأ.

(٥) خجور: نهر بلخ أو برميد، و سيحون: نهر خجند أو الترك أو الهند، و دجلة: نهر بغداد، و

الفرات: نهر الكوفة أو العراق، و التيل: نهر بيضر ماؤه عذب.

(٦) كذا في ط س، وهو الأوفق، وفي ص خ (متعلمي).

باب المعدن والرّكاز

معدن ذهب أو فضة أو رصاص أو صُنْفُر أو حديد أو أحد في أرض الخراج أو العشر ففيه الخمس وأربعة أخماسه لِمَالِكِ الرَّقَنَةِ. رجلٌ وجد في داره معدنًا فليس فيه شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن وجد في أرضه يجب فيه الخمس في رواية عنه، وهو قولهما، وإن وجد في أرض غير مملوكة لأحد ففيه الخمس وأربعة أخماسه للواجد.

رجلٌ وجد كثرًا فيه علامات الإسلام كالمُصْحَفِ والدراهم المكتوبة عليها كلمة الشهادة فهو بمسألة اللقطة، وإن كانت فيه علامات أهل الشرك كالصنم والصليب ففيه الخمس وأربعة أخماسه [لِلْوَاجِدِ] ^(١) كانت الأرض مباحة، ولو وجد ذلك في دار الحرب ففيه الخمس وأربعة أخماسه ^(٢) للمُخْتَطِّ له وهو الذي خصه ^(٣) الإمام بتملك هذه البقعة من يوم الفتح، فإن لم يُعرف المُخْتَطُّ له يُصرف إلى أقصى مالِكٍ يُعرف له في دار الإسلام.

وليس في عين القير ^(٤) والنط ^(٥) والملح شيء، وكذا في الحصّ والثورة والياقوت والزُّمُرْد واللؤلؤ والفيرورج والعنبر والزُّبَيْق ^(٦). لا يسقط الخمس عن الرّكاز والمعدن وإن

(١) كذا في خ، وهو الصحيح، وفي ط س (وإن)، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

(٣) كذا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط (خط)، وفي س (حطه)، وكلاهما تصحيف.

(٤) القير والقار: لغتان وهو صَعْدٌ يذابُ فَيُسْتَخْرَجُ منه القار وهو شيء أسود تطلّى به الإبل والسبع يجمع الماء أن يدخل.

(٥) النط والنطط: دغس، والكسر أفصح، الذي تطلّى به الإبل للحرب والدبر والفردان وهو دون الكحل. وروى أبو حنيفة أن النط هو الكحل.

(٦) كذا في ط ص، وفي س ح (وي الزين خمس)، والزُّبَيْق: بالياء وبالهَمْزِ واختار المصنّف في أنه بالهمز وكسر الباء، معروف فارسيّ معرّب أعرب بالهمزة وهو الزاووف. وهو أنواع: ما يُستقى من معينه، وما يُستخرج من جحارة معدنية بالنار ودخانها يُهْرَبُ الحيات والعقارب من البيت وما أقام منها فيه قتله.

كان واحده مديونا. حرّبي وجد في دارنا معدناً أو كسراً يؤخذ منه كله. مسنة دس دار الحرب بأمان فوجد في دار بعضهم ركازاً رده عليهم، وإن وجد في صحراء فهو له خمس المعدن والركاز يُصرف إلى اليتامى والمساكين وابتاء السبل. من أصاب ركازاً ونسبه أن يتصدق بخمسه على المساكين [واليتامى أو] ^(١) على آثانه وأولاده أيضاً، وكذا جاز له أن يضعه في نفسه عند حاجته.

باب مواضع الصدقات

يُصرف العشر والزكاة إلى ما نصّ الله تعالى في كتابه وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ ^(٢) إلى آخر الآية. والفقر: الذي لا يسأل؛ لأن عنده ما يكفي له الحال. والمسكين: الذي يسأل؛ لأنه لا يجد شيئاً. والعاملين عليها: السعاة، يُعطون ما يكفيهم ويكفي أعوانهم. والمؤلفة قلوبهم: قوة كانوا من المشركين لهم شوكة، وكان النبي عليه السلام يُعطيهم شيئاً، ويتألفهم على الإسلام ليسلموا، أو يسلم قومهم، وقد سقط سهمهم في صدر خلافة أبي بكر - رضي الله عنه - بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - . ومن المؤلفة قلوبهم: أبو سفيان بن حرب، وصهوان بن أمية، وعبيدة بن جصن الفزاري، وأقرع بن حابس الطائي، وعباس بن مرداس السلمي، وزيد بن الخليل. وفي الرقاب: أراد به المكاتبين. والغارمين: هم المديون. وفي سبيل الله: يُدفع إلى العازي، والفقر. وابن السبيل: هو الغريب المقطع عن ماله.

لا يجوز دفع الزكاة والعشر إلى الزوج ولا إلى الزوجة، ويجوز إلى الأخ والأخت والعمة والخال. لو دفع إلى مملوك رجل فقير جاز. لو دفع إلى صبي لا يعقل الأخذ لا يجوز إلا إذا قبضه من قبض له. لو دفع إلى ولد رجل عني إن كان كبيراً جاز، وإلا فلا. لو دفع إلى فقيرة تحت موسر جاز. إذا دفع زكاة ماله إلى رجل على طمّ أنه فقير أو أجنبي،

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والثبت من ط س، وهو الصواب.

(٢) التوبة: ٦٠ .

فإذا هو غنيٌّ أو أبوه أو ولده حرج عن العُقدة، ولو طهر أنه عبده لا، وفي المكاتب روايتان^(١)

لو أدّى إلى هاشميٍّ لا يجوز.^(٢) وذلك أن يكون من آل عليٍّ ابن أبي طالب، أو آل

(١) والصحيح أنه لا يجره؛ لأن له حقاً في كسب مكانه فلم يتم التملك. كما في «البحر الرائق» (٢٤٤/٢).

(٢) هذا هو القول المعروف المذكور في عامة الكتب، والقول الآخر أن الصدقات إنما كانت محرمة عليهم لأجل خمس الخمس فلما انقطع ذلك عنهم حار دفع الزكاة إليهم، وهذه رواية أبي عصمة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، (تبيين الحقائق ٣٠٣/١) وابن سماعة عن أبي يوسف (البنية ٥٥٤/٣)، وهكذا نقل الطحاوي عن أمالي أبي يوسف (فيض الباري ٥٢/٣)، واختاره الطحاوي (شرح معاني الآثار ٣٣٣/١).

قال الربيعي في «تبيين الحقائق» (٣٠٣/١): وروى أبو عصمة عن أبي حنيفة جواز دفع الزكاة إلى الهاشمي في زمانه، وروى عن أبي حنيفة أن الهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى الهاشمي. وقال الشيخ الشلي في حاشيته على «تبيين الحقائق»: قال الطحاوي: هذه الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشهورة. اهـ غاية. وفي شرح الآثار عن أبي حنيفة لا بأس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرم للعوص وهو خمس الخمس، فلما سقط ذلك بموته عليه الصلاة والسلام حلت لهم الصدقة، قال الطحاوي: وبه نأخذ. انتهى.

وقال السخدي في «التف في الفتاوى» (ص ١٢٤): (من لا تُعطى لهم الزكاة): ... الخامس: إلى بني هاشم في قول أبي يوسف ومحمد وأبي عبد الله، ويجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال العيني في «البنية» (٥٥٤/٣): وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أنه قال: لا بأس بصدقة بني هاشم بعضهم على بعض.

ومن قال بالجواز من المتأخرين: الشيخ يوسف القرضاوي (فقه الزكاة ١٨٠/٢)، والدكتور وهبة الزحيلي (الفقه الإسلامي وأدلته ٨٨٤/٢)، والشيخ أبوور شاه الكشميري (فيض الباري ٥٢/٣)، والقاضي مجاهد الإسلام القاسمي (مجلة بحث وبحث، ص ٩٩-١١٠).

وللاستزادة انظر: «حاشية الطحاوي على الدر المختار» (٤٣٨/١)، و«حاشية الشربلاني على درر المحاكم» (١٩١/١)، و«فقه الزكاة» (١٧٧-١٨٨)، و«معارف السنن» (٢٦٦/٥)، و«فتاوى محموديه» (٥٦٠/٩).

عاس بن عبد المطلب، أو آل جعفر، أو آل عقيل، أو آل الحارث بن عبد المطلب رضى الله عنهم،^(١) وكذا لو أدى إلى معتقهم.

رجل له على فقير مئتا درهم حئت له الزكاة [إذا كانت له مئتا درهم]^(٢) أو ما يساوي قيمته مئتي درهم فاضلاً عن مسكنه، وخادميه، وسلاحه، وثياب بدنه، وما ينأث به في منزله، وكتب العلم إن كان من أهله، وإن كان مُعداً للتجارة تجب الزكاة. وإن لم يكن مُعداً لا تجب، لكن تحرم عليه الصدقة المفروضة. ولو كانت له كتب يحتاج للتصحيح والدراسة لا تحرم الصدقة.

رجل له طعام أكثر من كفاية الشهر ما يساوي مئتي درهم لا تجل له الزكاة في قول،^(٣) وه أخذ حُسام الدين. لو أخذ السلطان الأموال مُصادرة ونوى المؤدي الزكاة

(١) قال الزيلعي - رحمه الله تعالى - في «تبيين الحقائق» (٣٠٣/١) : وفائدة تخصيصهم بالذكر جواز الدفع إلى بعض بني هاشم وهم بنو أبي لهب؛ لأن حرمة الصدقة كرامة لهم استحقوها بنصرهم النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية والإسلام ثم سرى ذلك إلى أولادهم، وأبو لهب أدى النبي عليه الصلاة والسلام وبالع في أذنيه فاستحق الإهانة. قال أبو نصر البغدادي: وما عدا المذكورين لا تحرم عليهم الزكاة.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من س ط، والمثبت من ص خ، وهو الصواب.

(٣) والقول المعتمد جواز أخذ الزكاة، وتفصيل المسألة كما يلي:

من كان عنده قوت يكفيه شهراً أو أقل حل له أخذ الزكاة بلا خلاف بين المشايخ. ولو كان له قوت شهرين أو أكثر وليس له شيء غيره، حل له الزكاة أيضاً فيما هو المعتمد عند الفقهاء، وصنع الكاساني في «البدائع» (٤٨/٢، ط: سعيد) يدل على اعتماده عليه، ونقل تصحيحه في التاتارخانية، وإليه مال ابن عابدين الشامي - رحمه الله تعالى - حيث قال في «رد المحتار» (٣٤٨/٢): «ودكر في الفتاوى ... ولو عنده طعام للقوت يساوي مئتي درهم، فإن كان كفاية شهر تحس. أو كفاية سنة، قيل: لا يجل، وقيل: يجل؛ لأنه يستحق الصرف إلى الكفاية فيلحق بالعدم، وقد ادخر عليه الصلاة والسلام لنسائه قوت سنة ... اهـ. وظاهر تعلينه لقول الثاني في مسألة الطعام اعتماده. وفي التاتارخانية [٢٧٨/٢] عن التهذيب أنه الصحيح».

وينظر: «المحيط البرهاني» (٢١٦/٣، ط: إدارة القرآن، كراتشي).

قال حُسام الدين: لا يجوز، وقال شمس الأئمة السرخسي: يجوز.^(١)
رجلٌ دفع مئتي درهمٍ من زكاةٍ ماله إلى فقيرٍ جارٍ، والمستحبُّ أن يدفع قدر ما
يُغنيه عن السؤال في ذلك اليوم. لا يجوزُ صرفُ الزكاةِ إلى أهلِ الذمَّةِ ولا إلى الكلاب
والطيورِ ولا إلى بناءٍ^(٢) الخَيْرِ، ويُسْتَرْطُ التَّمْيِيزُ، ولا يجوزُ التغذيةُّ والتعشية. ولو دفعَ
الزكاةَ إلى من يعوله بيده يجوز.

باب صدقة الفطر

صدقةُ الفِطْرِ واجبةٌ وليستُ بهريضةٍ حتى لا يُكْفَرَ جاحدُها؛ لأنها تَبَيَّنَتْ بخبر
الواحد. وقتُ وجوبِ صدقةِ الفِطْرِ طُلُوعُ الفجرِ الثاني من يومِ الفِطْرِ. يُسْتَحَبُّ أن يُؤَدَّى
قبلَ أن يُصَلِّيَ الإمامُ صلاةَ العيدِ. التعجيلُ جائزٌ بسنةٍ، أو سنتين.^(٣) لو أَخَّرَ لا تسقطُ قاله
الشيخُ الإمامُ السرخسيُّ رحمه الله تعالى^(٤).

(١) أطلقه المصنف - رحمه الله تعالى -، والمسألة على وجهين: ١- إن أخذ السلطان الجائر أو البعثة
زكاة الأموال الظاهرة كالسوائم والعشر والخراج لا إعادة على أربابها إن صرفوا المأخوذ في عمله.
٢- وإن أخذ زكاة الأموال الباطنة كالقروض وعروض التجارة، ونوى صاحبها دفع الزكاة إليه، هل
تجرئه أم لا؟ قولان: الإجزاء، وعدم الإجزاء، والأحوط الإعادة. قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -:
«قد اختلف التصحيح والإفتاء في الأموال الباطنة...» (رد المحتار ٢/٢٩٠)، وذكر ابن المصنف - رحمه الله
تعالى -: أن الاحتياط في الإعادة في الأموال الظاهرة والباطنة. (فتح القدير ٢/١٥٢).

وفي المسألة تفصيل أكثر، فليراجع: «البحر الرائق» (٢/٢٢٣)، و«المبسوط» (٢/١٨٠)،
و«الفتاوى الهندية» (١/١٨٢)، و«بدائع الصنائع» (٢/٣٦)، و«الدر المختار» (٢/٢٩٠).

(٢) كذا في ص خ، وهو الصواب، وهذا في معنى قول الفقهاء: لا تصرف الزكاة إلى وجوه الخمر
كبناء المسجد. وفي ط س (أبناء)، وهو خطأ.

(٣) أي في الصحيح من المذهب، وفيه تفصيل أكثر، انظر: «المبسوط» (٣/١١٠)، و«فتح القدير»
(٢/٢٣٢)، و«المحيط البرهاني» (٣/٣٨٤)، و«بدائع الصنائع» (٢/٧٤).

(٤) إذا أخر صدقة الفطر عن وقتها ففيه أقوال ثلاثة: الأول: لا تسقط ويكون أداء إذا أدى، وهو -

إذا ملك حرٌّ مسلمٌ أو حرّةٌ مسلمةٌ مئتي درهم، أو ما يُساوي ذلك فاضلاً عن مسكبه، وأُذنيه، وثيابه، وخادِمه، عني نحو ما يُعتَبَرُ لِحُرْمَةِ الزَّكَاةِ عليه، تجب عليه صدقةُ الفِطْرِ لأجل نفسه وأولاده الصِّغارِ إذا كانوا فقراء، بخلافِ الأمِّ. وتجب على المرء بسبب عبده مسلماً كان أو كافراً إذا لم يكن مُعْتَداً لِلتَّجَارَةِ. ولا تجب عن مكائبه ولا عن ولده الكبير إلا إذا بلغ معتوهاً.

لا تجب على الحدِّ بسببِ الخافِدِ، ولا تجب على الزوج بسببِ الزَّوْجَةِ. لو أذى عن ولده الكبير الذي في عياله، أو عن زوجته بغيرِ أمرٍ جاز استحساناً. لو كان عبدٌ واحدٌ بين اثنين لا تجب عليهما صدقةُ الفِطْرِ عندنا، خلافاً لِلشَّافِعِيِّ - رحمه الله تعالى - . لو كان عبيدٌ بين اثنين لا تجب صدقةُ الفِطْرِ عليهما عند أبي حنيفة، خلافاً لهما. (١)

العبد إذا عَنَقَ بعضُهُ وهو يسعى لا تجب عليه صدقةُ الفِطْرِ عند أبي حنيفة. جاريةٌ بين اثنين جاءت بولدٍ فادعياه فيكون الولدُ بينهما، وتجب عليهما عند محمد صدقةُ فِطْرِ واحدٍ، وبه أخذ أبو الليث، وعند أبي يوسف، وهو روايةٌ عن أبي حنيفة تجب على كلِّ واحدٍ منهما صدقةُ فِطْرِ عَلَى جِدَّةٍ.

= المختار، صحَّحه في «البدائع» (٧٤/٢)، وعليه العتوي. (رد المختار ٣٥٩/٢). والثاني: تسقط بِمرور يومِ الفِطْرِ كالأضحية (إراقة الدم) تسقط بِمضي أيامِ النحر، وهذا مروى عن الحسن بن رِيَاد، وجعله ابنُ إمامٍ قولاً باطلاً (فتح القدير ٢٣٢/٢). والثالث: لا تسقط، ونكون قضاءً إذا أذى؛ لكونها مقيدةً بالوقت، وإليه مال ابنُ إمام، وتبعه ابنُ نجيم في «البحر» (٢٥٥/٢)، لكنَّ عدَّةَ ابنِ عابدين - رحمه الله تعالى - قولاً محارجاً عن المذهب.

(١) بل قول أبي يوسف مع أبي حنيفة - رحمهما الله تعالى - في حكم عدم الوجوب، وهو الذي مشى عليه المتون والشروح، كما في «فتح القدير» (٢٢٣/٢)، وقيل: عدم الوجوب بالإجماع. ثم إنَّ هنا الخلاف في عبيد الخدمة، وأما عبيد التجارة فلا تجب فيها بالاتفاق. ونمامه في «رد المختار» (٣٦٣/٢)، و«بدائع الصنائع» (٧٠/٢)، و«المتنوي الهندية» (١٩٣/١)، و«العناية» عني هامش فتح القدير (٢٢٢/٢).

الصغير إذا كان غنياً فصدقة فطره يكون في ماله، وكذا المجنون، وكذا صدقة عبيدهما يكون في مالهما، يتولى أداء ذلك وليهما. لو مات العبد أو الابن الذي وجبت لأجله صدقة الفطر فإنه لا تسقط صدقة الفطر. لو مات من عليه صدقة الفطر فأدى عنه وارثه جاز. المريض والمسافر والحامل والمرضع لو أفطروا في رمضان لا تسقط عنهم صدقة الفطر. لو اشترى [عبدًا]^(١) شراءً فاسدًا وقضه ثم رده فصدقة الفطر على المشتري، وفي البيع بشرط الخيار صدقة الفطر على من يستقر له الملك.

صدقة الفطر نصف صاع من بر أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير. إذا أدى ربع صاع من بر جيد يساوي نصف صاع من حنطة وسطى، أو أربعة أمثاله من شعير أو تمر لا يجوز. لو دفع صدقة الفطر إلى الذمي يجوز، وإلى بني هاشم لا.^(٢)

أداء المنصوص عليه أفضل، قاله حسام الدين، وقيل: أداء القيمة أفضل^(٣). ويجوز أن يُعطى ما يجب عن واحد لجماعة من المساكين، أو أن يُعطى ما يجب عن جماعة مسكيناً. ولا يجوز الإباحة، وإنما الشرط هو التملك. ويعطى صدقة فطره حيث هو، ويُكره أن يبعث إلى موضع آخر إلا إلى ذوي قرابة من ذوي الحاجة.^(٤) والأفضل أن يؤدي عن عبيده وأولاده حيث هم عند أبي يوسف، وعليه الفتوى، وعند محمد يؤدي حيث هو.^(٥)

(١) ما بين المعوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ، وهو الظاهر.

(٢) قد سبق ذكر المسألة في باب السابق تعليقا، فليراجع.

(٣) والعمل عليه أولى؛ لأنه أدفع لحاجة الفقير. قال في «الفتاوى الهندية» (١٩٢/١): ذكر في الفتاوى أن أداء القيمة أفضل من عين المنصوص عليه، وعليه الفتوى، كذا في الجوهرة الميرة [١٦٤/١] انتهى. وانظر: «البحر الرائق» (٢٥٥/٢).

(٤) الحكم في نقل صدقة الفطر كالحكم في نقل الزكاة، وقد سبق ذكر المسألة في «باب أداء الزكاة» تعليقا.

(٥) وهما مسألة مهمة ينبغي الوقوف عليها، وهي: أن المقيم في الإفريقية مثلاً، إذا أدى صدقة =

قالوا: في صدقة الفطر ثلاثة أشياء: قبول الصوم، والعلاج، والتجاة من سكرات الموت وعذاب القبر.

= الفطر في بلد آخر، كم يؤدي؟ هل يعتبر مكان المعطي أم المكان الذي يؤدي فيه؟ والجواب: الاعتبار بمكان المعطي، فيؤدي في بلد آخر قدر ما وجب عليه في بلده. قال في «البحر الرائق» (٢/٢٥٠):
 المعتر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها، وفي صدقة الفطر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح.
 وانظر: «فتح القدير» (٢/٢١٧)، و«العناية» على هامش فتح القدير (٢/٢١٧)، و«البحر الرائق» (٢/٢٥٠)، و«رد المحتار» (٢/٣٥٥)، و«مناوى محمديه» (٩/٦٢٤).

كتاب الصوم

أَوَابُهُ عَشْرَةٌ: فِي نِيَةِ الصَّوْمِ، فِيمَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ، فِيمَا يَكُونُ عُذْرًا فِي الْإِفْطَارِ، فِيمَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ، فِي الصَّيَّامَاتِ الْمُسَهِّةِ، فِي وَجوبِ الْقِصَاءِ، فِي وَجوبِ الْكَفَّارَةِ، فِي الشَّهَادَةِ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ، فِيمَا يَوْجِبُ الرَّحْلَ عَلَى نَفْسِهِ، فِي الْاِعْتِكَافِ.

باب نية الصوم

لَوْ بَوَى قَبْلَ أَنْ تَغِيَبَ الشَّمْسُ أَنْ يَكُونَ صَائِمًا غَدًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُجْزِهِ مَا لَمْ يَبُزْ قَبْلَ انْتِصَافِ النَّهَارِ عِنْدَنَا، وَكَذَا كُلُّ صَوْمٍ وَاجِبٍ بَعِيْنِهِ. صَوْمُ الثَّقَلِ نَجُوزٌ بَيْتُهُ قَبْلَ انْتِصَافِ النَّهَارِ بِالِاتِّفَاقِ.

الصَّحِيحُ الْمَقِيْمُ إِذَا بَوَى فِي رَمَضَانَ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ، وَكَذَا الْمَرِيضُ الْمَقِيْمُ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ. الْمَسَافِرُ لَوْ نَوَى فِي رَمَضَانَ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ يَقَعُ عَمَّا نَوَى، ^(١) خِلَافًا لَهَمَّا. لَوْ قَالَ: «نَوَيْتُ أَنْ أَصُومَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» أَجْزَأُهُ اسْتِحْسَانًا، وَبِهِ أَخَذَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ الْحُلُوْائِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

إِذَا بَوَى الصَّوْمَ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ فَصَوْمُهُ مَعْتَبَرٌ. لَوْ قَالَ: «إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ عَنْ رَمَضَانَ، وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَأَنَا غَيْرُ صَائِمٍ» ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ تُجْزِهِ تِلْكَ النِّيَّةُ، وَلَوْ قَالَ: «إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ عَنْ رَمَضَانَ، وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَمَنْ وَاجِبٍ آخَرَ» ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ لَمْ يَقَعُ عَنْ الْوَاجِبِ. لَوْ نَوَى التَّطَوُّعَ وَقِصَاءَ رَمَضَانَ قَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقَعُ عَنْ الْقِصَاءِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: يَقَعُ عَنِ التَّطَوُّعِ.

(١) وَهُوَ الْمَخْتَارُ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ. رَاجِعْ: «رَدُّ الْمَخْتَارِ» (٢/٣٧٨)، وَ«تَبْيِيحُ الْحَقَائِقِ» (١/٣١٥)، وَ«الْبَحْرُ الرَّائِقُ» (٢/٢٦١).

باب ما يُفسدُ الصَّوْمَ

الأكلُ والشُّربُ والجماعُ ناسيًّا لا يُفسدُ الصَّوْمَ. لو سبقَ الماءُ خَلْقَهُ حالةً المضمضة والاستنشاقِ يفسدُ صومُه، كذا إذا جُمِعَتْ وهي نائمة. إذا قاءَ أقلَّ من مِلءٍ فيه فعاد بعضُه إلى جوفه [أو أعاده لم يفسدُ صومُه، وإن قلَّ مِلءٌ فيه فعاد بعضُه إلى جوفه] ^(١)، يفسدُ، وإن أعاده فسَدَ. لو ثَقِيَاً مِلءٌ [فيه] ^(٢) فسَدَ سواءً عاد أو لم يُعَد، وإن كان أقلَّ من مِلءٍ فيه عند محمد - رحمه الله تعالى - يفسدُ، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: لا. ^(٣) إذا ابتلع شيئاً بين أسنانه لا يفسدُ صومُه إلا إذا كان قدرَ الحِمَصَةِ فصاعداً. لو أخذ سِمْسِمَةً ومضغها وأكلها لا يفسدُ؛ لأنها تتلاشى فلا يصلُ إلى جوفه منها شيء. إذا لمسَ امرأةً بشهوةٍ فأُمِيَ يفسدُ صومُه، كذا إذا استمنى بالكف. لو أصحَّ جُبَّناً لا يفسدُ [صومُه] ^(٤)، كذا إذا نوى الفِطْرَ وعَزَمَ عليه.

الصائمُ إذا أصابه السَّهْمُ فطار منه لا يفسدُ صومُه. ولو ضَرَبَ بِأَمَكٍ نَكَ ^(٥) وبقي في جوفه أو طار منه يفسدُ. ^(٦) لو دخل الغارُ أو الذُّبابُ أو طَعْمُ الأدويةِ في جوفه لا

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من خ، وفي ص (فمه).

(٣) والحاصل أن المسألة تنفرع إلى أربع وعشرين صورة؛ لأنه لا يخلو إما أن ذرعه الفم أو استقاء، وكل منهما لا يخلو إما أن يملأ الفم أو لا، وكل من الأربعة إما أن عاد بنفسه أو أعاده أو خرج ولم يعده ولا عاد بنفسه، وكل إما ذاكر لصومه أو لا. وأن صومه لا يفسد على الأصح في الجميع إلا في مسألتين: في الإعادة بشرط ملء الفم، وفي الاستقاء بشرط ملء الفم. انظر: «رد المحتار» (٤١٤/٢)، و«البحر الرائق» ٢٧٤/٢، و«الفتاوى الهندية» (٢٠٤/١)، و«فتح القدير» (٢٥٩/٢-٢٦٠).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٥) أي بمحصة من الأحجار.

(٦) وفي «الحاشية» على هامش «الهندية» (٢٠٩/١) ما يدل على عدم فساد الصوم في هذه الصورة، حيث قال: وإن طعن برمح لا يفسد صومه وإن بقي الرج في جوفه؛ لأنه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن، ولو دخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه، ولو ألقى حجر في -

يُفْسَدُ، ولو طار في حلقه نَدَحٌ أو مَطَرٌ دونَ الثلاثِ ذُكِرَ في الفتاوى أنه لا يفسدُ، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى -: يفسدُ. ^(١)

الجائفة أو الأئة إذا داواها بدواء يابس لم يفسد وإن داواها بدواء رطب يفسد. وقال أكثر المشايخ: العبرة للوصول إلى الجوف، لا للرطب واليابس. إذا صب الماء في أذنه الأصح أنه لا يفسد، ولو صبَّ الدهن يفسد. ^(٢) المرأة إذا جعلت القطنة في قُلُوبِها

= الجائفة ودخل جوفه لم يفسد صومه. انتهى. ومثله في «الدر المختار» (٣٩٧/٢)، وقال ابن عابدين: (قوله: كما لو ألقِيَ حجرٌ) أي ألقاه غيره فلا يفسد لكونه يعبر فعله وليس فيه صلاحه.

(١) حزم السرخسي، وابن عديم، والشربلاي، والطحطاوي، وابن عابدين بالفساد، وهو قول العامة لحصول المفطر معنى، وإمكان الاحتراز عنه. وراى في البحر: أنه لو ابتعته متعمداً لزمته الكفارة أيضاً. انظر: «المبسوط» (٩٣/٣)، و«البحر الرائق» (٢٧٣/٢)، و«رد المحتار» (٤٠٣/٢)، و«حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح» (ص ٦٦٠).

(٢) هذا ما مشى عليه عامة المتون والشروح والفتاوى، وقال بعضُ المحققين في هذا العصر: حكم هذه المسألة تتعلق بالطب وأثبت تحقيق الأصابة الحادقين أن ما صُبَّ في الأذن لا يصل إلى الجوف؛ لأنه لا منفذ بين الأذن والدماع وكذلك بين الأذن والمعدة، وأن ما صُبَّ في الأذن لا يصل أثره إلى الحلق، كما هو المعلوم. انظر: «إمداد الفتاوى» (١٤٨/١)، و«جديد فقهي مسائل» (١٨٥/١).

وللشيخ المفتي محمد رفيع العثماني - حفظه الله تعالى - في هذا الباب مقالة رقيقة مشتملة على المسائل المهمة المتعلقة بالمفطرات وأصولها. تعرَّضَ فيها لبحث انفاذ وبسط الكلام عليها، فذكر فيها ثلاثة أصول اتفقت عليها المذاهب الأربعة، ثم ناقشها في ضوء الطب وتشريح الأذن، والأصل الثاني منها: «أن كل ثمة أو فتحة في ظاهر الجسم ليس لها مصلك إلى «الجوف المعتر في الصيام» - لا مباشرة ولا بواسطة قناة أو جوف آخر - فهي منفذ غير معتبر في المذاهب الأربعة، سواء كانت الفتحة خلقية أو غير خلقية، فلا يفسد الصوم عند أحد مما يدخل إلى باطن الجسم يمثل هذا المعد ولا أعلم فيه خلافاً وهو الموافق للقياس». ثم فرَّع عليه مسألة الأذن فقال: «وأما الأذن فلأن المناء أو الماء أو الدهن ومحوها لا تصل بالإقطار فيها إلى الحلق إذا كانت طبلة الأذن سليمة غير محرومة؛ لأن فتحة الأذن ليست بنافذة إلى الحلق لا مباشرة ولا بواسطة قناة أو جوف آخر إلا إذا كانت الطبلة محرومة». انتهى. (المقالات الفقهية، صباط مفطرات الصوم، ص ١١١ - ١١٥)

فقد تحرَّرَ بما تقدَّم أن الصوم لا يفسد بإقطار ماء أو دهن أو دواء في الأذن، والحكم بالفساد أحوط.

إِنْ انْتَهَتْ إِلَى الْمَرْحِ الدَّاعِلِ وَ[هوَ] ^(١) رَحِمُهَا انْتَفَضَ صَوْمُهَا. ^(٢)

باب ما يكون عذراً في الإفطار

من سافر بعد ما أصبح في أهله يُكْرَهُ له الإفطار. رجلٌ خاف إن لم يُفطر يرداد عيناه وَجَعًا، أو حُمَاهُ شِدَّةً يباح له الإفطار. وهذا إنما يُعرَفُ باجتهاده، أو بقول طبيبٍ حاذقٍ. ^(٣) أُمَّةٌ أَفْطَرَتْ فِي رَمَضَانَ مُتَعَمِّدَةً لَضَعْفِ أَصَابِهَا مِنْ عَمَلِ السَّيِّدِ مِنْ طَبِخٍ أَوْ غَيْرِهِ كَانَ وَاسِعًا ^(٤) وَقَضَتْهُ. وَلِلْمَسْلُوكِ أَنْ يَمْتَنِعَ عَمَّا يُعْجِرُهُ عَنْ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ.

إذا دخل على بعض إخوانه وسأله أن يُفطر لا بأس بذلك في التَّطَوُّعِ ^(٥). بخلاف قضاء رَمَضَانَ. رجلٌ قال: «للهِ عليَّ أنْ أَصُومَ أَبَدًا» فَضَعُفَ عَنِ الصَّوْمِ لاشتغاله بالمعيشة كان له أن يُفطرَ فَيُطْعِمَ لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنَ الْخِنْطَةِ. رجلٌ في شَهْرِ رَمَضَانَ بِحَالٍ إِنْ صَامَ صَلَّى قَاعِدًا، وَإِنْ أَفْطَرَ صَلَّى قَائِمًا، فَإِنَّهُ يَصُومُ وَيُصَلِّي قَاعِدًا. رجلٌ نَظَرَ إِلَى صَائِمٍ يَأْكُلُ نَاسِيًا، فَإِنْ كَانَ بِحَالٍ يُضَعِفُهُ الصَّوْمُ وَإِذَا أَكَلَ يَتَّقَوِي بِهِ

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، و المثبت من ص خ.

(٢) أي إن غابت القطنة، فإل بقي طرفها في فرجها الخارج لم يفسد، كما في «الدر المختار» (٣٩٧/٢).

(٣) وعُلِمَ بهذا حكمٌ مريض لا يمكن له ترك الدواء بل يلزمه التداوي مرتين أو أكثر في النهار أنه يجوز له الإفطار إذا قال ذلك طبيب حاذق، وعليه أن يقضي إذا صح.

(٤) كذا في ط س ح، و في ص (واسعًا وجائزًا).

(٥) وفي المسألة تفصيل حسن اختاره بعض الفقهاء، كما في «المحيط البرهاني» (٣٥٨/٣): قالوا: إن الصحيح من المذهب أنه ينظر في ذلك، إن كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمحرد حصوره، ولا يتأدى ترك الإفطار لا يفطر، وإن كان يعلم أنه يتأدى بترك الإفطار يفطر. قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني: أحسن ما قيل في هذا الباب: إن كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر دفعاً للأذى عن أخيه المسلم، وإن كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وإن كان في ترك الإفطار أدى المسلم. انتهى.

على سائر الفرائض يسعُه أن لا يُجبرَه. العاصي في سفره يباح له الفطرُ وقصرُ الصلاة والمسحُ ثلاثة أيام. وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنه كره الصوم في طريق مكة.

باب ما يُكره للصائم

يُكره مَضغُ العِلَكِ للصائم. لا بأس للمرأة الصائمة أن تَمَضغَ لِصَبِيَّهَا أو لمرِضٍ طعاماً إذا لم تَحُدْ منه بدءاً. يُكره أن تنوقَ المَرْقَةَ بلسانها. ^(١) يُكره أن يدوق الرجلُ الدُّهْنَ أو العسلَ عندَ الشراءِ للاختيار. لا بأس بالسَّوَاكِ الرُّطْبِ واليابسِ للصائم بالغداة والعشي. ^(٢)

(١) هذا في صوم المرض بدون عذر، وأما بعذر فحائز بدون كراهة، ومن الأعذار أن يكون زوجها سيئ الخلق. وفي النفل يجوز لها ذلك بدون كراهة سواء كان بعذر أو بغيره؛ لأنه حاز لها الإفطار، فالذوق أولى، قال في «فتح القدير» (٣٤٩/٢): (ومن داق شيئاً بقمه لم يعطر، ويكره له ذلك) (قوله: ويكره له ذلك) قيده الخلواتي بما إذا كان في المرض، أما في النفل فلا؛ لأنه يباح الفطر فيه بعذر وبلا عذر في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف أيضاً، فالذوق أولى بعدم الكراهة لأنه ليس بإفطار بل يحتمل أن يصير إياه. وقيل: لا بأس في الفرض للمرأة إذا كان زوجها سيئ الخلق أن تنوق المَرْقَةَ بساها. انتهى.

(٢) وينبغي أن يُعَنَمَ حَكْمُ استعمالِ مُطَفِّفِ الأسنان (Toothpaste)، وحاصل الكلام فيه أنه قد ذهب أكثرُ علماء عصرنا إلى أن استعماله بدون حاجة شديدة مكروه تسريباً ولا يفسد به الصوم إلا إذا سبق الخلق، واحتجوا لذلك بقول الفقهاء: «وكره له ذوقُ شيء، وكذا مصغه بلا عذر». (الدر المختار ٤١٦/٢). وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: قوله: (وكره الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الأشياء تنسرية. انتهى. وكذا في «كتاب الفتاوى» للشيخ المحقق مولانا خالد سيف الله (٤٠١/٣)، و«فتاوى دار العلوم ديوبند» (٤٠٤/٦).

قلنا: الحكم بالكراهة مشكك، فإننا قد رأينا أن الفقهاء صرحوا بجواز السَّوَاكِ للصائم رطباً كان أو يابساً، كما في المتن، علماً بأن للسَّوَاكِ الرُّطْبَ طعاماً يجده الإنسان عند الاستياك، ومع ذلك حوَّروه، فيستفاد منه أن استعمال المعجون لا يكره. ثم الاستدلال بقولهم: «وكره له ذوقُ شيء» على كراهة استعماله غير واضح؛ لأن المعجون لا يُذاق، بل يُستعمل ضرورة لإزالة الرائحة الكريهة، -

لا بأس بأن يستنقع في الماء^(١) ويصّته على وجهه ورأسه^(٢) يُكره أن يُمضِضَ لغير الوضوء.

يُسْتَحَبُّ تعجيل الإفطار إلا في يوم الغيم، ويُستَحَبُّ تأخير السحور. لا تصوم المرأة تطوعاً^(٣) ولا ما وجب فعلها إلا بإذن زوجها. ولا المملوك إلا بإذن السيد. لا يصوم الأجير تطوعاً إلا بإذن المستأجر إن كان الصوم يضرّ بالخدمة. الحائض إذا طهرت في نهار رمضان، أو الصبي يبلغ، أو الكافر يُسَلِّم، أو المسافر يُقِيم، فإنه يتشبه بالصائمين، ولو كانت طاهرة في أول النهار ثم حاضت لم يجب التشبه. ويبغي أن يكون أكلها مخفياً.

باب الصِّيَامَاتِ الْمَنْهِيَّةِ

يُكره الصوم يوم الشكّ بنية الفرض أو واجب آخر. ولو صام بنية التطوع لا يُكره، بل الأفضل أن يصوم عندنا، كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى -، حتى لو تبين أنه من رمضان جاز عنه. وقال الإمام الإسيحائي - رحمه الله تعالى -: يصبح الناس يوم الشكّ غير أكليين ولا عازمين على الأكل إلا إذا كان صائماً قبل ذلك فوصل يوم الشكّ به فلا بأس، وقال فخر الإسلام البرزدي وحسام الدين - رحمهما الله تعالى -: إن وافق ذلك صوماً كان يصومه قبل ذلك فالصوم أفضل، وإن لم يوافق يعني بالصوم عن التطوع في حق الحواص، وفي حق القوام يعني بالتلوم والانتظار إلى وقت الزوال.

- وأيضاً طعم المعجون لا ترغب فيه الطبايع بخلاف الطعام المدقوق، فاعترفاً نعم لقائل أن يقول: إن السمك مسنون والمعجون ليس بمسنون، فالترك أولى. والله تعالى أعلم.
ويظر: «فتاوى علماء البلد الحرام» (ص ٢٨٩).

(١) استنقع في الماء: مكث فيه بتردد.

(٢) وعلم من هذا حكم السباحة للصائم أنه جائز ويراعي أن لا يسبق الماء حلقه.

(٣) ما بعد المعكوفين سقط من ص من ههنا إلى قوله: (فقبل أن يخرج من العمران) في باب ما يوجب الكفارة، والمثبت من ط س خ.

صَوْمُ الْوَصَالِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا أَفْطَرَ فِي الْأَيَّامِ الْمَسْبُوءَةِ صَوْمُ يَوْمِ التَّمَرُّورِ لَا يَنْكَرُهُ غَيْرُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَصُومُ قَبْلَهُ تَطَوُّعًا فَالْصَّوْمُ أَفْضَلُ وَإِلَّا فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ. يُسْتَحَبُّ أَنْ يَصُومَ قَبْلَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ يَوْمًا أَوْ بَعْدَهُ مُخَالَفَةً لِأَهْلِ الْكِتَابِ.^(١)

بابُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ

إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ قَبْلَ الزَّوَالِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَمَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ أَفْطَرَ لَيْسَ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ. إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ كُلُّهُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حُنَّ فِي رَمَضَانَ كُلُّهُ. إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ مُفِيقًا ثُمَّ حُنَّ ثُمَّ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَلَغَ بِمَحْنُونًا ثُمَّ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ إِذَا تَسَحَّرَ وَأَكْبَرُ رَأْيُهُ أَنْ الْفَجَرَ طَالَعَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضِي^(٢) وَلَا تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ.

إِذَا شَرَعَتْ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ ثُمَّ حَاضَتْ قُضِيَ. الْمَرِيضُ أَوْ الْمَسَافِرُ إِذَا اسْتَدَامَ مَرَضُهُ

(١) ههنا فائدة مهمة ينبغي الوقوف عليها وهي: أن أفراد يوم عاشوراء بالصوم ليس بمكروه؛ لأن الصوم قبله أو بعده مستحب وترك المستحب لا يكون مكروهاً، ثم زيادة صوم على صوم عاشوراء كان للتحرز عن التشبه باليهود في زمن كان اليهود يصومونه، أما اليوم فلا علم لليهود بهذا اليوم ولا هم يعظمونه، فانتفى التشبه.

قال في «البدائع» (٧٩/٢): «وكره بعضهم صوم يوم عاشوراء وحده لمكان التشبه باليهود، ولم يكرهه عامتهم؛ لأنه من الأيام الفاضلة، فيستحب استدراك فضيلتها بالصوم».

وقد ذكر الشيخ المفاتي نظام الدين الأعظمي المسألة مبسوطاً بالدلائل. فانظر ومتخبات نظام الفناوى (ص ٣٦٩-٣٧١، ط: إصلاحى كتب خانة، ديوبند).

ثم لصوم عاشوراء مراتب: أفضلها صوم عاشوراء وصوم يوم قبله وصوم يوم بعده، ثم صوم عاشوراء وصوم يوم قبله، ثم صوم عاشوراء وصوم يوم بعده، ثم صوم عاشوراء منفرداً.

(٢) هنا في ظاهر الرواية، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه القضاء عملاً بما قاله الرأى، وعليه اعتمد مشايخنا، وفيه الاحتياط. انظر: «بدائع الصنائع» (١٠٥/٢)، «الهداية» مع «فتح القدير» (٢٩٢/٢).

أو سفره حتى مات لا قضاء عليه، وإن صحَّ المريضُ أياماً ثم مرضَ لزمه القضاء بقدر ما صحَّ، وإن مات قبل أن يصومَ عليه أن يُوصيَ بأن يُطعمَ عنه لكلِّ يومٍ مسكيناً، ويُعتبر من الثلث، وإن لم يوصَ وترعت الورثة جاز. لو غَدُوا أو عَشَوْا فقيراً من كلِّ يومٍ جاز.

من أفطر بعددٍ ثم قدر على القضاء فعليه القضاء على التراخي، وعن محمد - رحمه الله تعالى - أنه يَأْتُمُّ بالتأخير. إذا ارتدَّ بطلَّ صومه ولا يلزمه القضاء إذا أسهم. في قضاء رَمَضان إذا نوى القضاء لا غير جاز وإن لم يُعَيَّن اليوم الأول والثاني بخلاف غير رمضان.

باب ما يوجب الكفارة

إذا جامع في الدُّبْرِ عليه الكفارة، ولو جامع مُكْرَهاً أو جامع نهيمة لا كفارة عليه بل القضاء. إذا أكل المِلْحَ وحده لا كفارة عليه^(١)، كذا إذا أكل بُزاق نفسه أو غيره بعد ما أخرجه من فيه، كذا إذا مضغ لُقْمَةً ثم أخرجها ثم أكلها. لو ابتلع سِمْسِمَةً من غير مضغٍ المختار أن تجب الكفارة.

لو أكل الحَبَقَ^(٢) في الابتداء أو أكل لَوْزَةً رَطْبَةً أو طَبِيخاً أو أكل إِهْلِيلِجاً^(٣) أو دواءً أو شحمًا أو لحمًا غير مطبوخٍ أو مَبْتَةً قبل أن يُدَوَّدَ وَيُنْتِنَ عليه الكفارة. إذا أكل أو جامع ناسياً ثم أكل متعمداً لا كفارة عليه عند أبي حنيفة وإن علم أن ذلك لا يُفطره. إذا نوى الصَّوم قبل الزَّوالِ ثم أفطر متعمداً لا كفارة عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) إلا إذا اعتاد أكله وحده. وقيل: تجب في قليله دون كثيره. انظر: «الحر لرائق» مع حاشية «منحة الخالق» (٢٧٥/٢)، و«الفتاوى الهندية» (٢٠٥/١)، و«فتح القدير» (٢٦٠/٢).

(٢) الحَبَق: نبات طيب الرائحة، وهو النعنع.

(٣) الإِهْلِيلِج: بكسر الأول والثاني وفتح الثالث، وقد تُكسَر اللام الثانية، وهو مُعْرَبُ إِهْلِيل، ثمَّ معروفٌ وهو على أقسام: مه أصفرٌ ومنه أسودٌ وهو البالغ النَّضِيجُ، ومه كابلِيٌّ، وله سبعُ جنَّةٍ ذكرها الأطباء في كُسْهم منها: أنه يُنْفَعُ من الخَوَانِيقِ ويَحْفَظُ الْعَقْلَ وَيُزِيلُ الصُّدَاغَ. (تاج العروس) ويسمى بالأردية (هـ).

إذا جامع متعمداً ثم مرض مرضاً يبيح له الفطر أو حاصت المرأة أو مرضت بعد ما حُمِيت طائفة لم تحب الكفارة. رجل نوى السفر في رمضان وهو^(١) حائض ففعل أن يخرج من العُمران أكل عليه الكفارة. إذا أفطر في صوم القضاء لا كفارة عليه. إذا أفطر في رمضان مراراً تكفيه كفارة واحدة، كذا لو أفطر في رمضان، وهو الأصح. ولو أفطر ثم كفر ثم أفطر فعليه كفارة أخرى.

كفارة الإفطار إعتاق رقبة بنية التكفير، فإن لم يقدر فصوم شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مسلم أو ذمي نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير، ويجوز فيه طعام الإباحة بالتغذية والتغذية، ويجوز فيه غذاءان وعشاءان من يومين ويجوز سُحُورٌ وعشاءٌ عن يوم.

باب الشهادة على رؤية الهلال

إذا كانت بالسَّماء عِلَّةٌ من سحاب أو غبار أو دخان تُقْبَلُ على هلال رمضان شهادة عدل واحد مسلم رجلاً كان أو امرأة أو عبداً أو أمة أو محدوداً في قَدْرِ ثابِتاً. ولا يشترط لفظُ الشهادة. ولو شهد عدلٌ على شهادة عدلٍ جاز. ولو كانت السماء صافية مُصَحَّيةً إن كان الشاهدُ جاء من خارج البصر أو من مكانٍ مُرتَفِعٍ تُقْبَلُ شهادة عدلٍ أيضاً، وإن لم يكن كذلك لا تُقْبَلُ إلا شهادة قوم يقع العلمُ بخبرهم، والفطرُ والصَّومُ فيه سواء، قلَّ ذلك أبو يوسف - رحمه الله تعالى - بخمسين رجلاً، وقال خلف بن أيوب - رحمه الله تعالى -: خمسُ مئةٍ بئخٍ قليل، والأولى أن يفوضَ إلى رأي القاضي.

وفي هلال الفطر والأضحى إن كانت بالسَّماء عِلَّةٌ لا تُقْبَلُ إلا شهادة رجلين أو رجلٍ وامرأتين، تُشترطُ فيهم الحرُّيةُ والعدالةُ، وأن لا يكونوا محدودين في قَدْرِ، فإن لم تكن بالسَّماء عِلَّةٌ تُشترطُ شهادةُ جَمْعٍ كثيرٍ على ما ذكرنا.

(١) ما قبل المعكوف سقط من ص بعد قوله: (لا تصوم المرأة تطوعاً) في باب وما يكره لصائمه من هنا، والمثبت من ط س خ.

إذا رأوا هلالَ الفِطْرِ في النَّهارِ أَتَمُّوا صَوْمَ ذلكَ اليومِ، ولو أَفْطَرُوا تَلَزَمَهم الكُفَّارةُ^(١). إذا شَرَعُوا في صَوْمِ رَمَضانَ بِشهادةِ واحدٍ لم يُفْطِرُوا إذا صاموا ثلاثين يوماً ولم يروا هلالَ شَوَّالٍ^(٢) حتى يصوموا يوماً آخرَ، ولو شَرَعُوا في الصَّومِ بِشهادةِ رجلينَ لهم أن يُفْطِرُوا^(٣) أهلُ بَلَدٍ صاموا للرُّؤيةِ ثلاثينَ يوماً، وأهلُ بَلَدٍ أُخرى تسعةَ وعشرينَ يوماً للرُّؤيةِ فعلى هؤلاءِ قِصاءُ يومٍ إلا إذا كان بين البلديتين تباينٌ بحيثُ تختلفُ المطالعُ.

رحلَ رأى هلالَ رَمَضانَ بِرُستاقٍ ليس هناك قاضي ولا والٍ ولم يأتِ المصرَ ليشهده فعليهم أن يصوموا بقولِ هذا الرجلِ إذا كان ثقةً، وكذا إذا شهد عدلانِ عني هلالَ شَوَّالٍ لا بأس بأن يُفْطِرُوا، كذا ذُكِرَ في «النوازل».

إذا رأوا الهِلَالَ يُكْرَهُ أَنْ يُشِيرُوا إليه؛ لأنَّهُ من عَمَلِ الجاهليَّةِ. الإمامُ إذا رأى هلالَ شَوَّالٍ وحده ليس له أن يأمرَ النَّاسَ بالخُرُوجِ إلى المصلَّى. إذا رأى هلالَ رَمَضانَ وحده

(١) والراجح أنه لا تُلزمهم الكُفَّارة لِمكان الشبهة، لأن هلالَ شَوَّالٍ في اليومِ الثلاثين من رمضان لليلةِ المستقبلة عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى - وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى - إن رآه قبل الزوال يكون لليلةِ الماضية وإن رآه بعد الزوال فليلةِ المستقبلِ، فأورث شبهةً هل اليوم من رمضان أم لا؟ والكُفَّارة تندرج بالشبهة.

قال الكمال ابن المصنف رحمه الله تعالى في «فتح القدير» (٢/٢٤٣): إن واحداً لو رآه في غارِ الثلاثين من رمضان فظن انقضاء مدة الصوم وأفطر عمداً يسغي أن لا تجب عليه كفارة وإن رآه بعد الزوال، ذكره في الخلاصة. انتهى.

(٢) هذا إذا كانت السماء صافية، فإن كانت متغيمة يفطرون من الغد بالاتفاق. (الفتاوى الهيدية ١٩٨/١).

(٣) والصحيح المعتمد أنهم وإن شرعوا بِشهادة رجلين أو أكثر ولم يروا هلالَ شَوَّالٍ بعد ثلاثين يوماً والسماء صافية يصومون من الغد ولا يُمَطِّرون؛ لأنه قد تبين أن الشهادة هلالَ رمضان كانت روراً، قال في «البحر الرائق» (٧/١٢٦): «وجعل في إيضاح الإصلاح بطريق مسألة ظهوره حياً بعد الشهادة عوته أو قتله - أي في كونه شهادة زور - ما إذا شهدوا برؤية الهلال فسمى ثلاثون يوماً ونيس في السماء علة ولم يروا الهلال». انتهى. وهذه من واقعات الفتوى، فلتحفظ.

وشهد ورد القاضي شهادته عليه أن يصوم ولو أفطر لم تُلزمه الكفارة^(١) كره مجاهد - رحمه الله تعالى - أن يقول رجل جاء رمضان وذهب رمضان، وبه أخذ أبو الليث - رحمه الله تعالى -، وقال الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -: الذي عليه عامة مشايخنا^(٢) أنه لا يُكره.

باب ما يُوجب الرجلُ على نفسه من الصوم

إذا قال: «الله عليّ أن أصوم يوم الجمعة أو الخميس» فعجله جاز، بخلاف قوله: «إذا جاء يوم كذا فعليّ أن أصوم». رجل أراد أن يقول: «الله عليّ صوم يوم» فحرى على لسانه «صوم شهر» لزمه صوم شهر. لو قال: «الله عليّ صوم شهر» يلزمه صوم شهر كامل، إن شاء تابع وإن شاء فرّق، ولو قال: «صوم الشهر» يلزمه بقية الشهر.

إذا قال: «الله عليّ أن أصوم اليوم الذي يقدّم فيه فلان» فقديم فلان قبل الزوال في يوم أكل فيه أو حاضت لا شيء عليه عند محمد - رحمه الله تعالى -، وهو المختار، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه يجب القضاء، ولو قديم بعد الزوال لا شيء عليه.

قوله: (يذكر ثم ذكره وارم)، نذر، به أفق القاضي الإمام محمود بن عبد العزيز المروغاني - رحمه الله تعالى -، إذا نذر أن يصوم شهراً بمكة فصام في مكان آخر جاز، بخلاف لزق - رحمه الله تعالى -، إذا نذر أن يصوم كذا ما عاش ثم كبر وصعب يطعم مكان يوم مسكيناً مسلماً كان أو ذمياً، فإن لم يقدر لفسرته استغفر الله. إذا نذر صيام الجمعة مدة عمره أو سنته ونحو ذلك وهو يعلم أنه يشق عليه في أيام الربيع والصيف

(١) لأن القاضي ردّ شهادته بدليل شرعي وهو نية الغلط، فأورث شبهة وهذه الكفارة تدرئ بالشبهات. وعليه القضاء؛ لأنه متعبد بما علمه.

(٢) كنا في طس خ، وفي ص (المشايخ).

فسيبيله أن يصوم بحساب ذلك في زمان الحَرِيف أو الشَّتَاء من قُلٍّ. إذا ندر أن يصوم يومَي العيدين أو أيام التشريق صَحَّ و^(١) «يُفْطِرُ وَيَقْضِي»^(٢).

لو شَرَعَ في صوم يوم العيد لا يَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ. إذا شَرَعَ في صوم على ظَنٍّ أنه عليه ثُمَّ تَبَيَّنَ أنه ليس عليه لا يَلْزَمُهُ الْمُضِيُّ، ولا القِصَاءُ عَدَا الإِسْهَادِ، وقيل: ذُكِرَ في الجامع الصَّغِيرِ أنه لو مَضَى قُلُّ الزَّوَالِ ثُمَّ أَفْطَرَ لَزِمَهُ الْقِصَاءُ. إذا قال: «والله لأصوم غدا» ولم يصم لا قضاء عليه، وكَفَرَ عن يَمِينِهِ. وإذا قال: «لله عليَّ صوم الأيام» [ولا نية له، فعليه صِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ، وعندهما سَبْعَةُ أَيَّامٍ، ولو قال: «صوم أيام البيض»]^(٣) لَزِمَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، ولو قال: «صوم بضع عشر» لَزِمَهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ.

باب الاعتكاف

ذُكِرَ في «التَّحْرِيدِ» الاعتكافُ سنةً مشروعةً، وذكر شمس الأئمة السَّرَخْسِيُّ - رحمه الله تعالى - أنه قُرْبَةٌ مشروعة^(٤). اعتكافُ الثَّقَلِ يجوز بغير صوم، وهو غيرُ مقدَّرٍ بشيء. والاعتكافُ الواجبُ لا يصح إلا بالصَّوْمِ. إذا أراد إيجابَ الاعتكافِ ينبغي أن يذكرَ بلسانه، ولا تكفي لإيجابه النية، كذا نُقِلَ^(٥) عن شمس الأئمة الحلَوَالِيِّ.

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (الأولى أن يفطر).
(٢) وفي «الفتاوى الهندية» (٢٠٨/١): إذا قال لله عليَّ صوم يوم لحر أفطر وقضى، وهذا السرُّ صحيح؛ لأنه مشروعٌ بنفسه منهيٌّ لغيره، وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى، وإن صام فيه يجرح عن العهدة هكذا في «الهداية». انتهى.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.
(٤) والحق أن الاعتكاف على أقسام: واجب وهو المنذور، وسنة مؤكدة على الكفاية في العشر الأخير من رمضان، ومسئوب في غيره من الأزمنة، كما في «فتح القدير» (٣٠٥/٢)، و«النور المختار» (٢٤٤/٢)، و«الفتاوى الهندية» (٢١١/١).

(٥) كذا في ط س، وفي ص (ذكر)، وهو ساقط من خ.

الاعتكاف في المسجد الجامع أفضل إذا كان يُقام فيه الصلاة بالجماعة، ثم في مسجد حيّه. ولا يصحّ الاعتكاف في مسجد لا يُقام فيه الصلاة بالجماعة مدة سنة. وتعتكف المرأة في مسجد بيتها وهو الموضع المَعْدُ لصلاتها، فإن اعتكفت في مسجد جماعة جاز، ولا ينبغي أن تعتكف إلا بإذن الزوج. لا يخرج المعتكف إلا لبوي أو غائط أو إلى جُمُعَةٍ^(١) أو إلى مسجد آخر إن انهدم مسجده، أو أخرجه السلطان كرهاً، فإن خرج بغير ذلك من أكل، أو شرب، أو عيادة فسد اعتكافه،^(٢) وقالوا - رحمهما الله تعالى: ما لم يكن أكثر النهار خارجاً لا يفسد.

الجماع عامداً أو ناسياً يفسد، كذا المُباشرة مع الإنزال. إذا نذر اعتكاف شهر

(١) ومن أهم المسائل التي ينبغي العلم بها مسألة خروج المعتكف لغسل يوم الجمعة، والحاصل جواز الخروج، وإليك البيان:

ذهب بعض مشايخنا أنه لا يخرج للعسل قصداً، بل إذا خرج للاستحشاء يغتسل تبعاً، لكن إن خرج قصداً لا يفسد اعتكافه. ومن قال به الشيخ المفتي محمود حسن الجناحوي (فتاوى محموديه ٢٤٣/١)، والشيخ المفتي محمد فريد (فتاوى فريديه ١٩٧/٤).

وقال آخرون: يجوز له الخروج لغسل الجمعة قصداً. ومن قال به الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي (أشعة اللمعات ١٢٠/٢)، والشيخ مولانا ظفر أحمد العثماني (أحكام القرآن ٢٧٠/١)، والمفتي رشيد أحمد اللديانوي (أحسن الفتاوى ٥٠٣/٤)، والشيخ خالد سيف الله (كتاب الفتاوى ٤٥٨/٣).

قال الشيخ ظفر أحمد العثماني في «أحكام القرآن» (٢٧٠/١) نقلاً عن حراثة الروايات: يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد في سبعة أشياء... الاغتسال فرضاً كان أو نقلاً. انتهى. ومثله في «الفتاوى التاتارخانية» عن «الفتاوى الحقة» (٤١٣/٢).

والشيخ المحقق رشيد أحمد اللديانوي استقصى دلائل الجواز، وجمعها في سياق واحد، فنقل الجواز من ثلاثة عشر كتاباً: فتاوى الحقة، المتانة، الخزانة، الفتاوى التاتارخانية، أشعة اللمعات، فتاوى محمدية، يابض هاشمي، الإكليل، أحكام القرآن، حياة الصائمين، مضمرات، كسر العباد، مظهر الأنوار. ثم قال: في هذه الكتب كلها المسألة المذكورة بالجزم وإن عُدَّ بعضها من الكتب الضعيفة.

(٢) أي في قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وعليه الفتوى.

يلزمه متابعا وتعيين الشهر إليه، لو نذر اعتكاف شهر معين فعجله حاز خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى. (١)

إذا أوجب اعتكاف أيام العيد والتشريق قضاءه في أيام أخر، وإن اعتكف فيه أجزاء وقد أساء. إذا نذر اعتكاف ليلة لم يصح. إذا أوجب اعتكاف شهر رمضان فلم يعتكف حتى دخل رمضان قابل فاعتكف [اعتكاف شهر] (٢) لم يحزه. (٣) ولو نذر اعتكاف شهر مات يطعم عنه وارثه لكل يوم نصف صاع من تمر أو صاعاً من تمر أو شعير إن أوصى. وإن لم يوص وأدت الورثة ذلك جاز. ولو نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لا شيء عليه، وإن صح يوماً ثم مات أطلع عنه من جميع الشهر.

إذا نذر اعتكاف ليلتين دخلت في الأيام والليالي، فیدخل المسجد قبل غروب الشمس ويخرج بعد الغروب من اليوم الثاني. يكره الصمت في الاعتكاف، (٤) ويستحب الذكر، و[لا بأس بالأكل والشرب والتحديث بما لا إثم فيه، والنوم في المعتكف]. (٥) لا بأس للمعتكف أن يتزوج أو يبيع أو يشتري لنفسه، لكن لا يحضر السلعة في المسجد. لو نذر عبداً اعتكافاً صح نذره، وللمولى منعه، إلا إذا كان مكاتباً. كره أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - مجاورة المسجد الحرام، وقال أصحابه: لا يكره؛ وعليه عمل الناس اليوم.

(١) وكذا إذا نذر أن يحج سنة كذا فحج سنة قبلها، أو نذر صلاة يوم كذا فصلاها قبله. انظر: الدر المختار (٤٣٦/٢).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمشت من ط س.

(٣) وعليه أن يعتكف شهراً متابعاً مع الصوم في غير رمضان. انظر: «المبسوط للشيباني (٢/٢٩٩)،

(ط: دائرة المعارف العثمانية)، و«بدائع الصنائع» (٢/١١٢).

(٤) أي إذا اعتقده قرينة، أما إذا لم يعتقده قرينة فلا يكره.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

كتابُ الحج

أبوابه أربعة عشر: في وجوب الحج، في الإحرام، في ترتيب أفعال الحج، فيمن يحج عن غيره، فيمن جاور الميقات، في جزاء الصيد، في الخلق وقلم الأظفار، في التطيب، في اللبس، في الجماع، في الإحصار، في الطواف، في الوقوف، في المتمرقات.

باب وجوب الحج

قال - رضي الله عنه -: لا يجب الحج في العمر إلا مرة واحدة، لأن مبيته البيت وإنه لا يتكرر. لو حج مرة ثم ارتد ثم أسلم لزمته أخرى إذا استطاع. لا حج على الأعشى [والمقعّد]^(١) وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، لكن يجب في ماله. الاستطاعة شرط وهو أن يكون عنده فضل على المسكين والخادم وأثاث البيت وثيابه وقصائه ذيونه قدر ما يكثرى به شئ محيل^(٢) أو مركب راحلة وقدر الثقة داهماً وجائياً.^(٣) وأمر الطريق غالباً شرط الوجوب عند بعضهم، وقيل: هو شرط الأداء.^(٤)

المحرم في حق المرأة شرط [الوجوب]^(٥)، إذا كان بينها وبين مكة مسرة سفر. وصفة المسحرم أن يكون عاقلاً بالغا لا تحل مناهجتها على التأيد وهو بحال يؤمر عليها.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمثبت من ص.

(٢) الشق: الجانب، وهو نصف بعير يحيل عليه المسافر متاعه وطعامه.

(٣) وينبغي أن يزداد على ذلك في هذا العصر أن يقدر على شراء التذكرة، والمصور على التأشير، وكل ما لا بد منه في مجال القانون.

(٤) وصحح في «الدائع» (١٢٣/٢) كونه شرط الوجوب، ورجح في النهاية أنه شرط الأداء تبعاً لقاصيخان [على هامش المندبة ٢٨٣/١]، واختاره في «الفنح» (٣٢٧/٢). ونحاه في «الدائع»، و«المبسوط» (١٦٣/٤)، وورد المختار (٤٦٥/٢).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص ح، والمثبت من ط س.

والعاسق لا يصلح محرماً،^(١) كذا المراهق. إذا لم يكن لها مَحْرَمٌ لا يجب عليها أن تتزوج لبصر لها محرماً.

المملوك لو حجَّ ثمَّ عَتَقَ أو الصبيُّ إذا حجَّ ثمَّ بلغ لزمه ثانياً إذا استطاع، بخلاف الفقير البالغ. الحجُّ يجب وجوباً مضيئاً، هو المختار، إلا أنه إذا أدى في آخر عُمره يرتفع الإثم. المبرص إذا قال: «إن برأت من مرضي هذا فليد عليَّ أن أحجَّ» فبرئ وحجَّ جاز عن حجة الإسلام. إذا قال: «لله عليَّ مئة حجة» يلزمه كلها؛ لأنَّ ما لا يقدر عليه ادراً يظهر أثره في حقِّ وجوب الإيصاء عند الموت. لو قال: «لله عليَّ حجة الإسلام مرتين» لا يلزمه شيء؛ [لأنَّ حجة الإسلام واحدة].^(٢)

باب الإحرام

الذي لم يحجَّ إذا أطلق نية الحجَّ يقع عن الفرض. الإحرام شرط عندنا، وعند الشافعي - رحمه الله تعالى - رُكْنٌ، حتى لو أحرم في غير أشهر الحجَّ جاز، خلافاً له. وأشهر الحجَّ: شوالٌ وذو القعدة وعشرٌ من ذي الحجة. [تفسير الإحرام: أن يوي بقلبه العُمرة أو الحجة]^(٣) على حسب ما أراد، والذكرُ باللسان أحوط وليس بلازم.^(٤)

(١) وأما الكافر غير المجوسي فيصلح محرماً لها، كما في «الدائع» (١٢٤/٢) حيث قال: وسواء كان المحرم حراً أو عبداً؛ لأن الرِّق لا ينافي المحرمية، وسواء كان مسلماً أو ذمياً أو مشركاً؛ لأن الذمي، والمُشْرِك يحفظان عارهما إلا أن يكون مجوسياً؛ لأنه يعتقد إباحتها فلا تساهر معه؛ لأنه لا يؤمن عليها كالأجنبي. انتهى.

ومثله في «البحر الرائق» (٣١٥/٢)، و«حاشية الطحطاوي على الدر المختار» (٤٨٤/١).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمنبت من ط س.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمنبت من ط س خ، وهو الصواب.

(٤) تبه المصنف - رحمه الله تعالى - في هذا الباب خمس مرات عني أن الذكر باللسان عند الإحرام ليس بلازم، والطاهر أن هذا إما كان في رمنه من إفراط العامة في الذكر باللسان، أو لاعتقاد بعضهم إياه سنة.

المُحْرَمُونَ أنواعُ أربعة: مُفْرِدٌ بِالْعُمْرَةِ، وَمُفْرِدٌ بِالْحَجِّ، وَقَارِنٌ، وَمُتَمَتِّعٌ. فَاَلْعُمْرَةُ بِالْعُمْرَةِ: أَنْ يَنْوِيَ بَقَلْبِهِ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ، وَيَذْكُرُ بِلِسَانِهِ، وَهُوَ الْإِحْتِيَاظُ، وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ، ثُمَّ يُلَبِّي إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَ[هُوَ]^(١) أَنْ يَقُولَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

وَالرُّكْنُ فِي الْعُمْرَةِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَالْوَاجِبُ فِيهَا السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِذَا طَافَ وَسَعَى فَقَدْ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ، فَيَحْلُقُ^(٢) وَيَتَحَلَّلُ. وَعَامَّةُ السَّنَةِ وَقْتُ الْعُمْرَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَأَيَّامِ النَّحْرِ وَالتَّشْرِيقِ. وَأَمَّا الْمُفْرِدُ بِالْحَجِّ: أَنْ يَنْوِيَ بَقَلْبِهِ إِحْرَامَ الْحَجِّ وَيَذْكُرُ بِلِسَانِهِ، وَذَلِكَ لِلإِحْتِيَاظِ، ثُمَّ يُلَبِّي.

وَالرُّكْنُ فِي بَابِ الْحَجِّ شَيْئَانِ: الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ يَوْمَ عَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَإِنْ قَلَّ إِلَى انْفِجَارِ صُبْحِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ فِي أَوَّلِ يَوْمِ النَّحْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ.

وَأَجَبَاتُ الْحَجِّ خَمْسٌ: الْوُقُوفُ بِمُزْدَلِفَةَ، وَرَمْيُ الْجِمَارِ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَطَوَافُ الصَّدْرِ عَلَى الرَّاجِعِ دُونَ الْمَكِّيِّ، وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ.

وَالْقَارِنُ مَنْ يَنْوِيَ بَقَلْبِهِ إِحْرَامَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، وَيَذْكُرُ بِلِسَانِهِ، وَذَلِكَ أَحْوْطُ، ثُمَّ يُلَبِّي، فَإِذَا أَحْرَمَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَارَ مُحْرِمًا لِإِحْرَامَيْنِ، حَتَّى لَوْ جَتَّى يَلْزِمُهُ جَزَاءَانِ لَوْجُودِ الْجِنَايَةِ عَلَى إِحْرَامَيْنِ.

وَالْمُتَمَتِّعُ مَنْ يَنْوِيَ إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ بَقَلْبِهِ، وَيَذْكُرُ بِلِسَانِهِ، وَذَلِكَ أَحْوْطُ، ثُمَّ يُلَبِّي، فَإِذَا تَمَّتْ عُمْرَتُهُ يَنْوِيَ إِحْرَامَ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ يُلِمَّ بِأَهْلِهِ إِمَامًا صَحِيحًا^(٣) أَيْ رُجُوعًا صَحِيحًا.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط ص، وَالْمَثْبُتُ مِنْ س خ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) كَذَا فِي ط ص خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي س (فِي الْحَقِّ).

(٣) الْإِمَامُ الصَّحِيحُ: أَنْ يَرْجِعَ ائْتَمَعَ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَتْرَكْ هَدْيًا فِي الْحَرَمِ. نَظَرُ: «رَدُّ الْمُحْتَارِ» (٥٣٧/٢)، وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ» (٤٢٨/٢).

رجلٌ قلَّد بَدَنَةً تَطَوُّعاً أو نَذْراً أو جِزَاءً صَيْدٍ وتوجَّهَ معها يُريدُ الحجَّ فقد أحرمَ. وإن لم يَسَّ ولم يَأْتِ بذكرٍ^(١) يقوم مقام التَّليَّةِ، ولو بعثَ بها ثُمَّ توجَّهَ لم يكنْ مُحْرَماً حتى يَنْخَفِها فيصيرُ فاعِلاً فَعَلَ الْمَنَاسِكَ وهو سَوَقُ الْهَدْيِ، إلا في بَدَنَةِ الْمُتَعَفِّ فَإِنَّهُ مُحْرَمٌ قَبْلَ أَنْ يَلْحَقَهَا. لو قَلَّدَ شاةً وتوجَّهَ معها يُريدُ الحجَّ لم يكنْ مُحْرَماً، وتفسيرُ التَّقْلِيدِ أَنْ يَرْبِطَ عَلَى عُنُقِ بَدَنَةٍ قِطْعَةً نَعْلٍ، أو عُرْوَةً مَزَادَةً. وإن جَلَّلَ بَدَنَةً أو أَشْعَرَهَا أَي طَعَنَ بِالرُّمْحِ فِي أَسْفَلِ السَّانِمِ مِنْ قِبَلِ الْيَسَارِ وتوجَّهَ معها لم يكنْ مُحْرَماً. رجلٌ توجَّهَ يُريدُ الحجَّ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ فَأَهْلٌ عَنْهُ أَصْحَابُهُ أَجْزَاءً، وكذا لو طَافُوا بِهِ حَوْلَ الْبَيْتِ ووقفوا بِعَرَفَاتٍ وَمُزْدَلِفَةٍ وَرَصَعُوا الْجِمَارَ فِي يَدِهِ وَرَمَوْا بِهَا وَسَعَوْا بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. يُكْرَهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ دُخُولِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فإذا دَخَلَتْ فَإِنْ عَجَّلَ مِنَ الْإِحْرَامِ فَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا إِذَا خَافَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْإِتْقَاءُ عَنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ.

باب ترتيب أفعال الحج

ترتيبُ أفعالِ الحجِّ على حسبِ ما اعتادَهُ الْعِرَاقِيُّونَ وَالْخُرَاسَانِيُّونَ وَالْمَأَوْرَاءُ الثَّهْرِيُّونَ بِحَكْمِ الضَّرُورَةِ. قال - رضي الله عنه -: إذا انتهى الرجلُ إلى ذاتِ عَرَفٍ بَطْهَرَ بِالْعُسْلِ أو الوُضوءِ احتراماً لهذه العِبَادَةِ، وَالْعُسْلُ أَفْضَلُ، ثُمَّ يَنْزِعُ عَنْهُ الْمَخِيطَ، وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أو غَسِيلَيْنِ: إِرَاراً وَرِدَاءً، وَالْجَدِيدَانِ أَفْضَلُ، ثُمَّ يَدْعُو دُعَاً شَاءَ مُطَيِّبٍ أو غيرِ مُطَيِّبٍ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَيَقُولُ فِي دُخْرِ صَلَاتِهِ «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي»، ثُمَّ يُلَبِّي رَافِعاً صَوْتَهُ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّليَّةِ.

ويتقي محظوراتِ إحرَامِهِ مِنْ قَتْلِ الصَّيْدِ، وَالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَالْجِمَاعِ، وَمَا كَانَ مِنْ دَوَاعِيهِ كَالْتَقْبِيلِ، وَالْمَلَامَسَةِ، وَالرَّفْقِ وهو ذِكْرُ الْجِمَاعِ بِحَضْرَةِ النِّسَاءِ، وَلِبْسِ الْمَخِيطِ إِلَّا فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ.

(١) كُنَّا فِي مَرْخٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي طَسٍ (بِذَلِكَ).

ويحترز عن ستر الرأس بالقلنسوة والعمامة ونحو ذلك. ولا يلبس الحفيس إلا أن يكونا مقطوعين أسفل من الكعنين، ولا ثوباً مصبوغاً بعصفر أو زعفران أو غيره مما يطيب به إلا أن يكون قد غسل بحيث لا توجد منه رائحة طيبة، كذا لا يتطيب، ولا يتزين، ولا يشم الفواكه التي لها رائحة طيبة، ولا يزين الشعث، ولا يحلق الشعر، ولا يقصر الشارب، ولا يعلّم الأطفال، ونحو ذلك مما يرجع إلى الارتفاق، ولا بأس بالغسل.

ويكثر من التلبية بالأسحار وكلما علا شرفاً، أو هبط وادياً، أو رأى ركبانا فإنه يلبّي. فإذا وصل عرفات - حرت العادة اليوم أنهم يمشون إلى يوم عرفة - يغتسل الحاج أو بتوضاً، والغسل أفضل؛ لأنه أكمل الطهارتين. ثم يصعد الإمام المنبر ويؤذن المؤذن للصلاة بين يدي المنبر، ثم يشرع الإمام الخطبة ويخطب الخطبتين يجلس بينهما خلسة خفيفة كما في الجمعة، يعلم الناس أمور المناسك، ويلبّي في هذه الخطبة، فإذا فرغ من الخطبة يقيم المؤذن فيصلّي بهم الإمام الظهر ثم يقيم المؤذن للعصر ولا يؤذن فيصلّي بهم الإمام العصر في وقت الظهر من غير أن يشتغل بينهما بالتطوع لخراب التوارث به.

ثم إنهم يحملون أنقالهم ويركبون ويقفون ساعة مستقبلي القبلة ويسرون ساعة ويلبّون، هكذا دأبهم إلى غروب الشمس، وفيما بين ذلك يحمدون الله تعالى ويشنون عليه ويهللون ويكبرون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويسألون حوائجهم.

ثم يذهبون إلى مزدلفة، ويؤخرون المغرب إلى حين دخول وقت العشاء فيصلّون المغرب مع العشاء الآخرة بمزدلفة بأذان وإقامة عدنا، ثم يستعدّون^(١) الجمار التي ترمى بها، ثم يبيتون [ثمة]^(٢)، ثم إذا انقلب الصبح في يوم النحر يصلّون الفجر بفلس، ثم يخرجون إلى المشعر الحرام وهو موضع القيام، ويقفون حتى يسفر. والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر.

(١) كذا في ص، وفي ط س خ (يستفلون)، ولعله (يصلّون).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س ص، والمثبت من خ.

ثُمَّ يَأْتُونَ إِلَى مَنَى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ حِينَ طُلُوعِهَا أَوْ بَعْدَهَا كَيْفَ يَتَيَسَّرُ، وَيَمْشُونَ عَلَى^(١) الْحَجَرَةِ الْأُولَى وَالْوُسْطَى وَلَا يَمْشُونَ شَيْئًا، فَإِذَا انْتَهَوْا الْعَقْبَةَ يَمْشُونَ حَجَرَةَ الْعَقْبَةِ سَبْعَ خَصَايَ بِمِثْلِ خَصْيِ الْحَدَفِ مِنَ الْأَسْفَلِ إِلَى الْأَعْلَى، وَيَقْطَعُونَ الثَّلَاثَةَ عِنْدَ أَوَّلِ خَصَاةٍ يَمْشُونَهَا، وَيُسْتَمُونَ عِنْدَ كُلِّ خَصَاةٍ يَمْشُونَهَا رَغْمًا لِلشَّيْطَانِ وَحَزْبِهِ^(٢)، فَإِذَا رَمَى الْحَاجُّ الْجِمَارَ لَا يَقُومُ لِلدُّعَاءِ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى مَنْزِلِهِ بِمَعْنَى، ثُمَّ يَخْلُقُ أَوْ يُقَصِّرُ، وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ، إِلَّا فِي حَقِّ الْمَرَأَةِ فَإِنَّهَا لَا تُخْلَقُ بَلْ تُقَصَّرُ، وَالتَّقْصِيرُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ رَأْسِ الشَّعْرِ قَدْرُ أُصْبَعٍ. فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَارِبًا وَلَا مَتَمِّعًا وَلَا جَانِيًا عَلَى إِحْرَامِهِ، وَلَوْ ذَبَحَ كَانَ أَفْضَلَ.

ثُمَّ إِنَّهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَأْتِي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَيَأْتِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَيَسْتَلِمُهُ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَيْهِ وَيَرْفَعُهُمَا وَيُقْبِلُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِذَاءٍ أَحَدٍ يَضُرُّ بِكَفَّيْهِ نَحْوَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَأَنَّهُ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْحَجَرِ ثُمَّ يَقْبَلُ كَفَّيْهِ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَهُوَ أَدَبٌ وَلَا يَقُلُّهُ فِي أَصْحَ الْأَقَاوِيلِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِالطَّوَافِ، وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَالرُّكْنِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ عَلَى بَابِ الْكَعْبَةِ، فَيَطُوفُ سَعَةً أَشْوَاطٍ مَا وَرَاءَ الْحَطِيمِ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ شَوْطٌ وَاحِدٌ، وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَى الْحَجَرِ يَسْتَلِمُهُ، وَيَرْمُلُ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ يَعْنِي يَهْزُ كَفَّيْهِ، وَفِي الْأَرْبَعِ يَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ أَيْ سِيرَتِهِ. وَمَنْ طَافَ لِلتَّحِيَّةِ وَهُوَ طَوَافُ الْقُدُومِ وَرَمْلٌ لَا يَرْمُلُ فِي طَوَافِ الرُّكْنِ. وَالِاسْتِلَامُ فِي أَوَّلِ الطَّوَافِ وَآخِرِهِ سَعَةً، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا أَدَبٌ.

وَإِذَا طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ حَلَّ لَهُ النَّسَاءُ، ثُمَّ يَصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَجِبَتَا عِبِ بِسَبَبِ الطَّوَافِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ تَيَسَّرَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ صَلَّى فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَهُوَ أَفْضَلُ. ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْحَجَرِ فَيَسْتَلِمُهُ.

(١) فِي ط س ص خ (يَمْشُونَ عَلَى الْحَجَرَةِ)، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْنَاهُ؛ فَإِنَّهُمْ يَمْشُونَ فِي يَوْمِ الْحَجَرِ الْحَمْرَةِ الْعَقْبَةَ لَا غَيْرَ.

(٢) كَذَا فِي ط س ح، وَفِي ص (حَزْبِهِ).

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصُّفَا فَيَصْنَعُ الصُّمَّا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَجْعَلُ نَظْرُونَ أَصَابِعَهُ نَحْوَ السَّمَاءِ وَبِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَيَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَيُشْفِي عَلَيْهِ وَيُهَلِّلُ وَيُسَبِّحُ وَيَدْعُو حَوَائِجَهُ، ثُمَّ يَسْرِعُ مِنَ الصُّمَّا وَيَمْشِي عَلَى سِيرَتِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي فَيَسْعَى بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ، ثُمَّ يَمْشِي عَلَى سِيرَتِهِ إِلَى الْمَرْوَةِ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَسْعَى سَعْيًا، وَعِنْدَ السَّعْيِ يَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعَلَّمْتُ، وَاهْدِنِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ فَإِنَّكَ تَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ. فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ بفعل بها مثل ما فعل بالصفاء، هكذا سبعة أشواط. والسَّعْيُ مِنَ الصُّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ شَوْطًا، وَمِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصُّفَا شَوْطًا، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

فَإِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ يَفْعَلُ مَا شَاءَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَيَطُوفَ أَوْ يَصَلِّيَ أَوْ يَنْظُرَ فِي الْكَعْبَةِ فَإِنَّهُ عِبَادَةٌ، وَالطَّوْفُ لِلْآفَاقِي أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ الطَّوْفِ الدُّكْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَاعَةِ. مَنْ أَرَادَ التَّحَارَةَ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ [ذلك] ^(١) بَعْدَ الْحَجِّ.

ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى مَنَى وَيَرْمِي فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ السَّحَرِ بَعْدَ الزَّوَالِ ثَلَاثَ جِمَارٍ، يَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ وَهُوَ مَعْرُوفٌ، يَرْمِي ^(٢) كُلَّ جَمْرَةٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ وَيَقِفُ عَقِبَهَا بِالْدُّعَاءِ رَافِعًا يَدَيْهِ ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْعَقَبَةَ فَلَا يَقِفُ بَعْدَهَا. وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَرْمِيَ بِالْحَصَاةِ الَّتِي قَدْ رَمَاهَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَصَاةٌ مِنْ لَمْ يُقْبَلْ حَجُّهُ. ^(٣) وَلَوْ رَمَى بِغَيْرِ الْحَصَاةِ مِمَّا كَانَ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ كَقَبْضَةِ تُرَابٍ وَغَوَّاهَا جَازَ.

ثُمَّ الْيَوْمَ الثَّالِثَ كَذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَلَوْ رَمَى قَبْلَ الزَّوَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَجُوزُ. ثُمَّ جَرَى الرَّسْمُ أَنَّهُمْ لَا يَمْكُثُونَ تَمَامَ الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س خ.

(٢) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ (يَجْمُرُ).

(٣) ذَكَرَ هَذَا فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٧٦/١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذِهِ الْأَحْجَارُ الَّتِي تَرْمِي بِهَا تَحْمِلُ فَتَحْسَبُ أَنَّهَا تَقْعَرُ، قَالَ: «إِنَّهُ مَا يَقْبَلُ مَا يَرْفَعُ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَرَأَيْتَهَا مِثْلَ الْجِبَالِ». وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْ، يَرِيدُ بِنِ سَادَ لَيْسَ بِالْمُتْرُوكِ». وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: «قُلْتُ: يَزِيدُ ضَعْفُوه».

حتى يرموا فيه أيضاً الحِمَارُ الثلاثة، بل يرتجلون قبل الزَّوال من اليوم الثاني من أيام التشريق. ثُمَّ مَسَّ مِنْ يَمَكُتْ ويرمي بعد الزَّوال، وهو الصَّواب، ومنهم من يرمي قبل الزَّوال، وذلك لا يجوز إلا في رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -^(١) وإذا انتهوا إلى مكة فمِنْهُمْ مَنْ يَسْكُنُ فِيهَا وَمِنْهُمْ مَنْ يَسِيرُ نَحْوَ مَوْضِعِ بَيْتِ أَهْلِهِ.

وإذا مضت أيام التشريق فإنهم يعتمرون كم شاءوا بنية أنفسهم وآبائهم وإخوانهم. وينبغي للمُعْتَمِرِ أَنْ يُحَرِّمَ لِكُلِّ عُمْرَةٍ بِإِحْرَامٍ عَلَى حِدَةٍ، ولو أُحْرِمَ بِعَدَدٍ مِنَ الْعُمْرَةِ فِي وَقْتٍ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْآفَاقِيُّونَ أَنْ يَرْتَجِلُوا يَجِبُ أَنْ يَطُوفُوا طَوَافَ الصَّدْرِ سَبْعًا، ثُمَّ يُصَلُّوا رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ فَرَادَى فَرَادَى حَيْثُ تَبَسَّرَ، وَعِنْدَ الْمَقَامِ أَفْضَلُ، ثُمَّ يَأْتِي كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى زَمَزَمَ وَيَشْرَبُ مِنْهَا، وَيُصْبُ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ، ثُمَّ يَأْتِي الْمُنْتَزَمَ وَهُوَ بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَبَيْنَ الْبَابِ، فَيَضَعُ وَجْهَهُ وَصَدْرَهُ عَلَيْهِ وَيَتَشَبَّثُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ [ساعه]^(٢) ويدعو، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَيُكَبِّرُ، ثُمَّ يَرْجِعُ مُنْحَرِفًا وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَتَحَزَّنُ بِفِرَاقِهِ وَيَقُولُ: غَيْرَ مُودِّعٍ يَا بَيْتَ اللَّهِ. ثُمَّ إِنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ مَكَّةَ وَيَنْزِلُونَ بِقُرْبِ مِنْهَا إِلَى أَنْ يَجْتَمِعَ الْقَافِلَةُ، ثُمَّ يَرْتَجِلُونَ.

(١) لكن المتي به عدم الجواز. انظر المسألة مبسطة في «ماسك ملا علي القاري» مع حاشيته «إرشاد الساري» (ص ٢٣٧-٢٤٠، ط: إدارة القرآن).

(٢) هذا هو الظاهر، وفي ط س ص خ (يرز أهله).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

باب من يحج عن غيره^(١)

رجل وجب عليه الحج فحج من عاينه فمات في الطريق ليس عليه أن يوصي بالحج. الحاج عن الميت إذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت. كل من كان معذور إحال فعله أن يحج رجلاً عنه سواء حج المأمور عن نفسه أو لا، حرّاً كان أو عبداً أو أمةً أو صبيّاً مراهقاً^(٢)، فإن دام العذر إلى الموت أجزأه، وإن صح لم يُجزئه.

رجلان أمرا رجلاً أن يحج عن كل واحد منهما حجة، فأهل عن كل واحد منهما فهو عن الحاج، وبضمن الثقة التي أنفق من مالهما. المأمور بالإنفراد إذا قرن صار مخالفاً، وكذا إذا حج ماشياً، ولو حج على [جمار]^(٣) كربة. من حج عن غيره بغير أمره وجعل ثوابه له يصل الثواب إلى ذلك الغير إن كان أهلاً.

(١) ذكر الفقهاء - رحمهم الله تعالى - لصحة الحج عن الغير عشرين شرطاً، وهي كما يلي:

- ١- وجوب الحج على المحجوج عنه باليسار والصحة. ٢- عجزه عن الأداء بنفسه بزوال أحدهما. ٣- دوام العجز إلى الموت إن كان لعذر يرجي زواله عادة كالخمس والمرض. ٤- الأمر بالحج صريحاً من المحجوج عنه أو من وصيه. ٥- أن يحج بحال المحجوج عنه. ٦- نية الحج عن المحجوج عنه عند الإحرام أو تعيئه قبل الشروع في الأعمال. ٧- أن يفرد الإهلال لواحد معين. ٨- أن يحرم بحجة واحدة. ٩- تعيين المأمور المعين إن عيئه الأمر. ١٠- أن يحج المأمور بنفسه. ١١- أن يحج من بلد الأمر من ثلث ماله إن أوصى بالحج ولم يعين ماله ولا مكاناً. ١٢- أن يحج راكباً من بلده إن كان الثلث يحتمل الركوب. ١٣- أن يجعل سفره للمأمور به حجاً كان أو عمرة. ١٤- أن يحرم من ميقات الأمر. ١٥- عدم المخالفة فيما أمر به من التمتع أو القران أو لإفراد. ١٦- أن لا يفسد حجه. ١٧- عدم الفوات بتقصير منه. ١٨- إسلام الأمر والمأمور دون الوصي. ١٩- عقلهما وعقل الوصي أيضاً. ٢٠- تمييز المأمور لأعمال الحج.

راجع لتفصيل هذه الشرائط: «رد المحتار» (٢/٥٩٨-٦٠٣)، و«غنية الناسك» (ص ١٧٢-١٨١)،

ط: إدارة القرآن

(٢) كذا في ط س خ، وهو الصحيح، وفي ص (أو صبيّاً أو مراهقاً).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س

للمأمر بالحج أن ينفق من مال الأمر ذاهباً وجائياً. وإذا نوى المقام بموضع خمسة عشر يوماً ينفق من مال نفسه، وفي غير ذلك لو أنفق من مال نفسه لا يقع الحج عن الأمر. رجل أوصى أن يحج عنه بمئة درهم، فإنه يحج عنه من حيث يبلغ المأمور بالحج.

لا بأس بالتهذ^(١) في الطريق وهو أن يخلط النفقة مع دراهم الرقعة. لا بأس بأن يدخل الحمام ويعطى أجره الخارس، وأن يستأجر خادماً للخدمة إن كان لا يجد مثله نفسه. المأمور بالحج إذا قال: حججت عن الميت، وانكرت الورثة أو الوصي فاقول له.

باب من جاوز الميقات

مواقيت الآفاقيين خمسة، أحدها: ذات عرق وهو ميقات أهل العراق، والخراسانيين، والماوراء النهرين. والثاني: ذو الحليفة وهو ميقات أهل المدينة. والثالث: الحخفة وهو ميقات أهل الشام. والرابع: يلملم وهو ميقات أهل اليمن. والخامس: قرن وهو ميقات أهل نجد. وميقات من كان منزله داخل المواقيت خارج الحرم في الحج، وفي العمرة الحل الذي بين المواقيت والحرم. وميقات المكي للحج [الحرم]^(٢) وللعمرة الحل.

رجل جاوز الميقات على قصد حجة أو عمرة بغير إحرام، ثم أحرم، فإنه يلزمه دم أي شاة، أو شيرك في بدنة وهو أن يكون سابع سبعة، والكل يريدون القرية، ولا يذبح إلا في الحرم، فإن رجع إلى حد الميقات وأحرم ولبي بطل عنه الدم. مكى خارج من الحرم يريد الحج فأحرم ولم يعد إلى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه دم. رجل دخل بستان به عامر لحاجة فله أن يدخل مكة بغير إحرام كالبستاني، وميقاته للحج البستان. الآفاقي إذا

(١) كذا في ط ص خ، وهو الصواب، والتهذ: ما يخرج الرقعة من النفقة عسى السوية، وفي س (المهل).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمشت من ط س.

أراد دخول مكة لحاجة أو زيارة البيت يلزمه إما حجة أو عمرة، لا بدخلها إلا مُحَرَّمًا بأحد هذين الإحرامين.^(١)

باب جزاء الصيد

صيد المحرّم حلالٌ للمُحرّم، وصيد البرّ لا. يجوز للمُحرّم قتل الكلب العقور والدئب والجدأة والغراب الذي يأكل الحيف والحية والغفرب والزئور والنموس والترغوث والنملة والخلمة والقراد والقنفذ والخفافيش. وفي الصبّ واليربوع والسُمور الجزاء. الحمامُ المسرول صيد.

مُحرّمٌ دلّ حلالاً على صيدٍ فذبحه فعلى الدالّ الجزاء. مُحَرّمٌ نفر صيداً فقتل صيده صيداً آخر ومات الأولُ ضمنهما^(٢). رجلٌ أحرم وفي يده قفصٌ فيه صيدٌ فعليه أن يرسله لكن على وجه لا يضيع، ولو أرسله إنسانٌ من يده ضمن. الحلالُ إذا ذبح صيداً في الحرم لم يؤكّل. المُحرّم إذا ذبح صيداً في الحلّ أو الحرم فإنه يصير ميتةً، وعلى المُحرّم الجزاء، يحكم به ذوا عدلٍ في المكان الذي أصابه، أو في أقرب المواضع إليه، ثمّ القاتل إن شاء

(١) هذا في عامة الأحوال، أما السائقون والتجار الذين يكثرون الاختلاف إلى الحرم لا الحج وعمرة، هل لهم أن يدخلوا الحرم بغير إحرام؟ والجواب: هذا مما عده كثير من العلماء حرجاً، فحزّوا فيه الدخول بلا إحرام، وكلام العيني - رحمه الله تعالى - في هذا الباب واضح حيث قال: قال أبو عمر: لا أعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار في الخطأين ومن يُدين الاختلاف إلى مكة ويكثره في اليوم والليلة ألهم لا يؤمرون بذلك لما عليهم من المشقة. (عمدة القاري ١٠/٢٠٥)، وانظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٦٤/٦).

وتبعه على ذلك المحقق عبد الحلي اللكنوي حيث قال: ورخصوا للخطأين ومن يكثر دخوله، ولمن خرج منها يريد بلده ثم بدا له أن يرجع كما صرح ابن عمر. (التعليق المصحّح ٣٥١/٢ - تحقيق تقي الدين الدوي).

والمسألة مما بسط عليه علماء عصرنا الكلام، وأنوا في هذا الباب بقليل وكثير. يرجع إلى: «حديث

فقهى مباحث» (المجلد ١٣)، و«حديث فقهى مسائل» (١٨٢/٢-١٨٦).

(٢) كذا في ص خ، وهو الصواب، وفي ص ط (صها).

احتار التكفير بالهذلي، ويُعتَبَرُ المائِلَةُ بَيْنَ الصَيْدِ وَالْهَدْيِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ، فَإِنْ اِخْتَارَ التَّكْفِيرَ بِالطَّعَامِ يُطْعَمُ بِقِيَمَةِ الْمَقْتُولِ كُلِّ^(١) مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ نَمْرٍ، وَإِنْ اِخْتَارَ التَّكْفِيرَ بِالصَّوْمِ تُقَوِّمُ قِيَمَةَ الْمَقْتُولِ بِالطَّعَامِ فَبِصَوْمٍ مَكَانَ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ يَوْمًا.

مُحَرَّمٌ اضْطَرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ وَمِيتَةٍ أَكَلَ الْمِيتَةَ لَا الصَيْدَ، وَإِنْ اضْطَرَّ إِلَى صَيْدٍ وَمَالٍ إِنْسَانٍ أَكَلَ الصَّيْدَ. وَلَوْ اشْتَرَكَ مُحَرَّمَانِ فِي قَتْلِ صَيْدٍ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ كَامِلٌ، وَلَوْ اشْتَرَكَ حَلَالَانِ فَعَلَيْهِمَا جَزَاءٌ وَاحِدٌ. رَجُلٌ شَوَى بَيْضَ صَيْدٍ أَوْ حَلَبَ صَيْدًا أَوْ شَوَى جَرَادًا فَعَلَيْهِ فِيمَنْهَا. مُحَرَّمٌ قَتَلَ سَعًا فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِ دَمًا، وَلَوْ ابْتَدَأَهُ السَّيِّعُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

رَجُلٌ قَتَلَ قَمَلَةً دَفَعَ كِسْرَةَ خُبْزٍ، وَالتَّمْلِيثُ فِيهِ لَيْسَ شَرْطٌ، وَفِي الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ. مُحَرَّمٌ أَلْقَى ثَوْبَهُ فِي الشَّمْسِ لِيَتَقَنَّطَ الشَّمْسُ الْقَمْلَ فَمَاتَ قَمَلٌ كَثِيرٌ فَعَلَيْهِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ حَنْطَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِهِ ذَلِكَ لَا يَجِبُ شَيْءٌ. دَمُ الْكَفَّارَةِ وَجَزَاءُ الصَّيْدِ لَوْ سُرِقَ أَوْ هَلَكَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. لَا بَأْسَ لِلْمُحَرَّمِ أَنْ يَصْطَادَ سَمَكَةً أَوْ يَذْبَحَ شَاةً أَوْ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ نَحْوَهَا.

بَابُ الْحَلْقِ وَالْقَلَمِ

مُحَرَّمٌ حَلَقَ رَأْسَهُ أَوْ رُبَّعَ رَأْسِهِ فَعَلَيْهِ الدَّمُ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَقَ إِبْطِيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ حَلَقَ الصَّدْرَ أَوْ السَّاقَ أَوْ الْعَانَةَ، وَكَذَا إِذَا أَخَذَ مِنَ اللَّحْيَةِ الرَّبَّعَ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْ شَارِبِهِ يُنْطَرُ كَمْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَبَّعِ اللَّحْيَةِ [فَيَجِبُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ بِحِسَابِهِ حَتَّى لَوْ كَانَ بِمِثْلِ رَبَّعِ اللَّحْيَةِ]^(٢) كَانَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ رَبَّعِ الشَّاقِ، يَتَصَدَّقُ بِهَا.

لَوْ حَلَقَ الْحَلَالُ رَأْسَ مُحَرَّمٍ بِأَمْرِهِ أَوْ بَغَيْرِ أَمْرِهِ فَعَلَى الْمُحَرَّمِ الدَّمُ. لَوْ حَلَقَ الْمُحَرَّمُ

(١) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَفِي ص ط س خ (لِكُلِّ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص ح، وَالمُثَبَّتُ مِنْ ط س، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ حُمْرَةَ الْعَقَةِ فُطَعَ التَّلْبِيَةُ. لَوْ رَأَى الْبَيْتَ قَبْلَ الرُّمْيِ وَالْخَلْقَ وَالذَّبْحَ فُطَعَ التَّلْبِيَةُ. إِذَا دَسَّ دَمٌ مُتَعَةً أَوْ قَرَأَ قَبْلَ الذَّبْحِ فُطَعَ التَّلْبِيَةُ. لَوْ أَخَذَ الْمُحْرِمُ شَعْرَ مُحْرَمٍ أَوْ طَفَرَهُ فَعَلِيهِ صَدَقَةٌ، وَقَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَطْعَمَ مَا شَاءَ.

مُحْرِمٌ قَلَّمَ طَفْرَهُ أَصْبَحَ وَاحِدَةً فَعَلِيهِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، وَلَوْ قَلَّمَ أَظْفَافَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَعَلِيهِ دَمٌ، وَلَوْ قَلَّمَ أَظْفَافَهُ كَفًّا وَاحِدًا فَكَذَلِكَ، وَلَوْ قَلَّمَ مِنْ كُلِّ كَعْبٍ أَوْ رِجْلٍ أَرْبَعًا [أَرْبَعًا]^(١) فَعَلِيهِ الْإِطْعَامُ إِلَّا أَنْ يُلْغَ دَمًا فَيَنْقُصَ مِنَ الدَّمِ مَا شَاءَ. لَا بَأْسَ بِالْجِحَامَةِ وَالْفَصْدِ لِلْمُحْرِمِ.

بَابُ التَّطْيِبِ

الْمُحْرِمُ إِذَا طَيَّبَ عُضْوًا كَامِلًا كَالرَّأْسِ وَالْفَخِيزِ وَالسَّاقِ فَعَلِيهِ دَمٌ، وَذُكِرَ فِي «الْمُنْتَفَى»: لَوْ طَيَّبَ رُبْعَ رَأْسِهِ فَعَلِيهِ دَمٌ، وَفِيمَا دُونَ ذَلِكَ صَدَقَةٌ، وَلَوْ دَاوَى شَقَوقَ رِجْلِهِ أَوْ جَرَحَهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَذْفَنَ بِشَحْمٍ أَوْ سَمْنٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ جَعَلَ الطَّيْبَ فِي طَعَامٍ قَدْ طُبِّحَ وَتَغَيَّرَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي أَكْلِهِ، وَلَوْ أَكَلَ الطَّيْبَ ابْتِدَاءً إِنْ كَانَ كَثِيرًا فَعَلِيهِ دَمٌ، وَإِلَّا فَصَدَقَةٌ، وَالكَثِيرُ مَا يَلْرَقُ بِجَمِيعِ النَّفَمِ. لَوْ شَمَّ الطَّيْبَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. لَوْ اكْتَحَلَ بِكُحْلٍ فِيهِ طَيِّبٌ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَعَلِيهِ صَدَقَةٌ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَعَلِيهِ دَمٌ. لَوْ خَضَّبَ رَأْسَهُ بِالْحِنَاءِ أَوْ بِالْوَسْمَةِ أَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ فَعَلِيهِ دَمٌ.

بَابُ اللَّبَسِ

[الْمُحْرِمُ]^(٢) لَوْ اتَّزَرَ بِالسَّرَاوِيلِ أَوْ تَوَشَّحَ بِالْقَمِيصِ لَا بَأْسَ بِهِ. لَوْ أَدْخَلَ مِنْكِبِيهِ فِي الْقَبَاءِ وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي الْكُمُورِ حَازَ. لَوْ غَطَّى رَأْسَهُ يَوْمًا أَوْ خَضَّبَ^(٣) فَعَلِيهِ دَمٌ، وَإِنْ

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ طَسٍّ، وَالثَّبِتُ مِنْ صَخٍّ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ طَسٍّ، وَالثَّبِتُ مِنْ صَخٍّ.

(٣) فِي صَخٍّ (غَطَّى رَأْسَهُ أَوْ خَضَّبَ يَوْمًا فَعَلِيهِ دَمٌ)، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مُوَافِقًا لِعِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ. ■

كان أقلّ فصدقة. لو خَمَعَ الْمُحْرِمُ اللباسَ والْحَمِينَ فعليه دمٌ واحدٌ. الْمُحْرِمُ إذا مرَّص وهو يحتاج إلى لُئْسٍ ثوبٍ في وقتٍ ويستغني في وقتٍ فعليه كَفَّارَةٌ واحدةٌ ما لم تَزَلْ عنه تلك الحالة^(١).

لا بأس بِشَدِّ الْهَمِيَانِ^(٢) وَالْمِنْطَقَةِ وَلُبْسِ الْخَاتَمِ. صَيَّ أَحْرَمَ عَنْهُ أَبُوهُ حَارَ وَجَنَّهُ^(٣) عما يَحْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ. ولو أَصَابَ شَيْئاً أو لَبَسَ مَخِطاً لا شَيْءَ عَلَيْهِ. يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ لُبْسُ الْبِرْقَعِ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ الْمَرَأَةِ فِي وَجْهِهَا. وَذَكَرَ النَّاطِقِيُّ أَنَّ الْمَرَأَةَ تَرَحَّى عَلَى وَجْهِهَا خِرْقَةً وَتُحَافِي عَنْ وَجْهِهَا، وَيَحِلُّ لَهَا لُبْسُ الْمَخِيطِ.

كُلُّ مَا كَانَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ إِذَا فَعَلَهُ بِعَذْرِ فَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ الشَّاةَ بِالْحَرَمِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ، وَإِنْ ارْتَكَبَ مَحْظُوراً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ تَعَيَّنَ فِيهِ الدَّمُ.

باب الْجَمَاعِ

إِذَا جَامَعَ الْمُحْرِمُ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فِي أَحَدِ الْفَرَجَيْنِ فَسَدَ حَجُّهُ، وَيَلْزَمُهُ هَدْيٌ، وَيَمْضِي فِي الْإِحْرَامِ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُهُ. وَلَوْ وَطِئَ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. وَلَوْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَعَلَيْهِ بَذَنَةٌ وَلَا يَفْسُدُ حَجُّهُ. وَلَوْ أَتَى بِهَيْمَةٍ لَا يَفْسُدُ، وَعَبَّه دَمٌ إِنْ أَنْزَلَ. وَلَوْ مَسَّ امْرَأَتَهُ بِشَهْوَةٍ فَأَمْنَى يَفْسُدُ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُعْنِ عَلَى رَوَايَةِ «الْمَبْسُوطِ»^(٤) إِذَا طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ جُنُباً ثُمَّ جَامَعَ ثُمَّ عَادَ يَلْزَمُهُ دَمٌ. رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ أَفْسَدَا الْحَجَّ بِجَمَاعِهِمَا ثُمَّ أَحْرَمَا يَقْضِيَانِ وَلَيْسَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَفْتَرِقَا.

= وفي ط س (عطى رأسه أو خضب ثوباً يوماً) وهذا ليس بصحيح. وفي خ (أو غطى رأسه أو عقيه يوماً فعليه دم) وهي مسألة أخرى.

(١) كذا في ط ص، وفي س خ (العله).

(٢) هو ما يُحْمَلُ فِيهِ الدَّرَاهِمُ، وَيَشَدُّ عَلَى الْوَسْطِ، وَمِثْلُهُ الْمِنْطَقَةُ.

(٣) كذا في ص خ، وهو أول، وفي ط س (حبسه).

(٤) والصحيح المعتمد الذي طلقت به سائر الكتب المعتمدة أن اللبس بشهوة وكذا سائر دواعي -

باب الإحصار

المُحْرَمُ إِذَا مُسِعَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ بِمَرَضٍ أَوْ عُذْرٍ جَارٍ لَهُ التَّحَلُّلُ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَبْتَئِ بِشَاةٍ أَوْ بَدَنَةٍ أَوْ بَقِيعةً ذَلِكَ حَتَّى يَشْتَرِيَ بِهَا شَاةً وَيُؤَاعِدَ مِنْ بَحْمِلٍ ذَلِكَ لِيَوْمٍ بَعِيهِ يَذْبَحُهَا فِي الْحَرَمِ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ، وَلَا يُتَوَقَّتُ هَذَا الْيَوْمُ يَوْمَ النَّحْرِ. وَلَا يَكُونُ مُحْصَرًا بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ عَدُوٌّ غَالِبٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الطَّوَافِ فَهُوَ مُحْصَرٌ.

لَوْ حُصِرَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَعَلَيْهِ بَتْرُكُ الْوُقُوفِ بِمَزْدَلِفَةَ دَمًا، وَبَتْرُكُ الرَّمْيِ دَمًا، وَبَطْوَافُ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَعَلَيْهِ لِتَأْخِيرِهِ دَمًا، وَلِتَأْخِيرِ الْخَلْقِ دَمًا. لَوْ احْتَصَرَ الْقَارِئُ عَلَيْهِ دِمَانًا. لَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ فِدْمُ الْإِحْصَارِ يَكُونُ عَلَى الْآمِرِ. مَنْ سَرِقَتْ نَفَقَتُهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَشْيِ حَلَّ لَهُ التَّحَلُّلُ. وَالْمَرْأَةُ إِذَا خَرَجَتْ بِغَيْرِ مُحْرَمٍ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ. الْمُحْصَرُ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا ذُبِحَ هَدْيُهُ.

باب الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَالرَّمْيِ

إِذَا طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ وَطَافَ لِلصَّدْرِ طَاهِرًا فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَلَوْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ جُنُبًا وَلِلصَّدْرِ طَاهِرًا فَعَلَيْهِ دِمَانٌ. لَا شَيْءَ عَلَى الْمَرْأَةِ تَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ لِأَجْلِ النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ. يَسْقُطُ عَنْهَا طَوَافُ الصَّدْرِ إِذَا حَاضَتْ أَوْ نُفِسَتْ. كُلُّ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٌ فَالسَّعْيُ فِيهِ الْاضْطِبَاجُ وَهُوَ إِخْرَاجُ الرِّدَاءِ تَحْتَ إِبْطِئِ الْأَيْمَنِ وَالْقَاوِضَةِ عَلَى الْمَنْكِبِ الْأَيْسَرِ. مَنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ جُنُبًا وَلَمْ يُعِدِّ فَعَلَيْهِ نَدَنَةٌ، وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا

= الْجَمَاعُ مَوْجِبَةٌ لِلدَّمِ فَقَطْ، أَنْزَلَ أَوْ لَا، قَبْلَ الْوُقُوفِ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَا يُفْسِدُ حُجَّتَهُ شَيْءٌ مِنْهَا أَنْظَرُ: «رَدُ الْخِطَابِ» (٥٥٤/٢)، وَ«الْفَتَاوَى الْمَهْدِيَّةُ» (٢٤٤/١)، وَ«بَدَائِعُ لِصَالِحٍ» (١٩٥/٢)، فَظَهَرَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْفَسَادِ شَاذٌ ضَعِيفٌ عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ الْمَرْجُوحِي. وَانْظُرْ: «مِصْبَحُ الْخَالِقِ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ» (١٥/٣)

وله بُعْدٌ فعليه شاةٌ، ولو طاف للصدر حُبًّا فعليه دمٌ، وإن كان محدثاً فعليه صدقةٌ. لو طاف وفي ثوبه نجاسةٌ أكثرُ من قدرِ الدرهم كُربةً ولا شيءَ عليه. لو طاف مكشوفَ العورةِ قدرَ ما لا يجوز معه الصلاةُ أجزأه وعليه دمٌ. إذا طاف للزيارة باوياً للتطوع وقد وَجَدَ النَّفْرُ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الصَّدْرِ. رجل طاف لعمرة وسعى على غيرِ وضوءٍ ودخل مكة بعيدَ الطواف والسَّعْيِ، فإن أعاد الطواف دون السعي كان عليه دمٌ.

الآفاقي إذا حَجَّ واتخذ بمكة داراً قبل أن يجد النَّفْرَ الأولَ وهو يومٌ بعد يومِ النَّحْرِ بيومين فليس عليه طوافُ الصدر، وإن اتَّخَذَهَا داراً بعد ذلك لم يسقط عنه. رجل رمى في اليوم الثاني من أيام النَّحْرِ الْجَمْرَةَ الوُسْطَى والعَقَبَةَ ولم يرمِ الْجَمْرَةَ الأولى فعليه أن يرمي الأولى ثُمَّ الثانية ثُمَّ الثالثة، وإن لم يرمِ إلا المتروكة جاز.

وكيفية الرمي قد اختلفوا فيها، قال بعضهم: يضع السبابة على رأس الإبهام كعاقِدِ الثلاثين، وقيل: يضعها على مفصل الإبهام كعاقِدِ العَشْرَةِ، وقيل: يضع الإبهام على وَسْطِ السبابة كعاقِدِ السَّبْعِينَ ويرمي الحَصَاةَ بِظُفْرِ الإبهام.

باب الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ

لو أفاض من عَرَفَاتٍ قبل الغروب فعليه دمٌ، ولو عاد قبل الغروب هل يسقط؟ فيه قولان^(١). لو وَقَفَ بِعَرَفَةَ في شيءٍ من ليلةِ النَّحْرِ جاز. من وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ يومَ عَرَفَةَ وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهَا عَرَفَاتٌ، أو مرَّ بها نائماً، أو يقظاناً وَلَمْ يَنْوِ الْوُقُوفَ جاز. الْوُقُوفُ رَاكِباً أَفْضَلُ. ليس في الْوُقُوفِ دَعَاءٌ مَوْقَتٌ، وَيُسَيِّ في موضعه ساعةً بعد ساعة.

إذا التبس على الناس هلالُ ذي الْحِجَّةِ ووقفوا يومِ ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ كَانَتْ حُجَّتُهُمْ تَامَةً. ولو تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَوْمُ التَّروِيَةِ لَا يُحْزِنُهُمْ. من ترك وَقُوفَ مُرْدَلَعَةٍ بِعَدْرِ

(١) والصحيح أنه إن عاد قبل الغروب سقط عنه الدم؛ لأنه استترك المتروك في وقته. انظر «المناوى الهدية» (٢٤٧/١)، وفتح القدير (٤٦٧/٢-٤٦٨)، وتمامه في «البحر الرائق» (٢٣/٣) و«رد المحتار» (٥٥٢/٢).

مَرَضٍ أَوْ كَانَ ضَعِيفًا فَخَافَ الزَّحْمَةَ فَتَعَجَّلَ بِلَيْلٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. لَا يَمُوتُ الْحَجُّ إِلَّا بِفَوَاتٍ^(١) الرُّقُوبِ بِعَرَفَةَ.

باب الْمُتَفَرِّقَاتِ

إذا أراد أن يُحْرِمَ وأبوه كاره، إن كان الأب مستغنياً عن خدمته^(٢) لا بأس به. الحجُّ راجباً أفضل، وعنه الفتوى. لو التزم أن يحجَّ ماشياً يلزمه المشي من وطنه، وقال في «المبسوط»: إن شاء ركب وأهرق دماً. إذا حرج للحجَّ ثم مات وأوصى بأن يحجَّ عنه، فإنه يحجُّ من وطنه. إذا حجَّ مرةً فبعد ذلك التصدَّق أفضل من الحجة الثانية.

لا بأس للمحرم أن يحكَّ رأسه ببطون الأئمة^(٣) ولا بأس بأن يحكَّ جسده أذنى أو لم يذم. لا بأس بإخراج الحجر والتراب من الحرم^(٤) يكره أن يرعى إنسان دابته في الحرم. لا بأس بأخذ كمأة الحرم، واحتشاش الإذخر، وقلع ما جفَّ من شجرة الحرم. لو قلع شجرة الحرم^(٥) وهي من جنس ما يُنبثها إنسان لا بأس به، سواء نبت بنفسها أو أنبثها إنسان. لو أنبت إنسان في الحرم شجرة فله قلعها.

عمر صلي الظهر في منزله يوم عرفة وحده أو مع الإمام ولم يكن مُحَرِّماً بالحجِّ لم يُجزه العصر إلا في وقت العصر. لو صلى المغرب عشيّة عرفة في الطريق قبل أن يصل إلى مزدلفة أعادها ما لم يطلع الفجر، ولو لم يعد عادت جائزة، وكذلك لو صلى العشاء الأخيرة في الطريق بعد دخول وقتها أعادها بمزدلفة. فإن طلع الفجر قبل الإعادة عادت إلى الجواز.

(١) كذا في ص خ، وهو الأوفق، في ط س (لفوت).

(٢) كذا في ص خ، وهو أولى، وفي ط س (خدمة مه).

(٣) لكن يحكُّ برفق إن خاف سقوط شعره أو قمله.

(٤) بشرط أن لا يكون ممنوعاً عنه في قانون المملكة.

(٥) كذا في ط ص، وفي س (في الحرم)، وهو ساقط من ح.

قيل: مقدار الحرم من قِبَلِ الْمَشْرِقِ سِتَّةُ أَمْيَالٍ، ومن الجانبِ الثَّانِي اثْنَا عَشَرَ مَيْلًا، ويقال: ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ، وهو الْأَصَحُّ، ومن الجانبِ الثَّالِثِ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ مَيْلًا، ومن الجانبِ الرَّابِعِ أَرْبَعٌ وَعَشْرُونَ مَيْلًا. ^(١) ليس في المناسك دعاء موقت.

(١) وذكروا حدود الحرم في زماننا هذا كما يلي:
 من الجانب الشرقي «وَادِي عُرْنَةَ» وهو على بعد ١٥ كيلو متر من مكة. ومن الجانب الغربي مقام يسمى بـ «شَمْسِي» على بعد ٢٢ كيلو متر من مكة. ومن الجنوب موضع يُسَمَّى «إِضَاعَةُ إِبْس» على بعد ١٢ كيلومتر من مكة. ومن الشمال موضع «تَنْعِيم» وهو على بعد ٧ كيلو متر من مكة. (تاريخ مكة المكرمة (الأردية) ص ١٩، ط: دار السلام).

كتاب النكاح

أبوابه ستة عشر: في الانعقاد، في نكاح المحارم، في نكاح البكر، في الأولياء، في الأكفاء، في الوكالة بالنكاح، في النكاح الفاسد، في الخلوة، في المهر، في نكاح العد والأمة، في الخيارات، في نكاح أهل الشرك، في القسم، في الرضاع، في نفقة الزوجات، في المتفرقات.

باب انعقاد النكاح

النكاح لا ينعقد بشهادة العبيد والسكران الذي لا يعقل وبشهادة الملائكة، ويعقد بشهادة الأعمىين، والأحرسين، والمحدودين في القذف، وشهادة ابنها. إذا زوج ابنته العاقلة البالغة بحضرتها ومع الأب شاهد آخر حاز. لو عقدا فسمع أحد الشاهدين دون الآخر ثم عقدا ثانية فسمع الآخر دون من سمع أول^(١) لم يحز.

النكاح ينعقد بلفظ النزع والتملك والهبه والصدقة. إذا أقرّا بين يدي الشهود وقالوا: (مازن وثوميم) لم يكن نكاحاً، كذا إذا قال لها بمحضري من الشهود: (توزن من شدي) فقالت: (شدم). إذا قال لآخر: زوجت انتك مني بكذا، فقال الأب: زوجت، لم ينعقد النكاح، بخلاف قوله: زوج انتك مني. فقال: زوجت.

إذا قال لامرأة: (تويشتن را يوي بزني دادي)، فقالت: (دام)، وقيل للرجل: (تويشتن ديا بزني) فقال: (بديفت). ولم يقل (بديفتم) حاز. إذا قال: زوجت انتك منك بكذا، فقال: قبلت النكاح [ولا أقبل المهر، فليس بشيء، ولو قال: قبلت النكاح، وسكت عن المهر]^(٢) وقع النكاح. لو قالت: زوجت نفسي منك باللفظ، فقال: قبلت النكاح بالعير،

(١) كذا في خ، وهو الأظهر، وفي ص ط س (دون من سمع لأول).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س.

جار النكاح. ولو قال: تزوجتك بألف دينار خفراً، لا. نكاح المكره والسكران صحيح، ونكاح الصبي والمجنون لا.

باب نكاح المحارم

لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن، والإنسان^(١) المائي^(٢) لاختلاف الجنس^(٣). إذا مس امرأة بشهوة [ثبتت حرمة المصاهرة، كذا إذا مس رجلًا. المص]

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) إنسان الماء: يشبه الإنسان إلا أن له ذنباً، وقيل: إن في بحر الشام في بعض الأوقات من شكله شكل إنسان وله لحية بيضاء يُسمونه شيخ البحر، فإذا رآه الناس استبشروا بالخيض. وحكي أن بعض الملوك حبل إليه إنسان ماء، فأراد الملك أن يعرف حاله فزوجته امرأة، فأتاه منها ولد يفهم كلام أبيه، فقال للولد: ما يقول أبوك؟ قال: يقول أذئاب الحيوان كلها في أسفلها، فما بال هؤلاء أذئابهم في وجوههم؟

وفيهم أنثى أيضاً يقال لها: بنات الماء، قال الذميري: قال ابن أبي الأشعث: هي سمك يبحر الروم، شبيهة بالنساء دوات شعر سيوط، ألوانهن إلى الشقرة، دوات مروج عظام وثدي، وكلام لا يكاد يفهم، ويضحكن ويقهقهن ورعاً وقعن في أيدي بعض أهل المراكب، فينكحونهن ثم يعيدوهن إلى البحر. وحكي عن الروياني صاحب البحر، أنه كان إذا أتاه صياد بسمكة على هيئة المرأة، حلّمه أنه لم يطأها. (حياة الحيوان الكبرى ١/٦٣، ٢٢٢)

(٣) هذه المسألة لم يسبق المصنف بذكره أحد، كما قدمنا في أول الكتاب، وقد فصل العلماء المسألة وبرهوها بدلائل، منهم: العلامة السيوطي رحمه الله تعالى، وحاصل كلامه في «الأشياء» كما يلي:

الأدلة على حرمة نكاح الإنس الجنية طاهرة، ومن أهمها:

١- قول الله تعالى: ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ [النحل: ٧٢]، وقوله: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ [الروم: ٢١]، قال المفسرون في معنى الآيتين: ﴿جعل لكم من أنفسكم﴾ أي: من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم

٢- إن النكاح شرع للألفة، والسكون، والاستئناس، والمودة، وذلك مفقود في الجن، بل الموجود فيهم العدواة التي لا تزول.

٣- إنه لم يرد الإذن من الشرع في ذلك، فإن الله تعالى قال: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ [النساء: ٣]، والنساء اسم لإناث بني آدم خاصة. -

بشهوة^(١) مع الإنزال لا يوجب حرمة المصاهرة. النس بشهوة لم يشترط فيه انتشار الآلة، كذا ذكر في «الملتقط»، وقال^(٢) بعضهم: إنه في الشاب يشترط، وفي الشيخ يكفي الاشتناء بالقلب.

إذا نظر إلى داخل فرج المرأة بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة، وإلى ذئرها أو غير ذلك لا. النواطة لا توجب حرمة المصاهرة، كذا إذا مس شعر امرأة بشهوة أو رجلى صغيرة لا تشتهى. امرأة أدخلت فرج صبي لا يجامع مثله في قبيها لا يعلق به التحليل والتحريم. وإذا قبل أم امرأته بشهوة أو أجنبية^(٣) يفتى بالحرمة ما لم يتبين أنه قبل بغير شهوة.

يجوز للمسلم نكاح الكتابية^(٤)، وكذا الصابغة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، إلا إذا كانت تعد الكواكب. لا يجوز للمسلم نكاح المحوسية والوثنية المرتدة. إذا جمعت بين امرأة وعمتها أو خالتها أو ابنة أختها أو ابنة أخيها لا يجوز.

٤- ما يترتب عليه من كثرة الفساد؛ فإنه لو فتح هذا الباب لأمكن للمرأة التي لا زوج لها من الإس أن تدعى عند حملها أنه من زوج حبي، وفيه من الفساد ما لا يحفى.

٥- قد منعت من نكاح الحر للأمة، لما يحصل للولد من الضرر بالإرقاق، ولا شك أن الضرر بكونه من جنبة وفيه شائبة من الجن خلقتا وخلقا، وله هم اتصال ومخالطة أشد من ضرر الإرقاق الذي هو مرجو الزوال بكثير. وإذا تقرر المنع، فالمنع من نكاح الجني الأنسية أولى وأحرى. (الأشياء والنظائر، ص ٤٩٧-٥٠٠). وانظر أيضاً: أحكام المرحان في غرائب الأخبار وأحكام الجنان (ص ٧١-٧٤)، و«لقط المرحان في أحكام الجنان» (ص ٣٣-٣٨).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص ح، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في ط س، وفي ص خ (ذكر).

(٣) كذا في ص خ، وهو الصحيح، ومصاه: حرمت عليه أمها وبنتها. وفي ط س (أختها)، وكأه خطأ؛ لأنه إذا قبل أخت امرأته لا تحرم عليه امرأته.

(٤) هذا إذا كانت تؤمن بالله وتدين بدين سماوي في الواقع، ولا تكون من الذين يسمون أنفسهم أهل الكتاب ولبسوا منهم. وينبغي ملاحظة الأمور الآتية: -

باب نكاح البكر

بَكَرٌ قَالَ لَهَا وَلِبُهَا: إِنَّ فَلَانًا يَذْكُرُكَ أَيَّ يَخْطُبُكَ، فَسَكَتَ، فَرَوَّجَهَا، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى، فَالنَّكَاحُ جَائِزٌ، وَهَذَا إِذَا سَمِيَ الرَّوْجُ عِنْدَهَا عَسَى وَجْهٌ يَقَعُ لَهَا الْمَعْرِفَةُ بِذَلِكَ، وَلَوْ قِيلَ: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ^(١) كَفَى، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ مَنْ هُوَ^(٢).

لَوْ رَوَّجَ ابْنَتَهُ الْبَكَرَ، فَلَبَّغَ الْحَبْرُ إِلَيْهَا مِنْ قُضُولِيٍّ عَدَلَ فَسَكَتَتْ يَكُونُ رِصًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدَلًا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُحْبِرُ الْمُسْتَوْرَ اثْنَيْنِ، وَلَوْ كَانَ الْمُحْبِرُ رَسُولًا لَا يُشْتَرَطُ الْعَدْلُ وَالْعَدَالَةُ. قَالَ الزَّوْجُ لِلْبَكَرِ: بَلِّغْكَ خَيْرَ التَّزْوِيجِ فَسَكَتَتْ، وَقَالَتْ: رَدَدْتُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَلَا تُسْتَحْلَفُ. وَلَوْ قَالَتْ: بَلِّغْنِي الْخَيْرَ وَقَدْ كَذَا فَرَدَدْتُ، وَقَالَ الزَّوْجُ: لَا، بَلْ سَكَتَتْ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ.

- - إنه قد كثر في زماننا في نساء اليهود والنصارى - الذين يسمون أنفسهم أهل الكتاب - الزنا والفواحش وما إلى ذلك ما تستحي منه الإنسانية، وهذا مما لا يخفى على أحد.

- إن كثيراً منهم ينكرون الدين والآخرة فصاروا من الملحدين.

- والمشكلة العظمى بعد نكاحهم هي تربية الأولاد على دين العترة.

والقول الذي يحمل إليه القلب أنه وإن لم توجد فيهن هذه المفاصد لا ينبغي للمسلم أن يتزوج بكنائية. وقد أحس عمر رضي الله عنه في زمانه بالضرر العظيم في هذا الأمر فصنع حكام المسلمين عنه، ولما بلغه أن حذيفة رضي الله عنه تزوج يهودية أمره أن يطلقها.

فقى «المصنف لابن أبي شيبة» (١٦٤١٧): عن شقيق قال: تزوج حذيفة يهودية فكتب إليه عمر أن خلّ سبيلها، فكتب إليه: إن كانت حراماً خلّيت سبيلها، فكتب إليه: إني لا أرعم أنها حرام ولكني أخاف أن تعاطوا المؤمنين منهن.

وكذلك لم يرضَ عمر رضي الله عنه طلحةً وكعباً بن مالك عن ذلك، فروى الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٨/١٢) عن ابن عباس أنه قال: نكح طلحة ابن عبد الله يهودية، ونكح حذيفة بن اليمان نصرانية فغضب عمر غضباً شديداً حتى هم أن يسطو عليهم. الحديث.

وانظر: «الفتاوى الهندية» (٢٨١/١)، و«حديث فقهي مسائل» (١٤٣/١).

(١) كنا في ط س خ، وهو الصواب، وفي ص (فلان بن فلان بن فلان).

(٢) هذا هو الظاهر، وفي ص خ (تعلم هي)، وفي ط س (تعلم هي هو).

السكوت من البكر لا يكون رصاً إذا كان المروّج غير الولي كالعبد والكافر والأجنبي، أو كان ولياً لكن عمره أولى منه كالأخ مع الجدّ والجدّ مع الأب. الكُر إذا رُوّجها وليها فبلغ الخبر إليها فصَحِّكتُ فهو رصاً إلا إذا كان على وجه الاستهزاء، ولو بكت مع سكوت يكون رصاً، ومع الصّباح لا.

لو زوّج ابنته من غير كفّر فسكتت، يكون رصاً عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -.

إذا أقامت البكر البيعة بعد الدخول بها طوعاً أمّ قد ردت لم تُقبل، هو المختار. إذا زوّج الله امرأة بمهر ألف [ومهر مثلها عشرة، أو زوّج ابنته بمهر عشرة ومهر مثلها ألف]^(١) حاز عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - إلا إذا علم أنه قصد بذلك نكاحاً^(٢) أو فسقاً.

باب الأولياء

لذوي الأرحام ولاية التزويج بعد العَصَبَات، الأقرب فالأقرب. الوليُّ الأقرب إذا غاب غيبة مُنْقَطِعَةً، أو حُنَّ تَثَبَّتْ الولاية للأبعد، واحتلفوا في العيبة قال أبو بكر بن الفضل - رحمه الله تعالى -: إذا كان الوليُّ في موضع لا ينتظر الكفّر الخاطبُ مجيء الخبر منه^(٣) [فالغيبَةُ مُنْقَطِعَةٌ]^(٤)، وقيل: انقطاع الأخبار بانقطاع القوافل، والمختار للفتوى أن يكون على مسيرة ثلاثة أيام.

إذا امتنع الوليُّ عن تزويج الصغير والصغيرة كان للقاضي تزويجهما. ولاية تزويج المَحْنُونَةِ لابن دون الأب، إذا حُنَّ الابن فلأب أن يزوّجها^(٥) عند أكثر المشايخ. العبد

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ط، وهو الصواب، وفي س ص خ (فعل ذلك بجماعة).

(٣) في ص العبارة هكذا: (يجيء الخبر منه، ولو انتظر جواب الولي الأقرب فات الكمو جار)، والأظهر ما أثبتناه من ط س.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٥) كذا في ط س، وهو الأوفق، وفي ص ح (إذا حُنَّ الأب فلابن أن يزوجه).

إذا روج ولده لا يجوز، كذا الكافر إذا زوج ولده المسلم أو المسلمة. العبد المأدوم لا يملك تزويج العبد والأمة.

القاضي إذا روج الصغيرة من ابنه كان باطلاً. القاضي إذا روج صغيرة لا ولي لها، فإن جعل ذلك في عمل القضاء جاز، وإلا فلا. إذا اعتق صغيرة ثم روجها من رجل أو تزوجها جاز. إذا أقر على ابنه^(١) بالنكاح لا يصح، بخلاف الإنشاء.

باب الأكفاء

العجم ليسوا بأكفاء للعرب، والعرب ليسوا بأكفاء للقرنشي، والقرنشي يكون كفواً للهاشمي، ومن له أبوان في الإسلام يكون كفواً لمن له عشرة آباء في الإسلام، ومن له أبوان في الحرية يكون كفواً لمن له عشرة آباء في الحرية. ولا يكون كفواً إذا لم يجد مهراً معجلاً ولا نفقة.

امرأة لها أم حرة الأصل وأبوها معتق، فالمعتق لا يكون كفواً لها. معتق النبطي لا يكون كفواً لمعتقة الهاشمي. رجل زوج أخته الصغيرة من صبي ليس له طاقة المهر، وقبل أبوه النكاح وهو غي جاز. امرأة تزوجت من غير كفو فللولي أن يرفع إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن الولي ذا رحم محرم كابن العم.

رجل زوج ابنته من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر، فوجده الأب يشربها فكرهت الابنة وقالت: لا أرضى، وأب الابنة لا يشرب المسكر وغالب أهل بيته على الصلاح يفرق بينهما، مذكورة في الفتاوى. أحد الأولياء إذا زوج وليته من غير كفو برضاها لا يثبت للباقين حق الاعتراض والفسخ.

(١) كذا في ط س، وهو صحيح. وفي ص خ (وليته)، ولعله (مولى) أي على من جعل ولياً، وبهذا المعنى هو أيضاً صحيح. فهما مسألان: إذا أقر الأب على ابنه بالنكاح، أو الولي على مولى لا يصح.

باب الوكالة بالنكاح

رجل أرسل رجلاً ليخطب [له] ^(١) فلانة فزوجها له جار، سواء كان بههر المثل أو غيب فاحش. رجل أمر رجلاً بأن يزوجه امرأة كاحاً فاسداً، فزوجها نكاحاً صحيحاً، لا يجوز. رجل قال لأجنبية: أنا أريد أن أزوجه، فقالت: (توباني)، قال حسام الدين - رحمه الله تعالى -: لا يكون إذناً، ^(٢) وذكر السيد الإمام أبو القاسم - رحمه الله تعالى - أنه يكون إذناً.

إذا وكلت رجلاً بأن يزوجه فزوجها من نفسه لا يجوز، ولو وكلت بأن يزوجه من نفسه، فقال: تزوجه، كفى. الوكيل بالنكاح إذا زوج أمه أو ابنته أو جاريته لا يجوز، ولو زوج أمة الغير يجوز. إذا وكلته بأن يزوجه من نفسه وهي غائبة، فإذا زوجها من نفسه بين يدي الشهود ببغي أن يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدّها، وإن كانت معتقة رجل يذكر اسمها واسم معتقها واسم أب المعتق. إذا قالت معتقة: روجت نفسي منك، ولا يعرفها الشهود، فقال الرجل: تزوجت، حاز.

إذا أذن لعبده بالنكاح، فوكل العبد بالتزويج لا يجوز. إذا وكله أن يزوجه امرأة، فزوجها امرأتين لا يلزم نكاح واحدة منهما. الوكيل بالنكاح إذا علط في اسم أبيها وكانت المرأة حاضرة لم يصح النكاح. فضوليّ روج رجلاً وامرأة برضاها، ثم نقض الفضوليّ النكاح قبل إحارة الزوج لم يصح، بخلاف الوكيل إذا زوجها امرأة بغير رضاها، فزوجها أبوها، ثم نقض الوكيل يجوز.

باب النكاح الفاسد

رجل تزوج امرأة حاملاً من السبي لم يحز، ولو تزوج حاملاً من الزنا حاز،

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط، والمثبت من ص س خ.

(٢) وهو الصحيح. حزم ابن المنان في «الفتح» (١٦٨/٣) بأنه لا يكون إذناً، وتبعه في «البحر»

(١١٢/٣)، و«المحيط» (١١/٤)، و«الهندية» (٢٨٩/١).

ولا يبطأها حتى تضع حَمْنَهَا. ولو رأى امرأة تزني فترَوَّجَهَا من ساعته حار. إذا تزَّوج أم ولديه وهي حامل لم يَحْزُ. لا يجوز نكاح الأمة على الحُرَّة ولا معها وإن كان عقد الحرة موقوفاً على رضاها.

لا يجوز نكاح الأخت في عدة الأخت. لا يجوز نكاح الأمة في عدة الحرة. إذا ماتت المنكوحَةُ أو ارتدت وَلَحِقَتْ بدارِ الحَرْبِ فتزَّوجَ أختها حار. إذا تزَّوج بشرط التحليل حار النكاح وبطل الشرط. إذا تزَّوج امرأة إلى عَشْرَةِ أَيَّامٍ ونحوها لم يَحْزُ. (١) إذا قالت: هذا ابني مِنَ الرِّضَاعِ، وثبتت على إقرارها، ثُمَّ تزوجت به جاز. (٢)

إذا تزَّوجَ بِجاريةٍ ولديه حار، وبجارية مُكاتبَةٍ لا. غائبٌ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ أو عَدُّ أو محدودٌ في القَذْفِ قد تاب أن امرأته قد ارتدت، له أن يتزَّوجَ أربعاً سواها. قالوا: الأولى في هذا الرمان أن يتزَّوجَ بِجاريةٍ نفسه، حتى لو كانت حرةً كان الوطئ حلالاً بِحُكْمِ النكاح. مسلمٌ تزَّوجَ نَصْرَانِيَّةً صغيرةً فبلغت فلم تصف ديباً بانث. الحرُّ إذا اشترى امرأته يفسد النكاح، بخلاف العبدِ المأذونِ إذا اشترى امرأته.

(١) هذا عَدْلُ أَصْحَابِ الثَّلَاثَةِ، وقال رُقْرُ رَجَمَهُ اللهُ تَعَالَى -: التَّكَاحُ حَازِرٌ، وَيَكُونُ مُؤَبَّدًا وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ. (بدائع الصنائع ٥٨٨/٢)، والفتوى على قول رُقْرُ رَجَمَهُ اللهُ تَعَالَى -:، كما قال ابن عابدين: النكاح المؤقت يصح عده، ورجحه ابن المصام بإهمال التوقيت ... وأيضاً نكاحاً فيه توقيت مدة يصحُّ وذا التوقيت يُجْعَلُ مَرَسَلًا. (رد المحتار ٦٠٨/٣ و ٤٠١/٥).

(٢) وواقعه في «الفتاوى البزازية» على هامش «الهندية» (٢٦٣/٤-٢٦٤) حيث قال: قالت لرجل إنه أبي رضاعاً وأصرت عليه يجوز أن يتزوج به إذا كان الزوج ينكره، وكذا إذا أقر به ثم أكذبه فيه لا يصدق على قولها؛ لأن الحرمة ليست إليها، حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت إليه، وهذا دليل على أنه لها أن تزوج نفسها منه في جميع الوجوه، وبه يفتى. انتهى. ونقله في «الدر المختار»، وواقعه ابن عابدين. وقال الطحطاوي: (قوله: لأن الحرمة ليست إليها): أي م يجعلها الشارع لها فلا يعتبر إقرارها بها. (حاشية الطحطاوي على الدر ١٠٠/٢). وقال ابن عابدين: (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا، وسواء أصرت عليه أو لا. (رد المحتار ٢٢٣/٣).

باب الخلوة

قال - رضي الله عنه -: الخلوة قائمة مقام الدخول في حق تأكيد المهر ووجوب العدة دون الرجعة. لو كان النكاح فاسداً لا تصح الخلوة. إذا كان أحدهما مريضاً يلحقه بالوقاع صرّ لا تصح الخلوة في حق تأكيد المهر وتكميله، وتصح في حق وجوب العدة.

خلوة المَحْجُوب^(١) صحيحة. خلوة الرُّتَقَاءِ^(٢) لا تصح في ظاهر الرواية، ونجس العدة لو طلقها. إذا دخلت على الروح ولم يعرفها فمكثت ساعة وخرج الروح [أو خرجت]^(٣) لا يكون خلوة. إذا حملها إلى الرُّسْتَقِ^(٤) من غير الطريق الحادثة^(٥) يكون خلوة، وإن حملها من الطريق الحادثة لا. إذا خلا بها وهي حائض أو هو صائم [أو هي صائمة]^(٦) صوم فرض ثم طلقها نجس العدة، ولا يتكامل المهر بهذه الخلوة.

باب المهر

إذا تزوج امرأة ولم يُسم لها مهراً، أو على أن لا مهر لها صح، ولها مهر المثل. [ومهر المثل]^(٧) يُعْتَبَرُ بِقَرَابَةِ الْأَبِ، نحو الأخت لأب وبنت العم إذا كانت مثلها في المال والجمال والبكارة والثيابة والعقل والدين في تلدها فينظر بكم تزوج، فإن لم تكن فبأمرة موصوفة كذلك.

(١) المَحْجُوب: الخصى الذي استؤمِلَ ذكره وخُصِيَا. (تاج العروس).

(٢) الرُّتَقَاءُ: المرأة المنصمة الفرج التي لا يكاد الذكر يحور فرجها لشدة الضميمة. (تاج العروس).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) الرُّسْتَقِ: واحد فارسي مغرب، والجمع الرُّسْتَقِيقُ، وهي السواد. (لسان العرب).

(٥) الحادثة: واحدة الحوادث وهي معظم الطريق ووسطه. (المغرب).

(٦) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٧) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

إذا تزوج على قرس أو جمار أو نقر ونحو ذلك غير معين حاز، ويجب الوسط فإن شاء أعطى ذلك أو قيمتها. ولو قال: تزوجتك على حيوان لم تصبح النسيئة. إذا تزوج امرأة على ألف إن كانت قيمته، وعلى ألفين إن كانت جميلة صحت النسيئة.

إذا تزوج على أن لا مهر لها، ثم طلقها قبل الدخول بها، فلها المنة، وهي ثلاثة أثواب وسط: درع وجمار وملحفة من كسوة مثلها على قدر يسار الرجل وفقره، فإن كان مهر مثلها أقل من ذلك يجب نصف مهر المثل لا ينقص من خمسة دراهم.

إذا وطئ امرأة بحكم النكاح الفاسد فلها الأقل من المسمى ومن مهر مثلها. لا مهر أقل من عشرة دراهم^(١)، فلو تزوج على ثوب قيمته ثمانية، فلها الثوب ودرهمان.

(١) روي من حديث جابر مرفوعاً، ومن حديث علي موقوفاً.

أما حديث جابر فله عنه طريقان:

الأول: عن مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء وعمرو بن دينار، عنه مرفوعاً به: «لا يكح النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم». أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٠/٧)، والدارقطني في «سننه» (٣٦٠١ و ٣٦٠٢).

في إسناده الحجاج بن أرطاة مختلف فيه، ومبشر ضعيف متروك نسبه أحمد إلى الوضع، لكنه حجة بالتصاغر والشواهد. قال العيني في «عمدة القاري» (١٠٣/١٤): «رواه البيهقي من طرق، والضعيف إذا روي من طرق يصير حسناً فيحتاج به، ذكره النووي في شرح المذهب». وقال القاري في «النقاية» (٥٧٩/١) بعد أن ذكر الحديث بطرق عديدة: «ولا يخفى أن تعدد الطرق يرقى إلى مرتبة الحسن، وهو كافي في الحجية».

الثاني: قال ابن أبي حاتم: حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي، حدثنا وكيع، عن عباد بن منصور قال: حدثنا القاسم بن محمد قال: سمعت جابراً رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ولا مهر أقل من عشرة» من الحديث الطويل.

ذكره ابن المصنف في «فتح القدير» (١٨٥/٣) ونقل عن الحافظ أنه قال: «إبه هذا الإسناد حسن

ولا أقل منه». وكذا نقل عن البغوي أنه حسن.

وأما حديث علي: فأخرجه الدارقطني (٣٦٠٣) من طريق دلود الأودي، عن الشعبي قال: قال

علي: لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم.

صغيرة لا تُسْتَمْتَعُ بِهَا رَوْحُهَا أَبُوهَا^(١) فَلَا يُبْطَلُ أَنْ يَطَالِبَ بِالْمَهْرِ دُونَ الثَّغَةِ. لِلأَبِ وَلِلْأُمِّ قَضِي صَدَاقِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ مَا لَمْ تَنْتِ الْإِبْنَةُ، وَلَا تُشْتَرَطُ حَضْرَةُ الْإِبْنَةِ. امْرَأَةٌ زَوْجَتْ ابْنَتَهَا الصَّغِيرَةَ وَقَبِضَتْ الصَّدَاقَ، ثُمَّ أَدْرَكَتْ الْإِبْنَةَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْأُمُّ وَصِيَّةً طَالِبَتِ الزَّوْجَ بِالْمَهْرِ، ثُمَّ الرُّوْحُ يَرْجِعُ عَلَى الْأُمِّ، وَإِنْ كَانَتْ وَصِيَّةً رَجَعَتْ الْإِبْنَةُ عَلَيْهَا. إِذَا وَطِئَ جَارِيَةً وَلَدَهُ مِرَاراً عَلَيْهِ مَهْرٌ وَاحِدٌ. وَلَوْ وَطِئَ جَارِيَةً وَالِدَهُ مِرَاراً أَوْ ادَّعَى الشُّنْهَةَ فَعَلَيْهِ بِكُلِّ وَطِئٍ مَهْرٌ.

الزَّوْجَانِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْمَهْرِ فَاَلْقُولُ لَهَا إِلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا. وَلَوْ اخْتَلَفَتْ وَرَثَةُ الزَّوْجِ مَعَ وَرَثَةِ الْمَرْأَةِ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ أَنَّهُمَا كَانَتْ^(٢) أُمٌّ لَا، فَاَلْقُولُ لِمَنْ أَنْكَرَ التَّسْمِيَةَ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي مِقْدَارِ الْمُسَمَّى كَمْ كَانَ؟ فَاَلْقُولُ لَوَرَثَةِ الزَّوْجِ. إِذَا بَعَثَ إِلَى امْرَأَتِهِ شَيْئاً وَقَالَ: بَعَثْتُ مَهْراً، وَقَالَتْ: هَدِيَّةٌ، فَاَلْقُولُ لِلزَّوْجِ إِلَّا فِيمَا فِيهِ يُكَذِّمُهُ الظَّاهِرُ، وَلَا يُصَدِّقُ فِي الطَّعَامِ الْمَطْبُوخِ وَاللَّحْمِ الْمَشْوِيِّ.

= أَعْلَهُ بَعْضُهُمْ بِدَاوُدَ الْأَوْدِيِّ وَصَعْفُوهُ، وَلَكِنْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَسَفْيَانُ، وَشُعْبَةُ لَا يَرَوِي إِلَّا عَنْ ثَقَفٍ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «لَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثاً مُنْكَراً جَاوَزَ الْحَدَّ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثَقَفٌ». وَهَذَا كَذَلِكَ فَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ ثَقَاتَانِ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ، أَحَدُهُمَا: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْسِيٍّ وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْجَمَاعَةِ وَثَقَّهُ غَيْرُ وَاحِدٍ كَمَا فِي «التَّهْدِيدِ» (٥٠/٦-٥١). وَالثَّانِي: مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ وَأَصْحَابِ السَّنَنِ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُمْ، فَدَاوُدُ الْأَوْدِيُّ حَسَنُ الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، فَالْأَثَرُ حَسَنٌ.

وَأُورِدَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ فَالْحَدِيثُ مُقْطَعٌ. قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ ذَكَرَ الْخَطِيبُ أَنَّ الشَّعْبِيَّ سَمِعَ مِنْ عَلِيٍّ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عِدَّةُ أَحَادِيثَ، قَالَهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي مَخْتَصَرِهِ، وَقَالَ الْخَافِضُ فِي «التَّهْدِيدِ»: «وَالْمَشْهُورُ أَنَّ مَوْلَاهُ كَانَ لَيْسَتْ سَنِينَ خَلَّتْ مِنْ خِلَافَةِ عَمْرِءَ» وَعَلَى هَذَا فَكَانَ عِنْدَ مُقْتَلِ عُثْمَانَ ابْنِ سِتٍّ عَشَرَ سَنَةً، فَلَا يَبْعُدُ سَمَاعُهُ مِنْ عَلِيٍّ، فَلَا يَصِحُّ إِعْلَالُهُ بِالْإِنْقِطَاعِ. (مُلْحَصاً مِنْ إِعْلَالِ السَّنَنِ ٨٠/١١-٨١)

(١) كَذَا فِي س ح، وَفِي ط ص (صغيرة لا يستمتع بها زوجها).

(٢) كَذَا فِي ط ص، وَفِي س (أكانت).

إذا توأصا في السرّ على مهر وتعاقدا في العلانية على أكثر من ذلك سُمعة، فإن لم يُشهدا أن في العلانية سُمعة يجب المُسمّى في العقد، وإن شهدا على ذلك فإن كان المذكور عند العقد من جنس الأول فلها المُسمّى في السرّ، وإلا فمهر المثل.

إذا تزوّج على ألفٍ على أنّه لا يُخرّجها من بلدها، أو على أن لا يتزوَّج عليها أخرى، فإن وفى بالشرط فلها المُسمّى، وإلا فمهر المثل. إذا ارتدت المنكوحه، أو قُلت من الزّوج، أو أباه قبل الدّخول سقط المهر. إذا مات أحد الزوجين قبل الدّخول يجب المهر بكَماله؛ لأن الموت بمنزلة الدّخول. إذا تزوّج امرأة على عبدٍ فاستحقّ، فعلى الزوج قَميئته.

إذا رُوِّج ابنته على أن يُزوَّجه الزوج ابنته أو أختها فيكون أحد العقدین عوضاً عن الآخر صحّ النكاح، ويجب لكل واحدة مهر المثل، وهذا يسمّى نكاح الشعار. إذا قال: تزوّجتك على هذا الدن من الخمر، فإذا هو خلّ، أو على هذه المينة، فإذا هي ذكينة، فلها في رواية مهر المثل، وفي رواية المشار إليه^(١).

امرأة الميت إذا وهبت المهر من الميت جار، ولو وهبت حالة اطلقت ثم ماتت^(٢) لا تصح. إذا تزوّج امرأة على ألفٍ درهم التي هي نقد البلد فكسدت وصار النقد غيرها، كان على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم كسدت، وعليه الفتوى.

باب تزويج العبد والأمة

إذا زوّج عبده أو أمتة عن غير رضاها فإنه ينفذ. إذا تزوّج العبد بغير رضا المولى لا ينفذ، بل يتوقّف على إجارة المولى، فإن قال المولى: طلقها أو فارقها لم يكن إجازة^(٣).

(١) هذا قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وهو الصحيح. انظر: «فتح القدير» (٢٤٠/٣).

و«فتاوى قاضيهان» على هامش «الهندية» (٣٧٧/١).

(٢) كذا في ص ح، وهو الصحيح؛ لأن المسألة مذكورة كذلك في «الفتاوى الهندية» (٣١٦/١) و

(٤٠٢/٤) معروضة إلى «السراجية»، وفي ط س (مات).

(٣) كذا في ص ب، وفي ط س (إجازة المولى).

كذا لو قال: بئس ما صنعت، ولو قال المولى: طلقها تطليقة رجعية كان إجازة، وإن لم يرد المولى حتى عتق نفسه. إذا أذن لعبده بالنكاح فاختار العبد نكاحاً باشره قبل الإذن جاز.

لا يملك العبد أن يتزوج بأكثر من امرأتين، وإن أجار له المولى بذلك. إذا أذن الورثة للمكاتب بالنكاح جاز. ولو زوج المولى مكاتبه امرأة بغير رضاه، أو تزوج المكاتب بغير إذن السيد لم يحز. يملك المكاتب^(١) تزويج إمامه دون عبيده. لا يملك المضارب ولا المأذون ولا شريك عتانه تزويج العبد والأمة. يملك الأب والجد تزويج أمة الصغيرة من عبد الصغير، ولم يحز استحساناً. رجل زوج العبد المأذون المديون امرأة جاز. المرأة أسوة للحرماء في مقدار مهر مثلها.

إذا أذن لعبده أن يتزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد لإنسان على رقبته جاز، ولو كانت حرة أو مكاتبه لا. أمة تزوجت بغير إذن سيدها على ألف ومهر مثلها مائة فدخل بها ثم أعتقها مولاهما جاز النكاح والألف للمولى، وإن لم يدخل بها حتى أعتقها فالألف لها. أمة بين اثنين زوجها أحدهما لم يحز. أمة للغائب لو احتاجت إلى التفقة ليس للقاضي أن يزوجهما، به أفى ظهير الدين المرعيني. لو زوج أمته من عبده لا مهر عليه.

باب الخيارات

إذا كان بالزوج جنون أو جذام أو برص فليس لسراة خيار، وكذا لو كان بها ذلك، أو قرن^(٢)، أو رفق^(٣) لا خيار للزوج.^(٤) إذا رفعت إلى القاضي أنها وجدت

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (المكاتب والمكاتبه).

(٢) القرن: في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه إما عذة غليظة أو لحمه مرتفعة أو عظم، وامرأة قرناء: بها ذلك. (المغرب).

(٣) الرفق ضد الفتق، الرقواء: المرأة المنتزعة الفرج التي لا تكاد الذكر يجوز فرجها لشدة انضمامه. (تاج العروس).

(٤) والفتوى على أن لهما الخيار لأجل هذه العيوب. وقد استقصى بعض مشايخنا المسألة بجميع -

زوجها عتيباً وأقرَّ الزوجُ بذلك فالقاضي يُوجِّله سنةً قمريةً وهي تقصُّ من السنة الشمسية بأحدَ عشرَ يوماً، فإن وصل في السنة، وإلا فَرَّقَ القاضي بينهما إذا طلبت المرأة ذلك، والفرقة تطليقةً بائنة.

ولو مرض العيرُ في السنة التي أُجِّلَ فيها فإنه يُوجِّلُ من السنة الأخرى مدة مرضه. وعليه الفتوى. لو كان الزوجُ صغيراً فوجدته عتيباً، فإنه يُتَأَنَّى حتى يبلُغ ثُمَّ يُوجِّلُ سنةً. إذا قامت المرأة مع العير بعد الأجلِ مطاوعةً له في المُقام لم يكن رِضاً عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وهو المختار. ولو رَفَعَت الأمرُ إلى القاضي بعد تمام السنة خيبرها القاضي، فإن قامت عن مجلسها قبل أن تختارَ فلا خيارَ لها. العيرُ إذا تزوَّج امرأةً وهي تعلم بحاله لا خيارَ لها. القاضي إذا زوَّج الصغيرة ثُمَّ كَبُرَتْ لها حيارُ الإدراك، إلا في روايةٍ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

عيرُ الأب والجدِّ من الأولياء إذا زوَّج الصغير أو الصغيرة فلهما الخيارُ، فإن أدركا ولم يعلم^(١) أن لهما خياراً بطلَ خيارُهُما. الفرقة بخيارِ البلوغ الثابت للرجل يُسقط كلَّ المهر. حيارُ الإدراك يبطلُ بالسكوت إن كانت بكراً، وإن كانت ثيباً لا يبطلُ إلا بالقيام عن المجلس. خيارُ المُعتقة وخيارُ المُخيرة يبطلُ بالقيام عن المجلس.

للمُعتقة خيارُ العتق إذا كانت بالغة سواء كانت تحت عبدٍ أو حرٍّ، فإن لم تعلم بالخيار كانت معذورة. مكاتبة تزوجت بإذن مولاهَا وهي صغيرة فَعَتَقَتْ وهي بالغة لها الخيار. إذا أسلمت الذميمة وزوجها كافرَ غرضَ الإسلام [على الزوج فإن أسلم وإلا فَرَّقَ بينهما، وكان ذلك طلاقاً. إذا أسلم الزوج وتحتَه مَجوسية غرضَ الإسلام]^(٢) عليها فإن أبت فَرَّقَ القاضي بينهما، وكان ذلك فسخاً.

= تفصيلها. راجع: «حاشية الطحطاوي على الدر» (٢١٣/٢)، و«الحيلة الناجزة» (ص ٣٩)، و«كتاب الفسخ والتفريق» لشيخ عبد الصمد الرحمان (ص ١١٣-١١٥)، و«مجموعه قوانين إسلامية» (ص ١٩٥).

(١) كذا في خ، وهو الظاهر، وفي ط س ص (يعلم).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

باب نكاح أهل الشرك

حَرْبِيٌّ تَزَوَّجَ حَرْبِيَّةً عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا فَلَاشِيءٌ لَهَا. ذِمِّيٌّ تَزَوَّجَ ذِمِّيَّةً فِي عَدْوٍ مِنْ زَوْجٍ وَدَلَّكَ فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ [جَازٌ] ^(١). لَوْ تَزَوَّجَ بِمَحَارِمِهِ فَإِنَّهُ يُخْلَى بَيْنَهُمَا. الذَّمِّيُّ إِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ شَهْوٍ وَدَلَّكَ فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ [جَازٌ] ^(٢). ذِمِّيٌّ تَزَوَّجَ عَلَى حَرْبٍ أَوْ خُسْرٍ، ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَهَا الْمَقْبُوضُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ إِنْ كَانَ بِأَعْيَانِهِمَا فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَعْيَانِهِمَا فَلَهَا فِي الْخَمْرِ الْقِيَمَةُ وَفِي الْخُسْرِ مَهْرُ الْمِثْلِ.

إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ يَفْسُدُ النِّكَاحُ وَ[تُحْتَرِ عَلَى الْإِسْلَامِ] ^(٣) وَتُحَرِّ عَلَى أَنْ تُزَوَّجَ نَفْسُهَا مِنَ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ سَدًّا لِبَابِ الْإِرْتِدَادِ. إِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ مَعًا، ثُمَّ أَسْلَمَا مَعًا، أَوْ جَهَلَ التَّارِيخَ فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا. إِذَا سُبِيَ الزَّوْجَانِ مَعًا وَأَسْلَمَا مَعًا، فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا. حَرْبِيٌّ لَهُ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ وَسُبِيَ وَسُيِّنَ مَعَهُ فَسَدَ نِكَاحُهُنَّ، فَإِنْ سُبِيَ مَعَهُ ثِنْتَانِ لَمْ يَفْسُدْ نِكَاحُهُمَا وَفَسَدَ نِكَاحُ اللَّتَيْنِ بَقِيَّتَا فِي دَارِ الْحَرْبِ. ^(٤)

باب القسم

إِذَا كَانَتْ لِلرَّجُلِ زَوْجَتَانِ حَرَّتَانِ عَلَيْهِ أَنْ يَعْدِلَ بَيْنَهُمَا فِي الْقَسْمِ فِي الْمَأْكُولِ وَالْمَلْبُوسِ، وَإِذَا كَانَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا لَيْلَةٌ يَكُونُ عِنْدَ الْأُخْرَى مِثْلَهَا، وَلَا فَضْلَ لِلْجَدِيدَةِ عَلَى

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالثَّبِتُ مِنْ ص.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالثَّبِتُ مِنْ ص.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالثَّبِتُ مِنْ ص.

(٤) وَتَوْضِيحُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ الْحَرْبِيُّ أَرْبَعَ نِسَوَةٍ ثُمَّ سُبِيَ وَسُيِّنَ مَعَهُ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ سِوَا تَزَوُّجِهِنَّ فِي عَقْدَةٍ أَوْ فِي عَقْدَةٍ لِأَنَّ الرِّقَ الْمَعْرُوضَ فِي الزَّوْجِ بِنَاقِ نِكَاحِ الْأَرْبَعِ بَقَاءً وَابْتِدَاءً، وَلَيْسَ بَعْضُهُنَّ بِأَوَّلَى مِنَ الْبَعْضِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فَتَقَعُ الْفِرْقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سُبِيَ مَعَهُ ثِنْتَانِ لَمْ يَفْسُدْ نِكَاحُهُمَا؛ لِأَنَّهُ حِينَ اسْتَرْقَ فَلَيْسَ فِي نِكَاحِهِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ، وَرَقُّهُ لَا يَبَاقِي نِكَاحَ اثْنَتَيْنِ ابْتِدَاءً وَلَا بَقَاءً. (المبسوط ٩٦/١٠)

القدمية، وإن كانت إحداها مسلمة والأخرى كتابية فكذا، ولو كانت إحداها حرة والأخرى أمة يُسَوَّى بينهما في المأكول والملبوس، ولكن يسكن ويبيت عند الحرة ليتين وعند الأمة ليلة، ولو وطئ إحداها أكثر من الأخرى فلا بأس به.

ليس على الرجل أن يُجامِعَها في قَسَمِها. ولو وهبت إحدى المراتين قَسَمِها لصاحبتها حاز، ولها أن ترجع عن ذلك متى شاءت. وله أن يُسافر ببعض نسائه دون بعض، والأولى أن يُفرغَ بيتهن تطيباً لقلوبهن، وإذا قديم من السفر فليس للأخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند التي سافر بها.

إذا كانت له امرأة وأراد أن يتزوج أخرى وخاف أن لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك، وإن كان لا يخاف وسيعه ذلك، والامتناع أولى، ويؤخر ترك إدخال الغم^(١) عليها. إذا قام عند أحد امرأتي شهراً ليس للثانية أن تطالبه أن يقيم عندها شهراً، لكن يُسَوَّى بينهما في المُستَقْبَل، ويعذر بما صنع.

باب الرضاع

مدة الرضاع ثلاثون شهراً،^(٢) والرضاع بعد ذلك لا يوجب الحرمة. جارية فطمت وهي بنت سنتين وقد استغنت بالطعام، ثم رُضِعَتْ تبت الرضاع، وهو المختار. لا ينعي أن يرضع الولد بعد ثلاثين شهراً. أم أخيه من الرضاع لا تحرم، وكذا أخت ابنه من الرضاع. لا يجوز نكاح امرأة أبيه ولا امرأة ابنه من الرضاع.

إذا أرضعت صبيةً تحرمت هذه الصبية على زوجها، وعلى آباءه وأولاده، وعلى آباء المُرَضِعة وأولادها. الأصل أن أقرباء المُرَضِعة وأقرباء زوجها أقرباء الرضيع، وأقرباء

(١) كذا في س ح، وهو الظاهر، وفي ط ص (القسم).

(٢) هذا عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندهما حوّلان، وعليه الفتوى. انظر - «البحر الرائق»

(٢٢٣/٣)، و«رد المحتار» (٢١٠/٣-٢١١).

الرَّضْعُ لِسُوا بِأَقْرَبَاءَ لِمُرْضِعَةٍ. كُلُّ صَبِيٍّ اجْتَمَعَ عَلَى ثَدْيٍ وَاحِدٍ لَمْ يَحْرُ لَأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْأُخْرَى.

إذا تزوّج أختٌ أحميه من الرضاع جاز. لا يتزوَّج الرضيعُ أختَ زوجِ المرْضِعة؛ لأنّها عمته. بكرٌ نزلَ لها لبنٌ فارصعتُ صبيّاً يثبتُ الرضاعُ. لبنُ المَيْتَةِ يتعلّقُ به حكمُ الرضاع. لو نزلَ للرَّجلِ لبنٌ لا يتعلّقُ بشربه التَّحْرِيمُ. لو احْتَقِنَ الصَّبِيُّ بِلَبَنِ امْرَأَةٍ أَوْ صُبَّ لَبْنُهَا فِي أُذُنِهِ لَا يَثْبُتُ الرضاعُ.

إذا خلطَ اللَّبَنُ بِالماءِ، واللَّبَنُ غَالِبٌ يتعلّقُ به التَّحْرِيمُ. لو اختلَطَ اللَّبَنُ بِالطَّعَامِ واللَّبَنُ غَالِبٌ لَا يتعلّقُ بِأكْلِهِ الرضاعُ، خلافاً لهما. لو اختلَطَ لبنُ المرأةِ بِلَبَنِ شاةٍ لَا يتعلّقُ بِشربه التَّحْرِيمُ. لو اختلَطَ لبنُ المرأتينِ وإلّا خدما أكثرُ يتعلّقُ التَّحْرِيمُ بِأَكْثَرِهِمَا عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِهِمَا. (١)

صبيّةٌ أرضعتها بعضُ أهلِ القريةِ وَلَا يُدْرَى مِنْ أَرْضَعَتْهَا مِنَ النِّسَاءِ فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ فَهِيَ فِي سَعَةِ مِنَ الْمَقَامِ مَعَهَا، وَكَذَلِكَ صَبِيٌّ أَرْضَعَتْهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ وَلَا يُدْرَى مِنْ أَرْضَعَتْهُ فَمَا لَمْ يَظْهَرْ الْعَلَامَةُ أَوْ قَامَتْ بِدَلِيلٍ شَهَوْدٌ حَلَّتِ الْمُنَاكَحَةُ.

الوَاحِبُ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ لَا يُرْضِعْنَ كُلَّ صَبِيٍّ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَلْيَحْفَظْنَ أَوْ لِيَكُنَّ. امرأةٌ أَدْحَلَتْ حَلَمَةً ثَدْيِهَا فِي فَمِ رَضِيعٍ وَلَا يُدْرَى أَدْخَلَ اللَّبَنُ فِي حَلْقِهِ أَمْ لَا لَمْ يَحْرِمِ النِّكَاحُ؛ لِأَنَّ فِي الْمَانِعِ شَكاً. إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَلَهَا مِنْهُ لَبَنٌ فَتَزَوَّجَتْ رَجُلًا فَارْضَعَتْ صَبِيًّا فَهِيَ مِنَ الرَّوْجِ الْأَوَّلِ فِي الرضاعِ، فَإِنْ حَبَلَتْ مِنَ الثَّانِي فَالْثَّلَاوِلُ حَتَّى تَلِدَ مِنَ الثَّانِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

لَا تُقْبَلُ فِي الرضاعِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَوْ شَهِدَتْ امْرَأَةٌ بِأَنَّهَا أَرْضَعَتْهَا لَا يَحْرُمُ النِّكَاحُ، وَلَوْ كَانَ بَعْدَ النِّكَاحِ فَإِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِ الزَّوْجِ أَنَّهَا صَادِقَةٌ

(١) والأصح قول محمد - رحمه الله تعالى - قال في «البحر الرائق» (٢٢٨/٣): «وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عندهما، وقال محمد: تعلق بهما كيما كان؛ لأن الجنس لا يعلب الجنس، وهو رواية عن أبي حنيفة، قال في الغاية: وهو أظهر وأحوط، وفي شرح المجمع قيل: إنه الأصح. وانظر: «الفتاوى الهندية» (٣٤٤/١)، و«تبيين الحقائق» (١٨٥/٢).

والاحتياط أن يطلقها ويدفع نصف صداقها إن كان قبل الدخول، ويستحب لها أن لا تأخذه، ولو كان بعد الدخول يُعطي تمام مهرها، والأولى أن لا تأخذه إلا بقدر مهر مثلها. ولو صدقها فسد النكاح وعليه مهر المثل إن دخل بها، وإن صدقها دون المرأة حرمت عليه، وإن صدقتها دون الزوج فهي امرأته، ولها أن تخلف الزوج أنها ليست أخته من الرضاع، فإن نكل فُرق بينهما.

رجل له امرأتان فارصعت الكبيرة الصغيرة حرمتا عليه ولا شيء للكبيرة من المهر إن لم يدخل بها، وللصغيرة نصف المهر ويرجع عليها بذلك إن تعمدت الفساد دون إقامة الجسبة.

باب نفقة الزوجات

التفقة على الزوج بقدر يسار الزوج وإعساره، وذكر الخصاف أنه يُعتبر حالهما، حتى لو كان الزوج مفرطاً في الغنى والمرأة في الفقر أو عسى العكس يُقضى عليه بتفقة الوسط. إذا اختلف الزوجان في يسار الزوج فالقول للزوج، وعليه نفقة المعسرين، فلو أخبره رجلان أنه موسر يُقبل ولا تُشترط لفظة الشهادة.

إذا كان الرجل فقيراً يفرض عليه من الكسوة أدنى ما يصلحها في الصيف والشتاء بالمعروف، ولو عجلت بتخريق كسوة لها فلا كسوة لها حتى تتم سنة أشهر، ولو ليست ثياباً معتاداً ولم يتخرق فليس لها كسوة أخرى حتى يتخرق، ولو ليست ثوباً آخر فلا كسوة لها حتى يتخرق مثل ذلك الثوب في المدة. وعلى الزوج الوسط الحال أرفع بما على الفقير، وعلى الغني أرفع من ذلك.

وفرض على الزوج نفقة خادمها، وإن كانت من بنات الأشراف يفرض عليه نفقة خادمين، وعليه الفتوى. المنكوحه الأمة لا تستحق نفقة الخادم. المرأة إذا كانت محوسة لحق الغير أو ناشرة أو صغيرة لا تُطبق الجماع لا تحب التفقة، ولو كانت بنت تسع سنين تحب التفقة. والأمة والمندبرة وأم الولد لا نفقة لها، إلا إذا بوأها المولى معه بيتاً

وضمتها إليه وقطعها عن خدمته. لو كان الزوج صغيراً، [أو كان عنباً،^(١) أو كانت هي في بيت الأب، أو كان الزوج مريضاً لا يطيق الجماع، أو بها رثق، أو قرن^(٢) فلها النفقة. إذا زوج أمته من عبده فنفقها عليه. رقة العبد يُباع في نفقة الزوجة إلا أن يقضى عنه المولى. المكاتب، والمُدتر، وأمُّ الولد يسعون فيما وجب عليهم. ذكر في الفتاوى أنه تُحب عى الابن نفقة زوجة أبيه المُعسر يعي واحدة دون الثانية والثالثة، ودُكر في «أدب القاضي» أنه لا تُحب نفقة زوجته، لكن يُنظر إن كان للأب حاجة إلى من يخدمه يجب أن يُنفق الابن على الخادم أي خادم كان. لا تُحب عى الأب نفقة زوجة الابن.

رجل له عمامة واحدة لا يُجبر على بيعها في النفقة. امرأة قالت لزوجها: أنت بريء من نفقتي ما دُمتُ امرأتك، فإن لم يفرض القاضي بالنفقة فالإبراء باطل، وإن فرض لها القاضي كل شهر نفقة عشرة دراهم صح الإبراء من نفقة الشهر الأول دون ما سواها.

لو قالت للقاضي: إن زوجي يريد أن يغيب ولا يُخلف لي النفقة، وأرادت أن تأخذ لها كفيلاً بالنفقة، فإنه يأخذ لها كفيلاً بنفقة شهر لا غير، وعليه الفتوى. إذا كفل بنفقة امرأة إنسان كل شهر يؤخذ بنفقة شهر لا غير. نفقة المرأة أو كسوتها لا تصير ديناً إلا بقضاء أو بتراض. إذا كان الزوج غائباً وليس له مال حاضر، فالقاضي لا يأمرها بالاستدانة، وإن كان الزوج حاضراً وهو موسر يأمرها بالاستدانة على الزوج إن كان عليم بالنكاح، ولو أقامت البينة على النكاح لا تُقبل. لامرأة الغائب أن ترفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر عبد الغائب أن يُنفق عليها من كسبه.

العجز عن الإنفاق لا يُوجب حق المطالبة بالتفريق، وإذا فرّق القاضي بسبب العجز عن النفقة وله عقار وأملاك ومتاع [والزوج]^(٣) حاضر جاز؛ لأنها ليست من

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) تقدم تعريف الرثق والقرن في كتاب النكاح: باب الخيارات.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

جس النِّفَقَةِ. إِذَا فُرِضَتْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ فَعَجَّلَهَا ثُمَّ سَرَقَتْ لَا يُجْبَرُ تَابِئًا، بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْمَحَارِمِ إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَ مَا فُرِضَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا قَبْلَ الْأَدَاءِ لَا تُؤْخَذُ مِنْ تَرْكِتِهِ، لَا تَجِبُ النِّفَقَةُ فِي عَدَّتِهَا مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ.

باب مسائل مُتَفَرِّقَةٍ

التَّصْرِيحُ بِالْخُطْبَةِ فِي عِدَّةٍ الْغَيْرِ مَكْرُوهٌ، وَلَا بَأْسَ بِالتَّعْرِيزِ. إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ بِمَنْ تَحُدُّ نَفْسَهَا فَعَلَيْهَا الْخَبَرُ وَالطَّبِخُ، مَذْكُورٌ فِي الْفَتَاوَى. لِلزَّوْجِ أَنْ يَضْرِبَ امْرَأَتَهُ عَلَى أَرْبَعِ خِصَالٍ وَمَا هُوَ فِي مَعْنَى الْأَرْبَعِ: أَحَدُهَا: عَلَى تَرْكِ الزَّيْنَةِ لِزَوْجِهَا. وَالثَّانِي: عَلَى تَرْكِ الْإِحَابَةِ إِذَا دَعَاها إِلَى فِرَاشِهِ. وَالثَّالِثُ: عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَتَرْكِ غُسْلِ الْحَنَابَةِ. وَالرَّابِعُ: عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ.

الْمَرْأَةُ قَبْلَ قَبْضِ مَهْرِهَا لَهَا أَنْ تَخْرُجَ [مِنْ مَنْزِلِ الزَّوْجِ] ^(١) فِي حَوَائِجِهَا وَتَزُورَ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ. امْرَأَةٌ تَخْرُجُ إِلَى مَجْلِسِ الْعِلْمِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ يُكْرَهُ إِلَّا إِذَا وَقَعَتْ لَهَا بَارِلَةٌ وَالزَّوْجُ لَا يَسْأَلُ مِنَ الْعَالَمِ جَوَابَ مَسْأَلَتِهَا. لَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ أَبَوِي الْمَرْأَةِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا [فِي كُلِّ جُمُعَةٍ] ^(٢)، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا أَرَادَتْ زِيَارَةَ وَالِدَيْهَا ^(٣). امْرَأَةٌ لَهَا أَبٌ [زَمِنٌ] ^(٤) وَلَيْسَ لَهُ مَنْ يَقُومُ عَلَيْهِ غَيْرُ النَّسَبِ وَيَمْنَعُهَا الزَّوْجُ مِنْ تَعَاهِدِهِ، لَهَا أَنْ تَعْصِي زَوْجَهَا وَتُطْلِعَ أَبَاهَا مُؤْمِنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ عَلَيْهِ فَرَضٌ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَلْفٍ إِلَى سَنَةٍ فَأَرَادَ الدُّخُولَ بِهَا قَبْلَ السَّنَةِ [فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ طَسْ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ صَخْ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ صَخْ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ طَسْ خْ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٣) كَذَا فِي طَسْ، وَفِي صَخْ (وَالِدَيْهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ)، وَسَاقَطَ مِنْ حْ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ صَخْ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ طَسْ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

الدُّحُولَ قَبْلَ السَّئَةِ^(١) ليس له ذلك عند أبي يوسف^(٢) - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى. الفتوى. إذا تزوّج امرأة بمهر مُسَمًّى ولم يشترط التَّعْجِيلَ وسَلَّمَ ما يُتعارَفُ تعجيله وهو الذي يُقالُ بالمَراسية: (دست بيان)، عليها تسليمُ النَّفْسِ على جوابِ المتأخرين.

لو أراد أن يُخْرِجَها من بَلَدٍ إلى بَلَدٍ أو إلى قرية، فما لم يُوفِّ لها جميع مهرها ليس له ذلك. إذا أبَت أن تسكُنَ مع أحماء الرُّوجِ أو مع ضرَّتها فإن قرَّعَ لها بيتاً من الدار وجعلَ بيتها غُلْفًا عَلَى حِدَّةٍ لم يكنْ لها أن تُطالبَ من الرُّوجِ بيتاً آخر، وليس لها أن تقول: لا أسكُنُ مع جاريتك.

رجلٌ زوّجَ بنته البكرَ البالغةَ فله أن ينتقلَ بها إلى أيِّ بَلَدٍ شاءَ مع عياله إذا لم يُسَلِّمِ الرُّوجُ المُعَجَّلَ^(٣). عن أبي بكر الأعمش أنه قدرَ وقتَ مائزَةِ المرأةِ إلى زوجها أن تبلغَ تسعَ سنين. إذا تزوّجَ امرأةَ بنيةٍ أن يُجامِعَها ويُطَلِّقَها لتُحلَّ للرُّوجِ الأوَّلِ لا بأس، ويُؤجَرُ على ذلك إذ لم يُنصَّ على الوقتِ ولم يأخذْ على ذلك أجراً.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثت من ط س خ، وهو الصواب.

(٢) كذا في ط س خ، وهو موافق لما في «الهندية» (٣١٨/١). وفي ص (أبي حنيفة)، وهو موافق لما في «المحيط البرهاني» (١٤٠/٤).

(٣) هذا إذا كان بعضه معجلاً، فإن كان الكل معجلاً فلا بُدَّ أن ينتقلَ بها ما لم يسلم الرُّوجُ كله، وإن سكتوا عن التعجيل فالحكم بحسب العرف.

قال في «فتاوى قاضي خان»: «فإن كان في موضعٍ يعجل البعض ويترك الباقي في القعة إلى وقت الطلاق أو الموت كما هو عرف ديارنا كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المعجل، وليس لها أن تطالبه بكل المهر، فإن بينوا قدر المعجل يعجل ذلك، وإن لم يبينوا شيئاً ينظر إلى المرأة وإلى المهر المذكور في العقد أنه كم يكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيعجل ذلك، ولا يقدر بالربع ولا بالخمس، وإنما ينظر إلى المتعارف؛ لأنَّ الثابت عرفاً كالثابت شرطاً. (فتاوى قاضي خان على هامش الهندية (٣٨٥/١))

وينظر: «فتح القدير» (٢٤٨/٣)، و«رد المحتار» (١٤٤/٣)، و«البحر الرائق» (١٧٧/٣)، و«حاشية

اللمحطاوي على الدر» (٦٣/٢).

رجل قال لآخر: تزوّج بهذه فإنها حرّة، فتزوّجها واستولدها، فإذا هي أمة، ضمن قيمة الأولاد، ورجع بقيمتهم على الغار، ولو غرّته الأمة بغير إذن مولاهما رجّع عليها بعد العتق، وإن عرّته بإذن المولى رجّع عليها للحال. إذا أخصرها ثقة أن الزّوج قد طلقها وهو غائب وسيعها أن تعتدّ وتزوّج، وكذا إذا جاء رجل غير ثقة بكذب طلاق من زوجها وعلب على ظنّها أنه من زوجها. رجل تزوّج أخت أمة له قد وطئها لم يطأ المتزوجة حتى يخرج الأمة عن ملكه ولا يطأ الأمة، وإن كان لم يطأ الأمة له أن يطأ المكوحة.

كتاب الطلاق

أبوابه عشرون: في الطلاق السني، في إيقاع الطلاق، في الدائن والرجمي، في عدد الطلاق، فيمن يقع عليها الطلاق^(١)، في التوكيل والتفويض، في التعليق والإضافة، في الطلاق المبهم، في طلاق المريض، في الرجعة، في الخلع، في الإيلاء، في الظهار، في اللعان، في العدة، في النسب، في الحصانة، في نفقة العدة، في اختلاف الزوجين [في مناع البيت]^(٢)، في المتفرقات.

باب الطلاق السني^(٣)

السنة في الطلاق من حيث الوقت أن يطلق التي حلا بها أو دخل بها واحدة، فإن أحب أن ينشئ تركها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها أخرى، فإن أراد أن يثلاث فعل هكذا. السنة من حيث العدد على وجهين: حسن وأحسن، فالأحسن أن لا يريد على طلاق واحدة حتى تنقضي العدة، والحسن أن يطلقها ثلاثاً في كل طهر واحدة، وإن كانت صغيرة أو كبيرة أو حاملاً طلقها واحدة في شهر، ثم تطليقة أخرى في شهر آخر هكذا. لو قال للمدخل بها وهي بمن تحيض: أنت طالق ثلاثاً للسنة، ولا نية له فهي طالق عند كل طهر تطليقة، وإن بوى أن تقع الثلاث الساعة صححت نيته. لو قال لها وهي حائض: أنت طالق للسنة، لم تطلق حتى تطهر. لو قال لها: أنت طالق تطليقة سنية أو عدلية، فهي طالق للحال، ولو قال: أعذل الطلاق لم تطلق حتى تطهر. إذا طلقها في طهر

(١) كذا في ط س خ، وفي ص (فيمن وقع عليها الطلاق وما لا يقع).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٣) قال الألوسي - رحمه الله تعالى -: ليس معناه أن التطليق على هذا الوجه مدحوب ومستوجب الأجر، بل معناه أنه من الطريقة المسلوكة في الدين ولا يستوجب العقاب على من فعله على هذا الوجه. (روح المعاني: تحت الآية ٢٢٩ من سورة البقرة).

لا جماع فيه ثم راجعها، وأراد أن يطلقها للسبب له ذلك. إرسال الثلاث والفئين مكروه. الطلاق البائن على رواية الأصل مكروه، وعلى رواية الزيادات لا.

باب إيقاع الطلاق

إذا قال: أنت طالق أو لا، فإنها لا تطلق. إذا قال: (راجعاً بطلاق) لا يقع شيء، به
أفتى السيد الإمام أبو القاسم العامي - رحمه الله تعالى - إذا قال: (راجعاً بطلاق) أو قال:
تلاغ، أو قال: تلاك، [أو قال طلاك] ^(١) أو قال: طلاغ، قال الفضلي - رحمه الله تعالى -
يَقَعُ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ قَبْلَ ذَلِكَ، ^(٢) ولو قال: قد طلقك الله، أو قال: طلاقك عليّ وأحب،
يَقَعُ، بخلاف قوله: لازم.

إذا قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، فتزوجها وطلقت، ثم تزوجها لم تطلق،
بخلاف ما إذا كانت اليمين معقودة بكلمة كلما. لو قال: وهبت لك الطلاق، طلقت.
إذا قال: (راجعاً بطلاق) بدامت (مردم) في حال مداكرة الطلاق يقع بلا نية، وفي غير هذه الحالة
تستتر النية. لو قال: أنت مطلق، يحزم الطاء لم تطلق بلا نية. لو قال: (عنوت كردم بخاتم
تخديم) ناوباً للطلاق وقع. إذا وهب امرأته من إنساب، فإن نوى الطلاق وقع.

لو قال لها: (راجعاً بطلاق)، وكرر هذا القول، أو قال: لم يكن بيننا نكاح، ونوى
الطلاق لا يقع. لو قال: لا نكاح بيني وبينك، ناوباً للطلاق يقع. ^(٣) لو قال: أربع طرق

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٢) ومعنى العبارة كما في «فتح القدير» (٧/٤): «أنه يقع به في القضاء ولا يُصدَّقُ إلا إذا أشهد على ذلك قبل التكلم بأن قال: امرأتي تطلق مني الطلاق وأنا لا أطلق، فأقول هدا، ويُصدَّقُ ديانة، وكان ابن الفضل يفرق أولاً بين العالم والجاهل، وهو قول الحلواني، ثم رجع إلى هذا، وعليه الفتوى».

وفي «البحر الرائق» (٢٥٢/٢): «ولا فرق بين العالم والجاهل، وعليه الفتوى» وانظر: «رد المحتار» (٢٠/٣).

(٣) والواقع بهذا اللفظ رجعي. قال في «البحر الرائق» (٣٠٥/٣-٣٠٦): «وتطلق بلسان لي بامرأة ... ودخل في كلامه لا نكاح بيني وبينك ... وأشار بقوله: تطلق، إلى أن الواقع بهذه الكناية رجعي».

عليك مفتوحة، لم يقع شيء ما لم يقل: خُذِي أَيَّ طريقٍ شئت. لو قالت: (ما اطلاق ده) فقال: (واده اگا)، لا يقع وإن نوى، ولو قال (واده گیر او کرده گیر) يقع إن نوى، ومسه من لم يشترط النية.^(١)

لو قال: أنا بريء من نكاحك، فإنه يقع، أو قال: أنت مني ثلاثاً، إن نوى الطلاق يقع، ولا يصدق على ترك النية عند مذاكرة الطلاق. لو قال لها: يذك طالق، أو رجلك، أو ظهرك، أو دبرك لا يقع، بخلاف قوله: رأسك، أو فرجك.^(٢)

لو قال: أنت طالق، بكسر اللام طَلَّقْتَ بلا نية.^(٣) لو قال: أنت طالق بمشيئة الله، أو في علم الله، تُطَلَّقُ، ولو قال: في مشيئة الله، لا. لو قال لها: أنا منك طالق، ونوى الطلاق لم يقع، بخلاف قوله: أنا منك بائن، أو عليك حرام. لو قال لها وهي حامل: إن كان حملك هذا علاماً فأنت طالق واحدة، وإن كان جاريةً فأنت طالق ثنتين، فولدت غلاماً وجاريةً لم يقع شيء، وهي مسئلة عجبة. وفي قوله: (طال بر من رام)^(٤) لا تُشترط النية في زمانها، قاله ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى.

رجل قال: زينب طالق، وله امرأة تُسمى زينب طَلَّقْتَ. رجل قال: يا عمرة، فأجابته امرأته الأخرى تُسمى زينب، فقال: أنت طالق، طَلَّقْتَ الْمُحْيِيَّة. قالت: إنك تزوجت عليّ امرأة، فقال: كل امرأة لي فهي طالق، طَلَّقْتَ الْمُحَاطِبَةَ. قالت لزوجه: (من برتوسه طلاق ام)، فقال: (توپ سه طلاقه وچه هزار طلاقه) لم تُطَلَّقْ.

(١) والمجزوم به في عامة الكتب اشتراط النية.

(٢) والأصل فيه أنه إذا أضاف الطلاق إلى جملتها أو إلى ما يُعَبَّرُ به عن الحمله وقع الطلاق؛ لأنه أصيبت إلى محله، وذلك بمثل أن يقول: أنت طالق؛ لأن التاء ضمير المرأة، أو يقول: رَقَّطْتُ طالقاً أو عَقَّلْتُ طالقاً أو رأسك طالقاً أو روحك أو بدنك أو حسدك أو فرجك أو وجهك؛ لأنه يُعَبَّرُ بها عن جميع البدن... ولو قال: يذك طالق أو رجلك طالق لم يقع الطلاق، وكذا كل جزء معين لا يُعَبَّرُ به عن جميع البدن. (الهداية ٢/٣٦١، باب إيقاع الطلاق).

(٣) لأن الترخيم يجري كثيراً في المنادى، فصار كأنه نطق بالقاف.

(٤) كذا في ط ص س، وهو الظاهر، وفي خ (حلال الله الا من حرام).

هو قال: (إلى زن كه مر است به). قال أبو نصر الدبوسي - رحمه الله تعالى -: لا يقع.
وقال أبو بكر العاضبي - رحمه الله تعالى - تُطَلَّقُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، وقال أبو بكر
الورسطيني - رحمه الله تعالى -: طُلِّقَتْ. إذا قال لامرأته: (تراسه) اختار حسام الدين أنها
تُطَلَّقُ. البائن لا يلحق النائم إلا على وجه البناء، بيانه: إذا قال لها: إذا فعلت كذا فانت
طالق بائن، ثم أبانها، ثم فعلت ذلك فبأنها تُطَلَّقُ أُخْرَى.

طلاق المكره والسكران من التبيد والمثلث واقع، ولو سكر من العذر والبنج^(١)
ولبن الرمكة وطلق لا، وكذا إذا شرب دواءً ونغير عقله. لو أكره على شرب المحرم
فشربه وسكر فطلق ذكر في «العيون» أنه يقع، واختار أبو الليث - رحمه الله تعالى - أنه لا
يقع^(٢).

إذا طلق في حالة الصبا والعته وأجاز بعد البلوغ والعقل لا يقع. قالت لزوجها:
ارقي الماء على رأسي، فإني أشتكى من الصداع، وقل: أهياء أشراً أهياً اعتدي اعتدي أنت
طالق ثلاثاً، فقال الزوج ذلك، طُلِّقَتْ في القضاء والديانة إن علم، وإن لم يعلم لا تُطَلَّقُ
بينه وبين الله تعالى.

(١) كذا في ط ص س، والبنج إن استعمله للتداوي وسكر لم يقع به الطلاق، وإن استعمله للهو وقع.
قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: والبنج بالفتح نبت مسبت، وصرح في «الدائع» [١٠٠/٣] وغيرها
بعدم وقوع الطلاق بأكله معللاً بأن زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية. ولحق التفصيل وهو: إن
كان للتداوي لم يقع لعدم المعصية، وإن للهو وإدخال الآفة قصداً فينبى أن لا يتردد في الوقوع. وفي
تصحيح القدوري عن الجواهر: وفي هذا الزمان إذا سكر من البسج والأفيون يقع زجراً، وعليه العنوي،
ونمامه في النهر. (رد المختار ٢٤٠/٣) وراجع للتفصيل: «البحر الرائق» (٢٤٨/٣)، و«فتح القدير»
(٣٤٦/٣-٣٤٨)، و«الجوهرة النيرة» (١٠٩/٢)، و«الفتاوى الهندية» (٣٥٣/١).

وفي ح (النصيح)، وحكمه أنه لا يجوز شربه على القول المفتى به عند أصحابنا، فينبى وقوع الطلاق
إذا سكر به. انظر: «رد المختار» (٦٥١/٣)، و«البحر الرائق» (٢٤٨/٣)، و«الفتاوى الهندية»
(٤١٢/٥).

(٢) وهو الصحيح. انظر: «الفتاوى الهندية» (٣٥٣/١)، و«فتاوى فاضل خان» على هامش «اصديقه»
(٤٧٠/١).

باب البائن والرجعي

قالت للزوج: طلق بائناً، فقال: (دست باز داشتم) ناوياً للطلاق وقع بائناً، ولو قال: (بمستم)، أو (يد کردم)، أو (پای کشاده کردم) وقع بلا بنية، ويكون رجعيًا، قاله الإمام الميرزا، وقيل: قوله: (يد کردم) بائن، وفي قوله: (پای کشاده کردم) لو نوى البيونة صححت نيته؛ قاله حسام الدين، ولو قال: أنت طالق وطلقتك، ونوى البيونة لا يصح، ويكون رجعيًا.

لو قال: (من تراها کردم) لا تطلق إلا بالية، وإذا نوى كان بائناً، قاله شمس الأئمة الميرزا، رحمه الله تعالى؛ لأن هذا فارسية، بخلاف قوله: خلعت سبلك. لو قال: (بيك طلاق دست باز داشتم) وقع رجعيًا، بخلاف قوله: (دست باز داشتم). إذا شبه الطلاق شيء وقع بائن، أي شيء كان المشبه به. لو قال: أنت طالق من هنا إلى الشام، كان رجعيًا.

إذا قال لها: اغتدي، أو أنت واحدة، أو استبركي رجعتك، كان رجعيًا، وفيما عداها من الكنايات^(١) يكون الطلاق بائناً. لو قال لها: طلقني نفسك، فقالت: أبنت نفسي. وقع رجعيًا. قال للمبائنة: أنت طالق بائن، وقع صريح الطلاق: قبل الدخول بائن وبعده رجعي إذا كان بلا مال. إذا قال: أنت طالق أقبح الطلاق ونوى واحدة، أو لم ينو شيئاً وقع رجعيًا عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: وقع بائناً.

باب عدد الطلاق

الطلاق معتبر بالنساء حتى أن الحر لو كانت تحته أمة فإنها تبين بالتبين، ولو كانت على العكس يملك عليها ثلاث تطليقات. لو قال ثلاثاً: (بيك باز داشتم) لا يقع إلا واحدة. وإذا قال: أنت طالق، ونوى الثلاث لا تصح نيته. ولو قال: أنت طالق طلاقاً، ونوى ثلاثاً صححت نيته، ولو نوى اثنتين لا، إلا إذا كانت امرأته أمة.

(١) ما بين العكوفين سقط من ح، والمثبت من ط ص س، وهو الصواب.

لو قال: أنتِ طالقُ كلَّ تطليقةٍ، طَلَّقْتَ ثلاثاً، ولو قال: كلَّ التطليقة، طَلَّقْتَ واحدةً. لو قال: أنتِ طالقُ واحدةً في إثنين، ونوى الضربَ والحساب لم تقع إلا واحدةً. [لو قال: أنتِ طالقُ مِلاً البيت، أو مِلاً الدنيا، فهي واحدة، إلا إذا نوى الثلاث.]^(١) لو قال: أنتِ طالقُ أَقْبَحَ الطلاقِ، ونوى الثلاث، يَقَعُ ثلاثٌ. لو قال: (تراطلاق) ونوى ثلاثاً، وقع ثلاثٌ.

لو قال: أنتِ طالقُ كالف، فهي واحدة، إلا إذا نوى الثلاث، ولو قال: أنتِ طالقُ كالتحوم، فإن أراد التشبيه من حيث الإضاءة كان رَحِيماً، وإن نوى التشبيه من حيث العدد وقع ثلاثٌ. ولو قال: أنتِ طالقُ واحدةً، لا بل إثنين، طَلَّقْتَ ثلاثاً. ولو قال: كنتُ طِفْئَكَ أمسٍ واحدةً، لا بل إثنين، يَقَعُ إثنان، ولو قال: أنتِ طالقُ، وسَكَتَ لانقطاع النفس، ثُمَّ قال: ثلاثاً، وَقَعُ ثلاثٌ. [لو قال: أنتِ طالقُ، فقليل: كم؟ فقال: ثلاثاً، وقع ثلاثٌ.]^(٢)

إذا قالت: (تلاقم ده) فقال: (داوم) وَقَعُ إثنان، ولو قال: أنتِ طالقُ مع كلَّ تطليقةٍ، [وَقَعُ ثلاثٌ. لو قال: أنتِ طالقُ كُلَّ يومٍ، طَلَّقْتَ واحدةً، ولو قال: كُلَّ يومٍ تطليقةً، طَلَّقْتَ كُلَّ يومٍ تطليقةً.]^(٣) لو قال: أنتِ طالقُ اليومَ وغداً، طَلَّقْتَ واحدةً.

لو قال: أنتِ طالقُ آخِرَ تطليقاتي، وَقَعُ واحدةً، بخلاف قوله: طَلَّقْتُكَ آخِرَ تطليقاتي، حيث يَقَعُ ثلاثٌ. ولو قال: أنتِ طالقُ (نيم دايك سَك) طَلَّقْتَ واحدةً، ولو قال: (چار دايك سَك) طَلَّقْتَ إثنين، ولو قال: (چار دايك نيم سَك) طَلَّقْتَ ثلاثاً، [ولو قال: (نيم دايك نيم سَك) طَلَّقْتَ ثلاثاً،]^(٤) ولو قال: (ترايبار طلاق)، قيل: وَقَعُ إثنان. ولو قال: لا

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص ح.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٤) كذا في ط ص س، وفي خ (ولو قال: (نيم دايك سَك) طَلَّقْتَ واحدةً).

قليل ولا كثير، وقع ثلاث؛ لأنه لما قال: «لا قليل» فقد قصد إيقاع الثلاث، فلا يصح رجوعه بعده، ولو قال: لا كثير ولا قليل، يقع واحدة، كذا اختار حسام الدين رحمه الله تعالى.

لو قال: أنت طالق ثلاثة أنصافٍ تطليقتين، طَلَّقْتَ ثَلَاثًا، وكذا لو قال: ثلاثة أنصافٍ تطليقة، عند بعضهم. لو قال: أنت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق، طَلَّقْتَ واحدة، ولو قال: أنت طالق عدَّة ما في هذا الخوض من السَّمَكِ، فإذا ليس فيه من السَّمَكِ فإنه يقع واحدة.

باب من يقع عليها الطلاق

إذا قال: كلُّ امرأةٍ أميكها فهي طالق إن فعلت كذا، فهذا على من يملكها يوم حَلَفَ. إذا قال: (هرزني كه ويراورد باشم) فهي طالق، إن لم ينر شيئاً يقع على من يتزوجها دون التي في ملكه للحال، وإن نوى الحَالَةَ وما يتزوج في المُسْتَقْبَل فهو على ما نوى، وإن نوى الحَالَةَ غير ما يتزوجها وقع عليها، قاله حسام الدين رحمه الله تعالى.

رجل قيل له: هل لك امرأة غير هذه؟ فقال: كلُّ امرأةٍ لي فهي طالق. لم تُطْلَقْ هذه، ولو قال: (گرچه از تو زن خوانم)، أو قال: (مرا زن باشم)، أو قال: (اندری جان زن باشم) فهي طالق، فتزوج امرأة، ثم امرأة لم تُطْلَقِ الثانية. لو قال لها: إن دخلت هذه الدار فسأني طوالت، فدخلت وقع عليها وعلى غيرها. لو قال: إن تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق، فأباه امرأة ثم تزوجها لم تُطْلَقْ. لو قال: نساء أهل الدنيا طوالت، أو قال: نساء أهل بغداد طوالت، وهو من أهل بغداد لم تُطْلَقِ امرأته عند أبي يوسف،^(١) خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى.

رجل له أربع نسوة فقال: حلال الله عليّ حرام، تقع على كل واحدة تطليقة، كذا دُكِرَ عن أبي بكر بن الفضل - رحمه الله تعالى -، وذكر السيد الإمام أبو القاسم - رحمه

(١) وعليه الفتوى، كما في «الفتاوى الهندية» (٣٥٧/١)، ونماه في «البحر الرائق» (٢٥٣/٣).

الله تعالى - عن بعضهم أنه يقع على واحدةٍ منهن غير عير. قوله: (هر چه بزی کند)، أو قال: (هر که زن که بزی کند) يقع على واحدة.

باب التوكيل والتفويض

لو قال: طَلَّقَهَا بَيْنَ يَدَيِ فُلَانٍ، فَطَلَّقَهَا لَا بَيْنَ يَدَيِ فُلَانٍ وَقَعَ. وَكُنْهَ بَأَن يَطْلُقْهُ ثَلَاثًا لِسُنَّةٍ، فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِّلْسُنَّةِ، وَهِيَ فِي الْحَالِ مَحَلٌّ لِلطَّلَاقِ السُّنِّيِّ طَلَّقْتُ وَاحِدَةً، وَلَا تُطَلِّقُ فِي الطَّهْرِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَوِّضْ إِلَيْهِ التَّعْلِيقَ وَالْإِضَافَةَ. وَكُنْهَ بَأَن يَطْلُقَهَا غَدًا، فَطَلَّقَهَا بَعْدَ غَدٍ صَحَّ.

الوكيل بالطلاق ليس له أن يُوكَّلَ غَيْرَهُ. أَحَدُ وَكَيْلِي الطَّلَاقِ يَفْرِدُ بِالطَّلَاقِ، إِلَّا إِذَا كَانَ تَوَكِيلًا بِالْخُلْعِ، أَوْ بِالطَّلَاقِ بِالْمَالِ^(١). إِذَا وَكَّلَ صَبِيًّا عَاقِلًا أَوْ عَبْدًا بِالصَّلَاقِ، صَحَّ. وَكُنْهَ بَأَن يَطْلُقَهَا تَطْلِيقَةً بِالْفَرِّ، ثُمَّ أَبَانَهَا الزَّوْجَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ لَا يَقَعُ. وَكُلَّ رَجُلًا بَأَن يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَبَانَهَا [الزَّوْجَ]^(٢)، ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلُ فِي الْعِدَّةِ وَقَعَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الْوَكِيلُ.

رَجُلٌ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا وَهِيَ لَا تَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ بِيَدِهَا لَا تُطَلِّقُ. لَوْ قَالَ: طَلَّقِي نَفْسَكَ وَاحِدَةً، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا لَمْ تَقَعْ. رَجُلٌ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا، فَقَالَتْ بِالْعَارِسِيَّةِ: (دست بازداشتم) وَلَمْ تَقُلْ: (فروشتن را) فَإِنَّمَا لَا تَبِينُ.

لَوْ قَالَ لَهَا: شَانِي الطَّلَاقَ، صَحَّ التَّفْوِيزُ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: أُرِيدِي الطَّلَاقَ. لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ كَيْفَ شِئْتَ، طَلَّقَتْ لِلْحَالِ، وَلَوْ قَالَ: حَيْثُ شِئْتَ، وَأَيْنَ^(٣) شِئْتَ، لَمْ تُطَلِّقْ حَتَّى تَشَاءَ، وَإِنْ قَامَتْ عَنْ مَجْلِسِهَا قَبْلَ أَنْ تَشَاءَ فَلَا مَشِيئَةَ لَهَا. لَوْ قَالَ: اخْتَارِي، وَكَانَتْ قَائِمَةً فَقَعَدَتْ، أَوْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ، أَوْ قَالَتْ: أَدْعُو أَبِي أَسْتَشِيرَهُ، فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا، وَلَوْ

(١) كَذَا فِي ط ص س، وَفِي خ (أَوْ بِالطَّلَاقِ صَحَّ بِالْمَالِ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالثَّبِتُ مِنْ ص.

(٣) كَذَا فِي ط س خ، وَفِي ص (وَأَيْنَ شِئْتَ)، وَالْحُكْمُ فِيهِمَا سَوَاءٌ.

كانت قاعدة فقامت حرج الأمر من يدها. لو عزل الوكيل بالطلاق يصح، ولو عزلها بعد التفويض لا. لو قال لأجني: طلقها إن شئت، ثم عزله، لا يصح.

باب التعليق والإضافة

لو قال: أنت طالق وأراد أن يقول إن فعلت كذا، فأخذ إنسان فمه، ثم خلى عنه فقال موصولاً: إن فعلت كذا، لم تطلق ما لم يوجد ذلك، كما لو أخذ العطاس [أو الجشأ أو الثأوب]^(١). لو قال: أنت طالق إن شاء الله، أو قال بالفارسية: (اگر خواهی نهاده) لم يقع.

إذا علق الطلاق بشرط وخافت في لفظ التعليق، أو خافت في لفظ الاستثناء بحيث لا يسمع، لكنه بين الحروف، قيل: يصح، وبه أخذ السيد الإمام أبو القاسم - رحمه الله تعالى - وقال حسام الدين - رحمه الله تعالى -: لا يصح، وهو المختار.

لو قال: أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً إن شاء الله، طلقت. وإذا طلق وادعى الاستثناء فالقول له. لو قال لامرأته: طالق (اگر ای کار کنی) فإن تعارفوا التعليق بقوله، لا يقع. قالت لزوجها: أي قرطبان^(٢)، فقال: إن كنت قرطباناً فأنت طالق، إن كان في حالة الغضب تطلق؛ لأن هذا على المجازاة يعني (ثم راندن)، ولو كان في غير حالة الغضب إن نوى المجازاة حمل عليها، وإن نوى التعليق فإن كان عالماً بفجور امرأته راضياً بذلك يخلو بينها وبين الغلام والتلميذ الكبير تطلق، وإلا فلا.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) قرطبان: مرادف ديث، قال الزيلعي: هو الذي يرى مع امرأته أو مخزبه رجلاً فيدعه حالياً بها، وقيل: هو السب للجمع بين اثنين بمعنى غير معدوح، وقيل: هو الذي يفت امرأته مع غلام بالغ أو مع مراهقه إلى الضيعة، أو يأذن لهما بالدخول عليها في غيبته (تهذيب الحقائق ٢٠٨/٣). والأول أشهر، وهو الذي ذكره المصنف في الكتاب.

قال ابن أعطيني [ألف درهم فأنت طالق، فإنه يقصر على الإعطاء في المجلس، بخلاف ما «إذا أعطيتني»].^(١) قال: أنت طالق إن شاء^(٢) فلان طلاقك اليوم، فقال فلان: لا أشاء، لا تطلق، وله أن يشاء بعد ذلك ما دام اليوم [باقياً]^(٣). قال: أنت طالق عدأ أو بعد غد، طلقك عدأ، ولو قال: أنت طالق بعد غد أو غداً وقع بعد غد.
لو قال: أنت طالق إذا حضت نصف حيضة، لم تطلق حتى تطهر، مذكورة في «الجامع»^(٤). لو قال: أنت طالق إلى سنة، طلقك بعد سنة. لو قال: أنت طالق ثلاثاً، لا واحدة عدأ، فإنه تقع ثنتين عدأ. لو قال: أنت طالق تطليقة لا يقع عليك إلا عدأ، طلقك للحال. رجل قيل له: إن امرأتك زنت، فقال: هي طالق ثلاثاً إن فعلت [كذا]^(٥) فالقول قوله: «إنها لم تفعل» إن لم ينو المحازاة.

باب الطلاق المُبهم

قال: إن فعلت كذا فامرأتي طالق، وإله امرأة معروفة طلقك استحساناً، وإن كان^(٦) له امرأتان، فالتعيين إليه. لو قال: إحداكن طالق، ولم تكن له نية، طلقك واحدة، ويُجبر على البيان. لو قال لامرأتي: إحداكما طالق، ثم وطئ إحداهما، تعينت الأخرى للطلاق. قال: امرأتي طالق، أو عبدي حر، ثم مات قبل البيان، عتق العبد وسقى في نصف^(٧) قيمته، وبطل الطلاق.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ط س ص، وهو الصواب، وفي خ (إن لم يشاء).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) أي «الجامع الصغير» للإمام المجهّد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى سنة ١٨٧.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٧) كذا في ط س خ، وهو الصحيح، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي ص (نفس).

إذا طلق واحدة من نسائه الأربع عبأ، فاشتبهت المطلقه، فإنه لا يحل وطئهن بالتحري، والحيلة أن يتزوجهن إن كان الطلاق بائناً، ويُراجعهن إن كان رخصياً، ولو كان الطلاق ثلاثاً نُطْلَقُ كُلُّ واحدةٍ تطليقه، ويدَّعِيهن حتى تقضي عدتهن، ثم يتزوجهن واحدة بعد واحدة، فإنه يجوز الثلاث وتعين الرابعة للطلاق.

باب طلاق المريض

مَرَضُ الموت: ما كان الغالبُ منه الهلاك. إذا طلقَ في المَرَضِ ومات منه ورثته إن كانت في العدة. رجلٌ محصورٌ، أو في صفِّ القتال، أو نزلٌ^(١) في أرضٍ مَسْبُوعَةٍ، أو محبوسٌ لأجلِ قَوْدٍ، أو رَجَمَ فطلق امرأته لم يكنُ فاراً حتى لا تَرِثَ امرأته لو قُتِلَ، وإن بارر رجلاً أو تقدّم للقتل فطلقَ كان فاراً،^(٢) حتى لو قُتِلَ في ذلك الوجه وهي في العدة ورثته. قالت لزوجه المريض: طلقني، فطلقها ثلاثاً كان فاراً، ولو طلقها واحدة لا. مريضٌ علّقَ الطلاقَ بفعليها الذي لا بُدَّ لها منه كصلاةِ الفريضة، وكلامِ الوالدين، واستيفاءِ الدينِ كان فاراً. المَسْلُولُ، أو المَمْعَدُ، أو الزَّيْنُ إذا تطاول العهدُ وصار بحالٍ لا يُخافُ منه الموتُ، خرج من أن يكون مريضاً مَرَضَ الموت. مريضٌ قال: كنتُ طلقْتُكِ في الصَّحَةِ وانقضتِ عدَّتُكِ، وصدَّقته، ثم أقرَّ لها بدينٍ أو أوصى بوصيةٍ فلها الأقلُ من ذلك ومن الميراث.

باب الرجعة

إذا طلقها رجعيةً له أن يُراجعها ما دامت في العدة وإن سخطت، ولا يُشترطُ علمُها ولا حَضْرَةُ الشُّهُودِ، ولو مسَّها بشهوةٍ، أو نظرَ إلى فرجها بشهوةٍ صار مراجعاً، وكذا لو قال: راجعتُكِ، أو أنتِ عندي كما كنتِ، أو قال: أنتِ اسرأني ناوياً للرجعة، أو

(١) كذا في ط س ص، وفي خ (ترك).

(٢) أي هارب من تورثها من ماله بسبب الطلاق في هذه الحالة التي يخاف منها الهلاك غالباً.

قال: ترو حنك. ولا يصح تعليق الرجعة بشرط^(١). لو قال وهي في العدة: راجعتك أمس، فالقول له، ولو قال بعد انقضاء العدة وأنكرت فالقول لها، ولا تستحلف.

إذا طلق الحامل وقال: لم أحامقها، فله عليها رجعة. ولو طلق بعد الخلوة الصحيحة لا رجعة له عليها.^(٢) من لا يريد المراجعة إذا دخل على المعتدة يستحب أن يتخفق، أو يسمعها خفق نعليه؛ لئلا يقع بصره على فرجها عن شهوة فيصير مراجعاً. الطلاق الرجعي لا يحرّم الوطء عندنا، ولو وطئها كان مراجعاً.

باب الخلع^(٣)

لا بأس بأن يختلعا وهي حائض إذا رأى منها ما يكره. إذا قال لها بالفارسية:

(١) هذا عند أبي حنيفة، أما عندهما فيصح، وعليه الفتوى. قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في تعليقاته على «البحر الرائق» المسماة بـ «مسحة الخالق» (١٨١/٦): (قوله: وفي الكافي للحاكم الشهيد بخ) قال في نور العيون وفي الخلاصة تعليق الرجعة بالشرط باطل، وكذا إضافتها إلى مستقبل كالسكاح كما إذا قال: إذا جاء غد فقد راجعتك، وإنما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يحلف، ولا يحلف بالرجعة. يقول المقير: في إطلاق كلامه نظراً لأن عدم التحليف في الرجعة إنما هو قول أبي حنيفة، وأما عند أبي يوسف ومحمد فيحلف، وبه يفتي، كما مر تفصيله في فصل التحليف، فعلى هذا ينبغي أن يصح تعليق الرجعة بالشرط على قولهما كما لا يخفى. انتهى.

وينظر «رد المحتار» (٢٤٤/٥).

(٢) وتوضيحه ما ذكر ابن عابدين في «رد المحتار» (٣٩٨/٣) بقوله: (قوله: إذا لا رجعة في عدة الخلوة أي ولو كان معها لمس، أو نظر بشهوة ولو إلى انفرج الداحل. ووجهه أن الأصل في مشروعية العدة بعد الوطء تعرف براءة الرحم تحفظاً عن اختلاط الأنساب، ووجبت بعد الخلوة بلا وضاء احتياطاً، وليس من الاحتياط تصحيح الرجعة فيها، رحمتي. انتهى.

(٣) ههنا ألفاظ ذات الصلة بلفظ الخلع ذكرها الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٤٠٣/٩)، والقرصبي في «تفسيره» (١٤٥/٣) (١) المدية: وهو الطلاق على جزء من المهر (٢) الخلع: وهو الطلاق على جميع المهر أو زيادة عليه. (٣) المبرأة: وهو أن تبرئ المرأة زوجها عن كل حق لها عليه بحكم السكاح. (٤) الطلاق على المال: وهو ما تراضيا عليه مع قطع النظر عن المهر، وليس له مقدار معين. هذا حاصل ما قال الفقهاء.

(سرخيزي بهر وقت مدت)، فقالت: (خريم)، لا يقع الخلع ما لم يقل: بعث، إلا إذا أراد به التحقيق. لو قال لها: (نويشتن از من)، فقالت: (خريم) لا يقع، بخلاف ما إذا قال: (نويشتن از من بکايين)، فقالت: (خريم)، وبخلاف قوله: اختلعي، فقالت: اختلعت.

إذا قال: بعث منك تطلقه بمهرِك ونفقة عدتك، فقالت: (نجان خريم)، يقع الطلاق. قالت: (خريم از تو بکذا)، فقال: (نیک آه) لا يصح. إذا قالت: (سرازم بهر شما خريم از تو)، فقال الزوج: (فروغم) صح، ويكون عبارة عن قولها: (بهمه شما خريم) ويجب عليها رد المهر. إذا قالت لزوجها: اخلعني على ألف درهم، فقال مجيباً لها: أنت طالق، صار بمنزلة قوله: خالعتك.

إذا قال لآخر: طلق امرأتي، فطلقها على مهرها لم يحز، إلا إذا كانت غير مدحولة. لقنها أن تقول: احتلعت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة، وهي لا تعلم ذلك، فقالت المرأة ذلك، وقال الزوج: خعت، تطلق بائنة ولا يبرأ الزوج عن المهر. قال: إن دخلت الدار فقد خعتك على كذا، وتراضيا عليه صح. لو قال: (نويشتن از من سر)، فقالت: (خريم)، فقال الزوج: (فروغم) [يقع الطلاق]،^(١) فإن قبضت الصداق لا ترد إلى الزوج، وإن لم تقبض برئ الزوج.

لو طلقها بعد الخلع عى مال، طلقت ولم يحب المال. لو اختلعت من الزوج بمهرها ولها في ذمته مهران، برئ الزوج عن المهر الثاني دون الأول. لو قالت: (نويشتن را خريم از تو بکايين و مدت)، ولم تقل بنفقة العدة، لا تطالبه بنفقة العدة. لو قال لامرأته: إحداكما طالق بكذا جنطية والأخرى بكذا شعيرة، فقبلتا طلقنا بعير شيء، مذكورة في «الزيادات».

إذا قال الزوج بعد الخلع: (عجب فروغم) فإن أشهد على ذلك قبل الخلع وأشار إلى ذلك وقت الخلع^(٢) بحيث يعلم أنه المراد يصدق قضاء. إذا ثبت الخلع بإقرار الزوج

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في ص، وفي ط س خ (وقت الخلع بإقرار الزوج).

وَادْعَى الْإِسْتِثْنَاءَ مَوْصُولًا يُقْبَلُ^(١). قَالَ: حَلَعْتُكَ وَادْعَى أَنَّهُ لَمْ يَبْرِ الطَّلَاقَ ضَدَّقَ، وَلَوْ سَمَى مَا لَا أَوْ قَالَ ذَلِكَ عَقِبَتْ سُؤَالُهَا لَمْ يُصَدَّقْ. لَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ خَالَعُهَا بِدُونِ الْإِسْتِثْنَاءِ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى السُّكُوتِ دُونَ التَّقْيِ.

إِذَا خَالَعَهَا بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ الصَّغِيرُ عِنْدَ الْأَبِ صَحَّ الْخُلْعُ دُونَ الشَّرْطِ. لَوْ حَلَعَتْ عَلَى أَنْ تُمَسِكَ الْوَلَدَ مَدَّةً مَعْلُومَةً يَلْزَمُهَا الْوَفَاءُ بِذَلِكَ. إِذَا قَالَتْ: (نُفِثْتَنِي رَاغِبِي)، وَلَمْ تَقُلْ: (أَتَوَفِّدِي)، وَقَالَ: (فَرَوِّحْتَنِي)، وَلَمْ يَقُلْ: (فَرَوِّحْتَنِي)^(٢) صَحَّ، وَكَذَا إِذَا قِيلَ لَهَا: (نُفِثْتَنِي رَاغِبِي أَوْ رَوْحِي؟) فَقَالَتْ: (فَرِيدِي)، وَلَمْ تَقُلْ: (فَرِيدِي)، وَقِيلَ لِلزَّوْجِ: (تَوَفِّحْنِي؟) فَقَالَ: (فَرَوِّحْتَنِي)، وَلَمْ يَقُلْ: (فَرَوِّحْتَنِي).

قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ نَفْسِي مِنْكَ أَمْسِرْ بِكَذَا فَلَمْ تُخْلَعْني. فَقَالَ: لَا، بَلْ خَلَعْتُ، فَالْقَوْلُ لَهُ. إِذَا خَالَعَ مُسْلِمَةً عَلَى خَمَرٍ، أَوْ خَنْزِيرٍ، أَوْ مَيْتَةٍ صَحَّ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا. قَالَتْ: اخْلَعْني عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنَ الدَّرَاهِمِ فَخَالَعَهَا، فَإِذَا لَيْسَ فِي يَدِهَا شَيْءٌ، فَإِنَّهَا تُعْطِيهِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ. وَلَوْ اخْتَلَعَتْ بِمَالٍ فِي مَرَضِهَا يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ. صَرِيحُ الطَّلَاقِ بِالْمَالِ الْمُسَمَّى لَا يُوجِبُ بَرَاءَتَهُ عَنِ الْمَهْرِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

صَغِيرَةٌ قَالَتْ: (نُفِثْتَنِي رَاغِبِي أَوْ رَوْحِي)، فَقَالَ الزَّوْجُ: (فَرَوِّحْتَنِي) يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَلَا يَسْقُطُ لِلْمَهْرِ. الْوَكِيلُ بِالْخُلْعِ لَا يَمْلِكُ قَبْضَ الْمَالِ. الْوَكِيلُ بِالْخُلْعِ عَلَى عَبْدٍ مُطْلَقٍ لَوْ خَالَعَ عَلَى عَبْدٍ وَسَطٍ جَازَ. خَالَعَهَا عَلَى مَالٍ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ، فَالْخِيَارُ بَاطِلٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

قَالَتْ: طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا بِأَلْفِ دَرَاهِمٍ، فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَقَعْتُ نَائِتَةً بِثَلَاثِ الْأَلْفِ، وَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ، وَالْمَسْئَلَةُ بِحَابِهَا، فَهِيَ رَجْعِيَّةٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. قَالَ: إِذَا جَاءَ غَدٌّ فَقَدْ خَلَعْتُكَ عَلَى كَذَا، فَإِنَّهُ يَصَحُّ، وَلَوْ قَالَتْ: إِذَا جَاءَ غَدٌّ فَقَدْ اخْتَلَعْتُ نَفْسِي

(١) كَذَا فِي ط س خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ص (لَا يَقْبَلُ)، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) كَذَا فِي ط ص س، وَفِي خ (وَلَمْ تَقُلْ: (أَتَوَفِّحْتَنِي)، أَوْ قَالَ: (فَرَوِّحْتَنِي)، وَلَمْ يَقُلْ: (فَرَوِّحْتَنِي)، وَلَا مَرْقَ يَرِ الصَّارْتِينَ فِي الْحُكْمِ.

منك بالقب، لم يصح. خالعتها ثم رجع قبل قبولها لم يصح، ولو قالت: اختلعت نفسي منك بكدا، ثم رجعت أو قامت قبل قوله صح.

إذا كان الخلع بمهر فإنها تزد إلى الزوج إن قبضت، وإن كان الخلع على مال غير المهر فإن كان بلفظ الخلع أو المبرأة يلزمها ذلك ويبرأ الزوج عن كل حق وجب لها بالكاح كالمهر والثقة الماضية، وأما السكنى فلا يصح الإبراء عنه، ويصح عن مؤنة السكنى. إذا اختلعت على المهر الذي قبضت والشور من الزوج، على رواية «الجامع الصغير»: لا بكرة، وعلى رواية «المبسوط»: بكرة. الريادة على بدل الخلع لا يصح.

باب الإيلاء

[وهو: الحلف على ترك الوطء أربعة أشهر.]^(١) [مدة إيلاء الحرة أربعة أشهر.]^(٢) مدة إيلاء الأمة شهران. إذا قال: والله لا أقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين كان مؤلياً، وكذا إذا قال: والله لا أغتسل عنك عن جناية أربعة أشهر كان مؤلياً، ثم إذا قرنها في المدة كفر عن يمينه، وإن تركها حتى مضت المدة بانت بتطليقه. ولو آلى منها مطلقاً فمضت أربعة أشهر بانت بواحدة، واليمين بحالها حتى لو قرنها بعد ذلك كفر عن يمينه.

إذا آلى من أمته، أو أم ولد له لم يصح، وإذا آلى من امرأته ثم قال: أشركت هذه في الإيلاء، لا يصح. قال لامراته: والله لا أقربك سنة إلا يوماً، لم يصير مؤلياً، إلا إذا قرنها وقد بقي إلى تمام السنة أربعة أشهر. قال لامراته: والله لا أقرب إحداكما أربعة أشهر، ثم طلق إحداها قبل مضي المدة لم يصح. قال لامراته حرة وأمة: والله لا أقرب إحداكما، كان مؤلياً من إحداها غير عين، فلو ماتت الأمة قبل مضي شهرين نعتت الأخرى للإيلاء من وقت اليمين.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

امريض الذي لا يقدر على الجماع، أو الذي امرأته صغيرة، أو رثقاء، أو الذي بينه وبين امرأته مسيرة أربعة أشهر إذا أراد الفیء يقول: فُتت إليها، ثم لو قدر على الجماع في المدة بطل الفیء باللسان، وكان فينه بالجماع في الفرج.

باب الظهار

لو قال مسلم لامرأته: أنت علي كظهر أمي، أو ابنتي، أو אחتي، ونحو ذلك، أو قال رأسك علي كظهر أمي، أو فرجك صار مظاهراً، ولو قال: يدك، [أو رجلك] ^(١) أو ظهرك علي كظهر أمي لم يكن مظاهراً، ^(٢) كذا لو قال: أنت عني كظهر أمي وفلانة وهي بمن يصح نكاحها بحال.

قال: أنت علي حرام كأمي، ونوى طلاقاً أو ظهاراً فهو كما نوى، وإن لم ينو شيئاً كان إيلاءً. لو طلق التي طاهر منها ثلاثاً، ثم عادت إليه بعد التحليل، أو ارتدت ثم عادت مسلمة عاد الظهار. ولو ماتت المرأة سقطت الكفارة. قال لأُمّيه: أنت علي كظهر أمي، لم يكن مظاهراً. لا يحل ^(٣) مس من طاهر منها بشهوة، ولو جامعها بعد ما طاهر تكفيه كفارة واحدة مع التوبة والاستغفار.

كفارة الظهار إعتاق رقبة كاملة الرق مقروناً بالنية، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً كل مسكين نصف صاع من بُرٍّ أو دقيق، أو صاعاً من زبيب أو شعير أو تمر، أو قيمة ذلك. يجوز صرفه إلى الذمي أيضاً. لو أعتق طفلاً عن كفارة ظهاره، أو أصم، أو خصياً، أو رقبة كافرة جاز، والحين ^(٤) لا، وكذا

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) والأصل فيه أنه إذا ذكر جزءاً يُعبر به عن جميع البدن صحّ الطهار، وإلا فلا.

(٣) كذا في ص، وفي ط س خ (لا يصح).

(٤) كذا في ص خ، وهو الصحيح، كما في «البحر» (١٠٢/٤) وغيره، وفي ط (الحشى) وليس

بصحيح؛ لأن الحشى يعزى عن الكفارة، كما في «الفتاوى الهندية» (٥١٠/١).

المريض الذي يعلب في حقه الهلاك. وكفارة العبد الصوم، وليس للمولى أن يسمعه من ذلك؛ لأنه تعلق به حق المرأة. لو أعطى عن كفارة ظهاره مسكياً واحداً سنين يوماً كل يوم نصف صاع جاز.

باب اللعان

إذا قذف امرأته بالزنا، أو قال: هذا الولد ليس مني، وخاصمته المرأة إلى القاضي في الحال أو بعد مدة، فينبغي أن يقول لها القاضي: اتركي الخصومة وانصري، فإن تركت وانصرفت ثم خاصمت بعد ذلك صحت، فإن أكر الزوج القذف فعلى المرأة أن تأتي بشاهدين، وإن لم يكن لها شاهدان فلا يمين على الزوج، وإن أقر بالقذف وعجز عن إقامة أربعة شهداء أنها رنت لأعن القاضي بينهما إذا كانا حريين عاقلين مسلمين غير محدودين في القذف، وكان النكاح بينهما صحيحاً، وإن لم يكن أحدهما أهلاً للشهادة حذ الزوج إذا كان ذلك هو الزوج.

صورة اللعان أن القاضي يقيمهما مقابلين بين يديه، فيأمر الزوج بأن يقول أربع مرات: أشهد بالله إلي ليس الصادقين فيما رميتهما به من الزنا، ثم في المرة الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا، ويشير إليها في مواضع الإشارة، ثم يأمر المرأة أن تقول أربع مرات: أشهد بالله إنه ليمين الكاذبين فيما رماني به من الزنا، أو رماني به من الزنا في نفي ولديه، إن كان الرئي بنفي الولد، وتقول في الخامسة: إن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا وتشير إليه في مواضع الإشارة.

وإذا فرغا من الملائعة فرّق القاضي بينهما وإن أيا التفريق فيكون تطليقة بائة، وقبل التفريق كانت الزوجية باقية إلا أنه يحرم الوطء والاستمتاع. ولو جئت بعد إعاد الزوج، أو خرس، أو ارتدت سقط اللعان ولا تؤخذ. لو أمر القاضي المرأة بأن تلعن أولاً فقد أخطأ، ويأمرها بعد إعاد الزوج مرة أخرى، ولو التعن الزوجان مرة أو مرتين ومُرّق

القاضي بينهما لم تقع الفرقة، بخلاف التفريق بعد اللعان ثلاثاً^(١).

لو قذف المطلقة الرجعية يلاعن بينهما. لو قذف امرأته بالزنا ثم أبانتها فلا حد ولا لعان. لو قال: هذا الحمل من الزنا، أو قال: ليس بي، فلا حد ولا لعان. الملاعن إذا كذب نفسه بحد. ويجوز له أن يتروجها إذا تلاعنا، فإن كان النفي بحضرة الولادة بعد يوم أو يومين وبحر ذلك ينتفي نسب الولد، إلا إذا أقر بالولد أو قبل التهنئة بالولادة فإنه لا يقطع النسب، وإن لم يكن النفي بحضرة الولادة تلاعنا ولا يقطع النسب. إذا قال لامرأته: يا ربيعة بنت الزابية، فاجتمعت المرأة مع أمها على المطالبة برئ من الحد لأجل الأم وسقط اللعان.

باب العدة

المطلقة [الحرّة]^(٢) تعتد بثلاث حيض إن كانت من ذوات الحيض، وثلاثة أشهر إن كانت من ذوات الأشهر كالآيسة والصغيرة، والأمة تعتد بحيضين، وإن كانت من ذوات الأشهر فبشهر ونصف شهر^(٣). لو اعتدت الصغيرة بالأشهر فحاضت قبل استكمال العدة استقبلت واعتدت بالحيض.

بالغة لم تستكمل العدة بالحيض حتى أيسر استقبلت العدة بثلاثة أشهر. حد الإياس خمس وخمسون سنة، قاله حسام الدين، وقال الفقيه أبو الليث: خمسون سنة. عدة الحامل أن تضع حملها ولو أسقطت سقطاً قد استبان خلقه أو بعض خلقه انقضت العدة. [امرأة اعتدت بالشهور وهي ترى أنها أيسر ثم حاضت فعدتها بالحيض]^(٤).

(١) ونوصيح الصارة: إن فرق القاضي قبل تمام اللعان يُطَر: إن كان كل واحد منهما قد تنص أكثر اللعان - أي قال كلمات اللعان ثلاث مرات - نفذ التفريق، وإن لم يلتصق أكثر اللعان، أو كان أحدهما لم يلتصق أكثر اللعان لم ينعقد بينهما. انظر: «الفتاوى الهندية» (٥١٦/١)، و«بدائع الصائغ» (٢٤٥/٣).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) كذا في ط س، وهو الصحيح، وفي ص خ (فبشهرين).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

امرأة طَلَّقَتْ وفَدَّ أَتَتْ عَلَيْهَا تِسْعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَمْ تَحْضَرْ فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ. إِذَا جَامَعَ الْمُطَلَّقةَ طَلِاقًا بَاطِلًا عَلَى وَجْهِ الزَّوْجِ لَمْ تَسْتَقْبَلِ الْعِدَّةَ، وَلَوْ جَامَعَهَا مُسَكِّرًا طَلِاقًا ثُمَّ أَقَرَّ، اسْتَقْبَلَتِ الْعِدَّةَ، كَذَا اخْتَارَ الْمَشَايِخُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَلَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ مَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حَيَظٍ وَهُوَ مَنْكَرٌ طَلِاقًا، قِيلَ: يَقَعُ الطَّلَاقُ [الثَّانِي] ^(١)، وَقِيلَ: لَا يَقَعُ، وَبِهِ أَفْتَى طَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِبَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

إِذَا جَامَعَ الْمُطَلَّقةَ طَلِاقًا بَاطِلًا وَحَبِلَتْ فَعِدَّتُهَا لَا تَقْضِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ إِلَّا إِذَا كَتَمَ طَلِاقَهَا عَنْهَا. إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا مَسْكُوحَةُ الْغَيْرِ وَدَخَلَ بِهَا، لَمْ تَحِبَّ الْعِدَّةُ، حَتَّى لَمْ يَحْرُمْ عَلَى الزَّوْجِ وَطْؤُهَا، قَالَهُ الْإِمَامُ الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، إِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ طَلَّقَهَا مِنْذُ كَذَا وَكَذَّبَتْهُ، أَوْ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، فَالْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ فِي حَقِّ التَّفَقُّهِ وَالسُّكْنَى، أَمَّا فِي حَقِّ التَّزْوِجِ بِأَخِيَّتِهَا وَأَرْبَعِ سِوَاهَا فَالْعِدَّةُ مِنْ حِينَ أُخْبِرَ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ قَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ، وَلَا تَحِبُّ تَفَقُّهُ الْعِدَّةِ وَالسُّكْنَى.

إِذَا قَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ الْيَمِينِ. الْمُطَلَّقةُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ إِذَا قَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، لَمْ تُصَدَّقْ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ وَثَمَانِينَ يَوْمًا. امْرَأَةٌ أَقَرَّتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِالْحَيْضِ لَمْ تُصَدَّقْ فِي أَقَلِّ مِنْ سِتِينَ يَوْمًا. لَوْ مَاتَ صَبِيٌّ عَنْ امْرَأَةٍ حَامِلٍ فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهَا. إِذَا بَلَغَ الْمَرْأَةُ خَبَرَ طَلِاقٍ، أَوْ مَوْتَ زَوْجٍ فَعِدَّتُهَا مِنْ يَوْمِ طَلَّقَ وَيَوْمَ مَاتَ. فِي السَّكَاحِ الْفَاسِدِ الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الْمُتَارَكَةِ. إِذَا تَزَوَّجَتْ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ثُمَّ مَلَكَتْهُ حَتَّى انْقَضَى النِّكَاحُ فَإِنَّهُ تَحِبُّ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ. ذِمَّةُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الدَّمِيُّ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، كَذَا الْمُهَاجِرَةُ ^(٢) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ^(٣).

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَفْطٌ مِنْ ط س خ، وَامْتَبَت مِنْ ص.

(٢) الْمُهَاجِرَةُ: وَهِيَ الْمَرْأَةُ خَرَجَتْ إِلَيْنَا مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مُسَلِّمَةً مُرَاقِبَةً لِرُوحِهَا.

(٣) وَأَفْتَى الْبَعْضُ بِقَوْلِ الصَّاحِبِينَ بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ، وَهُوَ الْأَحْوَطُ. انظر «رد المحتار» (٤٨/٣)، (١٩٢).

عدّة الوفاة في حقّ الحرة أربعة أشهر وعشر^(١) وفي حقّ الأمة شهران وخمسة أيام. عدّة أمّ الولد يموت السيد ويعتقها ثلاث حيض.

فصل

إذا وجب الشكوى في مسزل الزوج وكان الطلاق بائناً لا بدّ من حائل، فإن كان الزوج فاسقاً يحاف عليها منه فتخرج المعتدة بهذا العذر وتسكن منزلاً آخر. وإن خرج الزوج وتركها في بيت العدة فهو آحق، وإن لم يخرج الرجل ولكن جعلت بينهما امرأة ثقة تقدير على الحيلولة فحسن.

المبتوتة لا تخرج ليلاً ولا نهاراً، والمختلعة قيل: لها أن تخرج نهاراً بطلب معاشها كالمتوفى عنها زوجها، والصحيح أنها لا تخرج^(٢).

فصل

المتوفى عنها زوجها يلزمها الجداؤ وهو ترك الزينة في العدة، ولا تذهن بزيت وذهن آخر مطيب أو غير مطيب إلا من وجع، ولا تلبس الحرير إلا من عذر. والمتوتة يلزمها الجداؤ ثلاثة أيام لحق الزوج، وإلى آخر العدة لحق الشرع، والأمة كذلك إلا أن

(١) كذا في ص ح، وهو الصحيح، وفي ط س (عدّة الوفاة في حقّ الحرة أربعة أشهر وعشرة أيام. وعدّ الشافعي - رحمه الله تعالى - حيض واحد كالاستبراء). وهو سهر من قلم الناسخ؛ فإن عدّة الوفاة في حقّ الحرة أربعة أشهر وعشرة أيام بلا اختلاف بين الأئمة الأربعة، كما لا يخفى. وأحق أن هذه العبارة متعلقة بقوله: (كذا المهاجرة) فحيث تستقيم العسارة، فإن عدّة المهاجرة عند الشافعي - رحمه الله تعالى - حيض واحد. انظر «الأم» (٣٥١/٧).

(٢) ليس هذا على الإطلاق، بل يختلف الحكم باختلاف أحوالها كما وضحه ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «رد المحتار» (٥٣٥/٣) فقال: «قال في العنق [١٦٦/٤]: والحق أن على المفتي أن ينظر في خصوص الوقائع، فإن علم في واقعة عجز هذه المختلعة عن المعيشة إن لم تخرج أفتاها بالحل، وإن علم قدرتها أفتاها بالحرمة».

لها أن تخرج. ولا جِدادَ على أمِّ الولدِ، ولا جِدادَ على الصغيرة والمجنونة، ولا حدادَ على الكتابية، لكن يحرم^(١) عليها الخروجُ بدونِ إذنِ الزوج.

المُعْتَدَةُ عن نكاحٍ فاسدٍ لها أن تخرجَ إلا أن يمنعها الزوجُ لتحصيلِ مائه. الْمُطْلَقَةُ طلاقاً رجعيّاً لا جِدادَ عليها، بل يُسْتَحَبُّ لها أن تترى وتطيب وتلبس أحسن ثيابها لعلَّ زوجها يرغب إليها. الْمُطْلَقَةُ بائناً تمشط بالأسنان الواسعة من المشط، لا بالطرف الآخر؛ لأن ذلك للزينة، وهذا لدفع الأذى.

الْحُرَّةُ إذا طُلِّقَتْ في سفرٍ في مصرٍ لم تخرج، وإن كانت في معازة فإن كان^(٢) إلى مقصدها وإلى منزلها أقلُّ من مدّة السفر مالت إلى أي الجانبين شاءت، وإن كان أحدُ الجانبين سَفَرًا والآخر دونه اختارت ما دون السفر.

بابُ النَّسَبِ

نَسَبُ وَلَدٍ أُمِّ الْوَلَدِ يَثْبُتُ من غيرِ دَعْوَةٍ، ويتنفي بالنفي من غيرِ إعران، ونَسَبُ وَلَدِ الْأُمَةِ الْمَمْلُوكَةِ لا يَثْبُتُ من غيرِ دَعْوَةٍ. رجلٌ طلق امرأته بعدَ الدُّخُولِ ثُمَّ جاءتْ بالولدِ يَثْبُتُ النَّسَبُ إلى ستنين، وكذا لو جاءتْ به لأكثرَ من ذلك إن كان الطلاق رجعيّاً. الْمُطْلَقَةُ إذا أقرتْ بانقضاءِ الْعِدَّةِ ثُمَّ وَلَدَتْ وَلِداً لأقلَّ من ستة أشهرٍ من وقتِ الإقرار، أو لأقلَّ من تسعة أشهرٍ من وقتِ الطلاق يَثْبُتُ النَّسَبُ.

الْمُطْلَقَةُ طلاقاً بائناً أو رجعيّاً إذا جاءتْ بالولدِ لا يَثْبُتُ النَّسَبُ إلا بشهادة رجلين أو رجلٍ وامرأتين، بخلافِ ما إذا أقرَّ الزوجُ بِالْحَبْلِ وكانَ الْحَبْلُ ظاهراً^(٣) حتى يَثْبُتَ بشهادة القابلة^(٤).

(١) كذا في ط س ح، وهو الصحيح، وفي ص (ليس)، وفي خ (عليها).

(٢) هذا هو الظاهر، وفي ص ط (كانت).

(٣) كذا في ص، في خ (وكان الحبل ظاهراً حين أقر)، وفي ط س (وكان الحبل ظاهراً وأبكر الزوج الولادة). والحكم في الجميع سواء.

(٤) هذا عندها، وعند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - يثبت النسب وإن لم تشهد لها قابلة.

مكوحه أنت بالولد، فقال الزوج: تروجك منذ أقل من سنة أشهر، فقالت: منذ سنة أشهر، فالقول قولها، ويثبت النسب، ولا تستحلف. رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً فجاءت بولد إلى سنة أشهر يثبت النسب، لكن المدة تُعْتَر من وقت الكاح عدماً، وعند محمد - رحمه الله تعالى - من وقت الدخول، وعليه الفتوى.

المُتَوَفَّى عنها زوجها إذا جاءت بالولد إلى ستين يثبت النسب، ولو أنها أقرت بانقضاء عدتها بعد وفاة الزوج بأربعة أشهر وعشراً، ثم ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت الإقرار يثبت النسب، وإن ولدت لسنة أشهر^(١) من وقت الإقرار لا. الصبي المُرْهَق إذا جاءت امرأته بالولد يثبت النسب، قاله شمس الأئمة الحلواني.

رجل زوج أمته من رضيع ثم جاءت بالولد فادّعاها المولى يثبت نسبه منه. جارية تخرج في الحوائج فولدت، وأكثر ظل المولى أنه ليس منه، فهو في سعة من نفيه. رجل عاب عن امرأته البكر أو الثيب عشر سنين مثلاً فتزوجت [غيره]^(٢) فجاءت بالأولاد، فالأولاد للزوج الأول في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنهم للزوج الثاني، وعليه الفتوى.

باب الحضانة

إذا بانّت المسلمة، أو الذمية، أو الكافرة من زوجها وبينهما ولد صغير فهي أولى بالحضانة ما لم تتزوج بزوج آخر ليس بذي رجم مخرم من الولد إلى أن تحيض الحارّة، ويستغنى الولد الذكر فبأكُل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده^(٣)، فإذا استغنى دُفِعَ إلى الأب، فإن لم يكن له أب، دُفِعَ إلى الجد، فإن لم يكن له جد، إلى الأخ لأب وأم، ثم إلى الأخ لأب على ترتيب العصابات.

(١) كذا في ص، وهو الصواب، وفي ط س خ (لأكثر من سنة أشهر).

(٢) ما بين المكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

(٣) وقتر بسبع سنين. هكذا في عامة كتب المقه والفتاوى.

قال - رضي الله عنه - : فإن ماتت الأم يُدْفَعُ إلى الحدة من قبل الأم، فإن أبت فإلى الجدة لأب، ثُمَّ إلى الأخت لأب وأم، ثُمَّ إلى الأخت لأم، ثُمَّ إلى الأخت لأب^(١)، ثُمَّ إلى ولد الأخت لأب وأم، ثُمَّ إلى ولد الأخت لأم، ثُمَّ إلى الخالة لأب وأم.

الصغيرة تكون عند الأم والجنتين إلى أن تحيض، ولو كانت عند غيرهن تكون عندهن^(٢) إلى أن تستعي. الأم والحدة ونحوهما إذا أبت لا تُجْبَرُ على القبول، وهو الصحيح، والأب لو امتنع يُجْبَرُ. الصغيرة لا تُدْفَعُ إلى أولاد الأعمام إذا كانوا ذكورا. الصغيرة عند عدم العصات تُدْفَعُ إلى الأخ لأم^(٣). أم الولد إذا أعتقت فهي مع وجود المولى^(٤) مثل الحرّة الأصلية^(٥)، وليس للأمة وأم الولد طلب حق الحضانة. المولى بالولد أولى من الأب، والأب أولى من الأم. إذا ارتدت المرأة يُنْزَعُ الولد منها وَيُسَلَّمُ إلى من هي أقرب، فإذا أسلمت يُرَدُّ إليها. المطلقة إذا تزوجت بمن ليس بذی رَجَمٍ مُحَرَّمٍ من الولد يُنْزَعُ الولد منها، فإذا بانَتْ يُسَلَّمُ إليها. إذا كانت الأم تُرْصِعُ الولدَ بِأَخْرٍ والأجنبية بغير أَخْرٍ، أو بِأَخْرٍ قَلِيلٍ، فَإِنَّ الْأَجْنِبِيَّةَ تُرْضِعُهُ عِنْدَ الْأُمِّ، أو عِنْدَ فَنَاءٍ دَارِهَا، وَلَا يُؤْخَذُ الْوَلَدُ مِنَ الْأُمِّ.

لو أرادت [المطلقة]^(٦) الانتقال بالأولاد بعد انقضاء العدة من قرية وقع العقد بها إلى قرى مصر، أو إلى مصر، فإن كانت قرية بحيث يُمكنُ للأب أن يطالعهُم ويبيت بأهله لها ذلك، ولا ينتقل من مصر وقع العقد بها إلى قرى مصر وإن كانت قرية. لو انتقلت من مصر ليس بقريب ولم يكن مصرها، لكن أصل العقد بها كان فيه ليس لها

(١) في ط س خ (الأخت لأم) فقط، وليس فيه ذكر الأخت لأب، وفي ص عكسه، والصواب ما أثبتناه موافقا لعبارات الفقهاء. انظر: «الفتاوى الهندية» (٥٤١/١).

(٢) كذا في ص، وفي ط س خ (عند غيرهن)، والمعنى سواء.

(٣) في ط ص س (إلى الأخت لأم)، والصواب ما أثبتناه.

(٤) كذا في ط س خ، وفي ص (مع المولى).

(٥) كذا في ط ص س، والعبارة في خ غير مفهوم المعنى.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

ذلك على رواية «المسوط»، وهو الصحيح، وعلى رواية «الجامع الصغير» لها ذلك. ولو أردت الانتقال إلى دار الحرب ليس لها ذلك وإن كان أصل العقد بها فيها إلا أن يكونا حربيين.

باب نفقة المطلقة

إذا طُلقَتْ، أو اختارت نفسها بالإدراك، أو بالعناق، أو عَدِمَ الْكِفَاءَةُ وهي مدخولُ بها، لها النِّفْقَةُ والسُّكْنَى وإن طالت المدة. إذا قَلَّتْ ابن زوجها بشهوة لا نفقة لها على الزوج [ولها السكنى] ^(١)، ولو قَبِلَتْ في العِدَّةِ لا تسقط النِّفْقَةُ والسُّكْنَى. إذا ارتدت لا نفقة لها على الزوج ولها السكنى، ولو أسلمت لا تعود النِّفْقَةُ، ولو ارتدت بعد الطلاق ثم أسلمت قبل الحوق بدار الحرب تحب نفقة العِدَّة. المطلقة إذا خرجت من بيت الزوج لا نفقة لها. الناشئة وقت الطلاق إذا عادت إلى بيت الزوج لها أن تأخذ النِّفْقَةَ.

لو قالت: انقضت عِدَّتِي، وكَذَّبَهَا الزَّوْجُ يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا. مُعْتَدَّةٌ عَنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ تزوجت زوجاً آخرَ ودخل بها، ثُمَّ فُرِقَ بَيْنَهُمَا، فلا نفقة لها على الأول والثاني، ولو كانت تُعْتَدُّ عَنِ إِبَانَةٍ فَنَفَقَتُهَا عَلَى الْأَوَّلِ. الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لا نفقة لها في التَّرَكَةِ. لو أَفَقَ عَلَى مُعْتَدَّةٍ الْغَيْرِ بِشَرْطِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ إذا خرجت عن العِدَّةِ، له أن يرجع عليها تَزَوَّجَتْ بِهِ أَوْ لَا، ولو لم يَشْتَرِطِ التَّزَوُّجَ ^(٢) لكن عَلِمَ عَرَفَا أَنَّهُ إِنَّمَا يُفَقُّ عَلَيْهَا لِيَتَزَوَّجَ بِهِ لم يرجع.

لو أُعْطِيَ نَفَقَةُ الْمُطَلَّاقَةِ شهراً أو أكثرَ ثُمَّ مات أو ماتت هي فذلك يكون ملكها ويورث عنها. لو شهد اثنان على طلاق امرأة لم يدخل بها فطلبت النِّفْقَةَ، [ليس لها ذلك] ^(٣) حتى يُسألَ عن عدالة الشهود. إذا صالح المطلقة عن نفقة عِدَّتِهَا وهي تُعْتَدُّ بالشُّهُورِ صَحَّ، وإن كانت تُعْتَدُّ بِالْحَيْضِ لَا.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط ص س، والمثبت من خ.

(٢) كذا في ط ص س، وهو الصحيح، وفي خ (الرجوع).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

باب اختلاف [الزَّوْجَيْنِ] (١) في مَتَاعِ الْبَيْتِ

إذا اختلف الزوجان في متاع البيت حال قيام التَّكَاحٍ أو بعد الفُرْقَةِ فما يكون للرجال مثل العِمَامَةِ والخُفَّينِ والقُوسِ والقَلَنْسُوَةِ فالقولُ فيها قولُ الزوج ويكونُ صاحبُ يده، وما يكون للنساء مثل الوَقَايَةِ ونحوها فالقولُ لَهَا، (٢) والمَتَاعُ المُشْكَلُ وهو ما يكون لهما كالْفِرَاشِ والأَمْتَعَةِ والأَوَانِي فالقولُ فيها للزوج مع اليمين وإن كان البيت ملكاً للمرأة.

لو اختلف الحيُّ مع ورثة الميت، فالقولُ للحيِّ. لو اختلف الزوجان وأحدهما حرٌّ والآخر مملوكٌ فالقولُ للحرِّ. رجلٌ له أربع نسوة في بيتٍ فمتاعُ النساءِ بينهما أرباعاً. وإن كنَّ في بُيُوتٍ مختلفةٍ فمتاعُ كلِّ بيتٍ بينه وبين الساكنة فيه على ما مرَّ. إذا ادَّعى بعد موتِ الابنة أن ما أعطى إليها من الجِهازِ كانت عاريةً لم يُصدَّقْ بلا بينة. (٣) إذا دفعَ القطرَ إليها وقال: اغزليه ليكون لي ولك منه الثيابُ، فغزلته فهو للزوج، ولها أجرُ المثل.

باب الْمُتَفَرِّقَاتِ

رجل حلف أن يقضي حاجةَ فلانٍ، فقال: حاجتي أن تُطلقَ امرأتك، له أن لا يُصدِّقه. رجلٌ طلقَ امرأته بائناً وسافرَ جازاً لها أن تتزوَّجَ بعدَ العِدَّةِ. قال لامرأة: تزوجتكِ على أنكِ طالقٌ، فقالت: زوّجتُ نفسي منك، لم تُطلقْ، ولو كانت البداية منها طَلَّقَتْ. قالت لزوجها: (من برؤؤلا تم) فقال: (بمجان) لا تُطلقْ، بخلافِ قوله: (بمجان است)، أو

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) أي القول لمن يصلح له الشيء مع اليمين. إلا إذا كان الروح يبيع ما يصلح لها فالقول له لتعارض الظاهرين، وكذا إذا كانت تبيع ما يصلح له لا يقبل قوله لما ذكرنا. انظر: «البحر الرائق» (٢٢٥/٧).

(٣) والصحيح المفقى به أن مبناه على العرف، فإن كان العرف مستمراً أن الأب يجهزها ملكاً لا عاريةً فالقول لها، ولورثتها من بعدها، وإن كان العرف مشتركاً فالقول للأب، ولورثته من بعده. انظر:

«البحر الرائق» (٢٢٥/٧)، و«العتاوى الهندية» (٣٢٧/١)، و«رد المختار» (١٥٦/٣).

(بیجانی). لو فیل للزوج: (آشتی پرانی کنی؟) فیقول: (مرانی شاید این زن) لا یکون بقراراً بالطلاق. (۱)

رجل قال لآخر: (اگر این سیم تاہل روزہ دہی طلاق پرزنی کہ خواہی بہست من نہادی). فقال: (نہادم)، فلم یؤدّ وتزوج، فله أن يطلقها. رجل قال للآخر: (زن ترا - طلاق اگر این کار نکردہ). قال: (ہزار طلاق) فهذا یصیر جواباً لذلك. رجل به امرأة لا تُصلي، فالأولى أن يطلقها وإن لم يكن له ما يعطي به مهرها، كذا عن أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى.

إذا أراد أن يجامع المطلقة طلاقاً بائناً، لها المقتلة (۲). إذا قال: أنت طالق في أمكلك أو في شربك، فأبى الفعلين وحده طلقت، ولو وجدا لم تطلق إلا واحدة. إذا قال: كل امرأة أتزوجها في كورة كذا فهي طالق، فأخرج امرأة من تلك الكورة وتزوجها لم تطلق.

لو قال: (ہر زنی کہ بنکاح من در آید) فهي كذا، فزوجها فضولي لأجله وأجاز بالفعل ذكر في فتاوى النسفي - رحمه الله تعالى - لا تطلق، وقال السيد الإمام أبو القاسم - رحمه الله تعالى -: تطلق، وهذا أصح (۳). لو قال: (ہر کہ بر سر در آید) فامرأته طالق، قيل: الأصح أن لا يحث الخالف إذا دخل، إلا إذا دلت الدلالة، وعلى قياس رواية «الجامع» ينبغي أن يحث.

قوله: (ہر بہست راست گیرم بر من حرام) ينصرف إلى المرأة، فإن لم تكن له امرأة كان يميناً. رجل قال لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، فزوجها فضولي (۴). فدخلت،

(۱) هذا هو الظاهر، وفي ط (بالثلاث).

(۲) كذا في ط س ح، وفي ص (المقابلة).

(۳) وعامة الفقهاء على أنها لا تطلق إن أجاز بالفعل انظر: «السر الرائق» (۴/۳۷۰-۳۷۱)، و«رد المحتار» (۳/۳۳۰)، و«فتح القدير» (۳/۴۴۶). وسيأتي من كلام المصنف في (باب اليمين على السكاح والطلاق) بأن المفتي به عدم الحث فيما إذا حلف لا يتزوج فزوجه فضولي وأجاز بالفعل.

(۴) كذا في خ، وهو الصواب، وفي ط ص س (فتزوجها).

[فقال الزوج: أحزنت،] ^(١) ثم تُطلق بذلك الدُّخُول، [وتُطلق عند الدُّخُول بعد الإجارة] ^(٢).

حكم الحاكم المُحكَّم في الطلاق المُعلَّق بالنكاح لا ينفذ إلا بإحارة القاضي عد أبي نصر الدُّبُوسِيّ وشمس الأئمة السَّرْحَسِيّ، وقال حُسام الدين: ينفذ. إذا قال لامرأته حالة القُضْب: اعتدي، أو اعتاري، أو أمرُك بيدك، وقال: لم أرِد به الطلاق لم يُصدَّق، وفيما عداها من ألفاظ الكِنَايات يُصدَّق. لو قال في مُذاكرة الطلاق أحدَ هذه الألفاظ الثلاث، أو قال: أنتِ خِلِّيَّة، أو بَرِيَّة، أو بَتَّة، أو بائن، أو حرام لم يُصدَّق، وفيما عداها من الألفاظ يُصدَّق، قاله الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -، وفي الحالة المُطلَقة وهي حالة الرِّضا القول قولُ الرُّوج في كُلِّ ألفاظ الكِنَايات، حتى لو قال لها: اخرجي، واغزلي، وقومي، تقعي، استبرئي، تخمري، خلّيتُ سبيلك، سرّحتك، لا ملك لي عليك، لا سبيل لي عليك، إلحقي بأهلك، وقال: لم أرِد به الطلاق صدَّق.

لو قال لامرأته: اذهبي فتزوّجي، إن لم ينو الطلاق لا يقع. وإذا نوى الثلاث فثلاث، وإن نوى الطلاق لا غير يقع واحدة بائنة. امرأة قالت: طلقني زوجي ثلاثاً وثبت عليّ ذلك ثم تزوجت به جاز، وعليه الفتوى. رجلٌ عَرَفَ أَنَّهُ كان مجنوناً مرةً فقالت المرأة طلقني البارحة ثلاثاً، وقال الروج: أصابني الجنون، ولا يُعرف ذلك إلا بقوله، فالقول له. رجل قال لامرأته: (أكره ستورك تزني تخاميك كزيم) فهي طالق، أو حرة فأبانتها ثم تزوج امرأة أو اشترى جارية لم يَحْثُ. رجلٌ قال لامرأته: إن لم تكوني أهونَ عليّ من التراب فأنت طالق. فإن استهان نهاية الاستهانة لم تُطلق. رجلٌ قال لامرأته: إن لم أجامعك في حيضك فأنت طالق، ثم قال في حيضها أو بعد ما طهرت: قد جامعتك في الحيض فالقول له. رجلٌ قال لامرأته: أنت طالق أبداً يوماً ويوماً ^(٣) طَلَّقَتْ ثلاثاً آخرها اليوم السادس.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص ح.

(٣) كذا في ص ح، وفي ط س (يوماً ويوماً).

كتاب العتاق

أبوابه سبعة^(١): فيما يَقَعُ به العِتْقُ [وما لا يَقَعُ]^(٢)، فيما يكون إقراراً بالعتق، في إعتاق أحد العبدَيْن [وإعتاق عبدٍ مُشْتَرَكٍ]^(٣)، في الحَلْفِ بالعتق، في التَّديُّرِ [والسَّعاية]^(٤)، [في الاستيلاء]^(٥)، في المُتفرقات.

باب ما يَقَعُ به العِتْقُ وما لا يَقَعُ

إذا قال لأَمَتِهِ: فرجلكِ حرٌّ، فإنها تَعْتِقُ، ولو قال: دُبْرُكِ حرٌّ، لا تَعْتِقُ، وكذا إذا قال لعبده: دَكْرُكِ حرٌّ أو دُبْرُكِ^(٦) أو رِجْلُكِ، بخلاف قوله: رأسُكِ حرٌّ حيثُ يَعْتِقُ^(٧) إذا قال لعبده: أنتَ حرٌّ، وبوَى العِتْقُ فإنه يَعْتِقُ، وإن لم ينوِ لا يَعْتِقُ. ألفاظُ الطَّلَاقِ لا يَقَعُ بها العِتَاقُ وإن نوى عَدَنًا.

إذا قال لعبده: عَتَقْتُكَ عَمِيَّ واجبٌ، لا يَعْتِقُ. ولو وَهَبَ نَفْسَ العبدِ من العبدِ فإنه يَعْتِقُ قَبْلَ أَوَّلَا، كذا إذا باع نَفْسَ العبدِ منه فإنه يَعْتِقُ. لو قال لعبده: قد أَعْتَقَكَ اللهُ، فإنه يَعْتِقُ. رجل قال: حرٌّ، فقليل له: مَنْ نويت؟ فقال: عبدي، يَعْتِقُ عبده. لو قال لعبده: أنتَ حرٌّ إن شاء الله تعالى، لا يَعْتِقُ. لو قال: أنتَ حرٌّ وحرٌّ إن شاء الله تعالى، يَعْتِقُ، بخلافهما. لو قال: أنتَ حرٌّ كيف شئتَ، فإنه يَعْتِقُ شاء أو لم يشأ.

(١) كذا في ط س، وهو الصواب، وفي ص خ (سته).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س، وهو الصواب.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٦) كذا في ط س، وفي ص خ (بدك)، ولا فرق بينهما في الحكم.

(٧) والأصل فيه أنه إذا أضاف العتق إلى جُمْلَتِهِ، أو إلى ما يُعَبَّرُ به عن جميع ألبَد صَحَّ العتق وإلا فلا.

إذا أعتق الحَبِيرَ يَعْتِقُ، ولو أعتق الحَامِلَ يَعْتِقُ ما في بطنها أيضاً. أَمْوَكُلُ إذا أعتق العبدَ قبلَ قَضِي الوَكِيلِ بَدَعَ العِتْقُ. ولو قال لعبده: سِرُّ في بلادِ الله حيثُ شئتُ، ونَوَى العِتْقُ فإنه لا يَعْتِقُ. الوَكِيلُ بِشراءِ العبدِ لو اشترى قريبه لا يَعْتِقُ، ولو اشترى عبداً شراءً فاسداً ثُمَّ أَمَرَ السَّائِعَ بالعِتْقِ فَأَعْتَقَ حَاراً، ولو أعتق الأمرُ نفسه لا. لو اشترى قريبه بشرطِ الخِيَارِ لا يَعْتِقُ في مُدَّةِ الخِيَارِ.^(١) إذا مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٌ منه بالقِرَانَةِ يَعْتِقُ عليه، ولو مَلَكَ بَنِي الأَعْمَامِ وَبَنِي الأَحْوَالِ لم يَعْتِقُوا.

إذا أَخَذَ العبدُ مَوْلَاهُ في مَكَانٍ عَدَلٍ وَقَالَ: أَعْتَقَنِي وَإِلَّا لَأَقْتُلَنَّكَ، فَأَعْتَقَهُ مَخَافَةَ القَتْلِ عَتَقَ وَسَعَى في قِيمَتِهِ. إذا قال لعبده: أَنْتَ لَهِ^(٢)، عَتَقَ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - يَعْتِقُ إِنْ نَوَى العِتْقُ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - لا يَعْتِقُ.^(٣) إذا رَأَى بِجَارِيَةٍ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ حَدِّهِ أَوْ جَدَّتِهِ فَوَلَدَتْ وَلَدًا فَهِيَ حُرٌّ.

باب ما يكون إقراراً بالعِتْقِ

إذا قال: عَبِيدُ أَهْلِ الدُّنْيَا أَحْرَارٌ، أَوْ قال: عَبِيدُ أَهْلِ فِرْعَانَةٍ أَحْرَارٌ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ فِرْعَانَةٍ، لَمْ يَعْتِقْ عَبْدَهُ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ. لو قال لعبده: يَا حُرُّ، أَوْ قال لَأُمِّتِهِ: يَا حُرَّةٌ، فَإِنَّهُ يَعْتِقُ. لو قال لعبده يَا سَيِّدِي، وَنَوَى العِتْقُ، قال بَعْضُ الْمُشَايِخِ: لا يَعْتِقُ، وقال بَعْضُهُمْ: يَعْتِقُ.

لو قال لَأُمِّتِهِ: (يَا آزَادُنْ)، قال الشَّيْخُ الإمامُ بُرْهَانُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: لا نَعْتِقُ، وقال الشَّيْخُ الإمامُ الذَّرَنَجَوِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: نَعْتِقُ. لو قال لعبده: (يَا آزَادُ مَرْدٍ)،

(١) هنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما يعتق. وهذه المسألة من فروع أصل مشهور مختلف فيه بين الإمام وصاحبيه من وقوع الملك للمشتري بشرط الخيار عندهما، وعدمه عنده. ونماها في «الهداية» مع «فتح القدير» (٥/٥٠٦-٥٠٩)، و«البحر الرائق» (٦/١٥-١٦)، و«الفتاوى الهندية» (٤١/٣).

(٢) كذا في ص، وهو الصحيح، وفي ط س ح (بالله).

(٣) وهو المختار، كذا في الفتاوى الهندية (٥/٢).

ولم ينو العتق، قال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: لا يعتق؛ لأنه يُراد بهذه الكلمة الإنسانية. لو قال لعبده: (توآزاد تر از منی) إن لم ينو العتق، فإنه لا يعتق. رجل أشهد أن اسمه عبده حرٌّ، ثم دعاه يا حرًّا لا يعتق، ولو دعاه (يا آزاد) يعتق. لو قال لعهده: أنت وبدي الأكبر، يعتق قضاءً، لا ديانةً.

إذا قال لعبده الذي هو مجهول النسب، وهو أكبر سنًا منه: هذا ابني، فإنه يعتق عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -. إذا قال لعبده: (اے مجھ پر)، لا يعتق. لو قال لعبده: هذا أخي، أو يا ابني، لا يعتق. رجل قال لعبده: (یا نیم زاد)، يعتق نصفه. لو قال له: ستهم منك حرٌّ، يعتق سدسه. إذا قال عبدٌ لمولاه: (آزادی من پیدا کن)، فقال: (آزادی تو پیدا کردہ ام) لا يعتق؛ لأنه يحتمل أنه ظهر بالتعيين لا بالتنجيز. رجل قال لعبده: (یا سولی زادہ)، أو أبوالك حرًّا، لا يعتق.

[عبدٌ في يد رجل، قيل له: أعتقت هذا العبد؟ فأوما برأسه أي نعم، لا يعتق.]^(١) رجل قال: أعتقت عبدي وأنا نائم، أو قال: أعتقت عبدي أمس وقلت إن شاء الله، لم يعتق. رجل قال لعبده: أنت حرٌّ من هذا العمل، ثم قال: نويت الحرية عن العَمَلِ صدقَ ديانةً، لا قضاءً.^(٢) لو قال لعبده: أنت حرٌّ وعليك ألف درهم عتق بلا قبولٍ محانًا. لو قال: عبدي أو حِمَارِي حرٌّ، فإنه يعتق عبده. لو جمَعَ بين حرٍّ وعبدٍ وقال: أحذكما حرٌّ، لا يعتق عبده.

باب إعتاق أحد العبدین وإعتاق عبدٍ مُشترَكٍ

رجل له ثلاثة أعبدٍ دخل عليه اثنان، فقال: أحذكما حرًّا، فخرج واحدٌ ودخل آخرٌ فقال المولى: أحذكما حرًّا، ثم مات قبل البيان، عتق من الخارج نصفه، ومن الثابت ثلاثة أرباعه، ومن الداخل نصفه، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: رُبْعُهُ، ولو كان هذا

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) أي عتق العبد في القضاء؛ لأنه وصفه بالحرية، وتخصيص وقت أو عمل لا يُعتبر في الحرية.

القول منه في مَرَضٍ قُسِمَ الثُّلُثُ عَلَى هَذَا، وَيُجْعَلُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى سَعَةِ أَسْهُمٍ، وَنَمَائِمُهَا فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ تُسَمَّى مَسْئَلَةُ الدَّوَارَةِ.

لَوْ شَهِدَ أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عِبْدَيْهِ، أَوْ إِحْدَى أَمَتَيْهِ، لَمْ تُقْبَلْ إِذَا كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ. رَجُلٌ أَعْتَقَ عَبْدَيْهِ ثُمَّ نَسِيَ، فَإِنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيَانِ، وَلَوْ مَاتَ وَبَيَّنَّ الْوَرِثَةُ صَحْخُ بَيَانِهِمْ. رَجُلٌ لَهُ أَمَتَانِ فَقَالَ: إِحْدَاكُمَا حُرَّةٌ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَعْرِ هَذِهِ، عَتَقْتُ الْأُخْرَى، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: لَمْ أَعْرِ هَذِهِ الْأُخْرَى، عَتَقْتُ الْأُولَى، فَتَعْتَقَانِ جَمِيعًا.

إِذَا أَعْتَقَ إِحْدَى أَمَتَيْهِ، ثُمَّ وَطِئَ [إِحْدَاهُمَا، لَا تَتَعَيَّنُ الْأُخْرَى لِلْعِتْقِ، إِلَّا إِذَا حَصَلَ الْعُلُوقُ، وَلَوْ بَاعَ] ^(١) إِحْدَاهُمَا، أَوْ وَهَبَهَا، أَوْ رَهَّهَا، أَوْ آخَرَهَا، أَوْ مَاتَتْ إِحْدَاهُمَا، تَعَيَّنَتِ الْأُخْرَى لِلْعِتْقِ الْعِتْقُ الْمُبْهَمُ لَا يُوجِبُ تَحْرِيمَ الْفَرْجِ عِنْدَ أَبِي حَنِيمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . إِذَا قَالَ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ غَدًا، ثُمَّ عَيَّنَ الْعِتْقَ فِي أَحَدِهِمَا عِنْدَ مَحْيَا الْغَدِ، لَا يَصِحُّ الْبَيَانُ. عَبْدٌ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا نَصِيئَهُ، لَا يَثْبُتُ الْعِتْقُ فِي الْكُلِّ، وَالشَّرِيكُ الثَّانِي إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ نَصِيئَهُ، وَإِنْ شَاءَ امْتَسَقَى الْعَبْدَ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُعْتَقَ إِنْ كَانَ مُوسِرًا. وَحَدُّ الْيَسَارِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ قَدَرَ قِيَمَةِ نَصِيبِ صَاحِبِهِ. يَسَارُ الْمُعْتَقِ لَا يَمَسُّ اسْتِسْعَاءَ الْعَبْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - خِلَافًا لَصَاحِبِيهِ.

بَابُ الْحَلْفِ بِالْعِتْقِ

رَجُلٌ قَالَ لِمُكَاتِبِهِ: إِنْ كُنْتَ عَبْدِي فَأَنْتَ حُرٌّ، لَمْ يَغْتَقِ. إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ فَلَانٌ، يَتَعَلَّقُ الْعِتْقُ بِمَشِيئَةِ فَلَانٍ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَامَ وَشَاءَ لَمْ يَغْتَقِ. لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ فَلَانٌ، فَشَاءَ فَلَانٌ فِي مَجْلِسِ عَلَيْهِ عَتَقَ رَجُلٌ قَالَ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي فَهُوَ حُرٌّ، عَتَقَ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ وَمُدَبَّرُوهُ، وَلَا يَغْتَقِ مُكَاتَّبُوهُ، وَلَوْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ حَامِلٌ فَوُلِدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَغْتَقِ الْوَلَدُ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ط س خ.

لو قال لعبده: إن دخلت الدار اليوم فأنت حرٌّ، فقال بعد مضي اليوم: دخلت، وأكر المولى، فالقول قول المولى. إذا قال: أدخل الدار فأنت حرٌّ، فهو بمنسرة قوية. «إذا دخلت الدار فأنت حرٌّ». لو قال: كلُّ مملوكٍ أملكه فهو حرٌّ بعد غدٍ، وله مملوكٌ فاشترى آخرًا، عتق بعد غدٍ من كان في ملكه يوم حلف لا غير.

إذا قال لعبده: أنت حرٌّ على ألف درهم، فإنه لا يعتق ما لم يقبل في المجلس. إذا قال: إن أديت إلي في كيس أبيض فأنت حرٌّ، فأدى إليه في غير كيس أبيض لم يعتق. كذا إذا قال: إن أديت إلي عبدًا رديًا فأنت حرٌّ، فأدى إليه عبدًا مرفيعًا، مذكورة في «الزيادات».

رجلٌ قال لعبدين له: أحذكما حرًّا بألفٍ والآخر بلا شيءٍ، فقبلا، عتقا بغير شيءٍ. رجلٌ قال لعبده: أنت حرٌّ قبل موتي بشهرٍ، فمات قبل مضي الشهر لم يعتق، وإن مات إتمام الشهر عتق. لو قال لعبده: أنت حرٌّ إن شئتَ غداً، فالمشيئة إليه في الحال. ولو قال لعبده: أنت حرٌّ غداً إن شئتَ، فالمشيئة إليه في الغد. إذا قال لعبده: أنت حرٌّ غداً، ثم بدا له أن لا يعتقه، فالسبيل أن يُخرجَه عن ملكه إلى ملكٍ من يتق عليه قبل مجيء الغد، ثم إذا مضى العد يستويه فلا يعتق.

باب التدبير والسعاية

التدبير يتجزئ كما أن الإعتاق يتجزئ^(١). إذا قال لعبده: أنت حرٌّ بعد موتي، فإنه لا يصبح بيعه ولا هبته، ويكون مدبراً مطلقاً. لو قال: أنت حرٌّ إن مت من مرضي هذا، أو في سري هذا، أو نحو ذلك، فإنه يجوز بيعه وهبته؛ لأنه مدبرٌ مقيدٌ، ولو مات في ذلك عتق كله إن خرج من الثلث، وإن لم يكن له مالٌ عتق ثلثه، وسعى في ثلثي قيمته.

(١) هذا عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، أما عندهما فلا، كما في «البدائع» (١١٦/٤)، و«رد المحتار» (٦٥٨/٣).

قوله: «أنت حرٌ بعد موتي بكذا» تدبيرٌ مُقَيَّدٌ. لو قال: أعتقوا عني هذا بعد موتي، ثُمَّ باعه جاز. لو قال: إن مِتُّ فعبدني حرٌّ، فَقُتِلَ [أو مات] ^(١) عَتَقَ عبده. لو قال لعبده: إذا مِتُّ فلا سبيلَ لأحدٍ عليك، فهذا إقرارٌ منه بالتدبير. وَطَوُّ الْمُدْبِرَةِ جائزٌ للمولى. مكاسبُ المُدْبِرِ لمولاه.

إذا قال لأمتيه: إحداكما مُدْبِرَةٌ، ثُمَّ وَطِنَ إحداهما، لا تتعَيَّنُ الأخرى للتدبير، عبدٌ بين رجلين دبره أحدهما فإنه يصيرُ نصيبه مُدْبِرًا، وللشريك خمسةٌ خيارات: إن شاء دبر نصيبه، وإن شاء ضَمَّنَ المُدْبِرَ إن كان موسيرًا، وإن شاء استسقى العبدُ في نصف قيمته، وإن شاء أعتقه، وإن شاء تَرَكَه على حاله.

رجل دبر عبده على ألفِ درهمٍ وقبِلَ فهو مُدْبِرٌ ولا شيءَ عليه. المُدْبِرُ إذا قَتَلَ مولاه خطأ سَقَى في قيمته. إذا قال لعبده: أوصيتُ لك، أو لِرُوحِكَ، أو لِرَقِيَّتِكَ صار مُدْبِرًا. إذا قال: كلُّ مَمْلُوكٍ أملكه فهو حرٌّ بعد موتي، فالْمَوْجُودُ في ملكه يصيرُ مُدْبِرًا مطلقًا، والحادثُ بعدَ اليمينِ يصيرُ مُدْبِرًا مُقَيَّدًا.

[باب الاستيلاد] ^(٢)

أُمُّ الْوَلَدِ تَعْتِقُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَلَا سِعَايَةَ عَلَيْهَا، وإذا عَتَقَتْ عَتَقَ أولادُها من غيرِ السَّيِّدِ أيضًا. أُمُّ الْوَلَدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا عَتَقَتْ، وَلَمْ تُشَعْ لِلْآخَرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مَالِيَّةَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا قِيَمَةَ لَهَا عِنْدَهُ. أُمُّ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ إذا أَسْلَمَتْ يُقْضَى عَلَيْهَا بِأَنْ تَسْعَى فِي قِيَمَتِهَا وَتُعْتِقَ. الْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْتِيلَادِ.

باب المسائل المُتَفَرِّقَةِ

أُمُّ الْوَلَدِ إذا عَتَقَتْ فما كان لها من مالٍ فهو للمولى، ولو أراد أن يجعلَ المالَ لها

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

يُوصِي لَهَا. رَجُلٌ أَعْتَقَ عَبْدًا، فَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ مِنَ الثَّيَابِ لِلْمَوْلَى إِلَّا ثَوْبٌ يُوَارِيهِ. إِذَا نَسَرَ
أَنْ يُعْتَقَ عَبْدٌ فَأَعْتَقَ آتَقَ حَازَ، بِهِ أَفْتَى أَبُو اللَّيْثِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ
بَعَثْتُكَ فِي هَذِهِ التَّلْدَةِ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَبَاعَهُ بَيْعًا فَاسِدًا لَمْ يُعْتَقْ، وَلَوْ بَاعَهُ بَيْعًا حَائِزًا عَتَقَ، إِلَّا إِذَا
كَانَ فِي قَضِي الْمُسْتَرِي وَقَتَ السَّيْحِ.

إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَعْتَقْتُكَ عَلَى مَا فِي هَذَا الصُّنْدُوقِ مِنَ الدَّرَاهِمِ، فَقَبِلَ الْعَبْدُ عَتَقَ،
وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ. رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ: أَيُّ عِيْدِي شِئْتَ عِتَّقَهُ فَأَعْتَقَهُ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ نَفْسَهُ.
مُسْتَأْمِرٌ اشْتَرَى عَبْدًا مُسْلِمًا، فَلَمَّا أَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ عَتَقَ، خِلَافًا لَهَا. قَالَ الْعَبْدُ
بِمَوْلَاهُ: أَعْتَقْنِي عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: أَعْتَقْتُ نَصْفَكَ عَتَقَ نَصْفَهُ بغيرِ شَيْءٍ، وَسَعَى فِي
الْبَاقِي، وَلَوْ قَالَ، أَعْتَقْنِي بِأَلْفٍ، وَالْمَسْئَلَةُ بِحَالِهَا عَتَقَ نَصْفَهُ بِخَمْسٍ مِثْقَةٍ. إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا
صَغِيرًا لَمْ تَحِبْ [عَلَيْهِ الثَّفَقَةُ] ^(١)، [وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى] ^(٢).

(١) مَا بَيْنَ الْمَكْرُومِينَ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س خ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَكْرُومِينَ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالثَّبْتُ مِنْ ص.

كتابُ المُكاتبِ

أبوابه أربعة: في الكتابة الجائزة والفاصلة، في ما يملك المكاتب [وما لا يملك]^(١)، في عجز المكاتب وموته، في المتفرقات.

باب الكتابة الجائزة والفاصلة

الكتابة جائزة حالاً ومنجماً. الخيار في الكتابة ثلاثة أيام جائز^(٢). إذا كاتب صغيراً لا يعقل لم يحز. لا أن يقبل عنه إنسان فحينئذ يتوقف إلى وقت إدراكه. مسلم كاتب عبده على خمر فهي فاسدة، ولو أدى القيمة عتق. إذا كاتب عبده على قيمته لم يحز، ولو أدى القيمة فإنه يعتق.

إذا قال: كاتبك على عبد، فقبل جاز، وعليه عبد وسقط، ولو كاتب على ثوب هزوي، أو كمر حنطة فكذلك؛ لأن جهالة النوع لا يمنع صحة التسمية. لو كاتب عبده على دراهم فهي فاسدة، إلا أنه لو أدى ثلاثة دراهم فإنه يعتق، وعليه القيمة. الكتابة تنجز عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، حتى لو كاتب نصف عبده جاز، وكان بصف كسبه له ونصف كسبه لسيده.

باب ما يملك المكاتب وما لا يملك

المكاتب لا يملك الهبة والعتق ببذل وبغير بذل، ويملك التجارة، ولو باع بغير

(١) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س

(٢) هذا عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندما يجوز أكثر من ذلك، كما في البيع؛ لأهم فاقوا يجوز اشتراط الخيار في الكتابة ما يجوز في البيع. انظر: «المبسوط» (٧٢/٨)، و«المحيط بالبرهان» (٤٣٧/٥).

فاحسب حاز. وله أن يُزَوَّجَ أمته دون عبده. وليس له أن يُقْرِضَ، وله أن يكتب. ولو رُوِّحَ ولده، أو اشترى له لا يجوز. ويجوز إقراره بالدين والاستيعاء. وله أن يخرج إلى التجارة إلى أي موضع شاء، ولو شرط عليه المولى أن لا يخرج فالشرط باطل. المكاتب إذا أوصى شيء بعبه ثم عتق، فهي باطلة، إلا إذا أجاز بعد العتق. وجاز للمكاتب قبول الصدقات. إذا وهب بذل الكتابة من المكاتب عتق، فلو ردَّ الهبة عليه ارتدَّ بذل الكتابة ولا يبطل حرَّيته.

باب عَجَزِ الْمُكَاتِبِ وَمَوْتِهِ

المكاتب إذا عَجَزَ عن أداء بذل الكتابة يُردُّ إلى الرِّقِّ إلا إذا كان له مالٌ حاصرٌ أو غائبٌ، أو قال: أخرني، فعندئذٍ يُؤَخَّرُ إلى ثلاثة أيام. إذا كاتب عبده على نُحُومٍ فأخَّرَ بنحْمٍ كان للمولى فسخُ الكتابة بقضاء أو رضاء. مكاتبٌ مات لا عن وفاء، فإنه لا تُفسخُ الكتابة ما لم يقضِ القاضي بعجزه وفسخُ الكتابة، حتى لو تبرع إنسانٌ بأداء بذل الكتابة قبل القضاء بالفسخ جاز، ويُقضى بموته حرًّا، ولو مات عن وفاء تُؤدَّى عنه كتابته [ويحكم بحرَّيته]^(١) في آخر جزءٍ من أجزاء حياته.

للمكاتب أن يعجز نفسه. المكاتب لو اشترى أباه أو ابنه ووجدَ به عيباً لم يقدر على ردِّه ولا يرجع بالنقصان، فلو عَجَزَ المكاتبُ ورُدَّ في الرِّقِّ، فالمولى يُردُّ بالعيبِ ويلي الخصومة.

الولد المولود في الكتابة يدخل في الكتابة، وكذا الولد المشتري، وللمولى أن يطالب الأصل دون الولد، فإن مات المكاتبُ سعى الولد المولود في الكتابة على نُحُومِ أبيه، فإن أدَّى حُكْمَ بعثته وعتق أبيه وأمته المكاتب، وبرت من الأب والأم. والولد المشتري بعد موت الأب والأم يقال له: إما أن تُؤدِّي بذل الكتابة حالاً وإلا ردَّدناكَ في الرِّقِّ. عبدٌ جنى فكاكته المولى ولم يعلم بالجناية، ثم عَجَزَ، فإنه يُدْفَعُ أو يفدي.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

بابُ الْمُتَفَرِّقَاتِ

الْمُكَاتَّبُ إِذَا اشْتَرَى أَخَاهُ، أَوْ أُخْتَهُ، أَوْ عَمَّهُ، أَوْ خَالَه لَا يَكْتَابُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِذَا مَاتَ الْمُكَاتَّبُ لَا يَصِيرُ الْمُكَاتَّبُ مَوْرُوثًا، لَكِنْ يَصِيرُ مَا فِي ذِمَّتِهِ مَوْرُوثًا، وَإِنْ أَعْتَقَهُ الْوَارِثُ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ عَقْرًا، وَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا لَا. الْمُكَاتَّبُ إِذَا مَلَكَ امْرَأَتَهُ لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ.

أُمُّ وَلَدٍ كَاتِبَتِهَا مَوْلَاهَا ثُمَّ مَاتَتْ، عَقَّتْ وَبَطَلَتِ الْكِتَابَةُ. إِذَا اخْتَلَفَ الْمَوْلَى وَالْمُكَاتَّبُ فِي قَلْبَرٍ نَذَلَ الْكِتَابَةَ فَالْقَوْلُ لِلْمُكَاتَّبِ. الْمُكَاتَّبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، إِلَّا أَنْ الْمَوْلَى كَالْأَجْنِيِّ فِي مَكَامِيهِ. الْمُكَاتَّبُ لَا يُحْبَسُ فِي دِينِ مَوْلَاهُ فِي الْكِتَابَةِ، وَفِي مَا سِوَى دِينِ الْكِتَابَةِ قَوْلَانُ.^(١)

(١) والصحيح المعنى به أنه لا يحبس فيما سوى دين الكتابة أيضاً. انظر: «البحر الرائق» (٢٩٠/٦)، و«الفتاوى الهندية» (٤١٣/٣-٤١٤)، و«رد المختار» (٤٢٧/٥)، و«المبسوط» (٩٠/١٩).

كتاب الولاء

فيه بابان: باب في ولاء العتاقة، وباب في ولاء الموالاة.

باب ولاء العتاقة

إذا أعتق مملوكاً أو عتق عليه بقرابة، أو بأداء بدل الكتابة، أو بحكم التدبير، أو الاستيلاء، أو أعتق غيره بأمره عند الأمر حال حياته أو بعد مماته فالولاء يكون له. إذا قال لأحر: أعتق عبدك عني بكذا، ففعل فالتعتق عن الأمر والولاء له أيضاً. مسلم اشترى في دار الحرب عبداً وأعتقه لا يعتق ما لم يخل سبيله، ولو خلى يعتق ولا يكون الولاء له.

مسلم أعتق [عبداً]^(١) كافراً هنا فولاًؤه له، لكن لا يرثه لأجل الكفر. حريراً أعتق عبداً في دارنا فولاًؤه له. حريراً أعتق في دارهم مسلماً أو ذمياً ثبت الولاء له، ولو كان حربياً لا يعتق إلا بالتحلية، وإذا خلى سبيله لم يكن الولاء له. رجل أعتق عبداً عن أبيه أعتق، فالثواب للميت، والولاء للابن.

إذا مات المعتق عن أب وابن فالولاء للابن، ولو مات عن جد صحيح وأخ فالولاء للجد؛ لأنه أقرب العصبات. ذوو الأرحام لا يرثون بالولاء، ولا ترث النساء بالولاء إلا ما أعتق أو أعتق من أعتق أو كاتين [أو كاتب]^(٢) من كاتين. إذا مات العبد المعتق عن صاحب فرض، وعن معتق أو عصاة المعتق يُعطى لصاحب الفرض فرضه، والباقي لمن يستحق بالولاء.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، وانثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، وانثبت من ط س ح.

باب ولاء المُوَالاة

بجهول النسب إذا لم يكن له عَصَبَةٌ ولا عَتَاةٌ له أن يعقد عقد المُوَالاة مع معروف النسب أو بجهول النسب، فيقول: كن مولاي وتحمل جاني، وجنايتك عليّ، أو لم يقل: جانيك عليّ، وقال: مالي لك بعد وفاتي، فإذا قَبِلَ الآخرُ صحَّ، ويدخل في هذا العقد أولاده الصغارُ ومن يتولّد له بعد ذلك ويرث المولى الأعلى من الأسفل أعني مجهول النسب، ولا يرث الأسفل من الأعلى إلا إذا شرط ميراث الأعلى لنفسه.

يجوز للعاقِد وهو الأسفلُ فسخُ هذا العقدِ إلا إذا عَقَلَ عنه مولاة أو عن ولده فحينئذٍ لا يجوز إلا بقضاء القاضي. ويجوز للأعلى فسخُ هذا العقد إلا إذا ورث مولاة. اللقيط إذا أدرك له أن يوالي مع من شاء إلا إذا ضَمِنَ عنه بيتُ المال. من أسلم على يد رجلٍ فبنفس الإسلام لا يتعقد له الولاء، وله أن يوالي مع من شاء.

كتاب الإيمان

أبوابه عشرون: فيما يكون يميناً، فيما يكون يمينين فصاعداً، في اليمين على الكلام ونحوه، في الدُّخُولِ، في النُّخُوجِ، في المُسَاكَنَةِ، في الأَكْلِ، في الشُّرْبِ، في اللَّبَسِ، في الرُّكُوبِ، في الصَّوْمِ والصَّلَاةِ، في النِّكَاحِ والطلاقِ، في العَتَقِ، في البيعِ والشراءِ، في التَّقاضي، في الجِماعِ واللمسِ، في الضَرْبِ والقتْلِ، في النَّذْرِ، في التَّكْفِيرِ، في الْمُتَفَرِّقَاتِ.

باب ما يكون يميناً

إذا قال: «وعظمة الله وجلالة الله - ونحو ذلك من صفات الذات - لا أفعل»^(١) كذا فهو يمينٌ، ولو قال: «وغضب الله ورحمة الله» ونحو ذلك من صفات الفعل لا يكون يميناً. وقوله: «ووجه الله» ليس بيمينٍ. وقوله: «تعا كرهين كاركند» فيه اختلاف المشايخ.^(٢) وقوله: «وحي الله» ليس بيمينٍ، بخلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وقوله: «عمرت ندى كرس كاركند» يمينٌ، به أفق ظهر الدين المرغيناني - رحمه الله تعالى -. وقوله: «بسم الله لا أفعل»^(٣) كذا المختار أنه ليس بيمينٍ، [إلا إذا نوى]. قال محمد - رحمه الله تعالى -: فيمن قال: «لا إله إلا الله أفعل كذا» يكون يميناً، وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - فيمن قال: «أنا عبدك من دون الله»، أو قال: «أسجد للصليب» يكون

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (لأفعل).

(٢) قال في «فتاوى قاضي خان» عبي هامش «الهندية» (٣/٢): «لو قال: حقا لا أفعل كذا، اختلفوا فيه، قال بعضهم: لا يكون يميناً، والصحيح أنه إن أراد به اسم الله تعالى يكون يميناً» واطر: «الفتاوى الهندية» (٥٢/٢). واختار في «فتح القدير» (٣٥٨/٤) أنه لا يكون يميناً. وكذا في «المسوخ» (١٣٤/٨).

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (لأفعل)، ولا فرق في الحكم.

یَمِینًا، وَعَلَى هَذَا^(۱) قوله: «اگر این کار بکنم تو عداى منى» یَمِینٌ، به اُفتی السید الإمام أبو القاسم - رحمه الله تعالى -، کذا لو قال: «هر آمید که بخدای دارم تا آمیدم»، أو قال: «إن فعلتُ کذا فأشهدوا عليَّ بالنصرانية»، أو قال: «إن فعلتُ کذا فأنا بريء من المصحف»، ولو قال «أنا بريء من القبلة إن فعلتُ کذا» فيه اختلاف الأقاويل^(۲).

قوله: «از یک مظلّم بیزارم اگر این کار کنم» ليس بيمين، به اُفتی شمس الأئمة محمد بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى -، قوله: «سوگند خردم بخدای تا بخدایم» یَمِینٌ، بخلاف قوله: «سوگند خردم بطلاق زنم». امرأة متّعها زوجها من الخروج فقالت: «کافر م که بروم» فهو یَمِینٌ، کذا قوله: «عليَّ عهدُ الله إن أفعلُ کذا»، أو قال: «خدا را پذیرفتم»، أو قال: «بر من سوگند که این کار نکنم»، کذا قوله: «مرا حرام است با تو سخن گفتن».

إذا قال: «بقرآن و بحجبه که این کار نکنم» فليس بيمين، کذا قوله: «بملائک و به نماز و روزه و بحق پدرم»، کذا قوله: «و یست الله لا أفعلُ کذا». قوله: «والله که این کار چنین ست» یَمِینٌ. قوله: «بالطالب الغالب لا أفعلُ کذا» یَمِینٌ. قوله: «مسلمانى نکرده ام اگر فلان کار بکنم» ليس بيمين، إلا إذا عني أن ما صام و صلی لم یکن حقًا. قوله: «هر چه ندای گفت دروغ گفت اگر این کار چنین ست» یَمِینٌ. حَلَفَ لَا يَحْلِفُ، ثُمَّ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: «أنتِ طالق إن شاء الله» يَحْنُثُ.

باب ما يكون يَمِينٍ فصاعداً

لو قال: «أنا بريء من الله ورسوله إن فعلتُ کذا» [فهو يَمِينٌ واحدة، ولو قال: «أنا بريء من الله و بريء من رسوله إن فعلتُ کذا»]^(۳) فهو يَمِينَان. لو قال: «والله

(۱) ما بين المعكوفين سقط من خ، والمثبت من ط ص س.

(۲) والصحيح أنه يمين لأن البرائة عن القبلة كسر. كذا في «المحيط» (۷۴/۶)، ومثله في «مجمع الأئمة» (۵۴۵/۱).

(۳) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

الرَّحْمَنُ لَا أَفْعَلُ كَذًا» فهو يَمِينٌ واحدة، ولو قال: «والرَّحْمَنُ وَالرَّحِيمُ» فهو يَمِينَان. لو قال: «أرصد وجاهده سورة يِزَارِمُ إِنْ فَعَلْتُ كَذًا» [يَمِينٌ واحدة. لو قال: «أرصد أي يِزَارِمُ وأرشد»^(١) الله يِزَارِمُ إِنْ فَعَلْتُ كَذًا»^(٢) فهو يَمِينَان.

لو قال: «إِنْ فَعَلْتُ كَذًا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ» فهو يَمِينٌ واحدة، ولو قال: «أَنَا بَرِيءٌ مِنَ التَّوْرَةِ، وَبَرِيءٌ مِنَ الزَّبُورِ، وَبَرِيءٌ مِنَ الْإِنْجِيلِ، وَبَرِيءٌ مِنَ الْفُرْقَانِ» فهو أَرْبَعُ أَيْمَانٍ. إِذَا حَلَفَ بِاللَّهِ عَلَى شَيْءٍ لَا يَفْعَلُهُ، ثُمَّ حَلَفَ فِي مَجْلِسِهِ أَوْ غَيْرِ مَجْلِسِهِ عَلَى ذَلِكَ ثَانِيًا وَحِثٌّ، لَزِمَتْهُ كَفَارَتَانِ، إِلَّا إِذَا نَوَى بِالثَّانِيَةِ الْأُولَى فَحِينَئِذٍ عَلَيْهِ كِفَارَةٌ وَاحِدَةٌ.

باب اليمين على الكلام ونحوه

إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ، فَقَرَأَ الْقُرْآنَ فِي حَالِهِ^(٣) الصَّلَاةَ لَمْ يَحِثُّ عَلَى جَوَابِ الْفَتَاوَى. لَوْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَلَانًا، فَقَرَعَ فَلَانَ الْبَابَ فَقَالَ: «كَيْتُ» لَمْ يَحِثُّ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: «كَيْتِي». لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فَلَانًا، فَدَعَاهُ وَهُوَ نَائِمٌ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ، قِيلَ: يَحِثُّ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُ السَّرَّخْسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ لَا يَحِثُّ^(٤).

(١) وينبغي أن يكون: شداء.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) كُنَّا فِي ط س، وَهُوَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي ص خ (خارج الصلاة)، وَفِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ، وَالْمُخْتَارُ الْمَفْقُوهُ أَنَّهُ لَا يَحِثُّ سِوَاءَ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا، وَسِوَاءَ كَانَتْ الْيَمِينُ بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ بِعَمِّيَّهَا؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعَرَفِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَا يَسْمَى كَلَامًا فِي الْعَرَفِ. انْظُرْ: «المبسوط» (٢٢/٩)، وَ«فتح القدير» (٤٢٠/٤ - ٤٢١)، وَ«البحر الرائق» (٣٣٥/٤)، وَ«درر الحكام شرح غرر الأحكام»

(٤) (٥٨/٢)، وَ«مجمع الأثر» (٥٦٥ - ٥٦٦)، وَ«رد المحتار» (٧٩٤/٣).

(٤) وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ مَشَائِخِنَا. انْظُرْ: «البحر الرائق» (٣٣٢/٤)، وَ«الفتاوى اهدية» (٩٧/٢)، وَ«المبسوط» (٢٢/٩).

حَلَفَ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فَلَانًا فَمَرَّ الْحَالِفُ بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَقَالَ: «يَا حَائِظُ اصْنَعِي كَذَا»، وَقَالَ: «كَانَ كَذَا» لِيُعْلِمَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ أَنَّ مَثَلَ هَذَا وَقَعَ ^(١) لَمْ يَحْنَثْ. حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمَ الْفُقَرَاءَ، فَكُنْتُمْ وَاحِدًا مِنْهُمْ حَنْثٌ. حَلَفَ لَا يَكَلِّمُهُ الْأَبَدُ، فَكَلَّمَهُ مَرَّةً حَنْثٌ. حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمَ فَلَانًا وَفَلَانًا نَحْنُ يَحْنَثُ بِكَلَامٍ أَحَدِهِمَا إِذَا بَرَى الْحَنْثُ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، هُوَ الْمُخْتَارُ. حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا، فَسَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ وَهُوَ فِيهِمْ حَنْثٌ، إِلَّا إِذَا اسْتَشَاهَ وَتَوَاهَمَ ^(٢)، وَلَوْ سَلَّمَ وَهُوَ عَلَى يَمِينِهِ، أَوْ عَلَى يَسَارِهِ، أَوْ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَحْنَثْ.

حَلَفَ لَا يَبْتَدَأُ بِهِ الْكَلَامَ، فَاتَّقِيَا وَسَلِّمَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى صَاحِبِهِ مَعًا لَمْ يَحْنَثْ ^(٣)، كَذَا لَوْ كُنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ. حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ عَبْدًا فَلَانٍ، فَكَلَّمَهُ بَعْدَ مَا بَاعَهُ لَمْ يَحْنَثْ. حَلَفَ لَا يَكَلِّمُ صَدِيقَ فَلَانٍ أَوْ زَوْجَةَ فَلَانٍ، فَالْيَمِينِ عَلَى مَنْ كَانَ يَوْمَنْدَ صَدِيقَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ عَلَى رَوَايَةِ «الزِّيَادَاتِ»، قِيلَ: هُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعَلَى رَوَايَةِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَهُوَ قَوْلُهُمَا: عَلَى مَنْ كَانَ صَدِيقَهُ وَزَوْجَتَهُ يَوْمَ الْحَنْثِ. قَالَ لِآخِرٍ: «يَوْمَ أَكَلَمْتُكَ فَعْبَدِي حَرًّا» فَكَلَّمَهُ لَيْلًا حَنْثٌ. حَلَفَ لَا يَكَلِّمُهُ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ، فَكَلَّمَهُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ حَنْثٌ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ «لَا يَكَلِّمُهُ يَوْمًا وَلَا يَوْمَيْنِ».

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ سَأَلَ حَالَ صَبْرِهِ أَبَا حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَمَّنْ قَالَ لِآخِرٍ: «وَاللَّهِ لَا أَكَلَمْتُكَ» ثَلَاثَ مَرَاتٍ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: ثُمَّ مَاذَا؟ فَتَبَسَّمَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَقَالَ: أُنْظِرْ حَسَنًا يَا شَيْخُ! فَتَنَكَّسَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - رَأْسَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: حَنْثٌ مَرَّتَيْنِ، ^(٤) فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -

(١) كَذَا فِي ص، وَفِي ط س (مَثَلُ هَذَا الْكَلَامِ).

(٢) فِي جَمِيعِ النُّسخِ (تَوَاهَمَ)، وَالصَّحِيحُ الْمُرَافِقُ لِلْكَلامِ الْفَقْهَاءُ مَا أَثْبَتَاهُ.

(٣) كَذَا فِي ص خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِعَدَمِ شَرْطِ الْحَنْثِ، وَهُوَ ابْتِدَاؤُهُ فَلَانًا بِالْكَلامِ. هَكَذَا فِي «الشَّدَائِعِ».

(٤) (٥٣/٣)، وَ«الْفَتَاوَى الْمُهَنْدِيَّةُ» (١٠٢/٢)، وَفِي ط س (بِحَنْثِ).

(٤) لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَكَلَمْتُكَ» مَرَّةً فَقَدْ انْعَقَدَتِ الْيَمِينُ، فَإِذَا قَالَهَا ثَانِيًا حَنْثٌ مَرَّةً لَوْجُودِ الْكَلامِ. وَإِذَا قَالَهَا ثَلَاثًا حَنْثٌ مَرَّةً ثَانِيَةً.

أُحْسِنْتَ، فقال أبو حبيبة - رحمه الله تعالى -: والله لا أدري أي قوله أوجع لي ^(١) قوله: انظرُ حسناً، أم قوله: أُحْسِنْتَ.

حَلَفَ لا يتكلم بغيرِ فلانٍ لَمْ يَحْثُ بالإشارة وإن خِرَصَ بعد الحَلَفِ. حَلَفَ لا يكذبُ، فسُئِلَ عن شيءٍ أكان كذا؟ فحرَّكَ رأسه بالكذبِ [جواباً] ^(٢) لَمْ يَحْثُ. قال: أي عبدٍ بشرني بقُدومِ فلانٍ فهو حرٌّ، فبشروه معاً عتقوا، ولو بشروه متعاقباً عتق الأولُ خاصة. لو قال: إن أخبرني أن فلاناً قديمٌ فعبدي حرٌّ، فأخبره كاذباً عتق عبده، بخلاف قوله: إن أعلمتني ^(٣) بقُدومِ فلانٍ، والإعلام والبشارة يقع على الصدق. حَلَفَ لا يُعْلِمُ ^(٤) بمكانِ فلانٍ، فسُئِلَ عن مكانه فأوماً بذلك برأسه أي نَعَمْ حَيْثُ، ولو كانت يمينه على الإخبار لَمْ يَحْثُ.

باب اليمين على الدخول

حَلَفَ لا يدخُلُ بيتاً، فدخَلَ الكعبةَ أو المسجدَ أو البيعةَ أو الكنيسةَ لَمْ يَحْثُ، كذا لو دخلَ بيتاً رُفِعَ سَقْفُهُ، ولو حَلَفَ لا يدخُلُ هذا البيتَ، فدخَلَ بعد ما رُفِعَ سَقْفُهُ حَثٌ؛ لأنَّ وصفَ الكمالِ في المُشارِ إليه لَقَوُ. حَلَفَ لا يدخُلُ بيتَ فلانٍ، فمرَّ على سطحه، على جوابِ الكتابِ يَحْثُ، وقال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: إن كانت اليمينُ بالفارسية لا يَحْثُ؛ لأنَّ العَجَمَ لا يعرفون هذا دُخولاً في الدار.

حَلَفَ لا يدخُلُ دارَ فلانٍ، فدخَلَ داراً بعد ما صارت صَخْرَاءَ لَمْ يَحْثُ، بخلاف ما إذا حَلَفَ لا يدخُلُ هذه الدارَ. حَلَفَ لا يدخُلُ هذا البيتَ، فحُوِّلَ وأُدْخِلَ فيه مُكْرَهًا من غيرِ أن يمشيَ برجلَيْه لَمْ يَحْثُ وإن كان راضياً بقلبه، ولو دخلَ بعد ذلك برجلَيْه

(١) كذا في ص خ، وهو الصواب، وفي ط س (إلى أي قوله أرجع، إلى).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) كذا في ط س، وهو الصحيح، ويؤيده تعليل المسألة بقوله: «والإعلام والبشارة يقع على الصدق».

وفي ص خ (أخبرتني).

(٤) كذا في ط ص س، وهو الصحيح، وفي خ (يكتم).

حَنَثَ، وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَتْ يَمِينُهُ بِالْخُرُوجِ. حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ فُلَانٍ، فَدَخَلَ بَيْتَهُ هُوَ سَاكِنٌ فِيهِ بِأَجْرَةٍ، أَوْ بِإِعَارَةٍ حَنَثَ.

حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارَ فُلَانٍ، وَلِفُلَانٍ دَارٌ يَسْكُنُهَا، وَدَارُ غُلَّةٍ، فَدَخَلَ دَارَ الْعَلَقَةِ لَمْ يَحْنَثْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَنَّهُ دَلِيلٌ دَالٌّ عَلَيْهِ. لَوْ قَالَ: «وَاللَّهِ أَكْرَمُ مِنْ سِرَافِ أُمَّ آيَمٍ» تَنَعَّقُ الْيَمِينُ. قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ عِمَادُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَالْقَاضِي الْإِمَامُ جَمَالُ الدِّينِ الرَّيْغَدُمُونِيُّ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ، فَدَخَلَ دَاراً بَيْنَ فُلَانٍ وَغَيْرِهِ، لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا إِذَا كَانَ فُلَانٌ سَاكِناً فِيهَا.

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَغْدَادَ، فَمَرَّ بِهَا فِي سَفِينَةٍ لَمْ يَحْنَثْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، حَلَفَ لِمُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، [وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى]^(٢). رَجُلٌ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ لَمْ يَحْنَثْ. رَجُلٌ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَلَدَ كَذَا، فَهُوَ عَلَى الْعُمُرَانِ، وَلَوْ قَالَ: وَكُورَةَ^(٣) كَذَا، أَوْ رُسْتَاقَ^(٤) كَذَا يَحْنَثُ إِذَا دَخَلَ أَرْضِيهَا.

باب اليمين على الخروج

حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ، [فَصَعِدَ عَلَى سَطْحِهَا لَمْ يَحْنَثْ. حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ،]^(٥) فَارْتَقَى شَجَرَةً فِيهَا أَغْصَانُهَا خَارِجَ الدَّارِ، فَارْتَقَى تِلْكَ الْأَغْصَانُ حَتَّى

(١) الرِّغْدُمُونِيُّ: بِكسْرِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ وَالغَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَفَتْحِ الذَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَضَمِّ الْمِيمِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَفِي آخِرِهَا النُّونُ، نِسْبَةٌ إِلَى رِغْدَمُونٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى بَخَارَى. (الْجَوَاهِرُ الْمُصْبَى ١/٣١٨).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص ح، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س.

(٣) كُورَةٌ: الْقَعَّةُ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا قُرَى وَمَحَالٌّ، وَالْجَمْعُ: كُورٌ. (الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ).

(٤) رُسْتَاقٌ: وَاحِدٌ فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ، وَالْجَمْعُ الرُّسْتَايِقُ، وَهِيَ السَّوَادُ. (لِسَانُ الْعَرَبِ).

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص ح، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س خ.

توسَّط الطريق وصار بحالٍ لو سقط سقط في الطريق لم يحنث. قال لامرأته: «إن خرجت من غير إذني فعندي حرٌّ» فأبانتها وخرجت من غير إذنه لم يحنث، وفي قوله: «إن خرجت إلا بإذني» يشترط الإذن بالخروج في كل مرة، إلا إذا نوى مرة، والحيلة أن يقول لها: «أذنت لك بالخروج في كل مرة»، ولو نهاها بعد ذلك، قال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: لا يعمل نهيه، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: يعمل، وعليه الفتوى.

لو حلف «أدستوري ندي زوم» فأذن له مرة سقطت اليمين، وكذا لو مات. حلف لا يذهب من البلد بدوون إذني عريمه فقضى الدين ثم ذهب بغير إذني عريمه لم يحنث. حلف لا يخرج وبوي الخروج إلى السفر صدق ديانة، لا قضاء. حلف لا يذهب إلى مكة، فخرج من العمران على قصد مكة حنث. إذا قامت المرأة للخروج، فقال زوجها: «إن خرجت فأنت طالق»، فهذا على الخروج في ذلك الفور بدلالة الحال.

حلف أنه يذهب عن هذه القرية، فأخر الذهاب لم يحنث. حلف ليأتي البصرة، لم يحنث ما لم يجيء آخر جزء من أجزاء حياته. ^(١) قال: «إن لم أخرج اليوم فعندي حرٌّ» فقبذ ومنع من الخروج حنث، هو المختار. قال لامرأته: «إن لم تأتيي الليلة فأنت طالق» فمتعها الوالد عن الإتيان حنث.

باب اليمين على المُساكنة

حلف لا يسكن هذه الدار أو هذا البيت، فانتقل منها على قصد أن لا يعود، فإنه يحنث ما لم ينقل أهله ومتاعه عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - يعتبر نقل الأكر، قال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: بقول أبي يوسف نأخذ، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: إذا نقل ما يقوم به كدخلائته ^(٢) كفى، وبه أحد.

(١) وكذا الحكم في كل شيء حلف بمعله ولم يقبده بالوقت.

(٢) وهو ما لا بد منه في البيت من آلات الاستعمال.

شمسُ الأئمة السرخسيُّ - رحمه الله تعالى -، وقالوا: هذا إذا كان الرجل كدخائلاً، وإن كان في عيال غيره، أو ابناً كبيراً يسكن مع أبيه فخرج وترك قماشه^(١) لم يحث. قال الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -: لو كانت اليمين بالفارسية إذا خرج بنفسه بية أن لا يعود لم يحث كيف ما كان، وبه أخذ حسام الدين الشهيد، والإمام ناصر الدين أبو القاسم رحمهما الله تعالى.

حلف لا يسكن هذا البلد، أو هذه القرية، فخرج منها على قصد أن لا يعود، لم يحث، ولا يشترط نقل الأهل والمَتاع. حلف لا يسكن هذه الدار، فأراد أن يخرج فوجد باب الدار مغلقة بحيث لا يمكنه الخروج، أو قيد ولم يترك للخروج لم يحث. ولو قال: «أكر من امشب دري شهر باشم فامراته كذا» فأصابته حمى وصار يحال لا يمكنه الخروج حتى أصبح حث. إذا قال لامرأته: «إن سكنت هذه الدار فأنت طالق» وكانت اليمين بالليل فإنها معنورة حتى أن تصبح، ولو قال لرجل لم يكن معذوراً.

حلف لا يسكن بالكوفة، فمر بها ونوى الإقامة أربعة عشر يوماً لم يحث، وإن نوى الإقامة خمسة عشر يوماً حث. حلف لا يسكن بالكوفة شهراً، فسكن بها يوماً، حث، كذا إذا حلف بالفارسية «که این زمستان اینجا باشم» فسكن شيئاً قليلاً حث. حلف لا يسكن هذه البلدة، أو هذا البيت، فأثر الذهاب حث، وإن أخذ في الثقل من البيت لم يحث.

باب اليمين على الأكل

حلف لا يأكل، ثم قال: «نويت كذا» لم يصدق أصلاً. حلف لا يأكل طعاماً، فنوى طعاماً دون طعام، صدق بيانة، لا قضاء. حلف لا يأكل هذا الرغيف، فأكل وبقي منه شيء قبل حث إلا أن ينوي كله. حلف لا يأكل لحماً، فأكل لحماً سملو لم

(١) هذا هو الصحيح، وفي جميع السح (قماشاته) والقماش: ما يكون على وجه الأرض من ذات الأشياء، وجمعه: أقمشة.

يَحْنَثُ، ولو أكل كَبِدًا أو كَرَشًا ذَكَرَ فِي «الجامع الصغير» يَحْنَثُ، والفتوى على أنه لَا يَحْنَثُ فِي عُرفنا. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا لَحْمًا أو خُبْزًا بَرًّا، لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُمَا.

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ عَيْنًا فَأَكَلَهُ وَرَمَى بِقَشْرِهِ وَجَبَّ وَابْتَلَعَ مَاءَهُ لَمْ يَحْنَثْ. وَنَوَّ رَمَى بِقَشْرِهِ وَأَكَلَ الْبَاقِيَ حَنِثَ. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ فَاكِهَةً، فَأَكَلَ عَيْنًا أو رُطْبًا أو رُمَامًا لَمْ يَحْنَثْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعِنْدَهُمَا يَحْنَثُ، وَهِيَ أَفْقَى بَعْضُهُمْ. ^(١) وَلَوْ أَكَلَ خَوْرًا يَأْبَسُ قَالَ فِي «المبسوط»: يَحْنَثُ، وَقَالَ حُسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: فِي عُرفنا لَا يَحْنَثُ. حَلَفَ لَا يَأْتِدِيمُ، فَالْبَيْضُ وَالنَّجِينُ وَاللَّحْمُ لَيْسَ بِإِدَامٍ، خِلَافًا لِ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَالزَّيْتُ إِدَامٌ، وَالْمِلْحُ كَذَلِكَ، وَالْبَطِيخُ لَيْسَ بِإِدَامٍ، قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ حَرَامًا، فَاضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ، فَأَكَلَهَا حَنِثَ، هُوَ الْمُحْتَارُ، كَذَا لَوْ أَكَلَ لَحْمًا غَضَبًا. حَلَفَ لَا يَتَعَشَّى، فَأَكَلَ لُقْمَتَيْنِ لَمْ يَحْنَثْ. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الْحِنِطَةَ، فَأَكَلَهَا خَبْرًا لَمْ يَحْنَثْ، خِلَافًا لَّهُمَا. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الدَّقِيقَ، فَأَكَلَ عَيْنَةً ^(٢)، قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: يَحْنَثُ، وَقَالَ حُسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: لَا. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ خُبْرًا، فَأَكَلَ الْقُرْصَ أو الْبُسْرَ حَنِثَ، بِخِلَافِ الْخَوْرِ ^(٣). حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ هَذَا الشَّيْءَ الْيَوْمَ، فَأَكَلَهُ غَيْرُهُ قَبْلَ مُضِيِّ الْيَوْمِ لَمْ يَحْنَثْ.

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ يَبِيعُ الطَّعَامَ فَاشْتَرَى مِنْهُ وَأَكَلَ حَنِثَ، كَذَا الشُّرَاءُ ^(٤). حَلَفَ لَا يَأْكُلُ طَعَامَ فُلَانٍ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى الطَّعَامِ الْمَوْجُودِ، وَالَّذِي سَبَّحْتُ.

(١) والصحيح أن معنى الأيمان على العرف، فما بعد فاكهة في العرف حث بأكله، وما لا فلا. وكذا لحكم في مسألة الإدام الآتية.

(٢) كذا في ط س خ، والأصح أنه إن أكل عينه في هذه الصورة لا يحنث، لأن هذه حقيقة مهجورة، كذا في «المبسوط» للسرحسي (٨/١٨٠-١٨١)، و«البحر الرائق» (٤/٣٢٢)، وفي ص (ماكل رعيه) وهي مسألة أخرى، وحكمها أنه لا يحنث بها بخلاف.

(٣) كذا في ط س، وفي ص خ (الجوزيق).

(٤) كذا في ط، وهو الأول، وفي ص (الثياب)، وليس في خ شيء منهما.

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مَعَ فُلَانٍ طَعَامًا، فَأَكَلَا عَلَى حِوَالِ وَاحِدٍ، هَذَا مِنْ إِنْاءٍ وَدَلَّكَ مِنْ إِنْاءٍ لَمْ يَحْتِثْ^(١). حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ مَالِ فُلَانٍ، فَتَاهَدَا^(٢) يَعْنِي (يَمْرُؤَانِ) وَأَكَلَ الْحَالِفُ لَمْ يَحْتِثْ^(٣). حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَالْيَمِينِ عَلَى الْخَارِجِ مِثْلُهَا. رَجُلٌ قَالَ لِأَخِي: «تَعَالِ تَغْدُ مَعِيَ»، فَقَالَ: «إِنْ تَعَدَيْتُ فَعَبْدِي حُرٌّ»، فَدَهَبَ إِلَى مَنْزِلِهِ وَتَغَدَّى لَمْ يَحْتِثْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: «إِنْ تَغَدَيْتُ الْيَوْمَ».

باب اليمين على الشُّرْبِ

حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَعَ فُلَانٍ، فَشَرِبَا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ هَذَا مِنْ إِنْاءٍ وَدَلَّكَ مِنْ إِنْاءٍ حَثٌ. حَلَفَ لَيْشْرَبَنَّ الْمَاءَ الَّذِي فِي هَذِهِ الْكُوزَةِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَاءٌ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْيَمِينُ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَلَفَ لَيْشْرَبَنَّ الْمَاءَ الَّذِي فِي هَذِهِ الْكُوزَةِ الْيَوْمَ، فَصُبُّ قَلِيلٍ مُضِيِّ الْيَوْمِ، لَمْ يَحْتِثْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُوقَّعْ بِالْيَوْمِ.

حَلَفَ لَيْشْرَبَنَّ شَرَابًا، فَشَرِبَ الْمِزْرَ^(٤) يَعْنِي (الْجَنَى)، قِيلَ: لَا يَحْتِثْ، وَقِيلَ: يَحْتِثْ، وَبِهِ أَفْنَى الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ سَعْدٍ التَّيْسَابُورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَوْ شَرِبَ اللَّبَنُ أَوْ الْمَاءَ لَمْ يَحْتِثْ. لَوْ حَلَفَ وَقَالَ: «لَمْ تَوْمَ» يَحْتِثْ بِكُلِّ مُسْكِرٍ عِنْيِي. اسْمُ التَّبِيدِ يَقَعُ عَلَى الْمُسْكِرِ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ ثَبًّا كَانَ أَوْ مَطْبُوعًا، وَاسْمُ السَّكْرِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مُسْكِرٍ مِنْ مَاءِ الثَّمَرِ.

(١) وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ يَحْتِثُ كَمَا فِي «الْمَبْسُوطِ» لِلشَّيْبَانِي (٣/٣١٧) حَيْثُ قَالَ: «لَوْ قَالَ: «لَا أَكُلُ مَعَ فُلَانٍ طَعَامًا أَبَدًا» فَأَكَلَا عَلَى مَائِدَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ طَعَامٍ مُخْتَلَفٍ حَثٌ».

لأن المفهوم من الأكل مع فلان في العرف هو أن يأكلا في مجلس واحد اتحد الإناء والطعام أو اختلما بعد أن صتھما مجلس واحد، يقال: «أكلنا مع فلان» وإن كان الإناء الذي يأكلان فيه مختلفاً، إلا إذا نوى من إناء واحد يُصَدَّقُ؛ لأنه نوى ما يحتمله لفظه.

(٢) التَّهْدُ: مَا يُخْرِجُهُ الرُّفْقَةُ مِنَ الثَّقَفَةِ عَلَى السُّوِيَّةِ.

(٣) لأن كلاً من المتأهدين أكل من مال نفسه في العرف، والأيمان تنبي عليه.

(٤) الْمِزْرُ: نَبِيذُ الشَّعِيرِ وَالْحَنْظَلَةِ وَالْحَبُوبِ، وَقِيلَ: نَبِيذُ الدُّرَّةِ نَاعِمَةٌ.

حَلَفَ لَا يَشْرَبُ، فَصَتْ^(١) فِي فِيهِ فِدَخَلْ حَلَفَهُ بَعِيرٌ صُنْعُهُ لَمْ يَحْتِثْ. وَلَوْ شَرِبَ
بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ. حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مُسْكِرًا، فَصَتْ مُسْكِرًا فِي شَرَابٍ لَا يُمَكِّرُ وَشَرِبَ
مَعَهُ، إِنْ كَانَ الْمُحْتَلِطُ بِحَالٍ لَوْ شَرِبَ يَسْكُرُ مِنْهُ حَيْثُ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ حَمْرًا فِي هَذِهِ
الْقَرْيَةِ، فَشَرِبَ فِي كُرُومِهَا أَوْ فِي ضَيْاعِهَا الَّتِي هِيَ خَارِجُ الْعُمَرَانِ لَمْ يَحْتِثْ. قَالَ: إِنْ
شَرِبْتُ، أَوْ قَامَرْتُ فَعَبْدِي كَذَا، يَحْتِثُ بِأَحَدِهِمَا وَتَنْتَهِي الْيَمِينُ. فِي قَوْلِهِ: «وَالِدُكَ شَرَابٌ
تُورِمُ وَتَارِكُهُمْ» يَحْتِثُ بِفَعْلٍ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرْطٌ عَلَى حَدِّهِ بِحَكْمِ الْعُرْفِ،
كَذَا عَنِ الْقَاضِي شَمْسِ الْأَثَمَةِ الْمَرْغِيْنَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

رَجُلٌ عَوِيبٌ فِي أَمْرِ الشَّرْبِ فَقَالَ: «إِنْ تَرَكْتُ شَرْبَهُ أَبَدًا قَامَرْتُهُ طَالِقٌ» فَإِنْ كَانَ
يَعْرِمُ أَنَّهُ لَا يَتْرُكُ شَرْبَهُ وَلَا يَشْرَبُ لَا يَحْتِثُ. لَوْ قَالَ: «تَأْكُلُ سِرْخَ نَبِيذِ شَرَابٍ تُورِدُ» يَنْصَرِفُ
إِلَى وَقْتِ الْوَرْدِ الْأَحْمَرِ إِذَا لَمْ يَنْوَ حَقِيقَةَ الرُّوْيَةِ. حَلَفَ لَا يَشْرَبُ هَذَا اللَّبَنَ، فَشَرِبَهُ بَعْدَ
مَا صَارَ شِيرَازًا لَمْ يَحْتِثْ. حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا اللَّبَنَ، فَشَرِبَهُ لَمْ يَحْتِثْ، وَ أَكَلَهُ بَأَن يُشْرَدَ
فِيهِ، قِيلَ: فِي عَرَفْنَا يَحْتِثْ. حَلَفَ لَا يَشْرَبُ دَوَاءً، فَشَرِبَ [لَبَنًا أَوْ]^(٢) عَسَلًا لَمْ يَحْتِثْ.
حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّائِئَتَيْنِ، فَشَرِبَ مِنْ إِحْدَاهُمَا حَيْثُ. حَلَفَ لَا يَشْرَبُ شَرَابًا،
فَقَالَ: نَوَيْتُ بِهِ الْخَمْرَ لَمْ يُصَدِّقْ قِصَاءً.

باب اليمين على اللبس

حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثِيَابَ فُلَانٍ، وَلِفُلَانٍ ثِيَابٌ كَثِيرَةٌ، فَالْيَمِينُ عَلَى ثَلَاثَةِ مِنْهَا. حَلَفَ لَا
يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ، فَأَلْفَقِيَ عَلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ، فَلَمَّا انْتَبَهَ أَلْقَاهُ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَحْتِثْ. حَلَفَ لَا
يَلْبَسُ هَذَا الثَّوْبَ، وَهُوَ لَا يَسُهُ، فَسَرَعَ مِنْ سَاعَتِهِ لَمْ يَحْتِثْ، وَلَوْ دَامَ عَلَيْهِ يَحْتِثْ.
حَلَفَ وَقَالَ: (أَكْرَأَيْكُمْ بَايَرَ تَنْ مِنْ آيَةٍ) قَامَرْتُهُ كَذَا، لَمْ يَحْتِثْ حَتَّى يَلْبَسَهُ كَمَا يَلْبَسُهُ
النَّاسُ. حَلَفَ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِ فُلَانَةٍ، فَلَبَسَ مِنْ غَزَلِهَا عِمَامَةً، عَنْ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) كَذَا فِي ط س خ، وَفِي ص (فَصَبَ مُسْكِرًا).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُومَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ص.

تعالى - أنه لا يَحْنُثُ، لو قال: هذا الثوبُ عليّ حرامٌ، فهو على اللبسِ. ولو لبس ثوباً حَيْطَ من عَزَلِ فلانةً، لَمْ يَحْنُثْ، ولو لبس يَكَّةً من غزيرها، قال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: يَحْنُثُ، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: لا، وعليه الفتوى. حَلَفَ لا يلبس ثوباً من عَزَلِ فلانةً، فلبس ثوباً من غزيرها وعَزَلِ امرأةً أخرى لَمْ يَحْنُثْ. حَلَفَ لا يلبسُ [ثوباً من غزَلِ فلانةً، وعليه ثوبٌ من غزيرها،^(١) فدام عليه حَنْثٌ، ولو قال: عَنَيْتُ به غزيرها المُسْتَقْبَلُ لَمْ يُصَدَّقْ قَصَاءً.

حَلَفَ لا يكسو فلاناً فأعاره كِسْوَةً، أو كَفَفَهُ بَعْدَ موته لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا إذا أَرَادَ به السَّتْرَ دُونَ التَّمْلِيكِ. حَلَفَ لا يلبسُ هذا الثوبَ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ فَلَانٌ، فماتَ فَلَانٌ سَقَطَتْ الْيَمِينُ، ولو قال إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فَلَانٌ، فَأْذَنَ لَهُ مَرَّةً انْتَهَتْ الْيَمِينُ. حَلَفَ لا يلبسُ السَّرَاوِيلَ، فَأَدْخَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ فِيهَا، لَمْ يَحْنُثْ، كَذَا فِي الْخَفِينِ.

باب اليمين على الركوب

حَلَفَ لا يركبُ هذه الدابةَ، وهو رَاكِبُهَا، فدام على ذلك حَنْثٌ. حَلَفَ لا يركبُ دابةً فلانٍ هذه، فباعَ فَلَانٌ دَابَّتَهُ تِلْكَ، فَرَكِبَهَا لَمْ يَحْنُثْ. حَلَفَ لا يركبُ دابةً فلانٍ، فركبَ دابةً بينَ فَلَانٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَحْنُثْ. حَلَفَ لا يركبُ دابةً، فركبَ بغيراً لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِالنِّتْيَةِ. حَلَفَ لا يركبُ فَرَساً، فركبَ بِرَدُونًا لَمْ يَحْنُثْ. لو قال: إِنْ رَكِبْتُمَا هَاتَيْنِ الدَّابَّتَيْنِ فَأَتَمَّا طَالِقًا، فركبتُ إِحْدَاهُمَا دابةً وَالْأُخْرَى دابةً طَلَّقْتَا.

حَلَفَ لا يركبُ إِلَّا جِمَاراً أَوْ بَقْلاً، لَهُ أَنْ يركبَهُمَا، مذكورةٌ فِي «الْجَامِعِ». حَلَفَ لا يركبُ دوابَّ فَلَانٍ، فركبَ ثَلَاثاً مَعَهَا، حِنْثٌ، مذكورةٌ فِي «الرِّيَادَاتِ». حَلَفَ لا يجلسُ على الأرضِ، فَبَسَطَ على الأرضِ شيئاً وَجَلَسَ لَمْ يَحْنُثْ. حَلَفَ لا يجلسُ على هذا السريرِ، فَبَسَطَ عليه بِسَاطَ وَجَلَسَ عليه حَنْثٌ.

(١) ما بين المَكْرُوبَيْنِ سَقَطَ مِنْ هَرٍّ، وَالْبَيْتُ مِنْ طَسْخٍ.

باب اليمين على الصَّوم والصَّلَاة

حَلَفَ لَا يَصُومُ، فَصَامَ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ مَعَ النِّيَّةِ حِنْثٌ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَصُومُ صَوْمًا، فَهَذَا عَلَى صَوْمٍ تَامٍ. حَلَفَ لَا يَصُومُ أَبَدًا، فَصَامَ يَوْمًا حِنْثٌ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «الْأَبَدُ»، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى جَمِيعِ الْعُمُرِ. حَلَفَ لَا يَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ بِكُوفَةٍ، فَهَذَا عَلَى جَمِيعِ الشَّهْرِ^(١). حَلَفَ لَا يُفْطِرُ بِكُوفَةٍ، وَكَانَ بِهَا يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ حِنْثٌ. حَلَفَ لَا يَصُلي، فَصَلَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ لَمْ يَحْنَثْ.

وَلَوْ قَالَ: إِنْ كُنْتُ صَلَّيْتُ فَكَذَا، وَقَدْ كَانَ صَلَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ حِنْثٌ. حَلَفَ لَا يَوْمُّ، فَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَبَوَى أَنْ لَا يَوْمُّ، فَاقْتَدَى بِهِ رَجُلٌ حِنْثٌ قَضَاءً، لَا دِيَانَةً، وَلَوْ أَمَّ فِي صَلَاةِ الْحِزَابِ، أَوْ سَجَدَ الثَّلَاوَةَ لَا. حَلَفَ لَا يَقْرَأَ الْقُرْآنَ الْيَوْمَ، يَسْغِي أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ النَّهَارِ حَلَفَ الْإِمَامُ. حَلَفَ لَا يَنَامُ حَتَّى يَصَلِّيَ كَذَا كَذَا رُكْعَةً، أَوْ يَكْرُرَ اسْتِعْمَلَاتٍ^(٢) فَنَامَ جَالِسًا، لَمْ يَحْنَثْ.

باب اليمين على النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ

حَلَفَ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ، فَتَزَوَّجَ نِكَاحًا فَاسِدًا لَمْ يَحْنَثْ، وَلَوْ زَوَّجَهُ فُضُولِيًّا فَأَحَارَ بِالْقَوْلِ حِنْثٌ، وَلَوْ أَجَازَ بِالْفِعْلِ كَسَوَقِ الْمَهْرِ وَنَحَرَ ذَلِكَ لَا، قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَزْدَوِيُّ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى بِاللِّسَانِ، لَا بِالْقَدَمِ؛ لِأَنَّ يَتَحَاسَرُ الْعَوَامُّ، وَعَنْ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ^(٢) السَّرْحَسِيِّ أَنَّهُ يَحْنَثُ، وَعَنْ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ الْمَرْغِينَانِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالْحِنْثِ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ خَافْتَ أَسْنَادَكَ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ؟ قَالَ: فَلِمَ خَالَفَ أَسْنَادَهُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ الْخُلَوَائِيِّ.

(١) كَذَا فِي ط س، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ص خ (صَوْمُ جَمِيعِ الْعُمُرِ).

(٢) كَذَا فِي ط س خ، وَفِي ص (الْمُسْتَعْمَلَاتِ).

(٣) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ط ص س خ (عَمْدُ الْأُئِمَّةِ).

حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ مِنْ بَنَاتِ فُلَانٍ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ بَنَاتٌ، فَصَارَتْ لَهُ، فَتَزَوَّجَهَا الْخَالَفَ،
ذُكِرَ فِي «الْوِزْلِ» أَنَّهُ لَا يَحْثُ،^(١) وَقَالَ حُسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : يَحْثُ. حَلَفَ
لَا يَتَزَوَّجُ مِنْ نِسَاءِ بَغْدَادَ، فَتَزَوَّجَ حَارِيَّةً وَوَلَدَتْ بَغْدَادَ وَنَشَأَتْ بَيْنْدَةَ أُخْرَى وَأَوْطَتْ بِهَا
حَنْثٌ. حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً لَهَا زَوْجٌ، فَطَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَحْثُ. حَلَفَ لَا
يَتَزَوَّجُ مَا دَامَ يُبْخَارَا، فَفَارَقَ بُخَارَا وَتَزَوَّجَ لَمْ يَحْثُ.

حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجَ سِرًّا، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ فَهُوَ سِرٌّ. إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: (اكَرِّمِي
مَنْ بِي وَتَقْرِي وَزَيْنَ فَوَاصِلِكُمْ زَمَ) فَعَبْدِي حُرٌّ، فَأَبَانَهَا، ثُمَّ فَعَلَ [أَوْ اشْتَرَى]^(٢) لَمْ يَحْثُ.
قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ النِّسَاءَ فَعَبْدِي حُرٌّ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً حَنْثٌ. قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَعَبْدُهُ حُرٌّ، ثُمَّ
قَالَ: نَوَيْتُ فَلَانَةَ لَمْ يُصَدِّقْ.

قَالَ: آخِرُ امْرَأَةٍ أُنْزَوَّجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَطَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ مَاتَ، لَمْ
تُطَلَّقْ. حَلَفَ لَا يُطَلِّقُ، فَخَالَعَ الْأَجْبِيَّ امْرَأَتَهُ وَفَضَّ الزَّوْجَ بِذَلِكَ الْخُتْمِ لَمْ يَحْثُ. رَجُلٌ
قِيلَ لَهُ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَاِمْرَأَتُكَ طَالِقٌ، فَقَالَ: نَعَمْ، وَقَدْ كَانَ فَعَلَ، طَلَّقْتُ امْرَأَتَهُ.

باب اليمين على العتق

قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ، لَا يَعْتِقُ الْعَبْدُ لِلْحَالِ. قَالَ
لَعْبْدِهِ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنْتِ حُرٌّ، فَبَاعَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ حَنْثٌ. قَالَ لِأَمَتِهِ:
أَوَّلُ وَلَدٍ تُلِدُّنِي فَهُوَ حُرٌّ، فَوَلَدَتْ وَلَدًا مَيِّتًا ثُمَّ حَيًّا، عَتَقَ الْحَيُّ، خِلَافًا لِهَمَّا.

قَالَ لِحُرَّةٍ: إِنْ مَلَكَتْكَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ، فَارْتَدَّتْ وَلَجَعَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ وَسَبَّتْ
فَاشْرَاهَا، لَمْ تَعْتِقْ، خِلَافًا لِهَمَّا. قَالَ: أَوَّلُ عَبْدٍ اشْتَرَيْتَهُ وَحَدَّهُ فَهُوَ حُرٌّ، عَتَقَ الْعَبْدُ
الْمُفْرَدُ. إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَنْتَ حُرٌّ غَدًا إِنْ شَعْتَ، فَالْمُشِيعَةُ فِي الْعَبْدِ. لَوْ حَلَفَ لَا يَعْتِقُ،
فَاشْتَرَى أَبَاهُ حَنْثٌ، كَذَا إِذَا كَاتَبَ فَأَذَى مَكَاتِبَهُ بِذَلِكَ الْكِتَابَةِ، كَذَا إِذَا أَمَرَ غَيْرَهُ بِإِعْتَاقِ

(١) وَلِي «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» (٩/٤) وَ(٣٤٩/٤)، وَ«الْجَوْهَرَةُ» (٢٩٨/٢) الْجَرْمُ بَعْدَهُ الْحَنْثُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ صِغَرٍ، وَالثَّلَثُ مِنْ طَس.

عبد، فمغل. قال: إن خدمتني أياماً كثيرة فالت حر، فهي على عشرة أيام، وقالوا-
رحمهما الله تعالى-: على سبعة أيام.

باب اليمين على البيع والشراء

حلف لا يبيع بعشرة حتى يزيد، فباعه بتسعة لم يحث قياساً، وبه أخذنا. حلف لا يبيع، فباع يبعاً فاسداً حيث، كذا إذا باع بشرط الخيار. لو قال: إن لم أبع هذا العمد أو هذه الأمة فامرأته كذا، فأعتق أو دبر حيث. حلف أن يبيعه اليوم، فنديم، فالسبيل أن يبيعه في ذلك اليوم بشرط الخيار، ثم يفسخ.

[حلف لا يشتري، فاشترى بشرط الخيار، أو من فضولي حث، ولو اشترى مدبراً لا.]^(١) حلف لا يشتري، فأمر بذلك غيره فاشتراه له لم يحث، إلا إذا كان الحالف ميمش لا يلي ذلك بنفسه كالسلاطين والأمراء ونحوهم. حلف لا يشتري ذهباً، فاشترى قلت ذهب، أو طوق ذهب يحث، مذكورة في «الزيادات».

حلف لا يشتري عبداً، فاشترى نصف عبد ثم باعه، ثم اشترى النصف الآخر حث. لو قال: إن ملكت عبداً، والمسئلة بحالها لم يحث. قال: كل عبد اشتره فهو حر إلى سنة^(٢)، فاشترى عبداً لا يعتق حتى تأتي عليه سنة من يوم اشتراه. حلف لا يشتري بهذه الدراهم غير الدقيق، فاشترى بعضها دقيقاً وبعضها شيئاً آخر لم يحث.

باب اليمين على التقاضي

حلف لا يدع غريمه اليوم، فقدمه إلى القاضي وحلّمه، برّ في يمينه. حلف لا يدع

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثلث من ط س خ.

(٢) كذا في ط س خ، وهو الأشبه؛ لأن ما ذكره من الحكم موافق لما في ط س ح. وفي ص (كل عبد اشتره إلى سنة فهو حر)، وهي صورة أخرى، ومعلها: كل عبد اشتره في خلال السنة فهو حر، وحكمها: أنه يعتق ساعة اشتراه.

عريمته حتى يدعّب، ثم نام فقام الغريم ودعّب لم يحنث. حلف ليقتضيه ماله عداء، فعاب المحلوف عليه عداء، فدفع الحالف حقه إلى لقاضي لم يحنث. حلف ليقتضيه حقه اليوم، وكانت عليه جياة مقضاه زبوا لم يحنث. حلف ليقتضيه حقه اليوم، فأعطاه فلم يقبل، فإن وضعه بين يديه بحيث تناله يده لو أراد لم يحنث^(١).

حلف ليقتضيه حقه عاجلاً، فهذا على ما دون الشهر، إلا إذا نوى شيئاً آخر. حلف ليقتضيه^(٢) حقه أول الشهر، فأعطاه في النصف الأول برّ في يمينه. حلف ليقتضيه حقه رأس الشهر، فله الليلة التي يهل فيها الهلال ويومها ذلك، وإن قضاه قبل رأس الشهر، أو مات الطالب أو المطلوب قبل رأس الشهر لم يحنث.

حلف ليقتضيه حقه إلى خمسة أيام، فالיום الخامس داخل في اليمين. حلف أن يأخذ ما له عليه من الدراهم اليوم، أو يستوفي، فأخذ مكان الألف غرضاً أو عبداً ونحو ذلك لم يحنث. ولو حلف على الإبراء يحنث إلا إذا أراد به الاستيفاء. قال للمديون وله عليه مئة درهم: إن قضتها منك اليوم درهماً دون درهم فبعدي حرّاً، فقبضها في ذلك اليوم متفرقاً حنث، ولو قبض بعضها دون بعض لم يحنث. حلف لا يقبض ماله من المديون، فقبض من وكيله حنث، ومن كميله لا.

باب اليمين على الجماع واللمس

حلف لا يقرب امرأته، فاستلقى على قفاه فقضت المرأة حاجتها منه، المختار أن يحنث. قوله: (ما يك سال دست [فرازان]^(٣)) تكلم) يقع على الجماع. حلفت لا تعسل رأسها من جنبه روجها، فهذا على التمكن من الجماع. قال لامرأته: إن اغتسلت منك معدي حرّاً، فحانئها في المفازة حنث، يعني بالجماع.

(١) كذا في ط ص س، وهو الصحيح، كما في «البحر الرائق» (٣٦٥/٤)، وفي خ (حنث).

(٢) كذا في ط س، وفي خ (لحط).

(٣) كذا في ط س خ، وفي ص (فرازان).

حَلَفَ لَا يَفْعَلُ حَرَامًا، لَمْ يَحْنَثْ بِالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ، كَذَا يَوْطِي الْبَهِيمَةَ، إِلَّا إِذَا ذَلَّتِ الدَّلَالَةُ بَأَن كَانَ الْحَالِفُ مِنْ جُهَالِ الرِّسَالَتِ يَمْنُ يَمْشِي حَلَفَ الدُّرَابِ. لَوْ قَالَ: (أَكْرَأَنِّي فَلَانَكُ زَيْنٌ مِنْ سِتِّ مَرَاكِبَ آيَةٍ) فَهِيَ طَالِقٌ، فَهُوَ عَلَى الْوَطِيِّ. قَوْلُهُ: (أَكْرَأَنِّي سِرِّ بَالِينِ تَوْنَمِ) فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْ بَوَى الْجَمَاعَ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى، وَلَا يُصَدَّقُ عَلَى تَرْكِ الْحَقِيقَةِ، فَإِنْ لَمْ يَبْرَ يَنْصَرِفْ إِلَى الْحَقِيقَةِ. لَوْ قَالَ: (أَكْرَأَنِّي بِأَيِّ مَجَارٍ تَوَانِدُكُمْ) فَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

حَلَفَ لَا يَفْتَحُ الثَّنَكَةَ بِحَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، فَجَامِعٌ مِنْ غَيْرِ حَلِّ الثَّنَكَةِ لَمْ يَحْنَثْ إِنْ لَمْ يَبْرَ الْجَمَاعَ، وَيُصَدَّقُ قَضَاءُ وَدِيَانَةٌ. لَوْ قَالَ: إِنْ لَمْ تَأْتِنِي حَتَّى أَجَامِعَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَنْتِ وَلَمْ يُجَامِعْ لَمْ تُطْلَقْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. حَلَفَ لَا يُجَامِعُ فَلَانَةً، أَوْ لَا يُقَبِّلُهَا، فَهَذَا عَلَى الْحَيَاةِ دُونَ الْمَوْتِ. لَوْ قَالَ: إِنْ بَاضَعْتُكَ، أَوْ أَتَيْتُكَ، أَوْ أَصَبْتُ مِنْكَ، فَالْبَيْتُ عَلَى الْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ.

باب اليمين على الضرب والقتل

حَنَفَ لَا يَضْرِبُ فَلَانًا، فَمَنْ شَعَرَهُ، أَوْ خَنَقَهُ، أَوْ قَرَحَهُ لَا عَلَى وَجْهِ الْمِزَاحِ، ذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» أَنَّهُ يَحْنَثُ، وَقَالَ أَبُو اللَّيْثِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: إِنْ كَانَتِ الْيَمِينُ بِالْمَارِسَةِ لَمْ يَحْنَثْ، وَبِهِ أَفْقَى السَّيِّدِ الْإِمَامِ أَبُو الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَلَوْ نَفَضَ ثَوْبًا وَأَصَابَ عَلَى وَجْهِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ لَمْ يَحْنَثْ.

حَلَفَ لَيَضْرِبَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى يَنْشَقَّ بِنَصْفَيْنِ، فَضَرْبُهُ عَلَى الْأَرْضِ وَلَمْ يَنْشَقَّ، لَمْ يَمْرَ. حَلَفَ لَيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ بِالسَّيَاطِلِ حَتَّى يَمُوتَ، فَبَالِغٌ فِي ضَرْبِهِ ضَرْبًا عَنيفًا، يَمْرَ. حَلَفَ لَا يَضْرِبُ فَلَانًا، فَأَمَرَ غَيْرَهُ لِلضَّرْبِ فَضَرْبُهُ، لَمْ يَحْنَثْ، إِلَّا إِذَا كَانَ سُلْطَانًا، أَوْ قَاصِيًا.^(١) حَلَفَ لَا يَضْرِبُ وَلَدَهُ، فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالضَّرْبِ فَضَرْبُهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَلَوْ كَانَتِ الْمَسْئَلَةُ فِي الْعَبْدِ حَنَثَ.

(١) وكذا كل من لا يلي الضرب بنفسه، كما مر في (باب اليمين على البيع والشراء).

قال لامرأته: (أرطاردست وپایت نهنگم) فأنت طالق. لم يحدث ما داماً حين. حلف لا يضربها إلا من حُرْم، ثم ضربها فقال: ضربتها بحُرْم، فالحقول له مع اليمين. قال: إن ضرب هذا العبد أحد فامرأته طالق، فاليمين على الحالف وغيره، ولو قال: إن ضرب رأسي هد، أحد، فاليمين على غير الحالف.

رجل أراد ضرب إنسان فقال رجل: إن ضربته فعبدي حُر، فترك ضربه، ثم ضربه بعد ذلك لم يحدث، وإنما يقع هذا على الفور، ويمين المور أن يكون لها سبب دائم بدلالة الحال يوجب قصر يمينه على ذلك السبب، ويمين الفور خرجها أبو حيفة - رحمه الله تعالى - لم يسبقها أحد قبله، ولا حالفه أحد بعده قال: إن قتلوك يوم الجمعة فعبدي حُر، فضربه بعد اليمين قبل يوم الجمعة ومات يوم الجمعة حنث.

باب النذر

إذا نذر بقرية الله تعالى من جنسها إيجاب صح، ولزمه الوفاء، ولو نذر بمعصية كان يمينا. نذر أن لا يشرب، فشرب فعليه كفارة يمين. لو نذر بعبادة المريض، أو تشييع الجنائز، أو بناء الرباط، أو السقاية، أو المسجد، أو القنطرة، وما أشبه ذلك لم يصح. نذر بقراءة القرآن لم يصح نذره، مذكورة في فتاوى تحم الدين السفي.

قال: لله على صدقة، ولم يو شيئا فعليه نصف صاع من بر. نذر أن يتصدق بهذه المئة الدراهم يوم كذا على فلان، فتصدق بمئة أخرى قبل مجيء ذلك اليوم على مسكين آخر جاز. قال: إن فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة، ففعل وهو لا يملك إلا عشرة، لم يلزمه إلا ذلك القدر، ولو لم يكن في ملكه شيء لا يلزمه شيء. إذا نذر بذبح ولده يلزمه ذبح الشاة، ولو نذر بقتل ولده لا.

إذا قال: إن شفى الله مريضتي، أو رد غائبي، ونحو ذلك مما يريد كونه فله على كذا، فكان ذلك فعليه الوفاء، وإن كان شيئا لا يريد كونه نحو إن قال: إن شربت، أو قمرت، أو زنت فعلي صوم سنة، أو الحح ماشيا، عن أبي حيفة - رحمه الله تعالى - أنه

قال في آخر عُمره. يخرج عن العهدة بالكفارة، وهو قول الشافعي - رحمه الله تعالى -، وبذلك أتى شمس الأئمة السرخسي وحسام الدين - رحمهما الله تعالى -، ولو قال: ما في المساكين صدقة، لزمه أن يتصدق بما يكون فيه الزكاة، والأراضي العشرية تدخل في كلامه، والخراجية لا.

باب كفارة اليمين

المُؤَسَّرُ لا يوجب الكفارة، وهي اليمين الكاذبة عَمْدًا على أمرٍ ماضٍ. اليمين اللغو لا كفارة فيها؛ وهي أن يحلف على شيء بأنه كذا أو أنه ليس كذا، وفي ظنه أن الأمر كما قال. اليمين المَعْقُودَةُ على أمرٍ في المُسْتَقْبَلِ توجب الكفارة عند الحِنْث وإن كان مَحْضًا وقت وجود الشرط، أو فعل ذلك الفعل ناسيًا، أو مَكْرَهًا يلزمه الكفارة.

البُيَّةُ في التكفير شرط. إذا حِنْثَ في أيمانٍ كثيرة لزمته لكل يمين كفارة. (١) التكفير قل الحِنْث لا يجور. تأخير كفارة اليمين لا يسعُه، كذا ذكره في «الملتقط». الكفارة ترفع الإثم وإن لم تؤخذ منه التوبة عن تلك الحِنَايَةِ، (٢) قاله الشيخ أبو المَعِين السَّيْفِيُّ رحمه الله تعالى.

إذا حِنْثَ وهو مُوسَّرٌ فإن شاء أطعم بيةً التَّكْفِيرَ، وإن شاء كَسَا، وإن شاء أَعْتَقَ.

(١) هذا ظاهر الرواية، وهو أحوط وأشهر، والقول الثاني: كفارت الأيمان إذا كثرت تداخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن العهدة، وهو أيسر وأوسع، ونقل ابن عابدين (رد المختار ٣/٧١٤) عن البيهقي والقهستاني: هذا (التداخل) قول محمد. قال صاحب الأصل: هو المختار عندي. -هـ- لكن ردَّ عليه الرافعي في «تقريراته» (١٣/٢) بأن ما انفرد به الزاهدي لا يعول عليه، ثم نقل عن «فتح القدير» و«الهندية» أن تعدد الكفارات ظاهر الرواية. انظر: «البحر الرائق» (٢٩١/٤)، و«فتح القدير» (٢/٥) و«الفتاوى الهندية» (١٥٦/٢).

(٢) هذا في باب الأيمان فقط، وأما الحدود فإنها ليست مكفرة للذنوب بدون التوبة. راجع: «رد المختار» (٥٤٤/٢).

وحدُّ اليسار أن يكون له فضلٌ على كفّاه قدر ما يُكفّر به يمينه، ولو كان في ملكه عبدٌ أو كِسوةٌ، أو طعامٌ عشرةَ مساكينَ لا يجوز الصومُ وإن كان مَدْيُوناً. إذا احتار التكفير بالطعام أطعم عشرةَ مساكينَ، كلُّ مسكينٍ نصفَ صاعٍ من حنطةٍ أو دقيقٍ، أو صاعاً من شعيرٍ أو دقيقه، أو قيمةً ذلك.

لو دفع إلى مسكينٍ عشرةَ أيامٍ كلَّ يومٍ نصفَ صاعٍ من بُرٍّ جازٍ، ولو أعطى مسكيناً واحداً في يومٍ واحدٍ عشرَ دفعاتٍ لا يجوز، إلا عن يومٍ واحدٍ. لو غَدَى عشرةَ مساكينَ وغشاهم جاز، وكذا لو غَدَاهم غَدَائِيٍّ أو غَشَاهم غَشَائِيٍّ، ولو كان فيهم فُطِيمٌ لا يجوز. وإن كان فيهم شُبْعَانٌ اختلف المشايخ - رحمه الله تعالى - في الجواز.

المُعْتَبَرُ في طعام الإباحة الشُّبْعُ لا قدرُ الطعام، والإدام ليس بشرطٍ. والدَّفْعُ إلى الدمِيٍّ جائز، وإلى الْحَرَبِيِّ لا. لو أطعم عشرةَ مساكينَ كلَّ مسكينٍ صاعاً من حِنْطَةٍ عن يَمِينٍ كان عن يَمِينٍ واحدةٍ. لو أعطى عشرةَ مساكينَ مَدّاً مَدّاً، [ثم استغنى المساكينَ، ثم افتقروا فأعاد عليهم مَدّاً مَدّاً] ^(١) [لا] ^(٢) يجوز. لو أدَّى كلَّ مسكينٍ مَدّاً قيمته قيمةً إزارٍ سابغٍ ^(٣) جاز. ولو كانت قيمة كلِّ مَدٍّ قيمةً صاعٍ من شعيرٍ أو ثَمَرٍ لا.

فصل [في التكفير بالكسوة] ^(٤)

إذا احتار التكفير بالكسوة فأعطى عشرةَ مساكينَ كلَّ مسكينٍ إزاراً، أو ما يُؤاري به عورته بنية الكفارة جاز، كذا لو أعطى عِمَامَةً، أو مِلْحَفَةً، أو كِسَاءً، أو سِرَاوِيلَ. وإن كسا امرأةً إزاراً جاز. لو أعطى ثوباً خِلْقاً عن كَفَّارَةٍ يَمِينِهِ، فإن كان يَعْلَمُ أَنَّهُ يَنْتَمِعُ بِهِ

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، و المثبت من ص خ، وهو الصحيح؛ لأنه لم يود الوطيمة الكاملة وهو نصف صاع (مَدَان) إلى كل مسكين حال فقره. انظر: «المبسوط» (٨/١٥٠)، و«البدائع» (١٠٢/٥).

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (سائر).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ط ص س، والمثبت من خ.

كثُرَ من يَصِفُ مُدَّةَ الْحَدِيدِ جاز. لو أعطاهم ثوباً واحداً قيمته طعام عشرة مساكين يجوز إذا بَوَى الطَّعام. التَّمْلِيكُ في الْكِسْوَةِ شرط، حتى لو كَمَنَ عَشْرَةَ لَمْ يَحْزُرْ.

فصل [في التكفير بالإعتاق]^(١)

لو احتار التَّكْفِيرُ بِالْإِعْتَاقِ فَأَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أو كَاهِنَةً بَنِيَّةً الْكَفَّارَةُ بِجُورٍ، ولو كان مُرْتَدًّا لَا يَجُوز. وَلَا يُحْزِرُ الْأَخْرَسُ، وَالرَّقَبَةُ الْعَمِيَاءُ، وَالشَّلَاءُ، وَمَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ. لو كَفَّرَ عَنِ أَيْمَانٍ كَثِيرَةٍ رِقَابًا، أو طَعَامًا، أو كِسْوَةً، أو صَوْمًا، وَلَمْ يَنْوَ عَنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ جاز. لو اشْتَرَى قَرِينَهُ نَاوِيًا عَنِ كَفَّارَةِ يَمِينِهِ، أو أَعْتَقَ عَبْدًا أَبْقَا جاز. لو قَالَ لِعَبْدٍ: إِنْ اشْتَرَيْتَكَ فَاسْتَخِرْ عَن كَفَّارَةِ يَمِينِي، ثُمَّ اشْتَرَاهُ يُحْزِرُهُ.

كَفَّارَةُ الْمُعْسِرِ: الصَّوْمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ، فَإِنْ أَفْطَرَ لِمَرَضٍ أو حَيْضٍ اسْتَقْبَلَ. ولو صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ لِيَمِينَيْنِ وَلَمْ يُعَيِّنْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، جاز [عَنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا]^(٢). لو كَانَ مُعْسِرًا وَقَتَ الْوُجُوبِ، ثُمَّ أَيْسَرَ، لَمْ يُحْزِرْهُ الصَّوْمُ، حَلَاْفًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -. إِذَا أَرَادَتِ الْمُعْسِرَةُ أَنْ تُكْفِّرَ بِالصَّوْمِ، فَلْيُروِجْهَا أَنْ يَمْنَعَهَا، وَكَذَا عَنِ كُلِّ صَوْمٍ وَحَبِّ بِإِيْحَابِهَا. كَفَّارَةُ الْعَبْدِ: الصَّوْمُ، وَلَوْ كَفَّرَ بِالْمَالِ بِإِذْنِ السَّيِّدِ لَمْ يَحْزُرْ.

باب مسائل مُتَفَرِّقَةٍ

حَلَفَ لَا يَتْرُكُ فُلَانًا فِي دَارِهِ، فَقَالَ لَهُ: أَخْرِجْ، عَنِ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ بَرٌّ فِي يَمِينِهِ، وَذُكِرَ فِي الْفَتَاوَى فِي رَجُلٍ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ فُلَانًا أَنْ يَدْخُلَ هَذِهِ الدَّارَ، قَالَ: إِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُ تِلْكَ الدَّارَ يَمْنَعُهُ بِالْقَوْلِ، وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ يَمْنَعُهُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ. حَلَفَ عَلَى آلَاتٍ جِرْفَةٍ، وَقَالَ: (أَكْرَمَنَ دَسْتِ بِي سَا زَنَم)، كَانَ يَمْنَعُهُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا، إِذَا هَاجَتْ يَمِينُهُ مِنْ ذِكْرِ الْعَمَلِ.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط ص س، والمثبت من خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

لو قال لامرأته: (اكرتو دست بروك نهي) فانت طالق^(۱)، فاليمين على [عمل]^(۲) العزم.
 حائش قال: (اكر سن ييش يم ثيات بدست گيرم) فعدي خر، وكان في بينه منه شيء فأحذه لم
 يحث، إنما مراده في المستقبل. لو قال لامرأته: (توفلان كارده اي؟) فقالت: (نكرده ام)،
 فقال: (كرده اي)، فقالت: (اكرده ام خوش آورده ام)، فقال الزوج: (اكرده تطلاق) طَلَّقَتْ لافتر
 الروح بفعلها.

لو قال: (اگر با تو چنان كنم كه سگ با انبان آرد كند) فامرأته طالق. فإن خرَّ بعض ثيابها
 وجرها وألفاها على الأرض برَّ. لو قال: (اگر فردا انگوی ترا تركان كنم) فامرأته كذا، فسَلَطَ
 عليه أتراكاً كثيرة برَّ. لو قال: (اگر تورو بچم ممری بنای) فانت طالق، فكشفت وجهها في
 موضع يراها الناس طَلَّقَتْ وإن لم تُفَصِّدْ نظرَ الناس إليها. قال: إن كان في يدي دراهم
 سوى ثلاثة فما في يدي صدقة، وفي يده خمسة دراهم لم يحث، ولو قال: إن كان في
 يدي من الدراهم سوى ثلاثة، والمسئلة بحالها يتصدق بما في يده. لو قال: إن كنت
 أملكك إلا خمسين فعدي خر وهو لا يملكك إلا عشرة، أو لا يملك شيئاً لم يحث. رجل
 قال لآخر: إنك تقول هذا من السكر، فقال: إن قلته من السكر فامرأتي كذا، يُظَرُّ إن
 تغير كلامه ومعاملته عما كان عليه قبل الشرب حث.

حَلَفَ لا يعمل معه شيئاً في القِصارة ونحوها، فعمل مع شريكه حث. ولو عمل
 مع عبده المأذون لا. حَلَفَ لا يهب ولا يعير، فوهب ولم يقبل، أو أعار ولم يقبل حث،
 بخلاف البيع. حَلَفَ أن يحبس فلاناً غداً جائعاً غريباناً، فحبسه غداً جائعاً غريباناً، فجاء
 إنساناً وأطعمه أو كساه حث. لو قال: هذه الدراهم علي حرام، فهو على الإنفاق.

حَلَفَ أن فلاناً ثقیل، وهو عند الناس غير ثقیل، وعده ثقیل لم يحث، إلا أن
 ينوي ما عند الناس. قال: إن شكوت عني إلى أحبك فانت طالق، وقالت عند أحبها وهي
 تُحاطب صبيلاً لا يعقل: إن زوجي فعل كذا كذا، لم يحث. قال لامرأته: (اگر كے راجزے

(۱) كذا في ط س، وفي ص خ (كذا).

(۲) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثت من ط س.

دي) امراته كذا، ونوى بذلك أمها، صحّت نيته بينه وبين الله تعالى، ولو قال: (أكره كس
راحمي دي) نه تصيح.

حلف (أشرب قدر فلان كاركتم)، فلان لم يكن عالماً باختلاف العلماء فإنه يُنصرف إلى
المبيلة السابعة والعشرين من رمضان، وإن كان عالماً باختلاف العلماء فعلى ما نوى، ثم
وجه الاختلاف أن عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - إن كانت اليمين في النصف من
رمضان، فإنه لا يفعل ذلك الفعل حتى ينتهي شهر رمضان من السنة القابلة، وعندهما إلى
النصف من رمضان من السنة الثانية.

رجل قال: عبده حرٌّ إن لم يفعل فلان هذا الفعل، ثم قال لامرأته: أنت طالق إن
فعل هذا الفعل، عتق عبده، وطلّقت امرأته. رجل قال لامرأته: إن أحببت أن يُعذّبك الله
سار جهنم فأنت طالق، فقالت: أحب، طلّقت. حلف لا يقامر (دست بدارت داد)، أفتى
الشيخ الإمام علي الأسبجاني - رحمه الله تعالى - أنه يحنث، وقيل: لا يحنث. (أكره
بجدي) (كرد) لم يحنث. حلف لا يأذن، فأذن من حيث لا يسمع لم يحنث.

رجل قيل له: (إن ارتد فلان طلاق كذا فلان طلاق كذا)، فقال: (فلان طلاق من اندر نيمت) لا
يكون يمياً. رجل مرّ على آخر فأراد أن يقوم بين يديه فقال المارّ: (والله أكرهيزي)، فإنه لا
يلزم للرجل منه شيء.

كتابُ الحدود^(١)

أبوابه سبعة: في الشهادة بالزنا، في الإقرار، فيما يوجب الحد، في إقامة الحد، في حد القذف، في التعزير، في حد الشرب.

باب الشهادة على الزنا

إذا شهد أربعة بالزنا ينبغي للقاضي أن يسألهم عن الزنا، ما هو؟ وكيف هو؟ وأين ربي؟ وبمن زني؟^(٢) فإذا بينوا ذلك وقالوا: رأيناه كالميل في المكحلة، وسأل القاضي عنهم في السر والعلانية يحكم بشهادتهم. لا تُقبل الشهادة على الشهادة، ولا شهادة النساء مع الرجال^(٣) في باب الحدود. وإنما الشرط شهادة أربعة من الرجال العلول الأحرار، ولو شهدوا بزنا متقادم لم تُقبل، وحد التقادم مفوض إلى رأي الإمام. أربعة شهدوا أنه زني بفُلانة، وفُلانة غائبة قُبِلَتْ، ولو شهدوا أنه زني بامرأة لم يعرفوها لم تُقبل. شاهدان شهدا أنه زني بفُلانة وهي طائفة، وآخران شهدا أنه زني بها وهي مكرهة لم يجب الحد عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أربعة شهدوا بالزنا وقالوا: نَعَمْدُنَا النَّظَرَ به قُبِلَتْ شهادتهم. أربعة شهدوا أنه زني بنخلة^(٤) عند طلوع الشمس،

(١) هو لغة: المنع، وشرعاً: عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله زجراً، فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مظهر عندنا، بل المظهر التوبة. (الدر المختار مع حاشية الطحطاوي ٣/٣٨٨).

(٢) ويسألهم أيضاً: متى زني؟ لأن الحد يسقط بالزنا القديم. انظر: «الهداية» (٢/٥٠٧)، و«بدائع الصنائع» (٤٩/٧).

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (الرجل).

(٤) كذا في ط س، وفي ص خ (نخلة).

وأربعة أخرى شهدوا أنه زنى بها عند طلوع الشمس بدير هندي، ودير هندي ونخعة^(١)؛
محلّتان بكوفة لم يجب الحد.

باب الإقرار بالزنا

الزنا لا يظهر إلا بإقرار أربع مرات في محالّس مختلفة، والمراد اختلاف مجلس المقر
لا مجلس القاضي. إذا أقر العاقل البالغ بالزنا عند القاضي، أو السلطان ينبغي أن يردّ إقراره
في كلّ مرة ويلقنه الشبهة فيقول: لعنّها كانت امرأتك، أو أمتك، لعنك قبلتها، لعنت
لمستها، لعن بك خيال، لعن بك جنون، وينبغي أن يسأله عن الزنا ما هو؟ وكيف هو؟
وأين زنى؟ ومن زنى؟^(٢)

إذا أقر يزناً متّقادماً أو غير متّقادماً أربع مرات لزمه الحد. لا يُحدّ السكران بإقراره
بالزنا، وكذا المجنون. إذا رجّع بعد ما أقر أو هرّب وقت الرّجم، فإنه لا يُحدّ. [إذا أقر
أنه زنى بامرأة لم يعرفها لا يُحدّ.]^(٣) إذا أقر أنه زنى بهده، فقالت: ما زنى بي، أو قالت:
نزوّجني، لا يُحدّ. إذا أقر بالزنا ما دون أربع مرات بعد ما شهدت عليه الشهود بالزنا لم
يُحدّ.

باب ما يُوجب الحد

الحليفة إذا زنى لم يُحدّ وأثمّ إنّم الزنا.^(٤) أسكران إذا زنى يُحدّ إذا صحّ. إذا زنى

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (تحيلة).

(٢) ولا يسأله القاضي في الإقرار بالزنا عن الزمان، ويسأله في الشهادة؛ لأنّ تقدّم العهد يمتنع الشهادة
دون الإقرار. (الهداية ٥٠٨/٢).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من خ، والمثبت من ط ص س.

(٤) والمراد بالخليفة الإمام الذي ليس فوقه إمام. ومعنى «لم يحدّ». ليس لأحد أن يقيم عليه الحد؛ لأن
الحدّ حق الله تعالى، وإقامته إليه دون غيره، ولا يمكنه أن يقيمه على نفسه. هكذا في كتب الفقه
والتناوي.

بِمُسْتَأْجَرَةٍ لَمْ يُحَدِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ^(١) إِذَا زَنَى بِمَحَارِمِهِ يُحَدُّ عِنْدَهُمَا، وَبِهِ أَحَدُ أَبُو اللَّيْثِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَعَلِيهِ الْفَتَاوَى، قَالَهُ حُسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِذَا زَنَى بِمَيْتَةٍ، أَوْ تَلَوَّطَ، أَوْ وَطِئَ بِهَيْمَةٍ لَمْ يُحَدِّ. إِذَا وَطِئَ حَارِيَةً وَلَدَهُ لَمْ يُحَدِّ، [وَلَوْ وَطِئَ حَارِيَةً وَالِدِهِ أَوْ امْرَأَتِهِ وَقَالَ: طَسْتُ أَنَّهَا تَحِلُّ لِي لَمْ يُحَدِّ]. ^(٢) وَكَذَا الْمُسْلُكَةُ الثَّلَاثُ وَادْعَى الشُّبْهَةَ، أَوْ الْمُرْتَهَنُ إِذَا وَطِئَ الْمَرْهُونَةَ وَادْعَى الشُّبْهَةَ.

أَخْرَسُ زَنَى بِفَصِيحَةٍ، أَوْ فَصِيحٍ ^(٣) زَنَى بِخُرْسَاءَ لَمْ يُحَدِّ. إِذَا أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ عَلَى الرِّئَا فَزَنَى لَمْ يُحَدِّ، وَلَوْ كَانَ الْمُكْرَهُ غَيْرَ السُّلْطَانِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُحَدِّ، وَقَالَا: لَا، وَعَلِيهِ الْفَتَاوَى. إِذَا زَنَى فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي عَسْكَرِ أَهْلِ الْبَغْيِ لَمْ يُحَدِّ وَإِنْ خَرَجَ إِلَى دَارِنَا. مُسْتَأْمَنٌ زَنَى بِذَمِيَّةٍ لَا يُحَدِّ، وَتُحَدُّ الذَّمِيَّةُ.

صَبِيٌّ زَنَى بِصَبِيَّةٍ لَا حَدٌّ عَلَيْهِمَا، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ، وَكَذَا إِذَا زَنَى بِبَالِغَةٍ وَاسْتَكْرَهَهَا. وَلَوْ زَنَى بِأَمَةٍ طَائِعَةً أَوْ مُكْرَهَةً يَبْزُمُهُ الْعَقْرُ ^(٤). رَجُلٌ زَنَى بِصَبِيَّةٍ لَا تُحَامَعُ مِثْلُهَا فَأَفْضَاهَا لَمْ

(١) وَعِنْدَهُمَا يُحَدِّ، وَعَلِيهِ الْفَتَاوَى. قَالَ فِي «الدَّرِ الْمُخْتَارِ» (٢٩/٤): «وَلَا حَدَّ بِالزَّوْنِ بِالمُسْتَأْجَرَةِ لَهُ أَيْ لِلزَّوْنِ، وَالْحَقُّ وَجُوبُ الْحَدِّ كَالْمُسْتَأْجَرَةِ لِلْخِدْمَةِ».

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُعْزَرَانِ أَشَدَّ التَّعْزِيرِ. (حَاشَةُ الطُّحْطَاوِيِّ عَلَى الدَّرِ ٣٩٨/٢). وَإِنَّمَا قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِسُقُوطِ الْحَدِّ لِمَوْضِعِ الشُّبْهَةِ، وَإِمَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ أَسْقَطَ الْحَدَّ عَنْ امْرَأَةٍ حَفَنَ لَهَا رَجُلٌ ثَلَاثَ حَفَافَاتٍ مِنَ التَّمْرِ ثُمَّ زَنَا بِهَا. (لِلْمُصَنِّفِ لَعَبْدِ الرَّاقِ ٤٠٧/٧، رَقْم: ١٣٦٥٢) وَحَيْثُ لَمْ تَوْجَدْ شُبْهَةٌ تَحْتَ الْحَدِّ عِنْدَهُ كَذَلِكَ، كَمَا إِذَا زَنَى بِالمُسْتَأْجَرَةِ لِلْخِدْمَةِ فَإِنَّهُ يَحْدُ. رَاجِعْ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» (٤٠/٥)، وَ«فَتَاوَى قَاضِي خَان» عَلَى هَامِشِ «الْمُهْدِيَةِ» (٤٦٨/٣). وَيَنْظُرُ أَيْضًا: «فَتَاوَى بَيْنَات» (٤٧٧/٤ - ٤٨٠).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالمُثَبِّتُ مِنْ ط س خ.

(٣) كَذَا فِي خ، وَفِي ط ص س (أَفْصَح).

(٤) الْعَقْرُ فِي الْحَرَائِرِ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَفِي الْإِمَاءِ عَشْرُ قِيمَتِهَا إِنْ كَانَتْ بِكَرًا، وَنِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهَا إِنْ كَانَتْ ثِيَابًا.

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: (قَوْلُهُ فِي الْإِمَاءِ إلخ) أَيْ عَشْرُ قِيمَةِ الْأَمَةِ إِنْ كَانَتْ بِكَرًا وَنِصْفُ عَشْرِ قِيمَتِهَا إِنْ كَانَتْ ثِيَابًا ... قُلْتُ: وَقَالَ فِي الْفَيْضِ بَعْدَ نَقْلِهِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَنْ =

يُحَدُّ. رَجُلٌ اسْتَلْقَى عَلَى قَفَاهُ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ وَقَعَدَتْ عَلَيْهِ حَتَّى قَضَتْ حَاجَتَهَا، يَجِبُ عَلَيْهِمَا ^(١) الْحَدُّ. إِذَا زُفَّتْ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ وَقَالَتْ النِّسَاءُ: إِنَّهَا امْرَأَتُكَ، وَوَطَنُهَا لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَيَلْرُمُهُ الْعَقْرُ وَهُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ.

لَوْ وَجَدَ عَنَى فِرَاشِهِ امْرَأَةً فَظَنَّ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ فَوَطَّنَهَا، عَلَيْهِ الْحَدُّ. ^(٢) أَعْمَى دَعَا امْرَأَتَهُ فَجَاءَتْ غَيْرَهَا فَوَطَّنَهَا يُحَدُّ، وَإِنْ أَجَابَتْهُ وَقَالَتْ: أَمَا فَلَانَةُ، لَمْ يُحَدَّ الْأَعْمَى. ^(٣) كَافِرٌ رَوَى فِي دَارِهَا وَتَبَتْ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَبْطُلِ الْحَدُّ.

باب إقامة الحدِّ

يَبْغِي لِشُهُودِ الزَّنا أَنْ يَتَدَبَّعُوا بِالرَّجْمِ، فَإِنْ امْتَنَعُوا لَمْ يُقَمْ الْحَدُّ. ^(٤) وَلَوْ ظَهَرَ ^(٥) الزَّنا بِالْإِقْرَارِ فِي حَقِّ الْمُحْصَنِ اتَّدَأَ الْإِمَامُ بِالرَّجْمِ، ثُمَّ النَّاسُ. الْمُحْصَنُ إِذَا زَنَى يُرْجَمُ، وَغَيْرُ الْمُحْصَنِ يُجْلَدُ، وَإِحْصَانُ الرَّجْمِ أَنْ يَكُونَ حُرّاً بِالْغَا عَاقِلًا مُسْلِمًا تَرَوَّحَ بِامْرَأَةٍ عَاقِلَةٍ [بَالِغَةٍ] ^(٦) مُسْلِمَةٍ وَدَخَلَ بِهَا. الذَّمِّي إِذَا رَوَى لَا يُرْجَمُ بَلْ يُجْلَدُ، كَذَا الْعَبْدُ، إِلَّا أَنْ الْحُرَّ يُجْلَدُ مَقَّةً، وَالْعَبْدُ خَمْسِينَ. الْقَاضِي لَا يَقِيمُ الْحَدَّ الْخَالِصَ لِلَّهِ تَعَالَى بِعَلَمِهِ.

بعض المحققين: وقيل في الجوارى يُنْطَرُّ إِلَى مِثْلِ تِلْكَ الْجَارِيَةِ حَمَلًا وَمَوْلَى بِكُمْ تُتْرَوَّحُ فَيَعْتَرِ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ. (رد المحتار ١٠١/٣).

(١) كَذَا فِي ط س، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي ص (عَلَيْهَا)، وَفِي خ (لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْحَدُّ)، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ.
(٢) قَالَ الطَّحْطَاطَاوِي: لِأَنَّهُ بَعْدَ طَوْلِ الصَّحْبَةِ لَا يَخْصِي عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، فَلَمْ يَكُنِ الظَّنُّ مُسْتَدًّا إِلَى دَلِيلٍ، وَهَذَا لِأَنَّهُ قَدْ يَمَامُ عَلَى فِرَاشِهِ غَيْرَهَا مِنَ الْمُحَارِمِ الَّتِي فِي بَيْتِهِ. وَحَدَّ أَعْمَى أَيْضًا: لَتَمِيزُهُ بِالسُّؤَالِ وَغَيْرِهِ كَالْحَرَكَاتِ الْمَالُوفَةِ. وَيُؤَخَّرُ مِنْهُ أَنَّهُ يُحَدُّ الْمَصِيرُ فِي اللَّيْلَةِ الْمَظْلَمَةِ. (حَاشِيَةُ الطَّحْطَاطَاوِي عَلَى الدر المختار ٣٩٦/٢)، وَمِثْلُهُ فِي «الْجَوْهَرَةِ الْبَيْرَةِ» (٢٤٥/٢).

(٣) لِأَنَّ الْإِجْبَارَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، حَتَّى لَوْ أَجَابَتْهُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِنَعْمٍ حُدَّ. (حَاشِيَةُ الطَّحْطَاطَاوِي عَلَى الدر المختار ٣٩٦/٢).

(٤) أَيْ سَقَطَ الْحَدُّ، لِأَنَّ هَذَا الْاِمْتِنَاعَ دَلَالَةُ الرَّجُوعِ عَنْ شَهَادَةِ الزَّنا. (الْهُدَايَةُ ٥٠٩/٢).

(٥) كَذَا فِي ص س خ، وَفِي ط (أُظْهِرَ).

(٦) سَقَطَ مِنْ ط ص، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ س خ. وَيَشْتَرُطُ لِلْإِحْصَانِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ السَّكَاحُ بَيْنَهُمَا صَحِيحًا.

الحامل إذا ظهر زناها بالبينة خُبِسَتْ حتى تصع حملها، فإذا وضعت الحمل حَدَّتْ، وإن ظهر زناها بالإقرار يُقال لها: ارجعي فهذا وضعت الحمل عُودِي لِتُقِيمَ عَلَيْكَ الْحَدَّ. المريض إذا وجب عليه الحدُّ لا يُجلدُ حتى يَبْرَأَ. الزاني إذا جُلِدَ لا يُحْتَسَرُ. إذا اجتمعت الحدودُ بِدَيٍّ بِحدِّ القذف، ثُمَّ يَمُتَلُ حتى يَبْرَأَ، ثُمَّ إن شاء الإمام بدأ بِحدِّ السرقة، وإن شاء محدَّ الرِّئاءِ، ثُمَّ بِحدِّ الشُّربِ. ضعيفُ البينة إذا حَيَّفَ عليه الهلاكُ إن ضرب ضرباً عنيفاً جُلِدَ جُلْدًا حَفِيفًا عَنِ قَدْرِ مَا يَتَحَمَّلُهُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رجلاً ضعيفاً رَوَى فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنْ يُؤَخَذَ عِشْكَالٌ^(١) فِيهِ مِئَةُ شِمْرَاخٍ فَضُرِبَ بِهِ ضَرْبَةً^(٢).

لا يُضْرَبُ الْحَدُّ عَلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَالْمَذَاكِرِ، وَلَا يُضْرَبُ كُلُّهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ بِمَحْضَرٍ مِنَ النَّاسِ. الْمَرْأَةُ تُضْرَبُ الْحَدَّ جَالِسَةً، وَيُحْفَرُ لِلْمَرْجُومَةِ إِلَى صَدْرِهَا، وَإِنْ لَمْ يُحْفَرْ لَهَا جِازٌ، وَالرَّجُلُ لَا يُحْفَرُ لَهُ.

باب حد القذف

إِذَا قَذَفَ مُحْصَنًا، أَوْ مُحْصَنَةً بِصَرِيحِ الزَّانَا، وَعَجَزَ عَنْ إِثْبَاتِهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ حَدُّهُ الْإِمَامُ ثَمَانِينَ سَوْطًا إِنْ كَانَ حُرًّا، وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ عَبْدًا. إِحْصَانُ الْقَذْفِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْدُوفُ حُرًّا عَاقِلًا بِالْعَامَّةِ مُسْلِمًا عَفِيفًا عَنْ فِعْلِ الزَّانَا وَوُطِئَ الشُّبْهَةُ فِي مَدَّةٍ عُمْرِهِ. وَطِئُ الْمُكَائِبَةِ لَا يُوجِبُ [سَقُوطاً]^(٣) الْإِحْصَانَ. إِذَا قَذَفَ مُحْصَنًا فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يُحَدَّ. إِذَا

(١) الْعِشْكَالُ: عَنُقُودُ النَّخْلِ، وَالشِّمْرَاخُ شُعْبَةٌ مِنْهُ. (المعرب).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٨٢٣) مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ فِي تَعْلِيلَاتِهِ عَلَيْهِ: [إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ مُشَاهِرُونَ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (ص ٦١٤)، بَابُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْمَرِيضِ، وَابْنُ مَاجَةَ (ص ١٨٥)، بَابُ الْكِبَرِ وَالْمَرِيضِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ].

(٣) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ طَسِخٍ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ صَرٍّ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ بِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي عَامَةِ الْكِتَابِ. وَمَا فِي طَسِخٍ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَزَفَرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى. انْظُرْ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» (١٠٦/٥).

رَى الْمَقْدُوفُ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْقَافِظِ. قَذَفَ حَتَّى [و] ^(١) بَلَغَ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ حَالُهُ لَمْ يُحَدَّ. ^(٢)

[إذا قَذَفَ رجلاً مراراً أو جماعة تداخلت الحدود. إذا قَذَفَ آخرَ بعد ما صُربَ الحدُّ إلا سوطاً لم يُضْرَبْ إلا ذلك السوطُ. إذا قَذَفَ مُحَصَّناً وَحَدَّ ثُمَّ قَذَعَهُ ثانياً لم يُحَدَّ] ^(٣)

إذا قال لآخر: يا لوطي، أو إئتكَ وطئت فلانة حراماً، لم يُحَدَّ بخلاف قوله: «إئتكَ عملتَ عمل قوم لوطٍ». رجلٌ قال لآخر في غَضَبٍ: «لستَ بآبن فلانٍ» لأبيه الذي يُدعى إليه، حَدَّ. ^(٤) قَذَفَ أَحْرَسَ بِالزَّنا لَمْ يُحَدَّ، مذكورة في «الجامع الصغير».

سَكْرَانٌ قَذَفَ مُحَصَّناً حَدَّ بعد ما يَصْحُو. حَرَبِيٌّ دَخَلَ دارنا بأمانٍ فَقَذَفَ مُحَصَّناً حَدَّ. قال لآخر: أنتَ أَرَى الناسَ، لا يُحَدُّ. قال لامرأة: يا زائي، يُحَدُّ، ولو قال لرجل: يا زايئة، لا يُحَدُّ. قال لآخر: يا زائي، فقال: صَدَقْتَ، لَمْ يُحَدَّ الْمُصَدِّقُ، بخلاف ما إذا قال: صدقتَ هو كما قلتَ.

إذا قَذَفَ مُحَصَّناً في نكاحه، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّها كانت أخته من الرُّضاع لَمْ يُحَدَّ. شاهدا قَذَفَ اختلفا في الزمانِ أو المكانِ، لَمْ تُرَدَّ. أربعة عُمَيَّاتٍ شهدوا بالزنا، حَدُّوا حَدَّ الْقَذْفِ، ولو كانوا قُسَاقاً ^(٥) لا. للقاضي أن يقيمَ حَدَّ الْقَذْفِ عليه. أربعة شهدوا بالزنا، ثُمَّ رَجَعَ واحدٌ قَبْلَ إِمضاءِ الْحَدِّ، فَلَهُمْ يُحَدُّونَ حَدَّ الْقَذْفِ، وإن كان الرجوعُ بعدَ الإِمضاءِ حَدَّ الرَّاجِعِ وَحْدَهُ.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط خ، والمثبت من ص.

(٢) لأنه لا حَدَّ بِقَذْفِ الْحَتَّى.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٤) ولو قال ذلك في غير غضب لا يُحَدُّ، لأن عَدَّ الْقَضْبِ يُرَادُّ به حقيقته سبباً له، وفي غيره يراد به

المطالبة بنفي مشاهدته أباه في أسباب المروة. (الهداية، ٥٣٠/٢)

(٥) كذا في ص خ، وهو الصواب، وفي ط (كان قساقاً).

حَدُّ الْقَذْفِ لَا يُؤْزَتُ، وَلَا يَسْقُطُ بِالْعَفْرِ وَلَا بِالرُّجُوعِ. إِذَا قَذَفَ أُمُّ عَبْدٍ قَدْ مَاتَتْ
وَهِيَ مُحْصَنَةٌ، فَلَلَّاسِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِحَدِّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْقَازِفُ مَوْلَى الْعَبْدِ. لَا يَأْخُذُهُ بِالْحَدِّ
إِلَّا الْوَلَدُ أَوْ وَلَدُ الْوَلَدِ أَوْ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ.

باب التعزير

الْمَوْلَى يَمْلِكُ التَّعْزِيرَ، وَلَا يَمْلِكُ الْحَدَّ إِلَّا إِذَا كَانَ إِمَامًا. إِذَا قَالَ لآخر: يَا فَاسِقُ،
أَوْ يَا بَلِيدُ، أَوْ يَا أَكَلَ الرِّبَا، أَوْ يَا شَارِبَ الْحَمْرِ، أَوْ يَا ابْنَ الْفَاجِرَةِ، أَوْ يَا سَارِقُ، أَوْ يَا
كَافِرُ، أَوْ يَا خَبِيثُ، أَوْ يَا فَاجِرُ، أَوْ يَا ذِيوْتُ^(١)، أَوْ يَا قَرْطَبَانُ^(٢)، أَوْ يَا مُحَحَّتْ، أَوْ يَا
(سَلَمَةَ نَارٍ) يُعْزَرُ، وَخِيَارُ التَّعْيِينِ^(٣) إِلَى الْإِمَامِ.

لَوْ قَالَ: (يَا أَبَدُ، يَا مَأْكُسُ) لَا يَجِبُ شَيْءٌ، كَذَا إِذَا قَالَ: يَا كَلْبُ، يَا خَنْزِيرُ، يَا
جَمَارُ، يَا قَيْسُ، يَا قِرْدُ، يَا ذَنْبُ. وَلَوْ قَالَ: يَا مَسْخَرَةُ، يَا ضُحْكَكُ، يَا مُقَامِرُ، ذَكَرَ
التَّنَاطُفِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعْزِيرُ، وَقَالَ حُسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:
يَجِبُ. إِذَا قَالَ لَأُمٍّ وَلَدِ الْغَيْرِ أَوْ الذَّمِّيَّ: يَا رَائِي، يَتْلَعُ التَّعْزِيرَ بِأَقْصَى غَايَاتِهِ، وَلَا يَتْلَعُ التَّعْزِيرَ
أَرْبَعِينَ سَوْطًا، بَلْ يَنْقُصُ عَنْهُ سَوْطًا. إِذَا زَنَى بَهِيمَةً يُعْزَرُ.

مَنْ ارْتَحَلَ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُعْزَرُ. وَحُكِيَ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ عَبْدَ
اللَّهِ^(٤) بْنِ أَبِي حَفْصٍ الْكَبِيرِ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ارْتَحَلَ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ -
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِكَثْرَةِ الشَّفَعَوِيَّةِ^(٥)، فَأَمَرَ بِالتَّعْزِيرِ، وَالتَّنْفِي عَنْ الْبَلَدَةِ.
مَنْ وَطِئَ بِشَبْهَةِ عُزْرَةٍ. مَنْ نَطَمَ مُسْلِمًا، أَوْ رَفَعَ مَنَدِيلَهُ فِي السُّوقِ عَنْ رَأْسِهِ عُزْرَةٌ.

(١) الذُّيُوتُ: الَّذِي يُدْخِلُ الرِّجَالَ عَلَى امْرَأَتِهِ.

(٢) قَرْطَبَانُ: هُوَ الَّذِي يَرَى مَعَ امْرَأَتِهِ أَوْ مُحَرَّمَةٍ رَجُلًا فَيَدْعُو خَالِيًا بِهَا، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يَمُتُ امْرَأَتَهُ
مَعَ عِلَامٍ بِالْحَقِّ أَوْ مَعَ مُرَارِعِهِ إِلَى الطَّبْعَةِ، أَوْ بِأَذْنِ كِلَاهُمَا بِالدَّخُولِ عَلَيْهَا فِي عَيْتِهِ.

(٣) كَذَا فِي ط ص س، وَفِي خ (التَّعْزِيرُ).

(٤) كَذَا فِي ح، وَفِي ط س ص (أَبَا حَفْصٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ).

(٥) أَيِ الشَّافِعِيَّةِ.

أشدُّ الضربِ صرْبُ التعزير،^(١) ثُمَّ ضَرْبُ الزَّانِي، ثُمَّ ضَرْبُ الشَّارِبِ، ثُمَّ صَرْبُ الْفَاقِذِ
من أُنْكَرَ وَجُوبِ التعزير، عَلَيْهِ حَلْفٌ. عَنْ أَصْحَابِنَا فِيمَنْ اعْتَادَ الْبَيْقَ بِأَيِّ وَاحٍ الْعَسَدِ
يُهْذَمُ عَلَيْهِ بَيْتُهُ.

باب حَدِّ الشُّرْبِ

مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ وَرَبِحُهَا مَوْجُودَةً وَشَهِدَ الشُّهُودُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ، أَوْ أَقْرَأَ وَالرَّائِحَةُ
مَوْجُودَةٌ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَوْ شَهِدُوا وَالرَّائِحَةُ مَنْقُطَةٌ لَمْ يُحَدِّ، إِلَّا إِذَا أَخَذُوا وَالرَّائِحَةُ
مَوْجُودَةٌ، فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ إِلَى الْقَاضِي انْقَطَعَتِ الرَّائِحَةُ بِسَبَبِ بُعْدِ الْمَسَافَةِ فَحِينَئِذٍ يُحَدِّ. لَا
يُثْبِتُ [حَدًّا]^(٢) شَرْبُ الْخَمْرِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ. إِذَا أَقْرَأَ
بِشَرْبِ الْخَمْرِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يُحَدِّ. إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يُحَدِّ.

إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنَّهَا حَرَامٌ حَدًّا. لَا حَدٌّ عَلَى مَنْ
وُجِدَ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ، أَوْ قَاءَ خَمْرًا، أَوْ شَرِبَهَا مُكْرَهًا. الدَّمِي إِذَا سَكِرَ مِنَ الْخَمْرِ لَمْ
يُحَدِّ، هُوَ الْأَصَحُّ. مَنْ شَرِبَ دُرْدِيَّ الْخَمْرِ لَمْ يُحَدِّ، حَتَّى يَسْكُرَ. مَنْ شَرِبَ الْمُسْكِرَ مِنَ
الْقَمْ، أَوْ الْخَمْرِ مِنَ الْعَنْبِ، أَوْ الْمُنْصَفِ^(٣)، أَوْ الْمَثْلَثِ وَسَكِرَ حَدًّا. وَلَوْ سَكِرَ مِنْ بَيْدِ
الْعَسَلِ، أَوْ الْبِزْرِ^(٤)، وَالْجَعَةِ^(٥)، وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَوْ مِنَ الْبَنْجِ، أَوْ لَبَنِ الرَّمَالِكِ لَمْ يُحَدِّ.

السُّكْرَانُ الَّذِي يُحَدِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَجِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هُوَ الَّذِي لَا يَعْقِلُ مَنْطِقًا،
وَلَا يَعْرِفُ الرَّجُلَ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَلَا الْأَرْضَ مِنَ السَّمَاءِ. حَدُّ الشُّرْبِ ثَمَانُونَ سَوْطًا فِي حَقِّ
الْحُرِّ وَالْحُرَّةِ، وَفِي حَقِّ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ أَرْبَعُونَ.

(١) لِأَنَّهُ أَقَلُّ مِنَ الْحَدِّ عَدَدًا، فَلَا يُخَفَّفُ مِنْ حَيْثُ الْوَصْفُ؛ كَبَلَا يُودِي إِلَى فَوَاتِ الْمَقْصُودِ. (الْهُدَايَةُ
٥٣٦/٢)

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ص-

(٣) كَذَلِكَ فِي ط ص س، وَفِي خ (مَنْ شَرِبَ السُّكْرَ أَوْ الْمُنْصَفَ).

(٤) الْبِزْرُ: هُوَ اسْمُ لَبْنِ الذَّرَّةِ إِذَا صَارَ مُسْكِرًا.

(٥) الْجَعَةُ: هُوَ اسْمُ لَبْنِ الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ إِذَا صَارَ مُسْكِرًا.

كتاب السرقة

أبوابه ستة: فيما يُقَطَّع فيه وما لا يُقَطَّع، في السرقة عن جرير، في الخصومة في السرقة والإقرار، في كيفية القطع، في قطع الطريق، في المنفقات.

باب ما يُقَطَّع فيه وما لا يُقَطَّع

إذا سَرَقَ عشرة دراهم عند إنسانٍ لعشرة رجالٍ قُطِعَ. إذا سَرَقَ ديناراً لا يساوي عشرة دراهم مضروبة لم يُقَطَّع؛ لأنه لا قُطِعَ في أقل من عشرة دراهم مضروبة. لا قُطِعَ في اللحم، والسَّمَكِ وإن كان مالِحاً. لا قُطِعَ في الصَّيد، والطَّير، والمُصَحَّف وإن كان مُفَضَّضاً، وكُتِبَ الفقه والأشعار، والرَّد، والشُّطْرُج، والأشنان^(١)، والنَّحَصُ^(٢)، والثَّوَرَةُ^(٣)، والزَّرِينُخ^(٤)، والثَّافَةُ^(٥)، والنَّحْشِيرُ، [والقَصَب]^(٦)، والزَّرْع الذي لم يُحَصَّد، والخَشَب إلا في خَشَب السَّاج. ويُقَطَّع في الكرسي، والسَّرِير، والباب. ويُقَطَّع في سرقة عبدٍ صغيرٍ لا يَعْقِلُ.

سَرَقَ إبريق فضة فيه ماء أو شراب لم يُقَطَّع. سَرَقَ صبيّاً حرّاً معه حُلِيٌّ، أو كلباً معه طوق لم يُقَطَّع. رجلٌ وجبت عليه الزكاة عشرة دراهم، فأخرجها ووضعها ليؤدِّيها

(١) الأشنان: بضم الهمزة وبكسرهما: شجرة تثبت في الأرض الرُّمْلِيَّةُ يُسْتَعْمَلُ هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي، وهو أنواع ألطفها الأبيض ويُسمى «خراء العصفافير»، والأصغر يسمى «بالفاصول».

(٢) النَّحَصُ: بفتح النون وكسرهما، لفظ معرب؛ ما يُطْلَى به البيوت من الكلس.

(٣) الثَّوَرَةُ: بضم التاء وفتح الراء؛ حجر كلبي يطحن ويخلط بالماء ويُطْلَى به الشعر فيسقط.

(٤) الزَّرِينُخ: جسمٌ بسيطٌ رماديُّ يُسْتَعْمَلُ في بعض المُسْتَحْضَرَاتِ الطَّيِّبَةِ.

(٥) الثَّافَةُ: الخمر الخميس.

(٦) ما بين المعكوفين سقط من خ، والمثبت من ط ص س.

إلى الفقراء، فسرقها منه فقيرٌ قطع. رجلٌ له على آخر عشرة دراهم، فسرق منه مثلها لم يُقطع، ولو سرق منه غرضاً يساوي عشرة قطع^(١). رجلٌ سرق ما يساوي عشرة في بلدة، ثم ارتفع^(٢) إلى القاضي في بلدةٍ آخر يساوي أقل من عشرة لم يُقطع. يُقطع في الخصم الغدائية، وفي دفاير الحساب. ولا يُقطع بالسرقة من بيت المال.

باب السرقة عن حرز

إذا سرق من حرز فرمى بها خارج الدار، ثم أتبعه وأخذَه قطع، وإن لم يأخذه بعد ذلك لا، ولو ناولَ إنساناً خارج الدار لم يُقطع واحدٌ منهما. سرق من إبلٍ قائمة أو نسيروا عليها أحمالها، فشقَّ جوارقها وأخذ ما فيها قطع. وإن سرق من القطار بعيراً أو حملاً لم يُقطع. دخل جماعة في حرز وتولَّى أحدهم أخذ المتاع قطعوا.

سرق متاعاً من حَمَامٍ وربُّ المال يحفظه قطع عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وعند محمد - رحمه الله تعالى - لا، وعليه الفتوى. سرق من سطح ما يساوي عشرة دراهم مضروبة قطع. سرق متاعاً من رجلٍ في الصحراء وهو حافظ له قطع وإن لم يكن

(١) وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه لا يقطع (الفتاوى المندية ١٩٩/٥)، وهو المختار، والمصنف رحمه الله تعالى - مشى على ما عليه عامة لمتون والشروح والفتاوى، وهو مبنًى على أن المالك ليس له استيفاء حقه من المدين من غير حسمه، وقال الشافعية: له الاستيفاء من غير الجنس أيضاً، وأفق المتأخرون من الحنفية على قول الشافعية صيانة لأموال الناس. قال ابن عابدين رحمه الله تعالى: «قال الحموي في شرح الكسر نقلاً عن العلامة المقدسي عن جده الأشقر عن شرح لفدوري بالأخصب: إن عدم جواز الأخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لمطاوعتهم في الحقوق، والفتوى اليوم على جواز الأخذ عند القدرة من أي مال كان، لا سيما في ديارنا لمداومتهم العقوق». (رد المختار ١٥١/٦)

انظر أيضاً «رد المختار» (٩٥/٤)، و«الدر المختار» مع الشامي (٤٢٢/٦)، وتكملة فتح الملهم (٥٨٠/٢).

(٢) كذا في خ، وفي ط س من (ارتفعها).

المال تحت رأيه أو تحت جنبه، سواء كان الحافظ نائماً أو منبهاً؛ لأن المُعتَر هو الحفظ المُعتاد. ولو سرق من بيت أخيه، أو أمه من الرضاع قُطِع، ولو سرق من بيت المُضيف لا.

جماعة نزلوا خائفاً أو بيتاً فسرَق بعضهم من بعض متاعاً، وصاحبُ المتاع يحفظه أو تحت رأيه لم يُقَطع، ولو كان في مسجد جماعة قُطِع. لا قُطِع على التَّباشر خلافاً لأبي يوسف والشافعي - رحمهما الله تعالى - . نَقَبَ البيتَ وأدخل يده فيه وأخذ بصاباً لم يُقَطع، بخلاف ما إذا أدخل يده في صندوق الصَّيرفي، أو في جيب رجلٍ وأخذ المال.

سارقٌ دخل مع جمارٍ منسراً فجمع الثيابَ وحملها عليه، ثم خرج من المنزل وذهب إلى منزله، فخرَّح الجمارُ بعد ذلك وجاء إلى منزله لم يُقَطع، وكذا لو علَّق على طائرٍ شيئاً وترك في المنزل فطار بعد ذلك إلى منزله فأخذ منه، وكذا لو دخل دارَ إنسانٍ فجمع المتاعَ وطرحه في نهرٍ فيها ثم خرج وأخذه لم يُقَطع، إلا إذا كان الماء يجري ضعيفاً فحرك بيده ليجري بالمتاع. لا قُطِع في سرقة أبواب المساجد.

باب الخصومة في السرقة والإقرار

إذا ادعى على آخر السرقة فعليه البينة، وعلى المدعى عليه اليمين، فأما الضربُ خلافاً للشرع. ولا تُقَطع إلا أن يحضرَ المسروق منه، فيطالب بالسرقة. لو أقر بالسرقة مرةً قُطِع، خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى - . يُستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الأخذ دون السرقة، وكذا يُستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الأخذ، أو يقولوا: هذا المال للطالب دراً للحد.

إذا ادعى أنه سرق منه كذا، فقال: (كفرته ام)، ضمن المال، ولا يُقَطع. ولو أقر بعد ذلك بالسرقة لم يُقَطع أيضاً. السارق من المودع، والمستعير، والغاصب، والمرتهن.

يُقَطَّعُ بِخَصْمَةٍ هَؤُلَاءِ. إِذَا سَرَقَ بِسَرَقَتَيْهِ لَوَالِي أَوْشٍ، أَوْ أَوْزَجَتْهُ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي وَلايَةِ سُلْطَانٍ آخَرَ، فَافْتَهُمَ هَذَا الْأَصْلُ. ^(١)

الْعَدُّ إِذَا سَرَقَ لَمْ يُقَطَّعْ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْمَوْلَى. الْمَوْلَى إِذَا أَقَرَّ بِالسَّرِقَةِ [عَلَى عَدِّهِ لَمْ يُقَطَّعْ، وَالْعَبْدُ لَوْ أَقَرَّ بِالسَّرِقَةِ] ^(٢) عَلَى نَفْسِهِ قُطِّعَ، وَبُرِدَ الْمَالُ إِلَى الْمَسْرُوقِ مِنْهُ. إِذَا أَقَرَّ وَقَالَ أَنَا سَارِقُ هَذَا الثَّوبِ بَعِيرِ تَوَيْنَ وَبِخَفْضِ الْبَاءِ مِنَ الثَّوبِ قُطِّعَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَى الْقَافَ وَنَصَبَ الْبَاءَ. وَلَوْ شَهِدَ بِسَرِقَةٍ مُتَقَادِمَةٍ لَمْ يُقَطَّعْ، بِخِلَافِ الْإِقْرَارِ، وَيُضْمَنُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ الْمَالُ. لَوْ أَقَرَّ بِالسَّرِقَةِ مَعَ صَبِيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ أَحْرَسَ لَمْ يُقَطَّعْ. السَّكْرَانُ إِذَا سَرَقَ قُطِّعَ، وَلَوْ أَقَرَّ بِالسَّرِقَةِ لَا.

بَابُ كَيْفِيَّةِ الْقُطْعِ

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: الْقُطْعُ مَعَ الضَّمَانِ لَا يَحْتَمِلَانِ، فَإِذَا قُطِّعَ وَالسَّرِقَةُ هَالِكَةٌ أَوْ مُسْتَهْلِكَةٌ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً رُدَّتْ عَلَى صَاحِبِهَا. إِذَا سَرَقَ وَإِنْهَامُهُ الْيَسْرَى مَقْطُوعَةٌ، أَوْ شَلَاءٌ، أَوْ أَصْبَعَانِ سِوَى الْإِنْهَامِ لَا يُقَطَّعُ. ^(٣) رَجُلٌ سَرَقَ شَيْئًا فَقُطِّعَ فِيهِ، وَرَدَّهُ إِلَى الْمَالِكِ، ثُمَّ عَادَ وَسَرَقَهُ ثَانِيًا لَمْ يُقَطَّعْ. إِذَا سَرَقَ ثَوْبًا قُطِّعَ فِي غَرْلِهِ مَرَّةً يُقَطَّعُ ثَانِيًا.

إِذَا سَرَقَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ أَوْ لَا قُطِّعَتْ بِعَيْنِهِ مِنَ الزَّئْدِ ^(٤)، إِلَّا إِذَا كَانَ أَشَلَّ الْيَسْرَى، أَوْ مَقْطُوعَ الْإِنْهَامِ مِنَ الْيَسْرَى، أَوْ مَقْطُوعَ الْأَصْبُعَيْنِ مَا سِوَى الْإِنْهَامِ، أَوْ مَقْطُوعَ الرَّجْلِ

(١) لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَجْرِي حُكْمُهُ إِلَّا فِيمَا كَانَ تَحْتَ وَلايَتِهِ. (حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى الدَّرَجَةِ ٤٣٣/٢)

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ صِ، وَامْتَلَتْ مِنْ ط س خ.

(٣) بَلْ يَحْسُنُ حَتَّى يَحْدُثَ التَّوْبَةُ.

(٤) ثُمَّ يُحْسَمُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَاقْطَعُوهُ وَاحْشَمُوهُ»، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»

(٤٦٨/٤)، رَقْمُ: ٨١٥٠ وَصَحَّحَهُ، وَلَئِنْ لَمْ يُحْسَمْ يُفْضَى إِلَى الثَّلْثِ، وَالْحَدُّ رَاجِعٌ لَا مُتَلَفٌ. انظر «الْهُدَايَةَ» (٥٤٧/٢).

الْيَمْنَى، فَمَحِينَدٍ لَا يُقَطَّعُ، وَإِذَا سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيَسْرَى، فَإِذَا سَرَقَ ثَالِثًا وَرَابِعًا لَمْ يُقَطَّعْ بَعْدَ ذَلِكَ عَدْنَا، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ سِيَّاسَةً لِسَعْيِهِ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ. لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ وَالْبَرْدِ الشَّدِيدِ.^(١)

حَاكِمٌ قَالَ لِلْحَلَّادِ: اقْطَعْ يَمِينَ هَذَا فِي سَرِقَةٍ سَرَقَهَا، فَقَطَّعَ يَسَارَهُ عَمْدًا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. إِذَا سَرَقَ شَيْئًا ثُمَّ رَدَّهَ إِلَى ابْنِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ، أَوْ عَمَّهُ، أَوْ خَالَه، فَإِنْ كَانُوا فِي عِيَالِهِ لَمْ يُقَطَّعْ. إِذَا مَلَكَ الْمَسْرُوقُ بَعْدَ الْقَضَاءِ بِالْقَطْعِ لَمْ يُقَطَّعْ. لَوْ رَدَّ السَّرِقَةَ إِلَى الْمَسْرُوقِ مِنْهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ قُطِعَ. إِذَا سَرَقَ مَرَّتَيْنِ، وَقُطِعَ مَرَّةً بِدَعْوَى أَصْحَابِ السَّرِقَاتِ فَهُوَ لِلدَّكِّ كُلِّهِ، وَلَمْ يَضْمَنْ الْمَالَ.

باب قطع الطريق

قَاطِعُ الطَّرِيقِ الَّذِي يُقَطَّعُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا فَصَاعِدًا بِشَرِّطِ أَنْ يَكُونَ لَهُ شُرَكَاءُ يَنْقَطِعُ بِهِ الطَّرِيقُ،^(٢) وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَصْرِ مَسِيرَةٌ سَفَرٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: إِذَا قُطِعَ فِي الْمَصْرِ بِلَاءً، أَوْ خَارِجَ الْمَصْرِ أَقْلٌ مِنْ مَسِيرَةِ سَفَرٍ يَجْرِي عَلَيْهِ حَكْمُ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ الْمُتَنَسِّبُ إِلَى الْإِسْبِيحَابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: عَلَيْهِ الْفَتْوَى.

لَوْ قَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَى قَوْمٍ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ ذُو رَجِيمٍ مَحْرَمٍ مِنْ أَحَدِهِمْ سَقَطَ الْقَطْعُ عَنْهُمْ، وَيَضْمَنُونَ مَا هَلَكَ عَلَى أَيْدِيهِمْ، وَيَجِبُ فِي الْجَرَاحَاتِ الْعَمْدِ الْقِصَاصُ فِيمَا يُسْتَطَاعُ فِيهِ الْقِصَاصُ، وَفِيمَا لَا يُسْتَطَاعُ يَجِبُ الْأَرْضُ، يَعْنِي دِيَةَ الْجَرَاحَاتِ. إِذَا قُطِعَ

والجسم: الكيُّ بحديدة مُحَمَّاةٍ لثَلَاثِ سَبِيلِ دَمِهِ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تُجْعَلَ يَدُ السَّارِقِ بَعْدَ الْقَطْعِ فِي الدَّمَنِ الَّذِي أَعْلَى لِيَنْقَطِعَ الدَّمُ. (حَاشِيَةُ الطَّحْطَاطَاوِيِّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ٤٢٨/٢).

(١) وَكُنَّا فِي الْمَرَضِ الشَّدِيدِ، وَجَهْلَةُ الْحُكَّامِ غَافُونَ عَنْ هَذَا الْحُكْمِ (حَاشِيَةُ الطَّحْطَاطَاوِيِّ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ٤٢٨/٢).

(٢) بِمَحِثٍ لَا يُمْكِنُ لِلْمَارَةِ الْمَقَاوِمَةُ مَعَهُمْ، وَقُطِعَ الطَّرِيقُ سِوَاءَ كَانِ بِالسَّلَاحِ أَوْ بِالْمَعَا كَبِيرَةٍ أَوْ الْحَجَرِ وَغَيْرِهَا. وَبَشَرَطُ أَهْوَ أَنْ يَكُونَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ انْظُرْ: «الْبَنَاءُ» (٤٧١/٦).

بعضُ القافلة الطريقَ على البعضِ لم يَجِبَ الحُدُّ. ويُقتل من وُلِّي منهم القتل إن كان القتلُ موجِباً للقصاص. لو كان في قُطَاعِ الطريقِ صبيٌّ، أو مَجْنُونٌ سقط الحُدُّ عن الباقيين. لو كانت فيهم امرأةٌ فمُتِلَتْ وأُخذتُ المَالُ دونَ الرجالِ لم تُقتلِ المرأةُ وقُتلَ الرجالُ، هو المختار.

عشرُ نسوةٍ قَطَعْنَ الطريقَ وقُتِلْنَ وأُخذنَ المَالُ قُتِلْنَ وضَمِنَ المَالُ. قاطعوُ الطريقِ إذا أخذوا المَالَ وقتلوا، فإن شاء الإمامُ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وأَرْجُلَهُمْ من خِلافٍ، يعني أَيْمَانَهُمْ وأَرْجُلَهُم اليسرى، وقتلهم الإمامُ جزاءً، أو صلباً، وإن شاء اكتفى بالقتل ولم يَقْطَعْ، ثُمَّ إذا أراد الصَّلْبَ يُصَلَّبُ حياً، ويطعَنَ برُمُوحٍ تحتَ نُدْيِهِ الأيسرِ، ويُحْصَنُ حَتَّى يَمُوتَ، ويترك على خشبته ثلاثةَ أيامٍ، ثُمَّ يُحَلَّى بينه وبين أهله ليدفِنُوهُ.

قاطِعُ الطريقِ إذا قَتَلَ ولم يأخذ المَالَ يَجِبُ القصاصُ، ويكون ذلك إلى الأولياء دونَ السلطان، ولو خوَّفَ ولم يَقْتُلْ ولم يأخذ المَالَ، فإنه يُعَزَّرُ ويُودَعُ في السجنِ حتى يُحْدِثَ التوبةَ ويظهرَ فيه سيما رجلٍ صالحٍ، أو يَمُوتَ فيه. وإذا أخذ المَالَ ولم يصنع شيئاً غيره، فإن جاء تائباً قبلَ أن يُؤْخَذَ فعليه أن يرُدَّ ما أخذ، أو صميه إن هلك. وإن أُجِذَّ قبلَ توبته قُطِعَتْ يدهُ ورجلهُ من خِلافٍ.

حكمُ قُطَاعِ الطريقِ فيما يُقْطَعُ أَيْدِيَهُمْ وأَرْجُلُهُمْ من خِلافٍ كحكمِ السارقِ في جميع ما وصفنا من شَلْلِ أَيْدِيَهُمْ ومن يَوسِطِها وذهابِ بعضها. ولا تجب عقوبةُ أخذِ المَالِ حتى يصيبَ كلُّ واحدٍ منهم عشرةَ دراهمٍ.

باب المسائل المتفرقة

السارقُ إذا قُطِعَ حُبْسَ حتى يُحْدِثَ توبةً ويظهرَ عليه سيما رجلٍ صالحٍ. النَّصْرُ إذا دخل دارَ إنسانٍ وأخذ المتاعَ وأخرجهُ، فله أن يقاتله ما دام المتاعُ في يده، فإذا رمى به لم يقاتله. رجلٌ استقبله اللصوصُ ومعه مالٌ لا يساوي عشرةَ [دراهم]^(١)، حلُّ له أن

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

يقاتلهم. لصٌ معروفٌ [بالسرقة]^(١) وجده رجلٌ يذف في حاجته غير مشعولٍ بالسرقة، ليس له أن يقاتله، وله أن يأتي به إلى الإمام ليحبسه إلى أن يتوب؛ لأن الحبس للزجر مشرّع.

قومٌ أخذ السُّراقُ أموالهم وذهبوا، فاستعانوا بقومٍ فخرجوا في طلب السُّراق، فإن كان أربابُ الأموال معهم أو عابوا ولكنهم يعرفون متاعهم، ويقدرّون على ردّ المتاع عليهم جازٍ لهؤلاء القومُ المُستعانُ منهم أن يقاتلوا السُّراقَ لاستردادِ المال، وإن كانوا لا يعرفون المتاع، ولا يقدرّون على ردّ المتاع لم يحزّ لهم أن يقاتلوا السُّراقَ.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

كتاب السير

أبوابه ثلاثة عشر: في الجهاد، في أحكام الأسارى^(١)، في الأمان، في الحرّبي يدخل داراً، في مسلم يدخل دارهم بأمان، في أحكام الغنائم، في استيلاء الكفار، في الإسلام، في أحكام الردّة، في الجزية، في البغاة، في ألفاظ الكفر، في المتفرقات.

باب الجهاد

الجهاد فرض كفاية إذا لم يكن التّفيرُ عاماً، فإذا قام به البعض سقط عن الباقي، فإذا صار التّفير عاماً فحينئذ يصير من فروض الأعيان يُخاطَب به المُخاطَبون من أهل الإيمان، فيخرج الرجال والنساء والعبيد بغير إذن مواليهم. من أراد العزّو ولم يكن التّفيرُ عاماً وله أبواب لا يخرج إلا بإذنها، [وإن أذن أحدهما ولم يأذن الآخر لا يخرج، قاله محمد - رحمه الله تعالى -] ^(٢) ولهما أن يمتعاه إذا دخل عليهما مشقة. ولا يخرج المديون إلا بإذن الطالب [وإذن الكفيل الذي كفّل عنه] ^(٣). عالم ليس في البلد أحد أفقه منه ليس له أن يغزو لما يدخل عليهم من الضّباع.

ينبغي للإمام إذا غزا الكفرة أن يدعوهم إلى الإسلام إذا لم يلقّهم الدعوة، فإذا بلغهم الدعوة فإن شاء دعاهم ثانياً للإعذار والإنذار، وإن شاء يبت عليهم، وقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم ونساءهم، ولا يقتل النساء والصبيان، والمجانين، وشيخاً كبيراً إلا إذا كان ذا رأي، ولا راهباً طين باب صومعته على نفسه ولا يحالط الناس، ولا

(١) الأسارى: بضم الهمزة وفتحها، جمع أسير.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

أعْمَى، وَلَا مُقْعَدًا. وَإِذَا رَأَى أَنَّ يُحْرَبَ خَصُونَهُمْ، أَوْ يُعْرِقُهَا بِالنَّارِ، وَيَقْطَعُ أَشْجَارَهُمْ، وَيُحْرِقُ زُرُوعَهُمْ، وَيَرْمِيهِم بِالْمُنْحَنِيَّاتِ فَعَلٌ، وَيَمْعَلُ مَا كَادَ كُتُبًا وَغِيطًا لَهُمْ، وَخَيْرًا لِلْمُسْلِمِينَ.

الْجِهَادُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ مُبَاحٌ، وَهِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ.^(١) لَا بَأْسَ بِصَرْبِ الطُّبُولِ فِي الْحَرْبِ. لَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصُّوتِ فِي الْحَرْبِ إِلَّا إِذَا كَادَ فِيهِ مَنَفَعَةٌ وَتَحْرِيطُ لِلْمُسْلِمِينَ، يَعْنِي الْمُبَارِزِينَ يَزْدَادُونَ تَشَاطُفًا. لَا بَأْسَ لِلْمُحَارِبِ أَنْ يُخَادِعَ قَرِينَهُ، وَإِذَا وَاذَعَ الْمُسْلِمُونَ أَهْلَ الْحَرْبِ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقْتُلُوهُمْ مَا لَمْ يَهْدُوا الْأَمَانَ. لَا يَسْمَى لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَدَيَّ أَبَاهُ الْحَرَبِيُّ أَوْ أُمَّهُ بِالْقَتْلِ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُعَالَجَهُ لِيَقْتُلَهُ غَيْرُهُ، نَحْوُ أَنْ يَقْطَعَ قَوَائِمَ فَرَسِهِ وَيَحْبِسَهُ فِي مَضْيِقٍ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ. حَمَلُ رُؤُوسِ الْكُفَّارِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مَكْرُوهٌ إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهِ كَبَتْ وَغِيْظٌ لِلْمُشْرِكِينَ، وَفَرَاغٌ لِقَلْبِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ كَانَ الْمَقْتُولُ مِنْ قَوَادِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ مِبَارِزًا عَظِيمًا.

إِذَا تَرَسَّ الْكُفَّارُ بِالْأَسَارَى وَأَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ فَلِلْعُرَّةِ أَنْ يَرْمُوهُمْ وَلَا يَقْصِدُوا بِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ أَصَابُوا بِذَلِكَ وَاحِدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدُوا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ دِيَّةٌ، وَلَا كَفَّارَةٌ.

باب أحكام الأسارى

الْإِمَامُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَ الْأَسِيرَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لَهُ ذَلِكَ. لَا بَأْسَ بِأَنْ يُفَادَى أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ بِأَسَارَى الْكُفَّارِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.^(٢) وَلَا

(١) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْتَمَدُ فِي تَعْيِينِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (ص ٢٦٩،

بَابُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ). وَفِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ: ط ص س خ (الْمَحْرَمُ، وَشَوَّالٌ، وَرَجَبٌ، وَذُو الْحِجَّةِ).

(٢) وَأَظْهَرَ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْجَوَارِ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ. قَالَ الشَّيْخُ الْمُفَتَّى عَمَدُ شَفِيعِ الْعُتْمَانِي فِي

«أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٤/٢١٣): «قُلْتُ: فَهَمَّ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي ثَاءُ اللَّهِ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ اخْتَارَ وَرَجَحَ مِنْ

مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ مَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْجُمْهُورِ فِي مَسْئَلَةِ الْمَنِّ وَالْمَدَاءِ، كَمَا قَالَ: هُوَ الْأَصَحُّ وَالْأَحْتَارُ.»

يُفَادَى أَسْرَاؤُهُمْ بِمَالٍ،^(١) وَلَا يُفَادَى أَسْرَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِالسَّلَاحِ، وَلَوْ طَلَبُوا وَاحِدًا مِنْ أَسْرَائِهِمْ وَيُعْطُونَ بِذَلِكَ مُشْرِكًا أَوْ رَجُلَيْنِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى ذَلِكَ.

لَوْ أُعْطِيَ الْمُسْلِمُونَ رَهْنًا عِنْدَ الْكُفَّارِ وَالْكَفَّارُ رَهْنًا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ عَثَرَ صَاحِبُهُ بِقَتْلِ الرَّهْنِ فَلَمَاءَ الَّذِينَ كَانُوا فِي يَدِهِ حَلَالٌ، فَعَثَرَ الْمُشْرِكُونَ وَقَتَلُوا مَنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ، لَمْ يَسَعْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَ الرَّهْنَ الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ، مَذْكُورَةً فِي «الزِّيَادَاتِ».

امْرَأَةٌ سُبَيْتٌ بِالْمَشْرِيقِ وَحَبَّ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ أَنْ يَسْتَقْبِلُوهَا^(٢). الْأَسِيرُ مِمَّا إِذَا قِيلَ لَهُ: «اسْجُدْ لِلْمَلِكِ الْكَافِرِ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ» فَلْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَسْجُدَ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ: «اسْجُدْ لِلْمَلِكِ سَجْدَةَ التَّحِيَّةِ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ» فَلْأَفْضَلُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا. رَجُلٌ هَرَبَ مِنَ الْعَدُوِّ وَاحْتَفَى فِي مَكَانٍ، فَأَصَابَهُ الْعَدُوُّ وَسَأَلَهُ عَنْ أَصْحَابِهِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلِمَهُمْ مَوَاضِعَ أَصْحَابِهِ وَإِنْ قُتِلَ الْأَسِيرُ مِمَّا.

إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً فِي دَارِ الْحَرْبِ كُرِهَ، إِلَّا إِذَا حَشِيَ الْعَنْتَ.^(٣) رَجُلٌ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ وَعِنْدَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يُمَكِّنُهُ شَرَاءُ أَسِيرٍ وَاحِدٍ، فَشَرَاءُ الْأَسِيرِ الْجَاهِلِ أَفْضَلُ مِنْ شَرَاءِ الْعَالِمِ. أَسِيرَانِ مِمَّا قَتَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَمْدًا فِي دَارِهِمْ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً كَانَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

= وَإِلَيْهِ مَالُ الشَّيْخِ ابْنِ الْهَمَامِ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» حَيْثُ قَالَ تَحْتَ قَوْلِ الْهَدَايَةِ: «لَا يُفَادَى بِالْأَسَارَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ» هَذَا إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْهُ، وَعَلَيْهَا مِثْلِي الْقُدُورِيُّ وَالْهَدَايَةُ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُفَادَى بِهِمْ كَقَوْلِ أَبِي يُونُسَ، وَمُحَمَّدٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَحْمَدَ إِلَّا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّهُ لَا تَحُوزُ الْمَفَادَةَ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ السَّمِ الْكَبِيرِ، وَهُوَ أَظْهَرُ الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

انظر: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» (٢١٩/٥)، و«التفسير المظهر» (١١٤/٤).

(١) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَصَاحِبِيهِ، وَفِي شَرْحِ «السَّمِ الْكَبِيرِ» لِلرَّسْخَسِيِّ (١٦٥١/٤): «وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ تَحُوزُ مَفَادَةَ الْأَسْرَاءِ مِنْهُمْ بِالْمَالِ عَلَى رَوَايَةِ الْكِتَابِ».

(٢) كُنَا فِي ص خ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَفِي ط س (يَسْتَعْمِدُوهَا).

(٣) وَقَدْ تَقَدَّمَ مَسْأَلَةُ التَّزْوِجِ بِالْكِتَابِيَّةِ فِي «كِتَابِ النِّكَاحِ» تَعْلِيقًا.

باب الأمان

الْحُرَّةُ الْمُسْلِمَةُ أَوْ الْفَاسِقُ لَوْ آمَنَ الْكُفَّارُ عَنِ الْقَتْلِ صَحَّ. وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ عَبْدٍ مَحْجُورٍ عَنِ الْقِتَالِ، وَلَا أَمَانُ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ مَأْذُونًا بِالْقِتَالِ، وَلَا أَمَانُ أَسِيرٍ، وَلَا الرَّحِيلِ إِلَيْهِمْ لِلتَّجَارَةِ. إِذَا قَالَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلْكَافِرِ: «لَا تَخَفْ»، أَوْ «أَنْتَ آمِنٌ»، أَوْ «لَا بَأْسَ عَلَيْكَ»، أَوْ هَالٍ بِالْعَارِسِيَّةِ «مَتَرَسْ»، أَوْ قَالَ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ، فَهُوَ أَمَانٌ، فَهُمْ الْكَافِرُ أَوْ لَمْ يَفْهَمْ. الْكُفَّارُ إِذَا قَالُوا: «آمِنُونَا عَنِ آبَائِنَا»، فَأَمَنُوهُمْ عَلَيْهِمْ، يَثْبُتُ الْأَمَانُ فِي أُمَمَائِهِمْ أَيْضًا، مَذْكُورَةٌ فِي «السِّيَرِ الْكَبِيرِ».

قَوْمٌ حَاصَرُوا قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَسَالُوا [أَنْ يُنْزَلُوا عَلَى حَكَمِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يُنْتَفِتْ إِلَى ذَلِكَ^(١)، وَإِنْ سَالُوا]^(٢) أَنْ يُنْزَلُوا عَلَى حُكْمِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَحُكْمٌ فِيهِمْ يَقْتُلُ أَوْ سَبِي أَوْ ذِمَّةٌ حَازَ، وَإِنْ حُكِمَ أَنْ يُرَدُّوا إِلَى أَمْنِهِمْ لَا. مُسْلِمٌ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِغَيْرِ أَمَانٍ فَقَالَ: أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ، أَوْ قَالَ: جِئْتُ أُرِيدُ أَنْ أَقَاتِلَ مَعَكُمْ. فَتَرَكُوهُ، لَا بَأْسَ بِأَنْ يَقُولَ مَنْ أَحَبَّ مِنْهُمْ وَيَأْخُذَ مِنْ أُمُورِهِمْ.

باب الحَرْبِيِّ يَدْخُلُ دَارَنَا بِأَمَانٍ

حَرْبِيٌّ دَخَلَ دَارَنَا بِأَمَانٍ فَقَتَلَ مُسْلِمًا عَمْدًا أَوْ غَطًّا، أَوْ تَحَسَّسَ أَخْبَارَ الْمُسْلِمِينَ فَبِعَثَ بِهَا إِلَى الْمُشْرِكِينَ، أَوْ سَرَقَ شَيْئًا، أَوْ زَوَى، أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ لَمْ يَكُنْ نَقْضًا لِلْعَهْدِ. حَرْبِيَّةٌ دَخَلَتْ دَارَنَا بِأَمَانٍ فَتَرَوَّجَتْ ذِمِّيًّا صَارَتْ ذِمِّيَّةً. وَلَوْ دَخَلَ حَرْبِيٌّ دَارَنَا فَتَرَوَّجَ ذِمِّيَّةً لَمْ يَصِرْ ذِمِّيًّا. حَرْبِيٌّ دَخَلَ دَارَنَا بِأَمَانٍ فَبَاعَ الْوَلَدَ لَا يَحُوزُ، وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا مُسْلِمًا أَوْ

(١) هذا عند محمد - رحمه الله تعالى -، وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - جاز إنزالهم عن حكم الله تعالى، فإن فعل ذلك فالخيار إلى الإمام إن شاء قتل مقاتلتهم وسبى ساءتهم وذراريهم، وإن شاء سبى الكل، وإن شاء حقلهم ذممة. انظر: «بدائع الصنائع» (١٠٧/٧).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من خ، والمثبت من ط ص س.

مُضْحَكاً يُجْبِرُ عَلَى الْبَيْعِ. وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ بِرَدُّوْنَا لَهُ دَكَرًا، وَيَشْتَرِيَ بِرَدُّوْنَا أَشْيَ وَيُدْخِلْهُ دَارَ الْحَرْبِ مُنْعَ عَنْ ذَلِكَ.

حَرْبَيَا إِذْ أُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ شَيْئًا أَوْ غَضَبَهُ، ثُمَّ خَرَجَا مُسْتَأْمِرِينَ لَمْ يُؤْمَرْ بِشَيْءٍ، وَبُوَ خَرَجَا مُسْلِمِينَ قُضِيَ بِالَّذِينَ دُونَ الْقَضَبِ. حَرْبِيٌّ دَخَلَ إِلَيْنَا بِغَيْرِ أَمَانٍ فَأَخَذَهُ رَجُلٌ مَنَا فَهُوَ فِيءٌ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ،^(١) وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -: هُوَ لِلدِّيِّ أَخَذَهُ. إِذَا دَخَلَ الْكَافِرُ دَارَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ اسْتِثْمَانٍ وَمَعَهُ كِتَابُ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ أَمَانًا. قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ خَرَجُوا إِلَيْنَا وَقَالُوا: «إِنَّا أَسْمَنَّا فِي دَارِ الْحَرْبِ» كَانُوا فِتْنًا. الْحَرْبِيُّ إِذَا دَخَلَ دَارَنَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ، وَيَضْرِبَ لَهُ مَدَّةً مَعْلُومَةً بِقَدْرِ مَا يَرَى، وَيَقُولُ: إِنْ جَاوَزْتَ الْمُدَّةَ أَجْعَلُكَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ وَأَضْرِبَ عَلَيْكَ الْحِزْبَةَ.

باب مسلم يدخل دار الحرب بأمان

مسلم دخل دار الحرب بأمان^(٢) ففُصِّبَ مِنْ حَرْبِيٍّ شَيْئًا، ثُمَّ خَرَجَا مُسْلِمِينَ، أَمِرَ بِرَدِّ الْعَضْبِ وَإِنْ لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ. مسلمٌ دخل دار الحرب بأمانٍ فوجدَ لُقْطَةً، فعليه أَنْ يُعْرِفَهَا ثُمَّ. وَلَوْ عَاقَدَ عَقْدَ الرَّبَا مَعَ مَنْ أَسْلَمَ هُنَاكَ، أَوْ مَعَ حَرْبِيٍّ جَازٍ،^(٣) وَلَوْ عَاقَدَ عَقْدَ

(١) هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وصنيع الفقهاء دالٌّ على ميلهم إليه. انظر: «المبسوط» (٩٣/١٠)، و«البدائع» (١١٦/٧).

(٢) كذا في ص ح، وفي ط س (بأمان وحده).

(٣) هذا قول أبي حنيفة ومحمد، ومعه الجمهور وأبو يوسف والأئمة الثلاثة، وعليه الفتوى. واعلم أنهم قد اختلفوا في تعريف دار الحرب اختلافًا كثيرًا، وحاصله أن كل بلد يعيش لمسلمون فيه بديهم ولا يُسَمُّون من العمل بأحكام الإسلام لا يكون دار الحرب، فعلى هذا الحد لا يكاد يُسَمَّى بَلَدٌ مِنَ الْبِلَادِ دَارَ الْحَرْبِ.

ثم إن العلماء اختلفوا في هذه المسألة بقول الجمهور، لقوة الحجج، وهو الأقوى بهذا الزم؛ فإن القول بحوازه يفتح بابًا عظيمًا من أبواب الربا، وتترتب عليه مفسدات جمة لا تُغْنِي عَلَى عَاقِلٍ، وهذا الوجه بأمراده يكفي لتحريمه، مع أن قول أبي يوسف بعدم الحواز أحد أقوال أبي حنيفة.

الرَّبَا مع أسيرٍ أو مسلمٍ دخل معه للتجارة لا يجوز. مسلمٌ دخل دار الحرب بأمانٍ فاشترى من أحدهم ابنه أو أخاه، الصحيح أنه لا يجوز البيع، لكنهم إذا رأوا جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالشراء، وإن لم يروا جواز هذا البيع فإن خرج إليها معه طائعاً لا يملكه، وإن أخرجه مكرهاً ملكه بالقهر.

باب أحكام الغنائم

قسم الغنائم في دار الحرب لا تجوز إلا إذا قسم الإمام عن اجتهاد. يُعطى الرجل من الغنime سهماً والفارسُ سهمان سواء كان به فرسٌ واحدٌ أو أكثر، وأمير الحندي في هذا بمنزلة رجلٍ من الحنديل. الغازي إذا جاور الدرب^(١) فارساً ثم نفق فرسه فإنه يستحقُّ سهمَ الفرسين، ولو باع فرسه بعد مجاوزة الدرب يستحقُّ سهمَ الراجية، إلا إذا استبدل به فرساً.

العاري إذا مات قبل الخروج إلى دار الإسلام [لا شيء له، ولو مات بعد الإخراج إلى دار الإسلام]^(٢) يُورث عنه سهمه. لا سهم للمملوك ولا للمرأة ولا للدعي ولا للصبي، ولكن يرضخ لهم إذا قاتلوا، بقدر ما يرى الإمام. من ركب فرساً، أو لبس ثوباً، أو سلاحاً قبل القسمة للحاجة لا بأس به، فإذا فرغ من الحرب رده إلى الغنime.

ثلاثة دخلوا دار الحرب بغير إذن الإمام وغنموا كانت لهم ولا يُخمس، وإن كانوا أربعة يُخمس ويوضع في بيت المال، وأربعة أخماسها لهم، كما هو الحكم في الجيش.

والحاصل أنه لا يجوز عقد الربا مع كافر في بلد من البلاد، وقد تعرض مشايخنا الكرام لهذا البحث، وأوضحوا المسألة إيضاحاً وافياً بحيث لا يبقى لقاتل مقال. انظر: «فتاوى عمودي»، (٣٧٥-٣٥٢/١٦)، و«جديد فقهي مسائل» (٧٧-٥٥/٤).

(١) أي أرض العدو، وفي «تاج العروس» الدرب: باب السكة الواسع، وأصل الدرب: التفريق في الجبال، ومنه قولهم: «أدرب القوم» إذا دخلوا أرض العدو من بلاد الروم.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

العظيم. الإمام إذا لم يُقدَّرْ على حَمْلِ الغنائم ولم يَحْذِ ذَوَابَّ يَسْتَأْجِرُ لِلْحَمْلِ عَلَيْهَا قَسَمَهَا بَيْنَ الْعَامِلِينَ إِنْ قَدَّرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى حَمْلِ نَصِيبِهِ، فَإِنْ كَانُوا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى حَمْلِهِ وَلَا يَحْدُونَ الدَّوَابَّ بِالْإِجَارَةِ، فَإِنَّهُ يَقْتُلُ الرُّجَالَ الَّذِينَ نَمَّ يُسَلِّمُوا وَيَتْرَكُ السَّاءَ وَالذَّرَارِيَّ وَالشُّيُوخَ فِي الطَّرِيقِ لِيَهْلِكُوا جُوعًا وَعُرْيًا، وَيَذْبَحَ الْحَيَوَانَ وَيُحْرِقَ السَّلَاحَ، وَمَا لَا يُمَكِّنُ إِحْرَاقُهُ بِدَفْنِهِ. مَصْرُفُ خُمُسِ الْغَنِيمَةِ: الْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينُ، وَأَبْدَاءُ السَّبِيلِ. الْإِمَامُ لَوْ وَضَعَ الْخُمُسَ فِي الْغَائِمِينَ لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ.

فصل

مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَا يَكُونُ لَهُ سَلْبُهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ لِلْغَائِمِينَ. الْإِمَامُ إِذَا تَنَفَّلَ قَبْلَ الْقِتَالِ فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ جَارٍ. وَسَلْبُهُ: ثِيَابُهُ، وَمَرْكَبُهُ، وَمَا هُوَ عَلَى حَقْوِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ مَعَهُ، وَلَا خُمُسَ فِيهِ، وَأَمَّا أُخْبِيئَتُهُ وَعَبِيدُهُ وَمَا كَانَ عَلَى مَرْسٍ آخَرَ لَهُ فَلَيْسَ بِسَلْبٍ لَهُ. التَّنْفِيلُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْقِتَالِ لَا يَجُوزُ. الْإِمَامُ إِذَا قَالَ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ» دَخَلَ هُوَ وَالْإِمَامُ تَحْتَ الْإِذْنِ. أَمِيرُ الْعَسْكَرِ لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ: «إِنْ قَتَلْتَ ذَلِكَ الْفَارِسَ فَلَكَ كَذَا» فَقَتَلَهُ لَا شَيْءَ لَهُ، وَلَوْ كَانُوا قَتَلُوا، فَقَالَ: «مَنْ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ فَلَهُ كَذَا» جَارٍ. مُشْرِكُو الْعَرَبِ لَا يُسْتَرْقُونَ.

باب استيلاء الكفار

الْكُفَّارُ إِذَا اسْتَوْلَوْا عَلَى أَمْوَالِنَا وَأَحْرَزُوهَا بِدَارِهِمْ مَلَكَوْهَا عَدْنًا، وَلَوْ أَسْلَمُوا فَلَا سَبِيلَ لِأَرْبَابِهَا عَلَيْهَا، وَلَوْ قَسَّمُوا مَا اسْتَوْلَوْا عَلَيْهِ فِي دَارِنَا لَمْ يَحْزُ. لَوْ غَلَبَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَرْبِ وَاسْتَنْقَذُوا مِنْهُمْ مَا اسْتَوْلَوْا عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِنَا فَمَا وَجَدَهُ صَاحِبُهُ قَتَلَ الْقِسْمَةَ أَخَذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَمَا وَجَدَهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا لَا يَأْخُذُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا أَخَذَهُ بِالْقِيَمَةِ، وَلَوْ دَخَلَ رَجُلٌ إِلَيْهِمْ فَاتَّهَبَهُ مِنْهُمْ أَوْ اشْتَرَاهُ وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، أَخَذَهُ أَمَالِكُ بِالْقِيَمَةِ فِي الْهَبَةِ، وَفِي الْبَيْعِ بِالثَمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ.

دَائَةٌ نَدَّتْ إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَحْرَزُوهَا فِي دَارِهِمْ مَلَكُوهَا، بِخِلَافِ الْعَبْدِ إِذَا أُتِيَ
إِلَيْهِمْ. أَهْلُ الْحَرْبِ لَوْ أَسْرَوْا أَهْلَ الذِّمَّةِ وَأَحْرَزُوهُمْ لَمْ يَمْلِكُوهُمْ، كَذَا الْمُكَاتِبُونَ،
وَالْمُدَبَّرُونَ، وَأَمَهَاتُ الْأَوْلَادِ. مَتَعَلَّبٌ فِي بِلَادِ الثُّرَكِ فَهَرَمَ وَاسْتَرْقَقَهُمْ وَاسْتَعْبَدَهُمْ ثُمَّ
أَسْلَمُوا فَهُمْ مَمَالِكُهُ.

باب الإسلام

إِسْلَامُ السُّكْرَانِ صَحِيحٌ. إِسْلَامُ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ صَحِيحٌ. صَبِيٌّ سُبَىٍّ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ
وَحَدَهُ حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِلدَّارِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَحَدٌ أَبَوَيْهِ لَا يَكُونُ تَبَعًا لَهُ. الذَّمِيُّ إِذَا
أَسْلَمَ يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، دَخَلْتُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ
وَتَرَرْتُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ» إِنْ كَانَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا يَقُولُ: «تَرَرْتُ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ».

لَوْ قَالَ الْحَرَبِيُّ: «أَنَا مُسْلِمٌ» صَارَ مُسْلِمًا، وَعَصَمَ دَمَهُ وَمَالَهُ. كَافِرٌ حَمَلَ عَلَيْهِ
مُسْلِمٌ فَقَالَ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، أَوْ قَالَ: «دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ»، أَوْ «فِي دِينِ مُحَمَّدٍ»، فَهُوَ
دَلِيلٌ بِإِسْلَامِهِ. لَوْ قَالَ النَّصْرَانِيُّ: «أَنَا مُسْلِمٌ» لَا يَكُونُ مُسْلِمًا، وَلَوْ قَالَ لِلْمُسْلِمِ: «أَنَا مُسْلِمٌ»
مِثْلُكَ يَكُونُ مُسْلِمًا، وَكَذَا لَوْ قَالَ: «مِنْ مُسْلِمِينَ»، بِهِ أَفْتَى السَّيِّدُ الْإِمَامُ نَاصِرُ الدِّينِ رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى.

كَافِرٌ أَذِنَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَوْ صَلَّى بِجَمَاعَةٍ صَارَ مُسْلِمًا. دَخَلَ ذِمِّيٌّ دَارَ الْحَرْبِ
فَسَرَقَ صَبِيًّا وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَالْصَّبِيُّ مُسْلِمٌ، وَلَوْ اشْتَرَى صَبِيًّا هَاكِ وَأَخْرَجَهُ فَهُوَ
عَلَى دِينِهِ. حَرَبِيٌّ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى الدَّارِ فَمَا فِي يَدِهِ فَهُوَ لَهُ، إِلَّا الْعَقَارُ،
وَأَوْلَادُهُ الصَّغَارُ أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ.

باب الرِّدَّةِ

الرُّمْتُ يُسْتَنْابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ مَكَانَهُ، إِلَّا إِذَا طَلَبَ التَّاجِمْ فَحَبْسُهُ يَوْجَلُ ثَلَاثَةَ

أيام. وتوبته أن يقول: «ثُبْتُ ورجعتُ إلى دين الإسلام وأنا بريءٌ من كلِّ دين سِوى دين الإسلام». الْخُنْى الْمُسْكِلُ أو الْمَرَأَةُ إِذَا ارْتَدَّتْ [وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ] لَمْ يُقْتَلْ وَتُحْسِنُ وَتُحْرَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ. ارْتِدَادُ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ صَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ. ارْتِدَادُ الْمُسْكِرَانِ لَا يَصِحُّ. جُحُودُ الْمُرْتَدِّ الرَّدَّةَ رُجُوعٌ إِلَى الْإِسْلَامِ.

الْمُرْتَدُّونَ إِذَا عَلَبُوا عَلَى مَدِينَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ، وَتُحْبَرُ سَائِرُهُمْ وَصِبْيَانُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ. الْمُرْتَدُّ إِذَا لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ وَقَضَى الْقَاضِي بِلِحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ فَكَسَبُوهُ حَالَةَ الْإِسْلَامِ قَسَمَ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا كَسَبَهُ حَالُ الرَّدَّةِ يَوْضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّيُونِ الْمُؤَحَّلَةِ يَصِيرُ حَالَةً، وَمَا لَزِمَهُ حَالَةَ الْإِسْلَامِ مِنَ الدِّيُونِ يُقْضَى مِنْ كَسَبِهِ حَالَةَ الْإِسْلَامِ. مَنْ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ كَفَرَ وَمَاتَ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِعُقُوبَةِ الْكُفْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، قَالَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْث رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

باب الجزية

لَا جَزِيَّةٌ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْأَعْمَى وَالْمَرَأَةِ وَالْمَجْنُونِ وَالَّذِي مَرِضَ أَكْثَرَ السَّنَةِ، وَإِنَّمَا تُجَبُّ عَلَى الْحُرِّ السَّالِمِ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ الْعَاقِلِ^(١) الْمُحْتَرِفِ وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ حِرْفَتَهُ، [دُونَ الرُّهْبَانِ].^(٢) عَلَى الْفَقِيرِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، وَعَلَى وَسْطِ الْحَالِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَعَلَى الْغَنِيِّ الْمَكْتَبَرِ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَفِي الْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ يُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ. جَارِيَةٌ بَيْنَ نَجْرَانِيٍّ وَبَطْنِيٍّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَدْعِيَاهُ، ثُمَّ كَبُرَ فَعَلِيهِ صَفٌّ خَرَّاجِ النَّبْطِيِّ وَنِصْفُ خَرَّاجِ أَهْلِ نَحْرَانَ، مَذْكُورَةٌ فِي «زِيَادَاتِ الزِّيَادَاتِ»^(٣).

(١) كَذَا فِي ح، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مَذْكُورَةَ هَذَا اللَّفْظِ فِي «الْعَنَائِي الْمُهْدِيَّة» (٢٤٤/٢) مَعْرُوفَةٌ

إِلَى «السَّرَاجِيَّة». وَفِي ط ص س (الْعَامِل).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَامْتَنَتْ مِنْ ط س.

(٣) كَذَا فِي ص خ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهِ عَلَى ص ١١٤، ط: دَارُ الْمَعَارِفِ النَّصْمَانِيَّة. وَفِي ط س (الزِّيَادَات).

قَوْمٌ غَرَبَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ دُوا أَنْ يَعْطُوا الْحِزْيَةَ وَيَكُونُوا ذِمَّةً لَنَا لَا بَأْسَ بِهِ. مُشْرِكُوا الْعَرَبِ وَالْمُتَرَدُّونَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا السِّيفُ، أَوْ الْإِسْلَامُ. الذِّمِّيُّ إِذَا كَانَ فِي أَكْثَرِ السَّنَةِ عَبْثًا ثُمَّ افْتَقَرَ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ جِزْيَةُ الْأَغْنِيَاءِ. الْمُسْلِمُ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدَهُ الذِّمِّيَّ يُوصَعُ عَلَيْهِ الْحِزْيَةُ. نَصْرَانِيٌّ عَجَلُ خِرَاجٍ رُسِيَّةٍ سَسِيرٍ ثُمَّ أَسْلَمَ فَإِنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ خِرَاجُ سَنَةٍ. الذِّمِّيُّ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ أَوْ مَاتَ سَقَطَتْ عَنْهُ الْحِزْيَةُ.

الذِّمِّيُّ لَوْ لَمْ يُؤَدِّ الْحِزْيَةَ حَتَّى مَضَتْ سِتُّونَ لَمْ يُؤْخَذْ لِمَا مَضَى، وَهِيَ تُسَمَّى مُسْتَلَّةَ النَّمَوَاتِيدِ، يَعْنِي بِالْفَارْسِيَّةِ (نَامِ). الذِّمِّيُّ إِذَا بَعَثَ الْحِزْيَةَ عَلَى يَدِ نَائِبِهِ لَمْ تُقْبَلْ مَا لَمْ يَأْتْ بِهَا بِنَفْسِهِ وَيَقُومُ وَالْقَابِضُ قَاعِدٌ، وَتَكُونُ يَدُ الْمُؤَدِّي أَسْمَلًا وَيَدُ الْقَاضِي أَعْلَى، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِتَلْسِيهِ (١) وَيُهْزَأُ هَزْأً وَيُقَالُ: أَذُّ الْحِزْيَةِ يَا عَدُوَّ اللَّهِ. مُصْرَفُ الْحِزْيَةِ وَالْخِرَاجُ وَاحِدٌ. لَا شَيْءَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ كَانُوا فَقَرَاءً (٢).

باب البُغَاةِ

إِذَا ظَهَرَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ رَأْيًا، وَدَعَتْ إِلَيْهِ، وَقَاتَلَتْ عَلَيْهِ، وَصَارَتْ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَشُرُكَةٌ وَقُوَّةٌ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِظُلْمِ السُّلْطَانِ فِي حَقِّهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَظْلِمَهُمْ، فَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الظُّلْمِ، وَقَاتَلَتْ تِلْكَ الطَّائِفَةُ السُّلْطَانَ، فَلَا يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يُعِينُوهُمْ، وَلَا أَنْ يَعِينُوا السُّلْطَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ ظَلَمَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: الْحَقُّ مَعَنَا وَادَّعَوْا الْوِلَايَةَ، فَلِلْسُلْطَانِ أَنْ يُقَاتِلَهُمْ، وَلِلنَّاسِ أَنْ يُعِينُوا، فَإِنْ قَاتَلُوهُمْ وَهَرَمُوهُمْ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُقْتَلُ مِنْهُمْ مَوْلَى، إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ فِتْنَةٌ يَلْتَحِثُونَ إِلَيْهَا، فَحَيْثُ يُقْتَلُ مَوَالِيهِمْ وَجَرِيحُهُمْ.

وَمَا قُتِلَ فِي الْحَرْبِ، أَوْ أُتْلِفَ مِنَ الْأَمْوَالِ فَلَا صِمَانٌ فِي ذَلِكَ، وَمَا أُخِذَ مِنْ كُرَاعِهِمْ وَسِلَاحِهِمْ يَحُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي الْحَرْبِ مَعَهُمْ، فَإِذَا وَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْرَارَهَا

(١) السِّيبُ: مَا فِي مَوْضِعِ اللَّبِّ مِنَ الثِّيَابِ. يُقَالُ: لَبِيْهَ، إِذَا جَمَعْتَ ثِيَابَهُ عِنْدَ نَحْرِهِ وَصَلْتَهُ.

(٢) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ (كَادَ فَقِيرًا).

رُدَّتْ عَلَيْهِمُ. الْمَاعِيَةُ الَّتِي كَانَتْ تُقَاتِلُ لَوْ أُسِيرَتْ، أَوِ الْعَبْدُ الَّذِي يَحْدُمُ مَوْلَاهُ وَلَا يُقَاتِلُ حُسْنَ وَلَا يُقْتَلُ. يَحُورُ مُوَازِعَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ لِيَتَدَبَّرُوا فِي أَمْرِهِمْ وَيَرْجِعُوا عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يَسْعَى لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ عَنِ الْمَوْذِعَةِ مِنْهُمْ شَيْئاً، فَإِنْ أَخَذَهُ رَدُّهُ عَلَيْهِمْ، وَلَا جَرِيَةَ عَلَيْهِمْ. الْبَاغِي إِذَا كَانَ دَا رَجِمَ مَحْرَمٌ مِنَ الْعَادِلِ فَإِنَّهُ لَا يُبَاشِرُ الْعَدْلُ قَتْلَهُ إِلَّا دَفْعاً عَنْ نَفْسِهِ، وَهَجْلٌ لَهُ أَنْ يَقْتُلَ دَابَّتَهُ لِيَتَرَجَّلَ الْبَاغِي فَيَقْتُلَهُ عِوَهُ.

باب ألفاظ الكفر

طَالِبُ الدِّينِ إِذَا قَالَ: «أَكْفَرُ» بِنَاسِ بَنَاتٍ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَوْ قَالَ: «أَكْرَمِيَّتُ مَبْرُوت» لَا يُكْفَرُ، وَلَوْ قِيلَ: «كَلِمَةُ نَدَائِي جَمِينٌ سَتَ» فَقَالَ: «مَنْ كَلِمَةُ نَدَائِي بِدَائِي» فَقَدْ كَفَرَ. لَوْ نَظَرَ إِلَى فِتْنَى وَقَالَ: «بِإِسْمِ بَارِئِ قَوْمِي آوَدِي» يُكْفَرُ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِسْتِخْفَافَ بِالشَّرِيعَةِ. إِذَا قِيلَ: «هَذَا حُكْمُ الشَّرْعِ» فَتَحْتًا عَالِيًا وَقَالَ: «إِيكَتْ شَرِيعَتُ» فَقَدْ كَفَرَ. لَوْ قَالَ: «بِتِ رَاسِمِهِ كَمُ» وَبَاوَسَ أَشْجِي نِي «لَا يُكْفَرُ» لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ التَّعْدُّ (۱). لَوْ قَالَ فَاسِقٌ لِلْمُصْلِحِينَ: «يَانِيهِ مُسْلِمَانِي بِبَيْتِي» وَيُشِيرُ إِلَى مَجْلِسِ الْفِسْقِ يُكْفَرُ. أَرْمِزُهُ كَوَيْدُ: «شَاد بَادَآنَ كِه بِشَادِي مَاشَادِ اسْت» أَهْنَى أَبُو بَكْرٍ بِنِ طَرَحَانَ - رَجِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ يُكْفَرُ.

امْرَأَةٌ قَالَتْ: «لَعْنَتُ بِرَبِّهِ شَوْسَ» وَاسْمُهُ بَادُ «كَفَرْتُ، مَذْكُورَةٌ فِي «الْمُلْتَقَطِ». لَوْ قَالَ: «قُلْ بِاللهِ اءِ رَاطِسْتِ بِأَزْكَرْدِي»، قِيلَ: يُكْفَرُ. وَلَوْ قَالَ: «تَقَعْدُ بَقُور» (۲) كِه نَدَائِي كَهْتِ اسْتِ: فَفُشَلُوا «كَفَرَ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِسْتِهْزَاءَ. لَوْ قَالَ: «تَادِرَامِ يَاهُمُ كَرْدِ طَالِ رَاهِدَا كَرْدَم؟» لَا يُكْفَرُ. لَوْ قَالَ فِي مَرَضِهِ: «إِنْ شِئْتَ تَوْفَيْتَنِي مُسْلِمًا، وَإِنْ شِئْتَ كَافِرًا» كَفَرَ. [لَوْ قَالَ: «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» فَإِنْ أَوَّلَ لَا يُكْفَرُ، وَإِنْ لَمْ يُؤَوَّلْ يُكْفَرُ.] (۳)

(۱) كَذَا فِي ط س خ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي ص (أَرَادَ بِهِ التَّحْجِيلَ).

(۲) كَذَا فِي ص خ، وَفِي ط (تَقِيلُ بَنَ)، وَفِي س (تَقِيلُ مَر).

(۳) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفِينَ سَقَطَ مِنْ ص، وَالْجُزْءُ مِنْ ط س خ.

لو قال: «یا رب روزے بر من فراخ کن یا بر من جو رکن» قيل: توقّف أبو النصر الدبوسی۔
 رجمہ اللہ تعالیٰ۔ فی اکفارہ، والأولیٰ أن يُکْفَرُ؛ لأنه اعتقد أن الله تعالى يحور. لو قال:
 «اے خداے این ظلم پیٹہ» يُکْفَرُ إن اعتقد أن الله تعالى يرصی باطلہم. لو قال: «لا إله» فأراد
 أن يقول «إلا الله» ولم يقل لا يُکْفَرُ. رجل مرّ على المؤدّن يؤدّن، فيقول: «كذبت»
 يُکْفَرُ. رجل عاب النبي عليه السلام في شيء، أو قال لشعره: شعير، يُکْفَرُ. رجل قيل له:
 ألا تحسني الله؟ فقال: لا، في حالة الغضب فقد كَفَرُ.

من قال لسلطانٍ ظالمٍ: عادل، قال الشيخ الإمام أبو منصور المائريدي۔ رجمہ اللہ
 تعالیٰ۔ يُکْفَرُ، وقال السيد الإمام أبو القاسم۔ رجمہ اللہ تعالیٰ۔ لا يُکْفَرُ؛ لأنه عدل في
 شيء. رجل قال لآخر حالة المشاجرة: «برآسمان برو با نداء جگت کن» قيل: يُکْفَرُ، وقيل:
 لا^(۱).

لو قال: «اے حکیمانہ اند» قيل: يُکْفَرُ، وينبغي أن لا يُکْفَرُ؛ لأنه تفسير الصبور وإن
 كُنّا لا نسمي الله تعالى به لضعف التوفيق. لو قال: «خداے دھاک پائے فلان کہ چیں کار کردہ
 است» يُکْفَرُ، وبه أفق ظهير الدين المرغيباني۔ رجمہ اللہ تعالیٰ۔ لو قيل له: أنت تعلم
 الغيب؟ فقال: نعم! قيل: يُکْفَرُ. لو قال: «اگر خداے مرا بہشت دہ بے تو تو اہم» الأصح أنه لا
 يُکْفَرُ. لو قال: «من بارے مسلمانم»، فقال الآخر: «لعنت بر تو باد و بر مسلمانے تو» يُکْفَرُ.

لو قال لرجل اسمه محمد: «لعنت بر تو باد ہر کہ خداے را بدی نام بندہ است» لا يُکْفَرُ. لو قال:
 «اگر فرشتگان و پیغمبران گواہی دہند کہ ترا یم نیست استوار ندارم» يُکْفَرُ. لو قال: «قرآن را با فریہ» لا
 يُکْفَرُ. لو قال: «کافر بودن یہ از با تو بودن» لا يُکْفَرُ؛ لأنه يراد به الاستبعاد. لو قيل لرجل: «اے
 کافر»، فقال: «اگر تکہین ام ہی با تو صحبت ندارے» قيل: يُکْفَرُ، وقيل: لا يُکْفَرُ.

(۱) وهو الصحيح، وعليه الفتوى. (الفتاوى الهندية (۲/۲۵۹).

(۲) کذا فی س خ، وهو الأظهر، وفي ط ص (آفرید).

فصل

لو قيل لرجل: صَلِّ، فقال: «تو چہین گاہ نماز کردی»، أو قال: «چہین گاہ نماز کردم چه به سر آوردم» كَفَرَ. لو قيل له «كافر شدی» فقال: «كافر شده گیر» يُكْفَرُ. لو قال: «امراتی أحبُّ اِلَيَّ من الله»، فإنه يُسْتَتَابُ، وَيَجِدُّ نِكَاحَهُ إِنْ تَابَ.

إذا أدرك الصبي فوصف له الإسلام، فقال: الآن عرفت، فهذا لا يدلُّ على أنه كان كافراً. قال لمسلم: اغرِصْ عليَّ الإسلام حتى أسلم عندك، فقال: امكُثْ حتى تذهب إلى فلان العالم حتى يعرِصَ عليك الإسلام فتسلم عنده، الأصحُّ أنه لا يُكْفَرُ، ولو قال المذْكُورُ: «باش تا فلان روز به مجلس من ائمه اسلام آئے» افتوا أنه يُكْفَرُ. رجل قال: «كنت محروسياً، الآن أسلمت» على سبيل التمثيل ولم يعتق ذلك حكيم بكفره، قاله شمس الأئمة الحلواتي رحمه الله تعالى.

لو قال: «هر چه مسلمانی کرده ام به کافران دادم اگر این کار کنم» ففعل لا يُكْفَرُ. لو قال: «مرا بارے از نماز و روزه مثاب گرفت» كَفَرَ، إِلَّا إِذَا أَرَادَ بِهِ مَلَالَ طَبَعِهِ. لو قال: «تو یک چند گاہ نماز کن تا طاقه بے نازی بینی» كَفَرَ إِنْ أَرَادَ بِهِ الاسْتِهْوَاءَ. لو قال: «فعل دانشمندان بمان است و فعل کافران بمان» يُكْفَرُ، ولو قال ذلك لعالمٍ معین لم يُكْفَرُ.

لو قال في حالة الضَّجَرِ: «مرا ندانے ہذا آفریدہ است چون از مرہ ہائے دنیا مرا بیچ نیت» لا يُكْفَرُ. [لو قال: «اگر بیظامہر مرا مردک خواند فرو نگذارم» لا يُكْفَرُ.]^(۱) لو قال: «این کار ندانے را افتاده است» أخاف أن يُكْفَرَ. لو قال عند الدعاء: «اے خداے رحمت خود از من دریغ مدار» یکون من ألفاظ الکفر.

من أمر امرأة لترتد عن الإسلام حتى تبين عن زوجها يُكْفَرُ؛ لأن الرضا بالكفر كُفْرٌ، قاله الحامدي^(۲) - رحمه الله تعالى -، خلافاً للفضلي - رحمه الله تعالى -،

(۱) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(۲) كذا في ط ص س، وفي خ (خمس الأئمة الحلواتي).

والصحيح أن الرضا بالكفر لأعدائه مستقبلاً للكفر لا يكون كُفراً. قال الله تعالى: ﴿وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾. إذا أراد قتل كافر فأراد أن يسلم فشدّ فاه حتى لا يسلم فيستقيم بالقتل لا يكفر.

فصل

لو جلس في مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر مضاحك استهزاء بالمذكر، فضحكوا كفروا^(١). لو تمنى أن يكون انزاً أو الظلم أو القتل بغير حق حلالاً فإنه يكفر. بخلاف ما إذا تمنى أن يكون الحمر حلالاً، أو تمنى أن لا يكون صوم رمضان فرضاً، حيث لا يكفر. لو قال: «أين من هم كراهة مظان برسرهم» يكفر. إذا قال لآخر: «ينبغي أن تسجد سجدة لله تعالى، و سجدة لي» لا يكفر؛ لأن المراد الشكر والمِنَّة، لا التحقيق.

إذا سجد لإسنان سجدة تحية لا يكفر. لو وضع قلنسوة المجوسي على رأسه، أو ترثر بزئار النصارى، أو ربط الصليب يكفر. لو علق البائرة على وسطه لا يكفر. لو لبس السراقوج^(٢) قال الشيخ الإمام أبو القاسم - رحمه الله تعالى -: لا يكفر، وقيل: يكفر إن أراد به التشبه بهم. من كفر بلسانه طائعاً وقلبه مطمئن بالإيمان لا ينفعه ما في قلبه ولا يكون عند الله مؤمناً.

لو قال: «الله يعلم أنه لم يفعل كذا» وهو يعلم أنه فعل، قال شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله تعالى - في أصح القولين: يكفر، وعن الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى - أنه قال في مثل هذا الكلام أنه يُنظر إن كان الحالف يعتقد أن مثل هذا الكلام كاذباً كفر، يكفر، وإلا فلا، وعليه الفتوى لحسام الدين رحمه الله تعالى.

عن أبي جعفر الطحاوي - رحمه الله تعالى - أنه لا يخرج الرجل من الإيمان إلا بجحود ما أدرجه فيه. كان السيد الإمام الأجل الأستاذ ناصر الدين - رحمه الله تعالى -

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (كفر وكفروا).

(٢) السراقوج: بُعَّةٌ مَقُولِيَّةٌ، والقُبَّة: ضربٌ من القلائس بقي الرأس الشمس والمطر.

يقول: ما تيفر أنه ردة يُحكم بها، وما يشك في أنه ردة لا يشت؛ لأنّ الثابت لا يزول بالشك، مع أن الإسلام يعنو ولا يُعلّى، فنبغني للعالم إذا رُفِع إليه مثل هذا أن لا يبادر بإكفار أهل الإسلام، مع أنه يُقضى بصحة الإسلام تحت ظلال السيوف.

باب المسائل المتفرقة

يُؤخذ أهل الذمة بأن يكون على وسطهم كُستِيحات^(١) يعني الزنار، وأن يلبسوا قلاباً طويلاً مضروبة، ويركبوا السُرُوح على قُرْبوسِها^(٢) شبيهة الرُمّة، يضع الراكب يده عليها عند الركوب، ولا يلبسوا أردية مثل أردية المسلمين، ولا قلابس يختص بها عطاء المسلمين، ويمنع الذمي من زنار متخذ من إبريسم. ويجب أن يكون على دورهم علامات يُتميّز بها عن دور المسلمين. ومن كانت برزة^(٣) من نسائهم تؤمر باتخاذ علامة فوق الملاءة، وكذلك يؤمرن باتخاذ العلامات في الحَمَامات من الحلالج وغير ذلك.

قال مشايخنا - رحمهم الله تعالى -: الأحق أن لا يركبوا إلا عند الضرورة، خصوصاً في أسواق المسلمين، ومجامع طُرُقهم، فإذا جاءت الضرورة فليزّلوا في مجامع المسلمين. عيب أهل الذمة لا يؤخذون بإظهار الكُستِيحات. لا يجوز إحداث البيعة والكيسة في دار الإسلام، فإن أنهذمت البيعة والكيسة القديمة أعادوها كما كانت، وليس لهم أن يتركوا هذا على المسلمين ويثتوا في موضع آخر. دار الحرب يصير دار الإسلام بإظهار أحكام الإسلام فيها. دار الإسلام لا يصير دار الحرب إلا

(١) الكُستِيحات - بضم الكاف - جمع كستيج، فارسي معرب: غيط غليط يشده الذمي فوق ثيابه دون الزنار.

(٢) القُرْبوس جنو السُرُح، وجمعه قُرْبوس.

(٣) من البروز وهو الظهور والخروج، ويقال: امرأة برزة إذا كانت كثلة لا تختب احتجاب الشواب وهي مع ذلك عفيفة عاقلة تجلس للناس وتحدّثهم.

بشرائط ثلاثة: منها أن يكون متصلةً بدار الحرب، ومنها أن تظهر فيها أحكام أهل الكفر، ومنها أن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمنًا بالأمان الأول.

جُنْدِيٌّ نَزَلَ فِي قَرْيَةٍ فَدَخَلَ فِي بَيْتِ رَجُلٍ وَصَاحِبُ الْبَيْتِ كَارَةٌ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْغُرُورِ فَلَا بَأْسَ بِهِ. لَا بَأْسَ بِإِدْخَالِ الْمُصَاحِفِ [دَارَ الْحَرْبِ] ^(١) إِذَا كَانَ الْحَيْشُ عَظِيمًا. ^(٢) إِذَا قَالَ الْكَافِرُ الْخَرَبِيُّ، أَوْ الذَّمِيُّ: عَلَّمَنِي الْقُرْآنَ، لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعَلِّمَهُ وَيُفَقِّهَهُ فِي الدِّينِ.

(١) سقط من ط ص س، والمثبت من خ.

(٢) والمقصود أن يؤمن على القرآن من الأعداء.

كتاب الكراهة والاستحسان

أبوابه عشرون: في المسائل الاعتقادية، في التعليم، في القرآن، في المسجد، في الدعاء، في التسليم، في التسمية، في الكلام، في الأمر بالمعروف، في العيادة والقبور، في النظر والمس، في البيع والشراء، في القتل، في الأكل، في الثبس، في الوليمة والجنات، في الشداوي [والعلاج]^(١)، في الكسب، في الديون، في المنفقات.

باب المسائل الاعتقادية

الإيمان هو: الإقرار باللسان والاعتقاد بالحنان، وذلك أن يُقرَّ بوحداية الله تعالى، وصفاته الأزلية، وبجميع ما جاء من عنده من كتب ورسل، ويعتقد بقلبه ذلك، والإقرار باللسان شرط في حق القادر على التطيق على ظاهر الجواب، وقيل: الإيمان هو الاعتقاد بالقلب، وإنما الإقرار لإجراء أحكام الإسلام، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

الإيمان بالتفصيل ليس بواجب؛ بل^(٢) إذا آمن بالجملة كفى. الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الأعمال عندنا ليست من الإيمان. إيمان اليأس غير مقبول، وتوبة اليأس مقبولة. الإيمان غير مخلوق عند أئمة نحارا، وعند أئمة سمرقند مخلوق، قيل: لا اختلاف بينهم في الحقيقة؛ لأن البخاريين قالوا: الإيمان هداية الرب لعبده إلى معرفته، وذلك غير مخلوق، والسمرقنديين قالوا: الإيمان فعل العبد، وإنه مخلوق، عن هذا يعرف جواب من يسأل أن الإيمان عطائي أو كسبي؟

إيمان المقلد صحيح وهو: الذي اعتقد جميع أركان الإسلام بلا دليل. المؤمن

(١) ما بين المكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ، وهو الصحيح.

(٢) كذا في ص خ، وفي ط س (لأنه).

لا يخرج عن الإيمان بارتكاب الكبيرة، وإذا مات بعير توبة فهو في مشيئة الله تعالى. إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه بقدر جنايته أو أقل، ثم يدخله الجنة.

القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، ولا محدث، والمكتوب في المصحف دال على كلام الله تعالى، وإله مخلوق. ورؤية الله تعالى في الآخرة حق، يراه أهل الجنة في الآخرة بلا كيفية، ولا تشبيه، ولا محاذاة. أما رؤية الله تعالى في المنام، أكثرهم قالوا: لا يجوز^(١)، والسكوت في هذا الباب أحوط. القدر خير وشره من الله تعالى بمشيئته وإرادته القديمة إلا أن المعاصي ليست برضا الله تعالى.

(١) هذه المسألة مما بسط العلماء الكلام عليها، وبعضهم أفردوها بالتأليف، وحاصله كما يلي: الصحيح للتعلم عند الفقهاء والمحدثين أن رؤية الله تعالى في المنام جائزة ثابتة من غير كيفية وجه، وقد حكى العلامة ابن تيمية والقاضي عياض والقاضي أبو يعلى إجماع أهل العلم على إمكانية رؤية الله تعالى في المنام، بل ونقل في سراج الطالبين على منهاج العابدين اتفاق الصحابة والتابعين على إمكانية ذلك. (تمام المنة ببعض ما اتفق عليه أهل السنة للشيخ وليد بن راشد السعيدان، ص ٢٠). وقد وقع ذلك للإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى، بل قد رأى الله تعالى مرة مرة، كما ذكره ابن عابدين رحمه الله تعالى في مقدمة «رد المحتار» (٥١/١): «لرويته ربه تعالى في المنام قصة مشهورة ذكرها الخافظ النجم الغيطي. وهي أن الإمام رضي الله عنه قال: رأيت رب العزة في المنام تسعا وتسعين مرة، فقلت في نفسي: إن رأيته ثمام المنة لأسأله: ثم ينحو الخلائق من عذابه يوم القيامة، قال: فرأيت سبحانه وتعالى». إلى آخر ما ذكره.

وكلنا روي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه قال: رأيت رب العزة في المنام فقلت: يا رب! ما أفصل ما تقرب به إليك المتقربون، قال: بكلامي يا أحمد، قلت: يا رب! بهم أو بعير فهم؟ قال: بفهم وبعير فهم. (سير أعلام النبلاء ٣٤٧/١١)

وأما ما حكى عن بعض الفقهاء مثل قاضي حبان وغيره: أن من قال: «رأيت الله في المنام فهو رديق من الزمادقة»، وعن الإمام أبي منصور الماتريدي: «هو شر من عابد الوثن» (فتاوى قاضي حبان على هامش الهندية ٤/٤٢٤)، فهذا كله إذا بين الله تعالى كيفية وجه أو صيغة لا تليق بحلاله.

انظر: «مرقاة المفاتيح» (٣٤٤-٣٤٥/١٠)، باب رؤية الله تعالى، «حاشية النووي على مسنده (الجزء الثالث/١٨)، باب إثبات رؤية الله تعالى).

صفات الله تعالى قديمة كلها من غير تفصيل بين صفات الذات وصفات الفعل.
وإنها قائمة بذات الله تعالى، لا هو ولا غيره، كالأحد من العشرة لا عين عشرة ولا غيرها. الله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا حال بمكان.
الله تعالى موصوف بصفات الكمال، ويوصف بأن له بداً وعيناً ولكن لا كابدنا ولا كأعيننا^(١). ولا نشغل^(٢) بالكيفية. وهل يجوز وصف الله تعالى بهاتين الصفتين بالفارسية؟ قال السيد الإمام الأجل أبو شجاع - رحمه الله تعالى - بالبد يجوز، وبالعين لا.

لا ينبغي أن يقال: (مدا توفيق براست)؛ لأن التوفيق أزلي، وفعل العبد محدث. ولا ينبغي أن يقال: (استقامت بالفعل براست). ولا ينبغي أن يقال: (نداء بأشود وچيز باشد)؛ لأن فيه قولاً ببناء الجنة والنار، وإنهما لا يفيان عند أهل السنة والجماعة.
بيننا محمد صلى الله عليه وآله وسلم أكرم الخلق وأفضلهم، ومراحه إلى العرش وإلى ما أكرمه الله تعالى، ورؤية الجنة والنار حق. رسالة الرسول لا تبطل بموته. رسل بني آدم أفضل من حملة الملائكة، وعوام بني آدم من الأتقياء أفضل من عوام الملائكة وخوارج الملائكة أفضل من عوام بني آدم.
كرامة الأولياء حق. وولي ما لا يكون أفضل من نبي. فضيلة الأماكن حق. شفاعة الأنبياء والصالحين^(٣) لبعض العصاة من المسلمين حق. أفضل الحليفة من هذه الأمة أبو بكر بن أبي قحافة النخعي، ثم عمر بن الخطاب العدوي، ثم عثمان بن عفان الأموي، ثم علي بن أبي طالب الهاشمي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.
يُشترط أن يكون الحليفة قرشيًا، ولا يُشترط أن يكون هاشميًا. العدالة ليست

(١) كذا في ط س خ، وفي ص (كالأيدي ولا كالعين).

(٢) كذا في ص ح، وفي ط س (بشتغل).

(٣) كذا في ص خ، وهو الصواب، وفي ط س (شفاعة الأنبياء حق وشفاعة الصالحين).

بشرط لصحة الإمامة والإمارة والقضاء، إنما هي شرط الأولوية العلم أفصل من العقل عندنا، خلافاً للمعتزلة.

أهل الحجة آمنون عن الغزل، غير آمنين عن خوف الحلال. أطفال المشركين، قيل: هم في الجنة، وقيل: هم في النار، وأبو حنيفة - رحمه الله تعالى - توقف فيهم، وقال الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى - : الأشبه أن ولد الكافر تبع له^(١).

الكلام في الروح: قال بعضهم: لا يجوز، وقال بعضهم: يجوز، ثم قيل: هي الحياة، وقيل: عرس، وقيل: إنها جسم لطيف، وهو ريح مخصوص. وسؤال منكّر وتكثير حق، وسؤالهما للأنبياء قيل: بهذه العبارة: «على ماذا تركتم أمتكم»؟

عذاب القبر للكافرين، ولعص العصاة حق، يؤمن به ولا تشتغل بكيفيته؛ لأن التوقيف لم يرد بها، وقيل: يدخل فيه الحياة بقدر ما يتألم. تكليف ما ليس في الوسع من الله تعالى، قيل: لا يجوز، وقيل: يجوز، ولكنه موضوع، وقال القاضي الإمام صدر الإسلام: التكلم بعبارة الجواز وعدم الجواز في حق الله تعالى خطأ. لا ينبغي أن يسأل العامي عن التوحيد، لكن يقال له: ليس الدين هكذا [ليكون تلقيناً له]^(٢).

باب التعليم

طلب العلم فريضة بقدر ما يحتاج إليه لأمر لا بد منه من أحكام الوضوء، والصلاة، وسائر الشرائع، والأمور معاشيه، وما وراء ذلك ليس بفرص، فإن تعلمها فهو أفضل، وإن تركها فلا إثم عليه.

تعلم الحجوم قدر ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به. يستحب أن يتعلم الرجل من الطب قدر ما يمتنع [به]^(٣) عما يضر بيده. تعلم الكلام والمناظرة فيه قدر ما

(١) كذا في ط خ، وفي ص س (كافر).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

يحتاج إليه غير منهي، قاله السيد الإمام أبو القاسم - رحمه الله تعالى -، وكره جماعة الاشتغال بعلم الكلام، وتأويله عندنا: كثرة المناظرة والمجادلة فيه؛ لأنه يؤدي إلى إثارة الفتن، والبدع، وتشويش العقائد، أو يكون المناظر فيه قليل الفهم، أو طالباً للعلبة لا للحق، فأما معرفة الله تعالى، وتوحيده، ومعرفة النبوة، والذي ينطوي عليه عقيدتنا لا يمنع عنه.

عن أبي الليث - رحمه الله تعالى - قال: إن استطعت أن لا تُخاصم في القدر فلا تُخاصم؛ فإنه نهي عن الخوض فيه. التَّمْوِيه في المناظرة والحيلة إن كان من يُكَلِّمهُ مُتَعَتِّ وُريد أن يطرّحه يحل له التَّمْوِيه والحيلة.

قراءة الأشعار إن لم يكن فيها ذكر الفسق والفلام وبحره لا يُكره. لا يسفي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشبان العالم في لمشي والجلوس والكلام. طالب العلم إذا توسّد بحريطة^(١) التعاليق إن كان للحفظ لا بأس به.

باب القرآن

إذا أراد أن يقول: «بسم الله»، فإن أراد افتتاح أمر لا يتعوذ، وإن أراد قراءة القرآن يتعوذ. الأفضل لمُتَعَوِّذ أن يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ولا أحب أن يقول: «إن الله هو السميع العليم» ثُمَّ يَقْرَأ؛ لأنه يصير فاصلاً بين التَّعَوُّذ والقراءة. والرجوع بقراءة القرآن مكروه عند الأكثر، فلا يحل الاستماع إليه.^(٢)

- (١) وعاء من جلد أو نحوه يشد على ما فيه.
 - (٢) ولا بد من بيان حكم ما كثر وقوعه في هذا الزمن من تلاوة القرآن برعاية الأعلام خستادة من العلم الموضوع لها التي يسمونها «مقامات». فاعلم أن تلاوة القرآن برعاية المقامات الموسيقية لا يجوز مطلقاً، نعم إذا قرأ القرآن بحسب طبعه وجبلته مع تصحيح الألفاظ والحروف، ووافقت تلاوته قاعدة من القواعد الموسيقية لا يواخذ به.
- وأما قراءة القرآن بلحون العرب للمأمور به في الأحاديث (اقرأوا القرآن بلحون العرب)، فاحتيف فيه، والقول المعتمد أنه إن حدث بذلك اللحن الجلي لا يجوز، وإن حدث للحن الخفي كسره، -

رجلٌ تعلَّم بعض القرآن ثُمَّ وجد فراغاً كان تعلُّمُ الباقي أفضل من صلاة التطوع، وتعلَّم الفقه أفضل من ذلك؛ لأنَّ تعلُّم باقي القرآن فرصٌ كافية، وتعلُّم العلم قدر ما لا يُدَّ منه فرضٌ عيب. قراءة القرآن في الحَمَّام إن لم يكن رابعاً صوته لا يُكره. ولا بأس بالتسبيح، والتلهيل رابعاً صوته.

القاري إذا سمِع النداء فالأفضل أن يُمسك عن القرآن ويسمِع النداء. رجلٌ يكتب الفقه ويحبُّه رجلٌ يقرأ القرآن جاهراً ولا يُمكنه أن يسمع القرآن، كان على القاري الإنشغال، ولا شيء على الكاتب.^(١)

= وإذ سلمت القراءة من اللَّحْنِ فمستحب.

انظر: فتوى حول التعلُّم بالقرآن عما يخرجه عن استقامته، لشيخ الإسلام العلامة ابن تيمية - رحمه الله - (من جامع المسائل: المجموعة الثالثة)، «هدية القول المفيد» (٩-١٠)، و«التعلُّم بالقرآن» للشيخ لبيب السعيد، «الإتقان في علوم القرآن» (١/٢٩٨، آداب التلاوة)، و«النشر في القراءات العشر» للإمام ابن الجوزي (١/٢٣٩، ط: مصر).

(١) وما يوجد في فصول حفظ القرآن أن كل واحد يقرأ القرآن ويحفظ جزئه ولا يستمع إلى قراءة صاحبه فهذا مما لا بأس به؛ لأن الاستماع لقراءة من يقرأ القرآن خارج الصلاة مستحب لا فرض، وهذا القول الراجح من الأقوال، وهو الأوسع، كما قال العلماء. ونقل ابن كثير في «تفسيره» (٢/٢٨٧) عن ابن عباس قال: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» يعني: في الصلاة المفروضة.

وعن طلحة بن عبيد الله بن كريب قال: رأيت عبيد بن عمير وعطاء بن أبي رباح يتحدثان، والقاص يقص، فقلت: ألا تستمعان إلى الذكر وتسترحبان الموعود؟ قال: فنظرا إلي ثم أقبلتا على حديثهما، قال: فأعدت، فطرا إلي وأقبلا على حديثهما، قال: فأعدت الثالثة، قال: فنظرا إلي فقالا: إنما ذلك في الصلاة: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا».

وعن مجاهد في قوله: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» قال: في الصلاة. وكذا رواه عمر واحد عن مجاهد.

وقال عبد الرزاق، عن الثوري، عن ليث، عن مجاهد قال: لا بأس إذا قرأ الرجل في عمر الصلاة أن يتكلم.

وفي «الفتاوى الهيدية» (٥/٣١٧): ولا بأس باجتماعهم على قراءة الإخلاص جهراً عند عتَم القرآن، ولو قرأ واحد واستمع الباقي فهو أولى، كذا في الفنية.

قراءة المرآة عند القبور مكروهة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعند محمد - رحمه الله تعالى - لا، وعليه الفتوى^(١). يُكره أن يُصَغَّرَ المصحف، ويكتب بغير رقبة^(٢). لا بأس بنقطة المصحف على جواب^(٣) المتأخرين، وبه يفتى، إذا صار المصحف خفياً ينبغي أن يُلفَّ في خرقه طاهرة ويدفن في مكان طاهر، أو يُحرق، [أو يُفلس]^(٤). لا بأس بذف المصحف واللوح الذي عليه قرآن إلى الصبيان. يجب على المولى أن يعده عبده من القرآن ما يجوز به الصلاة.

الآية إذا قرأت نقرأتين، ولكل قراءة تفسير غير تفسير الأخرى كانت بمنزلة آيتين، نحو قوله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ»، ويُقرأ «يَطْهَرْنَ» بتشديد الطاء والهاء. قارئ القرآن ينبغي أن يكون له في كل أربعين يوماً ختمة، وقال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: ينبغي أن يكون في كل سنة [ختمان]^(٥).

(١) قراءة القرآن عند القبور على وجهين:

الأول: مع الأجرة وهو غير جائز بالاتفاق كما صرح به الفقهاء، قال في «المتاوى التلويحية»، (٣٣٦/٥ ط: بيروت): ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئاً من القرآن فهو حسن، أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضاً لصلة القارئ؛ لأن ذلك يشبه استجاره على قراءة القرآن. وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء...، وممن أفتى بطلان هذه الوصية الحير أرمي كما هو مبسوط في وصايا فتاواه، فراجعها. انتهى.

وينظر «المحيط البرهاني» (٣٩/٢٣)، و «رد المحتار» (٦٩١/٦)، وقد أورد ابن عابدين - رحمه الله تعالى - هذه المسألة برسالة سماها «شفاء العليل وبلّ القليل في حكم الوصية بالاحتساب والتهايل»، وهي جزء من «رسائل ابن عابدين».

والثاني: القراءة بغیر أجرة لإيصال الثواب إلى الأموات فلا بأس به، بل يستحب.

(٢) كذا في ط س خ، وفي ص (دقيق).

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (المصاحف على دأب).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْخُتْمُ فِي الْعَصْفِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَفِي الشِّتَاءِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ. ^(١) لَا بَأْسَ لِلْمُعَلِّمِ أَنْ يَأْخُذَ الْآخَرَ فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ. قِرَاءَةُ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» عَقِيبَ الْخُتْمِ اسْتَحْسَنَهُ أَكْثَرُ الْمَشَائِخِ بِخَيْرِ نَقْصَانٍ دَخَلَ فِي قِرَاءَةِ الْبَعْضِ.

بَابُ الْمَسْجِدِ

يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَةُ الْمَسْجِدِ إِلَى مُتَوَضِّئٍ، أَوْ مُخْرَجٍ، أَوْ حَمَامٍ. دُخُولُ الْمَسْجِدِ مُتَعَلِّقٌ بِمَكْرُوهٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَاخْلَعْ ثَغْلِيكَ» ^(٢) لَا بَأْسَ بِأَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ الذِّمَّةِ مَسْجِدَ الْحَرَامِ، وَغَيْرِهِ. لَا بَأْسَ لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ فِي أَصْحَحِ الْقَوْلَيْنِ. ^(٣) يَجُوزُ الْخُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ مِنَ الذِّكْرِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

عَقْدُ النِّكَاحِ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُكْرَهُ، بَلْ يُسْتَحَبُّ. مَسْجِدٌ ضَاقَ عَلَى النَّاسِ وَبِخْتِهِ أَرْضٌ لِرَجُلٍ تُوْخِذُ أَرْضُهُ بِالْقِيَمَةِ كَرَهَا، مَذْكُورَةٌ فِي فِتَاوَى أَئِمَّةٍ سَمَرَقَنْدَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - يُكْرَهُ أَنْ يُطَيَّنَ الْمَسْجِدُ بِطِينٍ قَدْ بُنِيَ بِمَاءٍ نَجَسٍ، بِخِلَافِ السَّرِيقِينَ إِذَا جُعِلَ فِيهِ الطِّينُ ^(٤)؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرُورَةً، وَهُوَ تَحْصِيلُ غَرَضٍ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ.

(١) وهذا لِبَالِ دَعَاءِ الْمَلَائِكَةِ طُولَ الْيَوْمِ وَطُولَ النَّهَارِ، فَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٢٦/٥) عَنْ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ أَوَّلَ النَّهَارِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُمْسِيَ، وَمَنْ خَتَمَهُ آخِرَ النَّهَارِ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يَصْبِحَ».

وَانْظُرْ: «سَنَنِ الدَّارِمِيِّ» (٥٦٠/٢)، رَقْمٌ: (٣٤٧٧).

وَقَالَ فِي «الْبِرْهَانِ»: يَمْسُ خَتَمُهُ فِي الشِّتَاءِ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَفِي الصَّيْفِ أَوَّلَ النَّهَارِ، قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُبَارَكِ. (الْبِرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (٤٧٢/١) لِابْنِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرْكَشِيِّ).

(٢) سُورَةُ طه، آيَةُ ١٢.

(٣) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ التَّائِيْدِ الْخَائِيَةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ دُخُولُ الْمُحَدِّثِ مَسْجِدًا مِنَ الْمَسْجِدِ وَطَوَافُهُ بِالْكَعْبَةِ. (رَدُّ الْمُحْتَارِ ١/١٧٢).

(٤) كَذَا فِي ص ٥، وَهُوَ الصَّوَابُ، فَالْعَبَارَةُ هَكَذَا فِي «الْفِتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ» (٣١٩/٥)، وَهَذَا الْمَخْتَارُ (٦٥٦/١) مَعْرُوءَةٌ إِلَى «السَّرَاحِيَّةِ»، وَفِي س ق (لِلتَّطَلُّيْنِ)، وَفِي خ (لِلتَّطَلُّيْنِ).

رحل يُمَرُّ في المسجد ويتَّخِذُهُ طريقاً، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ نَمَ يُكْرَهُ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَعْرَسَ فِي
المسجد شَجَرَةً، ^(١) إِلَّا إِذَا كَانَ ذَا نَرٍّ فَيَعْرَسُ فِيهِ لِيَجْذِبَ عُرُوقَ الْأَشجارِ ذَلِكَ الشَّرُّ.
يُكْرَهُ أَنْ يُتَّخَذَ فِي المسجدِ بئرُ ماءٍ. يُكْرَهُ مَسْحُ الرَّجُلِ عَلَى أَسْتَوَاةِ المسجدِ، وَإِنْ كَانَ
فِيهِ تُرابٌ مُجْتَمِعٌ أَوْ حَصِيرٌ مُتَخَرِّقٌ فَلَا بَأْسَ بِالمَسْحِ بِهِ.

لَا بَأْسَ بِنَقْشِ المسجدِ بِالْخَصْرِ، والسَّاجِ، وماءِ الذُّخْبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَانِ
الوقوفِ، والصَّرْفِ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَفْضَلُ. لَا يَبْغِي أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى السَّائِلِ فِي المسجدِ
الجامعِ، لَكِنَّهُ يَتَصَدَّقُ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي المسجدِ، أَوْ بَعْدَهُ. يُكْرَهُ الثَّوْمُ والأَكْلُ فِيهِ لِغَيْرِ
الْمُعْتَكِفِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ يَبْغِي أَنْ يَنْوِيَ الْعَتِكَافَ فِيهِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ وَيَذْكُرُ اللَّهَ
تَعَالَى بِقَدْرِ مَا نَوَى أَوْ ^(٢) يُصَلِّي، ثُمَّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

إِذَا كَتَبَ الْعَلَمَ، أَوْ الْقُرْآنَ فِي الْمَسْجِدِ بِأَجَرٍ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ. إِذَا تَعَلَّقَ بِشِيبِ الْمُصَلِّي
بَعْضُ مَا نَقِيَ ^(٣) مِنَ الْحَشِيشِ فِي الْمَسْجِدِ، لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ. الْحُلُوسُ فِي
الْمَسْجِدِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمُصِيبَةِ يُكْرَهُ. وَفِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ جَاءَتْ الرُّخْصَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالْأَحْسَنُ
تَرْكُهُ. يُكْرَهُ مَدُّ الرَّجُلِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي حَالَةِ الثَّوْمِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِسَاءَةٌ فِي الْأَدَبِ.

باب الدُّعَاءِ

يُسْتَحَبُّ فِي الدُّعَاءِ الْإِخْفَاءُ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِدَعَةٍ. ^(٤) رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ سَمَاعِ الْقُرْآنِ،

(١) وفيه تفصيل ذكره في «الهدية» (٣٢١/٥) عن العرائب: «غرس الشجر في المسجد إن كان لنفع
الناس بظله، ولا يضيق على الناس، ولا يفرق الصفوف لا بأس به، وإن كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره،
أو يفرق الصفوف، أو كان في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يُكره، كذا في العرائب».
وانظر: «رد المحتار» (٦٦١/١).

(٢) كذا في ص خ، وفي ط س (و).

(٣) كذا في ط س، وفي ص خ (بلقى).

(٤) اتفق العلماء على أن الإخفاء في الدعاء أفضل؛ لقوله تعالى: «ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً»
(الأعراف: ٥٥)، والجهر به جائز إذا كان لغرضٍ صحيح، وفي الجهر موائد ومصالح: منها -

والوعظ مكررة. وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة لا أصل له. ^(١) يمنع الصوفية من رفع الصوت، وتخريق الثياب.

يكراه أن يقول: اللهم إني أسألك بمعتقد العز من عرشك، أو يقول: بمعتقد العرش من عزك. ^(٢) ويكره أن يقول: صلى الله على فلان، إلا على طريق تبعية النبي صلى الله عليه وسلم. يكره أن يقول في دعائه: بحق فلان، أو بحق رُسُلك وأنبياك، كذا ذكر في «تجريد» ركن الدين أبي الفضل الكرماني، وجاء في الآثار ما دل على الجوار. ^(٣)

= تعليم الجاهلين، وطرده نعاس الناصيين، وتبئية الغافلين، وإدخال السرور في قلوب المؤمنين. وقد ورد في الحديث «لا يجتمع مائة فيدعو بعضهم ويؤمن البعض إلا أحابهم الله». (المستدرک للحاكم ٤٢٨/٣، رقم: ٥٤٧٨) وهذا ظاهر في الجهر، أما إذا اعتقد الجهر سنة فيكون بدعة.

(١) هذا في الوجد المنزع، وهو ما يكون فيه تخريق الثياب ولطم الوجوه، وهو الذي مع عنه ورد عليه العلماء، مثل ابن الجوزي (تليس إبليس، ص ٢٣٧) والعلامة القرطبي (الجامع لأحكام القرآن ١٦٢/١٥)، وأما إذا طرد ذلك بغير صنيع الإنسان فليس بمنهي عنه، وقد وقع ذلك للصحاب والسلف الصالح فلم يكره عليه أحد، كما وقع ذلك لزرارة بن أوفى رضي الله عنه، ففي «سنن الترمذي» (١٠٠/١): عن حمز بن حكيم قال: كان زرارة بن أوفى فاضلي البصرة وكان يوم في بي قشور، فقرأ يوما في صلاة الصبح (فَإِذَا تَقَرَّ فِي الثَّاقُورِ. فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) فخر ميتاً، فكنت فيمن احتمله إلى داره. اهـ. وأبوهريرة رضي الله عنه لما أراد أن يحدث بحديث «إن القارئ والمجاهد والجداد أول من تُسعر بهم نار جهنم» حرّ مغشياً عليه ثلاثاً. (سنن الترمذي ٦٣/٢).

(٢) وللدعاء عبارتان، قال في «الهدية» (٣١٨/٥): ويكره أن يقول في دعائه: اللهم إني أسألك بمعتقد العز من عرشك، وللمسألة عبارتان: بمعتقد، ومعتقد، والأولى من العقد والثانية من القعود. ولا شك في كراهة الثانية لاستحالة على الله تعالى، وكذا الأولى، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه لا بأس به [أي بمعتقد]، وبه أخذ الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى - لما روي أنه عليه السلام كان من دعائه يقول: اللهم إني أسألك بمعتقد العز من عرشك [بجمع الزوائد ٨٣/١٠، وإسناده حسن]. والأحوط الامتناع؛ لكونه خير واحد فيما يخالف القطعي. انتهى. وينظر للتفصيل «تكملة فتح القدير» (٧٧/١٠).

(٣) والحق التفصيل، فلو عني بقوله: «بحق فلان» ما يجب عليك إعلان فلا يجوز بالاتفاق، أما إذا أراد به التوسل بمحمد فلان وشرفه عند الله تعالى فلا بأس به، ومن قال بالجواز فعلى هذا التأويل، =

الكافر إذا دعا يجوز أن يستجاب دعاءه، قاله أبو نصر الدبوسي والشيخ الإمام أبو القاسم الحكيم - رحمهما الله تعالى -، وعنه الفتوى. إذا قال لليهودي: أطال الله تعالى بقاء عمرِكَ، رجاء أن يُسلم أو يُؤذي الحزبية عن صغار لا بأس به.

الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان على الرسم المنفرد بدعة، ويكرهه، لكن لا يُقال للعوام ما لا يفقهون. مسح الوجه بعد الدعاء لا بأس به. (١) إذا كتبت المرأة التعويذ لحيبتها الزوج كره. (٢)

- وقد جاء في الحديث ما يدل على الجواز، كما روي عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا قضى صلاته: «اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، فإن للسائل عليك حقاً». (كنز العمال (٧٥٦/٢، رقم: ٤٩٧٧) وفي حديث آخر «وبحق محمد عليك آمين». (كنز العمال ١٩١/٢، رقم: ٣٤٢٥).

(١) بل سنة، مأمور به، وفيه عدة أحاديث، منها: ما روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا دعوت الله فادع بباطل كفيك، ولا تدع بظهورهما، فإذا فرغت فامسح بما رجهلك». (سنن ابن ماجه، ص ٢٧٥، رفع اليدين في الدعاء) وانظر: سنن الترمذي (١٢٦/٢)، باب ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء.

(٢) ليعلم أن التعويذ في نفسه جائز بشرائط، كما يعلم من الأحاديث، ومن كلام الفقهاء. قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: «قالوا: إنما تكره العودة إذا كانت بغير لسان العرب ولا يُدري ما هو، ولعله يدخله سحر أو كفر أو غير ذلك، وأما ما كان من القرآن أو شيء من الدعوات فلا بأس به. انتهى». (رد المحتار ٣٦٣/٦)

وأخرج مسلم (٢٢٤/٢، باب استحباب الرقية من العين) عن عوف بن مالك الأشجعي قال: كنا نرقى في الجاهلية، ففسا. يا رسول الله! كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك».

والأمر الثاني أن إنشاء المحبة والاتفاق بين الزوجين مما حضت عليه الشريعة وأمرت به، وقد ذكره الله تعالى في موضعين فقال: «وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَوَدَّةً وَرَحْمَةً» (الروم: ٢١)، ولهذا عد سحر التفريق بين الزوجين من أشد السحر، فقال تعالى: «فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ» (البقرة: ١٠٢).

فظراً إلى هذا يجوز للمرأة اتخاذ التعويذ الجائز (الذي سبق بيانه) لحياتها الزوج. نعم، العودة التي تجبر الزوج على الحب وتحمله كالمضطر كره.

باب التسليم

ينبغي لمن يُسَلِّم على أحد أن يُسَلِّم بلفظ الجماعة، وكذلك الجواب؛ لأن المؤمن لا يكون وحده. رجلٌ سَلَّمَ عليه^(١) وهو يقرأ، فإنه يجب عليه رده. إذا سَلَّمَ عليه فردَّ الجواب ولم يُسمِّعه الجواب لم يسقط الفرض^(٢)، فإن كان الردود عليه أصمَّ يسعى أن يُريه تحريك شفتيه. إذا سَلَّمَ على جماعة فردَّ واحد منهم، يسقط عن الباقي؛ لأنه فرض كفاية^(٣).

السائل على الباب إذا سَلَّمَ، لا يجب رده. إذا دخل المسجد وبعضهم في غير الصلاة يُسَلِّم، قاله السيد الإمام أبو القاسم - رحمه الله تعالى - ولو ترك السلام لا يكون تاركاً للمسئة، أشار إليه في «أدب القاضي».

يُكره السلام على الشابة^(٤) امرأة غير شابة عطست ردَّ الرجل عليها وبُشمتها. وإن كانت شابة برَّد عليها في نفسه. تشبَّهت العاطس واجب إن حيد العاطس إلى ثلاث مرات، وبعد ذلك هو مُحَيَّر. يُكره الابتداء بالسلام على أهل الكتاب بغير ضرورة، ولا بأس برَّد السلام عليهم، ولا يزيد عن قوله: «وعليك». إذا مرَّ على قوم وهم في معصية يُسَلِّم عليهم على قصد أن يُشغَلهم عما هم فيه. لا يُسَلِّم في الحمام.

(١) كذا في خ، وفي ط ص س (سلم عليه مفردة).

(٢) كذا في ط س ص، وهو الصحيح، وفي خ (يسقط الفرض).

(٣) وكذا إذا سَلَّمَ على قوم فردَّ الصبي المميز السلام يسقط الفرض - بهم. (جامع أحكام الصغار للشيخ الإمام مجد الدين أبي الفتح محمد بن محمود الأستروشنى ١/١٤٩، ط: اسلامي كتب خانة بنوري تاون).

(٤) هذا عند خوف الفتن، وأما عند الأمن عنها بأن كانت في جماعة من النساء فلا بأس بالسلام عليها، وقد ورد في الحديث «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ على نسوة سَلَّمَ عليهن». (مسند أحمد رقم: ١٩٢٣٤ من حديث جرير، ط: مؤسسة قرطبة - القاهرة). هكذا يستعاد من كلام الفقيه المحدث القاضي ثناء الله الغاني فقي رحمه الله تعالى (التصريح المظهرى، ١٧٤/٢-١٧٥، النساء الآية ١٨٦).

يُسَمُّهُ الْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ. إِذَا سَمِعَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»، أَوْ «تَبَارَكَ اللَّهُ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَلَوْ سَمِعَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يَقُولُ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». فَإِنْ سَمِعَ اسْمَهُ مَراراً فِي مَجَسٍّ وَقَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً^(١) اكْتَفَى بِهِ^(٢). قِيلَ: أَجْرُ السَّلَامِ أَكْثَرُ، وَقِيلَ: أَجْرُ رَدِّ السَّلَامِ أَكْثَرُ وَأَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ فَرِيضَةٌ.

باب التَّسْمِيَةِ

التَّسْمِيَةُ بِاسْمِ يُرْجَدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى كَالْعَلِيِّ، وَالْكَبِيرِ، وَالرَّشِيدِ، وَالْبَدِيعِ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَيُرَادُ فِي حَقِّ الْعِبَادِ غَيْرُ مَا يُرَادُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، لَكِنَّ التَّسْمِيَةَ بِغَيْرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي هَذَا الرِّمَانِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْعَوَامَّ يُصَغَّرُونَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ عِنْدَ النِّدَاءِ.

وَمَنْ وَلِدَ^(٣) مِيتاً لَا يُسَمَّى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ - رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . مَنْ كَانَ اسْمُهُ مُحَمَّدَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُكْتَبَ أَبُو الْقَاسِمِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تُكْنُوا بِكُنْيَتِي»^(٤) مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ عَلِيّاً - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَتَبَ ابْنَهُ مُحَمَّدَ ابْنَ الْحَنَفِيَةِ أَبَا الْقَاسِمِ. يُكْرَهُ أَنْ يَدْعُو الرَّجُلُ أَبَاهُ، أَوْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِاسْمِهِ.

(١) كَذَا فِي ط س ، وَفِي ص خ (وَصَلَّى مَرَّةً) بَدَلَ (وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً) ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.
(٢) الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ مَرَّةً فِي الْعَمَرِ، وَهَذَا مُحْكَمٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَعَمْرٍو حَتَّى نَقَلَ بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ قَوْلَانِ: فَدَعَبَ بَعْضُهُمْ مِثْلَ الطُّحَاوِيِّ وَالْحَلِيمِيِّ وَالشَّيْخِ الْإِسْفَرَايْنِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّهُ يَجِبُ كُلَّمَا سَمِعَ ذَكَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ ذَكَرَهُ بِنَفْسِهِ، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَالزَّيْتُونِيُّ - رَجَمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - إِنَّهُ الْأَحْوَضُ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ يَجْزِي أَنْ يَصَلِّيَ مَرَّةً فِي الْمَجْلِسِ وَلَوْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ، مُحْكَمٌ عَنْ الْأَوْرَاعِيِّ وَالْكَرْمِيِّ - رَجَمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - وَمُرَادُهُ أَنَّهُ يَجِبُ مَرَّةً فِي الْمَجْلِسِ وَيَسْتَحِبُّ بَعْدَهُ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ وَأَحْوَضُ.

انظر: «القول البديع» (ص ٦٩-٨١).

(٣) كَذَا فِي ط س خ، وَفِي ط ص (تَوَلَّدَ).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠١/١) فِي الْمَنَاقِبِ، بِأَبِ كُنْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

باب الكلام

يُكره الكلام في المسجد^(١) وخلف الجنار، وفي الحلاء، وفي حالة الجماع. إذا أراد دخول دار إنسان، فإنه يستأذن أولاً، فإذا دخل سلم. لا بأس بالسؤال عن الأخبار المحدثّة، والإخبار عنها؛ لأنّ فيه مصلحة. إذا قال لآخر: كم أكلت من تمر؟ فقال: عشرة. وقد أكل أكثر من ذلك، لم يكن كاذباً؛ لأنّ التنصيص لا يدلّ على التنصيص.

لا بأس بالمزاح بعد أن لا يتكلّم بكلام يأتّم فيه، أو يقصّد أن يضحك القوم، وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنه كان كثير المزاح. ينبغي أن يكون قول الرجل لينا، ووجهه متبسّطاً مع البرّ والفاجر، والسنيّ والبتّديع من غير مُداهنة، ومن غير أن يتكلّم بكلام يظنّ أنه يرضى بمذهبه^(٢). للعربيّة فضل على سائر الألسن، وهو لسان أهل الحق، فمن تعلّمها، أو علّمها غيره فهو مأجور.

باب الأمر بالمعروف

الأمر بالمعروف واجب. إذا علم أنّهم ليسستمعون قوله فعليه^(٣) الأمر بالمعروف وإن لحقه الضرر. استماع الملاحى [معصية]^(٤) والجلوس عليها فسق، والواجب أن يحتسب ما أمكنه حتى لا يسمع. كسر الملاحى مباح، واللعب بالشطرنج حرام.

(١) إذا جلس في المسجد لأجل الكلام فلا يباح بالاتفاق؛ لأنّ المسجد ما بُني لأمر الدين، وأما الكلام المباح من حديث الدنيا فحائز في المساجد وإن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى، هكذا يستفاد من «رد المحتار» (١/٦٦٢).

(٢) كذا في خ، وهو الصحيح موافق لما في «المنهاج» (٥/٣٧٩) عن «السراجية». وفي ط ص س (بمداهنته).

(٣) كذا في ط، وهو الأوفق، وفي ص ح (يسمعون بحل له)، وفي س (يستمعون بمحل له).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ط ص س، والمثبت من خ.

دارَ يُسمعُ فيها صوتُ الغيَاءِ، والمَزاميرِ، والمَعاذِفِ يدخلُ عليهم بغيرِ إيديهم؛ لأنَّ المنعَ عن ذلكَ فرضٌ. لا أدعُ مُشركاً يضربُ يَربطاً.^(١) قال محمد - رحمه الله تعالى -: كلُّ شيءٍ أمتنعُ عنه المُسلمُ، فإني أمتنعُ عنه المُشركَ إلَّا الخمرَ والخنزيرَ. لا بأسُ بأن يلقبَ الصبيانُ يومَ العيدِ بالخوزِ، لا على سبيلِ المُقامرةِ.

رجلٌ يصلي ويصوم لكن يضُرُّ بالناسِ لا غيبةً في ذكره. رجلٌ ذَكَرَ مساويَ إنسانٍ على وجهِ الاهتمامِ لا بأسَ به، ويكرهُ أن يكونَ مُريداً للسبِّ والنقصِ^(٢). من اغتابَ أهلَ كورةٍ أو قريةٍ لم يكنْ غيبةً، حتى يُسمِّيَ قوماً معروفين.^(٣) رجلٌ علمَ أن فلاناً يتعاطى المتأكِّيرَ، فإن وقعَ في قلبه أنه لو أخبرَ أباه بذلكَ يُمكنه أن يُغيِّرَ عليه حلَّ له الإخبارِ، وإلَّا فلا.

رجلٌ رأى على ثوبِ إنسانٍ نجاسةً أكثرَ من قدرِ الدرهمِ، إن وقعَ في قلبه أنه لو أحرقه بذلكَ اشتغلَ بعَسيبه لم يَسعُه أن لا يُخبره؛ لأنَّ الإخبارَ معيذٌ، وإن وقعَ في قلبه أنه لو أخبره لا يلتفتُ إلى كلامه كان في سعةٍ من أن لا يُخبره.

إذا خطرَ بباله معصيةٌ لا يَأْتُم ما لم يعزمَ عليها. لا بأسُ بأن يكونَ بينَ المُسلمِ والنَّمي مُعاملةٌ إذا كان مِمَّا^(٤) لا بُدُّ منه. يُكرهُ للرجلِ المشهورِ المُقتدى الاختلاطُ إلى أهلِ الباطلِ والشرِّ إلَّا بقدرِ الضرورةِ. المُسلمُ لا يَقودُ أباه النصرانيَّ الأعمى من البيتِ إلى البيعةِ، ويقوده من البيعةِ إلى الكنيسةِ. نصرانيَّةٌ تحتَ مسلمٍ لا تنصبُ في بيته صليبا، وتُصلي في بيته حيثُ تشاء.

(١) قاله الإمام محمد - رحمه الله تعالى -، كما في «الهدية» (٣٤٧/٥).

(٢) كذا في خ، وهو الصواب، فالعبارة هكذا في «الهندية» (٣٦٢/٥) عن «السراجية» (النقص).

(٣) مثاله: قال رجل: أهل قرية كذا خائفون، لم يكن ذلك عيباً؛ لأنه لا يريد جميع أهل القرية، بل المراد البعض وهو مجهول فلا شيء على السامع؛ لأن المذكور مجهول، والكف عن ذلك أفضل.

(٤) هذا هو الصواب، فالعبارة هكذا في «الهندية» (٣٤٨/٥) عن «السراجية». وفي جميع النسخ (م).

باب العيادة والقبور

لا بأس بعيادة اليهودي والنصراني. رجلٌ مريضٌ في دارٍ معصوبةٍ لا يُعَادُ فيها. الخُلُوسُ في المصيبة^(١) ثلاثة أيامٍ مُرَخَّصٌ، والأحسُّ تركه. عِطَامُ اليهودِ لها حرمةٌ، حتى لو وُجِدَتْ في قبورهم لا تُكْسَرُ. أرضٌ جُعِلَتْ مقبرةً للمسلمين بعد أن كان فيها قبورُ المُشْرِكِينَ في الجاهليَّةِ، فإن لم يَتَقَ آثارُ المُشْرِكِينَ فيها لا بأس به، وإن بقي من عظامهم وغير ذلك لم يُرْفَعْ، ويُتَّخَذُ مسجداً.

يُكْرَهُ قَلْعُ ما نَبَتَ على القبورِ ما دام رَطْباً؛ لَأَنَّهُ يُسَبِّحُ ما دام رَطْباً، [وإن يسَّ ولا بأس به]^(٢). يَحُورُ أن يَنْحَطَّبَ الرجلُ من المَقْبَرَةِ. ذُكِرَ في تجريدِ أبي الفضل أن تطيبن القبورَ مكروه، والمختار أنه لا يُكْرَهُ.

رجلٌ حَفَرَ قَبْراً في غيرِ مَدِينَةٍ لِيُدْفَنَ فِيهِ الْمَيِّتَ، فذُفِنَ غَيْرُهُ، لا يُبَشِّرُ، لكن يَضْمَنُ قيمةَ حَفْرِهِ. ولو دُفِنَ الْمَيِّتُ في أرضٍ غَيْرِهِ، فَالْمَالِكُ بالخيارِ إن شاء أَمَرَ بِالْإِحْرَاحِ، وإن شاء سَوَّى الْأَرْضَ وَرَزَعَ فِيهَا.

إذا مرَّ بِمَقْبَرَةٍ وَقَرَأَ شَيْئاً بَيِّنَةً مِنْ يَمْرُ عَلَيْهِمْ لا بأس به، قاله قِيَامُ الدِّينِ الْمُعْلَى بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - يُكْرَهُ أن يَتَمَنَّى الرجلُ الْمَوْتَ لِقَضَبٍ، أو ضِيقٍ عَيْشٍ،^(٣) بخلاف ما إذا تَمَنَّى لِتَغْيِيرِ زَمَانِهِ مَحَافَةَ الْوُقُوعِ فِي الْمَعَاصِي.

إِخْرَاجُ الشُّمُوعِ إِلَى رَأْسِ الْقَبْرِ فِي اللَّيَالِي الْأُولَى بِدْعَةٌ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ الصَّفَّارُ الْخُخَارِيُّ - رحمه الله تعالى - فِي «كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ». حَامِلٌ آتَتْ عَلَى حَمْلِهَا سَعَةٌ أَشْهَرُ وَكَانَ الْوَلَدُ يَتَحَرَّكُ فِي بَطْنِهَا فَمَاتَتْ فَذُفِنَتْ، ثُمَّ رُؤِيَ فِي الْمَمَامِ أَنَّهَا قَالَتْ: وَلَدْتُ. لَا يُنْشَقُّ الْقَبْرُ.

(١) كَذَا فِي ط س، وَفِي ص ح (فِي الدَّارِ لِلْمَصِيبَةِ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُومِينَ مَقْطَعٌ مِنْ ص، وَالْمَيِّتُ مِنْ ط س.

(٣) فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مَتَحْنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَمَاتُ خَيْرًا لِي. (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، بَابُ هَمِي هَمِي الْمَرِيضِ الْمَوْتَ ٨٤٧/٢).

باب النَّظَرِ وَالْمَسِّ

النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ الْأُخْتِيبَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَهْوَةٍ لَيْسَ بِحَرَامٍ، لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ. وَيَحْزُرُ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ دَوَابِّ مَحَارِمِهِ مِنْ جِهَةِ التَّنَسُّبِ وَالرُّضَاعِ وَالصُّهْرِيَّةِ، وَإِلَى الْأُمَّةِ الْأُخْتِيبَةِ إِلَى صَدْرِهَا، وَرَأْسِهَا، وَسَاقِهَا، وَعَضُدِهَا، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِهَا وَبَطْنِهَا، وَيَحْزُرُ مَسُّ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُبَاحُ النَّظَرُ إِلَيْهَا إِذَا أَمِنَ الشَّهْوَةُ.

إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَشْتَهِيهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ حَارِيَةً حَلَّ لَهُ النَّظَرُ وَإِنْ كَانَ يَشْتَهِيهَا، وَلَا يَحِلُّ الْمَسُّ إِذَا لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ الشَّهْوَةُ.

لَا يَحْزُرُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى بَطْنِ امْرَأَةٍ عَنْ شَهْوَةٍ، وَإِنَّمَا يُبَاحُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الْمَرْأَةِ مَا يُبَاحُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ. إِذَا دُعِيَ إِلَى تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ عَلَى امْرَأَةٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا اشْتَهَاهَا لَا يَحِبُّ، وَعَلَى هَذَا حُكْمُ الْغُلَامِ صَبِيحِ الْوَجْهِ. يَحْزُرُ النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ لِلْحَاتِنِ، وَالْقَابِلَةِ، وَالطَّبِيبِ عِنْدَ الْمُعَالَجَةِ، وَيَعُضُّ نَصْرَهُ مَا^(١) اسْتَطَاعَ.

فصل

غَمَزَ الْأَعْضَاءِ فِي الْحَمَامِ مَكْرُوهٌ، إِلَّا عَنْ صَرُورَةٍ. لَا بَأْسَ بِأَنْ تَغْمِزَ الْأُمَّةَ الْأُخْتِيبَةَ لِلرَّجُلِ فَوْقَ الثِّيَابِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَوْفُ الْفِتْنَةِ. تَرَكُّ الْمَحْبُوبِ الَّذِي جَفَّ مَآؤُهُ مَعَ النِّسَاءِ مَكْرُوهٌ. لَا بَأْسَ لِلنِّسَاءِ بِدُخُولِ الْحَمَامِ بِمِئْزَرٍ^(٢) وَبِدُونِ الْمِئْزَرِ حَرَامٌ. لَوْ كَشَفَ إِزَارَهُ فِي الْحَمَامِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَعْدِّ لَذَلِكَ لِيَفْسِلَهُ وَيُعَصِّرَهُ لَا بَأْسَ، ذَكَرَهُ الرُّسْتَقْفَنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) كَذَا فِي س خ، وَهُوَ الْأَوْفَقُ، وَفِي ط ص ق (إِنْ).

(٢) هَذَا فِي خَتَامٍ يُخَصُّ بِالنِّسَاءِ بِشَرَطِ التَّزَامِ الْجَنَابِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْإِخْلَاطِ وَالِاسْتِعَالِ بِالْمَنْهَجِ الشَّرْعِيِّ. وَأَمَّا الْمَسَابِيحُ الْعَامَّةُ الْمُسَمَّى (Public swimming pools) فَلَا يَحْزُرُ لِلْمَرْأَةِ دُخُولُهَا لَهَا مِنْ مَنِ الْمَفَاسِدِ وَالْمَضَارِ الَّتِي لَا تُحْفَى عَلَى أَحَدٍ، نَعَمْ! إِذَا كَانَ الْمَسْبُوحُ فِي بَيْتٍ إِنْسَانٍ وَلَيْسَ هُنَا أَحَدٌ مِنَ الْأَحَابِثِ فَلَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ مِنَ الْمَبَاحَةِ فِيهَا.

وطئ الحارية المُشترقة شراءً فاسداً ليس بحرام، بل هو مكروه، قاله شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله تعالى - . جماع الحائض حرام، ومن استحلّه كفر، إلا إذا تأوّل ويقول: الهَيُّ ليس للحُرْمَةِ، أو لم يبلغه التَّهْيُّ.

للرجل أن يستمتع بامرأته وأميته الحائض فوق الإرار، ولا يُباح ما تحت الإرار إلى الرُكْبَةِ، وقيل: إذا أمِنَ الوفوع في الجماع في المَرَج لا بأس.^(١) جماع المُستحاضة لا بأس به. المرأة إذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدُّبُر لا يَجِلُّ وطؤها. اللواطُ مع مملوكه، أو مملوكه، أو امرأته حرام، إلا أنه لو استحلّه لا يُكْفَرُ. قاله حُسام الدين.

لا بأس بالغزل باذن الزوجة الحرة، وبإذن مولى الأمة المكوكة. يُكره أن يطأ امرأته أو أمتها، وامراته الأخرى وأمتها الأخرى تراهما. إذا عتق واحدة من الجوّاري وسبي المُعتقة، فإنه لا يجوز له الوطئ بالتَّحْرِي. الدُّخُولُ في الحَمَّام بالغُدوة ليس من المَرْوَةِ؛ لأن فيه إبداء ما يُستحب فيه الإخفاء، وهو الجماع.

باب البيع والشراء

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز. يُكره بيع الغلام الأُمَرْدِ مِنَّ عُرِفَ باللوطة. رجل اشترى عبداً مجوسياً فأبى أن يُسَلِّمَ وقال: إن بعني من مسلم قتلت نفسي، حار له أن يبيعه من مجوسي. يُكره بيع الغديرة، ولا بأس ببيع السرفين. لا بأس ببيع الزنار من النصراني، والغنسة من المجوسي.

يُكره الشراء على استيham أحيه، يعني إذا ركن قلب كل واحد منهما، فإن لم يكن كذلك لا بأس به. إذا اشترى شيئاً فاسترده^(٢) بعد الشراء جاز فيما لا يُخالف العادة

(١) والمفق به عدم حوار الاستمتاع تحت الإرار.

(٢) كذا في ط س، وهو الصحيح، كما في «الهندية» (٣٦٤/٥) عن «السراجية». وفي مر ح

(فاستزاده)

والرُسْم رجل يبيع ويشترى في الطريق فإن لم يكن في قعوده ضررٌ بالناس لا بأس أن يشتري منه، وإن كان في قعوده ضررٌ، قال أبو القاسم الصفار - رحمه الله تعالى -: لا ينبغي له أن يشتري منه؛ لأنه إغاة على الأثم والعدوان^(١).

لا بأس بأن يختلف الرجل إلى أرض الحرب للتجارة ما لم يحيل سلاحاً أو كراعاً. إذا اشترى لحماً، أو سمكاً، أو شيئاً من الثمار، فذهب المشتري وأبطأ وحشي البائع أن يفسد، فإنه يبيعه من غيره، ويحل شراء ذلك منه. إذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج المريض إليه جز.

حشيش المسجد إذا يلي واستعنى الناس عنه، قال السمرقنديون: لأهل المسجد أن يبيعه، وكذلك الحنائر، ونحو ذلك إذا فسد، والمختار أنه ليس لهم ذلك إلا بأمر القاضي. ^(٢) يكره الاحتكار، وتلقي الركبان ببلد يضرب بأهلها. من جلب شيئاً من أرضه^(٣) وجبته لا بأس به. الاحتكار يختص بالأقوات.

لا يستقر إلا إذا كان أرباب الطعام يختكرونها ويتعدون عن القيمة تعدياً فاحشاً، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير، فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر، فإذا فعل وتعدى رجل وباع بثمان فوق ما أجاز الوالي جاز البيع، ولو باع كما سقره الوالي حل للمشتري الأكل، إلا إذا باع كذلك لما أنه يخاف أنه لو لم يبع كذلك يضربه الوالي ويغرّمه.

رجل عليم جارية أنها لرجل فرأى غيره أنه يبيعها وقال: وكلني صاحبها ببيعها، يسعه أن يشتريها ويطلقها، إلا إذا كان أكبر رأيه أنه كاذب. إذا رأى شيئاً في يد رجل

(١) ما بين المعكوفين سقط من خ، والمثبت من ط ص س.

(٢) وفي زماننا متولي المسجد ومن كان مسؤولاً عنه مكان القاضي.

(٣) كذا في ط ص خ، وفي س (من بلده أو أرضه)، ولعله (من بلد أو أرضه) أي من بلد آخر أو أرضه، فتستقيم العبارة على هذا الوجه، وأما بإثبات (بلده) فغير مستقيمة؛ لأنه من جلب شيئاً من يسه يكون احتكاراً أيضاً.

لا يَمْلِكُ مثله مثل ذلك الشيء، فالأفضل أن لا يشتري ذلك منه الصبي العاقل إذا أتى
مقالاً ونحوه ليشتري منه شيئاً، وحَرَه أن أمته أمرته بذلك، قال الشيخ الإمام الحلواني -
رحمه الله تعالى -: إن طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه، وإن طلب الرئيب
والباقلي أو القبيطاء^(١) مما يأكله الصبيان عادة لا ينبغي أن يبيعه.

باب القتل ونحوه

إذا كان لرجل كلبٌ عَقُورٌ وامتنع عن قتله، فإنه يُرْفَعُ الأمرُ إلى القاضي ليأمره
بالقتل. قتلُ الحَرَادِ حلالٌ، ويكره حرقُها، وكذا إحراقُ القَمَلَةِ، والعقرب. إذا ألقى
[الثياب و]^(٢) العَيْلَقُ في الشمسِ ليقْتُلَ حرارةُ الشمسِ الدَّيدانَ لا بأس به. التَّمْلَةُ إذا
ابتدأت بالأذى [لا بأس بقتلها].^(٣) لا بأس بإحراق حَطَبٍ فيها تَمَلٌ.

الهَرَّةُ المؤذِية لا ينبغي أن يضربَ ويُغْرَكَ أذُنُها، لكنها تَذْبَحُ بسكينٍ حادٍ. حصاءُ
الهَرَّةِ لا بأس به، ويَحْرُمُ حصاءُ بني آدم. لا بأس بكَيِّ الأَعْنَامِ [لِلْعَلَامَةِ]. لا بأس بخصائها
لزيادة اللحم والشحم^(٤).

إلقاء القَمَلَةِ مُباحٌ، لكنه ليس من الأدب. لا بأس بتَقْبِ أذنِ الصَّبي. لا بأس بقطعِ
الغُضْرِ إذا وقعت فيه الأكلة لثلاثِ تسري. عدلان شهدا عند رجل أن هذا قتلُ أباك، لم
يسعه قتلُه ما لم يقضِ القاضي بشهادتهما. إذا احترقت السَّقِينَةُ وعُلب على ظَنِّهم أَنهم لو
ألقوا أنفسهم في البحر تَخَلَّصُوا بالسَّباحَةِ يجبُ عليهم ذلك، ولو كانوا بحالٍ لو ألقوا
أنفسهم فيه عرقوا، ولو لم يُلْقُوا احترقوا، فهم بالخييار بين الإقامة والإلقاء. من قتل نفسه
كان إثمُه أكبرَ من أن يقتل غيره.

(١) نوع من الحلوى.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من خ، والمثبت من ط ص.

باب الأكل

لا بأس بالأكل مُتَكِيًّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ تَكْبِيرٍ. الْأَكْلُ عَلَى الطَّرِيقِ مَكْرُوهٌ. أَكَلَ الطَّيْرُ مَكْرُوهٌ. أَكَلَ الْمَيِّتَ حَالَةَ الْمَحْمَصَةِ قَدَرًا مَا يَدْفَعُ بِهِ الْهَلَاكَ لَا بَأْسَ بِهِ. أَكَلَ دُودُ الرِّبْرِ بَرًّا قَبْلَ أَنْ يُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ لَا بَأْسَ بِهِ. ابْيَضُّوا إِذَا خَرَجَتْ مِنْ دُجَاجَةِ مَيِّتٍ أَكَلْتُمْ، كَذَا النَّاسُ الْخَارِجُ مِنَ الشَّاةِ الْمَيِّتَةِ. لَا بَأْسَ بِطَعَامِ الْمَحْسُوسِيِّ، إِلَّا الذَّبِيحَةَ.

الشَّعِيرُ إِذَا وَجِدَ فِي بَعْرِ الْإِبِلِ أَوْ الشَّاةِ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ وَيُؤْكَلُ، وَلَوْ وَجَدَ فِي أَخْتَاءِ النَّمْرِ لَا. خُبَزٌ وَجِدَ فِي خِلَالِهِ سِرْقَيْنِ الْفَارَةِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى صَلَابَةٍ يُرْمَى، وَيُؤْكَلُ الْخُبْزُ. عَمَّ مَذْبُوحَةٌ فِيهَا مَيِّتَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ الذَّبِيحَةُ أَكْثَرَ تَحَرَّى وَأَكَلَ. رَجُلٌ قَالَ: مَنْ تَنَاوَلَ مِنْ مَالِي فَهُوَ لَهُ مَبَاحٌ. فَتَنَاوَلَ رَجُلٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ إِبَاحَتَهُ جَازٌ.

قَدَرْتُ طَبِخَ وَقَعْتُ فِيهِ نَجَاسَةً لَمْ تُؤْكَلِ الْمَرْقَةُ، وَكَذَا اللَّحْمُ إِذَا كَانَ فِي حَالَةِ الْغَلْيَانِ،

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حَالَةِ الْغَلْيَانِ يُغَسَّلُ وَيُؤْكَلُ. يُكْرَهُ^(١) الْأَكْلُ، وَالشُّرْبُ، وَالْإِدْهَانُ، وَالتَّطْيِيبُ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. مَنْ جَاعَ فَلَمْ يَأْكُلْ حَتَّى مَاتَ أَيْمًا. لَا يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْ أَطْعِمَةِ الظُّلْمَةِ لِتَقْبِيحِ الْأَمْرِ عَلَيْهِمْ، وَزَجْرِهِمْ عَمَّا يَرْتَكِبُونَ، وَإِنْ أَكَلَ يَجِلُّ.

باب اللبس

لُبْسُ الثِّيَابِ الْحَمِيلَةِ مُبَاحٌ إِذَا لَمْ يَتَكَبَّرْ. وَتَفْسِيرُهُ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا كَمَا كَانَ قَبْلُهَا. الْأَفْضَلُ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا وَسَطًا، لَا جَيِّدًا غَايَةً، وَلَا رَدِيًّا غَايَةً. يُكْرَهُ^(٢) لُبْسُ الْخُرِيرِ لِلذَّكَرِ

(١) أي تحريماً، وفي عامة الكتب: لا يجوز.

(٢) أي تحريماً، وفي عامة الكتب يحرم إلا قدر أربع أصابع، قال في «الدر المختار» (٣٥١/٦): «يحرم

لبس الخُرير على الرجل لا المرأة إلا قدر أربع أصابع». وانظر: «البحر الرائق» (١٨٩/٨).

صغيراً كان، أو كبيراً، والإثم على من لبس الصغير يكره ما لُحِمتَه حريراً، وسُداه غير ذلك. لا بأس بلبس الحرير للرجل في حالة الحرب.^(١) لا بأس بلبس ما سُداه حريراً، ولُحِمتَه غير ذلك.

لا بأس بلبس الخنزير للرجال وإن كان سُداه إبريسماً. قال السيد الإمام ناصر الدين - رحمه الله تعالى -: الخنزير في زماهم كان من أوبار ذلك الحيوان المائي الذي يُسْتَشَى بالثركية «قنذر» والعربية «فُضاعة»، واليوم يُتَّخَذُ من الحرير القُرَّ فيجب أن يكون مكروهاً كالقُرَّ الرقيق^(٢) والليفة إذا كانا من الحرير لا يُكره.

يُكره أن يلبس الذكور قلنسوة من الحرير، أو الذهب، أو العِصَّة، أو الكِرْباس الذي عِيْطَ عليه إبريسم كثير، أو شيء من الذهب، أو الفضة أكثر من قدر أربع أصابع. ولا بأس بأن يكون على طرف القلنسوة قدر أربع أصابع من ذلك، وكذا على طرف العمامة، وكذا على عِلَمِ الحِجَّة، ولا بأس بأن يلبس الصبي اللؤلؤ^(٣)، وكذا البالغ. ويُكره الخنخال والسوار للصبي الذكر. يُكره الخرقَة التي يُتَخَمَلُ ويُمَسَحُ بها العرق، وكذا التي يُتَخَطُّ فيها ويُمَسَحُ بها الوضوء، يُريدُ به إذا فعَلَهُ للتكبير، فأما إذا فعَلَهُ للحاجة فلا بأس.

ينبغي أن يلبس الخاتم في خِنْصِرِهِ اليسرى، ولا يَبْسُهُ في اليمى^(٤)؛ لأنه تشبُّه بالروافض. التَّخْتُمُ بالفضة مباح، وبالذهب للرجال لا. التَّخْتُمُ بالحديد والصُّفْرُ [والرصاص]^(٥) حرام،^(٦) وبالْحَجَرِ الذي يُقال له «يَشْب» قال شمس الأئمة المَرْغِينِيُّ

(١) قال في «البحر» (٨/١٩٠): وفي «التتارخانية»: وإنما يكره اللبس إذا لم تقع الحاجة في لبس فرو كان به حرب [مرض جلدي] أو حكة كثيراً ولا يجذ غيره لا يحرم. اهـ. وأخرج البخاري (٢/٨٦٨) عن أنس قال: رخص النبي صلى الله عليه وسلم للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكة بهما.

(٢) حَبْلٌ ذُو عَرَى، أو حلقة لربط الدواب، والحبل. والخيط. (المعجم الوسيط)

(٣) كذا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط س (ولا بأس للصبي المولود).

(٤) هذا هو الطاهر، وفي جميع النسخ (باليمنى).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٦) هكذا في عامة كتب الفقه، وقد حوِّز بعض العلماء التَّخْتُمُ بالحديد والصُّفْرَ، منهم: فيه المنع -

رحمه الله تعالى -: يجوز، وقال حُسام الدين - رحمه الله تعالى -: لا. التَّحْتَمُ إِنَّمَا يَكُونُ سَبْطًا إِذَا كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى التَّحْتَمِ بِأَنْ كَانَ سُلْطَانًا أَوْ قَاضِيًا، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا إِلَى التَّحْتَمِ فَالْتَّرُكُ أَوْلَى. يَبْغِي أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ الْفَصْرَ إِلَى بَاطِنِ الْكَفِّ. لَا نَأْسَ بِنُؤْسِدِ الْحَرِيرِ وَالنَّوْمِ عَلَيْهِ. ^(١) لَا بَأْسَ بِتَعْلِيْقِ سَبْطِ الْحَرِيرِ عَلَى الْأَبْوَابِ.

= الشيخ رشيد أحمد الكنكروهي - رحمه الله تعالى - حيث قال في فتاواه: أمَّا التَّحْتَمُ بالحديد والصُّفْرُ بالرجل والمرأة فيه سوء، وإنه يُكره تنزيهاً، لا تحريماً، فإن المسألة مُجْتَهَدَةٌ فيها. (المتنوى الرشيدية، ص ٥٨٥).

وأما حديث النهي عن خاتم الحديد، وهو: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد فقال: «ما لي أرى عليك حلقة أهل النار» (سنن الترمذي ٣٠٨/١) ضعيف جداً؛ لأن في إسناده عبد الله بن مسلم المروزي السلمي، قال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يُحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويخالف. (تحرير تقريب التهذيب ٢/٢٧٠).
وقد ورد في حوازه حديث صحيح وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أذهب فاعلم ولو حائماً من حديثي». (صحيح البخاري، باب التزويج على القرآن ٢/٧٧٤).

فنقول: التَّحْتَمُ بالحديد جائز في ضوء الحديث الصحيح، لكن تركه أولى لورود الحديث الضعيف في نهيه. وقد صرح بالجواز وأطال الكلام عليه العلامة المحقق السندي على هامش «سنن السائي» (٢/٢٨٩)، وينظر أيضاً: ما ذكره الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفوري في «بذل المجهود» شرح سنن أبي داود (١٧/١١٣).

(١) وقد أورد بعض الناس على مذهب الأحناف أنه يخالف للأحاديث الصحيحة الواردة في النهي عن الجلوس على الحرير، منها ما أخرجه البخاري عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبعة، وعدت منها الجلوس على الحرير». (صحيح البخاري، باب اقتراش الحرير ٢/٨٦٨).

والجواب: أنه روي النهي عن لبس الحرير عن عدّة من الصحابة كأسر بن مالك، وعمر بن الخطاب، وابن عمر، وأبي هريرة، وغيرهم، وليس في شيء منها النهي عن الجلوس عليه، أما حديث حذيفة فيروى من عدّة طرق وليس فيها ذكر النهي عن الجلوس، وإنما هو في حديث جرير فقط، وجرير له أوهام فالتظاهر أن هذه الزيادة منه، ولعل مسلماً مع أن ذكر هذه الرواية بجميع طرقها في صحيحها لم يُخرج طريق جرير لهذه العلة، والحاصل أن زيادة «الجلوس على الحرير» شاذة. ويُطَرِّق لتفصيل الأسانيد: «إعلاء السنن» (١٧/٣٤٥-٣٤٦)، و«عمدة القاري» (١٧/٤٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢/٦٢). =

باب الوليمة والختان

لا بأس أن يكون ليلة العرس دُفٌ يُضْرَبُ لإعلان النكاح إذا لم يكن له جلال، ولا يُضْرَبُ على هيئة التطريب. ويكره اللعب والعناء، وعَمَلُ الشَّعْوَذَةِ^(١) والنظر إلى ذلك. رجلٌ بين بامرأته ينبغي أن يتخذَ وليمةً؛ لأنَّ الوليمةَ سنةٌ. لا يُباح اتِّخاذه الضيافة فوق ثلاثة أيامٍ في العرس والوليمة. لا يُباح اتِّخاذه الضيافة عند ثلاثة أيامٍ في المصيبة. لا بأس بضيافة الذمي.

غَسَلَ الأيدي قبلَ الطعامِ وبعده سنة. السنة أن يبدأ بالشباب قبلَ الطعامِ، وبعدَ الطعامِ يبدأ بالشيوخ، ثُمَّ بالشباب. الأكلُ فوقَ الشَّبعِ حرامٌ. يكره وضعُ المِلْحَةِ على الحيوان، وكذا تعليقُ الخُبْزِ على الحيوان. يكره مسحُ اليدِ بكاغذٍ يصلحُ للكتابة. يكره مسحُ الأصابعِ والسَّكَنِ بالخُبْزِ إلَّا إذا أكله بعدَ ذلك. رَفَعُ الزُّلَّةِ حرامٌ ما لم يقلْ صاحبُ البيتِ: ارفعوا. يكره السُّكُوتُ حالةَ الأكلِ؛ لأنَّه تشبُّهٌ بالمَحْجُوسِ.^(٢)

ابتداء الوقتِ المُستحبُّ للختان من سبعِ سنينَ إلى اثني عشرة سنة، هو المختار، وقال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: إلى عشرِ سنينَ. غلامٌ خَتِنَ فلم يُقَطَّعِ الجَدُّ كُلُّها، ولكن قُطِّعَ الأكثرُ جاز، وإن قُطِّعَ النصفُ لا يجوز. أهلُ مصرٍ اجتمعوا على تركِ الختانِ حاربهم الإمامُ؛ لأنَّ الختانَ سنةٌ مؤكَّدة.

صبيٌّ غيرُ مختونٍ ولا يُمكنُ أن تُمدَّ جِلْدُهُ ذَكَرَهُ وحشفتُه ظاهرةً إذا رآها إنسانٌ يراه كأنه مختونٌ، وقال أهلُ البَصَرِ: إنه على خلافٍ ما يُمكنُ ختنته فإنَّه لا يُشدَّدُ عليه،

- وأما حجج الأحناف في هذا الباب فقد ذكرها الكاساني في «البدائع» (١٣١/٥)، والشامي في

«رد المحتار» (٣٥٥/٦)، وهكذا في «تكملة البحر الرائق» (١٨٩/٨).

(١) الشَّعْوَذَةُ: هي خِصَّةٌ في اليدِ كالسَّحَرِ تَرَى الشيءَ بغو ما عليه أصنهُ.

(٢) وينبغي أن يتكلم بالمعروف.

بل يُتْرَك، وكذا الشيخ من المَحْسُوسِ أو الْهُودِ^(١) لو أسلم وقال أهل الصر: إنه لا يطيقُ الْخِثَانُ يُتْرَكُ. لا بأس بنثرِ الشُّكْرِ والدَّرَاهِمِ في الضَّيَافَةِ وَعَقْدِ النِّكَاحِ.

باب التَّدَاوِي والعِلَاج

الاشتغال بالتَّدَاوِي لا بأس به إذا اعتقد أن الشَّافِيَّ هو الله تعالى، وأنه جعل الدواء ساءً، فأمّا إذا اعتقد أن الشَّافِيَّ هو الدواء فلا. إذا سال الدَّم من أنفٍ إسبابٍ يَكْتَسِبُ بِعَاطِحَةِ الْكِتَابِ بِالْدَّمِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِلِاسْتِشْفَاءِ وَالْمُعَالَجَةِ، وَلَوْ كَفَّ بِالْبَوْلِ إِنْ عَلِمَ أَنْ فِيهِ شِفَاءً لَا بِأَسْ بِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ^(٢).

تعليقُ التَّعْوِيلِ لَا بِأَسْ بِهِ، لَكِنْ يَنْسَرِعُهُ عِنْدَ الْخَلَاءِ، وَالْقِرْبَانِ. إِذَا أُحْرِقَ الطَّيْبُ، أَوْ عَمِرَ لِلجَنِّ: أَفْقَى بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا فَعْلُ الْعَوَامِّ الْجَهَالِ. الْاِكْتِحَالُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَا بِأَسْ بِهِ. كِتَابَةُ الرَّقَاعِ وَالزَّاقِهَا عَلَى الْأَنْوَابِ فِي أَيَّامِ التَّيْرُوزِ لِأَجْلِ [رَفْعِ]^(٣) الْهَوَامِّ مَكْرُوءَةٌ. وَالْمُدَاوَاةُ بِعَظْمٍ بَالٍ لَا بِأَسْ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَظْمٌ آدَمِيٌّ، أَوْ خَضِرِيٌّ.

(١) هذا هو الظاهر، وفي ط س خ ص (الهند).

(٢) الأصح المعتقد المفق به عند جميع مشايخنا منع كتابة القرآن بالحاسة، وأما ما ذكر في بعض الكتب من الجوار فقول مرجوح ضعيف لا يُعتمد عليه؛ لِمُخَالَفَتِهِ أَصُولَ الدِّينِ وَإِلَيْكَ مَا قَالَهُ حَكِيمُ الْأُمةِ الشَّيْخُ أَشْرَفُ عَلِيٍّ التَّهَانُوي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: «العياذ بالله، كتابة القرآن بالحاسة إذا فعله متعمداً بدون إكراه واضطرار يُكْفَرُ». (إملاد العناوى ٣٦/٤).

ودارت المسألة في باكستان فأجاب عنه الشيخ المفتي محمد تقي العثماني - حفظه الله تعالى - بما يلي: «ما ذكر في «البحر الرائق» من جواز كتابة الفاتحة بالدم لا يجوز عندنا وعند علمائنا مطلقاً.... وخلاصة القول: إن كتابة آية من آيات القرآن الكريم بشيء نجس سواء كان للعلاج أو غيره حرام مطلقاً». (مجلة «البلاغ» رجب المرجب ١٤٢٥هـ، الموافق لشهر سبتمبر ٢٠٠٤م). والله تعالى أعلم، وعلمه أحكم.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

العجين إذا وُضِعَ على الخُرْجِ إنْ عَرِفَ أنَّ فيه شِفَاءً لا بأس به. التداوي بلبس أثاب لا بأس به إنْ أشار الطبيب إليه. يجوز الحَقْنَةُ لدفع الهُزال. رجلٌ استطلق بطنه، أو رمدت عيناه، فلم يُعالج حتى أضعفه ومات لا إثم عليه. رجل قال له الطبيب: قد غلب عليك الدَّمُ فأخرجْه وإلا ليقْتُلَكَ، فلم يُخرِجه حتى مات لم يَأْثَم.

امْرَأَةٌ مَاتَتْ وَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ [يَعْلَمُ أَنَّهُ] ^(١) حَيٌّ، فَإِنَّهُ يُشَقُّ بَطْنُهَا وَيُخْرَجُ الْوَلَدُ، وَحُكِيَ أَنَّهُ فُعِلَ ذَلِكَ بِإِذْنِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَعَلَّشَ الْوَلَدَ. امْرَأَةٌ عَالَجَتْ فِي إِسْقَاطِ وَلَدِهَا لَمْ تَأْثَمْ مَا لَمْ يَسْتَبِنْ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ. ^(٢) مَنْ أَصِيبَ أَنْفُهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنَ الْفِضَّةِ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ ^(٣)، وَكَذَا يَشُدُّ أَسْنَانَهُ بِالْفِضَّةِ، وَلَا يَشُدُّ بِالذَّهَبِ.

باب الكَسْبِ

الْكَسْبُ فَرِيضَةٌ قَدَرُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ. قِيلَ: كُلُّ قَادِرٍ يَتْرُكُ الْكَسْبَ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ مِنْ دِيهِ. الْعَاجِزُ عَنِ الْكَسْبِ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ الْأَبْوَابَ وَيَسْأَلَ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَقَشِّفَةِ ^(٤) وَهُمْ الْجُهَالُ الْمُتَزَهِّدَةُ: السُّؤَالُ مَبَاحٌ بِطَرِيقِ الرُّخْصَةِ، فَإِنْ تَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يَكُنْ آثِمًا، وَعِنْدَنَا يَأْثَمُ رَجُلٌ مَنَعَ امْرَأَتَهُ عَنِ الْقَرْلِ لَهُ ذَلِكَ.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) وَقَدَّرَ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

(٣) أَيِ بِلَا حَاجَةٍ، فَإِنْ كَانَ بِحَاجَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ جَاءَتْ الرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ بِحَدِيثٍ عَرَفْنَاهُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَلَأْسِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي شَدِّ الْأَسْنَانِ (٣٠٦/١): عَنْ عَرَفَةَ بْنِ أَسْعَدَ قَالَ: أَصِيبَ أَنْفِي يَوْمَ الْكَلَابِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاتَّخَذْتُ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ فَأَتَنَنْ عَلَيَّ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَّخِذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ شَفَوْا أَسْنَانَهُمْ بِالذَّهَبِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لَهُمْ. اهـ.

(٤) كَذَا فِي ص خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ط س «الْمُتَقَشِّفَةُ».

ليس لأحد أن يمنع غيره عن الاستيضاء بصوء سراجيه، والاصطلاء بباريه إلا إذا كان ما يأخذ عين الحُمْرَةِ. وليس له أن يمنع أحداً عن الاحتشاش في أرضه إلا إذا نسي بسببه وتكلفه. لا بأس بإنراء الحمير على الفرس. الخطب الذي يؤخذ من الماء إن كان لا قيمة له حين يأخذه فهو حلال، وإن كان له قيمة لا. المَطْرِبُ لو يأخذ المال بغير شرط كان حلالاً له.

رجل غرس شجرة الفِرْصاد^(١) في الطريق، إن كان لا يضرُّ بالطريق لا بأس به، ويطيب له ورقه وفِرْصاده. رجل مات ويعلم ابنه أن أباه كان يكتسب من حيث لا يعلم، ولكن لا يعلم الطالب بعينه لكي^(٢) يرد عليه، فالمراث حلال له، والأفضل أن يتورع ويتصدق بنية خصماء أبيه.

الزراعة أفضل من التجارة؛ لأنها أعمُّ نفعاً. الصبر على الفقر أفضل من الشكر على الغنى. الامتناع من الكسب أولى من الاشتغال به على قصد الإنفاق في وجوه الخير.

باب الديون

رجل مات وعليه دين لا من جهة القَصب قد نسيه، أرجو أن لا يؤخذ به، كذا إذا مات قبل أن يؤدِّي ما استقرض إن كان من نيته القضاء. رجل له على آخر دين لا يغير على استيفائه كان إبراقه خيراً من أن يدعيه^(٣) عليه.

إذا سرق من أبيه شيئاً ومات أبوه وهو وارثه، لم يؤخذ به في الآخرة، وأثم في السَّرقة. رجل له على آخر دين فتقاضى فمنعه ظُلماً فمات صاحب الدين، فالخصومة في الظلم بالمتنع للميت، وفي الدين للوارث، هو المختار. الْمُغْتَبَةُ إذا قضت دينها من كسبها

(١) هو الثوت. وقيل: هو الثوت الأخضر.

(٢) كذا في ص خ، وفي ط س (لأن).

(٣) كذا في ط ص س، وفي ح (أن يدعه).

أَجِبَ الطَّالِبُ عَلَى الْأَخْذِ. ^(١) إِذَا قَالَ الْمُكْدِي: ^(٢) [أَنْشُذُكَ] ^(٣) بِحَقِّ اللَّهِ، أَوْ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُعْطِيَ كَذَا، لَا نَجِبَ عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِي الْحَكْمِ.

باب الْمُتَفَرِّقَاتِ

لَا بَأْسَ بِزَخْرَفَةِ الْبُيُوتِ، وَتَخْصِصِهَا، وَتَدْهَبِ السَّقْفِ، وَالصَّرْفِ إِلَى الْآخِرَةِ أَفْضَلُ. لَا بَأْسَ بِسَطْرِ الثِّيَابِ الَّتِي عَلَيْهَا التَّصَاوِيرُ. سَاطِطٌ أَوْ مَصْلِي كُتِبَ عَلَيْهِ «الْمُلْكُ لِلَّهِ» يُكْرَهُ الْجُنُوسُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَحَى بَعْضَ حُرُوفِهِ لَا تَزُولُ الْكِرَاهَةُ. يُكْرَهُ أَنْ يَصُورَ الرَّجُلُ صُورَةَ ذَاتِ رُوحٍ، ^(٤) وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يُصَوَّرَ صُورَةَ الْأَشْجَارِ.

(١) الْحَقُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّعْصِيلُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَصِيرُ مَالِكًا لِلْمَالِ الْحَرَامِ وَإِنْ قَبِضَهُ. وَإِذَا اخْتَلَطَ الْحَرَامُ بِالْحَلَالِ فَالْعِزَّةُ لِلْغَالِبِ، وَبَاءً عَلَى هَذَا إِذَا أَدَّى رَجُلٌ دِينَهُ مِنَ الْحَرَامِ وَالذَّائِلُ لَا يَهْتَمُّ أَنَّهُ حَرَامٌ حَازَ لَهُ الْأَخْذَ، وَإِنْ عَلِمَ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ الْحَلَالُ يَأْخُذُ وَإِلَّا فَلَا. فَالَّذِي فِي الْكِتَابِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ الْمَالِ الَّذِي تَوَدُّهُ إِلَيْهِ مِنْ كَسْبِ الْعَنَاءِ.

قَالَ فِي «التَّيْنِ» (٢٧/٦): «قَالَ فِي النِّهَايَةِ: قَالَ بَعْضُ مُشَائِخِنَا: كَسْبُ الْمَعْتَةِ كَالْمَنْصُوبِ لَا يَحِلُّ أَخْذُهُ، وَعَلَى هَذَا قَالُوا: لَوْ مَاتَ رَجُلٌ، وَكَسَبَهُ مِنْ بَيْعِ الْبَازِقِ أَوْ الظُّلْمِ أَوْ أَخْذِ الرِّشْوَةِ يَتَوَرَّعُ الْوَرِثَةُ. وَلَا يَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا، وَهُوَ أَوَّلُ لَهْمٍ، وَيَرُدُّهَا عَلَى أَرْبَائِهَا إِنْ عَرَفُوهُمْ، وَإِلَّا تَصَلَّقُوا بِهَا؛ لِأَنَّ سَبِيلَ الْكَسْبِ الْحَبِثُ التَّصَدَّقُ إِذَا تَعَدَّرَ الرَّدَّ عَلَى صَاحِبِهِ».

وَفِي «رَدِّ الْمُخْتَارِ» (٣٨٥/٦): «قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الشُّعْرَانِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَى: وَمَا نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ مِنْ «أَنَّ الْحَرَامَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى ذِمَّتَيْنِ» سَأَلَتْ عَنْهُ الشَّهَابُ بْنُ الشُّلْبِيِّ فَقَالَ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، أَمَّا مَنْ رَأَى الْمَكَّاسَ يَأْخُذُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا مِنَ الْمَكَّاسِ ثُمَّ يَعْطِيهِ آخَرَ ثُمَّ يَأْخُذُهُ مِنْ ذَلِكَ الْآخَرِ فَهُوَ حَرَامٌ».

(٢) أَكْذَى أَيِ أَلْحَقَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَالْكُدْيَةُ بِالضَّمِّ حِرْفَةُ السَّائِلِ الْمُلِجِّ، فَالْمُرَادُ: السَّائِلُ الْمُنْعَجُ فِي السُّؤَالِ. وَسَيَأْتِي مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي (بَابِ الصَّدَقَةِ مِنْ كِتَابِ الْمَنَى): الْمُكْدِي: الَّذِي يَسْأَلُ اخْتِفًا وَيَأْكُلُ إِسْرَافًا.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ صِخْرٍ، وَالْمَتَّبَعُ مِنْ طَرَفٍ.

(٤) تَصَوُّرُ صُورَةِ ذَاتِ رُوحٍ حَرَامٌ أَشَدُّ التَّحْرِيمِ، وَأَوْغَدَ الشَّرْعُ عَلَى حَبِّهِ بِعَذَابٍ عَظِيمٍ، وَوَرَدَتْ •

يُكْرَهُ الْجُلُوسُ عَلَى كُرْسِيِّ الذَّهَبِ، أَوْ الْفِصَّةِ، وَالرَّحْلُ وَالْمِرَاةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ. [يُكْرَهُ النَّظَرُ فِي الْمِرَاةِ الْمُتَّخِذَةِ مِنَ الذَّهَبِ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْتُبَ بِالْقَلَمِ الْمُتَّخِذِ مِنَ الذَّهَبِ، أَوْ الْفِصَّةِ، أَوْ مِنْ ذَوَاةٍ كَذَلِكَ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى] (١). لَا بَأْسَ بِتَمْوِيهِ السِّلَاحِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِصَّةِ.

لَا بَأْسَ بِالسَّرَّاجِ وَاللِّحَامِ وَالثَّغِيرِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - (٢) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . يُكْرَهُ الرَّثْمُ إِلَى هَدَفٍ نَحْوِ الْقَبَةِ. إِذَا كُتِبَ اسْمُ فِرْعَوْنَ أَوْ كُتِبَ اسْمُ أَبِي جَهْلٍ عَلَى عَرْضٍ يُكْرَهُ أَنْ يَرْمُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَتِلْكَ الْحُرُوفِ حَرَمَةً.

فصل

يَحْزُرُ السَّبَاقُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: فِي الْحَفِّ يَعْنِي الْعَيْرَ، وَفِي الْحَافِرِ يَعْنِي الْفَرَسَ، وَفِي النَّصْلِ يَعْنِي الرَّثْمَ، وَفِي الْمَشْيِ يَعْنِي الْعَذْوَّ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْبَدَلُ مَعْلُومًا مِنْ جَانِبِ

= فِيهِ أَحَادِيثُ وَأَثَارٌ تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ التَّصَاوِيرِ مَمْنُوعَةً عَنِ الْإِصْلَاقِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبَ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى تَحْرِيمِ التَّصْوِيرِ وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِي الْبُيُوتِ، سَوَاءً كَانَتْ بِحُشْمَةٍ لَهَا ظِلٌّ أَوْ غَيْرَ مُحْشَمَةٍ لَيْسَ لَهَا ظِلٌّ. أَمَّا الصُّورَةُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ الْحَاجَةِ كَمَا فِي جَوَازِ السَّفَرِ، وَفِي الْفَاشِرَةِ، وَفِي الْبِطَاقَاتِ الشَّخْصِيَّةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَرْتَضًا فِيهِ؛ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - اسْتَشْنَوْا مَوَاضِعَ الضَّرُورَةِ مِنَ الْخُرْمَةِ، قَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «السَّيْرِ الْكَبِيرِ»: وَإِنْ تَحَقَّقَتِ الْحَاجَةُ لَهُ إِلَى اسْتِعْمَالِ السِّلَاحِ الَّذِي فِيهِ تُمَثَّلُ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِهِ. وَأَعْقَبَهُ الرَّغْنَسِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «شَرْحِهِ» (٢/٢٧٨) فَقَالَ: لِأَنَّ مَوَاضِعَ الضَّرُورَةِ مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ الْحَرَمَةِ كَمَا فِي تَنَاوُلِ الْمَيْتَةِ. اهـ.

وَأَمَّا تَصْوِيرُ صُورَةِ ذِي الرُّوحِ بِالْبَدَنِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَدُّ مِنْهُ كَطَالِبٍ يَتَعَلَّمُ فِي مَدْرَسَةٍ مِنَ الْمَدَارِسِ الْعَصْرِيَّةِ وَفِيهَا مَادَّةُ التَّصْوِيرِ، وَيُكَلِّفُ بَادٍ يَصُورُ بِيَدِهِ لِكُتُبِهِ مِنَ الْأُمُودِ الْمَقَرَّرِ عَلَيْهِمْ. فَنَقُولُ فِيهِ: لَا يَتَعَيَّرُ الْحُكْمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَيْضًا، وَلَا يُفْتَنُ بِجَوَازِهِ؛ لِأَنَّ مَوَادَّ الْمَدَارِسِ لَا يُقَدَّرُ مِنَ الْحَاجَةِ شَرْعًا، لَكِنْ إِذَا فَعَلَ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَكْرُومِينَ سَقَطَ مِنْ غُ، وَالثَّبِثُ مِنْ ط ص م.

(٢) هَذَا إِذَا لَمْ يَقْعُدْ عَلَيْهِ.

واحد بأن يقول أحدهما للآخر: إن سبقتك فلي كذا، وإن سفتني فلا شيء لك، فإن كان البذل من الجانبين لا يجوز، إلا أن يكون بينهما ثالث، والشرط أنه لو سبقهما أو واحداً منهما أعطياه، وإن سبقاه لم يعطهما شيئاً، فهذا يجوز إذا كان فرضه بحال يسبق وقد لا يسبق. والمراد من الحوار الجلل والطيب، لا الاستحقاق، ثم المذكور في شرح الطحاوي أن هذا إنما يجوز في هذه الأشياء، لا غير، وقال الشيخ الإمام الحلواني رحمه الله تعالى: لو وقع الاختلاف في مسألة بين اثنين وشرط أحدهما لصاحبه أنه إن كان الجواب كما قلت أعطيتك كذا، وإن كان كما قلت لا آخذ منك شيئاً، فهذا جائز.

طلبة العلم إذا اختلفوا في سبق ولم يكن لواحد منهم بينة، يُقرع بينهم. يُكره أن يضع الغل على عهده، ولا بأس بالقبض إذا حاف الإباق، وقال الإمام الإسيبحاني - رحمه الله تعالى -: لا بأس بالغل إذا خيف منه الإباق. من قام بنوريع هذه الثواب على المسلمين من جهة السُلطان بالنظر والمعادلة كان مأخوفاً. إذا حاف الرجل على نفسه لا بأس بأن يرشوا.

رجل كان في البيت فأحدثه الزلزلة لا يُكره الفرار إلى الفضاء، بل يُستحب. يُكره أن يتخذ الرجل كلباً في داره، إلا كلباً يحرس مالا، يعني إذا لم يكن صياداً. رجل ذبح كلبه، أو جماره جاز أن يطعم سيئوره من ذلك، وليس له أن يطعمه خنزيره أو شيئاً من الميتة.

البول في الماء الجاري مكروه، ويُكره أن يبول قائماً إلا من عذر. يُكره أن يقضي حاجته في الطريق، أو ضيفه الثهر، أو تحت شجرة مثيرة، أو شجرة يستظل بها الناس. يُكره التوم في أول النهار، وفيما بين المغرب والعشاء. يُستحب القبولة في ما بين المنحلتين بين رأس الشعر وبين رأس الحنطة.

يُستحب أن ينام الرجل طاهراً ويضطجع على شقه الأيمن مستقبل القبلة ساعة، ثم ينام على يساره. لو ابتلي قوم بالدباسة بالحمر لا بأس به. للأمة أن تسافر فوق ثلاثة أيام بلا محرم على رواية الكتاب، والفتوى على أنه يُكره في زبابا. يُكره أن يحرق بعله أو

يُلْقِيهِ فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ الْمَالِ بِلا فائدة. لا بأس بأن يمشي الغلام والمولى راكباً بعد أن يُطَيَّقَ ذلك.

الجلوس مُتَرَبِّعاً لا بأس به إذا لم يكن عن تكبر. لا يجوز أن يستنقع بشيء من الجسريد إلا الشَّعْرَ الذي يستنقع به الخَزَّازُونَ^(١). إذا اختلط وَذُكُّ الْمَيْتَةِ بالدُّهْنِ حَازَ أَنْ يَسْتَنْضِيَّ بِهِ وَيُدْبَغَ بِهِ الْجِلْدُ إذا كان الدهنُ غَالِياً. لو رفع من طريقِ الْمُسْلِمِينَ في أيامِ الْوِدَاعِ تَنْقِيَةً لِلطَّرِيقِ لا بأس به.

فصل

لا بأس بأن يَرْبِطَ عَلَى أَصْبَعِهِ خَيْطاً لتذكُرَ الْحَادِثَةَ. وهذا الْخَيْطُ يَسَمَّى الرَّثْمَ. ينبغي أن يأخذَ الرَّجُلُ من شاربِهِ حتى يصيرَ مِثْلَ الْحَاجِبِ. وحلقُ الشَّارِبِ بدعةٌ، وقيل: سنةٌ^(٢). حلقُ الْعَانَةِ سنةٌ، وتثْفُثُ الْإِبْطِيسِ كذلك. لا بأس بأن يأخذَ من أطرافِ اللَّحْيَةِ إذا

(١) كان الخَزَّازُونَ يستعملونه لربطِ الْجَنَاءِ وإصلاحِهِ إذا تخرَّقَ في زمنٍ لم يؤخذَ فيه غيره، أما في زماننا فلا يجوز استعماله لعدم الحاجةِ إليه للاستغناء عنه بالمحارر والإبر. هكذا يعلم من «رد المحتار» (٧٣/٥).

(٢) اختلفت عبارات الفقهاء في مسألة الشارب، فبعضها تدلُّ على أفضلية القصِّ، وبعضها على أفضلية الإخفاء، وكلاهما جائز، وأخذ بعض المشايخ بالأول، وبعضهم بالثاني. وأورد العلامة العراقي - رحمه الله تعالى - المسألة في رسالة سَمَّاهَا «مسألة في قص الشارب» (ط: دار البشائر الإسلامية، مكة المكرمة) فاستقصى الأحاديث الدالة على القص بجميع طرقها، ثم قال: الأفضل القصُّ لا الإخفاء، ورواية الخلق رواية شاذة.

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: في «رد المحتار» (٦٤٢/١): «الحكم إذا تردَّد بين سنة وبدعة كان تركُ السنة راجحاً على فعل البدعة».

وينظر أيضاً: «عمدة القاري» (٨٦/١٥)، و«أوجز المسالك» (٢٥٦/١٦)، و«المحيط البرهاني» (١٢٠/٦)، و«الفتاوى البزازية» على هامش «الهندي» (٣٧٧/٦)، و«رد المحتار» (٥٥٠/٢)، و«الفتاوى الإسلامية» للشيخ بن باز (٥٦٥/٤)، و«إمداد الفتاوى» (٢٣٠/٤)، و«إمداد الأحكام» (٣٣٤/٤ و ٣٤٢).

طالت^(١) لا بأس بأن يقبض على لحيته، فإذا زاد على فُتَصَ شَيْءٌ جزءه، وإن كان ما زاد طويلاً تركه. يُسْتَحَبُّ قَلَمُ الْأَظْفَارِ يَوْمَ الْحُمَةِ، [فإن رأى أنه جاور الجلد قبل يوم الحُمَةِ]^(٢) يُكْرَهُ لَهُ التَّأَخِيرُ. إِذَا قَلَمَ أَظْفَارَهُ أَوْ حَزَّ شَعْرَهُ يَجِبُ^(٣) أَنْ يَدْفُسَ، وَإِنْ رَمَى بِهِ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ أَلْقَاهُ عَلَى الْكَيْفِ، أَوْ الْمُغْتَسَلِ كُرِهَ. رَجُلٌ لَهُ مَجْدَةٌ^(٤) فَأَرَادَ جَارَهُ أَنْ يَبْنِي بِحِجْبِهَا أَثَرًا^(٥) لَا يُنْتَعَنُ عَنْ ذَلِكَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ.

(١) يشترط لجواز القمص أن تكون زائدة على قدر القُبْضَةِ في الطرف الذي يقص منه.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) كذا في جميع النسخ: ط ص س خ، وينبغي أن يُقال (يُسْتَحَبُّ).

(٤) لعل المراد دار أو بيت له بمجد وشرف.

(٥) الأثر: الموقد الكبر كنوقد الحنّام والمصّاص. (المعجم الوسيط).

كتاب اللقيط

أخذ اللقيط أفضل من تركه. اللقيط حرٌّ في جميع أحكامه. وليُّ اللقيط السُّنْدُ حتى لو قُتِلَ كان له أن يُصَالِحَ وأن يُقْتَصَّ، وليس له أن يَغْفِرَ. ولأهْلُ اللقيطِ بيتُ المال. لو أقرَّ اللقيطُ أنه عبدُ فلانٍ، فإن كذبه فهو حرٌّ، وإن صدَّقه فإن لم يَحْرِ عليه أحكامُ الأحرارِ مثلُ قبولِ الشهادةِ وصَرْبِ فاذبه وغيرِ ذلك يصحُّ إقراره، وإلا فلا، ولو ادَّعى مُلْتَقِطٌ أو غيره أنه ابنُ يَصِيحٍّ من غيرِ بينةٍ استحساناً، ولو كان المُدَّعي دميًّا فهو ابنُه وهو مسلمٌ، ولو ادَّعه مسلمٌ ودميٌّ يقضى للمسلم، فإن كانا مسلمين يقضى لِمَنْ أقام لينةً، فلو أقاما يقضى لهما، ولو لم يقيما ولكن وصَفَ أحدهما علاماتٍ على حدةٍ فاصاب. والآخرُ لم يَصِفْ، يُجْعَلُ ابناً للواصفِ، ولو كان المُدَّعي أكثرَ من اثنين فعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنه جَوُزٌ إلى غُصْصَةٍ. لو ادَّعى مرتدٌّ ودميٌّ نَسَبَ ولِدٍ يُقضى للمُرتدِّ. نقيطةٌ تزوجتْ ثُمَّ أقرتْ بالرقِ فهي أمةٌ للمُقرِّ له، لكن لا يفسُحُ النكاحُ.

مكوحَةٌ التقطتْ ولداً، فادَّعتْ أنه ولدها لم يصحَّ إلا بتصديقِ الزَّوجِ، أو بشهادةِ القابلةِ، ولو لم تكن منكوحَةٌ تُصدَّقُ، وإن ادَّعتْ أنه ابنُها من الزَّنا يُقضى. ولو ادَّعتْ امرأتان نَسَبَ اللقيطِ وأقامتْ كُلُّ واحدةٍ البينةَ جاز، ويُجْعَلُ بينهما^(١) عدلٌ أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -. ولو ادَّعى أحدٌ نَسَبَ اللقيطِ وأقام البينةَ بعد موته لم يُصدَّق.

اللقيطُ إذا صار بحالٍ يُعَبَّرُ عن نفسه فادَّعاه رجلٌ فصَدَّقَه ثَبَتَ نَسَبُه منه. لو وُجد اللقيطُ في دارِ الإسلامِ فادَّركَ كافراً حَبِيراً وأَجِيرَ على الإسلامِ، ولا يُقْتَلُ، سواءً كان المُلتَقِطُ مسلماً، أو كافراً. لو وُجد اللقيطُ في مكانٍ أهلِ الكُفْرِ مثلِ البيعةِ والكُفْرِ ونحوِ ذلك، فاللقيطُ كافراً سواءً كان الواجدُ مسلماً أو كافراً، وعن محمد - رحمه الله تعالى -

(١) كلنا في س ح، وهو الأظهر، وفي ط ص (بيهما).

أن العبرة للواجد دون المكان، ودَكَرَ في «كتاب الدعوى» أن الواجد إن كان مسلماً، أو المكان مكان الإسلام كان اللقيط مسلماً. لو ادَّعى مسلم أن اللقيط عبده وأقام البينة قضى به له، ولو أقام الدميُّ شهوداً مسلمين على ذلك يُقبل، وإلا فلا. يأمر القاضي المُلتَقِطُ بالإنفاق على اللقيط على أن يكون ديناً عليه، فإن أنفق بغير إِدْرِ القاضي كان متطوعاً، ولو أمره القاضي بالإنفاق ولم يُقبل على أن يكون ديناً عليه، قال بعضهم: يكون ديناً عليه، وقال بعضهم: لا، [وهو الأصح] ^(١)، لأنه أخرج الكلام مخرج المشورة. ولو كان مع اللقيط مال، أو هو على دابة فذلك كله له، يُنفق عليه منه، ويكون المُنفِقُ مصدقاً في نفقة مثله في تلك المدة، بخلاف ما إذا أنفق من مال نفسه وأراد أن يرجع حيث لا يُصدق إلا ببينة.

عبدٌ محجورٌ وجد لقيطاً لا يُعرف إلا بقوله، وقال المولى: كذبت، بل هو عبيدي، فالقول للمولى، بخلاف ما إذا كان مأذوناً له فالقول له. المُلتَقِطُ لو أمر بختان الصبي، فهلك الصبي ضمن. ليس للمُلتَقِطِ ولاية التزويج. رجل انتزع اللقيط من يد المُلتَقِطِ، ثم اختصما يُدفع إلى المُلتَقِطِ. ولو سأل المُلتَقِطُ من القاضي أن يأخذ اللقيط منه، فإن شاء أخذ وإن شاء لا.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمنته من ص.

كتاب اللقطة

اللقطة اسم لغير بني آدم من مال واقع على الأرض. رفع اللقطة أفضل إذا كان يامن على نفسه. ترك الضالة أفضل إذا لم يخف ضياعها. رفع لقطة يردها، ثم وضعها في ذلك المكان لم يضمن. قيل: إذا برح عن مكانها، ثم وضعها في مكانها صس. وه أخذ أبو الليث - رحمه الله تعالى -، ولو أخذها ليأكلها لم يترأ حتى يرفع إلى صاحبها.

إذا التقط لقطة يعرفها سنة على أبواب المساجد وفي الأسواق والشوارع، وعن أبي حيفة - رحمه الله تعالى - إذا كانت مئة ونحوها يعرفها سنة، وإن كانت عشرة ونحوها يعرفها شهراً، وإن كانت ثلاثة ونحوها يعرفها ثلاثة أيام، وإن كانت دانقاً ونحوها يعرفها يوماً، وإن كانت ثمرة أو كسرة خبز يتصدق^(١)، وإن كان فقيراً أكلها.

كل لقطة يعلم أنها كانت للذي لا ينبغي أن يتصدق، لكن يصرف إلى بيت أمان لموالب المسلمين. لو كانت اللقطة شيئاً لا قيمة له جاز أخذه والانتفاع به، وذلك نحو حبة عنب أو كسرة خبز. اللقطة إذا كانت مما يتسارع إليها الفساد كالطعام والفاكهة ونحو ذلك، أو لم يكن كذلك، لكن عرفها الملتقط مدة التعريف، فإنه يأكلها إن كان فقيراً ويتصدق إن كان غنياً، فإن تصدق على الفقراء ثم جاء صاحبها. فإن شاء أجاز وإن شاء ضمن، وإن لم تكن اللقطة مما يتسارع إليها الفساد رفع الملتقط الأمر إلى القاضي، فإن كان مما يؤاجر كالعبد والحيوان ورأى الصلاح في إجارته فعن. وأمر بأن ينفق عليه من أجرته، وإن رأى الصلاح في بيعه أمره ببيعه، وحفظ ثمنه.

لو أنفق الملتقط على اللقطة بغير إذن القاضي كان منطوعاً، ولو أنفق بادن القاضي فإنه يرجع، وله أن يمسك الدابة ليعطيه ما أنفق. لو هلكت اللقطة في يد المستنقب، فإن

(١) كذا في ط س، وفي ص (يتصدق مكانها).

أشهد عذ الرُّفْع، أو عند مكان الإِشهاد أنه إنما رفعها ليعرفها ويرُدّها على صاحبها له يَضْمَنُ شيئاً.

لو التقط لُقْطَاتٍ وقال: عدي لُقْطَةٌ فَمَنْ سَمِعْتُمُوهُ يَطْلُبْ شيئاً فذلّوه عليّ. كفى ذلك إِشهاداً في الكلّ، ولا يحتاج إلى قوله: عدي لُقْطَاتٍ؛ لأنّ اللُقْطَةَ جَمْعٌ، وإنه يقع على الواحد، والمُتَنَّى، والجَمْع. رجل وجد لُقْطَةً فضاغَتْ منه، ثُمَّ وَجَدَهَا في يد آخر فلا حُصُومَةٌ بينهما. لو التقط ذمي فأقام رجلٌ عليه شاهدين يُقْبَلُ استحساناً.

لو أقرّ الْمُتَقَطُّ بِاللُقْطَةِ لرجلٍ ودفعها بعيرٍ قصاء، ثُمَّ أَقام أحرّ البيّة أنّها له ضَمَنَ أيّهما شاء، وإن كان الدَّفْعُ بقصاء في رواية لا يَضْمَنُ، قيل: هو قول أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى، وفي رواية يَضْمَنُ، وقيل: هو قول محمد - رحمه الله تعالى - . لو ادّعى اللُقْطَةَ رجلٌ وأتى بالعلامات، فالْمُتَقَطُّ بالخيار إن شاء دفع إليه وأخذ كفيلاً، وإن شاء طَلَبَ منه البيّنة.

سَكْرَانٌ ذَاهِبُ الْعَقْلِ وَقَعَ ثَوْبُهُ فِي الطَّرِيقِ وَالسَّكْرَانُ نَائِمٌ، فجاء رجلٌ وأخذ ثوبه ليحفظه لَمْ يَضْمَنُ، بخلاف ما إذا أخذ الثوبَ من تحت رَأْسِهِ، أو خِثْمًا من أُصْبُعِهِ، أو كَيْسًا من وَسْطِهِ، أو درهماً من كُمِّهِ لِمَا أَنَّهُ خَافَ ضَيَاعَهُ. رجل نام فأخذ آخر الدَّرَاهِمَ من كَيْسِهِ، أو الخُفَّ من رِجْلِهِ ثُمَّ أعاده في ذلك النوم بَرِيءٌ، وإن أعاده بعد ما استيقظَ ثُمَّ نام نومةً أُخْرَى لَمْ يَبْرَأْ، خلافاً لِرُفْرٍ رحمه الله تعالى.

رجل مات في البادية فلصاحبه أن يبيع بعيره ومتاعه ويحمل الدراهم إلى أهله. قومه أصابوا مذبوحاً في طريق البادية، وقد وقع في قلوبهم أن صاحبه قد فعلَ إِبَاحَةً للناس لا بأسَ بِأَكْلِهِ. غريب مات في بيت رجلٍ وليس له وارثٌ معروفٌ وخلف ماله وصاحبُ الدار فقيرٌ فله أن يتصدقَ بها على نفسه، كذا ذكره في فتاوى أئمة سَمَرْقَنْدَ.

الزَّارِعُ إِذَا التَّقَطَّ السَّنَابِلَ بَعْدَ حَصْدِ الزَّرْعِ كَانَتْ لَهُ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مَبَاحُ التَّمْلُوكِ. كَتُوبٌ خَلِقَ رَمَى بِهِ صَاحِبُهُ، أو نَوَاقٍ رَمَى بِهَا صَاحِبُهَا. رجل سَيَّ دابةً وقال: جعلتها لمن يأخذها، فأخذها إنسانٌ، فلا سَبِيلَ لِصَاحِبِهَا عَلَيْهَا، وكذا الصيد.

رجل اتَّخذَ فَرْخَ حَمَامٍ فِي قَرْيَةٍ يَبْغِي أَنْ يَحْفَظَهَا وَيَعْلِفَهَا وَلَا يَتْرُكَهَا بغيرِ عِلْمٍ،
وإنْ اخْتَنَطَ حَمَامٌ غَيْرُهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الصَّالَةِ وَاللُّقْطَةِ، فَوَنَ فَرْخَ عَنْهُ فَإِنْ كَانَتْ الْأُمُّ
عَرِيَّةً سَمِ يَعْرِضُ لِفَرْحِهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْأُمُّ لَهُ وَالذَّكَرُ غَرِيبٌ فَالْفَرْخُ لَهُ.

كتاب جعل الآبق^(١)

واحد الآبق إذا قدر عبي الأخذ فالأخذ أولى وأفضل. جعل الآبق واجب، بخلاف الشافعي - رحمه الله تعالى - . فذكر الجعل أربعين درهماً من الدراهم التي تعلب المصنة فيها على الغش إذا رده من مسيرة سفر^(٢) فصاعداً، فإن رده لأقل من ذلك، قيل: فبحسابه، وقال حُسام الدين - رحمه الله تعالى - : يرضخ له بقدر ما يرى الإمام.

قيمة الآبق لو كانت أقل من أربعين درهماً يُقضى بقيمته إلا درهماً. الجعل واجب في ردّ أم الولد والمُدبر، ولا يحب في ردّ الضال والصبي والمواشي^(٣). لو قال: ضاع مني شيء، فمن جاء به فله كذا، فجاء به إنسان فله أجر مثله؛ لأنه إجارة فاسدة. الراد إن كان اثنين كان الجعل بينهما، ولو كان المردود عليه اثنين فالجعل عليهما بقدر الملك.

في عبد المضاربة الجعل على رب المال. في العبد المرهون الجعل على المُرتهب إلا أن يكون بعضه فارعاً، فالجعل على الراهن في حصته الفارغة. لو أبق الموهوب فردّه الأخذ، ثم رجع الواهب في الهبة فالجعل على الموهوب له. لو ردّ آبقاً معها صبي غير مُراهق لم يحب للصبي شيء.

لو ردّ عبد أبيه، أو أمّه، أو امرأته، أو زوجها لم يستحق الجعل، كذا لو كان وصياً، أو سلطاناً، وكذا ثمنه كاردان وراهبان إذا ردّ المال من أيدي قطاع الطريق؛ لأنه بقبه الواجب. الإشهاد شرط في أخذ الآبق كما في اللقطة. رجل ردّ عبد ولده، فإن لم يكن

(١) جعل الآبق: ما يعطى لمن رده إلى مولاه.

(٢) كذا في ط س ح، وفي ص (ثلاثة أيام سفر).

(٣) كذا في ط س، وفي ص ح (والحر شيء).

في عياله يَحِبُّ الْمُجْعَلُ، وكذا الأَخُ، وسائر ذوي الأَرْحَامِ. رجل أخذ عبدًا من مسيرة شهر فسار به ثلاثة أيام أو أكثر، فأَعْتَقَهُ مَوْلَاهُ، ثُمَّ هَرَبَ بعد ما أُعْتِقَ كان له الْمُجْعَلُ. رجل قال لآخر: إنَّ عبيدي قد أَبَقَ فَإِنْ وَجَدْتَهُ فَخُذْهُ، فقال: نعم، فأصابه المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به إلى المولى لَمْ يَحِبِّ الْمُجْعَلُ. رجل رَدَّ أَبَقًا فقبضه مَوْلَاهُ، ثُمَّ وَهَبَهُ مَهْ فَالْمُجْعَلُ لَازِمٌ، ولو باعه كان له الْمُجْعَلُ يَثْمَنُهُ. لو أمسك الآبق لأَجَلَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ ذَلِكَ، ولا يَضْمَنُ بِالْهَلَاكِ.

رجل أخذ عبدًا أَبَقًا وَأَشْهَدَ فقال المولى: لَمْ يَأْبِقْ مَيَّ، وإنما أَرْسَلْتَهُ فِي حَاجَةٍ، فالقولُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ وَلَا جُعْلَ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ أَنَّهُ أَبَقَ، أو أَقْرَأَ المولى بذلك. فَيَحِبُّ الْمُجْعَلُ. إِذَا أَتَى بِالْأَبَقِ إِلَى الْقَاضِي أو السُّلْطَانِ، فَإِنَّهُ يَحْبِسُهُ، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ بِالْبَيِّنَةِ حَلَفَهُ الْقَاضِي: بِاللَّهِ مَا بَعْتُهُ وَلَا وَهَبْتُهُ.

كتاب المفقود

إذا غاب الرجل، أو أُسِرَ وَلَمْ يُعَلَمْ أَنَّهُ حَيٌّ، أو مَيِّتٌ نَصَبَ الْقَاضِي مِنْ يَحْفَظُ مَالَهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِ، وَيَبِيعُ مَالَهُ بِمَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ كَالثَّمَارِ وَنَحْوِهَا، وَيَسْتَوِي حَقُّهُ مِنْ جِنْسِ الثَّقَفَةِ كَالدِّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَالْفُلُوسِ الرَّابِجَةِ وَالْكِسُوفَةِ وَالْمَأْكُولِ وَنَحْوِهِ. وَيُنْفِقُ عَلَى رَوْحَتِهِ، وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ، وَعَلَى الْكِبَارِ مِنَ الذُّكُورِ مَنْ كَانَ بِهِمْ فَقْرٌ وَرَمَانَةٌ، وَعَنِ الْإِنَاثِ الْفَقِيرَاتِ، وَعَلَى الْوَلَدِيَةِ إِذَا كَانَا مُحْتَاجَيْنِ. وَلِلْأَبِ أَنْ يَبِيعَ مَنْقُولَ الْإِبْنِ الْمَفْقُودِ فِي الثَّقَفَةِ، وَلَا يَبِيعُ غَيْرَ الْمَنْقُولِ. وَلَا يُنْفِقُ عَلَى الْأَخِ وَالْأُخْتِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّنْ لَا تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ بِغَيْرِ قَضَاءٍ.

إِذَا كَانَ لِلْمَفْقُودِ عَلَى الْآخَرِ دَيْنٌ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ وَدِيعَةٌ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُتْرَكًا بِالْوَدِيعَةِ، أَوْ الدَّيْنِ، أَوْ بِالسَّبَبِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الثَّقَفَةَ فَالْقَاضِي يُنْفِقُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُتَكْرِرًا فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْصُصٍ عَنِ الْمَفْقُودِ، وَلَوْ مَاتَ غَرِيمُ الْمَفْقُودِ وَقَدْ أَقْرَأَ لَهُ بِدَيْنٍ، فَلِلدَّيْنِ نَصَبُ الْقَاضِي وَكَيْلًا عَنِ الْمَفْقُودِ أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ مِنْ تَرَكَّتِهِ. لَا يَسْمَعُ عَنِ الْمَفْقُودِ بَيِّنَةٌ وَلَا دَعْوَى.

الْمَفْقُودُ لَا يَرِثُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يُورَثُ عَنْهُ، وَلَا يُقَسَّمُ مَالُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ، حَتَّى يَمُضِيَ مِنْ يَوْمٍ وَلَدَتْ تِسْعُونَ سَنَةً، قَالَهُ الْفَضْلِيُّ وَالْحَامِدِيُّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -، فَحِينَئِذٍ يُقَسَّمُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الْمَوْجُودِينَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِجَسَامِ الدِّينِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَتَّى يَمُضِيَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِائَةٌ سَنَةً، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ، وَالْقَاضِي الْإِمَامُ الْمُتَنَسِّبُ إِلَى الْإِسْمَاعِيلِيَّاتِ - رَحِمَهُمَا

الله تعالى-^(١) ولو أقرت ورثة المفقود بموته وفي أيديهم مال قسم القاضي بينهم، ولا يصدقون على دينه ووديعته.

(١) هذا ظاهر المذهب عند الحنفية، وأما المتأخرون منهم بمذهب مالك - رحمه الله تعالى -، ومن أفتى به من مشايخنا: المفتي الأعظم بالهند الشيخ كفايت الله الدهلوي، والشيخ أشرف عليه التهاوي، والشيخ محمد شميع العثماني المكي الأكر، باكستان، وغيرهم ومذهب مالك أن زوجة المفقود تنتظر أربع سنين، ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا بعد قضاء القاضي أو الحكم بالفسخ، ثم يجوز لها النكاح بزواج آخر. وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: في «رد المحتار» (٢٩٥/٤): لو أفتى به في موضع الضرورة لا بأس به على ما أظن. انتهى.

وما لا ينسى أنه لا بُدَّ لحواجز الأخذ بمذهب المالكية أن يلزم جميع ما يوجب المالكية في هذه المسألة، كما ذكره الفقهاء، وإليك بيان شرائط العمل به:

- ١- أن تقيم الروحة اليقينية على أنها تزوجت بفلان وإن كانت الشهادة بالنساع.
- ٢- أن تقيم اليقينية على أن زوجها مفقود الخبر، ولا يعلم حاله.
- ٣- على القاضي أن يفتش الأمر ويحققه كل التحقيق بإرسال رُسُل، أو كتابة رسائل، أو بشرب خبره في الحرائر.

٤- فإذا يئس عنه بأمرها أن تتربص أربع سنين، ثم تعتد عدة وفاة: أربعة أشهر وعشرًا. تنبيه: إن الأربع سنين إنما تعد بعد رفع الأمر إلى القاضي، كما هو الشرط عند المالكية، ففي «المؤونة الكبرى» (٩٢/٢، ط ١: دار الفكر): «قلت (سحنون لابن القاسم): رأيت امرأة المفقود اعتدت الأربع سنين في قول مالك بغير أمر السلطان؟ قال: قال مالك: لا، قال مالك: وإن أفاضت عشرين سنة ثم رفعت أمرها إلى السلطان نظر فيها وكتب إلى موضعها الذي خرج إليه فإذا يئس منه صرت لها من تلك الساعة أربع سنين».

٥- فإذا انتهت أربع سنين ولم يدر حاله في هذه المدة ترفع الأمر إلى القاضي ثانياً فيحكم أن لها أن تنكح من شاءت بعد مضي أربعة أشهر وعشرًا.

٦- وإنما يؤجل لامرأة المفقود إذا وجدت ثقتها من مال الزوج أو أحد من أقربائه وإلا طَلقت لعدم الثقة.

٧- ضرب الأجل لها ما لم تُعش العت والزنا، فإن عافت الزنا يحكم بالفرقة بعد سنة. -

رجل مات وترك ابنتين وابناً مفقوداً و ابنٌ يعطى للابنتين النصف ويتوقف
النصف الآخر إلى أن يظهر حياة المفقود أو موته، فإن حكم بموته يعطى للابنتين كمال
الثلاثين ولابن الابن الثلاث.

- ولتفصيل في هذا الباب ينظر: «كتاب الفسخ والتفريق» (ص ٦٢-٧٤) للشيخ عبد الصمد
الرحماني بتعليق القاضي مجاهد الإسلام، و «الحيلة الناجزة للحيلة العاجزة» (ص ٦٨-٧٩) للشيخ
أشرف علي التهانوي (نقل فيه عدة فتاوى العلماء المالكية بالمدينة المنورة رادها الله شرفاً)، و
«مجموعة قوانين إسلامي» (ص ١٩٥-١٩٦) للقاضي مجاهد الإسلام القاضي.
واختار بعض مشايخ باكستان أنها إذا عجزت عن التفقة تماماً ترفع الأمر إلى القاضي بعد
مضي شهر وتقيم البيئة على عجزها فيفسخ الكاخ. وقد أوضحه الشيخ رشيد أحمد الدهانوي في
«أحسن الفتاوى» (٤٢٠/٥-٤٢٢) إيضاحاً تاماً، فراجع. والله تعالى أعلم.

كتاب الغصب والضمان

أبوابه ستة: فيما يجب الضمان وفيما لا يجب، في اختيار التضمين، في كيفية التضمين، في الدعوى والخصومة، في البراءة عن الضمان، في المنفقات.

باب فيما يجب الضمان وفيما لا يجب

الدُّورُ والعقارُ لا يُضَمَّنَانِ بالغصب، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - لو تَلَفَ شيءٌ بفعلِ الغاصِبِ، أو انهدمَ بسكاهِ ضَمِنَ. لو استلخدمَ عبدٌ غيرهَ بغيرِ أمرِهِ، أو بعثه في حاجته [ومات] ^(١) ضَمِنَ. لو أفرَّ عبدٌ غيرهَ بالإباقِ فأَبَقَ ضَمِنَ، مذكورةٌ في فتاوى أوْخَدَ الدين السَّيْفِيُّ - رحمه الله تعالى - إذا قال لعبدٍ الغيرِ، أو الصَّحْيِ: ارتقِ هذه الشَّجَرَةَ واشتري المِشْمِشَ لِنَاكُلَهُ أَنْتَ، ففَعَلَ وَهَلَكَ لَمْ يَضْمَنْ، ^(٢) وقيل: يَضْمَنْ، ولو قال: حتى أَكَلَهُ، ضَمِنَ، ولو قال: لِنَاكُلَهُ، ضَمِنَ النِّصْفَ.

لو جَلَسَ على بِساطٍ غيرهَ، أو رَكِبَ دابةً غيرهَ، وَلَمْ يُحَوِّلْهَا عن مكانِهِ، لَمْ يَضْمَنْ. رجلٌ قَتَلَ ذَبَاباً أو أَسَدًا لِرَجُلٍ لَا يَضْمَنْ في رواية، ^(٣) ولو قَتَلَ قِرْدًا أو كَلْبًا ضَمِنَ. رجلٌ قَتَلَ رجلاً في مَفَازَةٍ ومعه مالٌ، فضااعَ المالُ ضَمِنَ المالَ، كَذَا ذُكِرَ في «العيون»، وأُفِيَّ ظهير الدين المَرْغِينَانِيُّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنْ، وهذا أَلْيَقُ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

إذا غَصَبَ صَبِيًّا حُرًّا فَمَاتَ في يَدِهِ فُحَاءَةً أو بِحُمَى لَمْ يَضْمَنْ، ولو غَفَرَهُ شَيْءٌ، أو نَهَشَتْهُ حَيَّةٌ، أو أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ فَمَاتَ فعلى عاقلةِ الغاصِبِ الدِّيَّةُ، ولو قَتَلَ الصَّحْيُ نَفْسَهُ

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط ص س، والمثبت من خ.

(٢) في «الهندية» (٣٣/٦) عن «المحيط»، وفي «لسان الحكام» (ص ٢٧٦) الحزم بعدم الضمان.

(٣) حزم به في «الهندية» (١٣٠/٥) عن «محيط السرعسبي»، وفي «رد المحتار» (٦٨/٥) عن «حاوي».

وكذا في «مجمع الضمانات» (٣٢٦/١).

ضمن العاصب. إذا عصب أم ولد ماتت خفف نفقها لم يضمن، خلافاً لهما. إذا سقط جمل إنسان عن دابته في الطريق، فجاء إنسان وحمل بعير إذنه فهلك الدابة لم يضمن، كذا إذا رفع إنسان جرّة نفسه وأمالها إلى نفسه فجاء آخر وأعانته على ذلك فأنكسرت. رجل غصب جلد ميتة فدبّعه بما لا قيمة له فهلك عنده لم يضمن، ولو استهلكه ضمن، وإن دبّعه بشيء له قيمة كالقرظ والقصب أخذته صاحبه، وغرم ما راد الدباغ فيه. وإن هلك أو استهلك لم يضمن. مسلم أثلّف خمر دمي [صين قيمتها. دمي أثلّف خمر دمي] (١) ضمن مثلها، ولو أثلّف خنزيره ضمن القيمة.

رجل أدخل دابته في دار إنسان فأخرجها رب الدار فهلكت لم يضمن، ولو رمى من بيته ثوباً ووصعه مالكة فيه بغير أمره ضمن. إذا كسر برّبط إنسان أو طنبوره ونحو ذلك ضمن قيمته بغير لهو. (٢) إذا سعى رجل رجلاً عند الوالي، أو عند شحنة البلد

(١) ما بين المعكوفين سقط من ح، والثبت من ط ص س.

(٢) فيه تفصيل حسن ذكره الفقهاء، وملخص ما قلوا: إذا كسر آلة لغير إنسان فإن كانت لا تصلح لعمل آخر سوى اللّهُو، أو كان بأمر الحاكم لا يضمن المثلّف بالاتفاق. أما إذا كانت تصلح لعمل آخر ولم يكن بأمر الحاكم ففي تضمينه قولان: قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - يضمن قيمته بغير لهو، وقال: لا يضمن. وفي الملتقى، والدرر، والنبين، والدر المختار أن الفتوى على قولهما نفاذ الزمان. انظر: «رد المحتار» (٢١٢/٦)، و«البحر الرائق» (١٢٥/٨)، و«الهداية» (٣٨٨/٣).

ولا يخفى أن الإفتاء بقولهما في رماهم كان حسناً، أما في رمانا هنا فالعمل عليه مُتَعَدِّلٌ لما به من المفاسد الحمة لتقلب الفساق والقصة.

نعم، إذا كان لِمَهْدٍ أو جامعة ضابط، ولمستولون فيها أو المشرفون عليها منعوا المتعصمين عن اتحاد الآلات الإلكترونية أو الجوّال مثلاً، وقالوا: من وجدنا عنده جوّالاً كسراه، وفعلوا ذلك جرماً على ضابطهم لا ضمان عليهم؛ لأنهم مثل الحاكم، وعملهم هذا لا يؤدي إلى مصرة أو فساد يُعاب عنه. وقد ورد كثيراً في الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكسر بعض الأشياء وإتلافه رحر على الناس من حيث أنه حاكم، انظر لذلك: «الصحيح للإمام مسلم» (١٥٧/٢) باب جوار الدبح بكل ما أهر الدم، و١٩٣ باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصر، و٢٠٠ باب تحريم صورة الحيوان، و٣٢٣ باب النهي عن لعن الدواب وعمرها، «سنن أبي داود» (ص ٣٧١) باب في عقوبة الغال. والله تعالى أعلم.

فأخذوا منه مالاً، فإن كانت السَّعَايَةُ بِغَيْرِ حَقٍّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ صَحِيحِ السَّاعِي عَدَّ زُفْرًا -
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. (١)

رَجُلٌ تَعَلَّقَ بِرَجُلٍ فَسَقَطَ عَنِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ شَيْءٌ فَضَاعَ ضَمِينٌ. رَجُلٌ دَخَلَ دَارَ آخَرَ
فَأَخْرَجَ مِنْهَا شَيْئاً وَوَضَعَهُ فِي مَسْرَلِ آخَرَ مِنْ تِلْكَ الدَّارِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّاعُوا فِي أَنْجَرٍ لَهُ
يَضْمَنُ. رَجُلٌ رَفَعَ قَلَنْسُوَّةً مِنْ رَأْسِ رَجُلٍ وَوَضَعَهَا عَلَى رَأْسِ آخَرَ، فَطَرَحَ آخَرُ مِنْ رَأْسِهِ
فَصَاعَتْ (٢)، فَإِنْ كَانَتْ الْقَلَنْسُوَّةُ بِحَيْثُ يَرَاهَا صَاحِبُهَا وَأَمَكَنَهُ رَفْعُهَا مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
لَمْ يَضْمَنْ الطَّارِحُ. رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى خِيَّاطٍ ثَوْباً لِيَخِيِطَ لَهُ قَمِيصاً، فَخَاطَ قَمِيصاً فَاسِداً وَ
عَلِمَ صَاحِبُ الثَّوْبِ وَلَبِسَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُضْمَنَهُ.

فصل

إِذَا انْفَلَتَتِ الدَّابَّةُ وَدَخَلَتْ زَرْعَ إِنْسَانٍ لَيْلاً، أَوْ نَهَاراً وَافْسَدَتْ الزَّرْعَ لَمْ يَضْمَنْ
مَالِكُهَا. رَجُلٌ أَرَادَ سَقْيَ زَرْعِهِ فَمَنَعَ إِنْسَانٌ الْمَاءَ مِنْهُ حَتَّى فَسَدَ الزَّرْعُ لَمْ يَضْمَنْ. إِذَا
حَبَسَ صَاحِبُ الزَّرْعِ الْمَوَاشِيَّ حَتَّى ضَاعَتْ الْمَوَاشِي لَمْ يَضْمَنْ. وَلِذَلِكَ الْمَفْصُولَةُ وَتَمَاضِيهِ،
وَتَمَرَّةُ الْبُسْتَانِ لَوْ هَلَكَ قَبْلَ الْمَنَعِ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ لَمْ يَضْمَنْ.

رَجُلٌ سَاقَ جِمَاراً عَلَيْهِ وَقَرُّ حَطَبٍ، وَكَانَ رَجُلٌ وَاقِفاً فِي الطَّرِيقِ أَوْ يَسِيرُ، فَقَالَ
السَّائِقُ: بَرَقَ بَرَقٌ، أَوْ قَالَ: كُوشُ كُوشُ (٣)، فَلَمْ يَسْمَعْ الْوَاقِفُ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ سَمِعَ

(١) هذه العبارة وما يشابهها في كتب الفقه حجة لمن قال بجواز التعزير بأخذ المال. والمسألة مجتهد
فيها، فالمنهـب المنع، كما في «رد المحتار» (٦١/٤-٦٢)، وأجازه مالك - رحمه الله تعالى - وهي
رواية عن أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، فأفتى بعض المتأخرين بالجواز. (معبر الحكام، ص ١٩٥).
ومن مال إلى الجوار في زماننا هذا: الشيخ المفتي محمد تقي العثماني، فإنه بعد بيان دلائل التعزير
رجح دلائل الجوار، انظر: «تقرير ترمذي» (١١٨/٢-١١٩)، والشيخ مولانا خالد سيف الله الرحدي
أنى بكثير من الشواهد مما يستأنس بها على جوازه، انظر: «جديد فقهي مسائل» (٤١٥/٤-٤٢٠).

(٢) في جميع النسخ (ضاع)، والصحيح ما أثبتناه.

(٣) كذا في ص س ح، وفي ط بعده (أو قال: طرَّق طرَّق، أو قال: بوش بوش).

ولكن لم يَتَّهَمْ له أن يَتَّخِذَ لطريق حتى يَخْرُقَ الحطبُ ثيابه صم. وإن سمع
ونَهْيًا له أن يَتَّخِذَ عن الطريق، ومع ذلك لم يَتَّخِذْ لم يَصْمَنْ.

إذا غَصَبَ دابةً أو عبداً فاستغله لم يضمن قيمة المانع، ولو أضر المعضوب نفسه
وقبض الأجرة، فاستهلكه الغاصب لم يضمن^(١) عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -،
خلافاً لهما. عان فيه ثبوت وأموال، خرج إنسان ليلاً وأبقى الباب مفتوحاً، فجاء سارق
وسرق منه شيئاً لم يضمن الرجل.

إذا نَقَبَ حائط إنسان بغير إذن المالك مدخل فيه سارق وسرق شيئاً لم يضمن
التابع، كذا إذا دخل الرُّبَاطُ [فَحَلَ قَيْدًا]^(٢) عبد أبى حتى أبى، أو فتح باب القفص حتى
طار الطير، أو فتح باب الإصطبل حتى خرجت الدابة وضاعت، أو شق زق سمر جامد
فأصابته الشمس فذاب.

المغصوبة إذا ولدت ولداً فنقصتها الولادة، وبالولد وفاء بالتقصان لم يضمن، إلا
إذا هلك الولد قبل الرد. إذا غصب جارية فحبلت في يده، فردّها، فماتت في يد المالك
من الولادة ضمن جميع قيمتها. إذا غصب جارية شابة فصارت عجوزاً أخذها وأخذ ما
نقص من القيمة، وكذا إذا كانت ناهيةً فانكسرت ثديها في يده، أو غصب عبداً قارئاً،
أو كاتباً، أو مُحَرِّفاً، فنسي القراءة والكتابة والجرفة ضمن.

رجل غصب جارية^(٣) فأبقت في يده، أو زنت، أو سرقت، ولم تكن فعلت قبل
ذلك ضمن ما نقصت بسبب ذلك. إذا أغرى كلباً على إنسان فخرق ثيابه، فإن كان هو
خلفه ضمن، وإن لم يكن خلفه فكذلك عند أبي يوسف، وعليه الفتوى.

(١) كذا في ص خ، وهو الصحيح كما في «مجمع الأنهر» (٣٩٦/٢) وفي ط س (يضمن).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) كذا في خ، وفي ط س (جارية شابة).

باب اختيار التضمين

إذا غصب شيئاً وغصب آخر منه فهلك، فالمالك بالبيع إن شاء ضمن الأول، وإن شاء ضمن الثاني، وإن أراد أن يأخذ بعض الضمان من الأول والبعض من الثاني له ذلك، وهي من خواص «الزيادات». رجل كسر عُصْن شجرة وقيمة العُصْن قليلة، فصاحبها إن شاء ضمنه قيمته ونقصان الشجرة جميعاً والعُصْن للكاسير، وإن شاء ضمنه نقصان الشجرة إلا قدر العُصْن والعُصْن لرب الشجرة.

إذا غصب إناء فضة، أو ذهب فتَهَشَّم، فإن شاء أخذه ولا شيء له غيره، وإن شاء ضمنه من جلاب الجنس، وكذا إذا غصب آنية الصُفْرِ، والشَّبه^(١)، والرصاص، والشحاس إذا كانت تُسَاع وزناً. إذا غصب عصيراً فصار خلاً، أو عنباً فصار ربيياً، فإن شاء المالك أخذه، وإن شاء ضمنه مثله.

غصب ثوباً فقطعه فميصاً أو قباء ولم يخطئه، فإن شاء تركه على العاصب وضمنه قيمة الثوب، وإن شاء أخذ المَقْطُوعَ وضمنه ما نقصه القَطْع. غصب يتر ذهب، أو فضة رصاعه خلياً، أو ضربته دراهم أخذه المالك ولا يُعطيه شيئاً. غصب عبداً جريحاً فداواه حتى برأ أخذه المالك.

الغاصب إذا صَبَغ الثوبَ المَقْصُوبَ بالْعَصْفَر، فإن شاء المالك ضمنه قيمته يوم عَصَبه أبيض، وسلم له الثوب، وإن شاء أخذ الثوبَ وضمن له ما زاد الصبغ فيه، وإن شاء ترك الثوبَ على حاله، والصبغ فيه للغاصب، فبياع الثوب يُقسَمُ على قدر حَقِّهما، ولو صبَّغ أسود قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -: إن شاء ضمنه قيمته، وإن شاء أخذ الثوبَ ولا شيء للغاصب. إذا غصب حِنْطَةً فَعَفِثَتْ في يده، فالمالك إن شاء أخذها ولا شيء له، وإن شاء تركها وضمنه مثلاًها.

(١) الشَّبه: هو الشحس الأصفر.

باب كيفية التضمين

إذا غصب ما له مثل، ثم احتصما حال انقطاعه من أيدي الناس يُحكم بقيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، ولو غصب ما لا مثل له تُعْتَرُ قيمته يوم الغصب بالإجماع. المبني: نحو الكيلبي والوزيبي، والعدي المتقارب كالبحر والبيض. لو غصب عبداً صغيراً، أو حيواناً صغيراً، فكبر في يده وهلك ضمن قيمته يوم الغصب. لو غصب أم ولد فقهرها أسد في يده، أو تهشمتها حية غرم ثلث قيمتها لو كانت قبة، قاله القاضي الإمام علي السعدي - رحمه الله تعالى -، ولو غصب مدبراً فمات في يده ضمن قيمة القين^(١)، هكذا اختاره حُسام الدين - رحمه الله تعالى -، لو أتلَفَ حمامة طيارة لقابة يضمن قيمتها غير لقابة، هكذا إذا أتلَفَ درعاً منقشاً مصوراً، أو جارية مغنية، أو كبشاً نطوحاً أو ديكاً مفانلاً.

رجل حرق صكاً ضمن قيمته مكتوباً، وكذا إذا استهلك دفاتر الحساب لإنسان، فلم يدر المالك ما أخذ وما يُعطي ضمن قيمة دفاتر الحساب، وهو أن يُنظرَ بكم يُشترى، فيضمن ذلك القدر. رجل قطع شجرة في دار رجل بغير أمره، فإن شاء رب الدار ترك الشجرة على القاطع وضمنته قيمة الشجرة قائمة، وطريق ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة قائمة ويقوم بغير الشجرة، فيضمنه فضل ما بينهما، [وإن شاء أمسك الشجرة وضمنه قيمة التقصا، وطريق ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة قائمة ويقوم بغير الشجرة فيكون فضل ما بينهما]^(٢) قيمة الشجرة، ثم يُنظرُ إلى ذلك وقيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع. رجل صب الماء في ثور قد سحر فإنه يضمن ما بين قيمة الثور كذلك، وما بين قيمته على غير ذلك الوجه، وكذا إذا بال في بئر^(٣) إنسان.

(١) كذا في خ، وهو الصحيح، وفي ط ص س (نصف قيمة القين).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) كذا في ط س، وفي ص خ (بئر ماء).

باب الدَّعْوَى وَالْخُصُومَةِ فِي الْغَصْبِ

لو احتلما في عينِ المَغْصُوبِ، أو صفته، أو قيمته، فالقولُ فيه قولُ العاصبِ مع يمينه. لو أقام الغاصبُ البيّنةَ أنّه ردّ المَغْصُوبَ إلى المالكِ، وأقام المالكُ البيّنةَ أنّه هلك عند الغاصبِ فالبيّنةُ بينةُ المالكِ، ولو أقام العاصِبُ البيّنةَ أنّه ردّه إلى المالكِ وهلك عنده فلا ضمان عليه.

رجلٌ أقام البيّنةَ على أنّه عَصَبٌ جارِيَةٌ له فإنه يُحْبَسُ لِيُجِبَّ بِهَا. عاصِبٌ ادَّعى هلاكاً حبسه الحاكمُ حتى أنّه لو كان قائماً لأظهره. رجلٌ عَصَبَ عبداً فحدث به بياضٌ في العين، أو قرَحٌ، أو أصابته حُمى فأخذه المالكُ بتقصّص ذلك، ثمّ ارتفع البياضُ، أو برأ القرَحُ، أو قلّعت عنه الحُمى فالتمولى يرُدُّ ما أخذ بسببِ التَّقْصِصِ.

إذا غَصَبَ ثَالِثٌ^(١) فغَرَسَهَا في أرضِ المالكِ، أو في أرضٍ أخرى، فبَيَّتْ عُروْقُهَا في الأرضِ ملكها بالضمانِ قيمتها يومَ العَصْبِ. [إذا غَصَبَ سَاحَةً وأدخلها في بناءٍ يَنْقَطِعُ حقُّ المالكِ إلى الضمانِ،]^(٢) ولو غَصَبَ سَاحَةً وبنى عليها بناءً لم يملكها، ويؤمَرُ برَدِّ السَّاحَةِ. غَصَبَ حِطَّةً فَطَحَنَهَا مَلَكٌ الدَّقِيقَ وَضَمِنَ حِطَّةً مِثْلَهَا. غَصَبَ غَزْلاً وَنَسَخَهُ مَلَكٌ الثَّوْبَ.

إذا غَصَبَ داراً وَحَصَصَهَا رَدَّهَا على المالكِ، وقيل للمالك: أعطه ما راد التَّحْصِيسُ فيها إلّا أن يرضى صاحبه أن يأخذ حصّه. عَصَبَ دِرَاهِمَ أو دنانيرَ، فطالَبه بها في بَلَدٍ أُخْرَى فعليه تسليمها، وليس له أن يُطالِبَه بِالْقِيَمَةِ. غَصَبَ عِبْداً ثُمَّ لَقِيَهُ المالكُ في بَلَدٍ أُخَرَ وَالْعَيْنُ في يَدِهِ وَالْقِيَمَةُ في هَذَا الْمَكَانِ مِثْلُ الْقِيَمَةِ في مَكَانِ الْغَصْبِ أو أَكْثَرُ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يَأْخُذَهَا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطالِبَه بِالْقِيَمَةِ، لأنّه لا ضَرَرٌ في حَقِّهِ، وإنْ كَانَ السَّعَرُ في

(١) الثَّالِثُ: مَا يُقَطَّعُ مِنَ الْأَشْهَاتِ أو يُقَطَّعُ مِنَ الْأَرْضِ من صِغَارِ الْحَبْلِ فَيُغْرَسُ. (لواحد: ثَانِثٌ. (العرب).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ صِرٍّ، وَالثَّبِتَ مِنْ طَرَفٍ.

هذا المكان أقل من السَّعْرِ في مكان الغصب، فهو بالخيار إن شاء أحد قيمة العين على سَعْرِ مكان الغصب، وإن شاء انتظر، ولو كان المغصوب هالكاً وهو من دوات الأمثال وسَعْرُهُ في هذا المكان مثل السَّعْرِ في مكان الغصب أو أكثر يردُّ المثل، وإن كان السَّعْر في هذا المكان أقل فهو بالخيار إن شاء أحد قيمة العين وقت الغصب، وإن شاء انتظر.

رحل قال: اغتصبنا من فلان ألف درهم وكُنَّا عَشْرَةَ قُضِيَ عليه بجميع الألف. إذا أتلف أحد بضراً عَمِيَّ باب إنسان، أو أحد زَوْجِي خُفِيهِ فللمالك أن يُسَلِّمَ الآخر إليه وَيُضَمِّنَهُ قيمتهما. المضمونات تُملِّكُ عند أداء الضمان مُستنداً إلى وقت الغصب، ويكون الاكتساب للغاصب من ذلك الوقت دون الأولاد.

إذا غصب مديراً فأبقى من يده، فَقُضِيَ عليه بالضمان، ثُمَّ عاد، فإنه يعود إلى مالك المالك [وإن أخذ الضمان بقول الغاصب دون البينة ثُمَّ عاد الآبق فللمالك أن يأخذه ويردَّ القيمة].^(١) إذا غصب من مسلم غمراً فخلَّها فلصاحبها أن يأخذها. غصب ثوباً فعسَّله فلصاحب الثوب أخذه ولا شيء عليه. رجل ذبح شاة غيره فما لم يشوها فلما ليكها أن يأخذها، وله أن يضمن قيمتها يوم الغصب. رجل حرق ثوب غيره حرقاً يسيراً ضمن النقصان، وحدَّ اليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة، ولو كان الحرق كثيراً فللمالك أن يضمنه جميع قيمته.

باب البراءة عن الضمان

المغصوب منه إذا استخدم المغصوب صار قابضاً له، وبرئ الغاصب [عن الضمان]^(٢)، وكذا إذا ليس الثوب المغصوب علم أنه ثوبه أو لا، وكذا إذا أكل النخعة

(١) هذه العبارة في جميع النسخ قبل قوله (إذا غصب مديراً فأبق ...)، وهي على هذا الوجه غير مستقيمة، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمثبت من ص.

لمغضوب ولم يعلم أنه ملكه أو عليم لو آجر المغضوب من العاصب ليخدمه، أو ليلسه بأن كان ثوباً برئ الغاصب من الضمان، ولو استأجر الغاصب ليعلم العبد عملاً، أو استأجره ليفسل الثوب المغضوب لم يبرأ.

غاصب الغاصب لو ردّ المغضوب إلى الغاصب الأول برئ، وكذا لو ردّ القيمة بعد هلاك العين. إذا غصب شيئاً وهو قائم فأثرأه المالك منه صحّ، وصار كالودعة في يده. رجل أخرج خاتم رجل من أصبعه وهو نائم ثم أعاده^(١) إلى أصبعه في ذلك الثوم يبرأ، ولو انتبه ثم نام فأعاده لا يبرأ. رجل غصب شيئاً من صبي ثم ردّه عيه، فإن كان يعقل الأخذ والإعطاء يبرأ، وإلا فلا.

الغاصب لو وضع المغضوب في حجر المالك، أو في يده وهو قد عليم بالوضع، إلا أنه لم يعلم بأنه ملكه يبرأ، وكذا لو وضعه بين يديه، ولو استهلك المغضوب فحاء بالقيمة ووضعها في حجره أو في يده فإنه يبرأ، ولو وضعه بين يديه لا يبرأ، كذا في الفتاوى، وكذا لو ردّ الذابة إلى مربطها^(٢) أو إلى عبد المغضوب منه.

لو ردّ المغضوب إلى أحد من ورثة المغضوب منه لم يبرأ^(٣) عن نصيب الآخرين إذا كان الردّ بغير قضاء. من عليه دين إذا قضى أجود مما عليه قال الشيخ الإمام السرّحسي - رحمه الله تعالى -: يُجبر صاحب الدين على القبض، وقال الشيخ الإمام خواهر زاده - رحمه الله تعالى -: لا، وعليه الفتوى.

الغاصب إذا باع المغضوب بإذن المالك قبل التسليم لم يبرأ عن الضمان، وكذا عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنه لا يبرأ. عن محمد - رحمه الله تعالى - فيس صت على حنطة رجل ماء، ثم جاء آخر وصب عليه الماء فازداد به^(٤) نقصاً برئ الأول و الضمان على الثاني.

(١) هذا هو الظاهر، وفي جميع النسخ (ثم أعاده).

(٢) كذا في ط ص س، وفي خ (اصطبلها).

(٣) كذا في ط ص س، وهو الصحيح، وفي خ (برأ).

(٤) هذا هو الصحيح الموافق لمبارت الفقهاء، وفي جميع النسخ (هما).

باب الْمُتَفَرِّقَاتِ

إذا عَصَبَ أرضاً وَزَرَعَ فِيهَا كُرّاً وَفَعَّنَهَا الزَّرَاعَةَ فَأَخْرَجَتْ ثَلَاثَةَ أَكْرَابٍ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ
رَأْسَ مَالِهِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْمَصْلِ. رَجُلٌ غَصَبَ أرضاً وَزَرَعَهَا وَبَنَتْ فِيهَا أُمْرُ الْعَاصِ
بِالتَّفْرِيعِ، فَإِنْ أَبَى قَلْعَهُ. رَجُلٌ لَهُ دَارٌ قَدْ نَزَلَتْ أَغْصَانُ شَجَرَةٍ إِنْسَانٍ فِيهَا وَأَخَذَتْ هَوَاءَ
دَارِهِ فَقَطَعَ الْأَغْصَانِ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَغْصَانُ بِحَالٍ يُمَكِّنُ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَضُمَّهَا وَيَشُدَّهَا
يَحْتَبِلُ وَيُفْرِغَ هَوَاءَ دَارِهِ ضَمِنَ الْقَاطِعُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِنْ قَطَعَ الْأَغْصَانُ مِنْ
الْمَوْضِعِ الَّذِي لَوْ رَفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ أَمَرَهُ بِالْقَطْعِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِلَّا ضَمِنَ.
الْعَاصِبُ إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْمَغْصُوبِ وَرَبِحَ لَمْ يَطْبُ لِهَ الرِّبْحُ، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى.

إِذَا آجَرَ الْمَغْصُوبَ يَسْتَعِينُ بِأَجْرِهِ فِي صَمَانِ الْقِيَمَةِ، وَيَتَصَدَّقُ بِالْقَضَى؛ لِأَنَّهُ كَسَبَتْ
غَيْبَتْ. إِذَا تَزَوَّجَ بِثَوْبٍ مَغْصُوبٍ يَحِلُّ الْوُطْئُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً بِثَوْبٍ
مَغْصُوبٍ. رَجُلٌ لَهُ خَصْمٌ فَمَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ يَتَصَدَّقُ عَنْ صَاحِبِ الْحَقِّ قَدَرًا مَا لَهُ عَلَيْهِ؛
لِيَكُونَ وَدِيعَةً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يُوصِلُهَا إِلَى خَصْمَاتِهِ^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

مُسْلِمٌ غَصَبَ مَالَ الدِّمِيِّ يُعَاقَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُخَاصِمُهُ الدِّمِيُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَظُلَامَةُ
الْكَافِرِ أَشَدُّ مِنْ ظُلَامَةِ الْمُسْلِمِ. امْرَأَةٌ رَوَّحَهَا فِي أَرْضِ الْعَصْبِ فَقَوْلُ: لَا أَقْعُدُ مَعَكَ فِي
أَرْضِ الْعَصْبِ، فَإِنِّي أَتَيْتُ بِذَلِكَ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ، وَالْإِنْتُمْ عَلَى الزَّوْجِ.

(١) كَذَا فِي ص ٥٨، وَفِي ط س (عَصَمَاتِهِ أَمَانَةً).

كتاب الودیعة

يشتمل على فصول أربعة:

فصل

قال - رضي الله عنه -: للمودع أن يحفظ الودیعة بنفسه، وبید من في عیاله وهو الذي یسكن معه من عبد، أو أجير مشاهرة، ونحو ذلك. أجير في جواره إذا لم یكن یسكن معه لا یكون في عیاله. إذا نهى رب الودیعة أن یدفع المال إلى من في عیاله فإن دفعها إلى من له بد منه ضمن، وإن دفعها إلى من لا بد منه بأن كانت الودیعة دابة، فقال: لا تدفعها إلى غلامك، ونحو ذلك، فدفع لم یضمن.

إذا دفعت المرأة الودیعة إلى زوجها لم تضمن وإن لم یكن الزوج في عیالها، لأن العبرة بالمساكنة دون التفقة. المودع إذا خاف على الودیعة الحرق أو الفرق فسلمها إلى جاره،^(١) أو نقلها إلى سفينة أخرى لم یضمن للضرورة. امرأة عذها وديعة فمما حضرتها الوفاة دفعت إلى جاريتها، فإن لم یكن أحد غیرها من عیالها لتدفعها إليه لم تضمن.

إذا أودع عند عبد محجور عليه مالا، فدفعه إلى محجور مثبه لم یضمن الأول ما لم یعتقد، وليس له تضمین الثاني. إذا أودع عند إسان فأودعها المودع عند آخر فهلک فللمالك تضمین الأول لا غیر، وقالوا: له أنه یضمن الثاني إن شاء.^(٢) إذا بعث الودیعة إلى

(١) هذا إذا كان غالب ظنه الهلاك. قال في «المهنية» (٣٤٠/٤): «قال الشيخ الإمام المعروف بخوهر زاده: إن أحاط الحرق الغالب بداره فتناولها جارا له لا یضمن، وإن لم یكن أحاط صحر، واشترط هذا الشرط في الفتاوى أحق وأبصر، هكذا في الفیائية».

(٢) هذا الخلاف فيما إذا أودعها المودع عند الثاني بغیر عذر وهلك بعد مفارقة الأول الثاني، فإن ملك قبل المفارقة یضمن الأول فقط بلا خلاف. وإن كان الدفع بعذر فلا ضمان على أحد. انظر «الفتاوى الهندیة» (٣٤٠/٤)، و«تكملة رد المختار» (٣٦٨/٨).

المالك على يدي ابن بالغ ليس في عياله صبي. وإن بعث على يدي ابنه الصغير لم يضمن وإن لم يكن في عياله. لو رد الوديعة إلى منسب المودع، أو إلى أحد من عياله فضاغت ضمين، كذا عن الفقيه أبي الليث، وشمس الأئمة السرحسي رحمهما الله تعالى.

فصل

المودع إذا وصع الوديعة في الحانوت فقال صاحبها: لا تضع في الحانوت؛ فإنه مخوف، فتركها فيه حتى سرق ليلاً، فإن كان له موضع أجود من الحانوت وهو قادر على الحمل ضمن. المودع إذا خلط الوديعة بماله، أو وديعة أخرى بحيث لا تتميز ضمن، وإذا اختلط بماله بعير فعليه فهو شريك لصاحبه.

المودع إذا خان في بعض الوديعة فالباقى أمانة حتى لو هلك لم يضمن. لو ركب الدابة الوديعة، ثم نزل وحفظها لصاحبها، أو لبس [الثوب]^(١) الوديعة، ثم نزع الثوب وحفظه لمالكه برئ عن الضمان، ولو جحد الوديعة ثم أقر لم يبرأ، [إلا بالرد إلى المالك]^(٢).

إذا أودع عند صبي محجور عليه مالا فاستهلكه لم يضمن، ولو كان مأذوناً له ضمن، ولو أودع عند عبد مأذون فاستهلكه ضمن الوديعة حالاً، وإن كان محجوراً يؤاخذ بعد العتق. المودع لو مات جاحداً^(٣) للوديعة ضمن. السلطان إذا أودع الثغائم عند بعض الغانمين ثم مات ولم يُبين عند من أودع ضمن. المودع إذا سافر بالوديعة والطريق أمين لم يضمن، ولو سافر في البحر ضمن. امرأة أودعت صبية بت سنة^(٤) مثلاً.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) هذا هو الأظهر، وفي جميع النسخ: (مُحْجِداً).

(٤) كذا في ص ح، وهو الصحيح، كما في «المنهاية» (٣٤٥/٤)، وفي ط س (ثلاث سنة) بدل (ست

سنة).

فاشتغلت بشيء، فوقعَت الصبيةُ في الماءِ وماتتْ لم تَضْمَنْ.

رجل سأل مُودِعَ إنسانٍ هل عندك وديعةٌ فلان؟ فقال: لا، لم يَضْمَنْ. مُودِعُ قال: وصعتُ الوديعةَ في داري ثُمَّ نسيْتُ المَكَانَ ثم يَضْمَنْ، ولو قال: لا أدري وصعتها في داري، أو في مكانٍ آخرَ ضَمِنْ. مُودِعُ وَضَعَ الوديعةَ على الأرضِ، ثُمَّ قاءَ وتركها ماسياً فضاعتْ ضَمِنْ. مُودِعُ قال: ذهبت الوديعةُ ولا أدري كيف ذهبتْ، فالقولُ قوله مع يمينه. المُودِعُ إذا قال: سقطتِ الوديعةُ، لم يَضْمَنْ، بخلافِ ما إذا قال: (يُكَلِّمُ).

رجل قال لِلمُودِعِ: مَنْ أَخْبَرَكَ بِعَلَامَةٍ كذا فادْفَعْ الوديعةَ إليه، فجاء رجلٌ يَزْعُمُ أَنه رسولُ المُودِعِ وأتى بتلك العَلَامَةِ فلم يُصَدِّقْهُ وَلَمْ يَدْفَعْهَا إليه وهلكَتْ لم يَضْمَنْ. المُودِعُ إذا طَلَبَتْ منه الوديعةُ فقال: اطْلُبْهَا غداً، فجاء صاحبُها غداً، فقال المُودِعُ: ضاعت الوديعةُ، يُسألُ عن وقتِ الصَّبَا: متى ضاعتْ، قبلَ إقرارِكَ أم بعدَ إقرارِكَ؟ فإن قال: قبلَ إقرارِي، ضَمِنْ، وإن قال: بعده، لا.

فصل

الوديعةُ إن كان شيئاً من الصُّوفِ فغاب المُودِعُ، فحِيفَ عليه الفسادُ، فالأولى أن يرفعَ الأمرُ إلى القاضي لِيبيعه، فإنَّ لم يرفعْ حتى فسَدَ لم يَضْمَنْ، [وكذلك في الإجارة].^(١) حَلَبَ لَبَنَ الوديعةِ، [مخافَ الفسادِ وهو في المَصْرِ فباعه بغيرِ أمرِ القاضي ضَمِنْ. إذا قال المُودِعُ: رددتُ بعضَ الوديعةِ ومات فالقولُ لِرَبِّ الوديعةِ]^(٢) فيما أخذ مع يمينه.

المُودِعُ إذا قال: أودعتها عندَ أجنبيٍّ، ثُمَّ رَدَّها عليَّ فضاعتْ، لم يُصَدِّقْ إلا سببهُ. قال المُستودِعُ: أمرتني أن أدْفَعَ الوديعةَ إلى فلانٍ فدفعْتُها إليه وكذَّبه المُودِعُ صبرَ إلا

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

سيرة. قال للمودع: ادفع الوديعة إلى فلان، فقال: دفعت، وكذبه فلان، وصاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه.

لو أودع عند الإثنين عبداً ونحو ذلك بمّا لا يقسم، فتهانيا على أن يكون عند أحدهما شهراً وعند الآخر شهراً لم يضمن، ولو كانت شيئاً بمّا يقسم فاقسماه ثم ضاع لم يضمن، ولو دفع أحدهما ما في يده إلى صاحبه فهلك ضمن. رجل في يده ألف درهم فادعاه رجلان كل واحد منهما أنها له أودعها إياه، فتكفل لهما بالألف بينهما، وعليه ألف آخر بينهما، وإن تكفل لأحدهما وحلف لآخر فالألف لمن تكفل له.

دابة الوديعة إذا أصابها شيء فأمر المودع رجلاً أن يعالجها فعالجها، فغطيت من ذلك فالمالك يضمن أيهما شاء، فإن ضمن المودع لم يرجع على المعالج، وإن ضمن المعالج رجع على المستودع إلا إذا علم أنها ليست له ولم يؤمر بذلك.

فصل

ثلاثة استودعوا ألفاً فغاب اثنان فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه. ليس للمولى أن يأخذ ما أودعه عبده. لو ردّ المستودع الوديعة ثم استحققت لم يضمن. المودع إذا تصرف بمال الوديعة وربح لا يطيب له. مؤنة الردّ على المالك لا على المودع، ولو أنفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير أمر القاضي كان تبرعاً.

كتاب العارية

اشتمل ^(١) على فصول ثلاثة:

فصل

قال - رضي الله عنه -: تصيحُ العاريةُ بقوله: أعرتُك، وبقوله: أطعمتُك هذه الأرض، ومحتك هذا الثوب، وحملتُك على هذه الدابة إذا لم يُرد بها الهبة، وأخدمتُك هذا العبد، وداري لك سُكنى، وداري لك عُمرى أو سُكنى.

رجل استعار بَقْرًا، فقال: أدفعُ إليك غداً، فحاء المُستعيرُ من الغدِ وأخذه بغير إذنٍ ضمن. لو قال: أجزئُك الدارَ بلا عوضٍ لا تكون إعارَةً. العبدُ المأذونُ يملكُ الإعارَةَ. ليس للوالدين أن يُعيرا مالَ ولديهما الصغير. امرأةٌ أعارتُ شيئاً من متاع البيتِ مما يكون ^(٢) في أيدي النساءِ بغيرِ إذنِ الزوجِ لم تضمن.

رجل أخذ كوز الفُقاع ^(٣) ليشرب، فسقط من يده فأنكسر لا ضمان عليه؛ لأنه في معنى العارية. رجل استعار دابةً من غير تعيين مَفْعَةٍ، فأعار غيره للحمل، أو للركوبِ جاز، ولو استعار ليركبَ بنفسه فأركبَ غيره صار مخالفاً، ولو استعار للركوبِ ونه يُعينُ الراكبَ له أن يُعيرَ غيره للركوبِ، فلو ركبها المُستعيرُ الثاني، ثم ركبها المُستعيرُ الأولُ ذكر فحرق الأئمة البزدوي - رحمه الله تعالى - أنه يضمن، وذكر شمس الأئمة

(١) كذا في ط س، وفي ص ح (اشتمل الكتاب).

(٢) في جميع النسخ (لا يكون)، والصحيح الموافق لكلام الفقهاء (يكون)؛ لأنها إن أعارت شيئاً لم لا يكون في أيدي النساءِ ضمن. انظر: «مجمع الضمانات» (١/١٨٥)، و«الفتاوى اصدقية» (٤/٣٦٨).

(٣) الفُقاع: شرابٌ يتخذ من الشعير، سُمي به لما يعلوه من الرّيد. (لسان العرب).

السُّرُخْسِيُّ والإمام المعروف بخواهر زادة - رَجَمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -: لَا يَضْمَنُ^(١) بَعَثَ غَلَامَهُ لِيَسْتَعِيرَ دَابَّةً إِلَى الْحَجِيرَةِ فَاسْعَارَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَرَكَبَهَا إِلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ. لَوْ اسْتَعَارَ نَوْبًا لِيَلْبَسَهُ [فَالْبَسَهُ]^(٢) عَيْرَهُ ضَمِنَ.

فصل

رجل استعار أرضاً لِيَتْنِيَّ فيها، أو يَغْرِسَ عَرَساً، فَمِنَ فِيهَا أَوْ غَرَسَ فَلِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا وَيَكْلَمَهُ قَلْعَ الْقَرْسِ وَنَقْضَ الْبِنَاءِ، وَإِنْ وَقَّتَ الْعَارِيَةُ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ الْوَقْتِ لَهُ ذَلِكَ، وَضَمِنَ لِلْمُسْتَعِيرِ مَا نَقَصَ مِنَ الْبِنَاءِ وَالْقَرْسِ بِالْقَلْعِ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ. الْإِعَارَةُ تُفَسِّحُ بِمَوْتِ الْمُعِيرِ، وَكَذَا بِمَوْتِ الْمُسْتَعِيرِ. إِذَا أَعَارَهُ دَابَّةً إِلَى اللَّيْلِ فَمَاتَ فِي يَدِهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ضَمِنَ. اسْتَعَارَ أَرْضاً مَوْقِئاً وَزَرَاعاً، فَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَتْلُغِ الْحَصَادَ لَمْ يَرْجِعْ، وَيَقَى بِأَجْرَةِ الْأَرْضِ. لَوْ رَدَّ دَابَّةَ الْعَارِيَةِ مَعَ أَجِيرٍ مُسَانِّهَةً أَوْ مُشَاهِرَةً، أَوْ رَدَّهَا إِلَى مَرَبِطِهَا لَمْ يَضْمَنْ، وَكَذَا إِذَا رَدَّهَا إِلَى عَبْدِ الْمُعِيرِ مِمَّنْ يَقُومُ عَلَى الدَّابَّةِ^(٣).

فصل

الْمُسْتَعَارُ إِذَا هَلَكَ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ التَزَمَ الضَّمَانُ عِنْدَ الْهَلَاكِ^(٤). الْعَبْدُ الْمَحْجُورُ إِذَا اسْتَعَارَ شَيْئاً فَاسْتَهْلَكَهُ يُؤَاخَذُ بَعْدَ الْعِتْقِ. عَبْدٌ مَحْجُورٌ اسْتَعَارَ دَبَّةً

(١) قَالَ فِي «الْبَحْرِ» (٢٨١/٧): «صُحِّحَ الْأَوَّلُ فِي الْكَافِ» أَيِ الْقَوْلِ بِالْعَصَادِ. وَنَقَلَ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ»

(٢٩٤/٨) ثُمَّ مَالَ إِلَى التَّفْصِيلِ فَقَالَ: «أَقُولُ: وَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا نَمَّ بِأَمْرِهِ ثَلَاثٌ بِذَلِكَ أَوْ غَيْرِ

يُحِبُّهُ لَهُ، أَمَّا إِذَا أَمْرُهُ بِذَلِكَ أَوْ أَبَاحَهُ لَهُ فَيَحْجُوزُ». يَعْنِي لَا يَضْمَنْ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س، وَالثَّبُوتُ مِنْ ص ح.

(٣) وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْرَأُ إِذَا رَدَّهَا إِلَى عَبْدِ الْمُعِيرِ سِوَاكَ كَانَ مِمَّنْ يَقُومُ عَلَى الدَّابَّةِ أَوْ لَا. انْظُرْ: «الْمُنْتَهَى

الْمُنْتَهَى» (٣٦٩/٤)، وَ«دُرَرُ الْحُكَاةِ» (٢٤٤/٢).

(٤) كَذَا فِي ص ط خ، وَهُوَ الْأَوْفَقُ، وَفِي س (الْمَالِكُ)

فأعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للمحال^(١). استعار دابة فأودعها في متعة الاستعارة لم يضمن، به أفنى أبو بكر بن الفضل والفقيه أبو الليث - رحمهما الله تعالى - وبه أخذ حُسام الدين - رحمه الله تعالى -، وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنه يضمن، وإليه مال الشيخ الإمام السرخسي رحمه الله تعالى.

امرأة استعارت سراويل لتلبسه فلبست وهي ثماني فزلفت رجلها^(٢)، فتخرق السراويل لم يضمن^(٣). رجل استعار ذهباً فقلد صبيّاً فسرق، فإن كان الصبي مضبوطاً حفظ ما عليه لم يضمن. استعار بقرّاً فاستعمله ثم تركه في المرعى فضاع، فإن علم أن المغير يرصّي بكونه فيما يرعى وحده كما هو عادة بعض أهل الرّسابق لم يضمن. رجل استعار ثوراً يساوي خمسين فقرّنه مع ثور يساوي مئة فعطب ثور العارية، فإن كان الناس يفعلون مثل هذا لم يضمن، [وإلا ضمن]^(٤).

استعار دابة فنام في مغارة والمقود في يده، فجاء إسان وقطع المقود وذهب بالدابة لم يضمن المستعير. ولو مدّ المقود من يده وأخذ الدابة من يده وهو لم يشعر، فإن نام جالساً لم يضمن، وإن لم يكن المقود في يده ونام مضطجعا ضمن. إذا طُلب العارية فقال المستعير: نعم أدفع، فتركه وفرط في الدّفع حتى سرق، فإن كان المستعير عاجزاً عن الرّدّ وقت الطلب لم يضمن، وإن كان قادراً فإن نصّ المستعير على الشّحط وعدم الرضا فإنه يضمن.

إذا استعار دابة إلى مكان فجاوز بها عن ذلك المكان، ثم عاد إليه لم يترأ إذا وصع العارية ثم قام وتركها ناسياً فصاعت ضمن. استعار دابة فركبها وأركبها معه غيره ضمن نصف قيمتها. استعار دابة ليحمل عليها عشرة مخاييم، فحمل أحد عشر فعطب

(١) كذا في ص س ح، وهو الصحيح، وفي ط (المحال).

(٢) كذا في ط ص س، وفي ح (رجلاها).

(٣) كذا في ص س ح، وهو الصحيح؛ لأنه لم يكن بصعها. وفي ط س (تضمن).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

ضمن جرءاً من أحد عشر اسعار دابة ليحمل عليها حنطة لنفسه فحمل شعيراً مثل كيل الحنطة لم يضمن، بخلاف ما إذا حمل عليها مكان الحنطة حديداً، أو حجاراً، أو آجرأ. استعارها ليحمل عليها حنطة فبعت المستعير الدابة مع وكيه ليحمل عليها الحنطة فحمل الوكيل طعاماً لنفسه فماتت لا يضمن، وهذا عجيب. نفقة عبد العارية على المستعير، وكذا أجر ردّها عليه، وكسوته على المعير.

كتاب الشركة^(١)

أبوابه ستة: في أقسام الشركة، في شركة المفاوضة، في شركة الجاهل، في شركة الأعمال، في شركة الوُجُوه، في المتفرقات.

باب أقسام الشركة

قال - رضي الله عنه -: الشركة على ثلاثة أوجه: شركة بالأموال، وشركة بالأعمال - وهي شركة الثَّقبَلِ -، وشركة الوجوه، وكلُّ واحدٍ منها على وجهين مُفاوضة، وعِنان. الشركة بالأموال لا تحوز إلا أن يكون رأس مالهما من الدراهم، أو الدنانير، أو رأس مالٍ أحدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير، ولو كان رأس مال أحدهما فلساً لم تحز الشركة في رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى - وقال محمد - رحمه الله تعالى -: نصيح، وعليه الفتوى؛ لأنها لا تتعين في العقد.

لا تحوز الشركة بالغروض^(٢) والحيوان، وجميع ما يتعين بالعقد. الثَّبر لا يصلح^(٣) رأس مال الشركة، إلا في موضع يجري مجرى الثَّقُودِ، هكذا ذكر الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -. حضرة المال عند الشركة ليس بشرط، بل يشترط عند الشراء، حتى لو دفع ألف درهم إلى آخر وقال: أخرج مثلها واشتر بها واربح إلى آخر السنة، فأخرج صحت الشركة، نص عليه القُدُوري رحمه الله تعالى.

(١) الشركة والشركة: خلط الثَّقبَلِين فصاعداً بحيث لا يُعرف أحد الثَّقبَلِين من الآخر.
(٢) والمفنى به الجواز، وسيذكر المصنف في آخر الباب حيلة الجواز. وقد أفنى بالجواز من متابعها الشيخ أشرف على التهانوي، والشيخ ظفر أحمد العثماني من غير حيلة إثناء مذهب الغير بضرورة وعموم البلوى. راجع: «إمداد الفتاوى» (٤٩٥/٣)، و«إمداد الأحكام» (٤٤٥/٣).

(٣) كذا في ص ح، وهو الأوفق، وفي ط س (لا يصح).

إذا أراد أن يعقد عقد الشركة ورأس مالهما معا يتعين، فأنحيمه أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه ثم يعقدان عقد الشركة،^(١) ولو كان رأس مالهما مِمَّا يَحْتَطُّ بِالْخَلَطِ كَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وهما من جنس واحد، فلم يَحْتَطُّ حتى عقدا عقد الشركة جاز، خلافاً لِرَفَرٍ رَجِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

باب شركة الْمُفَاوَضَةِ

لا تصحُّ شركة الْمُفَاوَضَةِ في الأموال حتى يكون كل واحد من الشريكين من أهل الْكِفَالَةِ^(٢) نحو أن يكونا حُرَّين، عَاقِلَيْن، بِالْغَيْبِ، مُتَقَبِّحَيْن في الدِّين، وأن يكون رأس مالهما على السَّوَاءِ، ولو كان رأس مالهما من جنس واحد كالصَّحَاحِ مع الْمُكْسَبَةِ فإنه يحتاج إلى التَّسْوِيَةِ في الْقِيَمَةِ، وأن يشترطا الرِّبْحَ نَصْفَيْن، وأن لا يكون لِكُلِّ واحدٍ منهما من الْمَالِ الَّذِي يَحُوزُ عَلَيْهِ عَقْدُ الشَّرْكََةِ سِوَى رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي شَارَكَ صَاحِبَهُ، وأن يَتَلَفَّظَا بِلَفْظِ الْمُفَاوَضَةِ.

لو استفاد أَحَدُ الْمُفَاوِضَيْنِ مَا يَحُوزُ عَلَيْهِ عَقْدُ الشَّرْكََةِ بِإِزْنِهِ، أو هِبَةٍ، أو وَصِيَّةٍ، ونحو ذلك، ووصل إليه بطلت الْمُفَاوَضَةُ وصارت شركتهما عِنَانًا، وكذا لو كان رأس مال أحدهما دنانير ورأس مال الآخر دراهم وقيمتها سواء، فازدادت قيمة الدنانير، أو انتقصت قبل الشَّراء بالدنانير فسدت الْمُفَاوَضَةُ. شركة الْمُفَاوَضَةِ كما تصحُّ في الأنواع تصحُّ في بَرِّ واحدٍ. أَحَدُ الْمُفَاوِضَيْنِ لو فَاوَضَ أَحَدًا جاز على شريكه. الْمُفَاوِضُ لو باع مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ له جاز، ولو أقرَّ بِالذِّينِ له لَمْ يَلْزَمْ شَرِيكُهُ.

(١) هذا إن تساوى قيمة، وإن تفاوت باع صاحب الأقل بقدر ما تنبت به الشركة. كذا في «المختار» (٣١٠/٤).

وانظر: «التقريرات على الدر المنهاج» للرافعي (٧٠/٤)، و«البحر الرائق» (١٧٣/٥).

(٢) كذا في ط ص خ، وهو الصحيح، وفي س (الكفاية).

لا يملك أحد المتفاوضين شراء شيء لنفسه خاصة، ويكون المشتري بينهما، إلا ما لا تد منه نحو رزق العيال وكسوتهم، وما لا بد لهم منه فيكون له خاصة. وما اشترى أحد المتفاوضين، أو لزمه ضمان غصب كان لصاحب الشيء وصاحب الضمان أن يأخذ أيهما شاء؛ لأن كل واحد منهما كميل عن صاحبه. أحد المتفاوضين لو ارتد نطل المفاوضة أصلاً، وقال: تصير^(١) عينا. المفاوضة تصح بانكار أحدهما، أو سموت أحدهما.

باب شركة العنان

لو كان المال بينهما في شركة العنان والعمل على أحدهما، إن شرط الربح على قدر رؤوس أموالهما جاز، ويكون مال من لا عمل له بضاعة عند العامل، ويكون ربحه له ووضيعة عليه، فإن شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط، ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة، ولو شرط الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة، وكل واحد منهما ربح ماله، وإن شرط العمل عليهما صحت الشركة، وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر وشرط الربح على السواء، أو على التفاضل، فالربح بينهما على الشرط، والوضيعة بينهما على قدر رؤوس أموالهما، ولو عمل أحدهما في المالين دون الآخر بقدر أو بغير قدر كان الربح بينهما.

إذا شرط لأحد الشريكين نصف الربح وعشرة دراهم فسدت الشركة. شركة العنان تقتضي التوكيل حتى يكون كل واحد منهما وكيلاً عن الآخر، ولا تقتضي التكفيل حتى لا يكون كل واحد منهما كفيلاً عن الآخر، حتى لو اشترى أحدهما بضائع المشتري خاصة.

(١) كنا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط س (لا تصير).

لكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالتقيد والنسيئة، وأن ينصع، ويودع، ويؤكل بالبيع. لو قال أحدهما لصاحبه: اعمل فيه برأيك، جاز له الرهن، والارتهاق، ودفع المال مضاربة، والسفر بالمال، ولم يحز له الإقراض والهمة.

باب شركة الأعمال

وهي تُسمى شركة الثقل.

إذا اشتركا على أن يعملوا على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما أثقت صناعتهم، أو اثقت كالحائك والخياط وتحوهما^(١)، وهذه الشركة قد تكون معاوضة وقد تكون عينا. رجل أجلس على دكانه رجلا يطرح^(٢) عليه العمل بالنصف جار. معنمان اشتركا لحفظ الصبيان، وتعليم الكتابة جاز.

ثلاثة ليسوا بشركاء وتقبلوا عملاً من رجل، فعيل أحدهم كل ذلك العمل فله ثلث الأجر، ولا شيء للآخرين. اشتركا لأحدهما بغل وللآخر راوية يستقي عليها الماء، أو يحمل عليها شيئاً من المباحات ويبيع، ويكون الحاصل بينهما لم يصح والكسب للمستقي، وعليه مثل أجر الراوية.

لو اشتركا في الاحتطاب، أو الاحتشاش، أو الاصطياد، أو لاجتماع الثمر، أو طلب الكوز، أو نقل الثراب، أو الملح، أو الحصى لم يحز، ويكون لكل واحد منهما ما أخذ، ولو خلط الحطب والحشيش، فإن اتفقا على شيء يكون بينهما عى ما اتفقا عليه. وإن اختلفا جاز دعوى كل واحد منهما إلى النصف، [ولا يقل قوله فيما زاد عى النصف]^(٣)، ولو احتشأ أحدهما وأعانه الآخر في الجمع والرطب، فذلك كله لمحتشأ

(١) يعني إثبات (جار) في هذا المقام، جزاء لقوله: (إذا اشتركا...).

(٢) كذا في س ص خ، وهو الأوفى، وفي ط (بشرط أن) مكان (يطرح).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

وَالْمُعِينِ أَجْرٌ مِثْلُهُ بِالْغَا مَا بَلَغَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : لَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ وَلَا يُحَاوِزُ عَنْ قِيَمَةِ الْمُسْمَى لَهُ ^(١) .

باب شركة الوجوه

إِذَا اشْتَرَكَا وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا مَالٌ وَلَا عَمَلٌ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا شَيْئًا بِالنَّسِيفَةِ وَيَبِيعَا بِالثَّقَلِ
رَمَا حَصَلَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا جَازٌ، وَهِيَ صَوْرَةُ شِرْكََةِ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا
اشْتَرَكَا لَوُجَاهَتَيْهِمَا ^(٢) وَأَمَانَتَيْهِمَا عِنْدَ النَّاسِ، فَيَبِيعُ النَّاسُ لِهَمَا السَّلْعَةَ بِالنَّسِيفَةِ
لَوُجَاهَتَيْهِمَا ^(٣) وَأَمَانَتَيْهِمَا، وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِهَمَا مَالٌ وَلَا عَمَلٌ فَيَحْلِسُ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ صَاحِبِهِ ^(٤)، وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الشَّرْكََةُ مُفَاوِضَةً وَعَيْنَانًا
إِذَا قَالَ لِأَخَرٍ: مَا اشْتَرَيْتُ الْيَوْمَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّجَارَاتِ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَقَالَ: نَعَمْ،
جَازٌ. إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: اشْرِكْنِي فِيهِ، فَقَالَ: قَدْ أَشْرَكْتُكَ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ قَلَّ
الْقَبْضُ لَمْ يَحْزَرْ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ جَازٌ، وَلَزِمَهُ نَصْفُ الثَّمَنِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالثَّمَنِ فَلَهُ
الْخِيَارُ إِذَا عَلِمَ. رَجُلَانِ اشْتَرَا شَيْئًا وَأَشْرَكَ فِيهِ رَجُلًا بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَهُ الثَّلَاثُ اسْتِحْسَانًا.

باب مسائل متفرقة

إِذَا قَالَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لَصَاحِبِهِ لَا تُحَاوِزْ تُحَاوِزًا، فَجَاوِزَ وَهَلَكَ الْمَالُ ضَمِنَ

(١) أَي لَا يَتَجَاوِزُ أَجْرُ الْمَثَلِ نَصْفَ قِيَمَةِ الْمَالِ. وَفِي «دُرَرِ الْحُكَامِ» شَرْحَ بِحَلَةِ الْأَحْكَامِ (٣/٣٦٧) عَنْ
«عَايَةِ الْبَيَانِ» أَنَّ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ اسْتِحْسَانِي. وَمِثْلُهُ فِي «حَاشِيَةِ الشَّلْحِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْخَفَائِقِ» (٣/٣٢٢).
وَهُوَ الْمَخْتَارُ (بِمَجْمَعِ الْأَمْثَرِ ١/٧٢٨). ثُمَّ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا فِي «الْمُدَّةِ» (٢/٣٣٧)
عَنْ «مُعِيطِ السَّرْحَسِيِّ»، وَفِي «الْبَابِ» (٢/١٢٩)، ط: دَارُ الْبَازِ قَوْلُهُ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ.

(٢) كَذَا فِي خ، وَفِي ط ص س (بِحَاثَتَيْهِمَا).

(٣) كَذَا فِي خ، وَفِي ط ص س (بِحَاثَتَيْهِمَا).

(٤) وَقِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا يَشْتَرِيَانِ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ.

[حصّة شريكه عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -] ^(١)، رجلا لهما دين مؤجل على آخر، فعجل نصيب أحدهما، اقتسماه ^(٢) يصفين، والباقي لهما إلى الأجل.

رجلان لأحدهما عبد وللآخر أمة باعاهما بالقب، اشتركا فيما يقضيان، ولو سئيا لكل واحد منهما تمنا لم يشتركا، ولو باعا دارا بينهما، ففرض أحدهما شيئا شركة ^(٣) الآخر فيه. الشركة في اتخاذ الفيلق ^(٤) فاسدة، والسييل في ذلك أن يقرضه نصف البذر، أو يبيعه منه ويشتركا، كذلك في الورق، ويكون الخارج بينهما، ولو كان من أحدهما البذر والأوراق، ومن الآخر العمل فالفيلق لصاحب البذر، وللعايل أجر مثل عمله.

لو دفع بقرة (به نيم سود) وهو أن يكون ما حصل من البقرة من الولد، والزئبد، واللبن، والسمن بينهما، فذلك كله لصاحب البقرة، وعليه ثمن العلف وأجر مثل الحافظ، وعلى هذا إذا دفع دجاجة على أن ما يخرج من الفرخ يكون بينهما، فالجيلة في مثل هذا أن يبيع نصف البيض أو نصف الدجاجة منه.

لو فسخت الشركة انفسخت إذا كان رأس المال عينا كالدرهم والدنانير، وإن كان عرضا قيل: تنسخ ^(٥) وقيل: لا. طاحونة مشتركة بين اثنين أنفق أحدهما في عمارتها، لم يكن متطوعا، بخلاف ما إذا أنفق على عبد مشترك، أو أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمثبت من ص.

(٢) هنا هو الصحيح الموافق لما في «المهنية» (٣٣٩/٢) عن «المساجعة»، وفي جميع النسخ (فاقسماه).

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (فيشتركة).

(٤) الفيلق: ما يتخذ منه القز. (المعرب).

(٥) وهو المختار. قال في «فتح القدير» (٤١٣/٥): «وبعض المشايخ قالوا: تنسخ الشركة وإن كان المال عروضاً، وهو المختار».

كتاب الصيد والذبائح

أنواعه ستة: في الاصطياد، فيما يحلُّ أكله وما لا يحلُّ، في الذكاة الاضطرارية، في الذكاة الاختيارية، فيمن تحلُّ ذكاته، في التسمية على الذبيحة^(١).

باب الاصطياد

قال - رضي الله عنه -: الاصطياد مباح لقوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ﴾^(٢)، إلا إذا كان على قصد اللهو فإنه يكره. أخذ الطير بالليل مباح، لكن الأولى أن لا يفعل. يكره تعليم البازي بالطير النحي. يحور الاصطياد^(٣) بالكلب المعلم، والمهذ، والبازي، وسائر الخواص المعلمة.

إمارة التعليم أن يترك الأكل ثلاث مرات، وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنه لم يُقدَّر فيه وقال: إنما يُعرف ذلك بالاجتهاد. وتعليم البازي أن يرجع إليك إذا دعوته ويترك الثور، وترك الأكل ليس بشرط منه. الكلب المعلم إذا أكل من الصيد لم يؤكل صيده، ويُقصى بحرمة ما اصطاده من قبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

لو أمسك الكلب الصيد حتى أدركه صاحبه وأخذ الصيد منه، ثم وثب الكلب وأخذ من صاحبه وأكل منه أكل. مسلم أرسل كلبه [على صيد]^(٤)، فزجره محوسياً، فانزجر بزجره لا بأس بصيده، ولو كان على العكس لم يؤكل. رجل أرسل كلبه على صيد فزجره مُحَرِّمً فانزجر فقتل الصيد فهو حلالٌ ويؤكل، وعلى المُحرِّم الحرام.

(١) كذا في ط، وهو الصواب، وفي ص (وعدها) مكان (على الديبع)، وليس في خ شيء منهما.

(٢) المائدة: ٩٦.

(٣) كذا في ط، وفي ص س خ (الصيد).

(٤) ما بين المكومين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

مَحْوسِيٍّ رَمَى سَهْمًا إِلَى صَيْدٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ، ثُمَّ وَقَعَتِ الرَّمْيَةُ بِالصَّيْدِ لَمْ يُؤْكَلْ، وَلَوْ رَمَاهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ، ثُمَّ تَمَحَّصَ أَكْلُ^(١) مَحْوسِيٍّ رَمَى سَهْمًا بَعْدَ سَهْمِ الْمُسْلِمِ فَأَصَابَ سَهْمُهُ سَهْمَ الْأَوَّلِ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَا سَهْمُ الْمَحْوسِيٍّ لَمَّا وَصَلَ إِلَى الصَّيْدِ فَالصَّيْدُ لِلْمَحْوسِيٍّ وَهُوَ حَرَامٌ، كَذَلِكَ إِنْ رَدَّهُ عَنْ سَبْعَةٍ، فَلَوْ رَادَهُ قُوَّةٌ وَلَمْ يَقْطَعْهُ عَنْ سِتَّةٍ فَالصَّيْدُ لِلْمُسْلِمِ، وَلَكِنْ لَا يَجُزُّ اسْتِحْسَانًا. رَمَى إِلَى الصَّيْدِ فَانْكَسَرَ [الصَّيْدُ بِسَبَبِ آخَرَ]^(٢) ثُمَّ أَصَابَهُ السَّهْمُ لَمْ يُؤْكَلْ. أَرْسَلَ كَلْبًا إِلَى صَيْدٍ فَلَمْ يَأْخُذْهُ، وَأَخَذَ غَيْرَهُ إِنْ ذَهَبَ عَلَى سِتَّةٍ فَقَدْ حُلَّ.

رَجُلٌ سَمِعَ حَيْسُ إِنْسَانٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَهْلِيَّاتِ، [فَرَمَى إِلَيْهِ فَأَصَابَ صَيْدًا لَمْ يَجُزَّ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَمِعَ حَيْسُ أَسَدٍ، أَوْ ذَيْبٍ]^(٣) فَرَمَى إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ صَيْدٌ حَلَالٌ الْأَكْلُ حَيْثُ يَجُزُّ. رَجُلٌ نَصَبَ شَبَكَةً فَتَغَلَّ بِهَا صَيْدٌ ثُمَّ تَخَلَّصَ فَأَخَذَهُ الْآخَرُ فَهُوَ لِلْآخِذِ، وَلَوْ أَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ يَأْخُذَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَخَصَّصَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

رَجُلٌ حَفَرَ بئرًا فَجَاءَ صَيْدٌ فَوَقَعَ فِيهَا، وَصَارَ بِحَالٍ يُؤْخَذُ بِغَيْرِ صَيْدٍ، فَإِنْ حَفَرَ الْبئرُ لِلصَّيْدِ فَهُوَ لَهُ. إِذَا بَاضَتِ الصَّيْدُ فِي أَرْضِ إِنْسَانٍ^(٤)، أَوْ تَكُنَّسَتْ الظَّيْبَةُ فَأَخَذَهُ رَجُلٌ كَانَ لَهُ. مَنْ تَقَلَّ بِعَضِّ الْمَقَانِصِ مِنَ السُّلْطَانِ، فَاصْطَادَ فِيهِ غَيْرُهُ كَانَ الصَّيْدُ لِمَنْ أَخَذَهُ، وَلَا يَصِحُّ التَّقْلُّ.

(١) وهذا لأن العبرة في الذبح الاصطراحي بوقت الإرسال، ولذا نجب التسمية فيه حينئذ. والأصل فيه: أن التسمية في الدكاة الاختيارية تشترط عند الذبح، وهي على المذبوح، وفي الصيد تشترط عند الإرسال والرمي، وهي على الألة؛ حتى لو أضجع شاة وسمى وذبح غيرها بذلك التسمية لا يجوز، ولو رمى إلى صيد وسمى وأصاب غيره حل، وكذا في الإرسال، ولو أضجع شاة وسمى ثم رمى بالسكين وذبح بسكين آخر أكمل، وإن سمي على سهم ثم رمى بغيره صيدا لا يؤكل.

انظر: «المهذبة» (٤/٤٣٦)، و«رد المحتار» (٦/٣٠٢)، و«بدائع الصائغ» (٥/٤٩).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٤) كذا في ص، وهو الصواب، وفي ط س خ (في الأرض).

باب ما يَحِلُّ أَكْلُهُ وما لا يَحِلُّ

لا يَحِلُّ أَكْلُ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ كَالْأَسَدِ، وَالثَمِيرِ، وَالْقَنْظِ، وَالْقَنْطَرِ، وَالضَّبْعِ، وَالسُّتُورِ، وَالْكَلْبِ، وَلَا يَحِلُّ سِبَاغُ الْهَوَامِّ أَيْضاً كَالضَّبِّ، وَالزَّبُوعِ، وَابْنِ عَرَسٍ، وَالسُّنْحَابِ، [وَالْمِيلِ] ^(١) وَالْفَنَكِ، وَالسُّمُورِ، وَالدَّلَقِ. وَلَا يَحِلُّ الْهَوَامُّ الَّتِي سُكَّاهَا فِي الْأَرْضِ كَالْعَارَةِ، وَالْوَزَغَةِ، ^(٢) وَالْقَنْظِ ^(٣)، إِلَّا الْأَرْتَبَ فَإِنَّهُ حَلَالٌ. وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ دَيٍّ

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) الزَّبُوعُ: حيوانٌ طويلُ الرَّجْلَيْنِ قصيرُ اليدينِ حنَّاءٌ، وله ذنبٌ كذبِ الْحُرْدِ يرمعه صعوداً في طرفه شبه النواقة، لونه كلون الغزال.

ابْنُ عَرَسٍ: دابةٌ تسمى بالفارسية «راسو»، جمعه: بنات عرس، وهو حيوانٌ دقيقٌ يعادي الفأرَ، يدخلُ حجره ويُخرجه.

السُّنْحَابُ: حيوانٌ على حَدِّ الزَّبُوعِ، أكبرُ من الفأرِ، وشعرُهُ في غايةِ النُفُومَةِ.

الْفَنَكُ: دُوَيْتَةٌ يُؤْخَذُ مِنْهَا الْفَرُّ، قال ابن البيطار: إنه أطيبُ من جميعِ الفِراءِ.

السُّمُورُ: حيوانٌ بريٌّ يشبه السُّتُورَ، وقال عبد اللطيف البغدادي: إنه ليس في الحيوانِ أجراً منه على الإنسانِ، لا يؤخذ إلا بالحيِلِ.

الدَّلَقُ: فارسيٌّ معربٌ، وهو دُوَيْتَةٌ تقرب من السُّمُورِ.

الْوَزَغَةُ: دُوَيْتَةٌ معروفةٌ، وهي وسامٌ أبرصٌ جنسٌ، فسامٌ أبرصٌ كبارُهُ، واتفقوا على أنه من الحشراتِ الملوذياتِ، وجمعه: وزغٌ وأوزاغٌ ووزغانٌ وأزغانٌ.

(٣) ورد النهي عن أكل القنفذ في «سنن أبي داود» (١٧٦/٢)، باب في أكل الحشرات) من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه، ولا شك أنه حرام؛ فإنه ذو نابٍ من هوام الأرض على قدر الفأرة، ويقتل الحماسة ويشرب دمه، فظهر بهذا أن فيه صغات السباع. وهناك حيوان آخر يقال له: الدَّلَقُ، ثم

بتعرض لذكره فقهاؤنا، وفي كتب اللغة والمعجم جعلوه من أقسام القنافذ، فقال في «الصحاح»

(١٦٩٩/٤): «الدَّلَقُ عظيم القنفذ». لكن قال بعض علماء باكستان وأفغانستان: الدَّلَقُ حيوان آخر

وليس من أقسام القنافذ ولا بأس بأكله، ثم ذكروا بينه وبين القنفذ عدة فروق بيَّنة، وبعضها كما يلي:

١- القَنْظُ يأكل الأبقار والحشرات، والدَّلَقُ الكَلأَ والعُشْبَ. ٢- القنفذ خوماب قاتل الموائ

يشرب دم الطيور الصغيرة، ولا يوجد في الدَّلَقِ شيء منها. ٣- القنفذ من حشرات الأرض، ولا

كذلك الدَّلَقُ. ٤- وزن القنفذ لا يزيد على كيلو عرام واحد، والدَّلَقُ قد يكون إلى ٢٢ كيلو -

محبب من الطير كالصقر، والباري، والسر، [والقنفذ] ^(١) والعقاب، والباشق، والبغات ^(٢)،
والساجين.

لا بأس بأكل الهنهد، والخضف، والماحتة، والعقق، واللقق ^(٣)، والذي يقال له
بالفارسية (لوك) ^(٤). لا بأس بأكل غراب الزرع، والأثقع الأسود إن كان يأكل الحيف

- غرام، وكوبه بين العشرة إلى خمسة عشر كثير. ٥- القنفذ ذو ناب وله خمسة أنياب، والدلدل
ليس ذو ناب، وله أربع أسنان. ٦- القنفذ يشرب الماء مثل الكلب، والدلدل مثل الشاة.
فقد تبي من هذه الفروق أن صفات القنفذ مما يذكره العقهاء في حد ما لا يحل أكله، وصفات
الدلدل فيما يحل أكله، فهو أشبه بما يحل أكله. فلا نقول بحرمته لما مر، كيف وليس هو من حشرات
الأرض ولا من الطوام ولا ذي ناب.

ولعل الدلدل على قسمين: قسم يطلق على عظيم القنفذ، وقسم غيره يوجد فيه العلامات الماضية
من كونه أكل الفئس وغيره، فمن قال بحله أراد القسم الثاني، وشيخ العبد الصعيف - أي المفتي
رضاء الحق - المفتي محمد فريد يقول بحله. والله تعالى أعلم، وعنه أتم وأحكم. ولعل الله يحدث بعد
ذلك أمراً.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٢) السر: طائر معروف يقول في صياحه: ابن آدم عش ما شئت، فإن الموت ملاحيت. كذا قاله
الحسن بن عبي رضي الله تعالى عنهما. ويقال: إنه من أطول الطير عمراً، وأنه يعمر ألف سنة.
الباشق جمعه: بواشق، نوع من جنس البازي، وهو من الجوارح يشبه الصقر، ويتميز بجسم طويل.
البغات: هو طائر صغير يشبه القصفور.

(٣) الخضف: جمعه خطاطيف ويسمى روار احد، وهو من الطيور القواطع إلى الناس، تقطع البلاد
البعيدة إليهم رغبة في القرب منهم، ثم إما نبي بيوتها في أبعد المواضع عن الوصول إليها، وهذا الطائر
يعرف عند الناس بعصفور الجنة؛ لأنه رهد ما في أيديهم من الأقوات فأحيوه؛ لأنه إنما يتقوت بالذباب
والبعوض.

الفاخنة: جمعه: فواخت، وهي عراقية، وفيها فصاحة وحسن صوت، وفي طبيعتها الأنس بالناس وتعيش
في النور.

العقق: طائر على قدر الحمامة، وهو على شكل المراهب وجناحه أكبر من جناحي الحمامة، وهو ذو
لونين أبيض وأسود طويل الذنب، ويقال له القعقع أيضاً.

اللقق: طائر أعجمي طويل العنق، وربما قالوا: اللقغ، والجمع اللقائ، وهو يأكل الحيات.

(٤) كذا في ط س خ، وفي ص (ترك).

يُكره، وإن كان لا يأكل الحَيْفَ والتَّحاسات لا يُكره، وإن كان يغسلُ مياكل الحَيْفِ
ويأكل الخُبَّ قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -: لا يُكره،^(١) وقال صاحباه: يُكره.

أنواع السمك والجراد حلال، ولا يُشترط فيه الذكاة. يُكره أكل السمك الطافي.
السمك إذا مات بآفة حل. السمك إذا مات عن حرّ الماء أو برده عن أبي حنيفة - رحمه
الله تعالى - أنه لا يحل، وبه أخذ الشيخ الإمام الأجل السرخسي - رحمه الله تعالى -،
وقال محمد - رحمه الله تعالى -: يحل أكله، وبه أخذ الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -،
وعليه الفتوى. لو وجد نصف سمكة على الأرض أكل. لو قطعت من سمكة قطعة
وهي حية أكلت القطعة والبقية.

إذا رمى صيداً فقطع عضواً أكل الصيد دون العضو، ولو قطعه نصفين أكل. رجل
ذبح شاة أو بقرة أو نحوهما، ثم أبان منها عضواً قبل الموت، فإنه يحل. الجمار الأهلي
لا يحل وإن صار وحشياً، والجمار الوحشي يحل وإن صار أهلياً، ووُصِفَ عليه
الإكاف^(٢).

لحم الفرس مكروه عند أبي حنيفة، خلافاً لهما والشافعي - رحمه الله تعالى -،
ثم قال القاضي الإمام صدر الإسلام - رحمه الله تعالى -: المراد كراهة التحريم، وقال
أخوه الشيخ الإمام على البردوي - رحمه الله تعالى -: المراد كراهة التنزيه، وقال
الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -: ما قاله أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -
أحوط، وما قال [أبو يوسف ومحمد - رحمه الله تعالى -] ^(٣) أوسع على الناس. وحكي
أن الإمام عبد الرحيم الكرمي - رحمه الله تعالى - سأل أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - في
المنام عن كيفية الكراهة، فقال: كراهة التحريم يا عبد الرحيم^(٤).

السبع إذا نزا على شاة أو ظبية فولدت ولداً فإنه يحل.

(١) صححه في «المبسوط» (٢٢٦/١١)، و«التبيين» (٢٩٥/٥)، و«البحر الرائق» (١٧٢/٨).

(٢) الإكاف: اسم لما يوضع على ظهر الدابة للحمل.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٤) الجواهر المضية ١/٣١٠، والفوائد البهية، ص ٩٣.

باب الذكاة الاضطرارية

قال - رضي الله عنه - : الذكاة الاضطرارية هو الطعن، والخرج، وإنهاز الدم في أي موضع كان. إذا أرسل كله الملعلم أو بازيه وذكر اسم الله تعالى عند إرساله، فأخذ الصيد وجرحه ومات حل أكله، وإن خنقه، أو صدّمه ولم يخرجه لم يجز، وإن شارك الكلب الملعلم كلب غير ملعلم، أو كلب أرسله محوسي لم يؤكل.

وإذا وقع السهم بالصيد وغاب عن بصره ولم يزل هو في طلبه حتى أصابه ميتاً أكمل، وإن قعد عن طلبه ثم أصابه ميتاً لم يؤكل. رمى صيداً فوق في الماء، أو على سطح، أو حلق فتردى منه إلى الأرض لم يؤكل، وإن وقع على الأرض ابتداء أكمل. وما أصاب المعراض بعرضه لم يؤكل، وإن حرح أكمل. ولا يؤكل ما أصابته البندقة فمات بها. (١)

(١) وفي هذا الباب مسئلة يبغى العلم بها وهي مسألة الصيد ببندقة الرصاص، فإذا رمى صيداً بالرصاصية وسُمي فأصابت حيواناً فجرّخته فقتلته هل يؤكل أم لا؟ اختلف العلماء فيه قديماً وحديثاً. فقال بعضهم يجزئه وآخرون يحرمه، والقول بحلّه - والله أعلم - أقرب إلى خصوص الفقهاء وأقول العلماء في شرح أحاديث الصيد، وأقوى من حيث الجحجج.

فقول: إن شرائط الذبح الإضطراري الخرج وإنهاز الدم والتسمية عند الرمي، فإذا وجدت هذه الأشياء حل الصيد. وهذه الشروط كلها تتحقق بالرصاصية.

قال في «البدائع» (٤٣/٥): «أما الاضطرارية فركئها الفقر وهو الخرج في أي موضع كان» وفيه: (٤٩/٥): «أما (وقت التسمية في) الذكاة الاضطرارية فوقتها وقت الرمي والإرسال، لا وقت الإصابة».

وفي «أحكام القرآن» للحصاص (٣٠٤/٢): «إن شرط ذكاة الصيد الخراجه وإسالة الدم».

ومس أمي يجله مفتي دمشق العلامة الشيخ محمود بن محمد، وأمردها برسالة سماها «فتوى الخواص في حل ما صيد بالرصاص» وهي جزء من «مئة الصيادين»، (ص ١٨٥-٢١٦)، ومعنى السلطنة على أفندي، ومولى أبو السعود العمادي، والمعنى ملا علي التركماني، والدسوقي في حاشيته.

لو رمى صيداً بسهمٍ أو خشبٍ وسمّى، فأصاب ذلك سهماً موضوعاً على حائط، فأصاب السهم الموضوع الصيد فحرّحه فقتله فإنه يؤكل. إذا رمى صيداً فأصابه، وفيه من الحياة ما يتقى في المذبح بعد الذبح فلم يذبح حل. دجاجة تعلقت بشجرة لا يصل إليها صاحبها ويخاف عليها الموت فرماها فإنه يؤكل.

بعير أو ثور نذ في المصر، إن علم صاحبه أنه لا يقدر على أخذه إلا أن يجمع له جماعة كثيرة فله أن يرميه. والشاة لو نذت في المصر لا يرميها، وفي الممازة يرميها. الحيوان إذا وقعت في بئر ولا يمكن إخراجها، وخيف عليها الموت، فإنها تحل بالذكاة الإضطرارية. الحين لا يذكي بذكاة الأم عند أبي حنيفة، ورُمى - رحمهما الله تعالى - رجل رمى صيداً وأخذه مالكه، ولم يكن من الوقت قدر ما يقدر على ذبحه أكل.

باب الذكاة الاختيارية

موضع الذكاة الاختيارية ما بين اللبة واللحيتين. في الذبح أربعة أشياء: المريء، والحلقوم، والودجان، فإن قطع الثلاث منها أي ثلاث كان، حاز، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: إن قطع المريء، والحلقوم، وأخذ الودجين حاز، وإلا فلا، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: إن قطع من كل واحد من الأربعة أكثره حاز، وإلا فلا. السنة في الشاة والبقر الذبح، وفي الإبل النحر.

- على «الشرح الكبير»، والعلامة السندي، والعلامة الرابعي، والشيخ يرم التوسي، وصاحب المقه الحنفي وأدلت، والشيخ خالد سيف الله الرحمان، والمحلة المرتة في خلافة العثمانية أيضا تقول بالحل.

فإن قال قائل: إن الرصاصة لا تخرج الصيد بل تقتله بثقلها وانديفاعها الصغير، إذ ليس له حد. فالجواب عن هذا في زماننا ظاهر، وهو أن الرصاصة تخرج الحيوان بجذبتها ولا تندق، والمطلوب الخزق وإنهار الدم بأي شيء كان، وهذه الأوصاف موجودة في الرصاصة على أكمل الوجوه. ومن شاء التفصيل فراجع: «منية الصيادين» (ص ١٩٢-١٩٨)، و«شرح المحلة» (المادة ١٢٩٢)، و«الدراري المضية» (٢٨٥/٢-٢٨٦)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (١٠٣-١٠٢/٢).

شاةٌ ذُبِحَتْ من قَبْلِ قَتْلِهَا فَفُطِطَتْ الْخُلُقُومَ. وَالْمَرْيَدُ، وَاحِدُ الْوَدَجِيسِ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ حَلَّتْ. إِذَا دُمِحَ بَطْنٌ مَسْرُوعٌ، أَوْ قَرْبٌ، أَوْ عَظْمٌ، أَوْ سَنْ مَسْرُوعَةٌ، أَوْ حَجَرٌ فَأَنْهَرَ الدَّمَ وَأَفْرَى الْأَوْدَاحَ خَلًّا، وَلَا يَحُورُ بَطْنٌ، أَوْ سَنْ غَيْرَ مَسْرُوعَةٍ. لَوْ أَبَانَ رَأْسُ الْحَيَوَانِ بِغَيْرِ آلَةٍ جَارِحَةٍ لَمْ يُؤْكَلْ.

شاةٌ ذُبِحَتْ وَعُلِمَ حَيَاتُهَا وَقَتَ الذَّبْحِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا دَمٌ حَلَّتْ. حَيَوَانٌ ذُبِحَ وَخَرَجَ مِنْهَا دَمٌ مَسْمُوحٌ وَلَمْ يَنْحَرِكْ فَإِنَّهُ يَحِلُّ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ دَمٌ مَسْمُوحٌ وَهُوَ يَنْحَرِكُ أَيْضاً فَإِنْ عُلِمَ حَيَاتُهُ، حَلَّ. شاةٌ مَرِيضَةٌ ذُبِحَتْ وَلَمْ يُعْلَمَ حَيَاتُهَا، قَالَ عُمَدُ بْنُ سَلَمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: لَوْ فَتَحَتْ فَاهَا لَمْ تُؤْكَلْ، وَإِنْ ضَمَّتْ فَاهَا أَكِلَتْ، وَلَوْ مَدَّتْ رِجْلَهَا لَمْ تُؤْكَلْ، وَإِنْ قَبِضَتْ أَكِلَتْ، وَإِنْ نَامَ شَعْرُهَا لَمْ تُؤْكَلْ، وَإِنْ قَامَ شَعْرُهَا أَكِلَتْ. الشَّاةُ إِذَا شَقَّ الذَّنْبُ بَطْنَهَا وَلَمْ يَتَّقَ فِيهَا مِنَ الْحَيَاةِ إِلَّا قَدْرٌ مَا يَبْقَى فِي الْمَذْبُوحِ بَعْدَ الذَّبْحِ فَذُبِحَتْ حَلَّتْ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَالْأَفْصَلُ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَحْرُسَ الشَّاةُ إِلَى الْمَذْبُوحِ، وَأَنْ يُجِدَّ الشَّفْرَةَ بَيْنَ يَدَيْهَا بَعْدَ مَا أَضْحَقَهَا. وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْخَعَ الشَّاةُ، وَهُوَ أَنْ يَكْسِرَ عُنُقَهَا قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يُبَالِغَ فِي الذَّبْحِ حَتَّى يَبْلُغَ النُّخَاعَ وَهُوَ عِرْقٌ فِي الصُّلْبِ إِلَى أَصْلِ الْعُنُقِ.

باب من تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ

ذَبِيحَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ حَلَالٌ، إِلَّا إِذَا سَمِعْنَاهُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ الْمَسِيحِ. [ذَبِيحَةُ الْكِتَابِيَّةِ حَلَالٌ] ^(١). ذَبِيحَةُ الْأَخْرَسِ حَلَالٌ. ذَبِيحَةُ الصَّائِي حَلَالٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعِنْدَهُمَا لَا تَحِلُّ، وَلَوْ كَانَ الصَّائِي مِمَّنْ يَعْبُدُ الْكُؤَاكِبَ لَا يَحِلُّ بِالْإِجْمَاعِ. وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةُ الْمُجُوسِيِّ، وَالْمُتَنَبِّئِيِّ، وَالْمُرْتَدِّ، وَلَا مِنَ الصَّيِّدِ مَا ذَبَحَهُ الْمُحَرَّمُ. بَصْرَانِيٌّ ذَبَحَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ لَمْ يَحِلَّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ الْمُسْلِمِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالثَّبِتُ مِنْ ص.

يَجِلُّ ذَبِيحَةُ الْمَرَأَةِ، وَالسَّكَرَانِ، وَالصَّبِيِّ الَّذِي يَعْقِلُ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَكَوْنُهُ أَقْلَفٌ لَا يَبْصُرُ. غَلَامٌ أَحَدُ أَبْوَيْهِ مُسْلِمٌ، أَوْ كِتَابِيٌّ، وَالْآخَرُ [مَجُوسِيٌّ] وَنَحْوُ ذَلِكَ نَحِلُ ذَبِيحَتِهِ. الْمَجُوسِيُّ إِذَا تَحَوَّلَ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ نَحِلُ ذَبِيحَتِهِ. ^(١)

بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ

إِذَا قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ»، أَوْ قَالَ: «اللَّهُ»، وَلَمْ يُظْهِرِ «الْهَاءَ»، فَإِنْ قَصَدَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَجِلُّ، وَإِلَّا فَلَا. إِذَا عَطَسَ عِنْدَ الذَّبْحِ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَذَبَحَ، وَلَمْ يَنْوِ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبْحِ لَمْ يَجُزْ. إِذَا ذَبَحَ وَسَمَّى، وَلَمْ تَحْضُرْهُ النِّيَّةُ جَازَ. التَّسْمِيَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تُجْزَى عَنِ الذَّبَائِحِ، إِلَّا إِذَا ذَبَحَهُنَّ مَعًا. ^(٢)

إِذَا قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ فُلَانٍ» لَمْ يَجِلُّ، [وَيَصِيرُ مَيْتَةً] ^(٣). إِذَا قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ» حَلٌّ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُحَرِّدَ التَّسْمِيَةَ. وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقْبَلْ عَنْ فُلَانٍ». رَجُلٌ أَرْسَلَ كَلْبًا، ثُمَّ سَمَّى لَمْ يُعْتَبَرْ. رَجُلٌ أَضْحَجَ شَاةً فَسَمَّى وَتَرَكَهَا وَمَالَ إِلَى الْآخَرَى وَذَبَحَهَا بِتِلْكَ التَّسْمِيَةِ لَمْ يَجِلُّ. لَوْ سَمَّى عَلَى الذَّبِيحَةِ وَفِي يَدِهِ سَكِينٌ، فَالْقَى ذَلِكَ السَّكِينِ وَأَخَذَ سَكِينًا آخَرَ وَذَبَحَ بِهِ أَجْزَأَهُ. إِذَا أَضْحَجَ شَاةً لِيَذْبَحَهَا وَسَمَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ كَلَّمَ إِنْسَانًا، أَوْ شَرِبَ مَاءً، أَوْ حَدَّدَ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط س خ.

(٢) يَعْنِي بِهِ أَنَّهُ إِذَا ذَبَحَ خَمْسَ دَجَاجٍ مِثْلًا بِسَكِينٍ بِتَّسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ بِإِمْرَارٍ وَاحِدٍ حَلَّ الْأَحْمِيقُ، كَمَا فِي «الْهِنْدِيَّةِ» (٢٨٩/٥): «لَوْ جَمَعَ الْعَصَافِيرَ فِي يَدِهِ فَذَبَحَ وَسَمَّى، وَذَبَحَ آخَرَ عَلَى أَثَرِهِ وَلَمْ يُسَمَّ لَمْ يَجِلُّ» الثَّانِي، وَلَوْ أَثَرُ السَّكِينِ عَلَى الْكُلِّ جَازَ بِتَّسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَكَذَا إِذَا وَصَعَ وَاحِدَةً فَوْقَ الْآخَرَى وَذَبَحَ كُتُبًا مَعًا بِتَّسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ جَازَ، كَمَا فِي «الْهِنْدِيَّةِ» (٢٨٩/٥): «لَوْ أَضْحَجَ إِحْدَى الثَّانِيَيْنِ عَلَى الْآخَرَى نَكَفَى تَّسْمِيَةً وَاحِدَةً إِذَا ذَبَحَهُمَا بِإِمْرَارٍ وَاحِدٍ»

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ص.

سِكِيًّا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ عَمَلٍ لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ ذَبَحَ، حَلَّتْ بِتِلْكَ التَّسْمِيَةِ، وَإِنْ طَالَ
 الْحَدِيثُ، أَوْ بَاعَ، أَوْ اشْتَرَى لَا. مَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ نَاسِيًّا حَلَالٌ خِلَافًا لِبَشَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى -، وَمَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ عَامِلًا حَرَامٌ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، الْكِتَابِيُّ إِذَا
 ذَبَحَ بِاسْمِ الْمَسِيحِ لَا يَجِلُّ، وَلَوْ ذَبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ، وَأَرَادَ بِهِ الْمَسِيحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجِلُّ^(١).

(١) كَذَا فِي ط س خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي م (لَمْ يَجِلْ).

كتاب الأصاحي

أبوابه سنة: في وجوب التَّضَحِّيَّة، فيما يجوز به التَّضَحِّيَّة وما لا يجوز، فيما يُحْتَسَبُ عن التَّضَحِّيَّة، في وقت التَّضَحِّيَّة، فيما يُفْعَلُ بالأضحية بعد الذَّبح، في المُتَفَرِّقات.

باب وجوب التَّضَحِّيَّة

التضحية واجبة^(١) وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -: سنة مستحبة، وعند محمد وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى - سنة مؤكدة. وإنما تجب على العبي المسلم المقيم ذكرًا كان أو أنثى، وحدث الغني ما ذكرنا في باب صدقة العطر^(٢) ذكر في «الأصل»: لا تجب الأضحية على الحاح، أراد به إذا كان مسافرًا، أما أهل مكة تجب عليهم إذا كانوا أغنياء وإن حَجُّوا^(٣).

(١) وعليه الفتوى.

(٢) أراد به قوله: «إذا ملك حر مسلم أو حرة مسلمة مئتي درهم، أو ما يساوي ذلك فاصلاً عن مسكنه، وأنثاه، وثيابه، وعاديه على نحو ما يُعْتَبَرُ لِحُرْمَةِ الرُّكَاةِ عَلَيْهِ».

(٣) الحاح إذا كان مقيماً في زمن الحج هل تجب عليه الأضحية أم لا؟ قولنا: الأول: عدم وجوبها على الحاح مطلقاً، كما في «الهندية» (٢٩٣/٥): «ولا تجب على المسافرين ولا على الحاح إذا كان محرماً وإن كان من أهل مكة، كذا في شرح الطحاوي».

والثاني: وجوبها على حاج مقيم بشرط العي لكونه مقيماً، واختاره المصنف - رحمه الله تعالى - وهو أحوط فينبغي العمل به. هكذا يفهم من «رد المحتار» (٥٣٨/٢). «والنصحية بما تجب بالشراء بنيتها أو الإقامة ولم يوجد واحد منهما». انتهى. وفي الحاح المقيم قد وجد واحد منهما، وهو الإقامة فتجب. وفي الأصحية من «الدر المختار» (٣١٥/٦): «فأما أهل مكة فلهزمهم وإن حَجُّوا، وقيل: لا تلزم المحرم، سراج».

لا تَجِبُ عَلَى الأب أن يَضْحِي عن أولاده الصغار في ظاهر الرواية،^(١) وبه أئني طهير الدين المرغيناني، وذكر في «القدوري» أنه تَجِبُ. وهو رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وهكذا اختار حُسام الدين - رحمه الله تعالى -، إذا كان للصغير مالٌ ضَحَّى عنه أبوه من مال الصغير، لكن لا يَتَصَدَّقُ بها، بل يأكل الصغير منها ويدخر له قدر حاجته، ويتنازع له بالباقي شيئاً يُنْتَفَعُ بعينه^(٢).

رجلٌ أَوْجِبَ على نفسه عشرٌ ضحايا، ذكر في «التوازل» أنه لا يلزم إلا الاثنان. وقال حُسام الدين - رحمه الله تعالى -: الظاهر أنه يَجِبُ الكل^(٣). رجلٌ له شاة فتوى أن يَضْحِيَّ بها لَمْ يَجِبْ، بخلاف ما إذا اشتراها بنية الأضحية حيث يَجِبُ. فقيرٌ اشترى أضحيةً فسرقَتْ، فاشترى أخرى مكانها، ثُمَّ وَجَدَ الأولى ضَحَّى بهما، ولو كان غنياً ضَحَّى بواحدةٍ منهما. فقيرٌ ضَحَّى في أول أيام النحر، ثُمَّ أيسر في آخر أيام النحر أعاد، هو المُحْتَار. رجلٌ وَهَبَ له شاة، فأوجبها أضحيةً، فرجع الواهب فيها، فعلى الموهوب له مكانها أخرى.

باب ما يجوز به التضحية ومالا يجوز

يجوز التضحية بالحَذَقِ العظيم من الصَّانِ، وهو ما أتى عليه أكثرُ السُّنَنِ، وبما دونَ

(١) وعليه الفتوى.

(٢) والفتوى على أنه لا تجب الأضحية على الصغير وإن كان موسراً، فلا يضحى عنه أبوه من ماله. وما قاله المصنف - رحمه الله تعالى - مبني على غير ظاهر الرواية. قال في «الهداية» (٤/٤٤٢): «وتجب عن نفسه؛ لأنه أصل في الوجوب عليه على ما بيناه، وعن ولده الصغير؛ لأنه في معنى نفسه فيلحق به كما في صلقة العطر. وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة - رحمهما الله - وروي عنه أنه لا تجب عن ولده وهو ظاهر الرواية».

وفي «تيسر الحقائق» (٣/٦): «وفي الكافي: الأصح أنه لا يجب ذلك، وليس للأب أن يعله من ماله أي من مال الصغير». وانظر: «البحر الرائق» (٨/١٧٤).

(٣) والصحيح أنه يجب الكل. كما في «البحر الرائق» (٨/١٧٥)، و«الفتاوى الهندية» (٥/٧٩٤).

ذلك لا يجوز. ويُشترط من المَعْرِ أن يكون ثِيًّا، وهو الذي أتت عليه ستة وطمع في الثانية. ويُشترط من الإبل أن يكون ثِيًّا، وهو الذي أتت عليه خمس سنين وطمع في السادسة. ويشترط من البَقَر أن يكون ثِيًّا، وهو ما أتت عليه ستان وطمع في السنة الثالثة. يجوز التضحية بالحموس [عن سبعة]^(١)، هو المختار، ولا يجوز باطنشي، والوعيل^(٢)، والخيل، والجمار الوحش. لو نزا سبع على شاة فولدت ولداً يجوز التضحية بالولد.

وتُحزى الحرياء الثولاء، يعني المحسوبة إذا كانت سمينية ولم يكن بها ما يمسحها الرعي، كذا العرجاء إذا مشت على رجلها إلى المسك. ولا تُحزى العرجاء البين عرجها، ولا العوراء البين عورها، ولا المريضة البين مرضها، ولا العجفاء البين عجمها، وهي التي لا تنقي، ولو اشتراها موسر للتضحية وهي سمينية فصارت عجفاء في المبسوط أنه لا يجوز، وفي «الطحاوي» أنه يجوز، كما في المعسر.

وتُحزى الحماء: وهي التي لا قرن لها، والعضباء: وهي التي قطع بعض قرنها، أو اكسرت. والأفصل كبش أقرن، وتُحزى الحصى، ولا تُحزى التي لم تخلق لها أذن، ولا الهماء، وهي التي لا أسنان لها، إلا إذا كان تعتلف من الأعلاف، وكذا التي ذهب أسنانها لا يجوز ذلك إذا كان يمنعها ذلك من الاعتلاف.

ولا تُحزى الحزعاء أي المقطوعة أطباؤها، وهي رؤوس ضريعها، فإن ذهب بعض أطباؤها وبقي الأكثر جاز. وإذا ذهب^(٣) من الأدو والذنب^(٤) أو العين أو الألية أكثر من

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، وملت من ص.

(٢) الوعل: هو ذكر الأرؤى، وهي الشاة الحبيثة.

(٣) كذا في ط س خ، وفي ص (قطع).

(٤) اختلفوا في التضحية بمقطوع الذنب في إفريقيا الجنوبية، فمنع عنه البعض، وقال آخرون: إنه يقطع ذنب النعجة في هذا البلد محافظة على صحتها، ولكونه أوفر بطعها ولا يملونه عيباً، بل عيباً. ثم لم نقف على حديث يدل على عدم إجزاء التضحية بمقطوع الذنب، بل فيه حديث يدل على الإجزاء، فقد أخرج ابن ماجة عن أبي سعيد الخدري - رضي الله تعالى عنه - قال: ابتاع كناً -

الثَلَاثُ لَا يَحُورُ عِنْدَ أَبِي حَيْفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَفَوَاتُ الثَّلَاثِ لَا يَمْنَعُ عَلَى رِوَايَةِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ «أَضَاحِي الرَّغْفَرَانِيِّ»، وَفِي رِوَايَةِ الطُّحَاوِيِّ يَمْنَعُ، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَلَخِيِّ الرَّبِيعُ مَانِعٌ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدٌ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -: مَا دُونَ النَّصْبِ لَا يَمْنَعُ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

بَابُ مَا يُحْتَسَبُ عَنِ التَّضْحِيَةِ

الشَّاةُ لَا تُخْرَى إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ، وَالنَّقْرَةُ تُخْرَى عَنْ سَبْعَةٍ، كَذَا الْبُذَّةُ إِذَا كَانَ كُلُّهُ يُرِيدُونَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ صَبِيًّا، أَوْ كَانَ شَرِيكُ السَّبْعَةِ مَنْ يُرِيدُ اللَّحْمَ، أَوْ كَانَ بَصْرَانِيًّا، وَحَوَّ ذَلِكَ لَا يُخْرَى عَنِ الْآخَرِينَ ^(١) أَيْضًا. رَجُلٌ اشْتَرَى بَقْرَةً لِيُضْحِيَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَشْرَكَ فِيهَا جَمَاعَةً أَجْزَأَهُ اسْتِحْسَانًا.

غَلَطَا فَذَبَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَضْحِيَّةً صَاحِبِهِ جَازَتْ التَّضْحِيَةُ. ^(٢) شَاتَانِ بَيْنَ اثْنَيْنِ ذَبَحَاهُمَا بِسَكِينَتِهِمَا أَجْزَأَهُمَا. رَجُلٌ دَعَا قَصَابًا لِيُضْحِيَ لَهُ فَضَحَّى الْقَصَابُ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ

= نَضَحِي بِهِ، فَأَصَابَ الذَّنْبُ مَنْ أَلَيْتَهُ أَوْ أَدْنَاهُ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَضَحِيَ بِهِ. (سنن ابن ماجه، ص ٢٢٧، باب من اشترى أضحية صحيحة فأصابها عنده شيء).

ومنع الفقهاء عن ذلك لكونه معلودا من العيوب في عرفهم؛ فإن كان لا يعد عيبا في بلد ما ينبغي أن يجوز، لكن الأولى الاحتراز عنه.

وقد قال الشيخ فقيه النفس المعني رشيد أحمد اللديانوي - رحمه الله تعالى -: لا عبرة لذنب النعجة/ الكبش أصلاً، فيخرى في التضحية وإن كان الذنب كلها مقطوعاً. (أحسن الفتاوى ٥١٧/٧). فالقول الذي يميل إليه القلب: الأولى أن لا يضحى بمقطوع الذنب ولا يرغب الناس فيه، لكن لو ضحى أحد به أجزأه للضرورة. والله تعالى أعلم.

(١) في ط س ص خ (لا يجوز للآخرين)، والأظهر ما أثبتناه.

(٢) أي استحساناً، وبأخذ كل واحد منهما مسلوخه من صاحبه، فإن كانا قد أكلا، ثم علما فليجوز كل واحد منهما صاحبه ويجزئهما؛ لأنه لو أطعم كل واحد منهما صاحبه لحم أصحيته جاز ذلك عما كان أو فقراً. (المبسوط ١٧/١٢).

عن الآمير. رجلٌ غَصَبَ شاةً فضَحَّى بِهَا لَمْ يَحْزُرْ، إِلَّا إِذَا ضَمَّنَهُ الْمَقْصُوبُ مِنْهُ قِيَمَةُ الشَّاةِ حَيَّةً. (١)

ضَحَّى بِشاةٍ قَدْ اشْتَرَاهَا، فَاسْتَحَقَّتْ وَأَجَارَ الْمُسْتَحَقُّ الْبَيْعَ احْتِسَابَ عَنِ التَّضَحِّيَةِ. اشْتَرَى شاةً شَرَاءً فَاسِدًا فَضَحَّى بِهَا جَارٌ. رَجُلٌ وَهَبَ لَهُ شاةً فَضَحَّى بِهَا، ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ فِي الْهَبَةِ يَصِيحُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَتَحَزَّنَ عَنِ التَّضَحِّيَةِ. قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَضَحِّيَ شاةً، فَضَحَّى بِدَنَّةٍ أَوْ بَقَرَةٍ حَازَ. ضَحَّى شاةً نَفْسَهُ عَنْ غَيْرِهِ لَمْ يَحْزُرْ. سَرَاءٌ ضَحَّى بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ. رَجُلٌ ذَبَحَ أَصْحِيَّةَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فِي أَيَّامِ التَّضَحِّيَةِ حَازَ وَلَمْ يَضْمَنْ.

باب وقت التضحية

الأفضلُ أَنْ يُضَحَّى فِي أَوَّلِ أَيَّامِ النَّحْرِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنْ دِي الْحِجَّةِ، ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ، ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي عَشَرَ، وَلَا يَحُوزُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ ذَبَحَ فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ لَمْ يَحْزُرْ، وَلَوْ ذَبَحَ فِي لَيْلَةِ الْحَادِي عَشَرَ، أَوْ الثَّانِي عَشَرَ حَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ. (٢) وَلَوْ كَانَتْ

(١) فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ حَازَ وَالشَّاةُ قَدْ هَلَكَتْ، وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرُورَةِ «الْإِجَازَةُ لَا تَلْحَقُ الْمَالِكَ؟» وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْغَاصِبَ صَارَ مَالِكًا لِلشَّاةِ بِأَدَاءِ الضَّمَانِ، وَأَدَاءِ الضَّمَانِ مِمَّا فِي الْغَصْبِ، فَيَسْتَدُّ إِلَى وَقْتِ الْعَصَبِ، فَكَأَنَّهُ صَارَ مَالِكًا لَهَا مِنْ حَيْثُ الْغَصْبُ، لَكِنْ يَسْتَعْفِرُ اللَّهُ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ؛ لِأَبْدَاءِ فَعْلِهِ بِالْخَطُورِ. وَقَدْ مَرَّ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: الْمَضْمُونَاتُ تُمْلِكُ عِنْدَ أَدَاءِ الصَّمَالِ مُسْتَدًّا إِلَى وَقْتِ الْعَصَبِ. (كتاب الغصب، باب الدعوى والخصومة في الغصب).

وانظر: «بداية الصنائع» (٧٧/٥)، و«رد المحتار» (٣٣١/٦)، و«البحر الرائق» (١٧٩/٨).

(٢) وَالْكَرَاهَةُ تَرْبِيئِيَّةٌ، كَمَا فِي «الْبَدَائِعِ» (٦٠/٥): «الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِالنَّهَارِ وَيُكْرَهُ بِاللَّيْلِ. وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ تَهَيَّ عَنْ الْأَضْحَى لَيْلًا وَعَنِ الْخَصَادِ لَيْلًا. وَهُوَ كَرَاهَةٌ تَسْزِييَةٌ، وَمَعْنَى الْكَرَاهَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَوْحُوهَ: أَحْذَاهَا: أَنَّ اللَّيْلَ وَفَتْ أَمْسٍ وَسَكُورٍ وَرَاحَةٍ، فَيُصَالُ الْأَلَمُ فِي وَقْتِ الرَّاحَةِ يَكُونُ أَشَدَّ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ أَنْ يُحْطَى بِقَطْعِ بَدَنِهِ وَلِهَذَا كُرِهَ الْخَصَادُ بِاللَّيْلِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْعُرُوفَ الْمَشْرُوطَةَ فِي الذَّبْحِ لَا تَتَهَيَّ فِي اللَّيْلِ مَرَّتًا لَا يَسْتَوْفِي قَطْعُهَا.»

الأضحية في المصر لم يصبغ قبل صلاه العيد، فإن صُنِّي في أحد المسجدين إتما في مسجد العجانة، أو في المسجد الجامع، ثم دبح جاز وإن لم يخطب الإمام. ولو كانت الأضحية في موضع لا يُعدُّ من المصر جاز ذنحها قبل الصلاة، سواء كان الإمام في المصر، أو لم يكن؛ لأن العبرة بإمكان الأضحية دون المصر.^(١)

- قلنا: الوجه الثاني والثالث لا يتحققان في هذا الرُّمُس، وعلى هذا فيجوز الدبح ليلاً وحيد الإضاءات والأنوار الكهربائية وإن كان الأول أن يذبح بالنهار.

(١) ويناسب بهذا المقام ذكر مسألة كثر الكلام فيه في زماننا، وهي واقعة الفتوى في أغلب بلاد المسلمين، وهي: رجل من أهل إفريقيا وكل أحد بأن يضحي عنه في الهند مثلاً، فهل يخرى إن ضحى عنه في اليوم العاشر من ذي الحجة في الهند، إذا كان هو اليوم التاسع في إفريقيا.

والجواب: فيه قولان، منعه كثير من العلماء، وقالوا: لا يجوز أداء عبادة في وجوها والأضحية لا تجب إلا بطلوع الفجر في اليوم العاشر، فما لم يطلع فجر العاشر في بلد المضحي لا يجوز التضحية عنه. ويحتجون بما ذكر في عامة الكتب «سبب وجوبها الوقت وهو أيام النحر». وقال آخرون منهم الشيخ المصنف عبد الرحيم اللاجبوري رحمه الله تعالى - بالإجزاء، وقالوا: السبب الأصلي لوجوب الأضحية الغنى، وليس طلوع الفجر سبباً أصلياً، فيجوز إذا ضحى عنه في أيام النحر وإن لم يطلع فجر اليوم العاشر في بلده. وهذا القول أوسع.

وبما يؤيد هذا القول ما قال الفقهاء: «وحيلة المصري إذا أراد التحجيل أن يبعث بها إلى خارج المصر فيضحي بها كما طلع الفجر».

ولم يشترطوا لصحة أضحية المصري طلوع الفجر في المصر، ونرى أن الرجل إذا أرسل أضحيته إلى قرية تقع في جانب الشرقي من جوهانسبرغ على بعد ٤٠٠ كيلو متر، وطلوع الفجر هناك قبل طلوع جوهانسبرغ بعشرين دقيقة، فإذا ضحى عنه كما طلع الفجر يجوز باتفاق العلماء، وإحال أنه لم يطلع الفجر في بلد المضحي. فنبني أن يكون كذلك حال من أرسل أضحيته إلى بلد آخر فإن تفقهاء لم يفرقوا بين بُعد دون بُعد.

وكذا نقول: إن سلمنا أن السبب هو الوقت فالاعتبار في الشرع لوقت الوكيل دون الموكل، كما في الحج يذبح الوكيل المعتمد عن الموكل بحسب وقته دون وقت الموكل، وكما أن الوكيل يعقد النكاح في المجلس ويتعقد النكاح لاتحاد مجلس الوكيل ومجلس من يقبل النكاح، مع أن الموكل أو الموكلة غائبان عن المجلس، فتأمل.

وقد كثر القيل والقال في هذا الباب من الطرفين تركناها غلفة التطويل، وللتفصيل مقادير آخر. و ينبغي مراجعة كتاب المصنف رشيد أحمد الفريدي في هذا الباب، وهو مشتمل على خمس رسائل.

إذا فاتت الصلاة يوم العيد جاز التَّضَحِّيَةُ بعد الزوال، وكذا يجوز من العِد قبل صلاة العِد. لو علم الإمام أنه صَلَّى بغير وُضوءٍ وقد ذبح الناس ذبائحهم حارثًا. بلدة وقعت فيها فترة ولم يبقَ والٍ ليصلي صلاة العيد، وضَحُّوا بعد طلوع الفجر حارثًا، وعيه العنوى

من عليه التَّضَحِّيَةُ إذا لم يُضَحَّ حتى ذهب الوقت سقط عنه الأداء، إلا إذا عثيها للتَّضَحِّيَةِ عند الشراء، أو كانت في ملكه شاة فقال: أضحي بها، فحينئذ يتصدق بعين الأضحية، ولو ذبحها تصدَّق باللحم، وقيمة النقصاب. الإمام إذا صلى العيد بشهادة الشهود وصحَّى الناس، ثم تبين أنه يوم عرفة أحزأتهم الصلاة والذبايح للضرورة.

باب ما يفعل بالأضحية بعد الذبح

الأفضل أن يتصدق بثلث الأضحية، ويتخذ الثلث ضيافة للأقارب والجيران، ويختار الثلث الباقي لنفسه، وإن لم يتصدق بشيء فلا بأس. ولا بأس بأن يُهدي إلى الأغنياء.

لا يحلُّ أن يحزَّ صوف الأضحية، ولا أن يحلب لبنها، وينبغي أن ينضح ضرعها بالماء البارد حتى يرتفع، ولو حزَّ أو حلب تصدَّق به.

يجوز الانتفاع بجلد الأضحية، ويجوز بيعه بما يُنتفع به في البيت مع بقاء عيه كاللبد، والمنخل، والجربال، والقاس، ونحو ذلك. ولو باعها بالدرهم، أو الدنانير، أو مأكول، أو مشروب تصدَّق بها.^(١) ولا يدفع جلدها، ولا رأسها في أجرة القصاب. ولا

(١) قال عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى: إن بيع الجلود بقصد التمول مكرره، فإذا فعل ذلك وجب التصدق بالتمن، وإن باعها ليتصدق بتمنها لا يكره ويتصدق بالتمن، فاتصدق بالتمن واجب على كل حال. وقال بعض علماء باكستان وأفغانستان: إنما يجب التصدق بتمن الجلود إذا باعها بقصد التمول لما دخل في البيع من الحبث بتمنه، فإن باعها ليتصدق بتمنها فلا بأس به، لأن هذا التمس =

يَجِلُّ له أن يركب إبلاً أو بقراً أو جحياً أصحياً، أو يحمل عليها، إدا فعل ذلك ونقصها، تصدق بفصانها، وإن أجزأها للحمل تصدق بالأجرة.

لو اشترى بقرّة فأوجها أصحياً يستحب أن يحللها أو يقلدها، وإذا دبحها تصدق بفلايدها وحلاليلها. لو باع الأصحية حاز، خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى - ويشترى بقيمتها أخرى ويتصدق بمصل ما بين القيمتين. ولد الأصحية لا يحرق صوفها ولا شعرها كالأم، ولو ذبحها مع الأم أو بعدها حاز، ولو ذبحها قبل الأم تصدق بها. رجل ضحى عن الميت حار، ولا يلزم التصدق [بالكل]، إلا إذا كان بأمره. الأفضل أن يضحى الرجل بيده إن قدر عليه، فإن^(١) لم يقدر عليه فوضّ إلى غيره. إذا ضحى شاتين، المختار أنه يكون التضحية بهما. وقال محمد بن سلمة - رحمه الله تعالى -: لا يكون التضحية إلا بواحدة.

= ليس كالزكاة وصدقة الفطر حتى يكون في حكمهما كالصدقات الواجبة، بل بدل لحم الأضاحي، وفي اللحم لا يجب التملك، بل يأكله بنفسه أو يضعه الفقراء، فيبقي أن يكون حكم الجلود كذلك. وما يؤيده جريان التوارث على مدى القرون بأن الناس يتركون لحوم الأضاحي في متى بعد أخذ قدر يسير منها، فتأكلها الطيور. وأما ما قال الفقهاء: «ثمن الجلود يجب التصديق به» فهذا لكي لا يصير وسيلة إلى التجارة ولا يجعله الناس عملاً، فالجلود في الأصل صدقة باقاة، وإنما وجب التملك إذا باعها بية فاسدة، فإذا لم يبعها بية فاسدة لم يجب التملك، فالجلاص التصديق بثمن الجلود واجب لغيره، لا لعيه.

ولا يخفى أن ما ذهب إليه عامة مشايخنا موافق لكلام الفقهاء، فترى أن الرجل إذا لم يبيع جلود الأضاحي، بل دفعها إلى قيم المسجد، وباعها القيم لا بأس باتفاق ثمنها في المساجد.

وفي كتاب «زكاة ومسئلة لمهلك» - مجموعة مقالات مشايخنا في مسئلة التملك جمعها الشيخ عتيق أحمد البستوي - ذكر الفرق بين جلود الأضاحي والزكاة الواجبة باليسر والتفصيل. وحاصل ما ذكره الشيخ أن الزكاة «تمليك جزء معين من المال من مسلم فقير مع قطع المنفعة عن الممنك من كل وجه»، ولا يكاد يصدق جزء منه على جلود الأضاحي كما لا يخفى.

وللتفصيل تراجع الكتاب المذكور (ص ١٥١-١٥٥، ط: مجلس تحقيقات شرعية، بروجرد).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والتهبت من ط س ح.

باب المتفرقات

شراء الأضحية بعشرين أفضل من شراء شاتين بعشرين. الشاة أفضل من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم؛ لأن لحماً أطيب، وإن كان سبع البقرة أكثر قيمة^(١)، فالسبع أفضل. الكبش أفضل من النعجة إذا استويا قيمة ولحماً، وإن كان النعجة أكثر قيمة [أو لحماً]^(٢) فهي أفضل، والأنتى من المعز أفضل من الكبش إذا استويا قيمة، والأنتى من الإبل والنقر أفضل من الذكور إذا استويا في القيمة. شراء الأضحية بعشرة أولى من أن يتصدق بالفري. التضحية عن الميت أفضل من أن يتصدق بالأضحية كلها إذا أوصى بأن يضحي عنه فإن ذلك يقع على الشاة. يكره دبح الشاة الحامل إذا كانت مشرفة على الولادة. إذا احتلطت الذكوة بالميتة، والحال حالة الاحتياط دون الاضطرار، فإن كانت المذبوحة أكثر تحرري وأكل.

(١) أو أكثر لحماً.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، وفي ص خ (ولحماً)، والصحيح كما أثبتناه.

كتاب الوقف

أبوابه تسعة: في صحة الوقف وبطلانه، في وقف المنقول، في وقف المشاع، في نصب القيم، في عمارة الوقف، في مصارف الوقف، في الدعوى والشهادة في الوقف، في إحارة الوقف، في المنفقات.

باب صحة الوقف وبطلانه

عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أن الوقف باطل فيما سوى المسجد، إلا أن يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته، فيقول: إذ ميت فقد وفقت داري على كذا، وعن أبي بكر الخصاف^(١) أنه قال: إن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - رجح من أن يقول إن الوقف لا يجوز، فالوقف جائز عنده، إلا أنه ليس بلازم، فله أن يرجع حال حياته، ولورثته أن يرجعوا بعد وفاته، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: يزول عن ملك الواقف بمحرد القول، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: لا يزول حتى يجعل للوقف ولياً و يسلمه إليه، وعليه الفتوى.

التأييد في الوقف شرط عند محمد - رحمه الله تعالى - . رجل جعل بيته مسجداً تحته سردابٌ وفوقه بيتٌ، وجعل باب المسجد إلى الطريق، وعزله عن ملكه لا يصير مسجداً إلا إذا كان السرداب لمصالح المسجد، وإن اتخذ وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول فيه لا يصير^(٢) مسجداً، ولو اتخذ وسط أرضه مسجداً فإنه يصير

(١) كذا في ط س، وهو الأظهر، وفي ص (الخصاص)، وكلاهما من كبار فقهاء الحنفية. ص ترجمتهما في آخر الكتاب.

(٢) كذا في ص خ، وهو الصحيح، لأنه لا يصير مسجداً إلا إذا شرط معه الطريق، كما في «رد المحتار» (٣٥٦/٤)، وفي ط س (يصير).

مسجداً^(١) إذا سلّمه إلى المتولي، أو صلى فيه جماعة بإذنه أو واحد بأدائه وإقامة باده، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى - : إذا قال: جعلته مسجداً يصير مسجداً.

إذا بنى سقاية للمسلمين، أو خاناً ليسكنه بنو السبيل، أو رباطاً، أو جعل أرضه مقبرة، قال محمد - رحمه الله تعالى - : إذا استسقى الناس من السقاية، وسكنوا الخان والرباط، ودفنوا في المقبرة واحداً زال الملك. الوقف على أقرباء الرسول عليه السلام ذكر حُسام الدين - رحمه الله تعالى - في «الفتاوى» أنه لا يجوز، وذكر في «مختصر العناوى» أنه يجوز، به أفتى السيد الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى.^(٢)

رجل جعل أرضه مقبرة وفيها أشجاراً فلورثته أن يقطعوا الأشجار. رجل قال: إن متُّ من مرضي هذا فقد جعلت أرضي هذه وقفاً لم يجر. إذا وقف أرضاً على عمارة مصاحف^(٣) لم يجر. رجل قال: هذه الشجرة للمسجد، لم يصير للمسجد حتى يسلمها إلى قيم المسجد.^(٤) رجل وقف أرضاً فيها رزغ لم يدخل الرزغ إلا بالشرط إذا قال: جعلت غلة كرمي وقفاً، صار الكرم مع الغلة وقفاً. رجل وقف أرضاً على مسجد ولم يجعل آخره على المساكين، المختار أنه يجوز.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) وهو المختار. كما في «الهندية» (٣٦٩/٢) عن «الغياثية».

(٣) كذا في ص خ، وفي ط س (مسجد)، وهي مسألة أخرى، وهذا إذا وقف على عمارة مسجد مطلقاً، وأما إذا وقف على عمارة مسجد معين فيجوز لمكان العرف. قال ابن عابدين في «رد المختار» (٣٥٠/٤، ٣٦٥) «إذا وقف على عمارة مسجد معين فقول: يصح عند أبي يوسف؛ لتأبده مسجد،

إلا عند محمد، وقيل يصح اتفاقاً. وفي البحر [٢٠٠/٥] عن المحيط أنه المختار. انتهى.

(٤) هذا عند محمد - رحمه الله تعالى - وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - تصير وقفاً وإن لم يسلمها. واختلف فيه الترجيح والفتوى، فأطال الكلام عليه في «البحر الرائق» (١٩٧/٥)، ثم قال:

«الحاصل أن الترجيح قد اختلف، والأخذ بقول أبي يوسف أحوط وأسهل».

إذا قال: جعلتُ حُخْرِي لِذَهْرِ الْمَرَّاحِ عَلَى الْمَسْجِدِ صَارَتْ وَقْفًا، وليس له أن يرجع عنه بعد ما سلّم إلى المتولي. إذا قال: جعلتُ أرضي هذه وقفًا، أو موقوفًا كان وقفًا على الفقراء عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وبه أخذ مشايخ بلخ، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: لا ما لم يسلم إلى المتولي، وبه أخذ حُسام الدين - رحمه الله تعالى -، وقال بعض مشايخنا: الخلاف فيما إذا قال: جعلتها صدقة موفقة، أما إذا لم يذكر اسم الصدقة لم يصير وقفًا [عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أيضًا، لو قال: ضيعتي هذه سبيلًا لم تصير وقفًا] ^(١) إلا إذا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرطها.

باب وقف المنقول

وقف المنقول لا يصح إلا تبعًا، إلا إذا كان متعارفًا. ^(٢) رجل جعل قرسه جنبًا في سبيل الله حاز باعتبار العرف، وكذا إذا وقف سلاحًا، أو كراعًا في سبيل الله، أو وقف الكتب، أو المصاحف، أو وقف ضيعة مع الثيران [والعبيد] ^(٣)، أو آلات الحراثة يجوز. رجل وقف نقرة على رباط على أن ما خرج من البانها وسمنها يُعطى لأناء السبيل فإن كان في موضع تعارفوا ذلك حاز.

لو وقف أواني لغسل الموتى، أو ثيابًا يجوز، ولو وقف بقطاع يُعطى على الميت أو الجنائز، قال شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله تعالى -: لا يجوز. لو وقف دارًا فيها حمامات يحرخن ويرجعن تدخل في وقعه الحمامات. رجل وقف ثورًا لأنزاء بقرتهم لم يجوز. دياج الكعبة إذا صار خلقًا لا يجوز أخذه، لكن يبيعه السلطان ويستعين به على أمر الكعبة.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) أما في زماننا فيجوز لوجود التعامل، والتفصيل في «رد المحتار» (٤/٣٦٣).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

باب وقف المشاع

وقف المشاع المحتمل للقسمة لا يجوز عند محمد - رحمه الله تعالى -، وبه أحد مشايخُ بحاراء، وعليه الفتوى، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: يجوز إلا في المساجد والمقابر، وبه أخذ مشايخُ بلخ، ولو قضى القاضي بحوازه يجوز بالاتفاق. فلو طلب بعضهم القسمة قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -: لا يُقسم، ويتهايان، وقالوا: يُقسم.

رجل غرس شجرة في الشارع فمات، ففعل أحد ورثته حصته للمسجد لا يصح؛ لأن حصته شائعة في المقول. رجل وقف أرضاً فجاء مستحق واستحق منها شيئاً مشاعاً يطل الوقف في ما بقي. إذا وقف نصف الحتام جاز؛ لأنه مشاع لا يحتل القسمة.

باب نصب القيم

ليس لأهل المسجد التولية. رجل طلب التولية لا يؤلى؛ لأن الخير في غيره. الواقف إذا شرط الولاية لنفسه، أو لأولاده في عزل القوام، والاستبدال بهم وأخرجه إلى المتولي جاز. المتولي إذا أراد أن يفوض إلى غيره عند الموت بوصية جاز. وتولي وقف عليه مشرف، ليس للمشرف أن يتصرف في أمور الوقف. رجل وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لأحد، قيل: الولاية للواقف، وهذا على^(١) قول أبي يوسف - رحمه الله تعالى -؛ لأن عنده التسليم ليس بشرط، أما عند محمد - رحمه الله تعالى - لا يصح هذا الوقف. وبه يُفتى.

وقف على أرباب فنصبوا متولياً بدون استطلاع رأي القاضي لا يجوز.^(٢) نومات

(١) في جميع النسخ (على هذا قول أبي يوسف)، والصحيح ما أثبتناه موافقاً لما في «الفتاوى الهندية».

(٢) (٤٠٨/٢) عن «المراجعة».

(٣) هذا عند المتقدمين، وعند المتأخرين يجوز بدون اطلاع القاضي. انظر: «البحر الرائق» (٢٣٢/٥).

(٤) (٢٣٣)، و«رد المختار» (٤٢٢/٤).

المنولي والوقف حيٌّ فالله نصبُ القيم. وصيُّ الوقف أولى بنصب القيم من القاصي، وإن لم يُوصَ إلى أحدٍ فالقاصي أولى. ليس للموقوف عليهم نصبُ القيم. إذا وقف على أولاده، وهم في بلدةٍ أخرى فلقاضي بلدهم أن ينصب قيمًا. القاصي إذا نصب قيمًا، وجعل له شيئًا معلومًا يأخذ كل سنة، حلَّ له قدرُ آخر مثله وإن لم يشترط الوقف ذلك، ولخادم المسجد ما شرط له الوقف، وإن لم يشترط لا يجوز للقاضي أن يجعل له ذلك. ليس لقيم المسجد أن يشتري جنازةً وإن ذكر الوقف أن القيم يشتري جنازة. المنولي إذا أراد أن يستدين على الوقف ليحفل بذلك في ثمن الرهن، فإن كان بأمر القاضي يملك ذلك، وإلا فلا.

باب عمارة الوقف

الواجب أن يتدبَّر من ارتفاع الوقف بعمارته شرط الوقف ذلك أو لا. قيم الوقف إذا أراد أن يبني حوائط في حدِّ المسجد، أو فناءه ليس له ذلك. القيم إذا جعل البياض فوق السواد لينقر ويُنقش المسجد ضمن. القيم لو أنفق دراهم الوقف في حاجته، ثم أنفق مثلها في مرمة الوقف يبرأ عن الضمان. قيم وقف أدخل جذعًا في دار الوقف ليرفع من غلتها له ذلك.

المنولي لو أنفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع. مسجد بابه على مهبِّ الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم أن يتخذ ظلَّة على باب المسجد من غلَّة الوقف إذا لم يكن في ذلك ضرر لأهل الطريق. رباط على بابه قنطرة على نهر كبير لا يُقدر على الانتفاع بالرباط إلا بمجاوزة القنطرة، وليس للقنطرة غلَّة، فإن شرط الوقف أنه تُصرف إلى ما فيه مصلحة للرباط فإنها تُصرف إلى القنطرة، وإن لم يشترط فكذلك إذا كان بحال لو لم تُصرف الغلَّة إلى القنطرة يحرب الرباط.

فَبِمَ أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ مَنَارَةً مِنْ وَقْفِ الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ لَا يَسْمَعُونَ الْأَدَانَ مِنْ غَيْرِ مَنَارَةٍ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَيَجُوزُ الْإِنْفَاقُ عَلَى قَنَادِيلِ الْمَسْجِدِ مِنْ وَقْفِ الْمَسْجِدِ. إِذَا وَقَفَ بَيْتًا عَلَى عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ جَازَ، وَعِمَارَتُهُ بِنَاؤُهُ لَا تَرْتِيئُهُ.

باب مَصَارِفِ الْوَقْفِ

رَجُلٌ وَقَفَ وَقْفًا فِي صِحَّتِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ، فَالْصَّرْفُ إِلَى فَقِيرٍ هُوَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَقْفِ أَفْضَلُ، ثُمَّ إِلَى قَرَابَةِ الْوَقْفِ، ثُمَّ إِلَى مَوَالِي الْوَقْفِ، ثُمَّ إِلَى جِيرَانِهِ، ثُمَّ إِلَى أَهْلِ مِصْرِهِ [أَقْرَبِهِمْ مِنَ الْوَقْفِ مَنْزِلًا]،^(١) فَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ فِي حَالَةِ الْمَرَضِ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى وَلَدِهِ، قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ الْبَلْخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

رَجُلٌ وَقَفَ عَلَى فَقَرَاءِ أَوْلَادِهِ، فَادَّعَى وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ فَقِيرٌ، لَمْ يُعْطَ مَا لَمْ يَطْهَرْ فَقَرُهُ عِنْدَ الْقَاضِي. رَجُلٌ وَقَفَ ضِيعَةً عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا، وَلَهُ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادُ أَوْلَادٍ قَسَّمْ بَيْنَهُم بِالسُّوْيَةِ لَا يُفْضَلُ الذُّكُورُ عَلَى الْإِنَاثِ، وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي هَذَا [عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ]،^(٢) وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. رَجُلٌ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ [وَجَعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ، فَمَاتَ وَلَدُهُ لَا يُصْرَفُ إِلَى وَلَدِ وَلَدِهِ]،^(٣) بَلْ يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ، وَلَوْ قَالَ: عَلَى وَلَدِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي وَآخِرُهُ لِلْفُقَرَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ بَاقِيًا وَإِنْ سَقَطَ.

رَجُلٌ وَقَفَ مَنْزِلًا عَلَى الْوَلَدِ وَعَلَى أَوْلَادِهِمَا أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا، لَيْسَ لِهَمَا أَنْ يَسْكُنَا فِيهِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمَا فِي الْعُلَّةِ. رَجُلٌ وَقَفَ ضِيعَةً عَلَى الْفُقَرَاءِ، ثُمَّ افْتَقَرَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ الْأَكْلُ. رَجُلٌ وَقَفَ ضِيعَةً عَلَى مَسْجِدٍ عَلَى أَنْ مَا فَضَّلَ مِنَ الْعِمَارَةِ فَهُوَ لِلْفُقَرَاءِ،

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ صِخْرٍ، وَالثَّبْتُ مِنْ طِمْسٍ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ طِمْسٍ، وَالثَّبْتُ مِنْ حِ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ صِخْرٍ، وَالثَّبْتُ مِنْ طِمْسٍ حِ.

فاجتمعت العلة قدر ما لو احتاج المسجد يمكن عمارته وزيادة، صرحت الزيادة إلى الفقهاء.

رباط أستغني عنه ويحنيه رباط آخر صرقت العلة إلى ذلك الرباط، وإن لم يكن يحنيه رباط، فإنه يرجع الوقف إلى ورثة الواقف. رجل اتخذ حجارة ومعنسلًا ونعشًا لمحلة معلومة فتغير أهلها يرد إلى مكان أقرب إلى هذه المحلة. سراج المسجد يجوز أن يترك في المسجد من وقت المغرب إلى وقت العشاء. مسجد مبنى معمور، ليس للمتولي أن يهدمه وينيه ثانياً ويتكلف في تزيينه.

لو أراد أهل المسجد أن يحدثوا للمسجد باباً ويحولوا الباب عن موضعه لهم ذلك، فإن اختلفوا ينظر أيهم أكثر وأفضل. كره للمؤذن أن يسكن في بيت وهو وقف على المسجد^(١). قيم المسجد لو اشترى بيلة الوقف ثوباً ودفع إلى المساكين لا يجوز، ويعطي الدرهم^(٢). إذا أراد أن يتصدق [بهذه الدار]^(٣) أو بهذه العين فتصدق بشئها جاز. إذا وقف على المجاهدين، فإنه يصرف إلى من كان محتاجاً منهم.

باب الدعوى والشهادة في الوقف

رجل باع أرضاً، ثم ادعى أنه وقفها وأراد أن يُقيم البيّنة تُسمع بينته، ولو لم تكن له بيّنة ليس له أن يحلف المدعى عليه. رجل عصب أرضاً موقوفة، فأقام الواقف [البيّنة تُسمع بالاتفاق، والفتوى في عصب الدور والعقار الموقوفة بالضمان، كما أن الفتوى في

(١) والفتوى على أنه يجوز للإمام أو المؤذن أن يسكن في بيت هو وقف على المسجد، وعيه العمل في زماننا. قال في «الهندية» (٣٦٠/٥): «وللمؤذن أن يسكن في بيت هو وقف على المسجد، كذا في الغرائب». انتهى.

(٢) أي يضمن ما نقد من غلة الوقف.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط.

عَصَبُ مَنَافِعِ الْوَقْفِ^(١) بِالضَّمَانِ. الشَّهَادَةُ عَلَى الْوَقْفِ بِالشُّهْرَةِ يَجُوزُ [وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ الْوَقِيفِ]^(٢)، وَعَلَى شَرَائِطِهِ لَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. إِذَا شَهِدُوا أَنَّ هَذَا وَقْفٌ عَلَى كَذَا، وَلَمْ يُبَيِّنُوا^(٣) الْوَقِيفَ جَارَهُ، قَالَهُ حُسَامُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

رَجُلٌ وَقَفَ وَقْفًا عَلَى مَكْتَبٍ فِي قَرْيَةٍ، وَعَلَى مُعَلِّمٍ ذَلِكَ الْمَكْتَبِ، فَشَهِدَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَى مَنْ غَصَبَ ذَلِكَ الْوَقْفَ وَلَيْسَ لَهُمْ أَوْلَادٌ فِي الْمَكْتَبِ صَحَّ، وَكَذَا إِذَا شَهِدَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ^(٤) لِلْمَسْجِدِ بِشَيْءٍ. صَاحِبُ الْأَوْقَافِ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ الدَّعْوَى فِي أُمُورِ الْوَقْفِ، وَيَقْضِي بِالْبَيْتِ وَالتَّنْكِوْلِ إِنْ وَلَّاهُ السُّلْطَانُ ذَلِكَ نَصًّا، أَوْ عَرَفَ ذَلِكَ دَلَالَةً، وَإِلَّا فَلَا. قِيمُ وَقْفٍ قَسَمَ الْعَلَّةُ عَلَى أَرْبَابِهَا إِلَّا أَنَّهُ حَرَّمَ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَصَرَفَ بَصِيْهَ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَرَجَتْ الْعَلَّةُ الثَّانِيَةَ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ نَصِيْهَ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْعَلَّةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ اخْتَارَ اتِّبَاعَ الشُّرَكَاءِ دُونَ تَغْرِيمِ الْقِيَمِ لَهُ ذَلِكَ، وَمَتَى أَخَذَ رَجَعُوا جَمِيعًا عَلَى الْقِيَمِ.

باب إجارة الوقف وبيعِهِ ونحو ذلك

مُتَوَلَّى الْوَقْفِ إِذَا آخَرَ دَارًا مَوْقُوفَةً أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ، فَإِنْ شَرَطَ الْوَقِيفُ أَنْ لَا يُؤَاجَرَ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فَالْمُخْتَارُ أَنْ يُفْتَى بِالْحَوَازِ فِي الضِّيَاعِ ثَلَاثَ سِنِينَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي عَدَمِ الْحَوَازِ، وَفِي غَيْرِ الضِّيَاعِ يُفْتَى بِعَدَمِ الْحَوَازِ، هَذَا إِذَا رَادَ عَلَى السَّنَةِ الْوَاحِدَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي الْحَوَازِ، وَهَذَا شَيْءٌ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَوَاضِعِ وَالزَّمَانِ.

رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مَوْقُوفَةً وَبَنَى فِيهَا حَانُوتًا وَسَكَنَهَا، فَأَرَادَ عَوْدَهُ أَنْ يَرِيدَ فِي الْعَلَّةِ وَيُخْرِجَهُ مِنَ الْحَانُوتِ، يُنْظَرُ إِنْ كَانَ آجَرُهُ مُشَاهِرَةً فَإِذَا جَاءَ رَأْسُ الشُّهُرِ كَانَ لِلْقِيَمِ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ص، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط س خ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ص.

(٣) كَذَا فِي خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ط ص س (يُبَيِّنُوا).

(٤) كَذَا فِي ط س، وَهُوَ الْأَوْفَى، وَفِي ص خ (أَهْلُ الْمَسْجِدِ).

مُسَخَّ الإحارة، فبعد ذلك رَفَعَ الباءُ إن كان لا يَصْرُ بالوقف فللباني رفعه، وإن كان يَصْرُ ليس له رفعه، فبعد ذلك إن رصي المُسْتَأْجِرُ أن يَملِكهُ القِيمُ بقيمته منياً، أو منسزوعاً أيهما كان أَقْلَ فيها، وإلا فليترك إلى أن يتخلص ملكه.

حانوت لرجل في أرض وقف، فأبى صاحبه أن يَسْتَأْجِرَ الأرضَ بأجرِ المثل، فإن كانت العِمارة بِحالٍ لو رُفِعَتْ يُسْتَأْجَرُ بِأَكْثَرٍ مما يَسْتَأْجَرُهُ فإنه يؤمَرُ برفعِ العِمارة، وإلا تُترك في يده بذلك الأجر. سَأْجَر حانوت وقف بأجرِ المثل، فجاء آخرُ وزاد في الأجر لَمْ تُفَسَّخِ الأولى.

رجل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل أجره للفقراء، فأجر القِيمُ الدارَ منهم جازاً؛ لأنهم لَمْ يَمْلِكُوا رَقَبَةَ الدارِ، إنما حقهم في الغَلَّةِ، فصاروا في رَقَبَةِ الدارِ وغيرهم سواء. قِيمُ الوقف إذا استأجر بدينهم ودانقٍ وأجرٌ مثله درهمٌ واستعمله في عِمارة الوقف ونقد الأجر من مال الوقف ضَمِنَ جميع ما نقد. المتولَّى أو القاصي إذا أجر دار الوقف، ثُمَّ عَزَلَ أو مات لَمْ تُفَسَّخِ الإحارة.

حانٌ أو رباط أراد أن يَخْرَبَ يُؤَاجَرُ ويُنفَقَ عليه، فإذا صار معموراً لا يُؤَاجَرُ أرض وقف فخاف القِيمُ من وارث الوقف أو من ظالمٍ له أن يبيعَ ويتصدقَ بالتَّمنِّ، كذا ذكر في «النوازل»، والفتوى على أن لا يجوز. القِيمُ إذا اشترى من غَلَّةِ المسجدِ حانوتاً أو داراً وأراد أن يُسْتَعْلَ ويباعَ عند الحاجة جاز إن كان له ولايةُ الشراء، وإذا جاز له أن يبيعه. أهل الجماعة والمتولَّى لو رهنوا الوقفَ لَمْ يَصِحَّ، وعلى المُرْتَهِنِ أَجْرَةُ الدارِ سواء كانت مُعَدَّةً للغَلَّةِ، أو لا، كذا إذا باع المتولَّى وسكَنَ المشتري الدارَ، هو المختار للفتوى.

الأشجارُ الموقوفة إن كانت مُثْمِرَةً لا يجوز بيعها إلا بعد القلع، وإن لَمْ تكن مُثْمِرَةً جاز قبل القلع. شجرة جَوَزٍ في دارٍ وقفٍ فحريت الدارُ لَمْ يَبِعِ القِيمُ الشجرةَ لأجل العِمارة، لكن يُكرِي الدارَ ويعمرها ويستعين بالجَوَزِ على العِمارة، لا بنفسِ الشجرة. أهل المسجد لو باعوا غَلَّةَ المسجدِ بغير إذن القاضي الأصحُّ أنه لا يجوز. مسجدٌ غثيق لا يُعرفُ بانيه خَرِبَ فأتى به مسجدٌ بغيره مسجدٌ آخرٌ ليس لأهل المسجدِ أن يبيعوه ويستعبوا

بشقه في مسجد آخر؛ لأن على قول أبي يوسف هو مسجد أبداً، خلافاً لمحمد
رحمهما الله تعالى -، وعليه الفتوى. استبدال الوقف جائز ما لم يكن مسجداً.

باب مسائل متفرقة

رجل وقف بعد وفاته وفقاً صحيحاً، فله أن يرجع؛ لأنه وصية، وللموصي أن
يرجع، وإن لم يرجع يُعتبر هذا من جميع المال في رواية، ومن الثلث في رواية^(١). بناء
الرباط أفضل من إعتاق. رجل ذهب عنه مال، فقال: إن وجدته فليته علي أن أقف أرضي
هذه، فوجد فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة إليه، فإن وقف على من لا
يجوز إعطاء الزكاة إليه صح الوقف على ذلك، ولا يخرج عن عهدة النذر.

شجرة وقف على مسجد ييسر أو يسر بعضها قطع اليابس وترك الباقي. الوقف
إذا شرط لنفسه شيئاً نحو أن يأكل ويؤكل ما دام حياً، وإذا مات كان لولده وولده
مثل ذلك صح هذا الشرط، وبه أخذ الشيخ الإمام الحلواني، وحسام الدين - رحمهما
الله تعالى - قوم جمعوا دراهم لعمارة قنطرة، اشتروا ببعضها الطعام للعمال، فحضر
هناك من لا يعمل لكن يهدي العمال ويرشدهم ويعينهم على العمل جار له أن يأكل
معه. ليس لأرباب الوقف أن يعقدوا على الوقف عقد مزارعة، إنما ذلك للقيم.

(١) وهو المختار، كما يعلم من «المحيط» الرهاني (٨٧/٩).

كتاب الهبة

أبوابه سبعة: فيما يكون هبة وما لا يكون، فيما يكون قبضاً، في الهبة الحاضرة والفاصلة، في الرجوع في الهبة، في الصدقة، في أحكام الهدايا، في المنفقات.

باب ما يكون هبة وما لا يكون

إذا دفع إلى آخر ثوباً وقال: أكرس نفسك كان هبة، بخلاف ما إذا دفع إليه دراهم وقال: أبقها حيث [شئت]^(١) يكون قرضاً. إذا قال لآخر: داري لك هبة نسكها فهي هبة، ولو قال لآخر: داري لك هبة سكني، أو سكني هبة، ودفعها إليه فهي عارية. إذا قال لآخر: داري لك عمري فهو بمنزلة الهبة، وكذا قوله: نحلتك داري، وقوله: كسوتك هذا الثوب. ولو قال داري لك رقتي، أو حبسك فهو عارية، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: هبة.

رجل قال لآخر على وجه المزاح: هب لي هذا الشيء، فقال: وهبت، فقال الرجل: قبلت، وسلم إليه جاز. عن ابن المبارك - رحمه الله تعالى - أنه مر على قوم يضربون الطنثور، فقال لهم: هبوا مني هذا الطنثور حتى تروا كيف أضرب، فدفعوا إليه. فضربه على الأرض وكسره، وقال: رأيتم كيف ضربت؟ فقالوا: أيها الشيخ خذ عشاء. وإنما قال ذلك تحميراً عن الصمان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

رجل قال لآخر: هب مني هذا، فقال: (هداي توباد)، أو قال: (ارتودراي نيت) لم يكن هبة، ولو قال: غرمت هذا الكرّم باسم ابني الصغير فلان، لم يكن هبة، بخلاف قوله: جعلته باسم ابني. رجل سب دابة فقال: من شاء فليأخذها، فأخذها رجل لم يكن للأخذ إلا أن يقول ذلك لقوم معينين.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط ص س، والثبت من خ.

رجل قال لآخر: حلتني في كل حق لك علي، فأبراه، يبرأ قصاء، وكذلك ديانة عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى. رجل قال لآخر: من أكل من مالي فهو في حل، قيل: لا يجزئ لأحد أن يأكل، والفتوى على أنه يجزئ.

قوله: جميع ما أملاكه لفلان، فهذه هبة حتى لا يجوز بدون القبض. قال لآخر: (النحوال كندم ٧) تسكين اللام من «نحوال»، فالهبة على الجنطة [دون النحوال] ولو قال بكسر اللام من «نحوال»، فالهبة على الظرف^(١) دون الجنطة. رجل قال لامرأته: قولي: وهبت مهري منك، فقالت ذلك، وهي لا تحسن العربية لم يصح.

لو قال لآخر: وهبت لك قفيراً من هذه الصبرة، فاكتال الموهوب له بحضرة الواهب لم يحز، ولو قال: وهبت لك من هذه الصبرة قفيراً [فاكتله]^(٢) فاكتاله حاز. دين بين شريكين وهب أحدهما النصف مطلقاً، نفذ في الربع، وتوقف في الربع.

باب ما يكون قبضاً في الهبة

الهبة لا تُفقد الملك إلا بالقبض. الموهوب له لو قبض في المجلس حاز، ولو قبض خارج المجلس لا يجوز إلا بإذن الواهب. الموهوب له لو كان صغيراً لا يقبل، أو مجنوناً فحق القبض إلى وليه وهو أبوه، أو وصي أبيه، ثم إلى جده، [ثم إلى وصي جده، ثم]^(٣) إلى القاصي، [ثم إلى من نصبه القاضي]^(٤) فإن لم يكن واحد من هؤلاء، فولاية

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط ص س، والصحيح المثبت من خ موافق لما في «ضدية» (٣٧٧: ٤)

عن «السراجية».

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

الفَصْرُ لِمَنْ فِي عِيَالِهِ [أَخ، أَوْ عَم، أَوْ خَالَ، أَوْ غَيْرِهِمْ. وَيُقْصَصُ الرُّوْحُ لَزَوْجَتِهِ الصَّغِيرَةِ إِذَا كَانَتْ فِي عِيَالِهِ وَإِنْ كَانَ لَهَا أَب. صَغِيرَةٌ فِي عِيَالٍ^(١) أَجْنَبِيٍّ بِرِصَا أَيْبَاهَا، وَالْأَبُ غَائِبٌ. فَقَبْضُ الْأَجْنَبِيِّ لَهَا صَحَّ، دُونَ قَبْضِ الْأَخ. يَجُوزُ قَبْضُ الْمَلْتَقِطِ عَنْ^(٢) اللَّقِيطِ.

رَجُلٌ أَوْذَعَ شَيْئاً، ثُمَّ وَهَبَهُ مِنَ الْمَوْذَعِ وَلَيْسَ الشَّيْءُ بِحَضْرَتَيْهِمَا جَازَتْ الْهَبَةُ وَهُوَ قَابِضٌ. الْإِقْرَارُ بِالْهَبَةِ يَكُونُ إِقْرَاراً صَحِيحاً، أَمَا لَا يَكُونُ إِقْرَاراً بِالْقَبْضِ. إِذَا وَهَبَ لِرَجُلٍ ثِيَاباً فِي صُنْدُوقٍ وَدَفَعَ الصَّنْدُوقَ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَ الصَّنْدُوقُ مَقْفَلاً لَمْ يَكُنْ قَبْضاً،^(٣) [وَلَوْ كَانَ الصَّنْدُوقُ مَفْتُوحاً فَهُوَ قَابِضٌ].^(٤)

إِذَا وَهَبَ لِابْنِهِ [الْكَبِيرِ]^(٥) وَهُوَ فِي عِيَالِهِ يُشْتَرَطُ قَبْضُ الْإِبْنِ، وَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ صَغِيراً يَصِيرُ الْأَبُ قَابِضاً لَهُ بِمَحَرِّدِ الْهَبَةِ، وَمَا ذُكِرَ فِي «الْكِتَابِ» أَنَّ قَبْضَهُ لِأَخْلٍ إِبْنِهِ الصَّغِيرِ أَنْ يُعْلَمَ بِمَا وَهَبَ وَيُشْهِدَ، فَذَلِكَ لِلتَّوَثُّيقِ، لَا لِأَنَّهُ^(٦) شَرْطٌ. لَوْ وَهَبَ لِلصَّغِيرِ شَيْئاً وَقَبِضَتْ لَهُ أُمُّهُ لَمْ يَحْرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي عِيَالِهَا. لَوْ وَهَبَ شَيْئاً حَاضِراً مِنْ رَجُلٍ، فَقَالَ الْمَوْهوبُ لَهُ: قَبِضْتُهُ، صَارَ قَابِضاً عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -،^(٧) خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَوْ قَالَ لِلْآخَرِ: وَهَبْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ، وَالْعَبْدُ حَاضِرٌ، فَقَبِضَهُ الْمَوْهوبُ لَهُ جَازَتْ الْهَبَةُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ مَقْطَعٌ مِنْ ص، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط س خ.

(٢) فِي جَمِيعِ النُّسخِ (عَلَى)، وَالصَّحِيحُ مَا أَتَيْنَاهُ.

(٣) قَالُوا: وَهَذَا لَعَدَمُ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْقَبْضِ. وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَفِيدُ بِأَنَّهُ لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ مِفْتَاحَ الصَّنْدُوقِ بَصَرٌ قَابِضاً.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ مَقْطَعٌ مِنْ ص س خ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط س.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ص س خ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٦) كَذَا فِي ط، وَفِي ص س خ (لَأَنَّهُ).

(٧) مَالٌ إِلَى تَرْجِيحِهِ فِي «رَدِّ الْمُخْتَارِ» (٤٣٢/٨).

باب الهبة الجائزة والفاصلة

الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة. وهبه على أنه بالخيار جازت الهبة، والخييار باطل. هبة المشاع فيما يحتل القسمة لا تجوز، سواء كان من شريكه، أو من غير شريكه، ولو قبضها هل تُفيد المِلْك؟ ذكر حُسام الدين - رحمه الله تعالى - في «كتاب الوقعات» أن المختار أنها لا تُفيد المِلْك، وذكر في موضع آخر أنها تُفيد المِلْك ملكاً فاسداً، وبه يُفنى.

إذا وهب اثنان من رجلٍ داراً، فإنه يصبح بالإجماع. إذا وهب من رجلين درهماً صحيحاً يجوز، وعليه الفتوى. وهب ررعاً دون الأرض، أو على العكس لم يجز، ولو وهب مشاعاً وسلم مقسوماً جاز. هبة المشاع فيما لا يحتل القسمة كالطاحونة والخمائم يجوز. أخذ الشريكين لو قال لصاحبه: وهبت منك حصتي من الرّيح، إن كان المال قائماً لا تصح، وإن كان مستهلكاً تصح.

هبة المهر من الزوج الميت يصبح استحساناً. لو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم تصح. هبة الدين ممن عليه الدين تصح من غير قبول، وتُرث بالرد. هبة الدين [من غير من عليه الدين]^(١) لا تصح إلا إذا سلطه على القبض. إذا اشترى داراً فوهبها من رجلٍ قبل القبض جازت.

الهبة في مرض الموت تنفذ من الثلث، وحد مرض الموت أن يكون الموت مه عاباً. [لو وهب عبده الأبق من ابنه الصغير جاز إلا إذا أتى إلى دار الحرب، و]^(٢) لو وهب منه عبده المغمصوب أو الموهوب لا. رجل سقطت منه لؤلؤة فوهبها من رجلٍ وسلطه على الطلب والقبض، فطلبها وقبضها فالهبة باطلة؛ لأن في قيامها وقت الطلب عطلاً، والهبة تبطل بالأحطار.

(١) سقط من ط، والمثبت من س ص خ، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

رجل دفع ثوبين إلى رجل وقال: أيهما شئت فهو لك، والآخر لعملائك، فإن يئس الذي له قبل أن يتعرفا جاز، وإلا فلا. رجل له على آخر ألف درهم نقذ بيت المال، وألف درهم غلة^(١)، فقال: وهبتُ أحدَ المألين منك جاز، وإليه البيان، وإلى ورثته بعد وفاته.

رجل قال لآخر: إن كان كذا فقد وهبتُ مالي منك^(٢) لم يصح. إذا أعتق ما في نظري حارثته، ثم وهب الأم جاز. هبة الحنين، والدُّفْرِ في السَّمْسِمِ لا تجوز. وهب نصف عشرة أثواب مختلفة جاز، وإن كان متفقة لا. إذا وهبتُ من الزوج شيئاً على أن لا يُطلقها إلى وقت كذا، فطلقها قبل مُضي تلك المدة فالهبة باطلة. إذا وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة.

باب الرجوع في الهبة^(٣)

لا رجوع في الهبة إلا بقضاء، أو رضاء. إذا وهب من الفقير شيئاً لا يملك الرجوع في الهبة، وقيل: هذا إذا نوى الصدقة^(٤) إذا وهب شيئاً وازداد في يد الموهوب له زيادة متصلة متولدة من الأصل، أو غير متولدة فإنه يبطل الرجوع. إذا وهب من ذي رجم مخرم منه لا يصح الرجوع. إذا علم الموهوب حرفة، أو القرآن، أو كان كافراً

(١) غلة: ما يرده بيت المال ويقبله التجار.

(٢) هذا هو الصحيح، وفي جميع النسخ (عليك).

(٣) سبعة أشياء تمنع الرجوع في الهبة، جمعوها في قولهم (دُمِعَ نَحْرُقه). فالدال: الزيادة المتصلة بالموهوب كالبناء والفرس والصمن، والميم: موت أحد العاقدين، والعين: العوص إذا كان مقبوضاً، والخاء: الخروج عن ملك الموهوب له، والزاي: الزوجية وقت الهبة، والقاف: القرابة، والهاء: هلاك الموهوب. انظر: «البحر الرائق» (٢٩١/٧-٢٩٢)، و«تبين الحقائق» (٩٨/٥)، و«رد المحتار» (٦٩٩/٥).

(٤) والصحيح أنه لا رجوع في الهبة من الفقير مطلقاً للتوارث؛ لأن الهبة منه صدقة. انظر: «بدائع الصنائع» (١٣٣/٦).

فأسلم في يد الموهوب له صح الرجوع. إذا وهب أرضاً، ففي الموهوب له فيها بناء بطل الرجوع، ولو زال ذلك البناء عاد حق الرجوع. [لو تغير سقر الموهوب لا يفسد الرجوع،]^(١) ولو زال الموهوب عن يملك الموهوب له بطل الرجوع، فلو عاد إلى ملكه عاد حق الرجوع.

العوض يمنع الرجوع وإن قل، وتفسير التعويض أن يأتي الموهوب له بلمعة يغني الواهب أنه عوض هبته بأن قال: هذا عوض هبتك، أو جزاء هبتك، أو مكافأة هبتك، ونحو هذا. لو عوضه من عين الهبة لا يصح التعويض. لو عوض رجل عن الموهوب له صح. إذا وهب للصغير شيئاً، فعوضه الأب من مال الصغير شيئاً لم يصح، وللواهب أن يرجع في هبته. إذا أراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له: زاد في يدي حيراً، وقال الواهب: وهبته كذلك، فالقول للواهب.

إذا وهب من أجنبية شيئاً ثم تزوجها فله الرجوع، بخلاف ما إذا وهب من امرأته شيئاً، ثم طلقها. وهب شيئاً من عبد أبيه، أو أخيه، أو مملوك زوجته له الرجوع. لو وهب لأخيه شيئاً وهو عبد أجنبي له الرجوع، كذا لو كان عبد امرأته، وهي مسئلة عجيبة. لو تصدق على غني لا يملك الرجوع. رجل وهب شيئاً فقبضه الموهوب له وتصدق على غيره فللواهب الرجوع قبل تسليم الموهوب له.

رجل وهب ديناً له عليه لم يرجع، ولو وهب له ثمرة في تحيل وأمره بالقبض فقبض كان له الرجوع، ولو كانت الهبة ثوباً فقصره لا يصح الرجوع، ولو كان الموهوب عبداً مريضاً فداواه حتى برأ صح الرجوع. لو عوض في الهبة من غير شرط ثم استجقت الهبة رجع بالعوض إن كان قائماً، وبقيته^(٢) إن كان مستهلكاً.

لو استجقت نصف العوض لم يرجع بنصف الهبة، لكن له أن يرُد الباقي ويرجع بكل الهبة. إذا وهب متاعاً في بلدة، فنقله الموهوب له إلى بلدة أخرى بطل الرجوع إذ كانت

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ط س، وفي ص خ (بُضْمَتُهُ بِقِيَمَتِهِ).

قيمته في اللذة التي تفلها إليها أكثر. رجل وضع حبلاً في المسجد، أو علق فيه قديلاً له الرجوع، بخلاف ما إذا علق حبلاً للقنديل. رجل اتحد لولده ثياباً، أو لتلميذه، [ثم أراد أن يدفع إلى وليه الآخر، أو إلى تلميذه]^(١) الآخر ليس له ذلك، إلا إذا بين وقت الاتحاد أنها عارية.

الرجوع في الهبة في مرض الموت يُعتبر من جميع المال في رواية أبي خنيس - رحمه الله تعالى -، وفي رواية سليمان الخرجاني - رحمه الله تعالى - يُعتبر من الثلث.^(٢) مريض وهب عيناً ولا مال له غيره فمات، ورجعت ورثته في الثلث لا تبطل الهبة في الباقي. مريض وهب عبده ولا مال له غيره، فأعتقه الموهوب له، أو باعه، ثم مات المريض صح تصرفه، وضمن ثلثي قيمته لورثته.

باب الصدقة

لا تجوز الصدقة حتى تُقبض. لو تصدق على غيبين جاز في رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وهو قولهما، ولو تصدق على فقيرين جار بالإجماع. تصدق العروضي المشاع جائز، أشار إليه في «النوادر». التصدق بشئ العبد على المحتاجين أفضل من الاعتاق. فقير محتاج معه دراهم، فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه، فإن علم أنه لو أفق يصبر على الشدة، فالإيثار أفضل، وإلا فالإنفاق على نفسه أفضل. المكدي الذي يسأل الخافاً ويأكل اسرافاً يؤجر بالصدقة عليه ما لم يتيقن أنه يصرفه إلى المعصية، قيل: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كثرت السؤال فمن يعطى؟ قال: «من رقق قلبك عليه»^(٣).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) وهو المختار. انظر: «تبيين الحقائق» (١٠٢/٥)، و«بدائع الصنائع» (١٣٤/٦).

(٣) لم نغف عليه بعد طول المراجعة وتكرارها.

إذا أخرج الحَبَزَ إلى المسكينِ فلم يَحْذِهِ، فإن شاء أَدَّى إلى مسكينٍ آخر، وإن شاء لا^(١)، [وهو قول الشَّعْبِيِّ، وعن الحسنِ المصري وإبراهيم النخعي - رحمهم الله تعالى - أنه يَضَعُهَا حتى يَجِيءَ آخَرُ، فإن أَكَلَهَا أَطْعَمَ مِثْلَهَا، والأولى قولُ الشَّعْبِيِّ على ما شَاءَ، وكذلك عن مجاهدٍ وعطاءٍ، وبه أَخَذَ العَقِيَّةُ - رحمه الله تعالى -، وسئل أبو بكر عن هذه المسئلة، فقال: أنا في هذه المسئلة واقِفٌ.]^(٢)

رجل أخرج الدَّرَاهِمَ من الكَيْسِ أو الحَبِيبِ لِيُدْفَعَهُ إلى مسكينٍ، ثُمَّ بدأ له أن لا يَدْفَعُ فلا شَيْءَ عَلَيْهِ من حيثُ الْحُكْمِ. رجل تصدَّقَ عن مَيْتٍ أو دعا له فإنه يَصِلُ الثَّوَابُ إلى الْمَيْتِ. إذا جَعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ لغيره من الْمُؤْمِنِينَ جاز.^(٣)

لو قال: جَمِيعُ ما أَمْلِكُهُ صدقةً، فإنه يَنْصَرِفُ إلى مالِ الزَّكَاةِ، فَيُمْسِكُ قَدْرَ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ، وَيَتَصَدَّقُ بِالسَّاقِي، ثُمَّ إذا أَصَابَ شَيْئاً يَتَصَدَّقُ بِمِثْلِ ما أَمْسَكَ. قوله: مالي في الْمَساكِينِ صدقةً، لا يَتَنَاوَلُ الدُّيُونَ على النَّاسِ. والصَّيُّ إِذَا تَصَدَّقَ بِمَالِهِ بِإِذْنِ الْأَبِ لا يَصِحُّ. رجل تصدَّقَ على ابنه الصَّغِيرِ داراً والأبُ ساكِنُها جاز عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، بخلافَ أَبِي حَنِيفَةَ - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى.

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (وإلا فلا).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

(٣) والأصل فيه أنه يجوز للإنسان أن يجعل ثواب عبادته للغير سواء كانت العبادة بدنية أم مالية. فرضاً أم نفلاً، وسواء كان الْمَجْعُولُ له حياً أم ميتاً، وسواء نوى به عند الفعل للغير أو فعَّه نفسه ثم جعل ثوابه لغيره. انظر: «البحر الرائق» (٥٩/٣)، و«إرد المحتار» (٢٤٣/٢).

ومما يستدل به على جواز إهداء الثواب للحي حديث أبي هريرة، أخرجه أبو داود (٢٤٤٢). باب في ذكر البصرة) عن صالح بن درهم قال: انطلقنا حاجين فإذا رجل، فقال لنا: إلى حاكم قرية يقال لها الأبلدة؟ قلنا: نعم، قال: من يضمن لي منكم أن يصلي لي في مسجد القشّار ركعتين أو أربعاً ويقول: هذه لأبي هريرة. سمعتُ حليبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله يبعث من مسجد القشّار يوم القيامة شهداء لا يقوم مع شهداء بدرٍ غيرهم».

باب أحكام الهدايا

أَبُ الصَّبِيِّ إِذَا أَهْدَى إِلَى مَعْتَمٍ الصَّبِيِّ، أَوْ مَوْلًاهُ فِي الْعِيدِ شَيْئًا [١]، إِنْ لَمْ يَسْأَلْ وَهوَ يُلَبِّحُ عَلَيْهِ لَا بَأْسَ بِهِ. رَجُلٌ أَهْدَى إِلَى جَارِهِ شَيْئًا [١] مِنْ الْمَأْكُولَاتِ فِي إِتَاءٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ فِي هَذَا الْإِتَاءِ، فَإِنْ كَانَ ثَرِيدًا وَلَحْوَةً يُبَاحُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْفَوَاحِشِ لَا، لِأَنَّ الْيَكُونَ بَيْنَهُمَا انْتِسَابًا.

رَجُلٌ أَهْدَى إِلَى مُقْرِضِهِ شَيْئًا، فَإِنْ كَانَ لَمْ يُهْدِ إِلَيْهِ شَيْئًا قَبْلَ الْإِسْتِقْرَاضِ كَرِهَ الْقَوْلُ. إِذَا دَفَعَ الرِّشْوَةَ لِدَفْعِ الْخَوَرِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ لَمْ يَأْتُمْ. إِذَا أَحَارَ مَلِكُ دَارِ الْحَرْبِ لِرَسُولِ مَلِكِ دَارِ الْإِسْلَامِ حَاضِرَةً فِيهِ، وَلَوْ أَهْدَى مَلِكُ الْعَدُوِّ إِلَى أَمِيرِ الْعَسْكَرِ فِيهِ لِجَمِيعِ الْعَسْكَرِ.

جَارِيَةٌ جَاءَتْ إِلَى رَجُلٍ وَقَالَتْ: بَعْثَنِي مَوْلَايَ إِلَيْكَ هَبَةً، وَسَعَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا. رَجُلٌ أَخَذَ ضِيافَةً لِلخِتَانِ، فَأَهْدَى إِلَيْهِ النَّاسُ هَدَايَا وَوَضَعُوا بَيْنَ الْإِبْنِ، أَوْ دَفَعُوهَا إِلَى الْوَالِدِ، أَوْ إِلَى الْوَالِدَةِ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي عُرْسٍ فَدَفَعُوهَا إِلَى الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ، أَوْ إِلَى أَبِ الزَّوْجِ، أَوْ أُمِّهِ، أَوْ إِلَى أَبِ الزَّوْجَةِ، أَوْ أُمِّهَا فَمَا يَصْلُحُ لِلصَّبِيِّ يَكُونُ لَهُ، مِثْلُ ثِيَابِ الصَّبِيَّانِ أَوْ شَيْءٍ يَسْتَعْمِلُهُ الصَّبِيُّ، وَكَذَلِكَ مَا يَصْلُحُ لِلزَّوْجَةِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا يَصْلُحُ بِجِرْفَةِ الزَّوْجِ فَهُوَ لَهُ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ أَقَارِبِ الصَّبِيِّ وَمَعَارِفِهِ فَلَأَبِ الصَّبِيِّ، وَمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ أَقَارِبِ الْأُمِّ وَمَعَارِفِهَا فَلَأُمِّ الصَّبِيِّ، وَلَوْ وَجِدَ سَبَبٌ أَوْ وَجْهٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى غَيْرِهَا، قُلْنَا: يُعْتَمَدُ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَ أَوْلَادِهِ فِي الْعَطَايَا، وَالْفَضْلُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ يُعْطِيَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُعْطَى عَلَى سَبِيلِ الْمَوَارِيثِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ مُشْتَغَلًا بِالْعِلْمِ دُونَ الْكَسْبِ لَا بَأْسَ بِأَنْ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ صِرِّهِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ طَرَفِهِ.

يُفَصِّلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَعَلَى جَوَابِ الْمَتَأَخِّرِينَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطِيَ مِنْ أَوْلَادِهِ مَنْ كَانَ عَالِمًا
مَتَأَدِّبًا^(١) وَلَا يُعْطِيَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فَاسِقًا فَاجِرًا، مذكورة في «شرح الطحاوي».

باب مسائل متفرقة

إذا وهب من صغير العير شيئاً فردّه يصحُّ ردُّه كما يصحُّ قبُولُهُ. حسناتُ الصبيِّ له،
ولأبويه أجرُ التَّعليمِ والإرشادِ والتَّسْيِيبِ للوجود والبقاء. إذا وهب للصبيِّ شيئاً من
الْمَأْكُولِ، قال محمد - رحمه الله تعالى -: مباحٌ لو أَلَذَّيه أَنْ يَأْكُلَا مِنْهُ، وقال أكثرُ مشايخ
بُخَارَا: لَا يَحِلُّ. رجل قال لآخر: «نَتَّ فِي جِلٍّ مَا أَكَلْتُ مِنْ مَالِي، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ إِلَّا إِذَا
قَامَتْ إِمَارَةُ النُّفَاقِ. رَجُلٌ قَالَ لِأَخْرَى: ادْخُلْ كَرْمِي وَخُذْ مِنْ عِنَبٍ، لَهُ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ مَا
يَشْبَعُ بِهِ إِنْسَانٌ وَاحِدٌ.

(١) كذا في س خ، وهو الأشبه، و في ط ص (متدبنا).

كتاب البيوع

أوابه ثمانية عشر: في انعقاد البيع وعدمه، فيما يجوز بيعه وما لا يجوز، في البيوع الجائزة والفاسدة، في التأجيل، في الثمن والمُشترى، [في حقوق و]^(١) [ما يدخل تحت البيع]^(٢)، في المُرَاحَة والتولية، في خيار الشرط، في جيار الرؤية، في الغيوب، في الإقالة^(٣)، في اختلاف البائع والمُشتري، في القبض والتسليم، في الوكالة بالبيع، في البيوع التي تلحقها الإجازة، في السلم، في الاستبراء، في المنفردات.

باب انعقاد البيع وعدمه

إذا قال لآخر: بعْتُ منك هذا بكذا، فقال: أخذتُ، أو قِلْتُ، ثُمَّ البيعُ، وكذا لو قال المُشترى: اشتريتُ منك هذا بكذا، فقال البائع: هو لك، أو هاتِ الثمنَ. قال: اشتريتُ مني هذا بكذا، [فقال: اشتريتُ، لا يتمُّ البيعُ، كذا إذا قال المُشترى للبائع: بع هذا مني بكذا،]^(١) فقال: بعْتُ، لا يعقدُ البيعُ ما لم يقلُّ المُشترى: اشتريتُ، أو قِلْتُ. لو قال: أبيعُك هذا بكذا، أراد به إيجابَ البيع، فقال المُشترى: اشتريتُ، أو قِلْتُ، يتمُّ البيعُ، كذا لو قال المُشترى أولاً: أشتري هذا منك بكذا، فقال البائع: بعْتُ.

إذا قال لآخر: بعْتُك عبدي هذا بكذا، فقبضه المُشترى ولم يقل شيئاً، يعقدُ البيعُ، قاله الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده. إذا قال لآخر: رضيتُ لهذا بعشرة، فقال

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س ح، والمثبت من ص، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) كذا في ط س خ، و في ص (الإقالة والرد).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

البائع بعث، ثم الشراء، مذكورة في فتاوى أئمة سترقد. رجل قال لآخر: بعث منته هذا بكذا، فقال المشتري: اشتريت، فلم يسمع البائع قول المشتري لا ينعقد البيع، وإن سمع ذلك أهل المجلس والموجب يقول: لم أسمع، وليس في أذنه وقر له يصدق قضاء.

إذا وضع عدلياً مثلاً بين يدي صاحب الرمان، وحل رمانة برضا صاحبها ولم يتكلم الآخر انعقد البيع بينهما؛ لأن البيع ينعقد عندنا بالتعاطي في الأشياء الثمينة والخسيسة جميعاً. إذا قال لآخر: بكم هذا الوقر من الحطب؟ فقال: بكذا، فقال: سئ الجمار، فساقه لم يكن بيعاً، إلا إذا سلم الحطب ونفذ الثمن.

رجل استباع من رجل ثوباً بتسعة دراهم، فقال رب الثوب بالفارسية: (پودیم) ندم، (شیدی). فقال الآخر: رضيت، فقال صاحب الثوب: لا أبيع، فله ذلك. متساومان قال أحدهما: بعث بعشرة، وقال الآخر: اشتريت بتسعة، فتفاضوا ومضيا على ذلك، كان ذلك بيعاً بتسعة؛ لأنه ينظر إلى آخرهما كلاماً، فيحكم بذلك.

إذا تعاقدا عقد البيع وهما يمشيان، أو يسيران على دابة في محمل واحد أو دابتي فإن أخرج المحاطب جوابه متصلاً بكلام صاحبه ثم البيع، وإن فصل لا وإن قل، بخلاف السفينة. قال: بعث منك هذين العبدتين هذا بكذا وهذا بكذا، فقال: قبلت البيع في هذا دون هذا، لم يجز ذلك، وكذا إذا قال: بعث منك هذا بكذا عني أن أبيعك هذا الآخر بكذا، فقبل المشتري ذلك. لو قال: بعث منك هذا بكذا، فقال المحاطب: اشتريت، وقال البائع مقارناً بقوله: رجعت، لم يصح البيع. قال الآخر: بعث هذا منك بكذا، وقام عن مجلسه، أو قام المشتري، ثم قال: اشتريت لم يتم البيع. إذا قال: بعث هذا من فلان الغائب بكذا، فله الخبر فقبل لا يصح، ولو قبل عنه إنسان في المجلس، توقف على إجازته.

إذا كتب كتاباً آتي بعث هذا من فلان الغائب بكذا، فبلغه الكتاب فقال في مجلسه: اشتريت ثم البيع. قال: بعث هذا من فلان بن فلان بكذا، فاذهب يا فلان فقل

له، فذهب الرسول وأخبره بما قال، فقال: في مجلسه ذلك: اشتريت، أو قبلت ثم أبيع. رجل باع على أنها حارية، فإذا هو عاتق، فلا بيع بينهما. إذا قال: بعنت هذا الحمار وأشار إلى العبد يبيع. لو باع حيواناً على أنه كئش، فإذا هي نعجة يتعقد البيع، وإنه الحمار.

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

لا يجوز بيع المرعى يعى الكلاء، إلا إذا قطعه فخرمه. لو باع حشيشاً قد نت بتكلفه بأن سقى الأرض لأجل الحشيش جاز، مذكورة في الفتاوى. بيع فرس عاند لا يحوز إذا كان لا يمكن أخذه إلا بحيلة. لو باع الفلق^(١) وهو الذي يقال له بالفارسية (زلك^(٢)) جاز.

بيع بدر الفلق لا يحوز عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وقال أصحابه: جاز، وعليه الفتوى؛ لِمكان العادة والضرورة. بيع دود القز لا يحوز عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: إن ظهر القز فيه يحوز، وإلا فلا، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: جاز مطلقاً، وعليه الفتوى.

بيع الثعلب لا يحوز إلا إذا وجد العسل في كوارتها، فاشترى الكوارة بما فيها من الثعلب فحينئذ يحوز. بيع القرد جائز، كذا بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير. بيع لحم السباع الميتة لا يحوز، وإن كانت مذبوحة يحوز، حتى لو ذبح الكلب، أو الجمار وباع لحمه جاز في اختيار حُسام الدين رحمه الله تعالى.

(١) كذا في س، وهو الأوفق، وهو: ما يتخذ منه القز، وفي ط (العلق): وهو بيت يتعلق بالشجرة ويتلوى عليه، وفي ص خ (العلق)، وهو دود أسود يتمص الدم، يكون في الماء الأس، إذا شربه اندأ علق بحلقها، ويقال له باللغة الأردنية: (يكل).

(٢) كذا في ط س ص، وفي خ (زلك).

إذا اجتمعت السمكة في حوصي له فباعها لم يحوز، ولو أخذ السمكة وألقاها في حوصيه، فإن كانت بحال يؤخذ بغير صيد حاز البيع، وإلا فلا. بيع لبن بنت آدم وشعور الناس لا يحوز، ولو أخذ شعر النبي عليه السلام بمن عنده وأعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع والشراء لا بأس.

بيع الثمرة بعد الظهور يحوز وإن لم يصر متنفعا به، هو الأصح. لا بأس ببيع عطاء المينة، وقرنها، وعصيتها، وضوئها، ووترها، وشعرها. لا يحوز بيع جلود الميتة قبل أن تدبغ. بيع عظم العيل جائز، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - . لا يحوز بيع شعر الخنزير. بيع الشرب تبعاً للأرض جائز، ومقصوداً كذلك في رواية، وبه أخذ مشايخ بلخ، وفي رواية لا يجوز؛ للجهالة^(١).

(١) اختلف فقهاؤنا - رحمهم الله تعالى - في جواز بيع الشرب، فظاهر المذهب عدم الجواز، وحوزه مشايخ بخارى للعرف، والذين معه إنما منعوا إمكان الغرر والجهالة فيه، ولأنه شيء ساج؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث في الماء والكالا والنار». (المسند للإمام أحمد (٢٣١٣٢)، وإسناده صحيح). وقد ذكر السرخسي - رحمه الله تعالى - جوازه عن المتأخرين من الفقهاء في كتاب المزارعة من «المبسوط» (١٧١/٢٣) حيث قال: «وبعض المتأخرين من مشايخنا - رحمهم الله - أفنى أن يبيع الشرب وإن لم يكن معه أرض للعادة الظاهرة فيه في بعض البلدان، وهذه عادة معروفة بسف قالوا إنما حوز الاستصاع لتعامل، وإن كان القياس يأباه فكذلك بيع الشرب ببلون الأرض، ومثله في (١٣٥/١٤)، و«الهداية» (٥٦/٣).

ومن يبيع الماء يقولون: ليس المقصود بيع الماء، بل هذا اعتياض عن الانتفاع بنظام الشرب من حفر الأنهار، وإيصالها إلى الحقول، والمراقبة على هذا النظام.

وقال الشيخ الباقري في «العناية» (٦٤/٦): وإنما لم يحز بيع الشرب وحده في ظاهر لرواية

للجهالة لا باعتبار أنه ليس بمال. انتهى.

وقال بعض المتأخرين من الأحناف: إن الحقوق التي لا يجوز بيعها مثل حق التعني والتسليم والشرب يجوز الاعتياض عنها بطريق الصلح. قال الشيخ خالد الأتاسي في «شرح المحقق» (١٢١/٢):

أقول: وعلى ما ذكره من جواز الاعتياض عن الحقوق المردة بمال ينبغي أن يجوز الاعتياض عن حق التعني وعن حق الشرب وعن حق التسليم بمال؛ لأن هذه الحقوق لم تثبت لأصحابها لأجل دفع -

يُباع الطريق جائز، ويبيع مسيل الماء لا؛ لأنه مجهول عالماً. يباع حق الضرر على رواية «كتاب القسمة»، و«الجامع الصغير» يجوز، وعلى رواية «الربادات» لا. إذا باع حق الثعلبي حتى بنى عليه بناء لا يجوز. لو باع الثعلو حاراً، ويكون السطح للبائع، والمشتري عليه حق القرار، فيترك بناء الثعلو عليه.

سبكة غير نافذة اجتمع أهلها وباعوها لم يحز، وكذا القسمة. يباع سرقب الرباطات لا يجوز، إلا إذا جمعه رجل فباعه. اشترى طيناً يؤكل، فإن كان لا يستفيع به سوى الأكل لم يحز. اشترى ثراب الصوانين، فإن وجد فيه ذهباً أو فضة جاز، وإلا فلا. لا يجوز بيع صيد الحرم، مُحَرَّم بآفه أو حلال. باع حلالاً حلالاً في الحرم صيد الجبل جاز عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - لو باع مرتد فإن أسلم صح، وإن قُتل على رذته بطل.

يُباع الآبق لا يجوز وإن سلمه قبل الافتراق إلا إذا باعه من يزعم أنه في يده. إذا باع ما في المَحْمَدَة من الحَمْدِ دون الرِّقبة يجوز، سواء سلم أولاً ثم باع، أو باع أولاً ثم سلم في اليومين، أو في اليوم الثالث، ولو سلم بعد ما مضى اليوم الثالث انتقض البيع.^(١)

= الضرر عنهم بل ثبت لهم ابتداءً بحق شرعي فصاحب حق العلو إذا تهدم علوه قالوا: إن له حق إعادته كما كان جبراً عن صاحب السفل فإذا نزل عنه لغيره بمال معلوم ينبغي أن يجوز ذلك على وجه الفراغ والصالح، لا على وجه البيع كما جاز النزول عن الوظائف ونحوها. انتهى. فالعمل على القول بالاعتياص أول للخروج عن الاختلاف. والله أعلم.

وللاستزادة في حكم بيع الحقوق راجع: «رد المختار» (٤/٥٢٠)، و«منحة الخالق على البحر الرائق» (٥/٢٣٤-٢٣٥)، و«المدخل المفهي العام» (ج ٣) للشيخ مصطفى الزرقا، و«جديد فقه مباحث» (ج ٣)، و«نظام الفتاوى» (٢/٣١٦).

(١) وجه ذلك ما ذكره الفقهاء: أن القص في يوم أو يومين قليل غير معتبر فلها أهلية وجار البيع والصحيح أن حكم المسألة بحسب العرف، فيُنظر إلى ما يعلو السك كثيراً. انظر: «فتح القدير» (٥/٤٧٢).

إذا اشترى الثوب المغصوب من صاحبه قال الشيخ الإمام خواهر زاده - رحمه الله تعالى - : يصح أن كان لغاصب مقررًا، أو كان للمالك يتيمة، وقال حُسام الدين - رحمه الله تعالى - : يصح موقوفًا، فإن قدر على التسليم جاز، ولا فسح. بيع المرهون موقوف. بيع الصوف على طهر العنم لا يحوز، بخلاف بيع قوائم الشجر، وبخلاف بيع الكراث على وجه الأرض حيث جاز. باع بأن (رجع خود فروش) لا يحوز. لو باع سكناه يحوز.

باب البيوع الجائزة والفاصلة

مسائله مُشمِلة [على ستة فصول:]^(١) في العبيد والجواري، في الحيوانات، في الأشجار، في الزروع، في الحبوب، في الدور والعقار.

فصل في العبيد والجواري

اشترى جارية بشرط أنها مُعْتَبَةٌ جاز. اشتراه بشرط أن يُحَامِعَهَا، أو بشرط أن لا يُحَامِعَهَا فهو فاسد. اشترى جارية بشرط أنها حامل لم يحز، ولو باع بهذا الشرط جاز. اشترى عبداً على أن يُطْعِمَهُ الْحَبِيصَ^(٢) فهو فاسد. إذا اشترى على أن يُعْتِقَهُ فهو فاسد، فإن أعتقه جاز البيع، خلافاً لهما. اشترى عبداً على أن يبيعه من فلان فسد البيع. إذا اشترى على أنها ذئب كلب بالقب، ومات البائع، أو المشتري، أو ماتا جميعاً لم يحز لوارث المشتري أن يبيعه من وارث البائع بأقل من الثمن. باع عبداً بالقب نسيئة وشرط الخيار لأجنبي، فأجاز المشروط له الخيار البيع، ثم اشتراه الأجنبي بخمس مئة قبل نقد الثمن جاز، وإن كان البائع هو الذي اشترى لم يحز، لأن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن فاسد. اشترى عبداً بخمر، أو خنزير

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) التحيص: الحلواء المخصوصة من التمر والسمن.

فَقَضَهُ فَأَعْتَقَهُ، أَوْ وَفَّيَهُ جَازًا، وَعَلَيْهِ الْفِيْءَةُ. اشْتَرَى عَبْدًا هُوَ وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ شَرَاءً فَاسِدًا فَأَعْتَقَهُ، فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ حَاضِرًا جَارًا. إِذَا اشْتَرَى عَبْدَيْنِ وَتَمَّ ثَمَنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَهُمَا حُرٌّ لَمْ يَحْزَرْ فِي الْعَبْدِ أَيْضًا، وَلَوْ ظَهَرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مَدْتَرٌ فَالْبَيْعُ فِي الْآخَرِ جَائِزٌ.

فصل في الحيوانات

الْحَمَامُ إِذَا عَلِمَ عِنْدَهَا وَأَمَكَ تَسْلِيمُهَا يَحْزَرُ بَيْعُهَا. اشْتَرَى شَاةً عَلَى أَنَّهَا خَلُوبٌ يَعْنِي (بَاشِير) جَازٌ. وَلَوْ اشْتَرَى عَلَى أَنَّهَا لَبُونٌ (شِيرْيَاك) لَا يَحْزَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْبَطُ. اشْتَرَى حَيَوَانًا عَلَى أَنَّهَا حَامِلٌ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ. إِذَا بَاعَ شَاةً بِشَاتَيْنِ، أَوْ بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ جَازٌ. يَبِيعُ الْكَلْبُ الْمُعْلَمُ جَائِزٌ. يَبِيعُ اللَّحْمُ بِالشَّاةِ وَالْبَقَرِ وَتَحْوِ ذَلِكَ يَحْزَرُ. يَحْزَرُ بَيْعُ اللَّحْمَانِ الْمُخْتَلِفَةِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ مُتَفَاضِلًا، وَكَذَا أَلْبَانُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ.

[لَوْ بَاعَ رِطْلَيْنِ مِنْ شَحْمِ الْبَطْنِ بِرِطْلٍ مِنَ الْأَلْيَةِ، أَوْ بَاعَ رِطْلَيْنِ مِنْ لَحْمٍ بِرِطْلٍ مِنْ شَحْمِ الْبَطْنِ جَازٌ].^(١) لَوْ بَاعَ حَمَلٌ شَيْءًا مِنَ الْحَيَوَالِ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَلَقِيحِ وَالْمُضَامِيَيْنِ.^(٢) الْمَلَقِيحُ: مَا تَنَضَّعَتْهَا الْأَرْحَامُ، وَالْمُضَامِيَيْنِ: مَا تَنَضَّعَتْ الْأَصْلَابُ. لَوْ بَاعَ لَبَنًا فِي ضَرْعٍ لَمْ يَحْزَرْ وَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ. اشْتَرَى دَابَّةً بِمِثْقَلِ دَرَاهِمٍ عَلَى أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا الْمُشْتَرِي كَذَا مَثَلًا إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا لَمْ يَحْزَرْ.

فصل في الأشجار

رَجُلٌ بَاعَ شَجَرَةً بِشَرْطِ انْقِلَاعِ الْأَصْحَى أَنَّهُ يَحْزَرُ. شَجَرَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مُشَاعًا وَالْأَشْجَارُ قَدْ انْتَهَتْ حَتَّى لَا يَضُرَّهَا الْقَطْعُ جَازٌ. رَجُلَانِ اشْتَرَيَا أَرْضًا فِيهَا

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ صِ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط س خ.

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٣٠/١١)، رَقْمٌ: ١١٥٨١ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا.

اشجاراً على أن لأحدهما الأرض وللآخر الأشجار جاز. اشترى شجرة بشرط انقطع
يجوز، وقيل: يُشترط بيان موضع القطع.^(١)

رجل باع من آخر شجرة وعليه ثمر قد أدرك، أو لم يدرك جاز، وعلى الساع قطع
الثمر من ساعته. شجرة أصلها واحد ولها فرعان باع صاحبها أحد الفرعين جاز، وعلى
البائع أن يبين موضع القطع، ولا ضرر في القطع. بيع نزل الكرم بشرط الترك لا يجوز.
لو باع نصف نزل الكرم مشاعاً، والنزل لم يدرك بعد لم يحجز إلا من الشريك،
والحيلة في ذلك أن يبيع الكل، ثم يفسخ البيع في التصف، أو الثلث، ويجوز ذلك. لو باع
نزل الكرم بعد ما اتضح وأدرك مشاعاً أو غير مشاع جاز. لو باع نفاحة بتماحين، أو
سفر حلة بسفر حلتين جاز.^(٢)

إذا اشترى الكرم مع الغلة وقبضه إن رضي الأكار جاز البيع، وله حصته من الثمن،
وإن لم يرص لم يحجز البيع. اشترى أوراق التوت^(٣) على أن يأخذ شيئاً فشيئاً لم يحجز،
وإن لم يذكر شيئاً، فإن أخذها في اليوم جاز، وإن مضى اليوم فسد البيع، والحيلة أن
بشترى شجرة فيأخذ الأوراق ثم يبيع الشجرة من البائع.

فصل في الزروع

زرع بين اثنين، باع أحدهما نصيبه قبل الإدراك لم يحجز، ولو لم يفسخ حتى أدرك
الزرع جاز. رجل اشترى حنطة في سئيلها جاز، وعلى البائع تحليصها بالكس والتدريّة.
مطبعة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل برضا صاحبه لم يحجز. [قطن في أرض]

(١) والصحيح أنه يجوز البيع وإن لم يبين موضع القطع. كما في «الفتاوى الهندية» (٣٥/٣) عن فتاوى

قاضي خان (٢٤٥/٢)، على هامش الهندية.

(٢) ونقل ابن عابدين - رحمه الله تعالى - عن ابن الممام ترجيح حرمة بيع نفاحة بتماحين. انظر:

«رد المحتار» (١٧٤/٥).

(٣) كلها في ط ص س، وفي خ (الشجر).

بين رجلين باع أحدهما نصيبه من شريكه، أو من غير شريكه، دون الأرض لم يحز. ^(١)
قُطِنَ بين الأكار ورب الأرض وهو لم يُدرك بعد، فباع رب الأرض نصيبه من الأكار
[لم يحز، ولو باع الأكار من رب الأرض] ^(٢) جار.

الثوة في التمر لو باع فهو فاسد، ولو باع حب هذا القطن جاز؛ قاله الفقيه أبو
الليث - رحمه الله تعالى - لو باع من آخر شجرة الطيخ بأن قال: (لن ياترأفوني)
جار. لو باع زرعاً قبل أن يُدرك على أن يقطعه المشتري، أو يُرسِلَ دابته فتأكله جار،
وإن اشترى على أن يترك الزرع لا.

فصل في الحبوب

بيع الحنطة [بالحنطة] ^(٣) والدقيق بالدقيق وزناً لا بحوز ^(٤)، إلا أن يعلم أنّهما
يتماثلان كيلاً. بيع الحنطة بالدقيق مُفاضلاً جائز. باع قفيز حنطة [بقفيزي حنطة] ^(٥)

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، وللمثبت من ص ح.

(٤) ويحور عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - لتغير العرف، وهو المختار.

قال في «البدائع» (١٩٤/٥): وروي عن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه إذا غلب استعمال

الوزن فيها [أي الحنطة] تصير ورنية، ويُعتبر التساوي فيها بالوزن وإن كانت في الأصل كلبية

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى -: وحاصله توجية قول أبي يوسف أن المعتبر العرف الطارئ

بأنه لا يخالف النص بل يوافقه، لأن النص على كلبية الأربعة، ووزنية الذهب والفضة منى على ما

كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف إذ ذاك بالعكس لورد

النص موافقاً له ولو تغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم، وملخصه، أن

النص معلول بالعرف فيكون المعتبر هو العرف في أي زمن كان ولا يخفى أن هذا فيه تقوية لقول أبي

يوسف فافهم. (رد المحتار ١٧٦/٥-١٧٧)، وانظر: «فتح القدير» (١٥٧/٦-١٥٨).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

لا يحوز، ولو باع قفيز شعير بقبزري حنطة أو على القنب جاز. بيع الحنطة بالخز يحوز عندهما، وعليه الفتوى.

باع قفيزاً من صبرة جاز. باع كل قفيز من هذه الصبرة بكذا، فالبيع في قفيز واحد جائز، وفيما عداه لا عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، إلا إذا كاله ودفعه إليه كل قفيز بدرهم. إذا اشترى ما يكال أو يورن فباعه بعد القبض قبل أن يكيله أو يزيه فهو فاسد^(١) ولو اشترى عندياً فباعه قبل العد عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أنه لا يحوز، وعن صاحبيه أنه يجوز.

بيع الخل بالعصير متفاضلاً لا يجوز. بيع السمنيم بالشيرج لا يجوز إلا أن يكون الشيرج أكثر من الدهن الذي في السمنيم ليكون الدهن بمثله، والباقي في مقابلة الشيرج. بيع القطن المحلوج بالقطن الذي فيه حب لا يجوز إلا مثلاً بمثل، كذا الدقيق المنحول بعير المنحول. التقابض في بيع الطعام بالطعام ليس بشرط.

بيع المكيل بالمكيل إذا كان أحدهما نقداً والآخر نسبة لا يحوز إذا ثحائسا. إذا باع حفنة بحفنتين، أو جورة بحورتين فإنه يحوز.^(٢) إذا باع كُرَّ حنطة وكُرَّ شعير بكُرِّي شعير وكُرِّي حنطة جاز، وهي تُسمى مسئلة الأكرار.

(١) هذا ما مشى عليه أصحاب المثلون والفتاوى أنه لا يجوز للمشتري التصرف في المبيع إذا كان ورنياً إلا بعد الوزن، أما في زماننا هذا فقول: إذا اشترى غلبة شيء يجوز التصرف فيه بدون الوزن؛ لأن البيع وقع على ما في الغلبة، والوزن ليس بمقصود. كذا في «أحسن الفتاوى» (٤٩٩/٦).

(٢) والفتوى على عدم الجواز. نقل ابن عابدين - رحمه الله تعالى - عن ابن الهمام ترجيح حرمة بيع حفنة بحفنتين. فقال: «ثم قال - أي ابن الهمام -: ولا يسكن الخاطر إلى هذا، بل يجب بعد التعليل بالقصد إلى صيانة أموال الناس تحريم التفاحية بالتفاحتين والحفنة بالحفنتين ... وكون الشرع لا يقتل بعض المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالكمارات وصدقة الفطر بأقل منه لا يستلزم إهدار التماوت المتيقن، بل لا يحل بعد تيقن التماض مع تيقن تحريم إهداره، ... وروى المعنى عن محمد أنه كره التمرة بالتمرتين، وقال: كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام». (رد المختار ١٧٦/٥).

وانظر: «فتح القدير» (١٥٢/٦).

فصل في الدور والعقار

إذا اشترى داراً وشرط مع النّار البناء لم يحز. داراً أو أرضاً بين رجلين باع أحدهما كله جاز في نصيبه، ولو باع نصيبه مشاعاً كان لشريكه أن يبطل البيع. اشترى عشرة أذرع من مئة ذراع من حتام، أو دار فهو فاسد عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - بخلاف ما إذا اشترى عشرة أسهم من مئة سهم من دار.

بيع العقار قبل القبض يحوز، بخلاف المنقول. اشترى قرية ولم يستثن العقار والمساجد التي فيها فسد البيع، ولو أنه استثنى هذه الأشياء إلا أنه لم يبين حدودها قال سيد الإمام الأجل أبو شعاع العلوي: يحوز. وقال الشيخ الإمام السرخسي: لا يحوز. اشترى أرضاً على أن يكون جميع خراجها [على البائع أبداً فهو فاسد، ولو اشترى على أن يكون الزائد على خراج الأصل]^(١) على البائع جاز البيع.

بيع المعاملة وبيع الوفاء واحد، وإنه بيع فاسد؛ لأنه بيع بشرط لا يقتضيه العقد، وإنه يبيد الملك عند اتصال القبض به كسائر البيوع الفاسدة، مذكورة في فتاوى أبي بكر بن الفضل، وعن السيد الإمام أبي شعاع والقاضي الحسن المائري والقاضي الإمام علي السعدي أن بيع الوفاء رهن حقيقة، ولا يطلق الانتفاع للمشتري إلا بإذن البائع، وهو ضامن لما أكل واستهلك، وللبيع استرداده إذا قضى دينه متى شاء؛ لأنهم يريدون به الرهن حقيقة، والعيبة للمقاصد لا للألفاظ، ألا ترى أن الكفالة بشرط براءة الأصل حوالة، والحوالة بشرط مطالبة الأصل كفالة، وعن الشيخ القاضي الإمام الإسيحاني أنه قال: إنه بيع جائز ويوفي بالوعد. قال بعض مشايخنا: من أراد أن يرثهن شيئاً ويأخذه الغلة، فالوجه أن يشتري المحدود شراءً ثاباً، ثم يقول المشتري للبائع بعد التفريق عن مجلس العقد أن يقبل هذا البيع إليه إذا أوفى إليه جميع ما أدى من الثمن بعد أن يرفع غلته واحدة، أو أكثر على قدر ما أراد، قال شمس الأئمة المرعشي: ينبغي أن نقول:

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، وثبت من ط س.

تواضعنا على أن لا يكون هذا الشرط ملحقاً بأصل العقد. رجل قال لأخر: إن لك أرضاً خربة في يدي في موضع كذا لا يساوي بشيء فبعتها مني بكذا، ولم يعرفها السامع فباعها بذلك الثمن وهي أكثر من ذلك جار. لو باع الجذع في السقف لا يجوز، ولو برعه وسلمه إلى المشتري ينقلب جائزاً.

فصل في التأجيل

من باع بثمن حال ثم أحله أجلًا معلومًا، أو مجهولًا جهالةً متقاربةً كالحصاد، والدياس، والتيروز، والمهرجان، وقُدوم الحاج صار مؤجلًا. التأجيل في القرض باطل. اشترى شيئاً إلى سنة، فمنعه البائع حتى مضت السنة، فالأجل للسنة المستقلة عند أي حنيفة، ولو اشتراه إلى رمضان فمنعه حتى دخل رمضان كان المال حالاً.

رجل له على آخر دين من ثمن مبيع فطالبه، فقال المديون: ليس عندي الآن، فتنازعا، فقال الطالب: اذهب وأعطني في كل شهر عشرة، فله أن يأخذه بجميع الثمن في الحال؛ لأن هذا ليس بتأجيل. لو باع إلى التيروز، أو إلى المهرجان، وهما لا يعرفان التيروز والمهرجان فهو فاسد، وإن كان ذلك معلوماً عندهما جاز.

لو باع إلى الحصاد، أو إلى الدياس، أو إلى الجذاذ لم يحز. لو أبطل المشتري الأجل قبل مجله انقلب جائزاً. لو باع ثمن إلى أجل مجهول جهالةً متقاربةً كهبوب الرياح، وإلى أن تمطر السماء، أو فنوم رجل من سفر، فإن أسقط الأجل قبل التمرق وتقد الثمن انقلب جائزاً.

اشترى شيئاً بالفسخ على أن يؤدي الثمن إليه في بلد آخر، فإن كان الثمن حالاً فالبيع فاسد، وإن كان مؤجلًا إلى شهر فالبيع جائز والأجل باطل. رجل أخذ دراهم غيره فأجله صاحب الدراهم، فإن كانت مستهلكة صح التأجيل. لو كان الثمن غياً كالغروض ونحوه وضرب فيه الأجل فسد البيع.

باب أحكام الثمن والمُثَمَّن

الزَّيَادَةُ فِي الثَّمَنِ حَائِزَةٌ حَالِ قِيَامِ السَّلْعَةِ. اشْتَرَى شَاةً وَدَسَحَهَا، ثُمَّ رَادَ [الْمُشْتَرِي] (١) فِي الثَّمَنِ حَازَتْ، وَلَوْ مَاتَتْ ثُمَّ زَادَ لَمْ يَحْزُ. اشْتَرَى ثَوْبًا فَخَاطَهُ قَمِيصًا، أَوْ اشْتَرَى حَدِيدًا فَجَعَلَهُ سِيفًا، ثُمَّ زَادَ فِي الثَّمَنِ حَارَتْ، وَلَوْ رَادَهُ فِي حِطَّةٍ بَعْدَ طَحْنِهَا لَمْ يَحْزُ. الزَّيَادَةُ فِي الْمُثَمَّنِ حَائِزَةٌ.

اشْتَرَى شَيْئًا بِدِرَاهِمٍ نَقْدٍ الْبَلَدِ وَلَمْ يَقْبِضْ حَتَّى تَغَيَّرَتْ، فَإِنْ كَانَتْ لَا تُرْوَجُ فِي السُّوقِ فَسَدَ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَانَتْ تُرْوَجُ وَلَكِنْ انْتَقَصَتْ قِيمَتُهَا لَا يَفْسُدُ، فَإِنْ انْقَطَعَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْانْقِطَاعِ (٢) مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَبِهِ أَخَذَ بَرَهَانَ الْأَكْثَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ لِأَخَرٍ: بَعْتُ مِنْكَ هَذَا بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ. فَقَالَ: اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ بِأَلْفِي دِرْهَمٍ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ، فَإِنْ قِيلَ الزَّيَادَةُ ثُمَّ السَّيْعُ بِالْعَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ ثُمَّ بِالْمَوْ. اشْتَرَى جَارِيَةً بِأَلْفٍ مَبْقَالٍ دَهَبٍ وَفِضَّةٍ فَهَمَا نَصِفَانِ. بَاعَ غُلَامًا بَيْعًا فَاسِدًا وَتَقَابُضًا، ثُمَّ أَبْرَأَهُ الْبَائِعُ مِنَ الْقِيَمَةِ، ثُمَّ مَاتَ الْغُلَامُ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ، وَلَوْ قَالَ: أَبْرَأْتُكَ مِنَ الْغُلَامِ، فَهُوَ بَرِيءٌ.

إِذَا بَاعَ بَوْزَنَ هَذَا الْحَجَرِ ذَهَبًا جَازَ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ. قَالَ لِأَخَرٍ: بَعْتُكَ هَذَا بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ إِلَّا مِثَّةً نَقْدٍ بَيْتِ الْمَالِ، فَقَبِلَ الْبَيْعَ، فَالْثَّمَنُ تِسْعُ مِثَّةٍ نَقْدٍ بَيْتِ الْمَالِ. إِذَا اشْتَرَى مِنَ الْمَدْيُونِ شَيْئًا بِالذَّيْنِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ جَازَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى مِنْ غَيْرِهِ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ. إِذَا اشْتَرَى بِمِثَّةٍ، أَوْ دَمٍ، أَوْ خَمَرٍ، وَقَبِضَ مَا اشْتَرَى بِرِضَاءِ الْبَائِعِ لَمْ يَمْلِكْهُ، وَالْمَقْبُوضُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ.

لَوْ بَاعَ أُمٌّ وَلَدَهُ، أَوْ مُدَبَّرَتَهُ، فَمَاتَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، فَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِ، وَقَالَا: يَضَعُ الْقِيَمَةَ. قَالَ: اشْتَرَيْتُ هَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي فِي هَذِهِ الصُّرَّةِ فَبَاعَهُ مِنْهَا بِهَا فَتَطَرُّوا فِيهَا إِذَا

(١) كَذَا فِي ط س، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي ص خ (الْبَائِعُ).

(٢) هَكَذَا الصَّوَابُ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ (يَوْمَ الْقِطْعِ).

هي على خلافِ نَقْدِ الْبَلَدِ، فَإِنَّهُ يُطَالِيهِ بِنَقْدِ الْبَلَدِ؛ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ عُرفاً. رجل قال: اشتريت هذا بهذه الدراهم التي في هذه الحايية، فقال: بيعتُ بها، ثُمَّ رَأَى الدَّرَاهِمَ فَلَهُ الْخِيَارُ. وَهَذَا يُسَمَّى خِيَارَ الْكَمِّيَّةِ. إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً بِدَيْنٍ عَلَيْهِ، وَهُمَا يَعْلَمَانِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَمْ يَجَزْ، وَيَكُونُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ شَرَاءِ شَيْءٍ بِلا ثَمَنٍ.

ادعى مكيلاً، أو موزوناً وباعه منه وقبض الثمن، ثُمَّ تصادق أنه لم يكن عليه شيء بطل البيع. إِذَا قَالَ لِآخَرَ: بَعْتُ هَذَا مِنْكَ بِعَشْرَةٍ، وَوَهَبْتُ مِنْكَ الْعَشْرَةَ، وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي جَازَ الشَّرَاءُ، وَلَا يَبْرَأُ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ لَمْ يَحِبْ بَعْدُ.

باب الحقوق وما يدخل تحت البيع

رجل اشترى منزلاً فوقه منزل، فليس له الأعلى إلا أن يقول: بكل حق هو له فيه، أو بكل قليل وكثير هو له فيه أو منه، ولو اشترى بيتاً فوقه بيت لم يكن له الأعلى. ولو اشترى داراً بحدودها فله العلو وإن لم يقل: بكل حق هو له فيها. وباسم الدار يدخل الكيف، ولا يدخل الظلة ما لم يقل: بكل حق هو له فيها، قال الشيخ الإمام حسام الدين - رحمه الله تعالى -: في عرفنا يدخل العلو من غير ذكر في الفصول الثلاثة.

رجل اشترى بيتاً في دار، أو منزلاً، أو مسكناً لم يكن له الطريق إلا أن يشتريه بكل حق هو له فيه، أو بمراقبه، أو بكل قليل وكثير، وكذا لو اشترى أرضاً [لم يدخل الشرب إلا بذكر الحقوق. إِذَا اشْتَرَى دَاراً] ^(١) يدخل العلق والمفتاح والسلّم إِذَا كَانَ مُتَصِلاً، وَلَا يَدْخُلُ الْقُفْلُ.

إِذَا اشْتَرَى حِمَاماً لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ الْقِصَاعُ وَإِنْ ذَكَرَ بِمَرَاقِبِهَا. اصطاد سَمَكَةً فِي بَطْنِهَا دُرَّةً فَبَاعَهَا، فَإِنْ كَانَتِ الدُّرَّةُ فِي الصَّدْفِ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ. اشْتَرَى فَرَساً دَخَلَ فِيهِ الْعِذَارُ ^(٢). اشترى جارية وعليها ثياب يباع مثلها بها دخلت تحت البيع، فإن

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثلث من ط س خ.

(٢) العذار ما على حذّي الفرس من اللحم.

شاء أعطاهما التي عليها، وإن شاء أعطى غير ذلك مما هو كسوة مثلها، ولا يكون لهدم الثياب حصّة من الثمن، حتى لو استحققت^(١)، أو وجد المشتري بها عيباً لا يملك ردّها. رجل باع شجرة يدخل ما تحته من الأرض في البيع.

اشترى أرضاً قد بدر فيها صاحبها ولم ينسأ لا يدخل تحت البيع، ولو بت ولم ينص له قيمة، قال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: لا يدخل، وقال خسام الدين - رحمه الله تعالى -: يدخل. اشترى كرمًا فيها شجرة تدخل الشجرة، ولا يدخل ما عليها من الثمر. ولا ما فيها من الزرع، والنقل، وأصول القطر، ولا قوائم شجرة الخلاف، ولا يدخل ورق الثوب، ولا الورد وإن ذكر الحقوق.

اشترى جماراً غير مؤكف دخلت الرذعة^(٢) والإكاف، مذكورة في «الواقعات الحسامية»، قال السيد الإمام ناصر الدين - رحمه الله تعالى -: إنما ذلك بحسب العرف. رجل اشترى ثوب كبرياى على أن سداه خمس مئة، فإذا هو ألف فاثوب كله له بذلك الثمن، وكذا إذا اشترى مديلاً على أنه كذا ذراعاً، فوجده أزيد فالزيادة للمشتري، كذا إذا اشترى لؤلؤة على أن وزنها مثقال، فإذا وزنها مثقالان.

باب المُرَابَحَةِ والتَّوْلِيَةِ ونحو ذلك

قال - رضي الله عنه -: المُرَابَحَةُ بيع ما اشترى بمثل ما اشترى وريادة ربح، والتَّوْلِيَةُ بيع ما اشترى بمثل ما اشترى من غير زيادة، وبيع الوضعية البيع بالتقصان عن الثمن الأول، وبيع المساومة هو بيع العين بالثمن الذي يتفقان عليه. لا تجوز المُرَابَحَةُ والتَّوْلِيَةُ إلا إذا كان الثمن ممّا له مثل.

اشترى ثوباً فباعه بربح، ثم اشتراه فأراد أن يبيعه مُرَابَحَةً، طرَح منه كل ربح كان قبل ذلك، فإن كان يستغرق الثمن لا يبيعه مُرَابَحَةً. صورة المسألة: إذا اشترى بعشرة

(١) الصمير عائد على (الثياب) في قوله: (استحققت)، وفي قوله: (لها عيبا).

(٢) الرذعة بالبدال والبدال: المجلس الذي يُلْقَى تحت الرحل.

وقضيه، ثم باعه مُرابحةً بخمسة عشر وسلم السبع وانتقد الثمن، ثم اشتراه بعشرة، فأراد أن يبيعه مُرابحةً يحطُّ عنه الربح الذي ربح، وهو خمسة، ويبيعه مُرابحةً على خمسة، ولكن لا يقول: اشتريته بخمسة؛ لأنه يكون كاذباً، لكن يقول قام عليّ بخمسة والآل أبيعه بربح كذا.

يجوز أن يُضيفَ إلى رأس المالِ أجرةَ القصار، والصَّبَاغ، وأجرةَ الحمالِ في حملِ الطعام، ويقول: قام عليّ بكذا. اشترى جاريةً فاعوَّرتُ، باعها مُرابحةً، ولا يلزمُ البيان،^(١) علاف ما إذا فقاَ عيها بنفسه، أو فقاها غيره فغرم الأرض. اشترى ثوباً فاصابه قرضُ فأر أو حرقُ نارٍ لم يلزمه البيان، بخلاف ما إذا انكسر نشره وطيه.

رجل اشترى جاريةً ثيباً فوطئها ولم ينقضها الوطئ، باعها مُرابحةً ولا يلزمه البيان، بخلاف اليكر. إذا صالح عن دعوى عشرة دراهم على ثوبٍ لم يبعه مُرابحةً. لو ظهرت الخيانة في المُرابحة فالمشتري إن شاء أخذه بما اشترى، وإن شاء فسخ، وفي التولية يحطُّ فخر الخيانة، حتى لو قال لآخر: اشتريتُ هذا بعشرة وأبيعه ملك بعشرة، ثم تبس أنه كان اشتراه بتسعة فإنه يحطُّ عن المشتري درهم. رجل ولى^(٢) رجلاً ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فالبيع فاسد، فإن أعلمه في المجلس صح، وله الخيار إن شاء أخذه، وإن شاء لا.

باب خيار الشرط

خيار الشرط فوق ثلاثة أيام لا يجوز [عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -]،^(٣) وقالوا: يجوز إذا بين مدة معلومة. الخيار إذا كان للبائع لا يخرج المبيع عن ملك البائع، ولا يدخل الثمن في ملكه، إلا أنه يخرج عن ملك المشتري. الخيار إذا كان للمشتري

(١) أنه لم يكن بها هذا العور عند الشراء.

(٢) أي باعه تولية.

(٣) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

فالمسحُ يخرج عن ملك البائع، ولا يدخل في ملك المشتري عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - من له الخيار لو فسح بغير مخضّر من صاحبه لم يحز.

الخيار إذا كان للمشتري وهنكت العين في يده، أو انتقص [نقد البيع] ^(١) فإن ذلك يمنع الفسخ، [وكذا إذا ارداد المسح زيادة متصلة متولدة من الأصل كأنخس، والحمال، والبرأ من المرض، وذهاب البياض من العين ونحو ذلك] ^(٢) وكذا إذا كانت متصلة غير متولدة من الأصل كالصبيغ، والخياطة، ونحوه، أو كانت أرضاً فغرس فيها، أو بنى بناءً، وكذا لو حدثت زيادة منفصلة متولدة من الأصل كالورد، والأرض، والعقر، واللبن، والصوف، والشمر، ولو حدثت زيادة منفصلة غير متولدة من الأصل كالهيئة، والكسب، والغلة، فإنها غير مانعة من الفسخ.

لو كان الخيار [لهما فتصرف البائع في المسح يكون فسحاً للبيع، وكذا تصرف المشتري في الثمن يكون فسحاً. اشترى مكيلاً، أو موزوناً، أو عبداً وشرط الخيار] ^(٣) في نصفه، أو ثلثه، أو ربعه جاز، مذكورة في «الزيادات». لو شرط أحد المتعاقدين الخيار لغيره جاز، خلافاً لزفر - رحمه الله تعالى - الاستحدام والمسلم والركوب للتطير في المبيع بشرط الخيار لا يذل على الاحتيار إلا إذا تكرر.

إذا دعا الحاربه المشترية إلى فراشه لا يبطل خياره، كذا ^(٤) إذا زوجها، إلا إذا وطئها الزوج. قال أحدهما بعد مضي المدة: مضت مدة الخيار، [وقال الآخر بعده: أجزت] ^(٥)، فالقول لمُدعي الإجازة. باع بشرط الخيار، فمات ^(٦) المشتري فالبائع على خياره. من له الخيار إذا مات لا يورث خياره، خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٤) كذا في ص، وفي ط س (كما).

(٥) هذا هو الصحيح، وفي ط س خ (بعد الإجازة).

(٦) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

اشترى عبداً على أنه كاتب، أو غياط، فقال المشتري: ليس بكاتب ولا غياط، لم يجز على القبض حتى يعلم أنه على الشرط اشترى جارية على أنها بكر، فقال المشتري: لم أجدها بكرًا، وقال البائع: كانت بكرًا وزالت عذرتها عدك، فالقول للبائع، فإن لم يقبضها حتى اختلفا نظرت إليها النساء، فإن قلن: هي بكر لزمته بلا بيع، وإن لم يكن بحضرة القاضي من النساء من يثق بهن لزم المشتري^(١)، ولا يمين على البائع.

اشترى على أنه بالخيار لم يجز البائع على تسليمه وإن نقد المشتري الثمن. اشترى جارية على أنها تُغني كذا صوتًا، فإذا هي لا تُغني شيئاً لا خيار له، وكذا إذا اشترى كبشاً على أنها تطوخ. اشترى بقرة، أو شاة على أنه بالخيار، فحلب لنتها بطل الخيار. إن اشترى خفاً به خرقة على أن يخرزه البائع، أو إذا اشترى خلیفاً على أن يحفل البائع الرقعة عليه جاز.

لو قال البائع للمشتري بعد قبض المبيع، وقد مَصَّتْ أيام: لك الخيار إلى ثلاثة أيام، فله الخيار ثلاثة أيام. اشترى شيئاً يفسد نحو السمك الطري، والفاكهة، واشترط الخيار ثلاثة أيام، فخاف البائع أن يفسد قبل أن يجيز، أو تمضي مدة الخيار، فإنه يُقال للمشتري: إما أن تردّه، وإما أن تأخذه.

اشترى ثوبين، أو عبدین، أو دابتين على أنه بالخيار في أيهما شاء ثلاثة أيام، إن عيّن الذي فيه الخيار وبين حصّة كل واحد منهما كان البيع في أحدهما بائناً، وفي الآخر الخيار. إذا اشترى على أنه إن لم يُنقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما، فهذا بمسألة البيع بشرط الخيار. رجلان اشترى شيئاً على أنهما بالخيار، فرضي أحدهما فليس للآخر ردّه، خلافاً لهما. لو شرط الخيار إلى الغد، فله الخيار ما لم يمضِ غدٌ، وكذا إذا شرط الخيار إلى وقت الظهر، أو العصر، أو نحو ذلك له الخيار ما لم يمضِ ذلك الوقت.

(١) كذا في ص ط، وهو الصواب، وفي س (لزمه للمشتري)، وفي ح (لزمته المشتري).

باب خيار الرؤية

إذا اشترى شيئاً لم يره جاز، وله الخيار إذا رآه، ولو قال قبل الرؤية: رضيت، لم يبطل خياره، ولو قال قبل الرؤية: قد فسخت، صحّ الفسخ. لو نظر إلى وجه الحارّة، أو الغلام، أو الدابة، أو كفلها، أو كفي الخيار، وكذا إذا رأى صحن النّار وجّه يربوئها،^(١) ولو رأى الغلام أو الحارّة من خلفه لا يبطل.

اشترى الثمار على الأشجار ورأى من كل شجرة بعضه بطل الخيار. اشترى ثياباً ورأى موضع الطّي منها فلا خيار له إلا إذا كان في الثوب شيء مقصود لم يقع بصره عليه نحو الأعلام. اشترى داراً ورآها من الخارج بطل الخيار، كذا ذكر في «كتاب القسمة»، لكن هذا في عرفهم؛ لأن الباطن كان لا يخالف الخارج، أما في عرفنا يخالف. فلا بُدّ من وقوع البصر على الباطن.

الوكيل بالقبض إذا قبض وهو ينظر إليه بطل خيار الموكل، بخلاف الرّسول بالقبض. الأغنى إذا اشترى شيئاً لم يره له الخيار، وإنما يبطل خياره فيما سوى العقار بالخس فيما يحس، وبالشمّ فيما يشم، وبالذوق فيما يذاق، [وبالمسّ فيما لمس]^(٢)، وإن كان شيئاً لا تتأثّر فيه هذه المعاني كالعقار فإنما يبطل خياره بأن يقبض وكيله ذلك وهو ينظر إليه. الوكيل إذا اشترى شيئاً لم يره فله الخيار وإن رآه الموكل قبل ذلك.

(١) والفتوى على أنه لا يبطل خياره ما لم ير داخل البيوت مكان العرف. قال في «الشر المختار» (٥٩٨/٤): «وقال زفر: لا بُدّ من رؤية داخل البيوت، وهو الصحيح وعيه الفتوى، جوهره، وهذا اختلاف زمان لا برهان، ومثله الكرم والبستان». انتهى.

وفي «الهداية»: (٣٧/٣): «والأصح أن جواب الكتاب على وفاق عاداتهم في الأبيّة، فإن دورهم لم تكن متفاوتة يوماً، فأما اليوم فلا بُدّ من السّخول في داخل الدار للتفاوت، والنظر إلى الطاهر لا يوقع العلم بالباطن».

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط م، والمثبت من ص ح.

إذا اشترى أرضاً لم يرها، فزرع الأكثار فيها بإدبه، ثم رآها فليس له خيار الرؤية. إذا اشترى عدل متاع فباع منه ثوباً، أو وهبه وسلمه لم يرد منه شيئاً بحكم خيار الشرط والرؤية. من له خيار الرؤية لو مات بطل خياره. إذا اشترى شيئاً قد رآه من قبل، فقال: لم أحذه على الصفة التي كانت، بل تغير، فإن كان يتعارف في مثل هذه المدة غالباً فانقول له.

باب الرد بالعيب

كل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب. اشترى جارية بلغت سبع عشرة سنة ولم تحض قط له الرد، وفيما دون ذلك لا، وإن وجدها لا تحيض، وقد كانت حاصت في يد البائع لم يردّها ما لم يدّع ارتفاع الحيض بالحبل أو بالداء، والمرجع في الحبل قول النساء، ولكن لا تردّ بقولهن، وإنما قولهن لتوجه الخصومة، واليمين على البائع، والمرجع في الداء إلى الأطباء.

العيب الذي يشتريه بقول النساء يكتفى بقول امرأة واحدة، والذي يشتريه بقول الأطباء ما لم يتفق اثنان عدلان لا يشتريه العيب. الأمة المشتراة إذا قالت: لي وحجّ الضرس، لم تردّ بقولها، وإن وجدها ذات بعل فهو عيب. اشترى أمة فادعت أن لها روحاً، فقال البائع: كان لها زوج عندي فطلقها قبل البيع أو مات فالقول له بلا يمين. اشترى أمة فادعت أن لها روحاً وأقام البينة على التكاح لم تقبل حتى يحضر الزوج، ولو أقام بينة على إقرار البائع قبلت.

اشترى جارية فوطفها، أو قبلها، أو لمسها بشهوة، ثم وجد بها عيباً لم يردّها، [ولكن يرجع بنقصان العيب،] ^(١) إلا إذا قبلها البائع. اشترى جارية فوجد بها دمية، أو زانية، أو وجد بها ذفرًا ^(٢)، أو بخراً ^(٣) له الرد. لو اشترى جارية تركية لا تعرف التركية

(١) ما بين المكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ذفر أي ثفن، ويقال للجارية إذا شُبِّمتْ يا ذفر أي مُبْتَنَةُ الرِّيحِ

(٣) بخر القم بخراً من باب تعب أنتت ربحه.

له الرُّدُّ، ولو اشترى هندية لا تعرف الهندية، فإن عدّه أهل البصر عيباً له الرُّدُّ، وإلا فلا.
نصُّ الولادة في بني آدم عيبٌ. اشترى عبداً فوجده رانياً، ليس له الرُّدُّ إلا إذا اعتاد الرُّما. اشترى عبداً فوجده مندبياً له الرُّدُّ، وكذا إذا كانت تحت امرأة. اشترى عبداً على أنه خصيٌّ، فإذا هو فحلّ لم يردّه.

اشترى عبداً برُكبتيه ورَمَ، فقال البائع: إنه ورَمٌ حديثٌ، فاشتراه على ذلك، ثم ظهر أنه قدِيمٌ ليس له الرُّدُّ. اشترى عبداً فباعه من وارثه ومات، فوجد الوارث به عيباً نصّب القاضي خصماً ويردُّ الوارث عليه العبد، ويردُّ الخصم على البائع ويأخذ الثمن ويدفعه إلى الوارث. اشترى عبداً وشرط الرّاءة [مس كل عيب لم يردّه بعبٍ. اشترى عبداً فباعه من آخر، ثم ردّ عليه بعبٍ بقضاء القاضي له أن يردّه]^(١) على بائعه، وإن قبله بغير قضاء بإقرار ليس له أن يردّه وإن كان ذلك عيباً لا يحدث مثله.

اشترى عبداً على أن به عيباً، صحَّ الشرط مع جهالته، وإن وجد به عيبٌ وحدث به عيبٌ آخر عنده، رجع نقصان العيبين الأولين. ولد المبيع يمنع الرُّدُّ بالعيب، ولو هلك الولد له الرُّدُّ. رجل اشترى أمة تُرضع فوجد بها عيباً، فأمرها بأن ترضع صبياً لم يكن رصاً، وكذا إذا أمرها بالخبز، أو الطبخ، أو غسل الثياب، ولو حلب من لبنها فشرب، أو باع فهو رضا، وكذا إذا جزّ صوف الغنم.

فصل

اشترى عبداً فوجده غير محتون، فإن كان صغيراً فليس بعبٍ، وإن كان كبيراً فإن كان جليياً فكذلك، وإن كان مولداً وهو الذي ولد بدار الإسلام له الرُّدُّ. اشترى عبداً فأجره ثم وجد به عيباً له أن يقض الإجارة ويردّ على البائع، ولو ربه ليس له نقض الرهن. اشترى عبداً فأبق من يديه، ثم وجد به عيباً لم يرجع على البائع ما دام حياً. اشترى عبداً فباعه فطهر المشتري بعبٍ، فقال المشتري الأول: حدث عندك.

(١) ما بين المعكوفين سقط من نص، والمثبت من ط س خ.

وأقاه المشتري الثاني البينة أنه كان به عند البائع، وردّه على بائعه، فبائعه أن يرّده على بائعه بذلك العيب عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى.

رجل باع عبداً فوجد المشتري به عيباً فأراد ردّه، والبائع يعلم أن ذلك العيب كان به، وسيعه أن لا يأخذه حتى يقضي القاضي عليه؛ لأنه لو أخذه بغير قضاء لم يكن له أن يرّده على بائعه. اشترى عبداً فإذا هو حلال الدم فقتل في يده رجع بكلّ الفس. البول في الفراش من العبد الصغير لا يُعدّ عيباً إذا كان رباعياً، أو خماسياً، قاله الخصاص رحمه الله تعالى.

اشترى عبداً وادّعى إباقاً، وقال: بعثني أبناً، لم يُحلف البائع أنه لم يأت به عندّه حتى يُقيم المشتري البينة أنه أتى عندّه، وإن أراد أن يُحلف البائع، يُحلف: بالله ما يعلم أنه أتى عندي، أو يُحلفه: بالله ما له حق الردّ عليك من الوجه الذي يدّعي. اشترى عبداً وجاء ليرّده بعيب، قال البائع: لم أبغك هذا، فالقول له مع يمينه، وبمثله في خيار الشرط والرؤية القول للمشتري.

اشترى عبداً قد أتى في يد البائع، أو بال في الفراش في صغره، ثم أتى عنده، أو بال بعد البلوغ [لم يرّده بذلك العيب. لو جنّ مرة في صغره، ثم عاد في يد المشتري بعد البلوغ^(١) له الردّ. رجل اشترى عبداً فأعتقه على مال، ثم وجد به عيباً لم يرجع بالتقصان، بخلاف ما إذا كان الإعتاق بلا مال، وبخلاف ما إذا علم بالعيب بعد موته.

فصل

اشترى نخلاً فأكل ثمره، ثم وجد به عيباً لم يرّده، وإن احترقت الثمرة ردّه. اشترى كرمًا مع غلاتها، ثم وجد بها عيباً، فإن أراد الردّ ردّها ساعة وحدها كذلك؛ لأنه لو جمّع الغلات أو تركها يمتنع الردّ عليه.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

اشترى أرضاً فوقفها، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْباً رَجَعَ بِالتَّقْصَادِ. اشترى شجرةً فقطعها فوجدَ بها عيباً لا يصلح إلاَّ للْحَطَبِ رَجَعَ بِالتَّقْصَادِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْبَائِعُ مَقْطُوعَةً. اشترى أرضاً فوجدَ خراجها ثقيلاً على خلاف أشكالها له الرَّدُّ بعد ما يحلف أنه لم يعلم بخراجها، ولا أرضى به. اشترى حيواناً فذبحه بنفسه، فإذا أمعاؤه فاسدة فساداً قديماً رَجَعَ بِالتَّقْصَادِ عِنْدَهُمَا، وَعَبِهُ الصَّوْبُ، وَلَوْ أَكَلَ بَعْضُهُ^(١) ثُمَّ عِلِمَ رَجَعَ بِقِصَادِ مَا أَكَلَ، وَيُرَدُّ الْبَاقِي.

فصل

رجل اشترى دابةً فوجدَ بها عيباً، فركبها في حاجته فهو رضا بالعيب، بخلاف ما إذا ركبها ليرُدَّها، وإن ركبها ليشترى لها علماً فليس برضا إذا لم يجد بُدًّا من ذلك بأن كانت صعبة أو هو عاجز عن المشي، أو كان العلف في وعاء، فإن كان في وعائين فلا حاجة إلى الركوب فكان رضا. اشترى دابةً أو جاريةً، فوجدَ بها قرحاً فداواها فهو رضا. الصَّائِكُ^(٢) عيبٌ في الجمار، والسَّغْلُ، والفرس، ونحوها، وكذلك (تأخر إلى قاض). إذا قال: (بدان شرطى فروشم كه فارتي است) ثُمَّ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي لَهُ الرُّجُوعُ.

فصل

اشترى ثوباً فوجدَ فيه دماً، فلو كان بحال لو غُسلَ نَقَصَ الثَّوبُ لَهُ الرَّدُّ. اشترى ثوباً فصبَّغه أحمر، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْباً رَجَعَ بِالتَّقْصَادِ، وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَقُولَ: أَنَا أَقْبَلُهُ كَذَلِكَ. اشترى ثوباً فقطعه ولم يخطئه، فوجدَ به عيباً رَجَعَ بِالْعَيْبِ، وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ: أَنَا أَقْبَلُهُ كَذَلِكَ، لَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَإِنْ حَاطَهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْباً كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ، وَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ: أَنَا أَقْبَلُهُ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ.

(١) هكذا في «الهندية» (٨٤/٣) عن «السراحية»، وفي جميع النسخ (أكل أمعاؤه بعضه).

(٢) كذا في ط، وهو الصواب، والصَّائِكُ: يصاد ثُمَّ هِمزة مفتوحة وهو من صَبَكَ الرجلُ يَصْأُكُ صَأْكَاً إذا عَرِقَ فهاجَتْ مَهْ رِيحٌ مُتَبِّةٌ مِنْ ذَفَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. (الصحيح). وفي ص (العصك).

اشترى ثوباً فقطعه لباساً لابه الصغير فحاطه، ثم وجد به عيباً لم يرجع بالنقصان. [اشترى ثوباً ولبسه حتى تخرق، ثم عيم أنه كان به عيب لم يرجع بالنقصان] (١) عند أبي حيفة - رحمه الله تعالى - . اشترى ثوباً بحمسة وهو يساوي عشرة، فوجد به عيباً بنقصه خمسة رجع بدرهمين ونصف؛ لأنه نصف الثمن، وقد فات نصف البيع.

فصل

اشترى طعاماً فوجد به عيباً وقد أكل بعضه رجع بنقصان ما أكل، ويرد الباقي بحصته عند أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى - ، وبه كان يفتي الفقهاء (٢)، ولو باع نصفه رد ما بقي عند محمد - رحمه الله تعالى - أيضاً، وعليه الفتوى، ولا يرجع بنقصان ما باع. اشترى خبزاً فوجد به أقل من السعر الموعود، رجع بالباقي، وكذلك كل ما ظهر سبغه. اشترى سمناً ذائباً فأكله، ثم أقر البائع أن العارة وقعت فيه وماتت، رجع بنقصان العيب عندهما، وعليه الفتوى.

كثرة الملح في اللحم (٣) إذا كان خارجاً من العادة عيباً. اشترى بذراً خريفاً فوجد به ربيعاً، أو اشترى بذراً البطيخ فوجد به القثاء، إن كان قائماً رده، وإن كان مستهلكاً عليه مثله، ورجع عليه بثمنه. اشترى بيضاً، أو بطيخاً، أو قثاءً، أو خوراً، فكسره فوجد به فاسداً لا ينتفع به رجع بكل الثمن، وإن كان وجد البعض فاسداً لا ينتفع به: فإن كان ذلك قليلاً يجعل هدرًا، وإن كان كثيراً كان البيع فاسداً.

اشترى شيئاً مما يُكال أو يُوزن فوجد بيعه عيباً، رد كله أو أخذه، يعني إذا كان في وعاء واحد، أما إذا كان في وعائين فوجد بأحدهما عيباً لا بأس بأن يرد المبيع خاصة إذا قبضتهما. لو اتخذ الوعاء فاستحق بعضه لا خيار له في روية، وفي روية له الخيار.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثلث من ط س ح.

(٢) كذا في ط، وهو الصواب، وفي ص خ (الفيهان).

(٣) كذا في ط س، وهو الظاهر، وفي ص خ (الشحم).

فصل

إذا اشترى شيئاً فوجد به عيباً، فخاصم البائع، ثم ترك الخصومة أياماً، ثم خاصم، فقال له البائع: لم أمسكته هذه المدة؟ فقال: لأنظر هل يزول هذا العيب أم لا، فله ردُّه. المشتري بعد العلم بالعيب لو استهلك كسب المبيع بعد القبض لا يمتنع عليه ردُّ المبيع، وكذا لو كان الكسب جارية فوطئها، أو أعتقها، أو دثرها، ولو استهلك ولد المبيع ببيع الرد. اشترى شيئاً فوجده معيباً فعرضه على البيع، أو وهبه من آخر ولم يسلم إليه امتنع نبوت الرد.

الزيادة المتصلة لا تمنع الرد بالعيب، كذا لا تمنع الاسترداد عندهما، بخلاف لمحمد - رحمه الله تعالى - الموكَّل إذا وجد عيباً رده على الوكيل. لو أطلع المشتري على العيب بالمبيع، إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء رده، وليس له أن يمسكه ويرجع بالتقصان. لو حدث بالمبيع في يد المشتري عيبٌ وأطلع المشتري على عيب كان في يد البائع رجع بالتقصان، وليس له أن يرُدَّ المبيع إلا إذا رضي البائع بالأخذ. ولو ازداد المَرَضُ في يد المشتري وقد كان أصل المَرَضِ في يد البائع ولم يعلم المشتري بذلك له الرد. اشترى شيئاً فوهبه من آخر، ثم رجع فيه، فاطلع على عيب، له أن يرده على البائع.

باب الإقالة والفسخ

الإقالة جائزة في البيع بمثل الثمن الأول، فإن شرط الأقل، أو الأكثر فالشرط باطل، ويردُّ بمثل الثمن الأول. الإقالة بيع جديد في حق غير المتعاقدين كالنفع وغيره. وفسخ في حقهما إلا أن لا يمكن أن يحدث في المبيع ما يمنع الفسخ فحينئذ يطل، ولا يكون شيئاً آخر. (١) هلاك الثمن لا يمنع الإقالة، وهلاك المبيع يمنع. إذا هلك بعض المبيع جازت الإقالة في باقيه.

(١) و تفصيل المسألة في «الهداية» (٦٩/٣)، فراجع.

أشترى شيئاً ولم يقبضه حتى وهب من البائع، فإلهمه نقض البيع. إذا قال المشتري: (بيع بآدم)، فقال البائع: (بأكرم) ثمت الإقالة. الإقالة^(١) إذا كانت بالقول لا بُدَّ من الإيجاب والقبول، وإن كان بالفعل وهو التعاطي لا بُدَّ من التسليم والقض من الجانبين. اشترى حارية، ثم أنكر الشراء، فإن رضي البائع بيمينه وعزم على ترك خصوصيته حلَّ له وطؤها؛ لأنَّ المحمود من المشتري، والتَّرك منه منقصة للبيع.

الوكيل بالشراء يملك الإقالة خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى - . اشترى شيئاً وقبضه، ثم تقايلاً، ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن جاز. اشترى حارية وقبضها، ثم تقايلاً، ثم احتلما في الثمن تحالفاً وثراداً وعاد البيع الأول. في البيع الفاسد لكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض، وأما بعد القبض فإن كان الفساد قوياً دخل في صلب العقد، فلكل واحد فسخ العقد بحضرة صاحبه، وإن لم يكن الفساد قوياً كشرط منفعة شرط لأحدهما، فلمس له الشرط حق الفسخ. إذا تمَّ البيع الصحيح فليس لأحدهما حق الفسخ وإن لم ينفردا، إلاَّ بإذن الآخر. في البيع الفاسد إذا فسخ العقد فالبائع يسترد المبيع مع الزيادة المتصلة والمتصلة.

المريض إذا باع من أجني ما يساوي ألفاً بخمس مئة، ولا مال له غيرها، صار مُحابياً له بخمس مئة، فتنفذ المحاباة بقدر ثلث ماله، ثم يُقال للمشتري: إما أن تبلغ الثمن إلى تمام ثلثي الألف، وإما أن تفسخ. رجل اشترى صابوناً رطباً، ثم تعاسخا البيع فيه وقد جفَّ ونقص لم يجب على المشتري شيء. إذا اشترى عشرة أففزة حطقة، فاستحققت خمسة منها قبل القبض، يُخير المشتري لتفرق الصفقة قبل التمام.

باب اختلاف البائع والمشتري

إذا اختلفا في الطور والكثرة فالقول لمدعي الصحة، والبيئة لمن يدعي الفساد. قال المشتري: البيع بات، وقال البائع: بيع وفاء، فالقول لمدعي البات، ولو قال البائع: بعثك

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، و المثبت من ط س خ.

بيعاً بائناً فالقول له، إلا أن بذل الدليل على بيع الوفاء بأن كان نقصان الثمن كثيراً، إلا إذا ادعى صاحبه أنه قد تغير، مذكورة في «الملتقط». إذا ادعى أحدهما أنه كان في البيع خياراً فالقول للمُخِير، وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - القول للمُدَّعي الخيار.

اشترى حلاً في حايبة فحمله المشتري في حرة فوجد فيها فارة ميتة، فقال البائع: هذه كانت في جرتك، فقال المشتري: لا، بل كانت في حايبتك، فالقول للبائع؛ لأنه أنكر العيب. امرأة اشترت شيئاً، ثم قالت: كنتُ رسولَ زوجي - وكان البيع على وجه الرسالة - فلا ثمن لك عليّ، فقال البائع: لا، بل بعثها منك، فالقول للمرأة.

اختلفا في قدر الثمن والسلعة هالكة بعد القبض لم يتحالفا، والقول للمشتري مع يمينه. ولو كانت السلعة قائمة، تحالفا وتراذلا. اشترى عبدان وقضهما فمات أحدهما، واختلفا في الثمن، فالقول للمشتري مع اليمين، إلا أن يشاء البائع بأن يأخذ الحي ولا يأخذ مما يدعي من الزيادة من ثمن الميت شيئاً بأن يأخذ ما يُقرُّ به المشتري من ثمن الميت فحيث لا يحلف المشتري.

إذا باع أرضاً، ثم ادعى أنه وقفها وقفاً صحيحاً، فأقام البينة على ذلك، أبطل القاضي البيع، وليس للمشتري حبس الأرض بالثمن، وإن لم تكن له بينة فلا يمين على المشتري والأرض ملكه، قاله الفقيهان أبو جعفر وأبو الليث - رحمهما الله تعالى -. قال المشتري: مات المبيع في يد النائم قبل قبضي وقبل نقد الثمن، فقال البائع: مات في يدك، فالقول للمشتري.

باب القبض والتسليم

باع سبعة ثمن، قيل للمشتري: ادفع الثمن إليه أولاً، فإذا دفع قيل للبائع: سلم المبيع، وفي بيع المقايضة أعني في بيع السلعة بالسلعة قبل لهما: سلماً معاً. باع شيئاً وغلّى بينه وبين المشتري، صار المشتري قابضاً، حتى لو هلك بهلك من ماله. لو قصر

المبيع بعير إذن البائع قبل ثَقْدِ الثَمَنِ لزمه تسليمه إلى البائع، فلو خُلِيَ بينه وبين البائع لم يكر البائع قابضاً.

أعار البائع المبيع من المشتري قبل قبض الثمن، أو أودعه عنده بطل حق البائع في الخس. باع داراً وسلمها إلى المشتري، وللبائع فيها متاع لم يصبغ التسليم، ولو أمره بقص الدار وأذن له بقص المتاع صح التسليم. باع داراً وهي غائبة، فقال للمشتري: سلمتها إليك، وقال المشتري: قبضتها، لم يكن قابضاً إلا إذا كانت الدار قريبة بحيث يقدر على إعلامها، وكذا الهبة والصدقة.

اشترى حنطة في بيت مغلق ودفع المفتاح إليه، وقال: خلعت بينك وبينه، فهو قبض، وإن لم يقل: خلعت، فليس قبض. اشترى أشياء، كل شيء بدرهم، على أن ثمن هذا بعينه حال وثمن الباقي مؤجل لم يقبض المشتري شيئاً من ذلك ما لم يوف ثمن الجميع. رجلان اشترى عبداً صفقة واحدة، فعاب أحدهما، فللحاضر أن يدفع جميع الثمن ويقبضه، فلو حضر الغائب لم يأخذ نصيبه حتى يثق لشريكه الثمن.

رجل باع ماله من ابنه الصغير، لا ينوب ذلك القبض عن قبض الشراء ما لم يتمكن الأب من القبض حقيقة، فلو هلك يهلك من ماله. اشترى ثوباً، فاستأجر البائع في غسله أو صبغه ونحو ذلك، ثم هلك الثوب قبل أن يحدث البائع فيه عيباً، فهو على البائع. اشترى جارية فزوجها قبل القبض، فوطئها الزوج كان المشتري قابضاً، وإن لم يطأها لا. باع جارية فوضعها عند متوسط ليوفيه المشتري ثمنها، فقبض المتوسط بعص الثمن وسلم الجارية إلى المشتري، كان للبائع أن يسترد^(١) الجارية حتى يوفيه الثمن، وإذا استردّها فله أن لا يضعها على يد المتوسط إلا إذا كان عدلاً، وإذا تعذر رد الجارية ضمن العدل.

اشترى شيئاً من طعام وأمر البائع أن يكيله في غرائر المشتري ففعل [والمشتري غائب فهو قبض، كذا إذا استقرض كراً وأمر المقرض بأن يزرعه في أرض المستقرض،

(١) هكذا الصواب، وفي جميع النسخ (أن يرد).

ففعِل^(١) صار قابضاً. اشترى عبياً مجازفةً فالقَطْعُ على المشتري. اشترى الثمر على النَّحْلِ^(٢) فالقَطْعُ على المشتري اشترى جنطةً مكايبةً فالكيلُ على البائع، وصُها في وعاء المشتري على البائع أيضاً

اشترى وفرَّ حَطَبٍ فعلى البائع أن ينقله إلى منزل المشتري، ولو هلك في الطريق يهلك على البائع^(٣) أجره الناقد على البائع، وأجره وزن الثمن على المشتري، وهو المختار. من له الدراهم إذا وجد الدنانير ممسٌ عليه، له أن يمدَّ يده ويأخذها. البائع لو وجد الثمن زوفاً، أو تبهرجةً لم يسترد المبيع، بخلاف ما إذا وجدته ستوقاً^(٤) أو مستحققةً. باع دابةً وهو راكبٌ عليها، فقال المشتري: احميني معك، فحمله معه صار قابضاً.

باب التوكيل

التوكيلُ بالبيع والشراء جائز، والتوكيلُ بالبيع يملك قبض الثمن، وتسليم المبيع وإن منع عن ذلك، ويردُّ عليه بالعيب. التوكيلُ بالبيع الفاسد لو باع بيعاً صحيحاً جاز، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - . التوكيلُ بالبيع بالتقدي لو باع بالنسيئة لا يجوز، كذا إذا قال: بيع عبدي فأني محتاجٌ إلى الثقة، أو قال: بعه فإن الغرماء يلزموني. لو وكله بالنسيئة فباعه نقداً، قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زادة: إن باعه بالتقدي بما يباع بالنسيئة جاز، وإلا فلا، وذكر في «مختصر عيصام» أنه يصح مطلقاً، وعليه الفتوى إحصاء الدين رحمه الله تعالى.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ط س، وفي ص خ (على رؤوس النحل).

(٣) الحكم في هذا بحسب العرف.

(٤) الستوقة: قلنسوة مموهة بالنسيئة.

الوكيل بالبيع المطلق يملك البيع بعين فاحش عبد أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -
إلا إذا كان شيئاً له قيمة معلومة في البلدة كاللحم والخمر. الوكيل بشراء شيء بعيه
يملك شراؤه شمس عال. الوكيل بشراء شيء بغير عينه لو اشترى بما لا يتعاب الناس فيه،
إن صدقه فيه المؤكل أنه اشتراه له نفذ عليه، وإلا فلا.

الوكيل بالبيع إذا باع يملك الإقالة، ولو أبرأ المشتري عن الثمن أو خطأ عنه صح
وضمن لمؤكله. الوكيل بالبيع إذا باع ممن لا تقبل شهادته له يثمل القسمة على رواية
«البيوع» لا يجوز، وعلى رواية «الوكالة» يجوز. الوكيل بالشراء إذا رضي بالبيع يعتبر في
انقطاع خصوصيته مع البائع، لا في إلزامه المؤكل، إلا إذا أبرأ البائع من البيع قبل القبض.
المبيع إذا رد على الوكيل ببيع يحدث مثله سببه أو بإبراء معين فهو لازم على
المؤكل، وإن كان عيباً لا يحدث مثله كالأصبع الزائد، والسن الشاعية، والرد بعمر قصاء
بإقرار الوكيل ذكر في «البيوع» أنه يلزم [على المؤكل من غير خصوصية، وذكر في عامة
رواية «المبسوط» أنه يلزم^(١)] الوكيل ولا يخصم المؤكل، وهذا أصح.

دفع إلى آخر دراهم وقال: اشتر لي بها طعاماً، ذكر في «الكتاب» أنه على الجبلة
والدقيق، وقال الفقيه أبو جعفر - رحمه الله تعالى -: إن كثرت الدراهم فعلى الجنصة،
وإن قلت فعلى الخبز، وإن كان بين أمرين فعلى الدقيق. دفع إلى آخر دراهم وقال: اشتر
لي بها شيئاً، لم تحز الوكالة، ولو قال: اشتر لي بها [أشياء، أو قال]^(٢) شيئاً على ما
تختاره جازت، ولو قال: اشتر لي داراً، لم يصح التوكيل، إلا إذا بين الثمن، فإذا بين يقع
ذلك على المصبر الذي هما فيه.

وكله شراء ثوب لم يصح وإن بين الثمن، ولو وكله بشراء ثوب زارعي، أو
زئديجي، أو بقل، أو فرس جاز وإن لم يبين الثمن. ولو وكله بشراء عبد، أو جارية، إن

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س ص، والمثبت من خ.

يُسُّ الثَّمَنُ جاز، وإلا فلا. إذا أمره ببيع داره، فباع بصفها جاز، وإن أمره بشراء دار بعينها، فاشترى نصفها لم يَجُزْ إلا أن يشتري الصف الآخر قبل أن يردَّ المؤكَّل. الوكيل بالشراء له أن يحبس المشتري عن المؤكَّل لأجل الثمن. الوكيل إذا باع ثم اشترى من المشتري ببيع جديد،^(١) ثم ورد الاستحقاق رجع الوكيل على المشتري. ثم المشتري على الوكيل، ثم الوكيل على المؤكَّل، وقيل: يرجع الوكيل على المؤكَّل أولاً.

باب البيوع التي تلحقها الإجازة

رجل باع ثوباً غيره بغير أمره فقطعه المشتري، ثم أجاز المالك البيع جاز، بخلاف ما إذا أجاز بعد ما قطعه وخاطه. باع متاع غيره بغير أمره، ثم مات، فأجاز المالك البيع لم يَجُزْ.

بيع الفضولي عدنا بنعقد ويتوقف على الإجازة. قال الطحاوي - رحمه الله تعالى: يشترط في إجازة بيع الفضولي قيام أربعة أشياء: المالك، والمشتري، والبائع، والمبيع. رجل اشترى غلاماً وقبضه، فاستحققه إنسان بالقضاء وقبضه، ثم أجاز البيع جاز؛ لأنه ما لم يرجع على البائع لا يفسخ البيع. شريك العنان إذا اشترى حارية ذات رجم محرم من شريكه لم ينفذ على شريكه. الأب إذا اشترى لابنه الصغير، أو المعتوه مملوكاً ذا رجم محرم من الولد لزم على الأب دون الابن.

قال الآخر: بعث منك عبدي هذا بكذا لأجل فلان، فقال الآخر: اشتريت، [وقع الشراء له، وكذا إذا قال المشتري: اشتريت منك هذا بكذا لأجل فلان، فقال المالك: بعث هذا، ولو قال المالك: بعث هذا منك بكذا لفلان، فقال الآخر: اشتريت،]^(٢) توقف على إجازة فلان. بيع السكران من المحرم جائز لارم وإن كان بغير فاحش.

(١) كذا في س خ، وفي ط ص (مثل بوجه).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

الصبي الذي لا يعقل لو باع شيئاً ثم أجاز بعد البلوغ، أو أجاز له ولجبه لم يصح، كذا المعتوه، ولو كان صبياً محجوراً^(١) إلا أنه يعقل البيع والشراء، فباع شيئاً من ماله ثم أجاز بعد البلوغ جاز إلا إذا كان بغيب فاحش. الأب إذا كان محمود الأثر، أو مستور الحال لو باع مال نفسه من الابن الصغير، أو الكبير المعتوه بما يتغابن الناس في مثله، فقال: بعْتُ مال نفسي من ابني فلان بكذا جاز، ولا يحتاج إلى قوله: قلت.

الأب لو باع ضيعته، أو عقاراً للصغير، فإن كان الأب مُفسداً مُسْرِفاً لم يجوز، إلا أن يبيعه بضعف القيمة، كذا المنقول، [قاله حُسام الدين - رحمه الله تعالى -]. الوصي إذا باع عقاراً للصغير بمثل^(٢) القيمة، يجوز على ظاهر الرواية. قال شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله تعالى -: إنما يجوز بأحدى الشرائط الثلاث: إما أن يرغب فيه المشتري بضعف قيمته، أو للصغير حاجة إلى ثمنه، أو كان على الميت دين لا وفاء له إلا به، وعليه الفتوى.

لا يجوز بيع الوصي مال اليتيم ولا شراؤه من نفسه، إلا أن يشتري ما يساوي خمسة عشرة، أو يبيع ما يساوي عشرة بخمسة، قاله الإمام الأجل الشرحسي وفخر الإسلام البردوي - رحمهما الله تعالى - . القاضي إذا اشترى من الوصي مال اليتيم جاز إن كان القاضي جعله وصياً. القاضي لو باع ماله من يتيم لا يجوز. الوصي إذا اشترى لأحد اليتيمين من الآخر لم يجوز، وكذلك لو أود لهما متباعاً لم يجوز، بخلاف ما إذا تباعاً معاً ياد الأب. الأب إذا جُنَّ شهراً، جاز بيع الابن عليه، وفيما دون ذلك لا.

باب السلم

لصحة السلم شرائط: منها: إعلام جنس المسلم فيه أنه جنطة، أو شعير، أو غير ذلك. ومنها: إعلام القدر. ومنها: إعلام الصفة أنه جيد، أو ردي، أو وسط. ومنها:

(١) كذا في ط س ح، وفي ص (محجوراً محجوراً).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

إعلام النوع حتى لو أسلم في الحنطة ينبغي أن يبيّن أنه سقي، أو بحسني، أو ربيعي، أو عريفي، وذكر في الفتاوى: لو قال: (كدم نكي)، أو قال: (كدم سه) كمي ذلك. ومنها: بيان الأجل المعلوم، وأدى مدة الأجل ما يمكن تحصيل مثل المسلم فيه، هو المختار. ومنها: إعلام مقدار رأس المال، إذا كان مما يتعلق بالفقد بمقداره كأنه كميل، والموزون، والمعدود. ومنها: تسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان للمسلم فيه حمل ومؤنة، فإذا لم يكن له حمل ومؤنة يوفيه في أي مكان شاء. ومنها: أن يكون عقد السلم بأث لا خيار فيه. ومنها: أن يكون المسلم فيه لا يتوهم انقطاعه من أيدي الناس من وقت الفقد إلى وقت محل الأجل. ومنها: قبض رأس المال قبل أن يتفارقا، فلو سارا ميلاً أو أكثر قبل القبض حاز ما لم يتفارقا بالأبدان، ولو ناما جالسين فلبس بفرقة، ولو ناما مضطجعين كان فرقة.

إذا أسلم بثمن درهم في كُر حنطة، مئة منها نقد، ومئة نسيئة، فالسلم في الكل فاسدة. السلم في الخبز ذكر في «المتقط» أنه لا يجوز، وقال حُسام الدين: يجوز، ولكن يحتاج^(١) في وقت القبض، حتى يقبض من جنس الذي سمي. لا بأس بالسلم في اللبن، والآجر إذا سمي لبناً معوماً. يجوز السلم في الثياب إذا بين طولاً وعرضاً ورفعاً.

إذا أسلم في حرير يشترط ذكر الوزن، بخلاف الكروباس. أسلم ثوباً هروياً في ثوب هروي، أو قطناً في زعفران لا يجوز، ولو أسلم في التبن أو قاراً لا يجوز، إلا إذا أسلم في قيمان معلوم من قيامين الثمار^(٢). لا يجوز السلم بمكيال رجل بعينه، أو بدراع رجل بعينه. إذا أسلم في الحنطة وزناً، عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - لا يجوز، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه يجوز لعادة الناس. إذا أسلم في حنطة بلد، أو قرية بعينها لا يجوز. إذا أسلم في حنطة ولاية عظيمة كعراق، وخراسان، وفرغانة حاز.

(١) كذا في ط س خ، وفي ص (يحتاج).

(٢) كذا في ط س خ، وفي س (من قيامين الثمار لا يختلف).

السَّلْمُ في الكاغذِ عَدَدًا يَحُوز، كذا في العَدَدِيَّاتِ الْمُتَقَارِبَةِ كَالْخَوَرِ، وَالْبَيْضِ، وَكَدِ
الاستِقْرَاصِ عَدَدًا. إِذَا أَسْلَمَ قُطْعًا هَرَوِيًّا فِي ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ يَحُوز، وَلَوْ أَسْمَ قَصَبًا فِي ابْوَاري
لَمْ يَحْزَ لَا يَحُوز السَّلْمُ فِي الْعَيْدِ، وَالْحَوَارِي، وَالْحَيَوَانِ، وَالْحَوَاوِيرِ، وَاللَّالِي، وَالْخَرَرِ،
وَلَا فِي الرُّعُوسِ، وَالْأَكَارِجِ، وَالْجُلُودِ، وَلَا فِي الْحَطَبِ حُزْمًا، وَلَا فِي الرُّمَانِ، وَالشُّمْرِجَلِ،
وَالْبَطِيحِ، وَالْقِنَاءِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْعَدَوِيِّ الْمُتَفَاوِتِ.

لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ فِي الطُّسْتِ، وَالْقُمُصَةِ، وَالْخُفَيْنِ، وَغَوِ ذَلِكَ، وَلَوْ اسْتَصْنَعَ فِي ذَلِكَ
بَعِيرٌ أَحَلَّ جَازَ، وَلَوْ ضَرَبَ فِي الاسْتَصْنَاعِ أَحَلًّا صَارَ سَلَمًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى -، حَتَّى لَا يَحُوزَ إِلَّا بِشَرَايِطِ السَّلْمِ، وَبِهِ أَفْتَى الْقَاضِي الْإِمَامُ عَلِيُّ السُّعْدِيُّ، وَالسَّيِّدُ
الْإِمَامُ أَبُو شُجَاعٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -، مِنْ لَهُ الْخِيَارُ فِي السَّلْمِ إِذَا أَبْطَلَ خِيَارَهُ، فَإِنْ
كَانَتِ الدَّرَاهِمُ قَائِمَةً فِي يَدِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا.

إِذَا أَسْلَمَ مِثْلَ دَرَاهِمٍ فِي ثَوْبَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ صِفَتُهُمَا وَاحِدَةً، وَطَوْلُهُمَا وَاحِدَةً،
وَلَمْ يَكُنْ حِصَّةُ كُلِّ ثَوْبٍ مِنَ الْمِثْلَةِ جَازَ، وَلَوْ أَسْلَمَ كَيْلِيًّا، أَوْ وَزْنِيًّا فِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ
جَنْسَيْنِ، أَوْ ثَوْبَيْنِ فِي جَنْسٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يُسَمَّ حِصَّةُ كُلِّ جَنْسٍ وَحِصَّةُ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ رَأْسِ
أَمَالٍ لَمْ يَحْزَ. لَا يَحُوزُ السَّلْمُ فِي اللَّحْمِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَإِنْ بَيْنَ
مَوْصِعَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَخْلُوعَ الْعَظْمِ فَعَنَ فِيهِ رَوَايَتَانِ.

السَّلْمُ فِي الشَّحْمِ، وَالْأَلْيَةِ جَائِزٌ. لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ فِي السَّمَكِ الْمَالِحِ وَزَنًا مَعْلُومًا
وَضَرْبًا مَعْلُومًا، [وَإِنْ أَسْلَمَ فِيهِ عَدَدًا لَمْ يَحْزَ. السَّلْمُ فِي السَّمَكِ الطَّرِيٍّ عَدَدًا لَا يَحُوز، فَلَوْ
بَاعَهُ وَزَنًا مَعْلُومًا، وَضَرْبًا مَعْلُومًا،] ^(١) فَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فِي جَنْبِهِ، وَالْأَحْلُ فِي جَنْبِهِ، وَلَا
يَنْقَطِعُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ جَازَ، وَإِلَّا فَلَا. لَا بَأْسَ بِالسَّلْمِ فِي الْفُلُوسِ عَدَدًا.

لَا حَرَمَ فِي السَّلْمِ فِي الْقَصَبِ، وَالْخَشَبِ، وَالْعِيدَانِ إِلَّا إِذَا وَصَفَ بِوَصْفٍ يُعْرَفُ وَلَا
يَخْتَلِفُ وَلَا يَتَفَاوَتُ. لَا يَثْبُتُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ فِي السَّلْمِ. مَنْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ فِيهِ لَوْ مَاتَ قَبْلَ
مَجْلِ الْأَحْلِ يَصِيرُ حَالًا، وَمُوتُ مَنْ لَهُ الدُّيْنُ لَا يَبْطِلُ الْأَجَلَ. إِذَا حَلَّ الْأَحْلُ وَلَمْ يَقْبِضْ

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ مَنْ، وَالتَّبَتِ مِنْ ط س خ.

المُسَلَّم فيه حتى مات، أو صار غير موجود لم يظل السَلَم، وربُّ السَلَم إن شاء أحد رأس ماله، وإن شاء انتظر إلى وجود مثله فيأخذه منه.

إذا ادعى ربُّ السَلَم الزيادة، وأكَّر المُسَلَّم إليه الشرط أصلاً، فالقول لربِّ السَلَم، كذا إذا قال ربُّ السَلَم: كان فيه الأجل، وقال المُسَلَّم إليه: لم يكن. وهب المُسَلَّم فيه من المُسَلَّم إليه قبل القبض لزمه ردُّ رأس المال؛ لأنه بمنزلة الإقالة، وكذا لو أبراه عن نصف المُسَلَّم فيه قبل القبض لزمه ردُّ نصف رأس المال.

إذا تفايلا السَلَم، وأراد أن يأخذ مكان رأس المال شيئاً آخر يرضا المُسَلَّم إليه ليس له ذلك إلا إذا كان السَلَم فاسداً من الأصلي. رجل أسلم في كُرَّ حنطة وأمر المُسَلَّم إليه عند مجلِّ الأجل أن يكتاله في غرائر ربِّ السَلَم، ففعل وهو غائب لم يكن قنصاً. الحوالة [والكفالة]^(١) برأس مال السَلَم جائزة، ولو تفرقا قبل استيفاء رأس المال بطل السَلَم والحوالة والكفالة.

لا بأس بالكفالة بالمُسَلَّم فيه. ربُّ السَلَم إذا أخذ رهناً بالمُسَلَّم فيه وهلك في يده صار مستوفياً بقدر قيمته، ولو أخذ المُسَلَّم إليه رهناً برأس المال، فإن هلك في يده قبل التفريق ثم السَلَم، ولو لم يهلك حتى افترقا بطل السَلَم فبعد ذلك لو هلك هلك برأس المال، فيجب عليه ردُّ رأس المال. والاستصناع جائز فيما فيه تعامل. وللمستصنع خيار. ولا خيار للصانع، وله أن يبيع ما صنع إلا إذا رآه المستصنع ورضي به.

باب الاستبراء

سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطء بملك اليمين من جهة الغير بأي وجه كان. اشترى جارية بكراً، أو ثيباً من امرأة، أو صغيراً عليه الاستبراء بحضة، أو شهر إن كانت صغيرة أو آيسة، ولا يطؤها ولا يمسها بشهوة، ولا ينظر إلى فرجها

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثلث من ص خ.

بسهولة، ولو وضعت حملها سقط الاستبراء إلا في حق الجماع، فإنه لا يُحَامَفُها في التماس، ولو قَضَها وهي حائض لا يُحْتَسَبُ بتلك الحيضة.

الحارية إذا وقعت في سهم رجل فإنه يَسْتَرِيها، ولا بأس بالقلعة والمباشرة.^(١) اشترى حارية قد حاضت من قبل، وقد ارتفع حيضها لا يحبل ظهر بها، ليس له أن يَطَّأها حتى يعلم أنها غير حامل، والتقدير بستين هو المختار، وقيل: التقدير بعدة وفاة الحرّة بأربعة أشهر وعشرة أيام.

إذا حاضت في يد البائع قبل قبض المشتري لم يُحْتَسَبُ بتلك الحيضة. لو تقايلا قبل التسليم إلى المشتري لا يجب الاستبراء، ولو تقايلا بعد التسليم يجب. لو رُدَّت الحارية على البائع بخيار الشرط لا يجب الاستبراء سواء كان الخيار للبائع، أو للمشتري. في البيع الفاسد لو رُدَّت الحارية إلى البائع بعد قبض المشتري يجب الاستبراء. لا استبراء على الذمي.

مسلم اشترى محوسية فحاضت في يده، ثم أسلمت حل له وطؤها. لو غصبها غاصب فوطئها، أو أبقَت إلى دار الحرب، ثم عادت إلى صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليه. إذا وطئها قبل الاستبراء فهو آثم، ولا استبراء بعد ذلك. اشتراها وهي معتدة، فانقضت عدتها بعد حيضة بساعة، فلا استبراء عليه.

الحيلة لإسقاط الاستبراء تجوز إذا لم يقرّبها المولى بعد ما حاضت عنده وطهرت، والحيلة أن يزوّجها البائع من لم يست تحت امرأة حرّة ثم يبيعها ويُسَلِّمها إلى المشتري ثم يطلّقها الزوج قبل الدخول بها، فيحل للمشتري وطؤها بغير استبراء، ويكون على الزوج نصف المهر، ويبغي أن يبرّأه المولى الأول عن ذلك، وحيلة أخرى أن يزوّجها البائع من

(١) والصحيح أنه لا يجوز القبل والمباشرة قبل الاستبراء؛ لأن هذه الأشياء من دواعي الخساع والشيء إذا حرم حرم بدواعيه، كما في «تبين الحقائق» (٢٢/٦): «قوله: وإذا حرم الوضوء فحل الاستبراء حرم الدواعي أيضاً» قال الأنفالي: وإذا ثبت وجوب الاستبراء وحرم الوضوء حرم دواعي الوضوء أيضاً من التماس والقلعة والنظر إلى الفرج بشهوة.

المشتري إذا لم تكن تحت امرأة حرة، ثم يشتريها، فيسقط عنه جميع المهر، فتجبل له بعير استراء. استراء المانع مستحب، لا واجب.

باب المتفرقات

رجل أخذ ثوباً من التاجر، فقال: أذهب به إن رضيتَه اشتريته بعشرة كما تقول، فضاع في يده ضمن القيمة؛ لأنَّ المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة إذا بين الثمن. اشترى عبداً وغاب قبل إيفاء الثمن لا يدري أين هو والعبد في يد البائع، فأقام المانع البيعة أنه باع هذا من فلان الغائب وغاب قبل دفع الثمن، وطلب من القاضي البيع بابه في دينه، ويوفي الثمن.

رجل اكتسب مالاً حراماً واشترى بتلك الدراهم شيئاً ودفعها، لا يطيب له وتصديق به، ولو اشترى بتلك الدراهم أشياء ودفع غيرها، أو اشترى مطلقاً ودفع تلك الدراهم، أو اشترى بدراهم أخرى شيئاً ودفع دراهم الغصب اختلفوا فيه، والفتوى على أنه يطيب دفعاً للخرج عن الناس، وهو قول الكرخي، وأبي الليث - رحمهما الله تعالى - . رجل باع عبداً برغيفٍ بعينه، فلم يتقابضاً حتى أكل العبد الرغيف صار البائع مستوفياً للثمن؛ لأنَّ طعام المبيع على البائع ما دام المبيع في يد البائع فصار مستوفياً للثمن.

رجل اشترى قطناً وزناً معلوماً بثمن معلوم يحط عنه من الثمن حصة الموازنة. رجل باع من آخر حباً في بيت، ولا يمكن إخراجه إلا بقلع الباب أخذ البائع بتسليمه خارج الباب. رجل باع شيئاً وامتنع عن الأشهاد يؤمر بأن يشهد شاهدين، هو المختار. صبي باع واشترى وقال: أنا بالغ، وهو ابن اثني عشرة سنة، ثم قال: لستُ بالغاً، لم يلتفت إلى دعواه، ولو قال ذلك وهو ابن إحدى عشرة سنة صدق.

رجل اشترى غلاماً، فجاء آخر وادعى أنه كان له وأنه اعتقه منذ سنة، يسأل المدعي البيعة على المملوك دون العتيق، فإذا أقام البيعة على المملوك يثبت العتيق، وإن لم يكن له بيعة، استحلف المشتري. اشترى عبداً فاكتسب في يد الناعم، أو وهب له هبة، ثم

مات قبل القبض، فالكسب للمشتري عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وكذا إذا رده
 بغيره. اشترى عبداً فوهب له هبة في يده، ثم رده، قال الشيخ الإمام الزدوي - رحمه
 الله تعالى - : يرد الهبة، وقال الإمام حسام الدين - رحمه الله تعالى - : لا يرد. عبد بطلب
 البيع من مولاه وهو مقيم بأنه يحسن صحبته عزراً؛ لأنه متعنت.

كتاب الصرف

الصَّرْفُ هو بيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة، أو الذهب بالفضة، أو الدرهم بالدرهم. لا يجوز بيع الذهب بالذهب إلاّ مثلاً بمثل، وكذا الفضة بالفضة، ولا عبّرة للحدّودة والصّياغة في هذا الباب. ولا بدّ من قبض العوضين قبل الافتراق بالأبدان، فإن افتراقاً قبل قبض العوضين، أو أحدهما بحيث لا يراه الآخر بطل.

لا يجوز التصرف في ثمن الصَّرْف قبل قبضه. يجوز بيع الذهب بالفضة مُحازفةً من باع سقاً مُحلّى بِعِثَّةٍ درهمٍ وجِلِيَّتُهُ خَمْسُونَ، فدفع من ثمنه خَمْسِينَ جَاراً، والمقبوض حِصَّةُ الفِضَّةِ وإن لم يُبَيَّنْ ذلك، وإن لم يتفابضاً حتى افتراقاً بطل البيع في الجَلِيَّةِ، وإن كان لا يتخلّص إلاّ بضَرَرٍ فسَدَ فيه أيضاً، وإن كان يتخلّصُ بغيرِ ضَرَرٍ جاز البيع في السيف. وبطل في الجَلِيَّةِ.

باع إباءَ فِضَّةٍ وقَبْضَ بعضِ ثمنه، ثم افتراقاً، بطل البيع فيما لم يقبض، وصح فيما قبض، وكان الإناءُ مشتركاً بينهما، وإن استحقَّ بعضُ الإناءِ فالمشتري إن شاء أخذ الباقي بحصته من الثمن، وإن شاء رده. باع قِطْعَةً تُقَرَّه فاستحقَّ بعضها أخذ ما بقي بحصته ولا خيار له. باع درهماً وديناراً بدرهمين ودينارين جَاراً، خلافاً لزُفَرٍ والشافعي رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى.

باع أحدَ عَشَرَ درهماً بِعَشْرَةِ دراهمٍ ودينارٍ جاز. باع درهماً صحيحاً، أو درهمين صحيحين بدرهم غَلَّةٍ^(١) جاز. باع عَدْلِيّاً بِعَدْلَتَيْنِ جاز بشرطِ التَّفَابُضِ قبل الافتراق. افتراقهما إنّما يحصل إذا تَوَارَى كُلُّ واحدٍ عن صاحبه بحيث لا يراه؛ حتى لو لم يكن العدليُّ في يده فدخل بيته ليُحْرِجَهِ وصاحبه يراه ولم يتوارَ عن بصره، فهذا لا يكون افتراقاً.

(١) غَلَّة: ما يَرُدُّهُ بيتُ المالِ ويَقْبَلُهُ الثَّخَارُ.

إذا كان الغالبُ على الدِّراهم الفِضةُ فهي فضةٌ^(١)، وإذا كان الغالبُ على الدنانير الذهبُ فهي ذهبٌ، ويُعتَبَرُ فيها من تحريم الفضل ما يُعتَبَرُ في الحِباد، وإن كان الغالب عليهما الغشُّ فليسا في حُكْمِ الدِّراهم والدنانير حتى لو بيعت بحسنها مُتفاضلا جار، ويُصرف إلى خلاف جِسمِها. باع شيئاً بالفُلوسِ الرَّائجةِ كما في دراهمِ الناسِ اليوم جار وإن لم يُعَيَّن.

لو باع شيئاً بالفُلوسِ الكاسِدةِ فإنه لا يُجزِئُه حتى يُعَيَّنَ الدِّراهم. الدِّراهمُ والدنانير لا يتعيَّنان في عقودِ المُعاوضاتِ وفُسُوخِها حتى لو هَلَكَتِ الدِّراهمُ التي أُصِفَ إليها العَقْدُ قبلَ القَبْضِ لا يَبْطُلُ العَقْدُ، ولو لم تَهْلِكْ كان للمُشتري أن يُمَسِّكها ويدفعَ غيرها. اشترى شيئاً بنصف درهمٍ من فُلوسٍ جار، وعليه ما يُباع بنصف درهمٍ من الفُلوسِ.

دفع إلى صيرفيٍّ درهماً، وقال: أعطيني بنصفه فُلوساً، وبنصفه نصفاً إلا حبةً جاز البيع^(٢). تصارفاً دراهمٌ دينٍ بدنانير دينٍ جاز. تصارفاً ديناراً بدراهمٍ وتقابضاً فوجد المُشتري فيها زُيُوفاً ولم يستبدلْ حتى اُفتَرَقا بطلَ الصَّرْفُ في قَدْرِها. رجلٌ له عسى آخرَ عشرةِ دراهمٍ، فاشترى منه ديناراً بعشرةٍ مطلقاً لا بما له عليه لم يصِرْ قِصاصاً. وإن تقاصاً صحَّ، خلافاً لَزُفَرٍ - رحمه الله تعالى - باع ديناراً بعشرةِ دراهمٍ، وسَلَّمَ الدينارَ، ولم يقبضِ الدِّراهمَ حتى اشترى منه ثوباً بعشرةٍ لم يَقَعِ المُقاصَّةُ، فإن تقاصاً صحَّ، هو المُختارُ.

جاريةٌ قيمتها مئةٌ مثقالٍ من ذهبٍ وفي عُنُقِها طوقٌ ذهبٍ قيمته مئةٌ مثقالٍ، اشتراها رجلٌ بِمِئَتِي مثقالٍ ذهبٍ فنَقَدَ من الثَّمنِ مئةً، فالتَقَدُّ ثَمَنُ الطُّوقِ، وكذا لو اشتراها بِمِئَتِي

(١) كذا في ط س ص، وهو الصحيح، وفي ح (دراهم).

(٢) والصحيح أنه فسد البيعُ تماماً في هذه الصورة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى، وعندهما صحَّ في الفُلوسِ وبطلَ فيما قابلَ الفِضةَ، كما يعلم من «البحر الرائق» (٢٠٣/٦)، وغيره من كتب الفقه، وإليك ما في «البحر»: «فها صور: الأولى: مسألة الكتاب، أعطني به نصف درهم فُلوسٍ ونصفاً إلا حبةً صح اتفاقاً. الثانية: أعطني بنصفه فُلوساً وبنصفه نصفاً إلا حبةً فسد في الكل عدده، وفي بعضه فقط عندهما. الثالثة: أعطني بنصفه فُلوساً وأعطني بنصفه نصفاً إلا حبةً جار في الفُلوس فقط». انتهى.

مثقال: مئة تُقَدَّرُ ومِئَةُ نَسِيبَةٍ. اشترى إبريق فضة بمئة دينار فوجده مغيبا، فصالح من العيب
 على دينار وقيمة العيب أقل جاز. اشترى قلبا بعشرة، ثم غصب بائع القلب منه عشرة،
 أو استقرض يكون عن بدل الصرف؛ لأن قبضه كان مستحقا فعلى أي وجه وجد يقع
 عن الثمن المستحق.

كتاب الشُّفْعَة

أبوابه خمسة: في ثبوت حق الشُّفْعَة، في طلب الشُّفْعَة، في تسليم الشُّفْعَة، في كيفية الأخذ بالشُّفْعَة، في المتفرقات.

باب ثبوت حق الشُّفْعَة

الشُّفْعَة إنما تُجِبُّ في العقارات فيما مُلِكَتْ بِعَوَضٍ يعني بِمَالٍ^(١). إذا وهب داراً بشرط العَوَضِ وتقابضاً يثبت حق الشُّفْعَة. لا شُّفْعَة للحارِّ المُقَابِلِ، ولا لِحَارٍ هو ساكنٌ بِإِعَارَةٍ، أو إِحَارَةٍ. الشُّفْعَة تَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ [في البُقْعَةِ أَوَّلًا، ثُمَّ لِلشَّرِيكِ]^(٢) في الحُقُوقِ كالشَّرْبِ، ومَسِيلِ الْمَاءِ، وَالْمَمَرِّ، وَغَوَّهَا، ثُمَّ لِلحَارِّ الْمَلَارِقِ. الشُّفْعَة لِلْمُسْلِمِ وَالذَّمِيَّ عَلَى السَّوَاءِ. نَهَرٌ حَاصٌّ تُسْقَى مِنْهُ أَرْضِيٌّ مَعْدُودَةٌ، أَوْ كُرُومٌ مَعْدُودَةٌ، فَبِيعَتْ أَرْضٌ مِنْ تِلْكَ الْأَرْضِيِّ، أَوْ كَرَّمَتْ فَهِيَ شُفْعَاءُ كُلِّهِمْ، وَإِنْ كَانَ عَامًّا لَا، وَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ مَفُوضٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي.

إذا باع بشرط الخيارِ للمشتري فَلِلشُّفْعِ الشُّفْعَة، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ لَا. إِذَا أَقْرَأَ الْبَائِعُ بِالْبَيْعِ، وَأَنْكَرَ الْمَشْتَرِي فَلِلشُّفْعِ الشُّفْعَة. إِذَا سَلَّمَ الشُّفْعَة، ثُمَّ حَطَّ الْبَائِعُ عَنِ الثَّمَنِ فَلَهُ الشُّفْعَة. لَا شُّفْعَة فِي الْوَقْفِ. رَجُلٌ بَنَى دَارًا فِي أَرْضٍ وَقَفٍ فَلَا شُّفْعَة لَهُ [أَيَّ لِلْوَقْفِ]^(٣)، فَلَوْ بَاعَ هُوَ دَارَهُ فَلَا شُّفْعَة لِحَارِهِ أَيْضًا. لَا شُّفْعَة فِي الدَّارِ الْمَسْبُوعَةِ بَيْعًا فَاسِدًا. إِذَا صَالَحَ فِي دَارٍ ادَّعَاهَا عَلَى مِثْلٍ وَهُوَ جَاحِذٌ لَا شُّفْعَة فِيهَا. فَإِنْ أَقَامَ الشُّفْعِ الْبَيْنَةَ

(١) كَذَا فِي ط س ح، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي ص (بِعَوَضٍ عَنْ مَالِهِ).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س ح.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالثَّبْتُ مِنْ ص.

أنها للذي ادعاهما فله الشفعة. رحلان لكل واحد منهما داراً وهما متلازمان، فتباها
مالدارين فشفيع كل واحد من الدارين أحق بها من المشتري.

باب طلب الشفعة

الطلب على ثلاث مراتب: طلب الموائبة يعني («مال»)، وطلب استحقاق، وطلب
عند القاضي.

طلب الموائبة: أن يطلب عند سماعه البيع على الفور من غير سكوت، ويشهد
على طلبه شاهدين، ثم لا يمكث حتى يذهب إلى المشتري، أو إلى البائع إن كانت الدار
في يده، أو إلى الدار المبيعة ويطلب عند واحد من هؤلاء طلباً آخر، وهو طلب
استحقاق، ويشهد عليه شاهدين، ثم يطلب عند القاضي. طلب الموائبة يصح بأي لفظ
يفهم منه الطلب حتى لو قال: طلبت، أو أطلبها، أو أنا طالبتها، كفى، ولو قال: (شفاعت
في خواصم)، بطلت شفعته.

وأما طلب الإشهاد، بأن أشهد على المشتري يقول: أطلب الشفعة - أو بأي عبارة
يفهم منها الطلب - في دار اشتريتها من فلان بن فلان التي أخذ حدودها كذا والثاني
والثالث والرابع كذا فسلمها لي. وطلبه عند القاضي أن يقول: اشتري فلان من فلان
داراً، ويذكر حدودها ويقول، أنا شفيعها بالحوار - إن كان جاراً - بدار أخذ حدودها
كذا والثاني والثالث والرابع كذا.

إذا علم بالشراء وهو في طريق مكة ونحوها، فطلب طلب الموائبة وعجز عن طلب
الإشهاد بنفسه يوكل وكيلاً، فيطلب له الشفعة، فإن لم يجد وكيلاً ووجد رجلاً يبعث
على يده كتاباً إلى رجل يوكله بالطب ينبغي أن يفعل ذلك، وإلا فبطل شفعته. إذا علم
بالبيع في نصف الليل ولم يقدِر على الخروج للإشهاد، فأشهد حين أصبح صح.

شفيع قيل له: بيعت بحسب دارك دار كذا، فقال: من اشتراها وبكم اشتراها؟ فلما
أخبر بذلك، طلب الشفعة صنع الطلب. الشفيع إذا طلب الشفعة فقال المشتري: عيبت

بالبيع قبل هذا ولم تطلب، وقال الشفيع: علمت به الساعة، فالقول لشفيع. الشفيع و قال: طلبت الشفعة حين علمت كان القول له، ولو قال: علمت مد كذا وطلت، وقال المشتري: ما طلت، فالقول للمشتري.

باب تسليم الشفعة

إذا طلب طلب الموائنة وطلب الإشهاد فهو على شفيعته ما لم يسلم بلسانه، وعبه الفتوى، وقال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: إذا أمكنه إحضار الثمن ولم يحضره ثلاثة أيام بطلت شفيعته. اشترى داراً فقال له الشفيع: سلمت شفيعتها لك، وإذا هو اشتراها لغيره فهو على شفيعته، بخلاف ما إذا كان مشترياً لنفسه. الشفيع إذا طرأ أن المشتري فلان فمكث، فإذا المشتري غيره كانت له الشفعة.

إذا وهب الشفعة لإنسان لم يكن تسليمًا للشفعة. لو صالح أجنبي الشفيع على دراهم بطلت شفيعته ولا شيء له من الدراهم. الشفيع إذا سلم على المشتري، ثم طلب لا تبطل شفيعته، كذا إذا أخير بالبيع فقال: الحمد لله، أو سبحان الله، أو الله أكبر، أو شئت عاطساً ثم طلب، ولو جاء إلى المشتري وقال: أنا شفيعك آخذ الدار منك بالشفعة بطلت شفيعته.

إذا أخير بالبيع فلم يطلب، فإن كان المخير عدلاً بطلت شفيعته، وإن كان واحداً غير عدل لا. الوكيل بالبيع إذا سلم الشفعة صح، كذا الأب والوصي إذا سلم شفيعته للصغير. الحيلة لإسقاط الشفعة قبل وجوب الشفعة مكروهة عند محمد - رحمه الله تعالى -، خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى -، والمختار أنه لا بأس بذلك إذا كان الجار غير محتاج إليه، والحيلة من وجوه، والمختار أن يبيع المحدود بضعف قيمته وينقد الثمن إلا عشرة^(١) دراهم، ثم يبيع من البائع بقية الثمن ذهباً يساوي عشرة، حتى لو استجفت الدار من يد المشتري رجع على البائع بمثل ما أعطاه.

(١) كذا في ص ح، وهو الظاهر، وفي ط س (نصفاً وعشرة).

باب كيفية الأخذ بالشفعة

الشفعة على قدر رؤوس الشفعاء، لا على مقادير الأنصباء. إذا كان ثمن المَشْمُوعَ مِمَّا لَهُ مِثْلٌ أَخَذَهُ الشَّمِيعُ بِمِثْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا أَخَذَهُ بِقِيَمَتِهِ. اشترى داراً بالحياد ونقد الريوف أو التَّهْرِجَةَ أَخَذَهَا الشَّمِيعُ بِالْحَيَادِ. إذا كانت الدَّارُ فِي يَدِ الْبَائِعِ لَا يُقْضَى لِلشَّمِيعِ حَتَّى يَكُونَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي حَاضِرَيْنِ، وَلَوْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي لَا يُشْتَرَطُ حَصْرَةُ الْبَائِعِ.

لا ينبغي للقاضي أن يقضي بالشفعة حتى يحضر الشفعُ الثمن، وإن قضى لا ينفذ قضاؤه، وكان للمشتري أن يحبس الدار عن الشفع حتى ينقذه الثمن. إنما يملك الشفع الدار بقضاء القاضي، أو تسليم المشتري إليه. إذا اختلفا في الثمن فالقول للمشتري مع يمينه، وإن أقاما البينة فبينة الشفع أولى. إذا اشترى لابنه الصغير داراً، ثم اختلف الأب مع الشفع في الثمن فالقول للأب بلا يمين.

إذا اشترى داراً من اثنين فليس للشفع أن يأخذ ما باع أحدهما، ولو كان المشتري اثنين [والبائع واحد] فللشفع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين. أثبت^(١) الشفعة بطليين ومات فبس للوارث أخذها بالشفعة. وكيل باع داراً بألف، ثم خط من الثمن شيئاً، فللشفع أخذها بالألف. رجل اشترى داراً إلى وقت الحصاد فليس له أن يعجل الثمن ويأخذ بالشفعة. الشافعي إذا طلب الشفعة بالحوار، فالقاضي يسأله هل ترى الشفعة بالحوار، أم لا؟ فإن قال: نعم، يقضي بالشفعة، وإلا فلا.

من [اشترى أو]^(٢) اشترى له فيه الشفعة. من باع أو بيع له فلا شفعة له. مريض باع داراً من ورثته بمثل قيمتها وأجني شفعها لم يحز البيع إلا بإجارة الورثة، فإن أجازوها جاز، وأخذها الشفع بالشفعة. قال البائع: بعثها بألف وما استوفيت الثمن، وقال المشتري: بألفين، والدار مقبوضة، أخذها الشفع بألف، ولو قال البائع: استوفيت

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س ص، والمثبت من خ.

الشمس عن المشتري، أخذها باليمين. البائع إذا حطَّ بعض الثمن عن المشتري، أخذها الشفيع بالناهي، ولو حطَّ الكل، أخذها بالكل. المشتري لو ردَّ الدار على البائع بسبب هو فسح من كل وجه لم يبطل حق الشفعة.

باب المتفرقات

وكيل باع داراً وقبضها المشتري، فوكل الشفيع البائع فأخذها بالشفعة لم يصح. اشترى داراً فوهبها لآخر وغاب المشتري، فالموهوب له حصنم عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، خلافاً لمحمد - رحمه الله تعالى - . إذا قال المشتري للشفيع: لا أعرف لك داراً تستحق بها، فالقول له مع يمينه، فيحلف على البتات عند محمد - رحمه الله تعالى -، وعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - على العلم، وعليه المتوى.

ثبت للشفيع خيار الرؤية والرد بالعيب إذا علم. صبيّة أدركت ولها خيار البلوغ والشفعة ينبغي أن تطلبهما معاً، ولو طلبتهما متعاقباً صحَّ الأول دون الثاني. رجل اشترى داراً وقبضها وبنى فيها بناءً، أو غرس فيها أشجاراً، ثم حضر شفيعها فالقاضي يقضي له بالشفعة ويأمر المشتري بقبض البناء والأعراس إلا إذا كان في القلع نقصان بالأرض وأراد الشفيع أن يأخذها مع البناء والأعراس بقيمتيهما مقلوعةً منه ذلك. ولو أن المشتري ررع في الأرض ينتظر إلى وقت الإدراك، ثم يقضى للشفيع، ولو جعلها المشتري مسجداً، أو مقبرة، أو رباطاً كان للشفيع أن يبطل ذلك، وله أن يبشّر القبر ويرفع الميت. الشفيع لو بنى في الدار التي أخذها، ثم استحققت الدار، ونقض عليه البناء رجع بما أدى من الثمن دون قيمة البناء، بخلاف المشتري.

كتاب القسمة

أبوابه خمسة: في طلب القسمة، في كيفية القسمة، فيما يجوز من القسمة وما لا يجوز، في فسخ القسمة، في المتفرقات.

باب طلب القسمة

إذا طلبت الورثة من القاضي قسمة العقار وقالوا: هذا ورثنا عن أبينا، لم يقسم القاضي بينهم حتى يُقيموا البيّنة على موته وعدّد ورثته عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وفيما يورى العقار يقسم بينهم باعترافهم، وكذا لو ذكروا المالك ولم يذكروا كيف اتفّل إليهم قسّمها بينهم، ويكتب في الصكّ بأنّ قسّمت بينهم باعترافهم.

أرض ادعاهما اثنان وأقاما البيّنة أنّها في أيديهما وطلبا القسمة من القاضي لم يقسم حتى يُقيموا البيّنة على المالك. دارّ بين شريكين، لأحدهما شيء قليل لا يُتَمَع بنصيبه بعد القسمة، وطلب صاحب الكثير القسمة، وأبى الآخر، قسّم بينهما، وإن كان على العكس قال الكرخي، والشيخ الإمام السرخسي، والشيخ الإمام الشيباني - رحمه الله تعالى - لا يقسم، وذكر أبو الليث - رحمه الله تعالى - أن هذا قول أصحابنا، وذكر الحاكم الشهيد - رحمه الله تعالى - في «مختصر الكافي» أنه يقسم، وإليه مال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زادة - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى، قاله حسام الدين رحمه الله تعالى.

إذا كان بعض الشركاء غيباً وطلب الحضور القسمة، فإن كانت الدارّ بينهم بالميراث قسّمت، وإن كانت بالشراء لا. الرقيق، والجواهر، والخمائر، والرخى لا يقسم بطلب أحدهم. أرض بين رجلين، طلب أحدهما القسمة وقدمه إلى القاضي فأبى شريكه وقال: قد بعث نصيبى وأقام البيّنة على البيع لم تُقبل لدفع القسمة.

باب كيفية القسمة

الفرعة لتعيين الأنصباء مستحب لتطبيب الألفس، داران أو كثرمان بين اثنين فضا
القسمة أو أحدهما فسم كل دار وكل كرم على حدة، فلا يحفل نصيب أحدهما في دار
واحدة إلا بالتراضي. قسمة الثين بالإجمال، وقسمة العنب بالوزن بالقبان^(١)، أو الثمران
صحيح. الطريق يُقسم على عدد الرؤوس لا بقدر مساحة الأملاك إذا لم يُعلم قدر
الأنصباء، وفي الشرب متى جهل قدر الأنصباء يُقسم على الأملاك، لا على عدد الرؤوس.
اقتسما داراً وأخذ كل واحد منهما طائفة على أن يرُدَّ أحدهما دراهم مساة
حاز. رجل مات عن زوجة، وبنت، وأخ لأب وأم^(٢)، فأخرجت المرأة بشيء، يُقسم
الباقى على سبعة: للبت أربعة، وللأخ ثلاثة، به أفتى عماد الدين النسي - رحمه الله
تعالى - . مات عن امرأة حامل، فإن كانت الولادة قريبة يُنتظر، وإن كانت بعيدة يُجنس
للحمل ميراث ابن واحد، وعليه الفتوى.

سفل لا علو له، وعلو لا سفل له، وسفل له علو، قوم كل واحد على حدة، وقس
بالقيمة ولا يُعتبر بغير ذلك عند محمد - رحمه الله تعالى - .^(٣) دار اقتسموها فوقع بيت
فيه حمامات في نصيب أحدهم، ولم يذكروا الحمامات وقت القسمة فهي بينهم كما
كانت، وإن ذكروها في القسمة، فإن كانت الحمامات لا يؤخذ إلا بصيد فالقسمة
فاسدة.

كرم بين رجلين اقتسماه نصفين وفيه أعناب وأثمار، فإن لم يقلوا: هذا النصف
لملان بكل قليله وكثيره، أو بما فيه من الأعناب والثمار، فالأعناب والثمار نقى بينهما
مشتركة كما كانت. القسمة في مستوي الأجزاء استيفاء، وفي مختلف الأجزاء مبادلة.
لو كانت بينهما حطة، أو دراهم، أو ثياب من جنس واحد فميز أحدهما بغيره حار.

(١) القبان: آلة توزن بها الأشياء الثقيلة.

(٢) كنا في ط س ص، وفي خ (أخ لأب)، وعلى كل فالمسئلة كذلك.

(٣) وعليه الفتوى، كما في «تبيين الحقائق» (٢٧٢/٥).

باب ما يجوز من القسمة وما لا يجوز

ينبغي للقاضي أن يقسم الدار ولا يدخل في القسمة الدراهم إذا أمكه القسمة بدون ذلك إلا بنراصيهم. داراً أو أرضاً قُسمت ولم يذكروا في القسمة الطريق، فإن لم يكن له مفتح فيما أصابه، إن ذكروا كل حق هو له فإنه يمر في نصيب صاحبه، وإن لم يذكروا ذلك فالقسمة فاسدة، وكذا في مسيل الماء.

كره جنطة بين رجلين ثلاثون رديئة، وعشرة جيدة، فأخذ أحدهما ثلاثين، والآخر عشرة، وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين لم يجر. إذ قُسمت الدار وفيهم غائب، فمات الغائب، فأجاز وارثه نفذ. اقتسموا داراً وفي التركة دين محيط، أو غير محيط، وطلب الغرماء دينهم ردت القسمة، ولو كان له مال آخر جعل الدين فيه لبقى القسمة. قسمة الديون لا تجوز.

تخل بين شريكين فهايتا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة ويستتبرها لم يجر، وكذلك البقرات والعنم. يقسم للمعتوه والصغير أبوه، أو وصي أبيه، أو حده، أو وصي حده، أو ينصب القاضي له وصياً، أو أُمياً. اقتسمت الورثة داراً، وفيهم امرأة الميت، ثم ادعت مهرأ على زوجها وأقامت البينة، ينقض القسمة، كذا الوارث لو ادعى ديناً.

باب فسخ القسمة

لو اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قُلت شهادتهما. خيار الرؤية في قسمة الثياب من نوع واحد، والبقر والعنم لا يثبت في رواية أبي حفص الكبير - رحمه الله تعالى - وفي رواية أبي سلمان - رحمه الله تعالى - يثبت، وعليه الفتوى. لا بأس باشتراط الخيار في القسمة. إذا قال أحد المتقاسمين: أصابني موضع كذا ولم يسلمه إلي، ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء، وكذبه شريكه تحالفاً فسخت القسمة.

دار بين رجلين اقتسماها، ثم استحق نصفها مُشاعاً فإنه يقض القسمة لحق المُستحق، ولو استحق نصف ما في يد أحدهما معلوماً أو مُشاعاً فالمُستحق عليه إن شاء أطل القسمة، وإن شاء رجع على صاحبه بحصته من ذلك. دار بين اثنين اقتسماها نصفين، وبى كل واحدٍ منهما في نصيبه، ثم استحقَّت لم يرجع أحدهما على الآخر بقيمة البناء، ولو كانت داران بينهما فاقسماهما، وأخذ كل واحدٍ منهما داراً، وبى أحدهما في داره، ثم استحقَّت رجع بنصف قيمة البناء.

باب المتفرقات

ينبغي للقاضي أن ينصب قاسماً عدلاً مأموراً عالمياً بالقسمة يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير آخر، فإن لم يفعل ينصب قاسماً بالآخر، ولا يجبر الناس على قاسم واحد، [ولا يشترك القسام] ^(١). أجرة القسام على عدد الرؤوس، [لا على عدد الأنبياء، والأولى أن لا يأخذ القسام الآخر] ^(٢).

علو لرجل وسفل لآخر، فليس لصاحب العلو أن يبني أو يند وتبدأ بغير رصا صاحبه. أرض بين رجلين بنى فيها أحدهما بناءً، فقال له الآخر: ارفع بناءك عنها، فإنه يقسم الأرض بينهما، فما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفعه، أو يرصاه بالقيمة. علو لرجل، وسفل لآخر فالسقف لصاحب السفل.

لا يجوز التصرف في الملك المشترك إلا برضا الآخر، وله أن يفعل ما هو من جنس المكنى. لو استخدم عبداً مشتركاً بيه وبين الآخر بغير إذن صاحبه، قيل: لا يضمن، وذكر في «نوادير هاشم» أنه يضمن. إذا أراد أن يفتح باباً في موضع ليس له حق المرور، قال الشيخ الإمام الزاهد المعروف بخواهر زاده - رحمه الله تعالى -: له ذلك، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى -: لا، وعليه الفتوى.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

كتاب الإجارة

أبوابه ثمانية: في الإجارة الحائزة، في الإجارة العاسدة، فيما يُكره من الإجارة وفيما لا يُكره، في استحقاق الأجرة، في فسخ الإجارة، في الاختلاف في الإجارة، في ضمان المُستأجر والأجير، في المتفرقات.

باب الإجارة الجائزة

استأجر ظئراً بطعامها وكسوتها جاز، ويُشترط في الكسوة بيان الأجل. استأجر بيتاً ولم يُسم شيئاً جاز، وله أن يسكن فيه ويسكن غيره، إلا الطحان، والفصّار، والحدّاد، ونحو ذلك ممّا يضرّ بالبائ. استأجر عبداً لبيع له أو بشريّ جاز، فلو نجفه دين أخذ المُستأجر بذلك،^(١) ولا سبيل للفرء على المُستأجر. استأجر كلباً للاصطياد جاز. استأجر راعياً يرعى غنمه، وشروط عليه أن لا يرعى مع غنمه غنماً آخر جاز. فاض استأجر رجلاً ليضرب له حدّاً، أو يقتصّ له من رجل، أو يقطع له، أو ليفوه عليه في مجلس القضاء بأجر معلوم جاز. جماعة استأجروا رجلاً مدة معلومة ليرفع أمرهم إلى السلطان، ويدفع الظلم عنهم جاز، وإن لم يؤقّنوا^(٢) جاز أيضاً فيما يتهيأ فيه إصلاح الأمر يوماً أو يومين، [وإن كان لا يتهيأ إلا في مدة طويلة لا يجوز].^(٣) لو استأجر المطلق طلاقاً بائناً لأرضاع ولده منها أو غيرها جاز.

الاستئجار لحفر القبر جائز. لو أجزّ داره شهر رمضان مثلاً وهو في شعبان جاز.

(١) يعني العراء يطالبون العبد بالدين، ويرجع العبد على المستأجر.

(٢) كذا في ص خ، وهو الصحيح، و في ط س (يوقنوا).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص ح، والمثبت من ط س.

إذا قال: وهبتك منفعة هذه الدار كل شهر بدرهم فهي إجارة. إذا أجزأه الصغير أو دره جاز. الأم لو أجزأت الصبي جاز، بخلاف ما إذا أجزأت داره أو عبده. رجل أجزأ نصف دار مشتركة بينه وبين آخر من شريكه جاز.

الاستئجار على تعليم القرآن يجوز على جواب المتأخرين، وكذا في تعليم الخط والأدب، [ووجهه أن يقول: استأجرتك لتقوم علي في تعليم القرآن، والخط، والأدب]^(١) مدة كذا. سلم غلاماً إلى أستاذ ليقوم عليه زماناً معلوماً لتعليم حرفة معينة جاز.

استأجر وراقاً وشرط عليه الجبر جاز، بخلاف اشتراط الكاغذ. استأجر دابة بعير عليها جاز. مريض أجزأ الدار بأقل من أجر المثل جاز من جميع المال. استأجر بيتاً على أنه إن سكن فيه فعليه درهم، وإن أسكن فيه حداً، أو قصاراً فعليه درهمان جاز، وكذا إذا استأجر دابة على أنه إن حمل عليها حنطة فبدرهم، وإن حمل عليها شعيراً فبنصف درهم.

باب الإجارة الفاسدة

دفع غزلاً إلى حائك ليحوك له بالثلث أو بالرابع فهي فاسدة على رواية «الجامع الصغير»، وبه أفتى الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -، وقال مشايخ بلخ: يجوز، وبه أفتى أبو الليث، والفاضل أبو علي التستري - رحمهما الله تعالى - للعرف والعادة. إجارة المشاع من غير الشريك لا يجوز. استأجر طحاناً ليطحن له هذا القدر من الحنطة بغير منه لم يجز، كذا لو استأجر رجلاً ليحمل له طعاماً بغير منه.

استأجر أرضاً بزراعة أرض أخرى فلا خير فيها، كذا إجارة السكنى بالسكنى، والركوب بالركوب، واللبس باللبس. معاوضة الثيران على الخرت^(٢) لا خير فيه، بخلاف ما إذا دفع البقر ليأخذ العجاء. الاستئجار على الطاعة كالإمامة، والأذان،

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ط س ص، وفي خ (الأكداص). وحكمهما سواء.

وتعليم الفقه لا يجوز. (١) الاستحجار لغسل الميت، أو لحمه لا يجوز. استأجر أمة، أو أمه، أو جدّه أو جدّته للخدمة لم يحز.

استأجر أرضاً ولم يُسمَّ ما يزرع فيها لم يحز، كذا إذا استأجر دابةً ولم يُسمَّ ما يحمل عليها. استأجر بيتاً ليصلوا فيه شهر رمضان لم يحز. (٢) استأجر هرة لأخذ الفأرة لم يحز. اشترى شيئاً واستأجر البائع لحفظه لم يحز، بخلاف ما إذا استأجره لعسله، أو قتله. استأجر الرّاهن الرّهن لحفظ الرّهن لم يحز. استأجر المؤدّع للحفظ جاز. استأجر طاحونة على أن عليه الأجرة حال انقطاع الماء لم يحز. استأجر حماماً سنة على أن يحطّ عنه آخر شهرين للتعطيل لم يحز، بخلاف ما إذا شرط أن يحطّ عنه قدر ما كان معطلاً.

لا يجوز الاستحجار على الغناء، والنّوح، وقراءة الشعر. استأجر رجلاً ليعلّم ولده حرفة كذا على أن يعمل له ولده مدة معلومة لم يحز. استأجر المشاطة لتزيين القروس

(١) والفتوى اليوم على الجواز، كما في «الدر المختار»: «ويُفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والإمامة والأذان». وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - «قال في الهداية [٢٥٢/٣]: وبعض مشايخنا - رحمهم الله تعالى - اسحسوا الاستحجار على تعليم القرآن اليوم لظهور الثواب في الأمور الدنيّة. ففي الامتاع تضييع حفظ القرآن، وعليه الفتوى». (رد المحتار ٥٥/٦)

وقال ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في «شرح عقود رسم المغني» (ص ٣٧): «فقد اتفقت النقول عن أئمتنا الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى - أن الاستحجار على الطاعات باطل، لكن جاء من بعدهم من الْمُتَنَهِّدِينَ الدِّينَ هم أهل التحريج والترحيج، فأفتوا بصحّته على تعليم القرآن للضرورة؛ فإنه كان للمعلّم عطايا من بيت المال، وانقطعت، فلو لم يصحّ الاستحجار وأخذ الأجرة، لأصاع القرآن وفيه ضياع الدّين؛ لاحتياج المعتمدين إلى الاكتساب. وأفتى من بعدهم أيضاً من أمثالهم بصحّة الأذان والإمامة».

(٢) عنه في «المسوط» (٣٩/١٦) بأن العقد إقامة الطاعة، ويتحقّق على كل مسلم ديناً نمكيّ اسمه من موضع يصلي فيه عند الحاجة، فلا يجوز أن يأخذ على ذلك أجراً.

قلنا: لعل هذا مبني على عدم جواز الاستحجار على الطاعة، لكن إذا أفتى للتأخرون بخواره بمعنى أن يكون استحجار البيت للصلاة جائزاً، ويستحق الأجرة بتفريغ البيت للغير.

يهي فاسدة، [لكن يهدي لها من غير شرط، ولا تقاضٍ إلا إذا كان الوقت معلوماً.]^(١)
لو استأجر امرأته أو أمتة للطبخ أو للخبر لم يحجز، إلا إذا استأجر امرأته للخبر والطبخ
لبيع. إذا استأجر امرأته لإرضاع ولده منها لم يحجز.

إذا دفع أرضه إلى رجل ليغرس فيها أشجاراً عى أن تكون الأرض والشجرة بينهما
صفيين لم يحجز، فإن فعل فالشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجرة وأجر ما عمل.
استأجر حجر ميزان ولا قيمة له لم يحجز. استأجر دابة إلى الكوفة أياماً معلومة، أو
استأجر رجلاً ليحيط له هذا الثوب، أو ليخبر له هذه العشرة المحتاييم من دقيق اليوم
بدرهم لم يحجز، خلافاً لهما.^(٢) الإجارة تفسد بالشروط الفاسدة، فكل جهالة تؤثر في
البيع تؤثر في الإجارة. إذا اشترط الخراج على المستأجر تفسد الإجارة. اشترى عبداً
فأجره من البائع قبل القبض لم يحجز.

باب ما يكره من الإجارة وما لا يكره

أجر بيتاً ليتخذ فيه بيت نار، أو بيعة، أو كنيسة، أو يُباع فيه الخمر لا بأس به عند
أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، خلافاً لهما. أجر نفسه ليعمل له في الكنيسة ويعمرها لا
بأس به. يهودي استأجر مسلماً ليحمل له خمراً جاز. أجر نفسه من كافر ليعصر له
العنب ليتخذ منه خمراً كره. أجر نفسه من مجوسي ليوقد له النار لا بأس.

أجرة المشاطة مكروهة إلا أن يكون من غير شرط. حرة أجزت نفسها من رجل
دي عيال لا بأس، ويكره إذا خلا بها. إذا استأجر رجلاً لينكث له غزلاً، فالأجرة تطيب
له، كذا إذا استأجر رجلاً ينحت له الطنبور، أو الربط، ونحو ذلك تطيب له الأجرة، إلا

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) هذا إذا ذكر الأجر بعد الوقت والعمل، وإن ذكر الوقت أولاً ثم الأجر ثم العمل بعده. أو ذكر
العمل أولاً ثم الأجر ثم الوقت لا يفسد العقد. هذا هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى.
كذا في «الهندية» (٤/٤٢٤) عن فتاوى قاضي خان (على هامش امدية ٢/٣٣٢).

أنه أئتم بهذا، لأنه إعانة على المعصية. لا بأس بأن يستأجر المسلم الظئر الكافرة أو التي قد وُبدت من الفجور، ولا يستحب أن تكون الظئر حنفياً.

لا بأس بأن ترضع المسلمة ولد الكافر. إذا استأجر عبداً ليعلمه، أو داراً ليسكنها، أو أرضاً ليزرعها له أن يؤجره من غيره. الغلام إذا لم يكن أبوه حاكماً، فليس للدي في حجره أن يعلمه الجياكة؛ لأنه يغير بذلك.

باب استحقاق الأجرة

الأجرة لا تملك إلا بالتعجيل، [أو باشتراط التعجيل]^(١)، أو باستيفاء ما هو الأجرة ندلّ عنه. الأجرة إذا كانت مسكوتاً^(٢) عن أهلها يطالبها عند مضي كل يوم في السكى، وفي الكراء يطالبه كلما سار مرحلة. إذا سكن داراً معدة للقلعة، أو زرع أرضاً معدة للاستغلال من غير استئجار تجب الأجرة على جواب المتأخرين، وعليه الفتوى، كنا إذا دخل خصماً.

مستأجر الدار إذا ادعى شراء الدار فالأجرة لازمة عليه ما لم يثبت البيع. إذا غصب الدار المستأجرة غاصب لم تجب الأجرة على المستأجر. استأجر رجلاً ليضرب لباً استحق الأجرة إذا أقامه عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وقالوا: لا حتى يشترجه. الخياط والقصار لا يطالبان بالأجرة ما لم يفرغوا من العمل. يحل للقاضي أن يأخذ الأجرة على كتب السجلات، والمحاضير، والوثائق قدر ما يجوز لغيره.

الظئر إذا أرضعت بلبن الشاة لا أجر لها، بخلاف ما إذا أرضعت بلبن أمها. الخياط إذا خاطه في بيته فسرق الثوب تسترد منه الأجرة. في الإجارة العاسدة يمحرد الثمن من الانتفاع لا تجب الأجرة. [استأجر خبازاً لينخبز له في بيته فبيعاً من دقيق لم

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ط س خ، وفي ص (مسكوتاً، أو ممنوعاً).

يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ^(١) حَتَّى يُخْرِجَ الْخَبَرَ مِنَ الْقِسْطِ. إِذَا دَفَعَ إِلَى الْخَطِاطِ ثَوْبًا فَخَاطَهُ وَلَمْ يَشْطَرِطِ الْأَجْرَةَ لَهُ الْأَجْرَةُ، إِلَّا إِذَا قَالَ: لَا أَرِيدُ مِنْكَ الْأَجْرَةَ.

اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيُزَخِّفَ لَهُ بَيْتًا بِتَمَائِيلَ وَالْأَصْبَاغِ مِنْ قَبْلِ الْمُسْتَأْجِرِ فَلَا أَجْرَ لَهُ. وَلَوْ قَالَ: إِنْ دَلَّلْتَنِي عَلَى ضَالَّتِي فَلَكَ دِرْهَمٌ، فَمَشَى مَعَهُ وَذَلَّ عَلَيْهَا فَلَهُ الْأَجْرُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا ذَلَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ. قَالَ لِآخَرَ: إِنْ خِطَّتَ هَذَا الثَّوْبَ فَارِسِيًّا فَلَكَ دِرْهَمٌ، وَإِنْ خِطَّتَهُ رُومِيًّا فَلَكَ دِرْهَمَانِ، فَأَيُّ الْعَمَلَيْنِ عَمِلَ اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى. لَوْ قَالَ: إِنْ خِطَّتَهُ الْيَوْمَ فَلَكَ دِرْهَمٌ، وَإِنْ خِطَّتَهُ غَدًا فَلَكَ نِصْفُ دِرْهَمٍ، فَإِنْ خَاطَهُ فِي الْيَوْمِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَإِنْ خَاطَهُ غَدًا فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ لَا يُجَاوِزُ عَنْ دِرْهَمٍ، وَلَا يُقْصَرُ مِنْ نِصْفِ الْمُسَمَّى.

قَصَّارٌ جَحَدَ الثَّوْبَ ثُمَّ قَصَّرَهُ فَلَا أَجْرَ لَهُ، وَلَوْ قَصَّرَ ثُمَّ جَحَدَ فَلَهُ الْأَجْرُ. قَالَ لِآخَرَ: بَعْ لِي هَذَا فَلَكَ دِرْهَمٌ، فَبَاعَهُ عَلَيْهِ أَجْرُ الْبَيْتِ لَا يُجَاوِزُ دِرْهَمًا. ثَلَاثَةٌ اسْتَوْجَرُوا عَلَى عَمَلٍ بِالشَّرْكَاءِ، فَمَرِضَ أَحَدُهُمْ [أَوْ غَابَ]^(٢) وَعَمِلَ الْآخَرَانِ ذَلِكَ الْعَمَلَ فَالْأَجْرَةُ بَيْنَهُمْ، وَكَانَا مُتَطَوِّعَيْنِ فِي بَيْعِهِ. اسْتَأْجَرَ دَارًا كُلَّ شَهْرٍ بِدِرْهَمٍ، وَلَمْ يُبَيِّنْ عَدَدَ الشُّهُورِ، فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ، فِيمَا سِوَى الشَّهْرِ الْوَاحِدِ، فَلَوْ سَكَنَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي لَزِمَهُ الْمُسَمَّى، كَذَا فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهْرِ الثَّانِي.

اسْتَأْجَرَ دَابَّةً إِلَى مَكَانٍ [مَعْلُومٍ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا طَعَامًا، فَلَمَّا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ]^(٣) لَمْ يَجِدِ الطَّعَامَ فَعَلِيَهِ أَجْرَةُ الذَّهَابِ. اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَذْهَبَ إِلَى الْبَصْرَةِ فَيَجِئَ بِعِيَالِهِ، وَهُمْ قَوْمٌ مَعْلُومُونَ، فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدَ بَعْضَهُمْ قَدْ مَاتَ، فَجَاءَ بِبَقِيَّةِ بَيْتِهِمْ فَلَهُ الْأَجْرُ بِحِسَابِ ذَلِكَ. اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَذْهَبَ بِكِتَابِهِ إِلَى فَلَانٍ بِالْبَصْرَةِ فَيَجِئَ بِجَوَابِهِ، فَذَهَبَ فَوَجَدَ فَلَانًا مَيِّتًا فَرَدَّ الْكِتَابَ فَلَا أَجْرَ لَهُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: لَهُ أَجْرَةُ الذَّهَابِ، وَلَوْ وَجَدَ فَلَانًا غَائِبًا وَتَرَكَ الْكِتَابَ هُنَاكَ وَرَجَعَ لَهُ أَجْرَةُ الذَّهَابِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبُوتُ مِنْ ط س خ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَالثَّبُوتُ مِنْ ط.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبُوتُ مِنْ ط س خ.

استأجر رجلاً ليذهب بطعام إلى فلان بالبصرة، وذهب به فوجد فلاناً ميتاً فزده وبيع
أجر له. إذا استأجر شريكه، أو دابة سريكة ليحمل طعاماً فمشاركاً بينهما فحمل لا آخر
له. العبد المحجور إذا أجز نفسه وخرج من العمل سالماً وجب الأجر. في الإجارة
الفاصلة بخالة المسمى - بأن جعل المسمى ثوباً، أو دابة - يجب أجر المثل بالغاً ما
بلغ، وإن كان الفساد سبب آخر لا يجاوز المسمى. الأجرة إذا كانت ثياباً، أو غروصاً
تُشترط فيها بيان القدر^(١)، والصفة، والأجل، ولو كان للأجرة جمل ومؤنة يُشترط بيان
مكان الإيفاء. الأجرة لو كانت حيواناً لا يجوز إلا إذا كان معلوماً.

باب فسخ الإجارة

قال - رضي الله عنه -: الإجارة تفسخ بعذر. رجل أكرى إبلًا إلى مكة، فأراد أن
يقعد ولا يذهب فهو عذر، ولو أراد المكارى أن لا يذهب ليس له فسخ الإجارة.
استأجر رجلاً ليخدمه في المصير ولم يقيد بالمصير، ثم سافر فلأجير فسخ الإجارة.
استأجر حمالاً، ثم وجد كراء أرخص، أو وجد المكارى كراء أغنى منه فليس بعذر.
استأجر دكاناً ليشتري فيه ويبيع كذا من التجارة، ثم بدا له أن يتحول إلى تجارة أخرى
فهذا عذر.

أجر^(٢) بيتاً، أو دكاناً، ولزمه دين فادخ لا يقدر على قضائه إلا من ثمن ما أجز،
فسخ القاضي العقد وباعه في الدين، ولو باع المستأجر ليقضي دينه لم يصب ما لم يرفع
إلى القاضي، وعليه الفتوى. يتفرّد صاحب العذر بفسخ الإجارة إذا كان لا يمكنه المضي
إلا بضرر، ولا يُشترط قضاء القاضي.

لو فسخ المستأجر بيع الأجر قال الشيخ الإمام الإسيحاوي - رحمه الله تعالى -: لا
ينفسخ، وقال شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى -: يفسخ، وبه أخذ حسان الدين

(١) كذا في ط س، وهو الظاهر، وفي ص خ (العدد) بدل (القدر).

(٢) في جميع النسخ (استأجر)، والصحيح المواضع لعبارة الفقهاء (أجر).

- رحمه الله تعالى - . الإجارة والوكالة تنسخ بموت الموكِّل والمستاجر، ولا تنسخ بموت الوكيل والقاضي والمتولي.

استأجر عبداً ليعمل فمرض فهو عذر، ولو وجده غير حادق فليس بعذر. استأجر أرضاً للزراعة فغلب عليها الماء، أو أصابها نزل لا تصلح معه الزراعة فهو عذر. إذا انقضت مدة الإجارة وفي الأرض ررع، فإنه يترك إلى أن يدرك بالأجر. طفر أرضعت صبياً شهراً، ثم أبت أن ترضعه، ولم يقبل الصبي ثدي غيرها لا تحبر على إرضاعه إلا عبد أبي يوسف - رحمه الله تعالى - استحساناً.

استأجر دابة إلى موضع فمات المأجر في بعض الطريق في موضع لا يمكن الرفع إلى القاضي ركيها المستأجر، وعليه الأجرة حتى ياتي ذلك المكان، ولو ماتت الدابة في الطريق لم يضمن. الأب أو الوصي لو آجر الصبي سنين، فأدرك الصبي نفسه الإجارة، بخلاف ما إذا آجر دابة. لو آجر كل الدار من رجل، ثم تفاسخ العقد في النصف لم يطل في الباقي. يصح شرط الخيار في الإجارة، وللمستأجر خيار الرؤية. في الإجارة الطويلة المرسومة بيخارا أو غيرها يكتب: استأجر منه جميع المنزل ثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة أيام من آجر كل سنة.

باب الاختلاف في الإجارة

إذا قال: أمرتك أن تحيط قاء، وقال الخياط: أمرتني قميصاً، أو قال: أمرتك أن تصبغه أحمر، وقال الصباغ: أمرتني أن أصبغه أصفر، فالقول لصاحب الثوب مع اليمين. أمر حكاماً أن يقلعوا سينا له فقلعها، فقال: أمرتك بقلع غير هذه السين، فالقول له. اختلف القصار ورب الثوب في الأجر ولم يأخذ في العمل تحالفاً وتراداً، ولو فرغ من العمل فالقول لرب الثوب، وإذا ادعى الطحان بعد مضي مدة الإجارة أن الماء كان منقطعاً عن الرخى، وأنكر الأجر يحل الحال حكماً، فإن كان الماء في الحال منقطعاً فالقول للمستأجر، وإلا فلا.

قال المستأجر: اكرتني إلى القادسية بدرهم، وقال الأجر: إلى موضع كذا، وقد ركبها إلى القادسية فلا كراء عليه؛ لأنه حالف^(١). ادعى رب البيت الإجارة، وقال الساكن: كانت إجارة فالقول للساكن.

باب ضمان المستأجر والأجير

خَتَانٌ أَوْ خَتَامٌ خَجَمَ أَوْ خَتَنَ، أَوْ فَصَّادٌ فَصَدَ فَحَصَلَ الْهَلَاكُ لَمْ يَضْمَنْ. الْقَصَارُ إِذَا ذُقَّ الثَّوْبُ فَتَحَرَّقَ مِنْ صُنْعِهِ ضَمِنَ، وَبِوِجْهِ هَذَا الشَّيْءُ فِي يَدِ الْأَجِيرِ الْمَشْرُوكِ بِغَيْرِ صُنْعِهِ بَشْيٍ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَارَ عَنْهُ كَالْحَرْقِ الْغَالِبِ، وَالْعَرَقِ، وَالْعَارَةِ الْعَالِيَةِ لَا يَضْمَنْ. وَإِنْ هَلَكَ بِغَيْرِ صُنْعِهِ بَشْيٍ يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَارَ عَنْهُ فِي الْحُمْلَةِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: لَا يَضْمَنْ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو اللَّيْثِ، وَحُسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -: يَضْمَنْ^(٢)، وَأَفْنَى بَعْضُهُمْ بِالصُّلْحِ عَلَى نَصَبِ الْقِيَمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ، وَكَذَا فِي كُلِّ أَجِيرٍ مَشْرُوكٍ كَالصَّبَاغِ، وَالْحَيَّاطِ، وَالْبَقَّارِ، وَالرَّاعِي. أَجِيرٌ الْوَحِيدُ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ أَجِيرٌ خَاصٌّ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ فِي الْمُدَّةِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ، وَلَا يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِصُنْعِهِ مِمَّا يَصِحُّ إِذْنُ الْأَجْرِ فِيهِ. تَلْمِذُ الْقَصَّارِ وَغُلَامُهُ لَوْ انْفَتَحَتْ مِنْهُ الْمُدَّةُ فِيمَا يَذُقُّ مِنَ الثِّيَابِ وَوَقَعَ عَلَى ثَوْبٍ مِنَ الْقِصَارَةِ فَخَرَقَتْهُ فَالضَّمَانُ عَلَى الْأُسْتَاذِ، وَلَوْ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبٍ مِنْ غَيْرِ الْقِصَارَةِ ضَمِنَ الْغُلَامُ وَالتَّلْمِيزُ. الْأَجِيرُ الْمَشْرُوكُ إِذَا سَاقَ الدَّابَّةَ فَتَنَاطَحَتْ فَقَتَلَتْ بَعْضُهَا بَعْضًا، أَوْ وَطِئَ بَعْضُهَا بَعْضًا ضَمِنَ، وَإِنْ كَانَ أَجِيرًا وَحِيدًا لَا. لَوْ نَزَا فَخَلَّ عَلَى أَنْثَى فَغَطِبَتْ لَا يَضْمَنْ الْبَقَّارُ. إِذَا مَرَضَتْ النَّقْرَةُ فَخَافَ الْبَقَّارُ عَلَيْهَا الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا لَا يَضْمَنْ، وَلَوْ لَمْ يَذْبَحْهَا حَتَّى مَاتَتْ

(١) معناه: أن رب الدابة يتكر الإذن له في الركوب في طريق القادسية، وقد ركب فصار صامًا، وبما ادعى رب الدابة العقد على الركوب في طريق آخر ولم يركب المستأجر في ذلك الطريق فلا أجر عليه لذلك. كما في «المبسوط» (٩/١٦).

(٢) وعليه الفتوى، كما في «الهندية» (٥٠٠/٤): «ويقولها بمعنى اليوم لتغير أحوال الناس، وبه يحصل صيانة أموالهم، كذا في التبيين» [١٣٥/٥].

لا يضمن أيضاً. اكرى دابةً فضرَبها، أو ركبها فماتت صبيح. استأجر دابةً ليركبها، فأردف رجلاً مثله معه في الجمل فماتت ضمن نصف قيمتها، وإن كان صغيراً يجب تقدير ثقله، وإن كانت الدابة لا تطيق حملها ضمن الكل.

لو ضاع الصبي من يد الظفر فمات، أو سرق شيء من ثيابه أو حليّه لم تضمن؛ لأنها أجرة الواحد. الجمار المستأجر إذا ضلّ، فإن ذهب بحيث لا يشعر وعلم أنه لو طلبه لا يظفر به لا يضمن بترك الطلب. لو نذت شاة من القطيع فحاف الراعي على الباقي أن يتبعها فلا ضمان عليه في النادة.

استأجر دابةً إلى موضع كذا، فركبها في المصبر ولم يذهب إلى ذلك الموضع يضمن، ولو كان هذا في الثوب لا. استأجر أرضاً ليزرعها حنطة، فزرعها رطنة ضمن ما نقصها ولا أجر عليه. استأجر حملاً ليحمل له متاعاً في طريق كذا، فأخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع لم يضمن، بخلاف ما إذا حمته في البحر. استأجر رجلاً ليحز له في بيت المستأجر فلما أخرجته من الثور احترق من غير صنعه لم يضمن، وله الأجر.

لو انفتح حنقوم الطاحونة وضاعت الحنطة صبيح الطحان. لو قال للخباط: انظر إلى هذا الثوب، فإن كفاني قميصاً فاقطعه بدرهم وحطه، فقال بعد ما قطعه: لا يكفيك، ضمن، ولو قال له: أنظر أيكفيني قميصاً؟ فقال: نعم! فقال: أقطعه، فقطعه، فإذا هو لا يكفي لا يضمن؛ لأنه أخرج الكلام مخرج المشورة. استأجر رجلاً ليحمل له دثماً من الفرات، فوقع في بعض الطريق وانكسر فإن شاء ضمنه في المكان الذي حمّله قيمته، وإن شاء ضمنه في المكان الذي انكسر وأعطاه من الأجر بحسابه، وإن زاحمه الناس في الطريق حتى انكسر لم يضمن.

إذا دفع صبيّاً إلى أستاذ وأذن له في ضربه، فضربه في أدب فمات لم يضمن.^(١)

(١) هذا إذا ضربه ضرباً معتاداً، وكان الضرب لمصلحة الصبي. وفي المسئلة تفصيل أكثر مذكور في أبواب الإجارة من «المبسوط» للسرخسي، و«تبيين الحقائق»، و«مجمع الضمانات»، فيطلب منها.

فَصَارَ أَوْ نَسَاخَ، أَوْ صَاغَ حَسَّ نَوْبًا بِالْأُخْرَى فَهُنْتُ لَمْ يَصْمَنْ، وَكَذَا كُلُّ عَامٍ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْمَعْمُولِ الْحَلَّاقِ لَوْ حَلَقَ رَأْسَ عَبْدٍ وَحَبِمَهُ لِلْأُخْرَى صَمَّ، كَذَا الْحَنَالِ وَعَاسِلُ الثَّوْبِ.

باب المتفرقات

مُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُؤَاجِرِ، وَقَالَ حُسَامُ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُؤْنَةُ الرَّدِّ فِي الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ عَلَيْهِ. نَقَّةُ الْأَجِيرِ لَيْسَتْ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ تَفْسُدُ الْإِجَارَةُ عَلَى جَوَابِ الْكِتَابِ، وَقِيلَ: فِي رِمَانِنَا لَا تَفْسُدُ. اسْتَأْجَرَ دَارًا دَخَلَ فِي الشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ. أَمَرَ خِيَّاطًا لِيَخِيْطَ لَهُ ثَوْبًا، أَوْ خَفَافًا لِيَحْرُزَ لَهُ خُفًّا، فَالْمُعْتَبَرُ فِي الْحَيْطِ عَادَةُ أَهْلِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ.

اسْتَأْجَرَ بَعِيرًا لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ مَقْدَارًا مِنَ الزَّادِ فَأَكَلَ بَعْضَهُ، لَهُ أَنْ يَزِيدَ عِوَضًا مَا أَكَلَ. اسْتَأْجَرَ سَاحَةً لِلْبَاءِ، أَوْ الْقَرْمِ، فَانْقَضَتْ الْمُدَّةُ لَزِمَهُ قَلْعُ ذَلِكَ، كَذَا لَوْ انْقَضَتْ مَدَّةُ الْإِجَارَةِ فِي الْأَرْضِ رَطْبَةً. إِذَا سَلَّمَ ثَوْبًا إِلَى خِيَّاطٍ لِيَخِيْطَ لَهُ بِأَجَرٍ مُسَمًّى، وَأَخَذَ مِنْهُ كَفِيلًا بِالْخِيَّاطَةِ جَازٍ، وَضَمِنَ الْكَفِيلُ الْخِيَّاطَةَ. اسْتَأْجَرَ دَارًا إِجَارَةً فَاسَدَتْ، وَاجْرَاهَا مِنْ غَيْرِهِ إِجَارَةً صَحِيحَةً، قِيلَ: لَا يَجُوزُ، وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَبِهِ أَفْتَى ظَهِيرُ الدِّينِ الْمُرْعِينَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ دَارًا سَنَةً، فَوَهَبَ لَهُ الْآجِرُ أَجْرَةَ شَهْرِ رَمَضَانَ جَازٍ. الرَّاعِي وَالْبَقَارُ لَيْسَ عَلَيْهِ رَعْيُ الْأَوْلَادِ حَتَّى لَوْ وَلَدَتْ شَاةٌ، أَوْ بَقَرَةٌ فَتَرَكَ الْوَلَدَ فِي الْحَنَانَةِ حَتَّى ضَاعَ لَمْ يَضْمَنْ، بِخِلَافِ أَجِيرِ الْوَحْدِ. لَوْ شَرَطَ عَلَى الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ أَنْ يَرْعَى مَا يُؤَلَدُ صَبَغَ اسْتِحْسَانًا. لَوْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً مِنَ الْغَدَاةِ إِلَى الْعَشِيِّ فَذَلِكَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَفِي غُرْفِ دِيَارِنَا لَوْ قَالَ: إِلَى (ثَمَانٍ كَاهٍ) يَقَعُ عَلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، فَيُطَرِّقُ فِي ذَلِكَ إِلَى تَعَارُفِ أَهْلِ الْبَلَدِ. اسْتَأْجَرَ دَابَّةً إِلَى بَلَدٍ كَذَا، فَإِذَا دَخَلَ الْمُكَارِي الْبَلَدَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ إِلَى مَنْزِلِ الْمُسْتَأْجِرِ.

كتاب القضاء

أبوابه سبعة: في أدب القاضي، في تقليد القضاء، فيما يجوز من القضاء وما لا يجوز، في كتاب القاصي إلى القاضي، في الاستخلاف، في التفقات على الأقارب، في المتفرقات.

باب أدب القاضي

ينبغي للقاضي أن يُسوِّيَ بين الخصمين في الجلوس، والنظر إليهما، والكلام معهما. إذا سلم أحد الخصمين على القاصي لا ينبغي أن يزيد على قوله: وعليكم؛ لأنه إن زاد ينكسر قلب الآخر. ينبغي أن يقوم على رأس القاضي الجلواز يمنع الناس من إساعة الأدب. إذا حضر الخصمان لا بأس أن يقول: ما لكما؟ وإن شاء سكّت حتى يتبدأ بالكلام، وإذا تكلم المدعى [يسكّت الآخر ويسمع مقالته، فإذا فرغ يقول للمدعى عليه بطبّ المدعى]:^(١) ماذا تقول؟ وقيل: إن المدعى إذا كان جاهلاً فإن القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى، فإذا سئل وأقرّ قصي عليه، وإن أنكر يقول للمدعى: أقم البينة، فإن قال: لا بينة لي، حلّقه القاضي.

إذا طلب المدعى عليه أن يسأل المدعى من أي وجه يدعي هذا المال، سأله القاضي، ولكن لو أبى لا يجبر على بيان السبب. لا ينبغي للقاضي أن يلقّ أحدهما حجة ولا يشير إلى أحدهما^(٢)، ولا يضيف أحدهما، ولا يقبل الهدية إلا من ذي رجم محرّم، أو ممس كان يهدي إليه قبل القضاء، وإن كانت الهدية لأجل القضاء لا يقبل. ويحجب الدعوة العامة، ولا يحجب الدعوة الخاصة وهي التي لو علم المضيف أن القاضي

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثنت من ط س ح.

(٢) كذا في خ، وهو الصواب، وفي ط س ص (ولا يسلور أحدهما).

لَا يُجِيبُهُ بِتَرْكِ الدَّعْوَةِ، إِلَّا لِمَنْ كَانَ يَتَّحِدُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ. لَا يَسْعَى أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ.

لَا يَقْضِي وَهُوَ عَظَانٌ، أَوْ دَخَلَهُ هَمٌّ، أَوْ نُعَاسٌ، أَوْ بِهِ جُوعٌ، أَوْ عَطَشٌ مَفْرُضٌ، أَوْ كِبَظَةٌ^(١)، وَلَا يَقْضِي وَهُوَ يَمْشِي، وَلَا بَأْسَ بَأَن يَقْضِي وَهُوَ مُتَّكِنٌ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَمْنِيَ لِلْخُصُومِ، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ فِيمَا كَانَ مَعْلُومًا لَهُ، وَإِنْ كَانَ شَابًّا يَبْغِي أَنْ يَقْضِيَ شَهْوَتَهُ مِنْ أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ لِلْقَضَاءِ. كُلُّ مَنْ جَاءَ أَوَّلًا فَهُوَ أَوَّلُ بِالْتَقْدِيمِ، إِلَّا الْغُرَمَاءَ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَقْدِيمِهِمْ، إِلَّا إِذَا كَانُوا كَثِيرًا، أَوْ يَدْخُلُ بِذَلِكَ الضَّرَرُ فِي أَهْلِ الْبَصَرِ فَحِينَئِذٍ يُقَدِّمُهُمُ بِالثَّوْبَةِ^(٢).

لَا بَأْسَ بِأَنْ يَقْضِيَ فِي مَنْزِلِهِ، أَوْ حَيْثُ أَحَبَّ، وَإِنْ قَضَى فِي حَتَبِ الْجَمَاعَةِ فَهُوَ أَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ أُلْفَى لِلتَّهْمَةِ. الْقَضَاءُ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُكْرَهُ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . إِذَا جَلَسَ الْقَاضِي فِي نَاحِيَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ لِلْفَضْلِ وَالْحُكْمِ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَى الْخُصُومِ، وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ الْخُصُومُ.

باب تقليد القضاء

الْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ لَا يَصُحَّحَان قَاضِيًا. الْمَرْأَةُ تَصْلُحُ قَاضِيَةً فِيمَا سِوَى الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ. الْفَاسِقُ يَصْلُحُ قَاضِيًا، وَالْعَدْلُ أَفْضَلُ. الْأَعْمَى لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا. السُّلْطَانُ إِذَا قَضَى بِنَفْسِهِ حَازَ، إِلَّا إِذَا كَانَ غَالِبُ قَضَائِهِ عَلَى الْخَوَرِ. مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَالْإِمَارَةَ لَا يُؤْتَى؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ فِي غَيْرِهِ. الدُّخُولُ فِي الْقَضَاءِ رُحَصَةٌ لِمَنْ لَا يَحَافُ الْعَجْزَ وَيَأْمَنُ عَمَى نَفْسِهِ الْخَفِيفَ، وَالِامْتِنَاعُ عَنْهُ عَزِيمَةٌ، هُوَ الْمُخْتَارُ.

خَوَارِجُ غَلْبُوا عَلَى بَنَدَةِ وَقَلَدُوا قَاضِيًا مِنَ الْخَوَارِجِ لَمْ يَحْزَ، وَإِنْ قَلَدُوا مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ حَازَ. لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَأْمَرَ غَيْرَهُ بِأَنْ يَقْضِيَ بَيْنَ اثْنَيْنِ إِلَّا إِذَا وَلَّاهُ السُّلْطَانُ

(١) الْكِبَظَةُ: الْإِمْتِلَاءُ الشَّدِيدُ مِنَ الطَّعَامِ.

(٢) كَذَا فِي ط س، وَفِي ص (بِالسُّوْبَةِ)، وَفِي ح (بِالسُّوْبَةِ بِالسُّوْبَةِ).

ذلك، فحينئذٍ له أن يأمر بذلك، ولكن لا يملك عزله، إلا إذا قال له السلطان: وإن من شئت، واستبدل من شئت. إذا قلّد الرجل قضاء بلدة لا يدخل فيه القرى ما لم يكتب في رسميه. تقليد القضاء بالشرط مضافاً إلى وقت في المستقبل يجوز بأن قال: إذا قدم فلان فأنت قاضي بلدة كذا. السلطان إذا مات لا ينزع قضاؤه. [القاضي إذا فسق أو حار أو ارتشى لا ينزع، إنما يستحق العزل]^(١). القاضي إذا ارتد ثم أسلم^(٢) فهو على حاله.

باب ما يجوز من القضاء وما لا يجوز

قضاء القاضي في العقود والفسوح [بشاهد الزور]^(٣) ينفذ ظهراً وباطناً عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، حتى لو ادعى نكاح امرأة فارغة وأقام شاهدي زور، وقضى القاضي بالنكاح بينهما حلّ له وطؤها^(٤)، وكذا إذا أقامت المرأة شاهدي زور على الطلاق وقضى القاضي بذلك فإنه يقع الفرقة بينهما.

القاضي إذا قضى في محلّ الاجتهاد وهو لا يرى ذلك، بل يرى خلاف ذلك، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة المرحوماني - رحمه الله تعالى -: لا ينفذ، وعن الشيخ الإمام السرخسي أنه ينفذ، وبه أفتى^(٥) حسام الدين - رحمه الله تعالى -. عن محمد - رحمه

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س ص، والمثبت من خ.

(٢) كذا في ط س ص، وفي خ (صلح).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) ولنفاذه عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - شرائط: (١) أن يكون الدعوى في العقود والفسوح، لا في الحقوق المالية. (٢) أن يكون المحل قابلاً للقبول، وإليه أشار المصنف بقول «امرأة فارغة». (٣) أن يكون القاضي لا يعلم الكذب. (٤) أن يكون القضاء بالشهادة لا باليمين. والفتوى في هذه المسألة على قولهما: إن القضاء لا ينفذ في الباطن، فلا يحل له وطؤها.

ولتفصيل مسألة نفوذ قضاء القاضي في الظاهر والباطن شرائطه وأدلة مبسطة راجع «تكملة

فتح الملهم» (٢/٥٦٥-٥٧٥).

(٥) كذا في ط س، وفي ص خ (أخذ).

الله تعالى - كل شيء اختلف فيه العلماء فقصى بذلك حار، وليس لقاضي آخر أن يبطئه.
وبه أخذ أبو الليث - رحمه الله تعالى - لا يُعتبر خلاف الشافعي - رحمه الله تعالى -
وإنما يُعتبر اختلاف الصحابة، ومن كان معهم.

إذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق أو الأمة الحرية، وأقر الزوج والمولى، ثم غاب، يُقضى على العائب. القاضي إذا قضى في مسألة طلاق المكره على قولنا، أو على قول الخصم نعد.

القاضي إذا قضى ببيع أم الولد جاز عند أبي حنيفة [وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى -، بخلافًا لمحمد - رحمه الله تعالى -]. لو قضى بالنكاح بغير شهود قال محمد - رحمه الله تعالى - [حاز،^(١)] وقال أبو بكر بن الفضل - رحمه الله تعالى - لا. إذا قضى بقول مرجوح، أو بقول يُخالف قول أصحاب جاز إذا كان القاضي من أهل الرأي والاجتهاد. إذا زنى بأم امرأته فرافعته إلى القاضي، فلم يُفرق بينهما وأقرهما على ذلك، ليس لقاضي آخر أن يُفرق بينهما.

إذا قضى لامرأته فرفع قضاؤه إلى قاضي آخر فأجازه لم يحز للثالث أن يبطئه. لا ينبغي للقاضي أن يقضي على الغائب والغائبة باليئة، ولو قضى نعد، قاله شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى - القاضي إذا وقعت له حادثة، أو لولده، فأناجب غيره وكان من أهل الإنابة وخصما عنده، وقضى له أو لولده حار. القاضي إذا قضى للإمام الذي قلده القضاء أو لولد الإمام جاز. الإمام يقضي بعلمه بحد القذف والقيصاص والتعزير.

فصل

القاضي إذا قضى في مسألة الاستيلاد، أو قضى بشاهد ويمين، وهو أن يقيم المدعي شاهداً وحلف مكان شاهد آخر لم ينفذ قضاؤه القاضي إذا خالف اجتهاده الكتاب والخبر المشهور لا ينفذ قضاؤه. القاضي إذا قضى لامرأته، أو لولده، أو لوالديه لا يجوز. القاضي لا يقضي بعلم حصل قبل القضاء، أو في موضع لو قضى به لا ينفذ.

(١) ما بين المكمرون سقط من ص، والثبت من ط س خ.

كما لو قضى في بلدٍ أخرى ليست في رسمه، أو قضى في مفازة، أو خرج إلى بعض مزارعه وقضى. القاضي إذا عَزَلَ، ثُمَّ قُلِدَ لَمْ يَحْكَمْ بما شهد هذه الشُّهُودُ، حتى يُعِيدَهَا صاحبُها. القاضي إذا قضى بعينه في الحدودِ الحالصةِ لله تعالى لا يجوز. قضاء قاضي في رستاق لا ينفذُ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

حُكْمُ الْحَاكِمِ الْمُحْكَمِ فِي الْفَصْلِ الْمُجْتَهِدِ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ قِضَاءُ الْقَاضِي قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِي - رحمه الله تعالى -: لا ينفذُ. وقال حُسام الدين - رحمه الله تعالى -: ينفذُ، [ولكن لا يُقْتَنَى به. القاضي إذا ارتَشَى وقضى على ذلك الوجه لَمْ ينفذُ.]^(١) السُّلْطَانُ^(٢) إِذَا فُوضَ قَضَايَا نَاحِيَةٍ إِلَى اثْنَيْنِ فَقَضَى أَحَدُهُمَا لَمْ يَجْزُ. القاضي إذا قضى بفسخِ اليمينِ على امرأةٍ واحدةٍ في حقِّ مَنْ عَقَدَ اليمينَ على كُلِّ امرأةٍ عَلَى حَدِّهِ لَا تَمْسُحُ اليمينُ في حقِّ غَيْرِهَا مِنَ النِّسْوَانِ، وَلَوْ كَانَ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَفَسَخَ اليمينَ على امرأةٍ واحدةٍ، فَإِنَّهُ يَنْفَسِخُ في حقِّ غَيْرِهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رحمه الله تعالى -، وَبِهِ أَخَذَ حُسام الدين - رحمه الله تعالى -، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ - رحمه الله تعالى - وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ - رحمه الله تعالى - لَا يَنْفَسِخُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ طَهير الدين المَرْغِينَانِيِّ رحمه الله تعالى.

باب كتاب القاضي إلى القاضي

كتابُ القاضي إلى القاضي في الدُّيُونِ وَالْعَقَارَاتِ حَائِزٌ، وَفِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ لَا، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَقْتُولِ^(٣) وَالْعَبِيدِ وَالْجَوَارِي، وَأُفْتِيَ بِعَصْمِهِمْ فِي الْعَبِيدِ أَنَّهُ يُقْبَلُ، كَمَا هُوَ

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ص خ، وهو الأطهر، وفي ط س (القاضي) مكان (السلطان).

(٣) وعن محمد - رحمه الله تعالى - أنه يجوز في جميع المقولات، وعليه الفتوى، كما في «صح القدير»

(٣٨٤/٦) «وعن محمد - رحمه الله تعالى - أنه يُقْبَلُ في جميع ما يُنْقَلُ وَيُحَوَّنُ، وعليه الشَّاحِرُونَ وَهَرَّ

الإسبيحانيُّ على أن الفتوى عليه».

وكنّا في «الاختيار لتعليل المختار» (١٠٩/٢)، و«تبين الحقائق مع حاشية الشلبي» (١٨٣/٤).

قول أبي يوسف - رحمه الله تعالى - كتابُ القاضي في التَّسْبِ بعد موت الأب حائزٌ، وقيل لا. كتابُ القاضي في المَكاحِ، والطلاق، وإثبات الوكالة، والوصاية حائزٌ. كتابُ القاضي إلى القاضي فيما دون مسيرة سفرٍ لا يتوز في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه لو كان بحالٍ لو عدا إلى باب القاضي لا يُمكنه الرجوعُ إلى منزله في يومه ذلك يُقْل، وعليه المتوى.

يُكْتَبُ القاضي اسمُ المدَّعي واسمُ أبيه وجده، وكذا اسمُ المدَّعى عليه واسمُ أبيه وجده، ومحلَّتُهُما، وينسبُهُما إلى قبيلتِهِما، وفحلِهِما، وصاعيتِهِما؛ وإن ذكر اسمُهُما واسمُ أبيهما وجدهما كفى، وإن كان معروفاً مشهوراً كشهرة أبي حنيفة، وابن أبي جنى - رحمهما الله تعالى - لا يُشترطُ ذِكْرُ النسبةِ.

إذا احتجَّ إلى تعريف العبدِ المأذونِ، فإنه يذكرُ اسمَهُ واسمَ مولاه واسمَ أبِ مولاه. ويُشترطُ أن يقرأ الكتابَ على الشهود، ويُخبرهم بما فيه، ويُختمَ الكتابَ بِحَضْرَتِهِمْ، ويجبُ أن يحفظَ الشهودُ ما في كتابِ القاضي إلى القاضي. لو كُتِبَ من فلانٍ بنِ فلانٍ إلى فلانٍ بنِ فلانٍ القاضي بناحية كذا، أو إلى قاضي كذا، أو إلى كلِّ من وصل إليه من قضاة المسلمين وحكامِهِمْ كفى، وعَمِلَ به ذلك القاضي وعيَّره. ولو لم يُعَيِّن قاضياً لا يكفي، خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى -، إلا إذا قال: هذا كتابٌ من فلانٍ بنِ فلانٍ القاضي إلى كلِّ من وصل إليه من قضاة المسلمين وحكامِهِمْ.

إذا أتى كتابٌ قاصٍ إلى قاضيٍ سأل الذي جاء به البيعةُ على أنه كتابه، وخائمه، نُؤْ بقرأ عليهم، ويشهدون على ما فيه. يجوز على كتابِ القاضي إلى القاضي شهادةُ [على شهادة^(١)]، وشهادة رجلٍ وامرأتين. لا ينبغي للقاضي المكتوبُ إليه أن يفتحَ الكتابَ إلا بِحَضْرَةِ الخصمِ. كتابُ القاضي إلى القاضي يُقْبَلُ مع كسرِ الحائِمِ، كذا عن شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

لو مات القاضي الكاتب أو غُزل قَلَّ أن يصل كتابه إلى هذا القاضي لم يعمل به القاضي المكتوب إليه. يُنفذ الكتاب على وارث المطبوع، أو على وصيه إن مات المطبوع. إذا كتب قاضٍ إلى قاضٍ، ثم انتقل المطبوع إلى بلد الكاتب فقدمه الطالب إليه لم يحكم عليه بشهادة أولئك، حتى يشهدوا عنده بحضرة انحصته. إذا ذكر في السجل أن الشهود شهدوا على موافقة الدَّعوى ولم يُعسر الشَّهادة لا يصحُّ إلا إذا كان القاضي عالماً كاملاً. نائب القاضي إذا سمع البيِّنة أو الإقرار وكتب بذلك إلى القاضي، فإنه لا يقصى بذلك، بل يُكلف المدَّعي على إعادة البيِّنة.

باب الاستحلاف

المدَّعي إذا قال: يَبْتَنِي غائبة لا يُمكنني إحضارها فحلفه أجابه القاضي إلى ذلك. ولو قال: بيني حاضرة في المصر، لم يُجبره القاضي إلى التحليف. إذا ادَّعى على آخر دَعاوى، فالقاضي يُحلف المدَّعي عليه يميناً واحدة على الدَّعوى كلها، قيل: هذا إذا كان السبب متجداً. إذا حلفه في مجلس قاضٍ أو حاكمٍ مُحكمٍ ليس له أن يُحلفه ثانياً. لو حلفه في وسط قوم، له أن يُحلفه ثانياً عند القاضي.

الصبي العاقل المأذون له يُستحلف ويُقضى عليه بذكره. الاستحلاف لا يجري في النكاح، والرق، والفِيء، والإيلاء، والرَّجعة، والولاء، والنسب، وأمومية الولد عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - وعندهما يجري، والفتوى على قولهما في النكاح. التحليف على صورة إنكار المنكر، لا على صورة دعوى المدَّعي.

يستحلف في النكاح «بالله ما بينكما نكاح قائم»، وفي البيع يستحلف «بالله ما بينكما بيع قائم»، ولا يستحلف «بالله ما بعته»، فلعنه باعه ثم فسَّخه، وفي القرض والوديعة يستحلف «بالله ما له عليك هذا المال الذي يدَّعيه، ولا شيء منه»، وفي الغصب يستحلف «بالله ما يستحقُّ عليك»، ولا يستحلف «بالله ما غصب»، فلعنه غصب ثم سلَّم.

إذا وريث شيئاً فادّعى عليه فأنكر، يحلف على نعمة، في الشراء والهمة يحلف على البتة. لا استحلاف في الحدود المخالصة لله تعالى، ويستحلف في دعوى الثغرير. لا يستحلف الأب في مال الصبي، ولا الوصي في مال اليتيم، ولا المتولي في مال الوقف. الاستحلاف بالطلاق مكروه. المدعى عليه إذا لم يكن على وجه الصلاح علق عليه اليمين، فيقول: قل «بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الصائب الغالب المدرك الذي يعلم من السرّ ما يعلم من العلانية».

تحليف الأحرس أن يقال له: «عليك عهد الله وميثاقه إن كان كذا» فيشير به بنعمة. يستحلف اليهودي «بالله الذي أنزل التوراة على موسى - عليه السلام»، ويستحلف النصراني «بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى - عليه السلام»، ويستحلف المحمدي «بالله الذي خلق النار»، ولا يحلف بالبراءة عن النار؛ لأن في ذلك تعظيم النار. البيئة بعد الخلف مسموعة.

إذا ادعى على آخر ديناً مؤجلاً فأنكر فإنه لا يحلف في أظهر القولين. إذا ادعى على عبد محجور حقاً يؤخذ بعد العتق، فإن أنكر يحلف. الأولى أن يعرض اليمين ثلاثاً، ثم يقضي بتكوله، ولو عرض اليمين عليه مرة واحدة ونكل فقضى عليه جاز.

باب نفقة الأقارب

شرط وجوب هذه النفقة أن يكون ذا رجب محرم من أهل الموات بالقراءة. الرجل الموسر^(١) يجبر على نفقة أبويه، وألحد، وألحد، إذا كانوا محتاجين وإن لم تكن بهم رمانة. ونجب نفقة الولد الصغير ذكراً كان أو أنثى إذا كان فقيراً. ولا يشترط فيه الزمانة، وفي الأولاد الكبار من الإناث كذلك، وفي الذكور الكبار يشترط فيهم العفر

(١) كذا في ط س، وفي ص ح (الرجل الموسر والمرأة الموسرة).

والزمانة، فإذا كان رمتاً، أو مفلوجاً، أو مقطوع اليدين^(١)، أو الرجلين، أو أشل أحدى، أو أعمى، أو مفقود العينين، أو كان به ما يمنع عن الكسب تحب لهم النفقة.

نفقة الولد الصغير على الأب دون الأم، فإن كان الأب معسراً عمر زوجه، فالقاضي يأمر الأم بأن تُنفق عليه، ويصير ذلك ديناً لها على الأب. نفقة الولد الكمر على الأب والأم أثلاثاً. معسر له أب موسر وابن موسر فالنفقة على الابن. الموسر: من له نصيب جريان الزكاة، والمعسر: من تجل له الزكاة. معسر له أم وجد، الثلث على الأم، والثلثان على الجد. معسر له أخ موسر، أو ابن ابن، وبنت موسرة فنفقته على البنت.

رجل معسر له أب معسر زمن، فإنه يُجبر أن يُنفق ما فضل من كسبه عليه. هـ إذا كان وحده، فإن كانت للابن زوجة، أو أولاد صغار، فإنه يدخل الأب على الابن، فيأكل معه، ولا يفرص له نفقة على حدة. الابن إذا أعطى أباه نفقة شهر أو كساه بكرة فضاعت يُجبر على نفقته وكسوته. للأب أن يُسَمِّم الأولاد الصغار الذكور في الأعمال إذا قدرُوا عليه، فينتفع بكسبهم.

محتاج له ابنان موسر ومتوسط، فالنفقة عليهما، وعلى الموسر أكثر، كذا ذكر الخصاف - رحمه الله تعالى - وذكر في «المبسوط»: عليهما بالسوية. قال مشايخنا: إذا تفاوتوا في اليسار تفاوتاً فاحشاً يحوز أن يتفاوتوا في قدر النفقة^(٢). الابن الكبير إذا كان مشغلاً بالتعليم ولا يهتدي إلى الكسب كانت نفقته على الأب. الرجل إذا كان لا يقدر على الكسب لكربه من أهل البيوتات، فنفقته على قريه الموسر وإن كانت به قوة الكسب، كذا عن بعض المشايخ. حرّ تحتة أمة وله منها أولاد لم يُجبر على نفقته. العبد لا يُجبر على نفقة أولاده سواء كانوا من الحرّة أو الأمية، وتسقط^(٣) نفقة الولد الصغير.

(١) كذا في ص خ، وهو الأشبه، وفي ط س (اليدين).

(٢) هذا هو الأوفق، وفي ط س ح ص (أن يتفاوت في النفقة).

(٣) كذا في ط س ق، وهو الأشبه بعبارة الفقهاء، وفي ص ح (لا تسقط).

فصل

لا يُجبر المسلم على نفقة الكافر، إلا على نفقة أبائه وأمهاته الذميين المحتاجين. ولا يُجبر على نفقة أتويه المستأمنين، ولا يجبر الكافر على نفقة المسلم، إلا على نفقة آيائه، وأمهاته، وأولاده الصغار الذين أسلموا بإسلام أمهم، ونفقة أولادهم الكبار إن كانوا من أهل الاستحقاق. مُعسر له عم لأب وأم، وعمّة كذلك فنفقته على العم. مُعسر له عمّة لأب وأم، وحال لأب وأم، فالثلاثان على العمّة، والثلاث على الحال. له حال، وحالة من قبل الأم، فنفقته عليهما أثلاثاً. له حال وابن عم لأب وأم، فنفقته على الحال، والميراث لابن العم.

صغير له أم موسرة، وأخت لأب وأم موسرة، وأخت لأب وأخت لأم مُعسرتان فسهن من أربعة أسهن من النفقة على الأم، وثلاثة أسهن على الأخت لأب وأم. رجل له أخ زمن محتاج له أولاد صغار أو كبار يات فإنّه يُجبر على نفقتهم، ولا يُجبر على نفقة أولاد أعمامه، وأولاد أخواله. تُجب على الصغير الموسر نفقة الأقارب.

باب المتفرقات

إذا كان في البلد قوم صالحون فامتنع واحد منهم من القضاء لم يأنم، وإن لم يكن غيره صالحاً يأنم، ولو كان في البلد قوم يصلحون للقضاء فامتنعوا جميعاً أثموا، إلا إذا كان السلطان بحيث يفصل الخصومات بنفسه. القاضي إذا لم يكن مُجتهداً فعليه اتباع رأي الفقهاء، وإن كان مجتهداً فإنه يُشاور الفقهاء، ويقضي بما يراه صواباً، ولا يترك رأيه إلا إذا كان غيره أقوى في الفقه ووجوه الاستدلال، فحينئذ يترك رأيه ويأخذ برأي ذلك الرجل.

القاضي إذا رأى خطه على سجل فنظره ولم يذكر القضاء لم يعمل به. القاضي إذا قال: ثبت عندي أن لهذا على هذا كذا، يكون قضاءً، كذا ذكر القاضي الإمام أبو العاصم العامري، وشمس الأئمة الخلواتي - رحمهما الله تعالى -، وبه أخذ حسام الدين -

رحمه الله تعالى - إذا قال القاضي بعد ما قضى بشهادة مستقيمة: رجعت عن قضائي. أو وقعت في نسي من الشهود، أو قال: أبطلت حكمي، لم يعثر، ولقضاء ماضي.

القاضي إذا وجد شهادة في ديوانه وهو مختوم بختمه مكتوب بخطه، لكنه لم يتذكر الحادثة لم يقض بتلك الشهادة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - القاضي العاسق إذا قضى فلقاض آخر أن يُبطل قضاءه. الأب إذا كان قاسداً مُدراً، فسقاضي أن يأخذ مال اليتيم منه ويضعه على يدي عدل إلى وقت حاجة اليتيم، أو إلى وقت نومه. لا يحسن الأب وأخذ يدي الولد. المحبوس بالدين يُمنع من الاكتساب، هو الأصح ويُمنع من الخروج إلى الجمعة، والجماعات، وتشجيع الجنازة، وعبادة المريض. ولا يُمنع أقاربه من الدخول عليه، ولا يُمنع من وطئ جاريته أو امرأته.

القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة^(١) عند مشايخ [بحارا، وهو الأصح، وقال مشايخ]^(٢) تلخ: لا يستحق. المحبوس في السجن يُكفل. القاضي إذا عجز من استخراج الحق عن المطلوب له أن يستعين بالوالي. مؤنة المُشخص قيل: إنها على بيت المال، والأصح أنه على المتمرد. القاضي إذا قضى لإنسان بجل والمقصي له رأى خلاف ذلك فإنه [يتبع رأي] القاضي عند محمد - رحمه الله تعالى - وهو رواية عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - [يتبع رأي] نفسه.

القاضي إذا فوض إلى شافعي ليقضي بطلاق اليمين بالطلاق جاز، وعليه الفتوى.

(١) أي يوم العطلة كأيام الأعياد وغيرها.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

كتاب الدعوى

أبوابه سعة: في كيفية الدعوى وتصحيحها، في الشيء الذي يتنازع فيه اثنان، في دعوى النكاح، فيما ينصيب خصماً، في الدفع، في السب، في المنعقات.

باب كيفية الدعوى وتصحيحها

لو ادعى محدوداً ولم يبين أنه كرم، أو أرض، والشهود شهدوا كذلك، [عن شمس الأئمة السرخسي - رحمه الله تعالى - أنه لا يصح، و]^(١) قال شمس الأئمة المرعيني - رحمه الله تعالى -: إن بين اللد والمحلة صح. إذا ادعى محدوداً وأخذ حدوده يتصل بحلول المدعى عليه يحتاج إلى الإعلام على وجه لا تبقى فيه منازعة.

إذا قال: ما لي بالكوفة دار، أو قال: ما لي على أحد مال، ثم ادعى داراً بكوفة، أو ادعى مالاً على إنسان، سمعت لإمكان التوفيق. ادعى ملكاً بسبب كالميراث وغير ذلك، ثم ادعى ملكاً مطلقاً لا يقبل، ولو كان على العكس يقبل. إذا مات من عليه الدين، وماله في يد أجنبي، فصاحب الدين يقيم البيّنة على ذي اليد بحضرة الورثة.

إذا ادعى جواهر لا يد له من ذكر الوزن، يعني إذا كان غائباً وكان المدعى عليه منكراً كون ذلك في يده. إذا ادعى قيمة المستهلك لا يحتاج إلى تعريف ذلك الشيء. قاله الشيخ الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى -، خلافاً لبعضهم، كذا إذا ادعى سر محدود ولم يبين الحدود صح. إذا كان المدعى عيناً في يد المدعى عليه كنفه القاضي إحضاره ليشير إليه بالدعوى، وإن لم يكن حاضراً ذكر قيمتها، وإذا ادعى عقاراً حدّده وذكر أنه في يد المدعى عليه وأنه يطالبه، وإن كان المدعى شيئاً عظيماً لا يمكن غنّه

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

إلى مجلس القاضي، فإن شاء الحاكم حصر عند ذلك، وإن شاء بعث إليه أمينا من أمائه.

وقال: في العبيد يُبَيِّنُ جِنْسَهُمْ، وَصِفَتَهُمْ، وَجَلَّتَهُمْ، وَفِيْمَتَهُمْ، وَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ تُكْفِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ. ادَّعَى أَنَّهُ اسْتَهْلَكَ دَوَابَّ لَهُ، وَالشُّهُودُ شَهِدُوا كَذَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرُوا الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ عَدَدًا قَلِيلًا لَا يُقْبَلُ^(١).

باب الشيء الذي يتنازع فيه اثنان

إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا آخِذًا بِعِذَارِ الدَّائِيَّةِ، وَالْآخَرُ آخِذًا بِلِحَامِيهَا فَهِيَ سَوَاءٌ، وَكَذَا لَوْ كَانَا فِي سَرَجٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِي سَرَجٍ وَالْآخَرُ رَدِيفًا فَادَّعِيَاهَا فَهِيَ لِصَاحِبِ السَّرَجِ. ثَبُتَ فِي يَدِ رَجُلٍ وَطَرَفٌ مِنْهُ فِي يَدِ آخَرَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. دَارَ عَشْرَةُ آيَاتٍ مِنْهَا فِي يَدِ رَجُلٍ وَبَيْتٌ مِنْهَا فِي يَدِ آخَرَ فَالسَّاحَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

اِثْنَانِ ادَّعَى مِلْكًا مِنْهُمَا^(٢) وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ، وَالْمُدْعَى فِي يَدِ ثَالِثٍ، وَلَمْ يُؤَرِّخَا، أَوْ أَرَّخَا تَارِيخًا، أَوْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ أَرَّخَا وَتَارِيخُ أَحَدِهِمَا أَسْبَقُ يُقْضَى لِأَسْبَقِيهِمَا. ادَّعَى أَحَدُهُمَا الشِّرَاءَ وَالْآخَرُ الْهَبَةَ مَعَ الْقَبْضِ، فَالشِّرَاءُ أَوْلَى إِذَا لَمْ يُؤَرِّخَا، وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الرِّهْنَ مَعَ الْقَبْضِ، وَالْآخَرُ الْهَبَةَ مَعَ الْقَبْضِ فَالرَّهْنُ أَوْلَى.

عَبْدٌ فِي يَدِ رَجُلٍ، وَأَقَامَ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا بِقَبْضٍ وَالْآخَرُ بِوَدِيعَةٍ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ ادَّعَى اِثْنَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُ هَذَا الْعَبْدَ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ شَاءَ أَخَذَ نِصْفَ الْعَبْدِ بِنِصْفِ الثَّمَنِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ. الْخَارِجُ مَعَ ذِي الْيَدِ إِذَا أَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ يُقْضَى بِبَيِّنَةِ الْخَارِجِ. الْخَارِجُ مَعَ ذِي الْيَدِ إِذَا أَقَامَ كُلَّ

(١) نقل في «الهندية» (٤٥٩/٣) وصححه عن «المعتمد» (١٨٠/١٣) أنهم إن لم يسموا الذكور والإناث

قال الفقيه أبو بكر: أخاف أن تبطل الشهادة.

(٢) كذا في ط س ص، وهو الصواب، ومعناه: ملكاً مطلقاً بيان السبب، وفي خ (بينهما).

واحدٍ منهما البيّنة على التّناح يُقصى لصاحب اليد، وكذا التّسج في الثّياب التي لا تُسج إلا مرّةً، وكذا كلّ سببٍ في المملوك لا يتكرّر.

الخارجان إذا ادّعىا بملكاً مطلقاً وأقاما البيّنة يُقصى بهما بصفين. إذا أقرّ المدّعي عليه أن هذا كان في يد المدّعي يؤمر بالتّسليم إليه. إذا ادّعى العقار فأقرّ المُستغنى عليه أنه في يده، فإنه لا يكتفي بذلك في كونه ذا اليد حتى يُقيم المدّعي البيّنة على ذلك.

باب دعوى النّكاح

ادّعى نكاح امرأة فأقرّت لأحدهما، ثمّ أقام البيّنة لم يقض لأحدهما، كما لو لم يُقر. إذا ادّعى على منكوحه العبر نكاحاً فإنه يُشترطُ حضرة الزوج، وكذا عد إقامة البيّنة. ادّعى نكاح امرأة ولم يُزّحها وأقاما البيّنة فهي لذي اليد. ادّعى على كبترة عير منكوحه، أو على بكر في بيت أبيها، وسأل أد يضعها القاضي على يدي عدل لا يضعها القاضي. ولو أقامت المرأة شاهداً واحداً عدلاً أنه طلقها يُختلّى بينهما، ولو أقامت شاهدين فاسقين فكذلك في رواية.

رجل وامرأة في دار، أقام الرجل البيّنة أن الدار داره، وأن المرأة امرأته، وأقامت المرأة البيّنة أن الدار دارها والرجل المدّعي مملوك لها، نُقل بيّنة الرجل في النكاح، ويُنْتَهَمُ في الدار، ولا يُجعل الرجل مملوكاً لها؛ لأن ترويحها نفسها منه اقرارٌ منها أنه ليس بمملوك لها.

باب ما ينصب خصماً بإقامة البيّنة

رجل في يده دار ادّعى رجل أنه اشتراها من فلان وأقام البيّنة، وقال الدي في يده الدار: فلان ذلك أودعنيها، فلا خصومة بينهما، ولو قال المدّعي: اشتريتها من فلان وأمرني بالقبض منك، لم تُندفع الخصومة عنه. ادّعى نوباً، أو داراً في يد رجل وأقام البيّنة، وأقرّ ذو اليد أنها لفلان الغائب أودعها إياه لم تُندفع عنه الخصومة ما لم يُبَيّن بيّنة

تُعرف المودع بوجهه ولو أن المدعى ادعى عليه العمل كما إذا قال: عصبت مني، أو سرفت مني هذا الشيء، لا تُدفع الخصومة وإن أقام المدعى عليه البيّنة على لوديعة. ادعى على عبدٍ محجورٍ عليه مالاً بسبب الاستهلاك، أو العصب، يشترط حصره المولى لاستماع البيّنة، بخلاف العبد المأذون. ادعى عينا في يد آخر أنه ملكه، فشهد شاهداً أنه باع فلان بن فلان هذا العين من هذا المدعى، وهو في يد النائع يُقبل، وكذا إذا شهد أنه اشترى هذا من فلان بن فلان وقبضه منه، وكذا لو كان مكان البيع هبة. عيّن في يد رجلٍ ادعى آخر على أنه ملكه اشتراه من فلان العائب وصدّقه ذو اليد فإنه لا يؤمر بالتسليم. ادعى ديناً على ميتٍ وأقام البيّنة على وارثٍ ليس في يده شيء من التركة تُسمع، وكذا لو لم يكن للميت مالٌ متروكٌ تُسمع الدعوى والبيّنة، ويُخلف على العليم. أخذ الورثة ينتصب خصماً فيما يدعى للميت أو على الميت.

باب ما يكون دفعا للدعوى والشهادة وما لا يكون

المدعى عليه إذا أقام البيّنة أن هذا المدعى شهد بهذا فلان تُدفع عنه الخصومة، وكذا إذا أقام البيّنة أنه استوهب مني هذا الشيء، أو استأجره^(١)، أو أقر أنه ليس له، أو أنه قبله ودیعة، وكذا إذا أقام البيّنة أن هذا الشاهد ادعى هذه الدار لنفسه تُردّ شهادته. إذا أراد المشتري أن يردّ المشتري بعيب، فأقام النائع البيّنة [على إقراره أنه باع ولا عيب فيه تُقبل. إذا ادعى داراً ملكاً مطلقاً وأقام البيّنة]^(٢) على ذلك، ثم أقام المدعى عليه البيّنة أنه أقر في مجلس القاضي أن هذه الدار ميراث له عن أبيه فهو دفع. ادعى داراً بطريق الميراث عن أبيه وأقام البيّنة، وأقام ذو اليد البيّنة على إقرار أب المدعى أن الدار ليست لي، أو ما كانت لي فهو دفع.

(١) كذا في ط س ص، وفي خ (استام)، وكلاهما صحيح.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

ادّعى حماراً أنه ملكه ضُرق منه منذ عام وأقام البيّنة، ثمّ أقام المدّعى عليه البيّنة أنّه في يده منذ خمس سنين لم يكن دعواً. ادّعى قيمة حارية مُستهلكة، فأقام المدّعى عليه [البيّنة أن الحارية قائمة رأيناها في بلد كذا لم يكن دعواً. لو أنكر المدّعى عليه^(١) مرة، ثمّ قال: إنّ الأرض التي في يدي ليست على هذه الحدود لم يصحّ الدّفع.

في دعوى غير صحيحة لو ادّعى المدّعى عليه الدّفع يُطالب بذلك، كذا ذُكر في فتاوى نعيم الدين عمر التّسميّ - رحمه الله تعالى -، وفيه نظير^(٢) المدّعى عليه إذا قال لي دَفْعٌ إلى أيّ مدّة، يُمهّل إلى المجلس الثاني، أو ما يراه القاضي. لو قال: لي بيّنة في المصّر يؤجّل ثلاثة أيام، ولا يُستوفى منه للحال. إذا قال المدّعي: لا بيّنة لي، ثمّ أقام البيّنة، تُقبّل لإمكان التّوفيق.

إذا قال عبد القاضي: هذا كان لفلان عام أوّل، ثمّ أقام البيّنة أنّه اشتراه منه، ولم يُوقّت البيّنة حار، ولو قال: كان لفلان عام أوّل لا حقّ لي فيه يومئذ، ثمّ أقام البيّنة على الشّراء منه لم تُقبّل، إلّا أن يُوقّت البيّنة وقتاً بعد عام أوّل. عبد في يد رجلٍ أقام رجل البيّنة أنّه عبده، وأقام ذو اليد أنّه باعه من فلان ولم يُسلمه له فهو خصم.

ادّعى داراً أصلها وبنائها وأقام البيّنة، ثمّ أقام المدّعى عليه البيّنة أنّه أقرّ في غير مجلس القاضي أنّ ذا اليد هو الذي بنى العمارة تبطل شهادة الشهود. أقام المدّعى البيّنة على دعوى أرض فيها أشجار، ولم يتعرّض للأشجار، ثمّ أقام ذو اليد البيّنة أنّه غرس الأشجار لم تبطل شهادة شهود المدّعي في حقّ الأصل. ادّعى عبداً في يد رجلٍ أنّه له وأقام البيّنة، وقضى القاضي له، ثمّ إن صاحب اليد أقام البيّنة أنّه له لم تُقبّل.

المدّعى عليه لو أتى بالدّفع بعد قضاء القاضي بالملك المطلق يُسمع. التّناقض كما يمتنع الدّعوى لنفسه يمتنع لغيره. إذا ادّعى عقاراً فأنكر المدّعى عليه كونها في يده، يُخلف، فإذا أقرّ يُخلف ثانياً أنّها ليست بملك المدّعي، فلو أراد المدّعي إقامة البيّنة فإنّه

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ذكر المسألة في «المحيط» (٢٤٢/١٧) مع الدلائل وترجيح الراجح منه.

لا يكتفي بإقرار المدعى عليه أنه في يده، بل يجب أن يقيم البينة أنه في يده، بخلاف المصور. المدعى عليه لو أقام البينة أنه استأجر الشهود لم يقبل، ولو ادعى على الشهود مالا وقال: إني دفعت إليهم كفي لا يشهدوا علي، فالآن شهدوا فعلیهم رد ذلك إني. وأقام البينة على ذلك بطلت شهادة شهود المدعى.

باب دعوى النسب

باع جارية فولدت لأقل من ستة أشهر من يوم باع فهو ابن البائع وأمه أم ولد له ويُفسخ البيع، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لم يكن ابناً له إلا بصديق المشتري. إذا ادعى سب أحد الثواقين ثبت سبهما منه. جارية بين رجلين جاءت بولدين في بطنين، فقال أحدهما: هذا الأصغر ولدي، والأكبر ولد شريكي، وصدقه الشريك، صحت دعوة الأصغر، وصارت الجارية أم ولد له، وغرم لشريكه نصف قيمتها، وعيه نصف العقر، والأكبر يكون حراً وثبت نسبه من مدعي الأكبر، وعليه نصف قيمة الولد إن كان مؤسراً، وسعى العلام في نصف قيمته إن كان مقسراً، ويضمن له أيضاً نصف العقر.

جارية بين رجلين جاءت بولدين فادعياه، يثبت نسبه منهما ويرث من كل واحد ميراث ابن كامل، ويرثان منه ميراث أب واحد. ادعى على رجل أنه أخوه لأبيه وأمه، أو أنه عمه، أو ادعى على امرأة أنها أخته، أو عمته، ولم يدع ميراثاً ولا حقاً لم يصب، ولو ادعى أنه أبوه، أو ابنة، يكون خصماً. إذا أراد إثبات نسبه من أبيه وأبوه ميت لم يقبل يثبته إلا على خصم، وهو وارث الميت، أو غريم عليه للميت حق، أو رجل له على الميت حق، أو موصى له. ولد الزنا يثبت نسبه من الأم دون الزاني. قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور ينفذ باطلاً كما نص عليه الخصاف رحمه الله تعالى.

باب مسائل متفرقة

دار في يد رجل أقام آحرُ البيّة أنها كانت لأسه ومات وتركها ميراثاً له ولا حبه الغائب، لا وارث له غيرهما، قضى له بحصته ويترك نصيب الغائب في يد دي اليد عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - رجل ادّعى ديناً على الميت وقدم وارثاً من ورثته إلى القاضي، فأقر له الوارث بحقه، فأراد الطالب أن يُقيم البيّة عند القاضي على حقه لكون حقه في جميع مال الميت ويلزم ذلك جميع الورثة فالقاضي يقبل ذلك، ويسمع شهوده، ويحكم له في جميع مال الميت بدينه، وكذلك لو أقر له بذلك جميع الورثة

رجل مات في بلدة وماله وتركته حيث توفي، وورثته في بلدة أخرى، فادّعى قوة حقوقاً وأموالاً، فإن كان البلد الذي فيها الورثة مقطوعاً عن هذه البلدة جعل له القاضي وصياً، فثبتون ذيوئهم عليه، وإن لم يكن مقطوعاً لم يجعل القاضي له وصياً، لكن يسمع شهود المدّعين ويكتب لهم بما يصحّ عنده من أمرهم إلى قاضي بلدة فيه الورثة ليقتضي لهم، ثم يكتب ذلك القاضي إلى القاضي الكاتب ليسلم التركة إليهم.

إذا أقام البيّة على رجل بمال، فمات المدّعى عليه بعد تزكية الشهود وقتل القصاص فإنه يُقضى على وارثه من غير إعادة البيّة. [إذا ادّعى على رجل أنه أقر أن هذا الشيء في فمه بالتسليم إليّ، ولم يدّع أنه ملكه فإنه يُسمع دعواه في أصحّ القولين.] (١) إذا ادّعى بُستاناً فيه أشجار وأقام بينة وسأل القاضي أن يجعل ذلك على يدي عدل حتى يسأل عن شهوده فإنه يصحّ إذا كان المدّعى عليه معروفاً بالاستهلاك، ولو طلب ذلك بعد مُحَرِّد الدعوى قال حُسام الدين - رحمه الله تعالى - في «مختصر الفتاوى»: إذا كان المدّعى عليه فاسقاً مُتلفاً غير ثقة أجابه إلى ذلك.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، واشتت من ص غ.

كتاب الإقرار

أبوابه ثمانية: فيما يكون إقراراً، فيما لا يكون إقراراً، في معرفة المقر به، في الاستثناء، في الرجوع عن الإقرار، في الإقرار بالتسبب، في إقرار المريض، في المتفرقات.

باب ما يكون إقراراً

إذا ادعى على آخر شيئاً، فقال: زنه، كان إقراراً، كذا إذا قال: أبرأني عنه، كذا إذا قال: ما أكثر ما تتقاضى فيه، أو قال: لم أعطك، ولو قال: (بخش) قيل: يكون إقراراً إلا إذا قال على وجه الاستهزاء. إذا قال: ألسن قد أقرصتني ألف درهم؟ فقال الطالب: بلى، ثم حشد المقر فإن المال يلزمه.

الإقرار يصح من غير تصديق وقبول، لكن بطلانه يتوقف على إبطاله. إذا أقر بمجهول صح، ويقال له: بين المجهول. إقرار السكران صحيح، وإقرار المكره لا. قال لآخر: لي عليك كذا، وقال الآخر: الحق، أو اليقين، أو الصديق، أو صدقاً، أو يقيناً. فهذا إقرار. قوله: «جميع ما في يدي لفلان» إقرار. قوله: (أين كلاء من تراث) إقرار.

قال: لفلان علي ألف درهم إن ميت، فعليه المال إن مات أو عاش. لو أقر بحمل حارية أو شاة صح. لو قال: لحمل فلانة علي كذا، فإن فسر وقال: أوصى به فلان، أو مات أبوه فورثه صح، وإن أثبتهم لم يصح. امرأة قالت لرجل: طلقني، كان إقراراً بالسكاح. الإقدام على الاستيلاء لا يكون إقراراً بمنكبة ذلك لدى اليد على رواية «الزيادات»، وعلى رواية «الجامع» يكون إقراراً والأول أصح.

باب ما لا يكون إقراراً

إذا قال رجل لرجلين: لأحدكما عليّ كذا، أو قال رجلان لرجل: لك على أحداً شيء، لم يصح. رجلان قالوا لرجل: لك على أحداً مئة دينار، والآخر ألف درهم لم يؤخذ^(١) بشيء. لو قال لفلان عليّ عشرة دراهم أو لفلان^(٢) عليّ دينار لم يصح. تعيق الإقرار بالشرط لا يصح. إذا قال: أنا قس فلان، المختار أنه لا يكون إقراراً بالرق في زماننا. إذا قال لآخر: لي عليك ألف درهم، فقال له: و لي عليك مثلها، أو قال لآخر: أعتقت عبدك، فقال الآخر: وأنت أيضاً، لم يكن إقراراً، ذكره الناطقي - رحمه الله تعالى - وقيل: يكون إقراراً^(٣)

إذا قالت لزوجها: (برج ما از تو می یاست یا تم) لا يكون هذا إقراراً بقبض المهر. إذا قال: عليّ فيما أعلم، أو قال: في علمي لم يصح، خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى - المذعّي عليه إذا قال: لي مخرج من هذه الدعوى، لا يكون إقراراً. إذا قال: لفلان عليّ درهم في شهادة فلان، أو في علمه، أو في قضائه، أو بفتواه لا يلزمه شيء، بخلاف ما إذا قال: بشهادته، أو بحكمه. إذا قال: لفلان عليّ حق، ثم قال: أردت حق الإسلام، لم يُقَل. إذا قال: لفلان قبلي ألف درهم فهذا إقراراً بالدّين، وذكر القدوري أنه إقرار بالوديعة.

باب معرفة المقرّ به

إذا أقر بمالٍ عظيم لم يُصدّق في أقلّ من مئتي درهم عدنا، وقال الشيخ الإمام

(١) في جميع النسخ (لم يؤخذ)، والصحيح لموافق لعبارات الفقهاء ما أثبتناه.

(٢) أي لفلان آخر، فالمقرّ له إثنان، فلم يصح الإقرار لوقوع الشك.

(٣) وبه يفتي، قال ابن الشحنة في «اللسان الحكام» (ص ٢٦٧): «قال لآخر: لي عليك ألف. فقال الآخر: و لي عليك مثلها، ... أو قال: أعتقت عبدك، فقال: وأنت أعتقت عبدك، لا يكون إقراراً في ظاهر الرواية، وروى ابن سماعة عن محمد - رحمه الله تعالى - أنه إقرار، وبه يفتي».

المُرخَّسُ - رحمه الله تعالى - : الأصحُّ أنه يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَى^(١) الْفَقْرِ وَالْعِنْيِ؛ لِأَنَّهُ أَهْوَ أَنْ يَسْتَعْطِمَ الْقَنْيَلُ، وَالْعِنْيُ لَا. إِذَا أَقْرَأَ بِدِرْهَمٍ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ، وَلَوْ أَقْرَأَ بِدِرْهَمٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةٍ. لَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمًا فَعَلَيْهِ دَرَاهِمَانِ، وَلَوْ قَالَ: كُنَّا كَذَا دِرْهَمًا فَعَلَيْهِ أَحَدٌ عَشَرَ، وَلَوْ قَالَ: كَذَا وَكَذَا فَعَلَيْهِ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ. لَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ فَعَلَيْهِ تِسْعَةٌ. لَوْ قَالَ: لَهُ مَا بَيْنَ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ فَلَهُ مَا بَيْنَ الْحَائِطَيْنِ لَا غَيْرَ. لَوْ قَالَ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ وَدِرْهَمٌ كَانَتْ عَلَيْهِ أَحَدٌ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَلَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ وَتَوْبٌ عَلَيْهِ تَوْبٌ وَالتَّيْبَانِ فِي الْعَشْرَةِ إِلَيْهِ. لَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ أَصْعَافًا مُضَاعَفَةً لَزِمَتْهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُهُ: دِرْهَمٌ، يَلْزِمُهُ ثَلَاثَةٌ، وَيَقُولُهُ: أَصْعَافًا، تِسْعَةٌ، وَيَقُولُهُ: مُضَاعَفَةً، اثْنَا عَشَرَ، فَجُمِلَتْهُ مَا قُلْنَا.

لَوْ قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ دُرِّيهِمْ، أَوْ دُرِّيْنِيزْ يَلْزِمُهُ التَّامُّ مِنْ ذَلِكَ. لَوْ أَقْرَأَ بِجِدْعٍ فِي دَرٍ بِنَسَابٍ يَلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّهُ الْإِقْرَارُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ يَكُونُ إِقْرَارًا بِالْقِيَمَةِ. لَوْ قَالَ: غَضِبْتُ مِنْهُ ثَوْبًا فِي مَنْدِيلٍ لَزِمَاهُ. لَوْ قَالَ: لَهُ شِرْكٌ أَوْ شِرْكَةٌ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَهَذَا إِقْرَارٌ بِالنَّصَبِ.

باب الاستثناء

إِذَا أَقْرَأَ بِشَيْءٍ وَاسْتثنَى الْأَقْلَ أَوْ الْأَكْثَرَ صَحَّ، وَلَزِمَهُ الْبَاقِي، وَلَوْ اسْتثنَى الْكُلَّ، فَإِنْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ جَنْسِ الْمُسْتثنَى مِنْهُ لَزِمَهُ الْكُلُّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ خِلَافِهِ الْجَنْسِ صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ: عِبِيدِي أَحْرَارٌ إِلَّا هَؤُلَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ عَبِيدٌ غَيْرُهُمْ لَمْ يُعْتَقُوا. إِذَا أَقْرَأَ بِحَقٍّ وَقَالَ مُتَصِلًا بِهِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ، وَلَوْ قَالَ: عَلَيَّ مَنَّةٌ دِينَارٌ إِلَّا ثَوْبًا أَوْ شَاةً لَمْ يَصِحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَلَوْ قَالَ: إِلَّا دِرْهَمًا، أَوْ إِلَّا مَنَّةً حَوْزَةً، أَوْ إِلَّا قَفِيزَ حَنْطَلَةٍ صُرِّحَ عَنْهُ بِقَدْرِ الْمُسْتثنَى.

(١) فِي جَمِيعِ النُّسخِ (فِي الْفَقْرِ)، وَالصَّحِيحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَا أَثْبَتَاهُ؛ لِأَنَّهُ (يُقْبَلُ) لَا يَتَعَدَّى بِـ (فِي)، بَلْ بِـ (عَلَى).

قال: لفلان عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا درهماً يلزمه ثمانية، وطريق ذلك أنه يستشي الأخير، وهو درهم من الذي يليه وهو ثلاثة، فبقي درهمان، ثم يستشي درهمين من عشرة، ففي ثمانية. وقس على هذا

باب الرجوع عن الإقرار

قال: لفلان عليّ ألف درهم لا بل ألعان، فعليه ألفان، وقال زفر - رحمه الله تعالى -: ثلاثة آلاف. لو قال: عليّ درهم لا بل دينار، يلزمه درهم ودينار. إذا قال: غصتُ منه ألفاً، أو قال: أودعني ألفاً إلا أنها زُيُوفٌ، صدّق وصل أو فصل، ولو قال: إلا أنه ينقص كذا، إن وصل صدّق، وإن فصل لا، إلا أن يكون الفصل بطريق الضرورة بأن انقطع عليه الكلام، ثم وصل.

لو قال: له عليّ ألف درهم بيض، لا بل سود، فعليه أفضلهما. لو قال: له عليّ ألف درهم من ثمن حمير، أو خنزير لزمه الألف. إذا قال: أقرضني فلان ألف درهم زُيُوفاً، أو قال: ألف درهم من ثمن متاع وهي زُيُوفٌ، فقال المقر: له: هي جياد، لزمته الجياد. لو قال: أخذت منك ألف درهم وديعة فهلك، وقال صاحب المال: أخذتها غصباً فهو ضامن، ولو قال: أعطيتني ألف درهم وديعة فهلكت، وقال صاحب المال: غصبتها فالقول للمقر، وكذا لو قال: أعرت هذا فلاناً ثم رده عليّ، فقال فلان: غصبتها مني. ولو قال: أقررت لك بكذا وأنا صبي، أو نائم، فالقول له مع يمينه.

باب الإقرار بالتسبب

من أقر بغلام يولد مثله لعمله، وليس له نسب معروف أنه ابنه، وصدقه الغلام، ثبت نسبه منه، وإن كان مريضاً شارك الورثة في الميراث. صبي في يد رجل قيل له: هذا ابنك؟ فأوماً برأسه، أي نعم، ثبت نسبه منه. يجوز إقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة

والمولى، وكذا إقرار المرأة بالوالدين والزوج جائز، ولا يقبل بالولد إلا أن يصدقها زوجها، أو تُقيم الحجة، وإن لم يكن لها زوج تُصدق.

من أقر بنسب غير الوالدين والولد، مثل الأخ والعم لم يقبل، ولو كان له وارث قريب، أو بعيد فهو أولى من المقر له، وإن لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه. ومن مات أبوه وأقر بأخ لم يثبت نسب أخيه، وشاركه في الإرث. امرأة مجهولة النسب أقرت أنها بنت لجد الزوج أو لأبيه، وصدقها الأب والجد، وكذبها الزوج فُرق بينهما.

باب إقرار المريض

إذا أقر في مرضه وعليه دين الصحة، أو دين مرضي بسبب معين، فإنه يُقضى ذلك الدين أولاً، فإن فصل منه شيء يُقضى ما ثبت بإقراره في المرض، وهو مقدم على الوارث. إقرار المريض لوارثه باطل، إلا أن تُصدق الورثة. لو أقر لأجنبي في مرضه، ثم قال: هو ابني، ثبت نسبه وبطل إقراره. لو أقر لأجنبية بدين، ثم تزوجها، لم يبطل إقراره لها.

طبق امرأته في مرضه ثلاثاً، ثم أقر لها بدين ومات وهي في العدة، فلها الأقل من الدين، ومن ميراثها. مريض أقر لوارثه ولأجنبي في كلام واحد، وأكر الأجنبي الشركة بطل الكل. ابنان اقتسما تركة الأب أنصافاً، ثم أقر أحدهما أن لملان على أبيه ديناً فالمقر يعطيه جميع ما في يده إن كان الدين مستغرقاً لما في يده. أقر أحد الوارثين أن المورث قبض من هذا الغريم نصف دينه، برى الغريم عن نصيب المقر.

باب مسائل متفرقة

إذا أقر بتمر في قوصرة لزيمه التمر والقوصرة، ولو أقر بدأية في اصطبل لم يزيمه الاصطبل، ولو قال: عصبتك البيت بالطعام، ذكر في «شامل التيهقي» أنه يؤخذ بدنتك

وهذا في قول محمد - رحمه الله تعالى - أما عندهما لا يضمن البيت. قال: له علي ألف درهم مؤجلاً، فقال: لا بل هي حال، لزمه الدَّينُ حالاً. قال: هذا العبدُ لفلان لا بل لفلان، وأدعى كل واحدٍ أنه له، فسلم العبدُ إلى الأول بقضاءٍ لم يعزم للثاني، إلا إذا كان إقراراً بالعصب، وإن كان الدَّفْعُ بغير قضاءٍ غرم قيمته للثاني.

إذا قال لآخر: لك علي كذا، فقال الآخر: ليس لي عليك شيء، ثم قال في مكانه: بل لي عليك ما تقول، فليس عليه شيء. إذا أقرَّ بشيءٍ وصدَّقَه المُقرُّ له، ثم رُدَّ إقراره لم يصحَّ الرَّدُّ. قال: لفلان علي ألف درهم، فقال فلان: ليس لي عليك شيء، وإنما الألف لفلان فالألف للثاني، خلافاً لِرُفْرَ - رحمه الله تعالى - إذا باع عبداً، ثم أقرَّ أن المبيع كان حرّاً لم يبرأ المشتري عن الثمن. إذا كُتِبَ إلى غائبٍ أما بعد: فإن لك علي ألف درهم، أو نحوها كان إقراراً. إذا أقرَّ أن هذه الدَّارَ كانت له أمسٍ أُمِرَ بالرَّدِّ إليه. إذا أقرَّ بعد الدُّخُولِ أنه طلقها قبل الدُّخُولِ لزمه مهرٌ ونصف^(١).

(١) ووجهه: أنه أقرَّ أن نصف المهر عليه بالطلاق قبل الدخول، وأنه وطئها بالنسبة بعد ذلك، فيغرمه مهر بالوطء ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول، كذا في «المبسوط» للسرغسي (١٤٥/١٨)، والله أعلم بالصواب.

كتاب الشهادات

أبوابه عشرة: في تحمُّل الشهادة وأدائها، في الشهادة عن النسخة، في التزكية، فيمن ثقل شهادتهم، فيمن تُردُّ شهادتهم، في الشهادة على الشهادة، في الاختلاف في الشهادة، في الشهادة بالميراث، في الرجوع عن الشهادة، في المتفرقات.

باب تحمُّل الشهادة وأدائها

رجلٌ في يده شيءٌ سوى العبد والأمة وسعك أن تشهد له بالملك، وقيل: إنما تشهد إذا وقع في قلبك أنه له، وأما العبد والأمة فإن كانا صغيرين لا يُعبران عن أنفسهما وكذلك، وإن كانا كبيرين أو صغيرين يُعبران عن أنفسهما، فإنما نحلُّ لك الشهادة إذا عرفت أنهما رقيقان. إذا سمع صبيٌّ أو ذميٌّ إقرارَ إنسانٍ بحقٍّ، ثم بلغ الصبيُّ وأسلم الذميُّ حلَّ لهما أن يشهدا بذلك. إذا سمع شاهداً أن الطالبَ أبرأ المطلوبَ، لا يستغهما الامتناع عن أداء الشهادة، إلا أن يسمعا إقراره بالاستيفاء، أو يُعائنا الاستيفاء.

رجلٌ له شهودٌ كثيرةٌ فدعا بعضهم، فإن كان يعلم أن غيره يشهد له وسعه أن لا يُحييه. القاضي إذا لم يكن عدلاً فالشاهد في سعةٍ من أن لا يشهد؛ لأنه ربما لا يُقبل ويُجرَح. إذا وجد خطه على صكٍّ ولم يتذكر الحادثة لم يحلَّ له أن يشهد. إذا شهدا على صكٍّ ولم يعلم الشهودُ بما في الصكِّ لم يجز تحمُّل الشهادة إلا إذا كُتب الصكُّ قدامَ الشهودِ وقيل لهم: اشهدوا عليه.

شهدا أن هذا لفلانٍ وفي يد هذا بغير حقٍّ، ولم يقلوا: فواجبٌ عليه قصرُ يده، قيل: لا يجوز، وقال السيد الإمام الأجلُّ أبو القاسم - رحمه الله تعالى -: يجوز. شهدا أنه ملكٌ المدَّعي، ولم يشهدا أنه في يد المدَّعى عليه بغير حقٍّ، الأصحُّ أنها لا تُقبل. شهدا أنه باع هذا المَحْذُودَ (بائس مداهمها)، ولم يقلوا: (بمسه مداهمها) فهي تُقبل، كذا عن نَحْم الدين

الْمُسْتَفِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الصَّلَاتِ مُتَقَارِبَةٌ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَلَوْ قَالَ: (كَوَيْ مِ دَمِ فُلَانٍ رَافِقَانِ بَيْنَ يَدَيْنِ) مَعَ الْإِشَارَةِ فِي مَوَاضِعِهَا تُقْبَلُ، وَلَوْ قَالَ: (كَوَيْ دَمِ) لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ وَعْدٌ، إِلَّا فِي بِنْدَةٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ قَوْلِهِ: (كَوَيْ مِ دَمِ) وَبَيْنَ قَوْلِهِ: (كَوَيْ دَمِ).

إِذَا شَهِدَ جَنَازَةَ رَجُلٍ أَوْ ذَفَنَهُ، أَوْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ، حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَوْتِهِ. إِذَا شَهِدَ عُرْسَ امْرَأَةٍ أَوْ الزَّوَافَ، أَوْ أَخْبَرَهُ بِالنِّكَاحِ رَجُلَانِ أَوْ أَنَّ هَذِهِ امْرَأَةُ فُلَانٍ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهَا امْرَأَةُ فُلَانٍ. إِذَا سَمِعَ السَّامِعُ أَوْ قَوْمًا لَا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُّعُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ عُدُولًا كَانُوا أَوْ لَمْ يَكُونُوا يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا ابْنُ فُلَانٍ، أَوْ أَخُ فُلَانٍ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِذَلِكَ، كَذَا إِذَا أَخْبَرَهُ رَجُلَانِ عِدْلَانِ بِلُغْظَةِ الشَّهَادَةِ. الشَّهَادَةُ بِالشُّهْرَةِ عَلَى الْعَتَقِ لَا تَحْزُزُ.

إِذَا اشْتَهَرَ أَنَّ هَذَا قَاضِي بَلَدٍ كَذَا، أَوْ وَالِي بَلَدٍ كَذَا حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِذَلِكَ. يُقْبَلُ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْوَكَالَةِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ. تُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ حُرٍّ عَدْلٍ عَلَى الْوِلَادَةِ. تُقْبَلُ فِي الْوِلَادَةِ وَالْمَكَارَةِ وَالْعُيُوبِ بِالنِّسَاءِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلَةٍ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ، وَعَنْ شَمْسِ الْأَثَمَةِ الْخَلَوَانِيِّ أَنَّ الْقَابِلَةَ إِذَا قَالَتْ: أَقُولُ إِنَّهَا وَلَدْتُهُ، أَوْ أَخْبَرْتُ أَنَّهَا وَلَدْتُهُ كَفَى بِذَلِكَ.

الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِفْلَاسِ أَنْ يَشْهَدَا وَيَقُولَا: لَا نَعْلَمُ لَهُ مَالًا سِوَى ثِيَابٍ لَيْلَةٍ وَنَهَارِهِ. إِذَا شَهِدَا بَدَارٍ لِرَجُلٍ لَمْ تُقْبَلْ وَإِنْ كَانَتْ مَشْهُورَةً مُسْتَفْنِيَةً عَنْ بَيَانِ الْحُدُودِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَوْ شَهِدَا فَقَالَا: هَذَا مَلِكٌ هَذَا الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّا رَأَيْنَاهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلِكِ لَمْ تُقْبَلْ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَا فِيمَا تَصِحُّ الشَّهَادَةُ بِالشُّهْرَةِ لَمْ تُعَايَنَ لَكِنَّهُ اشْتَهَرَ عِنْدَنَا، تُقْبَلُ.

باب الشهادة عن النسخة

إِذَا شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَى الْحَقِّ مُفَسَّرًا، وَشَهِدَ الْآخَرُ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ عَلَى مِثْلِ شَهَادَتِهِ لَمْ تُقْبَلْ، وَلَوْ شَهِدَ الْآخَرُ بِمِثْلِ شَهَادَتِهِ قُبِلَتْ إِنْ كَانَ بِضَبِطِ جَمِيعِ ذَلِكَ لَفْظًا وَمَعْنَى

بِالسَّمَاعِ مَرَّةً، وَيَجِبُ أَنْ يُشِيرَ إِلَى الْمُذْعَى وَالْمُذْعَى عَلَيْهِ وَإِلَى الْمَشْهُودِ بِهِ إِنْ كَانَ مَقُولًا، وَالْمَتَوَى عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا أَحْسَنَ تَقْصِيمَهُ لَمْ يَقْبَلِ الْإِجْمَالَ مِنَ الشَّاهِدِ.

عن الشيخ الإمام الأجلِّ السَّرْحَسِيِّ - رحمه الله تعالى - أنه سئل لو أنَّ شاهداً شهد
عن نُسخةٍ شهادةً، وشهد الباقون وقالوا: نشهدُ بِمثلِ ما شهد به هذا الشاهدُ وفي هذه
النُّسخة هل يكفي بذلك؟ قال: نعم.

إذا قال: لِهَذَا عَلَى هَذَا، وَأَشَارَ إِلَيْهِمَا، وَكَانَ بِحَالٍ يُمَكِّه أَنْ يُعَبِّرَ بِلِسَانِهِ لَوْ كُفِّ
ذَلِكَ. وَسُئِلَ أَيْضًا: أَنَّ الشُّهُودَ أُمِّيُونَ فَكُتِبَ شَهَادَتُهُمْ فِي نُسْخَةٍ، وَقُرَأَ غَيْرُ الشَّاهِدِ مَا فِي
تِلْكَ النُّسخَةِ، فَلَمَّا فَرَعَ عَنِ الْقِرَاءَةِ شَهِدَ الشُّهُودَ وَقَالُوا: (ہم نہیں گواہیم وگواہی می دہیم کہ وہ
اِس نسخہ پر خواندہ کہ مرا این مدعی را بر این مدعی علیہ) هل تُقْبَلُ؟ قال: نعم! على الوجه الذي قد
يَبَيَّنْتُ، يَعْنِي مَا تَقَدَّمَ.

باب التَّزْكِيَةِ

قال أبو حيفة - رحمه الله تعالى :- القاضي لا يسأل عن الشهود ما لم يَطْعَن
المشهود عليه فيما سِوَى الخُلُودِ والقِصَاصِ، وقالوا: يسأل في السِّرِّ، ويُرَكِّي في العلانية،
والعتوى على أنه يسأل في السِّرِّ، وقد تُرِكَت التزكية في العلانية في زماننا؛ كي لا يُخدَع
المُزَكِّي ولا يُخَوَّفَ. المُزَكِّي إذا كان واحداً عدلاً جازاً، والإثنان أفضل، وعلى هذا
المُترجمُ عن الشاهدِ والرسولِ إلى المُزَكِّي.

من غَلَبَتْ حسناته على سيئاته تُقْبَلْ شهادته. عن محمد بن سلمة - رحمه الله تعالى - قال: العَدْلُ مَنْ يَحْتَسِبُ السَّيِّئَاتِ، وَيَكُونُ فِيهِ يَقَظَةٌ، يَعْنِي لَا يَكُونُ غَيْرَ سَلِيمٍ الْقَلْبَ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَمِسُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ، وَلَا يَشْعُرُ. صَاحِبُ الْكِمَةِ لَا تُقْبَلْ شهادته. الْعَدَالَةُ تَسْقُطُ بِتَأَخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ أَوْقَاتِهَا. إِذَا تَرَكَ الْجُمُعَةَ مَرَّةً بِغَيْرِ عَذْرِ سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ عِنْدَ شَمْسِ الْأَئِمَّةِ الْخَلَوَائِيَّةِ - رحمه الله تعالى - وَقَالَ شَمْسُ الْأَئِمَّةِ السَّرْحَسِيِّ - رحمه الله تعالى -: لَا مَا لَمْ يَتْرُكْهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ.

الأقلف إذا كان بعير عذر لم تُقبل شهادته من اعتاد شتم ممالكه وأهله كل ساعة ويوم سقطت عدالته. شرب الحمر سرّاً لا يسقط العدالة، قاله حُسام الدين - رحمه الله تعالى - الذمي إذا سكر لا تُقبل شهادته. من جلس مجالس المَجُور والمُحانة على الشرب لا تُقبل شهادته وإن لم يشرب ولم يسكر. الشاهد إذا عدّله واحد وجرحه واحد يُعاد السؤال، فإن عدّله آخر قُبِلَت شهادته، ومن عدّله جماعة وجرحه اثنان، لا تُقبل شهادته. صبي احتلم لا تُقبل شهادته ما لم يُسأل عنه، ولا بُدَّ أن يتأتى بعد البلوغ قدر ما يقع في قلوب أهل المسجد ومحلّته أنّه صالح، وكذا الغريب إذا نزل بقوم، وقدّر بعضهم ذلك بستة أشهر، وبعضهم بسنة، وعليه الفتوى.

إذا سئل المُزَكّي عن الشاهد فإن وجده عدلاً يقول: عندي هو عدل راضي الشهادة، وإن عرفه فاسقاً ينبغي أن يقول: الله يعلم، سترّاً على الشاهد. إذا جرح المُزَكّي الشهود لا يبغي للقاضي أن يقول للمدعي: جرح شهودك، ولكن يقول: زد في شهودك، أو يقول له: لم يُحمد شهودك.

باب من تُقبل شهادتهم

شهادة الأحم، والعم، والأحال جائزة. شهادة الرجل لغريمه المُفلس جائزة. إذا استأجرا، ثم شهد أحدهما على الآخر تُقبل إن كان عدلاً. إذا شهد قاسماً القاضي على القسمة جارت. رجل لا يُحسن الدّعوى، فأمر القاضي عدلين بالتعليم، ثم العدلان يشهدان على تلك الدّعوى والخصومة تُقبل. شهادة أصحاب الأهواء جائزة إلا الخطائية وهم قوم من الروافض يُنسبون إلى ابن الخطّاب الأسيدي؛ لأنّ مذهبهم تصديق بعضهم بعضاً، وكذا يجوزون الشهادة على من خالفهم.

الوكيل بالخصومة إذا عزل قبل أن يُحاصم وشهد للموكل جار، وإن خاضم ثم شهد لا. شهادة الحربي المستامن على مثله تجوز، وعلى الذمي لا. شهادة أهل الذمة

بعضهم على المعصية جائزة. شهادة عمال السلطان جائزة، كذا ذكر في «الجامع الصغير». قال الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -: إن كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز حاراً، وإن كان مثل يزيد بن معاوية لا. شهادة من يلعب بالشطرنج ولا يُريد القمار ويحفظ الصلاة ويتورع عن شهادة الزور جائزة.

باب من تُردُّ شهادتهم

لا تُقبل شهادة الرجل لوالديه، وجدته، وجدته، وولده، وولده وإن سفل، ولا تُقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه. شهادة أهل السجّين بعضهم على البعض فيما يقع بينهم لا تُقبل. شهادة النساء بانفرادهن فيما يقع بينهن في الحمامات لا تجوز. شهادة أكمل الرّبا لا تجوز. شهادة العبد والمكاتب وأم الولد لا تجوز. شهادة الأخرس بالإشارة، وشهادة الأعمى لا تجوز. شهادة المحدث في القذف وإن تاب لا تُقبل، خلافاً للشافعي - رحمه الله تعالى -. ولو حُدّ ذمي في قذف ثم أسلم تُقبل شهادته على المسلم والذمي. لو شهد ابنان على أبيهما أنه طلق أمهما، فإن كانت الأم تدّعي ذلك لا تُقبل.

شهادة أجير الواحد لأستاذه [لا تُقبل سواء كان الأجير مُسائفة أو مُشاهرة أو مُياومة. شهادة^(١) الوصي لیتيم بعد العزل لا تجوز. من ردت شهادته لفسق، أو روحية، ثم رال وشهد لا تُقبل، ولو ردت لرق أو كفر أو صغر وشهد بعد زوال هذه العوارض تُقبل. رجل يحتاج إلى أن يُخرج شهوداً إلى ضيعة اشتراها فاستأجر دواب لهم وركبها، إن كانت لهم قدرة المشي أو مال يستكرونها به لا تُقبل شهادتهم، ولا تُقبل. إذا طعن المدّعي عليه في الشهود أنهم عبيد، فعلى المدّعي إقامة ابينة على حرّيتهم، ولو قال: هما محدّودان في قذف فعلى الطاعين إقامة البينة.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

باب الشهادة على الشهادة

لو شهد رجلان، أو رجل وامرأتان على شهادة رجل، ثم شهدوا على شهادة آخر جاز. شاهدان شهد كل واحد منهما على شهادة غيرهما، والفرعان لا يعرفان المشهود عليه تُقبل ويُقال للمدعي: أقم البينة على أن المشهود عليه هذا. الإشهاد على شهادة نفسه يجوز وإن لم يكن بالأصول عذر حتى إذا دخل بهم عذر يشهد الفروع على شهادته.

إنما تجوز الشهادة على الشهادة إذا كان الأصل ميتاً، أو غائباً مدة سفر على ظاهر الرواية، أو مريضاً لا يستطيع الحضور إلى مجلس القاضي، والفتوى على أنه تجوز الشهادة [على الشهادة]^(١) فيما دون مسرة سفر إذا كان بحال لو شهد لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك. لو شهد الفرعان، والأصلان قد خرسا، أو عميا، أو ارتداً، أو فسقا لم تُقبل. الشهادة على الشهادة تجوز.

الشهادة على الشهادة لا تُقبل في الحدود. وفي الشهادة على الشهادة يُحتاج إلى التحميل والأداء، والتحميل أن يقول كل واحد من الأصلين: أشهد أن فلان بن فلان بن فلان على فلان بن فلان بن فلان كذا حقاً فاشهد على شهادتي بذلك. لو قال: أشهد بمثل ما شهدت، أو كما شهدت، أو على ما شهدت لم يصح التحميل، وأما الأداء فهو أن يقول: إن فلان بن فلان بن فلان شهد عدي على فلان بن فلان بن فلان كذا حقاً، وأشهدني على شهادته، أو أنا الآن أشهد على شهادته. شهادة الابن على شهادة والده جائزة، وعلى قضائه لا. الفروع لو عدلوا الأصول جازت.

باب الاختلاف في الشهادة

شهدا بقرض ألفي درهم، وزاد أحدهما أنه قد قضاها، فشهادتهما على القرض

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

حائزاً. شهد أحدهما بالمر درهم والآخر بألف وخمسة مئة، والمدعي يقول: لم يكن إلا ألفاً لم تقبل شهادة من شهد بالزيادة. شهد أحدهما بالشراء والآخر بالهبة لم تقبل، كذا إذا شهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة. لو شهد على قتل، أو قطع، أو غضب، أو عمل واختلفا في الوقت أو المكان لا تقبل، ولو شهدا على إقرار القاتل في وقتين، أو مكانين جازت.

شهد أحدهما بطلاق، أو عتاق، أو بيع في وقت، أو مكان، وشهد الآخر في مكان آخر قبلت، وكذا إذا شهد أحدهما بالإقرار والآخر بالإنشاء، بخلاف النكاح. شهد أحدهما أنه ملك المدعي، وشهد الآخر على إقرار المدعي عليه بذلك لم تقبل. شهد أحدهما أن قيمة المصوب كذا، وشهد الآخر على إقراره بذلك لم تقبل. شهد أحدهما أنها جارية، والآخر أنها كانت جارية سمعت، تقبل.

شهد أحدهما أن الطالب أقر أنه استوفى المال من العريم، وشهد الآخر أن الطالب أبرأه لم تقبل. ادعى أنه استوفى، فشهدا على البراءة جازت، ولو شهدا على هبة أو صدقة أو تحلة لم تحز. لو ادعى بلفظ (سرايم) وشهد بلفظ (فانه) لم تحز. ادعى عشرة آلاف دراهم، وشهدا له بمبلغ عشرة آلاف لم تقبل؛ لأن مبلغ هذا المال مال آخر. شهدا على دعوى أرض أنها خمسة مكائيل وأصابع في يابحدوها، وأخطأ في المقدار قبلت.

باب الشهادة بالمراث

ادعى عينا بطريق الميراث عن أبيه، وشهد الشهود أنه كان في يد مورثه لم تقبل. إذا شهدا بالمراث فيما لم يخبر الميراث بأن قالوا: مات وتركه ميراثاً له، لم تقبل. وارث أقام البيعة على دار أنها كانت لأبيه أعارها، أو أودعها الذي في يده الدار فإنه يأخذها، كما إذا شهدا أنه مات وهو في يده، أو كانت في يده يوم مات، أو شهدا أنها كانت ملك أبيه، أو أنه يسكنها بشرط جر الميراث، ويحتاج في تعريف المورث إلى ذكر أبيه وحده.

ادَّعى مِنْكَ بِسَبَبِ الْإِرْثِ وَشَهِدُوا عَلَى الْمَلِكِ الْمَطْلَقِ لَا تُقْبَلُ. شَهِدَا أَنَّهُ ابْنُ
الْمَيِّتِ وَلَمْ يَشْهَدَا أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ، تَوَمَّ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ وَتَأَثَّى قَدْرَ مَا لَوْ كَانَ
لَهُ وَارِثٌ لَطَهَّرَ، ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْمِيرَاثَ، فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ مَقْرَنًا يُحِبُّ لَعِيْرِهِ كَالْحَدِّ
وَالْأَخِ وَالْعَمِّ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالَ، فَإِنْ كَانَ رَوْحًا أَوْ زَوْجَةً، عَدَّ مُحَمَّدٌ يَدْفَعُ إِلَيْهِ أَوْفَى
النَّصِيبَيْنِ وَهُوَ النِّصْفُ لِلزَّوْجِ وَالرُّبْعُ لِلْمَرْأَةِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: أَقْلُ النَّصِيبَيْنِ.

شَهِدَا أَنَّهُ وَارِثٌ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ لَمْ تُقْبَلْ حَتَّى يُبَيَّنَّا فِيَقُولَا: إِنَّهُ أَخُوهُ أَوْ أَبُوهُ أَوْ
ابْنُهُ أَوْ عَمُّهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَلَوْ ذَكَرَا أَنَّهُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ أَوْ أُمُّهُ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى قَوْلِهِمَا: إِنَّهُ
وَارِثُهُ، وَلَوْ ذَكَرَا أَنَّهُ أَخُوهُ يَحِبُّ أَنْ يَقُولَا: إِنَّهُ أَخُوهُ لِأَبٍ وَأُمٍّ، أَوْ لِأَبٍ، أَوْ لِأُمٍّ. شَهَادَةُ
الْوَصِيِّ بِالَّذِينَ لِلْمَيِّتِ لَا تَحُوزُ. لَوْ حَضَرَ رَجُلٌ وَادَّعى دَارًا فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهَا كَانَتْ لِأَيِّهِ
مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى عَدَدِ الْوَرَثَةِ لَمْ تُقْبَلْ.

باب الرجوع عن الشهادة

إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ قَبْلَ الْحُكْمِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ الْحُكْمِ لَمْ يَفْسَخِ
الْحُكْمُ. لَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي لَمْ يُعْتَبَرْ، وَلَوْ رَجَعَ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي
أَيُّ قَاضٍ كَانَ يُعْتَبَرْ، وَلَوْ أَقْرَأَ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّهُمَا رَجَعَا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي صَحَّ
بِمَسْرُورَةٍ إِنْشَاءِ الرُّجُوعِ. الشَّهَادَةُ عَلَى رُجُوعِ الشَّاهِدَيْنِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي لَا يَصِحُّ.
رَجُلٌ شَهِدَ فَلَمْ يَنْرَحْ مَكَانَهُ حَتَّى قَالَ: أَوْهَمْتُ بَعْضَ شَهَادَتِي يَعْنِي أَخْطَأْتُ بِسَيَانٍ
مَا يَحِبُّ عَلَيَّ ذِكْرُهُ، أَوْ ذَكَرْتُ زِيَادَةً بَاطِلَةً، فَإِنْ ظَهَرَتْ عَدَالَتُهُ عِنْدَ الْقَاضِي جَازَتْ،
وَإِنْ بَرَحَ ثُمَّ عَادَ لَمْ تُقْبَلْ. شَهِدَا أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ هَذَا، ثُمَّ قَالَا: غَلَطْنَا سَرَقَ مِنْ هَذَا لَمْ
يَقْضَ بِشَهَادَتِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا أَقْرَأَا بِالْعَقْلَةِ.

رَجَعَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَ نِصْفَ الْمَالَ، وَلَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَغْرَمْ شَيْءٌ،
فَإِنْ رَجَعَ آخَرٌ وَبَقِيَ وَاحِدٌ غَرِمَ الرَّاجِعَانِ النِّصْفَ. شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ بِمَالٍ، ثُمَّ رَجَعَتْ
امْرَأَةٌ بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَتْ الرُّبْعَ. شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعُوا فَعَلَى الرَّجُلِ سُلْسُ

ثَمَانٍ، وَعَلَيْهِنَّ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ الْمَالِ، وَلَوْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَثَمَانُ نَسْوَةٍ، فَعَلَى الرَّجُلِ نَصْفُ الْحَقِّ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الرَّاجِعَاتِ. شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ، ثُمَّ رَجَعَا ضَمَمَا نَصْفَ الْمَهْرِ، وَلَوْ شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ لَمْ يَضْمَنَا.

شَاهِدَانِ شَهِدَا بِيَمِينٍ، وَشَاهِدَانِ شَهِدَا بِوُجُودِ الشَّرْطِ، ثُمَّ رَجَعُوا فَالضَّمَانُ عَنْ شُهُودِ الْيَمِينِ خَاصَّةً. شَهِدَا بِالْغَفْرِ عَنِ الْقِصَاصِ، ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَضْمَنَا. شَهِدَا بِالْقِصَاصِ. ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْإِسْتِثْمَاءِ فَعَلَيْهِمَا الدِّيَّةُ. شُهُودُ الْمَرْعِ وَشُهُودُ الْأَصْلِ رَجَعُوا فَالضَّمَانُ عَلَى الْمَرْوَعِ. شَهِدَ الزُّورُ يُشْهَرُ فِي السُّوقِ: إِنَّا وَحَدَّثْنَا شَاهِدَ زُورٍ فَاحْذَرُوهُ وَحَذَرُوا النَّاسَ عَنْهُ، وَلَا يُضْرَبُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَقَالَا: يُضْرَبُ وَجِيعًا، وَيُحْبَسُ تَأْدِيبًا.

باب مسائل متفرقة

يُكْرَهُ تَلْقِيَةُ الشَّاهِدِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْقَاضِي: أَتَشْهَدُ بِكَذَا وَكَذَا. لَا بَأْسَ بِتَمْرِيقِ الشُّهُودِ إِذَا أَتَاهُمُ. إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَأَقْرَبُ وَارِثَانِ بَدَيْنِ لِأَسَانٍ عَلَى الْمَيْتِ فَلَمْ يُعْطِيَا وَلَمْ يَقْضِ الْقَاضِي عَلَيْهِمَا حَتَّى شَهِدَا بِدَلِّكَ الدَّيْنِ لِرَبِّ الدَّيْنِ عِنْدَ الْقَاضِي تُقْبَلُ وَيُشْتِ الدَّيْنُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى عِيْرِهِمَا مِنَ الْوَرْتَةِ.^(١) إِذَا شَهِدَا بِدَارِ رَجُلٍ وَتَرَكَآ حَدًّا مِّنَ الْحُدُودِ الْأَرْبَعَةِ قُبِلَتْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا غَلَطَا فِي حَدٍّ وَاحِدٍ. يَنْبَغِي لِلشَّاهِدِ أَنْ يَقُولَ (أَوْ مَدَّ يَدَهُ) طَلَّقَ فُلَانٌ بِنَ فُلَانٍ (فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) إِلَّا إِذَا حَصَلَتِ الْمَعْرِفَةُ بِذِكْرِهِ وَدُكِّرَ أَبِيهِ.

شَهِدَا لِرَجُلٍ عَلَى الْمَيْتِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، وَشَهِدَا الْآخَرَانِ لِلأَوَّلَيْنِ بِمِثْلِ ذَلِكَ حَازَ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . إِذَا شَهِدَا وَقَالَا: شَهِدْنَا عِنْدَ قَاضِي بَلَدٍ كَذَا، لَمْ

(١) إِذَا قَضَى الْقَاضِي عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْوَرْتَةِ بِالَّذِينَ يَاقَرَارُهُ لِرَجُلٍ عَلَى الْمَيْتِ لِرَمِهِ خَاصَّةً دُونَ بَاقِي الْوَرْتَةِ، وَهَهُنَا لَمْ يُحْكَمْ الْقَاضِي بِإِقْرَارِهِمَا بَلْ بِشَهَادَتِهِمَا فَيَلْزَمُ فِي نَصْبِ جَمِيعِ الْوَرْتَةِ. وَلِلتَّفَصِيلِ انْظُرْ: «الْمَحِيطُ بِرَهَائِي» (٣٣٢/١٣).

يَكْفُرُ مَا لَمْ يُسَمِّ الْقَاصِي وَيَنْسُبَاهُ إِلَى أَبِيهِ وَجَدَّهُ، وَكَذَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ شَهِدَا عَلَى فَعَلٍ
وَلَمْ يُسَمِّ الْمَاعِلَ لَمْ تُقْبَلْ.

إذا شهد اثنان أنَّ زَوْجَ فُلَانَةٍ مَاتَ أَوْ قُتِلَ، وشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ حَيٌّ فَشَهَادَةُ الْفَرِيقِ
الْأَوَّلِ أُولَى. إِذَا كَتَبَ شَهَادَتُهُ عَلَى صَكِّ الْبَيْعِ، ثُمَّ ادَّعَى الْمَحْدُودَ، فَإِنْ كَتَبَ فِي الصَّكِّ
أَنَّهُ شَهِدَ بِمَا فِيهِ، وَكَانَ فِي الصَّكِّ أَنَّهُ بَاعَ وَهُوَ يَمْلِكُهُ بَطْلَ دَعْوَاهُ، وَلَوْ كَتَبَ الشَّاهِدُ
عَلَى الصَّكِّ: شَهِدْتُ عَلَى إِقْرَارِ الْبَائِعِ أَنَّهُ بَاعَ، يُسْمَعُ دَعْوَاهُ.

كتاب الوكالة

أنواعه خمسة: فيما يجوز فيه التوكيل وما لا يجوز، في إثبات الوكالة، فيما حكمه الوكيل، في عزل الوكيل، في المتفرقات.

باب ما يجوز فيه التوكيل وما لا يجوز

التوكيل بالبيع والشراء والإجارة والاستحجار والإعتاق والإقراض جائز، وبالاتقراض لا يجوز. التوكيل بسائر الحقوق برضا الخصم جائز، وبدون رضا الخصم لا يجوز، يعني لا يلزم، إلا أن يكون الموكل مريضاً أو مسافراً أو يريد السفر، وإن كانت المرأة امرأةً مُخَدَّرَةً لا تخرج إلى الحمام ونحوه فكذلك عند ابن أبي ليلى، وبه فقي بعض المشايخ.

التوكيل باستيفاء الحدود والقصاص لا يصح، إلا بحضرة الموكل. [التوكيل بإثبات حد الزنا، أو باستيفائه لا يصح.]^(١) التوكيل بإثبات القصاص، وحدّ القذف، وحدّ الشرب جائز. يُشترط أن يكون الوكيل بمن يعقل العقد ويقصده. لو وكل صبياً يعقل البيع والشراء، أو عبداً محجوراً جاز، ولا يتعلق بهما الحقوق، فإن عتق العبد يرجع العهدة عليه، والصبي لو بلغ لا. إذا قال لآخر: أنت وكيل، فهو وكيل في الجفط، ولو قال: أنت وكيل في كل شيء، يصير وكيلاً في البيعات، والهبات، والمعاوضات، وأما في الطلاق والعنق روايتان.^(٢)

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) والمفني به أن قوله هذا توكيل بالمعاوضات فقط، لا بالإعتاق والطلاق والهبات إلا إذا دل عليه دليل. وفيه تفصيل أكثر، وأمردها ابن نجيم في رسالة سماها «الرسالة الخاصة في مسألة الوكالة العامة» (ص ٩٩-١٠٣) وهي رسالة رابعة من رسائل ابن نجيم الاقتصادية ط: دار السلام.

إذا قال لآخر: لا أهلك عن الوكالة لا بصير وكيلًا. وكله بشراء مملوك بكدا، ولم يُبين المذكورة والأثوثة لم يصح. وكله أن يشتري له حمارًا، أو فرسًا، وغو ذلك بكدا ولم يُبين المذكورة والأثوثة صح. وكل رجلًا ولم يعلم لوكيل بذلك لم يصير وكيلًا بذلك، وإن أخبره إسان بذلك وصدقه صار وكيلًا، وإن كذبه لا. إذا قال لرجلين: وكلتُ أحدهما ببيع هذا فأيهما باع جاز. إذا وكل رجلًا بكل حق له جارت الوكالة يجوز لوصي اليتيم أن يوكل بكل ما يجوز أن يفعله بنفسه في أمر اليتيم.

باب إثبات الوكالة

إذا ادعى أن فلانًا وكله بطلب كل حق هو له بالكوفة، وقبضوه، والخصومة فيه وجاء بالبيّة على الوكالة، والموكل غائب، ولم يُحضّر الوكيل أحدًا للموكل قبله حق وأراد أن يُثبت الوكالة لم يُسمع حتى يُحضّر خصمًا، فإن حضر رجلًا يدعي عليه حقًا للموكل، والمدعى عليه مُقرّ أو جاحد فالقاضي يسمع من شهود الوكيل على الوكالة ويُنفذ له الوكالة، فإن حضر غريمًا يدعي عليه حقًا للموكل لا يحتاج إلى إعادة البيّة، ويحكم له القاضي بالوكالة على كل خصم يُحضّره ويدعي قبله حقًا للموكل، فلو كان وكله بطلب كل حق له قبل رجل بعينه لم يسمع من شهادته على الوكالة إلا بمحضّر من ذلك الرجل.

رجل حضر عند القاضي وقال: قد وكلتُ هذا الرجل بطلب كل حق لي بالكوفة، وبالخصومة في ذلك، وليس معهما أحد للموكل قبله حق، فإن كان القاضي يعرف الموكل ويعرف أنه فلان بن فلان القلاي قبل القاضي ذلك وأنفذها للوكيل، فإن حضر الوكيل أحدًا يدعي عليه حقًا للموكل وقد غاب الموكل كان الوكيل خصمًا له، وإن كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة، وإن قال الموكل: أنا أقيم البيّة أني فلان بن فلان لتقضي بوكالتي بهذا الرجل، لا يلتفت إلى ذلك.

إذا تقدّم الرجلُ إلى القاضي فادّعى أن فلانَ بنَ فلانٍ وكلّه بقضٍ ديه الذي على فلانٍ هذا وأحصّره إلى القاضي معه فإن صدّقه الغرمُ في الدين والوكالة فالقاضي يُحجزُ على الدّفعِ إليه، وإن أقرّ بالدين وحجّد الوكالة فليس له أن يُخلّفه، خلافاً لهما، ولو أقرّ بالوكالة وحجّد الدين فقال الوكيلُ: أنا أفيمُ البيّنة على هذا الحقِّ لم يقبل القاضي منه، ولا يكون وكيلاً بإثبات الحقِّ إلا ببيّنة شهد له على الوكالة، أو يحضّر الموكّل فيؤكّنه؛ لأنّ الوكالة لا تثبت^(١) بإقراره.

رجل قال: أنا وكيلُ فلانٍ بقبضِ الوديعة منك، وصدّقه المدّعى عليه في الوكالة والوديعة، ثمّ أبى أن يدفعَ لم يُحجز. رجلٌ ادّعى أن فلاناً وكلّه وفلاناً العائِبَ بطلبِ كلِّ حقٍّ له قبلَ فلانٍ بنِ فلانٍ والخصومة في ذلك وقبضه، وأقام على ذلك بيّنة فالقاضي يقضي بوكالته، ووكالة الغائب، ويُخاصم هذا الحاضرُ ويثبتُ الحقّ، ولكن لا يقضي حتى يحضّر الغائب.

رجلٌ قدّم رجلاً^(٢) إلى القاضي فقال: إنّ لفلانَ بنِ فلانٍ على هذا ألفَ درهمٍ وقد وكلّني فلانٌ بطلبِ كلِّ حقٍّ له وقبضه والخصومة فيه، وأحضّر شهوداً فشهدوا له بالوكالة وعلى المالِ في ذلك المجلس، فإنّه على قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - لا تُقبلُ الشهادة على المالِ، بل تُقبلُ على الوكالة ويقضي بالوكالة ثمّ يأمره بإقامة البيّنة على المالِ، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: تُقبلُ البيّنة على الأمرين جميعاً، فإذا عدّلت البيّنة يقضي بالوكالة ثمّ بالمالِ،^(٣) وعلى هذا الوصاية والورثة.

(١) كذا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط س (ثبت).

(٢) في جميع النسخ (رجل قدم إلى القاضي)، والصحيح ما أثناه موافقاً لما في «الفتاوى الهندية» (١١١/٤).

(٣) هذه إحدى الروايتين عن أبي يوسف، وهو قول محمد - رحمه الله تعالى - وعنه لفتوى. والرواية الأخرى عن أبي يوسف كقول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى. انظر: «الفتاوى الهندية» (٤٠٥/٣) و(١١١/٤).

إذا شهد للوكيل على الوكالة ابتداء لم تعمل. شهد للوكيل رجل أن الطالب وكفه بقبض دينه من هذا الرجل، وشهد الآخر أنه أمره في ذلك جارت. شهد أحدهما أنه وكفه بالخصومة في هذه الدار إلى قاضي الكوفة، وشهد الآخر أنه وكفه بالخصومة فيها إلى قاضي البصرة، جارت شهادتهما.

باب ما يملكه الوكيل

ليس للوكيل أن يوكل لما وكل به إلا إذا قال له الموكّل: اعمل في برأيك، فإن وكل الوكيل آخر غير إذن موكله فعقد الوكيل بحضرته جاز، بخلاف الطلاق والعناق، لكن حقوق العقد ترجع إلى الأول، وإن عقد بغير حضرته توقف على إحالة الموكّل. الوكيل بقبض الدين إذا وكل من في عياله بالقبض صح. التوكيل بالبيع توكيل بقبض الثمن. الوكيلان بقبض الدين لا يملك أحدهما فضه، والوكيلان برّد الوديعة وقضاء الدين لأحدهما أن يفعل.

الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض في ظاهر الرواية، والفتوى على أنه يُظَرَّ إن كان التوكيل بذلك في بلد كان العرف بين التجار أن المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان توكيلاً بالقبض، وإلا فلا. الرسول بالتقاضي يملك القبض دون الخصومة. الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله عند القاضي صح، ولو وكفه بالخصومة واستثنى عنه الإقرار، فأقر عند القاضي لم يصح، لكنه يخرج عن الوكالة فلا تُسمع خصومته.

الوكيل بشراء عبد مطلق لو اشترى أب الموكّل عتق على الموكّل. إذا قال لآخر: وكلّك في جميع أموري، فطلق امرأة الموكّل وقع، قاله حُسام الدين - رحمه الله تعالى - وقال السيد الإمام ناصر الدين أبو القاسم - رحمه الله تعالى -: لم يقع. (١) رجل أمر رجلاً ببيع عبده فباعه وأخذ بالثمن رهناً، فضااع في يده لم يضمن، وكذا لو أخذ به

(١) وعليه الفتوى، وقد مرّ قريباً.

كَمَيْلاً وَتَوَى الْمَالَ عَلَى الْكَفِيلِ. الْوَكِيلُ بِالْإِجَارَةِ لَيْسَ لَهُ قَبْضُ الْآخَرِ وَحَبْسُ الْمُسْتَأْجِرِ بِهِ، وَإِنْ وَفَّتِ الْأَجْرَةَ قَبْلَ الْقَبْضِ حَازَ إِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْقًا بَعِيْنَهُ.

باب عزل الوكيل

إِذَا وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ غَدًا، فَمَضَى الْغَدُ وَلَمْ يَبِعْ لَمْ يَنْعَزَلْ. إِذَا عَزَلَ الْوَكِيلُ وَهُوَ عَائِبٌ، فَأَحْبَرَهُ بِذَلِكَ رَجُلٌ عَدْلٌ، أَوْ رَجُلَانِ فَاسِيقَانِ انْعَزَلَ، فَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ فَاسِقًا لَمْ يَنْعَزَلْ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ. تَعْلِيقُ الْعَزْلِ بِالْخَطَرِ لَا يَحُوزُ. إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ عَزَلَ الْوَكِيلَ بغيرِ مَحْضَرِ الْمَرْأَةِ، الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَنْعَزَلُ. لَوْ وَكَّلَ رَجُلًا بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَكَالَةً غَيْرَ جَائِزَةٍ الرَّجُوعِ يَعْنِي (بِـ بِإِشْتِ) لَمْ يَمْلِكْ عَزْلَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَهُ بِالطَّلَاقِ، أَوْ الْعَتَاقِ، أَوْ الْبَيْعِ، أَوْ الشِّرَاءِ، أَوْ الْإِجَارَةِ، أَوْ النِّكَاحِ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

لَوْ قَالَ: وَكَثِّثْ بِهَذَا وَكَلِّمًا عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَلِّمِي وَكَالَةً مُسْتَقْبَلَةً، ثُمَّ قَالَ لَهُ: عَزَلْتُكَ عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُطْلَقَةِ وَعَنِ الْوَكَالَةِ الْمُعْلَقَةِ بِالْشَّرْطِ فَإِنَّهُ يَنْعَزَلُ، قَالَه الْإِمَامُ الْأَحْلُ السَّرْحَسِيُّ، وَالْقَاضِي الْإِمَامُ الْإِسْبِيْجَانِيُّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -، وَقَالَ الْفَقِيْه أَبُو جَعْفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: يَبْغِي أَنْ يَقُولَ: رَجَعْتُ عَنْ الْوَكَالَةِ الْمُعْلَقَةِ بِالْشَّرْطِ، وَعَزَلْتُكَ عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُعْقِدَةِ.

تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ وَجُنُونِهِ جُنُونًا مُطْبِقًا، أَوْ بِحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا. الْوَكِيلُ إِذَا جُنَّ جُنُونًا مُطْبِقًا، أَوْ قُضِيَ بِلَحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَمْ يَحْزُ تَصَرُّفُهُ، إِلَّا أَنْ يَعُودَ مُسْلِمًا. وَكَوَيْلُ الْوَكِيلِ يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ مُوَكَّلِ مُوَكَّلِهِ، وَلَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ. الْوَكِيلُ إِذَا اخْتَلَطَ عَقْلُهُ بِالشَّرَابِ وَيَعْرِفُ الشِّرَاءَ وَالْقَبْضَ فَهُوَ عَلَى وَكَالَتِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَلَطَ عَقْلُهُ بِأَكْلِ الْبَنْجِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْتُوهِ.

إِذَا قَالَ لِلْوَكِيلِ: رُدَّ عَلَيَّ الْوَكَالَةَ، فَقَالَ: رَدَدْتُهَا، حَرَجَ عَنِ الْوَكَالَةِ. الْمُوَكَّلُ إِذَا بَاعَ يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ، فَإِنْ رَدَّ الْمُشْتَرِي الْمُسَبَّحَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي تَعُودُ الْوَكَالَةُ. إِذَا وَكَّلَ إِنْسَانًا

بشيءٍ عداً، ثُمَّ عَرَّلَهُ قَبْلَ مَجِيءِ الْعَدِّ صَحَّ. الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ الْأَصْحَبَةِ إِذَا لَمْ يَشْتَرِ حَتَّى مَضَى وَقْتُ التَّضَمُّنِ، ثُمَّ اشْتَرَى لَمْ يَفْعَدْ عَلَى الْمُوَكَّلِ.

باب مسائل متفرقة

لَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ أَنَّهُ أَوْفَى الدَّيْنِ لِرَبِّ الدَّيْنِ قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وَهِيَ مِنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ. رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى آخَرَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ لِيُفِقَهَا عَلَى أَهْلِهِ، فَأَنْفَقَ عَشْرَةَ مِنْ عِنْدِهِ، فَالْعَشْرَةُ بِعَشْرَةٍ. رَجُلٌ قَالَ لِآخَرَ: أَمَرْتُكَ بِبَيْعِ عِبْدِي بِنَقْدٍ فَبِعْتَهُ نَسِيئَةً، وَقَالَ: أَمَرْتَنِي بِبَيْعِهِ وَلَمْ تَقُلْ شَيْئاً فَالْقَوْلُ لِلْآخِرِ. رَجُلٌ ادَّعَى أَنْ فَلَاناً وَكَّلَهُ بِقَبْضِ دَيْنِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، فَصَدَّقَهُ وَأَدَّى، ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ وَأَنْكَرَ الْوَكَالََةَ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ، وَلَمْ يَرْجِعِ الْمَدْيُونُ عَلَى الْقَابِضِ بِشَيْءٍ، وَإِنْ دَفَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ عَلَى التَّكْذِيبِ أَوْ الْمَكُوتِ يَرْجِعُ.

رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخَرَ دَرَاهِمٌ، فَأَمَرَهُ [أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بِهَا هَذَا الْعَبْدَ أَوْ عَبْدَ فَلَانٍ جَارٍ، وَلَوْ لَمْ يُعَيَّنِ الْمُبِيعُ وَلَا] ^(١) ابْنَانِ لَمْ يَحْزَرْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ^(٢). رَبُّ الدَّيْنِ إِذَا وَكَّلَ الْمَدْيُونُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ مِنْ عِبْدِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ وَكَّلَهُ بِإِبْرَاءِ نَفْسِهِ صَحَّ.

الْوَكِيلُ بِالْخُلْعِ إِذَا خَالَعَ بِالْعَدْلِ عَلَى أَنَّهُ ضَامِنٌ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ تَأْمُرْهُ أَمْرًا بِالضَّمَانِ، فَإِذَا أَدَّى الْوَكِيلُ رَجَعَ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَكَذَا يَرْجِعُ أَيْضاً قَبْلَ الْأَدَاءِ. الْمُسْتَبْضِعُ إِذَا اشْتَرَى مَا أَمَرَ بِهِ بَعْضُ الْمَالِ وَأَنْفَقَ الْبَعْضَ فِي الْحَمْلِ وَالْكِوَاءِ لَمْ يَصَحَّ.

لَوْ قَالَ الْأَمْرُ لِلْوَكِيلِ: قَدْ أَخْرَجْتُكَ عَنْ الْوَكَالََةِ بِالْبَيْعِ، فَقَالَ الْوَكِيلُ: قَدْ بَعَثْتُهُ أَمْرًا،

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُومَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ط س خ.

(٢) وَعِنْدَهُمَا يَصَحُّ كَيْفَمَا كَانَ، لَهُمَا أَنْ النِّقْدَيْنِ لَا يَتَعَيَّنَانِ فِي الْمَعَارِضَاتِ عِيَا كَاتَا أَوْ دَيْنًا، وَهَذَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِدَرَاهِمَ عَلَى الْمُشْتَرِي ثُمَّ تَصَادَقَا أَنْ لَا دِينَ لَا يَطْلُ الشُّرَاءُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، فَإِذَا مَ يَتَعَيَّنُ صَارَ الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ بِهِ سَوَاءٌ كَمَا فِي عَمْرِ الدَّيْنِ حَتَّى إِذَا وَكَّلَهُ بِأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا وَمَنْ يَعْنِي الْأَلْفَ وَلَا الْبَائِعَ وَلَا الْمُبِيعَ جَازَ التَّوَكُّلُ. (تبيين الحقائق ١/٢٦٧).

لَمْ يُصَدَّقْ، وَلَوْ بَدَأَ الْوَكِيلُ فَقَالَ: بَعَثَهُ مِنْ فُلَانٍ، ثُمَّ قَالَ مُوَكَّلُهُ: أَخْرَجْتُكَ مِنَ الْوَكَالَةِ حَارَ الْبَيْعِ. رَجُلٌ وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يُزَوِّجَهُ فُلَانَةً وَهِيَ تَحْتَ رَوْحٍ فَمَاتَ الزَّوْجُ، أَوْ طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَرَوَّحَهَا مِنْهُ حَازَ، وَلَوْ نَزَّوَّجَهَا الْمُوَكَّلُ فَأَبَانَهَا ثُمَّ زَوَّجَهَا الْوَكِيلُ مِنْهُ لَمْ يَحْزَرْ. رَجُلٌ وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً فَرَوَّجَهُ عَلَى غَضَبٍ أَوْ خَنَسَازِيرٍ، أَوْ زَوَّجَهُ امْرَأَةً وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا حَازَ، وَوَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ.

كتاب الكفالة

أبوابه خمسة: في الكفالة بالنفس، في الكفالة بالمال، في الرجوع بما أذى، في الخصومة في الكفالة، في المتفرقات.

باب الكفالة بالنفس

إذا قال: كَفَلْتُ بِنَفْسِ فُلَانٍ، أو بِرُوحِهِ، أو بِرَقَبَتِهِ، أو بِجَسَدِهِ، أو بِرَأْسِهِ، أو بِكُلِّ غَضْوٍ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ، أو بِنَصِيحِهِ، أو بِثُلَّتِهِ، أو قال: أَنَا زَعِيمٌ بِهِ، أو قَيْلٌ، أو ضَمِيئَةٌ، أو هُوَ عَلَيَّ، أو إِلَيَّ، صار كَفِيلًا وَلَزِمَهُ إِحْضَارُهُ عِنْدَ الطَّيِّبِ. الكفالة بالنفس إلى الْحَصَادِ، وَالذَّبَّاسِ، وَالْحَذَّاذِ، وَالْجِرَازِ^(١)، وَالتَّيْرُوزِ، وَالْمِهْرَجَانِ حَائِزَةً، وَلَوْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ إِلَى شَهْرٍ يَصِيرُ كَفِيلًا بَعْدَ شَهْرٍ، هُوَ الْأَصَحُّ، وَلَوْ قَالَ: أَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِهِ إِلَى شَهْرٍ، فَقَار: لَسْتُ بِكَفِيلٍ، لَمْ يَصِرْ كَفِيلًا أَصْلًا، [ولو قال: (أَشَاءُ فُلَانٌ بِرَمْنٍ) لَمْ يَصِرْ كَفِيلًا، هُوَ الْمُخْتَارُ.]^(٢)

إذا قال لقوم: اشْهَدُوا أَنِّي كَفِيلٌ لِفُلَانٍ بِنَفْسِ فُلَانٍ، وَالْمَكْفُولُ بِهِ حَاضِرٌ، وَالطَّالِبُ غَائِبٌ فَالْكَفَالَةُ بَاطِلَةٌ، فَإِنْ قَبِلَ إِنْسَانٌ عَنْهُ تَوَقُّفٌ عَلَى إِجَارَتِهِ. إِذَا كَفَلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ، ثُمَّ كَفَلَ بِنَفْسِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَهُمَا كَفِيلَانِ. لَا كَفَالَةَ فِي الْحُدُودِ، وَالْقِصَاصِ إِلَّا إِذَا سَمَحَتْ نَفْسُهُ بِدَلِّكَ.

فصل

مريض أبرأ وارثه أو أجنبيًّا عن الكفالة بالنفس صحَّ. إِذَا كَفَلَ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَ فِي

(١) الْجِرَازُ: وَقْتُ حَزْمِ الصَّوْفِ. وَالْحَذَّاذُ: قَطْعُ الثَّمَارِ. وَالْحَصَادُ: قَطْعُ الزَّرْعِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَكْفُولِينَ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س خ.

محسب القاضي، فسَلَّم في السُّوقِ، أو في مصر آخر فيه قاصر برئ، وإن سَلَّم في المعارة، أو في القرية لا. إذا كَمَلَ بنفسِ إنسانٍ، ثُمَّ إنَّ المكفولَ عنه سَلَّم نفسه إلى المكفول له، وقال: هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل. إذا مات الطالبُ فسَلَّم الكفيلُ نفسَ المطلوب إلى وصيه برئ، ولو سَلَّم إلى أحدٍ من الورثة برئ عنه دون الآخرين.

إذا كَفَلَ بنفسِ رجلٍ على أنه إن لم يُسَلَّم إليه يومَ كذا فما له عليّ، فتواري المكفول له فصَبَّ الحاكمُ له وكيلاً فسَلَّم المطلوب إلى الوكيل برئ عند بعضهم، قال أبو الليث - رحمه الله تعالى -: هذا خلافُ جواب الكتاب، ولكن لو فعل به قاضٍ فهو حسن. الكفيلُ بالنفس إذا صالحَ لم يصحَّ في رواية أبي سليمان، وفي رواية أبي حفصٍ يصحُّ، وعنه الفتوى.

باب الكفالة بألمال

الكفالة بألمال جائزة معلوماً كان المال أو مجهولاً، بأثر المكفول عنه أو بغير أمره، والطالبُ إن شاء طالب الأصيل، وإن شاء طالب الكفيل، وإن أخرَّ عن الأصيل^(١) يكون تأخيراً عن الكفيل، ولو أخرَّ عن الكفيل لم يكن تأخيراً من الأصيل كما في الإبراء. لا تجوز الكفالة ببدل الكتابة. الكفالة بالدرك جائزة. إذا اشترى عبداً وضمَّن له رجلٌ بالعهد فهو باطلٌ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

الوكيل بالبيع إذا كَفَلَ بالثمن للموكل لا يصحُّ. إذا ادَّعى على صبيٍّ محجورٍ عليه شيئاً فكفَّل عنه رجلٌ صحَّ. إذا قال: (أفكفلكم بالثمن لا بأس به) صار كفيلاً، وكذا لو قال: (جواب أن برمن). من وعد أن يقصِّي دينَ غيره بأن قال: (بهتم) لا يجبُ عليه القضاء. الكفالة بالدين عن ممتدٍ مفلسٍ لا تصحُّ، خلافاً لهما.

(١) كذا في ص خ، وفي ط س (المطلوب)، والمعنى سواء.

إذا قال: ما بايعت فلاناً فهو عليّ، صحّت الكفالة، بخلاف ما إذا قال: ما بايعت أحداً من الناس، أو قال: من باع فلاناً فهو عليّ. إذا قال: ما ذاب لك على فلانٍ فعليّ، ثمّ أقرّ فلانٌ للمكفول له بدينٍ فإنّه يلزم الكفيل. لو قال لعيره: ما أقرّ لك به فلانٌ فهو عنيّ، ثمّ مات الكفيل، ثمّ أقرّ له فلانٌ لزم المال في تركة الكفيل، وكذا في ضمان الدّرك مريض قال: لفلان بن فلانٍ عليّ كذا درهماً فاضمّوه عنيّ، فضمّموه، ثمّ حضر الغائب وأجاز جاز استحساناً. الطالب لو أبرأ الأصيل فردّه، يرتدّ بالردّ، ودين الطالب على حاله، وهل يعود الدّين على الكفيل؟ فيه روايتان. لو ردّ الكفيل التأخير ارتدّ، ولو أبرأه فردّه لا يرتدّ. إذا كفّل مؤجّلاً بدينٍ حالاً، تأخّر الدّين عنهما.

باب الرجوع في الكفالة بما أدّى

عبد كفّل عن مولاه فعتق فأدّاه، أو كفّل المولى عنه فاعتق فأدّاه لم يرجع واحدٌ منهما على صاحبه. إذا كفّل عن غيره بأمره لا يرجع قبل الأداء، فإذا أدّى رجّع على الأصيل، وإن كان بغير أمره لا. لو قضى دينٌ غيره بأمره، فانتقض القضاء بوجوه من الوجوه انتقل إلى ملك الأمير، ولو كان بغير أمره رجّع إلى ملك القاضي. أمر رجلاً أن يقضي عنه ألفاً لرجلٍ له عليه ألف، فقال: قضيت، وصدّقه الأمير، وكذّبه صاحب المال فلا رجوع له على الأمير، ومن قضى نائبه غيره بإدّنه رجّع به عليه من غير شرط الرجوع بمنزلة ثمن المبيع، بخلاف الزكاة، وفي الجنایات المرسومة بين الظلمة اختلاف المشايخ.

لو قال لآخر: اقض عني ديني، فقضاه رجّع به، كذا إذا أمره أن يُنفق عليه فنقل. رجل قال لخليط له، أي الذي بينهما في السوق أخذ وإعطاء: ادفع إلى فلان ألفاً، فأدّى فالألف للأمير على القايض، ورجّع الخليط على الأمير. إذا كفّل بالحياد ونقد الزئوف رجّع على المكفول عنه بالحياد. رجل قال لصيفه وهو يحاف على دأبه من الذئب: إن أكل الذئب جمارك فانا ضامن، فأكله الذئب لم يضمن.

باب الخصومة في الكفالة

رجل قال: ضمنت لك عن فلان مئة درهم لك عليه إلى شهر، وقال المدعي: هي حالة فالقول للضامن. قال الطالب: ضمنت حالاً، وقال الضامن: ضمنت إلى سنة، فالقول للطالب عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، بخلاف لزوم - رحمه الله تعالى -، إذا كان الضمان بأجل، فأراد المطلوب أن يسافر فلا سبيل للكفيل عليه.

صين دراهم على أن يعطي نصفها هنا، ونصفها بمرقند ولم يؤت أخذه بالمال حيث شاء. إذا كفّل عن رجل بأمره بما داب له على فلان، فغاب المكفول عنه، فأقام المدعي البيّة على الكفيل باللف لم تقبل حتى يحضر المكفول عنه، ومن أقام البيّة بأن له على فلان كذا وأن هذا كفيل عنه بأمره، فإنه يقضي به على الكفيل وعلى المكفول عنه، وإن كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل خاصة. كفيل صالح رب المال عن الألف بخمس مئة برئ الكفيل والأصيل عن خمس مئة.

باب مسائل متفرقة

إذا سأل المدعي من القاضي أن يأخذ كفيلاً بنفس المدعي عليه، فإن قال: لي بيّة حاضرة في المصر، أجهه القاضي إلى ذلك، وأخذ من المدعي عليه كفيلاً إلى ثلاثة أيام، وإن كان المطلوب مسافراً لم يجبره على إعطاء الكفيل، لكن يؤجل له إلى وقت قبائه من مجلس الحاكم، كذا ذكر الشيخ الإمام الشرحسي - رحمه الله تعالى -، وقال شمس الأئمة الحلواني - رحمه الله تعالى -: بأن القاضي يسأل الرقعة التي يريد الخروج إلى السفر معهم متى يريدون الخروج، فيكفله إلى ذلك الوقت، وإن لم يعلموا من حاله أجبره على إعطاء الكفيل ثلاثة أيام.

رجل له على رجلين ألف درهم، فكفّل رجل ما له على أحدهما على أن يبرئ الآخر فالكفالة باطلة. رجل استعار شيئاً، أو غصبه، وأخذ منه كفيلاً يحمله إلى ذلك

الموصع والكفالة جائزة. كفالة المكاتب لا تصح وإن أدن له مولاه بذلك، فإن كفله يؤخذ بعد الحرية، وتصح كفالة العبد المأذون بإذن مولاه. يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط.

إذا كفّل مالدين على أن يُسَلِّمَ من مالٍ الأصيل، قال بعضهم: لا تصح، وقال بعضهم: تصح ويحبّ عليه تسليم الدين من ماله. دلالٌ معروفٌ في يده ثوبٌ تبين أنه مسروق، فقال: رددتُ على الذي أخذتُ منه برئ. الأبُ إذا ضلّ عن الابن الصغير المهرَ في حالِ الصّحة وأدى في المَرَضِ ومات فما أخذت المرأة يُحتسب من نصيب الابن.

كتاب الحوالة

الْحَوَالَةُ بِالذِّيُونِ جَائِزَةٌ بِرِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ لَهُ وَالْمُحْتَالِ عَلَيْهِ^(١). وَ[زَوِي]^(٢) لَا يُشْتَرَطُ رِضَا مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ. الْكَفَالَةُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ حَوَالَةً، وَالْحَوَالَةُ بِشَرْطِ مُطَابَقَةِ الْأَصِيلِ كِفَالَةً. إِذَا ثَبَتَتْ الْحَوَالَةُ بِرِيءِ الْمُحِيلِ مِنَ الدَّيْنِ، وَلَمْ يَرْجِعِ الْمُحْتَالُ لَهُ عَلَى الْمُحِيلِ إِلَّا أَنْ يَحْجِدَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ الْحَوَالَةَ، أَوْ يَحْلِفَ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَمُوتَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ مُقْلِسًا وَلَيْسَ عَنْهُ كَفِيلٌ، وَلَوْ فَلَسَ الْحَاكِمُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَعُودُ لِلدَّيْنِ عَلَى الْمُحِيلِ بِخِلَافٍ لِهَمَا.

إِذَا طَالَبَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُحِيلِ بِمِثْلِ مَا لِيَ الْحَوَالَةِ فَقَالَ: أَحَلَّتْ بَيْنِي كَانَ لِي عَلَيْكَ، فَالْقَوْلُ لِلدَّفَاعِ. إِذَا طَالَبَ الْمُحِيلُ الْمُحْتَالُ لَهُ بِمَا أَحَالَ بِهِ وَقَالَ: إِنَّمَا أَخَذْتُكَ لِتَقْبِصَهُ لِي، وَقَالَ الْمُحْتَالُ لَهُ: لَا بَلْ أَخَذْتَنِي بَيْنِي كَانَ لِي عَلَيْكَ فَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ. رَجُلٌ عِنْدَهُ رَهْنٌ بِعَالٍ، فَأَحَالَ الْغَرِيمُ بِالْمَالِ عَلَى رَجُلٍ فَلِلْمُرْتَهِنِ مَنَعُ الرَّهْنِ حَتَّى يَقْبِضَ فِي أَصْحِ الرُّوَايَتَيْنِ، وَالْمُرْتَهِنُ لَوْ أَحَالَ غَرِيمًا لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُ الرَّهْنِ، وَعَسَى هَذَا لَوْ بَاعَ شَيْئًا وَحَبَسَ الْمَبِيعَ لِأَخْلَى الثَّمَنِ.

رَجُلٌ أَوْدَعَ عِنْدَ رَجُلٍ أَلْفَ دَرَاهِمٍ وَأَحَالَ بِهَا عَلَيْهِ الْآخَرَ جَازًا، وَإِنْ هَمَكَتْ بَرِيءُ الْمُودَعِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ الْحَوَالَةُ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقْلِدَةٍ بِذَلِكَ الْمَالِ. رَجُلٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ أَلْفُ دَرَاهِمٍ وَبِهَا كَفِيلٌ، فَأَحَالَ رَبُّ الْمَالِ غَرِيمًا لَهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ بِذَلِكَ الْمَالِ، ثُمَّ أَحَالَ غَرِيمًا لَهُ آخَرَ عَلَى الْكَفِيلِ بِذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ الثَّانِيَّةُ، وَلَوْ أَحَالَ أَوَّلًا عَلَى الْكَفِيلِ، ثُمَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ بِذَلِكَ الدَّيْنِ، أَوْ كَانَتْ الْحَوَالَتَانِ مَعًا صَحَّتَا.

(١) كَذَا فِي ط س، وَفِي ص خ (بِرِضَا الْمُحْتَالِ وَالْمُحْتَالِ عَلَيْهِ)، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س ح، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ص.

رجل له على آخر ألف درهم، فأحال عليه عريماً إلى سنة ثم أذى المُحِيلَ المال إلى المُحتال له قبل السنة فله الرجوع على المُحتال عليه حالاً. رجل له على رجل ألف درهم جباية فقال: أعط غريمي هذا بهذه الجباية تَهْرَجَةً، ففعل فهو بريء عن الجباية. رجل عليه دنانير فأحال عريماً له عليه دراهم على رجل للمُحِيل عليه دنانير على أن يعطيه دراهم من الدنانير التي له عليه لم تصح الحوالة. إذا قال لآخر: لفلان بر فلان علي كذا دين فأحتل له علي، ففعل، فبلغ الطالب وأجاز لم يحز، إلا إذا قبل عنه قابِلٌ في المجلس فحينئذ يتوقف على إجازته. الوصي إذا احتال بمال اليتيم، فإن كان خيراً لليتيم بأن كان الثاني أعلى صح.

كتاب الصلح

أبوابه سبعة: فيما يجوز، فيما لا يجوز، في أمهات^(١)، في صلح الأب والوصي، في استحقاق بدل الصلح، في الإبراء، في المتفرقات

باب ما يجوز من الصلح

الصلح على الإقرار، والإنكار، والسكوت عن دعوى المال، والمنافع، وجناية العمد، والخطأ جائز. صالح عن حق مجهول على معلوم، أو على مجهول لا يحتاج فيه إلى لقبض جاز. إذا وقع عن مال بمال فهو بيع، وإن وقع عن مال بمافع فهو إجارة. ادعى نكاحاً فصالحته على مال على أن يترك الدعوى جاز. غصب ثوباً، أو عبداً قيمته دون المئة فاستهلكه وصالحه منه على مئة جاز. أوصى بغلة عبده فصالحه الورثة على دراهم أقل من العلة جاز. قال لوليّ الدّم: صالحتك من دمي عني ألف درهم، فقال: قبلت الصلح في نصفه بخمسة مئة جاز الصلح بخمسة مئة.

إذا صالح عن دعوى كرم، أو دار على دراهم، أو صالح عن مئة على نصيبها، فالقبض قبل الافتراق لا يكون شرطاً. اشترى ضيعة، ثمّ باعها البائع من آخر، ثمّ إن المشتري أخذ الضيعة، [فأراد الأول أن يخصمه، فقال الثاني: صالحني على كذا وأترك الضيعة]^(٢) في يدي ففعل جاز، وتصير الضيعة ملكاً للثاني

صالح على ثياب في الدّمة، إن ضرب لها أجلاً جاز. جعل داره مسجداً، فادّعاه آخر، فصالحه أهل المسجد جاز. غصب كراً وجاحد، فصالحه على نصفه كراً،

(١) أما أمهات: بإبدال الهمزة ألفاً فلفظة.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

والطعام قائم جار، ولا يطيبُ الفصل. صلح الشكران جائز. ادعى على مجهول أنه عبده فأنكر، ثم صالحه على مئة حاز.

باب ما لا يجوز من الصلح

الصلح بعد الحلف لا يجوز. الصلح من دعوى حد لا يجوز. ادعى داراً فصالحه على عبد إلى أجل فالصلح باطل. صالح عن ألف درهم سود على ألف درهم نجيبة إلى سنة - والنجيبة عندهم كالغذائية عندما - لم يحز. صالح عن ألف درهم إلى أجل على خمس مئة حالة لم يحز. طالب المودعة، وقال المودع: تم ثودعي، ثم صالح جاز، ولو قال ردذتها عليك، ثم صالح لم يصح، وقالوا: يصح، وبه أفق القاضي الإمام أبو الليث رحمه الله تعالى.

صالح على حيوان لم يحز إلا أن يكون بعينها. صالح على عذدي، أو ذرعني بعير عينها لم يحز، إلا إذا أتى بشرائط السلم. صالح عن مال على كيلي، أو وزني موصوف في النعمة يشترط بيان القدر والوصف، وبيان الأجل ليس بشرط، ولو بين الأجل يشت الأجل. صالحه عن دراهم على دنانير إلى أجل لم يحز، ولو صالحه منها على كيلي في النعمة واقتراً قبل القبض بطل.

صالح عن مئة دينار على خمسة دنانير، فإن كانت الدنانير قائمة في يد المدعى عليه وهو مقر لم يصح، وإن كانت هالكة أو كان المدعى عليه مسكراً صح. صالح عن دعوى دار على سكنى بيت منه أبداً لم يحز، مذكور في «الشامل». صالحه على دراهم إلى الحصاد لم يحز كما في «البيع». صلح المكره لا يجوز. اشترى حيواناً فوحد بعيه يابضاً وصالحه منه على دراهم، ثم ذهب البيضاء، بطل الصلح. ادعى أرساً، فصالحه على البعض منها لم تبطل خصومته في الباقي.

باب المَهَائَاة

دارَ بينَ رجلينِ نَهَائِيَا عَلَى أَنْ يَسْكُنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَسْرَلاً جَاراً، وَلَوْ كَانَتِ
 الْمَهَائَاةُ فِي نَحْلٍ وَشَجَرَةٍ عَلَى أَنْ يَأْكُلَ هَذَا غَلَّةَ النَّحْلِ، وَهَذَا غَلَّةَ الشَّجَرِ لَمْ يَحْزُ. نَهَائِيَا
 فِي دَارٍ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ هَذَا غَلَّةَ سَنَةٍ، وَذَلِكَ غَلَّةَ سَنَةٍ جَارٍ، فَإِنْ رَادَتِ الْعِنَّةُ فِي مَوْتِ
 أَحَدِهِمَا فَالْفَضْلُ بَيْنَهُمَا. عَبْدٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ نَهَائِيَا عَلَى حُدْمَتِهِ جَارٍ، وَكَذَا فِي عِبْدَيْنِ نَهَائِيَا
 فِي غَلَّةِ عَبْدٍ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ هَذَا غَلَّةَ شَهْرٍ وَهَذَا غَلَّةَ شَهْرٍ لَمْ يَحْزُ.
 نَهَائِيَا فِي أَغْنَامٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ نِصْفُهَا عِنْدَ هَذَا، وَنِصْفُهَا عِنْدَ الْآخَرِ يَغْلِبُ وَيَشْرَبُ
 لِبَنِيهَا لَمْ يَحْزُ، كَذَا لَوْ نَهَائِيَا فِي لُرْلٍ بَقَرَةٍ^(١) بَيْنَهُمَا. نَهَائِيَا عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا هَذِهِ
 الدَّارَ، وَالْآخَرُ يَسْتَعْدِمُ الْعِمْدَ سَنَةً جَارٍ. أَمْتَانِ إِحْدَاهُمَا أَفْضَلُ خِدْمَةً فَتَهَائِيَا عَلَى أَنْ
 يَسْتَعْدِمَ أَحَدُهُمَا الْفَاضِلَةَ سَنَةً، وَالْآخَرُ الْآخَرَى سَنَتَيْنِ جَارٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَفْضُ
 الْمَهَائَاةِ بِلَا عُذْرِ إِذَا لَمْ يُرَدِّ التَّعْنَتُ.

باب صلح الأب والوصي

ادَّعَى عَلَى صَبِيٍّ دَعْوَى فِي دَارٍ أَوْ عَبْدٍ، فَصَالَحَهُ الْأَبُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيْنَةٌ
 لَمْ يَحْزُ، إِلَّا أَنْ يُصَالِحَ عَلَى مَالٍ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْنَةٌ جَارَ الصُّلْحِ عَلَى مَالٍ وَنَدَبِهِ
 بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمُدَّعَى، أَوْ بَرِيَاةٍ قَبِيلَةٍ. إِذَا كَانَ لِلصَّبِيِّ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ فَصَالَحَهُ الْأَبُ عَلَى
 مَالٍ قَلِيلٍ وَلَا بَيْنَةَ لَهُ وَالْآخَرُ مُنْكَرٌ لِلدَّيْنِ جَارٍ، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ ظَاهِراً بَيْنَةً أَوْ إِفْرَارٍ
 فَصَالَحَهُ عَلَى مَا يَتَعَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ جَارٍ، وَإِنْ حُطَّ مَقْدَارُ مَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ
 فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ وَجِبَ بِمُبَايَعَةِ الْأَبِ جَارَ عَلَى نَفْسِهِ، وَضَمِنَ قَدْرَ الدَّيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 وَجُوهُهُ بِمُبَايَعَةِ الْأَبِ لَمْ يَحْزُ.

صَلَحُ وَصِيِّ الْأَبِ بِمَنْزِلَةِ صُلْحِ الْأَبِ. صُلْحُ وَصِيِّ الْأَخِ، وَالْعَمِّ، وَالْأُمِّ لَا يَحْجُورُ

(١) أَيِ فِي مَنَافِعِهَا، كَاللِّبْنِ وَغَيْرِهِ.

إلا في المفروض والحيوان. وصي لأب لو صلح عن الفصاص في النفس ذكر في كتاب الصلح أنه لا يجوز، وذكر في «الجامع الصغير» في كتاب الديات أنه يجوز.

باب استحقاق بدل الصلح

صلح عن ألف درهم على مئة، فاستحققت المئة رجوع بمنها، وإن كان الصلح على جسر آخر فاستحق فإن كان الصلح على دينار فله أن يأخذ مثلها إن لم يتمها، وإن استحق بعد الافتراق بطل الصلح، وكذا إن كان الدين حطة فصالح على الشعر، ثم استحق الشعر بعد الافتراق بطل الصلح.

إذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة أقيزة حنطة فصالحه على أحد عشر درهماً ثم فارق قبل القبض انتقص الصلح بقدر درهم واحد. لو استحق بدل الصلح وهو غير عين، رجع المدعى على دعواه إن كان الصلح عن إنكار، وإن كان عن إقرار عاد بالمال المدعى به. ادعى حقاً في دار فصالحه منه على مئة فاستحق الدار إلا دراعاً لم يرجع ببديل الصلح، ولو ادعى كل الدار فاستحق منها شيء رجع بحسابه.

باب الإبراء

ادعى داراً أو عبداً، ثم قال: أبرأئك عن هذه الدار، أو عن خصومي في هذه الدار، أو عن دعوائى في هذه الدار فهو باطل، ذكره التاطيى - رحمه الله تعالى - . لو قال: أبرأت جميع غرماي لم يكن براءة لأنه لم يصر على قوم معينين. إذا قال: لا حق في قبل فلان يبطل خصومته التي كانت له معه. إذا كان له على آخر ألف درهم، فقال: أد إلى عداً منها خمس مئة على أنك بريء من الفضل، ففعل فهو بريء. وإذا لم يدفع الخمس مئة إليه غداً عادت الألف.

قال صالحتك عن ألف درهم على خمس مئة تدفعها إلى عداً برئ من
الفصل، وإن لم تدفعها فالألف عليك على حالها، فالأمر على ما قال، ولو قال: أترأيت
عن خمس مئة من ألف أو تُعطيني الخمس مئة غداً، فالإبراء واقع، أعطى الخمس مئة أو
لم يُعط. رجل قال لخصمه: أنت بريء من دعوي على أن تحلف: ما لي قسك شيء.
فقبل وحلف لم يبرأ، وله أن يحلفه ثانياً.

باب مسائل متفرقة

لو اختلف ثلاثة نفر في ساحة، فصالح أحدهم صاحبه على عبد ودفع إليه، ولا
يرضى الثالث بذلك، فمنازعة الثالث على حالها، والمُصالح يخرج عن الخصومة، ولو
أراد المُصالح بقصر الصلح له ذلك. التَّحَارُّج إنما يصح إذا لم يكن في الشَّرْكَ دَيْنٌ. شرط
الخيار في الصلح ثلاثة أيام جائز. صالحه على شيء لم يره فيه الخيار إذا رآه.

إذا كتب في محضر الصلح أنه صالح على مالٍ معلوم لم يكف ما لم يبين قدر
المال. صالح من دم عميدٍ على عبدٍ جاز بيعه قبل القبض، ولو صالحه من دارٍ على عبدٍ
لم يحجز. صالحه من دارٍ على مكيلٍ أو موزونٍ في الذمة جاز الاستبدال. إذا قال:
صالحتك من دعواك لم يكن إقراراً. ادعى على ميتٍ مالاً والورثة عُيِّب، إلا واحداً،
فحكماً رجلاً وأقام البيّة لم يحجز على الغائبين، ويُؤخذ من الحاضر ما في يده، ولا يرجع
هو على الغائبين.

رجل قضى رجلاً درهماً زيفاً فقال: انيقه إن جار عليك، وإلا فردّه عليّ، فقبله
على ذلك، فلم يُنفق ردّه استحساناً. علوٌ لرجل وسفلٌ لآخر، فأراد صاحبُ العلو أن
يبني على علوه بناءً، منعه صاحبُ السفلى إن شاء، ولو أراد صاحبُ السفلى أن يتدّ وتداً
على الحائط أو ينقب كوة أو يحفر طاقاً فلصاحبُ العلو منعه.

كتاب الرهن

أبوابه ستة: فيما يكون رهناً وما لا يكون، في الزيادة في الرهن، في تصرف الراهن والمرتهن، في انفكاك الرهن، في هلاك الرهن، في المنعقات.

باب ما يكون رهناً وما لا يكون

إذا قبض المرتهن الرهن محوَّراً مفرَّغاً مُتميِّزاً تَمَّ العقد. لا يصحُّ الرهن بالأمانات كالودائع، والمضاربات، والشركات، وإنما يصحُّ بدين مضمون. المقاعي لو أخذ رهناً بالزنبيل والكيزان لم يكن رهناً. إذا أخذ عمامة المديون بعيرٍ رضاه ليكون رهناً عنده لم يكن رهناً، بل غصباً.

لا يجوز رهن المشاع من الشريك، ولا من غيره. لا يجوز رهن الثمرة على رؤوس الشجرة دون الشجرة، ولا رهن الشجرة دون الأرض. الرهن بالدرك وبما يذوب له عني فلان لا يجوز. اشترى ثوباً فقال للبائع: أمسكه حتى أؤدِّيَ ثمنك فهو رهن. تراضيا أن يكون الرهن في يد صاحبه لم يصحَّ الرهن.

للأب أن يرهن مال ابنه بدين على الأب، ويجوز أن يرهن ماله عند ولده الصغير بدين له عليه، ويحبسه لأجل الولد، ولا يجوز للوصي هذا. إذا دفع ثوبين فقال: خذ أيهما شئت رهناً بكذا، فأخذهما لم يكن واحدٌ منهما رهناً قبل أن يختار أحدهما.

باب الزيادة في الرهن

الزيادة في الرهن جائزة قبل قضاء الدين، والمرتهن حسنُها بالدين، ويُقسَّم الدين بينهما على قيمة الأصل وقت الرهن، وعلى قيمة الزيادة وقت الزيادة، فأيهما هلك هلك

بحصته من الدين. كسب المرهون، وما وهب له وتصدق عليه لا يدخل في الرهن، وما يتولد من الرهن كالولد، والتمر، واللبن، والصوف، والوبر، والأرض، والعقر، وما أشبه ذلك يدخل في الرهن، ويُقسم على قيمة الأصل يوم الرهن، وعلى قيمة الزيادة يوم الاستكمال، فإن هلك الثمن عند المرتهن قبل الانعكاس صار كأن لم يكن، وعادت حصته من الدين إلى الأصل، وإن لم تهلك الزيادة وهلك الرهن كان المرتهن أحق من سائر الغرماء. الزيادة في الدين على أن يكون الرهن رهنًا بالأول وبهذه الزيادة لا يجوز، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى.

باب تصرف الراهن والمرتهن

بيع المرهون موقوف، فإن أجاز المرتهن جاز، ويكون الثمن رهنًا. الراهن إذا أعتق المرهون صح وبطل الرهن، ثم إن كان الراهن مؤسراً فلا سعاية على العبد، ويُجبر الراهن على قضاء الدين إن كان الدين حالاً، وإن كان مؤجلًا ولم يحل الأجل أخذ المرتهن من الراهن قيمة العبد فيحبسها رهنًا مكان العبد، فإذا حل الأجل فإن كانت القيمة من جنس الدين استوفى قدر دينه ورد الفضل، وإن كانت القيمة أقل رجع بالفضل، وإن كان الراهن مُعسراً نظر إلى قيمة العبد وقت الرهن، وإلى قيمته وقت العتق، وإلى الدين الذي رهن به العبد، فيسعى العبد في الأقل من هذه الأشياء الثلاثة.

ليس للمرتهن أن يرهن، أو يُعير، أو يُوجر، أو يهب، أو يُودعه عند أجنبي ليس في عياله، فلو أودعه عند شريكه ضمن، ولو كان الرهن مُصحفاً، أو كتاباً، ليس له أن يقرأ فيه بعير إدينه،^(١) وإن كان يدينه فما دام يقرأ فيه كان عارية، فإذا فرغ عنها عاد رهنًا. لو

(١) هل للمرتهن الانتفاع بالرهن أم لا؟ فنقول: أفرد الشيخ المحقق عبد الحمى اللكسوي - رحمه الله تعالى - هذه المسألة في رسالة سماها «الملك المشحون في الانتفاع بالمرهون» وهي جزء من مجموعة رسائل اللكسوي (٤٠٣/٣-٤١٥) فذكر أن فيها خمسة أقوال، وأن أصحابها وأوقفها بالروايات الحديثية أن الانتفاع إذا كان مشروطاً حقيقة أو عرفاً بكره كراهة تحريمية، وإن لم يكن مشروطاً =

عاب الرّاهنُ وعاف المُرتهنُ هلاك الرّهنِ المقبولِ رفع إلى القاضي حتى يبيعه ويملك الثمنَ ويدفعه إلى المُرتهنِ. إذا سلط الرّاهنُ المُرتهنَ، أو رجلاً على بيع المرهون فيه أن يبيعه بغير محضر الورثة.

باب انفكاك الرهن

إذا رهن شيئاً بسمّ قند وطالبه المُرتهنُ بقضاء الدّين بأوّل ما حضر الرّهن، فإن كان للرّهن حَمْلٌ ومُؤنة فإنه يُجبر الرّاهنُ على قضاء الدّين بعد ما يحلف المُرتهنُ بالله ما توى الرّهن، ولا يُجبر المُرتهنُ على الإحضار، وإن كان شيئاً ليس له حَمْلٌ ومُؤنة لا يُجبر على قضاء الدّين قبل الإحضار.

رجل رهن عبدَين بألف درهم، ف قضى حصّة أحدهما لم يكن له أن يقبضه^(١) حتى يُؤدّي باقي الدّين على رواية «المبسوط»، وعلى رواية «الريادات» له ذلك. للمرتهن أن يُطالب الرّاهن بدّينه ويحبسه به، وليس عليه أن يُمكنه من بيع الرّهن حتى يقبضه الدين من ثمنه، فإذا قضى الدّين قيل له: سلّم الرّهن إليه. رجل رهن عبداً يساوي ألفاً بألف ثم أعطاه عبداً قيمته ألف رهنأ مكان الأول فالأول رهن حتى يرده إلى الرّاهن.

لو مات الرّاهن باع وصيه الرّهن وقضى الدّين، وإن لم يكن له وصي نصّب القاضي له وصياً وأمره ببيعه. الشاة المرهونة إذا ماتت فدبغ جلنّها وصار يساوي درهماً فهو رهن بدرهم. رهن عصيراً قيمته عشرة بعشرة، فصار خمرأ، ثم صارت خلاً يساوي عشرة فهو رهن بعشرة يفكّه بذلك.

- لا يكره. وجمع بين الأقوال كلها فقال: فمن قال بعدم الجواز يحمل على المشروط، ومن قال بالخوار يحمل على غير المشروط حقيقة أو حكماً، ومن قال بالحرمة فقوله قريب من القول الراجح. هنا حاصل ما ذكره. ومن أراد التفصيل فليراجعها.

وهذا ظهر أن هي العلماء عن الانتفاع بالمرهون لصون الناس عن الوقوع فيما لا يجوز؛ لأن الإذن المجرّد عن شوب الاشتراط الحقيقي والعرفي في زماننا نادر. والله أعلم.

(١) أي لم يكن له أخذ واحد منهما حتى يؤدي كل الدين.

الرَّهْنُ مَضْمُونٌ بِأَقْلٍ مِنْ فَيْمِنِهِ وَمِنْ الدَّيْنِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
هُوَ أَمَانَةٌ، وَتَفْسِيرُهُ: إِذَا كَانَ الدَّيْنُ عَشْرَةَ وَقِيمَةُ الرَّهْنِ حَمْسَةَ عَشَرَ فَالْحَمْسَةُ ثَلَاثَةُ
أَمَانَةٍ عِنْدَنَا، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ عَشْرَةَ وَقِيمَةُ الرَّهْنِ عَشْرَةَ فَالرَّهْنُ يَكُونُ مَضْمُونًا بِقِيَمَةِ
العَشْرَةِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَهُ يَكُونُ أَمَانَةً. إِذَا تَفَسَّخَا عَقْدَ الرَّهْنِ ثُمَّ أَرَادَ الْمُرْتَهِنُ حُسْهَ لَهُ
دَلِكْ، وَلَا يَطْلُ الرَّهْنُ إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَى سَبِيلِ الْفَسْخِ. رَحَلَ رَهْنٌ فَرَوَا قِيَمَتَهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا
مِثْرَةً دِرْهَمًا، فَأَكَلَهُ السُّوسُ، فَصَارَتْ قِيَمَتُهُ عَشْرَةً، فَإِنَّهُ يَفُكُّهُ بِدَرَهْمَيْنِ وَنِصْفٍ. رَحَى
رَهْنٌ شَجَرَةً فِرْصَادٍ وَهِيَ مَعَ الْوَرَقِ يُسَاوِي عَشْرَةً، فَدَقَّبَ آوَانَ الْوَرَقِ فَانْتَقَصَ ثَمَنُهُ،
فَالدَّيْنُ عَلَى حَالِهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَغْيِيرِ السَّعْرِ.

باب هَلَاكِ الرَّهْنِ

الْمُرْتَهِنُ إِذَا لَبَسَ خَائِمَ الرَّهْنِ فَوْقَ خَائِمِهِ، فَهَلَكَ يَهْلِكُ بِالدَّيْنِ، كَمَا إِذَا رَكِبَ
دَابَّةَ الرَّهْنِ لِيَرُدَّهَا إِلَى مَنْزِلِهَا فَهَلَكَتْ لَا يَرْكُوبُهُ. إِذَا هَلَكْتَ الدَّرَاهِمُ، أَوِ الدَّنَابِيرُ، أَوْ
الْمَكِيلُ، أَوِ الْمَوْرُونُ الْمَرْهُونَةُ بِحَنْسِهَا هَلَكَتْ مِنَ الدَّيْنِ بِمِثْلِهَا، فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْخُودِ
فَحَبَّلْتُهَا وَرَدَّيْتُهَا سَوَاءً. إِذَا اتَّفَقَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ عَلَى أَنَّ الرَّهْنَ إِنْ ضَاعَ صَاعٌ بَغَيْرِ شَيْءٍ
لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَيَصِيحُّ بِالدَّيْنِ. إِذَا قَالَا: لَا أَقْرِضُكَ شَيْئًا إِلَّا بِالرَّهْنِ، فَرَهْنَهُ شَيْئًا فِضَاعٌ
لَا بُدَّ أَنْ يُقْرِضَهُ شَيْئًا وَأَقْلَهُ دِرْهَمٌ.

إِذَا قَالَ: أَخُذْ هَذَا دِينَارًا بِبَعْضِ حَقِّكَ، فَأَخَذَهُ فَهَلَكَ فَإِنَّهُ يَهْلِكُ بِمَا شَاءَ الْمُرْتَهِنُ. إِذَا
أَخَذَ الرَّهْنَ بِشَرْطٍ أَنْ يُقْرِضَهُ كَذَا، فَهَلَكَ فِي يَدِهِ قَلَّ أَنْ يُقْرِضَهُ هَلَكَ بِأَقْلٍ مِنْ فَيْمِنِهِ
وَبِمَا سَمَّى لَهُ مِنَ الدَّيْنِ. جَوَايَةُ الْمُرْتَهِنِ عَلَى الرَّهْنِ مَضْمُونَةٌ حَتَّى لَوْ جَنَى الْمُرْتَهِنُ عَلَى
الرَّهْنِ صَارَ مُسْتَوْفِيًا مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِ الْجَوَايَةِ. إِذَا جَنَى الرَّهْنُ عَلَى نَمِيهِ سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ
بِقَدْرِ مَا انْتَقَصَ مِنَ الْمَرْهُونِ. إِذَا قَالَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ: هَلَكَ الرَّهْنُ عِنْدَكَ، وَقَالَ
الْمُرْتَهِنُ: لَا، بَلْ قَبِضْتَهُ مِنِّي فَهَلَكَ عِنْدَكَ، فَالْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ بَعْدَ اسْتِيعَاءِ الدَّيْنِ، وَعَبْرَهُ رَدُّ مَا
اسْتَوْفَى، إِلَّا إِذَا كَانَ سَقُوطُ الدَّيْنِ بِغَيْرِ عَوَصٍ.

باب مسائل متفرقة

مُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الرَّاهِنِ. أَجْرَةُ الرَّاعِي عَلَى الرَّاهِنِ، وَكَذَا نَفَقَةُ الْمَرْهُونِ، وَكِسْوَتُهُ، فَأَمَّا عِلَاجُهُ وَمُدَاوَاتُهُ وَأَجْرَةُ الْبَيْتِ الَّذِي يُحْفَظُ فِيهِ الرَّهْنُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ وَالْقِيَمَةُ سَوَاءً، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ أَقْلَ فَالْعِلَاجُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا بِالْحِسَابِ. الرَّهْنُ إِذَا كَانَ كَرْمًا فَالسَّقِيُّ وَالْعِمَارَةُ وَالْخَرَاجُ عَلَى الرَّاهِنِ، وَالْحِفْظُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ.

إِذَا جَنَى الرَّهْنُ عَلَى الرَّاهِنِ، أَوْ الْمُرْتَهِنِ، أَوْ عَلَى مَالِهِمَا فَهُوَ هَذَرٌ. اشْتَرَى عَبْدٌ وَقَضَاهُ وَأَعْطَاهُ بِالْثَمَنِ رَهْنًا، فَهَلَكَ فِي يَدِهِ، ثُمَّ وَجَدَ الْعَبْدُ خُرًّا أَوْ اسْتَحْجَقَ ضَمِينَ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنُ. الْعَدْلُ الْمُسَلِّطُ عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ إِذَا بَاعَ بَعْضُ الرَّهْنِ بَطَلَ الرَّهْنُ فِي الْبَاقِي. الْأَبُ إِذَا رَهَّنَ مَالَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ، وَقِيَمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرُ مِنَ الدَّيْنِ فَهَلَكَ ضَمِينَ قَدَرِ الدَّيْنِ دُونَ الزِّيَادَةِ، وَلَوْ كَانَ وَصِيًّا ضَمِينَ جَمِيعِ الْقِيَمَةِ. رَحُلٌ امْتَاَجَرَ نَائِحَةً، أَوْ مُقْبِيَةً وَرَهَّتَهَا بِالْأُخْرِ شَيْئًا فَضَاعَ لَمْ تَضْمَنْ شَيْئًا.

كتاب المضاربة

أبوابه خمسة: فيما يجوز من المضاربة وما لا يجوز، فيما يملك المضارب، في الاختلاف في المضاربة، في نفقة المضارب، في المتفرقات.

باب ما يجوز من المضاربة وما لا يجوز

المضاربة عقد على الشركة بمال من أحد الحائنين [وعمل من الآخر]^(١). لا تصح المضاربة إلا بالمال الذي تصح به الشركة، ومن شروطها أن يكون الربح بينهما مشاعاً، فلو شرط للمضارب نصف الربح وزيادة شيء فهي فاسدة. ولا بد أن يكون المال مستمراً إلى المضارب، ولا يذَّ لرب المال فيه.

مضارب اشترط لرب المال ثلث الربح، ولعبد رب المال ثلث الربح على أن يعمل العبد معه، ولفسبه ثلث الربح فهي جائزة، وكذا إذا اشترط ثلث الربح لامرأة المضارب، أو لمكاتبه، أو للمساكين، أو في الرقاب، أو في الحج. مضارب دفع إلى رب المال بضاعة من مال المضاربة، فاشترى أو باع فهو على المضاربة، ولو دفع إلى رب المال مضاربة لم يصح، وكذا لو شرط على رب المال العمل في عقد المضاربة.

المضارب لو دفع المال مضاربة، فإن قيل له: اعمل فيه برأيك صح، وإن لم يأذن له رب المال بذلك فإنه يصم بالدفع، فإذا ربح الثاني ضمن الأول لرب المال. في المضاربة الحائزة الوضعية على رب المال، وفي المضاربة الفاسدة الربح كله لرب المال، والخسران عليه، وللمضارب أجر مثله ربح أو لم يربح، وإن هلك المال في يده هت أمانة.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

باب ما يملك المضارب

يجوز للمضارب أن يبيع بالتقَدِّ والتسبئة، ويشتري، ويسافر في البحر والبر، ويستأجر، ويؤجر، ويودع، ويقرض، ويرهن، ولا يزوّج عبداً ولا أمة من مال المضاربة. وله أن يأدب العبد بالتجارة في أصح الروايتين، وإن خص له ربُّ المال التصرف في بلد بعينه، أو في سلعة بعينها لم يتجاوز عن ذلك. إذا قال: خذ هذا المال للمضاربة، فاعمل به في الكوفة، فليس له أن يعمل في غيرها، بخلاف قوله: واعمل به في الكوفة.

لو استدان المضارب يكون على نفسه خاصة، إلا إذا قل له ربُّ المال: اعمل فيه برأيتك، والاستدانة أن يشتري بالدرهم، أو الدنانير بعد ما اشترى برأس المال، وليس له أن يأخذ السفحة؛ لأنه استدانة. مضارب اشترى [برأس المال] ثياباً فقصرها وحملها بمئة من عنده، فهو متطوِّع وإن قيل له: اعمل فيه برأيتك. ليس للمضارب أن يشتري من لا يقدر على بيعه كما إذا اشترى^(١) عبداً يعتق عليه إذا دخل في ملكه، ولو اشتراه كان مشترياً لنفسه.

مضارب اشترى ثوباً بعشرة، فباعه من ربِّ المال بخمسة عشر جاز. رجل قال لآخر: خذ هذا المال مضاربة في ثوب تشتره وتبيعه، ليس له أن يشتري ويبيع سوى ثوب واحد، مذكورة في «الزيادات». قال: خذ هذا مضاربة بالنصف واشتر به البز وبيع، فله أن يشتري ما شاء. ليس للمضارب ولا لربِّ المال أن يطأ جارية المضاربة.

باب الاختلاف في المضاربة

مضارب معه ألفان فقال لربِّ المال: دفعت إلي ألفاً وربحت ألفاً، فقال ربُّ المال: دفعت إليك ألفين، فالقول للمضارب. لو اختلف المضارب مع ربِّ المال [في العموم والخصوص] فالقول لمن يدعي العموم. لو قال لربِّ المال: [٢] دفعت إلي بضاعة،

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

وفار الآخر: مضاربة، فالقول لرب المال، ولو اختلفا في قدر ما شرط للمضارب من الربح فالقول لرب المال. لو ادعى المضارب الهلاك والضبايع فالقول له مع يمينه سواء كانت المضاربة جائزة أو فاسدة.

باب نفقة المضارب

نفقة المضارب في عميه في المصر في مال نفسه، وإذا خرج نية السفر قل أو كثر، فنفقته في مال المضاربة، إلا إذا كان يغدو إلى بعض نواحي المصر، ثم يروح إلى مسرله. نفقته: طعامه، وشرابه، وكسوته، وركوبه، وعلف الدابة التي يركبها في سفره، وحوائجه، وغسل ثيابه، ودهن السراج، والحطب، وما أشبه ذلك، فأما ثمن الدواء، وأجرة الحمامة، والفصدي، وغيره مما يرجع إلى إصلاح البدن في ماله، ولو انتهى إلى مصر هو مصره، أو له فيها أهل سقطت نفقته، ولو عاد إلى مقصده إلى المصر الذي أخذ المال فيه فإن لم يكن ذلك مصره، ولا له فيها أهل، وقد عاد ليتجر بمال المضاربة فنفقته في مال المضاربة.

لو خرج إلى السفر بمال المضاربة، وبماله أيضاً فالنفقة على قدر المالكين بالحصص لو أنفق في السفر من مال نفسه يرجع في مال المضاربة له ذلك. في المضاربة الفاسدة النفقة في مال نفسه. كل من يعين المضارب على العمل حراً كان، أو عبداً، أو أجير يخدمه، أو يخدم دابته فنفقتهم كنفقته، إلا أن يكونوا عيد رب المال فيعيثوه فنفقتهم على رب المال. لا نفقة للمستبضع من البضاعة.

باب مسائل متفرقة

إذا مات رب المال أو المضارب بطلت المضاربة، كذا إذا ارتد ولحق بدار الحرب إذا عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع جار، ولو عليم بعزله والمال في يده عروض له أن يبيع. لو سافر المضارب بالمال واشترى به متاعاً

فمات ربُّ المال وهو لم يعلم، ثُمَّ سافر إلى مصرٍ آخر فنفقته بعد موت ربِّ المال على نفسه، ويضمَّن ما هلك في الطريق، وإن علم فباع حار بيعه، ولو خرج من ذلك المصير قبل موته ثُمَّ مات يضمن، ونفقته في سفره في ذلك المصير إلى أن يبيع المتاع على المضاربة.

لو مات ربُّ المال والمضارب بمصرٍ آخر غير مصر ربِّ المال وفي يده متاع المضاربة فخرج به إلى مصر ربِّ المال لم يضمن، ونفقته حتى يبيع مصر ربِّ المال في مال المضاربة، كذا لو كان ربُّ المال حياً فأرسل إليه رسولاً ونهاه عن التصرف. لو كان في يده نقد لا متاع لم تكن نفقته في مال المضاربة.

مضاربٌ معه ألفٌ درهم اشتري بها عبداً فلم ينقذ حتى هلك، فإنه يدفع إليه ربُّ المال ألفاً أخرى، ورأس المال جميع ما يدفع إليه ربُّ المال، ثُمَّ يقتسمان الربح. إذا ربح المضارب، أخذ ربُّ المال جميع رأس المال، وما بقي بينهما^(١)؛ لأنَّ النفقة مصروفة إلى الربح. إذا دفع ألفاً مضاربة بالتصريف وربح ألفاً، فاقسما الربح نصفين، ثُمَّ هلك الألف التي هي رأس المال فالقسمة باطلة، وما أخذه المالك يُحتسب من رأس المال ويعرَّم المضارب خمس مئة أخذه، فيأخذها المالك من رأس ماله، وإما ضمين؛ لأنه أخذ متملكاً.

كتاب المزارعة

أبوابه خمسة: فيما تجوز المزارعة وفيما لا تجوز، في الشرط في المزارعة، في المعاملة في الكرم والأشجار، في الفسخ، في المتفرقات.

باب فيما تجوز المزارعة وفيما لا تجوز

المزارعة فاسدة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندهما جائزة، وعليه الفتوى لإحاجة الناس. إذا كانت الأشياء كلها من جانب ومن الجانب الآخر العمل فحسب جاز، وكذا لو كانت الأشياء كلها من أحد الأرض مزارعة، ومن الآخر الأرض لا غير جاز، ولو كان البذر على العامل، والقر على صاحب الأرض [لم يجز، إلا في رواية عن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - لو كان البذر على صاحب الأرض] ^(١) وابتقر على العامل جازت. لو كان من أحدهما البذر فحسب، والباقي على الآخر لم يجز. لو جمع بين البقر والبذر لم يجز.

خلط الحنطة [بالحنطة] ^(٢) ليس بشرط لصحة المزارعة. ياب ما يزرع في الأرض شرط. إذا دفع أرضاً مزارعة ولم يبين وقتاً المتوى على أنه يجوز في بلادنا ^(٣) في سنة واحدة أي في ررع واحد (يعني يك غل). لو شرط على المزارع أنه إن زرع في شهر كذا فله نصف الخارج، وإن زرع في شهر كذا فله ثلثه صح الشرط الأول دون الثاني. دفع

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ

(٣) كذا في س ص ح، وهو الصواب، وفي ط ق (بلاد).

أرضه إلى عاملٍ على أنه إن زرَّعها حنطة فكذا، وإن زرَّعها شعيراً [فكذا حاراً، ولو قال: على أن يرَّع بعضُها حنطة وبعضُها شعيراً]^(١) ثم يصح.

أرض بين رجلين دفعها أحدهما إلى صاحبه ليرزعهما الآخر بذراً من قبل نفسه على أن الخارج بينهما نصفان فهي فاسدة. ولو شرط ثلثي الخارج للمزارع حازته، ولو دفع الأرض إلى صاحبه على أن يرزعهما بذراً من قبل الدافع فإن شرط الخارج بينهما نصفين لم يَحْزُ، وكذا إذا شرط ثلثي الخارج للدافع، والثلث للمزارع أو على العكس، ولو كان البذر من قبليهما نصفين إن شرطاً أن يكون الخارج بينهما نصفين حازته، وإن شرط ثلثي الخارج للمزارع والثلث للدافع فإن كان البذر مُخْطِطاً وقت الإلقاء لم يَحْزُ، وإن كان مُتَمَيِّزاً فيه روايتان، وإن شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للمزارع صدَّتْ، ولو كان البذر من قبليهما أثلاثاً ثلثاه من قبل المزارع والثلث من قبل الدافع أو على القلب [فإن شرطاً الخارج بينهما نصفين أو أثلاثاً: ثلثاه للمزارع والثلث للدافع أو على القلب]^(٢) فهي فاسدة. أرض لرجلٍ دفعها إلى آخرٍ ليرزعهما بكراً حنطة مشتركة بينهما، إن شرطاً أن يكون الخارج بينهما نصفين، أو أثلاثاً، ثلثاه لأحدهما، والثلث للآخر فهي فاسدة.

باب الشرط في المزارعة

اشتراطُ الحَصَادِ والذِّبَاسِ والتَّدرِيَةِ على المزارع يُفْسِدُ المزارعةَ، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه يجوز شرطُ الحَصَادِ والجمع على العامل، وبه أخذَ تصوُّرُ الدين بن يحيى، وأبو الليث - رحمهما الله تعالى - اشتراطُ كَرِّيِ الأَنْهَارِ وإلقاءِ السَّرِقِيِّ وبناءِ الخَرَابِ مُفْسِدٌ. اشتراطُ الكَرِّيِ في موضعٍ لا يخرج إلا به لا يفسد، وعليه الفتوى.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثلث من ط س ح.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص س ع، والثلث من ط.

استراط كَرِيّ الحَدَاوِلِ قال حُسام الدين - رحمه الله تعالى -: لا يصحُّ، خلافاً لما قامه والده بُرهان الأئمة والدين رحمه الله تعالى.

اشتراط الثَّنِ للَّذِي لَيْسَ البَذْرُ مِنْ قَبْلِهِ مَفْسِدَةً. إذا شرط أن يكون الحبُّ والنسْلُ بينهما، أو شرطاً الحبُّ بينهما وسكناً عن الثَّنِ صَحَّتْ المَزَارَعَةُ، خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله تعالى -، والثَّنُّ لصاحب البَذْرِ. لو دَفَعَ الأرضَ إلى آخر ليزرعها ببذره عمى أن يدفعَ صاحبُ البَذْرِ أو لا لَمْ يَحْزُ. في المَزَارَعَةِ العائِدَةِ الزَّرْعُ لصاحب البَذْرِ. وللعاملِ أَجْرٌ مِثْلَ عَمَلِهِ، لا يُزَادُ على المشروطِ عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، وعند محمد - رحمه الله تعالى - يَحِبُّ بالغاً ما بَلَغَ، وإن كان البَذْرُ من قَبْلِ العاملِ فصاحب الأرضِ أَجْرٌ مِثْلُهَا.

باب المُعَامَلَةِ فِي الكَرَمِ والأشجارِ

وهي تُسَمَّى مُسَاقَاةً بَلَّغَ أَهْلُ المَدِينَةِ. المُعَامَلَةُ فِي الأشجارِ والكُرُومِ بِحُزْءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ فَاسِدَةً عِنْدَ أَبِي حَنِيمَةَ - رحمه الله تعالى -، وعندهما جَائِزَةٌ إذا ذَكَرَ مَدَّةً مَعْلُومَةً، وَسَمَّى حُزْماً مُشَاعاً، والْفَتْوَى على أَنَّهُ يَجُوزُ وإن لَمْ يُبَيَّنِ المَدَّةُ ويكونَ لَهُ ثَمَرٌ وَاحِدٌ. إذا دَفَعَ الأشجارَ مُعَامَلَةً وهي تَزِيدُ بِالعَمَلِ جَارَتِ، وإنْ انْتَهَتْ لا. لو شَرَطَ عَصَ العَصَلِ على صاحبِ الكَرَمِ فَسَدَتْ، ولو شَرَطَ المُسَاقِي إلقاءَ السَّرْقِيهِ وَعَرَسَ الأشجارَ وَقَطَفَ العِنَبَ فَهِيَ فَاسِدَةٌ.

إذا أَدْرَكَ البَطِيخُ أو السَّادِجَانُ كانَ الالتقاطُ عليهما، وكذا إذا أَدْرَكَ القُطْرُ أو المَيْتَقُ^(١). لو دَفَعَ أرضَهُ مُعَامَلَةً عَشْرَ سِنِينَ حَارَ. العاملُ لا يَمْلِكُ أنْ يُعَامِلَ غَيْرَهُ بِدُونِ الإِذْنِ. إذا كانَ النَخِيلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَدَفَعَ أَحَدُهُمَا إلى صاحِبِهِ مُعَامَلَةً على أنْ أَخَارِجَ بينهما أَثْلَاناً فَالْخَارِجُ بينهما بِقَدْرِ المِلْكِ ولا أَجْرَ للعاملِ. لو دَفَعَ أرضَهُ إلى آخرَ لِيَتَّجِدَها كَرَمًا بِالنَّصْفِ، ففَرَسَ فَهِيَ لصاحبِ الأرضِ، وللعارضِ قِيَمَةُ ما أَحْدَثَهُ، وأَجْرٌ مِثْلُ ما عَمِلَ

(١) المَيْتَقُ: ما يُتَّخَذُ مِنْهُ القَرُ.

للعامل. إذا جمع القطاف الكرم فله أجر مثله دون الثلث من ذلك، ولو دفع إليه الثلث يكون عن أجر المثل.

باب فسخ المزارعة والمعاملة

المزارعة غير لائمة من قبل من عليه البذر، فلو امتنع لا يجبر، ولا شيء عليه للعامل بما كَرَبَ وحَفَرَ الأنهار، ولو امتنع الآخر بغير عذر أجبره الحاكم. إذا مات أحد المتعاقدين بطلت المزارعة، وإذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مِثْرٍ نصف الأرض إلى أن يستحصد. إذا دفع كرمه مُعاملة فمات العامل في السنة، فأنفق ربُّ الكرم بغير أمر القاضي لم يكن مُتَرَعًا، ورجع به في الثمر، ولا سبيل للعامل على الغلة حتى يُعطيه ثَقَّتَه، وكذا في الزرع. ولو غاب والمسئلة بحالها لم يرجع، قاله الشافعي - رحمه الله تعالى - . المُعاملة لازمة من الحائين، وتبطل بالموت، وتفسخ بالأعذار.

يجوز إخراج العامل بعذر أن يكون سارقاً معروفاً بالسرقة. إذا دفع أرضه ليزرعها آخر يبذر نفسه فكرَبها ولم يزرعها بعد فله أن يبيعها للذين قادح لا وفاء عنده إلا بفن الأرض، ولو زرعها لم يبيعها نبت الزرع أو لا حتى يستحصد. لو مات ربُّ الأرض والزرع بَقُلَّ كان للمزارع أن يقوم على الزرع حتى يدرك ولا أجر له على رب الأرض.

باب مسائل متفرقة

المزارع إذا شرط عليه الحصاد فتغافل عن حصاده حتى هلكت ضمن، إلا أن يؤخر تأخيراً قد يفعل الناس مثله. الأكار إذا ترك السقي مُتَعَمِّداً حتى يفسد الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمته ثابتاً في الأرض، فإن لم يكن للزرع قيمة قومت الأرض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما. رجل دفع إلى رجل أشجاراً مُعاملة ليقوم

عليها وفيها من الأشجار ما لو لم يستره يفسده البرد، ولم يستره العامل حتى أفسده البرد ضمن.

إذا دفع أرضه مزارعة فاسدة فكرب الرزغ وحفر الأثهار، ثم امتنع صاحب البذر عن المزارعة فعليه أجر مثل عمل المزارع. رب الأرض قال: كنت أجري وزرعته بذري، والمزارع قال: كنت أكاراً لك وزرعته ببذري، فالقول للمزارع، مذكور في المتناوي المزارع إذا قال لصاحب البذر: تركت البذر عليك، وقبل الآخر لم يعبر له. ليس على المزارع غلة الأرض. رجل له أرض فأراد أن يأخذ بذراً من رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما، فالوجه أن يشتري نصف البذر ويؤثره البائع عن الثمن ثم يقول له: إزرعها بالبذر كله على أن الخارج يكون بيننا نصفين.

كتاب الشرب

أبوابه أربعة: في أحكام الشرب، في الحرِّم، في إصلاح المخزى، في أحكام الموات.

باب أحكام الشرب

من كانت في أرضه بئرٌ وعينُ ماءٍ له منعُ الناسِ من الدُّخُولِ في أرضه إلا أن تكون للناسِ إلى ذلك حاجةٌ ولا يجدون ماءً من غيرها، فيكون عليه إباحتهُم ماءًها لسقائهم ومواسيهم، وليس عليه إباحتهُم لزروعهم وكرومهم، وإذا منع المحتاج إلى الشقة^(١) من الدُّخُولِ في ملكه، يُقال له: إما أن تأذن بالدُّخُولِ أو احمِلهم إليها، فإن امتنع عن أحدِ هذين لَهم أن يُقاتلوه بالسَّلاح، ولو كان له ماءٌ مملوكٌ فالمُضْطَرُّ يُقاتله بما دون السلاح، ولو قال لرجل: استقني يوماً من نهرِكَ حتى أسقيك يوماً من نهرِي لم يَحْزَ، وكذا لو جعله مُقابلاً بنوبٍ أو عبدي، ولو أخذ الثوبَ أو العبدَ رده، ولا شيءَ عليه بما استَقَعَ.

الشُّربُ إذا بيعَ مع الأرضِ كان له قِسْطٌ من الثَّمَنِ. بيعُ الشُّربِ مقصوداً لَمْ يَحْزَ^(٢)، كما إذا اشترى كَرْمًا وشربَ كَرْمٍ آخَرَ. لو أوصى بأن يسقي من أرضه مدةً معلومةً جازت. لو أراد رجلٌ أن يُدْخِلَ الماءَ في داره ويُخْرِجه إلى بستانٍ له فليَحْرِقْ

(١) وهو الشُّربُ بأنفسهم.

(٢) والمفق به الجواز، وقد أوضحنا المسألة إيضاحاً تاماً في التعليقات على كتاب البيوع، مراجعه.

منعه عن محمد - رحمه الله تعالى - لا بأس بأخذ البستان بماء الشفة إذا كان لا يضرب ذلك أهل الشفة. لا بأس بأن يغرس الأشجار على نهر الشفة إذا لم يضرب بالطريق، وللناس أن يمشوه. لو استأجر أصحاب الشرب من يقسم الشرب بينهم كل شهر بشيء معلوم ويقوم على ذلك جاز.

باب الحرث

من حفر بئرًا فله حرثها. حرث بئر العطن أربعون ذراعًا، وحرث بئر التاصيع ستون ذراعًا من كل جانب، وعن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أربعون ذراعًا، وحرث العين خمس مئة ذراع من كل جانب. من حفر بئرًا في أرض موات لم يستحق حرثها عبد أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندهما يستحق، وقال حسان الدين - رحمه الله تعالى -: الصحيح أنه يستحق بالإجماع، ثم المستحق عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - قدر نصف بطن النهر من كل جانب، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: له قدر بطن النهر من كل جانب.

نهر لرجل وعلى شط النهر أرض لرجل، فتنازعا في المستاة، إن كان بين الأرض والنهر حائل كالحائط ونحوه فالمستاة لصاحب النهر، وإلا فهي لصاحب الأرض، ولصاحب النهر فيها حق حتى إن صاحب الأرض لو أراد رفعها كان لصاحب النهر منعه، ولصاحب الأرض أن يغرس فيها ويلقي طينه ويختار فيها.

باب إصلاح المجرى

ليس على أهل الشفة من الكرى شيء. كرى المرات ونحوه على الشطاب. نهر الشفة إذا كان يجري في دار رجل لإصلاحه على صاحب المجرى. نهر كبير يشعب

منه نهرٌ صغيرٌ فحريتُ فوهةُ النهرِ الصغيرِ لم يَحْبُ نَفَقَتُهُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ النَّهْرِ الصَّغِيرِ نَهْرٌ
بَيْنَ قَوْمٍ امْتَنَعَ بَعْضُهُمْ عَنْ كَرِّيهِ وَالْحَاكِمُ يَأْمُرُ الْآخَرِينَ أَنْ يَكْرُوهُ، وَلَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا
الشَّرِيكَ عَنِ الشُّرْبِ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهِمْ حِصَّهَ، وَلَوْ أَرَادُوا أَنْ يَكْرُوا النَّهْرَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْرُوا
مِنْ أَعْلَاهُ، فَإِذَا حَاوَزُوا أَرْضَ رَجُلٍ دَفَعَ عَنْهُ. وَقَالَا: الْكَرْيُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ.

باب أحكام إحياء الموات

قيل: المواتُ هي التي لَمْ تَكُنْ مِلْكًا لِأَحَدٍ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ مَرَافِقِ الْبَلَدَةِ، وَكَانَتْ
خَارِجَ الْبَلَدَةِ قَرَّتْ مِنَ الْبُنْدَةِ أَوْ بَعْدَتْ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
قَالَ: هِيَ بُقْعَةٌ لَوْ وَقَفَ رَجُلٌ عَلَى أَدْنَاهُ مِنَ الْعَامِرِ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ لَمْ يَسْمَعْهُ أَقْرَبُ
مَنْ فِي الْعَامِرِ إِلَيْهِ. إِذَا أَحْيَى أَرْضًا مَيْتَةً بِإِذْنِ الْإِمَامِ يَمْلِكُهَا، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ لَمْ
يَمْلِكُهَا، خِلَافًا لَهَا.

مِنْ حَجَرٍ أَرْضًا ثَلَاثَ سَنِينَ، أَوْ أَكْثَرَ لَا يَمْلِكُهَا، لَكِنْ يَصِيرُ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ،
وَلَمْ يَكُنْ لَغَيْرِهِ إِزْعَاجُهُ كَالنَّزُولِ فِي الْأَرْضِ الْمُبَاحَاتِ، أَصْلُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ
مُنَاخٌ مِنْ سَبَقٍ»^(١). لَوْ أَنَّ صَخْرَاءَ خَارِجَ الْبَلَدِ قَرِيبًا مِنْهَا جُرُزًا انْقَطَعَ مَآوُهُ، أَوْ أَمْكِنَةٌ
عَظِيمَةٌ لَمْ يَكُنْ مِلْكًا لِأَحَدٍ كَانَ ذَلِكَ أَرْضَ مَوَاتٍ، وَعَنِ الطَّحَاوِيِّ قَالَ: مَا قَرِبَ مِنَ
الْعَامِرِ لَيْسَ بِمَوَاتٍ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ مَا لَا غِنَى لِلْمُسْلِمِينَ عَنْهُ يَعْنِي إِذَا كَانَ
أَجْمَةً^(٢)، أَوْ حِيَاصًا، أَوْ بَحْرًا يَشْرَبُونَ مِنْهُ، أَوْ مَمْلُوحَةً^(٣) لِأَهْلِ الْبَلَدَةِ.

الدَّجَلَةُ وَالْفُرَاتُ وَالْأَنْهَارُ الْعِظَامُ إِذَا أُجْرِزَتْ فَلَيْسَ لِمَنْ يَلِيهَا أَنْ يَقْطَعَهَا وَيَضُمَّهَا
إِلَى أَرْضِ نَفْسِهِ. سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ عَنْ نَهْرٍ مَرَّوٍ وَهُوَ نَهْرٌ عَظِيمٌ، اتَّخَذَ رَجُلٌ أَرْضًا كَانَتْ

(١) أخرجه الترمذي في الحج، باب ما جاء أن منى مناخ من سبق (١/١٧٧).

(٢) الأجمة: الشجر المثلث، والجمع أجم وأجام، كذا في «المغرب».

(٣) كذا في ص، وهو الأوفق، وفي ط س (مما نحتها)، وفي خ (أو نخله).

مراتاً وكرى نهرًا فوق نهر مرؤ في موضع ليس يملكه أحد فساق الماء إليها من ذلك النهر؟ قال: إن كان يدخل على أهل مرؤ ضرر في مائهم فليس له ذلك.

لو نبتت شجرة من عروق شجرة أرض أخرى فهي لصاحب الشجرة، إلا إذا أنبت بها صاحب الأرض وسقاها، ولو تنأثرت حب من الزرع نبت وأدرك فالزرع بين صاحب الأرض والأكار على قدر نصيبهما، وإن سقاه رب الأرض وقام عليه حتى نبت، فهو له. فإن كان للحب قيمة فعليه قيمة ذلك وإلا فلا شيء عليه.

كتاب الأشربة

العصير ما دام خلواً أو حامضاً حلالاً، وإذا غلا واشتدَّ صار خمرًا عندهما، وعند أبي حيفة - رحمه الله تعالى - لا ما لم يقذف بالزبد. الخمر حرام قليلها وكثيرها. يُرخصُ في شربها لضرورة العطش قدر ما يبرُد به ^(١) ظمأؤه إذا خاف الهلاك في السفر لا يجوز التدأوي به، ولا يجوز بيعه، ويكفر مستحلّه. عصير العنب إذا طُبِّخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهو حلال وإن غلا واشتدَّ، إلا أن السكر منه حرام، وإن شربه للهو لا لاستمراء الطعام والتقوى على الطاعة والتدأوي فلا يحلُّ فعله، ^(٢) أما عينه حلال.

عصير العنب إذا طُبِّخ أدنى طبخة، والمُنصف وهو ما ذهب نصفه وبقي نصفه، والطلاء وهو ما طُبِّخ وذهب منه ما دون ثلثيه وقد غلا واشتدَّ وقذف بالزبد، وهو الباذق حرام، خلافاً لبشر - رحمه الله تعالى -، ولا حدُّ على شربه ما لم يُسكر. نقيع الزبيب والتمر إذا غلا واشتدَّ حرام، وقيل: مكروه، ويُسمَّى هذا سكرًا، وصورة التقيح أن يترك الزبيب في الماء أياماً حتى تستخرج حلاوته، [ثم يُطبخ أدنى طبخة] ^(٣).

المطبوخ أدنى طبخة من الزبيبي والتَمري إذا غلا واشتدَّ كالمثلث من العبي، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: لا يحلُّ شربه، وبه أخذ العقبة أبو الليث - رحمه الله تعالى -، وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - إذا أراد الرجل أن يشرب النبيذ ليسكر منه فأول القدح منه حرام، والقعود له حرام، والمشني إليه حرام.

عن محمد بن المُقاتل قال: لو أعطيت الدنيا بجذائِ فطرتها ما شربتُ المسكر، ولو

(١) كذا في ط ص، وفي س خ (يرد به).

(٢) هذا عندهما، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: لا يحلُّ شربه وإن لم يكن للهو، وبه يفتن.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

أَغْصَبْتُ الدِّبَا بِجِدَاءٍ قَطَرَتْهَا مَا أَقْتَبْتُ بِحُرْمَةِ سَيْدِ الزُّبَيْبِ وَالثَّمَرِ إِذَا كَانَا مَطْبُوحَيْنِ. إِذَا شَرِبَ سَعَةً أَقْدَاحٍ مِنْ سَيْدِ الثَّمَرِ فَأَوْجَرَ إِلَيْهِ الْعَاشِرُ فَسَكِرَ لَمْ يُحَدِّدْ لَأَنَّ السُّكْرَ يُصَافُ إِلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ. الْعَصِيرُ إِذَا وَصِغَ فِي الشَّمْسِ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثُ لَا بَأْسَ بِهِ، كَذَا إِذَا صُلِّتِ الْخَايَةُ بِالْخَرْدَلِ وَجُعِلَ فِيهَا الْعَصِيرُ وَمَصَّتْ مَدَّةً وَلَمْ تُشْنَدْ وَلَا يُسَكَّرَ فَلَا بَأْسَ.

الْخَمْرُ إِذَا طُبِخَتْ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثُ لَا يَجِلُّ. الْعَصِيرُ إِذَا ذَهَبَ ثُلَاثُ وَغِي ثُلَاثُ بِالطَّنْحِ وَقَدْ خُلِطَ بِالْمَاءِ وَرُقِقَ وَتُرِكَ حَتَّى اشْتَدَّ حُلُّ شَرْبِهِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَيْرَاجِيُّ، وَهَذَا يُسَمَّى بِخَنْجَتَا وَحُمَيْدِيَا^(١). وَشَرَطَ الْفَضْلِيُّ أَنْ يَطْبَخَهُ بَعْدَ مَا صَبَّ الْمَاءُ أَدْنَى طَنَحَةٍ. لَوْ خُلِطَ الْمَاءُ بِالْعَصِيرِ فَطْبَخَهُ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثُ الْجُمْلَةِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُنْصَفِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ أَسْرَعَ غَلِيًّا، وَكَذَا الذَّاهِبُ مِنَ الْعَصِيرِ أَقْلُ مِنَ الثَّلَاثِينَ.

الشَّرَابُ الْمُتَّخَذُ مِنَ الْجِنَةِ وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى السَّكَرَةَ^(٢) حَلَالٌ، وَكَذَا الْحَقَّةُ وَهُوَ مَا يُتَّخَذُ مِنَ الشَّعِيرِ، وَكَذَا الْمِزْرُ وَهُوَ مَا يُتَّخَذُ مِنَ الدُّرَّةِ، وَكَذَا مَا يُتَّخَذُ مِنَ الْعَسَلِ وَالتَّيْنِ. يُكْرَهُ شَرْبُ دُرْدِيِّ الْخَمْرِ، وَلَا يُحَدِّدُ شَارِبُهُ مَا لَمْ يُسَكَّرْ. لَا بَأْسَ بِالْإِنْبِازِ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَةِ وَالتَّقِيرِ. وَإِذَا تَحَلَّلَتِ الْخَمْرُ حَلَّتْ. تَحْلِيلُ الْخَمْرِ مَشْرُوعٌ، وَالْخَلُّ الْحَاصِلُ بِهِ مَبَاحٌ.

لَبِنُ الرَّمَكَةِ فِي كَرَاهِيَّتِهِ عَلَى أَصْلِ أَبِي حَيْفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَوْلَانِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي الْإِمَامُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ كَرِهَ شَرْبَهُ. لَبِنُ الْجِمَارِ طَاهِرٌ، لَكِنَّهُ لَا يُؤْكَلُ. لَا بَأْسَ بِأَنْ يُسَعَطَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ بَنَاتِ آدَمَ، وَحَرُمَ شَرْبُهُ. الْعَصِيرُ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ فَارَةٌ فَمَاتَتْ فَأُخْرِجَتْ قَبْلَ التَّفْسُخِ وَالتَّفْتِيقِ، وَتُرِكَ حَتَّى صَارَ خَمْرًا، ثُمَّ تَحَلَّلَتْ، أَوْ خَلَّلَهَا فَإِنَّهُ يَجِلُّ، وَبِهِ أَفْقَى بَعْضُهُمْ. الْإِنْفَحَةُ طَاهِرَةٌ، وَتَفْسِيرُ الْإِنْفَحَةِ: إِذَا شَرِبْتَ السُّخْلَةَ اللَّبَنَ فَيُوجَدُ فِي بَطْنِهَا وَعَاءٌ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ اللَّبَنُ فَهُوَ إِنْفَحَةٌ، وَيَجِلُّ أَكْلُهَا سَوَاءً كَانَتْ دَكِيَّةً أَوْ مِيتَةً، كَذَا مَا فِي ضَرْعِ الشَّاقِ السَّيِّئَةِ مَبَاحٌ.

(١) (المتنج) تعريبٌ بُخْتَه، ويسمى حميداً نسبة إلى رجل اسمه حميد. كذا في «العناية».

(٢) كذا في ط ص م، وفي ح (الكرلة) ولم نجد هذا اللفظ فيما عندنا من المراجع، والله تعالى أعلم.

كتاب الإكراه

فيه بابان: فيما يحِلُّ الإقدام وفيما لا يحِلُّ، فيما يجبُ الضمان وفيما لا يجبُ.

باب فيما يحِلُّ الإقدام وفيما لا يحِلُّ

إذا أكره على شرب الخمر أو أكل الميتة بما يخاف منه تلف عضو، كما إذا قال: لأقطعن يدك، أو أصبغك، أو لأجرحك وكان أكبر رايه أنه يفعل ذلك لو امتنع حل له أن يفعل ذلك، ويأثم بعدم الفعل، إلا إذا كان لا يعلم أنه مباح له ذلك، ولو قال: لأحبسك، أو لأضربك إن لم تفعل هذا لا يباح له ذلك، ولو أكره بشيء يخاف منه تلف عضو أن يتكلم بالكفر، أو يشتم رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو مسلماً يُغذّر أن يظهر ذلك بلسانه ولا يُضير بقبه، ولو صبر حتى قُتل كان مآجوراً من شهداء الآخرة. ولو أجرى كلمة الكفر بوعيد حبس أو قيد كفر به وبانت منه امرأته، ولو قال: كنت مطلقاً بالإيمان، لم يُصدق. لو أكره على الزنا والقتل أثم إن فعل، وعلى من أكرهه القصاص.

لو أكره على قتل أمته^(١)، أو عبده لم يحل أيضاً، لو أكره بالقتل على القطع لم ينفعه. لو قيل له: لتقتلن هذا أو لتزني بهذه المرأة لم يفعل واحداً منهما. قيل لرجل: لأقتلك أو لتقتلن فلاناً، أو تستهلك ماله، فلم يفعل واحداً منهما حتى قُتل كان مآجوراً، ولو استهلك المال لم يكن به آثماً. قيل لمُحرِم: لأقتلك أو لتقتلن هذا الصيّد، فأبى حتى قُتل كان مآجوراً.

(١) كذا في ط ص خ، وفي س (أمة).

باب فيما يجب الضمان ولما لا يجب

إذا أكره على أكل مال الغير فأكل، فالضمان على الفاعل. لو أكره على العتق فأعتق رجع بقيمة العبد على المأكره. لو أكره على الطلاق قبل الدخول رجع على المأكره بنصف المسمى، وبالمتعة إذا لم يكن المهر مسمى، ولا رجوع إن كانت مدحولة، أو أكره على الواحدة وهو طلقها ثلاثاً.

إذا أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل يجب بقدر مهر المثل وتبطل الزيادة، ولا يرجع على المأكره بشيء. لو أكرهت المرأة على النكاح من كفوء بأقل من مهر المثل، يقال للزوج: إما أن تبلغ إلى تمام مهر مثلها، وإلا فارقها، فإن دخل بها وهي مأكره فهذا رضا من الزوج بتبليغه، وإن دخل بها وهي طائعة فذلك رضا منها بالمسمى، إلا أن للأولياء حق الاعتراض، وإن كان الزوج غير كفوء ففرق بينهما.

لو أكره على التدبير فدبر رجع على المأكره بالتقصان في الحال، فإذا مات المولى وعثر المدبر رجع الوارث بباقي قيمته على المأكره. ولو أكره على القفو عن دم العمد لم يضمّن. إذا أكره على اليمين أو التذر لم يرجع المأكره على المأكره بما وجب عليه، وكذا في الظهار والإيلاء، وفي الإكراه على شراء من يعتق عليه باليمين أو القرابة. إذا أكره على الإقرار بشيء لا ينزّمه. المشتري من المأكره إذا دبر أو أعتق، أو استولد لا يفسخ، بخلاف ما إذا كاتبه، أو آخره، وفي الاعتاق ونحوه إذا لم يفسخ إن شاء رجع المأكره على من أكرهه، ثم هو على المشتري، وإن شاء رجع على المشتري.

إذا اشترى شيئاً مكرهاً وهلك المشتري في يده من غير تعدّ هلك أمانة. إذا أكره على التوكيل بالطلاق فوكل لم يصح^(١) الإكراه كما يتحقق من السلطان يتحقق من غيره عند أبي يوسف ومحمد - رجمهما الله تعالى - إذا كان قادراً على إيقاع ما يوعد به، وعليه الفتوى في رماننا.

(١) والصحيح أنه يقع استحساناً، لأن التوكيل ينعقد مع الإكراه. قال في «رد المحتار» (٣/٢٣٥): «إذا أكره على التوكيل بالطلاق فوكل فطلق الوكيل فإنه يقع».

كتاب الحجر

قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -: الحجرُ على الحرِّ السَّعِيهِ العَاقِلِ البالغِ باطلٌ، إلا على الطَّيِّبِ الجَاهِلِ الذي يَسْفِي لِنَاسِ السُّمِّ وعنده آتِه دواءٌ، والمُفْتِي المَاجِنِ الذي يُعَلِّمُ النَّاسَ الحَيَلَ والمَخَارِجَ، والمُكَارِي المُمْلِسِ، وقيل: هذا الاستثناء ليس بظاهرٍ عنه. وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي - رحمهم الله تعالى -: الحجرُ على الحرِّ السَّعِيهِ المُتَدَبِّرِ مَالَهُ في الخَيْرِ والشرِّ جائزٌ، وكذا إذا كان مُقَفَّلاً غيرَ سليمِ القلبِ لا يَهْتَدِي إلى التَّصَرُّفَاتِ، ولا يَصْبِرُ عنها ويقَعُ في القَبْرِ، وعَدَّ الشَّافِعِيُّ - رحمه الله تعالى - الفسوقَ من أسبابِ الحجرِ أيضاً، ثُمَّ عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - لا يصيرُ مُحَجُّوراً بالفسادِ ما لَمْ يَحْجَرُ عَلَيْهِ الحَاكِمُ، فإذا حَجَرَهُ لا يصيرُ مطلقاً فيه بعد ذلك إلا بإطلاقه، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: يَنْحَجِرُ بدونَ حَجَرٍ، وَيُطْلَقُ بدونَ إطلاقه إذا تَرَكَ السَّعِيَّ.

إذا حَكَمَ الحَاكِمُ بِحَجَرٍ، ثُمَّ رُفِعَ قضاؤه إلى قاضٍ آخَرَ فأَمْضَاهُ فَإِنَّهُ يَنْحَجِرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رحمه الله تعالى - أيضاً، فلو أَعْتَقَ [صَحَّ] ^(١) سَعَى العَدُوِّ، ولو باع، أو اشْتَرَى، أو أَقْرَأَ، أو تَصَدَّقَ لا يَصِحُّ. للقاضي أن يَبِيعَ دنانيرَ المديونِ لِقَضَاءِ دَراهِمٍ عليه إذا امْتَنَعَ، ولا يَبِيعُ عَقَارَهُ ولا مَنْقُولَهُ. الصَّيُّ إذا بَلَغَ مُدَّراً مُفْسِداً مَالَهُ لا يُحْسِنُ التَّقْدِيرَ والتَّدْبِيرَ في التَّصَرُّفَاتِ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ عَنْهُ مَالُهُ إلى أن يَبْلُغَ خَمْساً وَعَشْرِينَ سَنَةً، فحينئذٍ يُدْفَعُ إِلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رحمه الله تعالى -، وعندَهُمَا أَنَّهُ لا يُدْفَعُ. يجوزُ إقْرَارُهُ، وَيَبِيعُهُ، وَهَبَتُهُ، وَتَسْلِيمَتُهُ، وَحَوْثُ ذَلِكَ.

الصَّيُّ الذي لا يَعْقِلُ البَيْعَ لَوْبَاعٍ أو اشْتَرَى وأَجَارَهُ الوَلِيُّ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ كَانَ يَعْقِلُ البَيْعَ والشَّرَاءَ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَعْقِلُ أَنَّ البَيْعَ سَالِبٌ لِلْمَلِكِ، والشَّرَاءَ جَالِبٌ، وَيَعْرِفُ الْغَبْنَ لِلسَّيْرِ

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

من الماحض، فإذا تصرف فالولي إن رأى المصلحة فيه أجازته، فإن أذن لمثل هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه [سواء كان فيه غبن أو لم يكن]. لو أذن القاضي للصبي بالتصرف^(١) والأت يأتى عنه صح. إذا تصرف الابن العاقل، ثم أذن له الولي بالتصرف، أجاز ذلك التصرف نفذ.

(١) ما بين المعكوفين سقط من حر، والثبت من ط س خ.

كتاب المأذون

أبوابه خمسة: فيما يكون إذناً وما لا يكون، فيما يملكه المأذون، في تعليق الذم بركته، في الحظر، في الإقرار.

باب ما يكون إذناً وما لا يكون

إذا قال لعبده: لا أهلك عن التجارة كان إذناً له، والإذن في الإجارة يكون إذناً للتجارة، وكذا إذا أذن له أن يحتطب، أو يسقى الماء ويبيع، ولو قال له: اشتر ثوباً وبغته فهو إذن، ولو قال: اشتر طعاماً وثوباً بالكسوة لم يكن إذناً. الإذن بالتجارة يكون إذناً بالإجارة. المأذون في نوع يكون [مأذوناً في الأنواع كلها. لو قضى القاضي في هذه المسئلة على مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - يكون متفقاً عليه. إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يكون^(١) إذناً، إلا أن ما باع من مال المولى لم يحز.

إذا أذن للعبد الأبق بالتجارة لم يصح وإن علم العبد بذلك، إلا إذا أذن له أن يتصرف مع من^(٢) في يده. إذا أذن لعبده في التجارة وهو في يد غاصب جاحد ولا يئنه للمالك لم يصح. إذا أذن لعهده من بعيد ولم يسمع لم يكن إذناً. لو قال لأهل السوق: بايعوا عبدي فلاناً فإني قد أذنت له بالتجارة، فيأبىوه وهو لا يعلم بذلك صار مأذوناً له، بخلاف ما إذا قال: بايعوا ابني الصغير فلاناً فإني قد أذنت له.

إذا قال لعبده: إذا جاء غداً فقد أذنت لك بالتجارة فجاء غداً، صار مأذوناً له، [وإذا

(١) ما بين المكوفين سقط من ص، والثبت من ط س ح.

(٢) كذا في ط س خ، وهو الصحيح، موافق لما في المصادر الفقهية، كـ «المحرر الرائق»، وفي ص (ما).

قال: إذا مضى غَدٌ حَحَرْتُ عليك، لا يصحُّ الْحَحْرُ^(١) إذا أذن لعبده، فأحبره عَذْلٌ، أو اثْنان فاسبقان، أو رسولٌ غيرُ عَذْلٍ صار مأذوناً. إذا أذن لعبده يوماً أو شهراً كاد مأذوناً أبداً ما لم يحجر عليه.

باب ما يملكه المأذونُ

للمأذون أن يأذن عبده بالتجارة، وليس له أن يُقرض، أو يكفل، أو يزوّج، أو يزوّح، أو يكاتب، أو يعتيق على مالٍ، أو يهبَ بَعُوضَ وغيره، ولا أن يطاءَ لأمةً مُشترَفةً، وإن حطَّ عن عيبٍ قدرَ ما يُحطُّ مثله في عادةِ التَّجار في المعيبِ جزئاً، وله أن يهديَ اليسيرَ من الطعام، وأن يُضيفَ من يطعمه، وأن يُعيرَ دابته، وأن يرهن، ويرثهن قيمة الدار، كالرَّوَجَةِ والأمة تنصّدق^(٢) بغير إذنٍ على الرِّسْمِ والعادة. العبدُ المأذونُ في الشُّمعة بينه وبين مولاه، أو غيره بمنزلة الحرِّ.

باب تعليق الدَّين برَقَبته

دُيُونُ العبدِ المأذونِ متعلّقة برَقَبته، يُباعُ للغرماء ويُقسَّم بينهم بالحصص، فما فضل من دُيُونِهِمْ طُولِبَ به بعدَ الحُرِّيَّةِ، إلّا أن يقْدَ به المولى فحييذ لا يُباع. إذا أذن لعبده أحدَ مواليه في التَّجارة فلحقه دينٌ، قيلَ للذي أذنه: أدُّ دينه وإلاّ بغنا نصيبك فيه. رجلٌ قديم مصرًا وقال: أنا عبدُ فلانٍ، فاشتري وباع لزِمه كلُّ شيءٍ من التَّجارة، إلّا أنّه لا تُباع رَقَبته فيه حتّى يحضرَ مولاه فيُقرَّ بالإذن، ويُباع كسبه.

إذا قال للناس: هذا عبدي قد أذنتُ له في التَّجارة فبايعوه، ووجِبَ عليه الدُّيُونُ، ثمَّ استحقَّه رجلٌ وأنكرَ الإذنَ له، أو ظهرَ العبدُ مُدبراً، أو أمٌّ ولدٌ لم يلحق العبدُ من الدَّينِ

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في خ، وهو الأوفق، وفي ط س ص (تتصرف).

شيء في الحال، والمستحق عليه عزم الأقل من القيمة ومن الذين للعرماء؛ لأنه غرضهم، ولو لم يقل: عدي، أو لم يقل: بايعوا، لم يفرم شيئاً، ولو أتى بصي وقال: هذا ابني قد أذنت له في التجارة فبايعوه، فحاء رجل واستحق أنه ابنه^(١)، فإن القاتل يعرف جميع الذين بالما ما بلغ.

المولى إذا باع العبد المادون بغير إذن العرماء فلهم فسخه إذا كانت ذيونهم حائلة، إلا إذا فصل الثمن وكان فيه وفاء بالذيون، أو قضى المولى ذيونهم، أو أبرأوا العبد من الذيون، وإن كانت ذيونهم مؤجلة ليس لهم فسخه، وبأخذون من الثمن قدر ذيونهم إذا حل الأجل، وإن كانت الذيون أكثر يصنّون المولى إلى تمام القيمة، ولو مات العبد قبل الفسخ إن شاعوا ضمّوا المولى ويجوزوا ذلك العقد، ويصير كأنهم باعوه من المولى بقدر قيمته حتى لو وخذ المشتري به عيباً رجع على المولى، والمولى على العرماء، وإن شاوروا ضمّوا المشتري القيمة، وإذا ضمّوه انسخ العقد ويسترد الثمن.

إذا اعتق العبد المديون، فالغريم إن شاء أتبع العبد، وإن شاء ضمن المولى الأقل من قيمته ومن الذين سواء كان عالماً بالدين أو لا. المولى لا يملك أكساب عبده المادون المديون المستغرق دينه لما في يده عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، خلافاً لهما.

باب الحَجَر

إذا لم يشتهر إذن العبد يكفيه أن يقول المولى له: قد حَجَرْتُ عليك، فاما إذا اشتهر إدته بين الناس فإنما يتحجر بحجره عند أهل سوقه، أو أكثره، وإنما يصح التحجر إذا علم العبد بذلك، فإن لم يعلم وأخبره بذلك عدل، أو مستوران يصير محجوراً، ولو كان المُحِبُّ غير عدل لم يصير محجوراً، إلا إذا صدّقه، ولو كان المُحِبُّ رسولاً صار محجوراً وإن كذبه.

(١) كذا في س ح، وهو الصواب، وفي ط ص (عبده).

إذا قال: إذا جاء غداً فقد حجرتُ عليك لم يصبح. العبدُ المأذونُ إذا أتى، أو ارتد، أو جُرَّ جنوناً مُطَبِّقاً، يعني شهراً صار العبدُ مُحجوراً، ولا يعودُ الإذنُ بإفاقته، ولو أُعْمِيَ عليه لم يصيرَ مُحجوراً، ولو جُرَّ المولى جنوناً مُطَبِّقاً صار العبدُ مُحجوراً عليه، فإذا أفاق عاد الإذنُ. إذا دبرَ المأذونُ لم يَنْحَجِرْ، بخلافِ ما إذا استولدَ المأذونة. إذا حجر على عبده المأذون، ولعبده عبدٌ مأذونٌ، فإن لم يكن على الأول دينٌ لم يصيرَ الثاني مُحجوراً، ولو حجر على الثاني ابتداءً لم يَنْحَجِرْ.

باب إقرار المأذون

إقرارُ العبدِ المأذونِ بالكفالةِ بالمال لا يصحُّ، وبالذُّيُوبِ والعصبِ واستهلاكِ الوَدائعِ وانقارِاري والنجاياتِ في الأموالِ جائزٌ، ويُؤاخذُ به حالاً، ولو أقرَّ بالنجاياتِ الموجبةِ للنِّفَعِ أو الفِداءِ لم يصحِّ، ولو أقرَّ بِمَهْرِ امرأتهِ وصدَّقتهِ يُؤاخذُ به بعدَ الحُرِّيَةِ. لو أقرَّ بافتصاصِ الأمةِ بالأصبعِ لم يصحِّ إلا بتصديقِ المولى. إذا أقرَّ بعدَ الحَجَرِ بدينٍ، أو بعينٍ لرجلٍ جاز بقدرِ ما في يده دونَ الرِّبادةِ. إذا أقرَّ في مرضيه بدينٍ جارٍ، إلا أن ما ثبت في الصُّحَّةِ والذي ثبت باليُسَّةِ وبِمُعَايَنَةِ السَّبَبِ أَوْلَى، فما فضَّلَ من ذلك صُرِفَ إلى ما أقرَّ به في مرضيه.

كتاب الجنائيات

أبوابه خمسة: في ضمان الضرب، في ضمان السرق، في الحائط المائل، في السر في الطريق، في المتفرقات.

باب ضمان الضرب

إذا ضرب امرأته في آذب فماتت فعليه الدية والكفارة. إذا ضرب الأستاذ الولد يأذن الأب فهل لك لم يضمن^(١)، والأب لو ضرب بنفسه ضمن. رجل ضرب رجلاً سبياً فجرّحه فبرئ منه فعليه أرض الضرب إن بقي أثر الضرب، وإن لم يبق لا يجب شيء سوى التعرير، وقال أبو يوسف - رحمه الله تعالى -: يجب حكومة عدل، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: أجره الطيب وتمن الأذوية.

رجل رمى هدفاً وضعه في داره أو أرضه، فحاور السهم داره وصار إلى دار جاره فقتل رجلاً فعلى عاقلته الدية. لو ضرب الحداد المطرقة على الحديد الموحمة، فتطاير الشرارة عن الحديد وأحرقت ثوباً أو دابةً خارج الحائط فعليه قيمته، وإن أتلّف نفساً أو عيناً فعلى عاقلته، وإن لم يتطاير من دقه ولكن احتمت الريح الدار والمسئلة بحالها فهو هذر.

الحمل إذا صال على إنسان فأتلفه الموصول عليه لم يأنم وضمن. رجل هدم داره بمسه فأنهدم جدار غيره لم يضمن. شاة لقصاب قُيّت عينها ضمن ما نقصها^(٢)، كذا

(١) هذا إذا ضربه ضرباً معتاداً، وكان الضرب لمنفعة الصبي. وفي المسئلة تفصيل أكثر مسكوك في أبواب الإجارة من «المبسوط» (١٣/١٦) للسرغسي، و«نبيين الحقائق» (١١٨/٥)، و«مجمع

الصمانات» (١٥٩/١-١٦٠)، فليطلب منها

(٢) كذا في ص خ، وفي ط س (ضمن نقصها).

من قطع أذن الجمار أو ذنبه، وأما في عين بقره الخرار، وعين جزوره، وعين لقرس، والعل، والجمار رنغ القيمة، ولو قطع إحدى قوائم الدابة ضمن جميع قيمتها.

الحمام، أو الفصائد، أو البراغ، أو الختان إذا حنم، أو فصد، أو برغ، أو خن ياذن صاحبه فصرى إلى النفس ومات لم يضمن^(١). إذا أشلى كلباً على إنسان وهو يمشي حمله فخرق ثوباً ضمن، وإن لم يكن خلفه فكذاك عبد أبي يوسف - رحمه الله تعالى - وعليه الفتوى. رجل اقتض بكرة بطريق الزنا كرهاً فأفصاها بحيث لا تسميك البول فعليه الحد والدية، وإن كانت تسميك البول فثلث الدية.

باب ضمان السوق

رجل ساق دابة فوق السرج على رجل فقتله ضمن. رجل سار على دابته فوقف لزوت، أو بول، فعطب إنسان برؤيها، أو بولها لم يضمن^(٢)، وإن أوقفها لغير ذلك فعطب برؤيها، أو بولها ضمن. رجل سار على دابة فأصاب يديها أو برجلها حصاة، أو واة، أو أثارت غباراً، أو حجراً صغيراً ففقد عين إنسان لم يضمن، بخلاف الحجر الكبير، ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة يديها أو رجلها أو رأسها، أو كدمت بميمها، أو حبطت يديها، وإن نطحت بذنبها أو برجلها لم يضمن، إلا إذا أوقفها في غير ملكه، وكل شيء ضمن الراكب ضمن السائق، وعلى الراكب الكفارة إذا أوطأت الدابة بخلاف القائل والسائق.

(١) علم وجوب الضمان بشرطين، الأول: أن يكون ياذن صاحبه، كما في «الجامع الصغير» (ص ٤٤٩)، والثاني: أن لا يتجاوز الموضع المعتاد، كما في «الهداية» (٣/٣١٠)، فإن فقد الشرطان أو أحدهما ضمن.

وفي «الدر المختار» (٦/٦٨): فإن جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها إذا لم يهلك المصح عليه، وإن هلك ضمن نصف دية النفس لتلفها بماذون فيه وغير مأذون فيه.

(٢) لأن صاحب الدابة لم يباشر الإتيان، بل كان سبباً لذلك، والمسبب إنما يضمن إذا كان متعمداً، وإيقاف الدابة لذلك ليس بتعمد؛ لأنه لا بد منه.

إذا قاد قطار صمس ما أوصأت الدابة، ولم كان معه سائق فالضمان عليهما. رجل أوقف دابة في غير ملكه فبالت في رباطها صمس ما تلف ه. إذا نحس دابة إنسان بعير إدينه، فالقت الرأكب فمات ضمن الناحس، ولو صربت الناحس فمات فدمه هذر.

باب في الحائط المائل

إذا مال حائط إلى طريق المسلمين، أو على دار، أو كان واهياً متعدياً مخوفاً عليه، فتقدم عليه في هدمه، يعني قيل له: إن حائطك هذا مائل فأوقعه، فلم يفعل في مدة يقدر على ذلك حتى سقط صمين ما تلف بها إذا كان المتقدم عليه خراً بالغاً، أو صياً إذن له وليه في الخصومة، أو عبداً أدل له مولا بالخصومة وله حق المرور، ويشترط أن يكون التقدم إليه بمن يملك نقضه دون المستعير، والمستأجر، والمريث، وينبغي أن يشهد على أنه تقدم إليه حتى لو جحد المتقدم إليه شهد عليه الشهود.

الحائط المائل إذا كان مشتركاً بين ثلاثة، فأشهد على واحد فلم يفعل حتى سقط ضمن قدر نصيبه من الملك. الإشهاد على الكلب العقور بمنزلة الإشهاد على الحائط المائل عند مشايخ سمرقند^(١)، وعن حُسام الدين - رحمه الله تعالى - أنه قال: فيه نظر. رجل أشهد عليه في حائط مائل فباع الدار وسقط عند المشتري فلا ضمان على أحد، ولو كان مكان الحائط كنيفاً أو جناحاً ضمن عاقلة البائع.

لو أشهد على ولي الصبي ثم بلغ فإنه يُعاد الإشهاد. رجل أشهد عليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى سقط فقتل إنساناً، فمن عثر بنقضه وعطب ضمن صاحب القصر، ولا ضمان عليه فيمن عطب بالعقور على القتل، ولو كان مكان الحائط جاحً ضمنت عاقلته.

(١) وعليه الفتوى، كما يعلم من «رد المختار» (٦١١/٦) حيث قال فيه: في المسألة خلاف، والأكثر

على الضمان كالحائط المائل. وأفق به في «الحامدية» [٢٨٤-٢٨٥] أيضاً. انتهى.

باب البئر في الطريق

إذا حفر بئراً في طريق المسلمين فوقَ فيها إنساناً فمات فعلى عاقلة الدابة إلا إذا مات عملاً أو جوعاً، ولو حفر في دار نفسه أو في مفازة لم يضمن، وكذا إذا نصب شبكة في مفازة فعثر به إنسان. إذا حفر بئراً، ثم سدَّ رأسه، ثم جاء رجل وفتح رأسه فالضمان على الأول، إلا إذا كبسه الأول بالتراب ونحوه، دون الحيط والدقيق.

إذا حفر بئراً على قارعة الطريق، فالتقى غيره فيها إنساناً فمات فالضمان على الملقى. رجل استأجر رجلاً ليحير له في فناء داره، فحفر فوقَ فيها إنساناً ومات، فإن أئبر المستأجر الأجير أن له حق الحفر لم يضمن الأجير. إذا استأجر رجلاً ليخرج له جناحاً في فناء داره أو حانوتاً، فأخبره أن له حق الإشراع في التقديم فسقط وأتلف مالا ضمن الأجير ورجع به على الأمر، وإن لم يخبره شيئاً ولكن علم الأجير أنه ليس له حق الإشراع لم يرجع الأجير بما ضمن، إلا إذا سقط البناء بعد الفراغ.

رجل رش الماء في الطريق فجاء حمار وزلق وعطب ضمن، يريد به إذا رش كل الطريق بحيث لا يجد طريقاً يمر فيه. رجل جعل قنطرة على نهر بغير إذن الإمام أو سبط الحجر في الطريق فتعمد الرجل الممرور عليها فعطب لم يضمن المقتطع، كذا لو وضع خشبة في الطريق فتعمد رجل الممرور عليها. مسجد لعشيرة علق به رجل منهم فيه قديلاً، أو جعل فيه بوارى، أو حصيراً فعطب به رجل لم يضمن، وإن كان الذي فعل من غير العشيرة ضمن.

وإن جلس رجل في المسجد من العشيرة للحديث، أو لدرس الفقه، أو قراءة القرآن ضمن^(١)، فإن جلس للصلاة قال الشيخ الإمام البزدوي - رحمه الله تعالى -: يضمن على أصل أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وقال الشيخ الإمام الشرخسي - رحمه الله تعالى -: لا^(٢)، كما لو كان في عين الصلاة. رجل قعد في الطريق فبيع ياذن السطاح

(١) إذا عطب به رجل.

(٢) وبه قال أبو يوسف ومحمد أنه لا يضمن مطلقاً.

فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ وَتَلَفَ لَمْ يَضْمَنْ. إِذَا أَلْقَى حَيَّةً، أَوْ عَقْرَباً فِي الطَّرِيقِ فَلَدَعَتْ رَجُلًا ضَمِنَ، إِلَّا إِذَا نَحَوَّتْ ثُمَّ لَدَعَتْ. رَجُلٌ وَضَعَ سَيْفًا فِي الطَّرِيقِ فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ وَمَاتَ وَكَسَرَ السَّيْفَ فَدَمُهُ عَلَى صَاحِبِ السَّيْفِ، وَقِيَمَةُ السَّيْفِ عَلَى الْمَآثِرِ.

باب المتفرقات

رَجُلٌ حَمَلَ شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ فَسَقَطَ عَنْهُ فَعَطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ ضَمِنَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَقَطَ رِدَاءٌ قَدْ لَبَسَهُ فَعَطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ. حَرِيقٌ وَقَعَ فِي مَحَلَّةٍ فَهَدَمَ رَجُلٌ دَارَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِ صَاحِبِهِ، أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِ سُلْطَانٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْ دَارِهِ ضَمِنَ وَلَمْ يَأْتُمْ. رَجُلٌ أَحْرَجَ إِلَى الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ كَنْيَفًا، أَوْ مِيرَابًا، أَوْ جُرْصُنًا وَهُوَ الْبُرْجُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْحَائِطِ، أَوْ بَنَى دُكَّانًا فَبَوَّاحِدٍ مِنَ عَرَضِ النَّاسِ أَنْ يَهْدِمَهُ.

لَيْسَ لِأَهْلِ الدُّرْبِ الَّذِي لَيْسَ بِنَافِلَةٍ أَنْ يَشْرَعَ كَنْيَفًا وَلَا مِيرَابًا إِلَّا بِإِذْنِ جَمِيعِ أَهْلِ الدُّرْبِ. الْمُتَنَاعِبُ الَّذِي فِي الطَّرِيقِ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحَاصِمَ فِيهَا وَلَا يَرْفَعَهَا، بِهِ أَقْتَى بَعْضُهُمْ. إِذَا طَرَحَ الثَّلْجَ فِي سَبْكَةٍ غَيْرِ نَافِلَةٍ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَتْ بِإِذْنِ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهِ، قَالَ مَشَائِخُ سَمَرٍ قَدْ: لَا يَضْمَنْ لِعَمُومِ الْبُلُوَى فِي بِلَادِنَا.

رَجُلٌ سَقَى أَرْضَ نَفْسِهِ فَاَنْشَقَّ الْمَاءُ مِنْ أَرْضِهِ إِلَى أَرْضِ جَارِهِ، فَأَفْسَدَ زَرْعًا لَهُ، أَوْ أَفْسَدَ الْأَرْضَ لَمْ يَضْمَنْ. رَجُلٌ قَطَعَ^(١) صَبِيًّا فَأَلْقَاهُ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتَ ضَمِنَ. إِذَا سَقَى إِنْسَانًا شَرَابًا مَسْمُومًا فَشَرِبَهُ فَمَاتَ فَعَلَيْهِ التَّعْزِيرُ. صَبِيٌّ ابْنُ سَبْعِ سَنِينَ، أَوْ نَحْوِهِ وَقَعَ فِي الْمَاءِ، أَوْ سَقَطَ مِنَ السُّطْحِ فَمَاتَ، فَإِنْ كَانَ يَحْفَظُ نَفْسَهُ لَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَبَوَيْنِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْفَظُ نَفْسَهُ فَعَلَيْهِمَا التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ. إِذَا أَوْقَعَ إِنْسَانًا فِي الْبَحْرِ فَسَبَّحَ سَاعَةً ثُمَّ غَرِقَ لَمْ يَضْمَنْ.

(١) قَطَعَ الصبي: أي شلّه كما يُشَدُّ فِي الْمَهْدِ.

كتاب القصاص

أبوابه عشرة: في وجوب القصاص، في وجوب الدية، في إباحة القتل وكمية القصاص، في القصاص فيما دون النفس، في تقدير الديات، في الجنين، في القسامة، في المعاقلة، في جناية العبد، في المتفرقات.

باب وجوب القصاص

رجل أحمى ثوراً وألقى فيه إنساناً، أو ألقاه في نار لا يستطيع الخروج منها فاحترق، أو ذبح رجلاً بليطة القصب، أو غرزه بمسلة أو إبرة فمات ففيه القصاص. إذا قتل أباه، أو مولاه قتل به. الحر يقتل بالعبد، والمسلم بالذمي. إذا أقر العبد بقتل عمده فعليه القود. إذا ضرب إنساناً بالحديد فقتله من غير جرحه، قال الشيخ الإمام السرخسي: يجب القصاص، وقال حسام الدين: لا؛ لأن المعتبر عند أبي حنيفة الجرح. إذا شق بطن رجل فأخرج حشوه، ثم ضرب رجل عنقه بالسيف يجب القصاص على الحار، وعلى الشاق ثلث الدية، وإن كان الشق بحال لا يتوهم معه بقاء الحياة فعلى الشاق القصاص، وعلى الحار التعزير، وإن كانت الجنايتان معاً موقوتاً فعنهما القصاص. مكاتب قتل عبده لم يقتصر. قاطع الطريق [إذا أحبس] ^(١) فقتله رجل في حشر الإمام قتل به. ^(٢)

(١) ما بين المعكوفين سقط من س، والمثبت من ط ص ح.

(٢) ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أحكام القتل، لكن لم يصرح بأقسامه، وهي خمسة: عمد، وشبه عمد، وخطأ، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب. يطلب تفصيلها من كتب الفقه، إمداداً وعمراً.

باب وجوب الدية

القتل بالمثل دقاً كالخشب الكبير والحجر العظيم يُوجب الدية عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - كذا إذا قُتل صلماً، أو غرقاً، أو ضربه بالسوط الصغير و واني في الصربات حتى مات، كذا إذا غرر إنساناً بأنرة ونحوها حتى مات. رمى إلى مسلم سهماً فارتد قبل الإصابة، أو رمى سهماً في صف القتال فأصاب رجلاً من أصحابه ظن أنه مشرك ففيه الدية.

محبون شهراً على رجل سلاحاً فقتله المشهور عليه لزمته الدية والكفارة. الأث والأحيى إذا اشتركا في قتل الابن، أو الحاطي مع العابد فعليهما الدية. قتل الخطأ يُوجب الدية على عاقبته، ومن ذلك إذا انقلب دائم على إنسان فقتله، أو وطئت دابة إنساناً فقتلته. قتل الصبي يُوجب الدية على العاقلة.

باب إباحة القتل وكيفية القصاص

رجل شهراً على رجل سيفاً، أو عصاً كبيراً في خارج المصر فله أن يقتله. إذا أراد أن يكره غلاماً، أو امرأة على الفاحشة فتم يستطيع دفعه إلا بالقتل فدمه هدر. إذا هل لأحر: اقتلني، لم يحل له، ولو قتل فعليه الدية. لو قال: اقتل عبيدي، لم يحل له قتله. وإن قتل لم يضمن. القصاص إذا كان بين صغار وكبار، فلكبار أن يستوفوا ولا يستطروا بلوغ الآخرين [عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندهما ليس للكبار أن يستوفوا حتى يبلغ الصغار^(١)، ولو كان بين حاضر وغائب يُنظر حضور الغائب.

إذا قتل العمد المرهون يُشترط اجتماع الرأى والمرئيه للقصاص. لعمد إذا كان له أب حر ومولى فالقصاص لِمالكه. الواحد يُقتل بالجماعة اكتفاء. الجماعة تُقتل بواحد.

(١) ما بين المعكوفين سقط من م ج، والمثبت من ط س.

ذكرنا كان أو أنثى، يُقتل الرجل بقتل المرأة. القصاصُ يورث بين الزوج والزوجة. إذا قتل الزوج زوجته وله منها ولدٌ حيٌّ لم يُقتَصْ.

من له القصاصُ يجبُ أن يقتله بالسيف، فيضربُ على رقبته، فلو أنفاه في نهر، أو قتله بحجر، أو بنوع آخر عَزَّزَ وكان مستوفياً. مُباح الدم إذا اتَّخَذَ إلى الحَرَمِ لم يُقتَلْ ولم يُخرَجْ عنه للقتل، لكن يُمنَعُ عنه الطَّعامُ والشرابُ حتى يضطرَّ فيخرج من الحرم. فحينئذ يُقتل، ولو أنشأ القتل في الحَرَمِ قُتِلَ فيه.

باب القصاص فيما دون النفس

رجلٌ قطعَ يدَ رجلٍ، أو صرَبَها بِخَشَبَةٍ حتى أبانها عليه القصاصُ، ولو قطعَ يدَ رجلٍ لا من المفصل لم يجب القصاصُ. لا تُقطعُ اليمينُ باليسرى، ولا اليسرى باليمين، ولا اليدُ بالرجل. في الأصبعِ القصاصُ إذا قُطِعَتْ من المفصل، الإنهاؤُ بالإبهام، والسَّبابَةُ بالسَّبابَةِ، هكذا إذا كانا رجلين وامرأتين.

إذا قطعَ أصبعاً زائدةً من يدِ رجلٍ، وله أصبعٌ زائدةٌ أيضاً فلا قصاصَ بينهما، وبها حُكُومَةُ عَذْلِ. اليَدان لا تُقطعان بيدٍ واحدةٍ، ومن قطعَ يمينَ رجلين قُطِعَتْ يمينُهُ وأُجِدَتْ مَهْ دِيَّةٌ، فيكون بينهما نصفين. رجلٌ عَضَّ يَدَ إنسانٍ فانتزَعَ يده من فيه فسقطَ أسنَانُ العاضِّ لم يضمنْ. لا قصاصٌ بين الرجل والمرأة فيما دون النفس، ولا بين الحرِّ والعبد، ولا بين العبدَيْنِ ويُقطعُ طرفُ المسلمِ بطَرْفِ الذميِّ. إذا كانتَ يَدُ المَقْطُوعِ صحيحةً ويَدُ القاطعِ شلاءً، أو ناقصةً الأصابعَ فالمَقْطُوعُ يَدُهُ إِنْ شاء قطعَ، وإِنْ شاء أخذَ الأرضَ كاملاً.

فصل

لا قصاصٌ في اللَّطْمَةِ، ولا في الوَكْرَةِ، ولا في الوجاء، ولا في الدَّقَةِ، ولا قصاصٌ في لَحْمِ الفَجْدِ، ولَحْمِ السَّاقِ، وَلَحْمِ العَضْدِ، والسَّاعِدِ، وإِنَّمَا فِيهَا حُكُومَةُ عَذْلِ. من له

القصاصُ في الطرف إذا قطع وسرى إلى النفس ومات صمم الدية. من له القصاصُ في النفس إذا استوفى طرف من عليه، ثم برئ، ثم عفا عن النفس ضمن أرض اليد، وفي الموضحة إذا كانت عمداً ونقي لها أثر يجب القصاص، وفي السمنحاق والباصعة والدائمة^(١) لا.

إذا أراد أن يقتص في الموضحة فإنه يقتص بالسكين، فيبتدئ بأي الجانبين شاء من الموضع الذي أوضحه، ولا يقتص إلا بعد البرء. يقطع أذن الحر بأذن الحر، وأنف الحر بأنف الحر. لا قصاص في الأشعار إذا لم تثبت^(٢). لا قصاص في العين إذا غورت، وإنما يجب إذا كانت قائمة وذهب ضوءها، وطريقه أن يوضع على حوالي عينه شيء مبتل وتقرَّب المرأة المحمأة إلى عينه فيذهب بضوئها.

لا تقتص العين اليمنى باليسرى، ولا على القلب، [ولا قصاص في اللسان، إذا قطع حر شفة حر وكان يُستطاع أن يقتص منه فإنه يجب القصاص. في السن القصاص: الشيئة بالشيئة، والتاب بالتاب، والصرس بالصرس، لا تؤخذ العليا بالسفلى، ولا على القلب].^(٣) رجل كسر سن رجل عمداً، [وسن الكاسير أكبر، فإنه يردُّ سنه بالميرد بقدر ما كسر. إذا كسر نصفاً]^(٤) سن رجل، فاسود ما بقي لم يقتص، وفيه حكمة عدل. إذا ضرب سن رجل فتحرَّك، فإنه يُستأنى حولاً، فإن اخضرَّ أو اسودَّ ففيه كمال الدية، وإن اصفرَّ تجب حكمة عدل.

إذا قلع سن رجل لم يقطع سنه، لكن يؤخذ بالميرد إلى أن تنتهي إلى اللحم ويسقط

(١) الموضحة: التي توضع العظم أي تظهره. والسمنحاق: التي تصل إلى السمنحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس. والباصعة: التي تبصع الجلد أي تقطعه. والدائمة: التي تظهر الدمة كالدمع وتُسيلة.

(٢) وفيها الدية إذا لم تثبت، كما سيأتي من كلام المصنف رحمه الله تعالى.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س ح.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ، وهو الصواب.

ما سواه، كذا ذكره القُدُوري. إذا نَزَعَ سِنَّ رجلٍ فإنه لا يُستأنى حولاً؛ لأنَّ السَّاتَّ نادرٌ، بخلاف ما إذا نَزَعَ سِنَّ صبيٍّ حيثُ يُستأنى. إذا نَزَعَ سِنَّ رجلٍ فنَزَعَ المَسْرُوعُ منه سِنَّ النَّازِعِ، فنَتَّ سِنَّ الأوَّلِ، فعلى الأوَّلِ خَمَسُ مِئَةِ درهمٍ.

لا قِصاصَ في العَظْمِ فيما سِوَى السِّنِّ. إذا قَطَعَ ذَكَرَ مولودٍ وقد تَحَرَّكَ من الحَشْفَةِ، أو من الأَصْلِ عَمْدًا ففيها القِصاصُ، وإنَّ كانَ لَمْ يَتَحَرَّكَ فحُكُومَةُ عَذَلٍ، وكذا في آلَةِ الْخَصِيِّ والعَيْنِ.

باب تقدير الدِّيَّات

دِيَةُ الْحُرِّ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا أَلْفُ دِينَارٍ، أَوْ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، أَوْ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً يَجِبُ عَشْرُونَ بَنَتَ مَخَاضٍ، وَعَشْرُونَ بَنَتَ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ ابْنَ مَخَاضٍ، وَعَشْرُونَ حِقَّةً، وَعَشْرُونَ جَذَعَةً، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ شِبَّةً عَمْدٍ يَجِبُ خَمَسُ عَشْرُونَ بَنَتَ لَبُونٍ، وَخَمَسُ عَشْرُونَ بَنَتَ مَخَاضٍ، وَخَمَسُ عَشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمَسُ عَشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ أَيْضًا مِنَ الْفَرَسَيْنِ، وَمِنَ الشَّاةِ أَلْفَانِ كُلُّ شَاةٍ فِيمَتِهَا خَمْسَةُ دِرْهَمٍ، وَمِنَ الْحُلِيِّ مِئَتَانِ^(١)، قِيلَ: قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هَكَذَا أَيْضًا.

دِيَةُ الْحُرَّةِ عَلَى نَصْفِ دِيَةِ الْحُرِّ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ ذِمِّيَّةً. ثُمَّ الْأَصْلُ أَنَّ مَا كَانَ فِي النَّفْسِ زَوْجًا فِي أَحَدَاهُمَا نَصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي كِلْتَابِهِمَا الدِّيَةُ الْكَامِلَةُ كَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَالْحَاجِجَيْنِ وَالشَّفَتَيْنِ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَشْرًا فِي أَحَدِهَا عَشْرُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَمِيعِ كَمَالُ الدِّيَةِ كَأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَأَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ، فِي كُلِّ أَصْبَعٍ أَلْفُ دِرْهَمٍ فِي الرَّجُلِ، وَخَمَسُ مِئَةٍ فِي الْمَرْأَةِ، [وَكُلُّ مَا كَانَ فِي النَّفْسِ أَرْبَعًا فِي أَحَدِهَا رُبْعُ الدِّيَةِ كَالْأَشْعَارِ]^(٢) وَكُلُّ مَا كَانَ فِي النَّفْسِ وَاحِدًا كَمَا إِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ، أَوْ مَاءُ صُلْبِهِ حَتَّى انْقَطَعَ، أَوْ قَطَعَ

(١) أي مِئَتَا حَلَّةٍ كُلُّ حَلَّةٍ نَوْبَالٍ: إِزَارٌ وَرِدَاءٌ، هُوَ الْمُخْتَارُ. (الدَّرُّ الْمُخْتَارُ ٥٧٤/٦).

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوَرَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالمثبت من ط س خ.

الْمَارِنُ (١)، أَوْ الدُّكْرَ، أَوْ النَّسَاءَ، أَوْ حَلَقَ اللَّحْيَةَ، أَوْ نَتَفَهَا وَلَمْ تُثَبَّتْ، أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَلَمْ يَبْنَتْ دِمَةً كَامِلَةً.

لَوْ حَلَقَ رَأْسَ حُرٍّ شَابَ فَبَتَّ أَبْيَضَ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا يَجِبُ التَّقْصِيرُ. فِي قَطْعِ الدُّكْرِ وَالْأُنْثَيْنِ بِذَفْعَةِ دِيْنَانٍ إِنْ قَطَعَهُمَا غَرَضًا، وَإِنْ قَطَعَهُمَا طَوْلًا فَإِنْ قَطَعَ الدُّكْرَ أَوَّلًا ثُمَّ الْأُنْثَيْنِ تَجِبَ دِيْنَانٌ، وَلَوْ بَدَأَ بِالْأُنْثَيْنِ ثُمَّ بِالدُّكْرِ فَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيَّةُ. وَفِي الدُّكْرِ حُكُومَةُ عَذْلِ. لَوْ قَطَعَ الْحَشْفَةَ خَطَأً فَفِيهَا دِيَّةٌ كَامِلَةٌ.

مَنْ ضَرَبَ عُضْوًا فَذَهَبَ مِنْفَعْتُهُ فَفِيهِ دِيَّةُ الْعُضْوِ، كَمَا إِذَا شَلَّتْ يَدُ رَجُلٍ بِضَرْبِهِ ضَمِنَ خَمْسَةَ أَلْفٍ. فِي كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ سِوَى الْإِنْهَامِ ثَلَاثُ أَرْضِ الْأَصْبَعِ، وَفِي مَفْصِلِ الْإِنْهَامِ نِصْفُ أَرْضِ الْأَصْبَعِ. فِي سِرِّ الرَّجُلِ خَمْسُ مِثْقَ، وَفِي سِرِّ الْمَرْأَةِ نِصْفُ ذَلِكَ. إِذَا قَطَعَ حَلْمَةً ثَدْيِ الْإِنْسَانِ تَجِبَ الدِّيَّةُ، فَلَوْ قَطَعَ الثَّدْيَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنْ حَصَلَ بُرْءُ الْأَوَّلِ فَفِي الثَّدْيِ حُكُومَةُ عَذْلِ.

فصل

فِي الْخَادِثَةِ وَهِيَ الَّتِي تَحْدِثُ الْجِلْدَ وَلَا تُدْمِي إِذَا بَرَأَ وَبَقِيَ نَهَا أَثَرُ حُكُومَةٍ عَذْلٍ، كَذَا فِي الدَّائِمَةِ وَهِيَ الَّتِي تَحْدِثُ وَتُدْمِي، إِلَّا أَنَّهُ لَا تُسِيلُ الدَّمَ، كَذَا فِي الدَّائِمَةِ وَهِيَ الَّتِي تُدْمِي وَتُسِيلُ الدَّمَ، كَذَا فِي الْبَاضِعَةِ وَهِيَ الَّتِي تَشُقُّ الْجِلْدَ وَتَقْطَعُ اللَّحْمَ، كَذَا فِي الْمُنَاجِمَةِ وَهِيَ الَّتِي تَقْطَعُ اللَّحْمَ فَوْقَ الْبَاضِعَةِ، كَذَا فِي السُّمَّاحِ وَهِيَ الَّتِي تَقْطَعُ اللَّحْمَ وَتَعْمِلُ إِلَى الْجِلْدَةِ الرَّقِيقَةِ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْعَظْمِ.

وَتَفْسِيرُ حُكُومَةِ عَذْلِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ عَبْدًا وَلَيْسَ بِهِ أَثَرٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ عَبْدًا وَبِهِ هَذَا الْأَثَرُ، فَيَجِبُ مِنَ الدِّيَّةِ بِقَدْرِ مَا يَنْقُصُ الْأَثَرُ مِنَ الْقِيَمَةِ. فِي الْمَوْصِيحَةِ خَطَأً إِذَا بَرَأَتْ وَبَقِيَ لَهَا أَثَرٌ نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ، وَذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْمَوْصِيحَةُ هِيَ الَّتِي تُوضِعُ الْعَظْمَ، وَمَوْضِعُ الْمَوْصِيحَةِ الْوَجْهُ وَالرَّأْسُ وَالذَّقْنُ. وَفِي الْهَاشِمَةِ وَهِيَ الَّتِي

(١) الْمَارِنُ: مَا ثَوَدَ قَصَبَةُ الْأَنْفِ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ. (المبسوط ٢٦/٦٨).

تُكسر العظمُ عُشرُ الدِّيةِ. وفي المُنفَلةِ وهي تُنقلُ العظمُ من موضعٍ إلى موضعٍ عُشرُ الدِّيةِ ويصَفُ عُشرُها. وفي الآمَةِ وهي التي تُصلُّ إلى أُمِّ الرَّأسِ وهو الدماغُ ثلثُ الدِّيةِ. وفي الحائِفةِ وهي التي تُصلُّ إلى الحَوفِ ثلثُ الدِّيةِ، ولا تكونُ الحائِفةُ في الوجه وإنْ بعدَ إلى الفمِّ.

باب الجنين

إذا ضَرَبَ بطنَ امرأةٍ حاملٍ مسلمةٍ كانت أو كافرةٍ فأَلْقَتْ حَيًّا مَيِّتًا حُرًّا، ذَكَرًا كَان أو أنثى فعَلَى عَاقِلَتِهِ العُرَّةُ وهي: عبدٌ، أو أمةٌ، أو فَرَسٌ قيمتهُ خَمْسُ مِثَقَةٍ. ويكونُ موروثًا عن الولدِ، ولو كان الضَّارِبُ وارثًا لَمْ يَرِثْ، ولا كَفَّارَةٌ فيه، ولو أَلْقَتْ حَيًّا مَيِّتًا رَقِيقًا، فإن كان ذَكَرًا وَجَبَ نِصْفُ عُشْرِ قِيَمَتِهِ لو كان حَيًّا، ولو كانت أنثى وَجَبَ عُشْرُ قِيَمَتِهَا لو كانت حَيَّةً، ولو أَلْقَتْ حَيًّا حُرًّا ثُمَّ مَاتَ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، وإن أَلْقَتْ حَيًّا مَيِّتًا حُرًّا ثُمَّ مَاتَتِ الأُمُّ فَفِيهَا الدِّيةُ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وفي الجنينِ العُرَّةُ، وإن مَاتَتِ الأُمُّ ثُمَّ أَلْقَتْ حَيًّا مَيِّتًا فلا شَيْءَ فِي الجنينِ، ولو خَرَجَ الجنينُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ ومَاتَتِ الأُمُّ وَجَسَتْ دِيَّتَانِ. ولو ضَرَبَتْ امرأةٌ بطنَ نَفْسِهَا مُتَعَمِّدَةً، أو شَرَبَتْ دَوَاءً لِنَطْرَحِ الْوَلَدِ فَأَلْقَتْ حَيًّا مَيِّتًا فَالدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهَا خَمْسُ مِثَقَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَاقِلَةٌ فَفِي مَالِهَا، وفي جِوْنِ الْبَهَائِمِ نَقْصَانُ الأُمِّ.

باب القسامة

لو وُجِدَ الْقَتِيلُ [فِي مَحَلَّةٍ] ^(١) حُرًّا أو عَبْدًا وَلَمْ يُعْلَمْ مَنْ قَتَلَهُ اسْتُخِفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ يَتَخَيَّرُهُمُ الْوَلِيُّ: بِاللَّهِ مَا قَتَلَنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا، فَإِذَا حَنَفُوا قَضَى عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالدِّيةِ، فَإِنْ لَمْ يُكْمِلْ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ خَمْسِينَ رَجُلًا كُرِّرَتِ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ حَتَّى لَوْ كَانَ وَاحِدًا اسْتُخِفَ خَمْسِينَ مَرَّةً، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقِسَامَةِ الصَّبِيُّ وَالْمَحْجُونُ وَالْمَعْدُ

(١) ما بين المعكوفين سقط من س ط س خ، وينبغي إثباته في هذا المقام؛ يؤيده ذكره بالصمغاني تراجع إليه

والمُدْبِرُ. وعلامة القتل أن يكون به أنثر من جراحة، أو خرج الدَّم من عيه أو أذنه، فإن لم يكن به شيء من ذلك فلا قسامة ولا دية.

لو وُجدَ قَتِيلٌ في دارِ إنسانٍ فالقسامةُ عليه والديةُ على عاقلته، ولا يدخل السُّكَّانُ مع المُلَّاك في القسامة، وهي على أهلِ الحُطَّةِ وإن كان واحداً دونَ المُشْتَرِين إذا وُجدَ في المَحَلَّةِ. إذا وُجدَ القَتِيلُ في سَمِيةٍ فالقسامةُ على الرُّكَّابِ والمَلَّاحِينَ، وإن وُجدَ في مسجدٍ مَحَلَّةٍ فعلى أهلها، وفي المسجدِ الجامعِ، أو الشارعِ الأعظمِ فلا قسامةُ فيه، والديةُ على بيتِ المالِ.

لو وُجدَ قَتِيلٌ في أرضٍ مُباحٍ في أيدي المسلمين فالديةُ على بيتِ المالِ، وإن وُجدَ بينَ قَرَبَتَيْنِ فعلى أَقْرَبِهِمَا إن كان بِحَالٍ يُسْمَعُ الصَّوْتُ، فإن كان لا يُسْمَعُ لم يَجِبْ على واحدةٍ منهما، ولو وُجدَ في وَسْطِ القُرَاتِ يَمُرُّ به الماءُ فهو هَذَرٌ، وإن كان مُحْتَسِماً بالشَّاطِئِ فعلى أَقْرَبِ القُرَى من ذلك المَكَانِ، وإن وُجدَ في دارِ الوقْفِ أو في أرضِ الوقْفِ فإن كانت الأربابُ^(١) معلومين فالقسامةُ والديةُ عليهم، وإن كان الوقفُ للمسجدِ فهو كما لو وُجدَ في المسجدِ.

حُرٌّ وُجدَ قَتِيلاً في دارِ نفسه تَجِبُ الدِّيةُ على عاقلته، وإن كان مُكَاثِباً فذمُّه هَذَرٌ. ولو وُجدَ قَتِيلٌ على دَابَّةٍ في مَحَلَّةٍ ومع الدَّابَّةِ رَجُلٌ يَسُوقُهَا، أو يَقُودُهَا، أو رَاكِبٌ عَلَيْهَا، أو كان الرَّجُلُ يَحْمِلُهُ على ظَهْرِهِ فالقسامةُ والديةُ عليه. لو مَرَّ رَجُلٌ في مَحَلَّةٍ فَأَصَابَهُ سَهْمٌ أو حَجَرٌ ولا يُبْرَى من أيِّ موضعٍ أَصَابَهُ ومات من ذلك فعلى أهلِ المَحَلَّةِ القسامةُ والديةُ.

لو ادَّعى الوَلِيُّ على أَحَدٍ مِنْهُمْ بَعِيْنَهُ لم تَسْقُطِ القسامةُ عن الباقيين، بخلافِ ما إذا ادَّعى على رَجُلٍ^(٢) من غيرِهِمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ. لو شَهِدَ اثْنَانِ من أهلِ المَحَلَّةِ على رَجُلٍ من غيرِهِمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ لم تُقْبَلْ. قَتِيلٌ وُجدَ في دارِ صَيٍّ أو مَعْتُوٍّ فالقسامةُ والديةُ على عاقلتيهما.

(١) كذا في ط ص ح، وفي س (إن كان له أرباب).

(٢) كذا في ط ص، وفي س خ (واحد).

لو وُجِدَ قَتِيلٌ فِي دَارِ ذِمِّيٍّ كُرِّرَتْ عَلَيْهِ خَمْسُونَ يَمِينًا، فَإِنْ حَلَفَ تَجِبَ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ إِلَّا إِذَا كَانُوا يَتَعَاقَلُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فَحَيْثُ تُحْمَلُ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

لو وُجِدَ قَتِيلٌ فِي دَارِ امْرَأَةٍ كُرِّرَتْ عَلَيْهَا خَمْسُونَ يَمِينًا، فَإِذَا حَلَفَتْ كَانَتِ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ. إِذَا وُجِدَ رَأْسٌ فِي مُحَلَّةٍ أَوْ نَصْفُ بَدَنِ لَمْ تَجِبِ الْقِسَامَةُ، وَإِنْ وُجِدَ أَكْثَرُ الْبَدَنِ، أَوْ نَصْفُ الْبَدَنِ مَعَ الرَّأْسِ تَجِبُ الْقِسَامَةُ وَالْدِّيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمُحَلَّةِ وَعَاقِلَتِهِمْ.

بَابُ الْمَعَاقِلِ^(١)

الدِّيَّةُ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ فِي مَالِ الْقَاتِلِ، وَفِي الْخَطِئِ وَشَيْءِ الْعَمْدِ وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَهُ بِشَيْءٍ الْغَالِبُ فِيهِ الْهَلَاكُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَالْعَاقِلَةُ أَهْلُ الدِّيَّانِ إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، فَإِنْ خَرَجَتْ الْعَطَايَا فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سَنِينَ، أَوْ أَقَلُّ أُخِذَ مِنْهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ فَعَاقِلَتُهُ قَبِيلَتُهُ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ لَا يُرَادُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهُمْ عَلَى أَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيُنْقَصُ مِنْهَا، فَإِنْ لَمْ يَتَّسِعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضُمَّ إِلَيْهَا أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ وَأُخِذَ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ فَيَكُونُ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ حُرًّا عَاقِلًا بِالْعَلَا، وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ: عَاقِمَةٌ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ أَنْصَارُهُ، فَإِنْ كَانَتْ تُصَرِّثُهُ بِالْمَحَالِّ وَالذُّرُوبِ حُمِلَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْجَرْفِ فَعَلَى الْمُحْتَرِفِينَ الَّذِينَ أَنْصَارُهُ كَالصَّفَّارِينَ بِسَمَرْقَنْدَ وَالْأَسَاكِفَةِ بِأَسْبِيخَابَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْصَارُهُ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ يَكُونُ عَاقِلَتُهُ عَشِيرَةُ أَبِيهِ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ عَشِيرَةٌ وَلَا دِيَّانٌ فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ يَكُونُ فِي مَالِهِ، وَبِهِ أَخَذَ عِصَامٌ، وَفِي «ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ» عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، قَالَ حُسَامُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

عَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ وَعَاقِلَتُهُ. الْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَّةِ،

(١) الْمَعَاقِلُ: جَمْعُ مَعْقِلَةٍ بِالضَّمِّ، وَالْمَعْقِلَةُ الدِّيَّةُ وَتُسَمَّى عَقْلًا؛ لِأَنَّهَا تُعْقِلُ الدَّمَاءَ مِنْ أَنْ تُسْفِكَ أَوْ تُسَبِّكُهُ. وَقِيلَ: سُمِّيَ عَقْلًا؛ لِتَفَقُّلِ إِبِلِ الدَّهَاتِ عَلَى بَابِ وَلِيِ الْمَقْتُولِ.

وإنما ذلك في مال الحاي، وشبه العمد في ما دون انفس في مال الحاي. حكومة عدل إذا بلغ قدر نصف عشر الدية فعلى العاقلة في جناية الخطأ. لا يعقل العاقلة جناية العمد وجناية العمد ولا ما وجب صلحاً، أو باعتراف الحاي إلا أن يصدقوه، ولا الجناية في دار الحرب^(١). ولا قصاص فيما سقط بالشبهة.

باب جناية العبيد وعليهم

العبد إذا جنى يجب على مولاه الدفء أو الفداء، ولو هلك قبل الاختيار لا شيء عليه. ولو جنى العبد جناية قيل للمولى: إما أن تدفعه إلى وليي الجنايتين ليقتسماه على مقدار حقهما، وإما أن تقديره بأرض كل واحد منهما. إذا أعتق المولى الحاي وهو غير عالم بالجناية ضمن الأقل من قيمته ومن الأرض، وإن باعه أو أعتقه بعد العلم فعليه الأرض. المولى إذا أذن للعبد الحاي في التجارة ولحقه دين لم يصير مختاراً للفداء. إذا جنت أم الولد أو المديبر جناية ضمن المولى الأقل من قيمتهما ومن أرضيهما. كل جناية لو حصلت في الحر وفيها نصف عشر الدية، فإذا حصلت في العبد فيها نصف عشر قيمته، إلا إذا بلغت خمس مئة فحيثئذ ينقص منه نصف درهم، ويجب في ماله حالاً، وإن كانت يداً يجب نصف قيمته، إلا إذا بلغت خمسة آلاف فحيثئذ ينقص عنه خمسة دراهم. وكل جناية ليس لها أرض مقدّر في حق الحر ففي العبد نقصان القيمة. لو قطع أحد أذني العبد ففي رواية يجب نصف قيمته، وفي رواية نقصان قيمته، كذا في تنفر أحد الحاجين. إذا فقأ عيني عبد، أو قطع يديه، أو رجله، أو يداً ورجلاً من جانب واحد فإن شاء المولى حبس العبد ولا يرجع بشيء، وإن شاء دفعه إلى الحاي ورجع بقيمته قيمة العبد المقتول خطأ لا يزداد على عشرة آلاف درهم، بل ينقص عنه عشرة، وفي الأثر لا يزداد على خمسة آلاف، بل ينقص منها خمسة، وإن كان العبد قليل القيمة فالواجب قدر قيمته.

(١) عطف على قوله (لا تعقل) أي العاقلة لا تعقل جناية وقعت في دار الحرب.

باب مسائل متفرقة

الغفوة عن القصاص مدوّب، ولو عفا عن الكلّ أو البعض يبرأ عن القصاص والدية، ولا يبرأ عن ظلمه. لو غفَى أحدُ شريكي القصاص بطل حقه، وانقلب نصيب الآخر مالاً. المشحوج رأسه أو المقطوع يده لو عفا عن الشحّة أو القطع، ثم سرى إلى النفس ومات ضمن دية النفس، بخلاف ما إذا عفا عن الحناية أو القطع وما يحدث عنه. من له القصاص ليس له أن يطالب الدية بغير رضا القاتل، ولو صالح معه على مال جار. قتل العمد لا يوجب الكفارة عندنا، وقتل الخطأ يوجبها إلا إذا كان بطريق التسيّب، وكفارته إعتاق رقبة مؤمنة، فإن لم يقدر فصوم شهرين متتابعين بسنة من الليل.

شهود القصاص إذا رجعوا بعد الاستيفاء عليهم الدية. رجل أمر صبيّاً بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلته، ويرجعون به على عاقلة الأمر في ثلاث سنين إلا إذا كان عبداً محجوراً. رجل شجّ نفسه وشجّه غيره وعقره الأسد ونهشته حيّة فعلى الأجنبي ثلث الدية. إذا رمى إلى مسلم فارتدّ المرمي إليه ثم وقع عليه السهم فعليه الدية، ولو رمى إلى عبد فأعتقه مولاه، ثم وقع عليه السهم فعليه قيمته للمولى.

رجل قطعت يده فاقترض له، ثم مات فعلى المفتقر منه القصاص^(١). رجل أتلّف عضو صبيّ رضيع لم يعرف سلامته فقيه حكومة عدل. إذا قطع كف رجل من المفصل وليس فيها إلا أصبع فعليه عشر الدية، وإن كانت أصبعان فخمس الدية، ولا شيء في الكف.

(١) أي لو أدّ رجلاً قطع يده رجل فاقترض له، فمات المقطوع الأول، قُتل المقطوع الثاني - وهو القاطع الأول قصاصاً -؛ لأنه تبين أن الحناية كانت قتلاً عمداً وحق المفتقر له في القصاص في النفس، واستيفاء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل؛ لأن من له القصاص في النفس إذا قطع طرف من عليه القصاص، ثم قتله لا يجب عليه شيء إلا أنه مبيء.

كتاب الوصايا

أبوابه سعة: فيما يصح من الوصية، فيما لا يصح من الوصية. في تنفيذ الوصية، في الوصية لجماعة، في الرجوع عن الوصية، في الإبضاء، فيما يملكه الوصي.

باب ما يصح من الوصية

الوصية مستحبة بما دون الثلث [إلا^(١)] إذا كانت الورثة محايضين، الوصية بائنة من الثلث تجوز بإحارة الورثة، وإنما تعتبر الإحارة بعد موت الموصي لا قبله. تعليق الوصية بالشروط جائز. قبول الوصية إنما يكون بعد الموت، فإن قبلها في حال حياة الموصي، أو ردّها فذلك باطل، وله القبول بعد الموت، ولو مات الموصي، ثم مات الموصي له قل أن يقبل الوصية صار ميراثاً لورثة الموصي له.

الدمي إذا أوصى [بما هو قرابة عندنا وعندهم مثل الصدقات، وعشق الرقاب، وأن يشرح في بيت المقدس حاز، ولو أوصى^(٢)] ببناء البيعة أو الكنيسة حاز، خلافاً لهما. الوصية لما في البطن جائزة. إذا أوصى أن يقرض فلان بعد موته بشيء سنة وهي تخرج من الثلث فإنه ينفذ. رجل يدعي الإسلام ويتحل هو الكفر بكفر أهله فوصيته بمنزلة وصايا المسلمين. إذا أوصى بأن يتخذ طعاماً بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية حاز من الثلث.^(٣)

(١) سقط من ط ص، و الصحيح ما أثبتناه من س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) والأصح أنها وصية عمر جائزة. قال في «الدر المختار»: «أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته لئلا

تلافة أيام الوصية باطلة كما في الحاشية». قال ابن عابدين — رحمه الله تعالى —: «قوله: (فالوصية

باب ما لا يصح من الوصية

إذا أوصى بأن يُصَلِّيَ عليه فلان، أو يُحْمَلَ بعد وفاته إلى بلد آخر، أو يُكْفَى في ثوب كذا، أو يُطَيَّنَ قَبْرُهُ،^(١) أو يُضْرَبَ على قَبْرِهِ قَبَّةً، أو يُدْفَعَ إلى إنسانٍ شيءٌ ليقْرَأَ على قَبْرِهِ فهي باطلة. الوصية للمسجد لا تجوز، إلا إذا أوصى بأن يُنْفَقَ عليه. الوصية لموارث لا تجوز إلا بإجازة الورثة بعد الموت.

إذا أوصى بعَنْبٍ فصَارَ زيباً بعد موت الموصي بطلت الوصية. وصية الصبي باطلة وإن أدرك ثم مات، وكذا لو أوصى المكاتب ثم عتق ثم مات. إذا أوصى لمصالح القرية لم تُجْز. ^(٢) الوصية للقاتل لا تجوز [إلا] ^(٣) بإجازة الورثة. ^(٤) الوصية لأهل الحرب دُكِرَ في «الجامع الصغير» أنه لا يجوز، وفي «السير الكبير» ما دلَّ على الجواز، قالوا: وجه التوقيف أنه لا ينبغي أن يفعل، ولو فعل جاز. إذا أوصى بثمنٍ ماله الله فهي باطلة عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وقال محمد - رحمه الله تعالى -: يُصْرَفُ إلى وجوه البر.

= باطلة) هو الأصح، كما في جامع الفتاوى ... وعلل السائحان للبطلان بأن وصية للناس، وهم لا يحصون، كما لو قال: أوصيت للمسلمين، وليس في اللفظ ما يدل على الحاجة فوقعت تمليكاً من مجهول فلم تصح. كذا في «رد المختار» (٦/٦٦٥).

(١) لا يكره تطييب القبور في المختار المفتى به، لا سيما إذ حيف عليها الحيوان، فالوصية بالتطيين جائزة، وينبغي أن يكون القول ببطلان الوصية بالتطيين مبنياً على القول بالكراهة؛ لأنها حينئذ وصية بالكره. هكذا يعلم من «الدر المختار» (٦/٦٩٠)، وحاشية الطحطاوي على مرقى الفلاح (ص ٦١١).

(٢) وينبغي أن يكون جائزاً؛ لأن الفقهاء قد جوزوا الوصية لأعمال البر ووجوه الخير، وذكروا مصارفه فقالوا: يجوز صرفه إلى عمارة المسجد وسراجه دون تزيينه، ولا إلى بناء السجون. كذا يستفاد من كتب الفقه.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من س، والثبت من ط ص ح، وهو الصواب.

(٤) هذا عندهما، وأما عند أبي يوسف فلا يجوز وإن أجازت الورثة

باب تنفيذ الوصية

إذا أوصى بشئ من ثمنه ثم مات فله هذه الثمرة وحدها، ولو أوصى بغلة بستانه كانت له الغلة الحالية وما يستقبل. المريض إذا ضعف بحيث لا يقدر على الكلام فأوصى برأسه إلى وصيته وعرف ذلك منه لم يكن وصية، إلا عند محمد بن مقاتل - رحمه الله تعالى - (١) إذا أوصى بحزء من ماله فإن الورثة يعطونه ماشعوا، وإن أوصى بسهم من ماله فله مثل نصيب أحد الورثة، إلا إذا زاد على السُّس فحبتل يعطى له السُّس.

إذا أوصى بحظ في ظرف فله الحظ دون الطرف، ولو أوصى بخل في خابية فله الخل مع الدن، كذا القوصرة مع الثمر. إذا أوصى بثلث ماله في سبيل الله يُصرف إلى الغزو، وعند محمد - رحمه الله تعالى - يُصرف إلى الحاج المقيم أيضاً. إذا أوصى لفقراء بلدة معينة فالأفضل أن لا يعطى غيرهم، ولو أعطى جاز.

إذا أوصى بالدرهم فأعطى الحظ جاز. إذا أوصى بهذه البقرة لم يكن للورثة أن يتصدقوا بقيمتها، بخلاف ما إذا قال: هي للمساكين فللورثة (٢) أن يتصدقوا، قاله أبو الليث - رحمه الله تعالى - تبرع المريض بالمصاع يُعتبر من جميع المال، ويُعتبر لتعذيب الوصية في الثلث القيمة يوم القسمة. الشرب والطريق لا يدخلان في الوصية إلا بذكر الحقوقي، بخلاف الصدقة الموقوفة.

إذا أوصى بثلث ثلاثة دراهم، فهلك درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث فله الدرهم كله، وكذا لو أوصى بثلث ثلاثة أقدرة، ولو أوصى بثلث ثلاثة من رفيقه، أو الثياب المختلفة الأجناس، والمسئلة بحالها لم يكن له إلا ثلث الباقي. مريض قال:

(١) وبغني أن تكون جائزة إذا كانت بالإشارة المفهمة، قال في «البحر الرائق» (٤٠٨/٨): «الوصية تارة تكون بالألفاظ، وتارة تكون بالإشارة المفهمة. قال في فتاوى أبي الليث: مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فأشار برأسه يُعلم منه أنه يتعمد، قال ابن مقاتل: يجوز وصيته عندي، ولا يجوز عند أصحابنا، وكان الفقيه أبو الليث يقول: إذا فهم منه الإشارة يجوز».

(٢) كذا في ط س، وهو الصحيح، وفي ص (للمساكين)، وهو ساقط من ح.

أَحْرَجُوا بَصِيْبِي مِنْ مَالِي يُخْرِجُ الثُّلُثُ مِنْ مَالِهِ. إِذَا قَالَ: (دَوْنَانِ مَا يَدَّكِرُهَا بِهِ مِنْ أَمَالٍ مِنْ) يُعْطَى كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ بِوَارِثٍ أَدَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ (يَدَّكَرُ). رَجُلٌ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ وَفَات: (دَهْتِيمِ رَاهِمَكُنْ) يَصْرَفُ هَذَا إِلَى الْمُخِيطِ، وَلَوْ قَالَ: (بَارِ مَنْ يَفْرُشِيهِ وَبِهِ دَهْتِيمَانِ دَهِيمِ) يَصْرَفُ هَذَا إِلَى جَمِيعِ ثِيَابِهِ إِلَّا الْخُفَّ. مَرِيضٌ قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ دِينَ فَصَدَّقُوهُ، فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ فِيمَا بَيْنَهُ إِلَى الثُّلُثِ. مَرِيضٌ قَالَ: أَعْطُوا فُلَانًا كَذَا لِيَحُجَّ عَنِّي فَإِنَّ فُلَانًا فَإِنَّهُ يُعْطَى غَيْرُهُ الْوَارِثُ إِذَا قَضَى دِينَ الْمَيِّتِ لَمْ يَكُنْ مُشْرَعًا^(١). إِبْنَانِ اقْتَسَمَا تَرَكَةَ الْأَبِ، ثُمَّ أَقْرَأَ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَبَ أَوْصَى لِأَخِي بِثُلُثِ مَالِهِ فَإِنَّ الْمُقَرَّ يُعْطِيهِ ثُلُثُ مَا فِي يَدِهِ.

بَابُ الْوَصِيَّةِ لِجَمَاعَةٍ

إِذَا أَوْصَى لَوْلَدٍ فُلَانٍ فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ، [الدُّكُورُ وَالْإِنَاثُ فِيهِ سَوَاءٌ، وَإِنْ أَوْصَى لَوَرَثَةٍ فُلَانٍ فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ]^(٢) لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى. لَوْ أَوْصَى لِرَبِيذٍ وَعَمْرٍو بِثُلُثِ مَالِهِ، فَإِذَا عَمْرٍو مَيِّتٌ فَالْثُلُثُ لِرَبِيذٍ، فَإِنْ قَالَ: ثُلُثُ مَالِي بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا كَانَتْ لِرَبِيذٍ نِصْفُ الثُّلُثِ. إِذَا أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِبَنِي فُلَانٍ وَهُمْ سَبْعَةٌ، هَذَا لَفْظُ الْمُوصِي، فَإِذَا الْبَنُونَ خَمْسَةٌ فَالْمَالُ كُلُّهُ لَهُمْ. إِذَا قَالَ: ثُلُثُ مَالِي لِفُلَانٍ، وَالباقِي لِلْفُقَرَاءِ، وَفُلَانٌ مُعْسِرٌ، هَلْ يَدْخُلُ مَعَ الْفُقَرَاءِ فِي الْوَصِيَّةِ؟ اخْتَلَفَ الْمُشَايِخُ. إِذَا أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَهُمْ الْمُتَلَصِّقُونَ لِدَارِهِ، وَذِكْرُ فِي «الزِّيَادَاتِ» يُصْرَفُ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصْلِي بِجَمَاعَةٍ.

إِذَا أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ فَهِيَ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ أَمْرَاتِهِ. وَمَنْ أَوْصَى لِجَنَانِهِ فَهِيَ لِرُوحِ كُلِّ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ. وَمَنْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ لَمْ يَرِثْ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ وَالْوَلَدُ، وَيَكُونُ لِلْأُنثَى نِصْفُ مَا لِلذَّكَرِ. إِذَا أَوْصَى لِأَهْلِ فُلَانٍ يُصْرَفُ إِلَى زَوْجَتِهِ، وَقَالَ: يُصْرَفُ إِلَى كُلِّ مَنْ يُعْسِلُهُ.

(١) يريد به إذا نوى الرجوع عند القضاء، لكن إن تبرع به من عند نفسه ولم ينو الرجوع عند القضاء ليس له الرجوع

(٢) ما بين المكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

إذا أوصى لآله فالوصية لني ابيه الذين ينسبون إليه، ويدخل في ذلك ابن الموصي وولده الصليبي إن لم يرثوه. إذا أوصى لأرايل بني فلان، فإن كنَّ مُحَصَّنَاتٍ مَثَلْتُ بِهِنَّ بالسَّوَةِ. وإن كنَّ لا مُحَصَّنَاتٍ صُرِفَ إِلَى فُقَرَاتِهِنَّ. إذا أوصى لرجل مَثَلْتُ مَالَهُ وَآخِرَ بِحَمِيٍّ مَالَهُ وَلَمْ يُحْزِرِ الْوَرَثَةَ فَالْمَثَلُ يَبْهَمُ نَصِيحَتَهُ، وَعِنْدَهُمَا أَرْبَاعًا.

باب الرُّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ

إذا أوصى بشيء ثُمَّ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ كَانَ رُجُوعًا. لو أوصى بأرضٍ ثُمَّ بَيَّ فِيهَا، أَوْ ثَوْبٌ ثُمَّ قَطَعَهُ فَمِصًّا وَخَاطَهُ، أَوْ قُطْنٌ فَعَزَلَهُ، أَوْ بَعَزْلٍ فَتَسَحَّهَ، أَوْ بِفِصَّةٍ فَصَاغَهَا حَاتِمًا، أَوْ بِشَاةٍ فَدَبَّحَهَا كَانَ رُجُوعًا.

حُجُودُ الْوَصِيَّةِ عَلَى رَوَايَةِ «الْمَبْسُوطِ» رُجُوعٌ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَعَلَى رَوَايَةِ «الْحَامِعِ» لَا. قَالَ: الْوَصِيَّةُ الَّتِي أُوصِيَتْ بِهَا لِفُلَانٍ فَهِيَ بَاطِلَةٌ، أَوْ قَالَ: فَهِيَ لِفُلَانٍ، كَانَ رُجُوعًا. لو قَالَ: كُلُّ وَصِيَّةٍ أُوصِيْتُ بِهَا لِفُلَانٍ فَهِيَ لَوَارِثِي فُلَانٍ، ثُمَّ مَاتَ فَهُوَ مِيرَاثٌ، إِلَّا إِذَا أَحَازَتْ الْوَرَثَةَ لِلْمُوصِي لَهُ، أَوْ لِلْوَارِثِ.

باب الإيصاء

إذا أوصى إلى عبدٍ أَوْ ذَمِيٍّ أَوْ فَاسِقٍ أَخْرَجَهُمُ الْقَاضِي عَنْ الْوَصَايَا، وَلَوْ تَصَرَّفُوا قَبْلَ الْإِخْرَاجِ حَازَ. إذا أوصى إلى عبدٍ غَيْرِهِ فِي الْوَرَثَةِ كَبَارٌ لَمْ تَصِحَّ، بِحِلَافِ الْمُكَاتِبِ. لو قَالَ إِذَا أَدْرَكَ ابْنِي فَهُوَ وَصِيٌّ بِكَذَا، لَمْ تَصِحَّ. إذا أوصى إِلَى مَنْ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْمَبْتَدِئِ صَمٌّ إِلَيْهِ الْقَاضِي غَيْرَهُ. لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقْرَأَ الْوَصِيَّةَ إِذَا كَانَ عَدْلًا كَافِيًا، وَلَوْ عَزَلَ حَازَ. إذا أوصى إِلَى رَجُلٍ فَقِيلَ فِي وَجْهِ الْمُوصِي، ثُمَّ قَالَ: لَا أَقْبَلُ، فَلَهُ أَنْ يَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ. لِلْمُوصِي أَنْ يَوْصِيَ، الْوَصِي إِذَا قَالَ لِآخَرٍ: جَعَلْتُكَ وَصِيًّا فِيمَا أَتْرُكُ، صَارَ وَصِيًّا فِي التَّرَكُّكِينِ^(١). إذا أوصى إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ يُحْزَرْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ دُونَ صَاحِبِهِ، إِلَّا بِشِرَاءِ

(١) أي في تركة الوصي، وفي تركة الميت الأول.

الكسّ وتجهيز الميت، وطعام الصغار وكسوتهم، وردّ الوديعة وقضاء الدين وتنفيذ وصية عينها وإعتاق عبد [بعينه]^(١) والخصومة في حقوق الميت. إذا أوصى إلى رجل بماله فهو وصي في ماله وولده^(٢). لو قال: فلان وصي حتى يقدم فلان ثم الوصية إلى فلان، فهو كما قال. إذا أقام البينة على الوصاية لا تُقبل إلا على خصم وهو الوارث، أو رجل للميت عليه دين، أو قبله حق، أو رجل له قبل الميت حق، أو رجل أوصى له بوصية.

باب ما يملكه الوصي

للوصي أن يبيع التركة بعد محضر من الغرماء، وله أن يبيع كل التركة لقضاء الدين وإن لم يكن الدين مُحيطاً بالتركة. [الوصي لو باع المنقول بغير يسر جاز]^(٣) يبيع الوصي على الكبير الغائب جائز إلا في العقار. لو كان للكبير العائِب مالٌ ثَقْلِيٌّ لا من تركة الأب لم يملك الوصي بيع ذلك. وصي الأخ والعَم والأُم فيما ورث الصغير والكبير الغائب من هؤلاء بمنزلة وصي الأب في الكبير العائِب.

وصي الأم لا يشتري للصبي إلا الكسوة والطعام. وصي الأب أحق بمال اليتيم من الحد، فإن لم يُوصَ فالحدُّ يقوم مقام الأب، إلا أن وصي الأب يملك بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا، والحد لا. الوصي إذا اشترى مال اليتيم لنفسه إن كان خيراً لليتيم جاز، وتفسيره أن يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر.

الوصي إذا باع مال اليتيم بالنسيئة، فإن كان لا يُخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الأجل جاز. إذا استباع أحد مال اليتيم بالقبض والآخر بالقبض ومنه، والأول أُملى من الثاني باعه من الذي لا يُخشى عليه الجحود والمنع.

للوصي أن يُودع ويُضيق ويُتجر بمال الصبي، وله أن يُنفق المال في تعليم القران

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٢) كذا في ص س خ، وهو الصحيح، وفي ط (في مال ولده).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص ح.

والآداب إن كان الصبي يصلح لذلك، وإن كان لا يصلح لا نداء أن يتكف قدر ما يقرأ في صلاته. مُقاسمة الوصي للموصى له عن الورثة جائزة، ومُقاسمة الورثة عن الموصى له لا. الوصي في نوع يكون وصيًا في الأنواع كلها، بخلاف وصي القاضي.

فصل

الوصي إذا قال للصغير بعد ما بلغ: أنفقت مآلك عليك، صدق في نفقة مثله في تلك المدة، ولو قال: أنفقت من مالي عليك لأرجع به عليك، لا يصدق، ولو قال: ضاع مآلك، صدق مع اليمين. الوصي إذا راد في عدد الكفن ضمن الزيادة، فإن زاد في قيمة الكفن ضمن الكل. الوصي لو أنفذ الرضايا من مال نفسه رجع في التركة، هو المختار. الوصي لو استهلك مال اليتيم واحتاج إلى أن يبرئ نفسه، فإنه يشتري لليتيم شيئاً ويعطي الثمن من مال نفسه. الوصي إذا باع عبد اليتيم، ثم استحق العبد رجع المشتري على الوصي بالتضمن، ورجع الوصي في مال الصغير، والصغير على الورثة، ولو كان الساع أمين القاضي لم يرجع المشتري عليه، وكذا رسول القاضي. لو طمع السلطان الظالم في مال اليتيم، فصالحه الوصي ببعض مال اليتيم، فإن لم يمكنه الدفع إلا بهذا لا يصمن. إذا أوصى بصدقة، فللوصي أن يضعه في وليه الكبار دون الصغار. للوصي أن يأكل من مال الصبي بالمعروف إذا كان محتاجاً إليه بقدر ما يُفيق^(١)، كذا احتار أبو الليث - رحمه الله تعالى - وذكر الطحاوي - رحمه الله تعالى - بخلاف هذا.

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (يتعين).

كتاب الفرائض

أبوابه ثلاثة عشر: في استحقاق الميراث وعدمه، في أصبياء الذكور، في أنصاء الإناث، في الحجب، في العصبات، في الولاء، في أصول الحساب، في تصحيح المقاسمة، في تخريج الأنصاء، في الرد، في المناسحة، في ذوي الأرحام، في المتفرقات.

باب في استحقاق الميراث وعدمه

قال - رضي الله عنه -: أول ما يُبدَأ من تركة الميت تجهيزه وتكفيله بما يحتاج إليه ودفعه، ثم قضاء ديونه الأولى فالأولى، ثم تنفيذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين والكفن، ثم قسمة الباقي بين ورثته على فرائض الله تعالى، ثم العصبات الأقرب فالأقرب، ثم الحرهم مولى العتاقة، ثم الرد على ذوي السهام بقدر سهامهم، إلا الزوج والزوجة، ثم ذوي الأرحام الأول فالأول، ثم مولى المولاة، ثم المقر له بالنسب من جهة الغير بحيث لا يثبت النسب من ذلك الغير إذا مات المقر على إقراره، ثم الموصى له بجميع المال، ثم بيت المال.

ما يستحق به الإرث ثلاثة: الكاخ والقرابة والولاء، وما يحرم به الإرث ثلاثة: الرق والكفر والقتل بطريق المباشرة بلا تأويل من العاقل البالغ. الكفرة يرث [بعضهم بعضاً، إلا إذا اختلفت دارهم كالترك والهند. ولا يرث]^(١) المنحوس بالأكجعة الفاسدة التي يستجلونها فيما بينهم. والمرتد لا يرث أحداً ولا يورث عنه، وما اكتسبه في حالة الإسلام لورثته المسلمين، وما اكتسبه حالة الردة فهو فيء.

(١) ما بين المعكوفين سقط من نص، والمثبت من ط س خ.

باب في أنصاء الذكور

إذا كان للميت ابن أو ابن ابن [وإن سفل فلأب السُّنُسْ] ^(١) وإن لم يكن له ولد ولا ولد ابن فيه الفاضل من سهام أصحاب الفرائض. الحَّدُّ يقوم مقام الأب حال عدمه عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعيه الفتوى. للأخ لأم السُّنُسْ، وللأخوين لأم فصاعداً الثلث، ويتصل بهذا المسئلة المشتركة ويسمى حِمَارِيَّةً، وصورتها: مائت المرأة عن زوج، وأم، وأخوين لأم، وأخ لأب وأم، فليزوج النصف، وللأم السُّنُسْ، وللأخوين لأم الثلث، ولا شيء للأخ لأب وأم؛ لأنه لم يبق شيء ليكون له بحكم العُصُوبَةِ. للزوج النصف مع كلِّ الورثة، إلا مع الولد، أو ولد الابن وإن سفلَ فله معهم الرُّبُع.

باب أنصاء الإناث

للزوجة الواحدة فصاعداً الرُّبُع، إلا مع الولد أو ولد الابن وإن سفلَ، فلها معهم السُّنُسْ، وللأم الثلث، إلا مع الولد أو ولد الابن وإن سفلَ، أو الاثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً فلها معهم السُّنُسْ وإن حُجِّبوا بالحَدِّ، وللأم ثلث ما بقي بعد نصيب الزوج والزوج في فريضتين وهو زوج وأبوان، أو زوجة وأبوان. للحدة الواحدة فصاعداً السُّنُسْ إن كانت صحيحة، فإن كانت فاسدة وهي التي في نسيتها [إلى الميت] ^(٢) ذكر بين اثنتين، كأم أب الأم ونحوها فهي من ذوات الأرحام.

إذا اجتمعت الحَدَاتُ فأولاهنَّ بالميراث أقربهنَّ إلى الميت، فإن تساوينَّ اشتركن. إذا كانت للميت حدة من جهة [كأم أم الأب] ^(٣) وحدة من جهتين بأن كانت أم أب أبيه، وهي بعينها أم أم أمه فالسُّنُسْ بينهما أثلاثاً: الثلثان لذات قرابتين، [والثلث لذات

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

قراءة^(١). ثُمَّ تَصَوِّرُ أَرْبَعَ جَدَّاتٍ [أُمُورِيَّاتٍ]^(٢) مُسْتَوِيَّاتٍ فِي الدَّرَجَةِ: أُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأُمِّ، وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأَبِّ، وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأَبِّ، وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأَبِّ، وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأَبِّ، وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأَبِّ، وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأَبِّ، وَأُمُّ أُمِّ أُمِّ الْأَبِّ.

فصل

لِلْبَيْتِ النَّصْفُ، وَلِلثَلَاثِينَ فَصَاعِدَةً الثَّلَاثُونَ. نَصِيبُ بَنَاتِ الْإِبْنِ كَنَصِيبِ بَنَاتِ الصُّبِّ عِندَ عَدَمِهَا، وَلَهَا مَعَ بَنَاتِ الصُّبِّ السُّدُسُ تَكْمِلَةً لِلثَّلَاثِينَ. إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ابْنٍ بَعْضُهُنَّ أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ، كَنَسَبِ ابْنٍ، وَبَنَاتِ ابْنِ ابْنٍ، وَبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ، وَتَرَكَ أَيْضاً ثَلَاثَ بَنَاتٍ ابْنِ ابْنٍ بَعْضُهُنَّ أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ كَبَنَاتِ ابْنِ ابْنٍ، وَبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ، وَتَرَكَ أَيْضاً ثَلَاثَ بَنَاتٍ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ بَعْضُهُنَّ أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ كَبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ، وَبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ، وَبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ، فَتَقُولُ: النِّصْفُ لِلْعُلْيَا مِنَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ بِالْفَرَضِ، وَالسُّدُسُ لَوُسْطَى ذَلِكَ الْفَرِيقِ مَعَ مَنْ يُوَازِيهَا فِي الدَّرَجَةِ، وَهِيَ الْعُلْيَا مِنَ الْفَرِيقِ الثَّانِي تَكْمِلَةً لِلثَّلَاثِينَ، وَلَا شَيْءَ لِلْبَوَاقِي. فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعُلْيَا مِنَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ وَارْتَهَ فُلُوسْطَى ذَلِكَ الْفَرِيقِ مَعَ الْعُلْيَا مِنَ الْفَرِيقِ الثَّانِي الثَّلَاثُونَ بِحُكْمِ الْفَرَضِ، وَلَا شَيْءَ لِلْبَوَاقِي، فَقَسِّمْ عَلَى هَذَا.

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: فَإِنْ كَانَ مَعَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غَلَامٌ، [فَإِنْ كَانَ الْغَلَامُ مَعَ عُلْيَا الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ، فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ]^(٣) وَإِنْ كَانَ الْغَلَامُ مَعَ الْوُسْطَى مِنَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ فَالنِّصْفُ لْعُلْيَا الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ وَالْبَاقِي بَيْنَ الْغَلَامِ وَأُخْتِهِ وَعُلْيَا الْفَرِيقِ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ الْغَلَامُ مَعَ السُّفْلَى مِنَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ فَالنِّصْفُ لْعُلْيَا ذَلِكَ الْفَرِيقِ وَالسُّدُسُ لَوُسْطَى ذَلِكَ الْفَرِيقِ مَعَ مَنْ يُوَازِيهَا فِي الدَّرَجَةِ، وَهِيَ عُلْيَا الْفَرِيقِ الثَّانِي وَالْبَاقِي بَيْنَ الْغَلَامِ وَأُخْتِهِ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س خ، وَالمثبت من ط س.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س ح، وَالمثبت من ط س.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س، وَالمثبت من ط س خ.

ومن يوزيها، وإن كان العلام مع عليا الفريق الثاني فهو بمنزلة العلام إذا كان مع وسطى الفريق الأول، وإن كان العلام مع سفلى الفريق الثاني أو مع وسطى الفريق الثالث فالنصف لعليا الفريق الأول والسدس لوسطى ذلك الفريق مع من يوزيها في الدرجة والباقي بين العلام وبين من يوزيها وبين من هي أعلى منهم بمن لم يأخذ بالفرض شيئا على هذا القياس، فافهم، وإن كان مع كل واحدة مهرٌ علامٌ فأصلُ بين العلام الأعلى وأخيه للذكر مثل حظ الأنثيين.

قال - رضي الله عنه -: [نصيبُ الأختِ لأبٍ وأمِّ النصف، فإن كانتِ اثنتين فصاعدةٌ فلهما الثلثان.]^(١) نصيبُ الأختِ لأبٍ كصيبِ الأختِ لأبٍ وأمٍّ عند عذمتها، ولها السدسُ معها تكملةً للثلثين. نصيبُ الأختِ لأمِّ السدسُ، فإن كانتِ اثنتين فلهما الثلثُ، وإن كان أخٌ لأمٍّ وأختٌ لأمٍّ كان الثلثُ بينهما نصفين.

باب الحجب

تسقطُ الحَدَّاتُ كُلُّها بالأُمِّ والأجدادُ بالأب، وكذا الحَدَّاتُ من قبَله. من حُرِمَ عن الميراثِ كالكافرِ، والمَمْلُوكِ، والقَاتِلِ لَمْ يَحْجُبْ عِوَاهُ. أما مَنْ حُجِبَ عن الإرثِ فقد يَحْجُبُ غَيْرَهُ كَأُمِّ أَبِ الْمَيِّتِ إِذَا حُجِبَتْ بِأَبِ الْمَيِّتِ فَإِنَّهَا تَحْجُبُ أُمَّ أُمِّ الْأُمِّ. إِذَا اسْتَكْمَلَتْ بَنَاتُ الصُّلْبِ الثَّلَاثِينَ سَقَطَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِهْرٌ ذَكَرٌ فَيَقْصِرُهُنَّ، فحَيْثُ الْبَاقِي يَنْهَى لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِذَا اسْتَكْمَلَتْ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمِّ الثَّلَاثِينَ سَقَطَتْ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ أَخٌ فَيَقْصِرُهُنَّ.

باب العَصَبَات

البِتُّ مع الابنِ عَصَبَةٌ، كذا الأختُ مع الأخِ إِذَا كَانَا لِأَبٍ وَأُمٍّ، أَوْ كَمَا لِأَبٍ. الْأَخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ، أَوْ لِأَبٍ مَعَ الْبِتِّ، أَوْ بِتُّ الْإِبْنِ عَصَبَةٌ. أَقْرَبُ الْعَصَبَاتِ بِنَفْسِهَا إِلَى

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

الأخت لأب وأم إذا صارَت عَصَبَةً مع البسرِ كانتْ أولى من الأخ لأب، ومن ابن الأخ لأب وأم، ومن العم، فإن لم يكن من هؤلاء أحدٌ صُرِفَ إلى مولى العناقة ذكراً كان أو أنثى، فإن لم يكن فإلى عَصَبَاتِهِ على الترتيب الذي مرَّ.

إذا مات الْمُعْتَقُ عن مُعْتِقٍ أو مُعْتَقَةٍ وعن صَاحِبِ فَرَضٍ فَإِنَّهُ يُعْطَى لِصَاحِبِ الْفَرَضِ
فَرَضُهُ وَالْبَاقِي لِلْمُعْتِقِ، وَالْوَلَاءُ لَا يُورَثُ وَيَكُونُ لِأَقْرَبِ النَّاسِ عَصَبَةً بِنَفْسِهِ إِلَى الْمُعْتِقِ
حَتَّى لَوْ مَاتَ الْمُعْتَقُ عَنْ ابْنٍ وَبَنَاتٍ فَالْوَلَاءُ كُلُّهُ لِلْإِبْنِ، وَلَوْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ ثُمَّ مَاتَ
أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنٍ، فَالْوَلَاءُ كُلُّهُ لِابْنِ الْمُعْتِقِ، وَأَحْكَامُ وَلَاءِ الْمَوَالِاتِ قَدْ ذَكَرْنَا فِي «كِتَابِ
الْوَلَاءِ».

كُلُّ مُسْتَلَةٍ فِيهَا نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ نِصْفَانِ فَأَصْلُهَا مِنْ اثْنَيْنِ. وَكُلُّ مُسْتَلَةٍ فِيهَا ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ ثُلُثَانِ^(١) فَأَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَكُلُّ مُسْتَلَةٍ فِيهَا رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ، أَوْ رُبْعٌ وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَكُلُّ مُسْتَلَةٍ فِيهَا سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ، أَوْ سُدُسَانِ وَمَا بَقِيَ، أَوْ سُدُسٌ

(١) كذا في ط س، وفي هـ (أو ثلث وثلثان)، وفي خ (ثلث وما بقي أو ثلثان وما بقي أو ثلث وثلثان)، وعلى كل وجه الحكم سواء.

ونصف وما بقي فبين ستة، وهي قد تعول إلى سبعة كما إذا ترك أمًا وأختين لأبٍ وأمٍّ وأختين لأمٍّ، وقد تعول إلى ثمانية أيضاً كما إذا ترك زوجاً وأمًّا وأختين لأبٍ وأمٍّ، وقد تعول إلى تسعة وإلى عشرة.

قال - رضي الله عنه -: كلُّ مسئلة فيها ثَمَنٌ وما بقي، أو ثَمَنٌ ونصف وما بقي فأصلها من ثمانية، وكلُّ مسئلة فيها رُبْعٌ وسُدُسٌ وما بقي، أو رُبْعٌ وسُدُسٌ وما بقي، أو رُبْعٌ وثُلثانٍ وما بقي فأصلها من اثني عشر وهي قد تعول إلى ثلاثة عشر، وإلى خمسة عشر، وإلى سبعة عشر، وكلُّ مسئلة فيها ثَمَنٌ وسُدُسٌ، أو ثَمَنٌ وسُدُسَانِ، أو ثَمَنٌ وثُلثٌ، أو ثَمَنٌ وثُلثانٍ فأصلها من أربعة وعشرين. [وقد تعول إلى سبعة وعشرين]^(١).

باب تصحيح المُقاسمة

إذا أردت أن تعرف المُوافقة بين السَّهام والرُّؤوس، أو بين الرُّؤوس والرُّؤوس فاطرح من أكثر الجانبين بقدر أقلهما من ههنا وههنا إلى أن يتعافى في درجته، فإن بقي من أحد الجانبين واحد، ومن الجانب الآخر كذلك فاعرف أنه لا مُوافقة بينهما، وإن بقي من أحد الجانبين اثنان ومن الجانب الآخر كذلك كان بينهما مُوافقة بالنصف، وإن بقي من أحد الجانبين ثلاثة ومن الجانب الآخر كذلك كان بينهما مُوافقة بالثلث، وعلى هذا القياس فافهم. وإن بقي من أحد الجانبين أحد عشر ومن الجانب الآخر كذلك كان بينهما مُوافقة بحزءٍ من أحد عشر، وإن كان من أحد الجانبين اثنا عشر ومن الجانب الآخر كذلك كان بينهما مُوافقة بحزءٍ من اثني عشر، وعلى هذا، فافهم. ثم إذا وجدت مُوافقة بين سهام من انكسر عليهم الجساب، وبين رؤوسهم كنت مُستغنياً عن طلب المُوافقة بين رؤوسٍ وسهامٍ^(٢).

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

(٢) كنا في ط س، وفي ص (رؤوس ورؤوس)، وهو ساقط من خ.

قال - رضي الله عنه -: وإذا انكسرت السهام على بعض الورثة فإن كان بين سبهاهم وعددهم موافقة فاضرب وفق عددهم في أصل المسألة وعولها إن كانت عامة فما اجتمع فعمه نصيب المسألة وعولها، وإن كان بين سبهاهم أحد الفريقين وبين عدد رؤوسهم موافقة دون الآخرين فاضرب وفق عددهم في العدد الآخر لما اجتمع فاضرب في أصل المسألة [فمنها تصبح المسألة] ^(١). إذا انكسرت السهام على عددين متساويين، أو أكثر وليس بين سبهاهم كل فريق وعددهم موافقة، فاضرب [أخذ الأعداد في أصل المسألة، فمنها تصبح المسألة، ولو كان العددين غير متساويين لكنهما متداخلين، أو كانت الأعداد غير متساوية ولكنهما متداخلة فاضرب] ^(٢) أكثر الأعداد في أصل المسألة فمنها تخرج المسألة. ومعرفة الجزء المتداخل بأن زدت على أقل العددين مثله أو مثليه أو ثلاثة أمثاله، هكذا بلغ العدد الأكثر كالاربعة داخل في ثمانية، وفي اثني عشر، وفي ستة عشر.

قال - رضي الله عنه -: وإذا انكسرت السهام على عددين غير متساويين ولا متداخلين، لكنهما متوافقان فاضرب وفق أحدهما في الآخر، فما اجتمع فاضربه في أصل المسألة. وإذا انكسرت السهام على أعداد غير متساوية ولا متداخلة لكنهما متوافقة فالوجه أن توفق أكثر الأعداد جانباً فتطلب الموافقة بين الآخرين، وتأخذ وفق أحدهما وتضربه في الآخر، فما اجتمع تطلب الموافقة [بينه و] ^(٣) بين العدد المرفوع وتأخذ وفق أحدهما وتضربه في الآخر فما اجتمع فاضربه في أصل المسألة.

وإن انكسرت السهام على عدد وليست بينهما موافقة فاضرب كل عددهم في أصل المسألة، ولو انكسرت على عددين غير متساويين ولا متداخلين ولا متوافقين فاضرب أحدهما في الآخر، فما اجتمع فاضربه في أصل المسألة، وإن انكسرت السهام

(١) ما بين المعكوفين سقط من ط ص، والثبت من س خ.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والثبت من ص خ.

على ثلاثة أعدادٍ مُتباينةٍ فاضربُ أحد الأعدادِ في الآخر، فما اجتمعَ تضربُه في الثالث^(١)،
فما اجتمعَ تضربُه في أصلِ المسئلةِ فمنها تخرج المسئلةُ على الصَّحَّة.

باب تخريج الأنصباء

إذا أردت أن تعرف نصيبَ كلِّ فريقٍ بعد الضربِ فاضرب ما كان نصيبه قبل الضربِ فيما ضربته في أصلِ المسئلةِ، فما بلغَ فذلك نصيبهم. وإذا أردت أن تعرف نصيبَ كلِّ فردٍ من ذلك الفريق، فانظر إلى ما كان لهم في الأصل، وانسبه إلى عددِ رُغوسهم مفرداً، ثم خذ تلك النسبة من عددِ رُغوس الكلِّ بعد الاختصارِ فما حصل فهو نصيبُ كلِّ فردٍ منهم، مثاله: خمسُ حذاتٍ، وأربعُ بناتٍ، وعشرونَ عمّاً، أصلُ المسئلةِ من ستةٍ وتصحيحها من مئةٍ وعشرين، فإذا أردنا معرفةَ نصيبِ كلِّ واحدةٍ من الحذاتِ فنقول: عددُ رُغوسِ كلِّ الورثةِ في الحاصلِ بعد الاختصارِ عشرون، وعددُ الحذاتِ خمسةٌ ونصيبُهم كان في الأصلِ واحدٌ ونسبةُ الواحدِ إلى الخمسةِ بالخمس^(٢)، فتأخذُ خمسَ العشرين وهي أربعة، فتعلم أن نصيبَ كلِّ واحدةٍ منهن أربعة.

باب الرَّدّ

إذا أردتَ تصحيحَ مسائلِ الرَّدّ فانظرُ فإن كان الرَّدّ على جميعِ مَنْ في المسئلةِ فاطرح السَّهْمَ الزائدَ واقسم الباقي بينهم على قدرِ سِهامهم، وإن كان في المسئلةِ مَنْ لا يُردُّ عليه كالزَّوجِ والزَّوْجَةِ فخذْ سَهْمَ مَنْ لا يُردُّ عليه من أدنى أصلٍ يخرج سَهْمُ منه وضعِ حسابِ الآخرين من أقلِّ حسابٍ يخرج سِهامهم على الصَّحَّة، ثم إن وجدتَ الباقي بعد إعطاءِ نصيبِ مَنْ لا يُردُّ عليه من أصله يستقيم على سِهامِ الآخرين فيها، وإلا

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (الآخر).

(٢) كذا في س خ، وفي ط (نسبة الواحدِ الخمسةَ بالخمس)، وفي ص (نسبة الواحدِ الخمسةَ بالخمس).

فاضرت [سهماً] ^(١) أصل مسألتيهم في أصل من لا يرث عليه فتخرج المسئلة على الصحة. مثله روح، وحدة، وأخ لأُم أخذنا سهم من لا يرث عليه وهو النصف من اثنين. وأخذنا سهماً الحدة والأخ من اثنين وأعطينا للزوج سهمه من أصله فبقي سهم فلم يستقم على الحدة والأخ فضربنا سهمهما في الحاصل وذلك اثنان في فريضة الزوج فصار أربعة فأعطينا نصفها للزوج ونصفها لهما.

باب المناسخة

إذا هلك واحد فلم تقسم تركته حتى هلك بعض ورثته، فالسبيل أن [تصحح فريضة الميت الأول، ثم] ^(٢) تصحح فريضة الميت الثاني، ثم تنظر إن استقام نصيب الميت الثاني من الأول على فريضته فيها وإلا فاضرت فريضته، أو وفق فريضته إن كان لها وفق في فريضة الميت الأول، فما اجتمع تصحح منه المسئلة.

مثاله: زوج وبنت وعصبة ثم مات الزوج عن امرأة وبنت وعصبة وفريضة الميت الأول من أربعة وفريضة الميت الثاني من ثمانية، ونصيب الميت الثاني من الأول سهم وذلك لا يستقيم على فريضته ولا موافقة بين نصيبه وفريضته أيضاً فاضرت فريضته وذلك ثمانية في فريضة الميت الأول وذلك أربعة، يصير اثنين وثلاثين، فكان للزوج سهم، فاضرت في ثمانية فصار ثمانية فاستقامت على فريضة، فالحملة في هذا إنك إذا أردت معرفة نصيب كل واحد من الفريضة الأولى بعد الضرب فخذ ما كان له قبل الضرب واضربه في حاصل الفريضة الثانية فما اجتمع فذلك نصيبه.

وإذا أردت معرفة نصيب كل واحد من الفريضة الثانية بعد الضرب فاضرب ما كان له فيما ورث الميت الثاني من الأول أو في وقيها إن كان له وفق، ولو مات بعض

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

وَرِثَةُ الْمَيِّتِ الثَّانِي وَلَا يَسْتَقِيمُ نَصِيْبُهُ عَلَى فَرِيضَةٍ فَاضْرِبْ فَرِيضَتَهُ أَوْ وَقْفَهَا إِنْ كَانَ لَهُ وَقْفٌ فِي مَبْلَغِ الْفَرِيضَةِ الَّتِي قُلْنَا، وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ الْأَنْصِبَاءِ مَا قُلْنَا.

باب ذوي الأرحام

هُمْ أَصْنَافٌ أَرْبَعَةٌ، أَوْلَاهُمْ بِالْإِرْثِ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْإِبْنِ، ثُمَّ الْأَخْدَادُ الْفَاسِدَةُ وَالْحَدَّاتُ الْفَاسِدَاتُ، ثُمَّ أَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ [وَأَوْلَادُ الْإِخْوَةِ] ^(١) لَأُمِّ وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ، ثُمَّ الْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ [وَالْعَمَّاتُ] ^(٢) وَالْأَعْمَامُ لَأُمِّ وَبَنَاتِ الْأَعْمَامِ وَأَوْلَادُ هَؤُلَاءِ.

فصل في الصنف الأول

أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى نَمِيَّتٍ، فَإِنْ اسْتَوَوْا مِمَّنْ كَانَ وَلَدُ عَصَبَةٍ أَوْ وَلَدُ صَاحِبِ فَرْضٍ فَهُوَ أَوَّلَى، حَتَّى أَنْ بِنْتَ بِنْتِ الْإِبْنِ لَمَّا كَانَتْ وَلَدُ صَاحِبِ فَرْضٍ كَانَتْ أَوَّلَى مِنْ بِنْتِ بِنْتِ الْبَنِي، وَأَمَّا وَلَدُ وَلَدٍ ^(٣) الْوَارِثِ لَيْسَ بِأَوَّلَى فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، حَتَّى أَنْ بِنْتَ بِنْتِ بِنْتِ الْإِبْنِ لَيْسَتْ بِالْأَوَّلَى مِنْ بِنْتِ بِنْتِ بِنْتِ الْبَنِي.

وَإِذَا اخْتَلَفَ بَطْنٌ فَعِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُعْتَبَرُ أَصُولُهُمْ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُعْتَبَرُ أَبْدَانُهُمْ، وَبِهِ أَفْقَى بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ أُيْسِرُ.

مِثَالُهُ: بِنْتُ بِنْتِ بِنْتٍ، وَبِنْتُ ابْنِ بِنْتٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سَهْمَانِ لِبَنْتِ ابْنِ الْبَنِي وَسَهْمٌ لِبَنْتِ بِنْتِ الْبَنِي؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْأَصْلُ، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الْمَالُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط ص، وَالثَّبِتُ مِنْ س خ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَكُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَالثَّبِتُ مِنْ ط س.

(٣) كَذَا فِي ص خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ط س (وَلَدٌ) بِدَلٍّ (وَلَدٌ).

فصل في الصنف الثاني^(١)

أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت. إذا كان لأب الميت جدان فاسدان أحدهما من قبل أبيه كتاب أم أب الأب^(٢)، والآخر من قبل أمه كتاب أب أم الأب، ولأم الميت كذلك جد من قبل أبيها كتاب أم الأب، وجد من قبل الأم كتاب أم الأم فالثلثان بقراءة الأب والثلث بقراءة الأم، [ثم ما أصاب قرابة الأب ثلثه للجد من قبل أبيه، وثلثه للجد من قبل أمه]^(٣) وما أصاب قرابة الأم فعلى هذا.

فصل في الصنف الثالث

أولاد الأخوات، وبنات الإخوة، وأولاد الإخوة لأم، وأولاد الأخوات لأب وأم. المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. إن اجتمع أولاد الأخوات المتفرقات فعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - من كان لأب وأم فهو أولى بمن كان لأب، ومن كان لأب فهو أولى بمن كان لأم، وعند محمد - رحمه الله تعالى - يُعتبر الأصول كنسب أخ لأب وأم وابن أخت لأب وأم، فعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - للبنت سهم وللأبن سهمان، وعند محمد - رحمه الله تعالى - على العكس اعتباراً للأصول.

إذا اجتمع أولاد الإخوة لأم وأولاد الأخوات لأم فالمال بينهم لا فضل للذكر. بنات الإخوة عند أبي يوسف^(٤) - رحمه الله تعالى - من كانت لأب وأم فهو أولى بمن كانت لأب ومن كانت لأم، وقال محمد - رحمه الله تعالى - يُعتبر الأصول، حتى قال في بنت أخ لأب وأم وبنت أخ لأب وبنت أخ لأم: إن السدس لبنت الأخ لأم والسافي لبنت الأخ لأب وأم. والله أعلم.

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (فصل الأحداد والجدات الفاسدات).

(٢) كذا في ط س، وهو الصواب، وفي ص خ (كتاب الأم أب الأم).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص، وانتشت من ط س ح.

(٤) كذا في ط س خ، وهو الصحيح، وفي ص (عند أبي حنيفة وأبي يوسف).

فصل في الصِّفِّ الرَّابِعِ^(١)

أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت، فإن استووا في القرب فمن كان لأب وأم فهو أول ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم، وإن اجتمعت قرابة الأب وقرابة الأم فالثلاثان لقرابة الأب والثلاث لقرابة الأم، وإن اجتمعت قرابتان لأب كعمة الأب وحالته، وقرابتان لأم كعمة الأم وحالتها، فالثلاثان لقرابة الأب بينهما اثلاثان، والثلاث لقرابة الأم بينهما اثلاثان.

وإن اجتمعت الأحوال والحالات فالmaal بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، والكلام في أولاد هؤلاء كالكلال فيهم، وإن اختلف بطن فعند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - يعتبر أباؤهم، وعند محمد - رحمه الله تعالى - يعتبر أصولهم حتى لو مات عن بستان حال وابن حالة كان لبيت الحال سهم عند أبي يوسف - رحمه الله تعالى - ولابن الحالة سهمان، وعند محمد - رحمه الله تعالى - على العكس.

باب المسائل المتفرقة

إذا خرج أكثر أعضاء الولد حياً ثم مات ورث، وإن كان أقل لا. يوقف للحمل نصيب ابن واحد، وعليه الفتوى. القرقي والحرقي والهدمي يجعلون كأنهم مائوا معاً، ولا يتوارث بعضهم بعضاً، ويرث منهم الأحياء. المفقود لا يورث عنه ما لم يمض من عمره تسعون سنة، وهو المختار^(٢).

المحوسبي إذا أدلى بنسبتين، فإن كان لا يخجب أحدهما الآخر فإنه يرث بالنسبتين، حتى أن محوسباً لو مات من عصبية وعن أمه التي ولدته وهي أيضاً أخته لأبيه

(١) كذا في ط م، وفي ص خ (فصل في الأعمام والأحوال).

(٢) والمفق به عند مشايخنا أربع سنين، فيه تفصيل مضى في «كتاب المفقود» تعليقا.

بأن ترَّوَّحَ أبوه بانيته فولدت منه هذا الولدَ فثلثُ مالِ هذا الولدِ لهذه؛ لأنها أمُّه ونصفُ
لَمَالٍ أيضاً لها؛ لأنها أختُه لأبيه، [والباقى لِعَصَّيْتِهِ] (١).

الْخُنْثَى كَالْأُنْثَى فِي حَقِّ الْإِرْثِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَأَ حَالَةٍ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا فَيُعْتَبَرُ
ذَكَرًا، كَمَا إِذَا مَاتَتْ امْرَأَةٌ عَنْ زَوْجٍ، وَاخْتَرِ لَأَبٍ وَأُمٌّ، وَخُنْثَى لَأَبٍ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ ذَكَرًا وَلَا
يُعْطَى لَهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ لِيَكُونَ لَهُ بِحَكْمِ الْعُصُوتَةِ. إِذَا تَبَيَّنَ نَسَبُ رَجُلٍ مِنْ
رَجُلَيْنِ فَهُمَا يَرِثَانِهِ مِيرَاثُ أَبِي وَاحِدٍ، وَإِذَا مَاتَا فَهُوَ يَرِثُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِيرَاثُ أَبِي
كَامِلٍ. وَلِذَلِكَ الْمُلَاعِنَةُ لَا يَرِثُ مِنَ الْأَبِ وَقَوْمِهِ، وَلَوْ مَاتَ يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِلْأُمِّ وَأَوْلَادِ الْأُمِّ،
الْأَبْنُ وَالْبِنْتُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الْأُمِّ وَأَوْلَادِ الْأُمِّ فَلِعَصَّيَةِ الْأُمِّ.

وَلَوْ اشْتَبَهَ وَلَدُ الْمُسْلِمِ مِنْ وَلَدِ النَّصْرَانِيِّ عِنْدَ الظُّنَرِ وَكَبُرَا فَهُمَا مُسْلِمَانِ، لَا يَرِثَانِ
مِنْ آبَوَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحَا، فَلَهُمَا أَنْ يَأْخُذَ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمَا. لَوْ قَبِضَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ الثَّرِكَةَ
وَلَا دِينَ عَلَى الْمَيِّتِ فَصَاعَتْ ضَمِينَ لِلْآخَرِينَ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ الثَّرِكَةُ فِي مَوْضِعٍ يُحَافُ
عَلَيْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَكْرُوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَالثَّبِتُ مِنْ ط س.

كتاب الخنثى

إذا كانت للمولود آلة الرجال وآلة النساء، أو ليست له آلة الرجال ولا آلة النساء فهو خنثى، فإن بال من مبال الرجال فهو ذكر، وإن بال من مبال النساء فهو أنثى، وإن كان يقول منهما ينظر فإن كان ما يخرج من مبال الرجال أسبق فهو رجل، وإن كان ما يخرج من مبال النساء أسبق فهو أنثى، فإن خرج منهما معاً فهو مشكك عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى -، وعندهما ينسب إلى أكثرهما بولاً، فإن بلغ وخرجت له اللحية، أو وصل إلى النساء فهو رجل، وإن ظهر له ثدي كثدي النساء، أو نزل له لبن، أو حاضت، أو حبلى، أو أمكن الوصول إليها فهي امرأة.

حكم الخنثى في الصلاة كحكم المرأة في القعود والسنن والمُحاذات مع الرجال، ويُسجى قبره، ولا ينسحر الحرير، ولو قبله رجل بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة. لو زوج خنثى من خنثى وهما مشككان يتوقف في النكاح، فإن ماتا قبل التبين لم يتوارثا.

لو قال: كل عبد لي فهو حر، أو قال: كل أمة لي فهي حرة، وله خنثى مشكك لم يعق، ولا يقبل قوله: أنا ذكر أو أنثى، ولو قال كلا القولين يعق. لو ارتد الخنثى لا يقتل. ولو حصر القتال لا يعطى له سهم، ولكن يرضخ له شيء كالنساء، ولو أسير لم يقتل، ولا يدخل في القسامة، ولا يؤخذ منه الجزية. ولو احتجج إلى عتانه وقد بلغ حد الشهوة لا يحنثه أجنبي ولا أجنبية، ولكن تشتري له جارية ختانة فتحنثه، ثم بُاع، [ولو لم يكن له مال فالإمام يشتري له جارية ختانة فتحنثه، ثم بُاع،^(١) أو يزوجه امرأة ختانة لحنثه.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

ولا حَدَّ على قاذِفِهِ. ولا تُقَطَّعُ يَدُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ
كَالْمَرْءِ. لو شَهِدَ شُهُودٌ عَلَى خُنْثَى أَنَّهُ عِلَامٌ، وشُهُودٌ أَنَّهُ جَارِيَةٌ، والمَطْلُوبُ مِيرَاثٌ
قُضِيَ بِشَهَادَةِ الْعِلَامِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى مَهْرًا قُضِيَ بِأَنَّهَا جَارِيَةٌ.

كتاب الحيل والمخارج

مسائله [مشملة على سبعة فصول: (١) في الصلاة والصوم والزكاة، في النكاح والطلاق، في العتاق، في الأيمان، في الوقف، والصدقة والبيع، في الوكالة والكمالة، في الإجارة والرهن والدين والمضاربة.

فصل في الصلاة والصوم والزكاة

إذا صلى الظهر أربعاً فأقيمت في المسجد فالحيلة أن لا يجلس على الرابعة (١) حتى تنقلب هذه الصلاة تملأ، ويصلي مع الإمام. إذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان، فإذا شعبان نقص يوماً فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الأول من شهر رمضان عما التزمه. إذا أراد أن يحيل لامتناع وجوب الزكاة لما أنه حاف أن لا يؤدي فيقع في المأثم، فالسبيل أن يهب النصاب قبل تمام الحول من يثق به ويسلمه إليه، ثم يستويه (٢). إذا أراد أن يؤدي الفدية عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير، فإنه يعطي متوئ من الحنطة فقيراً، ثم يستويه، ثم يعطيه، هكذا إلى أن يتم.

فصل في النكاح والطلاق

إذا أراد أن يكون لابنته محرماً في طريق الحج فإنه يزوجه بعينها من عبد نفسه،

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص ح، والمثلث من ح د س.

(٢) كذا في ط س، وفي ص خ (على رأس الرابعة).

(٣) والفتوى على أنه لا يجوز الحيلة لإسقاط الزكاة، وقد أوضحنا المسألة في كتاب الزكاة تعيناً، فلتراجع.

ولا يُعلمُ العدة بذلك. إذا حلف أن لا يتزوج بأوشٍ مثلاً، فلو تزوج أوشيةً في حارج أوشٍ، أو روجها منه فصوليُّ ثم أُخبر فأجار لم يَحْتِ. حلفت امرأة أن لا تزوج، فزوجها فصوليُّ من رجلٍ وأخبرها وقبضت المهر لم تَحْتِ، كذا إذا حلف أن لا يطلق ثلاثة فخلعها أُجبي ودفع بذل الخلع إلى الزوج لم يَحْتِ، وكذا لو تزوج ربيعةً وأمر امرأة أو أمها لترضيها فأرضعتها. إذا قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، فزوج امرأة، ثم جعل شافعي المذهب حكماً، ورضياً بحكمه.

إذا ادعت المرأة وقالت: إن هذا تزوجني على صداق كذا، وقد كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها، فالآن إذا [تزوجني فطلقت قل الدُّخول، فلازم عليه أن]^(١) يدفع إلي نصف صداقي، فمَره بالدفع إلي؛ فإنه يُماطل في ذلك، قال الزوج: بلى حلفت، ولكن هذه اليمين لم تكن صحيحة؛ لأنها في غير المِلِك، فقال الحكم: إني قد حكمتُ ببطان هذه اليمين؛ لأنها مُحالفة نفس الحديث وهو قوله عليه السلام: «لا طلاق قبل النكاح»^(٢)، فإنه يرتفع اليمين في حق هذه، إلا أن هذا مما يُعرف ولا يُفتى به بالقلم؛ لئلا يتجاسر القوام.

رجلٌ قال لامرأته: إن لم أطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق، فالحيلة أن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً على كذا، ولا تُقبل المرأة فلا يقع الطلاق في رواية عن أبي حيفة - رحمه الله تعالى -، وعليه الفتوى. إذا أرادت أن تزوج رجلاً يُحللها، وهي تخاف أنه لا يُطلقها أو يُعلقها، فالحيلة أن يشتري زوجها عبداً صغيراً قادراً على الجماع، فيزوجها

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٤١٦/٦، رقم ١١٤٥٠)، ومن طريقه ابن ماجه (١٤٨/١) عن عبي بن أبي طالب مرفوعاً، وإسناده ضعيف جداً، فإن جوير بن سعيد ضعيف جداً.

وأخرج الترمذي (٢٦٣/١) ما في معناه بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «لا يبر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». وقال: حسن صحيح.

منه بشهادة شاهدين، فإذا وطئ بها^(١) يهتها أو يملكها بسبع، فإذا ملكته تقع العرقه بينهما، ثم يبعث المملوك إلى بلد يباع هناك، ثم يتزوجها بعد انقضاء العدة.
لو أن رجلاً طلق امرأته بائناً وأكتر، فالسبيل أن تدخل المرأة بيتاً فيها زوجها فيقال له: إنك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار، فيقول الزوج: ليست لي امرأة في هذه الدار. فيقال له: كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن، فإذا حلف تبرأ المرأة إليه فيظهر طلاقها.

رجل قال لامرأته: إن لم تطبخي قدرًا نصفها حلالًا ونصفها حرامًا فأنت طالق، فالحيلة أن تجعل الخمر في القدر وتطبخ البنصه فيها. إذا حلف بثلاث تطليقات لا ينكح فلانًا، فالسبيل أن يطلقها واحدة بائنة ويدعها حتى تنقضي عدتها، ثم ينكح فلانًا، ثم يتزوجها. حلف لا يدخل دار فلان، فالحيلة أن يحمل مرفوعاً حتى إذا انتهى إلى الباب يدخل في الدار، فكلما أراد أن يدخل يفعل هكذا.

رجل كانت في فيه لقمة فقال رجل^(٢): إن أكلتها فامرأتي طالق، وقال الآخر: إن طرحتها فعبدي حر، فالحيلة أن يطرح نصفها ويأكل نصفها، ويأخذها إنسان من فيه بغير أمره. رجل قال لامرأته: إن قرئتك إلى سنة فأنت طالق ثلاثاً، فالحيلة أن يتركها أربعة أشهر حتى تبيّن منه بطنقة، ويمكث ثمانية أشهر تمام السنة، ثم يتزوجها.

رجل له امرأتان تطلب إحداهما طلاق الأخرى، فالحيلة أن يقول: طلق فلانة إن أراد الله، أو يتزوج امرأة ويقول [طلقت]^(٣) امرأتي الأخرى. إذا أرادت المرأة أن تقطع طمع المحلل تقول له لا أطاوعك حتى تحلف بثلاث تطليقاتي أنك لا تحالمني فيما أطلب منك، فإذا حلف مكنته فإذا قربها مرة طلبت منه الطلاق فإن طلقها طلقت وإلا فكذلك.

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (بني بها).

(٢) كذا في ص خ، وفي ط س (له) بدل (رجل).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والكتب من ص خ.

(۱) کدا فی ص ص س ح، وهو الصواب، وفي ط (کلمت).

تُخَالَفُ هَذَا الْمَلِكُ، جَعَلَ الرَّحْلُ يُشِيرُ بِهِ الْيَمْنَى إِلَى الْمَلِكِ الْمَكْتُوبِ عَلَى الْكَفِّ
وَكَلَّتْ يَدَيْهِ فِي الْكُمِّ وَهُوَ يَقُولُ لَا يُخَالَفُ هَذَا الْمَلِكُ فَلَمْ يَحْثُ.

فصل في الوقف والصدقة

رَجُلٌ وَقَفَ أَرْضاً وَخَافَ أَنْ يُطِيلَهُ فَاضٍ يَرَى قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
فَالْحِيلَةُ أَنْ يُقَرَّرَ فِي صِلَى الْوَقْفِ إِلَى رَفْعَتُ إِلَى فَاضٍ مِنْ قُصَاةِ الْمُسْلِمِينَ فَأَمَصَى ذَلِكَ فَلَا
يَطُلُ بَعْدَ ذَلِكَ أَبَداً. إِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ نُزْلَ الْكَرْمِ مُشَاعاً وَهُوَ لَمْ يَنْتَضِجْ فَالسَّبِيلُ أَنْ يَبِيعَ
الْكُلَّ مِنْهُ، ثُمَّ يَفْسَخَ الْبَيْعَ فِي التَّنَصُّفِ. حَتَّى أَنْ لَا يَبِيعَ [هَذِهِ] ^(١) الْجَارِيَةَ وَلَا يَهَبَهَا، فَبَاعَ
النُّصْفَ بِكُلِّ الثَّمَنِ وَوَهَبَ النُّصْفَ لَمْ يَحْثُ.

إِذَا أَرَادَ الْبَائِعُ أَنْ يَأْمَنَ حُصُومَةَ الْمُشْتَرِي، فَالْحِيلَةُ أَنْ يَأْمُرَهُ إِذَا أَرَادَ بَيْعَهُ أَنْ يَقُولَ
الْمُشْتَرِي: إِنَّ خَاصِمَتَكَ فِي عَيْبٍ فَهُوَ صَدَقَةٌ. الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ إِذَا
أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ، فَالْحِيلَةُ أَنْ يَزِيدَ فِي ثَمَنِهِ شَيْئاً قَلِيلاً، أَوْ يَأْمُرَ إِنْسَاناً لِيَشْتَرِيَهُ لَهُ.
رَجُلٌ اشْتَرَى إِنَاءً بِضَمَّةٍ بِدِرَاهِمٍ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ^(٢)، فَأَرَادَ أَنْ يَفْتَرِقَا
وَلَا يَطُلُ، فَالْحِيلَةُ أَنْ يَنْقُدَ مَا عِنْدَهُ وَيَسْتَقْرِضَ مِنْهُ، ثُمَّ يَنْقُدَ وَيَسْتَقْرِضَ، هَكَذَا إِلَى تَمَامِ
الْثَمَنِ، وَمِثْلُ هَذَا يَعْمَلُ فِي السَّلَمِ. إِذَا أَرَادَ دَفْعَ الشَّفِيعِ يَقُولُ لَهُ: اشْتَرِهِ مِنِّي، فَأَبِيعَكَ بِأَقْلٍ
مِمَّا اشْتَرَيْتَ، فَإِذَا أَحْبَبَهُ إِلَى ذَلِكَ بَطَلَتْ شَفِيعَتُهُ.

فصل في الوكالة والكفالة

إِذَا أَرَادَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ الْعَهْدَةُ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُ غَيْرَهُ فَبِيعَ ^(٣) بِخَضْرَاءِ

(١) مَا يَرَى الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ طَسْ، وَالثَّبِتُ مِنْ صَ خ.

(٢) وَفِي طَسْ صَ خ (قَلِيلٌ دِرَاهِمٍ)، وَالصَّحِيحُ مَا أَتَتْاهُ.

(٣) كَذَا فِي سَ ح، وَفِي طَسْ (يَبِيعُ).

الوكيل الأول، فحينئذ^(١) يكون العهد على الثاني. الوكيل بالبيع إذا أراد أن يشتري ذلك الشيء لنفسه، فالسبل أن يبيعه مِمَّنْ يثق به، ثم يشتريه منه. رجل استقرض من رجل عشرة دراهم، فلم يرغب إلا بربح درهمين، فالسبل أن يشتري منه ما يساوي فلان بدرهمين ويستقرض منه عشرة. رجل خوصم إليه في ضيعة بغير حق، فأراد أن يسقط ايسين، فالجيلة أن يقر لابنه الصغير بالضيقة.

إذا أراد أن لا يكفل لإنسان شيئاً، ينبغي أن يقول: [إن كفت لله علي أن أتصدق بعد لي، فإذا طلب منه الكفالة يقول].^(٢) [إني حلفت أن لا أكفل. لو أراد إنسان أن يقضي القاضي له بالدين على عائب، [ويقول إن لي على عائب كذا]^(٣) ويقبل سنته عليه، فالجيلة أن يكفل له عن الغائب رجل فيخبر هو ذلك، ثم أنه يقدم الكفيل إلى القاضي ويقول: إن لي على فلان الغائب كذا وإن هذا كفيل عنه، فيقول الكفيل: إي كفت عه، ولكن لا أدري للمدعي على الأصل دين أم لا ؟ فيقيم المدعي ية على ذلك فيقضي له القاضي بالدين على الغائب، ثم يرى الكفيل.

فصل في الإجارة والدين والمضاربة

إذا أجزأ أرضه وفيها نخيل، فأراد أن يسلم الثمر للمستأجر، فإنه يدفع النخيل إلى المستأجر معاملة على أن لرب المال جزءاً من ألف جزء من الثمر والباقي للمستأجر. إذا أراد المرتهن أن لا يتطل الدين بهلاك الرهن، فإنه يشتري منه عبداً بثلث الدين ولا يقبضه، فلو مات العبد لا يتطل دينه، ولو مات المطلوب يكون الطالب أحق به من سائر الغرماء، ولو قضى دينه حال حياته أقال له البيع.

(١) كذا في ط س، وي ص خ (فيحوز و)

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ط س خ، والمثبت من ص.

إذا أراد أن يَرَهْنَ نصفَ دارِهِ مُشاعاً يَبِيعُ نصفَ الدارِ من الذي يَطْلُبُ الرُّهْنَ
ويَقْبِضُ منه الثَّمَنَ على أن المُشْتَرِيَ بِالْحِيارِ، وَيَقْبِضُ الدَّارَ، ثُمَّ يَنْقُضُ البِيعَ بِحَكْمِ الْحِيارِ
فَيَبْقَى في يَدِهِ بِمَنْزِلَةِ الرُّهْنِ بِالثَّمَنِ. إذا أراد أن يَحْتَلِ المالَ مَضْمُوناً على الْمُضارِبِ،
فَالْحِيلةُ أن يُقْرِضَ المالَ منه وَيُسَلِّمَهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ يَأْخُذُ منه مُضارَبَةً بِالتَّصْفِرِ، ثُمَّ يَدْفَعُ إلى
المُسْتَقْرِضِ وَيَسْتَعِينُ منه في الْعَمَلِ.

قال الفقيه أبو الليث - رحمه الله تعالى -: من أراد بِالْحِيلةِ الْهَرَبَ مِنَ الْحَرَامِ فلا
يَأْسَ بِهِ. أصْلُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجُلٌ اشْتَرَى صَاعاً مِنْ تَمَرٍ بِصَاعَيْنِ: «أَرَأَيْتَ هَذَا بَعْتَ
تَمَرَكَ بِسِلْعَةٍ ثُمَّ ابْتَعْتَ بِسِلْعَتِكَ تَمَراً»^(١).

(١) لَمْ أَحِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧/٢)، الْمُسَافَاةُ: بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ مِثْلاً بِمِثْلٍ عَنْ أَبِي
سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: «وَمَلَّكَ أَرَيْتَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَبِيعَ تَمَرَكَ بِسِلْعَةٍ ثُمَّ اشْتَرَى بِسِلْعَتِكَ
أَيُّ تَمَرٍ شِئْتَ».

كتاب أدب المفتي^(١) والتنبية على الجواب

كَرِهَ بَعْضُهُمُ الْإِفْتَاءَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ أَجْرُكُمْ عَلَى
الْعَنَتِ». ^(٢) وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّ أَنْاسًا كَانُوا يَسْتَفْتُونَهُ
فَقَالَ: هَذَا خَيْرٌ لَكُمْ، وَشَرٌّ لِي ^(٣). وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: أَدْرَكْتُ مِقَّةَ
وَعِشْرَتَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَا مِنْهُمْ مِنْ
أَحَدٍ يُسْأَلُ عَنْ حَدِيثٍ، أَوْ فِقْوَى إِلَّا وَدَّ ^(٤) أَنْ أَخَاهُ كَفَاهُ ذَلِكَ. ^(٥)

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ أَهْلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ
كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ». ^(٦) وَكَانَ هَذَا أَمْرًا بِالْإِجَابَةِ عَنِ السُّؤَالِ. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُفْتِي
يَدْخُلُ بِالْحِكْمَةِ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ عِبَادِهِ». ^(٧) وَعَنْ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَتَكَبَّرُوا

(١) كُنَّا فِي ص ٣٥، وَفِي ط (القاضي).

(٢) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٦٩/١، رَقْم: ١٥٧) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْرُكُمْ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ».

وَالرَّوَايَةُ مَرْسُلةٌ، فَإِنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي جَعْفَرٍ (٦٠-١٣٦هـ) تَابِعِي، رَأَى مِنَ الصَّحَابَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْحَارِثِ بْنِ حِزْءِ الزَّيْدِيِّ. رَاجِعُ «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٤٠٨/٣٧-٤١٤).

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سَنَنِ» (٤٨/١، رَقْم: ٥٦) مَرْسَلًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْرُكُمْ عَلَى قِسْمِ الْجُلْدِ أَجْرُكُمْ عَلَى الدَّرِّ».

(٣) الزَّهْدُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ (رَقْم: ٤٩).

(٤) كُنَّا فِي ص، وَفِي ط س (قال).

(٥) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٦٥/١، رَقْم: ١٣٥).

(٦) انْجَل: ٤٣.

(٧) لَمْ أَجِدْهُ.

بالحكمة عند الجهال فتظلموها، ولا تنفوها أهلها فتظلموهم»^(١).

وتأويل ما روي إذا لم يكن أهلاً، وبه نقول: لقوله عليه السلام: «من أفنى الناس بغير علم لعتته ملائكة السموات والأرض»^(٢).

ولا ينبغي لأحد أن يُفتي إلا أن يعرف أقاويل العلماء، ويعلم من أين قالوا، ويعرف معاملات الناس، فإن عرف أقاويل العلماء ولم يعرف مذاهبتهم فإن سئل عن مسألة نعلم أن العلماء الذين يتخذ مذاهبتهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بأن يقول: هذا جائز، وهذا لا يجوز، ويكون قوله على سبيل الحكاية، وإن كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بأن يقول: هذا جائز في قول فلان، ولا يجوز في قول فلان، وليس له أن يختار ويوجب بقول بعضهم ما لم يعرف حجته، وعن أبي يوسف وزفر وعقبة بن يربد - رجمهم الله تعالى - أنهم قالوا: لا يحل لأحد أن يُفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا.

قيل لعصام بن يوسف: إنك تُكثِرُ الخلاف لأبي حنيفة - رجمه الله تعالى -، فقال: لأن أبا حنيفة أوتي من الفهم ما لم يؤت أحد، فأدرك بفهمه ما لم تُدرك، ولا يستعنا أن نفتي بقوله ما لم نفهم.

عن محمد بن الحسن أنه سئل متى يحل للرجل أن يُفتي؟ قال: إذا كان صوابه أكثر من خطئه. وعن أبي بكر الإسكافي البلخي - رجمه الله تعالى -: سئل عن عالم في بلدة ليس هناك أعلم منه هل يسعه أن لا يُفتي؟ قال: إن كان من أهل الاجتهاد فلا يسعه.

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٣٣٠/٤، رقم: ٧٧٠٧) وقال: «هذا حديث صحيح»، لكن تعقبه الذهبي في «مختصره» بقوله: «هشام متروك، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني، فبطل الحديث».

(٢) ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» (رقم: ٨٤٩١) وعزاه إلى ابن عساكر عن علي رضي الله عنه، ورمز له بالحسن، وقال المناوي في «مبىض القدير» (١٠٠/٦): «ورواه عنه أيضاً ابن لال والدبليسي».

وفي «المستدرک» (١٦٥/١، رقم: ٤٣٦) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أفنى الناس بغير علم كان إله على من أفناه». قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ولا أعرف له علة. ووافقه الذهبي.

قيل: كيف يكون من أهل الاجتهاد؟ قال: أن يعرف وجوه المسائل، ويأظر أقرانه إذا خالفوه. قيل: أدنى الشروط للاجتهاد حفظ المبسوط. وعن خلف بن أيوب أنه قيل له: لم لا تُفتي وأنت تعلم أنه ليس في هذه البلدة أحد أعلم منك؟ [فقال: أرايت لو دعت كايلاً مُقيداً يسئلك أن تُفتي وليس هناك أحد أعلم منك] (١).

عن بعضهم قال: لو أن الرجل حفظ جميع كتب أصحابنا لا بُدَّ أن يتلمذ للفتوى حتى يَهْتَدِيَ إليه؛ لأن كثيراً من المسائل أجاب عنها أصحابنا على عادة أهل بلدهم ومعاملاتهم (٢)، فينبغي للمفتي أن ينظر إلى عادة أهل بلده وروايته فيما لا يحالف الشريعة. وعن أبي بكر الإسكافي - رحمه الله تعالى - قال: الفقيهان إذا رأى كل واحدٍ منهما رأياً في مسألة خلاف رأي صاحبه فإنه لا يسع لواحدٍ منهما أن يُفتي بقول صاحبه ولا أن يذله عليه. وعن ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - أنه قال من سُئِلَ منكم عن علمٍ وهو عنده فليقل به، وإن لم يكن عنده فليقل: الله أعلم، فإن من العلم أن يقول إما لا أعلم: لا أعلم (٣).

سُئِلَ شَذَادُ بْنُ حَكِيمٍ عن قوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» (٤)، فقال: نؤمن به ولا نُفسِّره. قال أبو الليث - رحمه الله تعالى - بهذا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بقوله: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ» (٥). وعن ابن مسعود - رضي الله

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمثبت من ط س خ.

(٢) كذا في ط س خ، وفي ص (على عرف عن أهل بلدهم ومعاملتهم).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ، بَابُ وَمَا أَنَا مِنَ التَّكَلِّمِينَ (٧٠٣/٢) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَمْ يَضَعْهُ: «قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ عِلْمٌ شَيْئاً فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ: اللَّهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ».

(٤) أخرجه البخاري في الاستبذان: باب بدء السلام (٩١٩/٢) عن أبي هريرة مرفوعاً، ولم يَضَعْهُ. وحقق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً. الحديث.

وأخرجه أيضاً مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٢٨٠/٢).

(٥) آل عمران: ٧.

تعالى عنه - إن الذي يُفتي الناس بكل ما يسألونه لمجنون^(١) وعن ابن شُرمة - رحمه الله تعالى - إن من المسائل ما لا يحلُّ للمسائل أن يسأل عنها، ولا للمُجيب أن يُجيب عنها. عن الشَّعْبِيِّ - رحمه الله تعالى - أنه قال: اسألوا عما كان، ولا تسألوا عما يكون. حكى أن أبا يوسف - رحمه الله تعالى - دخل على هارون الرشيد وعنده اثنان يُناظران في الكلام، فقال له هارون: أحكُم بينهما، فقال له أبو يوسف: أما لا أخوضُ فيما لا يعني، فقال له الخليفة: أحسنت، وأمر له بمئة ألف درهم، وأمر بأن يُكتب في الدواوين أن أبا يوسف أخذ مئة ألف درهم بترك ما لا يعنيه.

وعن الحسن البصري - رحمه الله تعالى - أنه ترك الرأي نحواً من سنة، ثم عاد، فقبل له في ذلك، فقال: وجدت رأيي لهم خيراً من رأيهم لأنفسهم. عن أبي القاسم الصفار البلخي - رحمه الله تعالى - أنه لو سئل عالم ويقال له: أيجوز هذا؟ فحرك رأسه أي نعم! يجوز أن يعمل^(٢) ما أشار به.

ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - [ثم يقول صاحبه] ^(٣) ثم يقول أبي يوسف - رحمه الله تعالى -، ثم يقول محمد بن الحسن - رحمه الله تعالى -، ثم يقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد^(٤) - رحمهما الله تعالى -، وقبل: إذا كان أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - في جانب، وصاحبه في جانب، فالمعنى بالخيار، والأول أصح إذا لم يكن المفتي مُحْتَدِداً لأنه كان أعلم العلماء في زمانه، حتى قال الشافعي - رحمه الله تعالى - الناس كلهم عيالُ أبي حنيفة في الفقه^(٥). وبهذا قيل:

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢١١/٩، رقم: ٨٩٢٤) عن عبد الله بن مسعود بلفظ: «من أفتى الناس بكل ما يسألونه فهو مجنون».

(٢) كذا في ص، وفي ط س خ (يستعمل).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) كذا في ص خ، وهو الصحيح، وفي ط س (ثم يقول زفر بن الهذيل، ثم يقول الحسن بن زياد).

(٥) تاريخ بغداد (٣٤٦/١٣)، وتاريخ دمشق (٣١٨/٦٠)، وتذكرة الحفاظ (١٦٨/١)، والأعلام للزركلي (٣٦/٨).

سَمَّ لَأَبِي حَنِيفَةَ سَبْعَةَ أُمَامٍ الْعِلْمِ.

عن القاضي الإمام السُّقْدَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فُقَيْهَيْنِ أَفْتَا بِجَوَابَيْنِ مُحْتَمَلَيْنِ أَيُّ الْجَوَابِ يُتَّبَعُ؟ قَالَ: [يَتَّبَعُ قَوْلُ] ^(١) أَفْقَهُمَا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ أَوْزَعُهُمَا. لَا يَسْمَعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَ الْقُرْآنَ مِرَآيَهُ مَا لَمْ يَتَعَلَّمْ أَوْ يَعْرِفْ وَجُوهَ اللَّغَةِ وَأَحْوَالَ التَّزْوِيلِ. نَقَلَ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى حَاضِرًا مَا لَمْ يَكُنْ مُشْكِلًا أَوْ مُتَشَابِهًا.

[لَوْ سَأَلَ سَائِلٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَلْ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُ؟ يُقَالُ لَهُ: السُّؤَالُ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ الدَّيَّ يُخْلَقُ لَا يَكُونُ مِثْلَ الْخَالِقِ، وَالسُّؤَالُ الْمُحَالُ لَا يَلْزَمُ الْجَوَابُ عَنْهُ.] ^(٢) لَوْ سَأَلَ سَائِلٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَلْ يَعْلَمُ عَدَدَ أَنْفَاسِ أَهْلِ الْحَيَّةِ؟ يُقَالُ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا عَدَدَ لِأَنْفَاسِهِمْ.

لَوْ سُئِلْنَا عَنْ شَافِعِيِّ وَقَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِنَّ نِكَاحَكَ فَإَنْتِ طَلِقٌ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، هَلْ يَجِلُّ لَهُ الْمَقَامُ مَعَهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ؟ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَمْ لَا؟ أَجَبْنَا: [يَجِلُّ عَنْهُ، وَ] ^(٣) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَا.

قِيلَ: لَا يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَحْتَجَّ لِلْفَتْوَى إِذَا لَمْ يُسْأَلْ عَنْهُ. يَنْبَغِي لِلْمُعْتَمِدِ إِذَا ظَهَرَ عَنْهُ أَنَّهُ أَخْطَأَ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ وَلَا يَسْتَحْيِي وَلَا يَنْكِفُ ^(٤)، فَإِنَّهُ حُكِيَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَوْ غَيْرَهُ أَجَابَ مَسْئَلَةً، فَقَالَ لَهُ نَوْحُ بْنُ دَرَّاجٍ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ: أَخْطَأْتَ. فَقَالَ: نَعَمْ، وَأَنْشَأَ يَقُولُ: شَعْرٌ،

كَادَتْ تُزَلُّ بِهِ مِنْ شَاهِقٍ ^(٥) قَدَمِي * لَوْ لَا تَدَارَكَهَا نُوحُ بْنُ دَرَّاجٍ
وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِأَنَّ يُخْطِئَ الرَّجُلُ عَنْ فَهْمٍ حَرِّمَ أَنْ يُصِيبَ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ط س، وَالثَّبْتُ مِنْ ص خ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س خ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَالثَّبْتُ مِنْ ط س.

(٤) كَذَا فِي ط س، وَفِي ص خ (يَانْفُ).

(٥) كَذَا فِي ط س، وَفِي ص خ (خَالِق).

من غير فهم. قيل: من قلت فكرته اشتدت عثرته^(١)، ومن ركب العجلة لم يأمن الزلة^(٢).
وقيل: من لم يستوف ما سئل عنه وافتي^(٣) فيه لم يحب كما يحب، ولهذا بعضهم
يقول: شعر،

إذا استعيت عسافيه نخرنم وإخلال * فلا تغفل فبي فتاك أخطار و أهوال
فإن أخطأت في الفتوى ففس الأمر والحال * وإن أحسنت لا تغدوك إعجاب وإقلال
قيل: معنى قوله عليه السلام: «المُجتهد إذا أخطأ فله أجر واحد»^(٤) إذا كان
اجتهاده في محل الاجتهاد، فأما إذا كان بخلافه فلا. للمفتي إذا سئل عن مسألة أن يُمنع
الطر فيها، فإن كانت من جنس ما يُفصل في جوابها يُفصل، ولا يُجيب على الإطلاق
بأنه يكون مخطئاً نحو ما^(٥) إذا سئل عن رجل وكل آخر أن يروجه امرأة على ألف
درهم، فزوجه الوكيل [على ألف درهم]^(٦) ورادها من قبل نفسه شيئاً يجوز النكاح أم
لا؟ فإن قال: لا، أو قال: نعم، فقد أخطأ، ويبغي أن يقول: إن زاد شيئاً معلوماً لم يحز؛
لأنه خالفه، وإن راد زيادة مجهولة نحو أن يُهدي إليها هدية، فإن كان مهرٌ مثلها ألف
درهم أو أقل جاز، وإن كان أكثر لا.

وكذا إذا سئل عن تزوج بأم ولدٍ إنسانٍ بغير إذن مولاهما ثم أعقبت، هل يجوز
النكاح أم لا؟ فإن قال: نعم أو لا، فقد أخطأ، ولكن ينبغي أن يذكر الجواب على

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (عثرته).

(٢) كذا في ص، وفي خ (الكبرة)، وكلاهما صواب، وفي ط س (الكسوة)، ولعله تحريف.

(٣) وفي ط س ص خ (استفتي)، والصواب ما أثبتناه.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، لكن أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب: باب أجر الحاكم إذا
اجتهد فأصاب أو أخطأ (١٠٩٢/٢)، ومسلم في الأقضية: باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب
أو أخطأ (٧٦/٢) عن عمرو بن العاص مرفوعاً بلفظ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب
أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».

(٥) كذا في ص س خ، وهو الصواب، وفي ط (غوتاً).

(٦) ما بين المعكوفين سقط من ط س، والمثبت من ص خ.

التفصيل فيقول: إن دخل بها الزوج قبل إعتاق المولى جاز؛ لأنه لم تحب عليها العدة، وإن لم يدخل بها لم يحز؛ لأنه وجبت العدة عليها من المولى حين أعتقها، فلا ينقد النكاح في العدة.

وكذا إذا سئل عمن باع عبدین أحدهما له، والآخر لغيره صفقة واحدة بغير إذن ذلك الغير، هل يجوز البيع أم لا؟ وهل للمشتري الخيار أم لا؟ فإن قال: لا أو نعم، فقد أخطأ، وينبغي أن يقول: إن أجاز مولى الآخر جاز البيع فيهما، وإن لم يحز فإن كان للمشتري علم وقت الشراء بذلك لزمه البيع في الواحد بحصته، وإن لم يعلم بذلك إلا بعد البيع ينظر إن علم قبل القبض فله أن يقض البيع كله، وإن علم بعد قبضهما لزمه الباقي بحصته.

كذا إذا سئل عمن له على رجلين دين فأخذ من أحدهما خمسة ومن الآخر كذلك وخطبهما، ثم وجد بعض الدراهم تبهرجة وكل واحد منهما ينكر، هل له أن يرده على أحدهما أم لا؟ ينبغي أن يقول: إن وجد ما دون الستة تبهرجة لم يرده شيئا، وإن وجد ستة تبهرجة له أن يرده على كل واحد منهما درهما، وإن وجد سبعة تبهرجة له أن يرده على كل واحد منهما درهمين، وإن وجد ثمانية تبهرجة فله أن يرده على كل واحد منهما ثلاثة، فعلى هذا القياس فافهم.

وكذا إذا سئل عن رجل تزوج بحالة حالته، ينبغي أن يقول: إن كانت الحالة لأمه، أو لأبيه وأمه لم يحز، وإن كانت لأبيه جاز؛ لأنه لا قرابة بينهما. ولو سئل عمن تزوج بعممة عمته، يقال له: إن كانت العممة لأبيه وأمه، أو لأبيه لم يحز، وإن كانت لأمه جاز؛ لأنه لا قرابة بينهما^(١).

إذا سئل عن رجل زوج أمه وأختين من آخر في عقد، وافق الفقهاء بالحوار، كيف يكون هذه المسئلة؟ قيل له: صورتها: جارية بين اثنين جاءت بويد فادعياه فهو

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س. وفي «كتاب العقه على المذاهب لأربعة» (٢٦٣/٤) نوع تفصيل لهذه المسئلة وتوضيحها بمثال.

انتهما، فإن بلغ العلام وله أخت من هذا الأب، وأخت من هذا الأب، كِلْتاهُما من غير أمه، فزوّج الأختين والأم من رجل بعد موت أبيه حكم بالحوار؛ لأنه لا قرابة بينهما.

فإذا سئل عن رجل حرّح تاجراً وترك امرأته في المنزل، فورد عليه كتاب امرأته أني قد تزوّجت زوجاً آخر فابعت إليّ كلّ شيء شيئاً للثففة، كيف تكون هذه المسئلة؟ فقل: هذا رجل كانت امرأته ستاً لعمولاه فمات مولاه فصارت وارثة فطلّ النكاح، فكتب إليه وهو عبدها أن ابعت إليّ الثففة.

عن الإمام أبي بكر الإسكافي البلخي قال: كان المستفتي إذا ألحّ على أبي نصر محمد بن سلام ويقول: جئت من مكان بعيد يمثل بهذا البيت، شعر:

فَلَا نَحْنُ نَأْذِيكَ مِنْ حَيْثُ جِئْنَا * وَلَا لِحْنٍ عَمَّيْنَا عَلَيْكَ الْمَذَاهِبَا

قال الفقيه أبو الوليث - رحمه الله تعالى -: ينبغي أن يرفق في أول الأمر ويقول: حتى أفرغ من هذا الأمر، فإذا ألحّ عليه بعد ذلك، جاز له أن يجيبه بمثل هذا، وفي الجملة يجب أن يكون المفتي عليه حليماً رزياً ليس القول متبسط الوجه، وينبغي أن يقدم لمن جاء أولاً، ولا يقدم الشريف على الوضع.

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - رأس العقل أن يعفو الرجل عن ظلمه، [وأن يتواضع لمن دونه، وأن يتدبر ثم يتكلم].

وإذا أجاب المفتي ينبغي^(١) أن يكتب عقيب جوابه «والله أعلم»، أو نحو ذلك، وقيل: في المسائل الدينية التي اجتمع عليها أهل السنة والجماعة ينبغي أن يكتب «والله الموفق»، أو أن يكتب «وبالله التوفيق»، أو يكتب «وبالله العصمة»، ونحو ذلك.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص، والمشت من ط من خ.

كتابُ الفوائد

في الخبرِ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ عِمَادًا، وَعِمَادُ هَذَا الدِّينِ الْفِقْهُ»^(١) وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ الْمَجَالِسِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مَجْلِسُ النَّظَرِ؛ فَإِنْ فِيهِ تَلْخِصَ جِجَخُ اللَّهِ تَعَالَى»^(٢).

وَرُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «طَلَبُ الْعِلْمِ مَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ»^(٣).
«وَيَوْمَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ عِبَادَةِ عَشْرَةِ آلَافِ سَنَةٍ»^(٤).

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٥٥/٤)، رقم: (٣٠٨٥)، والطبراني في «الأوسط» (٩٧/٧)، رقم: (٦١٦٢). قال الهيثمي في «المجمع» (١٢١/١): «فيه يزيد بن عياض، وهو كذاب». وقال العراقي في تخريج أحاديث «الإحياء» (١٧/١): «رواه الطبراني في «الأوسط» وأبو بكر الأتجري في «كتاب فضل العلم» وأبو نعيم في «رياضة المتعلمين» من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف».

(٢) لم أجده.

(٣) روي هذا الحديث بدون لفظ: «ومسلمة» عن علي، والحسين بن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأنس، وأبي سعيد، وغيرهم بطرق عديدة، وفي كل منها مقال.

قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٢٨٢/١)، رقم: (٦٦٠): «قال العراقي: قد صحح بعض الأئمة بعض طرقه كما بيته في تخريج الإحياء. وقال المزني: إن طريقه تبلغ به رتبة الحسن. انتهى. وقد ألحق بعض المصنفين بآخر هذا الحديث «ومسلمة» وليس لها ذكر في شيء من طرقه وإن كان معناه صحيحاً».

وقال السيوطي في حاشية «سنن ابن ماجه» (ص ٢٠): «سُئِلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الدُّنْيَسِ النَّوَوِيُّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا. وَقَالَ تَلْمِيذُهُ الْحَافِظُ جَمَالُ الدِّينِ الْمُزَنِيُّ. هَذَا الْحَدِيثُ رَوَى مِنْ طَرَفٍ تَبْلُغُ رَتْبَةَ الْحَسَنِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنِّي رَأَيْتُ لَهُ خَمْسِينَ طَرَفًا، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ».

(٤) لم أجده.

وروي أنه صلى الله عليه وسلم قال: «من عَلمَ العلمَ رياءً، أو سَمِعَهُ لَمَ يَكُنْ فِي النَّارِ أَحَدٌ أَشَدَّ عَذَاباً مِنْهُ، وليس نوعٌ من أنواع العذاب فيها إلَّا يُعَذِّبُ بِهِ»^(١).

وفي الحديث: «من اتَّقَلَ لَتَعَلَّمَ عَفَرَ اللَّهِ لَهُ قُلٌّ أَنْ يَخْطُو»^(٢).

قال عليه السَّلامُ: «مَنْ دَرَسَ مَسْئَلَةً مِنَ الْعِلْمِ - مثلاً رجلٌ مات وتركَ ابنًا قائمًا كُلَّهُ لَهُ - أعطاه الله تعالى أَجْرَ أَرْبَعِينَ أَلْفِ سَنَةٍ»^(٣).

وفي الحديث: «يُورَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِذَاذُ الْعُلَمَاءِ مَعَ دَمِ الشُّهَدَاءِ، فَيَتَرَجَّحُ مِذَاذُ الْعُلَمَاءِ عَلَى دَمِ الشُّهَدَاءِ»^(٤).

وعن عيسى بن مريم عليه السَّلامُ: «يَا صَاحِبَ الْعِلْمِ تَعَلَّمْ مِنَ الْعِلْمِ مَا جَهَلْتَ، وَعَلَّمْ الْجُهَالَ مِمَّا عَلِمْتَ»^(٥).

رُوي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَيَّرَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلامُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمُلْكِ، فَاخْتَارَ الْعِلْمَ،

(١) لم أجده.

(٢) ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» (رقم: ٨٥٣٥)، وعزاه إلى الشيرازي عن عائشة، ورمز له بالضعف. وقال المناوي في «فيض القدير» (٨٩/٦): «ورواه عنها ابن شاهين والديلمي».

(٣) لم أجده.

(٤) ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» (رقم: ١٠٢٦) بهذا اللفظ، وعزاه إلى الشيرازي عن أنس، والمرهقي عن عمرو بن حصين، وابن عبد البر في العلم عن أبي الدرداء، وابن الجوزي في العلل عن النعمان بن بشير، ورمز له بالضعف، وصحَّفه العراقي أيضاً كما نقل ذلك عنه المناوي في «فيض القدير» (٤٦٦/٦).

لكن رواه الخطيب في «التاريخ» (١٩٣/٢) بإسناد فيه محمد بن جعفر، وقال: محمد بن جعفر غير ثقة، وروى له حديثاً آخر ثم قال: الحديثان مما صنعت يده. وقال ابن الجوزي في «العلل اختتامه» (٨٠/١): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن حكمه عليه بالوضع المحلوي في «كشف الخفاء» (٢٠٠/٢)، والنهي في «الميران» (٥١/٣)، وابن حجر في «الاسان» (١٢٨/٥).

(٥) أدب الدنيا والدين: فصل في آداب العلماء (٨٤/١).

فَاعْظُهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُلْكُ وَالْعِزُّ جَمِيعًا^(١) قيل: الفضلُ بالعلم [والأدب، لا بالأخص والسبب. عن الشافعي] - رحمه الله تعالى - قال: العلمُ ولادةٌ، والأدبُ^(٢) إفاضة. ومُحَالَسَةُ الْعُلَمَاءِ رِيَادَةٌ. وعن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ - رضي الله عنه - قال لأولاده: تَعْتَمِدُوا بِإِيَّاكُمْ إِنْ تَكُونُوا صِبْغَارَ قَوْمٍ عَمِيَ أَنْ تَكُونُوا كِبَارَ آخَرِينَ^(٣).

قيل: مَنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ فِي صِغَرِهِ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي كِبَرِهِ. قيل: مَنْ لَزِمَ الرِّقَادَ عَدِمَ الْمُرَادَ. وعن لُقْمَانَ الْحَكِيمِ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: لَا تُكْثِرِ النَّوْمَ وَالْأَكْلَ؛ فَإِنَّ مِنْ أَكْثَرِ مَنْهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُفْلِسًا عَنِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

قيل: مَنْ أَحْلَدَ عَلَى التَّوَانِي حَصَرَ عَلَى الْأَمَانِي. وقيل: وَمَا اشْتَارَ الْفَسَلَ مَنِ اخْتَارَ الْكَسَلَ. مَنْ حَالَ تَالَ، وَمَنْ طَلَبَ الشَّيْءَ وَجَدَ وَجَدَ. أَصْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَلُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^(٤).

قيل: خَرَّائِ الْمِنْنَ عَلَى قَنَاطِرِ الْمِخْنِ^(٥). قيل لابن عباس - رضي الله عنهما -: بِمَ بَلَّتَ مَا نَلْتَ؟ قال: بِلِسَانِ سَوْوَلٍ، وَقَلْبِ عَقُولٍ، وَبَدَنِ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ صَبُورٍ^(٦). قيل

(١) رواه ابن عساکر في «تاريخه» (٢٧٥/٢٢) عن ابن عباس مرفوعاً، وذكره الديلمي في «الفردوس» (١٩٢/٢)، رقم: ٢٩٥٧، والسيوطي في «الجامع الصغير» (رقم: ٤١١٨)، ورمز له بالضعف، وضعف إسناده السعيد بن مسبوکی أيضاً في تعليقاته على «الفردوس». وقال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (رقم: ٣٥٨٦): «إسناده موضوع». أفته محمد بن عییم، والطاهر أنه العارباناني، وهو كذاب يصنع الحديث؛ كما قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٤٣/٧). وقال الحاکم: «كتاب غيبيته». والله أعلم.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من ص، والثبت من ط س ح.

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (١٤٧/١)، رقم: ٥٥٢.

(٤) العنكبوت: ٦٩.

(٥) كذا في ص، وفي ط س ح (العنى).

(٦) لم أجده بهذا اللفظ، وفي «أدب الدنيا والدين»: فصل في أدب المتعلم (٧٨/١): قيل لابن عباس - رضي الله عنهما -: بِمَ نَلْتَ هَذَا الْعِلْمَ؟ قال بِلِسَانِ سَوْوَلٍ وَقَلْبِ عَقُولٍ. وفي «صمة الصموة» (٧٤٩/١): كان عمر إذا ذكره قال: ذاكم فقي الكهول، له لسانٌ وقلبٌ وعقولٌ.

لأبي حنيفة - رحمه الله تعالى -: بَمَ بَلَّتْ مَا بَلَّتْ؟ قال: إِيَّيَ مَا بَحَثْتَ بِالْإِفَادَةِ. وَلَمْ اسْتَكْشِفْ بِالِاسْتِفَادَةِ.

قيل: كُلُّ غَيْرٍ يُدَالُ بِالطَّلَبِ، وَيُرَدَّادُ بِالْأَذْبِ. وَعَنْ بَعْضِ اصْحَابِهِ قَالَ: تَعَقُّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا. (١) قِيلَ: مَعَاهُ تَزَوُّجُوا. قَالَ أَبُو نَصْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَلَامٍ الْبَلْخِيُّ - رحمه الله تعالى -: الْعِلْمُ مِثْلُ حَيَاثَةِ الطَّلَبِ، فَإِذَا أَخْبِيَ فَهُوَ ضَعِيفٌ قُوَّتُهُ الدَّرْسُ، فَإِذَا قَوِيَ فَهُوَ مُحْتَجَجٌ كَشَفُهُ الْمُنَاطَرَةُ مَعَ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالِفِ، فَإِذَا انْكَشَفَ فَهُوَ عَقِيمٌ فَتَاجُهُ الْعَمَلُ. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: مَنْ لَمْ يَتَّخِذْ هَذَا الْأَمْرَ صَنَاعَةً يَخْتَلِفُ إِلَيْهِ كَمَا يَخْتَلِفُ إِلَى السُّوقِ لَا يَرْتَفِعُ لَهُ كَثِيرٌ شَيْءٍ.

وَعَنْ نَصْرِ بْنِ يَحْيَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ شَاتَانِ يَخْتَلِفَانِ إِلَى الْحَمْسِيِّ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَلَا تَرَى إِلَى حِرْصِ هَذَا الرَّجُلِ بَعْنِي الْحَسَنَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - دَخَلْتُ عَلَيْهِ الْبَارِحَةَ وَهُوَ يَتَعَشَّى وَخَادِمُهُ يَدْرُسُ كِتَابًا وَهُوَ يَسْمَعُ.

عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ قَالَ: اخْتَلَفْتُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - تِسْعَ (٢) عَشْرَةَ سَنَةً فَمَا فَائِتَنِي صَلَاةُ الْغَدَاةِ مَعَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَعَنْ رُقْرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - اخْتَلَفْتُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً وَمَا فَائِتَنِي فِطْرٌ وَلَا أَضْحَى.

إِعْلَمُ أَنَّ نَبِيَّنا عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ بْنِ فِهْرِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ نَصْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِرَارٍ بْنِ مَعْدٍ بْنِ عَدْنَانَ (٣) [بْنِ أَدَدٍ]

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْعِلْمِ: بَابُ الْإِعْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ (١٧/١) مِنْ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كَذَا فِي ص ح، وَفِي ط س (سَبْعٌ)، وَفِي مَقْدَمَةِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِشَيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَكْنُونِ (تِسْعٌ وَعِشْرِينَ سَنَةً)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) إِلَى هَاهُنَا مَعْلُومُ الصَّحِيحَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ النَّسَائِيِّ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ الْبَتَّةَ، وَمَا مَوْقُ «عَدْنَانَهُ» مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

بن مَقُوم بن نَاحُور بن تَمَرَح بن يَغْرُب بن يَشْحَب بن قَاسِت بن قِيدَار بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم. ^(١) اسْمُ أُمِّهِ آمِنَةُ بِنْتُ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زُهْرَةَ ^(٢) بِنِ كِلَابِ بْنِ مُرَّة. تُوُفِّيَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ حَامِلًا بِهِ. تُوُفِّيَ جَدُّهُ وَهُوَ ابْنُ سِتِّ سَنِينَ، وَطَرَفُهُ ابْنِي أَرْضَعْتَهُ حَلِيمَةً. كَانَتْ وَلَادَتُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ ^(٣)، وَوَفَاتُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ فِي آخِرِ الصَّحَى ^(٤)، وَدُفِنَ فِي لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ فِي وَسْطِ اللَّيْلِ. أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَأَقَامَ [بَعْدَ الْوَحْيِ] ^(٥) بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَتُوُفِّيَ فِيهَا وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً، وَقَدْ مَاتَ عَنْ تِسْعِ نِسْوَةٍ.

وَكَانَتْ خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، [وَخِلَافَةُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِتَقْلِيدِهِ، وَخِلَافَةُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -] ^(٦) بِيَعَةِ الصَّحَابَةِ، وَخِلَافَةُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَذَلِكَ.

إِعْلَمُ أَنَّ صَاحِبَ مَذْهَبِنَا أَعْيَى أَبَا حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَهُوَ الثُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ زُوَطَى ^(٧)، وَفِي نُسَخَةِ مَكَانِ زُوَطَى الثُّعْمَانُ بْنُ الْمَرْزَبَانِ ^(٨). كَانَ قَدْ أَدْرَكَ آخِرَ عَهْدِ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ص خ، وَالثَّبُوتُ مِنْ ط س.

(٢) كَذَا فِي ص خ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ط س (بِنِ قَصِي).

(٣) بِشَعْبِ بَنِي هَاشِمٍ بِمَكَّةَ فِي صَبِيحَةِ الْتَّاسِعِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ لِأَوَّلِ عَامٍ مِنْ حَادِثَةِ الْعِيلِ، وَلِأَرْبَعِينَ سَنَةً خَلَّتْ مِنْ مَلِكِ كَسْرَى أَنْوَشُرَوَانَ، وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ عَشْرِينَ أَوْ اثْنَيْ وَعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ أَيْرِيلِ سَنَةِ ٥٧١ م حَسَبًا حَقَّقَهُ الْعَالَمُ الْكَبِيرُ مُحَمَّدُ سَلِيمَانَ الْمَصُورْفُورِي. (الرَّحِيقُ الْمَحْجُوزُ، ص ٥٤).

(٤) لِاثْنَيْ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ رَجَبِ الْأَوَّلِ فِي سَنَةِ ١١ هـ، وَقَدْ نَمَّ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَ وَسِتُونَ سَنَةً وَزَادَتْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ ثَمَانِي وَعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ يُونْيُو سَنَةِ ٦٣٢ هـ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ط س، وَالثَّبُوتُ مِنْ ص خ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ سَقَطَ مِنْ ص، وَالثَّبُوتُ مِنْ ط س ح.

(٧) بِصَمِّ الزَّايِ كَمُوسَى، أَوْ بِفَتْحِهَا كَسَلَمَى، وَاسْمُهُ أَيْهَ هَ مَا هَ.

(٨) كَذَا فِي خ ص، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي ط س (الْحَارِثُ) بَدَلُ (الْمَرْبَابِ).

علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، حملة أبوه إبيه صغيراً^(١) وقد دعا له بالبركة، كما ذكر نخم الدين الشافعي^(٢).

وقد صح أنه سمع الحديث من سبعة من الصحابة بعضهم ذكروا منه ثمن بن مالك، وعبد الله بن حسن الزبير، وعبد الله بن أبي أوفى، ووائل بن الأسقع، وجابر بن عبد الله، وبعضهم إناث منهم عائشة بنت عخرجة.

وهو كان أخذ العلم من رجال كثيرة، إلا أنه ينسب في الفقه إلى حماد بن سليمان وهو كان من تلاميذ إبراهيم بن يزيد النخعي، وهو أخذ العلم من علقمة والأسود وشريح القاضي - رحمهم الله تعالى -، وهؤلاء من عمر وعلي وابن مسعود - رضي الله عنهم -، وهؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد اتفق لأبي حنيفة من الأصحاب ما لم يتفق لأحد، وقد وضع لهذا المنهج شورى ولم يستبد بوضع المسائل، وإنما كان يلقبها^(٣) على أصحابه مسألة مسألة فيتعرف^(٤) ما كان عندهم، ويقول ما عنده، ويأظفرهم حتى يستقر أحد القولين فيثبت أبو يوسف - رحمه الله تعالى - حتى أثبت الأصول كلها.

= قال ابن حجر الهيتمي في «الخيرات الحسان» (ص ٤٢): اختلف في أن والد ثابت النعمان أو روطى وجده المزرعيان أو ماء أحبيب عنه بأنه يحتمل أن يكون لكل اسمان، أو اسم ولقب، أو معنى زوطى النعمان والمزرعيان ماء.

(١) كذا في ط، وفي م ص خ (وهو صغير).

(٢) وهذا لا يصح؛ لأن علياً - رضي الله عنه - توفي سنة ٤٠ هـ = ٦٦١ م. ومولد أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - سنة ٨٠ هـ = ٦٩٩ م، على القول المختار، أي بعد وفاته - رضي الله عنه - بأربعين سنة.

والصحيح أن والد الإمام أبي حنيفة وهو ثابت ذهب إلى علي بن أبي طالب فدعا له ونسبته بالبركة. كما في «الخيرات الحسان» (ص ٣٠).

وهكذا حققه ابن عابدين في مقدمة «رد المحتار» (١/٦٣).

(٣) كذا في م ص خ، وفي ط م (بلفظها).

(٤) كذا في ط، وفي م ص (يعرف).

وقد أدرك بفهمه ما عجزت عنه أصحاب القرائح. [وقيل: كان أبو يوسف - رحمه الله تعالى - صاحب حفظ،^(١) وقيل: كان محمد بن الحسن - رحمه الله تعالى - صاحب الرواية وكاتب هداية أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وحكي أن أعرابياً دخل على أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - فقال له: أبواؤ أم بواؤين؟ فقال أبو حنيفة: بواؤين، فقال الأعرابي: بارك الله فيك كما بارك في لا ولا^(٢)، ثم ولى، فتحير أصحابه وسألوه عن ذلك، فقال: إن هذا سألني عن التشهد بواؤين كتشهد ابن مسعود، أم بواؤ كتشهد أبي موسى الأشعري، [فقلت: بواؤين،]^(٣) فقال: بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية.

قيل: مات أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - وهو ابن سبعين سنة بتاريخ سنة خمس مئة ومئة.

وأما الشافعي - رحمه الله تعالى - فهو أبو عبد الله محمد بن إدريس^(٤) بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد^(٥) بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف، ولد بقرية تفرّب بمصر^(٦) في سنة خمس مئة ومئة، وعاش أربعة وخمسين ومات يوم الجمعة، ودُفن بمصر. إنه أخذ العلم من مالك بن أنس، ومحمد بن الحسن وبشر بن غياث - رحمهم الله تعالى -، وأصحابه يضيفونه إلى مسلم بن خالد الزنجي رحمه الله تعالى.

(١) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٢) كذا في خ، وهو الصحيح، وفي ط ص س (الأولى).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من ص خ، والمثبت من ط س.

(٤) كذا في خ، وهو الصحيح، وفي ط س (ابن عبد الله إدريس)، وفي ص (ابن عبد الله بن محمد بن إدريس).

(٥) في ط س ص خ (بن يزيد)، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) والمشهور الذي عليه الأكثر أنه ولد بغزة (فلسطين)، وقيل في غيرها. وانظر ترجمته في الأعلام المذكورة في آخر الكتاب.

عن خلف بن أيوب البلخي - رحمه الله تعالى - قال: إن الله تعالى جعل العلم بعد نبيه عليه السلام في أصحابه، ثم بعدهم في التابعين، ثم بعدهم في أبي حنيفة وأصحابه، فمن شاء فليرض ومن شاء فليستخط.

وعن أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أنه قال: ما أنا من أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - إلا كورقة صغيرة على شجرة كثيرة أغصانها. وقال بشر القرشي: ما أنا من أبي يوسف - رحمه الله تعالى - إلا هكذا.

وأما صاحب قرأتنا برواية حفص بن سليمان بن المصيرة البراري هو عاصم بن أبي النجود وهو بهدنة الأسدي الكوفي، وهو قد قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، وهو قرأ على علي بن أبي طالب، وهو قرأ على رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

ثم القراء سبعة^(١)، أحدهم: عاصم بن أبي النجود، والثاني: عبد الله بن كثير المكي، والثالث: نافع المدني، والرابع: حمزة بن حبيب الزيات القوصي، والخامس: أبو عمرو بن العلاء البصري، والسادس: عبد الله بن عامر الشامي^(٢)، والسابع: علي بن حمزة الكسائي.

عن أبي الأسود الرومي مصنف التحو: ليس شيء أعز من العلم، الملوك حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك.

سئل بعضهم العلم أفضل أم المال؟ قال: العلم، فقال: فما بال الناس يرون أهل العلم على أبواب أصحاب الأموال، ولا يرون أصحاب الأموال على أبواب العلماء؟ قال: لأن العلماء عرفوا منفعة الأموال، وأصحاب الأموال لم يعرفوا منفعة العلم وفضله.

(١) كذا في ط س، وفي ص خ (السبعة).

(٢) كذا في ص، وهو الصحيح، وفي ط س (الشامي).

عن أبي عبد الله البلخي - رحمه الله تعالى - قال: لا تستجفوا بكلام هؤلاء، يعني أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - فإني ربما أوتيت مسألة فلو لا ما حفظت من أقاويلهم ما دريت كيف أضع قدمي فيها.

عن بعض المشايخ قال: صححوا هذه الكتب، فإنكم ربما لا تجدون أستاذ غيرها. قيل: العاقل الذي لا يصنع في السر شيئا يستحي منه في العلانية. وقيل: ينبغي للعاقل أن يستر في شأنه، ويعرف أهل زمانه، ويحفظ خطايا لسانه.

عن علي - رضي الله عنه - قال: من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخيفهم فهو من كملت مروءته وظهرت عدالته ووجت أخوته. (١)

عن ابن المبارك - رحمه الله تعالى - وكان من تلاميذ أبي حنيفة، وسفيان الثوري - رحمهما الله تعالى - قال: إذا وصفت إلي رجل له علم الأولين والآخرين لا أتأسف على قوت لقائه، وإذا سمعت رجلا له أدب النفس أتأسف على قوت لقائه.

قيل: من أسس دينه على هوى نفسه، وراحته بدنه، وشهوة كلامه فقد هلك وعرق في بحر عظيم وهو لا يشعر.

عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه تكلم بست كلمات لم يصفه أحد في جاهلية والإسلام، أولها: من لانت كلمته وجبت محبته، والثاني: ما هلك امرء عرف قدره، والثالث: إن لكل شيء قيمة وقيمة المرء بالحسنة (٢)، والرابع: سل من شئت تكن دليله، والخامس: أعط من شئت تكن أميره، والسادس: استقر عمر شئت تكن نظيره.

قيل: من عذب لسانه كثرت إخوانه. قيل: من مال إلى الحق مال إليه الخلق. قيل: الموعظة كيف لمن دعاها.

(١) ذكره اليعقوبي في «تاريخه» (١/١٩١).

(٢) كذا في ط س، وفي ص خ (ما يحسن).

قال - رحمه الله تعالى -: وأنشد القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي - رحمه الله

تعالى، شعر

جهدتُ تفاصيل^(١) الدلائل في الوری * فوقفتني ربي بما طاش عن سَنَمِ
فاوتيتُ ما قد فات عن سنن الهدى * لمستنجلي الأحكام بالسراي والفهم

يقول العبد الفقير إلى الله تعالى محمد عثمان السنوي: فرغنا بحمد الله تعالى وعونه من قراءة هذا الكتاب «الفتاوى السراجية» والتعليق عليه، والنظر فيه، وتهيئته للطبع في جامعتنا الحبيبة «دار العلوم زكريا» ليلة الجمعة ٢٠ من ذي الحجة سنة ١٤٣٠ هـ / ٧ ديسمبر ٢٠٠٩ م. والحمد لله على فضله في البدء والختام. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) كنا في طس من، وفي (لتأصيل).

تراجم الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب

إبراهيم بن يزيد النخعي

(٤٦-٩٦هـ = ٦٦٦-٧١٥م)

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، من أكابر التابعين صلاحاً وأتقنهم رواية وحفظاً للحديث. رأى عائشة وهو صبي. من أهل الكوفة. فقيه العراق، قليل التكلف، كان رجلاً صالحاً يصوم يوماً ويفطر يوماً، كان ذكياً حافظاً صاحب سنة. مات مُحْتَفِياً من الحجاج. ولما بلغ الشعبي موته قال: والله ما ترك بعده مثله. (الأعلام ٨٠/١، سير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤، وفيات الأعيان ٢٥/١)

الأسود

(٧٥-١٠٠هـ = ٦٩٤-١٠٠٠م)

الأسود بن يزيد بن قيس النخعي: تابعي، فقيه، من الحفاظ. أدرك النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يره. ورد أنه كان يصلي في اليوم والليلة سبع مئة ركعة. روى عن الخلفاء الأربعة وكان يختم القرآن كل ست ليال وفي رمضان كل ليلتين، كان عالم الكوفة في عصره. (الأعلام ٣٣٠/١)

ابن شبرمة

(٧٢-١٤٤هـ)

الإمام العلامة، فقيه العراق عبدالله بن شبرمة بن حسان الضبي أبو شبرمة: الفقيه، قاضي الكوفة، كان عفيفاً، صارماً، عاقلاً، خيراً، يشبه الساك. وكان شاعراً كريماً،

جواداً له نحو من خمسين حديثاً. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من فقهاء أهل العراق. (سير أعلام السلاء ٦/٣٤٧. تهذيب التهذيب ٥/٢٢١، رقم: ٤٤٠).

ابن عباس ؓ

(٣ق هـ - ٦٨هـ = ٦١٩ - ٦٨٧ م)

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الأمة، الصحابي الجليل. ولد بمكة، ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم. اللهم عظمه الحكمة وتأويل الكتاب. وروى عنه الأحاديث الصحيحة. وشهد مع علي الجمل وصفين. وكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها. له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً. ويُنسب إليه كتاب (تنوير المقياس) في تفسير القرآن، جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه في كل آية فجاء تفسيراً حسناً. (الأعلام ٤/٩٥)

ابن المبارك

(١١٨ - ١٨١هـ = ٧٣٦ - ٧٩٧ م)

عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي أبو عبد الرحمن: الحافظ، شيخ الإسلام، المجاهد، الناجر، صاحب التصانيف والرحلات. أفنى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً. وجمع الحديث والفقه والعريّة وأيام الناس والشجاعة والسخاء. كان من سكان خراسان، ومات بـ «هيت» وهي بلدة في العراق مصرفاً من غزو الروم. له كتاب في الجهاد، وهو أول من صنف فيه، والرفائق في محمد. (الأعلام ٤/١١٥)

ابن مسعود رضي الله عنه

(١٠٠٠ - ٣٢ هـ = ٦٥٣ - ١٠٠ م)

عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن: صحابي. من أكابرهم فصلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرة جمعاً. وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. وكان خادماً لرسول الله الأمين وصاحب سره، ورفيقه في حله وترحاله وعزواته، وصاحب وسادته وسواكه وعلية وطهوره، يدخل عليه كل وقت ويمشي معه. نظر إليه عمر يوماً وقال: وعاء مليّ علماً. وولي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان، فتوفي فيها عن نحو ستين عاماً. وكان قصيراً جدّاً، يكاد الجلوس يوارونه. وكان يحب الإكثار من التطيب. فإذا خرج من بيته عرف جيران الطريق أنه مرّ من طيب رائحته. له ٨٤٨ حديثاً. (الأعلام ٤/١٣٧)

(القاضي الإمام) أبو البشر

أعله: محمد بن إبراهيم الحدادي النيسابوري أخو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم. تفقه على أخيه وانتفع به، وحصل أصوله ومصنفاته. قال الحاكم: رأيت له مصنفات كثيرة أعني لأخيه إبراهيم عند أبي بشر. وقال: رأيت له عند أخيه أصولاً صحيحة. (الجواهر المضية، ص ٢٣٩)

أبو بكر الأعمش

(٦١٥ هـ - ٦٧٥ هـ)

محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله، أبو بكر، المعروف بالأعمش، فقيه حنفي، تفقه على أبي بكر محمد بن أحمد الإسكافي. وتفقه عليه ولده أبو القاسم عبيد الله، والفقيه أبو جعفر الهندواني، وغيرهما. (الجواهر المضية ٢/٥٦).

أبو بكر الإسكاف البلخي

(٣٣٣-٠٠ هـ)

محمد بن أحمد أبو بكر الإسكاف النخلي إمام كبير جليل القدر أخذ الفقه عن محمد بن سلمة عن أبي سليمان الجوزجاني، وتفقه عليه أبو بكر الأعمش محمد بن سعيد وأبو جعفر الهندواني. (الفوائد الهية: ص ١٦٠).

أبو بكر بن حامد

(٣٤٤-٠٠ هـ)

أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم أبو بكر الطواويسي، توفي بسمرقند. روى عن محمد بن نصر المروزي، وعبد الله بن شيرويه النيسابوري، وغيرهما. وروى عنه نصر بن محمد بن غريب الشاشي، وأحمد بن عبد الله بن إدريس، خال الإدريسي الحافظ. (الجواهر المضية ١/ ١٠٠)

أبو بكر الخصاف

(٢٦١-٠٠٠ هـ = ٨٧٥-٠٠٠ م)

أحمد بن عمر بن مهير الشيباني، أبو بكر المعروف بالخصاف: فرضي حاسب فقيه. كان مقدما عند الخليفة المهندي بالله، فلما قتل المهندي غلب فذهب بعض كتبه. وكان ورعا يأكل من كسب يده. توفي ببغداد.

له تصانيف منها: «أحكام الأوقاف»، و«الحيل»، و«الوصايا»، و«الشروط»، و«الرصاع»، و«المحاضر والسجلات»، و«درع الكعبة»، وغير ذلك. (الأعلام ١/ ١٨٥)

أبو بكر الرازي

(٣٠٥-٣٧٠هـ = ٩١٧-٩٨٠م)

الإمام المجتهد، عالم العراق، أبو بكر، أحمد بن علي الرازي الحنفي، المعروف بالخصاص، وهو لقب له، ولد ببغداد، كان إمام الحنفية في عصره، وانتهت إليه رئاسة الحنفية. أخذ عن أبي سهل الزجاج.

وله تصانيف منها: أحكام القرآن، وشرح مختصر شيخه أبي الحسن الكرخي، وشرح مختصر الطحاوي، وشرح الجامع لمحمد بن الحسن، وشرح الأسماء الحسن، وغيرها. (الأعلام ١/١٧١، الموائد البهية ص ٢٧-٢٨، سير أعلام النبلاء ١٦/٣٤٠).

أبو بكر الصديق

(٥١ق هـ - ١٣هـ = ٥٧٣-٦٣٤م)

عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر ابن كعب التيمي القرشي، أبو بكر: أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال، وأحد أعظم العرب. هو وأبوه (أبو قحافة) وابنه (عبد الرحمن) وابن ابنه (محمد) كنهم صحابيون، وليست هذه المنقبة لغیرهم. ولد بمكة، ونشأ سيداً من سادات قريش، وعنيا من كبار موسريهم، وعالماً بأنساب القبائل وأخبارها وسياستها، وكانت العرب تنقبه بعالم قريش. وحرم على نفسه الخمر في الجاهلية، فلم يشربها. ثم كانت له في عصر النبوة مواقف كثيرة، فشهد الحروب، واحتمل الشدائد، وبذل الأموال. وبويع بالخلافة يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ١١هـ، فحارب المرتدين والمتمنعين عن دفع الزكاة. وافتتحت في أيامه بلاد الشام وقسم كبير من العراق. وكان موصوفاً بالحلم والرفقة بالعامّة، خطيباً لسناً، وشجاعاً بطلاً. مدة خلافته سنتان وثلاثة أشهر ونصف شهر، وتوفي في المدينة. له في كتب الحديث ١٤٢ حديثاً. قيل: كان لقبه «الصديق» في الجاهلية، وقيل: في الإسلام لتصديقه النبي صلى الله عليه وسلم في خبر الإسراء. (الأعلام ٤/١٠٢).

أبو بكر العياضي

(١٠٠-٣٦١ هـ)

محمد بن أحمد بن العباس أبو بكر العياضي. إليه انتهى علم الحساب وعلم الزيج وعمل الأشكال من كتاب اقيدس مع حفظه للمذهب وعلمه بالكتاب. ذكره السمعاني عند ذكر العياضي وقال: إنه نسبة إلى عياض اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. (البيهة ص ١٥٦)

أبو بكر بن الفضل

(١٠٠-٣٨١ هـ)

محمد بن الفضل: أبو بكر الفضلي الكماري: نسبة إلى (كُمار) قرية ببخارى. فقيه، مفت. قال اللكنوي: كان إماما كبيرا وشيخا جليلا معتمدا في الرواية مقلدا في الدراية، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته، أخذ الفقه عن عبد الله السبدموي، وأبي حفص الصغير وغيرهما. وتفقه عليه القاضي أبو علي الحسين بن الخضر السفلي، والحاكم عبد الرحمن بن محمد الكاتب، وعبد الله الخيزاخري وغيرهم. (أخواهر المصية ٢ / ١٠٧. الفوائد البهية ص ١٨٤).

أبو جعفر الطحاوي

(٢٣٩-٥٣٢١=٨٥٣-٩٣٣ م)

أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، أبو جعفر: فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفيا. ورحل إلى الشام سنة ٢٦٨ هـ فاتصل بأحمد بن طولون، فكان من خاصته، وتوفي بالقاهرة. وهو ابن أخت المزي.

والطَّحَاوِيُّ: نسبة إلى طَحَاء، وهي قرية بصعيد مصر. والأَزْدِيُّ: نسبة إلى الأزد، وهي قبيلة كبيرة مشهورة.

من تصانيفه: شرح معاني الآثار، مشكل الآثار، وأحكام القرآن، والمختصر في الفقه، ومقاب أبي حنيفة، وغيرها. (الأعلام ٢٠٦/١، الفوائد البهية ص ٣١-٣٢).

أبو جعفر الهندواني

(١٠٠-٣٦٢ هـ)

محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الفقيه ابلحي الهندواني شيع كبير وإمام جليل القدر من أهل بلخ، كان على جانب عظيم من الفقه والذكاء والزهد ولورع، ويقال له أبو حنيفة الصغير لفقهه. حدث بيلح وأفتى بالمشكلات وأوضح المعضلات. تفقه على أبي بكر الأعمش، وتفقه عليه نصر بن محمد أبو الليث الفقيه وجماعة كثيرة. وكانت وفاته ببخارى. (الفوائد البهية ص ١٧٩).

أبو حنيفة

(٨٠-١٥٠ هـ = ٦٩٩-٧٦٧ م)

العمان بن ثابت بن زُوَطَى التيمي بالولاء، الكوفي، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل: أصله من أبناء فارس. ولد ونشأ بالكوفة. وتوفي ببغداد.

كان يبيع الخبز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وكان إماماً ورعاً، عالماً، متعبداً، كبير الشأن لا يقبل جوائز السلطان، بل كان يتحر ويتركسب، أرادته عمر بن هبيرة (أمير العراقيين) على القضاء، فامتنع ورعاً. وأرادته المصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحسبه إلى أن مات (قال ابن خلكان: هذا هو الصحيح).

وكان قوي الحجة، من أحسن الس مطعاً، قال الإمام مالك، يصفه: رأيت رجلاً لو كلمته في السارية أن يجعلها دها لقام بحجة! وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، حسن المنطق والصورة، جهوري الصوت، إذا حدث انطلق في القول وكان لكلامه دوي، وعن الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. وقال ابن المبارك: أفقه الناس أبو حنيفة، ما رأيت في الفقه مثله.

له «الفقه الأكبر» في الكلام، و«المسد» في الحديث رواية الحسن بن زياد اللؤلؤي، و«العالم والمتعلم» في العقائد والنصائح رواية مقاتل، و«الرد على القدرية»، و«المحارج» في الفقه رواية تلميذه أبي يوسف. (معجم المؤلفين ١٣/١٠٤، والأعلام ٨/٣٦)

أبو حفص الكبير

(١٥٠-٢١٧ هـ)

أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير، الإمام المشهور. أخذ العلم عن محمد بن الحسن، وله أصحاب لا يُحصون. توصيفه بالكبير بالنسبة إلى ابنه فإنه يكنى بأبي حفص الصغير. (الفوائد البهية ص ١٨-١٩، وسمر أعلام النبلاء ١٠/١٥٧)

أبو يزيد الدبوسي

(٤٣٠-١٠٣٩ هـ = ١٠٠٠-١٠٣٩ هـ)

عبدالله بن عمر بن عيسى، أبو زيد الدبوسي البخاري، عالم ما وراء النهر، وأول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود. كان فقيهاً باحثاً. نسبته إلى دبوسية (بين بخاري وسمرقند) ووفاته ببخاري، عن ٦٣ سنة. قال السمعاني: كان من كبار الفقهاء الحنفية ممن يضرب به المثل، وهو أحد القصاة السبعة.

من كتبه: تأسيس النظر، والأسرار، وغيرهما. (الأعلام ٤/١٠٩، وسمر أعلام النبلاء ١٧/٥٢١، والجواهر المضيئة ١/٣٣٩)

أوسليمان

(٠٠٠-٢٠٠ هـ = ٨١٥-٠ م)

موسى بن سليمان، أبو سيمان الجوزحاني؛ فقيه حنفي. أصله من (جوزجان) من كور بلخ، بخراسان. تفقه واشتهر ببغداد. وكان رفيقا للمعلّى ابن منصور (المتوفى سنة ٢١١ هـ) وهو أسى وأشهر من المعلّى. عرض عليه المأمون القضاء، فقال: يا أمير المؤمنين احفظ حقوق الله في القضاء ولا تول على أمانتك مثلي، فإن الله غير مأمون الغضب ولا أرضى لنفسى أن أحكم في عباده، فأعفاه. له تصانيف منها: السير الصغرى، و نوادر الفتاوى، وغيرهما. (الأعلام ٣٢٣/٧، الجواهر المضية ١٨٦/٢).

أوشجاع

محمد بن أحمد بن حمزة، المشتهر بالسيد أبي شجاع، ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب، كان في عصر ركن الإسلام علي بن الحسين السفلي بـ «سمرقند»، وكان الإمام احسن الماتريدي معاصرا لهما، وكان المعتر في زمانهم في الفتاوى أن يجتمع خصمهم عليها. (الموائد البهية، ص ١٥٥، والجواهر المضية ١٠/٢)

أوعاصم العامري

محمد بن أحمد القاضي الإمام أبو عاصم العامري، كان قاصيا بدمشق. ومن تصانيفه «المبسوط» نحو من ثلاثين مجلداً. (الجواهر المضية ٢٥٦/٢. الموائد البهية، ص ١٦٠).

أوعبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي

(٠٠٠-٧٤ هـ)

عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الضرير مقرئ الكوفة: تابعي

ثقة، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولأبيه صحة، إليه انتهت القراءة نحوياً وضبطاً. يروي عن علي وعثمان وحذيفة بن اليمان - رضي الله عنهم - وهو أحد الأئمة في القراءة. قال أبو الحسن بن المرات الحافظ: ما رأيت في الشيوخ مثله. (الاستيعاب ٣٢٢/١، وغاية النهاية في طبقات القراء ٤١٣/١).

أبو عبد الله البلخي

(١٨١ - ٢٦٦ هـ = ٧٩٧ - ٨٨٠ م)

محمد بن شجاع أبو عبد الله البلخي البغدادي المقيم حافظ الحنفي أحد الأعلام الكبار، تفقه على الحسن بن زياد اللؤلؤي، كان متعبداً كثير التلاوة. مات يوم عرفة وهو ساجد في آخر سجدة من صلاة العصر.

له تصانيف منها: تصحيح الآثار، والنوادر، والمضاربة، والرد على المشبهة، وغيرها، وكتابه «الرد على المشبهة» ينفي عنه ما نعت به ابن عدي من أنه كان يضع الحديث في التشبيه، وينسبه إلى أهل الحديث. (غاية النهاية في طبقات القراء ١٥٢/٢، والأعلام ١٥٧/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٦٧/١١).

أبو عمرو بن العلاء البصري

(٧٠ - ١٥٤ هـ)

أبو عمرو بن العلاء ابن عمار بن العريان التميمي، ثم المازني البصري شيخ القراء، والعريّة. وأمه من بني حنيفة. اختلف في اسمه على أقوال: أشهرها زياد، وقيل العريان. قرأ القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، وطائفة. كان أعلم الناس بالقراءات والعريّة، والشعر، وأيام العرب. وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، ثم تنكّ فأحرقها. وكان من أشرف العرب، مدحه الفرزدق وغيره. (سير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦).

أبو الفضل الكرماني

(٤٥٧-٥٤٣ هـ)

هو شيخ أصحاب أبي حنيفة ومقدمتهم بخراسان. ذكره ابن عساكر الملقب ركن الدين. (الجواهر المصبة، ص ٢٦٢).

أبو القاسم الحكيم

(٣٤٥-٠٠٠ هـ = ٩٥٦-٠٠٠ م)

إسحاق بن محمد بن إسماعيل، أبو القاسم، الحكيم السمرقندي: قاض حنفي. لقب بالحكيم لكثرة حكمته ومواعظه، تولى قضاء سمرقند أياماً طويلة، وكانت سيرته محمودية، وانتشر ذكره في شرق الأرض وغربها. توفي بسمرقند، ودفن بمقبرة جاكرديزه. من كتبه: «الصحائف الإلهية»، و«السواد الأعظم» في التوحيد.

(الأعلام ٢٩٦/١، والجواهر المضية ١٣٩/١)

أبو القاسم الصفار البلخي

(٢٣٩-٣٣٦ هـ)

أحمد بن عصمة، أبو القاسم، الصفار، البلخي. الفقيه، المحدث. أخذ عن نصر بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف، وكان إماماً كبيراً إليه الرحلة ببخ، تفقه عليه أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي. (الفوائد البهية، ص ٢٦).

أبو الليث

(٣٧٣-٠٠٠ هـ = ٩٨٣-٠٠٠ م)

الإمام الفقيه المحدث الزاهد، أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي،

الملقب بإمام الهدى، علامة، من أئمة الحنيفة، من الزهاد المتصوفين. تفقه على الفقيه أبي جعفر الهمداني، وهو الإمام الكبير صاحب الأقوال المميدة والتصانيف المشهورة. له تصانيف نفيسة، منها: «بستان العارفين» سماه «البستان»، و«حزانة الفقه»، و«نسيه الغافلين» مواعظ، و«المقدمة» في الفقه، و«شرح الجامع الصغير» في الفقه، و«عيون المسائل» فتاوى وتراجم، و«مختلف الرواية» في الخلافات بين أبي حنيفة ومالك والشافعي. و«التوارل من الفتاوى»، وغيرها من الكتب والرسائل. (الأعلام ٢٧/٨، وسم أعلام البلاء ٣٢١/١٦-٣٢٢، والجواهر المصية ١٩٦/٢)

أبو المعين النسفي

(٤١٨ - ٥٠٨ هـ = ١٠٢٧ - ١١١٥ م)

ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول، أبو المعين النسفي الحنفي: عالم بالاصول والكلام. كان بسمرقند، وسكن بخارى. من كتبه: بحر الكلام، وتبصرة الأدلة، والتمهيد لقواعد التوحيد، والعمدة في أصول الدين، وشرح الجامع الكبير للشيباني، وغيرها. (الأعلام ٣٤١/٧).

أبو منصور الماتريدي

(... - ٣٣٣ هـ = ... - ٩٤٤ م)

محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني، وتفقه عليه الحكيم القاضي إسحاق بن محمد السمرقندي وغيره. ونسبه إلى ما تُرِيد (محلة بسمرقند). صنف التصانيف الجليلة ورد أكاذيب أقوال أصحاب العقائد الباطلة. من كتبه: «التوحيد»، و«أوهام المعتزلة»، و«الرد على القرامطة»، و«مأخذ الشرائع»، وكتاب

«أحدل»، و «تأويلات القرآن»، و «تأويلات أهل السنة»، و «شرح الفقه الأكبر» المنسوب للإمام أبي حنيفة. (الموائد البهية، ص ١٩٥، والأعلام ١٩/٧).

أبونصر الدبوسي

إمام كبير من أئمة الشروط. والدبوسي نسبة إلى دبوسة وهي بلدة بين خاوى وسمرقند. (الجواهر المضية ٢/٢٦٨، و ٣٠٦).

أبونصر بن سلام البلخي

(... - ٣٠٥ هـ)

اسمه محمد بن سلام، يذكره أصحابنا باسمه فيقولون محمد بن سلام، وتارة يذكرونه بكنيته فيقولون أبو نصر بن سلام، وتارة يجمعون بين الكنية والاسم فيقولون الفقيه أبو نصر محمد بن سلام. (الجواهر المضية، ص ٢٦٨).

أبويوسف

(١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م)

الإمام المحدث، العلامة المحدث، قاضي القضاة، أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، البغدادي: صاحب الامام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من بشر مذهب. كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة. وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والمهدي والرشد، ومات في خلافته ببغداد وهو على القضاء يوم الخميس وقت الظهر لخمس خلون من ربيع الأول. وهو أول من دعي «قاضي القضاة» ويقال له: قاضي قضاة الدنيا!، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة. وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب.

من كتبه: «الخراخ»، و«الوادر»، و«الأمالي في انفعه»، وغير ذلك. (الأعلام ٨/١٩٣،
وسير أعلام النبلاء ٨/٥٣٥، والجواهر المضية ٢/٢٢١).

أحمد بن عبد العزيز

أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، وهو أخو عمر بن عبد العزيز، الملقب
بالصدر الشهيد حسام الدين. وأحمد هذا أحد مشايخ صاحب «الهداية»، وأجازته برواية
مسموعاته ومُستجازاته مُشافهة بمدينة بخارى، وكتب ذلك بخط يده، وكان من حملة ما
حصل لصاحب «الهداية» منه رواية كتاب «السير» لمحمد بن الحسن، من طريقة شمس
الأئمة السرخسي. (الجواهر المضية ١/٧٤-٧٥، والطبقات السنية ١/١١٣).

الإسبيجابي

(٠٠٠ - ٤٨٠ هـ)

أحمد بن منصور، أبو نصر الإسبيجابي، القاضي، أحد شراح «مختصر الطحاوي». كان
من المتبحرين في الفقه، ودخل سمرقند، وحلّس للفتوى، وصار المرجع إليه في
الوقائع، وانتظمت له الأمور الدينية، وظهرت له الآثار الجميلة. ونسبته إلى إسبيجاب
وهي بلدة كبيرة من ثغور الترك. (الجواهر المضية ١/١٢٧، والفوائد السنية، ص ٤٢).

أنس بن مالك

(١٠ ق هـ - ٩٣ هـ = ٦١٢ - ٧١٢ م)

أنس بن مالك بن النضر بن صمضم النجاري الخزرجي الأنصاري، أبو ثمامة، أو
أبو حمزة: صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه. روى عنه رجال الحديث
٢٢٨٦ حديثاً.

مولده بالمدينة وأسلم صغيراً وخدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قصص، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم أكثر ماله وولده». قال أنس: فوالله إن ماله كثير، وإن ولدي وولد ولدي ليتعادون على نحو المائة اليوم. ورحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة، فمات فيها. وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة. (الأعلام ٢/٢٤-٢٥).

برهان الدين المرغيناني

(٥٣٠ - ٥٩٣ هـ = ١١٣٥ - ١١٩٧ م)

العلامة، عالم ما وراء النهر، عني بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرعاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين: من أكابر فقهاء الحنفية، كان إماماً، فقيهاً، ماهراً محدثاً مفسراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون متقناً محققاً نظاراً مدققاً راهداً ورعاً بارعاً، فاضلاً، ماهراً، أصولياً، أديباً، شاعراً لم تر العيون مثله في العلم والأدب، وله اليد الباسطة في الخلاف، والباع المعتدة في المذهب. تفقه على الأئمة المشهورين. نسبته إلى مرعيان (من نواحي فرغانة). من تصانيفه: «بداية المبتدي» فقه، وشرحه «الهداية في شرح البداية»، و«منتقى الفروع»، و«الفرائض»، و«التحسيس والمزيد» في الفتاوى، وغيرها. (الأعلام ٤/٢٦٦، وسمر أعلام السلاء ٢١/٢٣٢، والجوهر المضية ١/٣٨٣).

بشر بن غياث

(٨٣٣ - ٠٠٠ هـ = ٨٣٣ - ٠٠٠ م)

بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن القُرَيْبِيُّ، العبوي بالولاء، أبو عبد الرحمن: فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، يرمى بالزندقة. وهو رأس الطائفة (المريسية) القائلة بالارجاء، وإليه نسبتها.

أخذ الفقه عن القاضي أبي يوسف، وقال برأي الجهمية، وأوذى في دولة هارون

الرشيد. وكان جده مولى لزبد بن اخطاب. وقيل: كان أبوه يهودياً. وهو من أهل بغداد يسب إلى (درب المريس) فيها. عاش نحو ٧٠ عاماً. له تصانيف. (الأعلام ٥٥/٢).

جابر بن عبد الله عليه السلام

(١٦ ق هـ - ٧٨ هـ = ٦٠٧ - ٦٩٧ م)

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي: صحابي، من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه جماعة من الصحابة. له ولأبيه صحبة. غزا تسع عشرة غزوة. وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم. روى له البخاري ومسلم. (الأعلام ١٠٤/٢).

جمال الدين الريغموني

(٤١٤ - ٤٩٣ هـ)

أحمد بن عبد الرحمن بن إسحاق ابن أحمد بن عبد الله، أبو نصر، الريغموني المعروف بالقاضي الجمال. كان إماماً فاضلاً، ولي قضاء بخارى. وروى عن أحمد بن عبد الله بن الفضل الحيزاخزي، وروى عنه أبو بكر عبد الرحمن ابن محمد النيسابوري، وأبو القاسم محمود بن أبي توبة الوزير، وغيرهما. والريغموني، نسبة إلى ريغمون، قرية من قرى بخارى. (الموائد البهية ص ٢٣-٢٤، والجواهر المضية ٣١٨/١).

الحاكم الشهيد

(٣٣٤ - ٤٠٠ هـ = ٩٤٥ - ١٠٠٠ م)

محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل المروزي السلمي البلخي، الشهير بالحاكم

الشهيد: قاض وزير. كان عالم «مرو» وإمام الحنمية في عصره. ولي قضاء بخارى. ثم ولاة
الأمير الحميد صاحب خراسان وزارته. وقتل شهيداً في الري.
من كتبه: «الكافي»، و«المنتقى» وهما أصلاً من أصول المذهب بعد كتب محمد.
(الفوائد البهية، ص ١٨٥، والأعلام ١٩/٧، والجواهر المضية ١١٢/٢-١١٣).

الحامدي

(٣٩٦ - ٠٠٠ هـ)

نصر بن أحمد بن محمد بن جعفر الحامدي السفي ابن أخت القاضي أبي الهيثم،
كان شاباً فقيهاً، ورعاً، زاهداً، أديباً، فاضلاً. (الجواهر المضية ١٩٣/٢).

حسام الدين الشهيد

(٤٨٣ - ٥٣٦ هـ = ١٠٩٠ - ١١٤١ م)

عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، أبو محمد، برهان الأئمة، حسام الدين،
المعروف بالصدر الشهيد: إمام الفروع والأصول، المبرز في المعقول والمنقول، كان من
أكابر الحنفية، من أهل خراسان. له اليد الطولى في الخلاف والمذهب. تفقه على أبيه
برهان الدين الكبير عبد العزيز، واجتهد وبالف إلى أن صار أوحد زمانه. قتل بسمرقند
ودفن ببخارى.

من كتبه: «الجامع» فقه، و«الفتاوى الصغرى»، و«الفتاوى الكبرى»، و«عمدة المفتي
والمستفتي»، وغير ذلك. (الفوائد البهية، ص ١٤٩، والأعلام ٥١/٥).

الحسن بن زياد

(٢٠٤ - ٠٠٠ هـ = ٨١٩ - ٠٠٠ م)

الإمام الفقيه المحدث القاضي أبو علي الأنصاري الكوفي اللؤلؤي - نسبة إلى بيع

اللولؤءء صاحب أبي حنيفة؁ أأعد عه وسمع منه؁ ولي القضاء بالكوفة بعد حفص بن غياث سة أربع وتسعين ومائة؁ ثم استعفى منه. وكان محبا للسنة واتباعها حتى كان يكسو مماليكه مما كان يكسئ نفسه.

من كتبه: «أءب القاضي»؁ و«معاني الإيمان»؁ و«النفقات»؁ و«الحراج»؁ و«الفرائص»؁ و«الأمالئ»؁ وغيرها. (الأعلام ١٩١/٢؁ وسير أعلام النبلاء ٥٤٣/٩؁ والفوائد البهية ص ٦٠-٦١).

الحسن البصري

(٢١ - ١١٠ هـ = ٦٤٢ - ٧٢٨ م)

الحسن بن يسار البصري؁ أبو سعيد: تابعي؁ كان إمام أهل البصرة؁ وحرر الأمة في زمه. وهو أأء العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة؁ وهو ابن النبي صلى الله عليه وسلم من الرصاعة؛ لأن أم سلمة رضي الله عنها أرضعته. شبّ في كنف علي بن أبي طالب؁ واستكتبه الربيع ابن زياد والئ خراسان في عهد معاوية؁ وسكن البصرة. وعظمت هيته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم؁ لا يخاف في الحق لومة.

قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلاما بكلام الأنبياء؁ وأقرهم هدياً من الصحابة. وكان غاية في الفصاحة؁ تنصبب الحكمة من فيه. (الأعلام ٢٢٦/٢؁ تهذيب الكمال للزمزئ ٩٥/٦).

الحسن الماتريءي

كان رفيقا للسيد أبي شجاع محمد بن أأء بن حمزة والقاضي علي السعءي؁ انتهت إليهم رياسة الخنفئة في زمانهم. (الفوائد البهية؁ ص ٦٥)

حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز

(٩٠ - ١٨٠ هـ = ٧٠٩ - ٧٩٦ م)

حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، أبو عمر، ويعرف بحفص: قارئ أهل الكوفة، بزاز، نزل بغداد، وجاور بمكة. وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته. وهو ابن امرأته وربييه، ومن طريقه قراءة أهل المشرق. (الأعلام ٢/٢٦٤).

وهو أحد رواة «الأصل» عن محمد الحسن الشيباني. والآن لا يوجد لهذا الكتاب إلا روايتان: رواية عن أبي حفص الكبير، والثاني عن أبي سليمان الجورجاني، قاله الشيخ المفني سعيد أحمد البالنوري في شرح «شرح عقود رسم المفتي».

حمزة بن حبيب الزيات القوصي

(٨٠ - ١٥٦ هـ = ٧٠٠ - ٧٧٣ م)

حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات: أحد القراء السبعة. كان من موالي التيم فنسب إليهم. وأدرك الصحابة بالسن فيحتمل أن يكون رأى بعضهم، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان الأعمش وحران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم. وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان، ويجلب الحبن والجوز إلى الكوفة. مات بحلوان. وكان عالماً بالقرآت، انعقد الاجماع على تلقي قراءته بالقبول. (غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٦١، والأعلام ٢/٢٧٧).

خلف بن أيوب البلخي

(٠٠٠ - ٢٠٥ هـ)

الإمام المحدث الفقيه، مفتي المشرق، أبو سعيد العامري البلخي الحنفي الراشد، عالم أهل بلخ. تفقه على القاضي أبي يوسف. وسمع من ابن أبي ليلى، وعوف الأعرابي، وسمر بن راشد، وطائفة. وصحب إبراهيم بن أدهم مدة. وحدث عنه: يحيى بن معين، وأحمد

بن حنبل، وأبو كريب، وأهل بلده. (سمر أعلام السلاء ٥٤١/٩).

خواهر زاده

(٤٨٣ - ١٠٠٠ هـ = ١٠٩٠ - ١٠٠٠ م)

محمد بن الحسين بن محمد، أبو بكر البخاري، المعروف ببكر خواهر زاده، أو خواهر زاده، ابن أخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري، ولهذا قيل له بالعجمي: خواهر زاده، وتفسيره: ابن أخت عالم، كان إماماً فاضلاً حنفياً، وله طريقة حسنة مفيدة. و كان من عظماء ما وراء النهر. مولده ووفاته بخاري.

من كتبه: «المختصر»، و«التحسيس»، و«المبسوط» المعروف بـ «مبسوط بكر خواهر زاده». ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره.

والمشهور بخواهر زاده عند الإطلاق اثنان: أحدهما هذا وهو ابن أخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري وهو متقدم، والثاني متأخر وهو الإمام بدر الدين محمد بن محمود الكردي ابن أخت شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي مات في ذي القعدة سنة: ٦٥١. (الأعلام ١٠٠/٦، والخواهر المضية ٤٩/٢، والفوائد البهية، ص ١٦٣-١٦٤).

الذرنجري

(٤٢٧ - ٥١٢ هـ)

الإمام العلامة، شيخ الحنفية، مفي بخاري، شمس الأئمة أبو الفضل بكر بن محمد بن علي بن الفضل الأنصاري الخزرجي، السلمي الجابري، البخاري الزرنجري، وزرنجر: من قرى بخاري.

وهو الإمام المتقن الذي كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، وكان له معرفة في الأنساب والتواريخ، وكان أهل بلده يسمونه بأبي حنيفة الأصغر. تفقه على شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد الحلواني. (الفوائد البهية، ص ٥٦، وسمر أعلام السلاء ٤١٥/١٩).

الرُّسْتُغْفَنِي

علي بن سعيد أبو الحسن الرُّسْتُغْفَنِي: فقيه حنفي، من كبار مشايخ سمرقند. وهو من أصحاب الماتريدي الكبار. والرُّسْتُغْفَنِي نسبة إلى قرية من قرى سمرقند. له كتاب «إرشاد المهتدي»، وكتاب «الزوائد والفوائد» في أنواع العلوم. (المجواهر المصية ١/٣٦٢، والأعلام ٤/٢٩١).

زفر

(١١٠ - ١٥٨ هـ = ٧٢٨ - ٧٧٥ م)

الفقيه المجتهد الرباني، العلامة زفر بن الهذيل بن قيس العنبري، من تميم، أبو الهذيل: فقيه كبير، تفقه على أبي حنيفة، وهو أكبر تلامذته، وكان أبو حنيفة يبجله ويعظمه ويقول: هو أقيس أصحابي.

كان ممن جمع بين العلم والعمل، وكان يدري الحديث ويتقنه. وكان يقول: نحن لا نأخذ بالرأي ما دام أثر، وإذا جاء الأثر تركنا الرأي. أصله من أصبهان. أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها. (الأعلام ٣/٤٥، وسر أعلام النبلاء ٨/٣٨-٣٩، والفوائد البهية، ص ٧٥)

سلمان الفارسي

(٣٦ - ١٠٠ هـ = ٦٥٦ - ١٠٠٠ م)

أبو عبد الله سلمان الفارسي صحابي من مقدميهم. كان يسمى نفسه سلمان الإسلام. أصله من مجوس أصبهان. عاش عمراً طويلاً (٢٥٠ سنة على الأقل)، واختلفوا فيما كان يسمى به في بلاده. وقالوا: نشأ في قرية جي، ورحل إلى الشام، فالموصل، فنصيبين، فعمورية، وقرأ كتب الفرس والروم واليهود، وقصد بلاد العرب، فلقيه ركب من بني كلب فاستخدموه، ثم استعبنوه وباعوه، فاشترى رجل من قريظة فجاء به إلى

المدينة. وعلم سلمان بحير الإسلام، فقصد النبي صلى الله عليه وسلم بقاء وسمع كلامه، ولازمه أياماً. وأبى أن ينحدر بالإسلام، فأعانه المسلمون على شراء نفسه من صاحبه. فأظهر إسلامه. وكان قوي الجسم، صحيح الرأي، عالماً بالشرائع وغيرها. وهو الذي دلّ المسلمين على حفر الخندق في عزوة الأحزاب حتى اختلف عليه المهاجرون والأنصار، كلاهما يقول: سلمان منا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سلمان منا أهل البيت! وفي الحديث المرفوع: إن الجنة لتشتاق إلى أربع. وعد مهم سلمان. وجُعِلَ أميراً على المدائن، فأقام فيها إلى أن توفي. وكان إذا خرج عطاؤه تصدق به. ينسج الخوص، ويأكل خبز الشعير من كسب يده. له في كتب الحديث ٦٠ حديثاً. (الأعلام ١١١/٣-١١٢)

الشافعي

(١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م)

أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، الهاشمي القرشي المُطَّلِبيّ: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن ستين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة ١٩٩ فتوفي بها يوم الجمعة، وقرنه معروف في القاهرة.

برع في الشعر واللغة وأيام العرب أولاً، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفنى وهو ابن عشرين سنة. وكان ذكياً مفرطاً. قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقرآت. وقال الإمام أحمد بن حنبل: ما أحد ممن بيده بحيرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة.

له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب «الأم» في الفقه، سبع مجلدات، جمعه البيهقي، وبوبه الربيع بن سليمان، ومن كتبه «المسند» في الحديث، و«أحكام القرآن» و«السنن» و«الرسالة» في أصول الفقه، و«اختلاف الحديث»، وغير ذلك. (الأعلام ٦/٦٢٦).

الشعبي

(١٩ - ١٠٣ هـ = ٦٤٠ - ٧٢١ م)

عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار، الشعبي الحميري، أبو عمرو: راوية، من التابعين، يضرب المثل بحفظه. ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة. اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان نديته وسميره ورسوله إلى ملك الروم. وكان ضئيلاً نحيفاً، ولد لسبعة أشهر. وسئل عما بلغ إليه حفظه، فقال: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثني رجل بمحدث إلا حفظته.

وهو من رجال الحديث الثقات، استقضاه عمر بن عبد العزيز. وكان فقيهاً. واحتلفوا في اسم أبيه ف قيل: شراحيل وقيل: عبد الله. نسبته إلى شعب وهو بطن من همدان. (الأعلام ٢/٣٠١).

شمس الأئمة الحلواني

(٤٤٨ - ٠٠٠ هـ = ١٠٥٦ - ٠٠٠ م)

الشيخ العلامة، رئيس الخنفية عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البحاري، أبو محمد، الملقب بشمس الأئمة: كان إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته ونسبته إلى عمل الحلواء، وربما قيل له «الحلواني». توفي في كش، ودفن في بخارى بمقبرة الصدور. تفقه بالقاضي أبي علي الحسين بن الخضر النسفي. وأخذ عنه: شمس الأئمة محمد بن أبي سهل السرخسي، وفخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين الزدوي. من كتبه: «المبسوط» في الفقه، و«الوادع» في الفروع، و«الفتاوى»، وغير ذلك. (سير أعلام النبلاء ١٧٧/١٨ - ١٧٨، والأعلام ٤/١٣)

شمس الأئمة السرخسي

(٠٠٠ - ٤٨٣ هـ = ٠٠٠ - ١٠٩٠ م)

محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، شمس الأئمة السرخسي: قاصر، من كبار الأحناف، كان إماماً، علامة، حجة، متكلماً، مائلاً، أصولياً، مجتهداً، عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل. لازم شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني وأخذ عنه حتى تخرج به، وصار أوحد زمانه.

السرخسي نسبة إلى سرخس بلدة قديمة من بلاد خراسان وهو اسم رجل سكن هذا الموضع وعمره، وأتم بناءه دو القرنين ذكره السمعاني.

أشهر كتبه: «المبسوط» في الفقه والتشريع، ثلاثون جزءاً، أملاه وهو سجين بالحب في أورجند (بفرغانة)، وله «شرح الجامع الكبير للإمام محمد»، و«شرح السير الكبير للإمام محمد» وهو شرح لزيادات الزيادات للشيخاني، و«الأصول» في أصول الفقه، و«شرح مختصر الطحاوي».

وكان سبب سجنه كلمة نصح بها الخاقان، ولما أطلق سكن فرغانة إلى أن توفي.

(الفوائد البهية، ص ١٥٨، والجواهر المضية ٢/٢٨، والأعلام ٥/٣١٥)

صدر الإسلام

(٤٢١ - ٤٩٣ هـ = ١٠٣٠ - ١١٠٠ م)

محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو اليسر، صدر الإسلام البزدوي: فقيه بخاري. انتهت إليه رئاسة الحنفية في ما وراء النهر. قال السمعاني: أُملي ببخارى الكثير ودرس الفقه، وكان من فحول المناظرين، وكان إمام الأئمة على الإطلاق، وكان قاضي القضاة بسمرقند. له تصانيف. منها «أصول الدين». توفي ببخارى في رجب سنة ٤٩٣ هـ. (الأعلام ٢٢/٧، والجواهر المضية، ص ٢٧٠).

الصفار البخاري

(٠٠٠ - ٤٦١ هـ)

أحمد بن إسحاق بن شيت ابن نصر بن شيت، أبو نصر، الأديب، الفقيه، الصفار من أهل بخارى. سكن مكة، وكثرت تصانيفه، وانتشر عمله بها. لا يخاف في الله لومة لائم، قتله الحاقان نصر بن إبراهيم لأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر. وأثنى عليه الحاكم في «تاريخ نيسابور» بالفقه والأدب، وقال: إنه لم ير في سده بخارى من هو أحفظ منه فهماً. (الفوائد البهية ص ١٤-١٥، الجواهر المضية ١/١٤٢)

ظهر الدين المرغيناني

(٠٠٠ - ٥٠٦ هـ)

الحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني الملقب بـ ظهر الدين، أبو المحاسن: كان فقيهاً محدثاً، نشر العلم املأً وتصنيفاً. وصنف كتاب «الأقضية»، و«الشروط»، و«الفتاوى»، و«الفوائد»، وغير ذلك. تفقه على برهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر بن مازة وشمس الأئمة محمود الأوزجندی وذكي الدين احطيب مسعود بن الحسن الكشائي، وهم تفقهوا على شمس الأئمة السرخسي عن الحلواني. وتفقه عليه طهر الدين محمد بن أحمد صاحب الفتاوى الظهيرية وغيره. والمرغيناني نسبة إلى مرغينان بلدة من بلاد فرغانة. توفي سنة ٥٠٦ هـ، وقيل غير ذلك.

(الفوائد البهية، ص ٦٢-٦٣، والجواهر المضية ١/١٩٩، هدية العارفين ١/٢٨٠)

عاصم بن أبي الجود

(٠٠٠ - ١٢٧ هـ = ٧٤٥ - ٠٠٠ م)

عاصم بن أبي النجود مهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر: أحد القراء السبعة.

تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القراءات، صدوقاً في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، ومثله اسم أمه (غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٤٦، والأعلام ٣/٢٤٨).

عائشة بنت عجرد رضي الله عنها

عائشة بنت عجرد، عن ابن عباس رضي الله عنهما: لا تكاد تعرف. قال الدارقطني: لا تقوم بها حجة. قلت: روى عنها أبو حنيفة، وروى عن عثمان بن راشد عنها، ويقال لها صحبة ولم يثبت ذلك بل أرسلت فأوهمت أنها صحابية. وقال أبو موسى: ذكروها في التابعيات. (لسان الميران ٣/٢٢٧).

عبد الرحمن بن أبي ليلى

(٨٢-٠٠ هـ)

الإمام العلامة الحافظ، أبو عيسى الأنصاري الكوفي، الفقيه، ويقال: أبو محمد، من أبناء الأنصار، ولد في خلافة الصديق أو قبل ذلك. وقيل: بل ولد في وسط خلافة عمر وراه يتوضاً ويمسح على الخفين.

روى عطاء بن السائب عن ابن أبي ليلى قال: أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار، إذا سئل أحدهم عن شيء، ود أن أخاه كفاه. (سير أعلام النبلاء ٤/٢٦٢-٢٦٧).

عبد الرحيم الكرميني

(٤٦٧-٠٠٠ هـ)

عبد الرحيم بن أحمد بن إسماعيل الكرميني المنعوت بسيف الدين الملقب بالإمام. والكُرميني بلدة بين بحارى وسمرقند. رأى الإمام أبا حنيفة في النوم وسأله عن كراهة أكل لحم الخيل أمي كراهة تحريم أم تنزيهه؟ فقال: كراهة تحريم يا عبد الرحيم.

(الجواهر المضية ١/٣١٠، الفوائد البهية، ص ٩٣)

عبد العزيز بن عمر

عبد العزيز بن عمر بن مازة، المعروف ببرهان الأئمة وبرهان الدين الكبير، أبو محمد، ويعرف بالصدر القاضي، والد عمر الملقب بالصدر الشهيد. أخذ العلم عن السرحسي عن الحلواني، وتفقه عليه. (لجواهر المضية ١/٣٢٠، الموائد البهية، ص ٩٨)

عبد الله بن أبي أوفى

(٠٠٠ - ٨٧هـ = ٠٠٠ - ٧٠٦م)

عبد الله بن علقمة (أبو أوفى) بن خالد الخزاعي الأسلمي، ويقال له ابن أبي أوفى: آخر من توفي بالكوفة من الصحابة، وهو الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «اللهم صل على آل أبي أوفى». له في كتب الحديث ٩٥ حديثاً. وهو أحد من بايع بيعة الرصوان. وشهد الحديبية وخيبر. انتقل من المدينة إلى الكوفة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وكف بصره في أواخر أعوامه. (الأعلام ٤/١٠٤).

عبد الله بن عامر الشامي

(٨ - ١١٨هـ = ٦٣٠ - ٧٣٦م)

عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصي الشامي: أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، في قرية «رحاب» وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي فيها. قال الذهبي: مقرر لشاميين، صدوق في رواية الحديث. (الأعلام ٤/٩٥)

عبد الله بن كثير المكي

(٤٥ - ١٢٠هـ = ٦٦٥ - ٧٣٨م)

عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد: أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة

ممكة. وكانت حرفته العطارة ويسمون العطار «داريا» فعرف بالداري وهو فارسي الأصل. مولده ووفاته ممكة. (الأعلام ١١٥/٤).

عبد الواحد الشهيد

(٤٧٩ - ٥٥٥ هـ)

عبد الواحد بن أحمد بن محمد بن حمزة الثقفي، قاضي القضاة، قاضي الكوفة. ولد بالكوفة. ولي القضاء بالكوفة مرتين، ثم ولي قضاء بغداد فأقام يسيرا. (الجواهر المصيبة ١/٣٣٢-٣٣٣)

عثمان بن عفان

(٤٧ ق هـ - ٣٥ هـ = ٥٧٧ - ٦٥٦ م)

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، من قريش؛ أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين. من كبار الرجال الذين اعتر بهم الإسلام في عهد طهوره. ولد بمكة بعد عام انقيل بست سنوات، وأسلم بعد البعثة بقليل. وكان غنيا شريفا في الحاهلية. ومن أعظم أعماله في الإسلام تجهيزه نصف جيش العسرة بماله، فبدل ثلاث مئة بعير بأقتاها وأحلاسها وتبرع بألف دينار. وقال عنه النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ: «ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم» مرتين. ومن أعظم صفاته الحياء، وقال عنه النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة». وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب سنة ٢٣ هـ، فافتتحت في أيامه أرمينية والقوفار وخراسان وكرمان وسجستان وإفريقية وقس، وأتم جمع القرآن، وكان أبو بكر قد جمعه، وأبقى ما بأيدي الناس من الرقاع والقراطيس، فلما ولي عثمان طلب مصحف أبي بكر فأمر بالنسخ عنه وأحرق كل ما عنده.

وهو أول من زاد في المسجد الحرام ومسجد الرسول، وأمر بالأذان الأول يوم الجمعة، واتخذ دارا للقضاء بين الناس، وكان أبو بكر وعمر يجلسان للقضاء في المسجد،

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ١٤٦ حديثاً. وقُتل صبيحة عيد الأضحى وهو يقرأ القرآن في بيته بالمدينة.

وثق بدي النورين؛ لأنه تزوج بنتي النبي صلى الله عليه وسلم رقية ثم أم كلثوم.
(الاعلام ٤/٢١٠)

عروة بن الزبير

(٢٢ - ٩٣ هـ = ٦٤٣ - ٧١٢ م)

عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، أبو عبد الله: أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. كان عالماً بالدين، صالحاً كريماً، لم يدخل في شئ من الفتن. وانتقل إلى البصرة، ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنين. وعاد إلى المدينة فتوفي فيها. وهو أخو عبد الله بن الزبير لأبيه وأمه. و«بئر عروة» بالمدينة منسوبة إليه. (الاعلام ٤/٢٢٦).

عصام بن يوسف

(١٠٠ - ٢١٠ هـ)

عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصمة البلخي. يروي عن ابن المبارك، كان صاحب حديث وهو ثبت فيه. وهو أخو إبراهيم بن يوسف.
(الجواهر المضية ١/٣٤٧)

علقمة

(٦٢ - ١٠٠ هـ = ٦٨١ - ١٠٠٠ م)

علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الهمداني، أبو شبل: تابعي، كان فقيه العراق. يشبه ابن مسعود في هديه وسمته وفضله. ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن الصحابة، وروى عنه كثيرون. وشهد صفين. وعزا خراسان. وأقام بخوارزم سنتين، ومرو مدة. وسكن الكوفة، فتوفي فيها. (الاعلام ٤/٢٤٨).

علي الإسينجابي

(٤٥٤ - ٥٣٥ هـ = ١٠٦٢ - ١١٤١ م)

علي بن محمد بن إسماعيل، هاء الدين الإسينجابي السمرقندي: فقيه حنفي، بنعت بشيخ الاسلام. من أهل سمرقند. وبها وفاته. تفقه عليه جماعة، منهم صاحب الهداية علي بن أبي بكر المرغيناني.

له كتب منها: «المبسوط» و«الفتاوى» و«شرح مختصر لطحاوي».

(الجواهر المصية ١/٣٧٠-٤٧١، والفوائد الهية، ص ١٢٤، والأعلام ٤/٣٢٩)

علي بن أبي طالب ؑ

(٢٣ قه - ٤٠ هـ = ٦٠٠ - ٦٦١ م)

علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن: أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبي وصهره، وأحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. ولد بمكة، ورَبِّيَ في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفارقه. وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، وفتح خيبر على يديه، وقال عنه النبي صلى الله عليه وسلم: «لأعطين الراية غدا رجلاً يفتح على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله». ولما آحى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه قال له: أنت أخي.

وولي الخلافة بعد مقتل عثمان ابن عفان (سنة ٣٥ هـ) وأقام بالكوفة (دار خلافته) إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي غيلة في مؤامرة ١٧ رمضان المشهورة، واختلف في مكان قبره، فقيل: في قصر الإمارة بالكوفة، وقيل: في رحة الكوفة، وقيل: بنجف الحيرة، وقيل غير ذلك. والصحيح أن قبره بدار الإمارة بكوفة.

وكان أسمر اللون، عظيم البطن والعينين، أقرب إلى القصر، وكانت لحيته ملء ما بين منكبَيْه، ولد له ٢٨ ولدا منهم ١١ ذكرا و ١٧ أنثى. (الأعلام ٤/٢٩٥-٢٩٦)

علي بن حمزة الكسائي

(١٨٩-٠٠٠هـ = ٨٠٥-٠٠٠م)

علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي أحد القراء السبعة: إمام في اللغة والنحو والقراءة من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها وتعلم بها. وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري عن سبعين عاماً. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. قال الجاحظ: كان أثيراً عند الخليفة حتى أخرج من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسرين. أصبه من أولاد الفرس. وأخبره مع علماء الأدب في عصره كثيرة.

له تصانيف، منها «معالي القرآن»، و«المصادر»، و«الحروف»، و«القرآت»، و«المتشابه في القرآن»، وغير ذلك. (الأعلام ٤/ ٢٨٣).

علي بن محمد البزدوي

(٤٠٠ تقريباً - ٤٨٢هـ)

علي بن محمد بن عبد الكريم بن موسى البزدوي الإمام الكبير: الجامع بين أشنات العلوم، إمام الدنيا في الفروع والأصول، وغناء المقهاء في الفقه. له تصانيف كثيرة معتبرة، منها: «المبسوط» إحدى عشر مجلد، و«شرح الجامع الكبير»، و«شرح الجامع الصغير»، و«أصول البزدوي» معتبر معتمد، وكتاب في تفسير القرآن، يقال: إنه مئة وعشرون جزءاً، كل جزء في ضخمة مصحف. (العوائد البهية، ص ١٢٤).

عمر بن الخطاب

(٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م)

عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص: ثاني الخلفاء الراشدين،

وأول من لقب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل، الشجاع الحارم، صاحب الفتوحات، بضرب بعدله المثل. كان في الجاهلية من أبطال قريش وأشرافهم، ولد السفارة فيهم، ينافر عنهم ويدبر من أرادوا إداره. وهو أحد العمرين اللذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ربه أن يعز الإسلام بأحدهما. أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وشهد الوقائع. قال ابن مسعود: ما كنا نقدر أن نصي عند الكعبة حتى أسلم عمر. ونزل القرآن موافقا لرأيه في سبعة عشر موضعاً على ما ذكره السيوطي.

بويج بالخلافة يوم وفاة أبي بكر (سنة ١٣ هـ) بعهد منه. وفي أيامه تم فتح الشام والعراق، وافتتحت القدس والمدائن ومصر والجزيرة، حتى قيل: انتصب في مدته اثنا عشر ألف منير في الإسلام. وهو أول من وضع للعرب التاريخ الهجري، وكانوا يؤرخون بالوقائع. واتخذ بيت مال المسلمين، وأمر ببناء البصرة والكوفة فبنيتا. وأول من دون الدراوين في الإسلام، جعلها على الطريقة الفارسية لإحصاء أصحاب الأعطيات وتوزيع المرتبات عليهم.

وكان يطوف في الأسواق منفردا. ويقضي بين الناس حيث أدركه الخصوم. وكان أول ما فعله لما وُلِّي أن رد سبايا أهل الردة إلى عشائره وقال: كرهت أن يصير السي سة على العرب. وكانت الدراهم في أيامه على نقش الكسروية، وزاد في بعضها «الحمد لله» وفي بعضها «لا إله إلا الله وحده» وفي بعضها «محمد رسول الله». له في كتب الحديث ٥٣٧ حديثا. وكان نقش خاتمه: «كفى بالموت واعظا يا عمر». لقبه النبي صلى الله عليه وسلم بالفاروق، وكناه بأبي حفص. قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي (غلام المغيرة بن شعبة) غيلة، بمنحدر في خاصرته وهو في صلاة الصبح. وعاش بعد الطعنة ثلاث ليال.

(الأعلام ٤٥/٥).

الفضلي

(٤٢٦ - ٥٠٨ هـ)

عثمان بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الفضلي البخاري. قال السمعاني كان من

أولاد الأئمة. سمع القاضي على السغددي، روى عنه جماعة كثيرة ببخاري وممرقند وعاش كثيراً. وتوفي ببخاري. (الجواهر المضية ١/٣٤٤).

قاضي خان

(٥٩٢-٠٠٠ هـ = ١١٩٦-٠٠٠ م)

حسن بن مصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز، فخر الدين، المعروف بقاضي خان الأوزجندي الفرغاني: فقيه حنفي، من كبارهم. كان إماماً كبيراً وبخراً عميقاً، عواصاً في المعاني الدقيقة، مجتهداً فهماً. أخذ عن ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني.

له «الفتاوي» أربعة أجزاء، وهي مشهورة مقبولة معمول بها، متداولة بين أيدي العلماء. و«الأمالي»، و«الواقعات»، و«المحاصر»، و«شرح الزيادات»، و«شرح الجامع الصغير» منه جزءان، و«شرح أدب القضاء للخصاف»، وغير ذلك.

(الأعلام ٢/٢٢٤، والفوائد البهية، ص ٦٤-٦٥، والجواهر المضية ١/٢٠٥)

القدوري

(٣٦٢-٤٢٨ هـ = ٩٧٣-١٠٣٧ م)

أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري: فقيه حنفي. ولد ومات في بغداد. كان ثقة صدوقاً انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، وصنف المختصر المعروف باسمه «القدوري» في فقه الحنفية.

ومن كتبه «التحريد» في اثني عشر مجلداً طبع في القاهرة، يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه. (الأعلام ١/٢١٢، والفوائد البهية، ص ٣٠).

قوام الدين المعلى بن عبد العزيز

المعلى بن عبد العزيز بن عبد الرزاق بن أبي نصر بن جعفر بن سليمان. روى عن أبيه. وهو أحد الإخوة الفضلاء الستة كنهم يصلح للتدريس والفتوى. إذا خرج أبوه مع أولاده قالوا: سبعة من المفتين خرجوا من دار واحدة. (الجوهرة المصية ١٧٧/٢، ٣١٩/١)

الكرخي

(٢٦٠ - ٣٤٠ = ٨٧٤ - ٩٥٢ م)

الشيخ الامام الزاهد، مفتي العراق، شيخ الحنفية، عبيدالله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن: فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق. مولده في الكرخ ووفاته ببغداد. له رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية و «شرح الجامع الصغير» و «شرح الجامع الكبير». (الأعلام ١٩٣/٤، سير أعلام النبلاء ٤٢٦/١٥)

لقمان الحكيم

لقمان الحكيم كان في زمن داود واسم أبيه ثاران. احتلف السلف فيه: هل كان نبياً، أو عبداً صالحاً من غير نبوة؟ على قولين، الأكثرون على الثاني، وقال سعيد بن المسيب كان نبياً و كان خياطاً، وهو الذي اختاره القرآن ليعرض بلسانه قصية التوحيد وقضية الآخرة. ثم يقال: إنه كان عبداً حبشياً، ويقال: إنه كان نوبياً. وقال مجاهد: كان لقمان الحكيم عبدا حبشيا، غليظ الشفتين، مصفح القدمين، قاضيا على بني إسرائيل. وقال سعيد بن المسيب: كان لقمان الحكيم أسود من سودان مصر. وأياً من كان لقمان فقد قرّر القرآن أنه رجل آتاه الله الحكمة.

(تفسير ابن كثير، وتفسير الطبري، سورة لقمان: ١٢)

الإمام/مالك

(٩٣-١٧٩ هـ = ٧١٢-٧٩٥ م)

مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله: إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة. نشأ في صون ورفاهية وتحمل. كان مهيباً، مشهوراً بالتثبت والتحري، لا يحدث إلا مترضاً

قال الشافعي: لو لا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. وقال: قيل للشافعي: هل رأيت أحداً ممن أدركت مثل مالك، فقال: سمعت من تقدمنا في السن والعلم يقولون: ما رأينا مثل مالك فكيف نرى مثله.

وقال الذهبي: وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره، أحدها: طول العمر وعلو الرواية، وثانيتهما: الذهن الثاقب والفهم وسعة العم، وثالثتهما: اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعتهما: تجمعهم على دينه وعداته واتباعه السنن، وخامستهما: تقدمه في الفقه والفنوى وصحة قواعده.

سأله المنصور أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به، فصنف «الموطأ»، وقال الإمام الشافعي: أصح الكتب بعد كتاب الله الموطأ لمالك.

وله رسالة في الوعظ، وكتاب في المسائل، ورسالة في الرد على القدرية، وكتاب في الحجوم، وتفسير غريب القرآن. (سمر أعلام البلاء ٤٨/٨-٤٩، والأعلام ٢٥٧/٥، طبقات الحفاظ ٩٨/١، التعليق المجدد، ص ١٤)

بجاءد

(٢١-١٠٤ هـ = ٦٤٢-٧٢٢ م)

بجاءد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم: تابعي، مفسر من أهل مكة. قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقر في

الكوفة. وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فظفر إليها: ذهب إلى «بئر بروهوت» بحضرموت، وذهب إلى «بابل» يبحث عن هاروت وماروت.
أما كتابه في التفسير فينقيه المفسرون، وسئل الأعمش عن ذلك، فقال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب، يعني النصارى واليهود. ويقال: إنه مات وهو ساجد.
(الأعلام ٢٧٨/٥)

الإمام/محمد

(١٣١-١٨٩ هـ = ٧٤٨-٨٠٤ م)

محمد بن الحسن بن فرقد، من موالى بني شيبان، أبو عبد الله: إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. وولد بواسط، ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقعة ثم عزله. ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، فمات في الري.
قال الشافعي: «لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغه محمد ابن الحسن، لقلت؛ لعصاحته». ونعته الخطيب البغدادي بإمام أهل الرأي.
له كتب كثيرة في الفقه والأصول، منها: «المبسوط» في فروع الفقه، و«الزيادات»، و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«الآثار»، و«السير»، و«الموطأ»، و«الأمالي»، و«المخارج في الحيل» فقه، و«الأصل»، و«الحجة على أهل المدينة». (الأعلام ٨٠/٦).

محمد بن مسلمة

(٣٤٤ ق م - ٤٣ م)

محمد بن مسلمة بن خالد بن عدي بن مجدعة. أبو عبد الله وقيل: أبو عبد الرحمن، وأبو سعيد الأنصاري الأوسي. من نجباء الصحابة. شهد بدرًا والمشاهد. وقيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه مرة على المدينة.

« كتاب رصي الله عنه ممن اعتزل الفتنة. ولا حضر الجمل، ولا صفين؛ بل اتخذ سيفاً من حشب، وتحول إلى الربرة، فأقام بها مدينة. (سير أعلام النبلاء ٢/٣٦٩-٣٧٣)

محمد بن سلمة

(١٩٢ - ٢٧٨ هـ)

محمد بن سلمة أبو عبد الله المقيي البلخي، تفقه على شداد بن حكيم ثم على أبي سليمان الخورجاني. (العوائد البهية، ١٦٨، والجواهر المضية ٢/٥٦).

محمد بن طرخان

(٤٤٦ - ٥١٣ هـ)

محمد بن طرخان ابن بلكين بن مبارز بن يحكم، الإمام الفاضل، المحدث المتقن النحوي، أبو بكر التركي البغدادي. سمع أبا جعفر بن المسلمة، ومن بعده، وصحب أحمد بن محمد ولازمه. وكتب بخطه الكثير، وسمع كتاب «الإكمال» من الأمير أبي نصر، وتفقه على الشيخ أبي إسحاق، وأحد الكلام عن أبي عبد الله القيرواني، وكان يورق للناس، وخطه جيد معرب، وكان ذا حظ من تأله وعبادة وأوراد، وزهد وصدق، يذكر بإجابة الدعوة. وثقه ابن ناصر، وكان يفهم ويحفظ، رحمه الله.
(سير أعلام النبلاء ١٩/٤٢٣، رقم: ٢٤٥).

محمد بن مقاتل الرازي

محمد بن مقاتل الرازي قاضي الري. من أصحاب محمد بن الحسن. من طبقة سليمان بن شعيب وعلى بن معبد. روى عن أبي المطيع. قال الذهبي: وحدث عن وكيع وطبقته. (الجواهر المضية ٢/١٣٤).

الميداني

هو محمد بن إبراهيم الضرير الميداني شيخ كبير عارف بالمشهد، قل ما يوجد مثله في الأعصار، من أقران أبي أحمد نصر العياضي أخى أبي بكر العياضي. نسبة إلى ميدان بفتح الميم - وقد تكسر. (العوائد البهية، ص ١٥٥).

ناصر الدين أبو القاسم

(... - ٥٥٦ هـ = ... - ١١٦١ م)

محمد بن يوسف بن محمد بن علي ابن محمد العلوي الحسي أبو القاسم، ناصر الدين، المدني السمرقندي: فقيه حنفي، عالم بالتفسير والحديث والوعظ من أهل سمرقند. مات بسمرقند. وقيل: قتل بما صبرا. وكان شديد النقد للعلماء والأئمة. له تصانيف، منها: «الفقه النافع»، و«جامع الفتاوى»، و«مآل الفتاوى»، وغير ذلك. (الأعلام ١٤٩/٢)

الناطفي

(... - ٤٤٦ هـ = ... - ١٠٥٤ م)

أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطفي، أحد الفقهاء الكبار وأحد أصحاب الواقعات والنوازل. نسبته إلى عمل الناطف وبيعه. من كتبه: «الأجناس» في أوقاف بغداد في مجلد، و«الفروق»، و«الروضة» في البلدية، و«الواقعات» في مجلد، و«الأحكام» فقه. (الأعلام ٢١٣/١).

نافع المدني

(١٢٠ - ٢٢٠ هـ = ٧٣٨ - ٨٣٥ م)

عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، مولى الأصاره، أبو موسى: أحد القراء

المشهورين. من أهل المدينة، مولداً ووفاء. انتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في رده بالحجار. وكان أصم، يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه النحس والخطأ و«قالون» لقب دعاه به نافع القارئ، لجودة قراءته، ومعه بلغة الروم جيد.
(الأعلام ١١٠/٥)

نجم الدين النسفي

(٤٦١ - ٥٣٧ هـ = ١٠٦٨ - ١١٤٢ م)

عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي: عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، من فقهاء الحنفية. ولد بنسف وإليها نسبته، وتوفي بسمرقند.
قيل: له نحو مئة مصنف، منها «الأكمل الأطوال» في التفسير، و«الإشعار بالمختار من الأشعار» عشرون جزءاً، و«نظم الجامع الصغير» في فقه الحنفية، و«طلبة الطلبة» في الاصطلاحات الفقهية، و«العقائد» يعرف بعقائد النسفي.
وكان يلقب بحفني الثقلين. وهو غير النسفي (المفسر) عبد الله بن أحمد.
(الأعلام ٦٠/٥)

نصير بن يحيى

(٠٠٠ - ٢٦٨ هـ)

أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد. (الفوائد البهية ص ٢٢١)

وائل بن الأسقع

(٢٢ ق هـ - ٨٣ هـ = ٦٠١ - ٧٠٢ م)

وائل بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل، اللبني الكناشي: صحابي، من أهل الصمة

كان قبل إسلامه يسزل ناحية المدينة. وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز إلى تبوك، فشهدا معه. وقيل: خدم النبي ثلاث سنين. ثم نزل البصرة وكانت له بها دار. وشهد فتح دمشق، وسكن قرية «البلاط» على ثلاثة فراسخ منها. وحضر المغازي في البلاد الشامية. وتحول إلى بيت المقدس، فأقام. ويقال: كان مسكنه بيت جبرين. وكف بصره. وعاش ١٠٥ سنين، وقيل: ٩٨ وهو آخر الصحابة موتاً في دمشق. له ٧٦ حديثاً. ووفاته بالقدس أو بدمشق. (الأعلام ١٠٧/٨).

المصادر التي أحال عليها المؤلف

أدب القاضي

هو علي مذهب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي المجتهد الحنفي، المتوفى سنة ١٨٢، وهو أول من صنف فيه إملأء، روى عنه: بشر بن الوليد المُرسي ومحمد بن سماعة الحنفي. (كشف الظنون ١/١).

التجريد

هو لأبي الفضل الكرماني عبد الرحمن بن محمد بن أميروه، ولد بكرمان سنة ٤٥٧ هـ - ١٠٦٥ م وتوفي بمرور سنة ٥٤٣ هـ - ١١٤٩ م : فقيه حنفي انتهت إليه رئاسة المذهب نخراسان.

وهما تجريد آخر للإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري، ولد في بغداد سنة ٣٦٢ هـ - ٩٧٣، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ - ١٠٣٧ م : فقيه حنفي، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، وكتابه «التجريد» في اثني عشر مجلدًا طبع في القاهرة، يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه. ومراد المصنف من «التجريد» في هذا الكتاب «التجريد» لأبي الفضل الكرماني؛ لأنه صرَّح به في مواضع عديدة من كتابه هذا. (كشف الظنون ١/٣٤٥-٣٤٦).

الجامع الصغير

هو في الفروع للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى سنة ١٨٧.

وقد أُلِّمه إجابةً لطلب الإمام أبي يوسف أن يؤلف ما حُبط عنه مما رواه عن الإمام أبي حنيفة، ولم يرتب مسأله، وإنما رتبها أبو عبد الله الزعفراني.

وهو كتاب قدم مبارك مشتمل على ١٥٣٢ مسألة - كما قال البزدوي - وذكر الاختلاف في ١٧٠ مسألة، ولم يذكر القياس والاستحسان إلا في مسألتين. والمشايخ يعظمونه حتى قالوا: لا يصلح المرء للمتنوى ولا للقضاء إلا إذا علم مسأله.

وذكر علي القمي: أن أبا يوسف مع جلالة قدره كان لا يفارق هذا الكتاب في حضر ولا سفر. وكان علي الرازي يقول: من فهم هذا الكتاب فهم أصحابنا، ومن حفظه كان أحفظ أصحابنا.

وله أربع منظومات وشروح أكثر من ثلاثين، منها: شرح الإمام أبي بكر محمد السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠ هـ، والإمام قاضي خان المتوفى سنة ٥٩٢ هـ، والإمام أبي جعفر الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١ هـ، وهو مطبوع. (كشف الظنون ١/٥٦٣).

الزيادات

هو في فروع الحنفية للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩. وهو مخطوط. قيل: إنما سمي به لأنه لما فرغ من تصنيف «الجامع الكبير» تذكر فروعا لم يذكرها في «الكبير» فصفه ثم تذكر فروعا أخرى فصنف أخرى وسماها «زيادات الزيارات». وقيل في سبب التسمية غير ذلك.

وقد شرحه جماعة منهم: الإمام قاضي خان الأوزجندی المتوفى سنة ٥٩٢ هـ، وأبو حفص سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي المتوفى سنة ٧٧٣ هـ، ولم يكمله، واختصره الحاكم الشهيد وهو مختصر «أصول الزيارات».

وأنشدوا فيه:

إن الزيادات زاد الله رونقها ... عقم مسائلها من أصعب الكتب
أصولها كالغذاري قط ما اخترعت ... فروعهن يد في العجم والعرب
ينال قارئها في العلم منزلة ... يغيب إدراكها عن أعين الشهب
(كشف الظنون ٢/٩٦٢)

الشامل

هو في فروع الحنفية لأبي القاسم إسماعيل بن الحسين البيهقي الحنفي المتوفى سنة ٤٠٢. قال صاحب «الجواهر»: جمع فيه مسائل وفتاوى تتضمن كتاب: «المسوط» و«الزيادات»، وهو كتاب مفيد. (كشف الظنون ١٠٢٤/٢).

شرح الطحاوي

المراد به في كتب المذهب شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر جصاص الراري.

العيون

هو «عيون المسائل» في فروع الحنفية لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي المتوفى سنة ٣٧٦، أو هو لأبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي المتوفى سنة ٣١٩، وهو في تسع مجلدات. (كشف الظنون ١١٨٧/٢).

الكافي للحاكم الشهيد

هو في فروع الحنفية للحاكم الشهيد محمد بن محمد الحنفي المتوفى سنة ٣٣٤، جمع فيه كتب محمد بن الحسن «المبسوط» وما في جوامعه، وهو كتاب معتمد في نقل المذهب. وشرحه جماعة من المشايخ، منهم: شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور بـ«مبسوط السرخسي» وهو المراد إذا أطلق: «المبسوط» في شروح الهداية وغيرها. (كشف الظنون ١٢٨٢/٢)

الكتاب

هو «مختصر القلوري» للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القلوري، المتوفى سنة ٤٢٨، وهو متن متين معتبر، متداول بين الأئمة الأعيان، وشهرته تعني عن البيان، وهو

مشمتمل على اثني عشرة ألف مسألة، وهو مطبوع، وشروحه كثيرة جداً، منها: شرح أبي نصر الأقطع المتوفى سنة ٤٧٤، وشرح الإسلام الإسيحياني، وسماه «راد الفقهاء».
(كشف الظنون ١٦٣١/٢)

المبسوط

هو للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩، وهو في فروع الحنفية. ألفه مبرداً، فأولاً ألف مسائل الصلاة وسماه «كتاب الصلاة»، ومسائل البيوع وسماه «كتاب البيوع»، وهكذا الأيمان والإكراه، ثم جمعت فصارت مبسوطاً، وهو المراد حيث ما وقع في الكتب: قال محمد في كتاب فلان كذا.
واعلم: أن نسخ المبسوط المروية عن محمد متعددة وأظهرها: مبسوط أبي سليمان الجوزجاني. ورؤي أن الشافعي استحسنته وحفظه، وأسلم حكيم من كفار أهل الكتاب بسبب مطالعته، حيث قال: هذا كتاب محمدكم الأصغر فكيف كتاب محمدكم الأكبر ؟
(كشف الظنون ١٥٨١/٢)

المختصر للحاكم

هو الذي اختصره الحاكم الشهيد من «الزيادات» في فروع الحنفية للإمام محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة تسع وثمانين ومئة. (كشف الظنون ٩٦٢/٢).

الملقط

هو في الفتاوى الحنفية للإمام ناصر الدين أبي القاسم: محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٦. وهو: «مآل الفتاوى» ثم جمعه في أوامر شعبان سنة ٥٤٩، ثم جتسه الشيخ الإمام الزاهد جلال الدين محمود بن الشيخ مجد الدين الحسين بن أحمد الأسروشي من غير زيادة عليه ولا نقصان عنه في أوائل شعبان سنة ٦٠٣ بأسروشة، وأملأه تماماً في صفر سنة ٦١٦ بسمرقند. (كشف الظنون ١٨١٣/٢)

الْمُنْتَقَى

هو في فروع الحنفية للمحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المقتول شهيداً سنة ٣٣٤، وفيه نوادر من المذهب، ولا يُوجد المنتقى في هذه الأعصار، كذا قال بعض العلماء، وقال الحاكم: نظرت في ثلاث مئة جزء مؤلف. (كشف الظنون ١٨٥١/٢).

النوادم

يوجد أكثر من كتاب اسم النوادر في المذهب الحنفي؛ منها: نوادر المصطفى، وبنو هشام، ونوادر ابن رستم، وغيرهم، ولم أعرف أيها المقصود.

والنوادر هي مسائل مروية عن أصحاب المذهب وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى -، ويلحق بهم: زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ من أبي حنيفة، ويسمى هؤلاء: المتقدمين.

ثم هذه المسألة التي سُميت: مسائل النوادر هي غير ما وجدت في كتب محمد (وهي: «المبسوط»، و«الريادات»، و«الجامع الصغير»، و«الكبير»، و«السير») إما في كتب غيرها تنسب إلى محمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات، وإما في كتب غير محمد كـ «كتاب المجرد» لحسن بن زياد، وكتب الأماشي لأصحاب أبي يوسف وغيرهم، وإما بروايات مفردة مثل رواية ابن سماعة، ورواية علي بن منصور وغيرهما في مسألة معينة.

وإنما قيل لها غير ظاهر الرواية؛ لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة صحيحة ثابتة كالكتب الأولى. (كشف الظنون ١٢٨٢/٢).

التوازل

هو للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي المتوفى سنة ٣٧٦. ذكر فيه أنه جمعه من أهل العلم؛ منهم: محمد بن شعاع، ومحمد بن مقاتل، قال:

صفت كتابين من أقاويلهم؛ أحدهما عيون المسائل، والآخر النوارل، وأوردت في العيون من أقاويل أصحابنا ما ليس عنهم رواية في هذه الكتب، وفي النوارل من أقاويل أصحابنا ما لا رواية عنهم أيضاً في الكتب، يسهل على الناظر فيهما طريقة الاجتهاد. مرغ من إملائه يوم الجمعة من جمادى الأولى سنة ٣٧٦. أوله: «الحمد لله على نعمته التي لا تحصى...»، وهو كتاب مطبوع بعنوان «فتاوى النوازل».

والنوازل هي مسائل سُئِلَ عنها المَشَايخُ الْمُجْتَهِدُونَ في المَذْهَبِ ولم يجدوا فيها نصاً فأفتوا فيها تخرجاً. (كشف الظنون ١٩٨١/٢).

ظاهر الرواية

هي مسائلُ الأصول، وتسمى ظاهرُ الرواية، وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب وهم: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى - ويلحق بهم: زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ من أبي حنيفة ويسمى هؤلاء: المتقدمين.

ثم هذه المسألة التي سميت: مسائل الأصل وظاهر الرواية هي ما وُحِدت في كتب محمد التي هي: «المبسوط»، و«الزيادات»، و«الجامع الصغير»، و«الكبير»، و«السير». وإنما سميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي: إما متواترة أو مشهورة عنه. (كشف الظنون ١٢٨٢/٢).

كتاب الحصر

المراد منه كتابُ الحَصْرِ من «المبسوط» للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩، وهو في فُرُوعِ الحَنَفِيَّةِ.

كتاب الصلاة

المراد منه كتاب الصلاة من «المبسوط» للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩، وهو في فُرُوعِ الحَنَفِيَّةِ. (كشف الظنون ١٥٨١/٢)

كتاب الوقعات لحسام الدين

هو كتاب جمع فيه الإمام حسام الدين عمر بن عبد العزيز - الشهيد سنة ٥٣٦ - أجاساً يقال لها: «الوقعات».

والوقعات هي مسائل استنطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية عن أصحاب المذهب المتقدمين، وهم: أصحاب أبي يوسف وأصحاب محمد وأصحاب أصحابهما وهم جرا إلى أن يقرض عصر الاجتهاد، وهم كثيرون. فمن أصحاب أبي يوسف ومحمد مثل: ابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجورجاني وأبي حفص البخاري. ومن أصحاب أصحابهما ومن بعدهم مثل: محمد بن مسلمة ومحمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصر بن يحيى وغيرهم، كما في الطبقات والتواريخ وقد يتفق لهم أن يحالوا أصحاب المذهب لدلائل ظهرت لهم.

مراجع التحقیق

- | المطبعة | المؤلف | إسم الكتاب |
|---------|--------|--|
| | | ۱. القرآن الکریم |
| | | ۲. آپ کے مسائل اور ان کا حل للشیخ خالد سیف اللہ رحمانی، ط: مکتبہ لدهیانوی، کراتشي. |
| | | ۳. احسن الفتاوی للشیخ المفتي رشید أحمد، ط: ایچ ایم سعید کمپنی، کراتشي. |
| | | ۴. احکام القرآن للشیخ المفتي محمد شفیع، ط: إدارة القرآن، کراتشي. |
| | | ۵. الأعلام خير الدين الزركلي، ط: دار العلم للملايين. |
| | | ۶. إمداد الأحكام للشيخ طهر أحمد العثماني، ط: مکتبہ دار العلوم کراتشي. |
| | | ۷. إمداد الفتاوی للشيخ العلامة أشرف علي التهانوي، ط: دار العلوم کراتشي، پاکستان. |
| | | ۸. السحر الرائق لابن نجيم، ط: کوئٹہ، پاکستان. |
| | | ۹. بدائع الصنائع لأبي بكر بن مسعود الكاساني، ط: ایچ ایم سعید کمپنی، کراتشي. |
| | | ۱۰. بداية المجتهد لابن رشد الأندلسي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت. |
| | | ۱۱. البایة محمود بن أحمد العبي الحنفي، ط: ملك سنز، پاکستان. |
| | | ۱۲. تاريخ مدينة دمشق لابن عساکر، ط: دار الفكر. |
| | | ۱۳. تبیین الحقائق للعلامة فخر الدين بن عثمان الزيلعي، ط: مکتبہ إمدادية، پاکستان. |
| | | ۱۴. تفسير القرآن الکریم: للإمام ابن كثير، ط: دارالريان للتراث، القاهرة. |
| | | ۱۵. تفسير المظهری محمد ثناء الله العاني في، ط: بلوچستان بکديو کوئٹہ، پاکستان. |
| | | ۱۶. تكملة فتح الملهم للشيخ المفتي محمد تقي العثماني، ط: مکتبہ دار العلوم کراتشي. |
| | | ۱۷. الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني، ط: إدارة القرآن، کراتشي. |
| | | ۱۸. الجامع الصغير لجلال الدين أبي بكر السيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت. |
| | | ۱۹. جديد فقهي مباحث للشيخ مجاهد الإسلام القاسمي، ط: إدارة القرآن، کراتشي. |

٢٠. حواهر العقه للممّي محمد شفيح العثماني، ط: مكتبة تفسير القرآن، ديوبند.
٢١. حواهر المضية لمحي الدين أبي محمد عبد القادر الحنفي المصري، ط: مير محمد كتب خان، كراتشي.
٢٢. الحوهرة النيرة لأبي بكر بن علي بن محمد الحدّاد اليمني، ط: مكتبة إمدادية، ملتان.
٢٣. حاشية الطحطاوي على الدر المختار، ط: المكتبة العربية كراتشي، باكستان.
٢٤. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ط: دار الكتاب ديوبند، الهند.
٢٥. حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار البار، مكة المكرمة.
٢٦. خلاصة الفتاوى للعقبة طاهر بن عبد الرشيد البحاري، ط: مكتبة حبيبية كراتشي.
٢٧. خير الفتاوى للشيخ خير محمد جالندهري، ط: مكتبة إمدادية، باكستان.
٢٨. درر الحكام في شرح غرر الأحكام للقاضي محمد بن فراموز، الشهر بملا خسرو، ط: اصطنبول.
٢٩. رد المختار لابن عابدين الشامي، ط: دار الفكر/ مكتبة زكريا ديوبند.
٣٠. السعاية للعلامة محمد عبد الحمي اللكنوي، ط: سهيل أكاديمي، باكستان.
٣١. سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف، الرياض.
٣٢. سلسلة الأحاديث الضعيفة لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: مكتبة المعارف، الرياض.
٣٣. سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ط: مير محمد كتب خان كراتشي، باكستان.
٣٤. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط: ايچ إم سعيد كمبي، كراتشي، باكستان.
٣٥. سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ط: اشرف بكديو، ديوبند، الهند.
٣٦. سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني، ط: مؤسسة الرسالة.
٣٧. سنن الدارمي لأبي عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي بتحقيق فواد أحمد رملي، ط: قديمي كتب خان، كراتشي، باكستان.
٣٨. سنن الكبري لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، ط: نشر السنة، ملتان، باكستان.

- ٣٩ سن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط: قديمي كتب خاتمه، كراتشي، باكستان
٤٠. شرح الريادات للقاصي حان، ط: إدارة القرآن، كراتشي.
٤١. شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي، ط: فيصل بليكيشنر، ديوبند، الهند.
٤٢. شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، ط: دار الريان.
٤٣. صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم، ط: دار الوعي، حلب.
٤٤. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط: قديمي كتب خاتمه، كراتشي، باكستان.
٤٥. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ط: قديمي كتب خاتمه، كراتشي، باكستان.
٤٦. عمدة الفقه لسيد زوار حسين، ط: إدارة مجدية، كراتشي.
٤٧. عمدة القاري للعلامة بدر الدين العيني، ط: مكتبة رشيدية، باكستان.
٤٨. عبون المسائل لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ط: مطبعة أسعد بغداد.
٤٩. غنية المستملين شرح منية المصلي للعلامة إبراهيم الحلبي، ط: مكتبة نعمانية ملتان، باكستان.
٥٠. فتاوى دار العلوم ديوبند للشيخ عزيز الرحمن، ط: دار الإشاعت، كراتشي.
٥١. فتاوى محموديه للشيخ المفتي محمود حسن الكنكوهي، ط: جامعة فاروقية كراتشي.
٥٢. الفتاوى النافذة لعلامة عالم بن العلاء الاندريزي، ط: إدارة القرآن، كراتشي.
٥٣. الفتاوى الهندية للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، ط: المكتبة الرشدية كوته، باكستان.
٥٤. الفردوس بمأثور الخطاب لأبي شعاع شيرويه بن شهر دار الديلمي، ط: دار الباز، مكة المكرمة.
٥٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ط: دار المعرفة، بيروت.
٥٦. فتح القدير لابن الهمام الحنفي، ط: المكتبة الرشيد، باكستان.

- ٥٧ فتح الملهم للعلامة شبير أحمد العثماني، ط: مكتبة دار العلوم كراتشي.
- ٥٨ فتوى الخواص في حل ما صيد بالرصاص للعلامة محمود بن محمد الحمزاوي، ط: دار الشائر الإسلامية.
- ٥٩ الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي، ط: دار الفكر.
- ٦٠ الفوائد السنية لأبي الحسنات محمد عبد الحكي الكوي، ط: قديمي كتب حانه كراتشي.
- ٦١ فيض القدير للعلامة عبد الرؤوف المناوي، ط: دار الفكر.
- ٦٢ كتاب الاحتيار لتعليل المختار للشيخ عبد الله بن محمود الموصلي، ط: دار المعرفة، بيروت.

- ٦٣ كتاب الفتاوى للشيخ خالد سيف الله الرحمان، ط: كتب نخانه نعيمية، ديوبند.
- ٦٤ كشف الظنون لحاجي خليفه، ط: المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- ٦٥ كفاية المفتي للشيخ المعني محمد كفايت الله الدهلوي، ط: مكتبة إمدادية، باكستان.
- ٦٦ الباب في شرح الكتاب للشيخ عبد الغي الميذاني، ط: دار الباز، مكة المكرمة.
- ٦٧ لسان العرب لابن منظور، ط: دار الباز، مكة المكرمة.
- ٦٨ لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، ط: إدارة تاليفات أشرفية ملتان، باكستان.
- ٦٩ المبسوط للإمام السرخسي، ط: دار الفكر.
- ٧٠ المبسوط للإمام محمد بن الحسن الشيباني، ط: إدارة القرآن، كراتشي.
- ٧١ مجمع الأهر شرح ملتقى الأبحر لداماد أفندي، ط: دار إحياء التراث العربي.
- ٧٢ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي، ط: مؤسسة المعارف، بيروت.
- ٧٣ المحيط البرهاني للإمام برهان الدين أبي المعالي محمود بن صدر الشريعة البخاري، ط:

المجلس العلمي.

- ٧٤ المرقاة المفاتيح للعلامة علي القاري، ط: مكتبة إمدادية ملتان، باكستان.
- ٧٥ المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم، ط: دار الباز، مكة المكرمة.
- ٧٦ المسند للإمام أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط: دار الحديث، القاهرة.
- ٧٧ المسند للإمام أحمد بن حنبل بتحقيق شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة.

٧٨. مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي بتحقيق ناصر الدين الألباني، ط: المكتب الإسلامي.
٧٩. المصنف لابن أبي شيبه الكوفي بتحقيق محمد عوامة، ط: إدارة القرآن.
٨٠. المصنف لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني، ط: المجلس العلمي، سورت، الهد.
٨١. المعجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي، ط: دار الفكر، بيروت.
٨٢. المعجم الصغير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط: دار الباز، مكة المكرمة.
٨٣. المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٨٤. المعجم الوسيط لجنة من العلماء، ط: ديوبند، الهند.
٨٥. الملتقط لناصر الدين السمرقندي، ط: دار الكتب العلمية.
٨٦. المنجد للونيس معلوف، ط: دار الشرق، بيروت.
٨٧. منية الصيادين لمحمد بن عبد اللطيف بن فرشته، ط: دار البشائر الإسلامية.
٨٨. الهداية لعلي بن أبي بكر المرغيناني، ط: ايج ام سعيد كمبني، كراتشي.

فهرس الأعلام

إبراهيم بن يزيد النخعي

الأسود

ابن شرملة

ابن عباس ؓ

ابن المبارك

ابن مسعود ؓ

(القاضي الإمام) أبو البشر

أبو بكر الأعمش

أبو بكر الإسكاف البلخي

أبو بكر بن حامد

أبو بكر الحصاف

أبو بكر الرازي

أبو بكر الصديق ؓ

أبو بكر العياضي

أبو بكر بن الفضل

أبو جعفر الطحاوي

أبو جعفر الهندواني

أبو حنيفة

أبو حمص الكير

- أبو زيد الدبوسي
 أبو سليمان
 أبو شجاع
 أبو عاصم العامري
 أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي
 أبو عبد الله البلخي
 أبو عمرو بن العلا المصري
 أبو الفضل الكرمانلي
 أبو القاسم الحكيم
 أبو القاسم الصفار البلخي
 أبو الليث
 أبو المعين السفي
 أبو منصور الماتريدي
 أبو نصر الدبوسي
 أبو نصر بن سلام البلخي
 أبو يوسف
 الإسبيخايني
 أنس بن مالك رضي الله عنه
 برهان الأئمة - عبد العزيز بن عمر
 برهان الدين المرعشاني
 بشر بن غياث
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه

جمال الدين الريفدموني

الحاكم الشهيد

الحامدي

حُسام الدين الشهيد

الحسن بن زياد

الحسن البصري

الحسن الماتريدي

حفص بن سليمان بن المعيرة البزار

حمزة بن حبيب الزمان القوصي

خلف بن أيوب البلخي

خواهر زاده

الذرخري

الrustغني

رفر

سلمان الفارسي

لشافعي

الشعي

شمس الأئمة الحلواني

شمس الأئمة السرخسي

صدر الإسلام

الصفار البخاري

الصفار البلخي - أبو القاسم الصفار البلخي

طهير الدين المرغيناني
 عاصم بن أبي الجود
 عائشة بنت عمجة رضي الله عنها
 عبد الرحمن بن أبي لبي
 عبد الرحيم الكرميني
 عبد العزيز بن عمر
 عبد الله بن أبي أوفى ؓ
 عبد الله بن عامر الشافعي
 عبد الله بن كثير المكي
 عبد الواحد الشهيد
 عثمان بن عفان ؓ
 عروة بن الزبير
 عصام بن يوسف
 علقمة
 علي الإسبنجاني
 علي بن أبي طالب ؓ
 علي ابن حمزة الكسائي
 علي بن محمد البزدوي
 عمر بن الخطاب ؓ
 الفضلي
 قاضي خان
 القنوري
 قوام الدين المعلى بن عبد العزيز

الكرخي
لقمان الحكيم
الإمام/ مالك
محمّد
الإمام/ محمد
محمد بن سلمة رحمته الله
محمد بن سلمة
محمد بن طرخان
محمد بن مقاتل الرازي
الميداني
ناصر الدين أبو القاسم
الناظي
نافع المدني
نجم الدين النسفي
نصير بن يحيى
وائلة بن الأسقع رحمته الله

فهرس المصادر التي أعال عليها المؤلف

أأب القاضى
التأرىأ
الأاع الصأفر
الأزأأأأ
الأامل
الأون
الأافى للأاكم الأأهأأ
الأاب
الأببببب
الأأأأر للأاكم
الأأأأ
الأأأأ
الأوأأر
الأوأأر
أأأأر الأوأأأ
أأأأ أأأأ
أأأأ الأأأأ
أأأأ الأوأأأ أأأأ أأأأ

فهرس الموضوعات

الصفحة

٣ تقديم مدير الجامعة
٦ مقدمة المشرف
٨ مقدمة التحقيق
١٤ صور المخطوطات
١٨ ترجمة المؤلف
٢٤ مقدمة المؤلف
٢٥ كتاب الطهارة
٢٥ باب الوضوء
٢٩ باب ما يقض الوضوء
٣٠ باب العسل
٣٣ باب ما يجوز به الوضوء والغسل
٣٤ باب الأواني والآبار
٣٦ باب الآسار
٣٧ باب الأبخاس
٣٩ باب تطهر الأبخاس
٤٢ باب الاستنجاء
٤٣ باب المسح على الخفين
٤٥ باب التيمم

٤٩	باب الحيض
٥٢	فصل النفاس
٥٣	كتاب الصلاة
٥٤	باب الأذان
٥٦	باب المواقيت
٥٨	باب ستر العورة
٥٩	باب استقبال القبلة
٦٠	باب الدخول في الصلاة
٦٢	باب أفعال الصلاة
٦٧	باب ما يكره في الصلاة
٧٤	باب القراءة في الصلاة
٧٥	باب صلاة المسافر
٧٩	باب الصلاة على الراحلة والسفينة
٨٠	باب الصلاة بالنجاسة
٨٢	باب ما يفسد الصلاة
٨٥	باب الحدث في الصلاة
٨٧	باب سحقي السهو
٩٠	باب سجدة التلاوة
٩٤	باب السجدة
٩٦	باب الصلاة بالجماعة
٩٧	باب الإمامة
٩٩	باب الاقتداء
١٠١	باب قضاء الفوائت
١٠٣	باب الجمعة

١٠٨	باب العيدين
١١١	باب تكبيرات التشريق
١١٢	باب صلاة الخوف
١١٣	باب صلاة المريض
١١٤	باب الوتر
١١٦	باب النذر
١١٧	باب التطوع والسنن
١١٩	باب التراويح
١٢١	باب زلة القاري
١٢٤	باب صلاة الكسوف
١٢٥	باب الاستسقاء
١٢٦	باب مسائل متفرقة
١٢٨	كتاب الجنائز
١٢٨	باب العسل
١٢٩	باب التكفين
١٣٠	باب حمل الجنازة
١٣١	باب الصلاة على الجنازة
١٣٣	باب الدفن
١٣٧	كتاب الزكاة
١٣٧	باب وجوب الزكاة
١٣٨	باب صدقة السوائم
١٤١	باب زكاة الديون
١٤٣	باب سقوط الزكاة
١٤٥	باب نية الزكاة وكيفية الأداء

١٤٧	باب فيمن يمر على العاشر
١٤٧	باب العشر
١٤٩	باب الخراج
١٥٢	باب المعدن والركار
١٥٣	باب مواضع الصدقات
١٥٦	باب صدقة الفطر
١٦٠	كتاب الصوم
١٦٠	باب نية الصوم
١٦١	باب ما يفسد الصوم
١٦٣	باب ما يكون عدرا في الإفطار
١٦٤	باب ما يكره للصائم
١٦٥	باب الصيامات المسهية
١٦٦	باب ما يوجب القضاء
١٦٧	باب ما يوجب الكفارة
١٦٨	باب الشهادة على رؤية الهلال
١٧٠	باب ما يوجب الرجل على نفسه من الصوم
١٧١	باب الاعتكاف
١٧٤	كتاب الحج
١٧٤	باب وجوب الحج
١٧٥	باب الإحرام
١٧٧	باب ترتيب أفعال الحج
١٨٢	باب من يحج عن غيره
١٨٣	باب من جاوز الميقات
١٨٤	باب جزاء الصيد

١٨٥	باب الخلق وقلم الأظفار
١٨٦	باب التطيب
١٨٦	باب اللبس
١٨٧	باب الجماع
١٨٨	باب الإحصار
١٨٨	باب الطواف والسعي والرمي
١٨٩	باب الوقوف بعرفة
١٩٠	باب المتفرقات
١٩٢	كتاب النكاح
١٩٢	باب انعقاد النكاح
١٩٣	باب نكاح المحارم
١٩٥	باب نكاح البكر
١٩٦	باب الأولياء
١٩٧	باب الأكفاء
١٩٨	باب الوكالة بالنكاح
١٩٨	باب النكاح الفاسد
٢٠٠	باب الحلوة
٢٠٠	باب المهر
٢٠٣	باب تزويج العبد والأمة
٢٠٤	باب الخيارات
٢٠٦	باب نكاح أهل الشرك
٢٠٦	باب القسم
٧٣	باب الرضاع
٢٠٩	باب نفقة الزوجات

٢١١	باب مسائل متفرقة
٢١٤	كتاب الطلاق
٢١٤	باب الطلاق السني
٢١٥	باب إيقاع الطلاق
٢١٨	باب البائن والرجعي
٢١٨	باب عدد الطلاق
٢٢٠	باب من وقع عليها الطلاق
٢٢١	باب التوكيل والتفويض
٢٢٢	باب التعليق والإضافة
٢٢٣	باب الطلاق المبهم
٢٢٤	باب طلاق المريض
٢٢٤	باب الرجعة
٢٢٥	باب الخلع
٢٢٨	باب الإيلاء
٢٢٩	باب الطهار
٢٣٠	باب اللعان
٢٣١	باب العدة
٢٣٤	باب النسب
٢٣٥	باب الحضانة
٢٣٧	باب نفقة العدة
٢٣٨	باب اختلاف الزوجين
٢٣٨	باب المتفرقات
٢٤١	كتاب العتاق
٢٤١	باب ما يقع به العتق وما لا يقع

٢٤٢	باب ما يكون إقراراً بالعتق
٢٤١	باب إعتاق أحد العبدین، أو إعتاق مشترك
٢٤٤	باب الخلف بالعتق
٢٤٥	باب التدبیر والسعاية
٢٤٦	باب الاستیلاء
٢٤٦	باب المسائل المتفرقة
٢٤٨	كتاب المكاتب
٢٤٨	باب الكتابة الجائزة والفاصلة
٢٤٨	باب ما يملك المكاتب وما لا يملك
٢٤٩	باب عجز المكاتب وموته
٢٥٠	باب المتفرقات
٢٥١	كتاب الولاء
٢٥١	باب ولاء العتاقة
٢٥٢	باب ولاء الموالاة
٢٥٣	كتاب الإيمان
٢٥٣	باب ما يكون يمينا أو لا
٢٥٤	باب ما يكون يمينين فصاعدا
٢٥٥	باب اليمين على الكلام ونحوه
٢٥٧	باب اليمين على الدخول
٢٥٨	باب اليمين على الخروج
٢٥٩	باب اليمين على المساكنة
٢٦٠	باب اليمين على الأكل
٢٦٢	باب اليمين على الشرب
٢٦٣	باب اليمين على اللبس

٢٦٤	باب اليمين على الركوب
٢٦٥	باب اليمين على الصوم والصلاة
٢٦٥	باب اليمين على النكاح والطلاق
٢٦٦	باب اليمين على العتق
٢٦٧	باب اليمين على البيع والشراء
٢٦٧	باب اليمين على التقاضي
٢٦٨	باب اليمين على الجماع واللمس
٢٦٩	باب اليمين على الضرب والقتل
٢٧٠	باب النذر
٢٧١	باب كفارة اليمين
٢٧٣	باب مسائل متفرقة
٢٧٦	كتاب الحدود
٢٧٦	باب الشهادة بالزنا
٢٧٧	باب الإقرار بالزنا
٢٧٧	باب ما يوجب الحد
٢٧٩	باب إقامة الحد
٢٨٠	باب حد القذف
٢٨٢	باب التعزير
٢٨٣	باب حد الشرب
٢٨٤	كتاب السرقة
٢٨٤	باب ما يقطع فيه وما لا يقطع
٢٨٥	باب السرقة عن حرز
٢٨٦	باب الحصومة في السرقة والإقرار
٢٨٧	باب كيفية القطع

٢٨٨	باب قطع الطريق
٢٨٩	باب المسائل المتفرقة
٢٩١	كتاب السر
٢٩١	باب اجهاد
٢٩٢	باب أحكام الأسارى
٢٩٤	باب الأمان
٢٩٤	باب الحربي يدخل دارنا
٢٩٥	باب مسلم يدخل دار الحرب بأمان
٢٩٦	باب أحكام الغنائم
٢٩٧	باب استيلاء الكفار
٢٩٨	باب الإسلام
٢٩٨	باب أحكام الردة
٢٩٩	باب الجزية
٣٠٠	باب البغاة
٣٠١	باب ألفاظ الكفر
٣٠٥	باب المسائل المتفرقة
٣٠٧	كتاب الكراهة والاستحسان
٣٠٧	باب المسائل الاعتقادية
٣١٠	باب التعليم
٣١١	باب القرآن
٣١٤	باب المسجد
٣١٤	باب الدعاء
٣١٨	باب التسليم
٣١٩	باب التسمية

٣٢٠	باب انكلام
٣٢٠	باب الأمر بالمعروف
٣٢٢	باب العيادة والقور
٣٢٣	باب النظر والمس
٣٢٤	باب البيع والشراء ..
٣٢٦	باب القتل ونحوه
٣٢٧	باب الأكل
٣٢٧	باب اللبس
٣٣٠	باب الوليمة والختان ..
٣٣١	باب التداوي والعلاج
٣٣٢	باب الكسب
٣٣٣	باب الديون
٣٣٤	باب المتفرقات
٣٣٥	فصل: يجوز السباق في أربع أشياء
٣٣٧	فصل: لا باس بأن يربط على أصبعه خيطا للتذكر
٣٣٩	كتاب اللقيط
٣٤١	كتاب اللقطة
٣٤٤	كتاب جعل الأبق
٣٤٦	كتاب المفقود
٣٤٩	كتاب الغصب
٣٤٩	باب فيما يجب الضمان وفيما لا يجب
٣٥١	باب اختيار التضمن
٣٥٤	باب كيفية التضمن
٣٥٥	باب الدعوى والخصومة في الغصب

٣٥٦	باب البراءة عن الضمان
٣٥٨	باب المنعقات
٣٥٩	كتاب الودعة
٣٥٩	فصل: قال - رضي الله عنه - للمودع أن الخ
٣٦٠	فصل: المودع إذا وضع الخ
٣٦١	فصل: الودعة إن كان الخ
٣٦٣	كتاب العارية
٣٦٣	فصل: قال تصح العارية الخ
٣٦٤	فصل: رجل استعار أرضا الخ
٣٦٤	فصل: المستعار إذا ملك الخ
٣٦٧	كتاب الشركة
٣٦٧	باب أقسام الشركة
٣٦٨	باب شركة المفاوضة
٣٦٩	باب شركة العنان
٣٧٠	باب شركة الأعمال
٣٧١	باب شركة الوجوه
٣٧١	باب مسائل متفرقة
٣٧٣	كتاب الصيد والذبائح
٣٧٣	باب الاصطياد
٣٧٥	باب ما يحل أكله وما لا يحل
٣٧٨	باب الزكاة الاضطرارية
٣٧٩	باب الزكاة الاختيارية
٣٨٠	باب من تحمل ذكاته
٣٨١	باب التسمية على الذبيحة

٣٨٣ كتاب الأصاحي
٣٨٣ باب وجوب النصحية .
٣٨٤ باب ما يجوز به النصحية وما لا يجوز .
٣٨٦ باب ما يحتسب عن النصحية .
٣٨٨ باب وقت النصحية .
٣٨٩ باب ما يفعل بالأضحية بعد الذبيح .
٣٩١ باب المتفرقات .
٣٩٢ كتاب الوقف
٣٩٢ باب صحة الوقف وبطلانه .
٣٩٤ باب وقف المنقول .
٣٩٥ باب وقف المشاع .
٣٩٥ باب نصب القيم .
٣٩٦ باب عمارة الوقف .
٣٩٧ باب مصارف الوقف .
٣٩٨ باب الدعوى والشهادة في الوقف .
٣٩٩ باب إجارة الوقف وبيعه وعو ذلك .
٤٠١ باب مسائل متفرقة .
٤٠٢ كتاب الهبة
٤٠٢ باب ما يكون هبة وما لا يكون .
٤٠٣ باب ما يكون قبضا في الهبة .
٤٠٥ باب الهبة الجائزة والفاسدة .
٤٠٦ باب الرجوع في الهبة .
٤٠٨ باب الصدقة .
٤١٠ باب أحكام الهدايا .

٤١١	باب مسائل متفرقة
٤١٢	كتاب البيوع
٤١٢	باب انعقاد البيع وعلمه
٤١٤	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
٤١٧	باب البيوع الجائزة والفاسدة
٤١٧	فصل في العبد والجواري
٤١٨	فصل في الحيوانات
٤١٨	فصل في الأشجار
٤١٩	فصل في الزروع
٤٢٠	فصل في الحبوب
٤٢٢	فصل في الدور والعقار
٤٢٣	فصل في التأجيل
٤٢٤	باب أحكام الثمن والمثمن
٤٢٥	باب الحقوق وما يدخل تحت البيع
٤٢٦	باب المراجعة والتولية ونحو ذلك
٤٢٧	باب خيار الشرط
٤٣٠	باب خيار الرؤية
٤٣١	باب الرد بالعيب
٤٣٢	فصل: اشترى غلاماً الخ
٤٣٣	فصل: اشترى نخلاً الخ
٤٣٤	فصل: رجل اشترى دابة الخ
٤٣٤	فصل: اشترى ثوباً الخ
٤٣٥	فصل: اشترى طعاماً الخ
٤٣٦	فصل: إذا اشترى شيئاً فوجد به عيباً الخ

٤٣٦ باب الإقالة والمسح
٤٣٧ باب اختلاف البائع والمشتري
٤٣٨ باب القبض والتسليم
٤٤٠ باب التوكيل
٤٤٢ باب البيوع التي تلحقها الإجارة
٤٤٣ باب السلم
٤٤٦ باب الاستبراء
٤٤٨ باب المتفرقات
٤٥٠ كتاب الصرف
٤٥٣ كتاب الشفعة
٤٥٣ باب ثبوت حق الشفعة
٤٥٤ باب طلب الشفعة
٤٥٥ باب تسليم الشفعة
٤٥٦ باب كيفية الأخذ بالشفعة
٤٥٧ باب المتفرقات
٤٥٨ كتاب القسمة
٤٥٨ باب طلب القسمة
٤٥٩ باب كيفية القسمة
٤٦٠ باب ما يجوز من القسمة وما لا يجوز
٤٦٠ باب فسخ القسمة
٤٦١ باب المتفرقات
٤٦٢ كتاب الإجارة
٤٦٢ باب الإجارة الجائزة
٤٦٣ باب الإجارة الفاسدة

٤٦٥	باب ما يكره من الإجارة وما لا يكره
٤٦٦	باب استحقاق الأجرة
٤٦٨	باب مسخ الإجارة
٤٦٩	باب الاختلاف في الإجارة
٤٧٠	باب ضمان المستأجر والأجير
٤٧٢	باب المتفرقات
٤٧٣	كتاب القضاء ..
٤٧٣	باب أدب القاضي
٤٧٤	باب تقييد القضاء ..
٤٧٥	باب ما يجوز من القضاء وما لا يجوز
٤٧٧	باب كتاب القاضي إلى القاضي
٤٧٩	باب الاستخلاف
٤٨٠	باب النفقات على الأقارب
٤٨٢	باب المتفرقات
٤٨٤	كتاب الدعوى
٤٨٤	باب كيفية الدعوى وتصحيحها
٤٨٥	باب الشيء الذي يتنازع فيه اثنان
٤٨٦	باب دعوى الكاح
٤٨٦	باب ما ينصب خصماً بإقامة البينة
٤٨٧	باب ما يكون دفعا للدعوى والشهادة وما لا يكون
٤٨٩	باب دعوى النسب
٤٩٠	باب مسائل متفرقة
٤٩١	كتاب الإقرار
٤٩١	باب ما يكون إقراراً

٤٩٢ باب ما لا يكون إقراراً
٤٩٢ باب معرفة المقر به
٤٩٣ باب الاستثناء ..
٤٩٤ باب الرجوع عن الإقرار
٤٩٤ باب الإقرار بالنسب
٤٩٥ باب إقرار المريض
٤٩٥ باب مسائل متفرقة
٤٩٧ كتاب الشهادات
٤٩٧ باب تحمل الشهادة وأدائها
٤٩٨ باب الشهادة عن النسخة
٤٩٩ باب التركية
٥٠٠ باب من يقبل شهادتهم
٥٠١ باب من ترد شهادتهم
٥٠٢ باب الشهادة على الشهادة
٥٠٢ باب الاختلاف في الشهادة
٥٠٣ باب الشهادة بالميراث
٥٠٤ باب الرجوع عن الشهادة
٥٠٥ باب مسائل متفرقة
٥٠٧ كتاب الوكالة
٥٠٧ باب ما يجوز فيه التوكيل وما لا يجوز
٥٠٨ باب إثبات الوكالة
٥١٠ باب ما يملكه الوكيل
٥١١ باب عزل الوكيل
٥١٢ باب مسائل متفرقة

٥١٤ كتاب الكفالة
٥١٤ باب الكفالة بالنفس
٥١٤ فصل: مريض أبرأ وارثه الخ
٥١٥ باب الكفالة بالمال
٥١٦ باب الرجوع بما أدى
٥١٧ باب الخصومة في الكفالة
٥١٧ باب مسائل متفرقة
٥١٩ كتاب الحوالة
٥٢١ كتاب الصلح
٥٢١ باب ما يجوز من الصلح
٥٢٢ باب ما لا يجوز من الصلح
٥٢٣ باب المهياة
٥٢٣ باب صلح الأب والوصي
٥٢٤ باب استحقاق بدل الصلح
٥٢٤ باب الإبراء
٥٢٥ باب مسائل متفرقة
٥٢٦ كتاب الرهن
٥٢٦ باب ما يكون رهنا وما لا يكون
٥٢٦ باب الزيادة في الرهن
٥٢٧ باب تصرف الراهن والمرتهن
٥٢٨ باب انفكاك الرهن
٥٢٩ باب هلاك الرهن
٥٣٠ باب مسائل متفرقة
٥٣١ كتاب المضاربة

٥٣١	باب ما يجوز من المضاربة وما لا يجوز
٥٣٢	باب ما يملك المصارب
٥٣٢	باب الاختلاف في المضاربة
٥٣٢	باب نفقة المصارب
٥٣٣	باب مسائل متفرقة
٥٣٤	كتاب المزارعة
٥٣٤	باب ما يجوز به المزارعة وما لا يجوز
٥٣٦	باب الشرط في المزارعة
٥٣٧	باب المعاملة في الكرم والأشجار
٥٣٨	باب فسخ المزارعة ..
٥٣٨	باب مسائل متفرقة
٥٤٠	كتاب الشرب
٥٤٠	باب أحكام الشرب
٥٤١	باب الحريم
٥٤١	باب إصلاح المحرى
٥٤٢	باب أحكام المواث
٥٤٤	كتاب الأشربة
٥٤٦	كتاب الإكراه
٥٤٦	باب ما يحل الإقدام وما لا يحل
٥٤٧	باب ما يجب الضمان وما لا يجب
٥٤٨	كتاب الحجر
٥٥٠	كتاب المأذون
٥٥٠	باب ما يكون إذنا وما لا يكون
٥٥١	باب ما يملكه المأذون

٥٥١	باب تعليق الدين برقبته
٥٥٢	باب الحجر
٥٥٣	باب إقرار المأذون
٥٥٤	كتاب الجنائيات
٥٥٤	باب ضمان الضرب
٥٥٥	باب ضمان السوق
٥٥٦	باب في الحائط المائل
٥٥٧	باب البثر في الطريق
٥٥٨	باب المتفرقات
٥٥٩	كتاب القصاص
٥٥٩	باب وجوب القصاص
٥٦٠	باب وجوب الدية
٥٦٠	باب إباحة القتل وكيفية القصاص
٥٦١	باب القصاص فيما دون النفس
٥٦١	فصل: القصاص في اللطمة الخ
٥٦٣	باب تقدير الديات
٥٦٤	فصل في الخادشة
٥٦٥	باب الجنين
٥٦٥	باب القسامة
٥٦٧	باب المعاقل
٥٦٨	باب جنابة العبد
٥٦٩	باب مسائل متفرقة
٥٧٠	كتاب الوصايا
٥٧٠	باب ما يصح من الوصية

٥٧١ باب ما لا يصح من الوصية
٥٧٢ باب تنفيذ الوصية
٥٧٣ باب الوصية لجماعة
٥٧٤ باب الرجوع عن الوصية
٥٧٤ باب الإيصاء
٥٧٥ باب ما يملكه الوصي
٥٧٦ فصل الوصي
٥٧٧ كتاب الفرائض
٥٧٧ باب في استحقاق الميراث وعدمه
٥٧٨ باب في أنصاء الذكور
٥٧٨ باب في أنصاء الإناث
٥٧٩ فصل للبنت النصف
٥٨٠ باب الحجب
٥٨٠ باب العصبات
٥٨١ باب الولاء
٥٨١ باب أصول الحساب
٥٨٢ باب تصحيح المقاصمة
٥٨٣ باب تخريج الأنصاء
٥٨٣ باب الرد
٥٨٤ باب المناسخة
٥٨٦ باب ذوي الأرحام
٥٨٦ فصل في الصنف الأول
٥٨٧ فصل في الصنف الثاني
٥٨٧ فصل في الصنف الثالث

٥٨٨ فصل في الصنف الرابع
٥٨٨ باب مسائل متفرقة
٥٩٠ كتاب الخنثى
٥٩٢ كتاب الحيل والمخارج
٥٩٢ فصل في الصلاة والصوم والزكاة
٥٩٢ فصل في النكاح والطلاق
٥٩٥ فصل في العتاق
٥٩٥ فصل في الأيمان
٥٩٦ فصل في الوقف والصدقة والبيع
٥٩٦ فصل في الوكالة والكفالة
٥٩٧ فصل في الإجارة والرهن والدين والمضاربة
٥٩٩ كتاب أدب المفتي والتنبيه على الجواب
٦٠٧ كتاب القوائد
٦١٧ تراجم الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب
٦٥٧ المصادر التي أحال عليها المؤلف
٦٦٤ مراجع التحقيق
٦٦٩ فهرس الأعلام
٦٧٤ فهرس المصادر التي أحال عليها المؤلف
٦٧٥ فهرس الموضوعات

هذا الكتاب

هذا الكتاب من أهم الكتب المؤلفة في الفقه الحنفي. قال العلماء: فيه نوادر وقائع لا تُوجد في أكثر الكتب. وقال المؤلف: «وإنه كتاب صغير الحجم كثير الغنى لاحتوائه على الأتم من القوائد والأعم من الفرائد». ويضاف إلى ذلك أن الأئمة الأعلام والفقهاء الكبار كالعلامة ابن نجيم، والحصكفي، والطحطاوي، وابن عابدين أكثروا النقل عنه واعتمدوا على تصحيحاته وترجيحاته.

وها هو يُنشر الكتاب بعد مقابلة خمس نسخ بحاشية موجزة - تستكمل مقاصده وتزيد فرائده وفوائده - تشتمل على تخريج الأحاديث، وتعيين المفتي به، وذكر الراجح من الأقوال المذكورة فيه، وشيء من المسائل الجديدة المهمة في الأبواب المتعلقة بها.

وكل ذلك تحت إشراف فضيلة الشيخ المُحدِّث الفقيه المفتي رضا الحق، المكرَّم من الله بتعمُّق في العلوم، وبصارة فقهية، واعتدالٍ مأمور به.

وبالجملة: فالكتاب جليل القدر، رفيع المقام والذكر، عظيم النفع والإفادة. يُجد طالبُ الفقه فيه بُغيته، والمتخصِّصُ في الفقه طَلِبَتَهُ، والباحثُ عن المسائل المهمة ما يُرضيه ويُغنيه، والمفتي ما يَقي بِقَرَضِهِ.

فأدعو الله تعالى أن يتقبل هذا الجهد المشكور ويُجزِل النفع بالمتن والتعليق، إنه تعالى قريب مجيب.

(ملقط من تقرُّظ فضيلة الشيخ شبير أحمد السالوجي حفظه الله ورعاه)